





مجله کمالی من شرح مفتاح البیضاء  
الکتاب



المَلِكُ اللهُ دَخَلَ فِي خُطْبَةٍ عِنْدَ  
 الْحَاجِّي تَسْيِغَاءِ دَارِ السَّعَادَةِ  
 الشَّرِيفِ لِنَشْتِمْ خَيْرِ  
 وَبَيْنَهُمَا



هَذِهِ النُّسخَةُ الْحَبِيبَةُ وَالْمُجَدِّدَةُ مِنْ وَقْفِ حَضْرَتِ مُوَلَّاهِ صَاحِبِ الْخَيْرَاتِ الْحَسَنِ  
 سَاحِبِ قَوْلِ الْكِبَرِ وَالْإِحْسَانِ مُنُورِ مَصَابِيحِ الْمَقَاصِدِ بِأَنْوَارِ الْعَفَافَةِ  
 مَفْتَحِ مَعَادِ الْمَرَادِ بِمِفْتَاحِ الْكَفَايَةِ جَامِعِ مَحَاسِنِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ  
 حَاضِرِ جَمَاعَةِ الْبِرِّ الْأَكْمَلِ الْأَوَّلِ وَهُوَ آغا دَارِ السَّعَادَةِ الْحَاجُّ شَيْخُ  
 وَفَقَهُ الْخَيْرِ الْمُرِيدُ وَالْبَرُّ الْكَثِيرُ مِنْهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ  
 حَرَّرَ الْقَصْرَ الْمَسْجِدَ وَتَعَالَى مُحَمَّدٌ أَمِينٌ



٦٠٥

Süley	anasi
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yon	10
Esk	605



بسم الله الرحمن الرحيم وليستعينا

**حرف الم**  
**ما تاتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام فاما الاسم**  
**الاسمي** لا يستنبه ان ما الاسمي كاصح به في الكشف عام في كل شيء فيصح  
اطلاقه على ذي العقل وغيره عند الاهتمام سواء كان للاستفهام او غيره واذ اعلم  
ان الشيء من ذوي العقل والعلم فرق بين او ما يخص من بذوي العلم وما يغيرهم  
وبهذا الاعتبار يقال ما غير العقل الا ترى الى اطيافهم على القول بان من لما يعقل  
لغيره يجوز في ذلك حتى لو قيل من لم يعقل كان لغوا بمنزلة ان يقال الذي عقل  
فان قيل ليس يجب الفرق عند العلم فلم يفرق فيما ذكرت قلت هنا  
انما يحصل بعد اعتبار الصلة بالموصول نفسه يجب ان يؤخذ به ما مراد اياه  
شيء ما يصح تفسيره بالنسبة الى من لا يعلم مدلوله من وليقبح وصفه بالصلة  
مقدرا كذا في حاشي الكشاف للولي التفتازاني وان شئت بسط في هذا المقام  
فاعلم ان من لا يفتح على ما لا يعلم الامور منزلة ذلك اذ انسب اليه ملائمت  
اياتنا او نفيها الى العقل سواء كان ذلك من المتكلم والمخاطب او غيرهما  
مخوفه اسرب القطا هل من اجبر جناحها وقوله تعالى ومن اضل ممن  
يدعون دون الله من لا يستجيب له او بما معاله في شمول غوا لم تر ان الله  
يسبح له من في السموات والارض من لفظ عام شامل للعاقل وغيره وان من  
شيء لا يسبح بحمده ومثله ومنهم من يمشي على رجلين فانه شامل للانسان  
والطائر واقتران والمراد ان لفظة من يطلق على ما لا يعقل لا يقتريا بها باخرى  
اجتبع فيها العاقل وغير العاقل مثل ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي  
على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وهذا الاقتران في تفصيل كل دابة  
الشامل للنوعين وفي التحقيق الخليل هما انما هو في الضمير ثم يفي عليه  
التفصيل وخالف قطرب فجوز اطلاق من على غير العاقل طلقا كقوله تعالى  
ومن يستعمله برزاقين وكافه حمله على الهيايم ولا دليل فيه لجواز ان يحمل  
على الرقيق والبهائم لان الجميع خلق للمنافع وان ما في الغالب لما اجتمع  
وقلنا العلم مخوفهم سبحانه من سحر الرعد بحمده والسماء وما بناها والارض  
وما طماها ونفس وما سواها ولتفهم من اطلاق لفظ العاقل على تعالى  
عدنا الى ما لا يعلم ولم يعلم مختلطا بغيره مخوف به يسجد ما في السموات  
وما في الارض ولصفات العالم نحو فانكوا ما طاب لكم من النساء قال التفتازاني  
استعملت كل ما في النساء مع غلبتها في غير ذوي العقول لان هذه النفرقة  
انما هي حيث يراد الذات واما اذا اريد الوصف فالمستعمل بحكم الوضع

كل

كل ما يقول ما زيدا اي افاضل ام كرم وفي الآية المراد انكوا الموصوفه  
بأي صفة اردتم من البكر واليئيب والسائب والمسنه وهذا هو المراد  
من قول الكشاف وقيل المراد ما طاب ذهابا الى الوصف وقد خفي  
هذا المعنى على بعضهم فذهب الى ان المراد الوصف لما حوذه من المذكور  
بعدم اي انكوا الطيب وانت خير بان هذا اليل سقط به السؤال واليئيب  
ماهية والمهم امره كما اذ ارايت شيئا من اجيد ولم تتبين حقيقة فانه  
تقول ما ذاك ويجوز ان يكون سبحانه ما سحر كن لنا من هذا القليل لا زكنا  
غير معلوم الحقيقة **فاحدها ان تكون معرفة** بنفسها او بصلتها على  
القول بان تعريف الموصول بصلته **وهي نوعان ناقصة** لا تتم الا  
بضمه **وهي الموصول نحو ما عندكم بنفد وما عند الله باق** اي الذي  
عندكم يعني ويذهب لانه جزء من الدين الفانية والذي عند الله باق فان  
ما عند الباقي باق **وتامة** غير مفقورة الى شيء تتم به من صلة او غيرها  
**وهي ايضا نوعان عامة** مقدمة حالة تفسيرها بقولك الشيء **وهي التي**  
**لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تدرو**  
**الصدقات فنعمها هي اي فنعم الشيء هي اي الصدقات والاصل فنعم الشيء**  
**ابدا وها لان الكلام في الابد لا في الصدقات فالمخصوص بالمع هو لا هي**  
**ثم حذف المضاف الذي هو ابدا وها وانبع عنه المضاف اليه اي ضمير**  
**الصدقات فان فصل ما يتصل به وارفع لوقوع موقع المرفوع وخاصة**  
**وهي التي تقدمها ذلك اي اسم تكون هي وعاملها صفة له ويقدر حالة**  
**التفسير من لفظ ذلك الاسم المتقدم نحو غسلته غسلا شجوا وقفة**  
**دقا نعا اي نعم الغسل ونعم الدق ولا يشك كون الموصوف نكرة وهي**  
**معرفة لانها نفسها المرفوع صفة وانما الصفة الجملة والجملة في حكم**  
**النكرات واكثرهم لا يثبت محي ما معرفة تامة بنوعها ويجعلها فيما ذكر**  
**موصولة مبنية على صيغة وعاد ونكرة مميزة لفاعل نعم المضمر وانته**  
**جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه وضم اليه في التسهيل الكماي**  
**والثاني من اوجه الاسمية ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي**  
**ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوف ونقصها لا نظارها**  
**الى الصفة وتقدر اذ افسرت بقولك شيء كقولهم مرت بما يحب لك**  
**اي بشي محب لك وقوله لما نافع يسعي الليث فلا تكن لي بصدقة**  
**الدهر ساعيا هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قايلا اي لشي نافع**  
**يسعي العاقل ذواللب وقوله فلا تكن لشي بعيد نفعه فاض بان ما من لما معنى**





شيء لحسن المقابلة وبعد الجرسفة جرت على غير من هو له والره منصوص  
 على الظرفية لساعيا **وقوله** **ربما تكرم النفوس من الامر** **فرجة**  
**كحل العقال** هو من اول الخفيف وفيه تنصيف الادماج وقابله  
 امية ابن ابي الصلت عند الشارحين بتغا للثعلبي في تفسيره وقبلة  
 ١٠ ياقليل العزاء في الاهوال ١٠ وكثير الهموم والاهوال ١٠  
 ١٠ صبر النفس عند كل مسلم ١٠ ان في الصبر حيلة المحتال ١٠  
 ١٠ لا تضيق بالامور فقد ١٠ يكشف غماؤها بغريال ١٠  
 ونسبه عمر بن سبه الى حنيف بن عمير المشكري شاعر خضر من ابيات  
 قالها لما قتل محكم ابن الطفيل يوم الهمامة ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في  
 الاصابة وكذا هو عند صاحب الحاشية البصرية والعزاء بالمد الصبر  
 اول حسنه تقول عزى كرضي فهو عز وعزاه تغزية والاهوال جمع  
 هول وهو المخافة من الامر لا يدري ما يحل عليه منه وكذا الاهوال  
 جمع وجل بالتحريك وهو الخوف والهموم الاحزان واصبر امر من الصبر  
 وهو حبس النفس والملم النازل صفة محذوف اي عند كل خطب نازل  
 والغناء بتشديد الميم والمد كالم والغنة بالضم الكرب وروي تخزع بول  
 تكرم من الخرج بالتحريك ليقض المصار والفرجة بالفتح التقضي من الامر  
 وبالضم الحايطة بالضم العقال بكسر العين الجبل الذي يعقل به البحار اي  
 ليشهد بديهة فيمنع من القيام ووجه الشبه هو السهولة وسرعة الحصول  
 حكى ابو عمرو بن العلاء قال كان لي غلام ماهر فوثقي به الحجاج ليشتره مني  
 فلما دخلت عليه وكلمني في ذلك قلت انه مدبر فلما خرجت قال الواسي كذب  
 فهرت الى اليمن مخافة من شره فكنت هناك وانا امام الى في المسابيل عشر  
 سنين فخرجت ذات يوم الى ظاهر الصحرا فريت اعرابيا يقول لا خير الا بشرك  
 قال لي قال مات الحجاج فانشد ربما تكرم البت النساء الغام من فرجه  
 قال ابو عمرو فلم ادري يا هذا فخرج ايموت الحجاج امر بقوله فرجة بفتح  
 الفاء لاني كنت اطلب شاهد الاختياري القراء في سورة البقرة  
 الامن لغز في غرفة اي رب شي تكرمه النفوس **فحذف العايد من**  
**الصفة الى الموصوف** وحذف العايد المنصوب شايح كثير ويجوز ان  
 تكون ما كافه مهية لرب للدخول على الحمل الفعلية فتكون حرفا لاسما  
 والمفعول المحذوف اسما ظاهرا لا ضميرا كما في الاول للاستغناء عن تقدير  
 العايد اي قد تكرم النفوس من الامر شي اي وصفا فيه اي في ذلك  
 الامر والاصل من الامور امرا وفي هذا الوجه انا بة المفرد

وخم وفي الفاسي الغرجة  
 مثلثة النفس من الامر  
 وفرجة الحايطة مع

عن الجميع لانه انا ب العايد عن الامور فقال من الامر وفيه ايضا وفي الاول  
 انا بة الصفة غير المفردة معنى جملة له عن الموصوف اذ الجملة بعد  
 صفة له وقد حذف واقيمت هي وهذا هو معنى الاضافة وليس المراد  
 الجار والمجرور اعني قوله من الامر لان اطلاق لفظ الجملة لا يتبادر منه  
 ذلك ولانه قد راء الموصوف المحذوف بعد الجار والمجرور فانه قال ان  
 النجاة اختار واكون ما موصوفة ليدلهم حذف الموصوف  
 واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا  
 بالشرط المذكور في باب الصفة وقد اختار الرضي ما عليه المصم  
 فانه قال ولما قيل ان يقول من متعلقه بكرة وهي التبعيض كما في اخذت  
 من الدراهم اي من الدراهم شي فلما هي معناه يكون من الاشياء وقوله  
 له في صفة الامر لان الام غير مقصود قصد ويجوز ايضا تضمين  
 تكرم معنى تشمير وينقبض **وقد قيل في ان الله تعالى يعظكم به ان الحق**  
**نعم هو شي يعظكم به فانه تامة** كذا هو في النسخ وصوابه ناقصة  
 لان البحث فيها ولا فنه جعل الجملة صفة لها والموصوفة ناقصة لا تامة  
 متميز فهي في محل نصب **والجملة صفة لها والفاعل مستتر في نعم**  
**وقيل ما معنى موصولة فاعل** ولا ضمير في نعم **والجملة صلة** وضعه  
 الرضي بقله وقوع الذي مخرجه فاعلا لنعم وليس بل قال ابن مالك انه  
 اذ المراد سماع والقياس المنع وبلن ومحذوف الصلة باجمعا في قولنا  
 هي لان هي المخصوص **وقيل غير ذلك** قال صاحب الجني الداني واذا اجاب  
 بعد ما الواقعة بعد نعم فعل ففيه عشرة مذاهب وذكر هذين القولين  
 وثمانية اخر **وقال سيبويه في هذا ما لذي عتيد المراد شي لذي عتيد**  
**اي محذوفهم باعوان اياه** اي عتد ته لجهنم وهياته لها باضلاحي  
 له وهذا على ان المراد بالقرين شيطان الذي قبض له وعليه فالاشارة  
 لهذا الى الشخص المعنوي ويأتي ما عليه **او المراد حاض** اي هذا ما هو مكتوب  
 عندي حاض لذي وهذا على ان المراد بالقرين الملك الموكل عليه ولم يتجه  
 عليه الاشكال **والنفس الاول راي الزنجشي وفيه ان ما حثيث**  
**للشخص العاقل** لان الاشارة كما عرفت تكون للشخص كما في عبارة عنه  
 وليس ذلك من جهة وقال الشارح قرينه كاتب السائل والاشارة  
 تحتمل مرجعها الى كتاب السات او الى الشخص نفسه قيل ان كاتب  
 السات هو سابقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل باذلال اياها  
 وقد يتجهما والاشارة حينئذ الى ما اعد له من العذاب فاطلا فت



ما في هذا الوجه وفي احد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على ما بهما من  
استعمالها فيما لا يعقل **فان قدرت ما موصولة فعند بدل منها** ولا بهما  
ملجأ الى ابدال النكرة منها غير موصوفة **او خبر ثان** لهذا وما جاز اول **او خبر**  
**لحذف** او هذا مبتدأ اول وما مبتدأ ثان وعبد خبره والمجمل خبر هذا  
**والناتجة** وهي النوع الثاني من نوعي ما النكرة الاسمية المجرده عن معنى  
للمفرد تقع في **ثلاثة ابواب احدها التجب** اي بابه والتجب انفعال يعرض  
للفرد عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التجب  
ولا يجوز التجب عليه **ثانيها حقيقة** اذا لا يخفى عليه شيء **ثالثها احسن** **بديل**  
**المعنى** أي حسن **زبد** اجزم **بذلك** جميع البصريين بل وجامع من الكوفيين  
**الا** لا يختص **بجوز** وعلى قولهم فامبتدأ وابتدأ بهما مع كارتها لما فيها من  
معنى التجب والمجمل خبرها خبر والبايد ضمير مستتر هو فاعل ومفعول  
هذا هو من ذهب سيبويه والتحليل منهم قال الرضي وهو ضعيف من وجه  
فان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادرا يخفى على قول وام لسمع مع ذلك  
مبتدأ وذهب الفراء وابن درستويده الى انها استغنى مبدوءا بمعنى التجب  
وما بعد خبرها قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهلا  
سبب حسنه فاستغنى عنه وقد يستفاد من الاستغناء معنى التجب نحو ما  
ادرك ما يوم الدين وضعف من حيث انه نقل من الاستغناء الى التجب  
والنقل من انشا الى انشا لم يثبت **وبجوز ايضا** ان تكون معرفة موصولة  
**والمجمل** خبرها صلة لا محل لها من الاعراب وان تكون نكرة موصوفة  
**والمجمل** خبرها في موضع رفع لغتها وعلمها خبرها مبتدأ **لحذف**  
**وجوبا** تقديره شيء عظيم ونحوه ورد بان فيه التزام حذف الخبر  
وجوبا من غير ما يسد مسدده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام  
اللاقي بالتجسس كما كان في مذهب سيبويه فان قيل ليس قد جاء حذف  
الخبر من غير ما ساد في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم فان  
تقديره لا يخفون علينا قلنا عكس هنا ولا يحسن في باب لان المقصود  
في الايتييين المبتدأ وابهام الخبر لثبوته وفي باب التجب المقصود ابهام  
السبب الذي هو المبتدأ لتعظيم في العكس ويتبين الخبر لتعظيم السامع  
على ان الكلام في وجوب الحذف **فقد بر الثاني في باب نعم وليس**  
**فان** حق نعم وليس ان يقع بعد ما ظاهر معرف بالالف واللام او مضاف  
الى المعرف بهما بلا واسطه او بها وقد يختلف ذال الف واللام ما نحو  
**عسله غسلا** نحا ودقته **دقا** نحا اي نعم سياتا فانصت على التميز

عند

**عند كثر من المتأخرين منهم الرخشي** وهو لحدى قول الفارسي في  
في محل نصب على التمييز من فاعل بعد المضمر واعتراضا بانك بان ما  
مساو للمضمر في الابهام فلا يخبره لان التمييز ليسان جنس المحذور واجب  
بمنع كون ما مساوية للمضمر لان المراد به شيء عظيم والمضمر ليس كذلك  
**وظاهر كلام** سيبويه انها معرفة فاما ما مر والثالث قولهم اذا اراد  
المبالغة في الاخبار عن احد بالكتابة من فعل كالتكتابة مثلا اذا ارادوا  
ان يخبروا بذلك على وجه المبالغة قالوا ان زيدا ما ان يكتب اي  
**انما** من امر كتابته اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو ان كتابته  
فان المخلوق شيء لا يخلو عنه في فكرة بمعنى من وان وصلته بعد تأويلها  
بالمصدر في موضع خفض بدل منها والمعنى ههنا بمنزلة اي بمنزلة  
المعنى ومنابت في خلق الانسان من عمل جعل كثره **فجاء** وقلة ثباته  
**كما** يخلق منها ومثله خلق زيد من الكرم جعل ما طبع عليه بمنزلة  
الطبع هو منه مبالغة في لزومه ولذلك قيل ان الامة على القلب كالان  
عباس خلقت المجمل من الانسان وزعم السراي وابن جرير وشعيب بن  
مالك **ونقل** عن سيبويه انها معرفة فامة بمعنى الشيء والامر وان وصلته  
**مبتدأ** والظرف **خبر** فاجمل خبره لان لا يحصل للكلام معنى طال على  
**هذا** التقدير ووافهم على ذلك ابو حيان لان انه جعل ما نكرة غير موصوفة  
وقال التقدير في قولهم اني بما افعل كذا اني من امر فاعلى قالوا اسم ان وان  
افعل في موضع المبتدأ اي فعلي وما في موضع خبره والمجمل في موضع خبر  
ان والتقدير اني فعل من **والثالث** من ارجح الاسماء ان تكون نكرة  
**مضمرة** بمعنى **الظرف** وهي **ان** **احدها** الاستغناء منه ومعناها  
**اي** شيء وجعل الاستغناء منه نكرة هو ما عليه الجمهور وذهب بكيسان  
الى ان ما ومن الاستغناء مبدئين معرفتان بدليل ان جوابها يقع  
معرفة والجواب مطابق للسؤال لقول من عندك فيقال زيدا وما جاءتك  
فيقال لقاوك ورد بان المطابقة بما ذكرت ليست لازمة لظن الجواب  
في الاول بخبره لانه كذا وفي الثاني بخبرهم ولحق هذا المقام  
لان ان لقول واعلم ان علما المعاني على ان ادوات الاستغناء على  
الاستغناء هي ثلاثة اقسام ما لطلب المقصود او التصور كالمهمز  
وما لطلب التصديق فقط كهل وما لطلب التصور فقط كفتحة فيسا  
لما عن شرح الاسم ثامة كقولك ما العتقا طالب شرح هذا الاسم وبيان  
موضوعه والجواب بايراد لفظ اشهر او عن ماهية المسمى وحقيقته



نحو ما ذكرنا اي ما حقيقة سمي هذا اللفظ والجواب بايراد ذاتا تدرج الجرس  
 والفصل وعن الجار من الشخص الذي العلم كقولك من في الدار والجار  
 زيد ونحوه ما يفيد شخص او رجل شانه كذا او كذا حيث يفهم من الشخص  
 لا خصا وتلك الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت الاشخاص حسب  
 مفهومها كليات وقال السكاكي يسأل عما عن الجرس تقول ما عندك اي  
 اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب او نحو ويدخل في ذلك السؤال  
 عن الماهية والحقيقة سواء كانت حقيقة او اصطلاحية نعم اذا قيل ما  
 الانسان سؤل عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بكونه الوصي  
 وما الحكم طلبا عندها الاسم الذي يفضل مدلولها الاصطلاحية بعد معرفة  
 خصوصيته اجمالا للجواب بنحو حيوان ناطق ولفظ وضع بمعنى مفرد  
 فهو بالعلوم النسب اذ يطلب فيها تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومة  
 الاصطلاحية وما اهل اللغة والعرف فانهم يقتنعون بالمعرفة  
 الاجمالية او يسأل بها عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم  
 ونحوه ومنه الحديث سير وافقد سبق المفردون قيل وما المفردون  
 يا رسول الله فقال الذكور والذكور الله كثير والذكورات وتيسل باي مما  
 يميز احد المتشاركين في امر يجرها نحو اي الفريقين خير ويكرم عن العدد  
 ويكتف عن الحال وبما ين عن المكان وعن الزمان مطلقا وبما ين عن المستقبل  
 والى تارة ياتي بمعنى شيف واخرى بمعنى من اين **نحو ما هي ما لوها**  
**وما تلك بيمينك قال موسى ما جيتكم به اي اي شئ جيتكم به وذلك**  
**اي وكولها استغفها مبد على قراءة اي عمر والسحر بعد الالف** وهي قراءة الجاهل  
 واصحابه وابن القعقاع **فما مبتدأ والخلة بعد ما اي جملة جيتكم**  
**به خبر والسحر بالمد اما بول من ما ولها قرآن بالاستغفها** كما هو شأن  
 البول من اسم الاستغفها **وكانه قيل السحر جيتكم به** واما بتقدير **هو السحر**  
 فيكون خبر مبتدأ محذوف **او السحر هو** فيكون مبتدأ محذوف وجوز  
 انوجهان في جرحه في هذه القراءة ان تكون ما موصولة مبتدأ وجملة الاستغفها  
 على التقديرين خبر والرباط الضمير المحذوف كما نقول الذي جاءك زيد هو  
 وان تكون استغفها مية منصوبة على الاشغال والسحر خبر مبتدأ محذوف  
**واما من قرأ السحر** بمحذوف الوصل **على الخبر اي على ان الكلام خبر وهم الباقون**  
**فما موصولة مبتدأ والخلة بعد ما اصلها والسحر خبرها** بقوله **قراءة**  
**عبد الله هو ابن مسعود والاعشى وما جيتكم به** سحر ظاهر كلامه كما قيل انه  
 على هذه القراءة يتعين كون ما موصولة مبتدأ والسحر خبرها وليس كذلك بل يجوز

ان تكون ما استغفها مية مبتدأ وجئتكم به هو الخبر وهو استغفها م على  
 سبيل التحقير لما جاء به والسحر خبر مبتدأ محذوف اي هو السحر  
 والجملة بيان لوجود التحقير ولا دليل له فيما اعتضده لقيام  
 الاحتمال فيه بعينه واجيب بانه بعد تسليم ان ذكر ظاهر  
 كلامه اعما قال ذلك بناء على ما هو الظاهر من بقا الكلام على ظاهره  
 وعدم تقدير شئ فيه ويجوز على تقدير استغفها مية ما ان يكون نصيبا  
 على الاشغال كما عرفت وجوز ان يكون البقا في قراءة الباقيين بلفظ الخبر  
 ان يكون المعنى على الاستغفها م وذلك ان هزته حذف للعلم بها  
**وجيب حذف الف ما الاستغفها مية اذ اجرت بحرف الجر وبقية**  
 غير جاز لا هنا ثانيا للوضع فاذا اتصل بها حرف الجر صارت مع كالتثنية  
 الواحد فزال التثنية ثانيا فسهل حذف الفها ولا يحذف بدوثة  
 ليدل على حرف واحد وبول من الف ما الاستغفها مية هاء في الوقف  
 فقالوا مية والتقدير ما الامر ولا يكون ذلك الا في واقعة عظيمة كان  
 السائل يستعمل الجواب فيحذف ما بعد ما وتلها المسكت لا يدل من  
 الالف اذ لو كانت بدلا منها لم يفتت الهاء في كل موضع تبقى فيه الالف  
 لكنها انما تبقى في الوقف فقط وهذا القول ساقط لانا اذ اقدنا  
 الابدال بحالة الوقف بطلت الكمية المعنوية في باقي الشرطية  
 المذكورة **واققاء الفخخة** التي قبل الالف **دليل على ما يخوفهم والام**  
**وعلام بفتح الميم في الكل وقال الشاعر فتنك ولاية السوف قد طال مكثهم**  
**فخنام حتام المعنا المطول هو من ثاني الطويل من قصيدة للكميت**  
 هي إحدى السبع الماسيات ولها اهل عمر في راية متماثل وهل يدبر بعد الاساءة مقبل  
**ومر ابيها نقاء** وعطلت الاحكام حتى كانتا على صلة غير التي تنج  
 كلام النبيين الهداة كلاما **وافعال اهل الجاهلية لفعل**  
 الولاية جمع قال كالفقضاء جمع قاض وهم الامراء والعلماء و  
 اشياهم والمكث بتثنية الميم واسكان الكاف اللث والجملة  
 الفعلية حال من الولاية والعامل فيها ما في اسم الاشارة من موصلي  
 الفعل على حد هذا بعلي شيئا او خبر بعد خبر او تلك مبتدأ وما بعد ه  
 بدوثة وهي الخبر والفاء من فخنام فصحة اي اذا كان الامر كذلك  
 فخنام والفاء بفتح الميم وبالمدة المشقة والتعب **وزعم**  
**تبع الفخخة الالف في الحذف** فيسكن الميم وهو مخصوص  
 بالشعر فلا يقع في نثر الكلام **كقول يا ابا الاسود لو خلفت في**



**لهوم طارقات** وذكر هو من ثالث الرمل الا ان ضربه زوحف الجبر  
 ولم يسم قايله وخلقني معناه اخزني وطارقات جمع طارقة و  
 الطارق الذي ليلا وجعل لهوم طارقات لان الهم اكثر ما يعتري  
 الانسان ليلا حيث يجتمع فكره ويخلو به فنتذكر ما فيه من  
 الاحوال الوجبة والمصاب المولدة والذكر بكسر الجيم وفتح الكاف  
 جمع ذكرى يفيض النسيان او جمع ذكره كرفعه بمعنى ذكرى وهو على  
 الاول محفوظ وعلى الثاني مقيس واللام من لهوم متعلقة بخلفني  
**وعلة حذف الالف** مع الحرف الجار **الفرق بين الاستغفار والخير**  
 فلم يذ حذف في خوف من ذكرها فانها طرفة بمرحى المرسون  
 لم تقولون مالا تفعلون لان ما فيها استغفارية والمعنى في اي شيء  
 وبأي شيء يرجع ولا شيء يقولون **وتثبت في مسك فها انضمت فيه**  
**عذاب عظيم لو منوه بما انزل اليك ما صنعت ان تتحدا خلف**  
**سدي** لان ما فيها موصول وانما عتري في الاخير بما والمراد آدم عليه السلام  
 لان اذا لم يكن للمتكلم النفاذ الى الشيء من حيث هو فحمله متعلق  
 بالحكم من غير ان يعبر وصفنا زائدا على ذلك ياتي بما فالزمن هذا انما  
 كان على مخالفة الامر بالسجود لالهها مع كون السجود له عاقلا وقد  
 احسن المص في سياقه الامثلة القرآنية هنا وان كان فيه حذف  
 العاطف في اربعة مواضع وهذا يقع له كثيرا فاورد للاستغفارية  
 ثلاثة امثلة اولها جبري وقيل بقي وثانيها بالياء وثالثها باللام ثم  
 للخبر يدلل على ذلك فقابل كل بظهور مثله **وكما لا يحذف الالف في**  
**الخبر لا تثبت في الاستغفار** فحققتا للفرق من كل وجه وانما ذكر هذا  
 الحكم وان كان مفهوما مما قبله ليعرف عليه قوله **واما قرأة عكر مرد**  
**عيسى** **عما يتسألون** بآيات الف ما وهي استغفارية **فنادر**  
 اي فشي نادر والنادر لا يحكى له وقيل لغة لبعض العرب وعكرمه  
 بكسر الميم وبالياء ابو عبد الله البرزنجي ثم المدي مولى عبد الله بن  
 عباس اخذ العلم الرباني من روي عن مولاه وعائشه وعلي والي هزم  
 وافتي في حياة مولاه وقد اختلف في امره جرحا وتعدى لا توفي سنة خمس  
 اوست وما يند والعكرمه الانثى من الحمام فكان هذا الاسم منقول منه  
 وعيسى هذا عند الشارح عيسى بن عمر الاسدي الكوفي القري صاحب  
 الحروف ويعرف بالهمداني لعيسى بن عمر الخوي البصري ويعرف  
 بالثقي خرج له الترمذي والنسائي وقال ابن حنبل لا بأس به مات سنة

ست وخمسين وما يروى عنه الحشي هو عيسى بن عمر الثقي الخوي وحكم بان ذلك  
 هو الظاهر الذي لا يعدل عنه الدليل قال لانه هو الذي كان له اختارات  
 في القراءة تقارق قراءة العامة ويستكثرها الناس وكان ذا انفع في كلامه  
 واستحال للغريب منه وفي قرآنه ولا شك في غرابته هذه القراءة وقد  
 عده الرازي في طبقات القراء وانه علم **واما قول حبان** هو ابن ثابت الانصاري  
 شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم **علام قام يشتمني لبيد**  
**لخنزير ممرغ في دمان** وهو من الضرب الاول من الوافر قاله الجاحظ  
 لشخص من بني عابد بن عمرو بن مخزوم ونسب الى جروان بن جني ان قام هبنا  
 زائده وليس كذلك لانهما تقتضي النوض بالثمن والتشبه بغيره ويشتمني  
 لنسبي وفي عينه الضم والكسر والبيم خلف الكبريم والخنزير بكسر اوله  
 الحيوان الحرم الاكل المعروف ونونه رايدة وفي التشبيه به تعريض  
 بكفره او قبح منظره ومخبره لانه قبيح مشوه اكل للقدر وتغرغ تمكن  
**والدمان كالرماذ وزياد** ومعنى **ويروي في رماذ** فلذلك **يجتهد على**  
**تفسير النجدي بالشر** وهو كالسرقين بالقاف الزبل وكلاهما معرب مركب  
 بالفتح وجملة معك في دمان تميم للدم ومثله **قول الاخر انا قتلت**  
**بقتلنا سرائكم اهل اللواء** في ما يكثر القتل من ثالي البسيط ولم يسم  
 قايله والمرأة بفتح الميم الساكنة الجمار وهل هو جمع سرى او اسم جمع  
 له فيه خلاف تقدم واهل اللواء لانه واللواء بالمد مع كسر اللام العلم  
 وهمنا يحشون افادها الشارح احدهما ان البيت المذكور كما عرفت  
 من الضرب الثاني البسيط وهو مقطوع وزنه فعلن باسكان العين وفعل  
 فاعل والمخزف ساكن الوند المجموع واسكان متحرك فقد ذهب منه زنه  
 متحرك وما كان كذلك وجب عند العروضيين ان يكون مردوفا اي يولي  
 في قافيته قبل حرف الروي بحرف لين لكن هذا البيت ضربه غير مردف  
 فهو مخالف للقاعدة قال الموصلي في شرح الفسطاس وانما لزم الردف  
 لان الضرب الثاني مقطوع الوند اصله فاعل فنسقطت النون وسكنت  
 اللام فبقى فاعل فنقل الى فعل فنسقط منه حرف متحرك فعوض منه الردف  
 وقد يحى غير مردف كما جاء في شعرائي نواس **دع ذكر بلبي ولا تنظر**  
**الى هند** واسر ب على الورد من حراء كالورد وهو معرب عليه فلا  
 يلفظ وعلى ذكر الردف وان حرف لين يكون قبل الروي ولين  
 يكون الا ساكنا خطري ما استند به شيخنا الرضي المحشي رحمه الله  
 من لفظه لنفسه في ملح **ناظم** **يا شادنا بنظم القواني** اجبت على الهوى محبك



ثانيهما ان دعوى المص الضرورة في هذا البيت والذي قبله انما يتشبه على  
تفسير الضرورة بما اتى به الشاعر مخالفا للقواعد وان كان له عنه  
مندوحة اما الوضرب بما لا مندوحة للشاعر عنه ولا ضرورة فيه  
لا مكان حذف الت ما فيها مع استقامة الوزن غاية ما هناك انه يكون  
في بيت حسن العقل وهو اسقاط الخامس بعد ساكنه وفي سلوه الحسن  
وهو اسقاط الثاني الساكن وهما زحاف مغنفر ولو ساعدت الرواية  
في البيت الثاني وقيل انما يلفظ فصيحا يكثر القليل بكسر القاف فثبته  
سكانة لسقطت البحث الاول **ولا يجوز حمل القراءة المتواترة** اي حمل  
ما تواتر من القراءة باثبات الف ما على **كان** اي على ان ما فيها استغناء مية  
ثبتت الفها كما نقل عن الفرار لضحفه **فليدارد الكسائي قول المغنفر**  
**في بما غفر لي ربي انما استغفها مبدوا** وانما هي مصدرية والتقدير مغفرة  
ربي اي ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي لي لانه يحسن الى عمي علمهم بمغفرة  
ربه لذنوبه وجعله من المكرمين ليحلمهم على اكتساب مثلها بالتوبة  
عن المكرم والدخول في الايمان والطاعة على ادب الاوليا في كظم الغيظ  
والترحم على العدا ولعلهم انهم كانوا على خطأ عظيم في امره وانه كان على  
حق **والعجب من الرمنخري** وتبعه قاضي المغنفر ان **اذ جوز كونهما استغفنا**  
جئنا على الاصل وصلة غفر لي باي شيء غفر بردي به المهاجرة عن دينهم  
والصابرة على ذنوبهم ولا مانع من جعلها صلة يعلمون ايضا مع رده على  
من قال **بما اغويتني ان المعنى باي شيء اغويتني بان اثبات الالف**  
من ما الاستغفها مبدوا بعد الجواز قبل شاذ فلا يخرج التزويل عليه **ولجواز**  
**هو وغيره ان يكون ما في بما غفر لي بمعنى الذي وهو بعيد لان الذي**  
**غفر له هو الذنوب وبعد رادة الاطلاع عليها وان غفرت هذا**  
**الاعتراض سبقه اليه ابوجان فقال الظاهر ان ما في قوله بما غفر لي**  
**مصدرية وجوزوا ان يكون بمعنى الذي والعابد محذوف تقديره**  
**بالذي غفر لي ربي من الذنوب وليس هذا مجيد انه يؤول الى عمي**  
**علمهم بالذنوب المغفورة والذي يحسن عمي علمهم بمغفرة ذنوبهم**  
**وجعله من المكرمين وقد ناقش السامع في ذلك فقال لا نسلم**  
**ان ما ينقد بركونها موصولة عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن**  
**العقران والمعنى يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفر لي ربي**  
**فاذن لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة سلمنا**  
**انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه بعد رادة الاطلاع عليها**

مطلقا

مطلقا بل يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بمغفرة الله  
ووثور كرمه وسعة رحمته فلا يبعد حينئذ ارادة الاطلاع بل ذلك هو اللائق  
على هذا التقدير فانه اوقع في النفس من ذكر المغفرة مجردة عن المغفور  
لاحتمال حقارته ولحق ان بعد ارادة الاطلاع على الذنوب المغفورة  
ممنوع كيف واذ به صدقهم تمهيج قومه الى الايمان وتخريكهم على  
الطاعة فارادة اطلاعهم على ذنوبه المكفرة بالايمان باعياها على كبرها  
وعظمها في انفسها امر مطلوب في هذا المقام اذ عظم المغفرة بعظم متعلقها  
فستفاد قول المحشي وانت خبير بان عدم تسليم بعد رادة الاطلاع على الذنوب  
مكافرة وان كون الغرض تعظيم مغفرة الله تعالى لا يلازم المقام بل رده  
بهذا الاسلوب اولى بان يكون مكافرة ودعواه ان كون الغرض تعظيم  
المغفرة لا يلازم المقام مردودة عند ذوي الافهام نعم ما جوزه السامع  
على تقدير الموصولة من كون ما عبارة عن الغفران لا الذنوب لغرض  
التطبيق بين وجهي المصدرية والموصولية لا يخلو من حواره لاستدعاء اعتبار  
موصوف للموصول مستغنى عن تقدير المصدرية وابها ما ان يكون الغفران مغفورا  
وان كان الغفران المقدر مفعولا مطلقا فتأمل **وقال جماعة منهم الامام فخر الدين**  
**الرازي في فيما رحمة من الله انما لا يستغفها من التحيي اي في اي رحمة والحج**  
**والجواز متعلق بملتحم قال الامام في تفسيره قال المحققون دخول اللفظ الممل**  
**الوضع في كلام احكم الحاكمين غير جائز وهذا يجوز ان يكون ما استغفها ما للحيي**  
**تقديره في اي رحمة فقد اشتمل على امرين احدهما امتناع وقوع اللفظ**  
**الممل في كلام الله وثانيهما كون ما استغفها ما للحيي والاول مسلم لكن كون**  
**ما اذا كانت زايدة من هذا القليل ممنوع لان الزايدة لا كيدليس من قبيل**  
**مهمل الوضع والثاني اشار المص الى رده بقوله ويرده اسر ان **بثوث الالف****  
**من ما ولو كانت استغفامية لم تثبت وان خفض رحمة حينئذ لا يتجهم**  
**لانها لا تكون بدلا من ما اذا المبدل من اسم الاستغفها بحسب اقترانه**  
**بهمزة الاستغفها من نحو ما صنعت اخيرا ام شراي ولا اقتران بها هنا**  
**ولان ما النكرة الواقعة في غير الاستغفها والشرط لا تستغنى عن**  
**الوصف بخلاف النكرة الواقعة فيها الا في باقي التحي ونعم ويبين في**  
**نحو قولهم اني ما ان افعل على خلاف فحين قد مر في ثبوت اي وهما سلم**  
**يوصف قبل هذا التعليل عطف على قوله اذا المبدل والمجوز علة لكون رحمة**  
**ليست بدلا من ما وحاصل كلامه ان رحمة لو كانت بدلا من ما فان كانت ما**  
**استغفها ما وجب اقترانها بهمزته وان كانت غير استغفها وجب وصفها**



وكلاهما مفقود ههنا فسقط ما في الشرح من ان هذا لا يدخل له في الاعتراض  
فان مدعى الامام ان ما لا يستفهم التجبى فلا مرد عليه كون ما اذا لم يتجى  
استفهامية ولا شرطية يجب وصفها الا في الابواب الثلاثة فان قلت  
يحتمل ان يكون مراده في غير الاستفهام الحقيقي فيجوز الاعتراض قلت لو اراد  
ذلك لا ينقض بصورة كثير كقول تعالى وما تنكح امك يا موسى ونحوه فان  
الاستفهام فيه غير حقيقي ولم يوصف ما فيه بشئ والحق ان ما في الشرع  
غير ساقط لان بحث مع الامام وهو لم يدع بدليه رحمة من ما مطلعت  
ليتم التردد المذكور فيه وانما مدعاه كون ما لا يستفهم التجبى فقط  
وظاهر ان لا يدخل لاعتبارها غير استفهامية في الرد على دعوى استفهاميتها  
الا ان يجعل على توسيع الدائرة فبسم الله الامر شاملا على ان جعل المجموع علة  
تتأينها داخل لام التعليل على الثانية فانه مشعر بالاستقلال بالعلية  
هذا وقد نقل السفاقي في اعجابه عن الزجاج القول بان ما هذه صلة  
فيها معنى التاكيد باجماع النخاة ثم استشكل دعوى اجماع مع ما نقله ابو البقا  
عن الخفش وغيره انها نكرة بمعنى شئ ومقاله الرازي وقد نقله الخفش  
عن ابن كيسان ثم ان ما نقل عن الخفش فهو معتزض بما ذكره المصنف ههنا  
ولا عطف بيان لهذا ولان ما الاستفهامية لا توصف وما لا توصف  
كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان لما افتر وعندهم من ان عطف البيان  
في الجوامد كالنعت في المشتقات وقد جعل المحشي قوله ولان الى اخره  
عطف على قوله ولهذا والمجموع علة لكون رحمة ليست عطف بيان لما جعل  
الاشارة بهذا الى ما تقدم من كون النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط  
لا يستغنى عن الوصف ثم قال وقدر كلامه لو كانت رحمة عطف بيان من ما  
فان كانت غير استفهام وجب وصفها ولم يوصف وان كانت استفهاما  
في الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان وانت  
تعلم ان التقرير ههنا من جنس الاول فنقول ان الثاني اذا كان معطوفا على الاول  
فاعادة اللام المشعرة باستقلال مدخولها بالعلية ما جعل المجموع علة  
واحدة وبقتير تسليم ذلك فاي مدخل بيان انها اذا كانت غير استفهام  
وجب وصفها في نفي ان رحمة ليست عطف بيان من ما المقدر استفهاميتها  
واذا قدر انها غير استفهامية ومعلوم انها ليست شرطية فغير الاستفهامية  
والشرطية توصف وما يوصف يعطف عليه عطف بيان فالحق ان كلام  
المصنف بر من مضطرب والتجيب من الشارح مع ان مزلع بالمناقشة المصم  
اذ اخل ههنا بالاعتراض بعد مدخلية هذا في الاعتراض مع ادخله العجز

به ههنا بالنسبة الى ما تقدم لما عرفت من جواز ان يكون ذاك من باب توسيع  
الدائرة فتأمل ولا مضافا اليه لكلمة ما لان الاستفهام واسما للشرط  
والموصولات لا يضاف منها غير ابي بالتفاق وكم في الاستفهام عند  
الزجاج في نحوكم درهم اشتريت والصحيح ان جره اي جرد درهم من بكم  
درهم بمن محذوفه لكثرة دخول من على مميزكم الاستفهامية لا بالاضافة  
واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذالم محذوف الفها عند دخول الجار  
عليها نحو لما اذ اجبت لان الفها قد صارت حشوا بالتركيب لصيرورة  
الكلمتين به بمثابة الكلمة الواحدة لكن وقع في صحيح مسلم في حديث كعب  
ابن مالك احداثه للذين خلفوا ما الفظه فلما بلغني ان توجهه قافلا حضري  
صبي فلفقت اتذكر الكذب واقول بماذا اخرج من سخطه هكذا ورد عند  
الالف من ما مع كونها من مركبة مع قال الشارح فبعد هذا من قبل الشاذ  
وفي كتب السير وغيرها من كتب الحديث رواية اللفظ باثبات الف ما  
على الاصل وهذا فصل عقدته لما ذا اي للكلام عليها معنى واعرابا  
اعلم انهما تاتي في العربية اي في اللغة العربية او الصناعة لاطلاقهم  
العربية على علم الاعراب على اوجه احدها ان تكون ما استفهاما وذا  
اشارة نحو ما ذا التواني ما ذا الوقوف قال الشاعر ما ذا الوقوف  
على نار وقد خذت يا ظالم او قدت في الحرب نيران اي اي شئ هذا الوقوف  
الثاني ان يكون ما استفهاما كما في الاول وذا موصولة بمعنى الذي تقول  
ليبره الانسان الما ذا يحاول الخب فيقضي ام ضلال وباطل  
تقدم في الكلام على كذا ان هذا البيت مطلع قصيدة من ثاني الطويل والمر  
الانسان ويجوز ان يراد به شخص معين كما قال صاحب الاقليد وغير معين  
كما قاله صاحب المقاليد وحاول الامر مجا ولم يحاوله وحاولا رامة  
واراده والخب بفتح النون وسكون المهملة يكون كما في القاموس بمعنى  
الموت والجهل والنفس والنذر وفعله كنصر والسير السريخ والخفيف و  
الطول والمد والوقت لكن الانسب ههنا ان يكون بمعنى النذر فيكون قد حصى  
صاحبيه ان يسالا الانسان ما ذا يريد باجتهاده في الدنيا وسعيه  
في تحصيلها انذر عليه يريد ان يقضيه وبني به كانه اوجب على نفسه  
ان لا ينكح عن طلبها ام سعيه هذا صادرا على غير بصيرة فهو ضلال  
وباطل واما الخب في قوله تخافهم من قضى نحبه فهو محقق الاجل والمدة  
او الوقت **فما مبتدأ** مرفوع المحل بدليل ابداله المرفوع منها بمعنى خب  
وما عطف عليه واسم استفهام بدليل اقتران البدل منه بمزقه وذا موصول

مبحث  
فصل عقدته لهذا







ولا يستغنى استغناء كان لما استغنى عن حاله قدر انه قتل وما استغنى  
من حاله حتى تستغنى عنها فقال لا تستغنى ويجوز كونه حاله من الحال  
معنى الاستغناء اي استغنى عن ثابته في هذه الحالة لا ما تضمنه الكلام من معنى  
الافتقار اي انكر حاله في هذه الحالة كافتقار وجأت الحال من المضاف اليها  
المضاف اليه كزاد والمعنى اي شئ انفق لسوء حاله كونه لا تستغنى  
وهو اي جعل المخرج استغناء من **الرجوع** في **قراءة غير الى عمر** وقل الصفو  
بالنصب اي **تفتقون الصفو** اذ عليها بقدر ما اذ في محل نصب بتفتقون ووجه  
الارجحية ما عرفت من رجحان المطابقة بين الجواب والسؤال والرجوع تقدير  
السؤال جملة اسمية ولا مطابقة **والراجح** ان تكون **ما ذا** اكله اسم جنس بمعنى  
شي او موصولة بمعنى الذي على خلاف في يخرج **قول الشاعر** **دعي ما ذا اكلت**  
**ساقية** ولكن بالمغيب **بني** هو للنصب العبد من ايات من اول الوافر  
تقدم الكلام على بعض معاني بحث اما المشددة والتام من علمت مصونة اي لا تفتق  
على ما علمت من الخلاق فاني ساقية ولكن بالمغيب عن معاني اي بما لا اعلم من درها  
علمني لا تفتقه ولا تخلق به وما عليه نجم الائمة في هذا البيت والحكم بزيادة  
ذا بعد الموصولة فانه قال ان ذا انما تزداد بعد ما ومن الاستغناء ميتين  
ثم قال وقد جات زيادة بعد الموصولة **وانشد البيت** **والجهر** **على ان ما ذا**  
**كله** **مفعول دعي** ثم اختلف فقال **السيوطي** **وابن خروف** هو **مفعول**  
**بمعنى الذي** واعتراض بانه يلزم ان يكون للمفعول مركبا وليس في الموصولات  
ما هو كذلك ولانه يؤدي الى تركيب ثلاثة اشياء ما ذا والصلة وهو غير  
موجود في كلامهم وفي هذا الاختلاف **نظر** **وقال الفارسي** **نكرة** **بمعنى شي**  
**قال** لان التركيب ثبت في اسماء الاجناس دون الموصولات **والجمل** على  
ما ثبت اولي من الجمل ما لم يثبت **وقال ابن عصفور** **ما ذا** **مفعولا**  
**لدعي** لان الاستغناء له **الصدر** فلا يعمل فيه ما قبله لكن تقدم في بحث  
كي ان بعضهم ذهب الى ان ما ذا يلزم صدر بيتها وان ابن مالك صرح في توضيحه  
بذلك وقد وقع في تفسير سورة الزمر ان من الكشاف عن ابن عباس انه سأل  
رجل فقال انا نصيب في الغزو من اموال اهل الذمة الرجاء والشاة قال  
فيقولون ما ذا اقال فيقول ليس علينا في ذلك بأس قال هذا قال اهل الكتاب  
ليس علينا في المسلمين سبيل انهم اذا ادوا الجزية لم يحل اكل اموالهم الا بطيبة  
نفوسهم وتحتية الفتنة راين في حواشيه فقال قوله فيقولون ما ذا الصفو  
في اذ يقولون بتقدم الاستغناء ان مثله واقع في الكلام فيعمل على حذف  
متعلق الاستغناء **وقال الشارح** وهذا منه بنا على ان ما ذا لا يخرج عن

النصب

النصب وقد عرفت ما فيه **ولا** **مفعولا** **اعلمت** لانه لو يرد ان يستغنى عن  
معلومها **ما هو فيه** انه انما يصح ان لو كان خطا بالها لكنه ليس كذلك وانما  
ناوه مضمومه **والصغى** على الخبر لا على الاستغناء ما عرفت من ان المعنى **دعي**  
**ما علمت** وبنيته بما جهلت **ولا المحذوف** يفسره ساقية لان علم جيل  
لا محل لها اي لا موقع لها من الكلام بل ما استغنى به من اموال خبر  
وعلمت صلة لا محل لها من الاعراب وعلق **دعي** عن العمل بالاستغناء انتهى  
ولقول في البحث مع اي الحسن اذ اذبرت ما ذا بمعنى الذي او بمعنى شئ  
لم يخرج كونه مفعول **دعي** لانها المانع وقوله لو يرد ان يستغنى عن  
معلومها لانهم له اذ اجعل ما ذا مبتدأ وخبر او لم يجعله مفعولا فانه حينئذ  
يكون مستغنى عن معلومها ايضا وفيه التشكال ودعواه تعليل **دعي** **مردودة**  
بانهما ليست من افعال القلوب والتعليل خامنها فان قال انما اردت  
بالتعليل ان قدر الوقف على **دعي** فاستأنف ما بعده فانه شبيه بالتعليل  
من جهة العامل السابق على العمل فيما بعده **رد** **قول الشاعر** ولكن التي معناها  
الاستدراك فانها لا بد ان يخالف ما بعدها لما قبلها والمخالفة **دعي** **كاشد**  
به الذوق فالمعنى كذا لكن فانها كذا وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعده  
**دعي** لاستلزامه خلوه **دعي** المخالفة من متعلق ولا بد ان يقال من في الدار فاني  
اكرمه ولكن اخبرني عن كذا وذلك لعدم مخالفة ما بعده يمكن لما قبلها **لما**  
ان تكون **مزاينة** **وذا** **الشارح** **كقول** **انور** **اسرع** **ما ذا** **ابا فروق** هو  
بيت من اول الوافر وعجزه وجعل الوصل متكتك حدائق وقائله من قصيدة  
الوشيق جزء **بن رباح** **الباهلي** عند الاصمعي **وقال الشارح** **ان** **هو** **ابن غنمة**  
**بالرأي** **المضمومة** **والغاب** **المجهر** **الباهلي** **بعد** **ما** **موجود** **وفروق** **كصبر** **اما علم**  
**امراة** **اوصفه** **مخرج** **فروق** **اي** **خافية** **وقد** **اجريت** **بحري** **العلم** **في** **النداء**  
**والترخيم** **ومتكتك** **بالمثلثة** **اخوه** **منقضى** **وحذيق** **بمهمة** **ثمة** **فويل** **بمعنى**  
**مفعول** **من** **الحذف** **بمعنى** **القطع** **يقال** **حذقت** **الحبل** **فهو** **حذوق** **ومحذوف**  
**اي** **قطعت** **فهو** **مقطوع** **النور** **بالتون** **المفتوحة** **والواو** **السكون** **اي** **انقارا**  
**تقول** **نارت** **الظبية** **نورا** **ونوارا** **بالكسر** **والفتح** **وبقرة** **نوار** **تفر** **من** **الجبل** **وسرع**  
**اضله** **بضم** **الراء** **الخفيف** **بالسكون** **استغفالا** **للضمة** **يقال** **سرع** **ذا** **الخروج**  
**اي** **اسرع** **هذا** **الخروج** **ظاهر** **هذا** **الكلام** **ان** **سرع** **بمعنى** **اسرع** **وخروج**  
**منصرف** **على** **اسقاط** **الخافض** **ولا** **وجه** **له** **وذلك** **لان** **بحي** **الجهد** **بمعنى** **المزيد**  
**غير** **متعارف** **واما** **التعارف** **العكس** **واما** **الوجه** **ما** **افاره** **الشارح** **من** **ان**  
**خروج** **انصب** **على** **التمييز** **من** **النسبة** **كما** **في** **نصيب** **زيد** **عمر** **اي** **سرع** **خروج**



ذا اللهم الا ان يكون ما ذكره المصنف تفسيراً معنوياً بالصانع قال الفارسي يجوز  
 كون ذ ا فاعل سرع وما زاييد ويجوز كون ما ذكره اسماً كما في قوله دعي  
**ما ذا علمت** لم يتبع من المصنف بل ولا الشارحان لبيان المراد من ما ذا ابتداء  
 كون المجموع اسماً والظاهر ان يكون بمعنى شيء كما هو مذهب الفارسي ولعدم  
 استقامة دعوى موصوليته لعدم ما يكون صلة ولا يخفى كالمعنى عليه  
 وعندني انه لو قيل بان المجموع اشارة كما قيل بانه موصول في دعي ما ذا  
 علمت لاستقام المعنى وكان وجهها فان قيل ان التركيب لم يثبت في اسماء  
 الاشارة قلت ولا يثبت في الموصولات ايضا كما صرح به وقال الشارح وحسن  
 من هذين التفسيرين ان يكون قوله نوراً منصوب بفعل محذوف والتقدير  
 انرت نوراً اي انفرت تفاراً وشرع فعلاً ما ضمياً مسنداً الى ضمير عاميد  
 الى نور والجملة صفة اي انفرت تفاراً اسرعاً وقوله ما ذا مبتدأ وخبر على  
 ان يكون ما استغنىما به وهذا اسم اشارة والاستغنىما بتعجي او تكاري ولا  
 عيار عليه **السادس ان يكون ما استغنىما ما وذا زائدة اجازة جامعة**  
**منهم ان ما لك في نحو ما ذا صنعت** واليه مال نجم الامة الرضي وزعم انه  
 الاول في نحو ما ذا هو وجوز في نحو قولهم ما ذا الذي ان يكون وفعل  
 بعينه قال في قوله وما ذا عسى الواشون ان يتخذوا سوى ان يقولوا اني لك  
 عاشق انها زائدة لموصولة اذ الصلة لا تكون الخبرية وعسى ليس بخبر  
 قال وهذا يلزمهم في خبر المتبدا فان قيل انه قد جاءت حاله كقولك بل انتم  
 لا مرحبا بكم وزيد اضربه والصلة ايضا جاءت فعل ومفعولها كقوله والي لراج  
 نظره قبل اني اعلى وان شئت نواها زورها وعسى فعل فان قد رالف قول  
 ههنا جاز للسانه ان تعذر في خبر المتبدا ولا يجوز ان يكون ما ذا مفعول  
 ان يتخذوا لكون ان موصولة واغا التقدير ان يتخذوا به **وعلى هذا التقدير**  
**فينبغي وجوب حذف الالف في نحو لم ذ اجبت** لدخول الجار على ما  
 ولا تركيب والتحقق ان الاسماء لا تزداد القول بزيادة ذا وهي اسم لا يعمل فهو  
 رد للوجه الاخير قال المحشي والذي قبله ولا يتم الا اذا كان القابل بزيادة  
 ما قابلاً باسمه مع ذلك وهو غير متعين اذ قد ثبت لما ان يكون حرفاً زائداً  
 ولا كذلك ذا نعم زيادتها حرفاً ام يتحقق في اول الكلام **النوع الثاني**  
**الشرطي** وهي نوعان غير زايده نحو وما تفعلوا من خير بعد الله  
**ما تنتفع من اية** او تنسها نالت بخير منها او مثلاً وقد جرت الشرطية غير  
 الزايده في ما من قوله تعا وما بكر من نعمة فمن الله على ان الفصل وما يمكن  
 واستقرم حذف فعل الشرط اورد عليه ان حذف فعل الشرط وجوه بدون

مفسر

فمفسر وجه شاذ لا ينبغي تخرج التذييل والجوز على ما في البحر وتبعه الحوفي  
**كقوله ان العقل في اموالنا لا ينطق بها ذ راها وان صبراً فنفسه للصبر**  
 هو من اول الطويل من قصيدة لحدبة بن خشرم العذري قالها في موافقته  
 مع زيادة بن زيد وقد تقدم ذكرها في بحث اذ من حرف الالف فانه لما اتى  
 به الى معوية بن ابي سفيان وخصم اخو زياده عبد الرحمن بن زيد وسأله  
 معوية منه الخواب قال ان شئت اقص عليك كلاماً او شعراً قال لا بل  
 فقال ابرق بالالا الا يا لقومي للنواب والدرهم والبربردي لنفسه وهو لا يدري  
 ولا يرضى من صالح قد علمت عليه فوارتد بل عتة فصر الى ان قال  
 وانت امير المؤمنين قال انتا **ورأى من معدي ولا عنك قصير**  
 ان العقل البيت فقال له معوية اراك اقررت وتام القصيدة فدمعي وقد  
 وقعت رواية هذا البيت بلفظ فان بك في اموالنا ولا يشاهد فيه ولا يخفى  
 ما في قوله بردي ويدري من الجناس المفلوب وتلقات بتشد يد الميم  
 بعد ما هو قال في القاموس وتلقات الارض به وعليه اشقلت واستوت  
 وفارته والماعلي ذهب به خفية والاولى ان يفسرها هنا باشقلت  
 ليصير عطفاً وارقد عليه بالفاء لتوارت كما فعل الجلال الاعلى قول ان جود  
 عطفاً المراد بالفاء والماعلة الفلاة يلبع فيها السراب والقصر الخالية ومعنى  
 وانت امير المؤمنين لما انك انت الحاكم فالنا عنك من متقدم ولا متأخر والمعد  
 كالمرمي المتخا وز والقصر الحبس والعقل هنا الدريد ومن ههنا انت ضميره  
 باعتبارها فقال لا تنطق بها او نظري الى الافراد واللام في العقل للاستغراق  
 وفي مثله يجوز رعاية المعنى ارض عليه في التسهيل وعلى الاصل اشك صاحب  
 للباب بالذكور واصل العقل الحبس حتى يقتل ومعنى لا تنطق بها ذ راها انك  
 انا فتدبر على دأبها ولا تنسج بها شالدهم قال الشارح ولما كان الذراع موصو  
 شدة الانسان قيل في الامر الذي لا طاقة به ضائق هذا الامر ذراع فلات  
 اي حيلته بذراعه وتوسعا في هذا حتى قلبه فقالوا فلات رحب الذراع  
 اذ اوصفوه باتساع القدرة والصبر الحبس ايضا **اي ان يكن العقل وانت**  
**يحبس حبساً** ظاهر هذا التفسير ان الشاهد في المصراعين والذي عليه الشارح  
 وهو قوي انه في المصراع الاول فقط واما قوله فان صبراً فن قيل ما حذف  
 منه جملة الشرط لافعله بدون الادة كافي قوله قالت بنات الياسمين وان  
 كان عنياً معداً قالت وان في ثم جز من قبل بان على رواية فان لم يكن في المدي  
 في اموالنا لا يشاهد فيس وانما دخلت الفاعل ضمير مع صلاحته لان يكون شرطاً  
 لانه بنقد بوجهه اي فحين نصبر على حدوده من عاد فينتقم الله منه اي فهو ينتقم

٢



فلجواب جملة اسمية والغالازمة **والانحج في الآية** لاستغناء عن التقدير اي تقدير  
فعل الشرط وفي تقديره بالانحج شي فانه يقتضي رجحان كون ما شرطيه وهو مستلزم  
عقد فعل الشرط وهو كما قال في البحر ضعيف جدا لا يجوز حذفه الا بعد ان  
يخبرها في باب الاشتغال ومثله بلا النافية من لولا عليه بما قبله نحو فطلمها  
فلست لها بكفو ولا يعمل معك للحسام وحذفه بعد ان غير متكوة بلا  
مقتضى بالضرورة **انها موصولة وان الفاء اخلة على الخبر** اي على خبر المستند  
الموصول **لا شرطية والفاء اخلة على الجواب** اعلم ان الفاء تدخل في خبر  
المستند اذا تضمن معنى الشرط وذلك اذا كان اسما موصولا وصلتته فعل او ظرف  
او موصولا لموصول كذلك والغالب في الموصول ان يكون عاما وصلتته مستقبل  
وقد يكون خاصا وصلتته ماضية نحو ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم  
عليه من خيل وقد يكون كذلك وصلتته مستقبلية نحو قل ان الموت الذي  
تفرون منه فانه ملائكم اذ ليس المراد كل موت تفرون منه بل كل الموت  
ان ماضية التي تفرون منها تلائكم وانما دخلت فيه لشيء الموصول بكلمة  
الشرط وصلتته بمحتملة والخبر يحذف من جهة سببية الاول والثاني وكان  
حق الخبر ان يلزمه الغا لكونه كالجزء لكنه لم يكن جزء حقيقة جاز تخريج  
منها قصد السببية نحو الذي ياتي له درهم اذا عرفت ذلك فقد قيل  
ان قوله تعالى وما لكم من نعمة تشر الله دخلت الفافية في خبرها الموصولة وليس  
استقرار النعمة بالخاطبين سببا لكونها من الله تعالى وانما الامر بالعكس وجاب  
عنه ان الخاطب في ايضا حجة مما حصله ان سببية الثاني عن الاول تكون  
فارة باعتبار معنوي الثاني وقارة باعتبار الخطاب به والاعلام به فالاول  
نحو الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلم يجرهم فان  
مضمون الخبر الذي هو بثوت الجرم مستعز لا نفاق والثاني نحو ان  
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فان مضمون الخبر الذي هو اكرام امس ليس  
سببا عن اكرام في اليوم وانما الاخبار به والاعلام هو السبب والذين من  
هذا القبيل فانهم هم السبب فيها الاخبار بكون النعم من الله وسر ذلك  
ان الآية جئ بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم جعلوا معطيها او شكوا فيه  
فاستقر رجاؤهم بمجولته او مشكوكه سبب للاخبار بكونها من الله قال نجم الآية  
الظني ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد  
الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع صور الشرط والخبر في قوله تعالى قل ان الموت  
الذي تفرون منه الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة  
وكذا في قوله تعالى وما لكم من نعمة تشر الله كون النعمة من الله لازما لحصولها

معنا فلا يغيرك قول بعضهم ان الشرط سبب للخبر **او من ما بينه اي وشرطيه**  
**زما بينه اثبت ذلك الفارسي وابوالبقا وابوشامة وابن بري** هو عبد الله  
ابن بري بن عبد الجبار بن بري العلامة البصري النحوي واللغوي ولد لعصر  
في رجب سنة تسع وتسعين ولم يجاهد ونشأ بها وقرأ العربية على مشايخ  
زما بينه حتى انفراد هذا الشأن وكان حجم الفوائد كثيرا لاطلاع عالم الكتاب  
سبويه وعلمه بما باللغة وشواهدا وكانت كتيبه في غاية الصحة والجلوة  
واذا احشاهما الى بكل فائدة ولطامات وابيعت كتيبه حضرها الخم الغفير  
وتنافسوا في قيمتها حتى اشترى الحفري منها بالكثير قال الذهبي في تاريخ  
الاسلام قال الموفق عبد اللطيف كان ابن بري شيخا محققا ساجد الطباع  
ابله في امور الدين وفيه تغفل عيب يستبعد من سمعه ان يجتمع في رجل  
منفق للعلم فذكر ان كان بلبس ثيابا فاخرة وبياخذ في كمد الواح  
العنب والبيض والخطب وربما وجد منزله مغلقا فيومي بالبيض من الطاق  
الى داخل ويقطر ماء العنب على قدميه فيرفع راسه الى السماء ويقول الحجب  
انها تطرح الصحو وكان يتحدث لمؤنا ولا يتكلف ويشير من يجا طبعه  
باعترا بامات بصرية ذي القعدة سنة اثنين وثمانين وجمالية **وابن مالك**  
**اثبت في كافيته وتسميته وهو ظاهر في قوله تعالى استغفوا لكم في تقبوا**  
**لهم اي استغفوا لهم مدة استغفائهم لكونهم** كما قال الشارح ان كون ما  
في هذه الآية شرطية زمانية ظاهرة ونحو لا تسلم ظهوره بل هي محتملة للزمانية  
والمفعول المطابق على حد سواء فيكون التقدير اي ومن استغفوا او اي استغفوا  
استغفوا واما قول المحشي اماره ظهور الفاء في استغفوا لان المصدرية الزمانية  
لا تحتاج الى الفاء وقصد قصد المصدر قول الى حيان في الخبر والظاهر ان  
ما مصدرية ظرفية وليست شرطية وره قول الخو في انها شرطية غير زمانية  
فان كان المراد به رد عدم تسليم الظهور كما هو الظاهر فهو مردود لان الشارح  
انما ادعى انها مردودة بان كونها ظرفية ومفعولا مطلقا مع ادعاء شرطيتها  
عليها فظهور الفاء في جوابها لا يكون امارا على ظهور زمانيتها نعم يكون  
امارة على ظهور شرطيتها بالنسبة الى مدعى المصدرية كالي حيان في سبي  
وهو ان نفس المص لا يثبت بقوله اي استغفوا لهم مدة استغفائهم يقتضي  
كما قال الشارح انها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية اللهم الا ان يحل  
على انه تفسير بمعنى لا تقصروا عن صناعته **ومحتمل في ما استغفوا به**  
**فانهم اجورهم الا ان ما هن من عند الاظرف** وخبر فعل الشرط على الصحيح  
والها من بر رجعت اليها وهي الرابطة في الخبر ويجوز فيها الموصول اي يجوز



ان تكون اسما موصولا اي في شتمه من المنكوحات وغيره عاين النساء اذ القصد  
اليهن في ذاتهن بل من حيث صفة الاستمتاع بهن وافراد الصبر وجمعه باعتبار  
اللفظ والمعنى ولا يكون ما عبادة عينين والتقدير فما استمتعتم به منهن  
من جماع او عقد عليهن وبتقدير موصوليها فهي مبتدأ **وقالوا من الخبر**  
**والعابد محذوف اي لاجله** هذا انما هو على الوجه الثاني في تفسير ما واما  
على الاول الذي ذكرناه فلا حاجة الى تقدير العابد للاستغناء عنه بضمير ان  
**وقال الشاعر فاماك يا ابن عميد الله فينا فلا ظلم الخفاف ولا افتقار**  
هو من ضرب الاول من الوافر ولم يسم قائله وتك مصارع مجزوم خفف  
بحذف النون واصله تكن وهو مصارع كان التامه اي مما توجد فينا  
نفرنا وتغنينا وهذا البيت استدلال به ابن مالك في شرحه على كافيته على  
بحسبها للزمان وليس يقاطع لاحتماله للمصدر اي للمفعول المطلق  
**والمعنى اي كون** يكن فينا طويلا او قصيرا والحق انه ظاهر فيما استدلال  
به ابن مالك طويلا في قوله فاعلم انتم جميعا جوده وان تمت فلا خير في الدنيا  
ولا العيش اجعا واما **واحد ما** للرفية وهي ثلاثة ايضا فاحصا ان  
تكون نافية وتدخل على الجملتين فان دخلت على الجملة **الاسمية** عملها  
الحجازيون والهاميون والتخديون عمل ليس بشروط معرفة هي تاخر  
الخبر ونقاء نفيه وفقدان الزايد بعدها وعدم تقديم غير ظرف او شبهة  
من معمول الخبر على خلاف في الاولين واما المحتاجت في عملها الى الشروط  
المذكورة لا يتيسر ما لا يختص ان لا يعمل لكن لما قوت مشابقتها عملت وكان عملها  
صنيفا لمخالفة القياس فامد بامور متى فان واحد منها انخرطت عند **خو**  
**ما هذا بشر ما هن** امها هم وعن عاصم انهم فيج امها هم على التخيبة  
من واه المفضل عنه ونذر تركبها مع النكرة تشبيها لها بلا النافية للجنس  
**كقولهم وما باس لو ردت علينا غيبة** قليل على من عرف الحق عابها  
هو من ضرب الثاني من الطويل ولم يسم قائله والباس العذاب والعاب  
العيب وهو الوعد والفعل ومنه عاب وقديما لا زما ومتعديا وهو معوب  
عابها مبتدأ قليل خبره اي عيبها قليل على اهل العرفان ففي الكلام حذف  
مضاف ولعله اراد بتلليل معنى معدوم كذا اثر اللفظ به تادبا في باب المنوع  
وجوز المحسن ان يكون اصل عابها عمتها او عابها على ان مقلوب العين او  
محذوفها وجوز الشارح كون باس فعلا ماضيا مخفف بيس بكسر الهمزة كشهد  
بسكون الفاء مخفف بشهد بكسر الهمزة يقال بيس الرجل اذا اصابه بوس اي شدة  
ولو مصدر به في وصلتها فاعله اي وما ييس ردها التخيبة علينا والاستناد

محاذ اذا المراد انها ما ليست اي ما اصلها بوس ولا مشتقة في رد التخيبة  
استند الى الرد الملاين لها قال وهذا يخرج جارا على القواعد ارمز  
تعرض اليه وهو خبر من اثبات حكمه لا يثبت لها ولا يخفى ان مع ما فيه  
من التكلف فيه ان من اثبت بحج لم مصدرية اشتراط ان يكون بعد فهم  
عن وان كان قليلا وصحة المعنى عليه اولى وقد وقع انشاد بيت الشافعي  
في المرتبة لا يحيان بلفظ قليلا على من يعرف الحق بنصب قليلا على  
انه نعت حجة وعارها بالراء مرفوع على ان فاعل قليلا كذا رايت في نسخة  
معمدة يغلب على الظن صحتها **وان دخلت على الفعلية لم تعمل نحو وما**  
**تنفقون الا ابتغا وجدده فاما وما تنفقون من خير فلا تنفقون وما**  
**تنفقون من خير نون اليك** فاما فيها شرطية بدليل القافي الاول والتقدير  
فهو لا تنفقون فلجواب جملة اسمية مقترنة بالفاء والخبر في فعل الشرط  
والجزا في الثانية بل وفي فعل الشرط الاول ايضا واذا نعت المضارع تخلص  
عن المحذور الخالي بعد ان كان محذولا ولا استقبال او صلا لا استقبال  
فهي عندهم لنفي الحال كليس وقال الرضي الحق انها لمطابق النفي ورد عليهم  
**ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابد له فان يكون قد استدل الى امر مستقبل**  
وهو ان ابد له فلوجهل كون حاله لم تقدم الفعل في الوجود على فاعله  
مع انذار واجيب بان شرط كون الحال انقضاء قرينه خلافا وهبت  
قد وجدت والجواب ان يكون مستند تقدير الى القصد وهو جلي اي ما  
يكون لي قصدا ان ابد له **والثاني** من اوجه الرفية ان تكون مصدرية  
اي حرفا ماضيا مع مدخولها بالمصدر وليس موصولا حرفيا وانفقوا على ان  
صلتها تكون فعلا متصرفا ماضيا او مضارعا مبتدأ نحو ولا تقولوا لما تصف  
النسنتكم الكذب او مضافا لمخول عيني ما لم يقدر ولا توصل بفعل امر اتفاقا  
وفي وصلها بالجملة الاسمية خلاف للسيرة في جماعته فمهم ابن مالك  
**وهي نوعان** زما يمد اي مقدر معها الزمان وهذا ما اخفقت مائة من  
بين الموصولات للرفية وغيرها فخير الزما يمد **خو عزير عليه ما عنتم**  
اي شديو عليه وشاق عنتكم ولقاوكم المكروه **ودوا ما عنتم وضاق**  
**عليهم الارض بما رحبت** اي برحبها وهو يضم الراء الابتاع اي ضاقت  
عليهم مع ابتاعها وهو مثل شدة الحيرة فذوقا بما نسبتم لقا بومكم  
لهم عذاب شديد بما سنوا يوم الحساب **لنجزيك اجر ما سقيت لنا**  
اي لنكافئك جزاء سقيتك لك وليست ما ههنا اسما موصولا بمعنى الذي  
لان الذي سقاه لهم العنم ولا يتصور على ذات العنم اجر يكافا عليه فان



حاولت ان تكون بمعنى الذي مراد به الماء السقي امرت ان ذلك لان الماء  
كان مباحا لا يسوع الاجر عليه وانما الاجر على السقي الذي هو فعل لا على  
الغنى ولا على المال فان ذهبت تفكر اجر السقي الذي سقيته لنا فذلك  
تكلف لا محجوج اليه وعنه مندوحة بما قدرنا ومنه بما كانوا يكرهون  
امنوا كما امن الناس اي كايما ان الناس ولا حاجة الى جعلها موصولة واقعة  
على الايمان اي كايما ان الذي امن الناس والضمير المحذوف مفعول مطلق  
ولما كان الفرق بين هذه الآية وما عطف عليها وبين ما قبلها اذ يحتمل  
ان فيها تكون اسما قال ومنه او الفصل بين الامثلة وكذا حيث افترقت  
اي ما بكاف التشبيه واقعة بين فعلين متماثلين فانها مصدرية والمراد  
تشبيه المصدر بالمصدر وفي هذه الايات رد لقول السهيلي ان الحسين  
ابن الربيع فانها قال ان الفعل بعد ما هذه لا يكون الاعمالا لا خاصا  
فتقول انجبني ما تفعل وما صنعت ولا يجوز انجبني ما يخرج ولا  
ما جئت لغوم الاولين وخصوصا الاخيرين والزمانيه وتختص غالبا  
بالدخل على فعل ماضى مثبت او مضارع منفي لم يخو ما دمت حيا  
اصلة منه د وامي جيا حذف الظرف وخلفته ما وصلتها فقامت  
مقامه كما جاز في المصدر الصريح نحو جيتك صلاة العصر وانيتك  
قدوم الحاج فان الاصل جيتك وقت صلاة العصر وانيتك وقت قدوم  
الحاج لحذف الظرف المضاف وخلفته المصدر المضاف اليه وليس المراد  
بالصلاة ذات الاركان المحفوظ لانه ليست حدثا بوقت به وانما المراد  
فعلنا والادتيان ومنه ان اريد الاصلاح ما استطعت فانقوا الله  
ما استطعتم قبل فصل هذامنه عما تقدم لان ما فيه يحتمل ان تكون  
مصدرية غير زمانية وان كان احقا لا مرجوحا اي استطاعتي و  
استطاعتكم اي قدر استطاعتي وقد استطاعتكم ويحتمل ايضا في الآية  
الاولى ان تكون ما اسما موصولا اي الاصلاح الذي استطعته ويحتمل  
ان يكون الفصل ايضا لوجود الفاصل على منوال ما عرفت وقوله اجارنا  
ان للخطوب فتوب والى مقبم ما اقام عسيب هو من ثالث الطويل  
وقايله امر القيس فقد خرج ابن عساكر عن الزنادي قال لما الحضر امر القيس  
بانقره نظر الى قبر فسال عنه فقالوا قبر امرأة عربية فقال وانشد البيت  
اجارنا اذا غريبان ههنا وكل غريب للغريب شبيب  
والخطوب جمع خطيب وهو شبيب الامر يقال ما خطبك اي ما شبيب امرت  
ثم كرا استعماله في الامر المعيب الشاق وتوب نصيب وعسيب اسم جبل

كان البريق به ولو كان معنى كونها زمانيه انما تدل على الزمان  
بزمانها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدريه كسائر الاسماء الدالة  
على معنى الزمان دلالة اصلية فتدل هذا ظاهر في ان ما يدل بنا على الزمان  
والتحقيق انما تدل عليه اصلا لا اصالة ولا نيابة وانما الدال في نحو  
ما ذكر المصنف المحذوف وهو مفهوم بالقرينة واجيب بان لا تدل  
بدلالة ما على الزمان بالنيابة الا انه حذف زمان مضاف يدل على  
قرينة واقمت في مقامه والتحقيق ان القائم مقام المضاف المحذوف  
للاول به وما وصلته لاهي كما قال ابن السكيت وتبعه ابن السكيت  
في قوله من الذي هو ما ان طر شاربه والغائبون ومن المراد والنب  
هو من ثاني البسيط وقايله كما قال الشارحان بتعال السيرا في ابو قيس رفاع  
نراد المحشي فيه القوسي ونحوه السيرا في فيما نقله الجلال عند الانصاري  
ليقتضي ان غير جاهلي وقال الاصبهاني هو لابي قيس ابن الاسد الاوسي  
قال يروي قومه لما هلكوا وكان السبب في هلاكهم انه كان يبيع على دور في  
حط من الاوس قال يروي قومه ثم من بني معوية ايام اليرك عام طائر  
عظيم يقال له الرماح فياكل من ذلك ولا يتبر من له احد فاذا استوفى  
حاجته طار ولم يعد الى القابلة فرماه رجل منهم بسهم فقتله ثم قسم  
لحمه في الجيران فما امتنع من اخذ الامر فاعة ابن نزار فلم يحل للمول على احد  
من اصحاب من ذلك شيا حق مات وهلك بنو معاوية جميعا فقتل في المثل  
اشام من الرماح وبعد الست وعين محمد بن الحارثي ونظير لحم السنام  
له هير وتر عيب وابو قيس بن الاسد سماه في الاستيعاب صيفيا  
ونعت به بالانصاري ايضا وذكر انه احمد بن وايل بن زيد وانه هرب هو  
واخوه وخوج الحماكة فكانا فيها مع قريش الى عام الفقة فاسلما فنقل ذلك  
عن ابن اسحاق ونقل عن الزبير بن بكارة ان ابا القيس بن الاسد شاعر اسمه  
الحريث ويقال عبد الله قال واسم الاسد عامر بن جهم بن وايل بن زيد  
ابن قيس بن عامر بن مرة بن مالك بن الاوس قال ابو عمرو فيما ذكر ابن اسحاق  
نظروا ان ابا قيس بن الاسد يقولون لم يسلم ونقل ايضا في حرف الصاد  
فمن اسمه صيفي عن الزبير بن ابا قيس بن الاسد الشاعر اخا وخوج لم  
يسلم والله اعلم ونظر بالفقة بنت وبالفهم معناه قطع والشارب ما نبت  
من الشعر على الشفة العليا والغائبون جمع غائب وسياق معناه والمرد  
جمع امرء وهو الذكر الذي لا نبات بخدر والشيب بالكر جمع شيب وهو  
وايض شعره والسنام كالكجاج معروف ولحم عند العرب موصوف



والجبر يسكون الموحدة جمع ههه وهي بضمه من اللحم لا عظم فيها او قطعة  
 مجتمعة منه والترغيب بكسر المشاة الفوقية وبالراء وبالعين المعجم جميع  
 ترغيبية بكسر ها ايضا وهي القطعة من السنام قاله الخشخ في القاموس وخب  
 السنام وغيره كمنح وطيه كوعيه فيما والترغيب بكسر القطعة منه  
**معناه حين طر فطر** اما بالزمان ومقتضاه ان تجعل اسما الا ان يجعل  
 المعنى على حاقله قلت **وزيدت ان بعد ها في البيت لشبهها**  
**في اللفظ** اما الثانية كقول له **ورج الفتى للزهر ما ان رايته على**  
**السج خيرا لا يزال** يزيد اي كما زيدت ان بعد ما المصدرية الزمانية  
 في هذا البيت ايضا للشبه المذكور وقد تقدم الكلام على هذا البيت في الباب  
 الاول في بحث ان المكسور الموهو الساكنة من حرف الالف **وبعد فالذي**  
**في البيت تقدير ما النافية لان زيادة ان بعدها حينئذ فتا سنية**  
**ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الحنة اللازم على جعلها**  
**زما ناعني جاب ومن اثبات معنى واستعمالها لم يثبت لها وما كونهما**  
**للزمان مجردة** اي عن معنى المصدرية وهذا معنى لم يثبت لها لان الزمانية على  
 ما عرفت اما بقدر مصدر زايب عن ظرف الزمان وزما تسو ح فقول معناه  
 الزمان **وكونها مضاف** وهذا استعمال لم يثبت لها قط لانه لا يستعمل الا  
 مع صلتها مضاف اليها نحو نعم بعد حذف المضاف اليها تنوب منابها **وكان**  
**الذي صر فيها عن هذا الوجه** يعني تقديرها نافية مع ظهوره ان ذكر  
**المرء بعد ذلك لا يحسن اذ الذي ثبتت شارب امره** فان قلت  
 قد يتحقق عدم بنات الشارب مع بنات الحجة فيحسن ذكر الرد بعد ذلك  
 قلت الكلام مبني على ما هو الغالب المتعارف وفي القاموس والامرء الشاب  
 طر شارب ولم يثبت لحيته فعلية يحسن الذكر وقت المقابلة **والبيت**  
**عندي فاسد التقسيم بغير هذا** اي كما هو فاسد التقسيم به ايضا **الا**  
**تري ان العائنين وهم الذين لم يتزوجوا** فان في القاموس وعشت الحارثية  
 كسح ونض وضرب عنوسا وعنسا ظال مكثا في اهلها بعد اذ رها حقي  
 خرجت من اعداء البكار ولم يتزوج قط كما عشت وعشت وعشت  
 اهليا فقيسا وفي عائش ثم قال والرجل عائش ايضا **لناسيون بقية**  
**الافساق** قيل يمكن دفع هذا باذعان العائنين لم يتزوجوا من حيث هم  
 غير متزوجين بل من حيث ما يقتضيه العائش من طول المدة التي خرج لها  
 كونه امرءا او كونه مجردا ثبات الشارب فان قيل يصدق على الشيب  
 وقد جعل تقسيمه له قلت اعلم انه صنفه بها ثم التقسيمية اي والشيب

ن  
ل

غير

غير العائنين ونوقش بان فيه من التكلف ما لا ينبغي وانه يمكن ان يقال ان  
 في البيت تقسيم بين والمناسبة اما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على افراد ه  
 وقد وجدت بين العائش والذي طر شارب من جهة طول مدة عدم  
 التزوج في العائش وقصرها في الذي طر شارب **واما العرب محبوت**  
**اي ممنوعون من الخطا في الالفاظ** **ون المعاني** وذلك لان الامثلة  
 في اللفظ مقتضى جعلهم فلا يتخلف واما المعاني فالمصرف فيها هو العقل  
 وهو يصيب قارة ويخطئ اخرى وفي البيت مع هذا العيب **شذوذ**  
**ان اطلاق العائش على المذكور** **واما الاشهر استعماله في المونك وجمع**  
**الصفة بالواو والنون** مع كونها غير قابلة للتا ولاد **الز على**  
**المفاصلة** قيل عليه ان التصريح بشذوذ اطلاق المعائش على المذكور  
 لم ير في كلام احدهم اللغويين واصل المصدر استند الى نقل عقده واما  
 جمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره فالكوفيون يجوزونه  
 قياسا ومثله غير شاذ على انه منتهى نحو حصى مما يخص بالذكر  
 فانه يجمع هذا الجمع وليس بقابل للتا ولاد ال على المفاصلة واجب  
 بان الحكم بشذوذ الاول مبني على قلة الورد ودرليل قوله **واما**  
**الاشهر الى اخره** على ان عدم نفعهم بالشذوذ لا يثبت في الشذوذ في  
 نفس الامر وبشذوذ الثاني مبني على مذهب البصريين في المسئلة  
 وعن النقي يحصى بان قبول الصفة لتا التانيث مشروط بقصد معنى  
 التانيث فلا نقض لما يخص بالذكر اذ لا يقصد به معنى التانيث  
 فانتفا قبول الصفة للتانيث صادق بصورتين كونه ذا مونك ولا يقبل  
 التا وكونه لا مونك له وفي حواشي المص على التسهيل والذي عند ي  
 ان هذا اي قيد قصد معنى التانيث لم يخرج بخرج الشرط بل يخرج اليها  
 للمحل الذي لم يقبل التا قال والليل على انه لم يرد بذلك تعيدا واحدا  
 من انه لم يثبت على ذلك في شرحه **واما عدلت عن قولهم اي قول النخاة**  
**ظرفيه الى قول زما يبه** ليشمل كل اضا لهم مشوا يبه فان الزمان  
**المقدر هنا مخفوف** اي كل وقت اضا والمخفوف لا يسمى ظرفا يقال  
 ان المخفوف اما هو اطلاق لفظ الظرف على غير المنصوب لالفاظ الظرفية والا  
 من البعد جفا مثل ذلك على القوم على ان ابا حيان قد سمي هذا الوقت  
 المقدر وظرفا مع كونه مخفوفنا فقال ما اضا في موضع خفص بالاضافة  
 اذ التقدير بكل اضا وهو على حذف مضاف ايضا معناه كل وقت اضا فقام  
 المصدر مقام الظرف كما قالوا جيتك حقوق النجم والحامل في كلما مشوا يبه لان كل منضو



على الظرف ومرت اليه الظرفية من اضافته لما المصدرية الظرفية لانك اذا  
قلت ما صحتني اكرمك فالمعنى مدة صحتك لي اكرمك انتهى ولا تشارك  
ما في النافية عن الزمان ان اختاروا ان كانت تاول مع ما بعدها بالمصدر  
كما خلا قال ابن جني في اجازته ذلك وحمل عليه قوله وتايد ما ان شمله  
امر واحد باوحد بمعنى ان يمان صغيرها هو من الضرب الثاني من الطويل  
وليس قايله والشمله بالمعنى وسكون الهمزة من صفات النسايقال امرأة  
شمله اذا كانت نصف عاقلة كذا في الصحاح وزاد في القاموس فقال والشمله  
البحر والنصف العاقلة خاص بالنساء قال الساج والبيت صالح لكل منهما  
بل البحر اولى به لشدة وحدها على واحد لعدم امكان تعوضها باخر  
بل هو في بحر العادة واوجد فعل تفضيل من الوجد وهو الجزر والتقدير  
عند ابن جني وحديث مدة ان يمان صغيرها وتنعذ الزنجري وحمل  
عليه قوله تعالى ان اتاه الله الملك قال في الكشف متعلق بجاء على  
وجهين احدهما حاج لان اتاه الله الملك والثاني حاج وقت ان اتاه  
الله الملك وقال الصغار فيما مثل به سبويه من قولهم والله لا فعل  
الا ان يفعل وفرع بقوله حتى يفعل ان هذا التفسير معنى واما في الصاعبة  
فهو تقدير الال وقت ان تفعل الا ان يصدر قوا اي الاحتمال ان تصدقوا  
انقلون رجلا ان يقول ربي الله قال الزنجري ولكن ان تعد مصافا  
محد وفا اي وقت ان يقول والمعنى انقلون ساعة سمعتم منه هذا  
القول من غير روية ومعنى التعليل بتقدير يراة الله قبل ان في الايات  
والبيت يمكن بل هو ظاهر وهو متفق عليه فلا معدل عند وزعم  
ابن خروف ان ما المصدرية بحرف بانفاق ورد على من نقل فيها خلافا  
والصواب خلافه وان الحق مع ناقيل الخلاف فتدريج الاختصاص واليونكو  
لعلم ابن البراج باسميتها ووافقها جماعة من الكوفيين فاذا افلتت بحجتي  
ما صنعت فتقدر برع عند الجمهور صنعك ولا ضمير وعندهما الصنع الذي  
صنعت وحذف الضمير ورد عليها بقوله بما المسمى اهل الخيانة والعدو  
لانه لا يتبقي فيه تقدير يربط واما رد ابن جني بخوار مجبني ما ضربت  
زيد من حيث انه لا يقدر فيه ضمير لان الفعل فيه استوفى مفعوله  
فساقت فان الضمير المقدر للربط فيه ضمير مفعول وهو مفعول مطلق  
ونحو جحر اي يروح القول باسمية ما ان فيه تخليصا من دعوى  
اشتراك لاداعي اليه وذلك بتقدير المصدرية فان ما الموصولة  
الاسمية قائمة بانفاق وهي موضوع ما لا يعقل والاحداث

من جملة ما لا يعقل فاذا اطلقت ما على المحرك من حيث انه لا يعقل هو  
الطلاق باعتبار وضعها الاول لا باعتبار وضع اخر ولما قيل ان يقول  
لا نسلم ان الاشتراك ههنا لاداعي اليه بل الداعي اليه هو الاختصاص  
فان ما المصدرية اذا كانت موصولة اسميا فاذا قيل العجبي ما فت  
قلت التقدير العجبي الذي فيه وهو يعطى معنى قولهم العجبي تياك  
فلا حاجة الى جعل ملحقا ما ولا مع ما بعدها بالمصدر الذي هو القيد  
واعلم ان كلامهم صريح في ان الاختصاص قابل بان ما المصدرية اذا كانت  
اسما في الموصولة الاسمية وقول المحقق هنا لا يخفى ان هذا مرجوع بقول  
الاختصاص ان المصدرية اسم الى انها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله  
المصنف عن ابن السكيت وهو خلاف الظاهر يقتضي ان معنى اسميتها انها عبارة  
عن المصدر الذي هو اسم فتدبر ويرد ذلك اي ما ذكر في وجه الترجيح  
ان نحو جلست ما جلست زيد تزيده المكان متشع مع ان اي المكان  
كالمحرك ما لا يعقل وحاصل هذا الرد منع المستند وتقديره انا لا نسلم  
ان ما الموصولة الاسمية موضوعه ما لا يعقل مطلقا بل ما لا يعقل  
من الاعيان بدليل امتناع ما ذكره وانما نستلزم ان يسمع كثيرا العجبي  
ما فتته لانه عندنا الاصل وذلك غير مسموع وحاصل هذا الثاني  
الزام الخصم بما هو معترف به وتقديره واضح قوله ولا يمكن لان فت  
غير متعذر فالي تقديره ضمير مفعول وهذا خطا بين لانه لما المتعذر  
مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول المطلق ممكن مع كل فعل متعذر ولازم  
وقال ابن السكيت افسد الخوون تقدير الاختصاص الضمير بعد ما المصدرية  
لادعا اسميتها بقوله تعاوتهم عذاب الهم بما كانوا يكذبون اذا قيل  
التقدير بما كانوا يكذبون وحذف الضمير فقالوا ان كان الضمير  
للنبي او القرآن صح المعنى وخلفت الصلة من عايد الى موصولها اذ ليس  
عبارة عن النبي والقرآن او للتكذيب لم يخل الصلة من عايد وفيد  
المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقرآن او النبي كانوا موثقين انهم  
وهذا هو منه ومنهم امامنا فانه اقربهم على هذا القول ولم يتعقبه واما  
منهم لان كذبوا ليس واقعا على التكذيب ليلزم تكذيب التكذيب  
المستلزم للتضيق بل هو موكد به لانه مفعول مطلق للتأكيد  
لامفعول به والمفعول به محذوف ايضا كما حذف المفعول المطلق  
يشكل عليه ان المحذوف لا يتناسبه حينئذ لان ما هي للتأكيد لا يحذف  
اي ما كانوا يكذبون النبي او القرآن تكذبا ونظير وكذبوا باياتنا



كذا يا ولا في البقا في هذه الآية اوها م متعددة فانه قال ما مصدرية  
 صلتها بكذبون ويكذبون خبر كان ولا عايد على ما ولوقيل باسميتها  
 اي لا عايد من الصلة على ما لا منها حرف وكن القول باسمها اسم وتكون مثرة  
 للخلاف ان على القول بالاسمية تكون ما نفسها ذات محل ويجوز ان يعود  
 عليها ضمير من غير صلتها وعلى القول بالحرفية لا يكون كذلك **فتمت**  
**مقالة الفصل بين ما الحرفية وصلتها بكما نوا وكون يكذبون في موضع**  
**نصب لا تدفع خبر كان وكون لا موضع له لانه قد مر صلة ما سواء**  
 جعلت موصولا حرفيا او اسما وانما الموضع للموصول وحده ان كان اسما  
 وله والصلة ان كان حرفا **واستغنا الموصول الاسمي عن عايد مع اجماعهم**  
 على انه لا بد من عايد اخر اعذر المص من هذا فيما سياتي في اخر بحث الجمل  
 التي لا محل لها من الاعراب فقال ولعل مراده ان المصدر راغا ينسبك من ما  
 ويكذبون لا منها ومن كان بناء على القول بان كان الناقصة لمصدرها  
 فانه في السبيل في بحث ما المصدرية وليست اسما فننظر الى ضمير خلافا  
 لادنى الحسن وابن السراج وقال في شرحه ذهب بديوية والجمهور الى ان  
 ما المصدرية حرف فلا ينظر الى ضمير وذهب الاخفش وابن السراج  
 وجماعة من الكوفيين الى انها اسم فينظر الى ضمير قال الحنفى والقبائل  
 ان يقول ان اراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي وفروعه فلا نسلم نظير كلام  
 ابي البقا استغناه عن عايد وان اراد ما هو منسبك مع صلتها مصدر  
 على ما هو ظاهر النقل عن الاخفش فلا نسلم امتناع استغناء عايد  
 وهذا كلام عجيب اما اوله فلا نقول اي البقا ولا عايد على ما ولوقيل  
 باسميتها صرح في استغنائها عن العايد مطلقا حرفا كانت او اسما واما  
 ثانيا فلا يقتضيان انه الاخفش مع قوله بان ما هذه اسم قابل بانسبكها  
 مع صلتها بمصدر وهذا لم يقل به احدا وهو رجوع الى القول بالحرفية  
 من القابل بالاسمية فان الانسباك مع الصلة انما يتحقق حيث الموصول  
 حرف فتأمل وللحنفى غلظة عكس هذه الاخرى فانه يجوز مصدرية  
 ما في وانبع الذين ظنوا ما انزفوا فيه مع انها قد عا د علمها الضمير  
 من فيه وعود الضمير على كل بنى حرفتها قبل عليه ان النحس عي  
 لم يتعرض الى معاد الضمير من فيه ولا صرح بكون ما موصولة او مصدرية  
 الا ان تقريره يقتضي انه يجوز كلاهما واغظاه في الكاف اراد  
 بالذين ظنوا قاركي النبي عن المنكرات ولم ينفوا عما هو ركن عظيم  
 من اركان الدين وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعقدوا همهم

بالشبهات وابتغوا ما عرفوا فيه السعد والنوف من حب الرياسة  
 والقوة وطلب اسباب العيش المهي ورفضوا ما وراء ذلك ونهذو  
 وراء ظهورهم وفرا ابوبكر وعمر في رواية الجعفي وانبع الذين ظنوا  
 يعني وابتغوا اجزاء ما انزفوا فيه ويجوز ان يكون المعنى في القراءة  
 المشهورة انهم ابتغوا اجزاء اتوافهم وهذا معنى قوي لتقدم الاجتماع كما قيل  
 الا قليلا من اجبين منهم من انتهى فكلهم كما مر ظاهرا ان اسم م  
 موصول في القرأتين الا انه بنقد يرمض ان على الثانية واما قوله ويجوز  
 الى اخره فقد يقتضي ان تكون ما مصدرية حيث عير فيه بالانتراف  
 وقد يكون ذلك تفسير بمعنى لا نفسا وصناعته ولم يتعرض لمعاد الضمير  
 من فيه قال الساجد ولما في الجواب عن شكك المص ان نقول لا نسلم عود  
 الضمير المذكور الى المصدرية بل هو على تقدير مصدرية ما عايد الى الظلم  
 المفهوم من ظنوا وفي المصاحبة والمحق وانبع الذين اتوافهم ظلمهم  
 وقد سبقه الى ذلك صاحب التفسير **ونذر اي قل وصلها بالفصل**  
**الخامس اذ لا مصدر له يقع التاويل به في قوله السراج في الامور**  
**بانتها بما السقا اهل الخيانة والغدر هو من الضرب الاول من الطويل**  
 ولم يسم قابله والهمزة من اليسر للنفق في عما بعد النبي كما في قوله الله لنشرح  
 اول انكار كما في اليسر اليه بكاف عبده والامير ذو الامر والولاية  
 وفعل يطلق على الواحد وغيره والملايكه بعد ذلك ظهر من عم استقام  
 وقوعه خارج عن انما اي انك متواليا امري كله بسبب كونك اهل خيانة  
 وغدر وهو اسم ليس زيدت اليافيه لوقوعه في محل الخبر واعرب الحنفى  
 فاعلا بامري مغنيا عن خبر ليس وعليه فالبا زيادة في غير فاعل كسبي  
 وانما لم يجعل امري اسم ليس وانما الخبر ويزيادة الباء فيه مطردة  
 لبيان يقع غير الاعرف مستد اليه مع وجود الاعرف ولان انما ضمير في  
 فهو موضع متعين لان يكون مفعولا لا يقال هو مجرور بالباء لان الزائد  
 في معرض الزوال والباء من بما السقا السببية وما موصول حرفي وقد وصل  
 بليس والخيانة صند الامانة كما ان الغدر ضد الوفا **وبهذا البيت مرجح**  
**القول بحرفيتها مع القول باسميتها اذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير**  
 لتأتى اسميتها وتقديره متختم على ذلك التقدير ولم يتعرض المص لوصولها  
 بالجملة الاسمية وهو مذهب السراج والاعلم وابن خروف بل ذهبوا  
 الى ذلك في ما مطلقا واختاره ابن مالك قال وايضا في المصدر بد تنوب  
 عن الزمان وهو موصول بالجملة من مضاف اليها محمولهم بارزون



يوم ينفج الصادقين صدقهم فاذا وصلت ما الظرفية بها كان في ذلك اعطائها  
 حكم ما هي مناسبة له حتى ثابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يعد  
 جواز في غير الوقتية فهذا فينا يقتضي صحة الجواز لولم يرد به السماع فكيف  
 وقد ورد منه في الوقتية قول **•** واصل خليك ما التواصل ممكن **•**  
 فلانت او هو عن قرب **•** **•** وفي غير هاتين **•** **•**  
**•** احلامكم لسقام الجهل شافية **•** كما ما وكم تشفى من الكلب **•**  
 وتناول لهم هذا البيت على انها كافة قال ابن مالك والماكر مصدر يتهنا  
 اولي لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جزمه تصريف  
 شي عما هو له ثابت بخلاف الحكم بانها كافة **الوجه الثالث**  
**ان تكون زائدة** وقد يقع في بعض النسخ الوجه الثاني وهو غلط لان الثاني  
 وهو قد تقدم وهو نوعان **كافة** لما قبلها عن العمل فيما بعدها **وغير**  
**كافة** والكافة ثلاثة انواع احدها **الكافة** عن عمل الرفع ولا تنقل  
**الابثلة** في افعال قل وكثر وطاق وعلة ذلك شبهة بين رب المني فضل  
 بها ما في افادة معنى التثليل والتكثير ولا بد من خيانتها الاعلى جملة  
 فعلية صرح بفعلية كقول **•** قلما يبرح البيت الى ما **•** يورث  
**المجدد اعيا ومجينا** هو من الضرب الاول من الخفيف ولم يسم قايما  
 وقلما في معنى النفي ومن ثمة اكتفى بها مع يبرح والبيت العاقل اي لا يبرح  
 العاقل على احدى هاتين الحالين اما ان يورث الى ما يورث المجدد والتكريم  
 او يجيب اذا دعى اليه والى متعلق بدعيا ومثلها متعلق بجيبا محذوف  
 ومن اجاز التنازع في المحول المتقدم لم يحجج الى تقدير في مثله **فاما**  
**قول المرار** هو ينفج الميم ويشد يد الرافق في القاموس وتشداد المرار الكامي  
 وابن سعيد الفقيسي وابن منقذ التميمي وابن سلامة الجلي وابن بشر الشيباني  
 وابن معاذ الحري شعرا البيت اذن لحد هولا والاول استمر والله علم  
**صد دت واطولت الصد ود وقلما وصال على طول الصد ود ورم**  
 هو من ثالث الطويل قال الزنجري يخاطب نفسه وبلومها على طول الصد  
 اي لا يطول وصال الغوالي الامن يلازمه من ويخضع له من واطولت كانت  
 الغنائس فيه اطلت لكنه جاء مصححا على الاصل كما سمعته وقد اورد البيت  
 ابن الشجري شاهرا على ذلك وفعل الشارح عن المص في بعض تعاليقه ان قال  
 الصواب في البيت ان يقال وداد بدل وصال وان كانت الرواية كذلك  
 فان تسليط النفي على دوام الوصال يقتضي وجود اصله لكنه لا وصال الا  
 مع الصد ود طال او لم يطل وقد يقال غير بالوصل عن ارادته وتوقعه

او على

او على حذف مضاف للقرينة فان المحب قد يماس من الوصل بطول استقرار  
 الصدود واستمرار الاعراض فيقطع رجاءه منه وتوقعه له فيكون ذلك  
 سببا لسأوه وعدم ارادته للوصل وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس واجب  
 بانه ان اراد ان لا وصال مع الصدود في زمنه تسليكن من ان ذلك  
 مراد الشاعر وان اراد ان لا وصال معه مطلقا فمنوع لجواز تقدم على الصدود  
 فتاخره عنه وانت خبير ان ما نقل من المص انما يتجه على ان الخطاب في صدود  
 فاطولت مع المحبوبة على صدود المحب فان قلت او يكون للمحب صدود  
 قلت لعلمه صدود تجلده لا اعراض فقال **سببويه** هو ضرورة  
 وقد اختلف في وجهها وتوجيهها **ف قيل وجه الضرورة ان حقها ان**  
**يليهما الفعل صرحا والشاعر اولاها فعلا مقدرافان وصال**  
**مرتفع ببدوم محذوف** فامفسر بالمذكور فالبيت على جد قوله تعالى  
 وان اجد من المشركين استجارك **وقيل وجهها انه قدم الفاعل على فعله**  
 لاقامة الوزن فهو من باب وضع الشيء في غير موضعه فالوجه الاول سهل  
 في الضرورة والثاني اصح معنى وان كان البعد في اللفظ لان قلما وضعها  
 على ان يليها الاسم **ورده ابن السيدان البصريان لا يجوزون تقدم**  
**الفاعل في شعر ولا في الاخير** يحسن تحريك قول اما هم على ما ليس من مدحهم  
 يقال عليه ان نص سبويه في كتابه وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر وانما  
 البيت فهو بصرية بان وجه الضرورة تقدم الاسم على رافعه فالمراد  
 للاختلاف في توجيه كلامه وجه ولا لرد ابن السيدان البصريين لا يجوزون  
 ذلك وجه ايضا بعد التفرغ من هذا الامار **وقيل وجهها انه انما**  
**الجملة الاسمية عن الفعلية** ولا حذف ولا تقدم كقول **فهو**  
**نفس لي شفيها** هو بعض مجزئيت من ثاني التطويل تمامه وبيت  
 ليلى امرت بشفاعته الى وقد تقدم الكلام عليه فالاسمية ثابت هنا  
 عن الفعلية والاصل فعلا شفحت نفس ليلى لاختصاص حرور التحفيز  
 بالافعال وكما تنوب الجملة الاسمية عن الفعلية بنوب الاسم عن الفعل بدون  
 ان كافي قوله لا تكثرون الى عسيت صايبا الاصل الى عسيت ان اصوم  
 وقد جاء عكس ذلك فوضع الفعل بدل الاسم من عزان يكون على تقدير  
 ان نحو ما انشد الفارسي **•** ولا يليت الحرا تكريم اذا ارتمت **•**  
 به الحزري قد شذجز بها الطفر **•** سيكسب ما لا او يني له العيت **•**  
 اذ المر تجله المنية والقدر **•** فقوله سيكسب مالا واقع موقع  
 الاسم من غير تقدير لان لا هنا جامع السين وقد ينوب الفعل عن اسم



المصدر على تقدير ان واردة معناها من غير انما عملها كقوله وما راعى  
الايسر بشرطة اراد الا ان يسير فحذف ان ورفع الفعل ومنه تسع  
بالمعنى يخرج من ان تراه وزعم المبرد ان ما زايده غير كافه ووصال  
فاعل لا مبتدأ ودرهم تحت لا خبر وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال  
مصدرية لا كافه ولا زايده وعليه فمن وصلها بالجملة الاسمية لا يحتاج  
الى تقدير الثاني الكافه عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بات  
واخواتها قل المناسب لقوله سابقا احدها ولاحقا والثالث ان يقول  
هنا الثاني تكسر راعى المعنى فقال الثاني لانه هذه من انواع ما الكافه  
وهي موثقة ولا ريب في كنه ما هذه لما اتصلت به عن عمله وان فهم المصدر  
في اعمام سياق الكلام لا منها اذ لو افادت المصدر مع ان لا فادته مع اخواتها  
نحو انما اسما له واحد كما غايى قوت الى الموت وسمى المثلوه اى ما التي  
بليت بفعل مبهمة لانهما هي افعال العامل المختص بالاسم للدخول على الفعل  
وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسما  
مبهم بمنزلة ضمير الشأن في النظم والابهام وفي ان الجملة بعد مفسر  
ومحذوف بها عنه فاذا قبل انما زيد قائم وليقاعروا مطلقا المعنى ان  
الشأن زيد قائم وليت الشأن عمر ومطلقا ومردده انما اى ما هذه  
لا تصلح للابتداء اى لان تقع مبتدأ ولا لدخول ناسخ غير ان واخواتها  
ولو كانت اسما مبهمة لكانت لعلت لكل ذلك ورده ابن الجبار  
في شرح الايضاح بامتناع انما ان يرد مع صحة تقدير ضمير الشأن  
بجملة الاستفهام فلو كانت ما بمثابة هذا الضمير لصح تقديره بها وهذا  
سواء لا لتقدير ضمير الشأن بالجلل الجزية فلا يفسر بالاشتيايات  
ومنها الجملة الاستفهامية اللهم الامع ان الخففة من البقية وكانت  
المسوخ له عنه عدم ظهوره فانها قد تفسر بالوعا نحو اما ان جزاك اذ خير  
كذا هو في كثير من النسخ بتأنيث ضميرها في بعضها فانه بالتذكير وهو ظاهر  
بعده على ضمير الشأن ووجه الاول انه عايد على ان ونسبة النقص  
اليها مجاز وقرأة بعض السبعة بالجر عطف على دخول نحو وقرأة نافع  
والخامسة ان غصبتا به على نافع ان مخففة بعد جملة فعلية  
دعاية على ان لا تسلم ان المخففة يتعين كونه ضمير شأن وقد فسر  
بالجملة الدعائية اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاول والثاني  
في الثاني اى في المثال الثاني والا فالتناسب في الثانية وقوله ضمير  
المخاطب يجوز ان يكون منصوبا على انه مفعول فان لا يقدر والاول

ثاني الفاعل ضمير مستوفى يقدر على يد على اسم ان اى يجوز ان يقدر الاسم  
ضمير مخاطب في المثال وضمير غائب في الآية وان يكون مرفوعا على انه  
الثاني عن الفاعل وفي الاول المفعول للتقدير اى ان يقدر ضمير  
المخاطب اسما في الاول وضمير الغائبة اسما في الثاني ثم ان هذه العلاوة  
من المصدر فتح به ما عسى ان يتوهم من ان اسم ان المخففة يتعين كونه  
ضمير شأن ومثناه ما قدمه من ان اسم ان المخففة يكون ضمير شأن  
مفسر بالجملة الدعائية ووقع في عبارة المحشى عن الشايع ان هذا استدلال  
على رفع هذا التوهم فاعترض بان قول القائل لا تسلم ليس استدلالا  
وانما هو منع وطلب للبرهان واجاب بان استدلال عند اللغويين  
ذو الجدلين او انه من تحريف النسخ وانما قال في رفع ذلك بالاستدلال  
وهو رفع ما توهم من كلام سابق فان على تكون له ونحن انما وجدناه  
في النسخ التي وقفنا عليها من الشرح بلفظ الاستدراك بالرا والكاف  
ووقع ايضا في نسخ من المتن والفايد والغاية ووجهه انه اراد  
به ما يقابل المخاطب والمتكلم وهو صادق على الموت وقد ثبت  
بنيويته في ان با ابراهيم قد صدقت ان التقدير بانك قد صدقت  
تجعل اسم ان المخففة المحذوف ضمير مخاطب لا ضمير شأن واما قولنا  
ان ما توعدون لاد وان ما تدعون من دونه الباطل انما عذر  
هو خير لكم ايجسبون ان ما عذرهم به من مال وبنين ناسخ لهم  
في الجزات واعلموا ان ما عذرهم من شئ فان له خمسة فاق ذلك  
كله اسم موصول بمعنى الذي باتفاق ولذا بين بين في الايتين الاخيرتين  
وما بعده من الجملة الفعلية او الظرفية صلة له ولحرف التناسخ يعنى  
ان المكسورة بالهزة او المفتوحة عامل للمكسوف وما في الايات  
كلها مفصلة عن ان رسما فرق بينهما اسما وحرفا الا في اية الاتقان  
ففيها خلاف والمختار وصلها فان الرسم القرآني سنة متبعة واما  
اتما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة وهم الجمهور لما كافه ومثله  
بان في الرسم ومن رفعها وهو ابو رجاء العطاردي فاسم موصول مفعول  
في الرسم والعيا بد محذوف اى ان الذي حرم عليكم الميتة وكذلك  
انما صنعوا كيد ساحر من رفع كيد وهم الجمهور فان عاملة ومسا  
موصول لكنه محتمل للاسما والآخر في اى ان الذي صنعوا او ان  
صنعهم ومن نصب كيد ساحر وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم  
ومجاهد وحميد الطويل وزيد بن علي فاكافه وجزم الخوفا بان ما كافه



في انما يحشى الله من عباده العلماء قر الجمهور بنصيب الجلالة الشريفة  
ورفع العلماء الخشية على بابها وروى عن عمر بن عبد العزيز والحنيفة  
عكس ذلك اولت على ان الخشية حينئذ مستعارة للتعظيم والجلال  
لا من خشى وهما بظلم واجل من خشية وهما به قال ابو حيان في بحره  
ولعل ذلك لا يصح عنهما وقد راينا كتابا في الشواذ ولم يذكر واحدة  
الغزاة وانما ذكرها الرخشي وذكرها عن ابي حنيفة ابو القاسم يوسف  
ابن حماد في كتابه الكامل والعلماء ان اعتبر جميع علم فقياسي  
او عالم فسيما عي **ولا يمنع ان يكون اسما بمعنى الذي** وان عاملة وكان  
حق العبارة بمعنى الذين لكنه جاز الى بيان موصوليتها فقط والعلماء خبر  
لها ولا يضر فوات المحر المستفاد على تقدير ما كافيته محسولة بطريق اخر  
هو تعريف المستند لما تقرر عندهم من ان يجوز بد المنطوق والمنطوق زيد  
يعني حصر الانطلاق وقصر على زيد **والعايد الى ما مستقر في محشى**  
عليها باعتبار لفظها **واطلقت ما على جماعة العقلاء** كما اطلقت علماء  
**في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم** لا نكرها ما طاب لكم من النسائية بحث  
لان اطلاق ما على جماعة من حيث انهم يجري فيهم ما يجري في العروص  
وساير ما يملك من البيع والشرا والهبة والرهن وغير ذلك فغلب  
سببهم لما لا يعقل وكان اطلاقها على جماعة الناس في الآية الثانية  
لان المراد الوصف كما قدمنا بيانه اول ان الذات وان كانوا من العقلاء  
لنقصان عقليهم يجري مجرى غير العقلاء في بقاء على ذلك اطلاق  
ما على العلماء الذين هم اعقل العقلاء والشايع بحث وهو ان يجوز كون  
موصولة في هذه الآية بآية رسمها متصلة بان في الامام اذ هو مانع  
كونها بمعنى الذي لا يما لا يتصلان خطأ الا اذا كانت ماحرفا وليس  
له التمسك بان رسم المصحف سنة متبعة ولا يجري على قانون الخط  
المصطلح لانه سيجري في الباب الخامس في الثاني من امثلة الجملد السابعة  
بان حمل الرسم في المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد  
امكن هذا بحمل ماحرفا كما قالوا انت جبرانه المختار كما نص عليه الامام  
الشاطبي في زيارته في قوله واعلم انما غنم من شيء في الانتقال وقوله  
انما عند الله هو خير لكم في الحبل الوصل مع ان ما فيها اسم موصول قطعاً  
**واما قول النابغة قالت اذ ليكما هذا الحمام لنا تقدم الكلام عليه**  
في او من حرف الالف لا في الائمة كما قال المحشى **فمن نصب الحمام وهو**  
**الارحح عند الخويين** في نحو لينا زيد قائم فما زائدة غير كافية

وهذا

وهذا اسمها والحمام عطف بيان او بدل منه ولنا انما قال سبق  
وقد كان روية ابن الحاج ينشد رفعها اي رفوعا اي ينشد  
يرفع الحمام انتهى فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافر وهذا مبتدأ  
والحمام ما عرفت ولنا خبر ويحتمل ان تكون موصولة وهذا  
خبر لمجد وفي هو مبتدأ اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو  
ضعيف فحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة  
اي لضعف هذا الحذف وقد بان الصلة ههنا فطلت بالوصف  
وسبق بمثل ذلك ولا سيما يوم بالرفع وليس بمثل ذلك تضمن البقاء  
الاعمال فانه خبر من الهال ومن عمر جماعة من الاصوليين والبيانين  
ان ما الكافر التي مع ان المستددة نافية وان ذلك سبب افادتها  
للمحصر وذلك حيث تراهم يقولون ان نحو انما زيد قائم ما زيد قائم  
يعني من المحصر ما يفيد قالوا لانه ان للابتنات وما للنفى فلا يجوز  
ان يتوجهها معا الى شيء واحد لا بد تناقض ولا ان يحكم بتوجه  
النفى للمذكور بعد ما لا بد خلاف الواقع اذ الواقع ان ما بعد ما  
واقع باقناق فتعني حرفه غير المذكور وصرف الابتنات للمذكور  
لنوافق الواقع في المحصر وهذا المحصر مبني على مقدمتين باطلتين  
باجماع الخويين اذ ليست ان الله ثابت كما قالوا وهذا استشارة  
الى بطلان المقدمة الاولى وانما هي لتوكيد الكلام بل السنة الواقعة  
فيه اثباتا كان ذلك الكلام فان كان الحل فيه مثل ان زيد قائم  
او نفيا بان كان الحل بليس وبه وليس نحو ان زيد ليس بقائم ومنه  
ان الله لا يظلم الناس شيئا والحق ان لتوكيد النسبة التي هي اسمها  
وخبرها وهي لا تكون الا بثبوتها وان كان نفس خبرها نفيا واعلم ان نحو  
زيد ليس بقائم يسمى عند ارباب المعقول قضية موجبة سالبة المحمول  
اذ ليس حرف النفي جزاء من محمولها والالكات معد وليت نحو زيد لا قائم  
وهي في قوة السالبة البسيطة فهي في معقوبين زيد بقائم اذ محمول  
الموجبة السالبة المحمول حمل السالبة البسيطة وتساويها في معنى  
السلب معد وليت الالهة تقتضي وجود الموضوع دونها على ما هو  
مقرر في محله فلا اشكال في اطلاق النفي على مثل ان زيد ليس بقائم  
للساواة المذكورة يجوز او ان ذلك باصطلاح منطقي لا يلتفت اليه  
علماء العربية وليست بالنفي وهذا الشارة الى بطلان المقدمة الثانية  
بل بمنزلة في الخواتم اليقينا ولعلنا وكما وكما وهي فيها زائدة



ليس الا وقد رد البحث بوجه اخر منها انه منضم للجمع بين حرفي اثبات  
ونفي بلا فاصل وان ما لو كانت نافية لجاز ان تعمل فيقال انما زيد قائما ولما  
ما تستحقه من الصدرة بدخول ان علمها قلت صاحب الجني الذي لا يخرج  
في فساد هذا القول الى هذا فانه لا يخفى فساد ما انتهى وما اعذر به الكرم  
في شرح الصحيح من ان المراد ان انما كلمة موضوعة للحصر وما ذكره في الوضع  
لذلك لان الان الكلمتين والحالة هذه باقيتان على اصلهما مرادتان بوضع  
لا يوافق قول الامام في الحصول كلمة ان تقتضي الاثبات وما تقتضي النفي  
فبعد تركها ما يجب ان يبقى كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التغيير  
وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات  
ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها ولا في غيره  
هذا البعض هو الشيخ شهاب الدين العراقي فانه حكى في شرح الحصول ان ابا  
علي الفارسي نقل في كتابه هذا ان ما في انما للنفي قال الشيخ شهاب الدين السكي  
في شرحه على النسخ ورايت في الشيرازيات ما فعل العراقي اخذه من كتابه  
قال بعد ان ذكر ان انما للحصر انما هو في شيرازيات انما هو في شيرازيات  
يكن ثم قال والاول اسم من هذا لان معه حرف افتد اعني في النفي فساد  
حذف حرف النفي فيه اسم من هذا القيام حرف اخر مقامه وليس في المثالين  
شي من ذلك انتهى قال الشيخ بهار الدين وليس هذا صريحا في انما باقية على  
النفي لان قوله لمن معه حرف افتد ال على النفي اي كاد على الاثبات ايضا وهو  
انما وانما لم يقل ذلك لان الاثبات مستفاد ايضا من اللفظ مجردا عن انما  
ولو اراد بالحرف الدال على المعنى ما من انما لما قال فصار حذف حرف النفي فيه  
اسم اذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوف وهذا كلام  
والشيرازيات كتاب يشتمل على مسائل املاها ابو علي الفارسي وهي اسم  
قصبة ببلاد فارس بناها شيراز بن محمود فسميت به وانما قال الفارسي  
في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي ما لا في فصل الضم  
الواقع بعد ما عن معاملة بعد ان كان متصلا به كقول الفارسي وانما  
يدافع عن احكامهم انما او مثلي هذا بعض بيت من اول الطويل وقامه  
انما الذي هو الحامي الزمار وهو من قصيدة يهجو بها الفارسي في جزير والزايد  
بمعنى ثم مهمل من الذود وهو الطرد وفي القاموس الذود السوق والطرده  
والدفع كالزباد وهو ابد من ذود وذواد وذاده انتهى والحامي  
المانع والذمار بكسر الهمزة ما يلبس مكان حفظه وحمايته ونحو التفتازلي في  
شرحيه على النخبة بالعهد قال وفي الأساس هو الحامي الذمار اذ احس ما لم

يحمدهم وعنف والاحسان بجمع حسب وهو ما بعده الانسان من مفاخر ابايد  
قاله الجوهري زاد في القاموس او المال والدين او الكرم او الشرف في العقل  
او الاعمال الصالحة او الشرف الثابت في الاماء اذ الحسب والكرم قد يكونان  
لمن لا آباء له مشرفاء والشرف والمجد لا يكونان الا بهم انتهى ولكون الغرض ان  
يخص المرافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احكامهم  
لكان المعنى ان يدافع عن احكامهم لا عن احكامهم كالمعنى اذ ادافع عن احكامهم  
عن احكامهم وليس كذلك مراد وانما المراد انه المدلل عن احكامهم لا غير ولا  
يجوز حمل الفصل على الضرورة لا مكان ان يقول وانما ادافع عن احكامهم  
انما على ان انما تأكيد وجعل ما موصولة اسم ان وخبرها اي ان الذي انما ياباه  
انما الزايد اذ مقتضاه الاخبار عن المتكلم بصدور الزود والمدافعة منه  
ولا يحسن بعده ان يقال والمدافع انما على انه لا داعي الى العدول عن من الى  
ما وانما استدلال الفعل الغائب الى ضمير المتكلم لا الضمير المتفصلة كما لا سيما  
الظاهرة في ان لها حكم الغائب في اسناد الفعل اليها على انما نقول ان غيبة  
الفعل وتكرره وخطابه انما هو باعتبار حال السند البدي وان السند اليه  
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب **فصل في قول الاخير**  
**قد علمت سلمى وجاراتها ما فطر الفارس** الدافعا هو من ثلثي السبع وقد  
انشد النجاشي في شرح ادب الكاتب ولم يسم قايلاه ونسب الى الفرزدق  
والظاهر انه لعمر بن معدى كرب الوبيدي كما جزم به الفرزدقي في شرح  
ابيات الكتاب ونقله شارح ابيات الايضاح البياضي عن صدر القاض  
وتعبير المصنف يقتضي انه الفرزدق وقيله الم سلمى قبل ان تظعن  
ان سلمى عند ناد بديناه وبعده شككت بالترح حيانا عمة والميل  
بحر زقما بيننا قول الم من الايام وهو الغزل وسلمى علم امرأه  
ونظعن بالظاء المعجمة تسير والديون والديوان العادة وقطر بضم  
الطاء الهمزة القاه على احد قطريه تشبيه قطر بضم القاف وسكون الهمزة  
وهما جابهاه والفارس الشجاع وشككت بالمعجمة خرفت وانتظمت الجازم  
بهاء مهمله وزاي جمع حيزوم وهو الصدر او وسطه كجرم فيها وفي الفاات  
ولحيزوم ما استدبر بالظهر والبطن او ضلع الامراء او ما اكتشف للخلق من  
جانب الصدر وانما جمعه وليس في كل انسان الا واحد بنفذه يشبه كل جزء  
منه باسم كله كما في المارقة والزرم بكسر الزاي وفق المشاة النخبة المنفرد  
قال في القاموس الزرم كعيب المنفرد من اللحم والذواب وانما خفض النساء  
بالعلم لثجا اعتما سقا لذين اليه لان من شانهن الميل الى الشجاع والفصيح

سلس



وقول اني حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وان الفصل في البنية  
 الاول ضرورة اي واقع على طرف الضمير بعد انما وما قاله ابو حيان من انشاء  
 فصل الضمير منقول عن سيبويه ونقل جواز عن الزجاج وجوبه عند الضرر  
 بانما عن ابن مالك ووجه ما نقل عن سيبويه بانه لا يرى ان انما المحصور في ضم  
 منع الفصل بعدها والحق انها تزد مفيدة للضمير حيث المادقة فلا بد  
 من فصل الضمير قال ابن عطية انما لفظ لا يفارقها المبالغة والتأكيد  
 حيث وقع يصير مع ذلك للضمير فاذا دخل في قضية وساعد معناها على  
 على الانحصار في ذلك وقربت كقولها تعالى انما اليكم اله واحد وانما  
 القضية لا تتألف من انحصار بقية انما المبالغة فقط كقوله صلى الله عليه وسلم  
 انما الربوا في النسبة **واستدل الله** على عدم وقوع الفصل في الضمير المحصور  
 بعدها بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة **انما اشكوا باني وحرزني الى**  
**الله وانما توفون اجوركم يوم القيمة** وهم بقية الهاء اي غلط لان المحصور  
 فيمن في جانب الظرف اراد به ما يقع للجار والجرور لا الفاعل لا ترى  
 ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة ولو كان المحصور في جانب الفاعل لفصل  
 وكان المعنى ما يعظكم الا انا وكذا الباقي فان المعنى في الآية الثانية ما  
 اشكوا باني وحرزني الى الله وفي الثالثة ما يوفون اجوركم اليوم  
 القيامة **والثالثة الكافة** عن عمل الجرح وتصل بل حرف جاره وظروف  
 مله زمه الله صانعة فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل خبيثة على  
 الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن بؤي ثمالات تقدير الكلام  
 عليه مستوفى في بحث رب لان التكثير والتقليل اللذين تفيدهما رب  
 انما يكونان فيما عرف حرك وانفقتي الواقع فيه كالمر من الماضي والمستقبل  
 مجهول غير معلوم مقدار ما يقع فيه ومن ثم قال الرماني في من انما يود انما  
 جاز مع ان الفعل مستقبل لان المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي  
 فان نسبة علم تعالى الى ما كان والى ما يكون على حد سواء وقيل هو على حكاية  
**حال ماضية مجازا مثل ونفي في الصور** اي فلا اعتبار بالحال الى بالمضارعة  
 ولا اعتبار بالماضي الى بر بما قلله المحقق والمعرفان حكاية الحال الماضية  
 هي تنزيل ما وقع وتصويره كانه الآن واقع كما ان حكاية الحال المستقبلية  
 تنزيل ما سيقع وتصويره كانه الآن واقع وانما المراد انه كان حق التعبير  
 زما ود بلفظ الماضي مجازا كما في ونفي فضلا عن رب فقيل زما فوجه بلفظ  
 المضارعة على الحكاية ولا ينس ما في بحث رب من ذكر هذا القول  
 وتضعيف المصداق من ذكر ما قاله المحقق وما يرد عليه وقول المحقق هنا

ان ينظر للمص بالادية انما هو على تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل  
 للمستقبل منزلة للحالة الماضية وقيل **النقد** بر ما كان يود قد فها  
 ثمة ان قائل هذا هو الربيع وعزاه في المطول للكوفيين وتكون كان  
 هذه شا بندي اي مقدر امحاضه والشان وليس حذف كان بدون  
 ان ولو الشراطين سميلا فلا تقدم عليه مجازا ثم الجواب اي خبر كان  
 حينئذ اي حين اذ كان مقدر وهو **ود يخرج على حكاية الحال**  
**الماضية** او على تنزيل المضارعة منزلة الماضي كما هو احد قولي البصريين  
 في ما يود من غير تقدير كان وذلك لمرافقة كان في الماضي في يقتضي  
 معنى جرحها وان كان بلفظ المضارعة **فلا حاجة الى تقدير كان** في دفع  
 هذه الحكاية لانه مود الى الوقوع فيما قرينه واما يجوز ان يفهم كون ما كنم  
 موصوفه بيود ومتعلق رب محذوف والعايد من الصفة مقدر ولو كانا  
 مسلمين بدلا من ما على ان لو مصدرية اي رب سئ يوده الذين كفر واكوفهم  
 مسلمين ثبت وتحقق فلا يخفى ما فيه من التعسف **ولا يمنع دخولها** اي دخول  
 رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية خلافا للفاصريين ونقل ان الاستاذ  
 ايا الحسن فنع على ان ذلك مخصوص بالشعر ولهذا في قول زوايد زما  
**الجامل** الموبل فيهم وهذا ايضا ماضى الكلام عليه في رب ما كنم موصوفه  
 بجملة حذف مبتدأها اي رب شي هو الجامل الثاني المكاف نحو كن كانت  
 وقوله كما سيف عمرو لم تحنه مضارب وقد مضى الكلام عليه وعلى  
 صدره ايضا في بحث الكاف قيل ومنه اجعل لنا الهام كالمهم الهة  
 فاكافه لكاف مهة الهام للدخول على الجملة الاسمية وقيل ماصولة  
 والنقد بر كالذي هو لهم الهة وقيل لا تكف الكاف بما وان ما في ذلك  
 مصدرية موصولة بالجملة الاسمية وهذا على مذهب من يجوز وصل  
 المصدرية بالجملة الاسمية وكان حق التعبير ان يقال وقيل لا تكف الكاف  
 بما وان ما في ذلك موصول اسمي والنقد بر كذا او مصدرية صلها بجملة  
 اسمية **الثالث** الباء لقوله فلين صرت لا يجيز جوابا لما قد ترى  
 وانت خطيب هو من الضرب الاول من الخفيف قال العيني ولم يستمر  
 قابله وتجيز بغير التاء المضارعة العوقية وبالمهملة مضارع اجاز يقال كتمه  
 فما اجازني جوابا اي ما رد ولما قد ترى جعله العيني جواب الشرط  
 وقال المحقق للجواب محذوف اي لم يردج هذا في فضا حتك والمذكور  
 بعد الباء سبب ذلك الجواب المحذوف وقد ترى تصيغة المجهول والميت  
 في ثمة شخص مات اي ان صرت لا رد جوابا للميت بكلمتك فكثيرا ما تترك



وانت خطيب بلسا فلحال لا بلسا ان المقال فان من نظر الى قبرك تذكر ما  
كنت عليه ومالت الان اليه فانعظ بذلك فجعل الشاعر ذلك خطابه  
مجازا وانه در القابل وكانت في حيا تلك لى عطات وانث اليوم او عظمك حيا  
او فكثر امار وبت حال الحياة خطيبا الا انه اراد استحضار تلك الحالة  
فاق بالضمائر هذا وفي اعالى العالى ما نصه انشدنا ابو عبد الله لفظويه  
انشدنا ابو العباس ثعلب طبع ابن اياس الكوفي يروي يحيى بن زياد الجارلي  
وينادونه وقد حم عنهم ثم قالوا للناس نجيب ما الذي قال ان تجزوا يا  
ايها المصنف الخطيب الادب في مقال وما وعظت بشي مثل وعظ بالبيت لا نجيب  
ذكره ابن مالك وذكر ان ما الكافة احدثت مع الباء معنى التعليل  
هو بالقاف لا بالعين المهملة كما قد يتوهم كما احدثت في الكاف معنى التعليل  
سوق الكلام يقتضي ان يقول كما احدثت مع الكاف او ان يعرف فيما بقي في نحو  
واذكره كما هذا كمر حتى كان المعنى لهذا يتبايا كمر والظاهر ان الباء  
والكاف للتعليل بدون ما فان معهما مصدرية ويقع في بعض النسخ  
السببية بدل التعليل ولا يناسب في اللفظ قوله وقد سلم ان كلام  
الكاف والباء تاتي للتعليل مع عدم ما ذكره لرفع ما يتوهم من ان ابن  
مالك لا يقول بافاده هذين الطرفين التعليل بدون ما كقول تعالى فينظلم  
من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وي كانه لا يفهم الكاف وون  
وان التقدير اعجب لعدم فلولح الكاف في اي لاجل ظلمهم حرمنا فان قلت  
فما باله لا يثبت معنى لهما معا اذا كان لهما تقديرى جواب الشرط  
كما قال العيني فاما معنى سببية الباء وماذا يتعلق قلت معناها ان  
موت الانسان ناسي عن حياته فحرمه بالموت ناسي عن خطابه حيا  
ومتعلق الباء محذوف والتقدير لا انتفاء اجارتك الجواب كما بين عن هذا  
السبب كذا في شرح السراج في شرح التسهيل ثم المناسب في البيت معنى  
التكثير لا التعليل لان هذا المناسب لمقام رثاء والتاسف عليه السراج  
من قول ابي حنيفة بلحاء المهمل والمنشاء التخييد المشددة الصيم ابن الربيع  
ابن زرار بن كثير بن حباب العبدي شاعر محمدا درك الدواتين وكانت  
من ساكني البصر ومع ذلك كان اهو حيا نا بجلا كذا ابا دخل الى بيته ليلة  
كانت فظنه لهما فوق فبرز فجرح الكلب فقال الحمد لله الذي مسكك  
كلنا وكفى في حريا وانا لهما نضرب الكيش ضربة صدر بيت من ثا في الطويل  
على راسه بلقي اللسان من الغر والكيش هنا سيد القوم وقايدهم ويروي  
العرن بدله وهو على قرونه ونحوه قاله ابن الجيري والظاهر ان ما

مصدرية

مصدرية وان المعنى مثله في خلق الانسان من عجل اي وانما من هذه  
الفعل بصف نفسه بالسالة وكان القوة حق كما خلق من ضرب اللهايم  
وملا من مقتل الاقران وقوله وضنت علبا والصناب من الخيل  
عجز بيت من اول الطويل الا اصبحنا سما خادمة للجبل ولم يسم قايلا  
والخادمة سما معلقة وذال منجحة بمعنى القاطعة من الخدم وهو القطع  
والجبل العبد والوصال وضنت بجنت يقال من يضمن بالفتح و  
بالكسر ضنافة وضنافا بالكسر الصناب الخيل فجعل الانسان والخيل  
مخلوقين من العجل والخيل من اللغة في تضاعفه مما قال ابن الجيري في اماله  
وهذا من تنزيل الاعيان منزلة المصادر واما الظرف التي تقع  
بعدها كافتة فاحدها بعد كقولها علا قدام الوليد بعيد ما  
اقنان راسك كالشغام الخناس هو من الضرب الاول من الكامل وقايلا  
المرابن سعي الفعس والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة وعلاقة  
الحب وبالكسر علاقة العتور والسوط وعقوها كذا في الصحاح وهذا منشا  
ما يقال ان الفخ في المعقولات والكسر في المحسوسات وفي القاموس والعلاقة  
وتكسر الحب الا نزم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط  
ونحوه وكانت السير في ان الرواية الصحيحة ام الوليد بالتكبير ويكون  
مرا حفا اي بالوقص وهو اسقاط الحرف الثاني من متفاععلن يوراسكانه  
قاله وانما جعلته الرواة بالتصغير لانه احسن في الوزن والوليد مصغر  
الوليد وهو الصبي والافنان جمع فان يفختين وهو الغصن وازاد بها  
ذوايت الشعر على سبيل الاستعارة والشغام بفتح المشلثة وبالعين المعجمة  
ضرب من النبت اذا ابيض ابيض يشبه به الشيب واحده ثغامة وقول  
الشارحين بتعالما في الصحاح ثبت في الجبل يا باه قول القاموس والظفر  
الواوي ابنته والراس صار كالشغامه بياضا بعد قوله اول الشغام كحجاب  
ثبت فارسيته در منه قتال والمخلص بكسر اللام كملزم المختلط رطبه  
بياسته يقول اخلس النبات اذا اختلط رطبه بياسته والمخلص الكلا  
اليا بس ثبت في اصله الرطب فيختلط كالخلس وانما وصف الشغام بالخلس  
لكماله للفتية كان بياض شعر راسه لم يكن كحل وانما كان اسطخذا  
سواد وبياض والشغام اذا اخلس كان فيه بياض شعر وغير بياض فان  
ما بياض منه بياض وما كان رطبا كان غير مبيض واعلم ان الشاعر  
انما مخاطب نفسه كما صرح به الجوهر في الكاف من راسك مفتوحة  
لا مكسورة كما قد يتوهم وامر الوليد منصوب بفعل مضمر به انصب علاقة



على المصدر اي انغلاق ام الوليد وليس من ادي مضافا كما قد يسبق الى بعض  
 الادهام اي لم تولد لها والهمزة للتوحيج **وقيل ما مصدرية** وصلة بالجملة  
 الاسمية **وهو الظاهر لان فيه ابقاء على اصلها من الاضافة لانها**  
**من الظروف** اللازمه لما فيها من المعنى النسبي **ولانها لو لم تكن مضافة**  
**لنوت كما في قوله** وساغ لي الشراب وكنت قبلا **والثاني بين كقول**  
**بينما نحن بالاراك معاه** اذ ان **راكب على جملة** هو من الضرب الثالث من  
 الخفيف من فصيحة جليل تقدم الكلام على مظهرها في حرف الجيم والاراك  
 كحباب قال في القاموس القطعة من الارض وموضع يعرفه بقرب غيره  
 وجبل يمدى ويخرج من الحوض يستاك به قال الساج والكل في البيت  
 ممكن في الخبر وفي قوله ان **راكب اقامة** لاسم الفاعل مقام الفاعل لانه  
 يتقدم بضم راء **وقيل ما زايدة** وبين مضافة الى الجملة لا مكفوفة  
 بها عنهما **وقيل زايدة** وبين مضافة الى زمن محذوف مضاف اليه  
 الجملة اي بين اوقات نحن بالاراك وقدر المضاف جمعا لاقتضابا بين الاضافات  
 الى متعدد والاقوال الثلاثة في بينها حتى في بيان مع الالف في نحو  
 فيمن اشوس الناس والامر امرنا اذ نحن فيهم سوقه ليس ينصف  
 هو من ثانی الطويل لحرفة بلحاء الممثلة والرا والقاف كهزوه وبالتركيب  
 بنت النعمان بن المنذر واختنا همد عند بن الشري في امانيه في كتاب الجليس  
 للعاقبي بن زكريا واخرج ابن عساكر في تاريخه انه لما قدم سعد بن ابى وقاص  
 القادسية امراثة حرفة بنت النعمان في جوار كلهم مثل زينا فطلب  
 صلته فلما وقع بين يديه قال ايكن حرفة قلن هذه فقال لها انت حرفة  
 قالت نعم فالتكرار استغنى عن ان الرباء اربز وال وانهما لا تدرى على حال  
 وتنتقل باهلها انتقالا وتعقبهم بجر حال حال انا كما ملوك هذا المرفق فلك  
 حتى الساجراجه ويطلعنا اهلها فلما ادبر الامر وانفض صاح بنا صاحج الدهر  
 فصدح عصانا ثم انشأت تقول **فبينما اشوس الناس والامر امرنا** اذ نحن فيهم سوقه **تنصف**  
**قاف** لربنا لا يدوم سرورها **تطلب** فتارات بنا وتضرب **فاكر** مها سعد  
 واخس جابر بها فلما ارادت فراقه قالت له حتى احبك  
 يتجده ملوكنا بعضهم لبعض لا جعل الله لك اليهم حاجة ولا زال لكرهم  
 عندك حاجة ولا نزع صلاح نعمة لا جعلك سبيلا لرحها فلما خرجت من  
 عنده تلقاها ساء المرفق فلما ما صنع بك الامير قالت حاظلي دمي وكرم  
 ويحيي انما بكرم الكرم الكرم وكان وقع في نعمة الشارح في نحو قوله فقال

ليس

كان

كان حقه ان يقول قولها لكنه ذكر على ارادة من قال اشوس الناس بالهم  
 وبنهاهم والسياسة الامر والهي والامر امرنا اي مخصوص بنا لا يشاركنا  
 فيه احد تشاير بذلك الى ما كان لها ولا يبيها من العز والسلطنة والسوقه  
 بضم المهملة الرعيد الواحد وغيره وللمذكر والمؤنث وتنصف بنونين  
 اولهما مضموم ومضارع تنصف اي خدم والمعنى بينا نحن ملوك نجد منا غيرنا  
 تنصف فهو مضارع تنصف اي خدم والمعنى بينا نحن ملوك نجد منا غيرنا  
 ويدين بقولنا صرنا رعية يحكم علينا ويحارنا ورعية عديم الناس **والسابع**  
**والخامس** كذا في كتاب من النسخ وليس بصواب لعدم تقدم  
 ثالث يكون له رابع وفي الثالث والرابع وهو الصواب **حيث** واذ **ويضمان**  
 جبنه من معنى الشريطة فيجزم ان فعلين الا ان جزم اذا ما  
 قليل كما تقدم **وعبر الكافة** نوعان **عوض** وغير **عوض** فالعوض يقع  
 في موضعين احدهما في نحو قوله اما بفتح الهمزة وتشديد الميم **انت**  
 منطلقا فتقدم المفعول له للاختصاص لان تقديم ما حقه التأخير  
 لعند ذلك وحذف الجار وكان للاختصاص والتفصيل الضمير لعدم  
 ما يتصل به الا ان حذف الجار قيل ان المصدرية مقيسة بخلاف حذف كان  
 وحى بما للنعوض عن كان **واعتبرت النون** من ان في ميم ما **للتفارب**  
**والعمل عند الفارسي** وان جنى ما لا لكان اي ان رفع الاسم ونصب الخبر  
 عندهما الما وعند الجمهور كان المحذوف قد لا لانها لما تابعت عن كان حملت  
 عليها ولا يجمع بينهما على المذهبين لا من لا يجمع بين العوض والمعووض  
 وبين النايب والتوب واجاز المبرد على ان ما زايدة لا للتعويض فيقال  
 اما كنت مطلقا انطلقت ورد بان هذا جرى عندهم مجرى المثل فلا يغير  
 المشهور في اسم كان هذه انه لا يكون الا ضمير مخاطب وليس على الغائب  
 والمتكلم واجاز سيبويه ان يكون اسما ظاهرا **والثاني** نحو قوله **افعل**  
**هذا** اما بكر الهمزة لا واصله ان كنت لا تفعل غيره فقد ذلت كان وامها  
 وعوض عنهما ما وعوض العوض يقع بعد الرابع كقولك **شتان ما زيد وعمر**  
**وقول** ممل على بكر الها الثانية وقد تقدم الكلام على اسمه وقصته  
 لوبا بانيه جاء بخطها ممل ما انف خاطب يدم هو من الضرب الاول  
 من المشرح وابانان جبان متالع بضم الميم والشتاه الفوقية اخوة عين  
 ممله وابان فهو من التغليب كالعرب وقيل المبرد في الكامل ابان جبل  
 وهما ابانان ابان الاسود وابان الابيض فمقتضاه ان لا تغليب ومنه  
 بالزاي ويلفظ الجبل عطى من التزميل وهو الاخفا واللف في التوب



وفي حديث بعد الوحي يملؤني زملوني وقيل هو بالراء من رمل التوب لظهور بالدم  
يشير الى ان هذه شريفة النسب عزيزة القدر ولا ينالها مثل هذا الخاطب حتى  
انزلوا جاحظا بامهذين الجليلين العظيمين مبالغة او باهلهما على حد ف  
مضاف لم يجب بل اهيين ونسج وجهه حتى سال دمه ورم من انفه وذلك  
ان الملهل في اخره بعد حرب البسوس نزل في جنب بن عمرو جي من مدح  
فخطبت به بنته ومهرت ادماء ولم يقدر على الاستماع فز وجهها وانشد  
انكها فقد هال الدراقم في جنب وكان الخبا من ادم لوباما بين البيت وقد  
مضى البحث في قوله **انور اسرع ما ذا يا فروق وان التقدر اترقا را**  
**اسرع** هذا فاذ اريد بعد الرفع وبعد الناصب نحو ليتها ذيدا قائم  
فمن عمل لبيت مع زيادة ما وبعد الجازم حرفا كان او اسما نحو واما ينزغتك  
ايا ما تدعوا ايما تكونوا وقول الاعشى منى ما تناخي عند باب ابن هاشم  
تراحي وتلقى من فواضله ندام قصيدته التي امتدح بها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على ابيات منها وتناخي بضم حرف المضارعة  
وتخاء معز مضارع مبني للمجهول وهو خطاب للناس فيقول انخذ الناقه  
اذ البركتها والاناخذ البركة وتوخ للخل الناقه ابركها للسفاد كاناخها  
فاستناخت وتوخت ولا يقال ناخنت ولا ناخنت وعقربان هاشم اشراف  
الخلق وجيب الحق سيد المرسلين محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم  
ابن عبد مناف صلوات الله وسلامه عليه واسم هاشم عمر وعلى الصحيح وهاشم  
لقب له لان ذلك بهشم الذي يدلقوه ايام القبط واليهتم كرامتي ابياس  
وليه يقول الشاعر عمر بن العلي هشم الزيد لقومه ورجاله مكة مستقون صفان  
وتراحي بضم التاء وبالحاء المعمله مضارع مبني للمفعول ايضا من الراحة  
صند الاتعاب والفعلان مجزومان يحد في نون الواحد المخاضة والفواضل  
جمع فاضله وفي الدرجة الرضعة من الفضل كذا في القاموس والنداء بالفتح  
والعصر الثراء وفسر الشارحان بتعا الجوهرى بالجود ومن هنا استمعهم  
يقولون في الفرق بين الفضائل والفواضل ان الفضائل هي المزايا التي  
والفواضل المزايا المتعددة ثم ان قوله ندام منصوب قطعا على انه  
مفعول به لتلقى وهو من المفعول المنون كعصا ورجى فان قلنا انه  
يعتبر في الوقت بالصحيح فيفرق بين المنصوب وغيره فتوقف على  
المنصوب بقلب تنوينه الفا وعلى غيره بحذفه فالالف في نحو هذه  
عصى ورجى وقفا هي البديل من لام كذا وال موجب حذفها وهو  
التنوين المحذوف في الوقت وفي نحو هذه نحو ايت عصا ورجى وقفا

بدل من التنوين والتي هي بول اللام محذوف لقيام البديل مقام البديل منه  
فلوجب المحذوف باق على هذا فسم ند في البيت بالالف وكذا ان قلنا نقول  
المازني ان الالف بدل من التنوين في الحالات او قلنا ابري الى عمرو وانكنا  
ان الالف بدل من لام الكلمة في الحالات كلها لان ندام ثبات الواو ونعم  
ما كان من ثبات اليافا في مكتبة على رايها بالياء وتقع **بعد الحذف حرفا**  
**كان نحو فمار حمة عما قليل مما خطيا تهم** وانما اثر والتمثيل هذه القراءة  
على قراءة خطاياهم لانهما اظهر فيه الراد لظهور الاعراب عليها دون تلك  
قوله وريما ضربة بسيف ضيقيل بين بصرى وطعنة بخلاف تقدم الكلام  
عليه في بحث رب وقوله ونصر مولانا نعلم انه كما الناس محروم عليه  
وجازم وهذا ايضا تقدم الكلام عليه في بحث الكاف المفردة او اسمها  
كقوله تعالى ايما الاجلدين وقوله الشاعر ٥  
**٦ نامر الخلى فا احسن رقادى ٦** والسم محض ليدى وسادى  
**٦ من عزم ما سقم ولكن شفى ٦** هم اراه قد اصاب فوادى ٦  
هما مطلع قصيدة من اول الكامل للاسود بن يعمر وقد تقدم الكلام على  
بيت من بيتي حرف الكاف والخلى الخالى من المصوم وهو خلافا للشيخ في المبرد  
بالخلى مشددة وبيا الشجى مخففة وقد يشدد في الشعر ونشد نام الخليون  
عن ليل الشجى شان السادة سوى شان الجبين واحسن بضم حرف المضارعة  
من الاحساس وهو وجدان الحس والرقاد النوم مطلقا او في الليل محض  
بكسر المعج حاضر يقال حضرم الهم واحتضر وعجز بمعنى كذا في الصحاح  
والوساد مثلث الواو كالوسادة الحذو وهو خبر ثان او بدل اشتمال  
من ضمير التكلم في لى اي والهم ملازم لي لا يتفكر عنى فكيف اجد المنام والسم  
بضم السين وسكون القاف والسقم بفتحها المرض وشفى اعلى وهربني  
**وقوله ولا سيما يوم بدار جليل في رواية جريوم اي ولا مثل يوم** وقد  
تقدم الكلام عليه وعلى تيمته في بحث سى وقيل ويجوز ان يكون جريوم  
على البدل من ما وهي تكرة بمعنى سى اي ولا مثل سى يوم **وقوله بدار صفة**  
**ليوم اي ولا مثل يوم** كاي بدار وخبر لا محذوف اي لنا ومن رفع يوم  
فالمتقدير ولا مثل الذي هو يوم فيكون ما اسما موصولا وخبر محذوف  
الحايد مع انه مرفوع طول الصلاة بصفة يوم ويجوز ان تكون ما تكرة  
والجدة بعد ما صفة ثم المشهور في وجه المرفوع ان ما محذوفه ونحو لا  
**محذوف** تقديره ما عرفت ومنى اسم لا ولا يقدح فيه اضافته الى ما لا يقدح  
مثل وهو لا يتصرف بلاضافة **وقال لا خفىل ما خفىل للاولى اسمها سنى** معها



على العنع ويلزمه قطع سعي عن الاضافة من غير عوض مع انها من اجسام الدائمة  
لها قتل ويلزمه ايضا كون جزلا معرفة بمعنى الاسم الموصول وجوابه انه  
اي الاختصاص قد يقدر ما نكرة موصوفة والجملة المحذوفة المصدر صفتها  
فيكون المظهر نكرة او يكون قد رجع الى قوله سبويه في الامر رجل قاسم  
ان ارتجاع الجزية فابى عما كان من مرتفعاته قبل دخول الناصح لا بلا  
النافية لجاز ان يكون معرفة وفيه نظر لنصم على ان هذا المظهر لا يكون الا  
نكرة اتفاقا وان اختلفوا في عاملة وفي الهيئات الفارسية هي المسائل  
التي املاها ابو علي بهيت بكسر القابلة بالعرف كما ان الحليات مسايلا  
التي املاها حبيب وقد تقدم له الشيرازيات ايضا قال المحقق في كثير  
من نسخ المتن مكتوب على امثال ههنا هي مسائل تكلم فيها الفارسي على  
هيئت وهات ونحوها فسميت الهيئات فيكون ما ذكره وجهان ثانيا  
في تسمية تلك المسائل بالهيئات وياباه كسر القابلة لكان وجه التسمية  
ما ذكره كان المناسب ان يقال الهيئات بفتح القابلة لان يدعى ان النسبة  
الى هيئت على لغة من كسر القابلة فيها وحيت فيحسن الجمع بين الوجهين بان  
المسائل التي سئل عنها بهيت متعلقة بتلك الكلمات اذا قيل قاموا لا بما  
من يد بالجر فلا ممل غير عاملة وسى حال اي قاموا غير ما ظن المراد في  
الفتاوى وبرده صححة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم  
تكرار لا ودة نك اي تكرارا واجب مع الحال المفردة وقد تقدم في بحث  
سبي من حرف السين جواب الشايع عن هذين الاعتراضين وبيننا عتبه  
ما فيه من اوجه ان شئت واما من نصبه اي نصيب يوما فهو تمييز ثم قتل  
ولا مثل شئ ثم جي بالتمييز ما نكرة مخفوضة بالاضافة وكان قتل ولا  
مثل شئ ثم جي بالتمييز لرفع اليها و قال الفارسي ما حرف كاف تسع  
الاضافة الى ما انتصبت تمييزا فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلا زيد  
اي اشبهت اضافة مثل الى ضمير التمرة فانها ايضا كفت مثلا عن ان تصاف  
الى ما انتصبت تمييزا واذا قلت لاسيما زيد فحيت بدل النكرة بالمعرفة  
بحال تلك الوجهان جري زيد ورفعه وامتنع نصبه اذ وجهه التمييز والعرف  
لا يقع تمييزا وقد قيل يمكن ان ينصب تاعني مضمرا او ما نكرة بمعنى شي واجيب  
بان المراد امتناع نصبه المخصوص اي نصبه على التمييز لاطلاق النصيب  
وزيدت قبل الخافض كما زيدت بعده فيما تقدم كما في قول بعضهم جال القوم  
ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو ناد وقليل والكثير النصيب وجد  
اداة الشرط جازمة كانت نحو واما تخاف ان ابنا تكونوا بذكر كمر الموت

قيل

قيل عليه هذا تكرار خال عن الفائدة فانه تقدم الكلام على زيادة ما بعد  
الجازم وقد يقال اعاده ليقابله بقوله او غير جازمه نحو حتى اذا اما  
جاءها شئد عليهم سمعهم ولو قال وبعد اذا شرط غير جازم لم يخش  
شي وبين المتنوع وتابعة في نحو ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا لما  
بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع العرب بين  
التمهي وبوديع سقوطها في قراءة ابن مسعود فان سقطت الحرف  
امارة انه زائد ولا معنى بالزائد اللغو الصايح فان القرآن كله هدي  
وبيان بل المير يوضح المعنى يراد منه فاعا وضع لان يذكر مع غيره  
فيقبوله وثاقه وقوه وهو زيادة في المهدى غير قاصح فيه كذا قاله  
قاضي المفسرين نعم قال التفتازاني ويشكل ببعض الحروف المفيدة للتأكيد  
مثل ان واللام حيث لا تفصله وان اشترط عدم العمل انقص بزيادة  
بعض الحروف الجارة حيث عملت وقد تكون حروف الصلة لتتربط  
اللفظ وزيادة فصاحته وقد تقدم منافي او ابل الكتاب في بحث ان  
المكسور البقرة الساكنة النون ماله النغات الى هذا المقام **وبعوضة بدل**  
**من مثله وقيل ما اسم نكرة لثلاثة او بدل منه وبعوضة غطف بيان**  
**على ما قاله الزنجري في بحثه وما هذه ايهاميه وهي التي اذا افترنيت باسم**  
**نكرة ايهامتها بما وراد به شيئا عموما كقولك اعطني كتابا ما تريد**  
**اي كتاب كان او صلة للتأكيد كالتي في قوله فيما انقضت ميتاتهم فاجتد ان**  
**يقال كيف جعل الالهاميه هنا قسيما للصلة وفي الفصل جعلها من حروف**  
**الصلة حيث مثل بمثله بقوله وجئت لامر ما واعذر عنه التفتازاني بان هذا**  
**ما ان الى القول باسميتها فمعنى مثلا ما مثله اي مثل وينفرع على الابهام**  
**المقاربه مثل اعطيه شيئا ما والغمامة مثل امر ما يسود من يسود اذ المرء جعل**  
**مصدرية والنوعية مثل اضربه ضربا ما وبالجملة بكون ما افاده تنكير الاسم**  
**قبليها واعلم ان لهم في انصاف مثلا وبعوضة اقوالا منها ان مثلا مفعول**  
**يضرب وبعوضة صفة لما اذا جعلت بدلا من مثلا وتكون ما حينئذ قد صفت**  
**باسم الجنس المنكول لابهامها وضعفه بان الوصف باسماء الاجناس لا يناسب**  
**ومنها ان مثلا مفعول وبعوضة بدل منه وهو المختار ومنها ان بعوضة**  
**مفعول يضرب ومثلا حال منها لانه نكرة تقدم عليها ومنها ان مثلا مفعول**  
**اول لضرب وبعوضة مفعول ثان له لنضمنه معنى الجعل او هو بالعكس**  
**ومنها ان مثلا مفعول يضرب وبعوضة نصيب على اسقاط الحاراي ما بين**  
**بعوضه فانها ونسبه ابن عطية لبعض الكوفيين وانكر ابو العباس**

صفحة



**وقرار** وبه بضم الراء وسكون الهمزة وبالموحدة وهو ابن الجراح ابن ربه  
ويقال له ولا به الجراحان وهو امضع العرب للشيخ والقيصوم المشهور  
له بالفضاحة والشيخ والقيصوم يبتان من بنات البادية والفرص من  
المضج لهما تحقيق انه بدوي لا المضج نفسه فان هذين البنين لا يعضهما  
الادميون برفع **بعوضة** والاكثرون على ان ما موصولة حذف صدر  
صلتها اي الذي هو بعوضة وذلك عند البصريين والكوفيين على  
حذف العايد مع عدم طول الصلة وهو شاة عند البصريين قياس  
عند الكوفيين قتل عليه اذا اعترفت البصريون بشذوذه لم يحسن  
تخرج القرآن عليه والذي ينبغي ان يقال ان الطول في الصلة هنا موجود لان  
فما فقه من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين ايضا والقول بان في كونه  
من جملة الصلة نظر لان ما في فافقه موصولة او موصوفة وهي معطوفة  
على ما الاول على ان بعوضة منصوب صفة لها او معطوفة على بعوضة  
مع ان ما صفة مثل او زائدة وان رفع بعوضة وما الاول موصولة فالثانية  
معطوفة عليها وان كانت ما الاول استغناءمية فالثانية كذلك وهو من  
عطف الجمل قول من لم يدينق النظر فان وجه الاعراب الذي يستدعي موصولة  
المعنى ان ما الثانية موصولة جعلت او موصوفة عطف على بعوضة  
منصوبة كانت او مرفوعة فاذا جعلت ما الاول موصولة وبعوضة بالرفع  
خير مبتدأ محذوف والجملة صلة وكان ما فوفقه عطف على بعوضة فهو من  
تمة الصلة قطعاً واختار الزمخشري على وجه الرفع كون ما استغناءمية  
**مبتدأة** وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فافوفقه في المحاضرة  
قال الزمخشري وما اظنه اي روية ذهب في هذه القراءة الى هذا الوجه  
اي وجه الاستغناء وهو المطابق لغضاً حذو قبل وفيه نظر لان القاري  
لا يذهب الى ما اختاره بل الى ما نقله وليس فيه اجتهاد وقد قدح  
السفاقي فيما اختاره الزمخشري بان فيه غرابة وبعد اعن معني  
الاستغناء وقيل في ما هذه انما زائدة وبعوضة خبر مبتدأ محذوف  
اي هو بعوضة ولا تكلف فيه **وزادها الاعشى** معون بن قيس مرتان  
في قوله **اما ترينا حفاة لا نعال لنا** انا كذلك ما خفي ونشغل  
هو من الضرب الاول من البسيط من قصيدة طويلة ملحقة عند بعضهم  
بالسبع المعلقات مطلعها **وجع هرة ان الركب مرعش**  
وهل يظن وداعا ايها الرجل فان ابو عبيد هرة قينة كانت  
لرجل من آل عمرو بن مرثد اهداها الى قيس بن حسان بن ثعلبة بن عمرو

ابن مرثد

مرثد اهداها الى قيس بن حسان بن ثعلبة بن عمرو بن مرثد فولدت له  
حليدا والركب لا يكاد يسجل الا لك بل والاستغناء في وهل يظن وداعا  
ابطال في معنى النبي واما ترينا اصله ان ترينا وما زائدة وزيادة هنا  
هي احدي المرتين والاخرى في قوله ما خفي لان الكلام على الاحتياج في  
زايد قبل الجملة الفعلية والحفاة جمع حاف كرماء والفعل ثوبته  
معروفة جمعها نعال وجملة لا نعال لنا صفة كاشفة لحفاة وتقتل  
او مذكور وهو اننا كذلك الى اخره لكن حذف منه الفا الرابطة حذف  
سايقا للضرورة وفي البيت شذوذ آخر وهو ترك التاكيد بالنون فان  
القياس في مثله حيث زيدت ما مع ان الشرطية تأكيد فعل الشرط بما قاله  
فاما ترين وزادها **امية ابن الصلت ثلاث مرات في قوله ك**  
**سبع ما ومثله عشر ما غاب** وغالت البيهقي وهو من الضرب الاول  
من الخفيف لانه مزاحف بالشعبي وسياقي من المصنفين والسبع  
والعشر وعائل اسم فاعل من عال الامر اذا اشتد وتفاقم والبيهقي جماعة  
البقر فهو اسم جمع كالباق والباقر والبقر والباقره **وهذا البيت**  
**قال عيسى بن عمرو ادرى ما محناه ولا ريت احدا يعرفه وثق في غير**  
**كانوا اذا ارادوا الاستسقا في سنة الحذب بالزال المملة اي المحل**  
**وارضي بحد يربلا بنات فها عقدوا في اذ ناب البقر وما وقع في الصحاح**  
**من لفظ ذناي البقر** قال ابو سهل خطأ لان الذناي واحد كالذنب وقال  
في القاموس وقول الجوهر يعلقوه بذناي البقر غلط والصواب باد ناب  
وبين عراقيها **السبع** بفتح السين والعش بضم العين **ففتح** وهما ضربان  
من الشجر اما السبع ففي القاموس شجر مر او سم او ضرب من الصبر او بقله  
خبيثة والمراد هنا الاول واما العش ففيه ايضا شجر فيه خراق لم  
يقنع الناس في اجود منه ويحشى في الخاد ويخرج من زهره وشعبه سكر  
معروف وفيه مرارة **ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الخيال**  
**صعدوا** ورفعا اصواتهم بالدعاء في استنجيهم في هذا الفعل قال  
شاعر العرب لا تدرى رجال خاب جميعهم يستطرون الذي الاثر ما بال  
**اجاعل انت بيقور تسعة** ذرعة لك بين الله والمطر وهما من اول  
البسيط ولا ذر درهم اي لا زكاهم والاذنهات لسكون الزاي وقياسها  
الفخ لانها جمع ازمه بالسكون او بالفخ وهي الشدة قال في القاموس  
ازمة بالفخ وكفرجه وسلوله شديدة وسلعة من التسليخ وهو من امر  
لجاهلية فاغم كانوا اذا استقوا علقوا السبع مع العشر بيتان الجرح



من الجبال واشطوا في ذلك السبع والعشر النار يستقرون بذلك والذريعة  
الوسيلة وقد حكى ذلك أمية في قوله قتل بيت الكتاب سنة ازمة تجبل  
بالناس ترى للعضاة فيها صبرا لا على كوكب ولا ترخ جنوب ولا ترى  
ظرورا ويسوقون باقر السهل للطود منها زيل خشية ان يبوروا  
عاقد بين النيران في تكن الاذنان منها لكن يبيع الجحور وقد عرفت  
ان السنة ازمة هي المجزبة الغليظة للخبز وتجبل من خيلت السماء  
اذ اعدت وبرقت وتنبأت للمطر ولم تخطر والعضاه بالهاجم عضاه  
بكر الاول اعظم الشجر والخط او كل ذات شوكة او ما عظم منها والصبر  
النضوب ورواه الجلال بلفظ الصغير وهي بمعناه والشجر اذا ليس تبيع  
له عند صوب الرياح صوتا لاسيما للعظم منه وقد يجوز جعل ما هو من  
قبيل السموك من ما ونو يسقط والنو الخ ما للزوب فكانت العرب  
تضيف المطر الى الكوكب الساقط فيقولون مطرا بنو كذا وقد كان  
الشرع عز ذلك والطير وبالطائر المصلحة والحاء المعجزة كعصفور اللطخ من  
السماء بالليل كالطير وزعمه ملانين وقول الشارح بتعالجهم في ان الباقر  
جماعة البقر مع رغابها ماه واما باقر وبقر ويقر وياقره فاسما للجمع  
والطود الجبل والممازيل جمع مهزول وتبور تملك والسكن بضم ففتح  
جمع ككدر بضم المثلية وسكون الكاف بعد هانوك وهي تأتي لعان الفلاة  
والراية والقرو وبها النار وحفرة قدر ما توارى السبي والسربان الحمام  
والتميه من ايمان وقفر وعين يعاق في عنق الابل ومركز الاجناد  
مجمعهم وليس ههنا ما يحسن من هذه المعاني الا الفلاة لكن بعد تجرأها  
من قيد التعليق في العنق اي عاقد بين النيران في ما ربطوه في اذنان البقر  
تثبيته بالفلايد التي تكون في العنق وكانه يشاير باهاجتها للجحور الى ما عليه  
الحكام ان السحاب يتعقد من الاجرة المتصاعدة من الجحور ويخرج في كسرة  
الزمهرير ثم ينفاطر مطرا ومعنى عالت البيقور ان السنة انفلت  
البيقور حلتها من السبع والحيث قال البيقور اشباع من حركة الراء لانه  
منصوبه على المفعولية وهذا **فصل** في عقد النذر في ما  
النذر في النفرة وهي اللجج بالشيء والولوع به لتفصيل المعرفة به قوله  
تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسبه **فصل** في عقد النذر في ما  
اي لا يغني وان تكون الاستغناء به ويكون استغناءها بالكاريا  
ابطالها وماله الى النفي فيكون مفعولا مطلقا والنذر بواي اغنا اغنى  
عنه ماله بنصب اي اي انه لم تغنى عنه شيئا ويضعف كونه مبتدأ

وما مرفوعة المحل **عقد المفعول** حينئذ من جره وهو قليل وقد مضى  
النقل من الرضي ان حذف الضمير من الصلة ككبر وهو اكثر من حذفه من  
الصفة وحذف منها اكثر من حذفه من الخبر وسيا في الكلام على ذلك في محل  
ان شاء الله تعالى **اذ تغنى** على تقدير يكون ما مبتدأ اي اغنا **اغنا**  
عنه ماله برفع اي وهو نظير قوله **زيد ضربت الا ان الهاء المحذورة**  
**في الآية مفعول مطلق** يعود لها على الاغنا الذي هو المصدر وليست عائدة  
على اي لطلب كما قد يتوهم **وفي المثال مفعول به** يعود على زيد وما ماله **النا**  
**فصول** اسمي فيحتاج الى تقدير عايدا او حرفي فلا يحتاج اي والذي  
كسبه او وكسبه وقد يضعف هو بالضعف بخلاف ما قبله **الاسمي**  
**بانه اذ اغنى** والذي كسبه لزم التكرار لتقديم ذكر المال فانه مكسوت  
**ويجاء به بان يجوز ان يواد بالولد في الحديث الحق ما اكل الرجل**  
**من كسبه** وان المراد بالمال رأس المال وما كسب الربا ح او المال الماشية  
وما كسب نسلها وما فيها فقد كان ابو لهب ذاسا بنا اي ذانتاج او المراد  
بالمال ما حصل بغير سعي كالمرور وت وما كسب ما حصل بالسعي وما ذكره  
المصنف من قول ابن عباس في الآية يروي ان ابن ابي لهب اجتمعوا عند ابن  
عباس فتنازعوا وتنازعوا فقام يحجز بينهم فدفعه احدهم فوقع على  
رأسه وكان قد كفت فغضب وصاح اخرجوا عني الكسب الحديث في  
الضمان ما دفعه ماله وعمله الحديث الحق كبر في عداوة رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم وعز فتادة عمله الذي ظن منه انه على سبي وهذا التفسير ان  
اغنا لا يمان كون ما مصدرية **والا** حينئذ اي حين حمل ما كسبه على الولد  
نظير ان تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم **وما** ما يغني عنه ماله اذ  
تودي ما اغنى عن ماله فانهما محتملة للاستغناء منه **والنا** فيه  
ايضا ويرجحها اي بوجه النافية فيها نصبها في ما اغنى عنهم سمعهم  
**ولا** ايضا بهم وذلك لاعادة حرف النفي مع المعطوفين ولا ايضا رهم  
**والا** خرج في وما انزل على الملكين انها موصولة عطفت على السحر وقيل نافية  
عطفا على ما كسر تكذيب اليهود في هذه القصة فالوقف على السحر بالشارح  
لم يظهر لي ترجيح احد القولين على الاخر فتامله والحق ارجحية الموصولة  
وعليها اقترع صاحب الكتاب ومن حكى الثاني حكاه بقتيل في  
ابو حبان في جره وما انزل ظاهره ان ما موصول اسمي منصوب وان  
معطوف على السحر وظاهر المعطوف النافية فلا يكون السحر انزل على الملكين  
وقيل هو معطوف على ما تناو الشياطين وقال قاضي المعسر وما انزل



على الملكين عطف على السر والمراد بهما واحد والعطف لتغاير الاعتبار  
او المراد به نوع اقوى منه او على ما نثلو والملكان هما هاروت وماروت  
فهما عطف بيان لهما ومنع صرفهما الجحر والعلمية ومن جعل ما نافية ابدلها  
من الشياطين بدل البعض على انهما اسمان لقبيلتين منهم وما بينهما  
اعتراض وهما ملكان انزلا لتعليم السحرة ابتلاء من الله تعالى للناس و  
تمييزا بينه وبين المعجزة وما روي انهما مثله بشرين وركب فيهما فخرضا  
لهما يقال لهما الزهر فحلتها على المعصية والشرك ثم صعدت الى السماء  
بما تعلمت فيهما فسنن كوكبا وخبر ايتين عذاب الدنيا والاخرة فاخترتا  
عذاب الدنيا فمما سنن كوكبا وخبر ايتين عذاب الدنيا والاخرة فاخترتا  
اليهود ولعله كما قال القاضي من روى الاول وحله لا يخفى على ذي البصائر  
وقتل عمار جلالا ولصالحهما سمي ملكين وبوديع فزاة الملكين بالتكسر  
**والاخر حج في لتذير قوما ما انذر اباهم النافيه** اي ان يكون ما فيها نافية  
وهو قول قتادة **بديل وما ارسلنا قبلك من نذير** قيل لم يتضح كون هذا  
دليلا على ان ما نفيه نافية فان النفي انه ليس بسلط على انذار اباهم والنفي  
هنا ارسال النذير اليهم انفسهم ولم يجز للاب ان يكون كيف يكون هذا  
دليلا على ذلك وقد يقال انه دليل عليه باعتبار ان ليس المراد بقوله وما  
ارسلنا اليهم قبلك من نذير نفي الارسال الى الكفرة الموجودين في زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم فقط لان ذلك معلوم بالحسن بل اليهم والى اباهم  
الا فحين لا يتضح الحكم عليهم ايضا واما الجواب بان ليس المراد بالرسول  
ههنا ما يفيد القطع والتيقن كما في علم الكلام بل ما يفيد الاولوية والرجحان  
من مشابهة او نظير ولا شك في مشابهة هذه الآية لانه ليس وما قبلها  
نافيه ليس الا فيترجح كون ما في انه ليس نافية وله مساع في نفسه ولا  
ينفع ههنا اذ المراد بجمع الشارح ان المراد بالرسول ما يفيد القطع ودون  
الاولوية والرجحان من مشابهة او نظير الا ترى انه حيث نفي الدلالة  
بيننا بمغايرة المنفي **وتحتمل الموصول** التسمية والمصدرية كما صرح به في  
في الكشف والاول قول عكرمة والثاني احتمال ابداه ابن عطية  
فعلى الاول ما منصوب على انها مفعول ثان لتذير اي لتذير قوما  
الذي انذرهم اباهم من العذاب كقوله انا انذرناكم عذابا قريبا وعلى  
الثاني ما وصلته في قاييل مصدر منصوب على المفعول المطلق اي لتذير  
قوما انذر اباهم اي انذر امثال انذار اباهم وعلى الاول اخرج فهم منقطع  
على نفي الانذار المفهوم من وصف القوم بكون اباهم غير معذرين اي

لعله  
الشعور

لتذير

لتذير قوما ليرتد اباهم فهم غافلون بناء على ان سبب غفلتهم عدم انذار  
ابائهم وعلى الثاني فهو متفرع على انكر من المسلمين كما يقال ارسلناك الى فلان  
لتذير فانه عاقل او فهو عاقل فان قلت جعل ما نافية يقتضي نفي انذار  
الاباء فهو محمول على اباهم وحيث اثبت فالمراد الاباء والاباء عداي القدماء  
من ولد اسماعيل عليه السلام فقد كانت النذارة فيهم **والاظهر في ما من قوله**  
**تعالى فاصبح بما تومر انا مصدرية** وهذا الوجه جوده الزحزهي وقد  
فتى عليه ان الفعل المبني للمفعول لا يصح منه مصدر على الصحيح وفيه بحث  
لان ان اريد ان لا يصح مصدر اصلا من غير قاييل فسلم لكنه ليس بمراد او  
فمنعوج لا يصح منه مصدر يكون خبره اسم مفعول من مادة ذلك الفعل  
او ما يودي موداه فاذا قيل انجبني ان ضرب زيد ببناء ضرب للمفعول  
فالتقدير انجبني ضربه اي كونه مضروبا او مضروبا وبنيته وقد يفسر بحق  
الحادي في شرح الجمل على ان المصدر يكون من فعل الفاعل ومن فعل المفعول  
وليت شعري ماذا يصنع مدعي عدم الصاحة في قوله تعالى وما كان  
هذا القرآن ان يغتري اذ لا محالة ان الحرف المصدرية هنا ينسب منه  
ومن محمول المبني للمفعول مصدر ماول باسم المفعول ليصح الاخبار  
ويتم الجمل فليدبر **وقيل هي موصولة** والصدع للهرب بالشئ من صدع  
بالجحر اذ الكلام لها جها را والفرق اي افرقا به بين الحق والباطل و  
اصله الامانة والتميز وما ان كانت مصدرية فالنقد برفاصدع  
بامرك اي بسبب كونه ما مور وان كانت اسما موصولا فالنقد بغير  
فاصدع بالذي تومر به من الشرايع والعايد محذوف **قال ابن السكيت**  
**اي في وجه الموصولة خمسة حروف والاصل ما تومر بالصدع** به وذلك  
لان العايد الجهر وانما تحذف اذ المتحد الجار ومتعلقه تحذف **الباء**  
**فصار بالصدع تحذف ال لامتناع اجتماعها مع الاضافة فنصار**  
**بصدع تحذف المضاف يعني صدع كما في واسيل القرية اذ قيل**  
**التقدير اهلبا فصار بصدع تحذف الجار كما قال عمرو بن معدى كرب**  
**الذي يبدى الصباي** يعني الله عنه **امرك الخ** فافعل ما امرت به تمامه  
فقد تركت اذ امال وذاشب وهو من الضرب الاول من البسيط وقيل هو  
العباس بن مرداس السلمي الصباي ايضا رضي الله عنه وقيل لا عشي  
طروء واسم كما قال البطليوسي في شرح الكامل ياس ابن فهم بن عمرو بن قيس  
ابن خيلان وقيل كخاف ابن نذبه وقيل ففعل **السا**  
**قوله اذ اراى ومقدوره** • مجرب عاقل نزه عن الرب •

الاما وجعلها موصولة يقتضي  
انذارهم نفي انذارهم  
لا شاقصا حيث نفي انذارهم



قد نلت مجد الخادان قدسهم ابراهيم وجده غير موشى وبعد  
وانكر خلايق قوم اخلاق لهم واعمد اخلاق اهل الفضل والادب  
وان دعيت لغدر او امرت به فاهرب بنفسك عن اية الهرب  
المقدرة ان كانت بمعنى اليسار وقد لها مضمة وانما وصفه بذلك  
لان ذوى اليسار والنزوة اقد بوجه الاحسان واحق بالدلالة  
عليها وان كانت بمعنى القدرة ففيها الحركات الثلاث والنزوة ضبط  
الشارح بضم النون واسكان الزاي وفسره بالبعد وهو محجج الى النادر  
بتقدير مضاف او بانه اخبار بالمصدر بالغة وكلام للبالل يود كى  
الى ان يفتح النون مخفف منه ككتفاى بعيد عن الريب وهي جمع ريب  
بمعنى الهمة والمجد كرم الاباء وقد يراد به بئس الشرف والكرم والندى فعل  
ما يشبه واب كى عن خبر مبتدأ محذوف اي هو ابراهيم والخلة مستأنفة  
ليسان الجهد وموشى مفتعل بفتح المشاة الفوقية والشين المعجمة غير  
مخرج في نسبة فقوله وجده غير موشى وجده صريح في نسبة خالص من  
خطه ما لا يليق والاشابه بالضم الاخلاط وقاشوا وانتشوا الخلطوا  
والنسب بالنون والشين المعجمة قال في الصحاح هو المال والعقار وقال في  
القاموس والنسب والنسبه محرمين والنسبه المال الصل من الناطق  
والصامت ويرى بالمهمله والخلايق جمع خليفه وهي الطبيعة والخلق  
ككتاب النصيب لواقر من الخلق والافلاق جمع خلق بضم الخاء وهي الحجة  
والطبع والبره والايدي ككتبت القوي فانصبا به على الحال وقتدري  
الكلام هر يا قوي المهرب على المبالغة فانصبا به على المصدر **فصار يومه**  
**تم حذف الهاء وكما حذف في هذا الذي بعث الله رسولا فان قدسهم**  
**بعث الله رسولا وهذا القدر ابن جني** وقال ابو حيان موصولة بمعنى الذي  
والعايد على ما محذوف تقديره بما توهمه لان امر يتعدى تارة بنفسه  
وقارة بحرف الجر فيدى هنا انه مما يتعدى بنفسه ليجري على الكسور  
الفصيحة ولو ادعينا هنا انه مما يتعدى بحرف الجر كان من قبيل  
الشاذ لان العامل قد اختلف وحينئذ فالمفعول الاول في الآية هو ضمير  
المخاطب المستكن في قوله والشانى الهاء المحذوفة العائدة على الموصول  
**واما ما ينسخ من اية فاشطية ولهذا جرت محطها النصبت ينسخ**  
**وانصبا بها اما على انها مفعول به مثل ايا ما تدعوا والنقد ينسخ**  
**اي شئ ينسخ اي قليلا او كثيرا وهذا المعنى مستفاد من عموم اسم**  
**الشرط لان اية كان نحو ابو البقالا اي اية ينسخ لان ذلك لا يجتمع**

مع من اية اي مع هذا البيان قبل عليه لا يلزم من عدم اجتماع اية  
نسخ مع من اية عدم اجتماع ما بمعنى اي اية مع من اية على ان يكون  
ما ببيان جنس ما واما على انها مفعول مطلق **فالنقد برأي ينسخ**  
**نسخ فانه مفعول ينسخ ومن زايده** وعلى الترخي الاول في ليات  
الحشر او التبعيض وانه مفرد وقع موقع الجمع اي من الايات وهذا  
واقع في كلامهم كثيرا كقولهم هذا اول فارس وزيد فصل عالى فيذكر  
المفرد النكر ويراد الجمع المعرف باللام ومنه قوله ما يفتح الله للناس  
من رحمة ومنه يسجد ما فى السموات وما فى الارض من اية وورود  
هذا الوجه بلزوم خلوص الواجب الشرط عن ضمير يعود الى اسم الشرط  
لان ضمير منها عايد على اية فهو كما لو قيل اي ضرب يضرب هذا ضرب  
احسن منها وهو غير جائز بخلاف اي ضرب يضرب زيد اضرب مثله  
وايضان زيادة من مشروطة لعدم الاحجاب والشرط موجب والحذف فيه  
ضعيف عند البصريين **ورد هذا ابو البقالا ما المصدرية لا تحل**  
**لكنها قد عملت للزم ههنا فلا تكون المصدرية وهذا هو منه فانه**  
**نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدرية بمعنى انها مفعول**  
**مطلق ولم ينقح عندها ما مصدرية** قيل الذي في اعراب ابي البقالا  
وقيل ما ههنا مصدر واية مفعول به والنقد برأي ينسخ ينسخ اية  
وليس فيه رد لهذا القول ولا نقل عن صاحبه ان ما ههنا مصدرية  
بل فيه انها مصدر ولعل المصنف وقف له على كلام في غير هذا الموضع  
**واما قوله تعالى فقليل ما تؤمنون فافيه محتملة لثلاثة اوجه**  
**احدها الزيادة فتكون ما اما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فيما**  
**مرحمة فتكون حرفا تفاقا** لان تقوية مفعول الكلام وتاكيد من المعاني  
التي حقتها ان نقاد بلحروف فما افاد شيئا من ذلك فهو حرف **وقليلا**  
**في معنى النفي** وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي ايماننا  
قليلا اي ايماننا قليلا وهو ايمانهم ببعض الكتاب وجوز الزمخشري  
ان تكون الفلة بمعنى لعدم تعالى ابن الابن اري اذ قال المعنى فلا  
يؤمنون قليلا او كثيرا قال ابو حيان وهذا لا يصلح لان قليلا  
انصب بفعل مثبت فهو نظير فت قليلا واما القليل الذي  
يراد به النفي مواضع مضبوطة نحو قولهم اقل رجل وقل رجل يقول  
وقلما يقول زيد وقليل من الرجال يقول ذلك وليس هذا منها  
**مثله في قوله قليل بها الاصوات الانعامها مصدر** انبت فالت



بل هو فوق بلده وقد تقدم الكلام عليه في بحث الابانكر والشديد  
 وانما يكون مثله في كون قليل في معنى النقي على اوجه جوه على انه صفة  
 لبلدة جرت على غير من هو له والاستثناء وما بعدها مرفوع بول من الموصوفين  
 انما هو على النصيب على الاستثناء لان الكلام غير موجب وقد ذكر المشتق  
 منه **واما لفادة التقليل مثلها في اكلت الكلام** فان معناه اكله قليلا  
 وعلى هذا فيكون **تقليله** بعد **تقليل** مبالغة في الوصف بالتقليل  
 ويكون **التقليل على معناه** لا مراد به النقي وانما المبالغة في وصفه  
 وتزعم قوم ان ما **هذه** اي المفيدة للتقليل اسم كما قدمناه في مثله  
 ما **بعضه** حيث قال وقيل ما اسم نكرة صفة لثلاث **والوجه الثاني** النقي  
 وقيل **هذه** لغت المصدر **مخدوف** اي ايماننا قليلا او زما قليلا **اجاز**  
**ذلك** بعضهم وفي جواره عندي نظر لان قليلا اذا كان لخصا لمصدر او ظرف  
 كان الكلام من قبيل نقي التقييد او تقييد النقي وكلاهما قاسدا ما الاول  
 ظفسا د المعنى بمفهومه واما الثاني فلان نقي ايمانهم له معنى لتقييد  
 بالمصدر النوعي ولا بالظرف **ويرده امران** احدهما ان ما **النافذ لها**  
**المصدر** فلا يعمل ما بعدها فيها قبلها فلا يتقدم عليها معل ما في خبرها  
 ويسهل ذلك شيئا ما من السهولة على تقدير **يقليله** تحت **الظرف** لا على  
 تقديره تحت المصدر لانهم يتبعون في الظروف ما لا يتبعون في غيرها  
 وقد قال وعنه عن فضلك ما استغنينا قد تقدم الكلام عليه في ثلثي  
 ضول اذا من حرف الالف وادرج عليه انه لا ينبغي عند المص ان يسهل ذلك  
 ولا شيئا ما لا يصح بان هذا الانسان محصور بالضرورة والكلام في  
 غيرها بل في اضع كلام وحل الكلام على ان المراد تفاوت التقديرين  
 في هذا الرد اي انه سهل على تقدير دون تقدير لا يجدي بطلان حيث  
 لم يسخ هنا **والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين** في محل واحد بان  
 يتوارد على كلمة واحدة وهما على هذا التقدير حذف الموصوف وتقييم  
 ما هو واجب التأخير وكلاهما خلاف الاصل لا في كلام واحد فسقط  
 بما في السرح من ان لا قابل ان يمنع ذلك والسند احيا الاصل شيئا ب  
 الزمان لان فيه جمعا بين مجازين بل مجازات في كلام واحد فان ظرفه  
 مجازان لغويان والثالث مجاز عقلي وهو اسناد احدهما الى الاخر وما  
 في الحاشية من الجواب مراده انهم لا يجمعون بين مجازين كواهيهم  
 لذلك لانهم يمنعون كما ياتي في التنصير بذكر منه في الباب السادس  
 ان شاء الله تعالى ومن المجاز غير الكثرة المستعمل في غير معناها الاصل

وذلك

وذلك لان المجاز كما تنصف به الكلمة المستعمل في غير ما صنعت له او التي  
 نغلت عنها حتمنا في الاعراب لحذف او زيادة تنصف به النسبة لكونها  
 اسنادا الى غير ما هي له وانفاقا على غير ما حتمنا ان توقع عليه او اضافة  
 الى غير ما حتمنا ان تنصف اليه والاول هو اللغوي والثاني العقلي والحق  
 ان تقدم ما حقه التأخير ليس من المجاز المصطلح في شيء نعم هو شبيه به  
 بالمجاز اللغوي من حيث انه مجاز وموضعه الذي كان حقه ان يقع  
 فيه واما حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فلا ينبغي عدم مجاز  
 الحذف لعدم انتقال الكلمة فيه عما هو حتمنا من الاعراب وانما ينبغي عدمه  
 من المجاز في النسبة والتعلق كما يظهر في بيان المفهوم من كلام المص انهم  
 لا يجمعون بين مجازين مطلقا وان كان احدهما لغويا والاخر عقليا الا ترى  
 قوله **ولقد الرعيير** وادخلت الامر لئلا يجمعوا بين مجاز حذف  
 في مجاز تعلق **الرجول** باسم المعنى وانما تعلق باسم العاين من الامكنة المجاز  
 الاول لغوي والثاني عقلي **خلاف** دخلت في الامر ودخلت الدار فانها  
 جازيان لان في الاول مجاز التعلق فقط وفي الثاني مجاز الحذف فقط **و**  
**استقبحوا سير عليه** طويل لئلا يجمعوا فيه بين مجازين لان في جمعا  
 بين جعل الحدث او الزمان سيرا حيث يقال سير عليه سير طويل او من  
 طويل وبين حذف الموصوف الذي هو سير او زما من **خلاف** سير عليه  
 طويلا فانه لا يقع فيه اذ ليس فيه سوى مجاز الحذف وكذا **سير عليه** سير  
 طويل او زما من طويل لان فيه مجاز جعل الحدث او الزمان مسيرا فقط  
 والثالث ان يكون اي ما مصدرية وهي وصلت فاعل **تقليل**  
 وقليل محال معمول **لحذف** دل عليه المعنى اي لعينهم انه فاخذوا  
 قليلا ايمانهم اجازة ابن الحاجب وخرج معناه على غيره والحق ان  
 هذا العامل المقدر لا دل عليه والحالية لا تلائم المعنى وقوله تعالى  
 ومن قبل اي ومن قبل هذا حذف المضاف اليه ونوى ما فرضتم في يوسف  
 اي فرضتم في شانه ما فيه اما زائدة من متعلقة بفرضتم وما مزيدة  
 في اول الكلام اي انكم فرضتم في يوسف قبل هذا واما مصدرية **فقبل**  
 موضعها هي وصلت ما رفع بالابتداء وخبره من قبل اي تقرن تكلم في  
 يوسف كما ين من قبل ورد بان **الغايات** وهي الظروف التي قطعت عن  
 الاضافة ونوى المضاف اليه معها وبنيت على الضم وهي حرف معدودة  
 قبل وبعد وفوق وتحت وامام وخلف وقدام وورا واول ودون  
 واسفل ومن غل ولا يقاس عليها ما في معناها من نحو عين او شمال والخرميت



غايات لا يمتثلها المعنى النسبي حقها ان لا تكون غاية وانما الغاية  
المشوبة اليه لكنه لما حذف وتضمنت معناه استغرب صيرورتها  
غاية للحاقة ذلك وضعها فسميت غاية للاستغراب او لصيرورتها  
في النطق غاية بعد ان كانت وسطا ونبتت على الحركة اعلا ما بان لها  
عرفا في الاعراب وكانت الضمة جبرا لما لحقتها من الموهن بحذف  
بحذف المضاف اليه لانها اقوى الحركات وانكسر لها الحركات لانها معرفة  
اما بحروقة بن او منصوبة او لمخالفة حركة البناء حركة الاعراب  
**لا تقع اخبارا ولا صلوات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك**  
**سبويه وجماعة من المحققين** وذلك لتقصاها بحذف ما هو من  
تمة معناها وما ذكر لا بد وان يكون تاما فاقع من ذلك خبر او صلة  
او حالا يجوز قطعه عن الاضافة **ويشكل عليه كيف كان عاقبة**  
**الذين من قبله** قيل لا اشكال اذ ليس من قبل ظرفا مستقرا صلة الذين  
بل هو لغوي متعلق بخبر كان من قوله كان اكثرهم مشركين وكان مع مجهولها  
في الصلة او متعلق بكان تامة محذوفة وهي وقاطعها صلة الذين اي  
عاقبة الذين كانوا من قبل واقاما وقع في بعض احاديث باب الجهاد  
من الصحيح من قول النبي صلى الله عليه وسلم اشد ما اشد عليه اول شهيد  
شهيد رسول الله صلى الله عليه وسلم غيبته عنه وان اراد الله شيئا فاما بعد  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبرهن الله ما اصنع فقد يقال ان الغاية  
وقعت فيه صلة لما والجواب ايضا يحصل الظرف لغوا متعاما بكون  
خاص بحذف الدلالة ما تقدم عليه اي فيما اشد بعد **وقيل** موضعها  
**نصب عطفا على ان وصلتها** يعني مفعول تعلموا من قوله ان تعلموا ان  
انكم قد اخذ عليكم موثقا من الله اي **ان تعلموا اخذ ابيكم الموثق**  
**وتقر بظكر او عطفا على اسم ان والخبر في يوسف ويلزم على هذا**  
**الاعراب بوجهه بل بوجهه الفصل بين العاطف والمعطوف**  
**بالظرف** وهو باطل قيل عليه ان من الخويين من لا يرى هذا البطالات  
وقد صرح به في التبيين ومثل له بعضهم بان الله يامركم ان تؤدوا  
الامانات الى اهلها واذا احكمت بين الناس ان تحكوا بالعدل وقد  
المص فيه في حواشيه بخوارزمية التقدير اذ اوتمنتم وحذف حشر  
عطفا عليه اذ احكمت او التقدير ويا مكرم اذ احكمت وعليه فهو من  
عطفا للمحل وعلى منواله يقال التقدير في اية يوسف ان تعلموا من  
قبل اخذ ابيكم الموثق ومن قبل تقر بظكر فحذف الاول وعطفا عليه

وقد اجيز في قراءة من قرأ يعقوب بفتح الباء من قوله تعالى فبشرناها بما باسحق ومن  
وراء اسحاق يعقوب ان يكون مجرورا عطفا على اسحاق وضعفه الفارسي  
بان فيه فصلا بين المتعاطفين بالظرف ومثله ضرب ورق وزعم بعضهم  
ان الفصل المنتهج ما كان باجني واما ما كان بالمفعول فلا يمتنع وحرم  
بعضهم بان فرق بين قولك ضربت زيدا امس وعمر اليوم وبين قولك  
ضربت امس زيدا وعمر اليوم وبين قولك ضربت امس زيدا واليوم عمرا  
فان الفعل اذا كان له معولان ظرف ومفعول به فمفعول به في المفعول به ان يتقدم  
على الظرف واذا قدم الظرف عليه فعلى الاشتناع ونية التأخير فاذا اتى  
حرف العطف عن الفعل امتنع معه هذا الاشباع فلم يجز ذلك التقدير  
خطا لرتبة التانيب عن المنوب ولان الفصل يحصل من التفرع لا يحصل الفرع  
وقد ذكر ابن جني ما يدل على ان الفارسي في تقييد ذلك اعتمد على نحو ما قرأناه  
**فان قيل فقتلنا وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا**  
**انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة** وفيما الفصل بين العاطف  
والمعطوف بالجاء والمجرور قلنا ليس هذا من ذا كاي مما فيه هذا الفصل  
المحذور كما توهم ابن ما كان بل المعطوف هنا شيان على شيئين والعاطف  
الواحد قد يعطف شيئين فاكثروا على شيئين فاكثر تقول اعلمت زيدا عمرا  
منطلقا وبكر اخاه ذاهبا وتقول رايت في المسجد زيدا وفي الحجر خالدا  
وليس هذا ونحوه مما فيه الفصل بين العاطف والمعطوف بالجاء والمجرور  
كما ظن بعضهم فاجازة مستدلة بذلك على ضعف ما عليه الفارسي من ان  
ذلك خاص بالشعر بل كل ذلك من قبيل عطف شيئين وهو محل وفاق وانما  
المخلاف في نحو ضربت زيدا وفي الدار عمرا نعم قد يستدل على ضعف ما عليه  
الفارسي بقوله تعالى الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن  
ان كان من عطف المفردات وتبقى في ما فرطتم احتمال ثالث ذكره الفارسي  
ولم يذكره المص وهو ان تكون موصولة اي ومن قبل هذا الذي فرطتموه  
وقد تمتموه من الجنة العظيمة ومحلها على ما تقدم وقوله **تعالى لا جناح**  
**عليكم ان تطلقتم النساء ما لم يمسوهن ما فيه ظل فيه** اي مصدر يمسو يمسو  
اي زمان عدم مسيهن **وقيل بدل من النساء** فتكون موصولة بمعنى اللاتي  
وهو بعيد لان التقدير حينئذ لا جناح عليكم ان تطلقتم اللاتي لم يمسوهن  
اي النساء اللاتي فيلزم جعل ما وصفا وما من الموصولات التي لا توصف  
بما عدا ذلك الذي والى وفروعا واعلم ان ما من الموصولات التي لا ينعان  
ولا شئت مما والكوفون على انهما لا ينعان ايضا واما الذي والى



وفروعا ما فتحت ونبحت بها ونقل الخفاف في تعليقه على الكتاب انهم  
منعوا وصف الذي لان الصلة بعض الاسم وهو لا توصف وان جعلت الصلة  
للموصول فقط فقد وصفت بعض الاسم **وتقول اصنع ما صنعت فما**  
**فيه موصوله والنقد يراصنع الذي صنعه او شرطية وعلى هذا**  
**فحتاج لنقد بر جواب حذف لدلالة اصنع المتقدم عليه فان قلت**  
**اصنع ما صنعت امتنع الشرطية لان شرط حذف الجواب مضي**  
**فعل الشرط وقد جاء هنا مضارعاً وتقول ما احسن ما كان زيد فوما**  
**الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول احسن استشكل**  
**بان الجملة صلة ما المصدرية وفي وصلتها مفعول وليس ذلك جملة والجواب**  
**ان المراد بالجملة معناها اللغوي اي جملة الالفاظ وجميعها وهو مجموع**  
**ما كان زيد ويجوز عنده من جواز اطلاق ما على احاد من يعلم ان تقدير**  
**بمعنى الذي وتقدر كان ناقصة رافعة لخيرها على زيد اسمها**  
**وتنصب زيد على الجزية اي على ان خيرها ويجوز على قوله اي قول هذا الجوز**  
**ان يكون اي ما بمعنى الذي مع رفع زيد اسمها كان على ان يكون الخبر**  
**ضمير ما اي ضمير عايد الى ما تم حذف والمضى ما احسن الذي كان زيد**  
**الا ان حذف خبر كان ضعيف وما ينسأل عند قولك الشاعر**  
**في صفة فرس صافى اي ثاق في وقوفه اخرى قرايم الف الصفون**  
**فما يزال كان مما يقوم على الثلاث كسيرا هو من الضرب الثاني من**  
**الكامل ولم ينسب قابلية في القاموس صفت الفرس بصفون صغونا قار على**  
**ثلاث قوام وظرف حاضر الرابعة فيقال في السؤال كان الظاهر في**  
**كسيرا خبر الكاوع بالتشديد اذ ليست مما ينصب الخبر والمجواب انه**  
**منسوب بخبر ليزال ومجناه كما سري ثاق فهو متصل بمعنى فاعل كسيرا**  
**وقدر لا ان معناه مكسور بمعنى صند الصحيح اي ليس هو فعلا بمعنى**  
**مفعول كسيرا وقيل حق يقال انه يلزم ان يكون قد حكر عليه بالكسر**  
**وليس كذلك مع ان بعضهم اجاب عن ذلك بانه يكون التقدير يشبه كسيرا**  
**وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان اي الف الفيتام على الثلاث فلا**  
**يزال ثانيا اخرى قرايم حتى كما من مخلوق من قوامه على الثلاث**  
**فقط قول من قال لو كان كسيرا خبرا يزال لبقى كان بالخبر اذ ما يقوم**  
**لا يصلح ان يكون خبر الفوات الفايقة وقوله كانه الى اخره غير**  
**مرتبط بشئ وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عايد الى لا باعتبار**  
**اللفظ فقط بل والمعنى لا من عبارة عن الخيس وكسيرا حال من الضمير**

وهو

وهو بمعنى مكسور اي حال كونه مكسورا اي مكسورة اخرى قوامه  
ولا ادري لمر لا يكون كسيرا على هذا الوجه بمعنى كما سري مع ظهور معناه  
وعدم احتياجه الى التاويل فتأمل **فكان ومجولاها خبر يزال**  
**اي كانه من الجنس الذي يقوم على الثلاث والمعنى الاول**  
**اولي لما فيه من المبالغة وسلامته من القادح مع ما في المعنى**  
**الثاني من السماحة التي لا تناسب مقام المرح **من** بكسر الميم**  
**وسكون النون ويقال من بالالف في اخرها وهي الاصل عند الكسائي**  
**وبدلنا ما رن الخطي فيهم وكل مهند ذكر حسام**  
**ما ان در قر الشرح حتى اغاب شربهم قر الظلام**  
**الخطي الرشح ومارنه ما فضل عن قضيبته ودر اضاء وقرن الشمس اول**  
**ما يرو ومنها طالعة والسرمد الطريد وقر الظلام شدة الظلم وانتشار**  
**وخرج ابو الفتح البيت على ان من مصدر مضي اذ اقدر وانه استعمل ظرفا**  
**لحقوق النجوم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان التاويل النافع هنا**  
**ان يكون مضي بمعنى التقدير في الفاعل وسكون الدال لا بمعنى التقدير**  
**فيل ولان اصل من مناحذت الالف لكثرة الاستعمال وسكنت النون**  
**اذا اتى بعدها لام التعريف الساكنة حركت نونها بالفتح مرجوعا الى اصل**  
**ورد بانه لو كان كذلك لفتح عند كل ساكن وانما الفتح مع لام التعريف**  
**لا يثار للغة ومع غيرها يجوز الوجهان بخون ابنك **تاتي على خمسة عشر****  
**وجهها احدها ابتداء الغاية قل نجم الائمة كثيرا ما يجي في كلامهم ان من**  
**لا ابتداء الغاية والى لا ابتداء الغاية والغاية تستعمل بمعنى النهاية ومعنى**  
**المدي كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان في المعنيين والغاية تستعمل**  
**في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل يستعملان في الزمان فقط والامد**  
**بالغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانما النهاية ثم قال**  
**ويعرف من الابتداء بان يجس في مقابلتها الى او ما يفيد فابديتها حق**  
**اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله الى الله وابوء اليه فاما**  
**ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصد من مجرد كون مجرورها موضع**  
**الانفصال لا كونه مبداء لشي متدرجا ان يقع موقعها عن التي لمجرد التاويل**  
**نقول انفصلت عنه ومنه ونهيت من كذا وعن كذا وهو الغالب على ما خفي**  
**او عجم جماعة ان سائر معانيها اي ان معانيها الباقية من جملة البنية**  
**حق العبارة راجع الى ان سائر معانيها باقية لكن لحظ المعنى كما بيناه**  
**وتقع لذلك في غير الزمان مكانا كان او غير مخوف من المسجد الحرام**

والفعل

فانها



من سليمان قال الكوفيتون والخفش والبرد وابن دى يستويه من البرد  
و يقع له في الزمان ايضا بوليل من اول يوم وفي الحديث فطرنا من  
الحجة الى الحجة قال الرضى وانا لا ارى في الآية معنى ابتداء القصد  
من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بها شيئا ممتدا كالسير  
والمشي ونحوها ويكون المجرور لها الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو  
سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء المتعدي بها من  
فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان المخرج ليس شيئا ممتدا يقال  
خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التامع  
حد ثامتها ولا اصلا للمعنى الممتد بل هو حدث واقع فيما بعد من معنى  
في كثير اما يكون بعضها مع الظروف **وقال النابغة خنك من**  
**الزمان يوم حليمه الى اليوم** وقد جرت كل المتخارب هو من الضم الثاني  
من الطويل وتخيرون على البناء المفعول من قولك تخيرون الشيء اصطفت  
وضميره عائد على السوف في قوله في البيت قبله ولا عيب فيهم غير  
ان سوفهم من قول من قرع الكنايب وقد تقدم الكلام عليه في بيد  
من حرف الياء والزمان جمع من وهو كالزمان اسم الوقت قليلا كانت  
لو كثيرا ويوم حليمه يوم مشهور من ايامهم قال في القاموس وحليمه بنت  
الحارث بن ابي شمر الغساني وجد ابو حارث الى المنذر بن ماء السماء فخرجت  
لهم مكرها فملا من طيب فطبتهم منه فقالوا ما يوم حليمه بمرض لكل  
امر متعال مشهور والمركن بكسر الميم واخره نون الاجانة التي يغسل  
فيها الثياب والرخلاف الهوى ما هذا اليوم يوم حليمه وتمام  
للمنذر انهم ذهبوا الى المنذر فقالوا له ايها كذا من عند صاحبنا وهو يد  
لك ويعطيك حاجتك فبنا مشروا صاحبنا وغفلوا بعض الغفلة فملا ذلك  
للمنكر على المنذر فقتلوه ويقال انه ارتفع في ذلك اليوم من الغبار  
ما غطى عين الشمس قد نزل الشاعر حليمه للضرورة والتجارب جميع  
تجزيه تقول جربت الشيء تجزبة اذا اختبرته وعرفته **وقيل التقدير**  
**من مضي الزمان او من تاسيس اول يوم** فلا يكون من ابتداء الغاية  
في الزمان **ورده السميني بانه لو قيل هكذا لا يجيب الى تقدير**  
**الزمان** لان المعنى على الظرفية الزمانية قال ابن عطية وحسن  
عندي ان يستغنى في الآية عن تقديره ويكون من بحر لفظ اول لانها  
بمعنى البداية كانه قال من مبتدأ اليام وقال نجم الدين والظاهر  
من ذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره

وصحت من اول الشهر الى اخره وهو كثر الاستعمال وقد ورد في الحديث  
ايضا من يعمل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قراط فعملت  
النصارى من نصف الصلاة العصر على قراط قيراط ثم قال من يعمل لي  
من صلاة العصر الى غروب الشمس على قراطين قيراطين الا فانهم الذين  
يعملون من صلاة العصر الى غروب الشمس استعملت من الابتداء في  
الزمان في اربع مواضع وقراط الثاني وكذا قراطين مجرور بالتبعين  
للاول على انه تأكيد وبما انه الحكم المتعلق بجماعة تامة متعلق  
بتضمن تعلقه بالجموع وقاوة يقصد تعلقه بكل فرد ولما كان القصد  
تعلق الحكم بكل فرد التزم ذكر الثاني ليكون اماره على ذلك ورب شي  
لا يلزم ابتداء ويلزم عارض فلا يرد انه لو كان تأكيد لجاز ان لا يذكر  
**الثاني التبعض** فخمهم من كالم الله وعلامتها **امكان سد بعض**  
**منها لقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحتون** بدل مما تحتون  
ولا يوهى انما مرادفة لبعض الترادف لا يكون بين مختلفي النوع قالت  
الرضى ومثال التبعض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت  
مخذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا المفعول الصريح اخذت  
ذكرته معرفا مخذوف من الدراهم هذا من متعلقة باخذت لا غير  
يقام مقام الفاعل مخذوف من الدراهم ولو ذكرته بعد المفعول المشكور  
مخو اخذت شيئا من الدراهم جار ان يكون الجار متعلقا بالفعل وان  
يكون صفة شيئا فتعلق بمقدر اي شيئا كاشيا من الدراهم فيجوز اذا تقدم  
على النكرة ان يكون خلافا مخوخذ من اموالهم صدقة تظهرهم بها  
وتعرف من التبعض به بان يكون هناك شيئا ظاهر هو بعض المجرور عن  
او مقدر مخوخذت من الدراهم اي شيئا ولا يلزم ان يكون المخوخذ في مخو  
اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا ينبغي ان يصرح  
ويقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن العشرة تسعة وقال المسبزو  
وعند القاهر والزمخشري ان اصل من التبعض ابتداء الغاية لان  
الدراهم في قولك اخذت من الدراهم سدا لاخذ **الثالث بيان**  
**الجنس** ويقال لها من البيانية ومن التبيين ويعرف بان يكون قبلها  
او بعدها ميم يصلح ان يكون المجرور من نفسها له ويقع اسمها كما يقال  
مثلا للرجس انه الاوثان والعشرين ايها الدراهم والضمير في قولك اخذت  
منها قابل انه القابل بخلاف التبعض فان المجرور لها لا يطلق على ما هو  
على ما هو مذكور قبلها او بعدها لانه ذكره المذکور بعض المجرور واسم الحكم



لا يفتح على البعض فاذا قبل عشرون من الدراهم فان كانت الاشارة بالدراهم  
الى درهم معينة اكثر من عشرين من التبعيض والى جنس الدراهم فالتبعيض  
لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين وذهب الزمخشري الى انه معنى  
التبعيض راجع الى معنى الاستدراك بعد الرضى لان الدراهم هي العشرون  
في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك  
الاوثان نفس الجنس فلا يكون مبدأ له ومقتضى هذا ان يكون الشيء مبدأ  
نفسه ما ذهب اليه الزمخشري باطلا لا بعيد كما حزم به الشارح في  
شرح التسهيل وجاز تقديم من المبتدئ على المفعول خوف ذلك انا من خطه  
في موضعه ومن رعايته في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون  
لهذا المهم المفسرين مقدم تقدير كما ذكر قلت في شيء من خطه ورعايته  
وعندي شيء من المال ومن الخيل وكذا نحو يجيء من زيد كونه وكنت  
من زيد يده تقديره شيء من زيد وشيء من اغصان زيد في جميع هذا  
ما هو المعطوف عليه محذوف والذي عطف له ليحصل البيان بعد  
البيان بعد الايهام وكثيرا ما يقع بعد ما ومما لبيان ما فيهما من  
الايهام وهما ايها اولى لا فراط ايها ايها وفرط احتياجه الحب  
التبيين نحو ما يطلع الله للناس من رحمة فلا محسك لها ما نفي من اية  
بما تاتى من اية في الايتين بيان لما في الثالثة بيان لهما ومما ابراهم  
على الايراد كما هو الراجح او نصب على الاشتغال وصحبه عايد عليهما وانته  
في التفسير بانها نظر الى المعنى ولا سيما وقد بينه بآية وهي ونحو صمما في ذلك  
اي فيما وقعت فيه بيانا بعد ما ومما في موضع نصب على الحال قبل هو ظاهر  
في الايتين وفي الحال فيهما ما لهما منصوبة المحل على المفعول ولما اية الآية  
فيها فيها مستدرا على ما هو الراجح اللهم الا ان يكون ذلك والحال الضمير المجرور من  
اية او يحل محلها منصوبة على الاشتغال وان كان مرجوحا وردان مما  
وان كان الراجح كونه مبتدأ لكنه مفعول في المعنى فيصير اتيان الحال من مثله  
واما الممتنع اتيان الحال من مبتدأ ليس بفاعل ولا مفعول في المعنى ومن  
وقوعها بعد غيرها اي ومن وقوع من البياينة بعد غيرها ومما يحلون  
فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضر امن سندس واستنبرق  
الشاهد في عز الاولي اي في الثانية والثالثة فان تلك اي من الاولي  
لا يندرك والتقدير يلبسون من اساور وهي ذهب ويلبسون ثيابا خضرا  
هي سندس واستنبرق ولا نقل التي هي لان المبتدأ تكسر بخلاف نحو الجنس  
من الاوثان وقيل من الاولي رابدة واضعفت زيادة من في الايجاب

عبر بقتل ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان  
كما اجتنب الجنس من الاعيان وهذا غاية المبالغة في النهي عن الاوثان والتفريق  
عن عبادتها وانكر هذا المعنى اي كون من المبيان قوم وقالوا من في الآية  
الاولى للتبعيض والمعنى يلبسون ثيابا خضر امن سندس واستنبرق وفي الثانية للابتداء والمعنى  
فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وفيه تكلف اي وفي قولهم  
في الايتين تكلف اما في الاولي فلان حمل من فيها على التبعيض معنوت لئلا تكتسب  
الايضاح بعد الايهام الذي يليق بفصاحة الكلام واما في الثانية فلان  
المراد بالجنس الاوثان مطلقا عبادة وتعظيمها وغيرها منزلة لها منزلة  
الاجناس المجتنبية وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض الزنادقة  
تمسك بقوله تعالى وعبدوه الذين امنوا وعملوا الصالحات منهم مخفرة  
واجرا في الطعن على بعض الصحابة بناء على ان من من قولهم التبعيض فتكون  
وعبدوا المفعول المقطوع لبعض دون اخر فاحضر من الطعن والحج ان في اي في  
الاية للتبيين لا للتبعيض كما توهمه البعض اي الذين هم هؤلاء فتكون  
الاية وعبدوا جميعهم لا لبعضهم كما زعم بعض فحرم الطعن فيهم جميعهم على معنى  
التمويل ومثله في ان من المبيان لا للتبعيض الذين استجابوا لله والرسول  
من بعد ما اصابهم الفرج للذين احسنوا امنهم وانفقوا اجر عظيم  
وكلامهم بحسن متفق ولا سيما وقد وصفوا بالاستجابة لله والرسول بعد  
اصابة الفرج وهو يفتح القاف وصمها مع سكون الراء على السماع ونحوها  
يخرج بالبدن او بالفخ الاثار وبالضم المبالغة المقصود من ذكر الوصفين  
المدح والتعليل ومثله في ذلك ان لم يمتنعوا عما يقولون من الشرك ولم  
يوجدوا اليمن الذين كفروا منهم اي الذين هم اللصاري عذاب البسر  
فالقول فيهم ذلك كلامهم كفار مستحقون للوعيد واغا وضغ ليمن الذين  
كفروا وموضع ليمنهم تقرير بالشهادة على كفرهم وتبينها على ان العذاب  
على من امر على الكفر ولم يقلع عنه ويجوز ان من هذا التبعيض على  
ان المراد بالذين كفروا من بقى على كفره وهو بعض منهم ومنهم من تاب من  
النصرانية ورجع الى التوحيد ولا يخفى موقع هذه الاية بعد الرد على هؤلاء  
المخبرين فان فيه مع لطافة الافتقار الى ان من لم يمتنع عن  
الطعن في الصحابة ليس منهم العذاب **الكرام** **التعليل** اي مرادفة لامر  
العلة نحو مما خطاياهم اعرفوا ولما كان الغرض الاستنباط على ان من  
للتعليل وهو امر معنوي لا يتوقف فيه على ظهور الاعراب ليرى بالابرار



الآية بلفظ لا نظير معه العرب بخلاف الاستشهاد بها على زيادة ما ومن  
 ثم أوردها كذا بلفظ خطيبا ثم **وقوله** وذلك من بناء جاني صدر بيت من  
 ثالث المنقارب الا ان عروضة زوحفت بالحذف وعجزه وخبره عن اي الا  
 تطاول ليكن بلا عمد ونام الخالي ولم تزد وبات وباتت له بسلة  
 كسيلة ذي العاير احمد وهي من قصيدة لامرء القيس بن حجر الكندي عند  
 الاصحى والى عمرو الشيباني وغيرهما وقال ابن الكلبي هو لعمرو بن معوية كرب  
 ورواه ابن دريد لامرء القيس بن عانس النون الضماني فقوله تطاول  
 ليكن كناية عن السهر وهو خطاب لنفسه والاصل ليلى فغنى النغات من  
 التكلم الى الخطاب على رأي السكاكي اذ مرهبة ان كلاما من التكلم والخطاب  
 والغنية اذا كان مقتضى الظاهر ابراهه فعدل عنه الى اخره من النغات  
 وصاحب الاصحاح كالحجوز على ان الالتفات التغيير عن معنى بطريق من التكلم  
 والخطاب والغنية بعد التغيير عن معناها بشرط ان يكون التغيير الثاني  
 على خلاف مقتضى الظاهر ليفيد نظير لنشاط المخاطب وايضا لا يصح  
 وقد صرح السكاكي بان في كل من الايات الثلاثة النغات وهذا الايه  
 الاعلى رايه وقول الزمخشري في كتابه الفت امرء القيس ثلاث النغات  
 في ثلاثة ايات صريح في موافقة السكاكي والاعمد بفتح الهمزة وضم الميم  
 وحكى في القاموس فتحى ما كاهد وبينهما مثلثة ساكنة واسم موضع قال  
 في الطول وهي بكسرهما وما في القاموس ان مكسورها هو حجر الحبل والخلي  
 الخالي من المصوم وله حال من ليله لا متعلق بباتت واسناد باتت الى  
 الى ليله مجاز كصام نهاره والعاير مهملة وعجزه في الصحاح هو قدى  
 العين وما تلفظه وهو العوار بالضر والنشد يد وفي الاساس عينه  
 عوار وعاير اي عصية بمعنى سها وقيل الرمذ قال المص في شواهد الاول  
 اولى ليكون اسبق للجمع بينهما والسناء قال الراغب جرد وفائدة عظيمة  
 يحصل به علم او علمه ظن ولا يقال للخبرنا حتى يتضمن ما ذكره فواضح  
 من الخبر مطلقا **وقول الفرزدق** **يقضي حيا** **ويقضي من مهابته**  
 هو صدر بيت من اول البسيط عجزه فالكلم الاحين يتشتم وهو من قصيدة  
 التي امتدح بها زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب اخرج  
 ابن عساکر من طرق ان هشام بن عبد الملك حج في زمن ابيه او اخيه  
 الوليد فطاف بالبيت وجهدان يصل الى الحجر ويستلم فلم يقدر عليه  
 فنصب له منبرا وجلس عليه ينظر الى الناس ومعه اهل الشام اذ اقبل  
 على ابن الحسين بن علي وكان من احسن الناس وجها واطيبهم ارجا فطاف

بالبيت

بالبيت فكما بلغ الى الحجر تخي له الناس حتى يستلم فقال رجل من اهل  
 الشام من هذا الذي قد صاحبه الناس هذه الغيبة فقال هشام لا اعرف  
 مخافة ان يوجب فيه اهل الشام وكان الفرزدق حاضرا فقال كفى اعرفه  
 هذا الذي تعرفه البطاطانة والبيت يعرفه والحل والحرم  
 هذا على رسول الله والسدة امست بنور هذه تنذري الامم  
 هذا ابن حزم عباد الله كلمهم هذا النقي النقي الطاهر العلم  
 اذ امره قريش قال قابلهما الى الكارم هذا ينقي الكرم  
 ينقي الذروة العز التي قمرت عن نيلها عرب الاسلام والعجم  
 تكاد يمسك عرفان راحته وكن الخطيم اذ اما جابيتك  
 في كفه خيزران ربحه عبق من كف اروع في عرينه شمم  
 بغضى حيا البيت وذكر القصيد بطولها وهي حذوذة من محاسن  
 فغضب هشام وامر بحبس الفرزدق فحبس بعسفان بين مكة والمدينة  
 وبلغ ذلك على ابن الحسين فبعث الفرزدق باثني عشر الف درهم وقال  
 اعذر يا فاسر فلو كان عندنا اكثر من هذا لوملناك فردها وقال يا ابن  
 رسول الله ما قلت الذي قلت الاغصيا الله ورسوله وما كنت لارزأ  
 عليه شيئا وجعل يهوشا ما وهو في الحبس فكان من قوله فيه  
 يحبسني بين المدينة والقي اليها قلوب الناس يهوى منيها  
 يقرب راسا ليرى راسي وعينا له حولا باد عيونها  
 فبحث اليه واخرجه في الموقفيات للزبير بن بكارة عن مصعب بن عمير  
 انه ان عبد الملك بن مروان حج فقال له ابو سياتيك بلديني الحزين  
 الشاعر وهو ذرب اللسان فاياك ان تخضب عنه وارضه فلما قدم  
 المدينة اتاه فلما دخل عليه ورأى حاله وفي يده قضيب خيزراني  
 وقف ساكنا فامله عبد الله حتى ظن انه قد اراح قال له السلام  
 عليك بوحك الله تحا وعلبك السلام ايها الامير الصالحك الله اني فوكت  
 مدحتك بشعر فلما دخلت عليك ورايت جاكك ولهاك هبتك فانسيت  
 ما قلت وقد قلت في منامي هذا البيت فقال **ماها**  
 في كفه خيزران ربحه عبق من كف اروع في عرينه شمم  
 بغضى حيا ونعمي من مهابته فايكلو الاحين يتشتم  
 والحزين هذا هو عمرو بن عبد الله وهب ابن مالك شاعر حجازي من  
 شعراء الدولة الاموية يكنى ابا يكرم وعلى ثوب ما في الموقفيات  
 يكون الشاعران تواردا على البيتين وهو من النوادر وذروة الغزاة

وانشدهم



وعرفان راحته بروى بالنصب مفعول له ففاعل يسكه ركن الخطيم  
اي يكاد الركن يسكه لما عرف مساحته راحته وبالرفع فاعلا يسكه  
وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل ركن الخطيم اي يكاد يسكه عرفان  
الركن راحته ومساحته والخطيم قال في القاموس حجر الكعبة او حدة  
او ما بين الركن ومنزلة والمقام وزاد بعضهم الحجر او من المقام الى الباب  
او ما بين الركن الاسود الى المقام حيث تحطم الناس للدعاء وكان الجاهلية  
تخالف هناك والخبر ان بضم الراء كالخيزور شجر هندي وهو عروق  
ممتدة في الارض والعنق ككتف صفة مشبهة من اجنق بفتح الجيم مصدر  
عنق به الطيب بالكسر لوقد والاروع من الرجال من يجتهد بحسنه و  
العربين بكسر الهمزة اول الالف والشمم ارتفاع قضية الالف وهو من  
صفاته المحودة واختار الظاهر وان كان الضمير هو الظاهر ليقن من اجراء  
الصفات عليه والاعضاء اذنا الجفون والمهاية الضمة واول الفعلين  
مبنى الفاعل والتالي للمفعول وقد استشهد المصنف في التوضيح بهذا البيت  
على اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل اي ويغضى هو اي الاعضاء وليس الخار  
والجهر ونائب الفاعل بل هما للتعليل كما ان حيا ايضا مفعول له والراد  
وصفه بزيادة الحيا والمهاية وان احدا للمهاية لا يجزأ عليه باللام  
الا اذا شاهد منه تنبها وانما طائفة **الخامس البدل** ويعرف كقوله  
الرضي بضمه قيام لفظ بدل مقامها **نحو ان جسيم بالحياة الدنيا**  
**من الاخر** اي بدل الاخر **لجعلنا منكرا** اي بذكر لكم ملائكة في الاخر  
**يخلفون لا في الملك بكة لا تكون من الملائكة** لا خلاف للمنفق فلا تكون  
للتجيز ان يغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل  
**طاعة الله** اي بدل من الله وتقدر احد هذين المضافين لصحة المعنى  
ويجوز ان يكون التقدير شيئا كايضا من الله ولا بد له ولا ينفع **البدل**  
**منك الجحد** المشهور فيه فتح الجيم وهو الغنى وقيل الخط ويروى بكسرها  
وهو لا جند وانكر ابو عبيد هذه الرواية وقال ان الله تعالى قد امر بالجد  
والعمل فكيف لا ينفع واجبت بان العبد وان عمل واجتهد في عمله قد جحد  
لجنة ليس الا بفضل الله تعالى وفي الرازي لابن التبري قال ابو عبيد الجحد  
بالكسر لا تكاش والله تعالى امر بالانكاش على طاعته ولا يجوز ان يامرهم  
به ثم يقول لا ينفعهم فلا اظن الذين روه بالكسر فهو الى هذا المعنى  
الذي انكر ابو عبيد ولكنهم ارادوا ولا ففتح ذا الانكاش والحرص  
على الدنيا انكاشه وحرصه عليها اغنا ينفعه العمل الاخر **اي لا ينفع**

**ذا الحظ** حظه من الدنيا بذكر اي بدل طاعتك او بدل حظك  
**اي بدل لحظ منك** وقال الجوهر اي لا ينفع ذا الغنى عند كفاؤه  
وانما ينفعه العمل بطاعتك ومن بمعنى عند وقيل ضمن ينفع معنى ينفع  
من ابتوائية والخطان واحد وهو الخط الذي يوى اي لا ينفع ذا الخط  
منك ومن عذابك حظه وانما ينفعه وينفعه التوفيق والطف **ومنى**  
**علقت من بالجد انكس المعنى** وتكون من ابتوائية ايضا وذلك  
لصبر ورق المعنى ولا ينفع ذا الجهد كما ين منك جده وهذا الجهد هو الخط  
الاخروي لانه المتأخر من اطلاقه ونسبته اليه سبحانه وهو النافع  
وهذا ظاهره كما قال الشاعر اخذ غير ظاهر اذ المراد بالجد الخط الذي يوى  
والغنى ولا غنى له غير نافع اذا كان بدلا عن الطاعة سواء تعلق الجهد  
والجهد وبالجهد وينفع على ان ينفع ان اذا انقلبت باحدهما كانت  
بمعنى البدل بل تكون كشي في قولهم لعلان خطا من الله فقدر بوقا  
التفتازاني قد يوههم ان فاعل ينفع مضموم منك الجهد مبتدا وخبر  
اي لا ينفع ذا الجهد وانما يكون منك وليس بذاك **واما فليس من الله**  
**في شئ فليس من هذا خلافا لبعضهم** في جعله منه بل من البيان **او**  
**لا ابتدل والمعنى ليس في شئ من ولا تالله** وقيل ان هذه الدعوى لم  
يقم دليل على صحتها وان المعنى صحيح اذا كان التقدير ليس في شئ نافع  
معتد به بدل ولاية الله ولو قيل بان كلام المصنف اغنا هو على ظاهر اللفظ  
لا على هذا التاويل وقد وافق المصنف السفاقي في اعراجه الا انه جعل  
من التبعض والخار والجهر ونصب على الحال ولو تأخر لكان صفة وقال  
**ان ما لك في قول اي تخيله** بضم النون وبالحاء المعجزة تصغير تخيله  
نفي بذلك لان امه ولدته الى جنب تخله واسمه يعمر بن خزام بن زهير  
شاعر محسن **ولم تدق من القول الفستق المراد بدل القول** وهذا  
عجز بيت من تمام الرجز صدره جاريت لم تاكل المرققا اوها بيتان من  
مشطوب والمرقق الرقيق الواسع الرقيق والبقول بالموحدة جمع  
بقول بالفتح فالسكون وهو ما نبت في بوزع لا في ارومة ثابتة واحدة  
بقلة والفستق بضم المشاء الفوقية وفنحها والقامض منه معرب  
ستد معروفا نافع للكبد وفي المعدة والمغص والتكبد وليس من القول  
بل من التمار في ثم لزم القول بان من ههنا البدل لا التبعض **وقال غيره**  
**توهم اي الشاعر ان الفستق من القول** اي فاقى عن التبعض  
**وقال الجوهر** ان الرواية القول بالنون اي هو جمع لقل ينفع



النون وسكون القاف وقد يضم او هو خطا ما ينقل به على الشرب وقال  
 الشيخ الذي رايت في الصحاح في مادة بقل بالموحدة ما نصه من هذا  
 الاعراب ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانا اظنه بالنون لان  
 الفستق من المنقل وليس من البقل انتهى فهو جائز بان الراء بالموحدة  
 وطان ان الكلمة بالنون وهذا ليس فيه جزم بان الراء فيه بالنون  
 كما حكاه المصنف في بقل بالموحدة ولا في بقل بالنون وكان النسخ في ذلك  
 مختلفة وفي الكلام على الشواهد لبعضهم قال الجوهرى واطنه النقول  
 بالنون وهو نظير ما في الشرح انتهى قلت وقد وقع في نسخة بخط  
 مغربي فاصل كانت الفاصل المحب الى الفضل ابن السجدة وعليها خطه  
 مورخة اتمامه بالحجر سنة ثمان وتسعين وثمان مائة فيها ما نقله الشارح  
 بحرفه ومن علمها اي على قول غير ابن مالك وقول الجوهرى للتبعيض  
 كما مر نقله والمعنى على قول الجوهرى انهما تاكل النقول الا الفستق  
 قيل عليه من اين جاء هذا الخبر الذي جعل كلام الجوهرى عليه واجب  
 بان من شاء تخصيص الفستق الذي هو بعض البقل بكونه بالموحدة  
 فانه يشعر بان ما عداه من البقل واقف فيه لا يخفى **واما المراد انهما**  
**لا تاكل الا البقول** بالموحدة لانها بدوية ليس من شأنها اكل الثمار بل  
 ذلك شأن الحضرات وقد وقعت في نسخة من الصحاح المذكورة على  
 رواية بدوية منسوبة الى البراء الفقيه والتشديد بدو لاجارية وقال  
 الاخر يصف عامل الزكاة بالجور اخذ والمخاض من الفصل غلبة  
 ويكتب للامير فتلا اي بدل الفصل البيت من الضرب الثاني من الجمل  
 وهو من قصيدة للراعي الشاعرا متراجعا بها عبد الملك بن مروان وتعرض  
 فيها للشكافية من السحابة وقبله

اول امر الله انا معشر حنفا لنجد بكرة واصفلا  
 عرت نرى به في موالنا حق الزكاة منزل متقبلا  
 ان السحابة عمود خنثى واتواد وهي لو علمت وغولا  
 ان الذين امرتهم ان يعدلوا لم يفعلوا فما امرت فتبلا  
 اخذوا البيت والسحابة جمع ساع وهم عمال الزكاة الساعون  
 في قبضها والدواحي جمع داهية والغول الراهبة ايضا والمراد  
 انهم اتوا امر السحابة والفتيل بالمشاه الفوقية المسحاة التي في شوق  
 النواه وما قبلته بين اصابعك من الوسخ كالفتيلة وما اغنى عنك  
 فتبلا ولا فتبلا والمخاض النوق الخوامل واحدهم خلفه ولا واحد لها

من لفظها والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها وهو اذا استكمل الولد  
 ودخل في السنة الثانية ابن مخاض والابق ابنة مخاض وغلبة بالمعجة  
 واللام المضمومة وتين وتشديد الباء مصدر سماي لطلب وانصا به لمجوز وف  
 اي علوا عليه او اخذوا على تضمينه معنى الغلبة وظل مفصول لا حمله  
 اوها خلا من فاعل اخذوا اي غالبين ظالمين ويروى من العشار  
 بدل من الفصيل في رواية والعشار كتاب قال في القاموس اسم يقع  
 على النوق حين ينزع بعضها فينظر نتائجها وقال الجوهرى العشار بالكسر  
 جمع عشار وهي الناقة التي انت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اسهم  
 ومن الهمها اسم المخاض ثم لا يزال ذلك اسمها حتى يضيغ وقال ابن اسحق  
 في رواية من الفصيل يجوز ان لا يكون من بدوية بل متعلقة باخذوا  
 اي انتزعوا امه منه لا انتزعوه من امه كما قال الجلال **والفصيل الصغير**  
**اي الفصيل الصغير لانه يافل بين الابلي اي يغيب وانصا بفتبلا**  
**على الحكاية** لا بدنايب فاعل يكتب لانهم يكتبون ادي فلان افيلا  
 قيل غايتم هذا على تقدير الاطلاع على ان كاتب المصدق كتب هكذا وهو  
 بعيد واحله يكتب الماخوذ من فلان اصل ونحوه مما يكون فيه اصل  
 مرفوعا وكان للمم لم يجد في نفسه للنصب مساعا سوى الحكايد وقد  
 توجه بان يكون مفعولا يكتب ونايب الفاعل ضمير مستوفيه برفع  
 الى الماخوذ اي يكتب الماخوذ اصلا بمعنى انه نصب بالكتابة اقلا  
 على التضمين واجيب بان ما ذكره المصنف اقرب من هذا كما لا يخفى على انه  
 لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة في دعوى الحكاية بل يكفي طيها  
 وجعل الجلال نصبه باخذوا مقهورا وكان حقه حيث جعل النصب  
 بمقدور ان يقتدر بلفظ اخذوا وقد روي يكتب بالبناء للفاعل واخذ  
 بالا فراد الضمير للواحد وانكر قوم محي من لبديل فقال النقاد  
 ارضيتهم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمعير للبدلية متعلقها  
 المحذوف اي لفظ بدلا دون معقوف واما هي فلا يتبدل وكذلك  
 القول في الباقي ولا يخفى ان هذا من باب حذف المتعلق الخاص فهو  
 يحتاج الى قرينة ظاهرة معينة **السب** اي مراد من خروجه  
**للقا** يستقلونهم من ذكر الله اي عن ذكر الله قد كنا في غفلة من هذا  
 اي عن هذا ولم نعلم انه الحق واذا اقتضت بمن محذوفه موضع الفصل  
 عند الشيء وخرج منه لا يكونه مبتدأ الشيء منجاز ان يقع موقعه عن  
 لانها المحذوف والتجاوز كما نقول انفصلت عنه ومنه ومنيت من كل وعن كذا



وقيل في هذه بعض من في الآية الثانية لا تبدأ لتفيد ان ما بعد ذلك  
اشد وكان هذا القابل اي القابل بان من في الآية لا تبدأ بعلو معنا  
بويل من قوله تعالى يا ويلنا وهو محمول لقول محمد وف اي يقولون يا ويلنا  
واقع موقع الحال من الموصول مثل قول الذين كفروا من النار وهو مثله  
في تغلق من بويل فقط اذ ليس بعد التخلو في النار شي أشد ولا يصح كونه  
تطلقا صناعيا للفصل بين المتعلقين باجنبي المانع من جهة المتعلق  
صناعة لضعف المتعلق به وقيل هي فيما اي في الايتين السابقين للابتداء  
والمتعلق في الاولى القاسية وفي الثانية غفلة ولا استحكال في الاولى  
تفقد من المتعلق بويل لعدم الفصل فيما باجنبي او هي في الاولى للتعليل  
اي من اجل ذكر الله لا لمزيد كقوله اذا ذكرتم قلتم قلتم قال قاضي  
المفسرين وهو يلح من ان يكون عن مكان من لان القاسية من اجل التي  
اشد ناسيا من قوله من القاسية عند سبب اخر وزعم ابن مالك قاله في شرح  
التسهيل ان من يجوز بد افضل من عمر و اي ان من الواقعة صلة لا فصل  
الفضل للمجاورة فهو معنى عن مكانه قيل جاوز زيد عمر في الفضل  
قال وهو اول من قول سيبويه وغيره انها لا تبدأ الا برفع في نحو  
افضل منه وابتداء الاخطاط في نحو من منما لا يقع بعدها الى  
انتهى وقد يجب بان المتكلم قد لا يكون له غرض في الانتهاء لكونه مبالغا  
في المدح وذكر الانتهاء لغوت المبالغة او لكون الانتهاء محمول اول عدم  
ارادة الاختيار به كما في قوله خرجت من البقرة وقد اشار سيبويه الى ان  
ابتداء الغاية قد يقصد ون ارادة منتهى فنقول ما رايته من يومين  
كما نقول اخذته من ذلك المكان فجعلت من غايه ولم تزد منتهى فان  
ابو حيان والصحيح ان من في نحو اخذته من ذلك المكان لصديق على  
استحياب الماخوذ اخذ كما يصدق على استحياب المحمول حمل وقد اشار  
سيبويه ايضا الى ان من المصاحبة لا فعل يقصد لها التبعية فقال هو  
افضل من زيد فضله على بعض ولم يعبر ورد عليه ابن مالك بامرير  
عدم مصاحبة بعض مكانها وصاحبة كون مجرورها عاما نحو انه  
اعظم من كل عظيم قال واذا بطل كون من هذه لا ابتداء الغاية وللتبعية  
تعين كونه للمجاورة انتهى قال ابو حيان وما رده على سيبويه لا يلزم  
لانه لم يدع في نحو افضل من عمر وانما للتبعية فقط انما قال انها  
لا تبدأ الغاية ولا يخلو من التبعية بعض حيث يمكن التبعية واما عدم  
صاحبة بعض مكانها فلا يثبت للتبعية فقط قال ابن عصفور

الصحيح

الصحيح عندي ان التبعية ليس مفهومها في افعال من من وانما فهم ذلك  
من جهة انك اذا ادخلت من التي لا تبدأ على ما استدي منها التفضيل  
علم انك لم ترد التحميم في التفضيل وانما اردت ان تذكر الموضع الذي ابتدت  
منه التفضيل وليست كذلك طريقة من التبعية وانما طريقها ان تدخل  
على اسم ما تريد بعضه ويحصل ما ذكر سيبويه ان ما دخلت عليه من ليس  
بعام ومعنى اردت العمود حيث فيها قد دخلها بعض لانها دخلت على التبعية  
فيما دخلت عليه فالتبعية لفظ مشترك يراد به ان ما دخلت عليه يكون  
بعضا من عام ويراد ان ما دخلت عليه يكون عاما فيفيد تسليط العام  
على بعضه وقد يقال في رد هذا المعنى الذي ذهب اليه ابن مالك  
ولو كانت للمجاورة لصح في موضعها عن اي تكن لا يقع ان يقال زيد افضل  
عن عمر وقد يقال في جواب هذه المعارضة ان من التفضيلية وان كانت  
بمعنى عن لا تقع عن مكانها لانها حازت علما في التفضيل السابق مراد  
الباقي في معنى الاستعانة بخوبنظرون من طرفه حتى قال بولس والظاهر  
انها لا لا تبدأ ولحق انهما معيان موكولان الى الارادة ولا معنى للمكره بظهور  
احدهما لان ان لاحظ كون الطرف الالة للنظر من بعض البا كما قاله بولس  
وان لاحظ كونه مبدأ للنظر وان ابتداء النظر وقع منه في لا ابتداء الغاية  
كما قال المص و كان عليه ان لا يطلق مجرى معنى البا بل يفيد بلا استعانة  
كما فعلنا الثالث مراد في نحو قوله اروي ما اذ اخلفوا من الارض  
اي اي شيء يخلقوا فيها اذ النودي للصاوة من يوم الجمعة اي في يومها  
والظاهر في الاولى انها لبيان الجنس مثلها في ما تنسخ من اية في بيان اذا  
الاستغناء به كما ان تلك بيان لما الشرطية وقال المولى حافظ الدين في تفسير  
الثانية اي اية الجمعة هي بيان لاذ وتفسيره التاسع موافقة  
عند غيره عنها بالموافقة لانه الحرف لا يرادف الاسم لعدم يتوافق معناها  
نحو قوله تعالى لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عنده  
شيئا قاله ابو عبيد وقدم مضمون القول بانها في ذلك للبذل وان التقدير  
بول طاعة او رحمة العاشر مرادفة رعا فتفيد التكرار والتفصيل  
حسبما يقتضيه المقام وذلك اذا اتصلت بما كقولها وانما لم تضرب  
الكبرى ضربه على راسه بلقي اللسان من الغر وقد مر الكلام على هذا البيت  
في فصل ما قاله السرافي وان جروف وان طاهر والاعلم وعليه جروا  
قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا اي رعا يحذفون والظاهر  
ان من فيها اي في البيت وقول سيبويه وادعي الحشى عدم طهوره في قول



سبويه ابتداءً من مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب  
والخرف لكثرة ما يصرون وما عذفون مثل خلق الانسان من عجل كاذك  
لغرض المبالغة وافادة معنى التكثير كما هو المناسب للحادي عشر مرادفة  
على فتكون المعنى الاستعلاء قاله الاخفش نحو ونضناه من القوم اي علمهم  
وقبل على المنفذين اي هو محمول على تضمين التصريح اي منعنا منهم  
بالنصر اي منعنا به بالاعانة من القوم الذين كذبوا فعني المعنى الابتداء الثاني  
عشر الفصل والتمييز وهي الداخلة على ثاني المضادين نحو والله علم  
المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب والداخلة على ثاني  
المتباينين نحو عرفت زيدا من عمر قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل  
مستفاد من العامل اي من متعلق من فلا حاجة الى اعتبار استفادتها منها  
فان ما ز وما ز معني فصل والعلم ايضا صفة توجب التمييز اي توجب  
تمييزا في متعلقها لا يحتمل النقيض وكذا الحرف فاما لغرض تمييزها والحال  
ان ابن مالك حيث مثل المسئلة لم يمثل الابعامل دال بوصفه او بلامه  
على الفصل فالاول نحو ليميز الله والثاني نحو والله يعلم والظاهر ان  
في الايتين للابتداء فان تمييز احد الشئيين من الآخر انما يكون بعن خلقها  
فاذا قلت ميزت الردي من الخير فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين  
الشئين حصل من الجيد وان ثبت جعلته حاصلا من الردي فتدخل من  
عليه قال ابو حيان في الآية الاولى من متعلقة تبعلم على تضمين ما يتعدى  
نعم والمعنى والله يميز بعلم المفسد من المصلح او هي بمعنى عن هذا المعنى  
ظاهر في الآية الثانية لان التمييز والفصل يستعملان بعز واما في الآية  
الاولى فغير ظاهر لان يدعي تضمين العلم معنى التمييز كما قلنا على ان  
الثالث عشر الغاية اي انتهاء الغاية كالي وهو قول الكوفي واختار  
ابن مالك واستدلوا بقوله ارفع من ال ليلي ابتكارا وشطت على ذي  
نوى ان يزار فان المعنى ارفع لي ال ليلي وبقولهم تقر بين زيد فانه  
كقولك تقر بين اليه وعليه فمن الكلام الموضوع للصديق قال سبويه  
ولقول رابته من ذلك الموضوع فجعلته غاية لربك اي محلا للابتداء  
والانتهاء قال الشاعر هذا ما حمل عليه المغاربة كلام سبويه وغيرهم قال خلاف  
ذلك فقد قال ابن المراح وحقيقة هذه المسئلة انك اذا قلت رايت الهلال  
من موضع من لك واذا قلت رايت الهلال من خلل السحاب من الهلال قاله  
غيا بئرا ويتك فلهذا جعل سبويه من غايه في قولك رايته من ذلك المواضع  
انتهى وتوضيح ان رويتك الهلال لم يبتدأ من خلل السحاب وكذا اذا قلت

تمت

تمت الريحان من الطريق فان السهم لم يبتدي من الطريق وانما الر وبتو السهم  
ابتدا من غيرهما وانتهاء اليهما ويتبين ذلك بانك اذا قلت رايت الهلال  
من داري من خلل السحاب وسميت الريحان من داري من الطريق من الاولى  
للابتداء والثانية لانتهاء وانما تعين ذلك لاستحالة دعوى البدلية لغيرها  
معنى البحر والمراد الثاني المعنى البحر والاول وثوقش بان من في الموضع لا يبتدا  
في الاولى لا يبتدا الغاية في الفاعل وفي الثاني لا يبتدا بها في المفعول الا ترى  
ان ابتداء روية الهلال من الفاعل انما كانا في دارة وان ابتداء وقوعها عليه  
انما كان في خلل السحاب ويلزم على هذا ان يتعلق حرفا جر معني واحد  
بشي واحد من غير بعضهما ان من خلل السحاب ومن الطريق متعلقان بحالت  
محدودة اي لا يجا وفاقا ورد بان المحذوف الذي يقوم الجار والمجرور  
مقامه لا يكون من الاكوان الخاصة اذ لا دلالة للجواز عليها قال سبويه  
وكذا اخذت من زيد فريد محلا لابتداء لاخذ وانتهاء معا وقد تفرع  
ابن مالك في دعواه ان سبويه اشار الى ان من معاني من الانتهاء فان  
معنى قوله فجعلته غاية لرويك انك جعلته محلا لا يبتدا الفصل وانتهاء  
معنا كما قال المص ويحصل منه ان من يكون لا يبتدا الغاية وانتهاء بها معا  
اما ان تكون لانتهاء بها فقط فلا وقال ابن مالك انما في هذا اي في قولهم  
اخذت من زيد المجاوز والمعنى اخذت عنده والظاهر عندي انها  
للابتداء اي ان من في المثال لا يبتدا الغاية لان الاخذ ابتداء من عنده  
وانتهى اليك السرايع عشر من وجوه من النصيب على  
العموم اي جعل العموم ايضا بعد ما كان محتملا وهي الزائدة في نحو ما جاء  
من رجل فان قيل اي فان نحو المثال المذكور قيل دخول كان محتمل  
نفي الجنس على سبيل التعميم ونفي الوحدة اي نفي الواحد من لان رجلا ينفرد  
الجنس والوحدة فجاز ان يراد نفي احدهما ولهذا يصح ان يقال بل رجلان  
اذا اردت نفي الوحدة كما يصح ان تقول بل امرأة اذا اردت نفي الجنس  
وبمستخرج ذلك بعد دخول من لصيرورته ايضا في نفي الجنس واردة  
النفي العام واعلم ان ابا العباس اعترض عن هذه زائدة فقال في  
ما تجلي من رجل لا ينبغي ان يقال فيها زائدة لان الزائدة لا ينبغي معنى  
ومن هنا نفيد استعراق الجنس فانك اذا اخذتها احقت الكلام وجوها  
ولم يكن نضا على استعراق الجنس واذا قلت ما جلي من احد في زائدة  
لانك اذا اخذتها لم تحفل بمعنى قال ابن هشام اي الخطاوي وهذا الذي  
ذكره صحيح لانها لما كان العامل يطلب موضعها ولم تكن محدودة جعلها



سيبويه بهذا الاعتبار زيادة **الخامس عشر** تأكيد العموم وهي الزائدة  
 في نحو ملجاني من احدا ومن ديار وهو بمعنى احد لانه لا يستعمل الا في النفي  
 فان احدا وديارا صيغتا عموم في مقام النفي فاذا اريدت من عليهما كانتا  
 لتأكيد وسرط زيا دنها في النوعين التخصيص والتأكيد ثلاثة امور احدها  
 ان تكون الكلمة غير موجبة بان يكون منه تقدم نفي او نهي او استفهام بل  
 فانه الذي يراد به معنى النفي ولذا اختص بذلك نحو وما تسقط من ورقة  
 الا بعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت اي اختلاف وعدم تناسب  
 من الغنوت لانه كلام من المتفاوتين فأت عند في الاخر ومن في الآية الاولى  
 زيادة مع الفاعل وفي الثانية مع المفعول فارجع البصر هل ترى من فطور  
 اي شقوق والمراد الخلل من فطره اذا شقه اي لا ترى خلاصا اصلا وهذه  
 الجملة متعلقة بما قبلها على معنى السبب ولذا عطفت بالفاء اي قد نظرت  
 اليها مرارا فانظر مرة اخرى متاملا فيها ليعاين ما اخبرت به من تشابهها  
 واستقامتها واستجواب ما ينبغي لها فكانه لو نظر بشاهد قرائي لزيادة  
 من بعد النفي فقال **وتقول لا يقهر من احد وزاد الفارسي الشرط اي تقدير**  
**كقوله ومهما تكن عنده امر من خلقه وان خالها تخفى على الناس تعلم**  
 هو من الضرب الثاني من الطويل وقامله زهير بن ابي سلمى من معلقة المشهور  
 وقد مر ذكره وذكر ابيات منها ويكن اما بالمشناه التختية على ان فيه  
 ضميرا مذكرا يعود على ميمها نظر الى لفظها او بالمشناه القوقية على الضمير  
 موث عاد عليها نظر الى ميمها لبيانها بالخليفة في الكلام على قوله تعالى  
 وقالوا ميمانا تاتاه من اية لتسميها من الكشاف والضمان في به ولها  
 راجعان الى ميمها الا ان احدهما ذكر على اللفظ والثاني انشأ على المعنى لانه  
 في معنى الآية ونحو قول زهير وانشد البيت قال التيمي فانه ذكر الضمير  
 في يكن حملا على لفظ ميمها وانت الباقى حملا على معناه لانه في معنى الخليفة  
 هذا والفارسي وان كان قايلا بان من زائدة وليست للبيان يجوز الوجهين  
 في كن لان المستند اليه ليس موثا حقيقيا لاسيما وقد حصل الفصل  
 بالظرف غير الراجح عنده التانيث والخليفة لخلق ومخالها حسبها وظننا  
 وسياتي في فصل ميمها والثاني تنكير مجرورها فلا تزداد مع المعرفة  
 والثالث كونه اي المجرور فاعلا ويدخل فيه اسم كان واخواتها لان حكمه  
 حكم الفاعل بل سماه بعضهم فاعلا وان شئت ادخلته في المبتدأ لانه اصله  
**او مفعول لانه** ويدخل فيه نائب الفاعل والاول والثاني من باب اعطي  
 والاول من باب اعلم **او مبتدأ** ويدخل فيه الاول من باب ظن والثاني من باب

اعلم

اعلم انه مبتدأ في الاصل لا يقال اليساد اخلين في المفعول به لانه انما يقول لا يصح  
 دخول ميم فيه حقيقة لانه في الحقيقة ما يتضمنه ثابتهما مضافا الى الاول  
 فان المظنون في غوطنت زيدا قايما قيام زيد تنبيهها **انت احدها**  
 قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله  
 من ولد وما كان معه من اله ولكل تقدير كان تامه تسقط مرفوعها  
 كلاما اي وما استقر ووجد لان مرفوعها فاعل حقيقة وناقضة  
 لان مرفوعها تنبيه بالفاعل واصله المبتدأ الثاني تقدير المفعول  
 لقولنا به في عبارة ابن مالك واطلق غيره ونوقش بان التقيد فعل  
 المقيد القايمة به والعبارة هي المفعول الذي هو متعلق اللفظ فكيف  
 يصح للجل بينهما واجيب بحمل العبارة على التفسير ولا اشكال في الحمل فخرج  
 بعبارة المفاعيل حتى للمفعول المطلق فلا تزداد من في ميمها وكان وجه  
 منع زيادتها في المفعول محه والمفعول فيه انهم في المعنى حتى العبارة  
 انهم في المعنى بمنزلة المجرور **وخرج** التي هي اسم لمكان الاجتماع او زمانه فلا  
 اشكال بما حكاه سيبويه من قولهم ذهبت من محه ولا بقراءة من قراء هذا  
 ذكر من معي يتنوين ذكر وكريم من لان من جامع فيهما التي بمعنى عند  
 وباللام وبفي ولا يخفى ما في هذا التعبير من اللف والنشر ولا يجامع  
 حقه يجامعها اي يجامع هذه الحروف من ولكن لا يظن المنع في المنقول  
**المطلق وجه** اذ ليس مقيد بحرف جولي قال انه لا يجامع من نعم قال الجوني  
 ويخرج على المسح فيه من ظرف ومصدر نحو ما ضرب من ضرب شديد وما  
 سير من مثل وما صيم من يوم واعترض بانها اخلان في المفعول بعد اذ كل  
 منهما اعتبر مفعولا به على الاتساع ولذا اقيما مقام الفاعل وقد خرج عليه  
 اي على المفعول المطلق اي على زيادة منه ابو البقا ما فرطنا في الكتاب من  
 شي فقال من زائدة وشي في موضع المصدر اي تفريط لان شي من التفريط  
 تفريط مثل لا يظن كيد شي والمعنى تفريطا وضربا قال ولا يكون  
 مفعولا به لان فرط انما يحدري اليه في المن ومه قال تجا يا حنانيا على  
 ما فرطت في جنب الله وقد عدي بها الى الكتاب فاستوفى مفعوليه قال  
 وعلى هذا فلا حجة في الايت لمن ظن ان الكتاب يعني القرآن المجيد يحتوي  
 على ذكر كل شيء صريح كما في ذلك والمصدر المتكرد اذا سلط عليه النفي كان نفيه  
 على سبيل العموم لاسيما وقد اكد بزيادة من فيشمل كل نوع من انواع التفريط  
 وذكر يقتضي احتواء الكتاب على ذكر كل شيء اذ لو فات شيء لبنت تفريط  
 ما والعرض خلافه قلت وكذا لا حجة في لو كان شي مفعولا به على



فتمن ان فرطنا معنى تركنا أي ما تركنا شيئا او ما اغفلنا شيئا لان المراد بالترك  
 اللوح المحفوظ المنزل كما في قوله تعالى ولا يابس الا في كتاب مبين  
 قال قاضي الفاضل يعني اللوح المحفوظ فانه مشتق على ما يجري في العالم  
 من جليل ودقيق لم يزل فيه امر حيوان ولاجماد وهو راي الزمخشري  
 والسياق يقتضيه وهو قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير  
 بجناحه الا امم امثا لكر اي في حفظ احوالها وتقدير اركانها واجالها  
 والمقصود من ذلك الدلالة على كمال القدرة وشمول العلم وسعة التدبير  
 ليكون كالدليل على انه قادر على تنزيل اية **الثالث القياس منها**  
**لا تزد في ثاني مفعولي فلن ولا ثالث مفعول ان اعلم لانهما في الاصل**  
**خبر وهي لا تزد في الخبر وشذت قرة بعضهم** هرجاء عنهم ابوالبر  
 وزيد بن ثابت وابورجا وزيد بن علي واخوه خربابا قر وكلول ما كان  
 ينبغي لنا ان نتخذ من د ونك من اوليا وبنينا نتخذ للمفعول اعلم  
 ان اخذ قد يتعدى الى واحد كقوله امر اخذوا المذم من الارض وعليه قراءة  
 الجمهور بالسبب للفاعل وقد يتعدى الى اثنين كقوله امر اخذوا من اخذ الله  
 صواه وهذه القراءة منه فالاول الضمير المستتر في يتخذ الثاني للفاعل  
 والثاني من اوليا ومن زائدة فيه شذوذ او قال الزمخشري في التبعيض  
 اي لا يتخذ بعض اوليا وحملها ابن مالك بتعالي في الفتح على شذوذ  
 زيادة من في الحال كما يقول ما اخذت زيدا من وكل على ان الفعل  
 مما يتعدى الى واحد ويظهر لي فساد في المعنى لا تك اذا قلت ما كان  
 لك ان تتخذ زيدا في حاله كونه خاد لا لك فانت مثبت خذ لانه  
 عن اخذاه وعلى هذا فيلزم ان الملائكة انبتوا لانفسهم الولاية  
 اذ يكون المعنى ما يصح ان تتخذ وناحال كوننا اوليا فيكونون مثبتين  
 الولاية لانفسهم ناهين عن اخذهم وانما اعني وناهي لان النفي المنهني  
 ماله الى النفي وقد وقع في هامش بعض نسخ المتن مكتوبا همنا ما نصه  
 وفيه نظر نعم هو محتمل فان اجتماع الحال مع عامله منبف وكل من الحال  
 والعامل بالانفراد محتمل الثبوت والنفي قال الحشي هذا في النفي المحض  
 واما ما كان بمعنى التوبيخ والتندم كما في المثال فان الفعل والحال متبنا  
 على ما لا يخفى والاية للنفي المحض لان المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا  
 ان ننزل احدا ونك فكيف يصح لنا ان نخل غيرنا على ان يتولانا ونك  
 ثم الجمهور على ان القايلين ذلك هم المعبودون العقل الذين لم يامرهم  
 بعبادتهم كالملائكة وعيسى وقاب الضحان وعكرم الاصنام بقدرها الله

على هذه المقالة وقال الحلبي يحییها الله لتكذيب عابديها **الرابع**  
 اكثرهم اهل الشرط الثالث فليز مهم زيدا تعالى في نحو ما زيد قائم  
 والتميز في نحو ما طاب زيد نفسا والحال في نحو ما جاء احد راكبا  
 وهم لا يجوزون ذلك اتفاقا ومن منع كره ويقال لعد الامس بها  
 ان من في قول المذلي فما العزان من رجل عدي وما العزان من رجل قتيام  
 زائدة وادعي ان البيت محمول وليس من شعر المذلي اذ لو كانت زائدة  
 لكانت اما في خبر ان كانت ما تميمية او في خبر ما ان كانت حجازية وهي  
 لا تزد في الخبر ورده ابو حيان بان ما ذكر مبني على ان ما نافية وانما هي  
 استغناء مية لان قصد الشاعر المدح لا الهجو والنفي مود اليه ومعنى  
 الاستغناء من التمجيد والتعظيم والتخفيف للشان في حقوقك عبد الله وما  
 عبد الله يريد اني رجل وكذا ان اراد الشاعر اني رجل عدي واي رجل  
 قتيام العزان ومن هنا مثلها في قوله يا سيدا ما انت من سيد موطا الرجل  
 من حبيب الدراج مهي واخله على التميز واما قول ابي البقاء في ما نسخ من  
 اية انه يجوز كون اية حالا ومن زائدة كما جات اية حاله في هذه  
 ناقة الله لكرامة والمعنى اي بني نسخ فليلا او كثيرا وفيه امور  
 يخرج عن التزميل وهو في اعلى درجات البلاغة على شئ ان يثبت فليس  
 شاذ اعني زيادة من في الحال لما علمت في عدد حواشها وتقدیر  
 ما ليس مشتق ولا منقول ولا يظهر فيه معنى الحال حالا يعني اية  
 وانتصاب قوله على انه مفعول ثان للفقير لا يزل معنى الجهل قيل عليه ان  
 وصي الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال بل هما غالبا ن  
 فلا يكون انتقاها مبطلا دعوى الحالية مع امكان التاويل بمشتق  
 واما عدم ظهور معنى الحالية فمنوعة واجيب بان الحال وان لم  
 يلزم اشتقاقها وانتقالها لا تقع جامدة الا في مواضع معدودة ان تول  
 على تشبيه نحو كثر زيد اسدا ومفاعلة نحو بعت يدا بيد وترتيب  
 نحو ادخلوا الاول فالاول او تكون موصوفة نحو قرانا عرب  
 اود الذ على سحر نحو بعت هذا بذاك او عدد ونحو فتم ميفات  
 ربه اربعين ليلة او على طور واقع فيه تفضيل نحو هذا يسرا  
 اطيب من رطب او يكون نوعا لصاحبه نحو هذا ما لك ذهب او فرعا  
 له نحو هذا خاتمك حديثا وما نحن فيه ليس واحدا من هذه ولو سلم  
 فالاعتراض انما هو مجموع ما ذكر وما منع كونه لا يظهر فيه معنى  
 الحال فكابره لا تسع **والنظير مما لا يناسب فان اية في هذه**



**ناقصة الله لكراهية بمعنى علامة لا واحدة اي كما في ما ننتج من اية قيل قد يكون**  
**مرادة التنظير في كون لفظ ايه وقع منكرا حاله في الموضوعين لا في اتحاد**  
**المعنيين وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما**  
**ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من اية وقد يقال واية تفيد العموم**  
**ايضا لوقوعها في سياق الشرط وهي حال من العام فتعم ولم يشترط الاختصاص**  
**واحد من الشرطين الاولين اي تقدم النفي والخيوية وكون المجرور مكررا**  
**واستدل بنحو ولقد جاءك من بناء المسلمين في زيادة مع فقد الشرط**  
**مع انفسهم لكون من ذنوبكم قيل عليه ان فيه حذف العاطف وليس من**  
**الحال التي يجوز فيها وخرجها سيبويه على ان من فيها البعض اي بغفر**  
**لكم بعض ذنوبكم واعتراض بانه مناقض لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا**  
**واجيب بان الخطاب بغفران بعض الذنوب لعموم نوح عليه السلام**  
**وغفران الجميع وارد في شأن امة محمد صلى الله عليه وسلم بل لو كانا وادين**  
**في امة واحدة لم يتناقضا لان الوجبة الجزئية لا تنافي في الوجبة الكلية**  
**وانما يناقضها السالبة الجزئية اي عدم غفران البعض وذلك لان نقيض**  
**كل شيء رفعه فنقيض الانجاب الكلي هو رفعه الصادق بالسلب الكلي**  
**وبالسلب الجزئي اللازم له واعتبار السلب الجزئي نقيضا لتحقيقه**  
**على كل تقدير يحالون فيها من اساورها انما فقد الشرط الاول **تكفر****  
**عنكم من سياكم تلاوة الآية ان تبدوا الصدقات فتعاها وات**  
**تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم وتكفر عنكم من سياكم فانا فاع**  
**والكوفيات بالنون والجرم وقران عامر وحفص بالياء والرفع والابقون**  
**بالنون والرفع والواو ثابتة فيها بالاجماع وقد حذفها المع كما حذف**  
**الفافي فصل ما من ايه الاعراف فيما اغويتني قال الشارح وهل مثل ذلك**  
**سابق ولا وهذه مسألة مهمة اطلب فيها الشيخ بها الذين السكي**  
**في شرح المختصر المجاني ثم اورد كلامه بمرتبته على انما به لما استعمل عليه**  
**من الفوائد ونحن نورد من مختصا ليل يغوت شي من فوايد الشرح يحون**  
**الله تعالى فتقول ان مثل ذلك لا يجوز ان يكون في غير كلام الله تعالى**  
**وحديث نبي صلى الله عليه وسلم او فيما كان من غيرهما فالذي يظهر لا يشد**  
**بالجمله من غير عطف مثل ان يقول زيد قام عرو وقد بكر فتقول**  
**قال زيد وقد بكر ويجبني قول زيد قد بكر ولا يتبع ان يقول قال**  
**زيد قد بكر وقد يجبني قوله وقد بكر لان حرف العطف منزلة**  
**ما اول الجزء من المصطوف ولذا لا يمكن له لام الامر وها الضمير الا ان كانا**

**بدر** وفيه احسن اذ هو مراعاة ما بين الجملتين من كمال الاتصال وقد قصد  
**الحاكمي مجرد هذا القول من غير مراعاة لما قبله اذ لا يتعين عليه مراعاة**  
**كل ما عند المتكلم الا ان يكون معه معنى يقتضي مراعاة الجملة لما قبله**  
**اذ لا يتعين عليه المعطوف عليها بالحكاية فلا يباس هذا عند نطق**  
**المتكلم بالجملتين فان كانت المعطوفة عليها محذوفة فيه مثل ان**  
**يقول بل عرو في جواب من قال قام زيد فهل ياتي بالحرف في حكاية ذلك**  
**عند اوله ووقع في الكتاب العزيز ما يدل على جواز الامرين قال تعالى**  
**حكاية عن موسى عليه السلام قال بل القوا وقال تعالى قال لهم موسى**  
**القوا وان كان في كلام الله تعالى فالذي شهدت به السنة جواز كل من**  
**الامرين اما الحديث ففي الصحيح حين سئل عن الخبر ما انزل الله على فيها**  
**شيئا الا هذه الآية الجامعة الفادة من جعل مثقال ذرة خيرا اية من غير**  
**فاء وفي الصحيحين من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة**  
**لها الا ذلك وقوله اقم الصلاة لذكرى بدون واو وما الايات فحدث**  
**اعدت لعبادي الصالحين ما اعين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على**  
**قلبي بشر اقر وان شئت فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة اعين وقول**  
**عائشه في قصة الاقن ما اجدي ولكم مثالا الا كما قال العبد الصالح نصير**  
**جميل وبالله المستعان على ما تصفون وقول ابي بكر حين خطب الناس بعد**  
 **وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وما محمد الا رسول الاية والحديث المتفق عليه**  
**كما تكلم في الصلاة تكلم الرجل صاحبه او هو الى جانبه في الصلاة حتى**  
**نزلت وقوموا انه قاتلين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام وكيف**  
**وكثير من الايات المعطوفة نزلت متراخ عن نزول المعطوف عليها**  
**كآية ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا فان مقتضى الحديث**  
**ان تزولها متراخ عما قبلها وهذا وحده يرها قاطع على الجواز واذا**  
**علم جواز الامرين في كلام الله تعالى علم جواز مثله في كلام البشر نعم**  
**اذا لم يكن غرض في ذكر الجملة المعطوف عليهم في كلامهم كان ذكر العطف**  
**في الحكاية ساقط الاعتبار فان ذكر في المعطوف لا فائدة فيه لانه انما**  
**جعل وصلة بين المتعاطفين وله متعاطفان ومع الجملة المعطوف عليها**  
**هو غير من كور وذكره وحده غير سايع فلا محالة يكون ملحقا بالحكاية**  
**بخلاف القرآن الكريم فانه كله كالسورة الواحدة بل كآية الواحدة**  
**بل كالحرف الواحدة ونظيره ما فيه من العجاز والتعبد به**  
**ولجميع الفاظه ولا يمكن الفاء حرف العطف ولا الوقف عليه فحكم**



ورنه في التلاوة بالجملة المعطوفه لانها بها اولى لما ان الوصل بينهما  
انهم فقد بين جواز الامرين بالنسبة الى الكتاب وان الغالب الابتدا  
بالحرف وجواز الابتدا من غير حرف في غير القرآن والتوقف في جواز  
الابتدا بحرف العطف اذا كان المعطوف عليه ملفوظا ولم يرد  
حكايته ثم قال ومن هنا نشأت لطيفة هي ان المتكلمين على الوقف  
والابتدا قسموا الوقف على تام وكاف وقبيح وقالوا كلما وقع الوقف بالابتدا  
بما بعده قبيح ان اوهو خلاف المراد وغير مستحب ان لم يوهو وقد فهم  
مناسق ان من الابتدا ما لا يقع ولا هو خلاف الاولى فان الوقف بين  
العاطف والمعطوف قبيح والابتدا بالمعطوف غير قبيح ولا خلاف الاولى  
ويطعن بما ذكرنا في **آ** احدهما ان ما سبق من جواز الابتدا بدور العطف  
هو من ذهب امامنا الشافعي لصحة الحديث به ولم يصحبه في رسالته ان قلنا  
يقول المجتهد في فعله كاقواله وان لم ينص على الجواز **الثاني** اذا جاز ذلك  
فقد يقال به على الاطلاق سواء كان ذلك للاستدلال امر لمجرد التلاوة  
فيجب الابتدا بالحرف والفرق ان العاطف لا يدخله في الاستدلال  
وقاصدا لتلك وقاصدا للشواهد وفي كل حرف ثواب **الثالث** حيث قلنا  
بالجواز في القرآن فاما يعني به الجواز الشرعي وحيث قلنا بالجواز  
والامتناع في كلام البشر فاما يعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من الكلام بما  
لا يجوز لغة الامة شرعا فان من نصب الفاعل ورفع المفعول في غير كتابه  
وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نقول انه اثم شرعا اذ لا يات اثم الكلام بشئ  
من اللحن الا ان يقصد ايقاع السامع في غلط يودي الى نوع من الضرر والافس  
فعلية اثم بهذا الفعل المحرم **الرابعة** اذا ادى الابتدا الى قطع همة الوصل  
فهل نقول بجواز ايضا كما في قوله والمطلقات يتربصن فيه نظر واحتمال فقد  
يقال بجواز فان همة الوصل من شأنها ذلك وقد يقال بافتناع حتى يقوم  
عليه دليل وقد يقال ان حرف العطف لما كان حرف العطف مقتضيا لوصول  
الهمزة اشتد اتصاله بها فلا يلزم من جواز ذلك حيث لا يودي الى المنطق بما  
لا يكون منطوقا به عند العطف جواز اذا ادى الى المنطق به ولا يورد جواز  
الابتدا بخلاف ذلك من هزات الوصل لانه اذا اثبت جواز الابتدا احتجنا اليها  
وسيلة الى المنطق بالباقي **الخامسة** اذا جاز اسقاط العاطف ولو ان  
المتكلم حكى للثنين فهل يتعين ذكر العاطف او يجوز تركه والذي يتبادر  
امتناع ذلك لانها مده ان ذلك في كلام المحكي عند **السادسة** هل يجوز عطف  
جملة من كلام الله تعالى على اخرى من كلام البشر ورد في الحديث ما يشهد بجوازه

وهو كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل فعليه فان توليت فعليك اثم الاربيين  
ويا اهل الكتاب فقالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا بعد احتمال عدم قصد  
التلاوة ساقت باستدلالهم بالحديث على جواز كتابة آية واثنين الى ارض  
العدو وهذا ما قصدنا لتخصيصه مما اوردته الشارح وعليك بمراجعة تفصيله  
**ولم يفتقر الكوفون الاول** وهو كون الكلام غير موجب لجوز والزيادة  
في الاعجاب واشترطوا الثاني اعقبت فكر الجوز **واستدلوا بقوله**  
**قد كان من مطراي قد كان مطر** **ويقول عمر بن ابي ربيعة ويحيى**  
**حيها عندنا قال من كاشح لم يضر** هو من قال كاشح المتقاربين فقصده  
اولها صحة القلب عن ذكر ام البنين بعد الذي قد مضى في العصر  
• واصبح طابع عذالة • واقصر بعد الالباء المسمى •  
• اخيرا وقدر اعنه لا تلج • من الشيب من بخله من زجر •  
والعصر فضمنين جمع عصر ويحيى كرمي مضارع يقال يحيى يحيى ونحوه  
وتمايموا نحو بالشديد بمعنى زاده والكاشح بالمعج والمهملة من بصر  
لك المعداوة ويضرب بكسر المعج وتخفيف الراء واصله يضرب مضارعة  
ضارضا بمعنى ضربه بشد في الراء وقيل واستدلوا لهم هذا لا يتج على  
الغاربي لجواز ان تكون ما شرطية وتقدم فعل الشرط مستوعدة للزيادة  
كتقدم النفي واخويه **وخرج الكسائي على زيادتها** اي زيادة من مع  
فقد شرطين الاولين قوله صلى الله عليه وسلم **ان من اسد الناس عذاب**  
**يوم القيامة المصورون** وابن جني قرأ بعضهم وهو سعيد بن جبيل  
والحسن لما اتيته من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله لمن ما شمر  
ادغم نون من فيهم ما شمر حذفت ميم من للاستغفال بالجمع الملمات  
وهذا التحريك في غاية البعد وينزه كلام العرب ان ياتي فيه مثله فكيف كلام  
الله وقال ابن عطية يظهر ان ما هو في الظرفية اي لما كنتم تحذرون الحال هو  
الناس اخذ عليكم الميثاق قال ابو حيان وهو يخالف لمذهب سيبويه فان  
لما المقنض للجراب عند حرف وجوب وجوب وابست ظر فاعني حين  
ولا غير واعاد هب الظرفية ابو علي **وجوز الزنجاري في وما انزلت**  
**على قومه** **الاية تكون المعنى ومن الذي كما منزلين لجوز زيادتها مع المعرفة**  
التي هي ما الموصولة بجعلها عطف على جند المزيد مع من اي وما انزلنا من  
جند ومن الذين كما منزلين على من قبلهم من ججارة ومثلج وامطار شدايع  
وقد اعترض الشارح ذلك بان لم يرد هذا في الكشاف في تفسير سورة  
يسر وانما فيه ما يقتضي ان ما من وما كما منزلين نافية فانه قال الحق يا الله



كفى في نفسه سورة لن وانما فيه ما ينصني من ما من امرهم يصحذ ملك ولوح  
ينزل لاهلاكهم جنودا من جنود السما كما فعل يوم بدر والحندق فان قلت  
وما معنى قوله وما كما منزلين قلت معناه وما كان يصح في حكمتنا ان ينزل  
في اهلاك قوم حبيب جنودا من السما وذلك لان الله تعالى احرى هلاكه  
كل قوم على بعض الوجوه دون البعض وما ذكرك الانباء على ما افضت  
الحكمة واوجبت المصلحة الا ترى الى قوله فقمهم من ارسلنا عليه احصا ومنهم  
من جئنا به الارض ومنهم من اعرفنا فان قلت فلم انزل الجنود يوم  
بدر والحندق من السما قال فارسلنا عليهم ريحا وجنودا اله تروها بالقب  
من الملايكه مردفين بثلاثه الاف من الملايكه منزلين بحسب الاختيار الملايكه  
قلت انما كان يكفي ملك واحد فقلنا هلك من ملايكه يوم بدر واحد  
من جناح جبريل عليه السلام وبلاد مؤد وقور صالح يصحذ منه ولكن الله  
فضل محمدا صلى الله عليه وسلم بكل شيء على كبار الانبياء واوحي العزم من الرسل فضلا  
عن حبيب الخار واولاه من اسباب اكرامه والاغزاز ما لم يولد احد من  
ذلك انه جنودا من السما وكان اشار بقوله وما انزلنا وما كما منزلين  
الى ان انزال الجنود من عظام الامور التي لا يوهل لها الا ملك وما كنت  
تفعله بغيرك هذا كلامه وانت تراه خاليا عما نقله المص ولعله وقف على  
ذلك في موضع آخر قال في البحر وقالت فرقة ما في وما كما منزلين انهم عطف  
على جنود قال بن عطيه اي من جنود من الذي كما منزلين على الامم مثلهم  
وهذا التقدير لا يصح لان من في جنود ايدى ومذهب البصريين لا يشرط  
لزيادة ان يكون المجرور بها نكرة واذ كان كذلك فلا يجوز ان يحطف  
على النكرة معرفة وهو قدر المعطوف بالذي قال المحشي ويجاب عن ابن عطيه  
بانه بنى هذا التقدير على انه يغفر في التابع ماله يغفر في المتبوع  
وقال الفارسي في ونزل من السما من جبال فيها من برد يجوز كون من  
ومن الاخبار ثنتين زائدتان فجوز الزيادة في التاجيب وغيره على ان من  
الدول لا يبتداء الغاية والثانية بدل منها والثالثة بيان الجبال والمفعول  
محدوف اي تنزل مبتدأ من السما من جبال اي قطع عظام تشبه الجبال  
في العظم هي برد برد او يجوز ان تكون من الثانية والثالثة للتبعية واقتض  
موقع المفعول والمراد بالسما اما الغمام فان كل ما علك او المظلت وفيها  
جبال من برد كما في الارض جبال من جرفاته ليس في العقل قاطع يمنع وقيل  
المراد بذكر الجبال الكثرة كما يقال فلان يملك جبالا من ذهب **وقال**  
**المخالفون** المعتبرون للشروط المذكورة **التقدير** قد كان هو اي كان

من

**من جنس المطر** ومن البيان والظرف مستقر نصب على الحال من الضمير المفسر  
بكان لا رفح صفة لكان على ما قد يتوهم من ظاهر هذا التقدير ولجيب  
ايضا بانه جاز ان يكون على سبيل الحكاية كما قد قيل هل كان من مطر  
فقبل قد كان من مطر فزيد في الموجب لزيادة ما في غيره واما التقدير  
ابن الحاجب شي من مطر وقوله من المتعويض او للتبيين ففيه نظرات  
حذف الموصوف واقامة صفة بالجملة والظرف مقامه بالشرط  
قبل ولا سيما والموصوف فاعل والفاعل لا يحذف ولان الجار والمجرور  
لا يمنع فاعلا للمبني للفاعل اذا كان الجار زائدا لان حرف الجر موصل  
للقاصر الى ما يقصر عنه ولا فعل يقصر عن فاعله كذا قال الرضي **وقال**  
**هو اي قائل من جنس الكاشح** في كل من كان وقال ضمير عايد على الكاشح  
والقائل المفعول من الفعلين على منوال قوله اعدلى هو اقرب للفقير  
فان هو عايد على المصدر المفعول من الفعل اي العدل اقرب ومحى  
الفاعل فاعلا لفعله شايخ في الكلام قال تقاسا ساييل بعذاب واقع  
وقال الشاعر وان العذر قد علمت معد بناءه في بني ديان بان **وان**  
**من اشكالنا من اي ان الشان** ثم حذف ضمير الشان **ولقد جازك**  
**هو اي جاء من الخبر** وهو القران **كاي من بناء المرسلين** ويظهر من كلام  
الرضي قن الوجه الذي نقله عند المحشي ان يكون الضمير للقران وجه ظاهر  
للتقدير المص وبه يتقدروا متعلق الجار منصوبا على انه حال او التقدير  
**ولقد جازك من بناء المرسلين** ثم حذف الموصوف واقامت صفة  
لجار والمجرور مقامه وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير  
مفردة فلا يحسن تحريك النون عليه ومن حذفه مع افراد الصفة  
قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه ومنهم سابق بالخيرات اي فريق ظالم وفريق  
سابق واختلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور هي لا تبدأ  
الغاية ورد بانها لا تدخل عند هم على الزمان كما مر وقد مر ما فيه  
والجيب بانها غير متاصلين في الظرفية لانها قد يكونان في الاشياء  
وانما هما صفتان للزمان ويقعان صفة للمكان ايضا نحو داري من  
قبل دارك وبعدا اذ معنى جيت قبلك جيت من من قبل محي زمينك  
من من جيمك ثم حذف الموصوف والمضافان التثنية فلماذا سئل ذلك  
اي دخول من فيهما وزعم ابن مالك انها زائدة وذلك مبني على قول لا خفش  
في عدم الاستطراد لزيادة ثمة وردت الزيادة ايضا بانها لو كانت ثابتة  
لما اختلف المعنى بين وجودها وعدمها وليس كذلك فان قلت اذ قلت جيت



من قبل زيد دللت على ان ابتداء المحي من اول زمان السبق واذا قلت  
 جئت قبل زيد دل الكلام على مطلق السبق واحتمل محي زيد ان يكون عتيق  
 او بعدك بمهمة فلسفة او كثيرة وكذا اذا قلت جئت من بعد عمر كان ابتداء  
 محي من الزمان الذي يعقب زمان محي عمر واذا قلت جئت بعد عمر  
 احتمل ان يتعقب او يتاخر بمهمة فلسفة او كثيرة **مسئلة كل ما ارادوا**  
**ان يخرجوا منها من غمر اعيدوا فيها من الاولى للابتداء** وتعلقها بخروج  
 قطعاً **والثانية للتعليل وتعلقها بارادوا او يخرجوا اي كلما اراد الغم**  
 للخروج منها او كلما اراد والمخرج منها الغم اعيدوا فيها اي كلما اراد والمخرج  
 من امكانهم المقدرة لتخديمهم في الشاراعيد وفيها يضرب الزمان بصرف  
 بالمقامع لان الاعادة بعد الخروج وهم ليسوا بخارجين منها ابتداء **والثالثة**  
**كالاولى فالغريدل اشغال من ضمير منها واعيد الخافض وهو من مع**  
**وحذف الضمير الرابط اي من غم فيها مسئلة مما ثبتت الارض**  
**من بقلها من الاولى للابتداء** وتعلقها بخروج اي يظهر لنا ويؤخذ وجره  
 على حواشي الامر واسناد الالبات الى الارض مجاز من اقامة القايل مقام  
 الفاعل وما موصولاً وموصوفه والعايد محذوف عليهما ويجوز ان تكون  
 من التبعيض قاله قاضي المفسرين ونص عليه ابو حيان ومفعول يخرج محذوف  
 اي ما كولا بعض ما ثبتت **والثانية اما كن ان اي للابتداء فالجوز**  
**بدل بعض واعيد الجاز مع** قال المحشي ولا بد على هذا الوجه من تقدير  
 ضمير يعود على ثبت لان بدل البعض كبديل الى اشغال لا بد فيه من ضمير  
 لغفظة او تقدير يعود على المبدل منه ولعل المص اكتفى بذكر حذفه في الاشغال  
 لظهور ان حكم البدلين واحد **واما لبيان الجنس فالظرف حال والثبت**  
**اي ضمير محذوف اي ما ثبتت كائناً من هذا الجنس اي جنس العقل**  
**وهو ما ابتداء الارض من الخضر والمراد اطيابه التي توكل مسئلة ومن**  
**اظهر من كتم شهادة عنده من الله من الاولى مثلاً في زيد افضل من**  
**عمر واي في التفضيلية وقد مضى تفصيل القول فيها ومن الثاني للابتداء**  
**كما في قوله من الله على انها متعلقة باستقرار ومقدرا وبالاستقرار**  
**الذي تعلقت به عنده اي شهادة حاصلة عنده مما اخبر الله به**  
**يعني شهادة الله لابرهم عليه السلام بلخيفية والبراه عن اليهودية**  
**والنصارى فان قلت او هل من فرق بين الاستقرار وبين قلت نعم**  
**بالاطلاق والتقييد عنه قبل او معني عن علي انها متعلقة بكم على جعل**  
**كتان عن الاداء الذي اوجب الله عليه باستدعاء تلك الشهادة**

كتان

**كتان عن الله** ولو قال كتان عن الله كان اخضر واظلم فكتمان الاول  
 محم ورا باضافة جعل اليه **وسيا في ان كتم لا يتعدي بمن** وان جعلت  
 بمعنى عن قال الشارح وكان ينبغي ان يبي بوعده فانه لم يذكر بعد هذا في موضع  
 من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدي بمن وفي بعض النسخ بل في اكثرها عند  
 المحشي وقد مر ان كتم لا يتعدي قال المحشي ولم يذكر ان مراد كتم وقد  
 جوز ابو حيان تعلق من يكتم على تقدير مضاف اي من عبادة الله وفيه  
 ما قال المص فان لم يكتتم لا يتعدي بمن قال تعالى ولا يكتمون الله حديثاً  
 • كتمتكم ليلى بالجوهرين ساهداً • وهينها مستر او ظاهر •  
 • احاديث نفسي تشك ما يربها • وورد هو لم يحذر مصادراً •  
 اي كتمتكم حديث ليلى فحذف المضاف وهو مفعول ثان لكتمت وليس  
 ليلاً ظرفاً لانه لا يرب كتمتكم في ليلى واحاديث نفسي بدل من الجوهرين  
 وساهرا قبل حاله الاول من المفعول والثاني من الفاعل وهين معطوف  
 والثالث من الفاعل وهين معطوف على احاديث متقدم عليه واحاديث  
 بدل من المفعول الثاني لكتمتكم والاول الكاف وفيه تكلف وانما الظاهر  
 ان بالجوهرين وهين عطوف على ليلى اذ هو بتقدير مضاف على ما عرفت  
 اي كتمتكم حديث ليلى كائناً بالجوهرين وهين آخرين او منصوب باضمار اعني  
 او منصوب باضمار اعني او هو مرفوع خبر مبتدأ محذوف وما ذكر صاحب  
 التلخيص السباني ان تقديم بعض محولات الفعل على بعض قد يكون لان في  
 التاخر اخلاصه ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه  
 فانه لو اخر من آل فرعون لنوههم انه من صلة يكتم اعرضه اليها السبكي في شرحه  
 بان ذلك غير صحيح فان النوه انما يصح ان لو كان كتم يتعدي بمن وليس كذلك  
 قال وما يقع في كلام الناس من تعديه كتم عن الظاهر انه لا اصل له  
 وانت خير ان كلام التلخيص ليس فيه نصائح بان كتم يتعدي بمن انما  
 فيه ان على تقدير التاخر يتوهم ان من صلة كتم على احتمال ان تكون تحليلية  
 وهذا لا يمكن دفعه وهو محل الغرض من بيان انه نفسه من آل فرعون  
**مسئلة اتا تون الرجال شهوة من دون النساء للابتداء والظرف**  
**صفة لشهوة اي شهوة مبتدئة من دونهن شهوة منصوب على انه مفعول**  
**له او هو مصدر في موقع الحال وفي التقييد به وصغهم بالهمزة الصرفة**  
**في هذا الفعل وتنبه على ان العاقل ينبغي ان يكون الراعي لا الى هذه البهائم**  
**طلب الولد وبقاء النوع لا مجرد قصا الوطرق بل والمقابل له كتحذرها**  
**من دون هذا اي اجهد عوضاً منه وهذا يرجع الى معنى البدلية**

وقال الشارح



الذي تقدم اي ان معنى المقابلة المراد هنا هو معنى البدل الذي مر ذكره في  
 انه لا يصح التصريح به اي لفظ البدل ولا بالعوض مكانها هنا اي مكان  
 من وهي شرطية فيه **مسئلة** ما يورد الذين كفو ومن اهل الكتاب الآية  
 فيها من ثلاث مرات فان تلاوته ما يورد الذين كفو ومن اهل الكتاب لا  
 المشركين ان ينزل عليكم من غير من ربكم والود محبة الشيء مع غيبه وان كان  
 يستعمل في كل منهما والادب نزلت تكذبا لجمع من اليهود كانوا يظهرون  
 مودة للمؤمنين ويؤمنون بانهم يوردون لهم الخوف **الاولى للبيان**  
**لان الكافر من نوحان كتابون ومسركون والثانية زائدة في خبر**  
 مفعول المتعدي للاستغراق وقد فسر الخبير بالوحي اي انهم يعبدونكم به  
 وما يحبون ان ينزل عليكم منه شي وبالعلم وبالتصريح ولعل المراد بالجمع  
 ذلك **والثالثة لا بدله الغاية** اي لا بدله الغاية لانزال **مسئلة**  
**لا يكون من شجر من زقوم ويوم تحشر من كل امة فوجا من يكذب من الاولى**  
**فيما لا بدله** والثانية للبيان وقيل الاولى في من الاولى ان تكون للتعريف  
**مسئلة** نودي من شاطئ الوادي الايمن في البقعة المباركة متصلي  
 بالشاطئ من الشجرة من فيها لا بدله اي لا بدله غايتها لئلا وصله لنود  
 ومجرور الثانية بدله من مجرور الاولى بول اشغال وقد اعيد مفعول  
 لان الشجرة كانت ثابتة بالشاطئ قبل خلافة من تقديروا به يعود  
 على البدل منه كما قدمنا ومن قال ان تكرار من يعني من تقديره يقال له  
 فعلا اغنى عن تقديره في كل ما اراد وان يخرجوا منها من جمهم مع انه هناك  
 مع تصريحه باعادة الخافض صرح بالتقدير **مسئلة** بفتح الميم اسم  
**على اربعة اوجه** وفي كسر من النسب على خمسة اوجه بعد النفي المفهوم من  
 قوله واذا قيل الى وجهها خامسا والوجهان اربعة كما هو مقتضى تفصيل  
 ورده من التي فيها معنى النفي الى الاستفهام وظاهر قوله في التثنية الاولى  
 فصاعدا من الوجه الاربعه شرطية **عنوم** يعمل سوا اجزبه وهي جازمة  
 للفعولين كما ترى **استفهاما** **ميد** عنوم من بعثنا من موقدنا من ربك يا ترى  
 وقد عرفت ان من يسأل بها عن العارض المستخص الذي العلم ولذا لا احتمال  
 ذلك في حقه تعا قال موسى في جوابه رينا الذي اعطى كل شي خلقه ثم هدى  
 فعدل الى تعينه بما له من الوصف واذا قيل من يفعل هذا **الازميد**  
 برفع المستثنى على ما هو المختار في نحو ما جاء للقوم الذي يريد في من  
 الاستفهامية اشربت معنى النفي وضمت فصار تاء اوله معدية  
 ومن غير الذنوب **الادبه** اي ما يغفرها له هو وفي هذه الآية

الاشعار لسعة الحمد وعموم المخم وحسب على الاستغفار ووعده بقبول  
 التوبة ولا يقيد جواز ذلك اي جواز اشراج من الاستفهامية معنى  
 النفي بان يتقدمها الواو كما في الآية السابقة خلافا لاذن ما كان اذ قيد  
 جواز ذلك بذكر **بدل** من **الذي يشفع** **عنده** **الادب** **اذن** ما في تهليل  
 ابن ما كان نفسه ويكفر من مقرونة بالواو مقام الباقى فيجاء غالبا بالواو  
 قصد للاجواب وهذا لا يقتضى ان الواو دخل في ارادة هذا المصنف حتى  
 لا يجوز عنوم يغلب لا سند الا زيد لعدم الواو واغا التقييد بذلك  
 كثر في مقام الباقى لا جواز فلا وجه لرغوى الخلاف عليه اللهم  
 الا ان يكون لا ما كان كلام في غير مقتضى ذلك واعلم ان قيام من قيام  
 الباقى اعم من ان يبقى اللفظ على حاله كما في ومن يغفر الذنوب وان  
 لا يبقى كما في من الذي يشفع فانه بمعنى لا يشفع وانه لا خصوصية  
 للفظ الا في قصد الاجاب بل غير كذلك اذ لا مانع في القياس ان يقال  
 ومن يضرب زيدا غيره **مسئلة** **واذا قيل من** **القيت** **من مبتدأ** وهو  
 المختار والنصب على الاستفهام **واذا قيل من** **القيت** **من مبتدأ** وهو  
 اسم استفهام **وذا خبر** وهو موصول صلتها لغتته **والعايد ضمير**  
**مخذوف** اي من الشخص الذي لغتته ويجوز على قول الكوفيين في زيادة  
**لا سماكون** **ذا** **اذا** **اذا** **من** **مفعولا** **لا حذف** لكنه سيمر في الباب  
 الخامس في باب الوصول من الجهة الخامسة بان الاكثر في نحو ذلك كون  
 للاشارة خرا لغتته جملة حالية قال ونقل كون ذا موصولة ولغتته صلة  
 وبعضهم لا يحرمه فظا هر كلام جماعته ويجوز في من ذا القيت ان يكون  
 من وذا امر كنيين والمجوع اسم استفهام كما في قولك ما ذا صنعت ومنع  
 ذلك ابو القفا في موضع من اعرابه وتعليق في اماليه وعرفها وخصي  
 جواز ذلك بما ذا الا ان ما اكثر اياها ما من من لوقوعها على ولا يعقل دونها  
 فحسن ان يجعل مع غيرها كشي واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها  
 وأوضح لايها ما ولا ان التركيب خلاف الاصل فلا يصار اليه لا بدليل  
 وانما دل عليه الدليل مع ما دون من فقيت على الاصل من عدم التركيب  
 وهو قولهم لما ذا اجيت باثبات مع دخول الجار عليها لوقوعها  
 وسط الكلمة بالتركيب ولا صلاح معنى الاستفهام عنها وحدها في صيغة  
 المجوع اسم استفهام وموصول وتختص بدوي العلم بل هي مختصة  
 بها في وجوهها الاربعه فتدبر نحو **المرئان** **الذي يسجد لمن في السما**  
**ومن في الارض** اي الذي فيهما اي يستسجد لغيرته ولايتي عن تدبيره



او يدل بوجه على عظمة مدبره وهو مبني على تعميم من لمن يعقل وغيره  
 على التغليب كما اختار قاضي الفاضل فجعل عطف والبشر والغنم  
 الاية من ازيدها بالذكر لغيرتها واستبقاء ذلك منها **ونكرة موصوفة**  
 بالجملة نحو ومن رزقناه منارزقا حسنا اي وجبر رزقناه بقرينة قول  
 عبد **ولهذا خات علم بارب** فانها مختصة بالدخول على التكررات  
**في نحو قوله رب من انضجت عيظا قلبه قد عني بوقالم يطع هو**  
 من الضرب الثالث من الرمل وقابله سويد بن كاهل الشكري من ابيات لها  
 بسطت رابعة الجبل لنا • فوصلنا الجبل فيها ما اتسع •  
 • حرة تجلو سبسا واصحا • لشعاع الشمس في الغيم مطع • ويعبد  
 • وبراقي كالشما في حلقه • عسرا حرجه ما ينبت زرع •  
 • ويحييني اذا لاقيته • واذا اسكن من لحى رثع •  
 وكان الاصمعي يفصل هذه القصيدة ويقول كانت العرب تقدمها  
 وتعددها من حكميا وعن عيسى بن عمران العرب في الجاهلية كانت  
 تشتم هذه القصيدة التي تسمى قال الصالح الصفدي وشيود شاعر  
 مخضرم وسماه بعضهم عنطقا عاش دهر في الجاهلية وعمر في الاسلام  
 حتى ادرك للحجاج ورابعة علم امرأة وهو غير متوهم والمواد بسط  
 الجبل اي جبل الود اجمال المودة اي اجملت فاجلنا ودن ما امكن  
 والحرة بضم الم حملة الكرمية وتجلو تكشف وتوضح والمصدر الجبل  
 وشيبت فعمل من الشيت بمثناه في فتيه مشددة بعد مجي الشكر المفعلي  
 ويجوز ان يكون بالنون والموحدة يقال تغرشيب ذ وشيب بالتحريك  
 ومجرو رب مرفوع المحل على الابتداء وخبره اما قد عني ولم يطع خبر  
 ثان وانضجت بالنون والصناد المعجم والجيم من انضاج اللحم جعله بالطبخ  
 مستويا يحس اكله وعيظا نصب اما على انه مفعول له اي انضجت قلبه  
 لاجل عيظي اياه او على انه متبوع عن النسبة اي انضج عيظي اياه قلبه  
 والعيظ بالمجاءات غضب كما من العجز يقال غاظة اذا اغضبته فهو عيظ  
 قال ابن السكيت ولا يقال اغاظة كذا في الصحاح وفي الفاموس يقال  
 غاظه وغيظته واغاظه وقوله انضجت عيظا قلبه اما كناية عن نهاية  
 الكمد الحاصل للقلب واستعاره تشبها للغلب واكاد بالانضاج  
 اللحم الذي يوكل والشيخ بالمعجم والجيم مع القصص ما اعترض في الخلق من  
 عظم وغنم وكفى بالرجل من لحم عن غيبته اي واذا امكس الغنم اغنابني  
 ولا يخفى ما في تغييره من نوح واما اللحم ما كونه من الاشارة الى عدم الغنم

من الهيايم ووصفت بالكرة في قولهم مورت بمن معك اي رجل ونحوه  
 وقول حسان هو ابن ثابت الانصاري فكفي بنا فضله على من غننا  
 حب النبي محمدا يا نا وقد تقدم الكلام عليه حرف الباء الموحدة وسبق في  
 قريبا انشاد صدره والاستشهاد به هنا انما هو على رواية جرير بن  
 وبيد بن رافع غير ايضا **يخجل ان من على حالها** من كونها نكرة موصوفة  
 ويخجل الموصولة وعليها فالنقد من هو غير نابح حذف الضمير المستدل  
 والحالة صفة لمن ان قدرت نكرم او صلة لها ان قدرت معرفة  
 وقول الفرزدق هو بالجر ايضا عطف على قولهم **الى واباك اذ حلت**  
**بارحلنا** كمن بوادي بعد المحل **مطور** هو من طهر بها ثاني البسيط  
 من قصيدة يمتدح بها يزيد بن عبد الملك بن مروان الملقب بالناقص  
 وبعده وفي عيسى سيف الله قد نصرت **على العدو** ووزن غير محطور  
 وحلت مضاه نزلت يقال حل المكان وبه جعل كسرا وضما اذا نزل  
 والرجل بالجملة جمع رجل مسكن الرجل ومن اسم نكرة موصوفة بمطور اي  
**كتخص مطور بوادي** به اي وقع المطر بوادي والظرفان اي بوادي بعد المحل  
 يتعلقان به والمحل ضد المضيف والظاهر ان ضمير نصرت يعود على سيف الله  
 المنصور والرزق غير المحطور وقال الزمخشري جعل من اسم نكرة موصوفا  
 للمطور وايك خطاب ليزيد وحلت اي الابل ترحلت بارحلنا عندك  
 ارادني اذا حططت رجالي اليك كرجل كان وادي بمحلا فطر والباقي  
 بوادي متصلة بمطور وليس في البيت ما يعود الى اياك وينظر في جريدة  
 لا تعود ولا تغار فاخبر عن جريدة ولم يخبر عن نفسه وتقديره في مثل هذا  
 ما يعود الى الاسم الى اخره كما قال لا نساك امطرت سحاب خمر **ومر عمر**  
**الكسا** اي اهلها لا تكون نكرة التي موضع **يخص النكرات** كما اذا كانت  
 مجرورة بوجه مثلا **ورد هذين البيتين اي يبيتي حسان والفرزدق فان**  
 من وقعت فيهما نكرة في غيرهما استثنى **خرجما على الزيادة** اي على ان  
 من زائدة وذلك شي لم يثبت كاسيا في قريبا قتل ويمكن يخرج بيت الفرزدق  
 على ان من فيه موصولة حذف صدر صلتها اي كالذي هو مطور بوادي بعد  
 المحل فمطور جز مرفوع الا انه خفض للمجاورة المحفوظ **قال تعالى ومن الناس**  
**من يقول امن بالله** مجز جماعه معهم ابو البقاء في اعرابها موصوفة  
 قال ابو البقاء من نكرم موصوفه مرفوعة بلا تبدل والحو الحار والحور المتقدم  
 ويعقل صفة وكان قتل ومن الناس ناس يقولون كذا اكقول من المؤمنين  
 رجالا صدقوا وهو بعيد لقلة استعمالها اي استعمال من موصوفه وما كان

ويحل



قليل الاستعمال لا يحسن تخرج التفريل عليه **واخرون بانها موصولة** وضعف  
ابو البقاء لانها اذا كانت بمعنى الذين فتبينناول قوما باعياهم والمعنى ههنا  
على الابهام ورد بانها لا تسلم انه على الابهام وانما نزلت في ناس باعياهم  
كعبد الله بن ابي وامثاله من المنافقين قال ابو حيان والذي يختاره ان  
يكون من موصولة لانها لا تخرج من حيث المعنى ومن حيث التركيب الغصبي  
لان جعل من نكرة موصوفة انما يكون اذا وقعت في مكان يخفى بالانكارة  
في اكثر كلام العرب وهذا الموضع ليس منه **وقال الزمخشري** مفصلا ان  
**قد رت ال في الناس للعهد موصولة** مثل ومنهم الذين يوذون النبي  
لامرارة فربق باعياهم **هو الجنس** موصوفة **مثل من المؤمنين حال** يحتاج  
هذا التفصيل **الفاصل** فانه خصص الموصولة بكون الالعهد والموصوف  
لكونها للجنس مع جواز كونها للعهد ومن موصوفة والجنس من موصولة  
وفي تفسير ابن المنير يحتمل ان يكون رأي ان العهد بالموصولة اشبه لان  
تعريف الموصول عهدري واما اذا كانت للجنس فلا عهد ولا تعريف فتاسب  
ذلك كونها موصوفة لانها نكرة ولا معنى لجعل المنكور بعض المهود وفي  
حواشي السعد المفتا زاني فان قيل ما وجد هذا التخصيص ولم لا يجوز ان  
تكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلت مبناه  
على المناسبة والاستعمال اما المناسبة فلان الجنس لهما مبناه المناسبة  
لشكرها والعهد لتعيينه يناسب الموصولة لتعريفها وهذا قريب مما قاله ابن  
المنير واما الاستعمال فلان الشايح في هذا المقام هو انكارة الموصوفة  
اذ جعلت بعضا من الجنس فالتعاطف من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا  
الله عليه والموصول مع صلته اذ جعل بعضا من المهود قال تعالى ومنهم  
الذين يوذون النبي والقران يفسر بعضه بعضا وقد يقال العلم بالجنس  
لا يستلزم العلم باعضائه فالمعبر به عن البعض نكرة موصولة وعهد الكل  
يستلزم عهد باعضائه فتكون موصولة قال وهذا بعد تسليم انهم بما ذكرنا  
من وجه المناسبة والافلا امتناع في ان يعبر عن المعبر بلفظ النكرة  
لعدم القصد الى تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشايح فيعبر  
عنه بلفظ المعرفة **تدبره** **ان الاول نقول من بكر مني كرمه**  
من هذا القول **فتحل من ثلاثة اوجه** الاربعة المار بها وتختلف حال  
الفعل بعدها فان قدر بقا شرطيه جزمتم الفعلين شرطان جزا او  
موصولة او موصوفة **رفعت** القيا ماعمل الرفع الذي هو الجزم ويكون  
ثم جعلت ان اولها صلة او صفة او استفهامية رفعت **الاول**

**وجزمت الثاني** لان جواب **بغيرها** فيجزم بتقدير شرط في الكلام **ومن**  
**فيهن** في الوجه الاربعة في محل رفع على ان مبتدأ **وجزمت** **استفهامية**  
منها **الاولى** لان الثانية جواب كما عرفت **وخبر الموصولة** و  
**الموصوفة** **الحالة الثانية** والاولى صلة لا محل لها او صفة ذات محل  
لموصوفها **وخبر الشرطية الاولى** او **الثانية** على خلاف في ذلك والخيار  
ان الخبر الاول وتوقف الكلام على الثانية من حيث انها جواب لا خبر  
وقيل خبرها الشرط والجواب معا وسيا في تحقيق ذلك **ويقولون من زارة**  
**زارة** فلا تحسن الاستفهامية لان الفعل ماض قد وقع فلا معنى  
لتعليقه على ما سبق **ويحسن ما عداها** من الوجه الثلاث **الثاني** يزيد  
في قسم من قسم ان احدهما ان يكون ثاني نكرة تامة غير  
محتاجة الى الجملة بعدها **وذلك** عند ابي على قوله **ونعم** من هو في  
**سروا** اعلان هو محذوف بيت صدره **فنعلم** من كان صاغت مذهب ويروي  
طابت سريرته وهو هو من ثاني البسيط وقيل **هـ**  
**وكيف اربها** امرا او اربح له **وقد ركان** الى بشر بن مروان  
وان الرهب الخوف وارهب اخاف وارباع بالينا للجهول من الروع  
وهو الغزع كالارتعاع والتروع **وزكاي** اولد وهزه اخزه لجاء  
والمركا الملمع فعل منه **وبشر** هو ابن مروان بن الحكم بن ابي العاص بن امية  
القرشي الغبني الاموي كان سمحا جوادا حمدا وحاولي امه العراق بن اخيه  
عبد الملك وهو اول امير مات بالصرم وذلك سنة خمس وسبعين عبت  
بنيف واربعين سنة وسيعود المص الى الشادة في الباب الثالث **في علم**  
**ان الفاعل ضمير مستتر** في **نعم** **ومن** **يتميز** منصوب المحل اي **فنعلم** هو  
شخصا ورد بان التمييز لا يكون الانكسار متقبل اول ومن ليست كذلك  
**وقوله هو مخصوص بالمدح** فهو مبتدأ خبر ما قبله او خبر مبتدأ محذوف  
والنقد ير هو هو **وقال غيره** من موصول فاعل **نعم** وهذا على من ذهب  
قال نحو ان وقوع من فاعلا بنعروا ختاره ابنا الحاجب وما كان **وقوله**  
**هو مبتدأ خبره** هو اخوه محذوف **وقوله** **وشعري** شعري هو شعري  
بيت من مشطور الرجز وتتمه انا ابو النخيم وشعري شعري اي وشعري  
الكامل او الثابت فان المبتدأ اذا اعيد بعينه وجعل خبرا فلا بد من تأويله  
ليفيد **والظرف** يعني قوله في **سروا** اعلان متعلق **بالمدح** **وف** يعني هو **كان**  
**في معنى الفعل** وان كان هو جامدا وقد عرفت ما فيه فيصح المتعلق بـ **كان**  
**الظرف** يكتفي بـ **اربعة** من الفعل اي **ونعم** من هو الثابت في حاله **النسب**



والاعلان بنيت فقلت **ومحتاج هذا التقدير الى تقدير هو ثالث يكون**  
**مختصا بالخرج** بل والى تقدير هو رابع على القول بان المختص خبر مبتدئ  
محدوف فان قيل كذا هو اربعها لفظها فهي علم فكيف وصفت بقوله ثالث  
وهو نكر قلنت العلم قد نكر كما في قوله هم مرسى يزيد وزيد اخراي ورجل  
لخراسمي زيدا وقيل بل النكر كذا هو لتعدد ما تحذف موافقا لالانها  
علم على نفسها ونكرت لانها اذا اريد بكلمة لفظها لكونها علم على نفسها لم  
يتأت هذا الاعتبار لشكرها لعدم تعدد هذا الحق العلمي بخلاف زيد وغيره  
من الاعلام التي معانيها غير نفسها فان تنكرت منات في تلك المعاني لتعدد  
**الثاني التوكيد** وذلك فيما زعم الكسائي انها ترد زائدة كما اي كاترد  
ما زائدة وذلك سبيل على قاعدة الكوفيين في ان الاسماء تزداد **والمتشد**  
**عليه** فكيف بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غيرا وقد تقدم القول بامكان  
انها على انها هذه الرواية موصوفة وقوله يا شاة من قنص لم تجلت له  
**فمن رواه بن دون ما** وهو خلاف المشهور وهذا صدر به من اول  
الكامل بحرمه حرمت على وليتها لم تحرم وقايله عنزة العيسى والساة  
كما يتبع المرأة والمعنى على التبع من حرمها وجماعها فيل اراد بها زوجة  
اي بقول حرمت على تزويجها لانها زوجة ابى وليتها لم تحرم اي لبيت ابى لم  
يتزوجها فتخل ابى وقيل اراد انها حرمت عليه بانثبات كالحرب بين قبيلتين  
وقبيلته فقتل الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين لبيت ابى لانه تزوجها  
ويخرج الثاني لان اهل الجاهلية كانوا لا يستنكفون من ذلك ولذا قال تعالى  
ولا تنكحوا ما نكح ابائكم من النساء الا ما قد سلف وقد ورد الشارح هنا اياتا  
منها بيت الشاهد للقاضي ابي حفص عمر بن عمر الفاسي وقد احدث  
اليد بخارية فوجدناها بنده سريه كان قد نشرها فرددتها وكتب الى مديها  
• يا ممدى الرضا الذي الحافظه • تركت فوادى بسبب تلك الاسم  
• مرجانته كل المني في سقمها • لو لا الميهن واجتناب المحرم  
• ما جنى قلى صفت النكاح واعنا • صيد الغزاة لم يصح للمحرم  
• ان الغزاة قد علمنا منكم • قتل الهابة وليتت كرم تعلم  
• يا ولى عنزة يقول وصفه • ما شفنى فشدا ولم يتكلم  
• يا شاة من قنص لم تجلت له • حرمت على وليتها لم تحترم  
وفي شرح المفصل لاندلسي ان الكسائي انظر على زياده وقال اراد  
يا شاة قنص وانكر ذلك سيبويه وجميع اهل البصرة وأولوها بانها  
في البيت موصوفة بالمصدر وهو قنص على ان يجمع اسم الفاعل اي قابض

على حد فـ مضاف اي ذي قنص او على جعله بنفس القنص باللغة ورواه  
البصريون يا شاة ما قنص فتعارضت الروايتان ونقي الاصل مع البصريين  
والمراد انهم هذه اشار الى بقوله وهو خلاف المشهور وقوله **الزبير**  
**سنام المجرد قلنت** **ذاك القبايل والاثرون من عدد** هو من اول  
البيسط ولم يسم قابله والزبير هو ابن العوام بن خويلد الاسدي حواري رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وابن عمته صفية بنت عبد المطلب وابن اخي خديجة احد  
العشر البررة واول من سل سيفا في سبيل الله وقد تقدم ذكر وفا قدوسنام  
المجد اعلاه مستعار من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت فلذا اكتفت بمفعول  
واحد والقبايل جمع قبيلة وهي نواب واحد والاثرون بالمثلثة كاهلون  
عطف على سنام المجرد وهو جمع اثنى كافعل من الرزوه وهي كثرة العدد  
من الناس والمال قاله الاندلسي وترويه البصريون ما عدا **اولنا** معشر  
للمنافعين زيادة من في سند المنع لهذا الدليل والافا ذكره ليس ليلا ولا  
بصدور الاستدلال **انها في الاوليين** نكرم موصوفة اي على قوم من غنيرنا  
**ويا شاة انسان قنص** وهذا من الوصف بالمصدر للتمبا لفظه فهو على حد  
قولهم رجل عدل وقد عرفت جوازنا وبه باسم الفاعل او جعلته بتقدير ذي  
وعده اما صفة لمن على ان اى عده اسم ويقع موضع المصدر وهو العود  
اي والاثرون عده اعدا اي **ذوي غداي** قوما معدودين فانتم  
من على القبيز لان الثروة كما تكون في المال تكون بالرجال واما معول بعد  
**محذوف فاصلة** او صلة لمن ومن بدل من الاثرون اي علمت ذلك القبايل  
والذين يعدون عدا او هم وقوم يعدون عدا **مهم** اسم يعود  
الضمير اليها وعود الضمير من خصائص الاسماء في مهمانا متابه من اية لتسما  
لها وقال الزنجشري وغيره عاده عليها ضمير به وضمير بها حملا على  
اللفظ وعلى المعنى انتهى فالضمير المذكور عايد على مهمانا باعتبار اللفظ وضمير  
لها عايد عليها باعتبار المعنى لبيت ابى باية وقال ابو جيان الضمير عايد على  
معنى مهمانا لان المراد اية آية كما عادت على ما في ما نسخ من اية او تنسأها  
وقول قاضي المفترين والضمير في به وبها لما ذكر قبل القبيين باعتبار  
اللفظ وانث بعد باعتبار المعنى اراد ما من مهمانا على تركيها كما سنا  
**والاولى ان يعود ضميرها لايه** قد يناقش في كون ذلك او لا يعود  
الضمير الى المبيين اولى من عوده الى البيان ونزعم السهيلي انها متاقي  
جرقا فلا ضمير عايد اليها بل قول زهير ابن ابي سلمى ومهما تكن عند  
امر من خلقه وان خلها عتفى على الناس تعالر تقدم الكلام عليه



مستوفى في بحث من الجارة الزائدة قال فهي هنا حرف بمنزلة ان لا اسم  
 متضمن معناها بل اسم لما لا محل لها ولو كانت اسما كان لها محل وان لم  
 يعد عليها ضمير ولو كانت اسما لكانت اسما لعدا وبتحريك ابن يسعون واستدرك قوله  
 قد اوتيت كل ماء وفي ضاويرهما نصب انما من بارق ليثم هو من اول  
 البسط من قصيدته لساكنه من حويله واوتيت بحجرة مضومة فوا ساكنة  
 فوحدة مكسورة فتشاة مفتوحة فتا تانيث ما ضمير في الجمل من الجمل  
 لقول ابنته الماء بالمداد امتحنته شربه والضاد بالضاد الجمل الخفيف  
 ويروي بالطاء المهمله من الطي والبارق ذوبرق وشتم نظرا اليه ابن عتير  
 قال اذ لو يكون اي مما مبتدأ بعد رابط من الخبر وهو اي ذلك المجرى الثاني  
 من الرابط ففعل الشرط والرابط شرط في الخبر للجدول ولا مفعول لفعل الشرط  
 لا مستقيما فعل الشرط مفعوله وهو بارق على ان من زائدة فيه لوقوعه  
 في سياق الشرط واقفا ظرف او الاصل بارقا من افق من لا تبدأ الغاية بقلب  
 ولا سبيل الى غيرها فتعين انما لا موضع فتكون حرفا والحوار انما في  
 البيت الاول ذات محل انما اما خبر يكن فهي منصوبة المحل وخليقة  
 اسمها ومن زائدة فيه لان الشرط غير موجب عندا على فلا يمنع الزيادة  
 في سياقه واما مبتدأ فهي مرفوعة المحل واسم يكن ضمير راجع اليها اليها  
 والظرف اي عند امره خبر وان ضميرها لانها للخليقة في المعنى  
 وما ذكرنا اعتبار لفظهما ومثله ما جات حاجتك فانما ضميرها  
 لا تكاينة عن الحاجة ونصب حاجتك بتقدير اعنى ومن خلية تفسير  
 للضمير في يكن كقولها لست بها من جنوب وشمال عجز بيت من ثاني  
 الطويل لافتراس القين من معلقته وصدره فتوضح بالمقرا لم يعف رسمها  
 وتوضح بضم المشاة الفوقية وكسر المعجمة اسم موضع منقول من المضارع و  
 المقرا بكسر المعجمة وبالفتح اسم موضع ايضا وفي غير هذا ما جمع فيه الماد يقال  
 وتبت الماء اذا جمعت ولم يعف لم ينجح والهم ما لصق بالارض من آثار  
 الدار والضمير عائد على الاماكن توضح والمقرا والدخول والدخول وحومل  
 المذكورين في البيت قبله والجنوب بفتح الجيم راجع تخالف الشمال بهما  
 من مطلع سبيل الى مطلع الزيا والشمال بفتح الشين وكسرها بعد الف لينة  
 بفتح هاء ما بين مطلع الشمس وبنات نعش الى مسقط النسر الطائر ولا تكاد تب  
 ليلا ويقال فيها شمال الجيم ساكنة فمنه مفتوح حكا في البيت وشيخ الرعيين  
 الدار اخلا في ما عليها فاحداها تستقر الاثار بالتراب والآخرى تزييله  
 عنها فلا يفعل اثرها وقيل ان سبب محوها لم يخص في نسخ الترخ بل بالاسباب

اخر من السنين وترادف الامطار وقيل المعنى لم يعف رسمها من قولي  
 وان لست بها الرعيان وفي البيت تانيث الضمير ان العابد الى ما انفسه بالوث  
 من الجنوب والشمال وان مما في البيت الثاني مفعول نصب واقفا  
 ظرف ومن بارق تفسير لهما او يتحاق بتصريفها اي معنى من  
 التبعيض ويجوز ان تكون لا تبدأ الغاية والمعنى اي شئ نصب في افق من  
 البوارق شتم وقد استشهد العاري بهذا البيت على جواز توسط المفعول  
 بين العاملين في باب الشانغ فزعم ان من زائدة وان بارق يطلبه شتم  
 ونصب فاعمل شتم وقدم عليه وجعل ضميره في نصب واقفا ظرف والتقدير  
 مما انصبه في افق كسم بارق والجمل هو ينعون التوسط والتقدم لضعف  
 الثاني بتقديم المفعول عليه في التوسط وضعفهما معا في التقدم وقال  
 بعضهم بما ظرف لا مفعول والمعنى اي وقت نصب بارقا من افق  
 فقلب الكلام بان ادخل من على بارق ونصب افقا والتقدير في افق  
 بارقا فرد من واستعمل افقا ظرفا اي نصبة على الظرف انتهى وسياتي  
 ان مما لا تستعمل ظرفا وهي اي مما بسيطة لا مركبة من مه وما الزطية  
 ولا من ما الشطية وما الزايدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا  
 للتكرار ولوحب الصورة خلافا للزاعمي ذلك اعلم ان القول بالبساطة  
 هو مذهب الجمهور وعليه فمما كثر براسها منوعة الزيادة التعميم فانها  
 اعمر من ما قبل من ان الزيادة في البناء الزيادة في المعنى ووزنها فعلي  
 والهاء للالحاق والتانيث وقيل وزنها مفعول وذهب فريق الى تركيبها  
 واختلفوا في كل مركبة من مه بمعنى كلف وما الشطية والمعنى الكف عن  
 كل شئ ما تفعل الفعل فيغيدانها من شئ بعمله الا فعله عموما في الامر  
 بالكن عن كل شئ قال الشاعر وهذا القول مذكور ولا اعرف قابله وعزاه  
 بعضهم الى سيبويه والجمهور في شرح الشاطبية الى الاخفش وقيل ما الشطية  
 وما الزايدة انضمت بها الزيادة التعميم كما في سينا وايضا لان الالف الاولى  
 ابدلت هاء تخسينا للفظ بدفع التكرار وهذا مذهب الخليل وينبغي على  
 هذا الخلاف خلاف في رسمها فمن قال بالبساطة كتبها بالياء ومن قال بالتركيب  
 كتبها بالالف واذا سمي لها مذكور فمن قال بالتركيب حكى ومن قال بالبساطة  
 كتبها منع الصرخان قلنا ان وزنها فعلي والهاء للتانيث وصرف ان قلنا  
 للالحاق اوان وزنها مفعول فان تكررت بعد التسمية فمن قال بالتركيب حكى  
 ايضا ومن قال بالبساطة واذا الغه للالحاق او وزنه مفعول ثون ومن قال  
 للتانيث لم ينون لان ما في الالف التانيث لا ينصرف لا معرفة ولا كسر لقياسها



مقام عليين ولها ثلاثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى  
الشرط من المجازاة ومع العموم فاذا قيل ماما تفعل فاعل فالمعنى اي فعل تفعل  
افعل ومنه لا يثبت معنى قوله ماما تا تابه ولهذا فسرت فيها بقوله تعالى  
من اية فالاية من قبيل ما لا يعقل غير الزمان وهي فيها اما مبتدأ فهي  
في محل رفع او منصوب على الاشتغال فتقديرها غاملا متعدي كما في زيدا  
مررت به فان تقديره جاوزه زيد فان من مر بالسبي فقد جاوزه متأخر  
عنها لان لها المصدر لكونها متضمنة لمعنى الشرط وهو كما لاستفهام في  
ان لماد لعل عليه المصدر ليدل اول الكلام على نوعه اي ماما يحضرنا  
تا تابه فان معنى احضار السبي الايتان به الى الحضرة الثاني الزمان  
والشرط معا فيكون ظرفا لفعل الشرط وذكر ابن مالك وزعمرات  
الخويين اهلوه والنشد الحائمه وانك ماما تعط بطنك سولة  
وفر جرت نالا منتهى الزم اجمعا هو من الضرب الثاني من الطويل وحائتر  
هذا هو ابو عدي حاتم بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور  
والد عددي الضماني وقيل له ابيت هضم الكشم مضطرم الحشوي  
من الجوع اخش الزم ان التلوع والى لا يستحق رقتي ان يركب  
مكان يدي من جانب الزاد اقرعا هضم الكشم من يركب والكشم بالمعجزة  
فالمعجزة ما بين الخاصة الى الصلح الخلف وهما كسنان وطوى كسح على  
الاصراع وسقوه وعنى قطعني والكاشح مضى العداوه ومضطرم  
الحشا مشغله وتضلع امتلاء شعا ورما حتى بلغ اضلاعه ومن قوله  
من الجوع تعليلية واخش الزم اخافه والسؤل بضم المهملة وسكوت  
الهمزة وتخفف ما يساله الانسان واجعا تا كيد للزم فهو مجرور  
قال التبريز وهو اوجع الى التاكيد من قوله منتهى لانه متناول  
للجنس والعموم وما يفيد في الجنس والى يقول الى اني ليدني صغر البطن  
ضما من الخشب مع مساعلة الشهوة فلا تضلع شعا حذر من دم يلحق  
او عا ويلزم ثم وصف حسن اده في مواكفة رفيعة وان لا يستأثر بها يتجرب  
من الزاد دون ولا يظهر منه تهمة وحرص فهو يستحي ان يرى ما يلي حذره  
من الزاد خالي المكان لا يقال ليس انقباض يودي الى انقباض اكله وهو مذموم  
كما ان الانبساط محمود لانه نقول هو لم يرد ابقا ما يليه من الزاد ضنا به  
وشحا على اكله ليكون موزنا اكله وانما اراد اياها والمواكل وان لا يبر على ما جرت  
به عادة كثير من الناس واصل القرع لغتنا في ذهاب شعر الراس من داء  
وبيت الشاهد من الحكم لان الانسان مني مال مع بطنه فاناله كل ما يشتهي

من المطاع والمشارب وقع في محذوفات وكذا اماما مع فرجه فاناله  
كل ما يشتهي ووقع في محذوفات المنكرات فاستحق الزم شرعا والشد على  
ذلك ايضا اياها قالا اخر ولاد ليل في ذلك لجواز كونها اي كون ماما فيها  
انشد للمصدر اي واقعة عليه اي اعطاء كذا كان او قليلا فتكوت  
مما على وضعها من انها لما لا يعقل غير الزمان وهذه المقالة سبق  
اليها ابن مالك وغيره من النحاة وشدد الزمخشري الالفكار على من قال  
بها فقال هذه الكلمة يعني ماما اخلة في عداد الكلمات التي يجزئها  
من لا يدي له في علم العربية فهو لا يصل الى اسرارها فيضنها غير موصوفا  
اللايق بها ويظنها بمعنى ماما وانما طرف زمان فيه معنى الشرط  
وتقول ماما جيتني اعطيك على معنى متى جيتني اي في وقت جيتني  
وهذا من وضعه الكاين من تلقاء نفسه وليس من كلام واضع اللغة  
العربية ثم ذهب فيفسرها الاية يعني اية ماما تا تابه من اية فيلحد  
اي غيل ويباري ويجادل في ايات انتمى والقول بذلك في الاية  
اي تفسير ماما فيها بمعنى تمتع ولو صح بثبوته في غيرها لنفسها وبيانها  
بمن اية ولا بيان بعد بيانها تعالى وهو ما يقع من حملها على الظرفية الزمانية  
الثالث انه استفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا  
عليه بقوله ماما لي الليلة ماما لي اودي بنعلي وسر باليه وقدر  
الكلام عليه مستوفي في حرف الباء فمن عمو ان ماما مبتدأ ولي للظن والليل  
ظرف اي اي شئ حصل لي الليلة واعيدت لليلة توكيدا للاول والماء  
في ليه للسكوت كما في سر باليه واودي بمعنى حنك ونعلاي فاعل  
وابا زايده مثلها في كني باسمه شهيد ولاد ليل في البيت لاحتمال ان  
المتقدير ممة اسم فعل بمعنى كففت ثم استأنف استفهاما ماما وجها  
وعليه فينبغي كتابته مة مفصولة عن ما قبله من المشكل قول  
الى القاسم الشاذلي ومما فصلها او بذات براءة هو صدر بيت  
من منظومته في القراءات السبع المسماة بحر الزماني عجزه لتنزيلها  
بالسيف لست بمسماه وجواب الشرط قوله لست بمسماه واحد فنت  
قائه ضرورة وهو نفي في معنى النهي اي فلا يتحمل ونفي الجعري الصوة  
فقال اذا كان الجواب ماضيا لفظا بلا قد امتنع العا فلا ضرورة وتنزيلها  
تعليل له لان عدم الايتان بالسملة في معنى تركها وبالسيف ظرف مستقر في محل  
النصب على ان حال من المضاف اليه في تنزيلها والباء للملازمة وهذا البيت  
مشهور الى ما روي ان ابن عباس سأل عليا لم تكن في براءة بسم الله الرحمن الرحيم



فقال لان البسملة امان وبراه ليس فيها امان فزلت بالسيف ويقول فيه  
اي في بيان اشكاله لا يجوز في جميعها ان تكون مفعولا بل ليصل الاستفهام  
مفعوله وهو ما يتعدى لواحد ولا مفعولا لعدم الربط في الجملة الصالحة  
للتخويف فان قيل قد مرهما واقعة على براه بان تكون هي المراد منها  
ليكون ضمير متصلها مارجعا الى براه فكيف اثبات التثنية في لفظ براه على  
الحكاية فحركة الفتحة وفتحة الاعراب مقدمه ولك تركب لامر ضامها فتكون  
الفتحة المملوطة حركة اعرابية علامة للجر اذ قد اريد بلفظ فهو علم  
فيه ثا التانيك فيمتنع من الصرف واما تثنيته في البيت فللمضمر وقطعا  
وحذف فيهما مبتدأ او مفعول محذوف بنفسه متصل اي اذ اجعل  
مهما مراد اياهما براه فيكون منصوب متصلها مع كون مفسر براه عابدا على مهاب  
فيكون اما مبتدأ او مفعول محذوف بنفسه متصل فلنا اسم الشرط تمام براه  
اسم خاص لانها اسم سورة مخصوصة فضميرها كذلك خاص لعدم التعميم  
وحصوصة بحيث يرجع فلا يرجع الى اسم الشرط العاقل قيل ان اسم الشرط  
وان كان عاما وضعا لكنه اريد به خاص وهو براه فيصير مرجوع ضميرها اليه  
لهذا الاعتبار ولو سلم فجاز ان يعود الضمير الخاص على العام لا باعتبار عموم  
بل باعتبار تشاؤله لانه ان كان الخاص كضمر المطلقات طلاقا رجعا في قولنا  
وليعلم ان احق برده من فاته عايد على المطلقات الاعم من الرجعيات وغيرهن  
لكن لا باعتبار عموم بل باعتبار صدقه على الرجعيات منهن وبالوجه  
الذي بطل به ابتداءه مما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير  
اي يدعى ان الربط في الجملة التي تلا حظ حرا اعني جملة متصلها يبطل  
كون مهابا قد اشغل بهذا العامل بعد ما ضميرها لان كلاما من مبتدأ الخبر  
عنه جملة والمنصوب على شريطة التفسير يقتضي عود ضمير اليه مما بعد  
وليس الضمير الذي اشغل به العامل ههنا ضمير مهابا ما عرفت وهذه خلافا  
في قوله ومما فصلها مع او اخر سورة وهذا صدر بيت من المنظومة  
ايضا تمامه فلا نفقن الدهر فيها فتشعلا والاخر جرح اخر وهو في التقدير  
ضفة محذوف اي مع كلمات او اخر وقد وقع الجمع موقع المصرد  
لظهور ان اخر كل سورة كلمة واحدة اي مع اخر سورة وفق له فلا نفقن في  
اجيب بالشرط فتشعلا منصوب في جوابه بان مضره بعد الفا اي فتشعقل  
ويتبرر بركب يعني اذ وصلت البسملة باخر السورة فلا تنقطع عليها وتبتدي  
بالسورة الاخرى لان البسملة لا ايل السور لا واخرها وفي شرح القاسي  
ان القاري يخبر في قرأته بالفصل بالبسملة بين ثلاث وجوه اخرها

الوقف على اخر السورة ثم وصل البسملة باول السورة وهو المختار لا شعاريه  
بانهما من المستأنفه واما عكسه وهو من وصل البسملة باخر السورة والوقف  
عليها ثم لا يتد بالسورة فغير جائز فانها هناك اي في البيت ولو قال فيه  
لكان اقرب واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فهي عامة وان  
كان عمومها نسبيا فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسر متصل اي  
واي بسملة متصل متصلها ويصح فيها الظرفية ايضا بمعنى واي وقت  
تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا اي في البيت الاول  
فان قلت مما وجد الاشارة الى البيت الثاني هناك وهو للبعد مع انه  
عقب انشاده وهما الى البيت الاول وهو القريب مع تقدمه قلت  
اعل راعي قرب الاول من حيث انه المجو شاعنه وبعد الثاني لانه ذكر  
تنظيرا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير واي وقت تصل براه  
وان كانت الظرفية ضعيفة او مفعولا لا بد حذف عامله لكن لا على  
شريطة التفسير اي ومما تفعل ويكون متصل وبدات بدل تفصيل  
من ذلك الفعل المحذوف قيل ولا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون مهابا  
عبارة عن المصدر فيكون في محل نصب متصل على انها مفعول مطلق اي  
اي وصل متصل سواء كان باخر سورة او باخر آية من اي سورة او بدلت بها  
فان ترك البسملة في براه مطلوبة وقول بعض شارحي الشاطبية ان المراد  
وصلها باخر الانفال قصور وان كان مقصورا على الغالب واما ضمير  
تصلها فلذلك ان تعيد على اسم مظهر قبله محذوف فاذا هو في النسخة  
بالنصب على الخالية مع ان الوجه جرحه على الوصفية اي ومما في براه  
تصلها او بدات بها كما حذف مرجعه ولما خفي المصني محذوف يرجع  
الضمير اريد ضمير متصلها ذكر براه تبيان له وتفسير له اما على ان بدل  
منه اي من الضمير او على افتراض اعني وهذا ما عليه القاسي ولك  
ان تعيد على ما بعده فلا مقدر قبله وهو براه المملوطة اما على  
انه بدل منه اي على ان براه المملوطة بدل من الضمير مثل رايت زيد ا  
واللهم صل عليه الروح الرحيم فمفعول بدات محذوف كما هو محذوف  
في ذلك الوجه فتامل او على ان الفعلين فصل وبدات تشارعا هما  
واعمل الثاني على المختار متمسعا فيه باسقاط الباء وصل الفعل  
لان المراد البداية بالشئ لا بداته وهذا ما عليه المعري وضمير  
الفصل في الاول وان كان الفصح في مثله الحذف في احد قوله  
اذ كنت ترضيه ويرضيك صاحب جمها راكن في الغيب احفظ للرد



من المذهب الثاني من الطويل وبعد الخ احاديث الوشاة فلما يجاول  
 وائس غير انفساد ذي محمد ولم يسم قابلهما ووجدت بخط العز الحاضري  
 ثانيا بلغة غير هجران ذي وود وروايتها اسلم من التكرار وان لم يعدوا  
 مثله ايضا لا ختلا فيما تقر بها وتكبر والوشاة جمع واشرف لهم وشي به  
 الى السلطان وشيا وشاية ثم وسى والها احاديث الوشاة  
 عبارة عن عدم استماع كلامهم وجهها رابا لكره معناه عيانا والود المحبة  
 وقد استشهد بالبيت على جواز افتقار الفضلة المستغنى عنها مع اول  
 العامين نحو ضربته وضربني زيد وهو دليل ظاهر والجمهور في مثله  
 بوجوب الحذف كما في قوله تعالى اتوني افرغ عليه فطر الما لنرم من  
 الاضمار قبل الذكر في غير العمدة ولم يوجب ابن مالك بل قال الحذف  
 اولى والابتداء قليل **مع** فيها ثلاثة اقوال اسم مطلقا حرف مطلقا  
 اسم اذا حركت عينها وحرف اذا سكنت والمختار المضاف اسم **بوليل**  
**النفر** في قولك محافان لحوقه علامة الاسمية **ودخول الجار في**  
**حكاية سيبويه ذهبت من معه وفي قراءة بعضهم هو يحيى بن عمر**  
**هذا ذكر من مع يفتنون ذكر وكسر ميم من فانه من علامتها ايضا وتكسر**  
**عينه لفتح غم ورسيد لاض ورف** اما غم كعقل فابوحي من تغلب ابن  
 وائل واما ربيعة في ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان ابو قيس له  
 وفي عقل ربيعة ابن ربيعة ابن عقيل دربيعة ابن عامر وفي عجم ربيعة  
 الكبرى وهي ربيعة بن مالك بن زيد مناة بن عجم وتلف بزيغ  
 الجوع في ربيعة الصغرى وربيعة ايضا ابوحي من هوازن وهو ربيعة  
 ابن عامر بن صعصعة وهم بنو جند نسيه الى امهم واقصر في التمهيد  
 على نسبة هذه اللغة الى ربيعة نفع حكم صاحب الحكم انما اللغة  
 غم والميم جمع بينهما **خلافا لسبويه** فانه لم يحفظ السكون  
 فيها لغة لجعله ضروفا فقال وقد جعلها الشاعر كل حين اضطر  
 فقال قريش منكم وهو اي حاكم وان كانت زيارتك لما مات اي عينا  
 حينما بعد حين والريش بكسر الراء اللباس الفاخر وقيل المال والحب  
 والمعاش ثم اذا كانت العين ساكنة فهي مثنى واذا كانت مفتوحة  
 فقيل الغنم ثمانية وقيل عرابيه وهو الفصحى لا ختلا فيهما بالحاصل  
**واسميها جند** اي حين اذا تسكن العين **بائية** وتايتك الضمير  
 باعتبار انما لفظه او كلمة **وقول النحاس انها حرف بالاجماع**  
**مردود** لم يثبت القول باسميتها وقد فاق للمع الغرض الى ان عينها

تسكن قبل المركز وتكر قبل السكون وتستعمل مضافة فتكون ظرفا صاملا  
 للزمان والمكان فلهما جند ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع  
 ولهذا نحو بهاء عن الذوات اذ ظرف الزمان لا يقع خبر عن الذات  
 نحو والله معكم والثاني زمانه اي زمان الاجتماع **نحو حيثك مع العصر**  
**والثالث مراد** فده عند وعليه القراءة اي قرأه ذكر من معي يتنوين  
 وكسر الميم اي هذا كان من عندي **وحكاية سيبويه ذهبت من معه**  
 اي من عنده **السابقان** قيل وقد يكون بمعنى راجع وهو معنى بعد نحو ان  
 مع العرس لير الان ليس لا يصاحبا لعرس وانما يكون بعد ولجيب بان  
 مع على بانها من المصاحبة والكلام محمول على المبالغة في المبالغة  
 العرس ليس واتصاله به حتى كان اتصال المنفاريين **ومفرد** عن الاضاف  
**فتنوب** وتكون حالا بمعنى مجتمعين نحو جاز زيد وعمر ومعا وقد  
 اختلف في حركتها اذا افتعل للخليل وسبويه هو عرابيه واللفظ ثنائي  
 كما كان حالة الاضافة والالف بول التنوين في الوقف حاله التنصب  
 وقال يونس واليخفش هي كفتحة الصاد من عصا فليست باعراب انما  
 الاعراب يقدري في الالف فهي مقصورة ثلاثية اللفظ رد اليها في الوقف  
 لامها المحذوفة قال ابن مالك وهو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيد  
 معا فيكون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة فيقال  
 هم عدى ولو كان مقصورا لقليل هم مع كما يقال هم يدوا عترض بان مع  
 ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قلت **وقد جات ظرفا خبرا به**  
**في نحو قوله افيقوا بني حرب واهوانا معا** هو صدر بيت من ابيات  
 الحاشية عجزه واربعا من موصولة لم تغصب وهو من ثنائي الطويل  
 وقابله عند التثنية يندل بن عمر والافاق الرجوع الى الحالة التي  
 كان عليها يقال افاق من مرضه اذا رجع الى الصحة ومن نومه استيقظ  
 ومن سكر اذا صحا فقله افيقوا امر بترك ما هم عليه من الغفلة وعدم  
 الاستعداد بشبه حالهم بالسكر او النوم وترك ذلك بالصحو او  
 او التيقظ والعمل الافاقه والذي راه في نسخ المان والشرح حرب بالواو  
 والموحدة على اندحرب بن امية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي  
 وفي نسخ الحاشية وشرحها للامام المرن وفي حزن بالزاي والنون  
 والاهوا بالمد جمع هوي بالقصر وهو هوى النفس والواو للحال  
 اي والحال ان اهوانا متفقة غير متفرقة اي افيقوا في حال اجتماع  
 اهوانا قبل ان يفرق فيمكن العدو والارحام جمع رجم بمعنى القراية



وموصول من صلة الرحم ولم تقض لم تقطع والقضيل القطع ومنه السبب  
مقضب وقضيب والمعنى كفوا عما انتم عليه من اسباب الشقاق والنداب  
قل تقاضم للقطب واستعمال الشان **وقتل هي اي معا حال والخبر**  
**مخزوف** وذو الحال الضمير المستكن في ذكركم للخبر اي واهوانا كايته  
بجتمعه قال الشاعر وعلى هذا فتعلق معا مخزوف ايضا اي واهوانا  
كايته في حال كونها معا وهذا تكلف لاداعي له وقيل ان تقدير كايته بالخبر  
يعني عن تقدير اخر يعلق بها معا اذا لا فرق بينهما الا في الخبرية والحالة  
والحال خبر في المعنى وانت خبر ان الظرف اذا وقع حالا كان مستقرا  
كما اذا وقع خبرا فكيف لا يستدعي تقدير متعلق اخر سوى ما قدر  
خبرا ولو قدر متعلق معا حالا كايته بالخبر لم يصلح حينئذ للحالية  
لان الظرف لغو ولو قدر مستقرا بانتقال الضمير من كايته لخبر اليه  
لم يتبق كايته حينئذ صالحة للخبر يتخلوها وهي من المشتقات عن  
ضمير المستند فتأمل **وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك** فاذا  
قلت جاء امعالم بشرط اتحاد الوقت **وهو خلاف قول تلخيل** فانه  
فرق بينهما فقال **اذا قلت الزيران جاء جميعا** اعقل ان فعلهما  
**في وقت او في وقتين** فلا يشترط في جميعا اتحاد الوقت فاذا قلت  
**جاء امعا فالوقت واحد** ولو وجد في بعض النسخ وعليها المحشون بعد قوله  
**انتمى وفيه نظر اي** في قول تلخيل بالفرق نظر فانا لا نستدل ذلك بل معا  
جميعا سواء واستدل هذا المنع الذي هو وجه النظر بقوله **وقد عاد بينهما**  
**فاني في قرن من قال كنت وعني كيد واحد نري جميعا وترامي معا**  
هو من ثاني السريج وبعده **يسرى الدهر اذ اسره** وان اسينا بالادي اجمع  
حق اذ اما الشيب في مغرق **لاح** وفي عارضه اسرع  
**وشى وشاه طين يمين** **فكاد جبل الوصل ان يقطعا**  
**فلم يقيم يحيى على وصله** **ولم اقل خان ولا ضيعا**  
وقد اورد القاضي هذه الابيات خيرا فقال **نشأ في قرين ناسيان**  
**رجل من بني مخزوم ورجل من بني جهم** قبلغا في الوداد ما لم يبلغ بالغ  
كان اذ اراوى احدهما فكان قدروا جميعا ثم دخلت بينهما وحشة  
من غريبي يعرفانه فتغيرا فلما كانت ليلة من الليالي استيقظ المخزومي  
فتغير فيما يحس بينهما وكان يقال له محمد والجميع يحيى فنزل من سطح وخرج  
حقا دق على الحجر يابه فاستخرج ففقال ما جاء بك هذه الساعة فقال  
جيتك لهذا الذي حدث بيننا ما اصله فقال وما هو والله ما اعرف

اصلا له فيكما حتى كاد ايصبحان عم عاد كل واحد منهما الى منزله فقال  
المخزومي هذه الابيات وقول كنت ويحيى ينبغي ان يكون الواو واو  
مع لئلا يعطف على الضمير المتصل بغير فاصل ويدي تثنية واد ٢  
كيدى شخص واحد ويراى بضم النون من المراماة وهي تعاطي الرمي من  
الرمي من الطرفان واسينا بضم اوله مضارع مجهول وكذا اوجعنا  
اي وان اساني الدهر اوجعه فحالنا واحد لان من سر لسر وغيره  
حزن الحزن عوسر لسر وسر والطير بضم المهملة وتشديد الموحدة جمع  
طائر بمعنى البطي وسبق بيننا ذوبطا ند وخبرة في افساد ذات البين  
قال الشاعر ان قصدنا لشاد هذا البيت بيان وجه النظر الذي اشار  
اليه في قول تلخيل فانه لا ينبغي رد اعليه اصلا فتأمل **ويستعمل معا**  
**للجماعة** فيقال جاء القوم معا **كما يستعمل ثلاثا** معا بغترة فان في التثنية  
في الاول بما يدل على معنى الجماعة وفي الثاني بما يدل على التثنية **قال**  
**اذا حنت الاولى سمعنا لهما معا** هو مجز بيت من ثاني الطويل صدره  
يؤكرون ذا البيت المخزوم يشه وقيله وما جدا اظا رقت دوايم راس حرا  
من حوار مصرعا وقائدهما مقيم ابن نويرة البربوعى من قصيدة يوتى بها  
اخاه مالمكا وقد تقدم الكلام على بيت منها في حرف اللام والاظا رجع ظير  
وقد استشهد الفارسي على ان الظير موش بقوله ثلث حيث تركت الباء  
وعلى ان الظير قد يكون من الاول لانه يصف في البيت نوقا فقدت اولها  
صغارا فاقبلت على الخيين وقال المبرد في الكامل الاظا رجع ظير وهي  
النوقا تعطف على الحوار فتالفه والروايم جمع روم من رامت الناقه  
لحوار تزامه اذا استمتته والحوار ولد الناقه الصغير والبيت بالموحدة  
وتشديد ياء المشكك الحزن قال تعالى انما اشكو ابني فحزني الى الله وقول  
الشاعر حين ان الاولى صفة لمخزوف اي الجماعة الاولى ومعنى حنت  
صوتت وسمعنا معا هذين جميعا القصود تبا يغتضون ان البيت قتل ليس في  
وصف النوقا وهو خلاف ما نقلناه عن الفارسي فان قلت على قول  
الفارسي ما نضع ليجع فان الجمع للحام قلت يكون معناه ح  
تقابلت اصواتهن على طريقة واحدة ويناسب كما هو جمع للحام فتدبر  
**وقالت الحسناء واقفي رجالي فبادر امعا فاصبع قلبي هم مستفزا**  
هو من اول المنفارب من قصيدة قد تقدم الكلام على ابيات منها في فصل  
اذ من حرف الالف وضمير في الدهر والموت وبادوامها هلكي جميعا  
فلم يبق منهم احد فاستعملت معا في جمع المذكور كما استعملنا اذ في جمع



الموت واستقر اضبطه الشارح بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استقر  
 الخوف اذا استقر وضبطه غيره بكسر الفاء على انه اسم فاعل وفرضه بغير مطين  
 قال المحقق وفيه نظر لان عدم الاطمينان اغاها هو معنى الاستيقاظ وما في  
 البيت هو الاستقرار قال في الصحاح واستقره الخوف اي استقره وقدره  
 اي غير مطين واما ما في بعض النسخ من انه بالالف المكسورة والراء اسم فاعل  
 من استقر اي اصبح قلبي سبب هلاكهم مستقر الا في كنت اخشى عليهم ولا  
 اخشى على غيرهم فوقع ما خشيت ولم يبق لي اضطراب فانه لا يلام حسن المعنى  
 لا يلام روى ابيات القصيدة والاصل ان لا يكون عدل الفاء **م**  
**على خمسة اوجه اسم استفهام للسؤال عن الزمان نحو متى نصر الله**  
 ولا يختص بالمستقبل بل يستعمل مع الماضي واسم شرط وهو ظرف  
 زمان عام كقوله متى اضاع العمامة تقر فوني عجزت لسمي صدر  
 انا ابن جلا وطلاع الثيا ما متى اضاع وقد تقدم الكلام عليه في بحث غير  
 وسيجد انشاد هذا الصدر في الباب الخامس في تراجم الحذوف وبعد  
 هذا البيت فان مكانا من حميري مكان البيت من وسط الصدرين  
 والباء المشددة من حميري زائدة كما في اخرى ودوا ري اي ان مكانا  
 من حمير وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصر الاول ويحتمل بيا  
 النسب بقدر نسب اي فان مكانا من نسب حميري والبيت الاسد والعرب  
 ماواه الذي يالف اليه واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى من اوتي و  
 ذلك لغة هذيل يقولون اخرجهما متى اي منه وقال ساعده اخيل  
 برقا متى جاب له رجل صدر بيت من اول البسيط عجزه اذا افتقر في زمان  
 حليا واخيل بضم الهاء مضارع اخلت يقال اخلنا على الاصل واخيلنا  
 اي شئنا سحابة تخيله للمطر وفي الصحاح واخلت فيه حال من الحائر وحول  
 فيه حالا اي رايت فيه مخيلة وجاب بالحاف في الصحاح معناه دان  
 وفرضه المعنى بقوله اي من سحاب جاب اي تغسل المشي له تصويت قال  
 الشارح ولم افق عليه واعل المعنى تلج اند اسم فاعل من جاب الرجل مشي عليه  
 ويعطيه فان الحائي لهذا المعنى تغيل المشي ثم نشر به والزجل بزاوي  
 وجيم مفتوح حائ الصوت وسحاب رجل ككف ذرعه وهو معنى قول  
 المص له تصويب واختلف في قول بعضهم وضعت متى كفي فقال ابن  
 سيده بمعنى في اي في كفي وقال غير بمعنى وسط اي وسط كفي وكذا  
 اختلفوا في قول اي ذوب بصف السحاب شربن بما الحزم ترفعت  
 متى ليج خضر لهن ينح قد تقدم الكلام على هذا البيت في حرف الباء

العرب كامين  
 قاموا

الموحدة فراجع موقعا ان شئت وقد زعم بعضهم ان السحاب في بعض  
 الاماكن يدلون البحر الملح فيمتد من خراطيم عظم تشرب من ما فيه  
 فيكون له صوت شديد مزجج ثم تذهب صاعقة الى الجو فتلطف ذلك  
 وتعذب باذن الله في زمن صعودها وترفعها ثم غطرت حيث شاء الله  
 وقد تلج ذلك من قال معذرا عن هديره ان سحابها الى محذوم له كالبحر  
 يعطره السحاب وماله فضل عليه لانه من ما يند فقبيل متى في معنى  
**من وقال ابن سيده بمعنى وسط من** بضم الميم والذال  
 المعجمة بينهما نون ساكنة ويقال منذ بكسر الميم **ومد** بضم الميم وسكون  
 الدال ويقال مد بعضها ومد بكسر الميم وضم الدال **هاتلات حالات**  
**احداها ان يلهمها اسم بحر ورفيقها اسمان مضافان** فيكونان  
 طرفين وهو قول لبعض البصريين وبنا وهما عندهم لشئها معنى الحرف  
 لان معنى مذ يوم الجمعة ومن تأريخها بمعنى الحرف المضاف مضممت  
 معنى من **والصحيح** الذي عليه الجمهور **انها حرفا جزى معنى من ان كان**  
**الزمان ماضيا** بان كان ظرفا معمولا لفعل ويكون معرفة الالهي  
 وقت معلوم **وبمعنى في ان كان الزمان حاضرا** ولا يكون المعرفة  
 قال الاندلسي وهذا تخریب والا فند يقتضي بندا الغاية ولا تقتضيه  
 في وبمعنى من والى جميعا ان كان الزمان معدودا ولا يكون حذوذا  
 لا تكلم نحو ما رايت مذ يوم الخميس او مذ يومنا او مذ عامنا  
 او منذ ثلاثة ايام واكثر العرب وعامةهم على وجوب جرهما للحاضر  
 اي اذا دخل مذ ومنذ الزمان للحاضر فالأكثر على جره وعلى ترجيح  
**جر منذ للماضى على رفعه** فيما اذا كان المجرور ماضيا وعزا للوحيات  
 في ارتشافه للجزء البراج الى عامر والرفع الى هوازن وسليم وعلى ترجيح  
**رفع منذ للماضى على جره** والرفع لقيم واسد والمجرور يند وعطفان وغار  
 ابن صعصعة ومن جاورهم من قيس كذا في الارتشاف ايضا ولا يخفى ما في قوله  
 رفع منذ الماضى من الخور اذا دخل من في رفع ما بعدها وسيا يتك بيان  
 اعرا بان شاء الله تعالى **ومن الكثرة في منذ** الذي هو الجزاء مع الماضى  
**وربع عفت اثاره منذ ان زمان** فهو عجز بيت مصرع لامرئ القيس  
 صدره فقا بنك من ذكرى حبيب وعرفان من قصيد طولي من الغزب  
 الاول من الطويل وفقا من خطاب الواحد بصيغة الاثنين مراد ابيه  
 التاكيد كانه قيل قف قف وقيل الالف فيه بدل من نون التاكيد  
 الخفيفة واصلة فتن اجري الوصل مجرى الوقف وعرفان بكسر المهملة



قال الجلال صديقه العرفه وقال المشرح له اقف فيه على غير صاحب  
 الفاموس وعرفان كعتبان مغنيه مشهور ومراده انه لم يقف في  
 معناه غير اسم حدث الا على هذا القول والرجح المنزل وعفت درست  
 والاثار بالمدح اثر وبروي ورسم عفت اياتي علامات جمع ايه  
 ووزنها فخله بالتحريك وهي في الاصل وعند سيبويه قال لان باب  
 طويت اكثر من باب حيت وقال الفراء وزنها فاعلة وحذفت لامها  
 تخفيفا وزمان جمع ن من يغتني ومن **الفيل في مذ** وهو الجوز بهاج  
**قوله اقرب من مذحج ومذهر** هذا عجز بيت مصرع من خامس الكامل  
 وصدر من الديار بعتة الحجر وهو مطلع قصيدة لزهر بن ابي سلمى  
 يمدح بها هرام بن سنان وبعضه

- لعب الزمان وغيرها • بعدى سوا في المور والقطر •
- فقرا بمن دفع الخائب من • صفري اولات الصال والسود •
- دح ذا وعد القوم في همر • خيرا لبداء وسيد الخضور •

وهي طولي ذكر الجاحظ في كتابه البيان ان المهدي قال لرجل من ولد  
 عبد الرحمن بن سمرة الشدي قصيدة ابن زهير التي اولها لمن الديار  
 بعتة الحجر فاستدرك فقال المهدي ذهب والله من يقول مثل هذا فقال  
 السري وذهب والله من يقال فيه مثل هذا وفي العرب لو كبح حدث  
 ابو الحسن الدواني دخلت بيت لزهر بن ابي سلمى على عايشة وعندها  
 بنت لهيوم بن سنان فسالت هرام بنت زهير من انت قالت بنت زهير  
 من انت قال او ما اعطى ابي اباك ما اغناكم قالت ان اباك اعطى ابي  
 ما فني وان ابي اعطا اباك ما بقي واستدركت بنت زهير

- وانك ان اعطيتني ثمن الغني • حمدت الذي اعطيك من ثمن البكر •
- وان يغن ما تعطيني اليوم • فان الذي اعطيك يبقى على الدهر •

ونقل البطلوسي وغيره ان هذا البيت والبيتين بعده ليس لزهر  
 وروي ان الرشيد قال للمفضل كيف بدا بقوله دح ذا وعد القولي  
 في همر ولم يتقدم قبل ذلك شي ينصرف عنه فقال المفضل قد جرت عادة  
 الشعراء ان يقدموا قبل المدح تشبيها وصفاء بل وركوب قلوب وغو  
 ذلك وكان زهير احم بذكرك ثم قال لنفسه دح هذا الذي هممت به  
 مما جرت به العادة واصرف القول الى مدح هرام فهو اولى فاستحسن  
 الرشيد قوله وكان حماد الراوية حاضرا فقال يا امير المؤمنين ليس هذا  
 اول الشعر ولكن قبله لمن الديار بعتة الحجر وذكر البيت الثالث

فالتفت الرشيد الى المفضل وقال المفضل ان دح ذا اول الشعر فقال سمعت  
 هذه الزيادة الا يومى ويوشك ان تكون مصنوعة فقال الرشيد لحاد  
 اصدقني فقال يا امير المؤمنين ان اردت هذه الايات فقال الرشيد  
 الثقة والرواية الصحيحة فعليه بالمفضل ومن اراد الاستكثار والتوسع  
 فعليه بحماد وفي بعض ترويح ابيات الجمل المفضل زعم بعض النقلة  
 ان هذا البيت ابي بيت المطلع ليس لزهر لان لم يعرف في بلاد العرب  
 موضع يقال له الحجر بالالف واللام واغا هو حجر وهي قصيدة الياسمين  
 اسم علم لا يدخله الف واللام وهو يريد سقوطا على حد قوله يا ليت  
 ام العرو كانت صاحبي والقند بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل  
 والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم منازل ثمود بناحية الشام عند وادي  
 القري واقوين خلون من سكانها وحج جمع حجر بكسر الهمزة وهي  
 السنين والسواني بالسين المهملة وبالفاء جمع ساينه وهي الرخ من سف  
 الرياح القرباب تشق ذرية او حلتة والمور بضم الميم واخره راء قال في  
 القاموس الغبار للترد والتراب تشبه الرخ والقطر المطر والمنذع حيث  
 ينذفع الماء والخائب بالنون والحاء المهملة بعدها الف ممدودة ثم مشاة  
 فوقيه موضع وصفري بالصاد المجرى والغاكس كرى موضع بارض  
 غطفان والصال بالمجرى وتخفيف اللام الصدر البرى فحطفت الصدر  
 عليه من عطف العام على الخاص والبداه بضم الموحدة اهل البادية  
 والحضر بفتح المهملة وسكون الحاء اهل الحاضر **والحالة الثانية ان**  
**دلمها اسم مرفوع نحو ما رايت مذ يوم الخميس ومذ يومان فقال**  
**المرزوقي ابن السراج والفارسي هما مبتدان وما بعدهما خبر واختار**  
 ذلك ابن الحاجب في كافيته وصرح في غره بان مذ هب الخفيين وعزاه  
 الرضي لجمهور النضرين وقد استشكل الشارح هذا الاختيار مع عدم ملذ  
 ومثله في الظروف اذ كونهما مبتدان ينافي كونهما ظرفين قال ولم اعثر  
 له على جواب مع شدة البحث عند واجيب بان لامنا فاة لجواز كون  
 ظرفين متفرعين فيقعان مبتدان والقول بنظر فيما مبنيان في النفي  
 منه شي وقد استشكل الابتداء ايضا بانذما الموجب لتقدم هذا  
 المبتدأ وهلاجاز يومان مذ كما تقول يومان امد ذلك وتجييب بان  
 لجروها رافعة مجراها خافضة في لزوم دخولها على اسم الزمان وفي  
 جعلها الرافعة يجوز ظاهرا **ومعناها الامدان كان** اي الزمان  
**حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا فعني ما رايت مذ يومان**



او مذبومان امدانثفا رويق اياه يومنا او يومان ومعنى ما رايت مذبوم  
 الخيس اول مرة انتفا الروية يوم الخيس وقال الاخفش والزجاج  
 والزجاجي هما ظرفان مختارهما عما بعدهما ومعناها بين وبين  
 مضافان فعني بالقيته مذبومان بينى وبين لقايد يومان ولا  
 خفاء تما فيه من التعسف اما من جهة المعنى فظاهر لهما اذا اعتبرا  
 ظرفين مختارهما ومعناها ما عرفت فهناك اخبار عن يومين او عن  
 يوم الخيس بانها مدة عام التي اواند اولها في ابن يتالى ان معناها  
 بين وبين مضافين والحق ان ما ذكره من المعنى متا على انه حاصل  
 المعنى فيما اذا كان الزمان معدودا او حاضرا اما اذا كان ماضيا  
 فعنه نظر كما يشهد به الذوق السليم واما من جهة اللفظ فلان يومان  
 ذكره لا مضمير لهما فلا يستقيم الاستدراك وتقدم الخبر الظرف عليها لا يكون  
 معصيا لانه ليس ظرفا للبدا والالكان زائد عليه كما في قولهم في رمضان  
 جمعات لكن جميع المدة ليس زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفا  
 التي يومان بل المراد ان اذا قبل ما رايت مذبومان او مذبوم الخيس فالكلام  
 عند الفزع جلتان لا محتمل لهما من الاعراب اما الاولى فلفظها انها  
 متافعة واما الثانية فلا فيها اخرجت مخرج الجواب لسؤال تقديره  
 عند من قال ما امد او ما اول ممد وعند من قال بخبريهما ما بينك و  
 بين لقايد وقال الرضي قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز  
 ذكره اذا صرحت بنفسيهما كما نقول ما رايت ممد ذلك يومان ولان  
 الثانية صارت مرتبطة بالاولى مخرجة معها اية لمتبنيها فصارتا  
 كالجملة الواحدة وقال السيرافي في موضع نصب على الحال اي ما رايت  
 متقدما قل المصم وليس بشئ لعدم الرابط قال الشارح في شرح التلخيص  
 بل هو شئ لان المعنى بينى وبين لقايد يومان فالرابط موجود بحسب  
 المعنى وان لم يكن موجودا لفظا وقال اكثر النكوفيين هما ظرفان  
 مضافان لجملة فعلية فعليه حذف فعلها وتبقى فاعليها والاصل  
 مذكوران يومان ومذكوران يوم الخيس واختاره السهيلي وابن مالك  
 فالكلام على رايهم واحد مشتمل على جملتين وانما اختار ابن مالك هذا الوجه  
 على ما قبله لانه حمل الهماء على ما ثبت من استعلاء الظرفين في قولهم ما رايت  
 مذبوم الله والمحمل على ما ثبت استعماله اولي لانه رجوع بالمختلف  
 فيه الى المنفرد عليه ولان الظاهر كون الجملة واحدة لاجل ذلك وقال بعض  
 النكوفيين الاسم الرفوع الذي يليها خبر لمحمد وف اي ما رايت من

الزمان

الزمان الذي هو يومان او من الزمان الذي هو يوم الخيس بنا على  
 ان مذبوم مركب من كلمتين من الجارة وذو الطائفة وكانهم بدلوا  
 كلمة من ضمة لتسهيل الانتقال منها الى الذا اللفظة مع كون الجار غير  
 حصو وحذفوا واو ذو وتختصفا كما حذفوا الذك لكون مذبومان  
 فقالوا مذبوم وهذا القول عزاه الرضي الى الفرافا ويبنى ان يكون التقدير  
 عند في نحو ما رايت مذبومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان  
 على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعضهم مذبوم مركب  
 من من العلم في ابتداء الغاية واذا الذي هو الزمان الماضى لانهم ارادوا  
 ابتداء غاية الزمان خاصة وقد وجدنا معنى لابتداء الوقت الماضي  
 في جميع مواقع مذبوم فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه  
 للفظهما ثم حذف لاجل التركيب هزة اذ بقي مذبومان ودال ساكنين  
 وحركوا الذا لرفع محذورا المتقا الساكنين وجعلوا الحركتين ضميتين  
 لهما بالغايات الممكنة في الاصل بعد النصف فيه ثم ضموا الميم ابتداء  
 وجوزوا تخفيفه بحذف النون منه ايضا فعاد سكون الذا الى الاصل  
 لغوات موجب التمرير فالرفوع بعد على هذا القول فاعل فعل محذوف  
 تقديره في مذبوم يوم الجمعة مذبوم مضي يوم الجمعة اي اذ مضى اي من وقت  
 مضى يوم الجمعة قال الرضي واثر التكليف على هذين المذهبين ظاهرا  
 لا يخفى ويبنى ان لا يكون مذبوم الجارة عند هؤلاء مركبا اذ يتعذر التأويل  
 المذكوران في الجارة بل يكون حرفا موافقا للفظ اللفظ هذا المركب  
 وكان الملقى الى دعوى هذا التركيب انهم راوا ان كلمة مذبوم بتقدير  
 زمان مذكوران وتبينه وتجديده الزمان يحصل بذكر مجموع ذلك  
 الزمان من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم نحو مذبومان ومذبوم  
 سنتا ومذبوم قائم اذ امتد قيا مه الى وقت التكلم او بذكر اول  
 الزمان المتصل بزمان التكلم غير متعذر من ذكر الآخر للعلم بانصاله  
 بوقت التكلم مخصوصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره ما هو بعد  
 نحو مذبوم كجمعه ومذبوم لم يمت فيه ومذبوم قام زيد فانك تريد  
 يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم  
 ما بعده من الايام **الحالة الثالثة ان يلهم المحل الفعلية او**  
**الاسمية** فالفعلية ان كان فعلها ماضيا فهما اول المدة وان كان مضاعفا  
 فان كان حالا فهما جميع المدة وان كان حكما يتجلى حال ماضيه فهما اول  
 المدة ايضا وله يكون مستقبلا لشيء التركيب من اذ المختص بالتركيب



بالماضي وقال الاضطر لا يجوز مند يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم  
مقام قام وحذف زمان مضاف قال الرضي والاصل جواره لان يقوم  
كما قلنا حال او حكاية حال واما الهمسية فان كانت اسمية الجزين  
فالمعنى فيها جميع المدة قال الرضي ولا اعلمها بهذا القيد تستعمل  
اول المدة وان كان جزوها الثاني فعلا تحكمها حكم الفعلية **ما زال**  
**من عقدت بداه ازاره** صدر بيت من ثاني الكامل الا ان ضرب  
زوحف بالاضمار وتماه قسما فادرك خمسة الاشياء وهو من ابيات  
للغززدق قالها في يزيد بن المهلب بن ابي صفير امير العراق ثم خزان  
وبعد • يد في خوافي من خوافي نلتقي • في ظل معتط الغبار مثار  
وبروي • يد في كتاب من كتاب نلتقي • في ظل معتك الججاج مثار  
كذا انشد المصراع الثاني الحشي وانشد الجلال بلطف للطعن يوم تناول  
وعوار والازار بكر اوله المخفضه وبوئت كالميزر وسما ارتفع وادرك  
لحق وخبر ما زال قوله يد في في البيت بعده فيه عيب النظم اي  
يقرب بعضها من بعض والخوافي المراتب تخفق وتضطرب وتلتقي  
تجتمع ومعتط بالعين والطا المملتان على صيغة اسم المفعول الموضع  
الذي لم يقاقل عليه ولا ايقفيه عبار قبل من قوله اعتبطت الارض  
اذا حفرت فيها حفرة ولم تحفر قبل وهو صفة محذوف اي مكان و  
المثار المرتفع يقال ثار الغبار ارتفع وثاره رفعه وانكابت المشاة  
الفوقية جمع ثبته للجيش يقال كتب فلان الكتاب اي عباها كثيرة  
كثيرة وتكتب بنو فلان اذا تجمعوا ومنه كتب الرمل للجمع منه و  
الكتاب لما جمعت من المسائل وغيرها والمعتك موضع المعرك والحجاج  
الغبار ومثار صفة له على زيادة ال والتجاوز بالحجم لان الفيتات  
في القتال والعوار المعادع يصف يزيد بانه ما زال من حين عقدت  
بداه ازاره اي من حين استقل بنفسه وبلغ مبلغ الرجال امرا يقود  
الجيش ويقاقل في اله مكنة التي لم يقاقل فيها احد قبله ولا اثار لها  
غبار احثي اثاره هو قوله فادرك خمسة الاشياء فهو مثل قال بعض  
شراح ابيات الجمل يقال الرجل الكامل الذي قد بلغ الغاية في الفضائل  
ادرك خمسة الاشياء فهو مثل كاظم قالو الكاظم فك لانه ابلغ خمسة  
الاشياء وتخلوا فيه الخير والشر وقال الاعلم هذا باطل لا يعرف وانما اراد  
الشاعر انه من ترعرع وانتهى قدره الى خمسة اشياء وهي تلك قامة الرجل  
توسم فيه الخير وتثبت فيه الترجمة والفضل ولذا قال من عقدت بداه

ازار فمالان الطفل الصغير جدا لا ياتر ولا يحسن عقدا زاره ان خاول  
فسمما معناه غما جسمه واشتد وقا ابن يسحون في شرح الشواهد ايضا  
الازار هنا قيل على حقيقة اي لم يزل من حين بلغ من السن الى حسان  
عقد الازار امير كتاب وحامل عوامل وقواضيت وقيل كني بعقد الازار  
عن شدة لما يحتوي عليه من كسا الحمد قال والاول اصح وقيل اراد  
بخسة الاشياء طول السيف لانه منتهى طوله في الاكثر وقيل اراد بها  
السيف نفسه لانه الاغلب في السوف الموصوفة بالكمال ومعنى ادرك  
السيف باطلة للجملدة به وقال البطريق معنى سمارتفع وشب ومعنى  
ادرك خمسة الاشياء واسع ونحوه من الصبي لان الفلاسفة زعموا ان  
المولود اذا ولد تمام مرة للحمل ولم تعثر به افة في الرحم كان قدرة غائية  
اشارة من شئ نفسه فاذا تجاوز الصبي ربعة اشياء فقد اخذ في الترف  
الى غاية الكمال وقال ابن دريد غلام نحاسي اي قد ارفع وقيل اراد بالخيزران  
التي كان الكلفا يحسونها بانبيهم وقيل هي عبارة عن خلال الحمد الخمسة  
العقل والعفة والعدل والشجاعة والوفاء وكانت معروفة عندهم بهذا  
المعنى وزعم كثيران معنى البيت لم يزل منذ نشأ مهيبا فايزا بالاماني حتى  
مات فاقر في الحمد هو خمسة اشياء وهو كما قال الجلال بعد من المعنى المقصود  
وقد استشهد المصراع في توصيفه على جواز الثلاثة الاثواب والخمسة  
الغلان بالاضافة على ما ذهب اليه الكوفيون والمختار ان العدد اذا  
اضيف الى ما فيه جرد المضاف منها **وقوله وما زلت ابغى المال مذ**  
**انا يا فاع** هو صدر بيت الاغشي ممول بحزبه ولبيد وكبره محقق شئت  
وامردا وهو من ثاني الطويل واليا فاع الغلام زاهق العشرين يقال يفع  
الغلام وايفع فهو يافع لا موفع كذا في القاموس ولم يحك الجوهري يفع  
بروك الف وانما قال الفاع الغلام امرتفع فهو يافع ولا يقال فهو موفع  
وهذا من النوادر ومثله احب الغلام فهو محبوب وقال الجلال اليافع  
الغلام الذي قارب الحام والوليد الصبي والكميل من وخطة الشيب  
ورابت محالة او من جاوز الثلاثين او اربعاء وثلاثين الى احدى خمسين  
والامرد من لسن في وجهه شعر من تمر يد العصف وهو تجريد من ورقه  
وانتصاب ولبيد وما عطف على الحال من فاعل ابغى وحذف حرف العطف  
من حين شئت ضرورة وحذف عطفه على الحال كونها في حكم الظرف  
والمعنى وما زلت طالبا للمال في اطواري التي تقلبت عليها **والشهور**  
**انما حينئذ ظرفان مضافان فعيل الى المجلدة** نفسها وهو مذهب سيبويه



والفارسي والسرياني وقيل **الجزء من مضاف الى الجملة** وهو غنار ابن الخطاب  
 في كافتة وكذا الحكم اذا وقع بعدها المصدر وان معمولها فيقدر زمان  
 مضاف اليها **وقيل مبدان** لاظر فان هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا  
 على قبل قتله كما قد يتوهم وهذا ما ذهب اليه ابو الحسن واخبره ابن السراج  
 وان عصفور فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر اذا كان  
 بمضمون الجملة عن الزمان **واصل هذا مطلقا منذ بدليل رجوعهم الى ضم**  
**ذال من عند ملافاة الساكن** نحو هذا اليوم ولولا ان الاصل الضم لكان  
 كما هو الاصل في النفا الساكن وفي الرجوع اليه رجوع الى الاصل وفي شرح  
 الحاجبية لخم الائمة ان تحريك ذال مد بالضم في نحو هذا اليوم وان كان  
 اكثر من انكر استثقا لا من الضم وان ارتكبه حينئذ ما **ولا ان بعضهم يقول**  
**مذ من طول بل فيضم مع عدم الساكن** فالنجم الائمة وضم ذال مذكورا  
 كان بعد ساكن او لا لغة عموما فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم  
 فحذف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد الى اصله ويحتمل ان يكون  
 الضم للاتباع كما عرفت لانه فرع منذ وقال ابن الدمامان مذ تامة  
 الاصل والمخزوف منها اللام وهي اما واو او يا فلو صغرت او كبرت التسمية  
 به لقلت مدي او مراء واصلا ما مدي او مدي واما واو او مدي **وقال ابن**  
**ابن ملكون** هو شيخ الشلوين واحد نخاة الهند لس قال القفطي  
 قريب من زماننا اخذ عنده هذا الشأن الوجودون في وقتنا هذا وكان  
 نحويا فاضلا خيرا بهذا الشأن **ها اطلاق مستقلان لانه لا ينصرف**  
**في الحرف ولا يشبهه من الاسماء الغير المتمكنة ويرده تخفيفهم ان**  
**وكان وكين ورب وهي حروف فقط** وهي من شبهة الحرف وقد يقال  
 ان ثقل التضعيف هو الحام على ذلك فالقياس عليه قياس مع الفارق  
**وقال المالك اذا كانت مزا اسماء فاصليها منذ لان الاسماء تنصرف**  
**فيها او حرف فهي اصل لما عرفت حرف**  
**النون النون المفردة تأتي على اربعة اوجه احدها نون**  
**التوكيد وهي خفيفة ساكنة وثقلته مفتوحة الابدال الف الاثنين**  
**والف الفصل فكسورة تشبهها الحان نون المضارع في التثنية قبل اليتاني**  
 هذا التقسيم هنا لان المقسم النون المفردة ولا يصدق على الثقل  
 اللام لان يقال اراد المفردة خطأ وقول المحشي بل اراد المفردة عن غيرها  
 من باقي الحروف وهي بهذا المعنى متناولة لهما يقتضي انه قول غير صادر  
 باللام وليس الاعينه فتأمل وجهه **وقد اجتمع اي الخفيفة والثقل**

للزنج البية

في قوله

في قوله **تعالى يسبحون** وليكونا من الصاغرين **وها اطلاق عند البصريين**  
 لما تقدم من الحرف لا يتصرف فيه **وقال الكوفيون الثقل اصل الخفيفة**  
 لان مضعف قد يصرف فيه بالتخفيف وروى بان الخفيفة احكاما تخفها  
 كعليها الفا وغيره فلا يكون فرعاً وفيه نظر **ومعناها التوكيد قال**  
**للخليل والتوكيد بالثقل ابلغ** ولهذا اكد بها سبحانه لكونه احب اليها  
 من كونه صاعرا اذ من شأن العاصق ان لا يهوى صغار محشوقه الله  
 لمصلحة وكان مبيني على ان كثر المباني تدل على كثرة المعاني والقضية  
 اكثرية لا كلفة **وتختصان بالفعال** فلا يوكد بهما الاسم **واما قوله**  
**اقايلن احضروا الشهود فضرورة سوغها وسهلها شبه الوصف**  
 بمعنى اسم الفاعل **بالفعال** يعني المضارع وقد وقع بعد اداة الاستفهام  
 وهذا كما شبه به ايضا في حقوق نون الوقاية في قوله وليس جاملي الا  
 ابن جمال والبيت من بحر والزجر وقيل اريت ان جات بدملودا  
 مرجلا وليس البرودا وقايله عند المحشي تنعنا للعين روي بن الحاج  
 وعزاه السكري لرجل من هذا بل لكن اوردته بلفظ اقايلون ولا شاهد  
 فيه واريت اصله اريت فحذف منه الهمزة تخفيفا كما في قوله صاح  
 هل اريت او سمعت يراع رد في الصرع ما قري في الحلاب والاملود  
 يضم الهمزة الساع اللين والرجل بالراي ولجيم المفتوحة الذي شعره  
 بين الجعودة والسوطة وقيل معناه الذين من رجبت شعر سرحته  
 وقيل هو بالحاء المهملة والمعنى اخبرني ان جات هذه المرأة بشاب  
 يتزوجها رجل الشعر حسن اللباس كالغصن الناعم اقامر باحضار  
 اليهود لعقد نكاحها سكر عليه ذلك قيل لا نسلم ان في قوله اقايلن  
 توكيد بالنون لاحقا لان يكون اصله اقايلن انا فحذفت همزة انا  
 اعتناطاً ثم ادغم التنوين في نون انا نعم لا يتأتى هذا الاحتمال  
 في قوله اشاهرن بعدنا السوفا ثم ان ههنا بحثا وهو ان اسم الفاعل  
 اذا اتصلت به هذه النون هل هو مبيني لشبهه بفعل الامر فذا قد  
 الافعال هذه النون بلا شرط بخلاف المضارع فانه بشرط قال الشارع  
 هذا مما لا رفيه نقا ولكن سمعت سبوختا ينشدون البيت الذي اوردته  
 المص بضم اللام من اقايلن ولم اقف عليه مضبوطا لكن في كتابي عند  
 فان ثبتت الرواية فيه على هذا الوجه علم ان العرب لا تثبت عند الحاق  
 هذه النون به لكن بيان حينئذ لم اعر ب مع قيام المقضي وقال  
 المحشي انما دخل النون لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء



الاعراب فيبقى على أصله مع انه لا ضرورة الى بناؤه بل في خلاف النون  
 به واختلف في المضارع اذا اتصلت به النون وقيل هو معرب  
 واعرابه تقديرى وقيل مبني الا اذا اسند الى الضمير البارز فعرّب  
 لانها وان حذفت فهي ثابتة تقديرها الفصل محقق معها فينت في  
 التركيب فينت في البناء **ويؤكد** اي بنون التوكيد مطلقا جوازا **اصيخ**  
**الامر مطلقا ولو كان دغايبا نقوله فانزلن سكينتنا علينا هو**  
 من مشطور الرجز وقايله عبد الله بن رواحة الانصاري الصحابي وقد  
 تقدم في فصل اذا الكلام على بيت آخر من رجزه هذا والسكينة بفتح الميم  
 والكاف مخففة وبالكسر مع التشديد بها الطرائف وقد قري بها **الا**  
**صبيخة افعل في التخييل** فانه لا يؤكد بها **لان معناه كعني الفعل**  
**الماضي** فاحسن بزيد في معني ما احسن بزيد فهو حال من الطلب معني  
**وشد قوله فاحر باله بطول فقر واحر با هو عجز بيت من ثاني الطويل**  
 صدره ومستبدل من بحر غصبي حرمه ولم يسم قايلا ورواية الصحاح  
 ومستخلف بدل مستبدل وغصبي كسرى قال الجوهري اسد  
 المارد من الابل وهي حرفة لا تتون ولا يدخلها الالف واللام وحكم  
 صاحب بان ذلك تصحيف منه وان القوايب غصبي بالمشاة الخفية  
 وان غصبي اي بالموحدة كسرى اسم فرس يجربون الحصين للمرعى  
 مصغر حرمه بكسر الصاد المهملة القطعة من الابل ما بين العشرين الى  
 الثلاثين او الى الخمسين او الاربعين او ما بين العشرين الى الأربعين او ما بين  
 عشرة الى بضع عشرة كذا في القاموس واحر به عاء مهملة وراء قال في  
 القاموس والحار الخلق ومنه بالحراء ان يكون ذاك وانه بحري بذاك  
 وحري كغني والاول لا يثنى ولا يجمع وانه لمحري ان يفعل والحراء و  
 احري وما احرا به ما احدره وقال في الصحاح ويجرد الرجل الرجل  
 فيقول بالحري ان يكون كذا وهذا الامور اه اي متضمنة مثل كحاه  
 وما احراه مثل ما اخناه واحريه مثل احج به وعلى ذلك فاحر بالمشاة  
 تخنية بعدها الف هي بول عن نون التوكيد الخفيفة ورواه صاحب الحكم  
 وابن السكيت في اصلاحه واحرا بالموحدة فيكون كما قال السمراني في  
 من قولهم حرب الرجل اذا ذهب ماله واذا قل قال المصرون لم ينكر في  
 الصحاح حرب بالكسر اي اشتد غضبه واما حرب بمعنى اخذ ماله  
 فبالفتح والذي في القاموس وحريه بجر با كطلب طلبا سلب ماله فهو  
 محروب وحريه بكن مثله لا يثنى منه فعل التخييل الجند وذا

والمفهوم من كلام المصان من رواه عصبي بالموحدة روى جريا بالمشاة  
 الختة ومن رواه عصيا بالمشاة الختة روى احريا بالموحدة ولا يؤكد  
 بها **الماضي** اي في حالة من الحالات **وشد قوله دامن سعدك**  
**لورحمت متهما لولا كتم بك للصبا به جاعنا هو من اول الكمال**  
 ولا يعرف قايله وكاف الخطاب فيه مكسور والمتيم من ذلك  
 الحب وعبد محبوبه والصبا به بالفتح رقة الشوق وحر اوتد والمخ  
 المابل من جحف جحف اذا مال قال تعالى وان جفوا للسلم فاجف لها  
 وفي البيت شاهدتان على ايدى لولا ضمير الجر واخر على حذف نون  
 يكن لا جفاف شروطه **والذي سمله انه بمعنى فعل اي سهل توكيد**  
 ما فيه من معني الطلب لانه دعاء فعمل حامله الامر وكان الاولى  
 ان يقول بمعنى النفع ليرفع داء الظاهر وعمله لم يرد خصوص صيغة  
 افعل فكانت قال بمعنى الامر واما المضارع **فان كان حاله لم يؤكد بها**  
 لعدم معني الطلب فيه كالماضي لان الطلب انما يتعلق بما لم يقع وان كان  
**مستقبلا** **الذي هو جواب في نحو وتاديه لا يكون اصناما مكر اي فيما**  
 اذا كان المقسم مستقبلا مبثا غير مقدم ولا مفصولا من الامكان  
 قلت قد لا يكون في المقسم عليه طلب ولا المقسم فيه غرض ومع ذلك  
 يدخل النون نحو قولك من الى كبرية واسه ليعاقبن قلت هو محمول  
 على ما فيه طلب وهو الغالب اولان المقسم عليه مطلوب من جهة  
 ان المقسم له بقرى **من الوجوب بعد ما المركبة من ان الشرطية**  
 وما الزائدة **في نحو واما تخافن واما ينزغتك وكلامه يقتضي انه**  
 لا يؤكد بها بعد حيثما واذا وما وكلامه سيبويه بخلافه وفي شرح الخازني  
 للرضي انها تلحق بعد كل اداة شرط جازا بعدها الزائدة سواء جاز  
 حذفها كما في اما تفعلن ومضى ما تفعلن واما ما تفعلن وانما تكون او كانت  
 لازمة لها كما في ما وحيثما فان قلت ما اذا اراد بالتقريب من الوجوب  
 قلت استعماله كثيرا بحيث لا يعتد على تركه الا نادرا وذهب الزجاج  
 وشيخه ابو العباس الى وجوب التاكيد في قال الساج في شرح التسهيل  
 وورده كثرة السماع بذلك اي يترك التاكيد فقد سمع به امثلة  
 منها قوله يا صاح اما تحذني عن ردي جنة فما الخلق عن الخلق  
 من شئهم وقوله فاما تزني وفي لمعان الكواكب اودى بها وحلا  
 على ذلك على الضرورة ودعواه كثرة السماع بذلك بنا فيها نصرت  
 القوم بان المعثور على ترك التاكيد ههنا نادر **وذكر ان جني انه**



**قري** فاما **تربين** بيا ساكنه بعدها **نون** الرفع وهي قراءة طلحة  
 واني جعفر وشيبه وقر الجمهور فاما **تربين** بنون مفتوحة قبلها يا  
 مكسورة على **جد قوله** **لر نون** بالجار في افعال الجازم وهذا بعض  
 بيت تقدم انشاده تمامه في الكلام على لم يجرى اللام وممر الكلام  
 عليه ففيها **شدو** **ذ** **ان** **ترك** **نون** **التاكيد** **وابنات** **نون** **الرفع**  
**مع الجازم** انه ان الثاني ادخل في الشد وذيمن الاول واكبها **جوازا**  
**كثيرا** بعد ما كان طلبا او دخلته اداه **الطلب** سواء كان طلبا  
 لوجود الفعل كما الامر والعرض والتضيض والتثني والتزجي امر عدمه  
 كالنهي **نحو** **لا تحسبن الله غافلا** امر كان سوا عن حصول الفعل  
 كما في الاستفهام ولا يختص بالضرورة وهل بل جميع ادواته سواء اسمية  
 كانت او فعلية او حرفية خلافا لمن خصه بالحرفية **وجوازا قليلا**  
**في موضع كقولهم** في المثل **ومن عصية ما يفتن شكرها** هو **عجز**  
 بيت من ثاني الطويل صدره اذ اما فتنهم فبيت شرف ابنه ولم يسم  
 قائله ولا منافاة بين كونه مثلا وكونه عجز بيت والعصية بكسر الهمزة  
 واحدة العصابة وهي شجرة عظيمة لها شوك والشكر بالشين المعجمة  
 قال ابن جني ما بينت حول الشجرة من اصلها وقال في القاموس ما بينت  
 في اصول الشجر الكبار ومعنى المثل ان من كان له اصلي في شئ كان اماره  
 على حصوله واراد بقوله كقولهم كمل فعل مضارع وقع بعد ما التزمه  
 التي ليست مسبوقه برب عن قولهم يعين ما يرتك يقال لم يحن علي امر  
 او حيلة وانت تنظر ذلك والمعنى ان اراك يعين بصيرتي وقولهم **بجهد**  
 ما سألني لمن يطلب امره اناله الالبسة قال المبرور من مالك وانما كان لهذا  
 التوكيد شوق من قبل ان ما لا لزم هذه الواضع استهتت عندهم لم القسم  
 فعاملوا الفاعل بعدها معاملته بعد اللام ولا يخفى ان ما هذه جاذبة للحذف  
 من حيث ذاتها وانما لزم الحذف من المثل كما يقال هي جاذبة للحذف في واما غافلي  
 مع انها لا ترقى في التثنية فان تقدمها رب لم يوكد الفعل بعدها الا نادرا وكه  
 ربما اوفيت في علم ترفع ثوبي شمالات لان رب يصير الفعل بعدها ماضي  
 المعنى وقال سيبويه زعموا انهم يقولون ربما نقول ذلك ثم قال ان ترك  
 النون اكثر واخود وهو يقتضي ان ابانها كثيرا جيدا وقالوا كثيرا ما فعلن  
 حملا على قليلا ما فعلن حمل الصد على الصد قال الشاعر قليلا به  
 ما جحدتك وارث وقول الشاعر ولا ادري الوجه الذي عين كون ما زائدة  
 اذ يحتمل ان تكون نافية في ما يثبتان شكيرا ومصدرية في ما يجحدتك

اي قليلا به حمد الوارث اياك قيل عليه الوجه انه مثل لم يستعمل الا بمعنى  
 الاثبات دون النفي والامثال لا يجري فيها النفي وقول المصنف كقولهم دون  
 كقولهم اشارة الى ذلك وان ما في تحتك لو كانت مصدرية لم تقع قليلا  
 على الخبرية اذ لا يصح نصبه بحمدك لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول  
 ولم دخلت النون في موضع لا تدخل فيه الا في الندرة وقد بقي على المصريات  
 ما هو اقل من الظليل وهو لحوقها بعد لم واحاء شرط مجردة من ما كوله  
 بحسبه الجاهل ما لم يعلم وقوله من يتحقق منهم فليس بابا ابد او قتل  
 بني قبيلة شاف وقد يلحق اختيارا جواب الشرط اذ كان الشرط مما يجوز  
 دخوله فيه نحو قوله فها من استأمنهم فزاره بعظمك ومما استأمنهم فزاره  
 اقل من دخوله في الشرط وربما يلحق المضارع خاليا من كل ما ذكر قال سيبويه  
 يجوز في الضرورة انت افعلن قال ليت شعري واشعرن اذا ما قربوه فانشو  
 ودعيت والمحوقة المضارع المنفي بلا متصلة فقد صح انك انما جازوا اني  
 وهو قياس عند ابن جني وجماعة وعليه حملوا قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيب  
 الذين ظلموا منكم خاصة ولجمهور يحسون ذلك بالند ور والضرورة وما ولوا  
 الآية بما عرفت في بحث لا الناهية وقد يلحق المنفي بلا متصلة كما في قوله  
 فلا تجارة الدنيا بها تلينها **الثاني** من وجد النون المزمومة **التثنية**  
 وهو في مصدر نون توت وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله **وهو نون زائدة**  
 على اصل الكلمة **ساكنة تلحق الآخر لغو توكيد** اي حركته ولو مقدره زائد  
 للحريثي ولا تكون جزءا غيرها احتوازا عن نحو اخذ انطلق ولا حاجة الى ذلك  
 لان المراد يلحقها الآخر بتمتعها به اما بمعنى انما لازمة لاخر حركته اي حركته  
 اخرة او بمعنى عدم امكان التلغظ بها بدونها والنون فيما ذكر ليست كذلك  
 فهي لم تدخل لخرج بقتيد وقد استفيد من ذلك ان التثنية بعد الحركة  
 ولذا لم يجعل له صورة في الرسم في حالتي الرفع والجر لان الرسم مبني على اللفظ  
 بمعنى الوقت والتثنية يسقط فيه ما يسقط للحركة ورسم في حاله النصب  
 بالالف لا يزيل الغالب القاف **بالحرف نون حسن لانها اصل** والتثنية لا يكون  
 الا زائدا **ونون ضيف لانها متكررة** وان كانت زائدة والتثنية لا يكون الا  
 ساكنا وقد يجر كما عارض من الضيف من يحي مع الضيف وفي القاموس من يحي  
 معه متفعلا ووزنه فعلان لا يفعل **ونون متكررة وانكر لانها غير آخر**  
 وان كانت زائدة ساكنة وكان حقه ان يقول لانها لم تلحق الآخر لانه القيد  
 للختين بهو لحوق الآخر **ونون نحو** **لنسفعا** اي ونون التاكيد للثنية  
**لانها التوكيد** وان كانت ساكنة زائدة تلحق الآخر **واقسام** اي اقسام



التون خمسة تنوين التمكن في التسمية ومعناه كون الاسم معربا وهو الحق  
 للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقاء على أصله من الاعراب والصرف وانه  
 لم يشبه الحرف فيباني ولا الفعل فيمنع الصرف وهذا هو مذهب سيبويه  
 وقيل ان زيادة هذا التنوين للفرق بين المنصرف وغيره وقيل للفرق بين  
 المفرد والمضاف وقيل بين الاسم والفعل ويسمى تنوين الامكنة ايضا  
 لان الله على امكنة الكلمة اي كونها لم تشبه الحرف ولا الفعل في الامكنة  
 نسبة الى الامكن وهو فعل تفضيل من التمكن وبنائه منه شاذ قاله شارح  
 التمهيد بتعاليفه الى حيان وناقضه الشارح بانه قد سمع من كلامهم  
 مكي مكنا فتاينا قيا سي جاري على القاعدة ولا شذوذ فيه وتنوين الصرف  
 ايضا لا يلزم وذكركم يدور رجال اي كالتنوين في هذه الاسماء  
 وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبينة فزقنا بين معرفتها ونكرتها  
 فما كان منها مفكرا وملا فخرقة فهو اللاحق لها حاله تنكيرها ولذلك  
 سمي تنوين التنكير ويقع في باب اسم الفعل كصه ومبه وايه فعني صه  
 بالتون اسكت سكوتا ما وصه بغير تنوين اسكت السكوت المعبود وعلى  
 ذلك وفي العلم المختوم بويه بغير تنوين سيبويه بغير تنوين  
 اي الرجل المعبود المسمى بسيبويه وسيبويه اخرا بالتنوين واما تنوين  
 رجل ونحوه من العريضة المنكرة فتشون تمكن لان تنوين تنكير كما قد  
 يتوهم بعض الطلبة ولهذا عجم النعريف فانك لو سميت به رجلا  
 بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير العلمية وهذا ما خوذ من كلام  
 ابن الحاجب بل هو عينه قال في الايضاح وليس التنوين في رجل تنوين تنكير  
 وان كان الاسم نكرة الا ترى انه لو جعل علما لم يترك منه تنوينه ولو كان  
 تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير واما زواله عند مجي لا  
 التعريف فليس للتنكير بلباس ذكرناه واغاد ذلك لتضاد بينه وبين اللام  
 الا ترى انك لو سميت رجلا تحسن فتونبه ليس للتنكير من غير رتبة  
 ولو ادخلت اللام عليه مع بقاءه علما لزال اجتماعا فكذا ذلك رجل انتهى  
 وقد قيل عليه لاسم ان التنوين في رجل علما هو التنوين فيه نكرة ولم لا يجوز  
 ان يكون قبل العلمية للتنكير وبعد العلم للممكن وايضا يرد نحو صه منونا  
 اذا سمي به وحكي فان التنوين مثبت فيه مع كونه علما وقد كان في الأصل  
 للتنكير او نقول لا منافاة بين التنكير والتمكن فلم لا يقال التنوين في رجل  
 قبل العلمية للتنكير والتمكن معا لانه اسم منصرف وضع لشيء بعينه فاذا  
 سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير ونحوه تنوين تمكن واجب

عن الاول بان العينية هي الظاهر الذي لا يعدل عنه الا لربيل وجواز  
 كونه غيره لا ينافي في ظهور كونه عينه فان ظهور شي لا ينافي جواز غيره  
 وعن الثاني بان الثابت في صمد بعد العلمته حكما يتنوين التنكير لا نفسه  
 مراد ابيه معناه والذي لم يثبت بعد ما نفسه لا يحكم بتنوين في شرح  
 الرضي واما التنوين في مخورب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو التمكن  
 لان الاسم منصرف وانا لا اري منعا من ان يكون تنوين واحد للممكن  
 والتنكير معا فزعا حرف يعيد فابديا كالف والواو في مسلمان  
 ومسلمون فتقول التنوين في رجل يعيد التنكير ايضا فاذا سميت به  
 تحض التمكن وعليه فتشون التنكير المنحصر بما كان صوتا واسم فعل  
 هو المنحصر للدلالة على التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو  
 مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين فانه ليس تنوين تنكير  
 برابيل بثوقه في الاعلام ولا تنوين تمكن لثبوته في نحو من عرفات وهو  
 غير منصرف ومن البين انه ليس للعض ولا للترخم فلم يبق الا ان يقال  
 هو في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب  
 الا ترى الى بعض جعلهم نصب هذا الجمع محولا على جره كما في جمع المذكر  
 وقيل النون في جمع المذكر كقيام مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع  
 لا قسار التنوين وهو كونه علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من معاني  
 اقسام التنوين فكذا ذلك التنوين الذي في جمع المونث اسم علم منة  
 لتمام الاسم فقط وليس فيه شيء من تلك المعاني لكنهم حطوه عن النون  
 بسقوطه مع الف واللام وفي الوقت دون النون لكونها اجلدا وقوي  
 بسبح كتمان وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد  
 في الرفع والجر لا شفاء العوضية فيما تم الفتحة قد عوض عنها الكسرة  
 فهاهنا العوض الثاني وحكي الرضي ان بعضهم ذهب الى ان عوض من الفتحة  
 فتصل بعضهم ان هذا لا يرد مع اعتراض المص الثاني لان هذا القابل يرمي  
 انما نكرة عوض عن الفتحة والتنوين عوض من منعها وهو مردود لان منع الفتحة  
 امر ملازم لهذه الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض والعوض  
 على انه لا معنى لجعل الحرف عوضا من المنع المذكور وفشل هو تنوين التمكن  
 ورواه بثوقه مع التسمية به كعرفات علما على التمكن المشهور الذي  
 هو محل الوقوف احدا كان الحج ويقال فيه عرفه بالافراد ومنه حديث  
 الحج عرفه كما سبق لكون مسلمين سمي به وتنوين التمكن لا يجامع  
 العلمين المانعين من الصرف وهما هنا العلمية والتأنيث ولهذا سمي مسلمة



وعرفه زال تنوينها لما عرفت من عدم الجامعة فكان تنوينها تنوين عكس  
وتنوين جمعها تنوين مقابلة ونزول الحشرى بتعالى الربى ان عرفات  
مع كونها على مصر وف وان تنوينه للمرف وكذا تنوين مسلمات له  
لان تاء ليست للتانيث وانما هي والالف علامة للجمع فلا يكون  
سببا لمنع المرف ولم يبق فيه الا العلية فقط واما تاء التي كانت في  
التانيث فقد سقطت ولا يصح ان يقدّر فيه تاء غيرها يستند التانيث  
اليها لان هذه التاء اختصها بجميع المونث تانيث في ذلك اي هي مانعة  
من تقديرها اخرى له كما لا يقدّر التانيث في بنت لتكون علامة للتانيث  
لان التانيث لا بد له من علامة ملفوظة او مقدرة مع ان التاء المذكورة  
مبدلة من الواو على الصحيح بدليل سكون ما قبلها فهي ليست للتانيث  
لكنها بدلا عن حرف اصلي والتانيث انما يكون بحرف زائد على الكلمة  
لكنها قامت مقام تاء التانيث وتكن اختصاصها اي اختصاص هذه  
الكلمة بالمونث ياتي ذلك فلا يقدّر معها علامة تانيث فيها لا تتخذ  
التانيث كما كان اختصاص الوصف بالمونث مانعا من حقوق لامه  
التانيث كما في خطوط القوطا مث قال الرضي وفيما قاله اعني الحشرى  
نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متخضة  
للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الامونث نقول هذه  
عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا  
ارض اقبل اقبالها فتا نيما لا يقتصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل  
البغية ونوقش بانها لا مانع في مصر من تقدير التانيث فيكون مونث  
باعتبار ذلك التقدير وفي عرفات ما عرفت من المانع واما تانيث  
الضمير العايد فيكون فيه وجود التاء التي يجمع المونث ولا يكون في ذلك  
في منع المرف المرف تضعفه ثم قال والاولى ان يقال اذا التنوين المرف  
والثاني وانما لم يسقط في نحو من عرفات لان لو سقط لتبعه الكسر في السقوط  
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متنوع لا تابع  
فهو فيه كالتنوين في غير المتصرف الضرورة لم يحدف لمانع وقال ابن  
ماثي اعتبار تاء نحو عرفات ومسلمات في منع المرف اولى من اعتبار  
تاء نحو عرفه ومسلمات مفردة بها لانها تانيث مع جمعية وتلك  
للتانيث فقط ولا مانع من كون المرف الواحد مفردا فيا ياتي كما عرفت  
ولانها علامة لا تنفي في وصلها وقتب بخلاف تلك تنفي وفقا  
اذ قلبها نحو طي تبدل من تالجمع المذكور في الوقفها فقد حكي

انهم يقولون كيف الاخوه والاخوات وكيف البنون والبنات  
وتنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا من حرف  
اصلي او زائدا وعوضا من مضاف اليه مفرد او جملة فالاول  
اللاحق عوضا عن الاصلي كجوار وغواش في حالتي الرفع والجر فانه  
اي ان التنوين فيها عوض من الياء المحذوفة وفقا لسبويه  
والجوار فان اصلها عندهم جوارى وغواشي بيا متحرك بالضممة  
او الكسرة على وزن فواعل الاسم باق على عدم انصرافه لكونه على صيغة  
منتهى الجموع ولو تقديرها ولما كان حتى كل اسم ان يلحقه تنوين التمكن الا  
ما اشبه الحرف او الفعل فدران اصل جوارى جوارى بالتنوين فاجتمع  
مقتضى الاعلال والمنع من المرف فقبل الاعلال مقدم اذ لو قدم منع  
المرف عليه لوجب الغنى في حالة الحرف فقال مررت بجوارى كما في لغة  
ردية لان منع المرف يقتضي حذف التنوين فينبغي انكسر في السقوط  
فيتعين الغنى فنقول استثقلت الضمة او الكسرة على الياء فذلت ثم الياء  
له لثقا الساكنين هي والتنوين ثم لوحظ ان صيغة الجمع الاقصى حاصلة  
ولو تقديرها لان المحذوف لعله كالتانيث فحذف تنوين المرف ثم خيف  
برجوع الياء لوزن نحو من التنوين عنها وقيل منع المرف مقدم على الاعلال  
فحذف التنوين له ثم قيل جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوارى بحذف  
الياء لاستثقال الياء متطرفة مكسورا ما قبلها في غير المنصرف الثقيل  
بسبب الغنية ثم عوض التنوين من الياء المقطع التنوين لما صل ملح الياء لفظ  
في الرجوع لا عوض من ضمة الياء وفتحها التانيث عن الكسرة قد احسن المص  
في التعبير بينا بفتح الغنة عن الكسر لان فيه اشارة الى جواب عن قال كيف تستثقل  
الفتح على الياء مع انها اخف الحركات والجواب ان اخفها بالنسبة  
الى نفسها وتقلها بالنظر الى كونها تانيث عن الكسرة المستثقلة على الياء  
اعطا للتانيث حكم المنوب خلافا للبرء والزجاج اذ لو صح تعويض التنوين  
عن الحركة مع ان ابن خروف قال لم يوجد التنوين عوضا عن الحركة في شيء من كلامهم  
لعوض اي لوقع التنوين عوضا عن حركات نحو جيلي وقد منعت هذه  
الملازمة بايد هذا الفرق بان التعويض في نحو جوارا انما هو عن حركة  
يمكن التلغظ بها وانما حذفها للاستقلال واما المحركة في نحو جيلي  
لتعذره لا سبيل الى النطق بها وقد يقال كان جيلي حينئذ اخق بالتعويض  
من جوار لا مشتاع التلغظ بحركة مطلقا وتحريم الفرق ان حركة جوار لما كانت  
ممكنة التلغظ بحركة كان لها حظ من الوجود فتزكت من غير عوض والكسرة



تقديرها نعم يرد على من ذهب سبويه والمبرد ان التنوين لو كان عوضا  
من الحرف او الحركة لبقى مع الالف واللام كما يبقى المعوض منه ويحذف بان التنوين  
مطلقا لا يجامعها بحال على انه وجه لبقائه عند القابل بان عوض من  
الياء معهما والعوض لا يبقى مع المعوض **ولا هو تنوين التمكن والاسم**  
**منصرف** وذلك لان الاعلال كما عرفت مقدم على منع الصرف لان سببه  
قوى وهو لا يستقل الى المحسوس في التمكن وسبب منع الصرف معنوي  
ضعيف وهو المشابهة للفعل في فرعيتته والاسم بعد الاعلال ساقط عن  
الوزن الاقصى الذي هو الشرط فيصير منصرفا واعتراض عليه منع السقوط  
عن الوزن المخصوص لان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسر الراء في  
حالت جوار والكسر حكم لفظي كنع الصرف فاعتبرا واحدا دون الآخر  
تحكم والمحق ان كل ما حذف لاعلال وجب فهو بمنزلة الثابت كعدم  
وتشيع ومالا فلا كيد ودم ومن ثم صرف نحو جندل مقصور جنادل وحير  
فرع اخبر فتدبر **خلافا للاختفاء** وعزاه الرضي للرجاج **وقوله اي**  
**الاختفاء لما حذف الياء الحق الجع باوزان الاحاد** ولم يبق على  
وزن الجع فيضاح منتهى **هاكسلا** وكلام فصرف مردود لان  
حذفها عامر الضعيف فهو ملوحيب التخفيف وهي منوعة نائية تقديرها  
بدليل ان الحرف الذي بقي اخبر المبحر بحسب **العوامل** اي لم تحذف  
الحركات الاعرابية بنماها عليه فدل على ان ثم حرفا سواء جري عليه  
فاغتم قالوا هذا قاض بكسر الحرف الاخير حالة الرفع والحرف لولا ان  
المحذوف بحكم الاعلال موجود تقديرها والحركة الاعرابية مقدرة عليه  
لكانت جارية على الحرف الاخير منه لفظا ويجب ان يقال هذا قاض  
برفع الضاد والعجب من خلاف الاختفاء في هذه المسئلة **وقد اقول على**  
**انه لو سمي بكتف بكسر التاء** امرأة فكان ممنوعا من الصرف للعلمية  
والثاني المعنوي ثم **سكن تخفيفا** كما هو حكم كل مكسور العين او نحوها  
**لم يحذف صرفه كما حارص في هذا** لان شرط حتم تاء التانيث المعنوي  
لهذا مور ثلاثة تحرك الوسط والزيادة على الشاذة والجملة **وان**  
**اذ اقتبل في جبال** هو محتم فشاء تختص ساكنة فمزه مفتوحة علم على  
جنس الضبع كما ساهمه لجنس الاسد وممنوع من الصرف للعلمية والثانيث  
فان الضبع بضم الباء وسكونها مؤنثة والذكر ضبعان بالكسر في القاموس  
وجبال وجباله ممنوع عين وجبل بلا همز والخيال كله الضبع واذ سمي به  
مذكر فهو بان على منع الصرف لما فيه من الزيادة على الثلاث لسعاد وزين

اذا سمي بها هذا وللذكر لقيام الزايد مقام حرف التانيث هو المعنى بقوله  
**علما الرجل جيل بالتخفيف بالنقل** اي بنقل حركة الهمزة الى الياء وحذفها  
تخفيفا **لو ينصرف انصرف قدم علما الرجل** فان قدما علما المونث غير منصرف  
حقا للعلمية والثانيث مع تحرك الوسط واذ اجتمع علما على مذكر انصرف  
لضعف امر التانيث في الحاصل بكون علامته مقدرة فتزيل التذكير  
الطاري في الوضع العلمي تكن الامر الضعيف ولم يسد مسد حروف الحركة  
القائمة مقامه اولا لا تقا ومثلا يبقى الاسم على علة واحدة وهي غير  
مؤنثة وانما لم ينصرف **لان حركة كفف** علم امراه **وهرة جبال** علم  
رجل اذ اخفها بالحذف **منويا الثوب** لما ان حذفها عارض **ولهذا اي**  
ولكون همزة جبال منوية الثوب **لم يغلب** **يا جيل** المخفف **الفائز** **كها**  
**وانفاج ما قبلها** لمر وض حركة الياء وثبوت الهمزة تقدير **والثاني**  
اللاحق عوضا عن حرف زايد **كجندل** اي كتنوين جندل بحجم ونون  
مفتوحتين فذلك كسور **فان تنوينه عوض من الفجنادل** قاله ابن مالك  
فهو باق على عدم الصرف وفي القاموس **لجندل** الجع ما نقله الرجل من الجارة  
وبكسر الدال وكلمة لموضع الذي يجتمع فيه الجارة والذي يظهر  
**خلافه** **وانه تنوين الصرف** ولهذا يحرك بالكسرة لكن قرى شاذ من اسور  
من ذهب بحذف الالف ومنع الصرف وليس في هاب الالف التي هي علم الجمعية  
المؤنثة في المنع من الصرف كذا هاب الياء من نحو جوار ونحو اسباقا معظم صوت  
الجمع في الثاني دون الاول ومن ثم كان ذهاب الياء غير مؤثرة في الجمعية فصلى  
جعل التنوين عوضا منها ولا يكون تنوين صرف **والثالث** **اللاحق عوضا**  
عن مضاف اليه مفرد تنوين كل وبعض اذا قطع عن الاضافة لفظا **نحو**  
**وكلا ضربنا له الامثال** فضلنا بعضهم على بعض لان الحاصل فيها ان يستعمل  
مضافين فلما قطع عن الاضافة لفظا تنوين العوض استندرا كما تبعهم  
حقهما **وفيل هو تنوين التمكن** رجع لي وال الاضافة التي كانت تعارضه  
ولا يجامعها ومن هنا تلج من قال كانى تنوين وانت اضافة حيث تراى  
لا تحل مكانها **والرابع** **اللاحق عوضا** عن مضاف اليه جملة وهو **اللاحق**  
**لاذ في مثل** **وانشقت السماء** فهي يومئذ واهية الاصل فهي يوم اذ  
انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وهي بالتنوين  
عوضا وكسرت الدال من اذ للساكنين اي دفعا لانها علمها وقد ياتي  
تنوين العوض مع وهي غير مركبة مع نحو يوم لقله نهيتك عن طاعتك  
ام عمرو وبغافية وانت اذن صحيح اي وانت اذ نهيتك صحيح فحذفت



الجملة وعوض عنها الشون وتقر برالمص كما ترى يقتضي جواز الجمع بين اذ ظرف  
 والمضاف اليها عند اظهار الجملة المعوض عنها بالشون لكن جزم بعض من كتب  
 على الكتاب بعدم الجمع بينهما ومن خطه نقلت فقال واعلم انك اذ اظهرت  
 الجملة المعوض عنها الشون فلا يجمع بين اذ والظرف المركب معه فلا تغفل حيثك  
 حينئذ كان كذا بل تاتي باحد ما تقول حيثك حين كان كذا او حيثك اذ  
 كان كذا **وقال الاخفش الشون شون التمكن والكثرة اعراب المضاف**  
**السنة** لم ارا شارحين تفرضا لهذا القول مطلقا ولعله لم يكن في نسخهم  
 والافقية بحث فان سوق العبارة يقتضي ان الاخفش قال الشون في نحو  
 يومئذ للتمكن والحركة اعرابية وما في ذلك ان شون هو ما حتى الاسد  
 العرب المنصرف واذا اسم مبني وان الحركة لو كانت اعرابية لم يبق مع حذف  
 المضاف اليه كما في قوله وانت اذ صبح اذ لا يبقى المسبب بهذا السبب قول  
 بعضهم انه ان يقول ان الاصل حينئذ حذف المضاف وبقي اثره كقراءة واسه  
 يريد الاخرة بالجراي ثواب الاخرة انما يتم لو كان اذها تغترب بلكرات  
 الاعرابية لفظا وليس كذلك اللهم الا ان يكون الاخفش قايلا باشتراط  
 الاعراب في التمكن **وتنوس الترغم** وهو الخامس **وهو اللاحق**  
**للقواني المطلقة** وكذا الاخر تصدور المقابلة او المصرة وقد مضى لك الفرق  
 بين المقابلة والتصريح فلا تكن من الغافلين والقافية على المختار من اخر  
 ساكن في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك قبله وقيل مع حركته  
 والمطلقة ما كان رويها متحركا وهو الحرف يبنى عليه القصيدة وينسب اليه  
 بدلا من حرف الاطلاق **وهو الالف** الواقعة بعد الروي بلا فصل **والواو**  
**والياء** سواء كانت اصلية او ناسية من اشباع الحركة الروي المشابة بالجرى  
 والاطلاق لا يكون الا وصل او اما الوصل فيكون اطلاقا وغير اطلاق **وذلك**  
**في انشاء دني كيم وظاهر قولهم** واطلاقهم تنوين الترغم **انه تنوين** مخلص  
**للترغم** الذي هو نظير الصوت ومدد **فدصرح** بذلك ابن تيمية  
**كما سبق في والذي صرح به سبويه وغيره من المحققين** ومنهم  
 ابن السراج في اصوله **انه** انما سمي تنوين الترغم **لانه** جي به لقطع الترغم  
 فالاصحفة على وجه التبدل دون الاثبات فهي لادني ملايسة قال ابن عقيل  
 فهو كقولهم د اود القياس وفي الحديث ان القدرية محوس هذه  
 الامة ود اود ينفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر  
 انك قال المص في حواشي التمهيد وليس بشي لانهم ابتكروا القدر لانفسهم  
 واماد اود القياس فلا تعلمهم يقولونه والتحقيق ان القدرية لقب

طائفتين الاولى ينكرون ان الله تعالى قدر الامور في الزل وقد اقر  
 وهي اقبح الطائفتين والثانية وهم المعتزلة اسندوا افعال العباد  
 الاختيارية الى انفسهم وابتكروا القدر لهم فيها فكلهم ابن عقيل مبني على  
 الاول والمص على الثاني وفي شرح مسلم للنووي ان مذهب اهل الحق اثبت  
 القدر ومعناه ان الله تعالى قدر الامور في القدم وعلم انها ستقع في اوقات  
 مخصوصة فهي لا تقع الا كذلك وانكرت القدرية ذلك ونزعوا الله  
 لم يقدرها ولم ينقدّم علمه وانما يعلمها بعد وقوعها فتسميهم قدرية  
 لانكارهم القدر قال محققو المتكلمين وقد انقضت القدرية القابلة  
 بهذا القول الشنيع وصارت القدرية تداخر اعتقادات القدر ويقول  
 الحنوف من الله والشعر من غير تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **فان الترغم**  
**وهو النغم يحصل بحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت فيها كيف وانها**  
**حروف مدولين فاذا انشدوا ولم يتروغوا اي ولم يعقدوا والترغم جاوا**  
**بالنون في مكانها** قال الرضي واما تنوين الترغم فهو في الحقيقة لترك الترغم  
 لانه انما يوق به اشعار بترك الترغم عند بني تميم في روى مطلق وذلك  
 ان الالف والواو والياء في القواني تصلح للترغم بما فيها من المد فتبطل منها  
 التنوين لمناسبتة اياها اذ قصد الاشعار بترك الترغم لانه انما يوق به  
 اشعار بترك الترغم غلو الشون من المد **ولا يختص هذا التنوين بالمد**  
 اذا كان بدلا مما عرفت فيخلق الفعل والحرف ايضا **بدليل قوله وقول**  
**ان اصبحت لقدا صابن** هو عجز بيت مقفى صدره اقلى اللوم عاذ والعتا  
 وهو من قصيد من اول الوافر بحر وبعد احدك لا يذكر عهده بحد  
 وحى طال ما انتظروا الاياما روى ابن سلام في طبقاته ان الراعي الشاعر  
 كان يسأل عجزه والعززدق فيقول العززدق اكرم واسهر فلقته  
 جريفا ستعذر من نفسه وطلب ان لا يدخل بينهما وقال انا كنت اولي  
 بعتوك الخ لا مدحك وهو يمجوكم قال اجل وكنت لمساتك بعابدم  
 بلغ جريرا نزعاد الى تفضيل العززدق فلقته بالمرّة وجري على بخلة له  
 فقال له استعذرتك فرجعت انك غيره اخلي بيننا فقال والراعي يعيد  
 اليه فيبهاه يتحاوران اذا قتل ابنه جعل وكان فيه حطل ومحب  
 فقال لا يبدل لاراك تعذر الى ابن الزمان نعم والله تعصان عليك ليزيد  
 عيكي عيكاك ولم يجوئك من تلقاء انفسنا وضرب بخلته وقال لوزانت  
 كلب بني كليب اراد حياض دجلة ثم هاما فانصر جري مغضبا وكان  
 نازلا يومئذ بالبرّة على امرأة من بني كليب فومر في عليّة لها وهي في السفيل



قال المراه بات لست لسانم برود البيت حتى ظننت انه قد عرض له  
حق فحق له اهل النور عاذل البيت وهي مطلع قصيدة تنوع على مائة  
وعشرين بيتا ومنها اذا غضبت على بنو عجم حسبت الناس كلهم عضايا  
ثم اصبح في المريد فقال يا بني تيم فريد واقدر ابي اكتبوا فلو عجب الراي  
ولم يبعج جرب بعد ما فقال بعض رواة قيس وعلماءهم كان الراي فحل مضر  
فضعه الليث يعني جربا بعد ما فقال بعض رواة وقته واقل من الخلال  
وهو افعال من القلة والنور بفتح اللام وسكون الواو والعذل بالذال  
المجمر وعاذل منادى مرحم عاذله وفيه المذهبان والعنايب الملازمة  
كالعنايب والعيب الواحد وان اصبحت وحده في غير هذا التصنيف فخط  
المص مضموطا بكر المشاه على خطاب العادلة مكتوبا على صريح اي ان  
قصدت الاصابة ولقد اصاب من مقول القول ومثله في تنوين الفعل  
قوله داسب اروي والديون نقضن واروي اسم امرأه واجدرك  
لا لمعل لا يقال الامضا فاذا اكر استخلفه بحقيقته واذا فتح استخلفه  
يخمس واذا قلت بالواو ففتحت كاف واجدرك على خطاب المذكور بقرينة  
قوله لا يذكر فكأنه اولا مخاطب عادلت ثم خاطب عاذله ومنها  
والايات بكر المهر الرجوع وهي في بيت الكتاب شاهد اخر على صحة  
الالف واللام لتثوين الترمم ويرسم هذا التثوين بصورة النون لانه  
يوقف عليه كذلك لما انه بدل عن حرف الوقف وان كان المبدل منه  
قد يكون له صورة رسمية **وقوله لما نزل برحالتنا وكان قد ن**  
هو بحر بيت صدره افر الترحل عنوان ركابنا وقد تقدم الكلام عليه  
في قد من حرف القاف وهو شاهد على حقوق تنوين الترمم للحرف  
وما قبله شاهد الفعل قال الرضي ولم يسمع دخول الحرف ولا يمتنع  
ذلك في القياس نحو بعض في القافية **وزاد الاخفش والعروض**  
**تنوينا بآداب سموه الغالي** وهو قسم من تنوين الترمم عند الرضي  
بحق الروي المعتمد تشبها بالمطلق وحاصله عليه **وهو الاحق للقواني**  
**المقيدة** اي الساكن روتها فتقع ما قبله تشبها له بالمطلق وحاصله عليه  
**وهو الاحق للقواني المقيدة** بالنون الخفيفة او بكر الساكنين كقول  
**روبه وقايم الاعماق خاوي المخترق** هو من ارجوزة من مشطور  
الرجز وبعد مشبته الاعلام لما ع الحقي بصف مكانا فقر اخاب  
من الانيس في معازة بعيدة الاطراف والواو من وقايم اي بالميم  
والنون الخفيفة والمراد المعير والقيام الغبار قال في الصحاح ومكان قاسم

واو رب والقائم بالقاف والاشارة  
الفقيد الشديدا والسود وقال ابن  
نيال اسود قاسم

الاعماق

الاعماق مغير النواهي والاعماق بالمهملة جمع عمق بفتح العين وضما ما بعد  
من طرف المغائر والمخاوي بالمجمل الخالي والمخروق بضم الميم وفتح الراء المحل  
الذي يخترقه الرشح ويهب فيه وتحرر ومعنى كونها ويدا ان لا شيء فيه يخرج  
المرتلج من المروية فهو خالي الجوف تهب فيه الرشح بسهولة وتحرر من غير  
عارض والاعلام جمع علم بفتح العين الجبال وكل ما يهتدى به والمعنى ان  
اعلام شريعتها يشبه بعضها بعضا فلا يصحاحها التاكيد الاهتد والحق  
بفتح الفاء المضروقة فانه مصدر خفق برق خفقا وخفقا فاضطرب فهو  
ساكن الغا والمراد انه يلج فيه السراب ويضطرب **وسمي غابا لخاوزه**  
**حد لوزن** فان الشعر يخرج به عن حد الوزن فهو لا يدخل في النقطي  
العرضي كما يدخل الزخاف السمي بالجرم بالزاي فيه **ولسمي الاخفش**  
**لمركته التي قبله غلوا** فتحز كانت او كرق **وقايدنا الفرق بين الوقف والول**  
فانه لو بقي على اصله وقيل المخترق بسكون القاف لم يدرك ان المنشد واقف  
او اصله وتسكن الاخر اغا لشعر بالوقف في غير الشعر واماميه فلا لانه  
تسكن يتغاضاه الوزن وليس الوقف بدليل انشادك الايات الساكنه  
الاخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون اولها ولولا  
ان هذا السكون للوزن دون الوقف لم يحز في هذا التنوين مؤذن بالوقف  
ويحصل الفرق بعد حالته وحاصله الوصل فتدبر **وجعله ان يعي**  
**من نوع تنوين الترمم** لانواعا غيره وقد سبق التعلل عن الرضي انه اعني الغالي  
قسما من الترمم **را عا ان الترمم يحصل بالنون نفسها لانهما حرف اغت**  
اي ذوغنه **قال وانما سمي الحق مغنا لانها في صوت اي يجعل فيه**  
**غنه** بالضم وهي على ما في الصحاح صوت في الخيشوم وعلى ما في القاموس في  
الكلام في اللهاة وظني اغن يخرج صوته عن خياشيمه قال في القاموس وقول  
الجوهري طير اغن غلط واغن الوادي كمن يحجر فهو اغن وروصد غنا  
كثرة الغن **والاصل عنده مغن ثلاث نونات قابرلت الاجره**  
**باء خفيفا** لنقل لاجتماع الامثال كما قالوا في نقض البازي ان اصله  
تغضض واعلم ان الرضي وان وافق ابن يعي على كون الغالي قسما من تنوين  
الترمم فهما مختلفان من جهة ان اطلاق الترمم على تنوين عند الرضي لولا لته  
على نون وعند ابن يعي لولا لته على تحصيله وكان حق الرضي ان لا يجعل  
الغالي قسما من الترمم اذ لا ترمم في القافية المعيدة ترك ولذا حمل الحوق  
المقيدة على التشبه باختها وانكر الزجاج والسيد في ثبوت هذا التنوين  
**البتة لا ينكر الوزن** وتخرجه عن حده **وقال لعل الشاعر كانت**



يزيدان في آخر كل كلمة وضعف صوته بالهمزة حتى سمعت النون دونها  
فتنقح السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وهذا  
كما ترى رد للرواية مجرد الاحتمال وعدول الى ما هو اغرب وفرار من كسر  
وزن الى مثله بل ازيد والحق بثبوته وان ليس بتنوين لمخالفته له في الوزن  
وزعم ابو الحجاج ابن معمر وزان ظاهر كلام سيدويه في المسمى بتنوين  
الفرغم انه نون عوضت من المدح وليس بتنوين لمخالفتها له في الحكمه  
وزعم ابن مالك في الخففة ان تسميته باللاحق لتقوا في المطلقة والقوافي  
المفيدة تنوينها مجازا وانما هو نون اخرى زايده ولهذا لا يختص بالاسم  
وتدخل الفعل والحرف وتختار مع الالف واللام وتثبت في الوقف وكل  
منها ينافي كونه تنوينيا وكلام ابن مالك في تسهيله مخالف لما في تحفته  
فان فيه جعله تنوينيا حقيقة ودعوى التنوينية في الوقف بخلافها  
قول الزنجاري في احاجيه تنوين التزعم هو التنوين الواقع في انشاء  
الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف **وزاد بعضهم**  
**تنوينيا سابعاً وهو تنوين الضم** وهو اللاحق لما لا ينصرف  
في ضرورة الشعر كقول **قوبل دخلت الخدر خدر عنبري** صدر بيت  
من ثاني الطويل من معلقة امرئ القيس فقالت كل الولايات انك مرجلي  
والخدر بكسر الخاء وسكون الهمزة سترعيد للجارية في ناحية البيت كالخدر  
وكل ما وازاكر من بيت ونحوه وحشيات تنصب فوق قتب البعير  
مستورة بثوب تذا في القامور والمراد به ههنا الحشيات المذكورة  
المسماة بالهودج وقال بعض شارحي المعلقات الخدر الهودج ويستعار  
للستر والحلة وعبرها ومنه جارية مخدرة اي مقصورة في خدرها  
لا تبرز منه وعنده تصغير عنزة علم على امراء وهي ائمة عمه وقيل  
اسمها فاطمة وعنده لقب وقيل فاطمة غيرها وفي شرح ابن الخاس عن  
بعضهم انها اسم هضبه وهي الجبل الصغير ولا يناسبه اصناف الخدر  
اليه والولايات جمع ومله شدة العذاب وليس مرادها الدعا عليه  
وانما ذلك من قبيل قاتله الله ما اشعره صرفا لعين الكمال عن المدح  
ومرجل معناه مصير في راجلة اي ماشية لعقرب يعري يقال لرجله  
اذا اخرج ان يمشي راجلا فزجل برجل واللاحق **للمنادي المضموم**  
**كقوله سلام الله يا مطر عليها** غمامه وليس عليك يا مطر السلام وهو  
من اول الوافر من قصيدة للاخوص وقبله **كانك من تذكرام** حفص  
وحبل في وصافها خلق مام صريح مراد غلبت عليه نموت لها الغال والعظام

**والي من بلادك ام حفص** سقى بل تحل به الحام **وبعد**  
**فان يكن النكاح احل شيء** فان نكاحها مطر احرام  
**فطلعتا فقلت لها بكفوء** والايض لم يفر كالحام  
**فلا غفر الله لمتكلمها** ذنوبهم وان لو اوصوا  
وام حفص اخت زوجة الاخوص واسمها سلمى وكانت من احسن النساء  
صورة وزوجها مطر سلف الاخوص من اقبح الناس صورة وكان الاخوص  
جبيلا وكان يجيها فلما تزوجت بمطر غلب عليه جها فباح به والاخوص  
هو ابو عاصم ويقال ابو عثمان عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم  
ابن ثابت بن ابي الازخ الانصاري الاوسي شاعر مجيد من شعراء الدولة  
الاموية من اهل المدينة ذكره المحقق في الطبقة السادسة من شعراء  
الاسلام وجده عاصم الصحابي حبي الزبر وكان اخوص العينين والخص  
بالفصح ضيق في موخر العين وذكره الذهبي في تاريخ الاسلام وذكر  
ان عمر بن عبد العزيز نفاه الى دهلك لكثرة هجائه ويقال ان الثاني  
له سلمان بن عبد الملك بسبب تغرله بها تكذب بنت يزيد مع يديها يقول  
**يا بنت عاتكة التي اتقرت** حذر المعدي وبه الفواد موكل  
**اني لا منعتك الصدود واني** قتما اليك مع الصدود لا ميل  
وفي كلام ابن عساكر ما يقتضي ان وفاته بدمشق وحبل الوصل استعاض  
بكناج التزل والمخاق بغيره من البالي المذكور والموت والجمع خلقان والمخنة  
خليق كريب صغوه بلاهة لان اليها لا تلحق تصغير الصفات كصيف في  
امراة نصف ونوب اخلاق اذا كانت الخلوقة فيه كله كذا في القاموس  
وبرام ككتاب بال ايضا واللامه والمدام الخ وقال ابن مالك والخمر اسمها  
المدام لانها في الدون استدام والمفاصل المفصل كثير مفاصل الاعضاء  
جمع مفصل كيزل واما المفصل كثير فاللسان وقوله يا مطر يروي بالضم  
منونا وهو محمل وبالنصب كرا ولا شاهد فيه وقوله فطلعتا البيت سيوره  
المحم في حذو جملة الشرط من خاتمة الباب الخامس فكان قوله فان نكاحها  
مطل سيا في باب السابغ ويأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى **ويقوله**  
**اي بقول هذا البعض وهو قول الزيادة اقول في الثاني اي في اللاحق**  
**للمنادي المضموم** **دون الاول** اللاحق لغير المنصرف لان **الاول تنوين**  
**التمكين** فلا حاجة الى جعله قسما اخر لان **الضمر** **اباحت الضم** وردت  
اللفظ في اصله قيل فيه نظر لان وجود العلنيين فيه مناف لمرقه وانما جعل على  
ذلك قولهم يجوز ضم غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرناه فيحمل



على انه يجوز للضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باذخال التنوين  
ولا يكون تنوين الصرف لمنافا قتل وجود العلنيين فهو تنوين الضرورة ومصلح  
ان اثر العلنيين يخلف لاجل الضرورة فالتحقيق ان يقال فيه منصرف الضرورة  
واما يقال تنوين للضرورة وورد بان وجود العلنيين ليس منافيا للصرف  
منافاة حقيقية حتى يمكن اجتماعهما معه في نفس الامر وانما هو  
منافاة له منافاة اعتبارية وقد اعني والاسم منصرف للضرورة مع  
العلنيين وتنوين الصرف هو تنوين التمكن **واما الثاني فليس تنوين**  
**تمكين لان الاسم مبني على الضم** قد يعارض هناك بان الضرورة هنا  
كما اباحت الصرف مع قيام موجب المنع وعود تنوين التمكن اليها  
هنا عود تنوين التمكن مع قيام موجب البناء وتنوينا **ثامنا وهو**  
**التنوين الشاذ** كقول بعضهم **هو لا** بالتنوين مع البناء على الكسر  
قوله **حكاه ابو زيد** وفائدة تذكير اللفظ كما قيل في **الف**  
**فتعثر** فانها ليست للتأنيث ولا للاحاق وانما هي مزيد لتكثير اللفظ  
ولذا اذ اجمع قيل فيه قباحت والتعثر في الجمل العظيم والفصيل  
المهزول ودابة تكون في البحر والعظم الشديد **وقال ابن مالك**  
**الصحيح ان هذانون زيدت في آخر الاسم** كقول **ضيقن وليس**  
**بنونين** وفيما قاله نظر لان الذي حكاه يعني ابا زيد سماه تنوينا  
فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيقن  
ليست كذلك لانها مسموعة وصلاد وحقا قال الشارح واذا كان هذا  
النظر صحيحا امكن ان يورد مثله على ابن مالك اي في دعواه في التحفة  
ان يقال له تنوين التزم ليس تنوين حقيقة وانما هو نون اخرى زائدة  
فيقال ان سبويه سمي ما هو للترتم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في  
الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكاه عن النحوي انفا  
وتعقب بان ابن مالك استدرك بثلاثة امور احدها الثبوت في الوقف  
فلا يلزم من نفسه نفي ما استدرك عليه **وذكر ابن الجوزي في شرح**  
**الجزولي** ان اقسام التنوين عشرة وجعل كل من تنوين **المنادى و**  
**تنوين صرف** مالا ينصرف فسميا براسدي قسما مستقلا لانها بنوعها  
تتم واحده مسمى بتنوين الضرورة فصارت الاقسام تسعة ثم قال  
**والعاشر تنوين الحكاية** مثل ان يسمى رجلا بعاقلة لبينة فانك  
**تخلى اللفظ** التسمي به على ما كان عليه فينوبذ وان حقه ان لا ينوبذ  
لان غير منصرف للعلمية والتأنيث وهذا اعتراف منه بان تنوين

الصرف

**الصرف** متعلق بمقدر على انه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر  
اي وهذا اعتراف كاي من منه ملقبس بان تنوين الصرف ولا يجوز  
تعلقه بالمصدر لانه قد وصف بمنه فامتنع عمله **لان التنوين الذي**  
**كان قبل التسمية** **حكي بعدها** فاني يجعل ضمما اخر ونوقش بادعا  
اذا ما في الحكاية ليس تنوين صرف لمجامعته العلنيين وان كان اصله  
في الحكمي تنوين صرف الا ترى انك اذا قلت من زيد بالنصب حكما المنصوب  
في قوله رايت زيدا فالحركة في الاصل اعرابية وفي الحكاية ليست اعرابية  
وانما حكيت بصورتها والالزم نصب خبر مبتدأ بلا ناسخ وانما ما يفتضيه  
العامل من رفع الخبر فقد رمنع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية  
ولا تنس ما قد من ان منافاة وجود العلنيين لتنوين الصرف انما هي  
امرا اعتباري وضعي لا ذاتي فاذا وجد ما يدل على المجامعة اعتبر كما في  
الحكاية هنا **الثالث** **نون الالف** هي اسم في نحو النسبة  
**بين هين** لان ضمير جمع الالف **خلاف لما روي** اذ قال بانها حرف علا  
عليه والضمير مستنوكا هو الحكم في صيغتي التثنية والجمع والواحد  
خلاف المضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة و  
اعرابها في نحو يضربون وتضربين ويضربان وحمل نحو يضربن عليه طردا  
للباب وحرفا في نحو يذهبن **النسوة** في لغة من قال اكلوني البراغيث  
والفاعل الاسم المرفوع وهي علامة للجمع **خلاف لما روي** انها اسم وما  
بعدها بدل منها بدل ظاهر من مضمر او مبتدأ موحز والجملة قبله  
**خبر** **الرابع** **نون الوقاية** وسميت بذلك لانها وقت الفعل  
من الكسر وذلك لوجوب كسر ما قبلها المتكلم وهم قد منعوا الفعل للحجر  
والكسر اصل علاماته فذكر هو ان يوجد في الفعل مبالغة في الغرار  
منه فاذا اتصلت بالمتكلم ادخلوا نون الوقاية لتكف الكسر وتوفر  
على كل من الفعل والباحقة وادخلوها ايضا مع نون الاعراب ونون التاكيد  
والضمير المرفوع البارز ما او نونا لتثقل المذكورات منزلة لجزء من  
الفعل ولذا لم يبالوا بكسر الفعل من الكسر قبل بالواحدة لانه بمناسبة  
كسر ما قبلها هي من نفس الكلمة ككسر اليم من يرمي فان قيل لم لا يحفظوا  
الفعل من الكسر الذي للسكينة قلنا العروض سببه وكونه في موضع الزوال ولقد ورد  
وحاجد نون الوقاية ما وفت على شرطها فعل الجفون من الكسر  
واعلم ان ابن الحاجب في ما لي بصرح بان نون الوقاية تكسر في المضارعة  
ليست بكسرة وانما هي كالف مضارب ويمم مخرج والف سكري واطال الكلام

التأنيث



فيه وعليه فلا ينبغي غيرها في اقسام النون لانها جزء كل كلمة وكل كلمة  
 بان جزء الكلمة له دخل في الدلالة على معناها ولا يكون ذلك تون الوقاية فانه  
 لا دخل لها في دالة ما لحقته على معناها فلا تكون جزءا له **ولست نون**  
**العام ايضا** لانها عمدت الفعل اي اهلته لوقوع آية بعده وهذا  
 التسمية للكوفيين كما ان الاول للبصريين ويلحق قبل ياء المتكلم المنصبة  
 فلا يلحق قبل المرتفعة **بواحد من ثلاثة** احدها الفعل متصرفا نحو اكرمني  
 ويكرمني وحسبي وحيسبي او جامدا نحو عساني وقاموا ما  
 خلا في وما عداني وحاساني ان قدرت اي حاسني فعلا لان  
 قدرت حرفا ولا يرد ان او اخر هذه الافعال يدخلها الكسر فلا معنى لوقايتها  
 عند النون لما انتم ارادوا اجراء باب الفعاع بحري واحدا وانهم حملوا الضرع  
 على الاصل فان صحح اللام اصل المحذوف واما افعل في التبع فالبصريون على  
 وجوب حقوق النون به وحكي الكوفيون ما احل وما احسنى قال السراف  
 لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على من بعدهم في ما افعل زيد لانه  
 اسم عندهم في الاصل **واما قوله اذهب القوم الكرام ليس في ضرورة**  
 جواب عما يقال ان النون لم تلحق ليس وهي فعل جامد والجواب انه ضرورة  
 وقد اقدم الكلام على هذا البيت في فصل قد **ونحونا مروني** امراد به كان  
 من الافعال الخمسة المختومة بنون الاعراب وهذا بيان لما لا يلزم فيه  
 نون الوقاية **يحوز فيه الفكن والادغام للمثلين والنطق بنون**  
**واحدة** وحذف الاخرى تخفيفا **وقد قري** **من في السبع** فقرا ابن  
 عامر بفكهما ونافع بنون واحدة والباقيون بالادغام وعلى القراءة  
 الاخرى وهي النطق **بواحدة** **فقبل النون** الباقية **نون الرفع** والمحذوف  
 نون الوقاية وهو رأي الجزولي لان الثقل الناشئ من اجتماع المثلين  
 جاء من جهة فكانت جديرة بالحذف **وقبل نون الوقاية** والمحذوف  
 نون الاعراب **وهو الصحيح** ومذهب سيبويه ووجهه ان نون  
 الاعراب معرضة للحذف بالحازم والناصب في السبعة فهي قد الفت ذلك  
 بخلاف نون الوقاية فكانت احق بالحذف ويستعرض المصنف لذلك شأنا  
 الله تعالى في الباب الخامس وقد فهم ما قرأناه ان نون الوقاية لا تحذف  
 مع نون الضم ولا مع نون التاكيد وان كان اجتماع المثلين حاصلا  
 اكتفاء بلحذف من نون الاعراب لان نون الوقاية تكون الاعراب من حيث  
 ان كلامها جئ به لمرض لغلي فان اعراب الفعل ليس على عند البصريين  
 فاذا حذف احدهما قام الآخر مقامه **واما قوله** **مراة** كالنظام على مسكا

يسو الغاليات اذا فعلتني فضر ورة ولا يجوز ان يكون المحذوف نون  
 الضم لانها فاعل والفاعل لا يحذف **الثاني اسم الفعل نحو اكرمني**  
**ونزكني** **وعليكم** بمعنى اذكرني **واتركني** **والزمني** حملا لها على  
 مسمياتها وقد يقال ان ظاهر قوله هذا وجوب النون فيه لكن قال  
 الرضي ويجوز لها في اسم الافعال لاداءها بمعنى الفعل ويجوز تركها  
 ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكا القرامكانكني  
**الثاني الحرف نحو اني** وليس الحقوق به واجبا لانه يشبه بالفعل  
 كان ذوقه **وهي اي نون الوقاية جائزة للحذف** لنقل اجتماع  
 الامثال **مع ان وان ولكن وكان** جائزة الثبوت **وغالبية الحذف**  
 قليلة الثبوت **مع لعل** نحو لعلني ايتكم لعلني ابلغ الاسباب وذلك لاجتماع  
 اللامات فيها وهي قريبة من النون في الخرج ولان من لغاتها النون بنون  
 مشددة ومن الاثبات القليل قوله فقلت اعيروني القدر ولم اعلني  
 اخذتها قبل الايض ما جدد **وقليلته** اي قليلة الحذف كثيرة  
 الثبوت **مع ليت** من القليل قوله كسبه جازاذا قال ليتني اصادفه  
 وانقد بعض مالي والمشهور امتناع الحذف مع ليت الا في الضرورة  
 وهو نفس سيبويه وقول غيره وظاهرهما في المفصل وقال الفراء ليتني  
 وليتني جائز وظاهرهما انه جائز في الاختيار **ويلحق ايضا** نون  
 الوقاية **قبل الياء المنخفضة** **من وعن** محاذفة على سكون اخرها  
 اللانهم **الا في الضرورة** كقولهم ايها السابيعهم وعني لست من قيس ولا  
 قيس مني تخفيف النون من عني ومعني وقيل للجزولي الاثبات فيها  
 هو الاثبات **وقبل الياء المنخفضة** **لدا** **او قد** **وقط** بالتخفيف  
 للمحافظة على سكون اخرها **الا في قليل من الكلام** من هذا القليل  
 ما قرأه نافع وابوبكر قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون والباقيون  
 لدني بتشديد يدها على ما هو الكبير وقد جمع بين الكثير والقليل من قال  
 قدني من نصر الخليليين قدني قال ابن مالك ومنهم سيبويه ان عدم  
 لحاق نون الوقاية للذك من الضرورات وليس كذلك للقراءة الثابتة  
 في السبع وليس الاسم لد والنون للوقاية لان ذاك متحرك الاخر بالضم  
 والنون انما اتى بها ليصون الاخر من الحركة وانما يقال في لد مضافا  
 الى الياء لدني نصر عليه سيبويه فان قلت **هلا** حافظوا على  
 الضم فيه كما حافظوا على سكون لدن فزاد والنون قلت لان ذا  
 السكون ونحوه من الحروف والاسماء المبتدئة لما شابت مع انه لازم



الفعل الذي هو الاصل في الحاق هذه النون نحو خذ ومرو بعدت من الاسماء  
المفككة يلزم ومنها السكون الذي لا يكون فيها اجزيت مجزاة في الحاق هذا وقد قسم  
ابن النحوي بنون الوقاية بالنظر الى الوجوب والنجواز لربعة اقسام ما يكون فيه  
واجبة وذلك في الماضي العاري عن نون الاناث والمضارع العاري عن نون  
الاعراب والامر وما يكون فيه جازية على قوه وذلك في الماضي مع نون الاناث  
وفي ليت ومن وعن وقد وقط وما يكون فيه جازية على ضعف وذلك في  
عما ذلك وما يكون فيه جازية على السوا وذلك في المضارع مع نون  
الاعراب وفي لزن وفي ان وان ولكن وكان **وقد تلحق** نون الوقاية  
**في غير ذلك** المذكور **شذوذ** **واكقولهم** **بجني** **معني** **جني** فان الشهور  
بجني بغير نون وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط فكراهة لقم ساكنه قبل  
النون بغير النطق بها واما بجني بجني فكيف فحقه ان يستعمل بالنون كبقية  
اسماء الافعال مع ان عدم الحاق اعرف ايضا **وقوله** **اسم** **الذي** **القيومي**  
**شراحي** **يريد** **شراحي** **فهم** **الاسم** **في** **غير** **الذي** **اختصارا** **وهذا** **هو** **الاسم**  
عند من اخبرني البديعيين بالاكتمال بالبعوض جعلوه نوعا من الحسنات  
فابقوا على تسمية الذي هو الاكتمال بالكلية وهو عجز بيت من اول الواو  
قائمه بزيد بن محمد الحارثي صدره فمادري وظن كل ظن ابتداء معترضه  
بالواو والواو واومع وكل ظن تأكيد لظن قاله الجلال رحمه الله اسم  
القيومي شراحي معالج عتقا فعل الدراية بالاستفهام وسعيد المصنف  
انتاد هذا البيت في الباب الخامس في تسمية الكلام عليه ان شأله تعالى  
وقيل الرواية تاسلي ولا شأله **وهذا** **هو** **الذي** **في** **مسلي**  
**وعنه** **تنوين** **لا** **نون** **هي** **الوقاية** **وبني** **على** **ذلك** **قوله** **في** **ضارين** **ان**  
**البا** **منسوبة** **فتكون** **البا** **في** **مسلي** **في** **محل** **نصب** **اي** **اسم** **اي** **اذ** **لا** **يكن**  
**ادعا** **جرها** **لان** **التنوين** **مؤذن** **بالا** **لفصال** **وهي** **بالا** **لفصال** **فلا** **يجتمعان**  
**وقول** **القابل** **كالي** **تنوين** **وانت** **اضافة** **فحيث** **يراني** **لا** **يجل** **مكانا** **انما**  
**اراد** **حيث** **يراني** **لا** **يجتمعان** **في** **المكان** **والا** **فاحدة** **هما** **يجل** **مكانا** **لان**  
**على** **البول** **والجيب** **ان** **ابن** **كيسان** **خالف** **الحجة** **فقال** **كان** **اذا** **ك**  
**استعملت** **بدون** **من** **ان** **جر** **الاسم** **باضافة** **تا** **اليه** **جملا** **على** **كم** **الخبر** **التي**  
**معها** **ها** **ونونها** **تنوين** **فابتث** **التنوين** **مع** **الاضافة** **وغني** **على** **ان**  
**الخبر** **من** **مقدرة** **على** **تنوينها** **الغالب** **والى** **ما** **عليه** **ابن** **كيسان** **الشاح** **في**  
**ان** **قدرون** **من** **فيه** **الى** **المكسبة** **ومنه** **زكت** **بين** **الحاة** **منابت**  
**ليقول** **بان** **اسما** **باضاف** **حقيقة** **وتنوينه** **عند** **الاضافة** **ثابت**

يرد

**ويرد** **قول** **الشاعر** **وليس** **الوافي** **ليرفد** **خايبا** **هو** **صدر** **بيت**  
من ثاني الطويل لم يسم قايله وتامه وان له اضعاف ما كان اصلا وقد  
اعادة المص في الباب الخامس في تزج حذف التنوين والموا في الجاني اسم  
فاعل من وا في اللقوم اياهم ويرفد بالبت للمفعول اي يعطي ويعان والرفد  
العطا والخايب من لم يزل مطلوبه والخيبة عدم حصول المطلوب **وفي**  
**الحديث** **غير** **الرجال** **اخوفني** **عليكم** **استشكل** **هذا** **الحديث** **ان** **وجه**  
**احدها** **ان** **اخوف** **اسم** **تفضيل** **والاصل** **فيه** **ان** **يبني** **بن** **الثلاثي** **المجرم** **للبني**  
**للفاعل** **فمقتضى** **ان** **غير** **الرجال** **خايف** **والمراد** **ان** **غير** **الرجال** **بخايف** **الثاني**  
**ان** **افعل** **التفضيل** **اغنا** **باضاف** **الى** **ما** **هو** **بعضه** **واليا** **ليست** **بعضا** **الثالث**  
**لحق** **النون** **واجيب** **عن** **هذا** **الاخير** **بان** **افعل** **التفضيل** **شبه** **بافعل**  
**التعجب** **فحقه** **النون** **حلا** **عليه** **وعن** **الاول** **بان** **فعله** **اما** **خاف** **او** **خيف**  
**او** **خاف** **والكل** **ممكن** **اما** **خاف** **فعلى** **ان** **يكون** **من** **وصف** **المعاني** **بما** **وصف**  
**به** **الذوات** **مجازا** **اكقولهم** **شعر** **شاعر** **وعجب** **عجب** **والاصح** **خوف** **غير**  
**الرجال** **اخوف** **خوفي** **تخوف** **الخوفان** **وظن** **ما** **غير** **وايا** **واما** **خيف**  
**فعلى** **ان** **الاصل** **اخوف** **مخوفاتي** **ثم** **حذف** **المضاف** **وهذا** **موافق** **للمعنى**  
**وتكون** **استغنى** **من** **ذات** **الخايفين** **واما** **اخاف** **فعلى** **ان** **الاصل** **غير** **اخوف**  
**مخيفاتي** **ثم** **حذف** **المضاف** **ايضا** **وقد** **نظم** **الجواب** **المول** **والثالث** **الجواب**  
**عن** **السؤال** **والثاني** **وتبين** **انه** **لا** **يبد** **من** **تقدير** **مضاف** **على** **الوجه** **كلها** **بل**  
**على** **الاول** **لا** **يبد** **من** **تقدير** **مضافين** **والتنوين** **لا** **يجامع** **الالف** **والهم**  
**ولا** **اسم** **التفضيل** **يكون** **غير** **منصرف** **فثبت** **انه** **نون** **وقاية** **لا** **تنوين**  
**وفي** **الصحيح** **انه** **يقال** **عجلي** **ولا** **يقال** **عجلي** **وليس** **كذلك** **لفظ** **الصحيح**  
**ونحن** **معنى** **حسبي** **قال** **الاخفش** **هي** **ساكنة** **ابدا** **يقولون** **بجلك** **كايقولون**  
**قطك** **الاغنام** **لا** **يقولون** **بجلى** **كايقولون** **قطنى** **ولكنهم** **يقولون** **بجلى**  
**وبجلى** **اي** **حسبي** **قال** **الشراح** **وهو** **محتمل** **لان** **يكون** **عدم** **قولهم**  
**بجلى** **بالنون** **من** **مقول** **الاخفش** **بفتح** **العين** **اراد**  
**العين** **التي** **بها** **يبد** **لله** **النمر** **بغية** **اي** **عين** **الكلمة** **لان** **ذلك** **انما** **يقال** **فيما**  
**يدخل** **النمر** **بفتح** **من** **الكلمات** **وتعمر** **هذه** **حرف** **لا** **يحظ** **لها** **في** **التمر** **بفتح**  
**وكما** **تذكرها** **اي** **تكرر** **العين** **للمميز** **بين** **نعم** **الحرف** **والاسم** **واثرا**  
**اشرف** **اللفظين** **ما** **خف** **الحركتين** **فقالوا** **في** **واحد** **الانعام** **نعم** **بالفتح** **قال**  
**للمصنف** **في** **حواشيه** **على** **التمثيل** **وقد** **جمع** **بين** **العينين** **من** **قال** **عاني** **بفتح** **الله**  
**نفس** **فداوه** **فيما** **كمن** **داع** **دعا** **فنعمر** **نعمر** **الرواية** **بفتح** **عين** **الاولى**

س



وكسر عين الثانية وبها اي بلغة الكسر **قرا الكساي** هذا الحرف حيث  
جاء في القرآن ووقع فيه في اربعة مواضع **وبعضهم** بدلها اي العين  
حاصلة لغزها في المخرج كما ابدل الحائضنا من قرا في حتى مطلع البحر  
عق وبها **قرا ابن مسعود** وبعضهم **يكسر النون ابتداء لكسر العين**  
حكى ذلك في حواشي عن ابي جيان ثم قال وانا اراه اصلا لا ابتداء لان  
الحرف لا يليق به التقريف الا ترى انه لا يجوز في ثم العاطفة ما جاز  
في شد ومد من اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم ونعم اي لصح  
اسكان ثانيا مع فتح الاول وكسر لان ما صح اتباع اوله لثانيه من الثلاث  
صح تخفيفه باسكان ثانياه قبل الاتباع وبعد لاسيما والعين حرف  
حلق وقد يمنع هذا السكون لما يودي اليه من النقا الساكنين وفي حرف  
تصديق و وعد و اعلام فالاول بعد الجزم مثبتا كان او منفيا كقلم  
زيد وما زيد والثاني بعد الفعل ولا تفعل نحو لم ولا تفعل وما في معناها  
مما فيه طلب الفعل او طلب الترك نحو هل تفعل و هل لم تفعل وبعد  
الاستفهام نحو هل تعطيني ويحتمل ان يفسر اي الاستفهام في هذا  
التركيب بالمعنى فيكون بمعنى فعل فيدخل في قوله وما في معناها فلا يكون  
قسما مستغلا وفي بعض النسخ وصف المعنى بالثالث فيكون بالمعنى  
ويحتمل ان يفسر بعد الاستفهام نحو هل تعطيني بالمعنى الثالث الذي  
هو الاعلام فيكون من الثالث **والثالث المعنيين** هكذا هو في غالب  
النسخ بتعريف المضافين وتوجيههما ان ثالثا اتم قلعل من العود اضيف  
الى ما دون اصله لافادة معنى التضيير اي تضيير المعنيين السابقين  
ثلاثة وادخلت على المضاف اضافة لفظية لرخاها على المضاف اليه  
نحو الجعد الشعر والثلاثة الاتواب ويقع في بعضها والثالث بدوت  
المعنيين بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو هل وجدتم  
ما وعدكم ربكم حقا **ان** لنا اجرا و قول صاحب المقرب وهو ابو  
الحسن ابن عصفور انها بعد الاستفهام مطلقا للوعد غير مطرد لما ينشأ  
من انها في بعضه للاعلام كالاثنتين السابقتين والمثال لعدم صحة التوعد  
فيما قبل وتاتي للتوكيد اي لتوكيد الكلام وتقويته لا لشي من المعاني  
تالثا **اذ او فقت صدر** في الكلام غير مسوقه الكلام يستدعي جوابا  
نعم **هذه اطلالهم** اي هذه اطلالهم بلا شك والاطلال جمع طل ففتح  
الشاحض من اثار الدار وقيل هي فيه للتذكير كان المتكلم اليها او لا  
ليذكر ما يقول فيها هو بصدده **والحق** انها في ذلك حرف اعلام وانها

**جواب لسوال** مقدر كانه قد ران سايدا قال اهذه اطلالهم فاجابه  
بقوله نعم ولم يذكر سبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم  
فعدو وتصديق واما بلي فيوجب بها بعد النفي ولعل هذا قول  
صاحب الميزب حيث جعلها بعد الاستفهام للوعد وكما نرى اذ  
قيل هل قام زيد فقيل نعم في التصديق ما بعد الاستفهام بكونها  
كوز غير مستفهم عنه لانها انما تكون للتصديق بعد الخبر والاول  
ما ذكرناه من انها حينئذ للاعلام اذ لا يصح ان يقول لقابل  
ذلك صدقت لانها انشا لا خبر والتصديق والتكذيب من خواص الخبر  
واعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمنع  
دخول بلي بعده ووقعها جوابا له لعدم النفي في الكلام واذا قيل  
ما قام زيد فتصديقه نعم ايضا وتكذيبه بلي لا لا فيجوز في تكذيب  
الاجواب مع اختصاص بلي بتكذيب النفي ومنه زعم الذين كفروا  
ان لن يبخشوا قلوبنا ومن لن يتوبن فكذلك في دعواهم انهم لا يبعثون  
يوم ويمتنع دخول لا بعد النفي لانها انشا لا نفي النفي  
واذا قيل قام زيد بالاستفهام فهو مثل ما لو قيل قام زيد بدوت  
الاستفهام اعني انك تقول في جوابه ان اثبتت الصيام واردت  
الاعلام نعم وان نفيته واردت الاعلام بنفيه ويمتنع دخول  
بلي لقوات شرطها واذا قيل لم يقل زيد بالاستفهام فهو مثل  
قولك لم يصبر زيد بدوت استفهام ايضا فنقول في جوابه ان  
اثبتت الصيام اي اريد اثباته بلي لانها انشا لا نفي وهو اجاب ويمتنع  
دخول لا لانها انشا لا نفي والتاثير في وان نفيت قلت نعم  
كما لو قلت نعم في جواب ما قام زيد قال الله تعالى **الم يا تكرر** نذير  
قالوا بلي وهذا بعض اية هي واذا اخذ بك من بني آدم من ظنهم  
ذرياتهم واسمهم وهم على الغشيم الست بربكم قالوا بلي شهدنا خجلة  
شبهين ما تقرير الجواب وتاكيد له وقد ورد في الحديث ان الله  
تعالى اخرج من ظهرا دم ذريته كالذر واحياهم وجعل لهم  
العقل والنطق واخذ عليهم العهد والميثاق بائنه ربهم ولا اله  
لهم غيرهم فاقرأ بذلك والزموه لكنه اختلف في كيفية الاجراج  
وهسته المخرج والزمان والمكان ولا يخفى ما بين ظاهر الايد وظاهر  
الحديث من التاثير وقد تكلف جماعة في الجمع بينهما واحسن ما قيل  
انها من باب التثنية اي انه تعالى اخرج من اصلا ببن آدم تسلسلهم



على ما يتوالدون فزنا بعد قرن ونصيب لهم دلائل يوجبون ركب في عقولهم  
ما يدعونهم الى الاقرار بما حقي صاوا وانزلوا من قبل لهم الست برهم قالوا بلى  
فنزل عليهم من العلم وتمكنهم منه منزلة الاستعداد والاعتراف وباب التمثيل  
واسع في الكلام ومنه انما قولنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وعلموا  
انه لا قول ثم وانما هو تمثيل ونصير للمعنى واما قوله تعالى بعد ان يقولوا  
وما عطف عليه فمفعول به للاخذ اي فعلنا ذلك من نصب الادلة الصادقة  
كرهنا ان يقولوا اليوم القيامة انا كنا غافلين عن ذلك لم ننبه عليه او كراهة  
ان يقولوا انما اشركنا ابائنا من قبلنا وكنا ذرية من بعدهم فافندنا بهم لان  
ذلك الادلة المنصوبة قائم معهم ايضا فلا عذر لهم في التقليد كما لا عذر  
لابائهم في الشرك والمراد ببني آدم اسلاف اليهود الذين اشركوا بالله تعالى  
اذ قالوا عذربنا بنو الله وبذرناهم من كان في العهد المصطفوي من  
اخلافهم المقتدين بهم بقرينة السياق والسباق وقرا المدين والعربان  
الوعمر وابن عامر ويعقوب ذرية ايتهم بالجمع ومن ظنهم بول بعض من بني  
ادم وذرية ايتهم مفعول اخذ وانما كان اخذ الذرية من بني آدم والاستعداد  
عليهم لان بني آدم لصلبه لم يكن فيهم مشرك او لم يولد من قال بلى وعن ابن  
عباس ان لو قيل نعم في جواب الست برهم كان كقول الملعون انما تصدق  
ما سبقها من نفي او اثبات خبرين وانما النفي والحاصل ان بلى لا تأتي الا  
بعد نفي لا هنا لا يجابه وان لا تأتي الا بعد ايجاب لا هنا النفي وان نفي  
تأتي بعد لا هنا تكون للتصديق وهو متاقي مع النفي والاحتياج وانما  
جاز بلى قد جازت اياي مع انه لم يتقدم في الكلام اداة نفي وكان حقه  
ان لا يجوز لان قوله لو ان الله هداي السابق عليه يدل على نفي هدايته  
كما هو مقتضى لولا الاستعاية فهو ان لم يتقدم نفي لفظا فقد تقدم معنى ومعنى  
الجواب جاز بلى قد هدى تلك هي الايات اي قد ارشدت تلك بذلك مثل  
واما متوهم فيهم يعني ان الهداية هنا بمعنى الارشاد والدلالة على ما توسل  
لا بمعنى الدلالة الموصلة فيورد من الله تعالى لما تضمنه قوله ذلك الكافر  
لو ان الله هداي من معنى النفي وفصله عنه لان تقديمه يفرق القرائن  
وتأخير المردود يدخل بالنظم المطابق للوجود لا في تخبر بالنفي بيطشه  
يتعطل فيقول الهداية ثم يفتي الرجوع وقال سيبويه في باب المنع في  
مناظره جرت بمنه وبين بعض النحويين فيقال له الست تقول كذا  
فانه لا يجزى ان يقول نعم فيقال له الست تفعل كذا فانه قابل نعم  
فجاء نعم بعد الاستفهام المأخوذ على النفي مع ان اللوح موضع بلى في معراج الطراوة

ان

ان ذلك الحق من سيبويه قال الشارح هذا جراحة من المنع المذكور على منصب  
امام ائمة الجريو يرمين الطائفتين المقتدي به فان حسب ابن الطراوة ومن  
هو اجل ان نعم ظواهر كلام هذا الامام لا جرح ان جراحة هذا المعترض وجبت  
اطراح الناس له فقلنا يرى احدا يعيا بكلامه او يثبت اليه ولم يتحل لاني  
بالحسن من الاعتراف بالفضل لاهله ولقد حضرت يوما مجلسا شجنا فاقني  
الفضالة ولي الدين بن خلدون وكان شديد النفاذ في الشاعلي مصنف  
هذا الكتاب يعني ابن هشام ذاهبا في تفضيله وتفضيل كتابه كل من ذهب  
وفي ذلك المجلس الشيخ محمد بن ولدي المصنف فقال له لو عاش سيبويه لم  
يمكن الا التلذذ لوالده والقرأة عليه فمعه وجه الشيخ محمد بن الدين وقال  
ياسدي اذ افهم الوالد بعض كلام سيبويه كفاه ذلك شرفا وقد اذكرتني  
هذه الحكاية بين اثنين اشهدتهما الشريف شمس الدين محمد بن قتيب اشرف حلب  
الملقب بالتوبة قال اشهدنا شيخنا العلامة الموصلي بن بلطوب ولا يرى اقال انفسه  
وما عبر الانسان عن فضل نفسه بمثل اعتقاد الفضل في كل فاضل  
وان اخس النقص ان يرى المعنى قذرى النقص عندها شفا من الافاضل  
وقال جماعة من المنقذين والمتأخرين منهم اي من المتأخرين الشافعيين  
اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته غير مراد به النفي  
فجوابه على جواب النفي المحض رد عن الاستفهام لانه استفهام عن النفي  
وان كان مراد اياه النفي فلا اكثر ان يجاب بما يجاب به النفي ايضا  
وان لم يكن المعنى عليه مرعيا للفظ ومحاذة على صورته ومنه انه لا  
يرى بركم ويجوز بعد دخول احد التانيست بمعنى واحد فانما المختصة  
بالوقوع في حيز النفي ولا الاستفهام المفرد اي ولا النفي بلى لا يقال  
اليس احد في الدار ولا اليس في الدار الا يزيد لكون المعنى فيما على  
الاحتياج ودخول احد والتفريع يستدعيان النفي ولو نظر الى صورة  
النفي فقط لجاز وعلى ذلك من رعاية المعنى دون اللفظ جاز قول الانصار  
للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم الستم ترون لهم ذلك اي نعم نرى لهم  
ذلك وذلك حين شكك الانصار فقرهم وقلتهم وعجزهم عن مكافاة اهل الخير  
من اهل المصا وقال صلى الله عليه وسلم الستم ترون لاهل المصا ذلك اشارة  
الى احسانهم اليهم وانعامهم عليهم فقالوا نعم نرى ذلك ونعرفه لهم ولا  
نكفر فقال ذلك شكرهم ومكافاتهم ولما اجابوا باعبار اللفظ لاقوا بلى والمال  
ولحد وقال محمد بن فضال الجيم كجفر وتقدم الكلام عليه وعلى قصيدته  
التي فيها هذان البيتان في ريب من حرف الراء اليس ليل جمع ام عمرو

او لغيرهم







كالكاف في اياك فقد تقدم ان الصحيح فيها انها حرف خطاب والضمير ايا  
 وهذا هو من جهة البصريين لانا ايا وحده لو لم يكن ضميرا لما لمز التنب  
 اذ ليس في الاسماء الظاهر ما يلزم التنب الاسم معدودة كالظرف  
 والمصدر وغير المتكسر وذهب الخليل والاحفش والمازني الى ان ايا ضمير  
 وما بعده ضمير ايضا والكوفيين وابن كيسان الى ان اللواحق هي الضماير  
 وايا عماد والزجاج الى ان ايا اسم ظاهر خص بلاضافة الى الضمير وبعض  
 الكوفيين الى ان المجرع هو الضمير وابن ساذ الى ان ايا لا ظاهر ولا ضمير  
 وهذا اثبات للواسطة **والثالث ها السكت وهي اللاحقة ليا حركته**  
 ايرادها ما ليست اعرابا ولا شبهة فلا يلحق بخوزيد من مرفت بزيد  
 لان حركته اعراب ولا يتخو رجل زيدا من لرجل ويا زيدا شبه حركتها  
 بالاعرابية من حيث العروض وكذا المبني لقطعة عن المضافه **او حرف**  
 ايراد به الالف التي في اخر الاسم العريق في البناء والالف التي في اخر  
 الاسم للتدوين وذلك لحذف الالف **خوامهيه وهياه وازيداه واهاه**  
**ان يوقف عليها وان تبت وقفا وتحذف وصلا وزعمنا وصلت بنية**  
**الوقف** تبت وصلا ولا تكون هذه الهاء الساكنة ولو وصلا ولجاز  
 الفرايا تبت مع الف التندية في الوصل متحركة بالضمه او الكسرة  
**والسابع اليها المبدلة من همزة الاستفهام كقوله واتى صولجها**  
**فقلن هذا الذي مخ المودة غيرنا وجفانا هو من ثاني الكامل لم**  
 بسم قايله قال السخاوي انشد ابو الحسن وقال يزيد اذ الذي اي  
 قابله من همزة الاستفهام هاء لقرب المخرج وصواحيها يجوز رفعه  
 على انه فاعل لتي وفضيه على انه مفعوله والفاعل ضمير يعود على الحدث  
 عنه بهذه القصة ومخ اعطى ومضارع مخض بالفتح والكسر والمودة  
 مفعوله الثاني قدم على الاول للاهتمام بكونه وجفانا هجرنا وترك  
 مودتنا وهو واوي اللام من الجفوة فلا يقال جفنته قال الجوهري  
 واما قول الراجز فلست بالجافي ولا الجافي فاغنا بناه على جفا المبني  
 للمجهول وانقلبت واوهياه **والتحقيق ان لا تعد هذه الهاء المبدلة**  
 من الهمزة من اوجه الهاء المفردة وان كانت حرف معنى **لانها**  
**ليست باصل** اي ليست حرفا اصليا بل منقلبة عنه وما ورد  
 عليه من انه ذكر في حرف الالف بحى ال للاستفهام وهما زيد  
 من الهاء الاصلية فقد لجيب عنه بان لم يعد ال التي كان استفهاما  
 ولحق من اقسام ال وانما قال بعد ذكر اقسام ال مسيلة ومن الغريب

ان ال تاتي للاستفهام ولحق انه وان لم يعدها من اقسامها فقد لم كونها  
 منها بما ذكر من المسئلة وانما الجواب ان عدم الاصل في ال انما تحقق  
 في بعض الكلمات لا في تمامها كما هنا **على ان بعضهم زعموا ان الاصل هذا**  
 اي اصل هذا من غير مد في البيت هذا بالالف بين الهاء والال و  
 الكلام جزلا استفهام **فحذفت الالف** وقصر اللفظ للضرورة  
 فلا شاهد في البيت **ولما من هاء** **الثاني** **ث** **خوزيد** **رحمه** **المبدلة**  
 من تاء في الوقف وهو قول الكوفيين **وزعموا انها الاصل وان**  
**التاء** المشاه الغوية في الوصل بدل منها فاذا وقف عليها مرجع الى  
 الاصل **وعكس ذلك البصريون** فجعلوا التاء اصلا والهاء بدل منها  
 في الوقف وهذا المذهب ارجح فان مدارج على اعتبار حال الوصل الذي  
 هو اصل بالنسبة الى الوقف على اهم عليها من غير بدل ايضا فحي  
 التمهيل ابدال الهاء من تاء الثانية المتحركة ما قبلها لفظا وتقديرا  
 في اخر الاسم اعرف من سلامتها وقد تروى بهما في السبعة **والتحقيق**  
**ان لا تعد هذه من اوجه الهاء ولو قلنا بقول الكوفيين انها اصل التاء**  
**لانها جزء كلمة** وكلامنا في هذا الباب على ما هو من قبيل الكلام لكن نص  
 الرضى على ان هاء الثانية ككسر ربيت مع ما دخلت عليه فصارت الشدة  
 الامتراج ككلمة واحدة وعلى قول البصريين نظرا الى ما سبق ينبغي ان  
 لا تعد هذه ايضا لانها ليست اصلا عندهم فتدبر **هـ** **بالقصر**  
**على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما للفعل وهو حذو ولا يختلف**  
 لفظه من المذكر والمؤنث والمثنى والمجرع فنقول هيا يازيد وميا  
 هند وهيا يازيدان ويا زيدون ويا هندان **ويجوز مد الف**  
**بالحاق** همزة مفتوحة بعد الالف **ويستعملان** اي المقصورة و  
 الممدودة **بكاف الخطاب** فيختلف حال لفظها باختلاف حال  
 المخاطب تذكيرا وتاييذا افراد او ثنية وجمعا **وبدونها** ولا  
 يختلف لفظا المقصورة **ويجوز في الممدودة** اذا اريدت قصر لفظها  
 ان يستغنى عن الكاف بتضريف همزها **تضاريف الكاف** ضلحى  
 بهما ما يلحق بالكاف من علامة تاييذ ثنية وجمع وهي اللفظة الفصحى  
**فيقال هـ للمذكر بالفتح** اي بفتح الهمزة وكان الاولى تقديم قوله  
 بالفتح على قوله للمذكر لانه قيد لهما فيه وكذا تقدم قوله بالكسر  
 على قوله للمؤنث في قوله **وهـ للمؤنث** **بالكسر** اي بكسر الهمزة  
**وهـ** **وما** **ليضم الهمزة** قبل همز التنبيه في تنبيه المذكر والمؤنث



**وهاون** في جمع الموبك وهاوم في جمع المذكر ومنه هاوم اقرا وكنا  
 فكتابنا تبارك فيه هاوم واقرا واعمل الثاني وحذف مفعول الاول ولو كان  
 الامر بالعكس لقلنا اقراوه اذا الاولى اضماره حيث امكن والها فيه للسكت وقد  
 قرى بابا تبارك في الوصل بشيئا في الامام الثاني ان يكون ضمير الموبك فتستعمل  
**بحرورة الموضع** بالاضافة اليها او بالحرف ومنصوبته نحو قال لهم بالحق  
 وتقواها وفي الكلام مع الفصل بالالف لف وله غير مرتب **والثالث**  
**ان تكون للتثنية** فندخل على امره في تحكي الزمخشرى في تفصيل ان يقال  
 ان زيد منطلق وها افعل كذا وليس واحدا منها من الاربعة التي ذكرها  
 المصنف تكرر قال الرضي لم اعثر لذك على شاهد قال المصنف وهو عجيب  
 فان الزمخشرى انشأ في المفصل قول النابغة ها ان تا عذر ان لم  
 يكن قبلت فان صاحبها قد ناه في البلد وهذا شاهد على دخولها على  
 الجملة الاسمية مثل ها ان زيد منطلق الا ان المسند اليه في البيت اشارة  
 فعمل الرضي يقول لا يصلح هذا شاهد لدخولها على الاسمية الحالية من اسم  
 الاشارة فتأمل ونعقبه المحشي بان ها زيد منطلق وها افعل كذا اقليل  
 والمصنف انما ذكر ما يدخل عليه ها التثنية كثيرا ثم ان عبارة الرضي واماها  
 فتدخل في جميع المفردات على اسم الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل  
 كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا واما بالضمير  
 المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولا ويغريها ذليل نحو ها ان يا عذر وقوله  
 فقلت لهم هذا لها وذا ليا الى ان قال وما حكى الزمخشرى من قولهم  
 ها ان زيد منطلق وها افعل كذا اما امره على شاهد فالاولى ان  
 يقول ان ها التثنية يختص باسم الاشارة وقد انفصل منه كما مر ولم يثبت  
 دخول في غير من الجمل والمفردات قال المحشي فانت تراه كيف صرح  
 بان قوله ها ان يا عذر مما انفصل فيه يان ها التثنية واسم الاشارة  
 يفاضل غير القسم وغير الضمير المرفوع المنفصل وان الذي لم يعثر له على  
 شاهد هو دخولها على غير اسم الاشارة وعلى غير فاصل بينهما وبين اسماء  
 الاشارة وحينئذ فيجب من تحجب المصنف **احدها الاشارة غيب**  
**المختصة بالبعد** اي ما يشار به اشارة غير مختصة بالبعد نحو هذا  
 فان يشار به الى الغيب وغيره بخلاف ثم لفتح المشقة وتلويدها  
**وهنا بالشد** وها هناك بالتحقيق فانها مختصة بالبعد فلا يدخلها  
 ها والثاني ضمير الرفع المخبر عن تبارك الاشارة ويقع في بعض النسخ باسم  
 الاشارة بالترقيق نحو ها انتم اولا لا يجوزهم ولا يجوز تكرر قال الرضي

واعلم

واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا اذا افعل ان يعرف المخاطب نفسك  
 انك لست غرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت تقول وها هو ذا  
 بفعل استغراب وفتح مضمون الفعل بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب  
 او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او يصيرك زيد انت هذا الذي  
 ارى لا من كان متوقفا منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم ثبت  
 بقولك تقول وفي قولك يصيرك زيد الذي استغربت ولم توقعه قال تعالى  
 ها انتم اولا تخونونهم ولا يحبونكم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال  
 المستغربة ولا تحل لها اذ هي متأنفة وقال البصريون هي في محل نصب على  
 الحال اي ها انت ذا قايلا قالا والحال ها هنا لازمة لان الفائدة منوطة  
 بها والعامل فيها حرف التثنية او اسم الاشارة قال ولا ارى للحال فيه معنى  
 اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك كذا **وقيل انما كانت داخل على**  
**الاشارة اولا فقدمت** ووسط الظير بينهما فزاد نحو ها انتم توكيد  
 اذ لو كانت كاقبل ما جاءت هولا **فاجيب بانها اعيدت** توكيد وقال  
 الرضي ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بين ما كما اعيد فلا  
 تحسبهم لبعده قوله ولا تحسبن الذين يخولون وايضا قوله ثم انتم هو لا  
 تغفلون دليل على ان المقدم في ها انتم اولا هو الذي كان مع اسم الاشارة  
 ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة ها انت زيد  
**والثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل وهي في هذا واجبة**  
 فلا يقتصر على اي للتثنية على اي على ان ذلك النعت هو المقصود بالنداء  
 دون منعوقه **قيل وللشعر** يضخمها يضاف اليه اي فانها من الاسماء اللازمة  
 للاضافة واعلم ان الرضي في هذا المقام كلاما مفيدا لا باس بابراده ملخصا  
 فنقول اذ النودي المعروف باللام فاما ان يبنى وهو بعيد لان اللام عاقبة  
 للتثنية فهي كالتثنية ون ثم فل البناء مع ما نحو خمسة عشر والان فاستكر  
 اطراد البناء معها في النداء واما ان تعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء  
 من الوقوع موقع الكاف وكونه مثله في الازد والتعريف وقيل انما يحجبها  
 بين النداء والكرهية اجتماع حرفي تعريف ورد بان اجتماع حرفين في  
 احدهما من الغاية ما في الامر وزيادة لا يستنكر ولا محذور في اجتماع  
 تعريفين متغايرين لقولهم يا هذا ويا عبدا لله ويا ابنت انما المجتمع اجتماع  
 ادنى تعريف للاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام تنكر ثم تعرف  
 بحرف النداء وهذا لا يتم في يا الله ويا عبدا لله وقال المازني في اسم الاشارة  
 تنكر ثم يحذف حرف النداء ما فات من الاشارة ومن ثم لا يحذف معها حرف



النداء ولا حاجة الى ما ارتكبنا فانه لا يمنع من كون الشيء المعين مواجها مقصدا  
 بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين ثم لما قصد الفصل  
 بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما ميمما لا يدل وضعا على ماهية معينة  
 بل يحتاج في الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء ظاهرا عليه لشدة احتياجه  
 الى محضصة وهي اللام اذ لا نداء الا لما تميز للماهية وان لم يكن معلوم الذات  
 واما ما بشئ وبما موجودا فاما يضمحل اذ كفى بهما عن ان الخطاب ليس فيه شئ  
 مما يكون في العفلا الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وذلك الاسم للهم  
 هو اي المقطوع عن الاضافة واسم الاشارة فانها وضعا ميممين مشروطا ازالة  
 ايمهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة للمهية او الوصف واما اي فافاضا  
 الى اسم اخر بعدد واما قطع اي للتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لقصد  
 الالهام وليلا يجب فيه فلا يمكن التنبية على كونه مقصودا بالنداء فان ذاك  
 اختصاص بلزوم الرفع وترك النصيب وابدالها التنبية من المضاف اليه لا يمكن  
 خلوه من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه وليس موضع تنوين وايضا التنوين  
 من مضاف اليه معلوم مقدر والقصد ههنا الالهام مع ما في هاء التنبية من  
 مناسبة النداء هو تنبيه ايضا ويجوز في ما **هذه في لغة بني اسد**  
**يحذف منها وان يضمها وها ابتاعا الضمة اي وعليه قراءة**  
**ابن عامر اية الثقلان بضم الهمزة في الوصل وسكونها في الوقف هذا**  
 اذ لم يكن مع اي اسم اشارة اما اذ كان فلا يد من ابيات الالف بنحو  
 يا ايها الرجل **والسرايع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف**  
 اي حرف القسم يقال **ها الله بقطع الهمزة من الاسم الشريف ووصلها وكلاهما**  
**مع ابيات الف ها وحذفها فبقيت اربعة اوجه** **هل** **وهي ما اوردت**  
**ها وها همزة فيقال ال فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة**  
 عن العرب وهو من ابدال الخفيف ثقيل فلان اضعف وبلغ الغاية في النداء  
**حرف موضوع لطلب التصديق الخجائي اي لطلب الحكم بان النسبة واقعة**  
 اي لطلب وقوع النسبة اي الادعاء لان النسبة واقعة وهذا ما عليه  
 متقدمو المنطقيين من ان التصديق هو الحكم والتصورات الثلاثة شرط له  
 والمتأخرون على انه مجموع التصورات الثلاثة اعني تصور الموضوع وتصور  
 المحمول وتصور النسبة للحكمة والحكم **دون** **طلب التصديق** اي الادراك  
 الخجائي عن الحكم وهو المسمى بالتصور الساذج **ودون التصديق السلي**  
 اي الحكم بان النسبة ليست بواقعة فلا يكون هل لواحد منهما **فيمتنع**  
**نحو هل زيد ضربت لان تقديم الاسم ويلاوه حرف الاستفهام يشعر**

نحصول

**بمحصول التصديق بنفس الفصل** وفي كثير من النسخ بنفس النسبة اي فيكون  
 هل لطلب حصول الخصال وهو محال وما حرج به المصباح امتناعه صرح صاحب  
 النسخين بقبحه وقال الثغفاني في شرحه وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون  
 زيدا مفعول فعل محذوف يفهم الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربته فكيف  
 يقع لعدم اشتغال المفعول وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التصديق  
 بمجرد الاهتمام دون التخصيص وفيه نظر لا بدلا وجرح حينئذ لنقصه  
 ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا الوجوب ان يقع وجرح الخجب  
 اعني على قصد الاهتمام ولا قابل به **وكذا يمتنع نحو هل زيد قام امره**  
**واذا اريد بالمتصلة** لانها تعين احد الامرين كاي وهو لا يكون  
 الا بعد حصول التصديق باصل الحكم في لطلب التصور فلا يعاد لها ما  
 هو لطلب التصديق للمنافاة بين حصول التصديق وطلبه ولا اشكال  
 في طلب التصور بعد حصول التصديق وان كان التصديق يستدعي سبق  
 التصور لان التصديق لما صل هو العلم بالنسبة الى احد الامرين والمطلوب  
 تصور احدهما بعينه والتصور السابق هو ما كان بوجه ما وتيقنه امر  
 بالمتصلة يقتضي جواز ان يراد بها في المثال المنقطعة وكلام السعد  
 بويده حيث علل امتناع المثال المذكور بانصال امر بدليل وقوع المفرد  
 بعدها قال واما المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت  
 اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس  
 الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيبينها تدافع فيمتنع نعم يصح مقابلة  
 هل بام المنقطعة لانها اضرب عن حكم الى اخر فلا ينافيها هل الطالب  
 التصديق وهذا كما ترى على ان هل مقصور على طلب التصديق وقد  
 تقدم في اوائل بحث الهمزة عن ابن مالك بتجوز مجي هل بمعنى الهمزة وحال  
 ام المتصلة لها وفي شرح الحاجبية للرضي وزعماني هل قبل المتصلة  
 على الشذوذ **وهل لم يقم زيد** لان تصديقه سلبى وانما جاز هل  
 زيد غير قائم لان التصديق الخجائي والسلب جز من محموله لان القضية  
 معد ولذا الجول **ونظرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة**  
 قبل هذا صرح في ان امر المنقطعة من اذوات الاستفهام وانها تشارك  
 هل في الاختصاص بطلب التصديق فيرد عليه انه قال في بحث الهمزة  
 وهل يختص بطلب التصديق وبقعة الادوات مختصة بطلب التصور  
 ولا شك ان منها على رايه ام المنقطعة وهي التصديق كما قرره هنا وقد  
 مضى هناك ما ان تكن على ذكر من كان نفعك ان شأ الله تعالى **وعكسها**



اي عكس هل ام المصلحة وجميع اسما الاستفهام فانهم لطلب النصو  
 لا غير من مختصة به ولا تنس ما اسلفه المص في حرف العين المجبة  
 في بحث غير ان قولهم لا غير لمن واعو من الجميع الماهرة فانها مشتركة  
 بين الطلبين طلب التصور وطلب التصديق والحاصل ان الاستفهام  
 اما عن تصور محض وهو ما كان حقيقة مفردة او عن تصديق محض  
 وهو ما كان عن نسبة تامذين امرين وقد يكون محتملا للامرين ثم  
 ثم انقسمت ادوات الى ما يختص بطلب التصوير وهو ما عدا الهمزة  
 وهل وام المنقطعة عند المص الى ما يختص بطلب التصديق وهو هل  
 ولم المنقطعة والى ما يجوز معه الامران وهو الهمزة فالك اذا قامت  
 اقام زيد احتمل ان يكون استفهاما عن النسبة صادرا من متردد باين  
 وقوعها ولا وقوعها والمعنى اقام امر لم يقع فيكون استفهاما عن التصديق  
 وان يكون استفهاما عن تصور المسند صادرا من جازم بوقوع فعل من  
 زيد لكنه متردد في انه قيام او غير وعليه فالمعنى اقام امر قد مشاء  
 ويحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون استفهاما عن تصور المسند اليه صادرا  
 من جازم بوقوع القيام لكنه متردد في انه من زيد او غير والمعنى اقام  
 زيدا مغمورا ويعرف هل من الهمزة وان شاذتها في طلب التصديق  
 من شرط اوجدها اختصا صيا اي اختصاصا من هل بالتصديق  
 اي بطلب الهمزة للطلبين كما عرفت والثاني اختصاصها بالاحتياج  
 اي لا يطلب بها الا ما كان تصديقا بشويا فلا يطلب بها التصديق  
 السلي لقولها اقام ويخرج هل لم يقع بخلاف الهمزة فانها نعم الاحتياج  
 والسلب المشرع لكن ان يكفيكم البس الله بكاف عبده والغالب  
 ان يكون حينئذ محض التقرير اعني حمل الخطاب على ان يقربا مرفعه  
 قال الرضي وهي في الحقيقة للاذكار والذكار والنفي اثبات **وقال الاطهاني**  
**الافريسيان عادي** مصدر بيت بحرف صدره الاحتشوك حول التثنية  
 وقد تقدم الكلام عليه في حرف الهمزة في بحث الالمخفة **والثالث**  
**تخصيص المضارع بالاستقبال** اذا دخلته نحو هل تنافذ ذلك  
 بحكم الوضع كالسين وسوف قال الشارح وقل من تعرض لهذا من  
 الخاة بخلاف الهمزة نحو انظروا قايما فان المعنى معها على الحال كما في  
 هذا المثال ومن اجل هذا التخصيص لا يصح هل يقرب زيدا وهو اخوك  
 كما يصح انصرب زيدا وهو اخوك لانها لما فيها من التخصيص بالاستقبال  
 لا تنصح لا تكرر الفعل الواقع اذ المعنى لا ينبغي ان يذكر وهذا حيث

دلت القرينة على ارادة انكار الفعل الواقع اذ المعنى لا ينبغي ان يذكر  
 من جهة ان الفعل المستقبل لا يفيد الحال لعدم المقارنة لان الواجب  
 مقارنته للحال لوقوع فعلها وانثقاوها ما ممنوع الاثر صحت سيجي زيد  
 راكبا وقال تعالى سيدخلون جهنم داخرين **واما قول ابن سينا في شرح**  
**الحل لا يكون الفعل المستفهام عنه مطلقا** الالمستقبلا قسمين لانه  
 قد يكون ماضيا وان كان الاستفهام بهل كما كان حالا في المثال السابق  
 قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير فمن مبلغ الاختلاف  
 عني رساله وذسان هل استتم كل مقسم البيت من معلقة زهير بن ابي  
 سلمى وهو من ثا في الطويل والاختلاف بالممسلة جمع حليف كالاشهاد  
 جمع شهود وهم القوم يتحالفون على التعاضد والناصر وازادهم كما قال  
 الجوهري اسدا وغططان وذيان بوزال مع مضومته وتكررت وحده  
 ساكنة فتشاة تحتية ومقسم مصدر معي من المزيد بمعنى اقسام **الرابع**  
**والخامس والسادس** انها لا تدخل على الشرط اي اداته **ولا على اثبات**  
**التاكيد** **ولا على اسم بعده** فعل في الاختيار كل ذلك بحكم الاستقرار  
 ومن اجل انها لا تدخل على اسم بعده فعل حك في باب الاشتغال على النصب  
 في نحو هل زيد صريته بانه احسن القبيحين كما تقر في محله **مخلاف**  
**الهمزة** فانها تدخل على ذلك كله بوليل افان مت فام الخالدون  
 اي ذكرتم انك لانت يوسف اشرامنا واحل يتعد وذلك لمرافقة  
 الهمزة في باب الاستفهام **والسابع والثامن** انها تقع بعد العاطف  
 لا قبله بخلاف الهمزة فانها تقع قبله لا بعده **وبعد** **والهمزة** لا تقع بعدها  
 نحو هل يهلك القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رابع  
 عقيل بفتح الهمزة هو ابن ابي طالب اخو علي وكان اسن من جعفر بعشر سنين  
 وطالب المكشي بداهه اسن منه بمثلها وكان على اصغرهم بل قيل انه كان اصغر  
 من جعفر بعشر سنين وكلمهم اسلم الاطالبا قال ابن عبد البر قدم عقيل المنة  
 مهاجرا قبل المنيبه وقال هشام اسلم سته غان وتوفي سنة خمس و  
 تكونه اسرع الناس جوابا نسب الى الحق وكان من انس قريش وكان قد  
 ورث اقارب الذين هاجروا وتركوا اموالهم وديارهم والى هذا يشيروا في  
 الحديث حكى ابن عساكر ان عقيل دخل على معاوية بعد ما ذهب نصره فاقعد  
 على سريره وقال انتم يا بني هاشم تصابون في ابصاركم فقال عقيل وانتم يا بني  
 امية تصابون في بصاركم وكان عنده مرة فقال معاوية لجلساء اتدرون  
 من قال الله في شأنه ثبت يدي الى الحب هو عمر هذا وشار الى عقيل فقال عقيل



اندر و ان امراته جمالة الخطيب من هي حجة هذا و اشار الى محاوره و نعتل  
هشام ان عقلا قد مر على اخيه على بال عراق فساله فقال ما اعطيك شيئا فقال  
اني محتاج فقال اصبر حتى يخرج عطائي من المسلمين واعطيك فقال لا ذهبن  
الى رجل هو اوصل الي منك يعني معاوية فقال انت و ذلك فذهب الى معاوية  
فاعطاه مائة الف درهم وقال اصعد المنبر و اذكر ما اولاك على و ما اولستك  
فصعد المنبر وقال ايها الناس اني اردت عليا علي بن ابي طالب فاختاره علي و اردت  
معاوية علي بن ابي طالب فاختاره فقال معاوية هذا الذي تزعجني بشانه احق وانا  
اعقل منه و الى بايع بكر الراية جمع ربح بغيرها و سكن الموحدة و هو الذي **وقال**  
**شعري هل تم هل انتهم** هو صدر بيت من اول الخفيف عجزه او يحول دون  
ذاك تمام و لم يسم قائله و لا وقع في شرح الشواهد و الشاهد في هل الثانية  
والاولى داخل على مثل ما دخلت الثانية حذف لدلالة ما بعده عليه و التكرار  
هنا كما هو في قوله تعالى و ما ادرىكم ما يوم الدين ثم ما ادرىكم ما يوم الدين الا انتم  
للمقول و هي هنا النافس و التندم و انتهم همزة ممدودة فشاء فوفيه مكسوة  
فحتمية مفتوحة فتون ساكنة مضارع اتى للتكلم و جده موكلا بالنون الخفيفة  
كما ان تجول مضارع موكلا بالنون الثقيلة لوفوعه في سياق الاستغناء و الحكام  
بكر الهمزة الموت **وقال هل يستوي الاعمي والبصير ام هل يستوي الظلم**  
**والنور** فوكت هل بعد له و جواز انك في تهيلة ان لا تقع هل بعد ام  
لشبهها بالهمزة في الحرفية فتعطي حكما وان تقع لشبهها ببقية الادوات  
في عدم الاضافات باب الاستغناء و الحاصل ان بين هل و الهمزة ناخبا  
في الحرفية و بينها وبين ناخبا في الغيبة عن الهمزة فجازت مراعاة كل منهما  
و تلخص من ذلك ان الوقوع بعد ام متع مع الهمزة و اوجب عجزها و عجز هل  
و جاز في هل **التاسع انها مراد بالاستغناء بها النفي** فيكون المعنى النفي  
قبل ان كلا هذا يشعر بان تم استغناء ما حمل لكنه مجازي لا حقيقي و قوله  
بعد في جواب فان قلت ان ما مر انها لا تكار على مدح كك و يلزم منه ك  
الاستغناء لانها النفي ابتداء يقتضي انها موضوعه للنفي حيث يراد بالاستغناء  
بها النفي لا انها للاستغناء و قد يجوز فيه بارادة النفي منه فيتنوع كلاما  
وانت تعلم فيما مر انما هو في الهمزة في التي كانت لانكارا و لزوم منه الاستغناء  
و لم يكن للنفي ابتداء كما كانت هل له فالنفي في الهمزة لازم معناه لانها  
ابتداء وان اطلق عليه معناه بالواسطة بخلاف هل فانه معناه حيث  
يراد ابتداء من غير واسطة و هذا لا ينافي ان يكون معنى مجازيا عزم موضوع  
اللفظ فان كل معنى مجازي يراد من اللفظ ابتداء اي من غير واسطة دون

الحقيقي

الحقيقي وان كان المعنى المجازي لا يتحقق بدون المعنى الحقيقي و بالجملة فقرة  
بين المعنى المراد و لازم المعنى المراد وان كان مرادا و لا حاجة الى الجواب  
بان الباقي قوله يراد بالاستغناء للبدل اي يراد بدل الاستغناء بمثل النفي  
وهو لا يشعر بان تم استغناء ما يجوز به على ان لو كان المعنى على ذلك لكانت  
المناسبة عند النفي بمثل معنى ثانيا لها لا ما يفتقر به هل عن الهمزة المشار  
لها في معنى الاستغناء فمما مل وفي شرح الحاجية للرعي الهمزة تستعمل في الاشياء  
للاستغناء و لانكارا ايضا و لا تستعمل في الانكار و اذا دخلت الهمزة على الثاني  
فلخص المنقرب و اما هل فلا تدخل على الثاني اصلا ثم قال و تختص هل و ت  
الهمزة بكونها المنقرب الى الاثبات نحو هل ثوب الكفار اي الم يتوبوا و بافادتها  
فايدة الثاني حق جاز ان يجي بعدها الاقصد للايجاب **ولذلك** اي و لا ارادة  
النفي منها **دخل على الخبر** اي خبر المبتدأ الواقع **بعدها** **الاستغناء**  
**في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان** فان المنزح لا يكون في الاحجاب  
**والباء** الزائدة في الخبر في قوله **الاهل اخو عيش الذين بداهم** هو عجز بيت  
من ثاني الطويل تقول اذا اقلوبك عليها و اقردت و قبله وليس كليب اذ اجن  
ليلة اذ الم يذوق طم الامان سائما و قائلها الفرزدق كما قال للضم يحجو  
حبريرا و برمية و قوله كليب يا بيتان الهمزة كما ان بني فزاره برموق يا بيتان  
الامل قال الشاعر **لانما من فزار يا خلوت به** على قلوبك و كتبها باسبار  
و جن الليل ستر و جند ستر و الا فان يغني الهمزة و المشاة الغوقية  
واحدة الا ان رصمها الحارة و الا ان نذ قليلة كن اني القاموس و اذا الثانية  
بدل من الاولى و اقلوب بالالف قال في الصحاح و قد اقلوب اي ارتفع  
و المقلوب المحقق المستوفى المعلق و يقال اقلوب الرجل في امره اذا انكسر  
و في القاموس و قلوب رجل و حق و تجاني و انكسر و في الجبل صعد اعلاه  
فاشرف و الطائر وقع على اعلا الشجر و اقردت بالفان قال في القاموس  
و اقرد سكت و سكن و ذل و تماوت و الظاهر من اراد هذا البيت كما قال  
الشاعر ان لو اد النفي المراد به لم ترد الباء في الخبر و عليه فلا تزداد الباء  
في نحو هل زيد بقاء اذ اريد الاستغناء للحقيقي وفيه منظر فان المضم  
قد صرح بان زيادتها في الخبر الغير الموجب قياسا و الاستغناء عندهم  
من قبل غير الموجب و تحمل المحشى في جوابه بان الاستغناء عندهم ليس من  
قبيل غير الموجب في كل موضع بل في مواضع صرح فيها بذلك و لم يصرحوا  
ههنا بشئ و الاصل ان ليس منه الا بربيل يعني شئ و هو انهم قد صرحوا في بحث  
زيادة من انها لا تزداد الا بشرط ان اخوها كون الكلام غير موجب و فزار



ذلك بان ينقد رنق او نهى او استغنام بميل واي دليل على التفرخ اقول هذا  
ولذلك ايضا صح العطف في قوله **وان شفاى عرقه مبرقا** وهل عند  
رسم دارس من معول البيت من الضرب الثاني من الطويل من معلقات امرئ  
القيس الكندي وسيدته المص ثانيا في بحث عطف الخبر على الاستثناء والعكس  
من الباب الرابع ان شاء الله تعالى ورواه سيبويه في كتابه بلفظ وان شفا  
واخرج به على ان النكرة مخبر بها عن النكرة وكذا انفع روايته هنا في بعض  
نسخ هذا الكتاب والشفا اذ هو من المرض والتخلص منه والمعبرة بفتح  
المهمله وسكون الموحدة الرفع وجمعه عبرات وحكى ثعلب غيره وعبر  
كبدرو وبد ورواه في بعض المصنفات وفيها مصبو من امرائه واصل  
مرافقه من اراقه والهاء مزيدة على غير قياس والرسم لا يروى في الدار ما كان  
لاصفا بالامر من من اثارها والدارس المحو والمحول بتشديد الواو المفتوحة  
اما مصدر رمي من عول الرجل اذا اكل مرافقا صوتا واسم مكان من دار اسم  
مفعول من عولت على فلان اي اعتمدت عليه الا ان صلته حذف كما في قولهم  
للهم المشترك ونحو واسم مكان منه نصر عليه بن الحسن واصد رمي منه  
اي ان تخلص ونحو مما انبليت به دمع اصبت به ثم قال سكرنا وحسد  
عندهم محوينا وموضع بكاء واحد معقد عليه او مكان كذلك او اعتقاد  
في دفع المصيبة اي انه لا قابلية في صب الدرع اصلا والحالة هذه اذا لعطف  
**الاستثناء على الخبر** ولا الخبر على الاستثناء والحاصل ان المصدر استدلال على كون هل  
لنفي بطلان امر واحد ها دخول اداة الاستثناء على الخبر بعد ما قلنا ولا  
انها بمعنى ما النافية ما دخلت الثاني زيادة الباء في الخبر ايضا بعد ما  
كذلك الثالث عطف جملة مصدرية مما على انها جملة خبرية قبلها فلانها  
باقية على استغنامها كانت جملتها استثنائية ولا امتنع عطفها على الخبرية  
قبلها لما ذكرنا فان قلت قد مررت في صدر الكتاب ان الهمزة تأتي  
**مثل ذلك** فانه ذكرته انها تأتي لانكار الباطل وهو مقتضى ان ما بعدها  
غير واقع فهي مقيدة لنفيها مثل افا صفا كمر بكمر بالبنين اي امركم  
وخصكم بهم الا ترى ان الواقع انما هو انما لا يروى ثم  
وهو بضم المشاء التحديد وسكون الصاد المهمله وكمر الغاء **بذلك قلت**  
**انما من انما لانكار على مرعي ذلك** اي الاصفاء وبيان ان كاذب في  
منعاه ويلزم من ذلك انكار الانتفاء اي انتفاء الاصفاء وانزع  
واقع لانها للنفي ابتداء اي لان معناها النفي ابتداء كان معنى ذلك  
فالتالي في هوز الانكار لانهم المعنى وفي هل الانكار في معنى وهذا لا يجوز

اقام الامر بد وان كان المعنى على الانكار الباطل كما يجوز هل قام الا  
من يد لان النفي يج انما يقع بعد ما يفيد النفي ابتداء لان وما قاله تعالى  
**فهل على الرسل الا البلاغ** ولا يخفى لطاقة ما يتلوه من هذه الآية في هذا  
المقام **هل ينظرون الا الساعة** وقد يكون **الانكار مقتضيا لوقوع الفعل**  
وهو للمعنى بالانكار التوبيخ على العكس من هذا الانكار للمعنى بالابطال  
وقد عرفنا فيما تقدم **وذلك** اذا كان الانكار بمعنى ما ينبغي ان  
**تفعل** اذا لا تخاطب بمثله الامن كان متلبسا بالفعل نحو **ايضرب**  
**من يد** وهو اخوك لمز صدر منه الضرب ويتلخص من هذا النفي **ان**  
**الانكار على قلة** او جوا انكارا على من ادعى وقوع الشيء فان المخاطب  
بقوله افا صفا كمر بكمر بالبنين من اعتقد ان الملايكة بنات الله وان البنين  
لهم خاصة ويلزم من هذا النفي وانكارا على من اوقع الشيء والاول هو  
الابطال والثاني التوبيخ وكلاهما يختصان بالهمزة فلا تشاركها  
هل فيها وانكارا لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي يفرد  
به هل عن الهمزة فلا تشاركها الهمزة فيه **العاشرة** انما تأتي  
بمعنى قد تخرج عن معنى الاستغنام وذلك مع الفعل لاختصاص  
قد بالافعال وبذلك نسقوله تعالى هل اتى على الانسان جماعة  
منهم ابن عباس ترجح ان القرآن رضى الله عنه والكساي والغرا  
والمبرد قال في مقتضى هل لا استغنام نحو هل جازيد ويكون  
منزلة قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان انتهى اي قد اتى على  
الانسان وبالغ الزحزحة فزعم انها ابل بمعنى قد و **ان**  
**لا استغنام** انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها قال في الكشاف  
هل بمعنى قد في الاستغنام خاصة والاصل اهل ونقله في المفصل  
عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا  
الالف لانها لا تقع الا في الاستغنام فنصار لزوم وقوعها فيه معنيا  
عن ظهور اداة معها وقد جاء دخولها عليها في قوله سابل فوارس  
يربوع بسدنا اهل راونا بسيف القاع ذي الافر انتهى والبيت من  
اول البسيط وقايله زيد الخيل من ابيات قالها في اغارة اغارها على  
بنى يربوع فاصابهم وقتل وسبي وسابل امر من المسالبة وفوارس  
جمع فوارس وهو من شاذ الجمع عند سيبويه لان فاعل انما يكون جمع فاعله  
في صفات من يعقل وون فاعل وقد استدر كعليه هو الكونوا كس في قوله



واذا الرجال وايزيدوا بهم خضع الرقاب نوكر الجصاره قال ابن الجارح  
 في ايضاحه واما فوارس فالذي حسن منه انتفا الشكر بينه وبين الموت  
 فانهم لا يقولون املة فامرة اي قبعد بذكر عن الصفة فان الفرق بين  
 المذكر والمؤنث بالتام من خواص الصفات فكان كالا سم واما هو الكسجاء  
 في مثلها لك في الموالك والامثال كثير اما يخرج عن القياس واما نوكر  
 فلضرورة فلا اعتداده بعد فواعل قياس في فاعل اذا كان صفة لما لا  
 يعقل وذلك لان الجمع فيما لا يعقل من المذكر اجري مجرى المؤنث من يعقل  
 ويرفع ابن جهملة بن مائل ابوجي من عقيم منهم مقيم بن تويره وياوه  
 من امة فهو مفعول اذ ليس فعلول بفتح الفاء في كلامهم الا ما شذ من صغوق  
 والشذ بفتح الميم المحلة الواحدة في الحرب وبكرها القوة والبا معقوب عن  
 وسع الجبل اسفله حيث تسع فيه الماء والمقام المستوي من الارض والادكم  
 بفتح التاء واحدها اكده وقد تقدم الكلام عليها في بحث رب **ولو كان كاذكر**  
 من انا هل يعني قد **لم يدخل الا على الفصل كقد** المختصة بالدخول عليه  
 لكنها قد دخلت على الاسم ايضا قال تعالى فهل اقم مسلك **ولم ادر في كتاب**  
**سبويه ما نقله النحوي** انما قال في باب **عنه ما يكون عليه الكلام ما**  
**نصه وهل هو لا استفهام لم يرد على ذلك** قل عليه لا يلزم من عدم رويته  
 هو انك عدم وقومه والاولى به تحسين الظن بالنحوي فانما امر في هذا  
 الفن ثبت في النقل على انه ما نقله عنه مستور في كتابه في باب اثنان لم لم  
 دخلت على حرف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانصه يقول ام من يقول  
 امر هل يقول ولا تقول امر يقول وذلك لان ام بمنزلة الالف وليست اي  
 ومن وما ومق بمنزلة الالف انما هي اسماء بمنزلة هذا وذلك لانهم تركوا  
 الف الاستفهام اذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسئلة فانما  
 علوا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزلة  
 قد كنتم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا في الاستفهام وفي اوائل الكتاب  
 في مباحث الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس كذلك قبله  
 منصوب يبنى عن الفصل وهو باب الاستفهام مانصه واما الالف فتقديم  
 الاسم فيما قبل النقل جائز كما جاز ذلك في هذا لانها حرف الاستفهام الذي  
 لا يزول الى غير وليس للاستفهام في الاصل غير وانما تركوا الالف في معنى  
 وهل ونحوها حيث امنوا الالتباس الذي ترى انك تدخلها على من اذا امتت  
 بصلتها نحو افرق يلق في النار خرام من ياتي امنا وتقول امر هل فانها  
 بمنزلة قد وكنتم تركوا الالف استغناء اذا كان هذا الكلام لا يقع الا

والاستفهام

في الاستفهام فهذان نصان موافقان لما نقله النحوي عن الكتاب  
 وقد وقع في بعض نسخ المعني بل في كثير من ما عند النحوي بل قوله  
 والم ارا الى اخره مانصه وثبت في كتاب سبويه ما نقله عنه ذكره في باب  
 ام المتصلة ولكن فيه ما قد يخالفه فانه قال في باب عنه ما يكون عليه  
 الكلام الى اخره ما قال ولا يخفى ان الضمير المستتر في نقله للنحوي والمجوز  
 بعن والمستتر في ذكره لسبويه والبا زرق في نقله وفي ذكره وفي يخالفه  
 لما الاول والمجوز ربي للكتاب قال الشارح وما اخال هذه النسخة  
 وثبت في كتاب سبويه ما نقله عنه قال النحوي ولجيب بان معناه  
 ان سبويه لو نقل انما يعني قد اياهم قال الشارح **فان قلت**  
**فما تصنع في دفع المعارضه التي اشار اليها وهي مخالفة قول سبويه** في  
 ما عده ما يكون عليه الكلام لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزلة قد  
**قلت** احمل على انما للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزة المخدوفة في اللغة  
 للاستفهام لانها موصوغة للاستفهام بنفسها جميعا بين كلاميه **وقالت**  
**النحوي في كتابه** وهو نقل لما في الكشاف بالمعنى وبعض اللفظ **هل الى اي**  
**قد في على التقريب والتعريب** جميعا فالنمر بمفاد الهمزة المقدرة والتعريب  
 مفاد قد التي عبر عنها بميل اي الى على الانسان قبل زمان قريب طالفة  
 من الزمان الطويل المستدل لم يكن فيه شيئا مذكورا بل كان شيئا منسيا  
 غير مذكور بالانسان نطفة في الاصطلاح او عنصر من العناصر وقد  
 فهم من هذا ان النمر بهما بمعنى الحكم بالشئ من قولك قريت هذا الامر  
 اي اقبلته والكلام خير محض وان الحين الذي لم يكن فيه شيئا مذكورا مارة  
 كونه نطفة في الاصطلاح وقيل هو مدة لبثه في بطن امه والمراد بالانسان  
 الجنس اي جنس بني ادم بوليل انا خلقنا الانسان من نطفة انما هي  
 فان المعرفه اذا اغيدت معرفة فالظاهر ان الثاني عين الاول وقيل المراد  
 بالانسان الاول ادم وبالثاني بنوه وقرنها عنه بقدر خاصه ولما  
 يقدر معها همزة استفهام **ولم يحلوا قد على ما معنى التقريب بل على معنى**  
**التحقيق وجمع الضمير** لم يحلوا باعتبار المعنى وقال بعضهم معناه  
 الشوق وكأنه قيل يقوم يتوقعون الخبر اي فانه بقي جسدا من جسد الحيوان  
 منه مخرجه الملهيكه فيفزعون منه وفي تسهيل اني ما كنت اذ يتعجبين  
 مرادفة هل بعد اذا دخلت عليها الهمزة يعني كافي البيت اي بيت  
 اهل زويا ومفهومه انما لا تتعجبين لذلك اذ لم تدخل الهمزة عليها  
 بل قد تاتي لذلك كافي الامة وقد لا تاتي له كما في نحو هل قام الا زبيد

٩



وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فنزحوا ان هل لا تأتي بمعنى قد اصلا  
وهذا هو الصواب عندي اذ لا مقتضى لمن اثبت ذلك اي اثبت  
ان هل بمعنى قد الا احد ثلاثة امور احدها تفسير ابن عباس لهل في  
يقول اني ولعلها انما اراد ان الاستفهام للنفي وليس باستفهام اي  
ان معناه طلب اقرار المخاطب واعترافه بامر قد استقر عنده بثبوته  
او نفيه فالكلام استفهام دخله معنى النفي فان قلت اذا كان اللفظ  
موضعا للمعنى ودخل عليه معنى اخر كما في هل هنا انفي المعنى الاول مع الثاني  
او يجر منه قلت الذي يظهر من كلام المحققين بقاءه فحق القول في  
لعلها انما تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي وفي قوله تعالى للحاقة  
ما للحاقة ليس استفهاما محضا بل خالطه معنى التوبيخ وفي قوله ما لي الاري  
المصدر ان الاستفهام دخله معنى التمجيع عليك بتنبع امثال ذلك  
فندبر وفي شرح التسميل له في حيان وما ذكر المص وغيره من ان هل ترادف  
قد لم يقرر على ذلك دليل واضح انما هو شئ قاله المفسرون في قوله تعالى  
هل اتي على الانسان حين من الدهر ان معناه قد اتي وهذا التفسير معني  
لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى تيمم النحو  
واللغة لا الى المفسرين وقد يناقش بان من المفسرين من عرفت من ائمة  
النحو المتصدين لنفي بر هذا الفصح كالفرا والمبرد والزمخاج بل قد نقل القول  
بذلك عن طائفة من النحاة منهم الكسائي والمبرد والزمخاج وناهيك بامام  
الجماعة سيديهم فقد ثبت النقل عنه وكل منهم امام عارف بهذا الشأن  
قد خالط العرب الفصحاء وجمع كلامهم وفهم مقاصدهم وربما وقع في بعض  
نسخ التسميل فيخرج بدل قوله فيتمين بل قال ابو حيان انما اثبت في نسخة  
عليها خط المص قال وكان لحسن بما ذكرناه فعدل الى ذلك قال وليس ذلك  
بمخرج ايضا لان الزمخاج انما يكون اذا كان ثم دليل واضح يدل على ان هل  
ترادف قد قلت وعرفت الدليل فلا تتدخل الى التطويل وقد صرح بذلك  
اي يكون استفهام في الآية للنفي بجماعة من المفسرين فقال بعضهم  
هل هنا للاستفهام التقريري والمقرر به من انكر البحث والمشر  
بعد الموت وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى وهو قول لا انسان  
فيه ويعتدون بذلك فيقال لهم فالذي احدث الناس بعد ان لم  
يكونوا واوجدهم بعد عندهم كيف يتبع عليه احياءهم بعد موتهم  
وايعادهم بعد فناهم وهو ذو الحالة الاولى وهو معنى قوله تعالى  
ولقد علمتم النشأة الاولى والحاق الاولى فلولا تذكر ان اي هذا

تذكرون فتعلمون ان من انشأ شيئا بعد ان لم يكن قادر على اعادته  
بعد عدم ما انتهى بل هو اهلون عليه كما قال تعالى وقال اخراي بعض اخبرني  
المفسرين مثل ذلك الا انه فسر الحين في الآية نؤمن التطوير في الرحم  
اي بر من انقلابه من طور الى طور غثه فقال المعنى المرات على الانسان  
حين من الدهر كما لو كان حق العبارة لكنه جمع الضمير باعتبار الافراد  
فيه نظفا ثم علقا ثم مضى الى ان صاروا شيئا مذكورا بالانسان  
وصفا متما وما يتعلق بها وكذا قال الزمخاج الا انه حمل الانسان على  
آدم عليه السلام فارادوا الافراد فقال المعنى المرات على الانسان  
اي على ذلك الشخص الذي هو آدم حين من الدهر كان فيه ترواما وطينا  
فلم يكن شيئا مذكورا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا يكون  
هل للاستفهام التقريري اصلا وانما ذلك من خصائص الهمزة  
وليس كذلك اي وليس من خصائصها كما قال بل تشاركها هل فيه وذكر  
جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان في افادة التوكيد والتحقق  
ومقتضى هذا النفي وانما معناها هو الحكم بالثبوت او لا تنقأ الا  
انه المحل على الاقرار باحدهما وعلل القائل بان من خصائص الهمزة  
اراد النفي عن معنى المحل على وحملوا على ذلك قوله تعالى هل في ذلك  
قسم لذي حجر وقدره جواب القسم وهو بعيد فهو النفي بر على عظم  
القسام التي ذكرت قبل اي انه في القسم والمقسم به قسم اي حلف  
او محلف به لذي عقل يعتين ويؤكد به ما يريد تحقيقه والمقسم عليه  
محذوف وهو يعتين دل عليه قوله الر تزكيف فعل بك بعد اذ قاله  
الزمخشري او مذكور وهو ان ربك بالمرصاد قاله ابن الانباري وفي البحر  
لاي حيان الذي يظهر ان الجواب محذوف دل عليه ما قبله من اخر  
سورة الغاشية وهو قوله ان النيا اياهم ثم ان علينا حسابهم و  
التقدير لا يا اياهم النيا وحسابهم علينا وقول مقاتل هل هنا في موضع  
ان اي ان في ذلك قسم لذي حجر فهو في محل جواب القسم قول لم يصدر  
عن قائل لان المقسم عليه على هذا التقدير لم يذكر فيبقى قسم  
بلا مقسم عليه لان ما ذكره من ان المعنى ان في ذلك قسم لذي حجر  
لا يصح كون مقسما عليه والدليل الثاني قول سيدي الذي ساقه  
العرب في القاموس شافيه اذ في شفته من شفته والبلد والامر اياه  
شافيه العرب باللفظ عبارة عن الشلق من احوالهم وفهم مقاصدهم  
وكفي بذلك دليلا ومستندا وقد مضى ان سيديهم لم يقل ذلك



لنا انه قاله على ان ما مضى له انما هو القول بان لا يراد بهذا النقل في كتاب سيبويه ولا يلزم منه انه لم يقله **والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى** وان خالفه في اللفظ وقد رايت عن السبوي ان **الرواية الصحيحة امر هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا بد ليس** وقد مضى في بحث ام ايها اذا كانت منقطعة فهي بمعنى بل مجردة تارة عن الاستغناء وغير مجردة اخرى **وبنقد يثبت تلك الرواية فالبيت شاذ لا يقاس عليه** اذ مثله لم يكثر كثرة توجب القياس وانما جاء منه هذا البيت او بيت اخر ومع كونه شاذاً فيمكن **تخرجه على انه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله ولا للماء ابد دواء** وهو غير بيت فلا والله لا يلتقي لما بي وقد مضى الكلام عليه في حرف الكاف بل **الذي في البيت اسم بل منه لا خفاء في اللفظ فيه واتحادهما فيكون** **احدهما على حرفين فيه والاخر على حرف واحد** وهما صلتك على حرف واحد والآخر حرفين فيه غير عاملين وعندهما عاملان **فمنه كقوله فاصبح لا يسا لند عن مابه** صدر بيت مخزاه اصعد في علو الهوى ام تصوبا وهو من القرب الثاني من الطويل قال الغيني لم يسم قايله وعزاه المحشي للاسود ابن جعفر جاهلي يكنى ابا الكراج وروي فاصبحن وصعد في الجبل وعليه تصعيدا وتقي فيه وعلا وعلاو والدار بضم العين واللام وتشديد الواو وبكسر العين وسكون اللام وتخفيف الواو كما هنا تقتضي اسفلها بضم السين وكسرهما مع السكون والتخفيف وتضرب معناه نزل وبقى مما يفتقر به هل من الهمزة احدهما ان لا يجوز حذفها للعلم بها بخلاف الهمزة والثاني ان المستفهم به لا يرجح عنده احد الامر من من الاشياء فلا والتقي بخلاف الهمزة فانه لا يستفهم بها الا من عجز في نفسه امر ما من الاثبات كذا قيل **هو وروعه من شي وهما وهم** **وهن تكون اسما** وهو الغالب **واخر فاعوذ به هو الفاضل والزيدان هما الفاضلان اذا اراد** **اعرب فضله وقلنا لا موضع له من الاعراب** فان الموضعين من الاعراب من لوازم الاسمية فاذا انتفت الاسمية وقيل هو مقول عن المغير هي مع القول بذلك اي بكونها فضلا لا موضع لها **اسما كما قال الاخفش في** **مخوصه نزال اسما لا محل لها** لانها غير معمول لشي وذهب عن ان لها موضعا فقتل هو الرفع بالابتداء وضربها المستتر فيها فاعل سد مسدود كافي راجع ولا يقدح استتار الفاعل هنا وظهور هناك لا فرق في الحكم بالجملة بين ان يكون الفاعل ظاهرا او مستترا وقبل هو في نحو رويد زيد نضت على المصدر والمعنى ارودا واد ازيدا والاول اظهر لانها اسماء

مجردة عن العوامل العظمية فوجب الحكم عليها بالابتداء وكافي الالف واللام في نحو الضارب اذ اقدرناها اسما موصولا كما عليه الجمهور ويكون مجموع الالف واللام كلمة واحدة قال قدرناها **حرف** **الواو الواو المفردة التي هي مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر** **قال الشارح** الفتحة النسخ التي وايها على ذلك وهو مشكل فانه ذكر خمسة عشر تهما واطل منها سبعة وهي واو الصرف وواو الرب وواو التماسد والواو الداخلة على جملة النعت وواو النكار وواو النذكر والواو المبدل من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدم ما قيل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس صحيح عنده واما ان يكون غرضه عدم ما هو صحيح عنده فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية وتعمد المحشي فقال ان غرضه عدم غير الواو التي ينتصب المضارع بعدها لان ذلك ان الحق انها واو العطف وغير الواو التي فلا تكار والواو التي للمذكر والواو المبدل من همزة الاستفهام لان ذلك الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من اقسام الواو وما عداها من الاربعة هو واحد عشر فلا اشكال وهذا مع كونه دفعا بالعناية يرد عليه انه قال ايضا في واو الرب والصحيح انها واو العطف فخلا قال الى عشر ورعا يقع في بعض النسخ لفظ خمسة عشر ولا اشكال **الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع** اي جمع الامرين وتسمى بكها في الثبوت مثل قام زيد وقعد عمر وفي حكم نحو قام زيد وعمر في ذات نحو صلي وصام زيد يعني بالطلاق الجمع انه يحتمل فيما ذكر ان يكون الحصول من كليهما في زمان واحد وان يكون كل منهما في زمان واما معنى الجمع وحده فيستأثر بهما فيه الفاو عم وحق اذ المراد به ان لا يكون لاحد الشئين او الامياء كما كانت او اعلم ان المعنى من كونها للجمع والمشتري في الثبوت انها للجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول وان كان مضمون احدهما سلبا نحو قام زيد وما قد عجز وما يحتمل من ان لا فائدة في الايتان بالواو في الجمل لانها لو لم يحكي احدهما حصول مضمون الجملتين من دفع بان فائدة الواو في مثله النفس على حصول الامرين معا وبدونها انما يكون حصولها ظاهرا مع احق حصول احدهما او الثاني وحده بان يكون الاول غلطا وان كان كل من هذين الاحقاليين مرجوحا فبالواو يصير حصولهما نصا كما يصير حصول احدهما با ونصا فيعطف الشيء على مضاهية في الزمان **نحو فاجئنا واصحاب السفينة وعلى سا بقية اي السابق** عليه في الوجود **نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم لظهور ان نوحا عليه الصلاة**



كان سابقا على ابراهيم عليه السلام بزمان كثير وعلى لاحقه فبعد المتأخر  
 عنه نحو **وكان نوح ابوك** والى الذين من قبلك فان زمانه صلى  
 الله عليه ولم متأخر عن زمان الانبياء الذين قبله وقد عطفوا عليه وشور  
 بينهم في الامم كما شورك بين نوح وابراهيم في المرسال وبين نوح واصحاب  
 سفينه في النجاة **وقد لجتمع هذان** النزاعان يعني العطف اللاحق  
 والعطف على السابق في قوله تعالى **منك ومن نوح وابراهيم وموسى**  
**وعيسى قبل هذا** اذ قيل قام زيد وعمر واحتمل ثلاثة معان ان  
 يكون القيام حصل منهما في زمن واحد وان يكون حصوله من زيدا سابقا  
 وان يكون حصوله من عمر وسابقا وهذه الاحتمالات الثلاثة عقلية  
 ولا دليل في الواو على واحد منها بخصوصه **قال ابن مالك** وكونها للجمعة  
 اي بين متعاطفين **راجع** **والترتيب** بينهما **كثير** **ولعله** اي عكس الترتيب  
 قليل انتهى وهذا التفصيل لا يعرف لغير ابن مالك وانما المعروف ما تقدم  
**وجوز ان يكون بين متعاطفين تفاوت في الزمان او تراخ** فيه كذا في  
 بعض النسخ العطف باو ويقع في بعضه وتراخ بالعطف بالواو وهو معنى  
 الاول لان المراد جواز كونها بين المتعاطفين لا على سبيل الاجتماع **غروانا**  
**براد** **وهذا** **البيان** **وجاء** **لو** **من** **المرسلين** **فان** **الرد** **بعد** **القياس** **في** **البيان**  
 بيان لوقت العطف عليه ليعلم تراخي العطف عن المعطوف ولا شك ان  
 ذلك كان في مبداء عمر موسى عليه السلام **والا** **رسالة** **على** **راس** **ابن** **ربيع** **سنة**  
 مضت من عمر حين بلوغه الاشد وقال بعضهم ان معناها **الحرج**  
**المطلق** **غير** **سديد** **لنفي** **بقي** **الاطلاق** **انما** **في** **الجميع** **لا** **يقيد** **ولو**  
 كان القيد هو الاطلاق واجيب بان ذكر المطلق ههنا ليس للتقيد بل  
 لبيان الاطلاق وكثيرا ما يطلق اللفظ ويراد به ذلك لقول المتكلمين  
 الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط حيث يكون المراد بيان الاطلاق  
 التقيد وفي المختصر الحاجي للهاء السكتي ما يقتضي ان مودى قوله  
 مطلق للجمع والجمع المطلق واحد لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد فالجمع هو  
 الجمع لا يقيد وذلك موجود في الجميع من الجمع بقيد الترتيب ويقيد عدمه  
 ضروري وجوده الا في الاخص والجمع لا يقيد عدمه بقيد فيلزم وجوده  
 الاول في الثاني ثم ان كان قولنا مطلق للجمع معناه مطلق من الجمع فان كان  
 الجمع المطلق على التوصيف يقتضي تقيد الجمع فطلق الجمع كذلك فان  
 التقيد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتقبل فرق بين مطلق للجمع  
 وللجمع المطلق وانما جاء الالباس من توهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة

شرح

يقيد

بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا يقيد ومنشأ وهم ما في نفوسهم  
 من الفرق بين المطلق والمطلق المأ وليس ما نحن فيه فان المطلق في  
 قولنا المطلق ليس هو المطلق لشيء في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح  
 شرعي المطلق على اجزى افراد المأ فيهما متغايران بخلاف ما نحن فيه فذا مر  
**وقول السراي ان الخويين واللغويين اجمعا على ان لا يقيد** **نق**  
**مردود** بل قال بافادتها اياه قطرب والراجح والضرر وطلب ابو عمر  
 الزاهد المعروف بخلام تغلب وهشام والشافعي نقل ذلك عن طوائف  
 قلة الشيخ بها الذين السكتي وانما اخذوه من قول بالترتيب في الوضوء  
 وليس باخذ صحيح وفي المناقب للمام الرازي ان قال الواو للترتيب  
 بل الواو عنده للجمع المطلق والفا للترتيب ونم للترتيب مع الفصل وانما  
 اوجب للترتيب في الوضوء لوجوه مستنبطة من الآية ليس محل التطويل  
 بذكرها وكما نقل قول الترتيب في الواو عن الشافعي نقله جماعة عن  
 ابي حنيفة ايضا نقل وهو مأخوذ من قوله اذا قال الغز المدخول بها ان  
 دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وعند صاحبيه  
 تقع الثلاث وليس بلخروج صحيح ايضا لان الواحدة انما وقعت عند  
 فقط لانها بانت قبله نظفه بالمعطوف فلم يبق محلا للاطلاق فان تعلق  
 الجريد بالشرط عنده على سبيل التعاقب لا الاجتماع فوقوعها كذلك  
 فان المتعلق بالشرط كالمفترق عند وجوده وفي المفترقين بالاولى فلا  
 تصادف الثانية والثالثة للحال اتفاقا وعندهما يقع الكل دفعة لان  
 زمان الوقوع هو زمان وجود الشرط والتعريف انما هو في الزمان المتعلق  
 لا في زمته التطبيق كما هو مبسوط في محله وفي التمهيد لابن عبد البر ان بعض  
 اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والغز يقولان  
 بان الواو للترتيب قال القراني المشهور وعندنا الترتيب حيث يستحيل  
 للجمع وظاهرهما عندنا للمعية الاطالع فيكون للترتيب واما حكاية  
 الاجماع عن السيرافي فقد نقلها ابو حيان عنه وعن الفارسي السبكي  
 ثم قال وهو قول غير صحيح لوجود الخلاف في المسئلة وقال ابو جعفر  
 ابن الزبير والزمري كواثر الغز في كتابه خلافا وكذا ابن ابي شاذ وكثيرا  
 ما يورد الخلاف وابن الفرس هذا هو القاضي ابو محمد عبد المنعم بن محمد  
 ابن عبد الكريم الخزرجي المعروف بصنف كتابا في مسائل الخلاف في الخو  
 وله كتاب احكام القرآن وهو كتاب جليل وقد ناقش الشيخ بها الذين  
 السبكي في شرح المختصر الحاجي ابا حيان في تعليقه مدعى الاجماع



مع ان الخلاف منقول بان قول القايل هو لا اجماعا وقول الاخر هو لا  
 اخلفنا مطلقا ولا يتناقضان فيكون ان يكون ثم خلاف سابق انعمت  
 الاجماع بعد فيقع الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف جهة اوله والمذهب  
 انه ليس بجزم وان يكون خلاف لاحق فعرض بعد الاجماع فلا اثر له حينئذ  
 فلا وجه للتخليط وبان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالمسا في  
 يتبعى التوقف فيه ثم قال والذي يظهر ان يقال ان ما يفرع على ان  
 الاجماع السكوني حجة اوله ان قلنا بجحيت فينبغي ان يقدم ناقل  
 الخلاف لانه اعقد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان اعتمد على مجرد  
 الانتشار مع السكون وان قلنا بعدم حجيت فقد يقال بتعارضه  
 لانها مثبتتان وقد يقال بتزج ناقل الخلاف لانه نص في نسبتته ذلك  
 الى قابله وناقل الاجماع كالتا طين بالعام الذي لا يدل على التحض المخالف  
 الاضمتا وقد يقال بتزج ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من  
 غير عكس فممكن صحة كل منهما في وقت واحد قلنا بان هذا الخلاف محقق  
 مستقر في بولاء المخالفون قليلا فينبغي ان يتجزم ذلك على ان ذلك  
 النادر المخالف هل يقدح في اجماع اوله لا ثم قال ولا يخفى ان ذلك كله مبني  
 على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اوله **ونقل الامام هو**  
 امام المؤمنين ابو المعالي عبد الملك بن ابي محمد عبد الله بن يوسف الغني  
 الشافعي ضياء الدين احمد لا يمتد الاعلام بفقته على ابيه وجا وزعكة  
 وللدنبة اربع سنين يفتي ويدرس ويجمع طرق المذهب فقتل له  
 امام الحرمين ثم عاد الى بنسابة ورفقه له نظام الملك الوزير المحدث النظامية  
 بها وكان احد اوعية العلم ولد سنة تسع عشرة واربعمائة ومات سنة ثمان  
 وسبعين وتلامذته نحو من اربعمائة تلميذ منهم حجة الاسلام الغزالي  
 وابي الهيثم بن عيسى وقيل في رثاياه **• قلوب العالمين على المعالي •**  
**• وابام الوري شبه الياي •** ايثر غصن اهل العلم يوما **•**  
**• وقدمت الامام ابو المعالي •** في كتابه **الرهان** عن بعض الحنفية  
**انها للمعينة** وعبارته اشهر من مذهب الشافعي انها للتوثيق  
 وعند بعض الحنفية انها للمعينة وقد نزل الفريقان **وتنفرد**  
 الواو عن **سبا** راي بقية **احرف العطف خمسة عشر حكما** فلا يشاركها  
 في واحد منها عاطف **انحرها** احفال **معطوفها للمعالي** **الثلاثة**  
**السابقة** لم تعرف من ان معناها مطابق للجمع الصادق بكل منها  
 قيل عليه ان حق تشاركها في ذلك وان افتراقا من وجوه فقد مضى

قول المص انهما تكون عاطفه بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقان من ثلاث اوجه  
 ثم بينهما وقد تقدمت وهي لا تندرج في مشاركتها للواو في احتمال المعالي  
 الثلاثة السابقة وليس المراد انفرادها بمجموع الخمسة عشر حكما بل انفرادها  
 بكل واحد منها لقوله في الثاني عشر منها ولولا هذا التقييد ورد اشتريته  
 بدرهم فصاعدا وتعقب بان هذا الحكم يختص بالواو عند غير الجمهور ولا  
 تشاركها حتى فيه وعليه بنى المص كلامه هنا ومن كلامه في حق قول الجمهور  
 قال ان ما لك في تسميته في حق ولا يقتضي ترتيبا وفي سجع فمضى كالموا  
 عند الجمهور ووضح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فيقتضي الترتيب والمهملة  
 قال الجزولي المهملة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي  
 لا مهملة فيها وبين ثم المفيدة للمهملة وفي مرجح للماجية للرضي والذي يري  
 ان حتى العاطفة للمهملة فيها بل ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في الفتحة  
 او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل المعامل في المعطوف  
 عليه والمعطوف بما بعد حتى سبق من تعلقه بالاجزاء الاخر نحو توفى كل اب  
 لي حتى ادم وقد يكون تعلقه اثناء تعلقه بها نحو مات الناس حتى الهيا  
 وبالمجمل فالترتيب الخارج لا يعتبر فيها كما لا يعتبر فيها المهملة وانما المعنى  
 فيها ترتيب اجزائها قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى  
 الاضعف نحو قهرنا كرم حتى الكما فنانم تهابونا حتى بينا الاصاغر  
**والثاني افزانها باما** وعرضا من اذوات العطف لا تقتزن بها نحو  
**اما شاكر او اما كفور والثالث افزانها بلا** ان سقت بنفي **ولم**  
**يقصد للمعينة** اي صدور الفعل من المتعاطفين معا لا غير نحو ما قام  
 من زيد ولا عمر **ليفيد** ذلك الافتراض ان الفعل منفى عنهما في جالتي **الاجتماع**  
**والافتراق ومنه وما موالك ولا اولادك** بالتي **تفر** بكون عندنا **نار** كفي  
 وايضا ذلك انك اذا انفتحت نحو جاني وعمر وقلت ما جاني من زيد  
 وعمر فهو نفي المركب اعني المجيبين والمركب كما ينفى بانثفاء جزئيته  
 معا ينفى ايضا بانثفاء احدهما فقط فهو يحتمل ان يكون معناه انثني  
 المجيبان كلاهما وان يكون المعنى انثني احد المجيبين فاذا قصدت  
 التخصيص على المعنى الاول جئت بزيادة الزائدة بعد واو العطف فقلت  
 ما جاني زيد ولا عمر وما قيل من ان زيادة لرفع وهم ان المنفي هو المجيبان  
 المفيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشئ لان في الشيء لرفع وهم ان  
 المنفي هو الحسنان بقيد الاجتماع في وقت مطلقا واردة نفيه مفيد  
 خلاف الظاهر كما يقول ما جاني رجل وتزيد رجلا فصيلا ونحوه

زيد



والعطف جيند اي حين افترا منها بلا للفايدة المذكورة من عطف  
 الجمل عند بعضهم على افعال العامل فيكون من باب تكرير العامل وقد  
 ذهب سيبويه الى ان نحو ما جاني زيد ولا جاني زيد ولا جاني عم والجبين  
 المنقطع احدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل نحو كل واحد منهما  
 لكن منقطعاً عن الآخر فرفع لهذا الكلام وهمه وعندنا لما رزق هو في الاحتمال  
 الثلاث كما كان من دون تكرير العامل قد الرضي وهذا القول اقرب  
 وتكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفايدة زيادة لا بعد الواو والكثرة المشهور  
 انه من عطف المفردات ولا حاجة الى الاضمار واذا فقد احد الطرفين  
 بان لم يسبق بنفي وقصدت العبة امتنع دخولها اي دخول لا فلا  
 يجوز قلم زيد ولا عم ولا عدم سبق النفي وانما جاز عطف ولا الضالين  
 على غير المضروب لان في غير معنى النفي وانما جاز في قوله فاذهب فاي فتي  
 في الناس احزوه من حنظه ظلم دج ولا جيل هو من اوله ولم يتم قابله  
 واحزوه بمهله فزاي جعله في حيز بكر المهلة وسكون الراء يمنع من الوصول  
 اليه والموضع الحصين والحنف بمشاة فوية ساكنة بعدها  
 حاء مهلة الموت والظلم كسر دج جمع ظلمة والرج جمع دجاء وهي  
 الشديدة السواد وهي الليلة الثامنة والعشرون من الشهر والعرب تسمى  
 اول المحاق الرجاء والثانية السرا والثلثة وهي ليلة الثلاثين الغلبة  
 والجبل بالجيم وبالوحد واحد الجبال ويروى بالمهلة المكسورة و  
 المشاة الحثينة المفتوحة جمع حيلة لان المعنى لا فتي احزوه لان  
 اي فتي استغفام انكاري في معنى النفي مثل فليل تلك الا القوم القاسون  
 ولا يلزم مما ذكره المصنف مشاركة غيره من غير ادوات الاستغفام  
 اعني ايا اهل في كونها للنفي فتعاضد ما قدمه في هل لان اختصاص هل هذا  
 الحكم انما اورد هناك بالنسبة الى الهمة لا الى كل ادوات الاستغفام ولا يجوز  
 ما اخفضم زيد ولا عم ولا اي لان باب الافتعال للمعية لا غير  
 فلا يراد معه ما يفيد معنى التعميم واما وما يستوي الاعمى والبصير  
 اي الكافر والمؤمن ولا الظلمات ولا النور اي الباطل والحق ولا الظل ولا النور  
 اي ولا الثواب والعقاب والحور وفحولان لم يعطف على السوم وقيل  
 السوم ما يب نماز والحور ما يب ليلا وما يستوي الاحياء والاموات  
 تمثيل اخر للمؤمنين والكافرين ابلغ من الاول ولذا ذكر معهما الفعل وقيل  
 للعلماء واليهما فلا الثانية والثالثة والخامسة زوائد لا من اللفظ  
 واما الاولى فلما كيد في الاستواء لا اختصاص بطلب ما والثالثة تكرير

لها ليريد التاكيد وهذا منه جواب سوال مقدر تقدير السؤال ان الاستواء  
 كالاختصاص يطلب فيه العبة بين متعاطفين وقد دخلت لا وتقرب  
 الجواب انما لا نسلم ان لا في الآية نافية للفعل عن المتعاطفين في حالتي الاجتماع  
 والافتراق كما هي كذلك في المثال وانما هي كذلك لتأكيد المشافاة بين  
 المتعاطفين ومن ثم زيدت حيث المشافاة المفهومة من نفي الاستواء  
 اتم وذلك حيث كانت المخالفة بحسب الحقد دون الوصف فلهذا  
 وقال ابن عطية دخول لا انما هو على نية التكرار كما نذكر في الظلمات  
 والنور ولا النور والظلمات واستغنى بذكر الاول عن التواني ودل  
 مذكور الكلام على متروكة قال ابو حيان وما ذكر غير محتاج الى تقدير  
 لكنه اذا نفي استواء الظلمات والنور فاي فائدة في نفي استواءها ثانيا  
 وادعاء محمد ولين والرابع اقرب منها بلكن ولا يقترون غيرها نحو  
 ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السبي على الاجنبي عند  
 الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه فان النعت لا بد  
 فيه من ضمير يربطه بالمنعوت وهو متحقق مع السبي ونحو زيد  
 قامر عمر وغلامه وقولك في باب الاشغال زيد اضربت عمروا  
 واخاه لاحتياج كل من الخبر الجملة والنفس الى رابط على ما سياتي في حق  
 ذلك كله والسادس عطف العقد من العدد وهو ما كان من مرتبة العشرات  
 او المئين او الالف على النيف بتثنية المشاة الختية وهو فعل واوي  
 العين من ثمانينون وقد خفف ياءه وتكررت ياءه وهو ما كان من مرتبة  
 الاحاد ففي الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد  
 الثاني نحو واحد وعشرون وهذا الحكم المذكور انما هو حيث تزداد تعلق  
 العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع انقضاء قصد  
 التوثيق والاحتياج يقصد الترتيب بلا مهلة اوها فلا مانع من ان يقال  
 قبضت منه ثلاثون فخر عشرين او ثمان عشرين ففي اطلاق المصنف انفراد الواو  
 عند العطف نظر السابج عطف الصفات المفردة مع اجتماع  
 منعوقا كقوله بكيت وما بكار رجل خزين على ربيعين مسلوب وبال  
 هو من اول الواو من قصيدة لاسن مباده وقبله امن طلل بمدفع ذي ظلال  
 ايج جديد قدم الليالي القل كثر الكلام عليه في هذا الموضع واذ ظلال  
 قال الزمخشري واد واج بالضعيف اقبل والبكا بالعصر مصدر ولم  
 يحى منه على فعل من المصادر سواء وسوى هدى وسدى قال الجارودي  
 وقد جاء في مصدر بلي المدا لا يخالو البكا في الغالب من الصراخ فاجزوه







شي ليس في الرأس ومعنى البيت الايجازهم كانوا يصيرون الراح في الكفا  
الى ان تصل الى جنوب تلك التصاوير ويصيرون الماعلى الراح الى ان يصل الى  
مرويه والغرض الاشارة الى كثرة الراح وقلة المراج وهذا البيت يتسال  
اهل الادب عن اي سال بعضهم بعضا عنه فيقولون كرا قاموا والجواب  
ثمانية ايام لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له  
وجئت فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم قبل  
عليه الصواب ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن وهو خامس اليوم الرابع  
يوم ترحل لا يوم اقامة والاعذار عنه بانه جعل يوم الترحل من ايام  
الاقامة باعتبار وقوع الاقامة في موضعه محظرة ممنوع الا اذا ثبت ان  
الترحل وقع في نصفه الاخير حتى يكون معظمه من وقت الاقامة نعد  
قد ابتد رعه بانه جعل يوم الترحل من ايام الاقامة بالتغليب **التراح**  
**عطف ما لا يستغنى عنه** على مثله كاختصار زيد وعمر واشتركت  
زيد وعمر وفان كلام الاختصار والاشتراك انما يصدر من متعدد وهذا  
من اقوى الاده لانه على عدم افادتها الترتيب لاستحالة الترتيب في ذلك  
حلت بين زيد وعمر ولا استدعاء بين الاضافة الى متعدد ايضا ولهذا  
كان الاصح في قول الصواب في انشاد قول امرئ القيس بين الدخول  
وحول الدخول اي الصواب في انشاد ان يكون بالواو دون الفاء وهذا  
بعض بيت من مطلع معلفته وقامه قفا نيك من كرى جيب ومنزل السقط  
اللى عند الدخول فحول واكثر اهل اللغة على ان قوله قفا من خطا بالواحد  
بلفظ الاثنين وذهب المبرد الى ان الواحد اذا اخرج من خطاب الاثنين وقع  
الاشكال وانما هو على سبيل التوكيد كانه قال قف قف وان منه القيا  
في جهنم والسقط بكسر اوله ما استأقظ من الرحل واللى منقطع الرمل  
حيث برق والدخول وحول **هو كقولك جليست** موضعان واجيب  
بان التقدير بين لواحي الدخول واما كنه فتواحي حول فهو كقولك  
جليست بين الزيد بن والعمر بن وان الدخول مشتعل على اما كن في  
فهو متعدد تقدير ويشتركا في هذا الحكم اما المتصلة في نحو سوا على  
على اقلت امر قد عرفت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه ايضا يقال عليه  
اذا ثبتت هذه المشاركة فكيف يتبقى دعوى انفراد الواو لهذا الحكم  
وما اجيب عند بان ما قاله اوله معنى على ما قال غيره من النحاة وهذا  
اعتراض منه عليهم فيعيد جدا **والعاشر والحادي عشر عطف العام**  
**على الخاص وبالعكس** اي عطف الخاص على العام فالاول رب اغفر لي ولوالدي

ولن دخل بيتي مومنا والمومنين والمومنات فان المومنين والمومنات  
اعمر من دخل بيته مومنا كما ان من دخل بيت مومنا اعمر من والديه  
**والثاني نحو واذا اخذنا من النبيان** **مشتاقهم ومنك ومن نوح كالايت**  
اذ المعنى واذا اخذنا من كل بيتي مشتاقه ومنك ومن نوح فهو صلي الله عليه  
اخص من كل بيتي وكذا الحكم في عطف من نوح وما بعده ولذا قال الآية  
ان قلنا ان العطف في مثل ذلك على ما عطف عليه الاول ويشتركت في هذا  
الاخرى في عطف الخاص على العام حتى كانت الناس حتى الانبياء وقدم  
**الحاج حتى المشاة فانهما في المثالين عاطفة خاصة على عام** وقد اورد  
عليه مثل ما اورد قبل من لن وم عدم انفراد الواو بهذا الحكم واجيب  
عنه بنحو ما اجيب ثم وقد عرفت بعد ولا مبالغ الى جعله انفراد لمجموع  
الامر بن وحتى لا يعطف العام على الخاص لان المصاعيد كل حكم على حده  
واذا عني انفراد الواو به ثم جزر ومشاركت حتى الواو في الحكم الاخير فاشكل  
**في الثاني عشر عطف عامل حذف** **وبقي معوله على عامل اخر لم يحذف**  
**تجمع ما معنى واحد** جملة منصوبة المجرى على الحالية من مفعولي عطف  
المصدر وهما عامل المجرى وبالاضافة وعامل المجرى ورب على وانما امتنعت  
الوصفية لهما لاختلاف عاملهما لفظا ومعنى **كقوله وزجج الخواجيب**  
**والعبونا اي وكلمن العيون** هو مجزئ بيت صدره اذا ما الغايات  
برزت يوما من قصيدة للرعي من اول الوافر والغايات جمع غائبة وهي  
الغنية بحسبها عن الحلى وبرزت ظهرون وزجج بزاي وجيمين وقن  
وطولن والزوج لفتحين دقة الحاجبين يقال رجل امزج وامرأة زجا  
اذا كان حاجبها طويلا مدققا **والجامع بينهما** الذي حس العطف  
**التحسين ولولا هذا التقييد** بان يجمع ما معنى واحد **لورد اشتركت**  
**بغيرهم فصاعدا** اذ التقدير **فذهب التمر صاعدا** او فزاد التمر صاعدا  
اذ يقال ان الفاء في هذا المثال عطف عامل حذف وبقي معوله اعنى  
صاعدا على عامل اخر وهو اشتركت لكن لم يجمع بين المتعاطفين فيه  
معنى واحد بخلاف الترجيع والتكميل فانه يجمع بينهما التحسين  
وانما لم يحذف العطف بالواو في هذا المثال لان المعنى المراد لا يفهم منه  
وهو كون الدرهم ادنى القس وانقلاب صاعدا على الحال من عامل تحذف  
وجوبا وقيل على المصدر اي فصعد صعودا فان فاعلا قد يحى من ابيته  
المصادر كما في قوله تعالى ليس او قعتها كاذبة وقد اختلف في فهم هذا  
الكلام ففهم من جعله جوابا لمن قال لكم اشتركت هذا الشيء فاجران اذ في



التمر فيهم وان حاله في ازيد ونسب الى سيمويه وقال ابن خروف المعنى  
 انه لما اشتراه زاد ثمنه فاشترى بالكثير من ذلك الثمن ثم زاد فاشترى منه  
 بالكثير فاشترى به ثمنه فاشترى به ثمنه فاشترى به ثمنه فاشترى به ثمنه  
 كلام من اشترى ثوبا بثمانين مثقالا فاشترى به ثمنه فاشترى به ثمنه  
 هو في الايمان **والثالث عشر عطف الشيء على مرادفه** وهو قد يكون اطلاقا  
 مقبولا ان كان اللفظ زائدا على اصل المراد لفايدة وقد يكون نظوبا  
 غير مقبول ان كان زائدا لالفايدة وكان الزائد غير متعين وقد اعتزل  
 بان ذكر الشيء مرتين فيه فائدة التاكيد وقد قال النخاعة ان الشيء يعطف  
 على نفسه تاكيدا وعدم تعين الزيادة لا بدفعها والفايدة التاكيد به  
 معبرة في الاطلاق فندبر نحو **انما اشكوبني وحزني الى الله ونحو ذلك**  
**عليهم صلوات من ربهم ورحمة** اذ الحزن مرادف البس والرحمة مرادف  
 الصلوة **ونحو** لا تزي فيهما عوجا ولا امتا العوج كعيب اسم الاعوجاج  
 والامت الانحناء والارترقاع وفرا بالتواشير يقال من جملته حتى ما فيه  
 امت كذا في الكشاف فالظاهر انهما غير مرادفين ولا سيما ان قلنا العوج  
 بالكسر عوج المعاني وبالفصح يخص الايمان وانما استعمل في الآية فيما هو  
 من الايمان على وجه لا يبلغه في نفي الاعوجاج عن الارض فان الارض  
 وان بولغ في التسوية اذ انقضت على المقاييس الهندسية عثر على  
 اعوجاج ما فيها فهو لا يدرك بالبرهان بالقياس الهندسي فالحق بالمعاني  
 وقيل فيها عوج بالكسر **وقوله عليه الصلاة والسلام ليكن منكم**  
**ذو الاحلام والهي** الولي الذي والقرب والاحلام جميع حكمه بالكسر  
 فالسكون الاناء والحقل والهي يضم النون جميع نميه بالضم ايضا العقول  
 الناهية عن اتباع الباطل وارتاب الفناج **وقول الشاعر والف**  
**فولها كنزها وميتا** هو مجزئ بيت من اول الوافر صدر فقد ذهب الاديب  
 لرايشه وقايله عدي بن زيد من قصيدة يدور فيها عذر الزبا بحذمية  
 الابريش والتقدير التقطيع والاديم الجلد او احمر او مدبوغة والرايش  
 عرقان في باطن الزرايين وضرب رايه شبه بحذمية كما ان ضمير قد دلت  
 للزبا والتي وجد اي وجد جذيمة قول الزبا كنزها **ونزه بعضهم ان**  
**الرواية كنزنا بامينا بلا عطف ولا تاكيد** هو كذلك في رواية  
 المفصل وفيها السلامة من عيب الساد قال الشيخ بهاء الدين السبكي  
 وهو الاوفق لبقية القصيدة لان ابياتها كلها مكسورة فمنها ما قيل  
 السابخلاف ما رواه الجمهور والظاهر انه وهم وفي شرح الجلال ات

الرواية هي الاولى ولكن ان نعت الاحلام في الحديث جمع علم الصمتين  
 اسم الاختلاف **فالمعنى ليسني بالالفون والحقلا** فيكون من عطف  
 المتبايعين **ونزه عن ابن مالك ان ذلك** اي عطف الشيء على مرادفه قد  
**باني في او فلا يختص به الواو وان منه ومن يكسب خطبنا وانما**  
**والاكثر على حمل الخطبة على ما كان عن غير عهد والمراد بعشر عطف**  
**المقدم في اللفظ على متبوعه المتأخر فيه الضم ورتق كقولنا لا بالخطبة**  
**من ذات عرق عليك ورحمت الله السلام** هو من اول الوافر قال  
 البطليوسي لا اعلم قايده ونسبه قوم الاخوص والنخلة هناك كناية  
 عن المرأة كما كنى عنها الاخر بالرحمة كما في قوله الى الله الا ان سرحة  
 ماكن وذات عرق موضع بالحجاز وسوف ينشد المصم مجزئ البيت  
 في الباب السادس فيما اشتهر بين العرب والصواب خلافا وحكي  
 ثم ان ابا الفتح قال الاول عمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم  
 المعطوف عليه فانه اعترض بان ذلك غلط من ضرورة باخرى وهي العطف  
 مع عدم الفصل ونوقش بمنح ان مثل هذا العطف ضرورة لقوله  
 مررت برجل سوا والعدم وقوله قلت اذا قبلت ورتقها نهدى وقوله  
 ما لم يكن واب له لينا الا اذا كان من الممكن نصب زهر واب  
 واجيب بان العطف الذي ادعى المصنف ضرورة هو العطف  
 على ضمير الظرف لا العطف على الضمير المستتر مطلقا من غير فصل وما  
 اورد ليس من ذلك ويؤيد ان منهم من ذهب الى الظرف لا يحمل الضمير  
 مطلقا وقيل لا يتجمل مع التقديم بمران كلام المصنف يقتضي ان الواو  
 تنفرد بهذا الحكم عن اخواتها لكن في شرح المفتاح البياني للمولى  
 سعد الدين التفتازاني ان تقديم المعطوف جائز بشرط ضرورة  
 وعدم التقديم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو  
 والفاء ثم واو ولا صرح به المحققون **والخامس عشر عطف المخفوض**  
**على الجوار كقولنا تعالي واسبحوا بروسكم وارجلكم فمخفوض الجرجل**  
 وهو ابن كبير وابوعمر وجمرة وابوعباس والباقون نصبوها وفيه  
**نحو سياتي في آخر الكتاب** حيث يقول ان المحققين على ان خفض  
 الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق  
 لان العاطف يمنع التجاوز وقد زيد على هذه الوجوه وجهان اخران  
 احدهما جواز حذفها من بين اخواتها وبقاء المعطوف وذلك عند من  
 اللبس كقوله صلى الله عليه وسلم لقد قارب رجل من ديناره من درهمين صاع به



من صاع ثمرة ومنه قول الفايدي كيف أصبحت كيف أصبحت ما يزرع الو د  
 في فواد الكرم الثاني جواز الفصل بينهما وبين المعطوف بظرف او مجرور كقوله  
 نفا وجعلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا وقوله ان تودوا الامانات  
 الى اهلها واذا احكمتم بين الناس ان يحكموا بالعدل وقوله حتى سبع سموات  
 ومن الارض ثلثين وقد منع ذلك الفارسي الذي الشعر والايات حجة عليه  
**تنبیه** زعم قوم ان الواو قد خرج من فادة مطلق الجمع الذي  
 هو حقيقة معناها وترد لغويها مجازا وذلك على ثلاثة اوجه **احدها**  
 ان تستعمل في التثنية بمعنى او فيكون لاحد الشانين او الاشياء وذلك  
 على ثلاثة اوجه ايضا **احدها** ان تستعمل في التثنية اي تقسم الكلي  
 الى جزئين كقوله الكاهن اسم وفعل وحرف اي هي منقصة الى هذه النقصان  
 وقوله كما الناس مجرور عليه وجازم وهو مجزئ بيت صدره وتنصير  
 مولانا ونعلم انه وقد تقدم الكلام عليه في فصل او ومن ذكره كان ابن مالك  
 في التثنية والصواب انها في ذلك على معناها الاصل من كونها المطلق للجمع  
 اذا انواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس فان الجنس كل مقول على خفايا  
 مختلفة في جواب ما هو عيب الشركة المحضة كل حقيقة منها نوع والنوع  
 كل مقول على خفايا منقصة في جواب ما هو عيب الشركة والمحضة معا كل  
 حقيقة منها شخص على ما هو مقرر في محله ولو كانت **او هي الاصل في التثنية**  
 دون الواو لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو لكن من اثبت التثنية  
 في اوضح بان استعمال او فيه قليل والثاني ان تكون بمعناها في  
**الاباحه** قاله الزمخشري في تفسيره قوله ثلثا نصيبا ثلاثة ايام في الحج  
 وسبعة اذ ارجعتم وزعموا ان يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما  
 وعبارة الكشاف الواو قد تحذف في الاباحه في حق قولك جالس الحسن وابن سيرين  
 الا ترى ان لو جالسا جميعا او احدا منهما كان متمثلا وانه لهذا قيل  
 في الآية تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لبيان ثبوتهم ارادة  
**الاباحه** قد توفش الزمخشري بان الاباحه لا تنضم هذا لان السياق  
 سياق الايجاب فتنا في الاباحه والمعروف من كلام الخوري ان لو قال  
 جالس الحسن وابن سيرين كان امرا نجا السنة كل منهما احقا عا وانفرادا  
 وجعلوا ذلك فربما بين العطف بالواو والعطف باو وقد تقدم البحث  
 في ذلك في فصل او وان المصير جمع في بعض كتبه عن هذا القول وفي كتاب  
 سيبويه يقول هذه بما عزا وهان اي خذ هذا وهذا اي لا يغوبك  
 حال من العرب من يقول خذ هذا عزا وهان اي خذ بالعزير والهاين

وكل واحدة تجزي عن اخاتها والثالث ان تكون بمعناها في التثنية قاله  
 بعضهم في قوله وقالوا نأت فاخترها الصبر والبكا فقلت البكا اشقي  
**اذن** الغليل هو من ثالث الطويل من قصيدة تكثير عزه ونأت بنوت  
 وهو من معنويين معناه بعدت والغليل بالمجزة حرارة العطش والمراد  
 به هنا مطلق الحرارة فهو من استعمال المقييد في المطلق مجازا فانه الشارحان  
 وفي القاموس الغل والغلة بهما والفلك محركة وكامر العطش او شدته وحرارة  
 الخوف ثم قال والغليل الخقد كالغل بالكسر والضغن وقد غل صدره والنوى  
 يخلط بالقت للثاقه وحرارة الحب والحرف وعليه فلا حاجة الى دعوى  
 الجواز قال معناه **او البكا** فوقع الواو موقع او اذ لا يجتمع مع الصبر  
 فان البكا انما نشأ من الخزع لاسما وقد امره بالاختيار فهو قد خرج بين امرين  
 لا يجتمعان ومعنى لما لا جلاياها **وقول** يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر  
 والبكا اي اختر احدهما ثم حذف من كافي واختار موسى قومه فان  
 الاصل من قومه حذف من **ويبدو ان ابا علي** قال في رواية فمن مكان لها  
 فان التقدير على هذه الرواية فاختر من الصبر والبكا احدهما ايضا وهما  
 وبعد آخر وهو ان يكون البكا مفعولا بفعل محذوف تقديره قد ترك البكا  
 ويول عليه السباق والسياق فان الامر باختيار الصبر في المعنى امر بترك  
 البكا وقوله البكا اشقي لعلي بشير اليه مع ما يتضمنه من لغة المخالفة للعواد  
 في ما يشيرون به ولا تلج انما اختار الصبر على البكا من قال ما صرت اجسرات  
 ابكي لفرقتهم لانهم زعموا ان البكا فرح **وقال الشاطبي في باب البسملة**  
 من منظوم مدح الامامي **وصل واسكتن** هذا مجزئ بيت تمامه ووصلك  
 بين السورتين فصاحته وصل واسكتا كل جلاياه فصلا فوصلك مصدر  
 مبتدأ وبين ظرفه او مفعوله وفصاحته الخبر اي وصلك بين السورتين  
 من باب الفصاحته لانه من بيان الاعراب وبيان همة الوصل وهمة  
 القطع واسا بالفاء من فصاحته التي هي من حرة باصطلاح احد الناحية  
 يصل بين السورتين ولا يفصل بينهما بالبسملة حتى كان القرآن عنده كالسورة  
 الواحدة وقوله وصل واسكتا معناه وصل السورتين واسكت عليهما واسا  
 بالكاف من كل ولجيم من جلاياه وبالهاء من حصل وهي من ابرز عامر وحفص  
 وورش وابي عمرو الى انهم خبروا بين الوصل والسكوت فقال شارحوا  
 كلامهم ومنهم المحقق الجعفي المراد **الخبر** ثم قال محققهم ليس ذلك  
 من قبل الواو بل من جهة ان المعنى **وصل ان شئت واسكت ان شئت**  
 قال شارحها ابن القاسم وهو من المتأخرين وبهذا التقدير دخل الكلام





معنى التخيير والافليست الواو موصوغة له وقال الوشامة وزعم بعضهم  
**ان الواو تأتي للتخيير مجازا** وفي شرح الجوهري الواو بمعنى وكثني وثلاث  
اي من قوله تخافا تخو اما طاب لكم من السامني وثلاث ورباع **والثاني من**  
**الوجه** التي خرجت الواو فيها عن معناها **ان تكون بمعنى يا المجر كقولهم انت**  
**اعلم وما لك وبعت الشاة** ودرها قاله جماعة وهو ظاهر لان المعنى  
عليه وهو مخلو من الحذف والتقدير قاله المحقق الشارح على ان هذا مستظها  
عن ظاهره ونقص الكلام في قولهم انت اعلم وما لك انه لا يجوز فيه النصيب على  
ان الواو واو المفعول معه لانه لا يقصد به مصاحبة المخاطب في العلم  
لما له واغا التقدير الاصل انت اعلم بحال ما لك وانت وما لك ثم خفض  
بحذف مفعول اعلم وحذف المتبدا المعطوف عليه لفتاى القرينة عليها  
ويقرب من ذلك كما قال الرضي حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء  
الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر فلا تدع على ما في  
باب العدد ويكون فانت وما لك مثل كل رجل وصعدت اى فانت وما لك  
مقتزنان والمعنى قاله ادخل بيتك وبين ما لك ولا تشير عليك باصلاحه  
فانت اعلم بما يصلي ومثلهما انت اعلم وربك بما يقال في التقدير اى انت اعلم  
بربك فلعل اجترأ بك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين فانت وربك  
اي انتما مقتزنان فلا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسك ولا يخفى  
ان هذا ابلغ في التميز بينك والشيخ عبد القاهر معناه انت اعلم وربك  
مجازيك فهو على حذف خبر المتبدا في الجملة الثانية وليس بذاك وقول بعضهم  
تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منك ابعده لعدم فهم هذا المعنى  
وقال ابو القاسم ابن ابي القاسم لا يصح عطف وما لك على انت لكن اعلم لا يصح  
خبر اعنه ولا على اعلم لانه لا يصح الاخبار بعن انت ولا على ضمير اعلم لانه  
مع استلزامه لنسبة علم المعتبر عالم عنه ان العطف على الضمير المستتر  
من غير تأكيد ولا فصل ممنوع ويلزمه رفع افعال التفضيل للظاهر وليس من  
مسألة واغا الوجه ما قاله الجوهري من انه معطوف على انت لفظا لا معنى  
فلا يشتركان في الخبر الذي هو اعلم ليلزم ما تقدم وانما هو خبر في المعنى  
وان كان معطوفا في اللفظ ويجب كونه خبرا في المعنى ان الواو نايبة عن  
الباء والتقدير انت اعلم بما لك فهو متعلق اعلم الذي هو الخبر ومتعلق الخبر  
من جملة الخبر وقال ابو بكر بن طاهر هو معطوف على اعلم عطفها لظهورها  
ليزوم منه ان يكون خبر اعلم انت فيلزم ما تقدم بل هو متعلق به على  
الواو نايبة عن الباء والتقدير انت اعلم بما لك وهو كما ترى راجع الى

تقدير

تقدير الجوهري في المعنى واغا الاختلاف في تقدير المعطوف عليه وسياتي  
في الباب الخامس في الخاتمة التي عقدت للحذف ما تقدم ذكره ان شاء الله  
نشا واما بعت الشاة ودرها فو تعليق الشارح انه يمكن ان على حذف  
عامل في شاة وعامل في درها اي بعت شاة واخذت درها وحذف نائب  
في الموضوعين لقيام الدليل وقال في المشرح معناه بعت كل شاة واخذت  
درها في موضع الحذف المضاف والنائب في الموضوعين **والثالث ان يكون**  
**معنى لام التعليل** قاله الخازن في هو مجازا معي قاله فرا فن اى مفتوح حتى  
قاله الشارح وقال المحقق فرا سا كنز فن اى مفتوح حتى فن سا كنز فحيم فبنا  
نسبه قال في القاموس وخار زنج بلاد من اجد بن محمد البستي الخازن في  
بمصنف تكملة العين وحمل عليه الواو **الراخلة على الافعال المنصوطة**  
**في قوله تعالى او يولمتم بما كنتم** اي يهلككم يا رسال الرخ العاصفة  
المفرقة والضمير للجواري والمراد اهلها ويعف عن كثير ويعلم الذين  
**يجادلون في آياتنا** بنصب يعلم وهي قرأة الكوفيين وان كثر واى عمرو  
وقرانا فع وان عامر بالرفع على الاستيذان وقرى بلحزم عطفا على اعف  
فيكون المعنى او يجمع بين اهلاك قوم واجناء قوم وتخذير اخرين امر حسيب  
**ان تدخل الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين**  
بنصب يعلم ايضا وقرى بالرفع على ان الواو للحال بالفتحة نزل ولا تكذب  
بايات ربنا وتكون من المؤمنين قرا حزم وحقق نصب الفعلين المعطوفين  
واقفا ما ابن عامر على نصب الاخير والباقيون بالرفع على انه كلام  
مستأنف على وجهه بئان اى ونحن نصدق ونؤمن بقولهم دعوى و  
اعود اى انا لا اعود واعطف على نرد اى بالنسبة نرد ونوفق للتصديق  
والايمان فيدخلان في حكم التخييل او حال من الضمير في نرد اى نرد مصدقين  
مؤمنين فيدخلان في حكم التخييل **والضرب ان الواو فين للمعية كما است**  
**في اخر اقسام العطف** من الباب الرابع ان شاء الله تعالى **الثاني والثالث** ان شاء الله  
**الواو وان يرتفع ما بعدهما من فعل واسم احدهما واو العطف لا يستين**  
**مخولين** نكر ونكر في الامام ما نشاء برفع نكر ونحو لا تاكل السمك  
وتشرب اللبن فيمن رفع تشرب ونحو من يفضل الله فلا هادي له  
ويذكرهم فيمن رفع ايضا اى رفع يفيهم ونحو واتقوا الله ويعلمكم  
الله اذ لو كانت واو العطف لا تنصب بقر لعطفه على بين المنصوب  
بان مضارع للام العلة ولا تنصب وانجزم تشرب اما الانتصاب  
فبان مضمر في جواب المهي واما التجزأ فبالعطف على تاكل الجزم بلا الت

س



**ويعجز مبدور بالعطف على محل لا هادي له كما قرأ الآخرون وللزم عطف**  
**الحق على الأمر يعني في قوله والحق الله ويعلمكم الله قيل يمكن منع هذه**  
 الملازمة في الكل أما في فقر فلا احتمال أن يكون معطوفا على ما يتعلق به لبيان  
 كراهي لفعل ذلك لبيان القدرة وفقر وأما في وبدنهم فلا احتمال أن يكون  
 المعتمد بالعطف عليه محجوزا عن جملة الشرط والجزء المجمل للجزء وحده وأما  
 في البقية فبنا على جواز تخالف للجملة المتعاطفين خبرا وإنشاء  
 كما هو مذهب بعضهم **وقال على الحكم الماتى يوما إذا قضى قضيه ان**  
**لا يجوز والعطف هو من ثاني الطويل من آيات نسبهما ابن الحاجب الى**  
**ابن الحارث التعليل والنسب قبله**  
 ١ عرفت وأكثر التذكريات **وسالت حتى كاد عمري ينفد**  
 ٢ فاضحت أمور الناس بخشيت علما بما يتق منها وما يتعمد  
 ٣ جد يربا لا استكين ولا أرى إذا حل امر ساقى يتبدل  
 وعرفت تكسر الميم معناه عشت عمر أطويها إلا أن مصدر من العرب يقع  
 العاني ونحوها وتكون الميم والقياس فتحها مع فتح العين كفتح فرجا  
 وسالت بالمد فاعلت من السؤال أي أكثرت السؤال والعمر بالضم  
 فالسكون مدح الحياة وينفذ بالمهملة يعني قال الله تعالى ما عندكم  
 ينفذ وما عند الله باق ويضين يأتين وعنى بعالم نفسه كثرة  
 تجاربه وما سبق بالنا للمجهول ما يجاوز منه ويحجب وما يتعمد أيضا  
 ما يقصد اليه وحذف عايد الصلة المحرور لدلالة السياق عليه وجوز  
 بنقد برانا جد يراي حقيق خليق واستكين اخضع واذل ولا أرى  
 نصيغة المجهول أيضا أي لا يصبرني أحد والساحة فناء الدار والتبدل  
 بتشديد اللام انتردد متغيرا والتبدل أيضا تكلف البلادة ضد  
 الذكاء والمعنى الأول النسب والمكسر يختص من مفرد الحكر وفي المثال  
 في بتمه بوق الحكر والماتى معناه الماتى اليه فهو على الخذف والإيضاح  
 لقولهم المشترك والقصد الاستقامة **وهذا متعين للاستيناف**  
**لان العطف بجمله شريك في النفي فيلزم النافي بين مودى**  
 المتعاطفين قال ابن الحاجب المعطف على محجوز غير مستقيم لان محجوزه  
 ان ينفي المحجوز ويثبت القصد يحصل المدح وإذا اشرك بينه وبين  
 المحجوز دخل في النفي فيصير نافية للمحجوز ونافيا للمعدل فلا يحصل مدح بل  
 ينشأ نفي فوجب ان يحل على مستانف ليكون مثبتا فيكون المحجوز مستانفا  
 والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرفع النافي قال الشارح ويحتمل

ان يكون يقصد منسوبا في الاميل باضمار والمعنى عليه ان لا يجوز وعليه ان  
 يقصد اي يعدل ثم حذفت ان وارفع الفعل كما في تسميع بالمعدي حين  
 من تراه وفي الصحاح قال الاخفش اراد وينبغي ان يقصد فلما حذفت  
 وارفع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوع موقع المرفوع وقال الضرا  
 رة في المحالفة لان معناه يخالف لما قبله فحذف بينهما في الاعراب  
 وتامل ما بين قول الاخفش والاحتمال الذي ابداه الشارح وان خير  
 بان تعين الاستيناف هنا انما هو بنا على الظاهر وعدم التقدير وكذلك  
**قولهم دعني ولو اعود يتعين فيه الاستيناف لان لو نصيب كان**  
**المعنى ليجع تركك لعقوبتي لان معنى دعني دع عقوبتي وترك**  
**لما بينهما في عنده وهذا معنى لا اعود بالنصب اذ المراد ولا اعود**  
**لما بينهما في عنده وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في**  
**الحال فاذا انقضى ترك المعنى بالحال لم يحصل عرض المودع من رجز**  
 المعنى في الحال لان ترك المعنى عند المستقبل ويستمر على الترك يعني  
 انه اذا كان الطلب في الحال والمقصود اجتماع الامرين لزم ان يتقيد  
 ترك المعنى عند الحال ليجتمع مع طلب ترك العقوبة والافلو كان  
 مستغنىا لم يجتمع معه اذ الغرض انه حال قبل طلب ان الطلب اقع  
 في الحال لا زانشاء لكن المطلوب مستقبل اذ لو كان حاصلا لكان  
 لزم تحصيل الحاصل والمعنى ان طالب الان اجتماع كفاك عن العقوبة  
 وكفى عن العود الى المعنى عند المستقبل ونوقش بان بعد تسليم  
 ان قوله في الحال متعلق بطلبه لا بالترك المطلوب ههنا اريد تحصيله  
 في الحال ايضا اما على القول بان الامر يقتضي الفور فظاهر واما على  
 القول بانه لا يقتضيه فلان هذا الكلام لا يقول الامور اريد معاينة  
 وهو انما يريد الترك في الحال لا في الاستقبال ولا يخفاك ان اذا عاين  
 الطلب حاليا لا نشأ منه والمطلوب مستقبل واورد على مقتضى الغنوم  
 من الكلام وانما يمكن تحصيل المطلوب في الحال الذي هو زمان التكلم  
 بالامر اذ لو كان حاصلا فيه استحالة تعلق الطلب به والموتق المراد  
 معاينته انما يريد في الحال ان لا يعاقب فلا طلب حال والمطلوب  
 استقبالي نعم المعاقب بالفعل انما يريد ترك العقوبة في الحال وفرف  
 بين الارادة والطلب فافهم **ولو جزم فاما ان يكون جزمه بالعطف**  
**ولم يتقدم جازم يسوغ العطف على محجوزه او بلا على ان يتقدمنا**  
**ويرده اي يرد بتقدير انما هو ان المقضي لترك التاديب انما هو**



الخبر اي الاخبار عن نفي العود لان العود مقتضى التاديب لا عنيه نفسه  
 عن العود اذ لا تناقض بين النفي عن العود وبين العود ليعلم الذي  
 عن العود مقتضى ترك التاديب بخلاف العود والاخبار بعد ما فيها  
 متناقضان بوضوحه انك تقول انا انما نه عن الفعل وهو يفعل فجامع  
 النفي عن الشيء فعل الشيء ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا اذ الاخبار  
 بعدم الفعل يناقضه الاخبار بالفعل قطعا والثانية واو الحال وهي  
 الداخلة على الجملة الاسمية المنصوبة المحل على الحال لربطها بما هي حالت  
 عنه وذلك لاستقلال الجملة من حيث هي فاذا وقعت خلا والحال  
 فضلة بعد تمام الكلام احتاجت الى رابط والواو التي اصلها الجمع اقوى  
 رابط لا يزاها من اول الامر بان تلك الجملة لم يبق على استقلالها  
 فخرجت زيدا والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء المجاور عنها المستند  
 وهذا كما قالوا الجملة المصدرية بلا ابتداء ابتداء لوقوع المستند صديها و  
 بقدرها سيبويه والاقدمون باذالها لا تدخل على الجملة الاسمية  
 وذهب صدر الافاضل الى ان هذه الواو بمعنى مع ولا يجوز ان يسمى  
 واو الحال لان الحال ما بين هيئة الفاعل او المفعول وانت اذ قلت  
 نظرت السيف والشمس طالعة لم بين هيئة متقلد ولا متقلد واجب  
 بان تقدير الكلام في نحو ذلك موافقا لظهور الشمس فيتم البينات  
 وهم ابو البقا في قوله في اعراب قوله تعالى وطائفة قد اهتمت  
 الفسهم فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ حيث جعل كونهما بمعنى اذ  
 سيما كونهما للحال وقد عرفت ان المراد واحد وسبقه الى ذلك اي الى  
 هذا الوهم مكي وزاد عليه فقال الواو لا يبتدأ وقيل للحال وقيل  
 بمعنى اذ والثلاثة بمعنى واحد فان اراد بالابتداء الاستئناف  
 فقولها سوى اي ان كان ممكنا اي ان اراد بالابتداء معنى الاستئناف  
 وان الجملة مستأنفة لمحل لها من الاعراب لا واو الحال المجاورة للابتداء  
 كان قوله مساويا في الوهم لقول ابي البقا لا يبرمه فيه ومن امثلهما  
 داخلة على الجملة الفعلية كلام استطرادي لانه بصدد ذكر واو الحال  
 الداخلة على الجملة الاسمية كما لا يخفى قوله بايدي رجال لم يشتموا  
 سوفهم ولم يكثروا القتل بها حتى سلت هومن ثاني الطويل  
 وقائمه الغزدي على ما سيأتي في الباب الثاني حيث بعد انشاده الصموي في  
 حرف المضارع مضارع شتم السيف بكسر الشين اعلمته ويقال شتم ايضا بمعنى  
 سلت قال في القاموس شام شيم كشم عمد واستله ضد ولوقدرت اي الواو

للمعطف لا يقلب المديح دما وفسد المعنى لان المراد انما هو مديح هو  
 ووصفهم بالشجاعة والاكثر من قتل الهادي فاذا اقترنت الواو والمعطف  
 كان المعنى انهم لم يعمدوا سبوقهم وان القتل بها لم تكثروا وهذا مديحهم  
 بالنقص في الاقدام على القتل بخلاف ما اذا كانت الحال وكانت  
 الجملة حالية فانهما تكون قيد العام لها ويتسلط النفي على ذلك القيد  
 ويثبت اصل المعنى ويكون من نفي القيد فيحصل الغرض من المديح وذلك  
 لان المعنى حينئذ انهم لم يعمدوا سبوقهم حال عدم كثرة القتل  
 بها مطلقا وبغومهم انهم استمدوها في تلك الحالة وهذا مديح لهم بالشجاعة  
 وحصول المراد من نكايته الاعدا وما قيل لقابل ان يمنع الفساد  
 بناء على انه لم يعمدوا بعد كثرة القتل بها مطلقا بل مقيدا بحسن السل  
 ومن البين انها في حالة اخراجها من الاغداد لا يقع القتل بها وانما  
 يقع بعد ذلك فيحمل الكلام على مقارنة اي لم يكثروا القتل بها بقرب  
 سلفها وتكون اشارة الى اثبات اصحابها وعدم تهورهم وانهم  
 لا يعمدون على القتل عقب السل بحيث يغفلون كل من عرض لصد  
 لان العرض قبل الالتقاء من يغتر بقتله ولم يكن ذلك الاثبات  
 فان قيل اذ كانت جملة لم يكثروا القتل عطف على جملة لم يشتموا الواقع  
 صفة لرجال فابن الرابط في المعطوف عليه قلت موجود تقديره  
 ان جعل التقدير ولم يكثروا القتل منهم او بناء على ان جعل التقدير بوقلاهم  
 فحذف الضمير وقابت العند على حد فان الجملة هي الماوى فقد  
 قيل ان في بناء منعه للفساد تكلفا وبعدا وان الاحسن ان يمنع الفساد  
 بناء على انهم لا يغفلون الا كفاهم وهو قليل ولا يخفى ان هذا مع ما فيه  
 من الحقا والتكليف ايضا متبادر منه خلاف المراد فان الاحسن  
 حينئذ واذا استيقنت جملة حالية احققت عند من يجوز تقدير  
 الحال ولو جملة كما يتعدد الخبر والصفة ان تكون العاطفة لجملة حالية  
 على مثلها وان تكون الابتداءية اي واو الحال نحو اهبطوا بعضكم  
 لبعض عدو ولكم في الارض مستقر السرايع والخامس واوات  
 ينصب ما بعدها من اسم او فعل مضارع وهما واو المفعول معه  
 كمرت والنسب وهي الواو التي تعيد النص على المصاحبة وان الفعل من  
 المتصاحبين وقع في زمان واحد ولا يشترط ان يكون معمول الفعل  
 المصاحب فاعلا كما في مرت وزيد نظر الى ان ما بعد الواو في ضربت  
 زيد واو المفعول انما قالوا لم يحسبكم وزيد درهم فان الكاف في المعنى



مفعول اذا المعنى كمنك وتعين عر في المثال العطف انما هو بـ  
 على اصاله الواو فيه وتعملها على انها واو المفعول معه انما هو حيث ينفذ  
 النصيب على المصاحبة وذلك حيث يختلف اعراب ما بعد ها على وجهها  
**وليس النصيب لها خلافا للرجائي** لظهوره على ان ناسب المفعول معه  
 الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وان اصلها واو العطف  
 وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا واحاله العمل  
 على اللفظي اولى وقال الزجاج منصوب بفعل مضارع هو واو كما نكر قلت  
 جاء البرد ولا يسر واصحاب الطيالة والاضمار خلاف الظاهر وقد  
 الشيخ عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصلها في كونهما  
 غير عاملة وقال الاخفش نفسه نصب الظروف لان الواو لما كانت قائمة  
 مقام مع منصوب على الظرفية وكانت حرفا لا تحمل الاعراب اعطى ما بعد ها  
 عارية ولو اتجه ما قاله لجاز النصيب في كل رجل وضيعته **ولم تات**  
**واو المفعول معه في التثنية** يتبين قيد المنى في اللقي **واما قوله فاجموا**  
**امرهم وشركاءهم في قراءة السبعة** فاجموا بقطع الهزة من الاجماع  
 وهو العزم على الشيء يقال اجمعت الامر وعليه **وشركاءهم بالنصب**  
 فتحمل الواو فيه ذلك اي ان يكون واو المفعول معه وان تكون  
 عاطفة مفردة على مفرد بنقد مضاف اي وامر شركاءكم او جملة  
 على جملة بنقد وفعل وفاعل اي واجموا شركاءكم بوصول الهزة  
 على انه امر من الجمع وفي القاموس وقوله تعالى فاجموا امرهم وشركاءكم  
 اي وادعوا شركاءكم لانه لا يقال اجموا شركاءكم اي بقطع الهزة  
**وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات**  
**بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا** ونقل ابن سديد في المحكم  
 يقال جمع الشيء عن تفرقه وجمعه واجمعه وذكر استهلال اجمع في  
 المعاني قبل يفيك حينئذ ان يكون العطف في فاجموا امرهم  
 وشركاءكم من عطف المفرد ولا موجب للتقدير لبثت استهلال اجمع  
 في الذوات غاية ما هناك ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت  
 الواو عاطفة مفردة على مفرد لزم استهلال المشترك في محنييه معا  
 وفيه ما هو مبين في الاصول وجاز ان لا يكون مشتركا بان يكون  
 موصوفا للمقدر المشترك بين الذوات والمعاني **بمختلف جمع فانه**  
**مشترك بين الذوات والمعاني بوسائل الجمع كيد الذي جمع ما لا**  
**وعدده** ويقرأ فاجموا بالوصل فلا اشكال في العطف لما عرفت

من اشراك الجمع **ويقرأ برفع الشراك عطف على الواو** وجاز من غير تأكيد  
**للفصل بالمفعول** من اشراك الجمع ويكون التقدير وليجمع شركاءكم لانه  
 العطف على الفاعل **والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على**  
**اسم صريح او ما اول** قبل عليه ان جزمه بان هذه الواو للعطف مع قوله بعد  
 والحق ان هذه واو العطف فيه تنافران قوله والحق الى اخره مشعر بان  
 الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم اولها بانها للعطف نعم لو قال  
 اولها هي واو القرف لا للعطف ثم قال والحق انها واو العطف التام الكلام  
 واتسق النظام والحواس بان العطف الاول بالمعنى اللغوي والمثاني  
 بالمعنى الاصطلاحي فلا تنافر ولو سلم ان الاول بالمعنى الاصطلاحي وانما  
 ذكره لنبه من اول الامر على ما هو الحق ساقط لان العطف بالمعنى اللغوي  
 لا يصح ارادته في هذا المقام لانه الميل والاشتقاق ولو كان الغرض التبيين  
 المذكور لكان حق العبارة ان يقول وما ذكرناه من انما للعطف هو الحق لا  
 ملغاله **فالاول** الصريح **كقوله** اي كقول من قال والاشقة كقولها لان  
 البيت ليس من ربح معاربه من ابي سفيان **وليس عياة وتقر عيني**  
**احب الي من ليس الشغوف** وقد تقدم الكلام عليه في فصل الوو **والثاني**  
**للاول** شرطه ان ينقدم الواو **وفيها** وطلب بانواعه **وتسمى الكوفيات**  
**هذه** اي الواو المسبوقة بما ذكر واو القرف لانها صوفت ما بعد ها عن ان يكون  
 مفعولا على ما قبلها من الفعل **وليس النصيب** بما اي بالواو بل بان مضرة  
 بعد ها خلافا لهم ومثالا بعد المنى **ولما يعا اليها الذين جاءهم منكم**  
**وبعلم الصابرين** وقوله **لا تنه عن خلق وتأتي مثله** هو من صدر بيت  
 من ثاني الكامل عجزه عار عليك افضت عظيم من قصيد لابي الاسود الدؤلي  
 وقد تقدم الاستشهاد ببعضها وبعدها **ابوابه** فكيف فانه ما عر عنها  
 فاذ نهيت عن فانت حكيم **فناك** سمع ما تقول ولتقدي **بالرأي** منك  
 ويتق التعليم **وقد وقع بيت** الشاعر لابي جهنم المتوكل بن عبد الله الليثي  
 قتر اه بعضهم اليه فاما ان يكون من نواذر الخواطر او رقة منه لانه متأخر  
 عن ابي الاسود وكان في عجز يزيد بن معاوية وفي تاريخ ابن عساکر للظري  
 وفي شرح شواهد الكتاب الرجز في ان الحسن وقتل للاختل ونسبه  
 للحامي لساق البري ورجزم الاموي في المولف والمختلف قال شارح  
 ابيات الايضاح **وتصوحي عندي** كونه لابي الاسود والمتوكل والحق بضمين  
 وبمئة فكون السجدة والطبع واراد به ما يشاء من الفعل غير المحمود  
 اختيارا ليصح متعلقا للثاني والاثني وعار جزمنا محذوف اي ذمك



عار وعليك نعت عار وعظيم نعت آخر والعامل في اذا اما متعلق بالمار او عظيم  
 ومعنى البيت ناظر الى قوله تعالى اقامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم  
 الا انه في جانب النبي والايه في جانب المصير **والحق ان هذه واو العطف**  
**كما سيأتي** في انقسام العطف من الباب الرابع وبكونها عاطفة جزم صاحب  
 الحق الراي قال انها في الاول عاطفة لمصدر مقدّر على مصدر صريح وفي الثاني  
 عاطفة لمصدر مقدّر كنه على مصدر متوهم وانما ان بعدها في الاول جازية  
 وفي الثاني واجب وكلام الرضي يخالف لهذا الحق فانه قال لما قصدوا  
 في واو العطف معنى الجمعية فنصبوا المضارع بعدها لتكون المرفع من  
 الكلام المتقدم مرشداً من اول الامر الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو  
 الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ  
 محذوف والخبر وجوباً فعلى خبره واو المرفوع وقيامى ثابت اي قم في حال ثبوت  
 قيامى واما المعنى مع وهي لا تدخل الاعلى الاسم فقصدوا ومنها مصاحبة  
 الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها معقياً ثم واو المرفوع ثم مع قيامى كما قصدوا في  
 للمفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعدها واو وتو جعلنا الواو  
 عاطفة للمصدر على مصدر متصديق الفعل قبله كما قال النحاة اي يكن منك  
 قيام وقيام مرفوع فيه نصوبة على معنى الجمع والاولى قصد النصوبة  
 في شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهراً في قصد النصوبة عليه  
**السادس السابع واو ان يخرج ما بعدها وهما واو القسم ولا تدخل الا**  
**على نظائر** فلا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك **ولا تتعلق الا بالخبر**  
 بخلاف الباء التي هي اصلها فانها تتعلق بخبر وف ويمذكور وذلك لكونه  
 استعجال واو القسم فروع في التخييف فلم يجعوا اسمها وبين فعل القسم  
 ولا تستعمل في القسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني  
**عنه والقرآن الحكيم فان تلتها واو نحو والتين والزيتون فالتالية**  
**واو العطف والمقسم به متعدد ولا تعدد للقسم والا اي وان لا تكون التالية**  
**واو العطف بان كانت واو القسم لا تحتاج كل من الاسمين للقسم** كل منهما  
 الى جواب **واو ورب كقوله** اي قول امرء القيس من معلقته **وليل كوج**  
**البحر ارجى سد** وله على با انواع الميم ليست في الوجود اضطراب فيا البحر  
 والسد والضم السان المهمله جمع سد كعدول وهو السد يشبه ليله في  
 هوله وصعوبته وتكارة امره وكثا فظلمة عوج البحر واستعاره سد ولا  
 ما يحول بين البحر والدار كد وعلى متعلق بالبحر والباسم با انواع الميم  
 للمصاحبة ويبتلى بخبر واي ورب ايل هذه الصفة ارجى على سطر ظلامه

مع ما اتا فيه من انواع الميم ليخبرني الصبر على الشد يوم اجزع **ولا**  
**يدخل الاعلى منك كرب** **ولا تتعلق ايضا الا بخبرها** لما من الصدارة  
**والصحيح فيها انها واو العطف** وجزم بكسبو يدي وان **البحر الرب**  
**محذوف** مقدم بعدها لانها نفسها **خلافاً للكر فيين والمخبر**  
 من البصريين اعلم ان حرف الجر قد يحذف قياساً وبقي عمله اذا كان رب  
 بشرطين أحدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد  
 الواو والفاء او بل فلا خلاف بينهما ان الجر بعدها ليس بهما بل رب  
 المقدر لان بل حرف عطف عطف بها ما بعدها على ما قبلها والفاحق  
 الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سبويه ومن يتبعه وليس ب  
 جارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز فالعطف ظاهر وان كانت في  
 اولها مقدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف  
 ثم صارت قائمة مقام رب فهي جارة بنفسها الصبر ورتباً معها فلا  
 يقدرون في نحو وقام الاعماق معطوف عليه كما قيل رب هولك كما جاز  
 بعد الفاء وبل **وحجهم** اي حجة القائلين بان الجر بالواو لا يرب مقدم  
**افتتاح القصيد بها** وكذا الارجوز اي والعاطف لا يقع في مفتتح  
 الكلام والقصيد يجمع قصيدة واحدة القصيد وهو ما تم شرطاً به  
 وليس الاثنت ايات فصاعداً او سبعة عشر فصاعداً كذا في القاموس  
 اي ومادون المستثنى يسمى مقلوعاً والارجوز جمع ارجوز وبضم الهمة  
 وهي كالقصيدة الا انها خاصة بما كان من الملقى به الارجوز والسد يجمع  
 وعامة لما تم شرطاً به وما لم يتم **كقول روبة وقائم تخاق حاوي**  
**المخوف** وقد تقدم الكلام عليه في فصل النون **واجيد بن جواز**  
**تقدر العطف على شئ في نفس التكلم** ويجوز الراوي ايتا ثامن او ايل  
 تلك لقصيد يكون العطف على مجرور منها وتوضع كونهما عاطفة ان  
**واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم** قد يقال انما المتبع  
 دخول واو العطف على واو رب دون واو القسم لان واو رب كانت  
 عاطفة في الاصل ولا كذلك واو القسم **كقوله والله لولا عزمه ما جئته**  
 هو صدر بيت اشع الجوهري ولا كان ادنى من عبيد ومشرق والشد  
 قبله احب ابامروان من اجل عزمه واعلم ان الوقف بالمراد الوقف وفهما  
 كما ترى عيب الاقوال لا خلافاً في مركز الروي فهما بالقسم والكسر قائلهما  
 غيلان ابن سحاح المنشئ وروي المبرد تغير اقواله وروي عجز البيت  
 الثاني بلفظ وكان عياض منه ادنى ومشرق وكذا رواه الاخفش وقال

الأم



عياض ومشرق رجلاين ومشرق بضم الميم وكسر الواو نداء اسم الفاعل وقال  
 السخاوي انشد ابن الاعرابي بلفظ واقسم لولا نعمة **والثامن** واودخلها  
 في الكلام **تخزوها وهي الزائدة** اشتمت الكونين **والخفص** وجماعة  
 واختار هذا القول الفراء وحمل على ذلك حتى اذا اجاوها وفقت ابوابها  
 بولس الامة الاخرى التي قبلها فانها خالية من الواو واذا حكم عليها بالزيادة  
 لان الواو لا تقع في صدر جواب الشرط وتقبل في عاطفة على فعل الشرط  
 فالزائدة الواو في وقال لهم خزنها وهو الجواب وقيل هما عاطفتان و  
 الجواب محذوف اي كان كيت وكيت قال الزمخشري واذا حذف لانه  
 في صفة ثواب اهل الجنة فدل محذوف على انه شيء لا يحيط به الوصف حتى  
 موقعه ما بعد خالدين وكذا البحث في فلما اسلموا وتله للجبارين وفادنا  
 الواو الاولى والثانية زائدة على القول الاول والاخرى عاطفة على  
 الجواب او الشرط او هما عاطفتان على الشرط احدهما والاخرى على الجواب  
 والجواب محذوف على القول الثاني ومحل تقديره بعد وتله للجبارين  
 اي اجزلنا اجرهما او هما عاطفتان على الشرط والتقدير فلما اسلموا اشتملا  
 وانقادوا وخضعوا لامر الله وتله للجبارين اي صعد على شدة فوقع جبينه  
 على الارض وفادنا به ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا بالعزم والاتباع  
 بالمقدمات كان ما كان ما ينطق به الحال ولا يحيط به المقال من استبشا  
 وشكرهما الله تعالى على ما انعم به عليهما من دفع البلاء بعد حلوله والتوفيق  
 لما لم يوفق غيرها المشدواظها بفضل ما ابدى على العالمين مع احراز الثواب  
 العظيم الى غير ذلك **والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسبح لاحب عظمه**  
**حفاظا ونسوى من سفاهة كسرى** هو من اول الطوبى وقابله فيما نقله  
 ثعلب في ايماء عن عفان بن حفص الثقفي ان خلفا اخبر اخيه عن مروان  
 ابن ابى حفصه ابن الرشد الثقفي وان بعد  
 انعود على ذي ولهم منيهم بحلمي ولو عاقبت غرقهم بحري  
 في ابيات اخرى ونسبه ابو القاسم العمري في كتابه المودع والمختلف  
 لاني لم أجد الجري شاعرا جاهليا جبر العظم اصلا من الكبر وحفاظا  
 بكر الحملة معقول لاجله مصدر حافظ يعق راقب ويمكن جعل  
 الواو عاطفة ويقدر لها معطوف عليه اي يحمل امرى وينوى كسرى  
 اي ما بال من اراقب امرا يعاملني بصد ما اعامله به وقوله  
 ولقد رقتك في الحارس كلها فاذا وانت تعين من بغيتي هو من  
 ثاني الكامل الا ان ضربه مزاحف بالحق ولم يسم قابله والرقم النظري الى

الشئ نقول رقتة ارمقه ومقا كقبلته اقبله قبلا وتعين بضم حرف  
 المضارع من الاعانة وهي النصر وبغيتي اصله يغني على يقال يغني عليه  
 اي تعدي واستطال قال تعالى ومن يغني عليه لنصرته الله فهو اما على حد  
 الحار توسعا وايصال الفعل الى المفعول او على جعله كظلم في التعدي  
 بنفسه لانه معناه او اراد يغنيني معنى يقصدي بسوء **والثاسع**  
**واو الثمانية** ذكرها جماعة من الادباء كالحري ومن النحويين  
 الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالنحلي اقتصر في تفسيره للجماعة  
 من الفرق الثلاث على الواحد منها و مراده هو ومن قال بقوله املا انه  
 اول قابل بذلك واشهره والا فليس الواحد جماعة كما لا يخفى ومن نحو  
 ان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية فيأتون بالواو  
 مع الثمانية دون ما تقدم من العدد اي انا بان السبعة عدد  
 تام وان ما بعد عدد مستأنف هكذا في النحوي وهي نسخة العز  
 الحاضري احد محكي الكتاب بنذ كبر ضرر يعود باعتبار العدد والام  
 فالظاهر التامس وقرايد الشارح هذا الزعم مما نقله من تفسير  
 العماد الكندي عن الاستاذ الحوي عبد الله المالكى من انها اخذت  
 فصحة لبعض العرب وان من شأنهم ان يقولوا واحدا شان ثلاثة  
 اربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشر ومثلي جامي كلامهم  
 لفظ الثمانية ادخلوا الواو وان بعضهم نظم ابيات في كون السبعة ثمانية  
 ياسايل عن مكرن العدد غايته في سبعة لم يتردد  
 ماسر الاخصار قسمه في واحد فرد وثني مسند  
 وذكر الشئ الذي يسند منحصر في واحد وازيد  
 فالفرد والفرد اذا ما جمعا زوج مع الفرد الذي لم يسند  
 واثنان واثنان اذا ما اجتمعا اربعة بضم مع ما في اليد  
 فذلك سبعة اذا تكاملت اربعة واثنان مع منفرد  
 وما اتى من بعد هذا فهو تكرار له لازيد في العدد  
 ثلاثة مع مثلها فرد وفرد قد مضى وقامض لا تعد  
 وهكذا اربعة مع مثلها زوج وزوج قد مضى لا تزد  
 واستدلوا على ذلك بايات احدها قوله تعالى سيقولون ثلاثة  
 رابعهم كليمهم الى قوله سبعة وثامنهم كليمهم الى سيقول السوء  
 في قصة اهل الكهف في العهد النبوي من اهل الكتاب والمومنين  
 هم ثلاثة رجال برابعهم كليم بانضمامه اليهم قيل هو قول اليهود

العدد وهي



وقيل قول السيد من رضا رى جران وكان يعقوبيا وقيل خمسة سادسهم  
كلهم قاله التصاري والعاقبتان اويك وكان استظورا رجما بالغيب  
برمود رميا بالبحر الخفى الذي لا مطلع لهم عليه او ظنا بالغيب من قولهم  
مرحهم بالظن اذا ظنوا ويقولون سبعة وثامنهم كلهم وهو قول المسلمين  
باخبار الرسول صلى الله عليه وسلم لم يخرج جبريل وهذا السبعة بقوله قل ربي  
اعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل واتبع الاولين بقوله رجما بالغيب فاثبت  
العلم لهم لطايفه بعد ما حصل الاقوال في الشك في ان عدمها يراد قول رابع  
في نحوه دليل لعدم لاسيما والاصل بيقينه ورد قول الاولين فكان الثالث  
هو الحق وقيل هو في ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هو سبعة  
ثم قيل الجحج اي العطف والمعطوف عليه كلامهم فتكون قد اخبرنا اولاً  
بانهم سبعة حرموا وثانياً بان ثامنهم كلهم بخلاف القولين الاولين فان كان  
منهما في جملة واحدة وصف المحدث عنه فيها بصفة ولا ريب ان كونها  
جمليتين عطفت احدهما على اخرى موزون بالثبوت في الاخبار بخلاف ما تقدم  
فانه اخبار بشي موصوف بشي ولذا ساء القبح بقوله رجما بالغيب فيه  
وقيل العطف من كلام الله تعالى فالمعنى نعم هو سبعة وثامنهم  
كلهم وان هذا من الله سبحانه تصديق هذه المقالة كما ان رجما بالغيب  
تكذيب لتلك المقالة بنفسهما وتوابع قول ابن عباس حين جازت  
الواو انعطفت العدة اي لم يتبق عدة عاد بل ثبتت اليها اذ ليس بعد  
تصديقي اصدق القايلين محتمل فان قلت اذا كان المراد بهذا العطف  
التصديق اي تصديق هذه المقالة فما وجه محي قل ربي اعلم بعدتهم  
ما يعلمهم الا قليل فانه قول اشتمل على جملة اثبات ونفي قلت وجه  
الجملة الاولى بمعنى جملة الالبيات تؤكد صحة التصديق بالاثبات علم  
المصدق بل بالاثبات اعلمته فان تصديق العالم بالعدة اقوى من غيره فاما  
ظنك بتصديق العلم ووجه الثانية اي جملة النفي الاشارة الى ان  
القايلين تلك المقالة الصادقة قليل او الذي قالها منهم عن يقين  
قليل او لما كان التصديق في الآية خفياً لا يستحق الا مثل ابن عباس  
قيل في ذلك ولهذا كان يقول اي ابن عباس انا من ذلك القليل هم سبعة  
وثامنهم كلهم ولا يتوهم ان بين الجمليتين تعارضاً فان الثبوت في حق الله تعالى  
هو العلم به وفي حق القليل العالمية وقيل هو واو الحال وعلى هذا فيقدر  
المستل اسم اشارة لا ضمير اي هو لا سبعة ليكون في الكلام ما يعمل  
في الحال ولو انه عامل معنوي ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا

اذا كان معنواً ممنوعاً لان المعنوي الضعيف لا يعمل مقدر او قد لا  
بانه اذا جعل التقدير هو لا سبعة لم يكن عامل الحال حينئذ من قبيل  
المعنوي هو الذي لا يفهم من لفظ خاص به كالاتي واما التثنية والاسماء  
والابتداء والمظرف فليس من قبيل المعنوي لان كل واحد منها يفهم من لفظ  
خاص به نعم اذا كانت التقدير ما ذكر كان عاملاً لفظياً ضعيفاً فلا يحذف  
لضعفه لا لكونه معنوياً على انه يجوز ان يكون التقدير هو لا سبعة  
معدودون في حال ان ثامنهم كلهم ويمكن للجواب بانه لم يرد بالمعنوي  
ما يقابل اللفظي بل ما كان معنى عامل لفظي اذ يقال في نحو اسم الاشارة  
انه عامل معنوي لا يعطى معنى شي والعامل اللفظي وعليه نقس وهذا  
رد على البردة قوله في بيت الغزدي واذا ما مثلهم بشران مثلهم  
حال ناصب ما خبره محذوف اي واذا ما في الوجود بشران مثلهم وقد  
مضى الكلام على بيت الغزدي في فصل من حرف الالف وان ثامنهم فاصبحوا  
قد عاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشران الثانية ان الزمر  
اذ قيل فحق في اية النار يدون واوان ابوابها سبعة وفتحت ابواب  
في اية الجنة اذ ابوابها ثمانية وقول لو كان لو او الثمانية حقيقة  
لو تكن الآية منها اذ ليس فيها ذكر عدد البتة اي وواو الثمانية عند  
من اثبتا اعتبارها اذ اخلت على العدد وانما فيها ذكر الابواب وهي جميع  
لا يول على عدد خاص ثم الواو ليست د اخلت عليه اي على ذلك للجمع  
اي ولو قلنا بدلالة على عدد خاص اذ هو من جموع العلة فيحتمل ان يراد  
به ذلك العدد المعين بل هي د اخلت على جملة هو فيها وقد مر ان الواو  
في وفتحت معهم عند قوم وعاطفة عند اخرين قلتم تكن الآية دليل  
لما اثبت واول الثمانية وقيل هي واو الحال على اخبار قد بعد ها اي جلاوها  
مفتحة ابوابها كما صرح بمفتحة حاله في جنات عدن مفتحة لهم الابواب  
فان ابواب منازل الكرام تكون مفتحة لا ننظر من محي اليها اخلت ف  
ابواب السجون فانها لا تزال مغلقة حتى ياتي اصحاب الجرائم فيفتح  
لهم ثم يخلق عليهم وهذا قول المبرد والغازي وجماعة قيل واثبت  
فتحت لهم قبل مجيئهم اكراماً لهم عن ان يفتقروا حتى يفتح لهم قيل  
يفتح في هذا التأويل ما ورد في الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم اول  
من يفتح باب الجنة فيفتح له فان قصية ذلك انها لا تفتح لاحد قبله  
ولو كان الفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه الصلاة والسلام اولى بذلك واخرى  
به وقد يقال ان الابواب التي تفتح قبل المجي هي ابواب المنازل من الجنان



والباب الذي لا يفتح لاحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو ما كان في المحيط  
الذي يفضي منه الى المنازل فلا اشكال **الثالثة والثانية** والناهي عن المنكر  
**قائه الوصف الثامن** قالوا والمفترون به واو الثمانية **والظاهرة** منها  
واو العطف وان العطف في الوصف **بخصوصية** في المقام **مخصص**  
بالشيء خصا وخصوصا وخصوصية ونفع وخصيصي وعيد فضله  
اي على غيره به وميزه عنه وقول الصحاح في لفظ خصوصية والنفع  
افصح يخالف تعبير القاموس كما ترى **انما كان من جهة الامر والنهي من**  
**حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات** فانه لا تقابل  
بينها قبل عليه ان التقابل ليس شرطاً لصحة العطف ولا لحسنه حتى يتم  
هذا التوجيه ويكفي في العطف التخيير ولو في اللفظ واجيب بان  
المص لم يدع ان التقابل شرط لصحة العطف او لحسنه ليمنع كل منهما وانما  
اراد ان هذين الوصفين لما امتازا من بين سائر الاوصاف بالتقابل امتازا  
بالعطف اظهار الامتياز عما عدا بقية الاوصاف ويرد عليه ان ذلك يعود ذلك  
والحافظون لحدود الله تعطف وصف الحفظ بالواو وليس بينه وبين  
ما قبله تقابل **اولان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو اي المنكر**  
**ترك المعروف والناهي عن المنكر امر بالمعروف والنهي عن المنكر**  
نهي عن ضده وبالعكس **فاشهر** بعطف احدهما على الاخر لا شوا به نقله  
كل منهما الى الاعتداد بكل من الوصفين **وانه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن**  
**الاخر** فان قيل لا نسلم ان العطف هو المقتضى للاعتداد المذكور بل لو ذكر  
امر غير عطف كان الاعتداد حاصل قلنا ذكر متعاطفين لا محالة يقتضي  
للاعتداد المذكور فكان هو المشار اليه بالعطف وعكس قاضي المفسرين  
فاعتبر نكتة العطف هنا جعل الوصفين وصفا واحدا فقال والعاطف  
فيه للدلالة على انه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كانه قال الجاهلون  
الوصفيين وفي قوله تعالى والحافظون لحدود الله اي فيما بينه وبينه  
الحقايق والشرائع للتمييز على ان ما قبله مفصل الفصائل وهذا يجعلها  
هذا كلامه وقال ابن المنير ان الله تعالى لما اراد تكميل شأن الامر  
بالمعروف وعدد اوصافه وان كان احد الوصفين يتضمن الاخر فنجما  
له وتوحيها يقدم فدخلت الواو في الوصف الثامن للتخيير الذي بين  
الوصفين في اللفظ **وذهب ابو البقاء على امامته في الآية** مذهب  
**الضعفاء** وقال انما دخلت الواو في الصفة الثامنة اي انا بان السبعة  
عندهم عدد تام ولذلك قالوا بسبعة وثمانية اي سبعة ادرج في ثمانية

اشار

اشار وانما دلت الواو على ذلك لان وضعها على مخايرة ما بعدها  
لما قبلها **الرابعة** وابكارا في آية الترحم ذكرها القاضي الفاضل  
هو ابو علي عبد الرحيم بن علي بن الحسن بن احمد بن المرحوم بن احمد بن الحسين  
الاصم العقلائي الموالي المصري الذي روى الدين صاحب ديوان الامن  
وشيخ البلاغة وامار بالبراعة ولم يستقل في خامس عشر جمادى الآخرة  
سنة تسع وعشرين وخمسمائة ثم ثقلت به الاحوال حتى صار صاحب  
ديوان الامن ووزيرا للسلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن  
ايوب وبقي كذلك عند ولاة العزيز ثم عند الافضل نور الدين وتوفي  
في اول دولة العادل ليلة الاربعاء سابع شهر ربيع الاول سنة ست  
وتسعين بمصر فجاءه فكان من محاسن الدهر لا صاحب الفضائل عنده  
نفاق قيل ان مسوداته بلغت مائة مجلد وكتبه مائة الف كتاب  
وبلغ نظمه مائتان وخمسين الف بيت ومن حله ما حكاه صاحب كمال  
ابن العديم ان ابن الجهم الشاعر دخل عليه يوما والقي في دواته بيتين بهجو  
مررت على عبد الرحيم مسلما **فاردت تسليمي على ولا اهدرف**  
**وما ذاكر الا اني كنت ايضا فانكرتني باليتي كنت اسودا**  
وهو لا يعلم قد دخل الفاضل على الناصر فنظر الى الاوراق التي في دواته  
فراى البيتين فتغير وساله عن ذلك فقال ما اعلم قال من دخل اليك اليوم  
قال ابن الجهم فعلم انها من فعله فامر في الحال بقطع لساقه الا بالاحسان  
اليه ثم شفيخ فيه واطلقه ونقل صاحب ايضا ان القاضي لها الدين  
ابن شداد قال دخلت على الفاضل اول دخولي ومعي العواد الكاتب فلما خرجت  
قال لي العواد كيف رايت فقلت رايت رجلا اتاه الله اسباب السعادة  
وهي ثروة الناس الى الميل اليه فقال لي كيف فعلت قد اتاه الله العلم  
لا يجتمع به صاحب علم الا وحوضه في علمه واتاه الدين وانه كان من  
اكثر الناس ورعا ودينا وتكان لا يخفى وقته من تلاوة او تسبيح فأت  
اتفق من تكلم في حاجه كلهم عاد الى ما كان عليه واتاه الجاه كان من  
اوفر الناس جاها عند صلاح الدين واقربهم منزلة واتاه المال كان يدخل  
اليه من ماله ورزقه في كل سنة خمسون الف دينار ومن رقيق نظمه  
**زار الصباح فكيف جاك يا دجا** **ثم فاستدم بفرعدا وفالتجا**  
**رايت الغصون قواه فتاودت** **والروض ابرر شره فتارجا**  
**يا زكري من بعد ياس ربحا** **ثم المني من بعد رجا**  
**ارزى الهلال ركب من زرقا** **اولا كيف قطعت عمار دجا**

وهام

فاحضروه وخرج القاضي فقال  
لا تفعلوا فان السلطان بالمرم  
بقطع لساقه



١٠ اوز رتني ومن الخوم ركائب ١٠ فاري ترياها يريني هودجا  
 وتبحر باستخراجه اي فرج به من الحج بالترك وتقدم الجيم على الحاء  
 يقال الحج به كفرج ومنع ضعيفه ونجته بجحها اذ افرجته ففرج  
 وقد سبقه الى ذكرها الثعلبي فلا وجد لتجده اللهم الا ان يقال هولاء  
 يطلع على قول الثعلبي والصواب ان هذه الواو عاطفة وقعت بين  
 صفتين هما القسم لمن اشتمل على جميع الصفات فلا يصح استقامتها  
 اذ لا تجتمع الثبوتية والبقاوة لثباتها بخلاف الصفات السابقة  
 ولا ينفك كصفة واحدة اذ المعنى مشتقات على المشابة والبقاوة  
 واول الثمانية عند القائل بها سلمه للسقوط وما ذكره المحقق  
 سبق اليه في الانشاص لان المنوع من شدة الهمام في عرو من الحاجب  
 ان الفاضل كان يعتقد ان الواو في الآية واول الثمانية وكان يتبع بها  
 زيادة على المواضع الثلاثة الى ان ذكر ذلك يوما بحضرة الى الجود الخوي  
 المقرئ فبين له انه وهم في ذلك واحال البيان على من انكشف من دعاء  
 الفروغ الى الايمان بالواو لا متناع اجتماع الصفتين في موصوف وواو  
 الثمانية ان يثبت انما ترد حيث لا حاجة اليها الا لشعار بتمام العدد  
 الذي هو السبعة فانضغه الفاضل واستحسن ذلك منه وقال ارشدنا  
 يا ابا الجود واما قول الثعلبي ان منها اي من واول الثمانية الواو في قوله  
 تعالى سبع ليال وثمانية ايام حصوما قسمه بين واما هذه واول  
 العطف وهي واجبة الذكر لان المراد باليوم ههنا مقابل الليلة ثم انكار  
 المقترون بواو الثمانية على زعم صفة تاسعة لان ثمانية اذ اول الصفا  
 لقوله ازا واما قوله خير منكم لا مسلمات فان اجاب بان مسلمات  
 وما بعده تفصيل لخير منكم فلم يكن له بعد قسمته لها وعليها فكار  
 صفة ثمانية قلنا وكذا في ثبات وابتكار تفصيل للصفات السابقة  
 فلا تعدهن معهن فان المعنى ان الامز واج المنصفة بتلك الصفات  
 منهن الشيات والابتكار والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف  
 لها لتاكيد لصوقها بموصوفها لان الجملة من حيث هي جملة شأنها  
 الاستقلال والانقطاع عما عداها فاذا ربطت بشئ احتاجت الى ما يربط  
 ربطها به وافادته ان انصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتت  
 الزنجري ومن قلده وقد اعترضه ابن مالك وحكم بفساد من نصبه  
 في ذلك كمال لانه لا يعرف له من البصريين ولا من الكوفيين موهول عليه مثله  
 لا يثبت اليه ومع ذلك فقد علمه بما لا يناسب فان الواو تزل على

الجمع بين متعاطفها وهو مستلزم لتعاطفها وهو ضد ما يراد من التوكيد ولا  
 يصح القول بان العاطف موكد وايضا الواو مع فصلها بين المتعاطفين الا ان  
 يقال اكوت المصوق ولو صحت لهذا التاكيد لكان اولي المواضع بها ما لا يصلح  
 للحال نحو ان رجلا رايد سدي فخله رايد سدي نعت ولا يجوز اقترانه بالواو  
 لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها  
 الحال لانها بعد نفي وانتصر الخيم السعدي في شرح الحاجبيه بحار اسد فاجاب  
 عن الوجه الاول بان جار اسد اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان  
 بالمعول عليه عدم المعول عليه وعن الثاني بان تعاطف الشين لا ينافي بلا صحتها  
 والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكوت الانصاف باعتبار  
 انها كانت في الاصل للجمع المناسب للتصاق وان لم يتوق عاطفة وعن الثالث  
 بان ليس المراد بالانصاف اللفظي كما فهمه بل المعنوي وبالواو انما كان الثاني  
 دون الاول لعدم قبح الشان في الاول قوله اعرف باللغة مجرد في دعوى  
 ولو سلمت لم تصلح للرد ان هذا المذهب غير معروف لغيري واما وجه الرد  
 ان يقال هو معروف وبتين من قال به من الخفاء وحملوا على ذلك مواضع  
 الواو فيها كلها واول الحال نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم اليه  
 سبعة وثلاثين كلام او كالذي مر على قرية وهي خالوية وما اهلكنا من قرية  
 الا ولها كتاب مطوم فللمحل في هذه الايات وافقه موقع الحال والواو فيها واول  
 الحال وهذا رأي الجمهور بل هو كالمخرج عليه وخالفهم الزنجري وبتبعه ابو البقاء  
 فقال بوصفيتها تكون صاحبا التذكرة والمسوغ للحال من النكرة في هذه  
 الايات امران احدهما خاص بها وهو تقدم النفي كما تقدمه مسوغ لوقوع النكرة  
 مستندة ذلك لصورة النكرة بتقدم النفي مستغرة فلا يبقى فيها ايهام والثاني  
 عام مطرد فيها وفي بقية الايات وهو امتناع الوصفية اذ الحال مستترة  
 امتنع كونها صفة جازية من النكرة وهذا جاز من حيث تقدمها عليها  
 لامتناع الوصفية حينئذ اذ يمنع تقدم الصفة على الموصوف نحو في الدار  
 قائما رجل وعند وجودها اي وجود الحال فان حق الصفة ان تكون مشقة  
 نحو هذا اخاتم حديد او مرت بما تعدد رجل اي مقدار رجله رجل وقيل  
 في هذا ان نفسه على التميز وما في الوصفية في هذه امرا ان احدهما خاص بها  
 وهو اقتران الجملة بالآلة لا يجوز النفي في الصفات اذ تقول ما مررت  
 باحد الاقاييم غير قائم لغيري فيكون النفي على غير واذا مررت نحو ما جازيت  
 رجل المراكب فهو محمول على حد الموصوف اي ولا رجل راكبا على ان المحذوف  
 بدل نعم فيه فيجعل الصفة كالاسم في ايلائها العامل واما لم يحذف ذلك لان



لا وما بعد ما حكم الاستقلال وهذا الامر كالجح عليه ولم يحرقه سوى المجرى  
 واني البقا وسيكر المص هذا الكلام في اواخر الباب الثاني وقد عرّب المولى  
 سعد الدين النفثاني في شرحه على المفتاح اذ نفي الخلاف في جريان التفسير  
 على الصفات فقال ما نصه الثاني ان ايقاع الحال عن النكرة التي في حكم الموصوفة  
 لوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب  
 معلوم اولي الجواز لانه فيه مع دفع الالتباس بزيادة صلاح النكرة لدى  
 الحالية كما في البيت واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يتوسط  
 بين الموصوف والصفة كالواو وفيه مظاهر اذ لا خلاف في جريان الاستثناء  
 المتفرع في الصفة مثل ما جاء في رجل الا كرم ولا يخفى ان هذا منه سهو ظاهر  
 بالنسبة الى نفي الخلاف في المسئلة **والثاني عام في بقية الابات** وفيها  
**وهو اقترانها بالواو** والصفة لا تفصل من موصوفها بالواو اذ كانت مفردة  
 فكذلك اذا كانت جملة **الحادي عشر** واوضحه الزكور ويختص بالعقلاء نحو الرجال  
 قاموا وهي اسم صورة الحرف كالف والياء من احزابنا واخرني وقال الاخفش  
 والمازني حرف والفاعل مستتر وهي علامة على انه ضمير جمع وقد مر في المثال  
 هم وقد يستعمل لغز العقلاء مجازا اذ انزلوا منزلة لهم بان نسب اليهم ما يشانه  
 ان ينسب الى العقلاء نحو قوله تعالى يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم **وذلك**  
**لنوحية الخطاب اليهم** فان الخطاب انما يوجد الى عاقل وشذ قوله بشرت لها  
 والذين يدعون صاحب اذ اما بنو النعش **دوا** فتصوبوا وهو من  
 الضرب الثاني من الطويل من تصيد للنايف الجعدي وقيل وضربا لا يخفى  
 الغدي وهي دونه تصفق في فراؤها وتقطب وقال ابن الدحان في  
 الغر صولجبر وانشرع في الصباح بلفظ غزيرها بولها ووقها والمخزير  
 بين تمصص الشراب قليلا قليلا والصها المخر او المعصورة من عنب  
 ابيض هم لها كالعلم ومعنى انما لا تخفى الغدي لا تستقره لصفاتها ولما يراد بقوله  
 وهو دونه ان الغدا اذ حصل في اسفل الانا كانت لغز اقرب الى الراي بل  
 كانت ما بين الراي والغدي وذلك لشدة صفاتها ولطافت جرمها وتصفق  
 تصفي وتدار من اناء الى اناء قاله الجلال وصباحه نصب على الظن في اي يدعو  
 في صباحه وبنو نعش بنات نعش وهي كبرى وصغرى قال في القاموس وبنات  
 نعش اكبرى سبعة كواكب اربع منها نعش وثلاث بنات وكذا الصغرى نعش  
 بكم لا معرف الواحد بن نعش ولهذا جاء في الشعر بنو نعش ونعل في الصباح  
 اتفاق سيمويه والفرع على ترك حرف نعش المعروف وانما شئت فقال الشارح الظاهر  
 ان المراد ترك حرف جواز لا وجوبا لانه ثلاث ساكن الاوسط كلفه فيجوز

الامر ان والدنو القرب والنقوب النزول الى جهة الغروب **والذي**  
**جراه على ذلك** اي جراه الشاعر على استعمال صير العقلاء فيما لا يعقل **قوله**  
**بنو نعش بنات** اي جمعة بن نعش على بن نعش والقياس بنات نعش كقولهم  
 بنات عرس وبنات اوى وبنات لبون في جمع ابن عرس وابن اوى وابن لبون  
**والذي سوغ ذلك** اي اطلاق لفظ بنو على ما لا يعقل مع ان الجمع بالواو  
 والنون مختص بمن يعقل **ان ما فيه من تخيير نظم الواحد** **شبهه** **بجمع** **التكبير**  
 الغري بنصر فيه بنا الواحد وبعده عن التخيير اي عن جمعه الذي يقع فيه  
 او عن كونها مصححا وقد يتبع في بعض النسخ والذي سوغ ذلك ما فيه  
 الخ بدون ان وعليه فجلة شبهه في محل نصب على الحالية لا خبر  
 عما فيه والجملة خبر عن الذي لعدم الرابط فسهل **محميد لغز**  
**العاقل** **ولحن جازنا** **ثابت** **فعله** **المستدالية** **نحو** **الذي** **امنت** **به**  
 بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزبدون هذا ما عليه المبرورين اعتبار  
 للفظ المفرد وذهب الكوفيون وابن باساذ الى جواز الجمع والسماع على خلافه  
 الثاني عشر **واو علامة المذكر** **ن في لغة** **طى** **اواز** **شئوه** **او** **المحارث**  
 وتعرف هذه اللغة بلفظ اكلوك البراعيث وانما نسبوها لهذا القول دون غيره  
 لتعين كون من هذه اللغة اذ لا يصح كون الواو فاعلا والبراعيث بولا لان  
 الواو انما تكون ضميرا في الحفلا فتعينت فيه ان تكون علامة جمع فيه  
 بخلاف غيره ومنه الحديث **ستحاربون فيكم ملايكة الليل** **وملايكة**  
**بالنهار** **وقوله** **بلو موني** **في** **اشترى** **الخنيل** **قومي** **وكلمهم** **الوم** **هذا البيت**  
 من ثالث المنقارب فان جعلت اخذ صدر لام الخنيل فعوضه مقتوصه  
 وزلفا فعول ولجز الاول من عجزه ايلم وزنه فعلى يسكون العين وان جعلت  
 اخويا الخنيل واول العجز لاهم فالعوض محذوف كالضرب واول العجز  
 سالم وقابله قال العين لم افق على اسمه وعزاه النحوي في شرح المفصل  
 الى ربيعة ابن الخلاج رده واوبلفظ وكلمهم بعدلوا ويروى في اشتراي  
 الخنيل بيا ساكن بعد المصدر في الفاعل والخنيل بالنصب مفعوله  
 الا انما حدثت لفظا بالنقاد الساكنين ومن لم يروه بما حفظ الخنيل  
 على الاضافة وكذا يروى بدل قوم اهلي والخنيل الخنيل واحد نخله والوم  
 افعل تفضيل مما جاء للمفعول اي وكلمهم اكثر ملومته واعلم ان الحديث  
 يتعين كون منه لان الواو لا تعود على الملايكة لانه لفظ مونث واما البيت  
 ففيه نظر لصحة عود الواو على القوم نظر الى المعنى اذ هو اسم جمع مختص



بالذكر قال تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله فمبجوز بوليته قوم منها وان  
يكون مبتدأ ما قبله خبر في عنده سبب ويحذف ال على الجملة كما ان التاء في  
قامت حرف دال على التانيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل  
ما بعده بدل منها بدل كل من كل وقيل مبتدأ مؤخر والجملة خبر مقدم قال بعض  
الفضلاء وهذا الخبر نفي وان كان محتمل الا ان فيه هداما للغة منقولاً عن  
العرب قد صححها اهل اللغة ونسبوا لقوم من العرب **وكذا الخلاف في قاما**  
**اخوك ومن نسوتك** اي فالالف والنون اما علامتا تشبيه وجميع انما عت  
وما بعدهما بدل او ضمير وان وما بعدهما بدل او مبتدأ مؤخر وقد تستعمل الخبر  
العقلاء اذا انزلوا منزلة لم قال ابو سعيد خنوا كلوني الراغب اذا وصفت  
بالاكل لبا لفرص اي لما نسب اليها ما نسب الى العقلاء قيل انها نزلت منزلتهم  
فاستعمل فيها ما يختص بصفته بالعقلاء وهذا هو منه فان الاكل من  
صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة فلا يصلح نكرة لما ذكر وقال ابن السكيت  
عندي ان الاكل هنا اي في المثال المشهور بمعنى العدوان والظلم فهو من  
صفات العاقلة كقوله اكلت بنيك اكل الضحى وجدت مرارة  
**الكاء الويل** اي ظلمهم من الضرب الاول من الوافر وقايله ارطاه بن شيبه  
ففي الاغاني عن ابي عبيدة ان عقيل ابن علفه طرد بنيه فيفرقوا عنه وبقي  
وحده ثم اذ رجلا من بني ضربة يقال له نجيل كان كثير المال والماشية  
خطر بيوت عقيل ما شئت ولم يكن قبل ذلك احد يعرف مننا الا لقي شرا  
فطردت امه له الماشية ففرضها نجيل بعصا فشمها فخرج اليه عقيل  
وحده وكان قد هزم ففرضه نجيل واحتقر ففعل عقيل يصيح يا علي يا علي  
باسم اولاده فاشتد طراة البيت وبعده ولو كان الاول غابوا شهودا منع  
فتا بيتك من نجيل فبلغ الخبر ابنه عملاً وكان بالشام ففرضه ضرباً  
مبرحاً وعقر عدة من ابله واوثقه وجاء به الى ابيه فالقاء بين يديه  
ثم ركب راحلته وعاد من حيث اتي ولم يطعم لايه طعاماً ولا شرب له شراً  
الضبي حيوان بري معروف والكلاء بغور العشب والويل الذي يستوح  
ولا يوافق الزواج **وشبه الاكل المعنوي** اي الظلم والتعدي بالحقيق  
فاستعار له اسم كاستعار البغين المظلومين اسم الكلاء من حيث كانت  
الظلمة عتاة الماكول في الاستيصال ثم لما كان ذلك مستغنياً وخيم  
العاقبة جعله وبيلاً وشبه ما ينشأ عنه من الفساد الذي ينفر عنه الطيب  
السليم بمزارة العشب المر الذي يري **والاحسن في الضب في البيت** ان  
لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل اي مثل اكلت الضبي بان يكون

المصدر مضافاً الى مفعوله بنا على ان يكون التشبيه في مجرد الاستيصال  
والاستهلاك بل في موضع رفع على حذف المفعول وازداف المصدر  
الى فاعله اي مثل اكل الضب اولاده لان ذلك ادخل في التشبيه اذ  
المراد اثبات ظلمه لا ولاده وتعدي به عليهم تشبيه حاله معهم بحال الضب مع  
اولاده قال ابن السكيت هذه الضبات تاكل اولادها الا القليل فجعل تعديه  
على بنيه وظلمهم كما كل الضب وكنه مبالغة في وصف بالبغي عليهم والظلم  
لهم وعلى هذا فيجوز ان يكون معنواً عبارة عن الظلم  
المعنا كما تحمل الحقيقة لان الضب ظالم اولاده باكلها اياهم وفي المثل  
اعتق من ضب وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ثم عموا وصحوا كثير منهم  
واسروا الخوي الذين ظلموا وحملوا على هذه اللغة اولاً لضعفها  
هكذا وقع في بعض النسخ تشبيه الضمير المضاف اليه حمل ووقع في بعض نسخ  
اخر بافراده وتايشه وما هنا الظاهر وقد جوز في الذين ظلموا ان يكون  
بدلاً من الواو في واسروا فاما ضمير الفاعل او مبتدأ خبر واما اسره او قول  
مخذوف عامل في جملة الاستغناء اي يقولون هل هذا لجملة الاستغناء  
في جعل نصب على الحكاية بخلاف ما اذا لم يقتدر القول فانها تكون غير ذات  
بيان للجمي وان يكون خبر المحذوف اي هم الذين اوفاعله باسروا والواو  
علامة كاقدمنا اوفاعله بيقولوا المحذوف وهو من حذف المفعول او بدلاً  
من واو استعوه على بعد وهو في هذه الوجهة كما هي مرفوعة وان يكون  
منصوباً على البدل من مفعول بانهم او على اضمار اذم فيكون منصوباً على  
الذم او اعني فيكون منصوباً على الاختصاص وان يكون محذوفاً عن البدل  
من الناس في اقرب للناس رجاءهم او من الهاء والميم اي من المضمير المضاف  
اليه اي هم في لاهية فلو بهم فخذ احد عشر وجهاً هو مرفوع في سبعة منها  
ومنصوب في وجهين يجعل النصيب على الذم والاختصاص وجهاً واحداً ولولا ذلك  
لكانت الوجوه ثمانية عشر وجهاً ويجوز في وجهين واما الآية الاولى في اية شدة  
عموا وصحوا كثير منهم فاذا قدرت الواو ان فيها علامتين فالعامة قد  
تشابه الظاهر الذي هو كثير ويجب حينئذ اي حين اذا تنازعاه وجب  
اعمال احدهما فيه ان تقتدر انت في احدهما الذي هو كثير لم يعمل في الظاهر  
ضميراً مستتراً راجعاً اليه بباطنة وهذا من غراب العربية اعني وجب  
استئثار الضمير في فعل الغائبين وانما يجب استئثار الضمير في مواضع ليس  
هو منها نعم فعل الغائب منها كما هو مقرر في المتن ويجوز ان يكون مبتدأ  
وما قبله خبر اعده وفي لفظ كثير الخفض على الاصل والرفع الحكاية وتكون بدلاً



من الواو الاولى اي واو ثم عموما مثل اللهم صل عليه الروح الرحيم وهو مثله  
 في مجرد ابدال اسم بدل كل من ضمير غائب فالواو الثانية يعني واو وصموا  
 حينئذ يعود على مقدم رتبة وان كان متأخر اللفظ وهو كقولك وبنه  
 التابع بعد المتبوع ولا يجوز العكس بان يجعل بدلا من الواو الثانية  
 لان الاولى لا مفسر لها اي للزوم خلوا الاولى عن مفسر اذا لا يعود الضمير  
 على متأخر لفظا ورتبة الا في صور مخصوصة ومنع ابو حيان ان يقال  
 على هذه اللفظة من جاك لانها لا تجمع الاعم لفظه جمع ومثل هذه اللفظة  
 لشذوذها عن القياس يقتصر فيها على وجه السماع واقول اذا كان سبب  
 دخولها بيان ان الفاعل الذي جمع كان لاحقا لها اي فيما منعه  
 ابو حيان اولى لان الجمعية خفيه اذ هي بحسب المعنى فيكون اولك  
 بالبيان ومحصلا انه قياس في اللفظة ولا تسقط كما قال المحشي قول الشاعر  
 لا يرد ما قاله اي للم فان ابا حيان منع واستند الى عدم سماع هذا  
 التركيب ولا يقدح فيه هذا القياس لقيام الفارق فان الجمع يراعى لفظه  
 فلما اتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المستدالية واما من قافادتها  
 للجمع باعتبار المعنى واعتباره فيها قليل ولا يلزم العز في مراعاته **وقد وجب**  
**لجميع علامة التانيث في قائمت هندا كما اوجبه في قائمت امراة**  
 نظر الى ان سبب دخول التانيث في الفعل بيان معنى تانيث فاعله و  
 لفظه والفاعل متى كان تانيثه حقيقيا وجبت التانيث في فعله وان لم يكن  
 تانيث في اللفظ **واجازوها** حيث التانيث غير حقيقي سواء كان  
 لفظيا او غير لفظي كما في **غلت القدر وانكرت القوس** فان قلت لو كانت  
 القوس مؤنثة لما قيل في تصغيرها قوس ولما ظهرت التانيث في نونه تصغير  
 نازلت كما نهم لخطوا فيها معنى العود لانه اصلها على انه سمع فيها التصغير  
 بالتانيث على اصل ومن ذكر القوس فلا اشكال لديه وكفاك شاهدا على  
 تانيثها قولهم اعط القوس بارها كما اجازوها في طلعت الشمس ونفت  
 الموعظه وجوز النحوي في ان يكون الشفاعة الا من اتخذ كون  
 من فاعلا والواو علامة مع عدم المطابقة لفظا بين العلامة وصاحبها  
 قيل عليه ان هذا يجوز لانهم يورد على اني حيان ولا يصلح مستندا  
 للمص على انه مغتزق نصف هذه اللفظة فلا ينبغي حمل التانيث عليها  
 واذا كانت الواو في لا يملكون ضموا فهو عايد الى الخلق والاول علمهم ذكر  
 المنقذين والمجرمين اذ هم تسماء والاستثناء متصل ومن بدل من الضمير  
 او نصب على انه ستفنا واذا قيل جاوا زيد وعمر وبكر او جاوا زيد

جاووني

وزيد وزيد لم يحجز عند هشام ان يكون من هذه اللفظة وكذا نقول  
 في جاز زيد وعمر وجاز زيد وزيد عند عمر وذلك لا شذوذ له  
 في هذه اللفظة ان يبقى الجمع في التثنية على اظنها وقول غير المحجزين اولى لما  
 بينا من ان المراد بيان المعنى واصل مستند هشام في ذلك السماع  
 ايضا وقدر عليه بقوله **وقد اسلماه مبعود حليم** هو يحجز بيت من  
 ثالث الطويل صدره تولى قتال المارقين وقبله لقد اوردك المصيرين  
 حزنا وذلة قتل بول الجاني ليقبحهم والبيتا لعبد الله ابن قيس  
 اقتات في رقاص صعب ابن الزبير بن العوام امير العراق من قتل اخيه عبد الله  
 ابن الزبير واراد بالمصيرين البصر والكوفة وبول الجاني ليقبحهم ومثله  
 مفتوحة ولازم مكسور ففتحته ساكنه فقام موضع على شاطئ البحر  
 دجيل بالعراق اصيب به مصعب بن ابي نضرة وسبعين كما في تاريخ  
 الاسلام للذهبي لا يستلزم معنى كمال الجلال وتكافؤ من قصته  
 انه سار الى قتال عبد الملك بن مروان ومنعه من اهل الشام فحرمت  
 بينهما وقعة هائلة بدوي الجاني ليقبحهم وسكن بالقرب من واما وكان عبد  
 الملك قد كاتب جماعة من اشراف اهل العراق ومناهم فالواو اليه و  
 عذر واعصعص كما هو عادتهم من ولادة العدل وكان مصعب لا يامر  
 احدا من امرائه بالنقد الى الزحف الا تاخر ولا يطيعه وتفرق عنه  
 جندوه وشيد عليه زاوية بن قدامة التقي وطعنه وقال يا لثارات  
 الحنارة وقتل محمدا واداه عيسى وعروه وابراهيم ابن الاشتر واراد  
 بالمارقين اهل الشام الخارجين عن طاعة الامام الحق عبد الله بن الزبير  
 فانه احق بالامامة من عبد الملك من قوله مرق السهم من الرمية  
 اذا خرج والمبعد بصيغة اسم المفعول عند الشاعر اريد به من البعد  
 عن ثوب هذا المسلم وفي بعض النسخ الصحيحة بصيغة اسم الفاعل بمعنى  
 البعيد عن ثوب هذا المسلم قاله المحشي ويناسب الجمع فانه القريب  
 الذي يهجم بالمر كيعني ان هذا الرجل تباعدت البعيد منه والعرب اليه  
 واسلماه لما يراى منه ولم يقوموا باغاثة ونصره **وليس هذا الذي ينبغي**  
**لافة منع النخرج لا التركيب** فله ان يقول ان قوله مبعود حليم مبتدأ  
 وما عطف عليه وما قبلها ما خيرا فالتركيب صحيح عنده واغا المنوع كونه  
 من هذه اللفظة **ويجب القطع** بامتناعها في خرقام زيدا وعمر واي فيها  
 العطف فيه بالواو التي لاحد الشئين لان القايم واحد بخلاف قام اخواك  
 او غلاما كما لا يشان فيجوز الايتان بعلامة التثنية مع الفعل



نعم يخرج فيه الالتيان بعلامه الجمع ولو كان العطف بالواو جاز وكذا  
يمنع في قامر اخواك او زيد الالتيان بعلامه التثنية لان المعطوف باو  
واما قوله تعالى فاما يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فمنه **السط**  
اي من عمر ان الالف علامة تثنية لضمير واحد فاعل عطف عليه  
كلاهما باو فقد غلط لان من شرط الفعل الذي تلحق هذه العلامة  
ان يكون مسند المشق او متعاطفان بالواو واحدهما ليس المثنى ولا  
عطف عليه بالواو بل **الالف ضمير الوالدين** في **والوالدين احسانا**  
**واحد** او **كلاهما** امر فوعان على الفاعلية **بشقد** ببلغة **احدهما**  
**او كلاهما** وقد حذف الفعل وحده او احدهما بدل بعض من ضمير الوالدين  
**وما بعدهما ضمير فعل** او ببلغة **كلاهما** ويكون من عطف جملة على جملة  
وهذا اما اختاره النحويان **ولا يكون** اي ما بعده **معطوفا** على احدهما  
البدل عطف مفرد على مفرد **لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض**  
اي لان كلاهما اذا كان معطوفا على احدهما البدل يكون بدلا ايضا  
لكنه ينقد بدلا لبدل يكون بدل كل فلا يعطف على ما هو بدل بعض  
**لا تقول** **انجبتني زيد وجهه واخوك** على ان **الخ** هو **زيد** ليكون  
بدل **لانك لا تعطف المبين على المخصص** هما بصيغة اسم الفاعل  
فان بدل الكل مبين للبدل لانه نفسه وبدل البعض مخصص له لانه  
بعضه وانما لم يعطف المبين على المخصص لغيرها وعطف المبين  
على المخصص لوهم انه مخصص مثله وليس كذلك واعلم ان ما في انكشاف  
ضريح في ان كلاهما ضريح في قراءة الاخوين عطف على احدهما وبتبعه على ذلك  
قاضي المفردين وعبارة انكشاف واحدهما فاعل يبلغن وهو فيمن قرأ ببلغة  
بدل من الف ضمير الراجع الى الوالدين وكلاهما عطف على احدهما فاعلا  
وبدله فان قلت لو قيل اما يبلغان كلاهما كان كلاهما توكيدا لا بدلا  
فما كنت زعمت انه بدل قلت لانه معطوف على ما لا يصح ان يكون  
توكيدا للآخرين فان نظم في حكمه فوجب ان يكون مثله فان قلت  
ما ضررك لو جعلته توكيدا مع كون المعطوف عليه بدلا وعطفت  
التوكيد على البدل قلت لو اردتوكيد التثنية لقيل كلاهما فحب  
فلما قيل احدهما وكلاهما علم ان التوكيد غير مراد فكان بدلا مثل الاول  
انتمت نعم بريد على ان كلاهما بدل ان السلفاد من كلاهما هو السلفاد  
من ضمير التثنية فلم يرد البدل زيادة على المبدل منه والبدل لا بدات  
يكون فيه زيادة تقرير وايضا **فان قلت قامر اخواك وزيد**

جاز

جاز قامر بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف  
ان قد **فتعطف على الجمل** بان كان ما بعد العاطف فاعل فعل محذوف  
تقديم وقام زيد **واذا قال السبيعي** في **لا تأخذ سنة ولا نوم** ان **التقدير**  
**ولا ياخذ نوم** لان النوم مذكور يستدعي ان ليسند اليه فعل مذكور  
فلا يعطف على ما انت فعله لتاثير فاعله فيقدر له فعل مذكور ويكون  
من عطف جملة على مثلها **الثالث عشر** **واو الانكار نحو الرجلوه**  
**بعد قول القائل قام الرجل** وقد تقدم الكلام على مدح الانكار وما  
يلحقها في فصل ان المكسور الخفيفة من حرف الالف فراجع ان لم يكن  
على ذكر منك **والصواب ان لا تعد هذه الواو من حروف المعاني لانها**  
**اشاع للمركز** ومتولد منها وليست بحرف اصلي بدليل **الرجلة في النصيب**  
**والرجلية في الخواي** فيما اذا انكرت المنصوب او الجرو فانك تشيع  
حركتهما فتولد منهما ألفا ويا فلن عدت الواو المتولدة من حركة المضوم  
لعدتها ايضا **ونظرها في التولد من اشاع للمركز الواو في منو في الحكامة**  
فانك اذا كنيت بمن عزم ذكر عاقل وقفا جازك كما يذاعرب ذلك  
المذكور وكما يذاعرب علامات تثنية وجهه وتاثيره في لفظ من فتشيع  
الحركات في تولد احوال الافراد وتكون قبل قاء التاثير حال التثنية  
فيقال ميان ومينين وقد سكن في الافراد وعرك في التثنية واذا  
سكنت في الافراد سلم الياء والمخرج عرك النون وقلب الياء ها في الرفع  
ومنى ومنان في الجر كذا **الواو في انظرون من قوله من حرمنا سلكوا ادنو**  
**فالظور** هو عجز بيت من ثاني البسيط صدرع وانى حيثما يثنى الهوى  
بصري ولم يسم قايله وفي سر الصانع لان جنى انشأني ابو على  
**انه يعلم اناني تلقينا** يوم الفراق الى احبنا صور  
**وانى حيثما يثنى الهوى بصرى** من حرمنا سلكوا ادنو فانظور  
بريد فانظر فاشيع صمة الظاء فشتاق عنها واو والصورة جمع صور  
وهي بالضم الشكل يقال صورة وصوراي اننا يوم الفراق اذا تلقينا  
الى الاحباب عند رجليهم اشكال واشياح لسبقنا نفوس ولا رواج  
وحيث الاولى متعلقة بادنو ومن حيث تثنى زعم الحسبان من متعلقة  
بادنو وفي البيت شاهد على ان يقال حوث بالواو كما يقال بالياء وقد اشك  
في الحق الراي بالياء في العجز ايضا ولا شاهد فيه **وواو القوافي** هي  
الواو التي تحدث في اخر القافية المطلق اذا كان مركز رويها الضمة  
والقوافي جمع قافيه وهي على المختار من اخر ساكن في البيت الى اول



ساكن يليه مع الحرك التي قبل ذلك الساكن وقبل مع ذلك المتحرك  
قائمه لا ينفك وتنفذ صدر البيت **كقولك سقت** **البيت الثاني**  
هو بحر بيت من اول الواو فصدر متى كان الحيا م يدي طلوع وقائمه  
جزء والحيا م جمع خيم وهي كما في الصحاح بيت تنبيه العرب من عذر ان  
الشعر وقال في القاموس كل بيت مستدير او ثلاثة اعواد او اربعة متلقي  
عليها التمام ويستظل بها في الحرا وكل بيت يفي من عذر ان الشعر والطلوع  
جمع طلوع وهو شجر له شوكة اي متى الحيا م بمكان ذي طلوع وانما اثرنا  
رسم هذه الواو بتعاليم العروض لاننا بصدد اثباتها قديما من اقسام الواو  
**السابع عشر** واو الذكور كقول من اراد ان يقول يقوم زيد نفسه  
من يمد فاعاد من الصوت لتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوموا **البيت الثالث**  
لهذا التعليل ان يقال هذه الواو والتذكير الا ان يقال ان المتذكر مذكور  
نفسه والصواب ان هذه كالتي قبلها فانها ناسية من اشباع الحرك فلا  
ينبغي عدها ايضا **الخامس عشر** الواو المبذولة من همزة الاستفهام المضموم  
ما قبلها كقراءة قبل واليه المشهور وامنتم قال فرعون وامنتم  
وذلك حال الرفع لرفع ثقل الهمزة بعد الضمة الثقيلة ولدي الهمزة  
التي بعده هذه الواو المبذولة من الهمزة للتسهيل واذا ابتدأ تحقيق الاولى  
وسهل الثانية لان افعال الاولى واو للضمه قبلها لم تبدل في قال  
امنتم به بل قراه في طه باسقاط الاولى وتحقيق الثانية على لفظ  
الحق وفي الشعر بتحقيق الاولى وتسهيل الثانية والصواب ان لا تعد  
هذه ايضا لها مبدلة من حرف اخر وليست اصلية ولوضع عدها  
من حروف المعاني تصح عد الواو من احرف الاستفهام **واو**  
**على وجهين احدهما** ان يكون حرف نداء مختص باب الندبة  
فلا ينادى به الا المندوب سواء كان متوجعا عليه او متوجعا منه  
مخوفا او زيدا او لجاز بعفهم وهو ابن عصفور استعماله في الندبة  
لحقيقته واستدراكه واقتضاها الى معنى فتعس وفي شرح الكافية للرخي  
وقيل وقد يستعمل واو النداء المحض وهو قليل قبل ومن مجيها للنداء قول  
عمر رضي الله عنه لعمر بن العاص واعيا لك يا ابن العاصي **والثاني**  
**ان يكون اسما لا يحجب** على صفة المضارع المتكلم وحده لا على صيغة  
الامر وفي اثنان اسم الفعل مثله خلاف مشهور وهو مبني على ان بناء  
اسماء الافعال لمساها مني الاصل وهو الماضي والامر او لكونها اسما  
اصلها البناء وهو مطلق الفعل سوا بقى على اصله كالماضي والامر واخرج

عنه كالمضارع **وابا يا انت وفوك** **الاشنب** **كاغاذ** **وعليه الزرنب**  
ها بيتان من مشطور الرجز وبعدهما اوزنجيل وهو عندي اظيب  
وقائمه بعض بني عقيم والاشنب ذو الشنب وهو على ما في الصحاح  
حدة في الانسان ويقال برود وعد وجه وفي القاموس الشنب  
محر كماء ورقه وبرد وعد وجه في الانسان او نقط بيض فيها او حدة  
الاشنب ودر بالبناء المحمول معناه فرق من الذر يفتح البحر وتشدد  
الراء تقربق الحب والحب كالذر والذرب كحجر طيب لا يتغير طيب  
الرايح والاوزنجيل يفتح الزاي وسكون النون بعد هاء جيم مفتوحة  
الحرا وعروق تترى في الارض وما به كالعصيف والبردى له قوة  
مسخة ليسوا باهية مذكية كذا في القاموس وضمر هو عايد على  
فوك اي وفوك اظيب منها ولا يخفى ان التحجب في البيت للالتفات  
**وقد يقال واه اقول** **واها السلي** **واها** **واها** هو مشطور السبع  
قال الجوهري اذ اتيت من طيب الشيء قلت واهاله ما اظيبة قال ابو النجم  
**واها لرياء** **واها واها** **يا ليت عينها لنا وفاها**  
**بمن يرضى به اياها** **ووي** وفيه معنى التندم **كقوله**  
**وي كان من يكن له نشب تحجب** **ومن يفتقر بعين عيشي** **ضرب البيت**  
من الضرب الاول من الخفيف وفيه تنصيف الادماج فاخر صدر الحان  
تحجب وهو من قصيد لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل الصحابي احد  
العشر المشهور لهم بالجنة وفي شرح ابيات الكتاب الزنجري لا يمد  
لابنه زيد ونسبها صاحب الاغاني لسيد ابن الحاج بن عامر السهمي من جوف  
قرين قتل يوم بدر كافرا وقبل البيت ملك عرساي سطعان على عذر الى  
اليوم قول زور وهو رسالتا في الطلاق ان راها مالي قليلا قد حشمتاني  
سكرو والعرساي تنبئة عرس وهو بكسر الميم مله وسكون الراء امرأة الرجل  
وكان حقه ان يقول تلكا عرساي والمفتوح يسكون المشاة الغوثه  
مروق العرس ان كان يفتح الهاء والكذب ان كان بكسرها وقول الزور  
الباطل وسالتا بالفت لينة بعد السين اصله همزة مفتوحة بعدها  
خففت بالفت الى مجانس حركتها وان راها قد يمد لان رايا والمنكر يضم  
النون وسكون الكاف المنكر ووي قال الزنجري كلمة تغال عند تعظام  
الشيء والتعب منه وكان يخففه من تنقيط والاشنب بالعمات المال وما  
قاله المصنف ووي انها اسم فعل بمعنى اعجب ومضارعها هو المعروف وقال  
ابن الحاجب ووي يحتمل ان يقال في اسم فعل معناها معنى عجت وانما بنيت



لوقوعها موقع المبني وهي موصوفة بالتعجب كما ان ههنا موصوفة  
 للبعد ويجوز ان يقال اسم صوف لان التعجب يقول عند التعجب ولا يقصد  
 اخبارا بان التعجب بل كما يقول المتألم اه ولذلك نقولها التعجب فنقول ولو كان  
 اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب  
 الكتاب قال الشارح في شرح التسمييل بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا  
 وهذا يشتر بان القائل بانها اسم فعل يقول بانها اسم لا يجب امر والمص  
 جعلها انما للفعل المضارع وكانت استشعر ذلك من قوله ولو كان اسم  
 فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا لكن صرح قول ابن الحاجب اولا هي اسم  
 فعل معناه تعجبت لفضلي بها للماضى ليجل المخاطب في كلامه اخر على الخبر  
 واختار صاحب وصف المباني كما في الجني الذي لا يرق اسم انما حرف  
 معناه التنبيه على الزجر كما ان حارح معناه التنبيه على الحضي فيقال  
 للرجوع عن المكروه والمخذور كما اذا وجد رجلا يسب احدا او توفقه  
 في مكروه او يباخذ ماله او يبلغه او يخذه ذلك فيقال له وي اي تنبه واورد  
 عن فعلك بل جزم بان ذلك هو الصحيح **وقد يلحق لفظ وي هذا كاف**  
**الخطاب شكوكه ولقد شفى نفسي وابراسمها قتل الفوارس ويك**  
**عنتر اقدم** هو من الضرب الاول من الكامل من قصيدة لعنترة بن شداد  
 العبيدي روى قول الفوارس يقال يقول قول لا وفيلا وقالوا وعنتر منادى  
 منادى يرحم من عنتره اي يا عنتره وفي مثله الوجهان واقدم امر من  
 الاقدام ضد الاجمام يريد ان تقول اصبها به عليه والجمام في ذلك  
 المقام اليه ينشئ عليل نفسه وازال اسمها **وقال الكاسي اصل ويك**  
**ويك فالكاف ضمير يجر ولا حرف خطاب واما ويك ان الله فقال**  
**ابولحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وان على اخبار اللام**  
**فتلها والمعنى اعجب لان فاللام لبيان القول لاجله هذا القول وقال**  
**الخليل وي وحدها اي هي مفصلة عن الكاف والكاف متصلة بان كما**  
**قال وي كان من يكن له تشب ففصل وي عن الكاف ومعنى وي عدم**  
**فلاح الكافر بن امر محقق وكان للمحقق كما قال كاني حين امسي لا يكلمني**  
**متيم يشتمى ما ليس موجودا اي انني امسي على هذه الحالة ليس انا**  
**حين امسي البيت من ثاني البسيط وقابله على ما في الاغانى عمر ايت**  
**الى ربيعة الخزوي فانه روي عن عواند بن الحكم ان الوليد بن يزيد**  
**ابن عبد الملك قال لاصحابه ذات ليلة اي بيت قالت العرب**  
**اعزل فقال بعضهم قول جميل**

معنى

يموت الهوى متى اذا اماليتها ويحيى اذا افاقها فيعود  
 وقال اخر قول عمر بن ابي ربيعة وانشد البيت فقال الوليد جبك  
 واهه لخذ وهو من قصيدة اولها  
 امسي باسم هذا القلب عودا اذا اقول فمحا من عبيد  
 اجري على موعدها فمخلفني فامل ولا توفى المواعيد  
 ثم قال صاحب الاغانى في موضع اخر القصيدة ليزيد بن الحكم الشقي  
 ومن الناس من نسبها الى عمر بن ابي ربيعة وهو خطأ ثم اخرج بسند  
 عن الحرابي قال دعا الحاج بن الحكم الشقي فولاه كوره فارس وودع اليه  
 عهده بها فلما دخل عليه ليودعه قال له الحاج انشدوني بعض شعرك  
 واراد ان ينشد مديحا فانشد قصيدة يخبر بها من  
 والى الذي سلب كسرى رايه ايضا تحقق كالعقاب الطائر  
 فلما سمع الحاج لحزه نهض مغضبا وخرج يزيد من غير ان يودعه  
 فقال الحاج للحاجب ارجع منه العهد فاذا رده فقتل له ايما خير كنت  
 ما ورثت ابوك ام فرد على الحاجب العهد وقال قتل له ورثت جدي  
 محبذ وفعله وورثت جدك اغترابا لطايف وولى غصبا فالحق  
 سليمان بن عبد الملك وقال هذه القصيدة يمدح فيها يقول  
 سميت باسم امر اسهمت شمتة عدلا وفضلا سليمان بن داود  
 يقال عند الحب اذا اضناه وتكنى بعض الغلب عن الهوى اي اذا افاق  
 من سكرة الحب يرجع اليه وادفع الفعل المبني للمجهول موقع المعلوم  
 للاشارة الى ان هذا العود ليس صادرا عن اختياره فلم يكن في حقه  
 ان يسند اليه الا انه حذف صلته فان التقدير عند المرح كونهما  
 القامد مقام القاع على ورق وتكلمني بالمشناه الفوقية كتحلفني بالميم  
 المذلل من تميم الحب اذا اعدت وذلك الله وانما كان فيه للمحقق لا زل ليس  
 غرضه تشبيه نفسه بميم شانه ما ذكر وانما غرضه الاخبار بان في حال  
 امسا به غير مكر لها متيم يشتمى امر غير موجود وهو كلامها  
**حرف الالف والمراد به هنا الحرف الهاء**  
**المتنع الابتداء به كونه لا يقبل الحركة ومن ضرورة الحرف المتدابة**  
**في النطق ان يكون متحركا والهاوي هو حرف المد الواقع بعد الغنجة**  
**وينسب الى الجوف فيقال الف الجوف لانه يخرج من جوف الف في**  
**ارجوزته والالف الجوف واختارها وهي حروف مد للمواءمة في المراد**  
**جوف النعم كما جزم هو بدني تمهيد وهو خله وهو غير عند الجوهري بحرف**



الغمر حيث قال الواو والياء المديان والالف عند الخليل والمحققين من  
جوف الغم خلافاً ومن جوف الخلق والغم والجوف في اصل اللغة ما بين  
السماء والارض اطلق على الخلاء المذكور مجازاً وجعل ابن الجاحظ في مشافهة  
مخرجها الخلق حيث عدا حرفه سبعة ومخارج ثلاثة قال الجاحظ يروي  
فاقصاها من اسفله الى ما يلي الصدر يخرج الهمزة ولذلك نقل اخرجها  
لتأخرها وبعدها الالف هكذا قال سيبويه وزعم ابو الحسن ان مخرج  
الالف هو مخرج الالف قبله ولا بعده ولا ينافي هذا القول القول بان لا يخرج  
لها محقق فتأمل وهذا الحرف كما خوته ينتهي بانتهاء الهوى اي الصوت  
لا عند انتهائه ويميز الالف عن الصوت بصعدها كما يميز الياء المدينية فتحملها  
والواو المدينية اعتراضاً فاما حرف الالف الذي يراد به الهمزة فقد  
مر في صدر الكتاب وابن جني يرى ان هذه الحروف التي لا يبراد بالهمزة  
اسمها لوانه الحرف الذي يترك قبل الياء عند عذر الحروف الخماسية  
وان لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه لانه حرف ملازم للسكون كما  
فعل في اخواته من اسماء الحروف اذ قيل صا د جيم فلفظ بالحرف المسمى  
في اول الاسم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ اي التلفظ والنطق  
بلام التعريف الساكنة بالالف حين قيل في الابتداء الغلام لتعارضها  
قبل عليه ان الموصل الى النطق بلام التعريف هو الهمزة لا الحرف هاوي  
والوصل الى النطق به باللام هو الهاوي لا الهمزة فاين التعارض وقد  
يجاب بانه يكفي في تحقق التعارض ان كلام الهمزة والحرف يطابق  
عليه اسم الالف فاما متقدمان في التسمية بل وفي المخرج ايضا عند  
بعضهم كما عرفت ويرى ان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلا  
من اللام والالف قد مضى ذكره عند السارد اسماء هذه الحروف  
اخر وصل الى اسم هذا الحرف وليس لغرض بيان كيفية تركب الحروف  
بل سرد اسماء الحروف البسيطة قيل عليه بل الظاهر انه ليس خطأ من الوجه  
الذي ذكره لان الماضي لام مفردة والالف يراد بها الهمزة ولا الف حرف  
مركب من اللام والالف الهاوي وهو لم يمتنع ذكره واما ما يقال من ان  
المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة فعندي ان ليس بوارد  
اذ ليس المراد بالاما كما ذكرنا مركباً بل ما هو اسم لهذا الحرف لان الغرض  
من هذه الاسماء النطق بمسمياتها في اولها ولما استحال النطق بهذا الحرف  
في اول اسماء لعدم تحمله الحركة في اخر جعل ثم اعترض ابن جني على  
نفسه بقول اني الخيم قبلت من عند زياره كالحرف بخط رجلاي

نخط

نخط رجلاي بخط مختلف مكتبان في الطريق لام الف هذه الايات  
من مشطور الرجز والحرف مكتف صفة مشبهة من حرف كعرج وكريم ونصر  
فسد عقله واخره افسده وبكمان بالتضعيف مضارع من كتب المبالغة  
في كتب ووصل هزغ الف الضرورة واجاب بان لعله تلقاه من اقواه  
العامه لان الخط ليس تعلقاً بالفصاحة قيل عليه ان نسبة العربي  
الفصيح المعتد بلفظه المخرج بقوله الى انه اعقد في النطق بهذا اللفظ  
على العامة امر بعيد لا يثبت اليه واما قوله لان الخط لا تعلق له  
بالفصاحة فساقت لان ماصدر عنه لفظ لا خط وتكلف بعضهم  
الجواب عن هذا الاخر بان تعليقه هذا اشارة الى جواب ما عني ان يقال  
كيف يصح تعلق العربي الفصيح الالفاظ من العامة بان هذه الالف لا  
تتعلق بالخط والعربي الفصيح جازان لا تكون عارفاً بالخط ولا بالالفاظ  
المتعلقة لان الخط لا تعلق له بالفصاحة الا ترى ان العرب الاول  
فصحاء ولا خط لهم فان اول من خط العربي على الصحيح مراراً بن مرة  
من اصل الانبار وروى الكلبي والشمس بن عدي وقيل لابي سفيان  
من ابن اخذ ابوك هذه الكتابة فقال من اسم ابن مدرع قال سالت  
من اخذت هذه الكتابة فقال من واضعها مراراً بن مرة فحدث هذه  
الكتابة كان قبل الاسلام بقليل والخيرة بكسر الهمزة مدنية بقرب  
الكوفة وكذلك الانبار واجاب عن الاول بنى بعده هذه النسبة  
بناء على اشتراك هذا اللفظ على الالف والياء والواو الخ من خالط  
العامة في المحاضرة وانت خبر بان ذلك كله لا يجدي نفعا وقد تكلف  
الشارح ايضا في توجيه قول ابي الخيم فقال لعل مراده انهما يكتبان  
لما والفاء حرفين لا حرفاً مركباً يقصد به لا فخذ في التنوين والهاء  
ووصل هزغ القطع للضرورة وقص على المنسوب بدون الف كما هو  
لغة ربيعة ومراده انه تارة يمشي مستقيماً فتخط رجلاه خطاً مستقيماً  
سببها بالالف وتارة يمشي معوجاً فتخط رجلاه خطاً معوجاً يشبه  
باللام قال فهذا يمكن حمل قول هذا العربي عليه وما فيه وقد ذكر  
للالف تسعة اوجه احدها ان يكون للانكا ونحو اخره جواب  
ورمى عن قال لقيت عمر الثاني ان تكون للنزكو كرايت الرجل مذكراً  
صفة لما وجد او نحو ذلك وقد مضى ان التحقيق ان لا بعد هذه  
الوجهان ذكر ذلك في اخر الواو المفردة وعلمه بان الحرف في نحو متولد  
من اشباع الحركة الثالث ان تكون ضميراً لاثنين نحو الزيد اب



**قاما** فالالف من قاما ضمير تثنية واما الف الزيدان فهي علامة تكون  
 الاسم مشئى وقال المازني هي حرف دال على تثنية الفاعل والضمير  
 مستقر الرابع ان تكون علامة التثنية كقولك **الفتيات عيناك**  
**عند القضاة** ربيت من تالي السريج وجودته وتلافيته تداركت  
 واولى افعل من الولي وهو العرب والثاني توكيد للاول قال الجوهري  
 نقول العرب اولئك يتدبرون وعبدواي الهلاك اقرب لك فعود عاء  
 معتر من بين الحال اعن ذوا وصاحبها عن الكاف من عيناك وقيل هو  
 فعل واصله اولئك الله ما تكبره او قاربك ما تكبره اي نزل بك قال  
 الاصمعي واللام مزيد كما في ردف لكر وقيل هو فعل من التول بعد القلب  
 كادى من دون او فعل من ال يول اي عباك كذا او وافته مصدر  
 على زنه اسم الفاعل غولنا الصر من باقية اي هو لكثرة التفات الى زنايه  
 عندهم ويرود جرت عينا عند قضاة **وقوله** وقد اسلماه **مبعد**  
**وحجم** وقد تقدم الكلام عليه قريبا وعليه قول المشي ورمي وما  
 رمتا يراه فصا بنى سيم يعذب والسهام تخرج يقال قتال السهم  
 الفرس يصيبه صيبا كما صابه يصيبه اصابه وفي المثل مع الخواشي  
 سيم صارب يضرب لمن يكثر ويصيب احيانا والمعنى ان هذا الخبيث  
 رمى بطرفه سيمها فاصاب فواده ولم ترمه يراه مع ان هذا السهم  
 الصايب لم يجز على عادة السهام المشوقة باليدري فان شابهنا ان  
 تقتل وتخرج من نصب الحياة وهذا شاذ ان يعذب مما هي من لوعة  
 العزم وزاد من لاجع العشق واضم من نار الهيام وقد اوقع الشعر  
 بمجعل لحظات المحبوب سيمها كما عذو العقامة ومحاو يدعوا في هذا  
 التشبيه نظاما ومن ذلك قول ابن الرومي  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

وقد تقدم الكلام على بعضها والتعاقب جعل كل من الشخصين يره على  
 عنق الآخر والفعل منه لازم يقال عانقه واعتنقه فتعاقبا نص على ذلك  
 ابن السكيت وغيره وقول الجلال النفاق ان يتخاطف القاهر من اعلى  
 سرجهما ويستقطان الى الارض وهو اخر مراتب الحرب بيان لنوع منه  
 وهو التعاقب الحلي والكامه كرماء جمع كى وهو الشجاع المتكبر في سلاحه  
 المستوفيه لانه كى نفسه اي سترها بالدرع والبيضة قال الجوهري  
 والروع بالجيم مصدر راع اليه يروع مال اليه يسير وراع عليه مال  
 عليه قال تعالى فراع عليهم ضربا باليمين وراع عنه حاد عنه وابتع  
 بالمشاة الخوقية والمحا المملة مينا للجيم يولد قدر والجرى بالهمز في  
 اخوه والجيم في اوله فعيل من المرأة وهي الاقدام على الشئ والسلفع الجعفر  
 بسين ماملة فلام فعا فعين الجسور من الرجال والجر يد من النساء والشديد  
 من النوق وسينشد للمص هذا البيت في اخر الباب الرابع وباتى ما فيه  
 من الكلام ان شاء الله تعالى **السادس ان تكون فاصلة بين المهرتين**  
**خو** انذرهم قرا بعضهم دفعا للنقل الحاصل باحتمالها ودخولها  
**جاء** لا واجب والفرق في جواز الفصل لها بين كون المهرقة الثانية  
 الناشئة عنها التثنية محقة او سهله بين **السابع ان تكون فاصلة**  
**بين نون النسوة ونون التاكيد** وعنى بها المشددة في خواض نان  
 يا نسوة **وهذه واجبة** اي واجب دخولها لفصل بين النونات  
 هربا من ثقل اجتماع الامثال واجاز يونس دخولها مع نون التوكيد  
 الخفيفة وان لم ير النفا ساكنين على غير حرة ويكون المشددة معها  
 مكسورة تشبها لها بالفتنة **الثامن ان تكون ليل الصوت بالمتاد**  
**المستغاث** به وهذه الف عوص عن لام الاستغاثة ولهذا لا تنضموا  
 ولك الحاقها بالسكت بها نحو يا زيدا او المتعجب منه او المندوب  
 لاقتضا مقام كل منهما ذلك **كقوله** وهذا امثال المتادى للمستغاث  
 يا زيدا **الامل** بيل عز وعنى بعد فاقة وهو ان هو من اول الخفيف  
 ولم يسم قايله والامل بالمد الراخى من امل يامل كتمن ينصر واللام فيه  
 مكسورة اجنبا لام المستغاث له والفاقة بقاء بعد الفاقة والهوان  
 الذل والصغار **وقوله** وهو مثال المتعجب منه **بالعجا** هذه العجا  
 وبعده هل يذهبن القويا الرقيقة وعجايتان من مشطور السريج  
 من صرية المكشوف وقد زحف ضرب الاول منها بالحسين وجعلها  
 من السريج اولى من جعلها من مشطور الرجز تعليلا لا اعتبارا الزخاف



ولا جازان يكونا واحدا من تام الرجوع من المقطوع ضربه اذ لو كان منه  
 لكان اما مقص او مصرعا لكن شرط كل منهما ان يكون عن وضه كالضرب  
 في الوزن والروى وصنا زنه العرو من مخالفة لزنه الضرب اذ زنتها  
 فعولن وزنته مفعولن والغليقة على زنه فعيله بقاء وقاف  
 الراهبه قاله ابن السكيت وقال النيريزي العجب والمنكر والعقوباء  
 بضم القاف وفتح الواو وبالمد وقد يسكن واوه تخفيفا قال في القاموس  
 وليس فعلا اي بضم الفاسكند العيون غيرها وقال في الصحاح وهي موشة  
 لا تنصرف وجمعها قوب فان سكتها ذكوتها وصرفتھا والباء فيه اللحاق  
 بقطاس والهمزة منقلبة منها وهي داء معروف ينتشر في الجسد ويتسرع  
 يعالج بالريق والريفة واحدة ريق الانسان فانهم ذكروا ان القوبا  
 اذا جعل عليها الريق في كل صباح ابرأها والمعنى كما قال ابن السيد ان البيت  
 لا عرائي اصابتها القوبا فقبل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها  
 بذلك فانها تذهب فذهب من ذلك ويرى هل يظن بنصب القوبا  
 ورفعها فنصب فالمعنى كما قال السيرافي عجب هذا الشاعر من فضل  
 الناس على القوبا وريقها لنذهب وقد كيف يغلب الريق القوبا  
 ومن رفع فهو على القلب عند النيريزي او على معنى ان الاعراض كانت  
 يعتقد ان الريفة لا تنز بها فانكرو ذلك قاله المحشي يتجلا ابن السيد  
 وفيه نظر لاقتضائه ان تكون المنكر المتجهم منه ان لا يرى ولذا قال  
 السيرافي من رفع فقد فسد المعنى وقال الدويري هو على جهة  
 المتفاعله كان القوبا والريفة يتغالبان وكل من غالب شيئا فقد غالبه  
 ذلك الشيء فكل واحد منهما فاعل ومفعول في المعنى واعلم ان التعجب  
 قد ياتي على صورة على الاستغاثه بجماع ان الحامل عليها امر معظم  
 في النفس فيقول يا للدواهي وبالله ما هذا الذي يكون الا عند كثرة الشيء  
 فيناديه على معنى هذا اوانك فاقبل ولا تتأخر ثم التعجب في هذا الباب  
 ياتي على وجهين احدهما ان يرى امر اعظم فينادي جنسه عنوان  
 ما كثيرا فيقول يا لله ما فينا دية نداء المستغاث على جهة التعجب من كثرة  
 الثاني ان يرى ما يستعظمه فينادي من له نسبة اليه كالمتغيب به  
 متجها من وقوعه عنوان يرى جهالا اخذ ومناسب العلماء فيقول  
 يا للعلم اينادهم مستغثا بهم متجها من هذا الامر وقوله وهذا  
 مثال المتعجب محلى امر اعظم فاصطلحت له وقت فيه  
 بامر الله يا عمرا هو من اول البسيط وقايله جريرو هو من ثاني ثلاثة

ايات روى بها جبريل الخليفة العادل امير المؤمنين عمر بن عبد العزيز  
 ابن مروان الاموي خامس الخلفاء الراشدين ولي الخلافة بعد عمر بن عبد  
 سليمان بن عبد الملك في صفر سنة تسع وتسعين فقدمت اليه مراكب  
 الخلافة فلم يركبها وركب فرس ومنع من سب على اخر الخطبة وجعل  
 مكانه ان اسبقا من العدل والاحسان الآية ومناقته رضي الله عنه  
 كثيره مات بدير سمعان سنة احدى ومائة وهو الجرد لهذه الامة  
 على امر المؤمنين الاول امر دينهم وقبلة بني النخاعة امير المؤمنين لسبا  
 يا خير من حج بيت الله واعمره فالتسبيح طاعة لبيت بكاسفة  
 بتك عليك نجوم الليل والقمر والنبي الاخبار بالموت والنخاعة  
 بضم النون جمع ناع ويا خير الى اخره منصوب بتقدير قايلاين  
 واراد بالامر العظيم على حمله على البنا المجهول امر الخلافة واضطلعت  
 به قوت عليه يقال هو مضطج هذا الامر ومضطلع اي قوى عليه  
 واعلم ان روات البيت الثالث بنصب النجوم والقمر تختار للجوهري  
 ان نصبها ما يتبكي على المغالبة والفاعل ضمير الشمس وقياس المغالبة  
 ان مبنى الفعل فاعل فعل بفتح العين يفعل بضمها تقول صار مبني  
 فصر بته اضربه اذا كان الفعل معنن العين او اللام فان مضارعه  
 على يفعل بكسر العين نحو بايعني فبعته ابيعه وراماني فزميته ارميه  
 وبكيتته فبكيتته ابكيه ومعنى البيت ان الشمس غلبت نجوم الليل  
 والقمر في البكا وقيل انتصاهما على الظرفية اي يبكي عليك الشمس والدرهم  
 وقيل اراد الشمس بتك والنجوم على ان الواو بمعنى مع ثم حذف فيها  
 من والنجوم قال المحشي وهذا بعيد واما جويوزر في النجوم على انها  
 فاعل بتك ونصب القمر على انه مفعول معه فانه وان صح معناه لكنه  
 يودي الى عدم ارتباط المصراع الثاني بالاول وان لا يكون للمصراع  
 الاول معنى يناسب القام الا على رواته فالشمس كاسفة ليست  
 بطالعة فنذر بالتاسع ان تكون بولا من نون ساكنة وهي اما نون  
 التوكيد الخفيفة او نون المنصوب وكل ذلك في الوقف فالاول  
 نحو لنسفا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبد  
 هو مجزئ من ثاني الطويل صدره وذا النص المنصوب لا تشكنا اي لا تشك  
 لهذا النص المنصوب اي لا تشك في نسكه تنقرب بها اليه وقايله الاغشى من  
 قصيدته للشهيد وقوله فانك والمشتات لا تقر بها ولا تأخذن سها المقصود  
 يشيخ مجزئ البيت الى مكان العرب تفعله في الجاهلية ومن المجاعة



من قصد عرق في البعير او الساقه ثم يوحذ الدم المخرج من ذلك الدم المخرج  
فيحصل في شئ ثم يشوى ويظلم الضيف وفي انجاب العزير حرمت عليك  
الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل الجذاه به والمختقة والموقودة و  
المتودية والنظيرة وما اكل السبع وما ذبح على النصب **ويحفل هذا**  
**الاخير ان يكون من باب يا حرسى اضربا عنقه** وهو اما على خطاب  
الواحدة بلفظ الاثنين او على ان الاصل اضربا ضرب على التكرير للتاكيد  
فان الضمير الفاعل كالحز من الفعل فكان تثنيته نائية عن تكرير الفعل  
والقولان في الفتا اذ اقلنا الخطاب لما نك وحده وللرسي بيا النسي واحد  
للرس كان منسوب اليه حيث صار اسم جنسه ويجوز نسبتها الى الجمع شذو  
او للرس خدام السلطان المرتبون لحفظه وحراسته وهذا قول قاله في  
حتى عمر بن صالح لما دخل عليه بالكونه وقصته مشهورة تطلب من محلها  
**والثاني كرايت زيد في لغة عن ربيعة** واما هم فيقفون باسقاط التثنية  
كما في الرفوع والمجرور ومثله لغة ثالثة لازد السراة وهي بدل التثنية حرفا  
بجائز التثنية التي قبله في الاحوال الثلاث **ولا يجوز ان تعد الالف المبذولة**  
**من نون اذن** وذلك حال الوقف ايضا **ولا الالف التثنية** اي المزيعة لتكثير  
البينة **كقبحي** اي كالف قبحي وهو لجل العظيم والرجل الشديد  
**ولا الالف التثنية كالف جلي** **ولا الالف الالحاق كالف ارطى** وهو كالف في الحاق  
شجره كنور الخلاف وعمره كالعنا ب وعرو قد حمر الواحد ارجاه واللف  
للالحاق بجمع واللفه اصلي فتنون دائما وزنا فعل وبابه المقتل **ولا**  
**الف الاطلاق كالف في قوله من طلل كالاخفى** انما هو من شطو الرجز  
لا يجوز بيت كالف المحشي وقابله العجاج من ارجوز مطعها ما حاج احزاننا  
ويحوا قد شجا حاج يتعدى ولا يتعدى تقول حاج للرجل وحاجه الذكار  
وما استقام مبتدا وخلة بعد خبر وهو من تحايل العارف والشحو بالبين  
المحذ والجيم للرجل كالشحو ويروي استجانا بدل احزاننا وهي وزنا ومعنى  
والطلل ما سخط من اثار الدار ومن في من طلل للبيان والاختفى بهمة مفتوحة  
ومشاة فوقه ساكنة وحاء مفعلة مفتوحة بعد هاء ميم فيا نسية ضرب  
من البرود وقال الجلال بردي في شبهه به الاطلاق من اجل الخطوط النافية  
وامنج بالنون والجيم فعل ما من معناه خلق وبلى **ولا الالف التثنية**  
**كالزبدان ولا الالف الاشباع الواقعة في الحكايت عونا او في غيرها**  
**في الصيغة اي ولا الالف الاشباع الواقعة في الصيغة** فالجار والمجرور بدل من  
الجار والمجرور كقولهم **اعوذ بالله من العقارب** هو بيت من شطو السريع

المكشوف

السايلات عقد الاذنان ولم يسم قايما والعقرب حيوان معروف وصيها  
مع افرادها بالجمع لان المعنى على الاستغراق والافراد مراده فيحوز رعاية  
المعنى كما في قولهم الدينار والدرهم اجازة جماعتهم ايمانا ومنعه  
اخرى **ولا الالف التي بين يديها الحرف في الوقف وهي الالف انا عند**  
**البصريين** القائلين بان الضمير الهزقة والنون وعند الكوفيين هي من اصل  
الكلمة لا تزايد للبيان **ولا الالف التصغير** اي الالف المزيعة في تصغير  
اسم الاشارة والاسم الموصل نحو **الف في ذيا والذرية** مصغري ذوالذرية  
**لما قدمنا** في حرف الهاء ان التحقيق ان لا تعدها التثنية في نحو رجب  
وقام ادوات المعاني لا يهاجز كلمة لا كلمة فاللام من قوله لما قدمنا متعلق  
بقوله لا يجوز تحليله لانها ابعاض كلمات الكلمات مستقلة ولو قال  
لما ياتي كان احسن لانه يصح بذلك قريبا كما ترى لكنه اعتمد على ما قدمنا  
وان بعد ثبوتها في هذه من **حرف الالف** المشاء  
من تحت الياء المفردة على ثلاثة اوجه وذلك كما انها تكون ضمير الموث  
اي للواحد في المضارع والامر نحو تقومين وقومي وقالت لا تخفشن  
**والمازني** على قاعدة ثمة في نحو ذلك هي حرف تانيث دال على تانيث  
الفاعل كما كانت في ضربت هند والفاعل مشتر و حرف انكار نحو ازيد  
فمن قال لك مررت بزيد وحرف تنو كارتخو قدي وقد تقدم البحث  
فيها اي في حرف الانكار والتذكاري لا بعنوان كونها في الكلام  
تثني والصواب ان لا تعد اي هذا اليان كما لا يعديا التصغير وبالفار  
وبالفلاق وبالف الاشباع ونحوهن لانها اجزاء للكلمات لا كلمات  
اي لانها حرف بيان لا حرف معان ونحن بصدد الكلام على معاني الكلمات  
ولا يقع في بعضية بعضها كونه الالف على معنى خاص يا حرف موضوع  
**لندا بعيد حقيقة او حكا** كالقريب اذا كان غافلا مثلا وقد ينادي  
**بها القريب** **توكيد هورا** لا خفيش المبخشي قال في كتابه يا حرف  
وضيح في اصله لندا البعد واما نندا القريب فله اي والمصرع ثم استعمل  
في مناداة من بها وغفل وان قريب نذولا له منزلة من بعد فاذا انودي  
بها القريب الباطن فذاك للتاكيد الموزون بان الخطاب الذي يبلوه معنى به  
حدا واختار ذلك ابن المبرق قال واصله صوت يهتف به لمن كان بعيدا  
مكث ثم استعمل في كل نداء وان قريب المنادي كانك تقدر المنادي ساهبا  
عنك وكفى بالغفلة بعد ايقظه بذلك الصوت من سنة السهم ثم لا يسطوط  
في استعماله ان يكون الخطاب ساهبا ولا بد كانك تود به خطا بكن وان كان



مصعبا بالامر الذي بعدهم عندك وكان في غفلة عنه فريده  
 بقطة الى اعطته بالتصويب فقد ظهر لك معنى التوكيد المراد منها  
 في نداء القريب فان قيل ليس المراد ان يقول يا رب ويا الله وهو اقرب اليه  
 من جبل الوريد مع ان الغفلة والسهو لا يجوز ان عليه سبحانه قلنا ليس  
 قد تقرر انهما لا تتشابه فيها صارت موزنة باهتمام المتكلم بالمقصود  
 الذي يأتي بعدها وان لم يكن السامع بعيدا او غافلا او ساهيا واظهار  
 الاحتمال بالحاجة من قبل الضارعة والاحتياج المطلوب في المرعا قال الرافعي  
 وقول الراعي في جواره يا رب ويا الله استبصار منه لنفسه واستبصار  
 له من مظان الزلف مع فطرته التي استجابته دعوتها وبعقبه  
 في الانتصاف اقتاعه فان الراعي يقول في غايته يا قريبا غير بعيد  
 يامن هو اقرب اليامن جبل الوريد فان هذا الكلام من الانتصاف في مقام  
 البعد واجيب بان لا منافاة بين هذا الكلام والانتصاف في المذكور  
 فتأمل فتأمل وقيل مشترك في بين القريب والبعد هو راى ابن  
 الحاجب وما ذكره اول لا يستعملان في القريب والبعيد على السواء دعوى  
 المجاز في لحدوها خلاف الأصل وهذا الاشتراك معنوي لا لفظي وقيل  
 بينهما وبين المتوسط وهي الكثرة في النداء استعمالا وهذا لا يقدر  
 عند المحذف سواها من بقية حروف النداء نحو يوسف اعرض عن هذا  
 ولا ينادي اسم الله عز وجل والاسم المستغاث واما وايم يا حي يا ذا  
 الجلال والإكرام النفس المطمئنة اليها وفي جعله اي وانه من قبيل المنادى  
 تسامح او قوامه اصطلاحا ولا ينادي بالاسم المندوب اليها او لا وقد  
 يتعين وان النداء عند خوف اللبس كما اذا اردت ان تدب بكن اسمه  
 زيدا وبالحضرة من هو مسمى به ولم تزد الف تزد به فانه يتعين ان يقول  
 وازيد وليس نصب المنادى بها وبالحوائج احرقا لصددها مسد  
 الفعل كما قال بالنداء قال الرضي وليس بعيدا لان حرف النداء لما لم  
 الفعل وعليه نعرف النداء مسد واحد جزى الجملة اعني الفعل والفاعل  
 مقدر ولا يمنع من صد مسد واحد من اسماء الادعوى متحركة لغير الفعل  
 كما قال ابو علي ورد عليه بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة  
 منها على حرف واحد ويمكن ان يقال انها خالفت اخواتها ككثرة استعمال  
 النداء المجاز في ادائه ما لا يجوز في غيرها ورد ايضا بان الضمير فيها لا يجوز  
 ان يكون الغائب لان مرجع ولا المتكلم فان اسم الفعل لا يضر فيه ضمير  
 المتكلم واجيب بان اسم كل فعل مجرى مجرى فعله الا انه لا يبرز معه

ضمير مطلقا فهو على ما قيل في اف واوه ايها بمعنى الضمير والتوجه ضمير  
 متكلم وقيل لو كانت اسما افعال لمت كلاما بدون المنادى واجيب  
 بانه قد تقرر من الجملة ما لا تستعمل به كلاما كالقسمة والشرطية والنداء  
 لا يولد من منادى خلافا لراعي ذلك وقد عرفت بل هو منصوب  
 بادعوا محذوف قال وما لكثرة الاستعمال وكلاهما حرف النداء عليه  
 وافادته فايدته وهذا من مذهب يميميد وهو المختار وقول ابن الطراوة  
 النداء انشا وادعوا جزاى فانى تعدى ما لا في المنادى سمي بول ادعوا  
 المقدر انشا كعت وانتم نعم الاول ان يعذر بلفظ الناصبي  
 لان الغلب في افعال الانشائية مجيء باللفظ الماضي كما مثل واذا  
 ولي يا ما ليس غنادى اي للصلح لنداء كالفعل في الاية السجود  
 وقوله الاية اسقيا في قتل غادة سجال هو صواب بيت مصرع من قول  
 الطويل عجزه وقيل ما يا قذر حضرك واجال وبعده وقيل اختلص  
 القوم من بين سالب واخر مملوب هو بين ابطال وهما اللسان تشين  
 وخامس مجتازين بينهما ميم مشددة فالف واورد في الفصل بلفظ الا  
 يا اصحابي من الاصباح وهو من الصبح كالاصطباح وسجال  
 بجملة متكلمة فنون ساكدة اسم موضع بناحية اديجان وقيل اسم رجل  
 والمراد اسقيا في قتل ان قبل كما قتل هذا الرجل ولم يرد اسقيا في قتل  
 مقتله وكان حق التعبير حضرت لا حضرت لعود الضمير على المنايا وهي  
 جمع مينة وهي الموت وبيروى وقيل حروف عادات وهي نوايب  
 الدهر وحوادث جمع صرف كهلل ويص في غين عادات الانعام  
 والاهمال ولعل الى رواية بلاعام وهو يستقطم والحرف في نحو يا ليتني  
 كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عاريد يوم القيمة والحمد لله  
 كقول بالعتة الله والاقوام كلامهم والصلحين على سمعان من جبار  
 هو من ثاني البسيط من ابيات الكتاب ولم يسم قايما وبيروى و  
 الصالحون فهو اما على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه  
 والعتة من الصالحين او على العطف على محل اسم الله اذ هو  
 مرفوع لا نفاعل المصدر في المعنى وسمعان قال الشارح بكر السين  
 اسم رجل وفي الشرح الجلالى نقل من ابن عيسى جوين في السين وكها  
 قال والفصح الكثرة وكلاهما قاسم كسر فهو كمران وحطان ومن فتح  
 فهو كحطان وروان ومن جاز تميز وهو على ما قال الشارح بويدهما  
 ابن الحاجب في نحو هذه فاهما من ان نصب قايما على التمييز



لا على الحال اذ لو كان حاله لم يدخله من لكن ابن الحاجب قال في اماله  
 في قول من جاز ليان معلق محذوف تقديره على سمعان الجاهل  
 بين الجيران او حاصلا فقبل هي النداء والمنادي محذوف فيقدور  
 في كل مقام ما يليق به وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاحتجاف  
**محذوف الجملته كلها** لان النداء قد حذف او لا فعلة فلو حذف النداء  
 لشابح المحذوف وليس حرف النداء حرف الجواب ليسوع فيه ذكر بل ما جاز  
 مما اوهم ذلك فهو من قبيل ما فيه التنبيه وقد يجتمع يا هذو الا  
 التنبيه على سبيل التاكيد كما في قوله لا يا اسلمي يا دارمي على البلاء  
 وقال ابن مالك ان ولها دعا كهد البيت او امر نحو لا يا اسلمي  
 فهي النداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط  
 ونحو يا مالك ليقتض علينا في التمثيل للفظ والشرع المرتب ان لا يثنى  
 الاولين مثال وقوع الامر بعد النداء والاخيرة مثال وقوع الامر بعده  
 ويقع في بعض المنح بول قبلها بعدها وهو يهوى من النسخ فالله المحشى  
 والاخرى للتنبيه كما اذا وقع بعد هاليت او رب او جذا قال  
 ابن مالك فان النداء لم يستعمله العرب قبلها ما سافا عا حذو باطل  
 لخلوه من دليل فتعين كونها الواقعة قبلها لمجرد التنبيه ومن امثلة الوقوع  
 قبل جذا قوله يا جذا جيل الرمان من جبل وحيذا ساكني الرمان من كذا  
**الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجمل**  
 وذكر اقتسامها واحكامها جوز ان يكون من الكتاب خبر والباب الثاني  
 وفي تفسير الجمل خبرا بعد خبرا وخبر مبتدأ محذوف وان يكون الباب  
 الثاني خبر مبتدأ محذوف ومن الكتاب خبر حال منه وفي تفسير الجمل خبر  
 مبتدأ محذوف وقال الشارح الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير  
 الجمل خبر ومن الكتاب امثال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم  
 الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بنحو ان هو امثال  
 من المبتدأ على حد ما اجازة يسويه وقوله لمية موحا اطلال اذ صاحب الحال  
 عنده هو التكرار وهو مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفي  
 والناصب للحال المستقر والمتعلق به الظرف وغاية ما لزم ان يكون العامل  
 في الحال غير العامل في صاحبها وليس محذوف فعنده وما صفة موكدة للمبتدأ  
 بتقدير متعلقة معرفة اي الباب الثاني الثاني من الكتاب على القول  
 بنحو ان حذف الموصول مع بعض ملته وقد اعتقد ذلك كثير من متأخري  
 الاعاجم في تاليفهم ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثاني وان

كان اسم فاعل من شئ لاني اسم الفاعل من اسم العدد انما يحتمل الضمير  
 اذ كان مشتقا بمعنى التفسير فحسب وهو هذا المعنى غير مراد وقد  
 نوقش في دعوى عدم اشتقاق اسم الفاعل العدد في حيث ليس له معنى  
 التفسير بانهم قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فصاعدا الى عشرة  
 وانه فاعل مجرد من اليا في التذكير ومتصلا بهما في التانيث ويستعمل من هذا  
 كذلك ومركبا مع ما اشتق منه ثنائي اثنين ومع ما يليه ومع ما يليه  
 ما اشتق منه ثنائي اثنين وهذا الاخر هو ما في معنى التفسير ومعنى  
 للصواع الا الاشتقاق على ان الشارح قد جعل المعاني وصفها للباب وهو  
 النخلة على اشتراط الاشتقاق منه قال الرضي ولذا كانت استصحب يسويه  
 مرتب برجل اسد وصفا ولم يستصحب مرتب بزيد اسد لاختلاف مكانه  
 لا يشترطه في الحال والنخلة مشتق منه فهما وان الحاجب لا يشترطه  
 فهما ويكتفي في الوصف بكونه بالا على معنى في متوسع وفي الحال بكونه  
 صفة للفاعل او للمفعول مشتقين كما في اول واقسام الجمل مثل الاسمية  
 والفعلية والصغرى والكبرى مثل عرض الاعراب لمجملها ولزوم خبريتها  
 صفة او صلة وانما يتأخر جواب قسم استعطا في وجوه الامور خبرا  
 لان المفتوح المجففة ونحو ذلك **شرح الجمل وبيان ان الكلام اخص**  
**منها مطلقا لا مرادف لها الكلام** كان في المقام من القول او ما كانت  
 مكنتها بنفسه وفرض القول بانه الكلام او كل لفظ يدل به اللسان تاما  
 او ناقصا وفي شرح التمهيد لابن قاسم ان الكلام مطلق لغة على الخط والاشارة  
 وما فهم من حال الشئ مجازا وعلى المتكلم وقيل اطلاقه على هذا حقيقة  
 وعلى المعاني النفسية التي يعبر عنها باللفاظ وعلى المركب من اللفظ وان لم  
 يعبر وصرح يسويه بان الكلام هو الجمل وهذا مذهب ابن جني وعليه في مجاز  
 في النفس وقيل حقيقة في النفس مجاز فيما يعبر عنه وقيل حقيقة فهما  
 ومختار المصنف انه **هو القول المفيد بالقصد** قبل اثر القول على اللفظ  
 لا اطلاقه على الممحل وانه فكان جنسا قريبا للكلام بالنسبة الى اللفظ  
 وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا  
 حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ ونوقش بان  
 استعمال اللفظ المشترك في التعريف انما يكون تضافه حيث لا قرينة  
 تدل على تغيير المراد واما حيث وجدت فلا خلاف وضع الجنس البعيد  
 موضع القرب فانه تقع على كل حال فاذا ذكر في معرض المعارض لا يسمي لها  
 واحترز بقيد القصد في الافادة عن نحو حديث النائم فانه عارض عن القصد



قال ابن الصايغ ولا يحتاج اليه لان الصادر من النائم غير مفيد بوجوه ما وافق قوله فالتفاق والفائدة حصلت فيه بالمشاهدة دون الاخبار وانت خبير ان قول ابن الصايغ مبني على ان مفيد بمعنى يحصل للفائدة اي في قول سيبويه تكن المص يقول **والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه** وقول النائم كذلك وقيد المقصد بخرجه ومعنى انه يحسن السكوت عليه انه لا يحتاج الى ضم لفظ اخر وهذا امر من ان يكون حاصله في نفس السامع او لا يقال لا يكون كلاما حتى يحصل عند السامع لا فانقول لا يكفي ان يكون ذلك عند المتكلم له في نفس الامر فيكون في ذهن المتكلم ان غير حاصل عند السامع وان كان حاصله عند في نفس الامر وعلى هذا يكون هذا القيد مخرجا لما يحمل معناه نحو النار حارة فان كونه معلوما لكل احد لا ينافي كونه مفيدا اذ لا يلزم انتقاس الذهن بالضرورة دائما فيكون في ذهن المتكلم ان هذا الضروري غير حاصل عند السامع وايضا نحو هذا الضروري مما هو عايد الى المحسوس باحد الحواس الظاهرة فيفيد الاخبار بشئ منها لفائدة ذلك المحسوس فيكون كلاما اذ ليس من ضرورة الكلام ان يفيد كل احد بل ما يفيد بعضا دون بعض كلام قطعا ولقابل ان يقول كل خبر استوى علم الناس به كالضرورة لا يصح الاخبار به لانه غير مفيد اذ لا يحصل به فائدة للجز ولا لازم بها لان المتكلم لا يعلم ان المخاطب لا يعلم ذلك ليحصل له فائدة للجز ولا المخاطب يعتقد ان المتكلم لا يعلم ذلك فاذا اخرج علمه عنه عايد بذلك ليحصل له لازم الفائدة وقد نقل ابن مالك ما سبويه صرح وغيره من ائمة العربية بان الكلام لا يطلق حقيقة الاعلى للجز المفيد قال سيبويه وقد مثل لهذا عبد الله معروفا بهذا اسم مبتدأ مبني عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه او يبنى على ما قبله اي حتى يحصل بينهما اسناد وهو لو لم يكن ان يكون مفيدا او غير مفيد ثم قال وكان بعض من عارضه يقول العجب لولا الحاجة ليجيبون الى اصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقصان لا يحتاجان ولا يرتفعان والضرر لا يحتاجان وقد يرتفعان والكل اكثر من الجزء والواحد نصف الاثنين وبلوهم لما سألوا المفيد بانه الذي يفيد السامع علمه ما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وهو قد علم مضمونه او لا فانه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفيد علمه ما لم يكن يعلم فيكون للشئ الواحد كلاما وغير كلام بحسب فائدة

السامع

السامع ولا افادته وهذا خلف انتهى وزاد بعضهم قيد كونه من ناطق واحد احتراز من انه يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما مبتدأ او فعلا والاخر خبرا او فعلا واجيب بان لا حاجة الى ذلك لان اتحاد الناطق غير محذور في كون اللفظ كلاما كما لا يعنى اتحاد الكاتب في كون الخط خطا ولا ان حصل واحد منهما متكاملا بكلام وانما انقصر على كلمة واحدة اتحادا على نطق الاخر بالآخرى واورد على الاول ان فيه تسليم صدور الكلام الواحد من اثنين وهو غير منصوص بالضرورة فان كل كلام فيه نسب اضطر فيه الى الآخر وهو امر نفسي لا يتجزى ولا يقوم بمحذرين **والجملته عبارة عن الفعل وفاعله كقار زيد والمبتدأ خبره كمن يد قارير اي ما نفخ اسنادا وان كان غير مقصود لذاته لندخل جملة الصلة والصفة وما كان بمنزلة احدهما من فعل وفاعل او مبتدأ وخبر نحو ضرب اللص وهذا مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل لان المرفوع فيه نايب عن الفاعل وقال الزحمر صو فاعل وعليه لا يصح ما ذكره مثالا **واقام الزيدان وكان زيد قائما** يحتمل ان يكون اولهما مثالا لما نزل منزلة المبتدأ والخبر لان الوصف فيه وان كان مبتدأ لمرفوع خبرا عنه بل هو بمنزلة لا ينفصل عنه وثانيهما لما نزل منزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان شبيها بالفاعل اصطلاحا ويحتمل ان يكونا معاشا لان لما نزل منزلة الفعل ومنزلة المبتدأ والخبر اما كون قارير الزيدان بمنزلة الفعل والفاعل فليعدم الفعل واما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فليعدم الخبر واما كون كان زيد قائما بمنزلة الفعل فليعدم الفاعل واما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلان معولي كان كانا مبتدأ وخبرا في الاصل بعد كلام المص الذي في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية صرح في ان نحو قارير زيد اسمية فهو كما لتصرح باسمه بمنزلة المبتدأ والخبر وصرح في ان نحو كان زيد قائما فعلية فهو ايضا كما لتصرح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل واما المثال الرابع اعني قوله **وظننته قائما** فقد قيل في ابراهه مثالا لاحدهما اشكال لانه على التحقيق جملة منتظمة من فعل وفاعل اصطلاحا فلا يكون مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر وذلك واضح فان قيل لعل ذلك باعتبار ان منصوبيه كانا مبتدأ وخبرا في الاصل فيما بعد دخول التامية بمنزلة ما قلنا يلزم اذن كونهما جملة اسمية وانما هو بعد التامية مفرد ان سطر العامل على كل منهما فكان المجموع جملة فعلية اتفاقا ولغايل ان يقول لا نسلم هذا لزوم وانما اللازم انهما بمنزلة الجملة الاسمية**



على ان كلام البدر ابن مالك يقتضي انها بعد تسلط النسخ عليها جملة  
 اسمية لقوله في باب من ومن الافعال افعال واقعة معاينها على نحو الجمل  
 فتدخل على المستند والمزبد لاجلها الفاعل فتصيرها مفعولين **والصواب**  
**نظري** **لك انما ليس بمنزاد** **فان كما يتوهم كثير من الناس** القول بالترادف  
 ثابته عن كثرة من النسخة بل ظاهر كلام المؤلف في شرح المفصل انه راعى  
 الجميع لقوله بالجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وهو ظاهر كلام ابن  
 الحاجب ايضا في مختصره الاصل حيث عرف الجملة بتعريف الكلام فقال الجملة  
 ما وضع لا فائدة نسبة قال الشاعر ومشا هذا لا بعدد وهما اي من قبيله  
 كما نرى في اصطلاح عمل به هؤلاء القوم وقراطوا عليه وما قاله  
 المص اصطلاح اخر لقوم آخرين وليس توهم اويك بناء على اعتبار اصطلاح  
 باولي من توهم صوابا على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاهد في  
 الاصطلاح ونوقش بان ذلك من باب الاختلاف في نقل الاصطلاح  
 دون الاختلاف فيه فتشافي المشاهدة ويسوغ التوهم **وعلى اي**  
**ترادفها ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من هذا الكلام**  
**قال وليحى جملة** قبل عليه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما  
 لست في ترادفها فمن ان الظاهر وجيب بالضرورة فان قوله ويسمى جملة  
 ظاهرا فان لفظ الجملة وضع لما وضع له لفظ الكلام لان ذلك هو معنى  
 التسمية فيكون مترادفان لان المترادفين اللفظان الموضوعان لمعنى  
 واحد وانما ادعى الظاهر لاحتمال ان تكون هذه التسمية من باب تسمية  
 الخاص بالعام وقد اجاز ابن الحاجب في قول الزمخشري ويسمى جملة ان يكون  
 يسمى بالياء التثنية والتا القومية صوابا لان كل كلمتين وصفتا  
 لذات واحدة احدهما مؤنث والاخرى وتوسط ما ضمير جازما بينته  
 وتذكر والتاينيت احسن لان الجملة مؤنثة وهي خير عنده في الفصل  
 وان كانت الاق مفعولا ثانيا لان اصل التركيب الكلام ثم قبل الفصل  
 فصل ويسمى فالتاينيت باعتبارها احسن لان اعتبار الجز الذي هو  
 محط الاولى وذلك لان الوقت مطلوب به في الغالب وانما تطلق صفاتها  
 واحوالها **والصواب انما العزم من اذ شرطه الافادة بخلافها** فانه  
 لا يشترط في الجملة الافادة ولا اشتراط فيه اعلم ما فيه الاشتراط ولا  
 يخفى ما في تغييره بالصواب في هذا القول من الاشاق الى حال مقابلة  
 وانما لا يرى ذلك صوابا لقوة الماخوذ من الطرفين **وهذا تسعهم يقولون**  
**جملة الشرط جملة الجواب** جملة الصلة وكل ذلك ليس معينا فاقية يحسن

منكر

السكوت عليها فليس كلاما لما ان الكلام ما افاد ذلك وبهذا التقدير يخرج  
 لك وجه قول ابن مالك في قوله تعالى فريد لنا مكان السيد الحسن  
 حتى عفوا وقالوا قد مرنا يا انا الضراء والسرء فاخذناهم بغتة  
 وهم لا يشعرون ولوان اهل القرى امنوا وانفقوا ففتحنا عليهم  
 بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فخذناهم بما كانوا يكسبون  
 افا من اهل القرى ان تاتيهم باسنا يا قاتواهم ناتيهم ان الزمخشري  
 هو بكسر ان لانه مفعول بان مالك حكى يجوز الاعتراض بسبع جمل  
 اذ من عمران افا من معطوف على فاخذناهم وما بينهما من الجمل اعتراض  
 ولان الثاني العدة المذكورة لا يتقدم ان الجملة اعترض من الكلام ورج عليه  
 من ظن ان الجملة والكلام مترادفان وهو ابو حيان فقال بناء على  
 ترادفها انما اعترض باسبع جمل وزعم ان من عنده ولوان الى الارض  
 جملة واحدة لان الفاعل انما تتم مجموعهم وما قبله من وهم لا يشعرون  
 جملة وما بعد جملتان **وبعد في القولين نظري** واقول بعد تنبيه  
 في القولين نظروا قد مر الكلام على اعراض مثل هذا التركيب في بحث  
 الفاعل اجمعه ان لم يكن على ذكره انك اما قول ابن مالك فلا نكاته  
 من حقا ان يعرضها ثانيا في جمل قبل عليه بل على هذا المساق كان حقه  
 ان يعرضها لتعاضد التا سعة يكسبون لا يقال هو لولم يعرضها لانها خزانة  
 فهي من تمام التامة لا نقول فاما بالاعراض اجملة وهي خزانة على انه  
 ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يقتضون عدم لا يشعرون  
 من اجل الاعتراض فلفظ الكشاف المعطوف عليه فاخذناهم بغتة  
 وقوله ولوان اهل القرى الى يكسبون وقع اعراضا بين المعطوفين  
 والمعطوف عليه ولفظ ابن مالك في باب الحال من شرح التسهيل  
 قال الزمخشري في الكشاف ان ولوان اهل القرى امنوا وانفقوا ففتحنا  
 عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فخذناهم بما كانوا يكسبون  
 يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم  
 واما من اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل انتهى الى ان ترى  
 كيف صرح الزمخشري بعدم الاعتراض وغايتهم لا يشعرون ليس  
 منه فيكون من تمام المعطوف عليه غايتهم ما هناك انما اقتصر على ذكر  
 بعض المعطوف عليه لظهور المقصود وكيف تلاه ابن مالك فنقل  
 كلامه ولم يتعوض له خلية وهم لا يشعرون في الاعتراض احدها وهم  
 لا يشعرون وقد عرفت ما فيه واربعة في جملته وهي امنوا وانفقوا



ولفتنا والرابعة المركبة من ان وصلتا مع ثبتت مقدر او مع ثابت  
على الخلاف في انها فعالية او اسمية قيل ذكر الخلاف هنا ظاهرا لانه  
بصددها لم يرد على كلام الزنجشي وهو انما يرى هذه الجملة فعلية فالمقدر  
عنده ثبت ليس الا والسادس ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم  
والثامنة بما كسبوا حق العبارة والثامنة كانوا يكسبون بدون عما اذا  
هو بخارج عن الجملة ان قدرت ما مصدرها وجملة ومقدر ان قدرت  
مصدره فان قلت له على بني ذلك فعد جعل الاعراض بها على ما اختك  
ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتا مبتدأ لا خبر له وذلك لظن له وجريان  
الاستناد في فمته فتعود الجملة مبتدأ بها قلت انما مراده ان بين ما لم  
على اعراب الزنجشي وهو انما يكون بما مره من وجه الاعراب والزنجشي  
يرى ان وصلتا هنا فاعلا مبتدأ هكذا هو في الشيخ بنصب فاعلا مبتدأ  
قائلا يرى الاول ان وصلتا لان المراد اللفظ وقد يقع في بعضها من نصب  
فاعلا ما لفظه ترى ان وصلتا ولا وجه لنصب فاعلا مبتدأ لا خبر  
الاولى واما قول المعارض فلا من كان من حقها ان بعد ما تلات جمل لا  
اربعها وذلك لا يند لا بعد وهم لا يشعرون جملة لا يمكن ان يرتبطة  
بعاملا وليست جملة مستقلة بامر بافلا يصح بها الاعتراض عند  
وبعد لو وما في خبرها الى ولا من جملة واجبة اولي فعلية ان قدر  
ولو ثبت ان اهل القرى امنوا وانقوا واسمية ان قدر ولو ياتي بهم  
وتقواهم ثابتان وبعد ولكن كذبوا جملة ثالثة وفاخذناهم  
بما كانوا يكسبون جملة ثالثة وهذا المذكور من عدم عددهم  
لا يشعرون جملة وعدم جعل الاعتراض ثلثا هو التحقيق قيل عليه ليس  
التحقيق الا ان بعد الاعراض جملة واحدة لاني الاعتراض انما يكون  
بكلام تام والتام هنا الجموع المرتبطة بعضها ببعض اما باعاطف او بغير  
وان اشقل على جعل خبر منه ما قد بعد كلاما في نفسه تكن بعد القاء  
ما حي به لغرض وهو من اجل عن التحقيق ورد عليه يمنع ان الاعتراض  
لا يكون الا كلاما تاما فسياتي في جملة بحث الجملة الاعتراضية  
ان وان شطت نواحي من قوله فعل وان شطت نواحي اذ ورهات جملة  
معتزلة فليست كلاما تاما وانت خير لان الجملة المذكورة انما هي  
مع جوابها المقدر اعتراض وهي مع كلام تام فلا اعتراض فلاننا في  
تحققنا ما قدمناه في تفسير الجاهل من انها عبارة عما ذكرنا ذكر  
لان الكلام هنا اي في مقام التحقيق ليس في مطلق الجاهل فان التفسير

بل

بل في الجملة بقدر كونها جملة اعراض اي ليس في الكلام المطابق بل في  
المقيد وتوقفت بان هذا القول يودي الى ان من قال الاعراض هنا يسبح  
جمل مراده من الجمل المعتزلة وهو ممنوع وانما مراده من مطابق الجملة وتلك  
الجملة للمعية لا تكون الا كلاما تاما وهذا تمام الشأن في التفسير  
ثم شرع في الانقسام فقال انقسم **الفصل في الجملة الى اسمية**  
**وفعلية وفترية** الجملة تنقسم باعتبار حالها في نفسها الى ما ذكر  
وباعتبار حالها بالنسبة الى غيرها الى ما سياتي من كونها صغرى وكبرى  
وما انضوع عنه وقدم الانقسام بحسب النفس لظهور ان ما بالذات متقد  
على ما بالغير فالجملة **الاسمية** التي صدرها اسم ولو كان خبرها  
فعلا كزيد قايما وزيد قائم **وهي اسمية** لان مصدرها اسم فعل  
مرفوع المجل على انه مبتدأ ومرفوعة سد مسد الخبر وقايما الزيدان عند  
من جوزه من غير اعتماد وهم **الافعلية** من البصريين **والكوفيين** ومنعه  
البصريون لان ارتفاع ما بعد اسم الفاعل فيه امنا بالفاعلية والابتداء  
وعدم اعتماده فوت الاول وعدم الطالع بين الخبر والمخبر عن فوت  
الثاني **والفعلية** التي صدرها فعل ولونا قصا كقام زيد **وضرب**  
**اليد** وهذا مثال لان ما صدره فعل ماض الا ان الاول مبني للعلوم  
والثاني للجهول وكان **زيد قائما** وهذا مثال لما صدره فعل ناقص وقد  
افترض كلامه ان كان مستند الى اسمها وفي حواشي الكتاب التفتازلي  
عند قول الزنجشي في قوله تعالى ان كانت لكوبرا والاخر عند انه  
خالصة من دون الناس ان خالصة نصت على الحال من الدار الاخرى  
ما نصه ومن لم يجوز الحال عن اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها  
حالا من الضمير المستكن في كبر تكن اللاتي بالنظر الخوي انه فاعل اسند  
اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن قائما به ولذا لم يعدوه  
في الملحقات بالفاعل وقد صرح بفاعليته من قال الافعال الناقصة  
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وفيه لان الافعال الناقصة ما انفك  
ولا شيء من الفعل بلا فاعل اتى وهذا الخالف للبيانين لقولهم ان نحو  
كان زيد الخمر تعني كان زيد قائما متصف بالقيام المتصف بالخصو  
في الزمان الماضي والاستناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها هذا  
واضح على رأي من قال انها مسلوكة عن الدلالة عن الحدث وان كان غير  
صحيح واما على قول الجمهور بان لها حدثا وزمانا فشكل اذ ليس لنا



فعل غير زائد ولا موكد ولا يكون مستند ولا يصرف في اسنادها الى اسمها  
 اسناد خبرها اليه ايضا فقد يستند الى اسم شيان كما في جاز زيد منا حكا  
 على ان بعضهم يحشوا في جواز جعل المقيم من زيد القاييم حصرا بالنسبة  
 الى ما بعده خيرا بالنسبة الى ما قبلها وان لم يقولوا به فان الشأن في قيام  
 دليل يمنع منه **وظنفته قايما ويقوم من زيد** وهذه امثلة او لها  
 لما صدرت فعل ناسخ والاخبار ان لما هو غير ماض من مضارع وامر والظن  
 الجملة المصدر بظرف ولا يكون محسب الاستقلال الا في مكان او مجرور  
 وجاره نحو **عندك زيد او في الدار زيد** اذا جازت زيد فاغدا  
 بالظرف والمجرور **ولا بالاستقرار المحذوف** ولا مستند **بمجرور**  
**عنه** في المسئلة فلا في افعال وذلك انهم اختلفوا في الظرف  
 والمجرور هل ينزلان منزلة الوصف فيرفعان الظاهر ويحذفان  
 الضمير لما فيه من معنى الاستقلال او يذهب البصريون الى ذلك بشرط  
 الاعتماد كما في الوصف وذهب الكوفيون والافطسي الى لا بشرط  
 او لا ينزلان فما بعدهما مرفوع اما على انه فاعل الاستقلال المحذوف  
 والية ذهب ابن كيسان والسيوطي وابن مالك او هما منصوبان المحل  
 على الخالية من فاعل الاستقلال في الضمير فيهما او على الابتداء بـ **قال**  
**الشميلي** وعليهما مرفوعا المحل على الخبرية وحكي ابن جزي مذهب  
 ما عاين القراء سيبويه وهو الفرق بين تقديرهما وتأخرهما فانه تأخر  
 تحلوا الضمير ورفع الظاهر وان تقدم ما لم يتحلا ضميرا وقد لا يرفعان  
 الظاهر **ومثل النجاشي ذلك** اي الجملة الظرفية بقى الدار من قولك  
**زيد في الدار** وهو مبني على ان الاستقلال المقدر فعل الاسم حتى  
 يكون الخبر جملة وعلى انه حذف الفصل **وحده** وانتقل **الطبري**  
**الى الظرف** بعد ان عمل ذلك للظرف **فيه** حتى شاع استناده فيه  
 لان الضمير لا يستأثر في غير عاملة وقد قيل عليه ان عمل الظرف في الضمير  
 ان لم يكن بعد انتقاله اليه فليس قبله فلا معنى للحكم بان الانتقال  
 بعد المحل الا ان يكون المعنى على تضمين الارادة ودعوى ان الضمير  
 في الفصل المقدر للظرف ممنوع عنه لانها تؤدي الى سلب الكلام عن المعنى  
 المراد الى ما هو معلوم الحصول قبل ذلك محل التقديرية على انها محسب  
 الربة فلا تنافي المعية تحسب الزمان فان التحقيق ان عمل الظرف  
 في الضمير انما هو عند انتقاله لا قبل ذلك ولا بعده **وزاد النجاشي**

وغيره

وغيره في اقسام الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية  
 لما سئل في هذا التثنية **تثنية** مرادنا بصدر الجملة الذي يكون  
 التثنية بحسب المسند والمسنود اليه فقط فلا غيره بما تقدم  
 عليهما من المجرور في التسمية لتقليد الله تعالى في اقام الزيدان  
 وازيد اخوك ولعل اياك منطلق وما زيد قايما اسمية اعتبارا بما  
 صدرت به من مسند او مسند اليه ومن نحو قامر زيد وان قامر زيد  
 وقد قامر زيد وهلاقت فحلية اعتبارا بما صدرت به من المسند  
 والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل وان لم تنقصد اربعة فاجملة  
 من نحو كيف جاز زيد ومن نحو فاي ايات الله تنكرون ومن نحو  
 من يقاكد يتم وفريقا تفعلون وخاشعا ابصارهم يخرجون فعليه  
 لان هذه الاسماء في بيتا التأخر فعليها لكونها مصدرية بمسند  
 هو فعل وان تأخرها رضى وهو مقدر للتقديم وكذا الجملة من نحو يا عبد  
 وان احد من المشركين استجارك والادعاء خلفها والليل اذا يغشي  
 فعليه لان صدرها في الاصل افعال وقد حذفت لغرض فهي ثابتة  
 تقديرها والتقدير **براد عوازيها** هكذا هو في النسخ وهو سبق قلم ظاهر  
 والصواب ادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام وضم  
 بالليل **باب** ما يجب على المسؤول عند ان يفصل  
 فيه اي في جوابه ومتى اطلق الجواب فقد اخطا وذلك لاحتماله  
 اي لاحتمال ما سئل عنه **لا سميت** والفعلية لاختلاف التقدير  
 فلا تنافي او لاختلاف الجواب في التقدير فمما يرفع عنه وفيه واحتماله  
 لما يجب واللام الاولى لتقليل وجوب التفصيل والثانية الاحتمال  
 والثالثة لتعليقه ولان ذلك امثلة احدها تقدير الكلام من نحو  
 اذا قام زيد قايما كرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل  
 اذا فان قلت جوابها اي ما فيه من فعل او شبهه واطلاقه  
 هنا للاعتماد على ما بينه هناك فصدر الكلام جملة اسمية لان اذا  
 ومدرجوها حينئذ قد للجواب واذا مقدم من تأخر وما بعد  
 اذا محتمل لها لان مضاف اليه لا اذا والمضاف اليه من تحت المضاف  
 ونظيرة ذلك في كون صدر الكلام اسمية تقدم عليه ظرف قوله  
 يوم ليسا فر زيد انا مضاف في يوم مضاف الى ما يليه وليس معولا لشي  
 منه وانما هو مقدم من تأخر معول لما في حيز ما بعد ما يليه وعليه  
 قوله فينبئنا بحسن ترفيقه انا هو صدر بيتان اول الواف



عجزه معلق وقضة وزقادراع قال الزخري هو رجل من قيس عيلان وفي  
شرح المفصل للانولسي انه لتصيب ونزقيد تنظرو ونزقيد وقضة والقضة  
بفتح الواو وسكون الفاء وبالفاء الجوز قال في الصحاح هو كالجعة من ادم ليس  
فيها خشخيش والجمع الوقاض وقال الجلال خريطة تكون مع الرعاية للزاد قال  
وعلى ذلك استشهد به سيبويه وفي القاموس الوقضة خريطة الراعي  
لزاده وادامه والخعبة من ادم والزاد جمع زند وهو العود الذي يقدح  
به النار وهو الاعلى والزند السفلي فيها ثقوب وهي الانثى واذ اجتمعا  
فيل زندان ولم يقل زنديان والجمع زناد وازند وازناد كذا في الصحاح  
وفي بعض النسخ على ابيات للفصل ان قوله معلق معلق من وقضة  
من اضافة الصفة الى مفعولها كانه قال معلقا وقضة غرضه زناد  
وراع والعطف على محام وقضة ان جوزنا العطف والافتقار الى وعطف  
ولما منع من حفظه عطفا على اللفظ كما هو الظاهر **اذ تدبت الدنيا**  
**زايده** وبين مضافا للجملة الاسمية والعامة فيه نزقيد وقضا صاحب  
المفصل هذا البيت شاهد على استعمال بينا بدونا ذقلا بزيديش وهو  
الاضح وان قلنا العامل في اذ الفعل الشرط واذا غير مضافه فصدر  
الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قوله حتى نعم فاننا اقوم فان متى  
فيه ظرف زمان والعامل فيه نعم اذ لا خلاف فيما عدل اذ امر من اسم الشرط  
اذ العامل فيه فعل الشرط الثاني في الدار زيد واعندك خير فاننا  
قد رنا المرفوع متدا ما قبله خبرا ومرفوعا بمبتدا محذوف تقديره  
كان او مستقر والظرف ضمير فيه على هذا دون الاول والجملة اسمية  
ذات خبر في الاولى وذات قاعل معنى على الخبر في الثانية وهذا  
ما عليه كثير من النحاة والتحقيق كما قال الشارح انه مبتدأ خبره اصلا  
ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مستند الى مرفوعه  
فهو في المعنى خبر ومنشأ الخط تسميته مبتدا وهي امر اصطلاحية فليس كل  
مبتدأ مخبرا عنه وان قدرناه فاعلا باستقر مشلا فعلية او بالظن  
النايب عن الفعل فظرفية الثالث نحو يومان نحو ما رايتك مذنومات  
ومذ يومان قيل عليه ان يومان على كل تقدير مفعول مبتدأ وخبر او فاعل  
فان يكون جملة اسمية او فعلية وظاهر ان مراد للمذ يومان مع ضمير  
لا هو بمفرده الا ترى قوله بعد وعلم ما فالجملة اسمية فتدبر فان تفسيره  
عند اخفش والنجاح والرجاحي يعني وبين لقاب يومان وعند  
ابي بكر والبي على امد انتفاء الوية يومان وعلى ما فالجملة اي جملة

مذ يومان اسمية لا محل لها لانها خرجت من جواب في مستانفة  
ومذ خبر على الاول لان طرف بمعنى بين ومبتدأ على الثاني لانها اسم بمعنى  
الغاية والتمهي وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان  
مذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية محذوف فعلها الذي هو  
كان وهي نحو اخفش باضافة مذ اليها ويومان فاعل وكان المقدرة  
لأنها تامة وقال اخرون المعنى من ان من الذي هو يومان وسند  
مركبة من حرف لا مبتدأ الذي هو من الا انه تصرف فيه بعد التركيب يضم  
ميمه وحذف نون جملتها نقل مد وذ والطايب الذي هو اسم  
موصول بعد انصرف فيها ايضا محذوف واوها واقعة على ان من وقت  
بعدها جملة اسمية محذوف مبتدأها الذي هو هو ونحوها  
لانها صلة السرايع ما اذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما  
ما الذي صنعت على ان من ما اذا استقامية وذا موصولة بالجملة  
اسمية قدم جزها عند اخفش واللازمي ومبتدأها عند سيبويه  
والعايد الى الموصول محذوف والثاني اي شي صنعت على ان المجموع  
الركب اسم استفهام ومحذوف في الكلام فهي تعليل قدم مفعولها  
لما له من الصدارة فان قلت ما اذا صنعت وابرزت الضمير فعلى  
التقدير الاول بالجملة تعالها اي من كونها اسمية وعلى الثاني تحتل  
وبحسب الاسمية بان تقدير ما اذا مبتدأ وما بعده خبر عنه والفعلية  
بان تقديره مفعول فعل محذوف على شرطه الضمير ويكون تقديره  
بعد ما ذا الان الاستفهام ما يفتضى خروج ما ذا من بين ادوات الصدا  
عنها فاجمع الخامس نحو ابشر يهودنا فالمرحح وهو قول سيبويه  
والاخفش تقديره بشر فاعلا يهودي محذوف فاعلا على شرطه الضمير  
والجملة فعلية لان الاستفهام او الى بالفعل ويجوز تقديره مبتدأ  
قاله الجري فالجملة اسمية وعلم ان الاكثر من في قوله على تقدير الجملة  
فعلية سواء كان الفعل من باب ظن نحو زيد اظننته قائما ام من غيره  
وسواء كان الاستفهام عن الاسم نحو زيد اكرمته ام عن الفعل  
نحو زيد اكرمته اراسته واختار القراء الاسمية اذا كان الفعل من  
باب الظن قال ابن العربي عتادت الفاء الظن اذا التصا به ضمير  
الاسم السابق وقرئ ابن الطراوية بين كون الاستفهام عن الاسم بالجملة  
اسمية وبين كونه عن الفعل فعلية ويرد عليه انه سمع زيدا  
ضربت ام عمرا والاستفهام فيه عن اسم وتقدير الاسمية في انتم



تخلقونه اخرج منه في البشر بعد ونا المعاد لهما للاسمية وهي اخرج  
**لخالقون** قدم في فضل امر من حرف الالف ان التقديرين في انتم تخلقونه  
متساويان فان غلبة ابداء الفعل للمرة مخرج الفعلية ومناسبة  
المعادول مخرج للاسمية ولا يعارضه ما هنا من ان تقدير الاسمية في انتم  
تخلقونه اخرج لان هذه لا رجحان بالنسبة الى امر خاص وهو قوله تعالى  
**ابشر بهد ونا** **وتقدير الفعلية في قوله فقلت اهي سرت ام عادي**  
**حلم صدره** فقلت لطيف مرقاعا وارقتي وقد تقدم الكلام عليه في فضل  
**امر اخرجنا من تقديرها في البشر بهد ونا** وان كان اخرج في  
نفسه من تقدير الاسمية فيه لعاد لهما **للفعلية السادسة**  
**قاما اخرا** **كان الالف** من قاما ان قدرت حرف تثنية بانه  
جعلت علامة على تثنية الفاعل كما ان التا حرف تانيث في قامت  
**هذه** بدل على تانيث الفاعل او قدرت اسما ضمير تثنية **ولخرا**  
بدل منها فالجمله فعلية وان قدرت اسما فقط وما بعدها مبتدأ  
فالجملة اسمية قدم خبرها **السابع** نعم الرجل زيد فان قدر  
**نعم الرجل خبر عن زيد** فاسمية كما في زيد نعم الرجل وهذا من ذهب  
سبويه والجمهور واستدلوا عليه بدخول التاسع عليه حيث يقال  
نعم الرجل كان زيد فانه لا تدخل الالف المستدرك وكان حقه التقديم لان  
باب نعم عند جار مجرى الامثال فلا يغير وان جاء على خلاف الاصل خرج  
كما قال المص الجمله قبله وهو الصحيح وان كانت انشائية وقيل خرج محذوف  
والتقدير نعم الرجل زيد الممدوح ورد بان الكلام لا يتوقف فهم المراد  
منه على هذا المقدور **وان قدر زيد خبر المحذوف** تقديره هو كما ذهب اليه  
جماعة منهم السيراني **فجملتان فعلية واسمية** وهذه الاسمية لا محل لها  
ايضا لانها خرجت من جواب وهو قول ثالث له بن كيسان هو انه  
بدل من فاعل فاجله واحدة فعلية وقدره بان شان البدل ان يحل محل  
البدل منه ولو قلت نعم زيد لم يجز **الثامن جملة السبيلة** فان قدر  
المحذوف منها **ابداي باسم الله** فاسمية وهو قول النضرين وخرج  
ببقاء احد جزئ الاسناد او قدر **ابداي باسم الله** فعلية وهو قول  
**الكويتيين** ويوجه اصالة الفعل في العمل فهو اولي بالتقدير وهو المشهور  
في التفسير والاعراب ولم يذكر الزحسري غير اى غير هذا المذهب  
الكويتي في كشاف الا انه **يقدر الفعل** **موجزا** **ليفيد** **تقديم** **معمولة**  
الاختصاص وذلك لانهم كانوا يبدون باسماء اليتيم فيقولون

باسم اللات والعزى فوجب ان يقصد الموحدمعنى الاختصاص بالابتداء  
باسم الله تعالى بتقديرهم ما حقه التاجيرد اعليهم وليكون على وفق الموحدم  
فان اسمه تعالى مقدم على القراءة **وتقديره فعلا مناسب لما جعلت**  
**التسمية مبداء** **له** وذلك لان حرف الجر يستدعي متعلقا وليس بمذكور  
ههنا فهو محذوف وقربه تعيينه ما يتلوه في الوجود ويتحقق بعده  
لا يقال ههنا قدر ابتدائي فانه لغوي اولي بالتقدير كما يقدر في الظرف  
المستقر المحصول ونحوه لانا نقول انما اشرقت يتر الماناسب لما فيه  
من الدلالة على قلبس الفعل كله باسم الله تعالى بخلاف تقدير  
ابتدي والخو يكون انما يقدر ون متعلق الظرف المستقر عما حيث  
لا يوجد قرينة لخصوص قال الثغفنا الذي في حواشي الكشاف على ان  
لقايل ان يمنع عموم ابتدائي عموم الاستقرار والكون والحصول بل  
هو فعل خاص وان عم بحسب متعلقه **فيقدر** في ابتداء القراءة  
**باسم الله اقراء** وفي ابتداء الحلول والارتحال باسم الله **احل لبسم**  
**الله** **ارتحل** حيث يقول ذلك وقد شرع في الحلول والارتحال باسمك  
**ربي** **وضعت جنبي** لمن اراد النوم **التاسع** قولهم **ما جاء** **نت**  
**حاجتك** اول من قال ذلك الخوارج من اهل النهروان قالوه لايت  
عباس رضي الله عنهما حين جاء رسول الله من على رضى الله عنهم **فانذروني**  
**برفع حاجتك** وعليه **فالجمله فعلية ونصبها** وعليه **فالجمله**  
**اسمية** وذلك لان جاء هنا رعت الحاجة ونصبها بمعنى صار  
**فعل الاول** اي على تقدير الرفع **ما خبرها** فهي منصوبة المحل **وحلتك**  
المرفوعة اسمها والمعنى اية شى صار حاجتك وقدم الخبر لتضمنه  
ماله الصدر **وعلى الثاني** اي تقديره نصب الحاجة **ما مبتدأ** نصب  
في محل رفع والجمله بعد الخبر وجاءت كما عرفت بمعنى صار **ت**  
**واسمها** المستقر فيها **ضمير ما وانت** هذا الضمير **جاء على معنى** **ما**  
لان المراد بها الحاجة **وحاجتك** بالنصب **خبرها** وقد استشكل  
الشراح عدها المثال مما ينبغي ان تفصل في الجواب عنه لوجود  
الاحتمال فيه فانه ليس مع الرفع فيه الا الفعلية وليس مع النصب  
الا الاسمية والاعراب ظاهر لا يسع وجه ولا احتمال والمضى على انه  
مما ينبغي التفضل في جوابه لكن على القول باطراد استعمال جاء بمعنى  
صار ووقع الاسم بعدها غير ظاهر فيه الاعراب وقد حكى طرد ذلك  
الانديسي وابن الحاجب عن بعضهم قال لا تدلسي بهذين اعني جاء



في ما جاءت حاجتك وقد في قودت كما هنا جزية الوضع الذي  
 استعملت فيه العرب وطرد ذلك بعفهم ونظر ما هذه في احقال  
 الوجهين ما في قولك ما انت موسى فانهما ايضا تتحمل الرفع والنصب  
 الا ان الرفع على الابتدائية او على الخبرية على خلاف سبويه والا  
 وسياق بيان ذلك ان شاء الله تعالى وذلك اذا قدرت مفعولا معه  
 اذا لا بد من تقدير مفعول موسى عطفا على انت قل ابو حيان والاحسن وان  
 النصيب على الخبرية اي المقدر يستدعي ما وخيرا او المفعول الثاني لم  
 يستدعي مفعولا وذلك اذا قدرت مفعولا معه اذا لا بد من تقدير  
 فعل حينئذ يكون للمفعول معه منصوبا به اي ما تكون او ما تصنع  
 فلما حذف الفعل وحده انفصل ضميره المستتر فيه وهو اسم كان وفاعل  
 تصنع فان قدرت كان فما خيرا وان قدرت تصنع فمفعول به والخلة  
 على تقدير الالوا والعطف اسمية وعلى تقدير بعض فعلية ونظر ما هذه  
 في الوجهين على اختلاف التقديرين ايضا كيف في نحو كيف تصنع  
 انت وموسى الالوا لا تكون على تقدير الرفع مستدرا وهما على تقدير  
 النصيب مفعولا به لا ينافي على الذات فليس للرفع الا توجب  
 واحد وهو الخبرية واما النصيب فيجوز كونه على الخبرية وعلى تقدير  
 الفعل تكون او الخالية وهذا على تقدير تصنع العاشرة والخلة  
 المعطوفة من نحو قد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية لارجح  
 اعتبارها جملة فعلية تجعل برفعها فاعل فعل محذوف على شريطة التقى  
 للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه وذلك لانهم عند من وجبت  
 توافق الجملتين المتعاطفتين وهم اهل البيان ثم لا يخفى ان اللزوم  
 المذكور استحسني وكذا الوجوب الذي ترى قول سيد التحقيق في قول  
 المفتاح واعلم ان الوصل من محسنات ان تكون الجملتان متناسلتين  
 ان التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع يصح العطف بين الجملتين  
 في فن البلاغة كما مر وان التناسب لو رث حكايا ايد على ما فننضيه  
 اصل البلاغة ومما يتوخى فيه الفعلية نحو موسى اكرمه ونحو زيد  
 ليقيم وعمر لا يذهب بل يجرم فيه في الاخر لظهور ان لامع الرفع نافية  
 فلا تخرج الفعلية معها واما ما يترجح الفعلية فيما ذكر لان وقوع الخلة  
 الطلية خيرا قليل وينقد بالاسمية من وقوعها خيرا واما نحو زيد  
 قام فالجملة فيه اسمية لا تخرج على ما تقدم منه ان يقول ليس خبر  
 للجملة لا غير وذلك لعدم ما يطلب الفصل عما يلا فيه هذا اي القول

باسمية هذه الجملة قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف بالمصلة كصريف  
 وهو بالقاسم حسين ابن ابوب الفوي وابن مالك فعلية ما على الضمار  
 والنفسيه والوكوفون جوزوه على التقديم والتاخر فان قلت  
 زيد قام وعمر وقد عندك فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية  
 محذوفة لهما على السواء عند الجميع انفسا ام الجملة الى الصغرى  
 والكبرى الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه  
 في الفعلية وزيد ابوه قائم في الاسمية قدم الصغرى على الكبرى في  
 الترجمة وبدا بحذف الكبرى لشرها بالاسمية والصغرى هي المبنيّة  
 على المبتدأ ولو عجب الاصل كالجملتين في المثالين فهما مثلا  
 زمان عجب الوجود وقد تكون الجملة ذات وجهين كبرى وصغرى  
 باعتبارين اي تكون كبرى باعتبار وصغرى باعتبار نحو زيد ابوه  
 غلامه منطلق فمخرج هذا الكلام جملة كبرى لا غير لا ينافي اسمية خبرها  
 جملة وغلامه منطلق وحده صغرى لا غير لا ينافي المبتدأ ولا يخفى  
 ما في قوله لا غير فهما وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبارها اما  
 عليه من قوله غلامه منطلق صغرى باعتبار رجلة الكلام اذ هي  
 باعتبارها جملة بنيت على مبتدأ ومثله كذا هو الله ربي الاصل  
 فيه بديل قرأه اي وابن مسعود والحسن لكن انا هو الله ربي وحيث  
 الاصل لكن انا هو الله ربي ففهما ايضا ثلاث مبتدآت اذ الم يقدر  
 هو ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بولامنه او عطف بيان عليه  
 كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير شان وهو الظاهر ولكن فيه  
 حينئذ وجهان احدهما ما يقوله النصارى والثاني ان يكون ثم قول محذوف  
 اي لكن انا اقول هو الله ربي ثم حذفته ههنا انا حذف فاعني  
 وقيل حذف فاقاسيا بان نقلت حركتها ثم حذفته ههنا انا حذف  
 ادعيت نون تكن في نون انا وقد تقدم في بحث ان المكسورة  
 المنخفضة رد ثاني هذين القولين بان ما حذف لعله بمنزلة الثابت  
 بديل قولهم قاض بالتكرير فحال ان الباء المحذوفة لا انتقاء الساكنين  
 مقدرة الشوت وحينئذ يلحق الادغام في الية لفصل الهمزة  
 تقديرها تنبيهه ان الاول ما قدرت به الجملة الكبرى  
 من انما الاسمية ذات الخبر الجملة هو مقنضى كلامهم وقد يقال  
 كما تكون مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل فيكون من الجملة  
 الكبرى ما هي فعلية نحو ظننت زيدا يقوم ابوه الا ان الظاهر



ان هذا الفعل لا يكون الا ناسخا فترجع الجملة المصدرية به الى كونها  
اسمية مصدرية بالابتداء باعتبار الاصل فتدبر **المشائي** انما قلت **صغرى**  
وكبرى يدون الينهما موافقة لهما في التعبير بذلك **وانما الوجود استعمال**  
**فعلى افضل بالا** وللإضافة نقول هذا الفصل او فاضل النساء ولذلك  
**عنى** اي ينسب الى الحسن بمعنى خطأ الاعراب من قال كان **صغرى**  
**وكبرى من فواقها حصيا** **در على ارض من الذهب البيت من ضرب**  
الاول من البسيط وقايله ابونواس الحسن ابنهاني الحكمي الشاعر  
المشهور والفواقيح الفقايق جمع فاقحة وهي التفاحة التي تعلو  
الماء كالقارورة وللصبا بالمد الحصى حتى ان المامون ليلة زفت اليه  
بوران بنت الحسن بن سهل وهو على بساط منسوج من الذهب وقد  
نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ فنظر اليه منشورا على ذلك البساط  
فاستحس ذلك وقال له دري ناس كانا بصري حيث يقول كانت  
**صغرى وكبرى البيت وقول بعظم** في توجيهه **ان من زائدة وانهما**  
**مضافان** الى ما بعدهما **الان حذف المضاف اليه من الثاني لدلالة**  
المذكور عليه لانه اذا دار الامر بين كون المحذوف اولاً وكوبه ثانياً  
فكوبه ثانياً اولاً وان لم يكن المحذوف المردى هو خلاف الظاهر الفصل  
بين المضافين وفي شرح المفصل للفرج الاسفندي فيما نقله الشارح  
ان تقديره كان **صغرى** فواقها وكبرى فواقها فحذف من الاول  
مضافاً اليه لدلالة الثاني عليه ومن لا يضر لهما البيان نحو خاتم حديد  
وخاتم من حديد وهما معني وفي شرح سر الصانع عن قوله ولما كرم  
منك الود اعاد اي موقفتك اي ان ذاك هو الاصل ثم جيء بمن التى لا تبدأ  
الغاية بين المضافين قال المحقق ومقتضى الاول ان كبرى مضافه  
الى فواقها من غير زيادة من فاقها بياينة وفي ذلك نظر وجعل  
المعنى واحداً ممن ويدونها لا يفيد لان المانع من المعنى لا معنى  
واما قوله ولايك موقفت منك الود اعاد فقد قيل انه على الغلب وان  
الرابع لا اعتبار به امر لغطي وهو وقوع النكاح موقفاً هو مستداً للمعنى  
موقع ما هو جزا وان الاصل ولايك موقفت الود اعاد موقفاً منك **على**  
**حد قوله** اي قول الفرزدق **بين دراعى وجهه الاسد هو عجز**  
بيت من اول المشرح صدره يامن راي عارضاً سرجه والعارض السحاب  
المعارض من الافق واسر مضارع مجهول المتكلم وحده من السرور  
وبين ذراعى وجهه الاسد اصله بين ذراعى الاسد وجهه

الاسد

الاسد وذراعا الاسد كوكبان والاذن على المطر وكذا جبهة الاسد وهما  
من منازل القمر فحذف المضاف اليه من الثاني لدلالة الاول عليه ووسط  
المضاف الثاني بين المضافين وسياتي هذا البيت في الباب الخامس **برده**  
هو خبر المبتدأ الذي هو قول **ان الصحيح** الذي عليه جمهور البصريين  
**ان من لا يفرح وتزاد في الايجاب** **ولا مع تعريف المجرور وان البيت**  
من بيت الايجاب ومجرور من فيه معرفة **ولكن ربما استعمل الفعل**  
**النفصيل الذي لم يرد به المفاضلة** حتى صار وزانه وزان اسد  
الفاعل مطابق **كوبه جرة** امن ال والاضافة واعلم ان صيغة الفعل  
اذا لم تقصد بها المفاضلة وصارت بمعنى اسم الفاعل للعرب فيها لفظان الاول  
لحظة الاصل فيلزم الافراد والتذكير كيف ما كان ما قبله نحو قوله تعالى  
نحن اعلم بما يقولون وهذا هو اكثر الثاني لحظ عدم الاصل فيلزم المطابقة  
افراد او تثنية وجمعا تذكيراً وتانيثاً **قال اذا غاب عنكم اسود العين**  
**كنتم كراما وانتم ما اقام الا** **اي ليام** البيت من الضرب الثاني من  
الطويل وقايله الفرزدق **وبعد كحوت رجمان للبحر بلومكم وتعتري**  
**بالغيظ اللقاح العوام** واسود العين اسم جيل وما من ما اقام مصدر به  
زما بنية وصيروا فام لا سود العين وتعلق كونهم كراما على عيوبه وهذا  
الجبل من باب التعالق على الحال مبالغة في ثنى كرم عنهم لظهور ان ليس المراد  
عسوبة عن رأي العين لقربته مقابلة كما ان توفيت كونهم لياماً باقاً  
الحقيقة للمبالغة في وصفهم باليوم والديم جمع الائم بمعنى لم يتغيرده  
عن معنى النفصيل فان الفعل جمع هو فاعل دون فاعيل واللقاح العوام  
التي اخرجها الى العتمة حتى يجتمع ليلها واسماء القرى الى اللقاح مجاز  
ويظهر من ومنه استعقوا نعيم حتى يصبى اي اخر واحلها الى وقت  
العتمة حتى يجتمع ليلها واسماء القرى الى اللقاح مجاز ويظهر ان جعل  
يحدث الواقع في صدر المصارع الاول من البيت الثاني مضارعاً حدثت  
احدى تانيته اول من جعله ماضياً لمناسبة يقرى الواقع في صدر مصرع  
الثاني فتدبر قال القالي في اماليه ومعنى البيت ان اهل الاندلس  
منتشرون بذكر لومكم عن جلب لقاحهم حتى يعقوا فاذا طرقتهم  
ضيف صادق الالبان بحالها فتال حاجتهم فكان لومكم قرياً لاضيف  
وظاهران ما ذكره معني ثاني مصرعي البيت الثاني **فعلى ذلك يخرج**  
**البيت** اي بيت ابى نواس **وقول الخويين** **وكذلك قول الفرزدق**  
في تسمية اجراما يتركب منه الشعر **فاصله صغرى** وهي ثلاث نحر كانت

وهي تسانع



بعد ما ساكن نحو فاعل وفاعله كبرى وهي اربع متراكبات بعد ما ساكن  
نحو فاعل قد يحتمل الكلام للكبرى وغيرها ليرد بغير الكبرى الصغرى  
اذ ليس في مثل القى او ردها ما يحتمل ذلك كما ترى لهذا النوع امثلة  
احدها نحو انا انتك اذ يحتمل ان يكون فاعلا مضارعا  
للمتكلم وحده وقد استتر فيه فاعله وبفعوله هو ضمير الخطاب المعنى  
انا جيبك به فيكون خبرا مبتدأ جملة وان يكون اسم فاعل هو انت  
ومضافا اليه هو ضمير الخطاب اي ان يكون اسم فاعل اضيف الى  
مفعوله فيكون خبرا مبتدأ مفردا مثل وانعم ايتهم عذاب وكلهم ايتهم  
يوم القيمة فردا فلا يتحقق كبرى ويؤيده اي ويؤيد الاحتمال الثاني  
ان اصل الخبر الافراد واسم الفاعل مع مفعوله في نحو ذلك مفرد وان  
جزءه يميل الى ان يكون ايتهم وذلك يمنع على تقدير انفلاهما من حمزة  
واذا كان ايتهم فاعلا كانت الفه منفصلة من حمزة لان مضارع من التبيان  
واصله ايتهم حمزتان اولاهما المتكلم وحده والثانية فاعله فاعله فاعله  
بقوله ما القى وما كان كذلك لايمان الثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل  
تقدير استقر او نحوه فيكون الكلام كبرى وتقدر مستقرا ونحوه فلا  
يكون الثالث نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير سيرا وتقدر  
سيرا ويختلف بذلك التقدير وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي  
في المسئلة قبلها اي مسئلة وقوع الظرف جزا وهو ان كان كذلك  
هو عاملة الفعل لا تضاف الى العمل واطراد تقدير وهو قول الفارسي  
والنحوي وصحاح ما كان يرجع اليه عند الاحتمال واسم الفاعل لا يه  
مفرد ولا اصل في الخبر الافراد فعند التردد بقدر ما حوله اصل وهذا من  
الاختصاص صريحا وسبويه اعماء وهذا الخلاف مشهور عندهم ولم  
يذكره المص في المسئلة السابقة وكانت محل ذكره احالة على التسمية  
اشارة اليه بقوله اذ يحتمل تقدير استقر وتقدر مستقرا في قوله  
هنا وينبغي الى اخره استعاريا فانهم لم يصرحوا باجراء هذا الخلاف في حال  
للمصدر من نحو ما ذكر وهو مثل مسئلة الظرف من غير فرق الرابع  
بعد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وقام خبره وقد  
قدم عليه والخبر خبر زيد فيكون المجموع كبرى وان يقدر فاعلا بقايم  
لاعتياده على المتدبر المتدبر المفرد تعيينه يتعين في  
قوله الا غمر ولي مستطاع رجوعه تمامه فبراف ما اثبات مد  
الغفلات وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بحث الا بالفتح والخفيف

من حرف الالف واسلف المص هناك غالب ما ذكره في هذا التفسير تقدير  
رجوعه مبتدأ موخر ومستطاع خبره وقد تقدم والجملة في محل نصب  
على انها صفة للمعر المصنف بعد وصفه بالتولي لاني محل رفع على انها  
خبر لان الا التي للمصنف لا خبر لها عند سبويه لا لفظا وذلك ظاهر  
ولا تقدير اقل ولم يسمع من العرب الا بمعنى التثني الا وهي دون خبر  
وما ذكر الا انه هو والتحليل والجري ذهبوا الى ان الالف تنفي على علمها  
عمل ان في الاسم خاصة ولا يحتاج الى خبر لظاهر ولا مقدر ولا تنوع اسمها  
على الموضع لان التثني يعنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول  
فان قلت لم لم يعني التثني كذلك في ليت فلا يحتاج الى خبر قلت  
لان ليت لثني الامور ذات النسبة وهي تستدعي طرفين قطعا فاذا  
قيل الا ما كان ذلك كلاما مولفا من حرف واسم على حد ما قيل في يا عبد  
وانما تم الكلام بذلك جملة على معناه وهو اعني ما او كذا كذا يمتنع  
تقدير مستطاع خبر عن اسم الا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا من انه  
لا خبر لاسم الا هذه ويمتنع ايضا تقدير مستطاع وحده صفة على المحل  
اي محل اسم الا وتقدر مستطاع من رجوعه جملة في موضع رفع على  
انها صفة على المحل اجزا لا يجري ليت في امتناع مراعاة محل اسمها  
وهذا ايضا مذهب سبويه وقد نقلناه انفا وخالفه في السيلاني  
المازني والمبرد فانما والراجح ذهبوا الى ان حكم الالف حكم المجردة  
من الهمزة فتحتاج الى خبر ظاهر ومقدر وتتبع اسمها على الموضع واختاره  
ابن الحاجب والجزولي والثماني على الاول واقع على الاسم والذات وعلى الثاني  
على الخبر والمعنى **الفصل في الكبري الذات** وجه كونها  
اسمية الصدر والعجز او فعلية هما ذات وجهين كل منهما مختلفت  
ذات الوجهين هي اسمية الصدر وفعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا  
قالوا وينبغي ان يراد عكس ذلك يعني فعلية الصدر اسمية العجز فظننت  
زيد ابوه قائم بنا على ما قدمناه في اول التبيين السابقين  
من قوله وقد يقال لا وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم فانها اسمية الصدر  
والعجز ومثله على ما قدمنا غنظنت زيد يقوم ابوه فانها فعلية  
وقد ان الشروع في بيان احكام المحل وما تنقسم اليه باعتبارها في  
**المحل** التي لا محل لها من الاعراب وحكمها ان لا محل لها وهي  
سبع بحسب الاستقراء وبداية ما لا محل لها محل المفرد فمن ثم لم يثنى  
اعرابه وهي ماقية على الجملة وذلك هو لاصل في المحل التي نحو صدر



بيانها وبيان اقسامها واحكامها فالاولى لا بد ان تكون اي الجملة التي ابتدئ  
 بها الكلام وتسمى ايضا المستأنفة وهو واضح من التسمية **لان الابتداءية**  
**لان الابتداءية تطلق ايضا على الجملة المصدرية بالابتداء وتكون لها محل**  
**من الاعراب** فالابتداءية بهذا المعنى اعم منها بذلك المعنى ثم **الحل المستأنف**  
**نوعان** احدهما الجملة المفتحة بها النطق اي الواقعة في اول النطق  
 كقولك ابتداء من غير سبق كلام زيد قائم ومنه **الحل المفتحة بها**  
**السور** فانها واقعة في اول النطق بتلك السور **الثاني الجملة المقطوعة**  
**مما قبلها** اي التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا ومعنى وذلك ان الجملة  
 الثانية لا يراد بقصد تشريكها للاولى في حكم اعرابها فصلت عنها وكذا اذا  
 لم يكن للاولى محل سواء قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف او لم يقصد  
 وكذا اذا كان للاولى حكم لم يقصد عطافه الثانية لئلا يلزم من الوصل  
 التشريك في ذلك الحكم **نحو مات فلان من حمده وقوله تعالى قل يا ايها الذين**  
**عليكم منه ذكر اننا كنا له في الارض ولا يخفى** ان هذين المثالين هما  
 القطع فيه بحسب اللفظ دون المعنى اذ لا يخفى تعلق الرعا بالرحمة عما  
 قبله معنى والاختيار بالتمكين في الارض بالوعد بتلاوة الذكر عليهم  
 معنى لارابط في اللفظ واماما القطع فيه بحسب المعنى دون اللفظ  
 فقوله تعالى اولم ير واكيف يدري الله الخالق ثم يعيده فان الربط المعنوي  
 فيه مفقود فيقول المصنف ان عادة الخالق لم تقع بعد فقره وابرويتها  
 والرباط اللفظي موجود وهو العاطف وقد اورد الشارح هنا ما عول عليه  
 بعض فضلاء الهند حيث اورد عليه ان ما من قول تعالى امنوا كما امن الناس  
 احبر ان تكون كافة ويشكل لامر من احدها ان الكاف متسلطة في المعنى  
 على ما بعدها اذ المعنى امنوا ايما ناكايما امن الناس فاني تكون ممنوعة  
 من العمل فيه مع قيام المنقضي والثاني ان ما بعد ما الكاف لا تدخل في  
 شيء من اقسامها لا محل له من الاعراب ثم سهل الجواب عنهما فاجاب عن  
 الاول بان تعلق الحرف من جهة المعنى بلفظ لا يقتضي عمله فيه والآخر  
 للزم عمل نحو لام الابتداء وسبق الاستقبال بل لكان كل حرف عاملا  
 لولا لته على معنى في غير ودة كن ظاهرا بطلان فلا يستبعد ان لا يعمل  
 حرف الكاف فيما بعد ما الكاف مع التسلط بحسب المعنى وما يقتضيه  
 من ان حرف الجر لا يعلق عن العمل كما قيل وقد علق هذا ليس بشيء لان  
 معنى التعليق ابطال العمل لفظا واثباته محلا وهنا قد منع راسا عن  
 الثاني بالتزامها من ثاني نوعي المستأنفة لانها مقطوعة مما قبلها

لعدم

لعدم عامل يقتضيها وتعلق الشئ به بها معنوي وهو لا يضر في كون  
 الجملة غير ذات محل الا ترى ان جملة الصلة متعلقة بالموصول ولا محل  
 لها وجملة جواب القسم تتعلق بالقسم معنوي ولا محل لها الى غير ذلك ومنه  
 اي من النوع الثاني وافرده بالذكورة فيه فتأمل **جملة العامل**  
**المفعلي** لتأخر عن معموله بخوزيد قائم اظن فاما العامل المفعلي فتأمل  
 بين معموليه ايضا بخوزيد اظن قائم لجملة ايضا لا محل لها الا انها  
 من باب جمل الاعراض فهي من نوع الجملة الثانية المعترضة التي ذكرها  
 ويخص البيانون اي اهل البلاغة على المعاني والبيان الاستئناف  
 بما قطع عما قبله وكان جوابا بالسؤال مقدم كما يستعمل الفصل لذلك  
 استئنافا ايضا وهذا النوع هو المسمى بالاستئناف البياني وذلك ان  
 الجملة الاولى لا انقضت ولا نزلت منزلة فصلت انما تده عنها كما يفصل  
 للجواب عن السؤال لما بينهما من كمال الاتصال وهو ثلاثة انواع لان السؤال  
 اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل ثم ردايم وحرث طويل  
 كما نذكر ما سبب ذلك فقال سهر دايما اذ العادة فاضية بان السؤال في محوه  
 عن السبب المطلق دون السبب الخاص كما استعمل بذلك ترك التاكيد وعن سببه  
 الخاص نحو وما ابرى نفسي ان النفس امامارة بالسوء كما نذكر قبله من النفس امامارة  
 فقتل انما امامارة فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب  
 عن مطلق السبب لا يوفق او عن غير السببين **نحو قوله تعالى هل انا كاذب**  
**حديث صيف ابراهيم المكي** من اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلاما  
**فان جملة القول الثانية** جوابا لسؤال تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت  
**عن الاولى** فلم تغطف على ما بينهما من شبه كمال الاتصال ولا يخفى ان محيية  
 صلى الله عليه وسلم لكونها بالاسمية الدالة على الدوام والشوق اذ التقدير سلاما  
 عليكم احسن من محيية لكونها بالفعل الدالة على الجرد والحديث اذ  
 تقديرها سلاما وفي قوله تعالى سلاما قوم منكم ومن جملتان **حذف**  
**خبر الاول** ومبشر الثاني اذ التقدير سلاما عليكم انتم قوم منكم ومن فتعاب  
 المحذوفان وتقاوما ومثله في استئناف جملة القول الثانية استئنافا  
 بيانيا قوله تعالى وبنيهم عن صيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما  
 قال انا منكم وجئتم اذ تقدروا السلام فماذا قال لهم وقد استوفيت كذا  
 والقصة واحدة جملتان القول في قوله تعالى ولقد جات رسلا ابراهيم  
 بالبشرى قالوا سلاما قال سلاما اذ التقدير وماذا قالوا حين جاوره وماذا قال  
 لهم حين سلوا عليه ومن الاستئناف البياني ايضا وهو من قبيل ما السؤال

س ١٤١



فيه عن السبب مطلقا قوله **نعم العواذل اني في غرق صدقوا ولكن عجزني**  
**لا يتجلى** البيت من اول الكامل ولم اقف على تسمية قاييله والزمع مثل هذا الزاي  
قال في القاموس القول الحق والباطل والكذب صدقوا اكثر ما يقال فيما يشك  
فيه وفي شرح النخبة البياني للمها السبكي ان الزعم لم يستعمل في القرات  
العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحة ومنه قول هرقل لا يسيغ في زعم  
وهو كثر لكن اذا اقامته تجده يستعمل حيث المتكلم يشاك فيقول لم يقدر  
دليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر وقال الشارح وهذا البيت مما يدل  
على ان الزعم يستعمل في القول الصحيح وهل الزعم هو كقول قائل الدليل على  
بطلانه او كقول لم يقدر الدليل على صحته قولان والعواذل جميع عادة بمعنى  
جماعة عادة لا امرأة عادة بل قوله صدقوا فان اطلاق مثله على المذكورين  
جانب لقول هؤلاء الرجال جماعة عادة اي زعم الجماعات العواذل وفيه  
تلويح بكثرة عذله والغرة الشدة ولا يتجلى لا تنكشف ولما كان صدر الكلام  
مظنة ان يتوهم ان غرقه مما يستكشف كما هو شأن اكثر الغرات وغالب  
الشرايو صير عجز الكلام باداة الاستدراك **فان قوله صدقوا جواب**  
**لسؤال مقدر بقدره اصدقوا** في هذا الزعم **ام كذبوا** فقبل صدقوا وهذا  
البيت وان كان من قبيل ما السوال فيه عن غير السبب مطلقا الا انه اشتمل  
على خصوصية فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السوال  
عن تعيينه بخلاف غرقا لاسلاما قال سلام فتدبر **ومثله** في كونه  
استينافا بيانيا ايضا **يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن**  
**فتح يا يسبح** وهو توعير وعاصم على اسناد الفعل لاجل الظروف الثلاثة  
ورفع رجال بما يدل عليه **تبيينها** **الاول من الاستيناف**  
**ما قد عجزني** كونه استينافا فاوله **امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله**  
**تعا وحفظا من كل شيطان مارح لا يسمعون الى الملاة الا على انتقام**  
حفظا وجوه انه بتقدير فعله او بالعطف على رتبة مقدر باعتبار المعنى  
كانه قيل انا خلقنا الكواكب زينة للسماء الدنيا وحفظا او هو معقول  
له على زيادة الواو او على تقدير مغلله موحرا اي وحفظا زيناها والمآرد  
الخارج عن الطاعة والضمير في لا يسمعون لكل باعتبار المعنى وتقديره السماع  
بالى لضمه معنى الاصفا مباغتة في نفسه وتنبه لا لما ينهم عنه بل عليه  
قراءة حمزة والكسائي وحفص بالشديد من السمع وهو طلب السماع  
والملاة الاعلاء الملايكة لان محلم السماع او امرهم **فان الذين يتنادرون**  
**الى انه صفة لكل شيطان** كونه جملة وقعت بعد نكرة او حالته منه

لان كل شيطان وان كان نكرة فقد تخصصت بالوصف بما ردت فساغ بجي  
الحال منه **وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع** وهو  
الزم على ذلك المتقديرون فاذا تعليل لبطلان الامر من هذا الكلام ما حوذا  
من كلام الزمخشري في كشافه وقد عارضه ابن المنبر فقال يصح في لا يسمعون  
ان يكون وصفا وان يكون حالا واجاب عن اشكال الزمخشري من ان لا معنى  
لحفظ من شيطان لا يسمع بان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه  
فالشيطان حال كونه يحفظ طامنه في كونه لا يسمع فاحدى الحالتين  
لازمة للآخرى فلا مانع من اجتماع الحفظ منه وكونه موصوفا لعدم السماع  
في حالة واحدة نعم لو كان عدم السماع ثابتا قبل الحفظ لامتنع ذلك وانما  
هو موصوفا بسببه وعرضه اليمنى بان الصفة هناك شفة ولا بد من حصولها  
للموصوف قبل وصفه بها والامر تكن كاشفة هذا الاصل والسابق الى  
الفهم واما التسمية التي باسم ما يور الى الله فجاز والاصل الحقيقة وعوض ان  
الصفة الكاشفة هي التي تكشف عن التشويخ وتبينه وظاهر ان جملة  
يسمعون ليست كذلك **وانما في استيناف عجزني** اي كلام مغنط عاقله  
مبتدأ اقننا بالمعاليه حال المسترق للسمع وانهم لا يقدررون ان يسمع  
او يتسمعون وهم يفيدون بالشك بعدون من ذلك قبل عليه انه قد وقع  
فيما فر منه من ان لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع في نفس الامر كما اخبر  
عنهم لا يقال التقدير بانهم لا يسمعون بعد الحفظ لانا نقول هذا التقدير  
يسمح معه جعل الجملة صفة فتخصيص التقدير بحاله الاستيناف تحكم  
وتجسم مادة الاسكال الله اذا جعلنا استينافا نحو يا جعله اخبارا  
عن هؤلاء الشياطين بانهم لا يسمعون لا يوصف كونهم يحفظونهم **ولا يكون**  
**استينافا بيانيا** بجعله جوابا عن سأل مقدر حتى كان سائلا قال لم  
حفظت من الشياطين فتدل لا يسمعون **لفساد المعنى ايضا** قيل انما يفسد  
للعنى اذا كانت جوابا عن السوال عن العلة لان عدم السماع لا يكون علة للحفظ  
امالو جعل جوابا عن السوال عن حاله هو لا بعد الحفظ نعم لان السبب المقنضي  
منهم لا شقاه المعنى فاطلاق المعنى القول احتياج الاستيناف البياني لفساد  
المعنى غير ظاهر **وقيل يحتمل ان الاصل لا يسمعون** اعلى ان يكون عدم  
السماع علة غائية للحفظ **ثم حذف اللام كما في حيث ان تكرر**  
**ثم حذف ان** واظهرت **فان رفع الفعل كما في قوله الامم هذا الزم**  
**احضر الوغي فيمن رفع احضر** وقام البيت وان اشهد الذات هل انت  
تخذي وهو من الضرب الثاني من الطويل وقاييله طرفة بالفتحات بالاحيد



ابن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ابو عمرو واحد  
شعراء الجاهلية وكان يلقب بابن عشرين فانه قتل وسنه عشرين  
سنة او نضج وعشرون سنة ونقل عن ابى عمرو بن العلاء قال لم يجد احدا  
من الشعراء يحل في حديث السن الا طرفه فانه قال الشعر حديثا وروى  
العللى في اماليه بسنده الى بلال بن حجر قال سمعت ابى جرير يقول دخلت  
بعض خلفاء بني امية فقالوا لى عن الشعر اقلت بلى قال فاشعر  
الناس قلت ابن العشر بن يعقوب فانه قال فما تقول في ابى سلمى وانا بعه  
قلت كانا من ان الشعر وسد ياندا قال فما تقول في امرى القيس بن حجر  
قلت اخذ الشعر نعلين بطاوها كيف يشاء قال فما تقول في ذى الرمة  
قلت قد مر من الشعر على ما لم يقدر عليه احد قال فما تقول في الاخطل قلت  
فما باح بما في صدره من الشعر حتى مات قال فما تقول في الفرزدق قلت  
بيد بيعة من الشعر قابض عليها قال فما بقيت لنفسك شيئا قلت بلى وانه  
يا امير المؤمنين انا مدينة الشعر التي يخرج منها ويعود اليها ولا ناسحت  
الشعر تسبعا ما سجد احد قبله قال وما التسبيح قلت تسبعت فاطمت  
وهجوت فارديت اى اسقطت ومدحت فانتيت ورميت فاغررت  
ورجرت فاجزرت وانا قلت ضرربا من الشعر ليقابها احد قبلى والبيت في  
معلقة طرفه المشهورة التي اولها تحولت الاطال بركة تم مد طلت بها  
ابكى وابكى الى الخد وقفا بها صحبي على مضهم يقولون لا تمك اسى وتجلى  
خولت امرأة من كلب والاطال جمع طلى ما شحى من اما والدار والبرقة  
نضم للوحده كالبرق والبرق اغلظ من البرق في مجاره ورمل وطين  
يتخلط وجمعها برق بضمين و برق سوف على ما يرد قال الجرد من قال برق  
ذهب الى المكان ومن قال برق او برق ذهب الى البقعة ونظر هذا قولهم  
امعز ومعنوا للارض انكثرة الحصباء وقولهم انبط وبطحا المكان المنبط  
ومعنا المشقة اسم موضع وظللت فعلته بما راو يقال فيها في الكلام ظلت  
بالفتح وظلت بالكسر وحذف إحدى اللامين تخفيفا وكرت الظاء في  
الثابت لندل على حركة اللام المحذوفة وبروى بدلها وقفت بها وبروى  
يلوح كباقي الوسم في ظاهر البداي بيد ويقال لاح بلوح اذا ظهر وبدا  
والاح اذا لمع والوسم عرو الاربع في البدن وذو الملح عليه كذا في القاموس  
وفي سراج المعلقات ان بحر الحمر تم تحلل عليه الكور وهو دخان السم  
وقال الاصمعي هو حجر يشبه الالمد ووقفا نصيب على المصدر او الحال على  
جمع واقف كجلوس وجالس والعامل فيها ظلت او تلوح والمطى جمع

مطيه وهي الراحلة سميت بذلك لانها تزكى مطاها وهو ظهرها ولا تسمى  
بالقصر الحزن وتجلى معناه كن جليدا واعلم ان هذا البيت مما توارد  
فيه طرفه وامر القيس فانه قال في معلقته ايضا وقفا بها صحبي  
على مطهم يقولون لا تمك اسى وتجلى وكان ابو هلال الشكري صاحب  
الصناعين ينكر الموارد حتى وارد غيره في قوله سفرن بدورا  
واسمن اهله ومس عصونا والتفتن جاذرا فاعترف بها وقال  
المستقي الشعر ميدان والشعر فوسان فرما اتفق توارد الخاطر كما يقع  
لخاف على الحافى والزاجري اى الذي يزجرني ويلومني واحضر مسلة  
عوان احضر تحذف الجار والوعى الصوت والجلبة واراد به الحرب  
ومعنى هل انت مخلى هل انت باق فتجلى في قول امير الداعي  
في حضور الحرب مخافة ان اقتل وفي اتفاق ما الى اسفل اللذات مخافة  
ان افتر ولا ينفعني لو كنت دعنى وشائى من المصور والاتفاق  
فان حياى ليست في يدك ورزقي ليس عليك **فيمن رفع احضر**  
فان الاصل كما عرفت ان احضر بدليل عطفت وانه استند عليه وامان  
نصب احضر فالمر ظاهر **واستضعف الرنخشي الملحج بين الخذفين**  
حذف الجار وحذف ان مع ما ينضم اليه من عود الفعل مرفوعا بعد  
ما كان منصوبا وقد اعترفته ابن المنيربان اجتماع الخذفين سايع في  
كلامهم قال تعالى بين ايه لكران تضلوا الان الاصل ليلا تضلوا فحذف الجار  
وحرف النون قال اليميني وهذا لا يرد على الرنخشي لانه انما قدر كراهة ان  
تضلوا قال الحشى ولو ذكره لا يرد عليه لان ما استضعفه هو حذف اللام  
وانا رفع الفعل وما اورد ابن المنيرب عليه ليس كذلك ولا يخفى ان كل ذلك  
كلام على المثال والرد كما قال الشارح بامر كل وهو ان استضعاف الملحج  
بين حذفين مجزى لا يرد سايع ولا معنى لاستضعاف مثله **فان قلت اجعلها**  
**مقدرة** اى حالادخلها معنى التقدير اى وحفظا من كل شيطان ما ارد  
**مقدرا** حالاد عدم سماع اى بعد الحفظ فصارت الحال لهذا التقدير  
مقارنة للفعل قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها  
كالمرور به في قولك مررت برجل معه صقر صاير انما هو تقدير  
ذكر الرجل حال المرور به انما يصيد بدغرا والشيطان لا يقدر  
عدم السماع ولا يورده فلا يصح جعلها حالامقدرة ايضا وقد ضعف  
مستند هذا النوع بان لا نسلم ان تقدير وجود معنى الحال صاحبها ولا يكون  
غيره واو قبل معنى المثال مررت برجل معه صقر تقدير عدم الصيد به



عند اعلی ان مقدر اصبغة اسم مفعول لصح سوا كان المقدر هو امر غيره  
 وينقد بر التسليم لا يمنع ان تكون الشياطين مقدرين عدم السماع بعد  
 الحفظ لما رواه من القذف بالثيب والطرد عن الاستراق على ان قولهم  
 ولا يريدونه لا يدخل له في كون الحال مقدره لانها تقع حيث لا يكون صاحبها  
 مریدا لها كقول الامير بظلمه اذ دخل السجن خالدا في عذابه وانما لم يثبت بقوله  
 تكا اذ خلوا ابواب جهنم خالدين فيها لما يقال من انهم عذوا ويريدون عذابا  
 ان تكسوه من جرعة الكفر ونوقش التزام ان المقدر لوجود معنى الحال  
 صاحبها بل ان في الحال ضمير يعود الى صاحبها فيكون كذا في مقدر  
 او يمنع كون الشياطين مقدرين عدم السماع بعد الحفظ لان عدم سماعهم  
 لا يزم الحفظ منهم المقارن لوجود الكواكب فلو كانوا مقدرين عدم السماع  
 بعد الحفظ لكانوا مقدرين عدم السماع في حال عدم السماع لا لعدم وجود  
 مستقر ولزم انصافهم بالحال المقدره وقت التقدير وهي لا يتصف بها  
 صاحبها الا بعد التقدير واما قوله ولا يريدون فلهو في التقدير للحال  
 مریدا كما ان قوله لا يقدررون في التقدير بها مقدر اذ كانت تقديرها بايها  
 ارادت على ان المصخرم في محنت اذ اهان التقدير بمریدا او مخرم واما النقطة  
 عدم بيان معنى المثال فلا يخفى انها من طغيان العلم **الثاني انا نعلم ما**  
**يسرون وما يعلنون بعد ولا يحجزك قولهم فانه مما يتبادر الى ذهن**  
**الى انه يحكي القول** لا سيما وقد اشتهر ان كل ان تكسر حزمها بعد القول لعدم  
 قد يقال انما يتبادر هذا الى ذهن من لا يتامل ولا يثبت في فهم المعنى  
 ومثله لا عبرة به ولا يثبت اليه **وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم**  
**بل هو مقول لله تعالى** بتسليم النبي صلى الله عليه وسلم **الثالث ان**  
**العزة له جميعا بعد ولا يحجزك قولهم** هكذا ثبت في نسخ هذا الكتاب  
 ولا بالفاء وهو موهو واما التلاوه بالتواو وهي كالتي قبلها في نوحه ان  
 الحلة المستاففة محكمة بالقول وليس كذلك وفي كتاب **جمل المقرا**  
**للسخاوي ان الوقت على قولهم في الاينيين** واجب **والنصواب**  
**انه ليس في جميع القرآن وقت واجب** وهذا ما جزم به الامام  
 ابو الدين الخزازي فقال في ارجوزته الخويدييه وليس في القرآن من وقت  
 واجب ولا محرم غير ماله سبب اي في القرآن وقت واجب يا مشر  
 الفارسي بتركه واحرامه ياتم بفعله لان الوقت والوصل لا يبدلان على معنى  
 تحيل بينهما فلا يكون الوقت واجبا واحراما الا ان يكون له سبب  
 يستدعي تحريمه فم كان يقصد الوقت على من الله والى كفرته من غير

ضرورة فان لم يقصد ذلك لم يحرم لغو عدم القصد لا حسن ان يجنب  
 الوقت على مثله بالتيقظ وعدم الغفلة دفعا لاهتمام ان وقت على مثل  
 ذلك قصد اذ اقره شيخنا في شرح الارجوز المذكورة هذا وقد قيل  
 انه يمكن التوفيق بين هذا النصيب وكلام السخاوي بان مراد الثاني  
 الواجب عند الفقهنا ومراد المبيث الواجب عند القرا **الرابع ثم**  
**يعيد بعد اوله بوا كيف يدعى الله الخالق لان اعادة الخالق**  
**لا يقع بعد فيقرر بوا برونيتنا اي فكيف يقرر برون برونيتنا فلا**  
 يتوسع العطف فيتجان الاستيناف لا يزم عطفه على استانف هو اوله  
 برون فيكون اخبارا بالاعادة بعد الموت لغو يجوز تاويل الاعادة بان  
 ينشئ في كل سنة مثل ما كان في السنة السابقة من النبات والثمار ونحوها  
 فيصع العطف حينئذ كما قرره قاضي الغفرين وكذا اذا اجملت الرواية  
 على العلمية فيغني عن الدلالة من التوجيه دون الاول فندير **وبعيد**  
**الاستيناف فيه قوله تعالى على عفت ذلك قل سيدروا في الارض**  
**فانظروا كيف بدأ الخلق على الخلق اجناسهم وتبدل احوالهم**  
**ثم الله ينشئ النشأة الاخرة بعد النشأة الاولى التي هي الابدان فاحسنه**  
 والاعادة لنشأتان من حيث ان كلا اختراع من العدم ولا شبيهة ان جملة  
 ثم الله ينشئ النشأة الاخرة مستانفة لعدم عطفها على ما قبلها والافصح  
 باسم الله تعالى مع اتقاعه مبتدأ بعد اضماره في بدار والقياس من التخصيص  
 عليه للدلالة على ان المقصود ببيان الاعادة وان من عرف بالقدرة على بدء  
 الخلق ينبغي ان يحكم له بالقدرة على الاعادة لانها اهلون **الخامس وعشر**  
**ابو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني** المشي الخوي اللغوي المقرئ نزول  
 البصر وعالمها قرا كتاب سيمويه على الاخفش مرتين واكثر الرواية  
 عن ابى زيد وابى عبيدة والاصمعي وكان عالما باللغة حسن العلم بالعروض  
 واخراج المعنى اماما في الفرائد جماعة للكتب ابيحت كتبه بعد موته  
 باربعة عشر الف دينار وله شعر جيد ومصنفات كثير وعليه اعتمد  
 ابن دريد في اكثر اللغة توفي سنة خمس وخمسين وما يبين بالبصر في رجب  
 ويقتل في الحرم **ان من ذلك اي من مطلق الاستيناف** لان الاستيناف  
 الذي قد يخفى لان قد الحفا انما هو قول المص **تشر الارض فقال**  
**الوقف على ذلول جيد ثم بتدي تشر الارض على الاستيناف**  
 وعليه فتبين فعل مثبت لفظا ومعنى وما في الكشف ان له ذلول صفة  
 لغو معنى بقره غير ذلول يعني لم تذلل الكراب وانارة الارض ولا هي

اعاد الثاني



من المواضع التي يبنى عليها السقي المروث ولا الاولى للنفي والثانية مزيدة  
لتاكيد ما لان المعنى لا ذلول تثير صفة الذلول وهي صفة داخلية في جوف  
النفي والمقصود نفي اثارها الارض اي لا تثير فتدل ولا تنفي للحرث  
نفي معاد العتق لا ذلول والجملة صفة لصفة ان من حيث المعنى متوافقة  
في الفعلية لان تثير من حيث المعنى ومعنى الكلام انها لا تذل  
بالعمل في حرث ولا في سقي قاله المسرج كانت البقرة وحشية ومن ثم صفت  
بانه لا تثير الارض ولا يستقي عليها وقبل ان المعنى انها تثير الارض بطرا  
فان من عادة البقرة ان تنظر ان تقرب بقرها وظلا في تثير التراب  
ويستقي عليها الغبار وقبل تثير الارض في موضع الحال من الضمير المستكن  
في ذلول اي لا تذل في حال اثارها **ورده ابو البقاء بان لا اعطى**  
**على النفي** انه ان العاطف هو الواو فقط لا مجموع ولا والمصنف مع شغفه  
بتعقبات ابي البقاء ترك مناقشته بذلك على ان عبارة ابي البقاء ليس فيها  
انه ولا يعطى ونصبها تثير في موضع نصب على الحال حال من الضمير  
في ذلول فتدبر ولا تذل في حال اثارها ويجوز ان يكون اثناء الذلول  
وقبل هو مستأنف اي هي تثير وهذا قول من قال ان البقرة كانت تثير  
الارض ولم يكن سقي الزرع وهو قول بعيد الصحيح لو جاز ان احدهما  
انه عطفت عليه قوله ولا تنفي الحرث فنفي المعطوف فيجب ان يكون  
المعطوف عليه كذلك لانه في المعنى واحد الا ترى انك لا تقول مرت  
برجل قائم ولا قاعد بل تقول لا قاعد غير واو كذلك يجب ان يكون  
واشا في اثارها لو اثارته الارض كانت ذلول وقد نفي ذلك وهذا الثاني  
هو ما صرح به المصنف بقوله **وبانها لو اثارته كانت ذلول** لكنها صفت  
بلا ذلول **وبردا عتراضه الاول** صحه مرت برجل صلي ولا يلزم  
واجب عنده منع ان الواو من ولا ينفك للعطف بل هو والو الحال  
ولو سلم فليس المنفي هنا بمعنى المعطوف عليه وكلامه الى التقا على ما نقلناه  
عنه ظاهر فيما كان معناه والتحقيق ان المضارع اذا كان متفادا وقع  
خالا ولا يوظفه الواو لا يقال جاز زيد ولا ينفك ويخوف قوله تعالى في قراءة  
غير نافع ولا تسال عن اصحاب الجحيم محمول على حذف المستلزم وانت  
لا تسال وان المضارع المنفي معطوف فلا يلزم تقدم النفي كما في مثال المص  
**واعتراضه الثاني** ان انا حاتم زعمون ذلك من عجائب هذه  
**البقرة** فان مقتضى كونها غير ذلول لان لا تثير الارض فيكون اثارها  
مع ذلك من عجائبها **وانما وجهه** الروح ان الخبر لو ريات بان ذلك

من عجائبها قيل عليه لا يلزم من عدم اثنان الخبر بان ذلك من عجائبها  
ان لا يكون منها بل جاز ان يكون من عجائبها وقد اخرجت عابدها **وبانهم**  
**انما كلفوا بما مروجوه** يمكن الحصول لآيا مخرجها للعادة لا يحصل  
اذ لا تكليف بما ليس في الواسع وبانه كان يجب تكرارها في الذلول  
**اذ لا يقال مرت برجل** لا شاعرا حق تقول ولا كاتب واجيب  
عن هذا باحتمال ان ابلح اتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كاذب  
اليه الكوفون وصرح به جماعة في مثل جيت بالازاد وغضبت من لحي  
وتكونها في صورة الحرف ظهور اعراهم باخما بعد ما كالا التي بمعنى غير  
وحديثه فلا حاجة الى التكرار **لا يقال قد تكررت بقوله تعالى**  
**ولا تنفي لان ذلك واقع بعد الاستئناف** على زعمه اي ليس من جملة  
لا ذلول ليكون تكريرا لنفسه بل هو من جملة اخرى **الثاني** من التفتيت  
قد يحتمل اللفظ الاستئناف اي ان يكون مستأنفا وغير وهو  
نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير  
جزء يكون معه المذكور كلاما مخورا من قوله نعم الرجل زيد  
قيل عليه ان زيد ليس يحتمل الاستئناف لان مفرد لا جملة واجيب  
بانه يحتمله باعتبار ما ينضم اليه ويقدر معه كلاما تكون جملة  
تامة وذلك كثيرا في جملة المنفية وما بعد ما في قوله تعالى  
**يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم** اي لا تتخذوا وكلمة  
وهو الذي يعرف الرجل امره ثقة به شبه ببطانة الثوب لا بالونكم  
**خالا** اي لا يعصرون لكم في الفساد والا لولا النقص واصله ان تعدل  
بحرف الجر وعدى بنفسه الى مفعولين كما في الوك نصحا لضمير معنى المنع  
او النقص ودواما عنتكم اي متواتعتكم وهو شدة الضرر والمشقة  
فامد به قد بدت البغض من افواههم اي في كلامه فهم  
لا يمكن ان يكون القسم لغير بعضهم وما تخفى صدورهم اكثر مما يدركهم  
لان بدوهم ليس عن روية واختار **قال الزمخشري** الا حسن اذ يبلغ  
ان يكون هذا الجمل والاولى ان تكون الضمير اللفظ مستأنفا على وجه  
التعليق للنفي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين اي تكون  
كل جملة منها مستأنفا على وجه التعليق وقد ترك تعاطفها ثبوتها  
على الاستدلال لا مجموعها على واحد لذلك او لكن مستأنفا  
للتعليق مرتبة بان يكون اللاحق علة السابق الى ان يكون الاول  
علة للنهي ويتم التعليق بالمجموع اي لا تتخذوا منهم بطانة لا فهم



لا يبالونكم خالدا لانهم يودون عنكم بديلا منه قد تبدوا البضمان افواههم  
وان كانوا يخفون انكم كنتم افاده السعد في جواشي الكشاف ويجوز ان  
يكون لا يبالونكم وقد بدت صفتين اي بطا بغير ما تعتكم فتبادا  
تاد به بغيرنا وهم وانما يجوز الوصف في جملتين منها الظهور ان جملدوما  
تختص صدورهم اكر حال وان جملدود واما عنتم بيان وتوكيد بقوله لا يبالونكم  
خيالا وقبل هو صفة ما يوقعه بين الصفتين وعليه قاضي الفسرت  
ختم خور الوصف في الجمل الثلاث وانما كان وجلا مستيناف احسن  
واطلع لما فيه من القوائد ولما في الوصف من خلاف المقصود وهو  
تقييد الذي يكون البطانة على هذه الصفات فانه يوجب جواز الاتحاد  
عند انتفاها ومنع الواحد في هذا الوجه اي وجب الوصفية لعدم  
حرف المعطف بين الجملتين وترعرع انه لا يقال لا يتخذ صاحبنا  
بوزنك احب مقارنتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير  
تخالفت وان كانت جملة كما في الجمل نحو الرحمن علم القرآن خلق  
الانسان علم البيان وبعضهم اوجب العطف بين الجمل الوصفية  
اذا كانت فعلية نحو مرت برجل يقوم ويقعد وحصل له ما  
فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية فهو فانه سال ما الحكمة  
في تقديم من دونكم على بطلانها وايجاب بان محط النفي هو من دونكم  
لا بطلانها فقدم الاصل وليست التلاوة كما ذكره بل هي بالعكس فهو  
الانما ظاهر الا انه لم يورد السؤال على الوجه الذي حكاه المص عنه  
وذلك انه بعد ما تلا الآية على ما انزلت وذكر ان في دونكم  
مسائل قال المسئلة الثانية في قوله من دونكم احق لان احدهما  
ان يكون متعلقا بقوله لا يتخذ وامن دونكم بطلانها والثاني ان يجعل  
وصف البطلان والنقد بطلانها كائنه من دونكم فان قيل ما الفرق  
بين قوله لا يتخذ وامن دونكم بطلانها وبين قوله لا يتخذ وابطالها  
من دونكم قال سيمويه انهم يقدمون الاصل والذي هم بطلانها على  
وهي ليس المقصود واتخاذ البطلان انما المقصود ان لا يتخذ وامنهم  
بطانته فكان قوله لا يتخذ وامن دونكم بطلانها اقوى في افادة المقصود  
فانت يرى كيف جواز في قوله من دونكم ان يكون صفة لبطلانها وذلك  
لا يتم الا بتقدير بكونه موخرا وقال في جواب السؤال وهو لا يتخذ  
الا بتقدير بكونه موخرا ونظير هذا السمو ان انا احسان في بحره  
فسر في سورة الانبيا كنهه وبر بعد قوله تعالى فليقطعوا اذنهم

بينهم وليست تلك الكنه فيها وانما هي في سورة المؤمنين ففسر الكلمة  
حيث لم تذكر وترك تفسيرها هناك اي حيث ذكرت سيمويه  
وتبعه على هذا السمو بخلاف محض من تفسيره اعرابا وهما  
السفاقي والسيثاب ابن السمو المحلي فان كلامه في المحض اعرابا  
وليس المراد انهما معا اجتماعا على تخصيص اعراب كما قد توهمه عبارة التفسير  
الثالث من الجمل ما جرى فيه خلاف استئناف ام لا وله  
امثلة احدها نحو اقوم من قومك ان قام زيد اقوم اذا كانت  
الجزا مضارعا والشرط ما مضى في المضارع وجهان الرفع والجر والثاني  
الجر ووجب الكوفون الرفع لان جزم الجواب عندهم الجواز فاذا لم  
يجزم الجواب وعند السمو يرفع لانه واحد وجهين وذلك لان  
المبرد يرى انه على ضمير الفاء وهو خبر مبتدأ محذوف اي فانا  
اقوم ويكون ذلك محل قطعا وسيمويه يرى انه مؤخر من تقديم  
وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف تفسير  
المذكور فلا محل له قال الرضي وفيه نظر لان هذين الوجهين يختصا  
بالضرورة فكلاهما في حال السعة والاولى ان يقال بغير عمل  
ان وصفت في هذه الصورة عن جزم الجواب بحيلولة الماضي بينهما  
وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزا فتكون  
الاداة جازمة لشي واحد وهو الشرط تقديرها كما هو فعل سيمويه  
الجوازم ويوجب اي ويوجب هذا الرأي التزامهم في مثل ذلك  
كون الشرط ما مضى فيه لما تقدم عندهم من ان الجواب متى حذف  
لزم محي الشرط بصيغة الماضي او المضارع المقرون بلم الا في الضرورة  
او لما قرره الرضي من صفة اداة الشرط بصيغة الماضي او المضارع  
حيثما عن العمل فيما هو الجواب بحسب الظاهر بحيلولة الماضي بينهما  
وبينه غير معمول فيه فينتهي فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم  
بخلاف ما اذا كان الشرط مضارعا فان الاداة لم تضعف عن العمل  
لعملها في الشرط فلا يتأتى الاستئناف وايضا على هذا  
الخلاف مسئلتان احدهما انه هل يجوز زيد ان انا في كونه  
نصيب زيد اي هل يجوز النصب فيه على الاستغفار في سيمويه بحيره  
كالحجوز زيد اكره ان انا في كونه حنيفي يكون موخرا عن  
تقديم فهو منقطع عن الشرط غير واقع في سياق ادائه فيجوز ان يعمل  
نفا تقديم على الشرط فيفسر عاملا والقياس ان المبرد يمتنع لانه



في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط طاله من الصدارة  
 فلا يفسر عاملا فيه والثانية اذ اجي بعد هذا الفعل المرفوع بفعل  
 متعلق بجي مقطوف عليه هل يجوز ام لا بحق العبارة فهل يجوز ام لا  
 لان الظاهر انه جواب اذا ومثله يلد مد الفاء الاضروقة ولان امر المتصلة  
 لا تقع بعد فعل والمنقطعة لا تحمل لها فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم  
 لان العطف عنده على ما لا يحمل له وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع  
 بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما  
 بعدها والعبارة المبررة على فعل ما بعد الفاء المقدرة لما ياتي من بعد الجملة  
 الواقعة بعد الفاء بالشرط جازم من ذوات المحل والفار ابطة وليس المحل  
 للمجموع على ما يتبادر من العبارة لا قنصا يان لا يحمل الجملة المذكورة  
 فان بعض ما له محل لا يحمل له وان صح ان له محلا مع غيره **الثاني من**  
**وما بعدها في نحو ما رايته مذبو مان ومنذوب مان فقال السمراني**  
**في موضع نصب على الحال اي ما رايته منقوما وليس بشي لعدم الترابط**  
**وما بعد حاله والجملة اذا وقعت حالا فلا بد فيها من الترابط ولا عبوة في**  
**نحو ذلك بالرابط المعنوي وان اعتبر به الشايع وقال الجمهور مستأنف**  
**لا محل لها من الاعراب جوابا لسؤال تقديره عند من قدر مذموتا وهو**  
**ابن السراج والفارسي فانهما قالا مذموتا ويومان خبره ما اورد ذلك**  
**وتكون تقدير الجواب امه يومان وعند من قدرها خبرا وهو لا خفي**  
**والزجاج فانهما قالا مذظرف في موضع الخبر ما بينك وبين لقايه**  
**وتقدير الجواب بيني وبين لقايه يومان **الثالث جملة افعال****  
**الا ستقينا ليس ولا تكون وخلا وعدا وحاشا نحو قام القوم**  
**ليس ولا يكون منهم وخلا وعدا وحاشا فقال السمراني حال فيكون**  
**في محل النصب ورد بانها لو كانت في موضع الحال لحي بالواو اذ المعنى**  
**قام القوم خالين عن زيد وجوز مع ذلك الاستئناف فيها**  
**واوجبا نزع صفورا ومنع الحال اذا كان خلا وعدا وحاشا**  
**منها بغير ما وان كانت ما هي المصدرية وهي مع صلتها مؤولة بمصدر**  
**منصوب واقع موقع الحال وقال ابن الصايغ الاقرب عندي ان تكون**  
**ما مصدرية زمانية والتقدير قام القوم وقت مجازتهم زيدا وهذا**  
**من المم تذكر لما مضى فان قلت جاني رجال ليسوا زيدا فاجابة**  
**صفة لوقوعها بعد ذكر غير موصوفة ولا يتبع عندي ان يقال**  
**جاءني ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى لا يشك في كونه حتى**

ماء جملة اشكل هو بعض بيت تمامه فمأزالت القتل فجمها ما بد جملة  
 حق ماء جملة اشكل وقد مضى الكلام عليه في الحال المهملة في بحث حتى  
 فقال الجمهور مستأنفة لا موضع لها **وعن الزجاج وابن درستويه**  
**انها في موضع جر تحت وقد تقدم ذلك في بحثها قتل اذ امرض الكلام**  
**في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة بعدها فان القابل يات**  
**الجملة بعد حتى في محل جرياها ابتداءية والقابل بالاستئناف براهها**  
**ابتداءية في موضع القول بانها ابتداءية كيف يتأتى الخلاف لكن صرح**  
**كلام المصنفان في بحث حتى فيما نقله عن هذين الامامين انهما يريان**  
**الجملة بعد حتى الابتدائية ذات محل ويفرق بينهما وبين الجارة بان تلك**  
**لا تقع بعدها الا المفردة ومنه لا يقع بعدها الا الجملة **الجملة الثانية****  
**من الجمل التي لا محل من الاعراب الجملة **المعترضة بين شيئين** من اعين**  
**سواء كانا مفردين في جملة ام كانا جملتين متعلتين معنى وسواء كانت**  
**المعترضة جملة واحدة ام اكثر لا فائدة الكلام تقوية لمعنى تسويها**  
**او تحسينا للفظه وقد وقعت في مواضع احدها بين الفعل**  
**ومرفوعة كقوله شجواك اظن ربح الطاعنة صدرت من اول**  
**الوافر عجزه فلم تغيا بعدل العاد لينا ولم يسم قابله وشجواك احزنك**  
**والشحو الحزن والربح الدار نفسها او المحلة والطاعنة بالظا المشالة**  
**مع الانجام من طعن اذا سار ولم تغيا لم تلغخت يقال ما اعيا بغلان**  
**اي ما ابالي به اعلم ان الفاء ما بين الفعل ومرفوعة من الفعل الظلي**  
**نحو قارظنت زيد جازع عند البير بين و واجب عند الكوفيين وقوي**  
**البحيان بتعاله بن هشام الخضر اوي مذهبهم بانه انما ينصب ظننت**  
**ما كان مبتدأ قبل مجيها ولا مبتدأ بالاسم اذا تقدمه فعل وعشك البير**  
**مثل هذا البيت فانه يروي برفع الربيع ويروي بنصب الربيع على**  
**انه مفعول اول لا ظن وشجواك مفعول الثاني وفيه ضمير راجع**  
**اليه اي الى الربيع هو فاعله وقد اعترض بانا لا نسلم ان شجواك فعل**  
**ومفعول بل مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير رفع الربيع فتم مبتدأ**  
**وخبره وفعلية متوسطة بينهما المعنى فعليا الظلي جواز التوسطه**  
**بين المفعولين وعلى تقدير النصب فشجواك منصوب بفتح مقدرة على اخره**  
**وهو مفعول اول مقدم وربع الطاعنة ما بين و اظن عاملا غير مطلق**  
**والعنى احزنك ربح الاحباب الرخاين عما سره ووشك اياه خاليا**  
**منهم من لوعنة العراق والرهن ذكر اوقات الشلاق وكذلك المعنى عند**



من براه فحلا فالاسناد مجاز لانه السبب وقوله وقد ادركني والحوا  
**جاء اسنة قور لا ضفاف ولا عزل** من الضرب الاول من الطويل وقيل  
 وقابلة ما باله لا يزورنا وقد كنت عن تلك الزيادة في شغل قال ابن الاعراب  
 في نوادره مما من ابيات لرجل من بني الحكم دارم اسرته بنو عجل الشدهم  
 اياها فاطلقوه وقال ابن جيب اسر حنظله بن عمار العجلي جوهره ابن  
 زيد اخا بني عبد الله بن دارم والحواض نوازل الدهر ونواصب التي بعد  
 بعدان لم تكن ولجة بفتح الجيم وتشديد الميم الكثيرة والاسنة  
 جمع سنان وهو الحديد المستوف الذي يجعل في طرف الرمح والضعا  
 جمع ضعيف والعزل على رزقه فقل جمع اعزل من الاسلح والتعاطفان  
 مجروران على تنحية قور والاعتراض هنا جملة اسمية والظاهر ان الواو  
 المعترض بها واو الاستئناف لانها كانت موحدة في الاصل عما هي معترضة  
 بين اجزائه وكانت للاستئناف ثم قدمت وبقيت عما لها ايزانا بما  
 كانت عليه وهو اي الاعتراض بين الفعل ومفعوله **الظاهر في قولك**  
**الرياءك والابناء تني** مما لاقت لبون بني زياد على ان اليا  
 زائدة في الفاعل ويحتمل ان ياتي وينحي تنازعا مما فاعل الثاني  
 واخر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على  
 الاول اوجه اذا البناء من شأنها ان تنحي لهذا وبغير يقال عما للخر  
 اذا شاع والابناء جمع بناء وهو الخبر واللبون هنا جماعة الدبل ذات  
 اللين وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته وذكورهم ان فاعل ياتي  
 ضمير يعود الى البناء لدلالة البناء عليه اوانه عائد الى لبون على  
 حذف مناص اي الرياءك خبر لبون بن زياد الثاني منه وبين  
**مفعولة كقوله وبرزنت والدرهم ذوبت** هيفاد بوزا بالضم  
**والشمال في الصحاح** المصنف مثل المصنف من حارة قاق من قبل اليمن  
 وهي النجاشة تجري بين الجنوب والدرهم من تحت مجرى سهل  
 والصارخ مهبها كستوى مطلع الشمس اذا استوى الليل والتهار  
 والشمال بفتح الشين والميم وقد دخلت الباصا على المتروك وهو  
 الاستعمال المشهور **والثالث بين المبتدأ وخبره كقوله وفهم**  
**والايام يعثرون بالعنق نواديب لا يملكه ونوايح هذا البيت**  
 لمن ابن اوس وقيل رات رجالا يكرهون نسائم وفيهم لا يكذب  
 نساء صوايح وخبر يملكه عائد الى النرب المفهوم من نواديب  
 ومنه الاعراض بفتح الهمزة في نحو زيد اظن قايما وجملة

**الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء**  
**لا نورث** في المثل ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال وكذا قال  
 الرضي ايضا فلا يكون اعراضا في اي انا افعل كذا ايما الرجل مضموم والرجل  
 مرفوع كما في النذر والمجوع في محل نصب على الحال وتقدر مختصا  
 من بين الرجال وقد يقوم مقام اي منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب  
 اقراء الناس المصنف او مصنف عن معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون  
 على نحو بنايتها فكيف الضياء قال ابن الحاجب المرفوع ليس منقول  
 عن النذر لان المنادى لا يكون ذا الام ونحو ايما الرجل منقول عن قطعا  
 والمصنف يحتمل امرين التثنية فيكون منصوبا بيايا مقدرة وكونه  
 مثل المرفوع فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص وفي شرح الافنية  
 لولد مصنفها ما يقتضي ان الاختصاص جملة اعراضية كما قال المصنف  
 وذلك انه قال الاختصاص خبر يستعمل بلفظ النذر كقولهم اللهم  
 اغفر اعصا العصابة ونحن نفعل كذا ايما القوم وانا افعل كذا ايما  
 الرجل يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى متخصصين  
 من بين العصابة ونحن نفعل مخصوصين من بين الاقوام وانا افعل  
 كذا مخصوصا من بين الرجال وهو في الحقيقة منصوب باخص لازر  
 المضارع غير مفيد في محل اعراب انتهى ويمكن التوفيق بين كلام المصنف  
 والرضي بان من قال انها جملة اعراضية اراد بحسب الحقيقة وقال  
 انها جملة حالية اراد بحسب المعنى وهو وجه التوفيق بين قول  
 ولد المصنف او لا على معنى متخصصين ومخصوصين ومخصوصا حيث  
 يقتضي انها حالية وبين كلامه **اخرا وقول الشاعر نحن بنات**  
**طارق نمتي على النار** هذا البيت لهند بنت عتبة زوجة  
 ابي سفيان ان حرب قالته قبل اسلامها في يوم احد غرض المشركين  
 على قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد المسك في المارق والدور  
 في الحناق ان تقبلوا نفاق ونفوس النار او تدبروا نفاق  
 فراق غير وابق والمراد بطارق هنا النجم وقيل هو هند بنت  
 بياضة بن رياح بن طارق الايادي قالت حين لقيت اياها جيش  
 الفرس بالجزيرة وكان راس اياها بياضه وقيل غرة ذلك وفي الشرح  
 قولها ونفوس النار يقتضي ان يكون الروي ساكنا في الكحل وهذا  
 الايات من منتهى الجزالة دخله القطع والجبن شذوذا واما  
 الاعراض بكان الزائدة في نحو قوله او بني كان نومي فالصحيح







او غيرا فيكون الرجل داخل ولا يرد ذلك تنبيه الضمير كما توهموا  
 لان او هنا للتشويج اي لا للتقسيم وحكمها حكم الواو في جواب  
 المطابقة نص عليه لا يرد في الشرح هو بمنزلة مفعولة  
 وبما هو مشددة مفتوحة وذال مجرر منسوب اليه بلاد  
 من بلاد الاندلس كذا عن الشيخ برهان الدين الاندلسي وهو اعرف  
 ببلده وفي القاموس في باب الدال المصلة وابره كقراءة بلاد الاندلس  
 واخبر فاضل منهم انهم لا يقولونها الا بالمهملة وانها بيد الفرج  
 الان وهم يقولونها بالحجة مع تحريف في افعالها وهو الحق واما قوله  
 ابن عصفور ان تنبيه الضمير في الآية شاذ فباطل يعقل ما تقدم  
 من ان او في الآية للتشويج وان حكمها وجوب المطابقة لبطالات  
 قوله في مثل ذلك في افراد الضمير في وانه ورسوله احق ان يرضوه  
 وفيه اي افراد الضمير ثلاثة او جبر احدها ان احق خبر عنهما  
 في الكشاف وحاشيتة عند قوله تعالى يخادعون الله والذين آمنوا  
 وانه ورسوله احق ان يرضوه وحد الضمير فيه دلالة على ان المقصود  
 امرنا الرسول وانما ذكر الله تعالى لافادة قوة اختصاص الرسول  
 به وكونه منه بمكان ولكن ابو ذؤن الله ورسوله فانهم لا يوردون  
 حقيقة الا الرسول وحده وسهل افراد الضمير وان معنوي  
 وهو ان ارضا الله سبحانه ارضا رسوله عليه الصلاة والسلام  
 وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظي وهو  
 تقدم افراد احق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرى من ال و  
 الامتازة واحب افراد نحو ليوستف واخوه احب قل ان  
 كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم الى قوله احب اليكم والثاني  
 ان احق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبر عن اسم عليه  
 الصلاة والسلام وبالعكس في تفضيل عطية وتقديره عند سوية  
 وانه احق ان يرضوه كقول الشاعر عن تفضيلنا وانت عما يغيرك راض  
 والراي مختلف ومذهب المبرد ان في الكلام تقديم وتأخر والتقدير  
 وانه احق ان يرضوه ورسوله وقيل الضمير عائد على المذكور والثالث  
 ان ان يرضوه ليس في موضع جبر او نصيب بتقدير بان يرضوه بل في  
 موضع رفع بدلا من احد لا سمين وحذف من الاخر مثل ذلك في  
 الشرح ملزم عليه حذف البدل وهو محل نظر فيبقى خبر المقل فيه انتهى  
 واعلم ان المص لم يترجم لحذف البدل في الخاتمة الذي ذكرها وقضية

هذا انه لا يحذف ولما حذف في هذه الآية وفي الخاتمة في حذف الحال  
 في قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء حيث قال ان التقدير يقولون  
 ما نصدهم وان هذا التقدير محتمل ان يكون بدلا من الصلة اذ كان خبر الذين  
 ان الله يحكم بينهم والمعنى فارضا الله وارضاه رسوله الحق من ارضاء  
 غيرها والثاني بين القسم وجوابه لعري وما عري على رهن لغد  
 نظمت بطلا على الاقارب في الصحاح عمر الرجل بالكسر عمر عمر وعمر  
 على عري قيس لان قيس مصدر التريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم  
 اطال الله عمره وعمره وعمره وان كانا مصدرين بمعنى لانه استعمل في  
 القسم احدهما وهو المفتوح والبطل مصدر بطل الشيء بطلا اذ كان غير  
 حق وهو صفة لمخزون اي نطقا بطلا والاقارب بالفتح جمع اقرب  
 وقوله تعالى فالحق والحق اقول لامان جهنم الاصل اقسام بالحق لامان  
 واقول الحق فالتصنيف الحق الاول بعد اسقاط الخافض يا قسم محذوف  
 والحق الثاني باقولي واعتراض بجملة اقول الحق وقدم مفعول لهما  
 للاختصاص وقد يرفع ما ينقرب فالحق يسمى والحق اقول وعمرهما  
 على تقدير واول القسم في الاول وتقدير الثاني توكيد كقولك والله  
 والله لا تغيب وقال الزمخشري جبر الثاني على ان المعنى اقول والحق  
 اي هذا اللفظ فاعمل القول في لفظ واول القسم وعمرهما على سبيل  
 الحكاية الذي في الكشاف بنصبه والحق اقول اي ولا اقول الا للحق  
 على حكاية لفظ القسم به قال وهو وجه حسن دقيق جاز في المخرج  
 والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني وهي قراءة عاصم  
 وحزرة وخلف في اختياره بقل اي فالحق قسمي او فالحق مني او فالحق  
 انا هكذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها والحق يعني والصواب والاول لان  
 معنى عيني تسمى وكيف يعطف عليه باو ثم لا يخفى ان الحق مقابل للبطل  
 ان كان التقدير مني واسم من اسماء يتعالى ان كان التقدير انا ومحقق لهما  
 ان كان التقدير قسمي والاول اي تقدير قسمي اولى ومن ذلك قوله تعالى  
 فلا اقسم بمواقع النجوم الآية فان تمامها وان اقسم لو تعلمون عظيم السابغ  
 بين الموصوف وصفته كالآية وهي قوله فلا اقسم بمواقع النجوم فان فيها  
 اعتراضا بين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم محتملة  
 لو تعلمون واعتراضا بين اقسام بمواقع النجوم وجوابه وهو ان القرآن  
 كثير بالكلام الذي بينهما وانا اقول ان عطية ليس فيها الاعتراض  
 واحد وهو لو تعلمون لان وان اقسم عظيم توكيد لا اعتراض له ود



لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في جملته  
الاعتراض والثامن بين الموصول وصاحبه كقولك الذي واسل  
يعرف ما لكا ويحتمل قوله وان لم يرام نظره قبل القاعلي وان شطت نواها  
ازورها وذلك هو ان تقدير الصلة ازورها وتقدير خبر لعسل  
يحد وفاي لعسل انفل ذلك والتاسع بين اجزاء الصلة الظاهر  
ان يقول بين جملتين غير مستقلتين بان تكون الاولى صلة والثانية عطف  
عليها لان ترصعهم ذلة اذا كانت معطوفة على الصلة تكون صلة لاجزاء  
صلة والصلة جملة غير مستقلة نحو والذين كسبوا السيئات جزا سيئة  
بمثلها وترصعهم ذلة الايات فان جملة ترصعهم ذلة معطوفة على  
كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم  
وجملة ما لهم من الله من عاصم جزا له ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر  
ان ترصعهم لم يوت به لتعريف الذين فيعطى على صلتهم بل هي للاعلاء  
بما يصيبهم جزا على كسبهم السيئات ثم ان الذي كون جملة ما لهم من الله من  
عاصم خبر عن الذين كسبوا السيئات ليس بمنفصل لجواز ان يكون الخبر  
جزا سيئة بمثلها بان يقدر فيها رابط يربطها بالمتبدا نحو لهم كما يشير  
اليه بقوله فلا يكون في الآية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي  
كما ذكر وما قبلها جملة ان معترضتان وان يكون الخبر كما غا اغشيت  
فالاغراض ثلاث جمل او اوليك اصحاب النار فالاعتراض بارجح  
يحتمل ان الذين وهو الاظهر في الخبر واجاز ابن عطية ان يكون الذين في موضع  
جر عطفا على قوله الذين احسنوا ويكون جرح وقوله والذين على اسقاط حرف  
المراي والذين كسبوا السيئات جزا سيئة بمثلها فيعادل التقييم كما نقول  
في الدار زيد والقصر عمري وفي القصر عمري انتهى وهذا هو الاحتمال الذي  
ذكره المص الا ان تقدير ابن عطية ظاهر في انه على قول سيبويه في قوله  
في الدار زيد والجرة عمر ونقير المص ظاهر في انه على قول الاخفش ولا  
حاجة الى تكلف جعله على قوله سيبويه لان المص يحيز قول الاخفش  
لانه قال في الباب الرابع في اخر العطف على محمولي عاملين وبعد فالحق  
جواز العطف على محمولي عاملين مختلفين فذلك قال ليس مبدل بل  
معطوف على الذين الاولى اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة  
والذين كسبوا السيئات جزا سيئة بمثلها بمثلها هنا في مقابلة  
الزيادة هناك فنظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله  
خير منها وما ومن جاء بالسيسة فلا يجزي الذين عملوا السيئات الا ما كانوا

يعملون

يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والجرة عمر وذلك من العطف على  
محمول عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه  
والخففين الاشارة بذلك الى قولهم في الدار زيد والجرة عمر وقوله على اضمار  
الجار عطف على من العطف ومما يرح هذا الوجه ان الظاهر ان الباقي  
مثلا متعلقه بالجر فاذا كان جزا سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير  
الخبر اي واقع قاله ابو البقاء اولهم قاله الخوفي وهو احسن لاعانة  
عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدأها وهو الذي وعلى ما اخرناه  
يكون جزا عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير اخر واما قول ابن السكيت  
وان كيسان ان مثلها هو الخبر وان الباء زيرت في الخبر كما زيرت في  
المبتدأ فيجسك درهم فرد ود عند الجهور وقد يوسر قولهم بقوله تعالى  
وجزا سيئة سيئة مثلها والعاشرون المتضامين كقولهم هذا غلاما  
وانه زيد ولا اخاف محله لزيد قال الرضي وجا على قلة لكن لا الى حد  
الشذوذ في المثنى جمع المذكور السالم وفي الاب والخب من الاسماء ليست اذا  
وليها لهم الخبران تعطف على الاضافة محذوف نون المثنى والمجوع وابيات  
الالف في الاب والخب حق يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا شمر  
مذهب الخليل وجمهور النحاة انه مضافا حقيقة باعتبار المعنى فقبل لهم  
اللام تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجابوا بان اللام هنا  
ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لها وقال ابن الحاجب الوجه ان يقال  
انه شابه المضاف فاعطى حكمه في ابيات الالف في ابا واخا وحذف النون  
في غلامي ومسلمي وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ جاء على  
لغة القصر كقولهم مكره اخاك اصل هذا ان سمعنا روى في موقف حرب  
فقبل له في ذلك فقال مكره اخاك لا بطل فهو كقولهم لا عصا لك الحاردي  
عشر بين الجار والمجرور اشربت ناري الف درهم الثاني عشر بين الحرف  
والنافية وما دخل عليه كقولك كان وقد اتى حول كميل انا فها حاتمات  
محول للمول السنة والتكميل الكامل والالتفات بالمشقة جمع افنية بضم الهمزة  
وكرها مع تشديد المشاة التفتة وهو التجر بوضع عليه القدر وتشديد  
الباقي الجمع ويتحقق المول من الاضداد يطلق على المستصبات وعلى المتصقات  
بالمر من كذا قال قوم ويمكن ان تكون هذه الجملة محاللة لتقديم على  
صاحبها هذا لئلا يفتى على جواز تقديم المحال المصدرية بالواو وقد نوى بعضهم  
وهو اسم كان على حد قوله كان قلوب الطير طبيا ويا بسا لذي وكرها  
العناب والخشف البالي هو من اول الطويل وقائله امرء القيس يصف

١٢



يصف الحجاب وهي من كواسر الطيور معروفة بأنها لا تأكل الطير وشبه الرطب  
 منها بالعناب لخرقة واليابس بالحسف البالي وهو ارضي التراب اليابس  
 وصح جعل رطباً ويا بيا حالين من الغلوم على معنى قمار رطباً وقسم  
 يابس الظهور ان ليس المراد بالرطب واليابس الفرد من كل وقال المحشي  
 تبعاً للتفتازاني على معنى رطباً بعضها ويا بيا بعضها فان اراد ما قلناه  
 فلا اشكال لكن ظاهر التعبير لا يابساً عده والا لفر حذف الفاعل مع بقاء  
 رافعه ولا يخفى منعه عند الظهور ووجه الحال ان بناه حيث يقول  
 وقد دنا من امرأة مخضوبة البناء فلم ينعط  
 • دنوت اليها وهو كالفرج مطرق فواخفى لما دنت واذ لا لي  
 • فقلت امعكبه بلانا ما فالتقي لري وكرها العناب الحسف البالي  
 الثالث عشر بين الحرف وتوكيد كقولك **لميت** وهل يتبع شيأ لميت  
 لميت شئاً بابوع فاشتريت بيتان من مشطور السريج او بيت  
 مضرع من تاجر التجر الان عروضة ومضربه زوحفا وقايلهما روفيه  
 ابن الجراح قاله العيني وليت الاولى والثالثة حرفان اكرثاينهما اولهما  
 والثانية اسم لان المراد بهما نفسها وهي فاعل يفتح وقد حسن هذا  
 التاكيد الفصل بالاعتراض وبوع لغة في بيع المبني للمجهول **السابع عشر**  
**بان حرف التنقيص والفعل كقوله وما ادري وسوف اخال ادري**  
**اقوم الى حصن امرئ** وقد تقدم الكلام على هذا البيت في بحثنا من  
 حرف الالف من الباب الاول **وهذا الاعتراض في انشاء اعتراض آخر**  
**فان سوف وما بعدها اعتراضين ادري وحذف الاستفهام المعلق**  
**عنها فعل الدرية للخامس عشر بان قد والفعل كقوله اخال قد والله**  
**اوطات عشق** هذا مصدر بيت تمامه عند الشارحين وما قابل المعروف  
 فينا لعنف وقد تقدم الكلام عليه وعلى ما فيه في بحث قد من حرف القاف  
 من الباب الاول **السادس عشر بان حرف النفي كقوله ولا امرأها تنال الظلمة**  
 هو مصدر بيت من اول المنرج عجزه تحدث في نكبة وتكوها وهو قصبة  
 لا براصم ابن هرمه سنان اشتد مطلعها قريبا وحلها راءها معترضة  
 بين لا النافية والفعل اعني برال ولا يذهب عليك ان النفي يصح  
 تسليطه على جملة اراها لان ترال فعل ناقص وما لا يرميه الساقى له امر لازم  
 لفعل كان هناك نفس الرؤية لم يصح ومعنى تكوها تفترسها يقال كانت  
 الفرحة انكأها نكأ اذا قترتها اي انها تحدث في جرحه وتطفعا  
 بالخرى وقوله **فلا واني دها زالت** عزيريق هو مصدر بيت من ثاني الطويل

عجزه على ما قيل للزند قاذح قال ابن الدهان في العز انشد الغراء  
 عن بعضهم والاعتراض بالقسمة بين الثاني والثاني هنا ظاهر ويجوز  
 ان يكون لارد او حرف النفي محذوف او له اعتراض وما من قبل فوقيتيه  
 السابع عشر بين جملتين مستغلين **عفو فاقوه من من حيث امرهم الله**  
 اي الماتى الذي امرهم الله به وحمله لكم ان الله يحب التوابين  
 ويحب المتطهرين المنزهين عن الفواحش والاقتدار كجماعة  
 الخايض والابتان في غير الماتى **نسا وكو حرت** لكم اي مواضع حرت  
 لكم تشبهها لما يلحق في ارجاء من من النطف بالبدور فان قوله تعالى  
**نسا وكو حرت** لكم لقسم وبيان لقوله تعالى من حيث امرهم الله  
 اي ان الماتى الذي امرهم الله به هو مكان الحرت فلا لعل على ان الغرض  
 الاصل في الايتان طلب النسل محافظة على بقا هذا النوع الانساني  
 لا محض التمايم فانهما حاملة بالتبع وقد تضمنت هذه الآية الاخرى  
**بكثر من جملة** تتبع في ذلك صاحب النسخ البالي واعتراضه اليه  
 السبكي في شرحه بان المراد بقولنا اكثر من جملة ان لا تكون احدهما  
 معموله للآخرى والا ففى في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين  
 خبران وقوله يحب المتطهرين معطوف عليه فلا يكون مع ما قبله  
 جملتين معترضتين وقد نوقش بان الجملة الاولى هنا ليست عاملة  
 في الثانية وانما العامل في وقوع فيها اللهم الا ان يكون المراد ان لا تكون  
 معموله لعامل الاخرى بنقد بر مصنف وحذفه لظهور المراد وبان  
 الثانية لا يتعين عطفها على الاولى للخبر لاحتمال ان تكون خبر مبتدا  
 محذوف والجملة عطف على الجموع المستأنف ويكون التمثيل وقع على  
 هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى والاية مثال لا دليل قيل  
 وفي هذا نظر لانه لو كان التمثيل على الوجه المحتمل لبيدوا انه عليه  
 ولم يطلقوا بل الجواب منع ان المراد ان لا يكون احدهما معموله للآخرى  
 وقاية هذا الاعتراض الترغيب فيما امر به والتعذر عما نهى  
 عنه ولعل ذكر التواب دون التائب لا يستلزام محبة التواب محبة  
 التائب من غير عكس ومثلهما في توكيد ذلك اي وقوع الاعتراض  
 بالكثير من جملة قوله تعالى ووصيت الانسان بما آتاه الله من فضله  
 وهذا على وجهه ونضاله في عامين ان اشكر لي ولو الذي كان قوله  
 تعالى ان اشكر لي ولو الذي كان بيان الوصية وما بينهما اعتراض وهو  
 اكثر من جملة وقوله رب اني وضعتنا اثنى والله اعلم بما وضعت



وليس الذكر كالانثى والى سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت  
اي في قرأة من قرأ على انها حرف تاء ينشأ وهو من عدا ابن عامر والى كبر عن  
عاصم ويعقوب وهم قروا وضعت بضم التاء على التكلم **اذ الجملتان**  
**المصدرتان** باي من قولها وما بينهما اعتراض وليس من قولها  
والمعنى وليس الذكر كالانثى التى وهبت لها فاللام فيها للعهد  
ويجوز ان يكون مع ذلك من قولها بمعنى وليس الذكر والانثى سجين فيما  
تفرقت فاللام الجنس وعلى قرأة ضم التاء فهو اعتراض وان كان من كلامها  
قالته تسلية لنفسها اي ولعل الله فيه سرا قال الزحري **في هذا جملتان**  
**معتزتان** كقولهم تعاوانا لقسيم لو تعلمون عظيم وفي التنظير ما هنا  
بادة الواقعة نظرا لان الذي في الآية الثانية اعتراض على قولها جملتان  
الا انها متداخلتان لا اعتراض واحد بجملتين وقد اجبت عنه  
بالتمزام ان في الآية الثانية اعتراض واحد بجملتين لان مجموع جملة  
وانه لقسيم عظيم ولو تعلمون اعتراض باي قوله تعالى فلا اقسيم بمواقع  
الجنوم وقوله انه لقرآن كريم غاية ما ضاكت اذ احدى الجملتين وقعت  
اعتراضا بين خبر الاخرى ونحوه وذلك لا يخرج المجموع عن كونه  
اعتراضا واحدا بجملتين ولا يخفى ما فيه وانما الجواب ان الزحري انما  
قصر التنظير على تعدد حمل الاعتراض مع قطع النظر عن كونه اعتراضا  
او اعتراضين فتأمل **وقد يعترض باكثر من جملتين كقوله تعالى**  
**المرئى الذين اوتوا نصيبا من الكتاب** خطأ ليس من علم التوراة  
لما ان المراد اجبار يهود يشتركون الضلالة يختارونها على الهدى  
وليس تدل لغاية بعد علمهم منه او حصوله لهم ويريدون ان  
ان يضلوا السبيل والله اعلم باعدائكم وكفى بالله وكفى بالله  
نصرا من الذين هادوا يجرفون الكلمان فيه من الذين هادوا  
بيانا للذين اوتوا ونخصصا لهم اذ كان اللفظ يعنى لفظ الذين  
عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود او بيانا لاعدائكم وهو  
يحقق اليهود وغيرهم والمعتراض به على هذا النقد يزاي تقدير  
بيان الاعدا جملتان وعلى التقدير الاول اي تقدير بيان الذي  
ثلث وهي والله اعلم باعدائكم وكفى بالله مرتين وانما يشتركون  
ويريدون بخلنا انفسهم لمقد وهو متعلق الروية حقيقة وان  
حوالت بصرية وليست من الاعتراض في اذ المعنى المرئى الى قضية  
الذين اوتوا وشأنهم وان علققت من يصير مغلى ونصرا من القوم

عن من روى البهرى  
معنى الاعتراض

في تعليق

في تعليق من ينصراه على ان المعنى يحفظكم منهم او يخبروكم **وقد**  
**توم جرفون** ويميلون الكلام عن مواضعها التى وضعها الله فيها بالها  
عنها وابثاث غيرها او يولونها على ما يشتهون فيملونها عما انزل  
الله فيه ثم ان ذلك المستند احذف واقيمت صفته وهي جلة مقامه  
كقولهم مناظرون ومناقام اي منافقون **فلا اعتراض البتة**  
واجاز القرآن ان يكون المحذوف موصولا اي منهم من جرفون فالجمله  
صلة وقد مر ان الزحري اجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع  
جمل على ما ذكر ابن مالك ومرايض ان ابن مالك لم يذكر ذلك على هذا  
الوجه وانما فهم المص في ما عارضه فيه من جمل انما لا يعترض  
باكثر من جملة وذلك لانه قال في قول الشاعر **يا واني لا كفر ان**  
**فه اية لنفسى** قد طالبت غير منيل من الضرب الثالث من الطويل  
وقايله عقل والكفران مصدر كالغفران ومنيل بضم الميم اسم فاعل من  
انال اذا اعطى ان اية بتثنية المشاة الختية وهي مصدر **رايت**  
**له اذ ارحمته** ورققت له لا ينصب باويت محذوفه على انه مفعول  
مطلق **ليلا يلزم الاعتراض بجملتين** وهما لا كفران لله واويت اية  
الفة فاعلمنا حينئذ جملتان معتزمتان بين محمول وقد قبل عليه  
ان ظاهر كلامه ان اسناد القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة الى  
اي على اخذ من كلامه هذا وفيه انه ليس فيه ما يقتضي منع ذلك  
لجواز ان الباعث في البيت على منعه ما يلزم عليه من تكثير خلاف  
فانه على خلاف الاصل والحذف كذلك وهو لا يستلزم المنع مطلقا والحق  
ان قول ابى على ليلا يلزم الاعتراض بجملتين ظاهر في المنع منه وكذلك  
ابن مالك فاعترضه كما يجيبه المص وقد توفش ايضا بانه لا يلزم من  
تقدير مصدرية اية لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون  
جملة اويت مفعولا ثانيا لا راي وقد طالبت غير منيل حال من القائل  
او المفعول الاول **قاف** ابو على وانما انصافه باسم لاى ولا كفر  
الله رحمة منى بنفسى فهو مفعول لاجله ولزمه من هذا ترك تنوين  
الاسم المطول بالمحول وهو واجب التنوين وهو اي ترك تنوين مثله  
قول البغداديين من الكوفيين **اجازوا لاطا العاجلا بفتح طالج**  
ونصب جلا اجروه في ذلك اي في ترك التنوين بحرى المضاف كاجري  
بحراه في الاعراب فاعرب بعزان كان مبنيا وعلى قولهم يخرج الحديث  
لا مانع لما اعطيت ولا يعطى لما منعت بترك التنوين في اسم قيل



عليه بل يخرج على قول البصريين ايضا يجعل لهم لما متعلقه بمثل الاسم  
جاءوا للاخذ وفان قلنا متعلق لام التقوية وما نفع اسم لا ينعى بها  
على الفتح اي لا مانع لما اعطيت وكذا ما عطف عليه وجوز الخلف  
في ذكر مثل المحذوف وحسنه دفع التكرار وان تقدم المفعول من قول  
وعلى قولهم يخرج الحديث بعينه المحض على قول البغداديين دون  
غيره لكن يتأنيده ما يأتي في المثال الثالث من الجملة الثانية من الباب  
للمعاصر من ان جاعدا علقوا الظرف من لاعاصم اليوم من امرائه لا تثبت عليهم  
اليوم ومن لا مانع لما اعطيت ولا معنى لما منعته باسم لا وذلك باطل عند  
البصريين لان اسم لا حيز في طول فيجب نفسه وتوحيده وانما المتعلق المحذوف  
فانه يخرج الحديث على وجه جازع عند البصريين واجيب عن هذا الاخير  
بان بعد تسليم ان تقدم هذا المفعول لا فائدة للمعاصر لا يرد بقوله يخرج الحديث  
تخرج مطلقا اعتقادا على ما ياتي منه وانما يرد عجزه بغيره متعلق  
اللام باسم لا وذلك انما يتأتى على قول البغداديين **واما على قول البصريين**  
**فيجب تنوينه** فيه ان المتولين على رأي البصريين متعجب لا واجب وقال  
ابو حيان قد ذهب الجمهور الى انه معرب وينون ان كان منصرفا نحو لا طالع  
جبل او ذهب ابن كيسان الى انه يجوز حذف تنوينه ويبني كما ينبغي للاسم  
المفرد فيقول لا منار ب زيد عندك ففتح منار ب وبقوله قال  
البغداديون حملوا عليه الحديث ويظهر من اين ما لك قول ثالث  
وهو ان المفعول من حيث شمله بالمضاف محذوف تنوينه ويبقى  
معربا فنقول لا طالع جبل كما نقول لا طالع جبل والذي ذهب اليه  
الجمهور هو الصواب وما جاء به يوم حذف التنوين فهو موزل **ولكن**  
**المراد في الحديث انما جاءت بغير تنوين** فيجب تأويلها على قول  
البصريين وقد عرفت قبل اجل السري في العدول عن التنوين اراده  
التخصيص على الاستغراق وبه يكون ظاهر الانصاف وقوله ان لا عند العمل  
نفس في الاستغراق ومع التنوين تكون عاملة لفتح فيه ان بعضهم يخص  
الاستغراق بحالة بنا الاسم من جهة تضمن من الاستغراق به وعلى تقديره  
فلا يتعين في مانع كونه مفعولا لاحوال النصيب ليعمل محذوف اي لا يجد  
اولا ترى والبنا لا احقال معه فعدل اليه **وقد اعترض ابن مالك على**  
**قول ابن علي** هذا يعني قوله انه لا يعترض اكثر من جملة بقوله تعالى وما  
ارسلنا من قبلك الا رجالا لوحي الهم فاسئلوا اهل الذكركم ان كنتم لا تعلمون  
بالبيانات والوقوفان فينا اعترضنا بجلتين مما فاسئلوا وان كنتم

وتجوز المراد محض ويغزى الاعتراض بسج حل في قوله تعالى ولن خاف مقام  
ربه جنتان الى متيكن على فرض بنا على ان متيكن حال من المستتر في من خاف  
تكونه في معنى الخافين ان كان ذاتا فان كان خبر مبتدأ محذوف وليس  
ان لم يكن لا يرد اعلى الى على لتجوز فيه ان يكون منصوبا على المدح  
ايضا انه منع الحاله **وبقول زهير لعمري والخطوب مغيران وفي طول**  
**العاشرة الثاني** **لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا بتال**  
البيتان من اول الواو قالهما زهير بن ابي سلمى حين طلق زوجته ام اوفى  
وبعدهما فاما اذا نابت فلا تقول لذي صهر اذ لت ولم تدالي اصبت  
بني منك ونلت مني من اللغات والحلل الغوالي **الخطوب جمع** وهو الامور  
الصعب اي الشدايد اسباب مخيرة للانسان عما بعد منه والنفا لي  
التأخر فان طول العاشر ودوام الاختلاف مودة الى ملل المتعاشرين  
وساكنهما وهو مظنة وقوع البغضاء بينهما وباليت عدت وهو متعدد  
بنفسه كما في البيت وان كان بمعنى اكثرته به المتعدي بالياء ونطق كبير  
به متعديا بالياء وقد وقع في استعمال المصنف اول الكتاب حيث مثل الجملة  
التسوية نحو ما ابالي انت ام تخذوت وقدر بما ابالي بقيامك فعودك  
والمظعن بفتح الميم مصدر ميمي يقول ظعن اذا سار والمصدر المظعن بالسكا  
العين وفتحها ونابت بعوت واذا لت واذا لت بهضم الهمزة على البناء المنفصل  
معناه اصبت قال في القاموس اهنته ولم احسن القيام عليه والبيت  
الاخير ناظر الى ان غالب وطر الرجال في النكاح طلب النسل ووطر النساء  
المستلذات اي الى حصلت على الغرض منك وحصلت على الغرض مني فلم تقع  
المفارقة ولما كان الاعتراض اكثر من جملة في قول زهير طاهر التتم وقوع  
قوله **لقد باليت جواب القسم المتقدم** وبينهما اسميتان لا محل لهما من الاعراب  
سكت عن المناقشة فيه **واما الآية** فقال **وقد حجاب عن الآية** **يات**  
**جملة الامور** يعني جملة فاسئلوا دليل الجواب عند الاكثرين لا امتناع  
تقدم الجواب ونفسه عند قوم في جملة الشرط كالحاجة الواحدة  
فلم يكن اعتراض اكثر من جملة واحدة **وبانه يجب ان يقدر للبيانات**  
**محذوف اي امرسلناهم بالبيانات** قيل عليه كيف يجب ذلك والمقام  
يحصل وجوه من النقد برفق قد قال الزمخشري اما ان يتعلق بما ارسلنا  
د اخلاصت حكم الاستئذان مع رجالا اي ما ارسلنا الا رجالا بالبيانات  
كقولك ما مضى الا زيد بالسوط او رجالا لصفة له اي رجالا ملتبسين  
بالبيانات وبارسلنا مقدر كما قلتم ثم ارسلوا فقبل بالبيانات



فهو على كلامين والاول على كلام واحد او يوحى اي يوحى اليهم بالبيانات او  
 بلا يعلمون على ان الشرط للتبكيك والالزام كقول الاجير ان كنت عملت فاعطني  
 حتى وهو وان ابطى بعض هذه المحتملات فاحتمال البعض الآخر فانيست  
 وجوب التعلق بخذوف منف لا يستثنى **بأداة واحدة شيئا**  
 كان عليه ان يقول بأداة واحدة من غير عطف فان نحو ما قام الازيد وعمرو  
 جازما اتفاقا وانما الخلاف حيث لا عطف والاكثر على المنع ونعم ان ما كان  
 وجوب جماعته منهم ان يخرى ومشي عليه في هذه الآية وفي قوله تعالى لا يخلو  
 بيوت النبي لا يد فقال ان المستثنى الظرف والحال تبعان وان الحصر في كل منهما  
 مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا  
 الوقت على هذه الحالة والحيث بان لا حاجة الى هذا القيد لان صورة  
 ليستثنى فيها بأداة واحدة شيئا وانما استثنى شي واحد واتباع بالعطف  
 عليه آخر ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها **الا ان كان ما بعد الاستثنى**  
**نحو ما قام الازيد سواء كان الاستثناء مفرغا كما مثل او غير مفرغ نحو**  
**ما قام احد الازيد او مستثنى منه نحو ما قام الازيد احد**  
**او تابعا له اي المستثنى منه نحو ما قام احد الازيد فاضل قيل**  
 يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف وصفته  
 فالاول هو ممتنع بتصرف المصنف عنه الخفض وليرتقاء وسيلتي جوابه  
 ان ذلك حيث الصفة في مركزها الاصل كما اذا وقع التفرع في تحت  
 نحو ما مبرت باحد الاكروم بالجرف فيمتنع واما اذا خرجت عن مركزها  
 الاصل فلا لان اصالة الملح يحدوها الى التقدم والمصوق بالموصوف  
 فكان لا فصل في التحقيق نظر الى الاصل والصفة في مثال المصنف كان  
 محالها المصوق باحد الموصوف وانما عرض الفصل العرض فلم يكثر فيه  
 ونوقش بان هذا الفصل العارض لعارض ان كان هو الفصل بالانتمى  
 ان لا يمنع التفرع في تحت وحده ايضا لتحقيقه بها ثم وان كان ذلك  
 بالمستثنى فعدم الاكتراف بهذا العارض انما يودي الى لصوقها بالا  
 لا الى الصوقها بالموصوف فيبقى منع كلا الصورتين ولعل ما ذكره المصنف  
 مذهب لغير الخفض وما يقال من ان البدل في غير الوجوب حيث المستثنى  
 منه مذكور هو الراجح فالتحتمل في مثال المصنف ما بعد الرفع فبالا عدل  
 فيه الى النصيب فجوابه ان المستثنى منه في المثال ليس مجرد احد بل  
 هو احد بالنظر الى صفة المستثنى منه المجموع وقد اخرج بعضه عن  
 المستثنى فكان النصيب محكما **منسبلة كثيرا ما تشبه المعترض**

**بالحالية** واسمها اذا قرنت المعترضه بالواو فقد يتوهم انها وال الحال  
 وان للجلد حاله وممن منها امور احدها ان تكون غير خبريه فان الحالية  
 لا تكون الخبرية كالا مربية في ولا تؤمنوا الا لمن تبعه دينكم اي لا تقروا  
 عن تصديق قلب الا لاهل دينكم ولا تقبلوا ايمانكم وجه النهار اهل كان  
 على دينكم فان رجوعهم ارجى ولم قل ان الهدى هدى الله لهدى من يشاء  
 الى الايمان او ثبت عليه ان يوتي احد مثل ما اوتيتم متعلق بتي منوا  
 على ان التقدير بان يوتي وان المعنى ولا تظنوا ان تصديقكم بان احدا  
 يوتي من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحتاجونكم  
 عند الله يوم القيمة بلحق فيخلونكم فيه اشارة الى ان او يحتاجونكم  
 عطف على يوتي وقد روي لفظ الاحد تارة فافرد ضميره من يوتي وعناه  
 اخرى تجمع من يحتاجونكم فان احد الوقوع في سياق التثنية معنى الجمع  
 وانما اتى بالواو في نفسه هذا بدلا عن اوله لان الناهية اذا دخلت  
 على متعاطفين باو عم التي كلامهما لان امتناع احد كلامين منها  
 لا يتصور الا بامتناعهما الا لا هاج بكم واشاءكم دون المسلمين  
 والمشركون لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان  
 ذلك يزيدهم شاكرا وبخلاف المشركون فان ذلك يدعوهم الى  
 الاسلام وما بين ولا تؤمنوا المتعلق وان يوتي المتعلق اعترض بدل  
 على ان كيدهم لا يجدي بطايل والى هذا اشار بقوله ومعنى الاعراض  
 حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدر لاحد لم يضر مكرهم وقد  
 جوز ايضا ان يكون ان يوتي خبرا عن ان الهدى بدل من اسم ان واو على  
 هذا بمعنى حتى وان مضى بعدها اي حتى يحتاجونكم عند ربكم فيخلصوا  
 جنتكم لانكم تعلمون صحة دين الاسلام واحده عليه ليس معنى الجمع لوقوع  
 حينئذ في سياق الاثبات وان يكون منصوبا بفعل مضى اي قل ان الهدى  
 هدى الله فلا تنكروا ان يوتي احد والاية محتملة لغرض ذلك وهو ان  
 يكون الكلام عند الاستثناء ويكون الوقف عليه تاما والمراد ولا تظنوا  
 ايمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار اي في اوله وينقضونه  
 الحرة الا لمن كان منكم ثم اسلم فعني من تبع دينكم من كان تابعا له وذلك  
 ان اسلامهم كان اعظم لهم ورجوعهم بعد الاسلام كان عندهم  
 اقرب وارجى وعلى هذا فان يوتي من كلام الله بخلافه على ما تقدم  
 من كلامهم حكاية عنهم وهو متعلق بخذوف موحى اي لكرهه ان  
 يوتي احد منكم هذا الكيد انما قدر موحى لافادة الاتهام والحصر



ولم يغيرها قاضي الفريز فقال متعلق بمحمد وفي اي دبر تم ذلك وقلتم  
 لان توتي احد والمعنى ان الحسد حكمكم على ذلك ويجا جكم معطوف  
 على توتي واول التنوين وهذا الوجه ارجح من الثاني لوجهين  
 احدهما ان الموافقة لفراة ابن كثير ان توتي ممتزيتين على الاستفهام  
 ومعناه انكار التوبيخ اي انكر اصبه ان توتي قلتم ذلك ودرغوه  
 والثاني ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعد صامع ان ليس  
 من المسائل الثلاث المذكورة انفا قيل عليه ان المدعى اولاد  
 الوجهين صحيحان وان ثابتهما ارجح لكن مقتضى هذا التعليل بطلان  
 الاول لا شمله على المحذور والمذكور ونوقش بان للمصنف يدع صحة  
 الوجهين ولم يترتب من ذلك ان يكون الثاني ارجح من الاول لا ينافي اشكال  
 الاول على محذور او مكره وليس في الثاني والحق ان دعوى ارجحية  
 الثاني على الاول يستلزم رجحانه في نفسه فكيف لا يستلزم الصحة  
 ويترتب الاعتراض نعم قد يقال ان ترجيح الثاني على الاول ليس بالنسبة  
 الى من يمتنع العمل المذكور الا فيما استثنى لا الاول بهذه النسبة ليس  
 بصحيح عنده بل بالنسبة الى من يخبره والحاصل ان الثاني ارجح من  
 الاول لخلوه عما قبله من متع دون الاول وكالدرعايشه في قوله  
 ان الثمانين وبلغت ما قد احوجت سعي الى ترجيحان وقولك  
 ان سلمى والله يكلوها صنت بشئ ما كان مرزوها وكالقسمة  
 في قوله اتى واسطار كان حقه ان يقول البيهقي لان الجزء الثاني  
 من الجزئين المعترض بينهما في البيت الثاني فقد مضى النص على ان قوله  
 اتى واسطار سطران سطر القابل يا نصر نصر بيتان من شطون  
 السريع ومكشرفه لا بيت واحد من تام الرجز كما يتوهم وقد ناقش  
 الشارح في ذلك الا انه قال وكان ينبغي ان يقول البيهقي ليس هو  
 الى الجملتين اللتين اعترضت بينهما الجملة القسمية فهو لان الاعتراض  
 ههنا بين معزدين هما اسمان وجرهما لا بين جملتين وقد تقدم الكلام  
 منا على هذه الابيات وكما كنز ميمية اي وكما الجملة التي اقادت انشا  
 التورية في قوله تعالى ويجعلون لله البنات فان خراعه وكتابته  
 كانت تقول الملائكة بنات الله سبحانه فتزيمه له من قولهم هذا وجب  
 منه ولم يمتزيتون معنى البين كما مثل بعضهم وكالا استهنا مية  
 في قوله تعالى فاستغفر والذوق هم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم  
 يصحوا كما مثل ابن مارك فاما الآية الاولى فلا دليل فيها اذا قدر

فقد خبر مقدما ومبند مؤخر والواو للاستئناف عاطفة جارية  
 على جملة وان كانت الثانية اسمية والاولى فعلية وقدر الكلام المست  
 تقدير اي وارء على معنى التهديد كقوله لك لعبدك المخالف لك عند  
 ما اختار تريد بذلك ايعاده او التهكم به على ان الكلام تهديد مقولك  
 لعبدك اصنع ما شئت تهديده على المخالفة بل اذا قدر فهو معطوف  
 على به وما معطوفة على البنات اي بل اغا تذل والربيل فيها اذا  
 قدر فالظرف متعلق بمحذوف وذلك فتمنع في الظاهر اي في ظاهر الحال  
 اذا لا يتعدى الضمير المتصل الى ضميره المنفصل الا في باب ضرب  
 وفي فقد وعدم اي لا يجوز ان يكون ضمير الرفع والنصب لشي واحد  
 الا فيما ذكر نحو فلا يحسنهم بمقاراة فمن ضم الباء وهو ابن كثر  
 والوعر وكان عليه ان يقول وقرابيا الغيبة اي فلا يحسبوت  
 انفسهم لاعتزازهم بضم الموحدة وقرابا بالمشاة الفوقية على انه خطاب  
 للمؤمنين فان هذه القراءة ليست من تعدي فعل الضمير المتصل الى ضميره  
 المنفصل فكان اغفل ذلك لان مراده فيمن ضم الباء من السبعة وهناك  
 ليست منها وتغوان راه استغنى ولا يجوز مثل ان يد ضربه تريد  
 ضرب نفسه لا ليس واحدا مما ذكر فاما يصح في الآية العطف المذكور  
 اذا قدر ان الاصل ولا انفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف  
 مستغنى عنه فالما من قوله فاما يصح فصحة و ثم شرط مقدراي اذا  
 تقررت ذلك فانه يصح الى اخره ومن العجب ان الفراء والزمخشري  
 والحوي قدروا العطف المذكور ولم يقدر المضاف المحذوف  
 ولا يصح العطف الابه لكن المفهوم من كلام قاضي الفريز ان هذا  
 العطف من غير تقدير وان افضى الى ان يكون ضمير الفاعل والمفعول  
 لشي واحد لا بعد تخويله في المعطوف واما الثانية فنص هو اي ابن  
 مارك وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي تقرينة وقوع الاستثنا  
 بعده فللمحذوفية وان كانت في صورة الاستفهامية وقد فهم بما اورده  
 من ان المعترضه تقع طلبية لان الخالية لا تكون الا خبرية ولذا كانت  
 وقوع المعترضه طلبية ميمر المعان الحالية قبل عليه من اين فهم من كون  
 المعترضه تقع طلبية ان الحال لا تكون الا خبرية واغافهم بانها لا تقع  
 طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية ولا دلالة للاعم على  
 الاخص بل جرى المالات الثلاث وذلك ان قول اراد بالطلبية  
 ضا للجملة التي ليست خبرية فانه صدر المسئلة بان المعترضه



تتميز عن الحالية بكونها غير خبرية فدل على انها تنفرد عن الحالية بخبر  
الخبرية وتشترك معها في أنها وذاك مستلزم لكون الحالية لا تكون إلا  
خبرية **وذلك** أي كون الحالية لا تكون إلا خبرية أمر ثابت **بالاجماع**  
وجهه الحديث بأن الحال وإن كانت كخبر المتبادر في المعنى إلا أنها  
حكم جزئي لأنها قيد والعقود تكون ثابتة باقية مع المعيد والانشاء  
لا خارج له وإنما يحصل باللفظ وبزوال بزواله فلا يصلح للقيدية  
وإن المربوع شرطاً ولا صفة إلا إذا انضم من جوار وقوع الانشاء خبراً  
أو صفة بالتأويل له أن يجوز بحالته به ففي حواشي المطول بسيد  
المحققين التصريح بأن الانشاء لا يقع حالاً غير موقلة بالقول كما في  
حيث اللبالي البلي أو اسرعى قال والتحقيق أن الحال إنما هو القول  
المقدور والحالة الانشائية مقولة فلا تكون حالاً وما هناك يجوز  
كونه معاً والحال **وأما قول بعضهم** هو معنى الذين الحال المعنى وفي  
**في قول القائل اطلب ولا تفخر من طلب** صدرت من ثاني السريخ  
تمامه فاقه الطالب أن تفخر أو بعد أما ترى الجبل بكراره في الحرة  
الصما قد أثار **أن الواو للحال** وإن **لأنها صيغة فخطا** لما عرفت من وجوب  
كون الحالية خبرية وكون **لأنها صيغة مستلزم** انشائية للحالة **وأما**  
**هي عاطفة تعطف** أما مفرداً **مصدر** أي ينسبك من أن والفعل  
على أن الأصل وإن لا تفخر على مصدر متوهم تصيد من الأمر السابق  
أي **أنك منكر طلب** وعدم فخر أو جملة على جملة وعلى الأول  
أي على أنه عطف مفرد على مفرد ففقد تفخر أعراف لأنها انشائية  
المعتمد **ولأنها صيغة** والعطف هنا مثل ما في قولك **أيتني ولا الجنوك**  
**بالنصب** أي ليكن منك أيتان وعدم جفوه مني وقوله **فقلت**  
**أدعي وأدعوان** أندي لصوت أن ينادي **داعيان** هو من  
الضرب الأول من الوافر واختلفت في قائله فقال ابن يعيش هو  
الخطبة وقال السخاوي الأعشى وقال بعضهم ربيح بن جهم وقال  
الزنجشري وابن بري **دعا** ابن سنان القري والمخاطب بقوله  
أدعي لحليلته وأدعو منصوب بأن مضمرة بعد الواو الجمع في جواب  
الأمر أي أمكن منك دعا ومق دعاء والنصب متعين لأن عزضه  
الاجتماع على النداء بدليل أن ينادي **داعيان** وأنه من الفعل  
تفضيل من الندى بفتح النون والقصر وهو بعد ذهب بالصوت  
يقال قلن أندي صوتاً كذا في الصحاح ولصوت بكسر اللام وإن

ينادي بكسر الدال ونصب آخر خبراً **وعلى الثاني** أي على أنه عطف  
جملة على جملة **فالفتحة** فتحة بنا للتركيب والأصل **ولا يضر بنون**  
**التوكيد** الخفيفة فتحة فت للنزوع وبقيت الفتحة قبلها دليلاً  
عليها **ولأنها صيغة** والعطف فيه عطف جملة على جملة أمر مثل قوله  
**تعالى وأبعدوا الله ولا تشركوا به شيئاً** وحاصله أن لأن كانت نافية  
فعطف مصدر منسبك على مصدر متوهم وإن كانت نافية فعطف  
جملة على أخرى **الثاني** من مميزات الاعتراضية عن الحالية **أن يجوز**  
**تصدرها أي** المعترضة **بدر ليل استقبال** بخلاف الحالية قال المولى  
سعد الدين في مطوله يشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوها من حرف  
استقبال لأن هذه الحال والحال المقابل للاستقبال وإن بتأني حقيقة  
لأن تركيب من جازيو مركب حال بهذا المعنى وغير حال بالمعنى المقابل  
لأنه ليس واقعاً في زمان التكلم إلا أنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية  
بعلم الاستقبال لشناق الحال والاستقبال في الجملة قال سيد المحققين  
وهذه التوجيه مع كونها مأخوذة من كلام الرضي مستبشع في نفسه  
جداً وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بصدده مجاميع كلام الزمعة  
الثلاثة سواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر إلا في إطلاق  
اللفظ على كل منهما بطريق الاشتراك اللفظي وهو لا يقتضي استبشاع  
تصدير الجملة الحالية تعلم الاستقبال كالإيجي والصواب أن الأفعال  
إذا وقعت قيوداً بما له اختصاص بأحد الأزمنة الثلاثة كانت  
استقباليتها وحاليتها وما منقبتاً بالقياس إلى ما هي قيد له لا بالقياس  
إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم  
في وجوب تجريده للجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال إذ لو  
صدرت لها التهمة كونهما مستقبلية بالقياس إلى عامليها كالنفيين في  
**فأقول** وسوف أخال أدري هو بعض بيت تقدم الكلام عليه مستوفى  
وتمامه وما أدري وسوف أخال أدري أقوم أحرص أم نسا **وأما**  
**قول الخوئي في أن ذاهب الخوئي** سهد بن **أن الجملة أي جملة**  
**سهد بن** حالية فرد **وإذا عرفت** من عدم جواز افتراض الحالية  
بسين الاستقبال **وكلين** فإن أدوات النصب كلها تخلص المضارع  
إلى الاستقبال في أولي تغالين **وكالشرط** في فعل عسيتم أن توليتم  
أن تفسد وأقال هل عسيتم أن كتب عليكم القتال أن لا تقاتلوا ولا  
تجنح عليكم إن كان بكم آذ من مطر أو كنتم مرضى أن تضيحوا



اسلختم ان اخاف ان غصبت زنى عذاب يوم عظيم فكيف ينقون  
 ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مبينين ترجعون بها قال الامام  
 الطريزي لا تفتح جملة الشرط حالاً لانه مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان  
 شايعة فان اردت صحتها فاجعل الشرطية خبر المن الحال له  
 كقولك جاء زيد وهو ان يسأل يعط ويكفون الجملة الاسمية هي الحال  
 قال في المطول وذلك لان الشرطية لتقديرها بالحرف المفتوح لصور  
 الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد  
 اقتضاء لذلك كافي الخبر والتعنت فان البتة لعدم استغناء عن  
 الخبر تصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك  
 التعنت لما بينه وبين التعنت من الاشتباك والاتحاد المعنوي  
 كما هما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها وانما  
**جاز لا ضربته ان ذهب وان مكث لان المعنى لا ضربته على كل حال**  
 جواب سوال مقدر تقديره ان يقال لم يجب تجرد الجملة الخالية في هذا  
 المثال عن كلمة الشرط فاجاب بانه انما جاز ذلك لان معنى الشرط غير مراد  
 من ان ليجزها عن معناها وصيرورة المعنى لا ضربته كائناً على كل  
 حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه لشي واحد  
 لما انه لو دى الى الحال ضرورة ان الشرط يجب تحققه مع الشروط  
 فهذا التعليل التعليل ولكن جعل اللام من قوله لان المعنى في اخره  
 بمعنى مع ويكون قوله اذ لا يصح الى اخره تعليل لما يفهم من الكلام من  
 تجرد كلمة الشرط عن معناها ومن هنا سأل للزبحشري في قوله تعالى  
 كمثل الكلب ان يحتل عليه يلمس او تترك يلمس جعل الجملة الشرطية  
 حالاً لما ان معنى الشرط غير مرادف كانه قيل كمثل الكلب دليله اذ لم  
 الرلالة لا صفا في الحالين ويظهر هذا قوله احسن الى زيد وان اسأ  
 اليك فتجعل وان اسأ حالاً مع وجود ان لا تسأل الشرط هنا عن  
 وحى الق كسبها بان الوصلية والمتصلة **والثالث** من المميزات  
 انه يجوز اقترانها اي اقتران المعترض بها **بالفا** ولا يجوز في الخالية  
 كقوله واعلم فعلم المرئ ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدر اهو الضرب  
 الثاني من السريح الا ان عروضه زوحت بالخير ان كانت الرواية  
 بتشد يد الدال من قدره الله تقديره ومن الضرب الرابع منه ولا  
 زحاف في العروض لانهما كسرها ان كانت بالتخفيف ولم يسم قاييله  
 ووجدكون هذه الجملة المصدره بالفا اعتراضية مفيدة التأكيد

ان الاخبار بان علم المرئ ينفعه فيه باعث ويقوي على امتثال الامر في قوله  
 واعلم وان بالفتح والتخفيف المخفف من الثقلة واسمها محذوف ضمير  
 شان لا ضمير المأمور لعدم ما يد من الخبر والمراد ان المقدر والمقدرات  
 قطعاً وان قاهر الى حين وفيه تسليمة للنفس وتسهيل للصور الشاقة **وبجمله**  
**فانه اولى بها في قول** لان ما لك وغيره **وقد مضى قريبا وما فيه** **وبجمله**  
**فباي الاربع كما تكذب ان الفاصلة بين** **فاذا انشقت السماء فكانت**  
**وردة كالدهان** اعني جملة الشرط وما عطف عليها بالفا وبين الجواب وهو  
**نيوميد لا يسيل والفاصلة بين** **ومن دونهما جنتان** **وبين جنتان**  
**حسان** اي جنتان فحققت لان خبر بمعنى اخر ليجمع **وبين صفتهما** الصفه  
 كل منهما وهي **مداهمتان في الاولى** اي خضر وان يقربان الى السواد من شدة  
 الخفة **حور مقصورات في اللباس** **في الثانية** اي خضر في خدر وهن وجسم  
 فيها يقال امرأة قصيرة ومقصورة اي محذورة او مقصورة است  
 الطرف على ان واجهين لا ينظرن الى غيرهم **ويحتمل ان** **تقدير مبتداهما**  
 في الاولى وهن في الثانية فالمراد خبر فحققت **ف تكون الجملة اما صفة**  
 ايضا والاعتراض على حاله **واما متانفة** فلا اعتراض **الرابع** من  
 المميزات انه يجوز اقترانها اي المعترضه بالواو مع تقديرها بالمضارع  
**المثبت** ولا كذلك الخالية وانما يجوز ذلك فيها لان المضارع المثبت موازن  
 لاسم الفاعل لفظاً ومعنى فوجب ربطه بصاحب ربط اسم الفاعل وهو  
 بالضمير فقط واما نحو قمت واصك وجهه فقد قيل التقدير وانما اصك  
 فالجملة اسمية او الواو للعطف دون الحال والمضارع بمعنى الماضي على الحكاية  
**كقول المتنبي يا حاذي عيسها واحسبني اوجد ميتا قتل افقد**  
**فقا قليلا منها على فلا آفل من نظرة امن ودها والبيتان من قصيدة**  
 من اول المشرح والمخاويان بلقاء تغنيته حاد اسم فاعل من جرد وجد وبهما  
 احد واحد ساق الابل ونحو لها ويقال للشمال حدواء لانها  
 تحذو السحاب ويسوق والعبر بالكر الابل التي تحت المير وازودها  
 على ابن الجهمول اي تزود منها قوله **افقدتها بكسر القاف على افتحار**  
 ان لان قتله وبعد لا يضاف الى الجملة الا انه لا يحد من التامس لفظاً  
 ارتفع الفعل على حد الابهة الزاخرى احضر الوحي وقوله **اقول بروي**  
 بالرفع والنصب على اد لا تفي المفرد والجنس **تبيين** **للساكنين**  
 في الاعتراض اصطلاحات **بالحال** **لاصطلاح** **التحويين** فان منهم  
 من يقول هو ان يوتي في اشياء كلام او بين كلامين متصلين بمعنى جملة او اكثر



لا محل لها من الاعراب لتكثرة سوى رفع الهمام ومنهم من يقول هو ان يوتي في  
اشا كلام او في اخر اوبين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بحملة  
او اكثر ولا محل لها من الاعراب لتكثرة سواء كانت رفع الهمام او عين  
ومنهم من يقول هو ان يوتي في اشياء كلام او بين كلامين منفصلين معنى  
بحملة او غيرهما لتكثرة ما ليس المراد الكلام المستدالي والمستد فقط بل مع  
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد بالاتصال الكلامين اب  
تكون الثاني بيان الاول او تأكيد له او بدل لانه **والزنجري يستعمل**  
**اي بمعنى تلك الاصطلاحات البنيانية** وان كان من اعيان الخفاة كقوله  
**في وحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل بعد او من مفعول**  
**لا شتمها على ضميرها** اي ضمير فاعل بعد ومفعول وان تكون معطوفة  
**على بعد** وان اختلفا اسمية وفعلية لما ان العقد الى تشريك الثانية في  
حكم مع وجود الجامع الذي هو الاتحاد في المستداليه والناسب في المستد  
فيهما ولم يذكر قاضي المعنى من هذا الاحتمار وان تكون اعتراضية بكرة  
**اي ومن حالنا انا لم نخلصون النوحيد من عنون** ويرد عليه مثل ذلك  
**من لا يعرف هذا العلم يعني كيان كيان جيان** توحي منه ان الاعتراض  
**الاما بقوله النحوي** ويسمى اعتراضا وهو الاعتراض بين شيئين متطابقين  
ومن قواعد الجدل ان الاصطلاح لا يرفع باصطلاح اخر **للمتحدة**  
**الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب التفسيرية وهي الفصلة**  
**الكاشفة للحقيقة ما يليه** يجوز في لفظ ما اتصليه الضمير ان يكون  
بالمشاة الفوقية وان يكون بالمشاة التحتيه وقد اورد على هذا التعريف  
انه غير مانع لصحة قوله على الجملة الحالية في نحو اسرت الى زيد النحوي وهو ما  
خبرنا والاحسان الا الاحسان فانها فصلة كاشفة لحقيقة ما يليه  
من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ولجب بانه  
بعد تسليم ان مثل هذه الجملة حال مراد المص بالفضلة الجملة التي لا محل لها  
من الاعراب فلا ترد هذه الجملة لان لها محلا منه وذلك ان قال في  
الثامن من مواضع المفسر انه احتوز بالفضلة عن المفسر التي لها محل وهي  
المفسر لضمير الشان وعز المفسر في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون  
ذات محل وليس بشئ اذ لا يبعد في كلامهم اطلاق الفضلة الاعلى ما ليس بعد  
مع قطع النظر عن اعتبار المحل ولا اعتبار بعد فديقال انه لما كان بعد  
تعداد المحل التي لا محل لها من الاعراب كان هذا الوصف معبرا فندا في  
التعريف فلا تصدق على ما كان فضله ذات محل منه **وسا ذكر لها امثلة**

توضيها

توضيها احدها واسر والنحوي الذين ظلموا اهل هذا الامر مثلكم لجملة  
**الاستفهام مفسرة للنحوي** كاشفة عن حقيقتها **وهل هنا للنفي** الج  
للاستفهام لا بطل الى الذي هو بمعنى النفي وذلك لاجل الاستدش المفسر  
لان كونها تفسيرية اوجب ذلك وتسمي به **ويجوز ان يكون بولامتها**  
**اي من النحوي ان قلنا ان ما فيه معنى القول** وهو اسر والآن الاسرار  
قول في خفاء **يعمل في المحل كما يعمل فيها** صريحه وهو قول الكوفيين وان تكون  
**مفعول لقول محذوف هو حال مثل والملاكة يدخلون عليهم من كل باب**  
**سلام عليكم** اي قائلين ذلك لجملة الاستفهام عليها في محل نصب وقال ابو  
حيان قوله هل هذا الامر مثلكم افتاتوا السيرها فان الجملة ان الاستفهام  
الظاهر انما متعلقان بقوله واسر والنحوي لا بد في معنى القول النحوي فيهما  
في موضع نصب على المفعول بالنحوي وقال الزنجري هذا الكلام كله في محل  
النصب بدلا من النحوي اي واسر وهذا الحديث ويجوز ان يتعلق بقالوا  
مضرا والنحوي اسم من التاجي وهو لا يكون الانخفية فمعنى اسر النحوي  
حينئذ المبالغة في اخفائها او جعلوها بحيث لا يعطى لتساجيمهم ولا  
يعلم انها متناهية **الثاني ان مثل عيسى** اي ان شافه وصفته عند الله  
اي عند من يعلم حقيقة امره وكيف هو كمثل ادم خلفه من تراب بيان  
لأصل نشأة ادم اي صورة شكله من تراب **مما قال له كن فيكون** اي كثر  
بشر اسويا ذاروح وعقل فهو يكون كذلك وهذه كناية عن سرعة الاتحاد  
على وفق المراد نزل قابلية الشيء لما اراد الله منه منزلة الموجود المأمور  
القابل لامتثال الامر فخلقته **وما بعد تفسيره لمثل ادم** لا باعتبار  
**ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة** اي جملة خلقه من تراب وما عطف عليه  
**من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شاة**  
**عيسى كشاة ادم في المخرج** عن سيرة العادة وهو التولد بين ابوين  
يقول عليه ان خلقه وما بعد اذ جعل نفسه والمثل كان نفسه له باعتبار  
ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى ففي تفسير قاضي المعنى ان جملة  
مفسرة للتبديل بمسبة لالة الشبه وهو انه خلق بلاء اب كاخلاق ادم  
من التراب بلاء اب وارثه حاله بما هو غريب لجلنا الخصم وقطعا  
لمواد الشبه والمعنى خلق قابلية من التراب ثم قال له كن اي انشاه  
بشر القول ثم انشاه خلقا اخر وقدر تكوينه من التراب ثم كونه  
ويجوز ان يكون ثم لراخي الخبر لا الخبر وكان المص اراد نقل كلام الكشاف  
فلم يوف بمقصوده ولفظه ولفظه خلقه من تراب جملة مفسرة لما له



شبه عيسى بآدم أي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم آلام فكذا حال  
عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير آلام ووجد آدم  
بغير آلام وام قلت هو مثله في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه  
دون الطرف الآخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف  
ولان شبهة به في انه وجوده خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك  
نظرا وان كان الوجود من غير آلام وأغرب وأخرق للعادة من الوجود  
من غير آلام فشيء الغريب بلا غريب ليكون أقطع للنقص وأجسم انتهى وكان  
المقصد لما رأى الزمخشري جعلها نفس الوجه الشبه لا التشبيه به احتياج  
الى ان قال ان وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه  
ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من طين ثم تكونه فانه ليس مشتركا  
بين آدم وعيسى وانما وجه الشبه المشترك بينهما ما يعطيه معنى الجملة  
من الخروج عن مسطر العادة من التولد بين ابوين فلم يمتد الى ان المراد  
من التقدير والتكوين المذكور من خلقه بلا ابوين فتدبر **والثالث**  
**هل ادلكم على تجارة بئسكم من عذاب اليم لومنون بآله ورسوله**  
وتجاهدون في سبيل الله بآموالكم وانفسكم مجلدة لومنون ومتعلقها  
وما عطف عليها تفسير للتجارة وقيل مستأنفة معناها **الطلب**  
**أي امنوا** هو ما عليه صاحب الكشاف وقاض المعسرين وهذا المستقيا  
يتأني كانه ما قال هل ادلكم على تجارة قالوا كيف نفعل فقال لومنون  
وكونه خبرا بمحق الامر من قول عن يسوي ويدل عليه قراءة عبد الله ابن  
مسعود امنوا واجاهدوا وانما جي بها على لفظ الخبر لا يذون بوجوب  
الامتنان وكان امتثال فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين وقال  
القاضي ابن انا بان ذلك مما لا ترك ونظيره قول الراعي غفرا له ويغفر  
الله لك جعلت للغفر لقوة الرجا كما انها كانت ووجدت وانما جعل  
المعنى على الطلب بدليل يغفر بالجزم في جوابه كقولهم **التي انسه**  
**امرء** وفعل جمل يتب عليه أي ليتق وليفعل بيت جزم للجواب  
حيث لاهازم دليل على التقدير المذكور واما قراءة زيد بن علي بالتاء  
وحذف النون من لومنون وتجاهدون فعلى اضمارهم الامر وعلى القول  
وهو قول الغر فللجزم في جواب الاستفهام نزول للسبب وهو  
**الولاية منزلة السبب** وهو الامتنان جواب عن استشكال الزجاج  
قول الغر افانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله يغفر لومنون جواب  
هل ادلكم لانه ليس اذا ادلهم على ما ينفعهم غفر لهم وتلخيص الجواب

ان هذا من باب اقامة السبب على الولاية مقام السبب اعني الامتنان  
وان المعنى هل تمتثلون ما ادلكم عليه من الايمان والجهاد فانكم  
ان امتثلتم يغفر لكم وقول صاحب الانتصاف ان هذا الثاني لا يحتاج  
اليه فانه يلحق بقوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وامثالها  
وقد تقدم الكلام فيه وان المؤمن الراعي في الايمان لما كان مظنة لحصول  
الايمان والامتنان كالحق في ذلك لا يخلو عن فاعل فتأمل **السراج**  
**ولما يا نكر مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء والضراء وزلزلوا**  
بجملته مستهم وما عطف عليها نفس للمثل وفي الكشاف انها بيان للمثل  
على الاستيقاف فانه قال مثل الذين خلوا حالهم التي هي مثل في الشدة  
ومستهم بيان للمثل وهو استيقاف كان قايلا قال كيف كان ذلك المثل  
فقبل مستهم الباساء وانما فسر المثل بما قال لما قرر من ان لفظه مستعار  
لحال والقصة العجيبة الشان قال النفثاري ولا يخفى ان يصيبهم  
مثل حالهم وشبهه لانفسه في الكلام حذف فاراد ان معنى يا نكر  
يحييكم وان المص مثل حاله الماضين لانفسها فلا تقدير مثل وجوز  
**أي البقا كونها حالية على اضمار قد والحال لا يأتي من المضاف**  
**اليه في مثل هذا** فان الحال انما يأتي من المضاف اليه اذا كان المضاف  
جائزا للعمل في الحال نحو يجيئ ضرب اللص مكثفا او كان جزءا من  
المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا او كما لحز  
منه نحو ان اتبع مله ابراهيم حنيفا وليس المثل الواقع مضافا هنا  
واحدا بما ذكر فيمنع الحالية فان قيل ليس الزمخشري جعل الشرطية  
من قوله فمثل كمثل الطلب ان تحمل عليه يلهي خلا من الكلب تنزله  
لحال الشيء منزلة جزئية فهلا يستقيم مثله قلنا اشتراط كون المضاف  
جزءا او كالجزء انما هو ليحجز عنه واقامة المضاف اليه مقامه فكان  
الحال واقعة من عن مضاف اليه وما ذكره الزمخشري من هذا القبول  
اذ لو قيل مثله كالكلب الى آخره لحسن ذلك في الآية  
فتأمل نعم في التعليق ان الحالية متجهة من الضمير في خلوا **الخامس**  
**حقن اذا اجاورك يجادونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا اظف**  
**عمر شطبه بجملته** القول تفسير ليجاد لو تك نفس بجملته لجملة  
والا أي وان قدرت فاشطبه فتأمل جواب اذا اذ لا بد للشرط  
من جواب وعليها فيجاد لو تك حال من فاعل جاووك تنبيه  
**المفسر ثلاثة اشياء** وفي التحقيق هي قيمان مجردة من حرف التفسير



غير مقرر وانه به كافي لا مثله السابقة ومقر وانه باي كقول وتترتب  
 بالطرف اي انت مذبذبة وتغلبني لكن اياك لا اقل وقد تقدم الكلام  
 عليه في بحث اي وسياتي انشاده قريبا ايضا ومقر وانه بان التفسيرية  
 خوفا وحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم  
 يقدر الباقيل ان فان قدرت كانت مصدرية لا تفسيرية لوجوب كون  
 مدخولها مفردا **السادس** ثم بدو الهم اي ظمير العزيز واهله من بعد ما راوا  
 الايات اي الشواهد الدالة على براءة يوسف عليه السلام ونزاهته  
 من شهادة الصبي وقد القيص وفتح يحيى انما ايديهم واستقصاه  
 عنهم ليسجنته **جمله** ليسجنته قيل مفسر للظهير في بدا وهو ناعله  
 الراجع الى البدل المفعول منه اذ كل فعل الى على حدثه والتحقيق انها جوا  
 لتبسم مقدر بشهادة الالام والنون المشددة وان المفسر مجموع للظنين  
 معنى جلق القسم وجوابه ولا يمنع من ذلك اي كون المجرع نفسا او كون  
 القسم انشالا ان المفسر هنا حقيقة انما هو المعنى المتحصل من الجواب  
 قيل هذا الكلام في مقدار لا نة اذ كان التحقيق ان المفسر مجموع للجملتين  
 فكيف يقال ان المفسر انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو يقتضي ان  
 لا تكون الجملة الاولى مدخلة في التفسير فلا يكون التحقيق ان المجرع هو ذلك  
 المفسر وانما قول من قال في معرض الجواب عنه ان العدة من الكلام القسم هو الجواب  
 والقسم تأكيد له فلذا قال المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فانما يليق بان  
 يكون التحقيق ان المفسر هو الجواب لا انه المجرع كما لا يخفى والحاصل ان جواب  
 القسم لعدم استقلاله بدون القسم لا يحكم عليه وحده بان المفسر ان كانت  
 المفسرة باعتبار ما يحصل منه وهو جزئي فلا يلزم التفسير بالانشاء وذلك  
 المعنى المتحصل من الجواب هو **يحيى** عليه السلام فهذا هو البدل والراي  
 الذي بدو الهم **ثم اعلم** انه لا يمتنع كون الجمل الانشائية مفسرة  
 بنفسها بدون ان يتوسط بينهما وبين المفسر حرف تفسير كما قد يتوهم  
 من دعوى ان القسم انشائي فلا يتبع مفسرا بل يجوز ان تكون المفسرة  
 انشائية وينفع ذلك في موضعين احدهما ان تكون الجملة المفسرة  
 بصيغة اسم المفعول انشاء ايضا فيفسر الانشاء بانه نحو احسن الي زيد  
 اعطيه الف دينار فان الاحسان مجمل وقد فسر باعطا الالف والثاني  
 ان يكون المفسر بالفعل مفردا موديا عن جملة مفسر جملة انشائية نحو  
 واسروا الجنوى الذين ظلموا فان التامضي يقتضي كلاما قطعيا وهو هم  
 ففسر بقوله هل هذا الا بشر مثلكم قيل عليه ان قوله هذا لا يتعين ان يكون

جملة مفسرة للجنوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز ان تكون في محل نصب على  
 انها بدل من المفعول به الذي هو الجنوى ولا يرد ان هذا المحل ليس مما يتبع  
 الجملة فيه مفعولا اذ المراد بها انما لغفلها في حكم المفرد فكانه قيل  
 واسروا هذا الحديث وقد تقدم ان المصنف جواز في هذه الجملة بعد القول  
 بانها مفسرة ان تكون بدلا من المفعول به وان تكون مفعول قول مجذوف  
 ولم يدع المعين للتفسير وقصاري ما ذكرهنا انما مثال التفسير للمفرد  
 المودى عن الجملة والفتيل لا يسلم التبيين وقد قيل لا حاجة الى الجواب  
 بان الجملة مراد بها لغفلها لانها على تقدير البدلية ليست مفعولا به وانما هي  
 تابعة للمفعول به ويغفر في النوايج والثواني ما لا يغفر في المستوعبات  
 والاولى ويؤيد قولهم رب شاة وسخطها لكن قد يقال ان المبدل منه  
 في حكم الطرح فيسلط العامل على المبدل وان كان من النوايج اقوى من تسلطه  
 على بقية النوايج فالاعمال في التواضع لا يعمل فيه بدلا وانما قلنا فيما  
 مضى ان الاستفهام في كل هذا الا بشر مثلكم مراد به النفي **تفسير المصنف**  
**اقتضاه المعنى وواجبته الصناعة** بكسر الصاد وهي الاصطلاح  
 وما قيل من الصناعة بالفتح تستعمل في المحسوسات تستعمل في المعاني رده  
 شيخنا في جوابي شرح النفاذ اني على التصريف الرجائي بان الفصح لم يثبت  
 وهي في اللغة المرفة اي ما اكتسب به وام القرد ولما شرع قال في القاموس  
 الصناعة ككتاب بحرفة الصانع وعلم الصناعة وفي الاصطلاح كلام متعارف  
 بين طائفة مخصوصة وهذا القول مصنف جواب عما يرد على المفسر من قوله  
 والثاني الى اخره اذ مقتضاه كون جملة هل هذا الا بشر مثلكم مفسرة مع كونها  
 انشائية وتقرر السؤال انه قد مضى منه قريبا ان الاستفهام فيها معنى النفي وان  
 الجملة خبرية وجزم اولا في بحث هل انه يتراد بالاستفهام بها النفي ولذا اذك  
 الاحتمال الخبر بعد ما قد يرد فيه الباطل وصح العطف في نحو قوله وان متبا في غير  
 من رواية وهل عند رهم دار من معول وذلك يعارض هذا وتقرر الجواب  
 ان ما قلنا انما هو لا مراقتضاه المعنى وواجبته صناعة النفي **لأن النفي واجب**  
**ذلك** فمذمومة الجملة خبرية بحسب المعنى وعليه مدار الاستفهام وما ذكر  
 معه وانشائية بحسب اللفظ وعليه مدار التفسير **ونحو** بلغني عن زيد  
 كلامه والله لا فعلن كذا ويجوز فيه جعل جملة القسم وجوابه مبدلا  
 من كلام القائل بقدر مرادة اللفظ فيكون كالمفرد والمعنى بلغني هذا  
 اللفظ وهو كذا ولا يخفى ان هذا ليس من باب الحكاية في شيء يقال ان



البصريين ياتون حكاية الخليل بما ليس فيه احرف القول وان اجازع الكوفيين  
 فيجاب بان قد يراد بوقول مضاف الى الجملة يمكن ثم حذف واقيمت مقامه  
 والاصل بلغني عن زيد قول والله لا فعلين **ويجوز ان يكون ليس حجة**  
**جوابا لمراد فانه من افعال القلوب يقال بذاته في هذا الامر بذاته اي**  
**نشأه فيه راي لان افعال القلوب لا فادتها التحقيق بجماد**  
**بجواب به القسم قال ولقد علمت لتاثير منيتي هو صدر بيت من اول**  
**الكامل وتعلمه ان المنية لا تطيش بها ما يروى ان المنية بلفظ الجمع**  
**قال المص في شواهد هذا البيت نسب الى لبيد ولم اجده في ديوانه**  
**وتعقبه الجلال بان معلقه لبيد على هذا الروي والوزن فاعله منها**  
**في بعض الروايات وعلمت محتملة لوجهين احدهما ان تكون معلقة**  
**واللام جواب قسم مقدر وجملة القسم والجواب في موضع نصب الفعل**  
**المعلق والثاني ان تكون اجريت لفادتها تحقيق الشيء وتوكيده مجري**  
**القسم فيخرج حينئذ عن طلب المفعولين ويتلقى بما يتلقى به القسم**  
**وعلى هذا فلا قسم مقدر والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجانبها القسم**  
**كذا في شواهد المص وفي الشرح اخلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي**  
**صنع معنى القسم فقبل في محل نصب بذلك الفعل وقيل لان القسم لا يعمل**  
**في جوابه وامامنا زعم ان خروفا من ان علم لا يستعمل في القسم المص اسم الله**  
**تعالى لمرد ووجه هذا البيت وطاش السهم اذا عدل عن الرمية يعني في القسم**  
**ان سهم المنية لا يخطئ من حضرا حله قال تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون**  
**ساعة ولا يستقدمون وقال الكوفيون الجملة فاعل اي ليس حجة فاعل**  
**بذاته على رايهم في تجويز وقوع الفاعل حمله ثم قال هشام وتعلب رجاء**  
**منهم يجوز ذلك مطلقا في كل جملة نحو يجيبني تقوم وهمش**  
**تحقيق للشارح ملخصه ان لا نزاع لاحد في ان من خصائص الاسم كون**  
**مسند اليه يعمل تجويزهم وقوع الجملة فاعلا على معنى الى المصدر المفعول**  
**من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى يجيبني يقوم زيد يجيبني قيام زيد**  
**فلم يكن المسند اليه الاسما غاية ما هنا ان التأويل وقع بدون حرف مصدر**  
**وهذا كما قالوا في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقاتهم من ان الجملة مضاف**  
**اليه مع الاضافة كالاسناد اليه من خصائص الاسم والجملة هنا موصولة**  
**من دون ساكن قال ولا بدع في هذا لانه وجد مطرد في الاضافة في باب**  
**التسوية نحو سوا على ائت ام تعودت اي قيامك وتعودك وفي نحو لا**  
**تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن هشام**

وتعلب ومن قال بقولهما الحقوا مثل يجيبني يقوم زيد يسلك لادبواب  
 والبصريون منعوا منه وقال الفراء وجماعة جواز مشروط بامرين  
**يكون المسند اليه اي يكون الفعل المسند الى الجملة قلبا اي فلا من**  
**افعال القلوب وبافتراضها باداة معلقة لذلك الفعل عن العمل**  
**نحو ظهري اقام زيد وعلمه هل قد عزم وفيه نظر لان اداة التعليل**  
**بان تكون مانعة من وقوع الجملة فاعلا بفعل اشبه من ان تكون**  
**مجرى له فان من شأنها كفت العامل عن العمل ولو لفظا فكيف يعبر عنها**  
**في عمله وكيف يعلق الفعل عما هو منه كالجزء بمعنى الفاعل والتقابل**  
**ان يقول كيف يعمل معنى التعليق في المفعول اذا كان جملة والجملة لا تنافي**  
**ظهور على عامل في لفظها بوجه من الوجوه وانما التعليق ابطال العمل**  
**لفظا وبثاقه بخلافه فاعل ويجوز فحذري اي واقول بعد ما تقدم تبينه**  
**فحذري ان المسئلة اي مسئلة التجويز بالاشتراط صحيحة وقضي**  
**الكلام في حرف من الباب الاول على نظير هذا التركيب تمسك ولكن مع**  
**الاستغناء خاصة دون سائر المعلقات اي باقيا وبنا على**  
**ان الاسناد في الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة كما في الظاهر**  
**فقد يقال لجعل مراد الفراء ومن معه على ما ذكر المص من كون الاسناد الى مضاف**  
**محذوف حذف واقيمت الجملة مقامه وجعل الاسناد اليها تجوزا وتقديره**  
**مع الاستغناء ما ذكر ومع غير نحو ظهري اقام زيد يظهر لي مضمون**  
**ذلك اي ظهري انتفاء قيام زيد فانه هو المفعول فان حمل كلامهم على ذلك**  
**خير من جملة ما يودي الى خرق قاعدة مقرره هي المسند اليه لا يكون الاسما**  
**او ما في تأويله الا ترى ان المعنى ظهري جواب اقام زيد اي جواب**  
**قول القائل ذلك وكذا القول في افتقارهم واي ان المعنى علم جواب**  
**الافتقار وذاك لا بد من تقديره دفعا للتناقض بين صدر الكلام**  
**وتجزم اذ ظهور الشيء والعلم به متافيان للاستغناء عنه المقضي**  
**للعمل به فقل هذا رايي على الشلوبيين وقال غيره الاستغناء مرهنا ليس**  
**على حقيقته بل الصورة صورة الاستغناء والمعنى على الخبر ليله يلزم الشئ**  
**كما قال المص وبذلك ان الاستغناء في باب التعليق لا يستدعي جوابا بخلافه**  
**في غير فاذا قلت انهم في الدار استودع جوابا بخلاف قولك علمت ازيد**  
**عندك ام عزم لان قائل ذلك علم الذي عندك متما وانما اراد ان لا يعينه**  
**المخاطب فخا بلفظ الاستغناء فان قلت ليس هذا مما يصح فيه الاضافة**  
**الى الجمل فكيف يصح تقدير هذا المضاف قلت قد مضى لنا عن قريب**

علم



وسياق عن قرب ايضا ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المزد  
 فالاضافة معها الى جملة صورة ومفرد معنى السابغ واذا قيل لهما  
 لا تقدر وانزعوا بن عصفوران البصريين يعترضون نايب الفاعل  
 ضمير المصدر وجملة التي مفسرة لذلك المصدر لا محل له من الاعراب  
 ومن محمد ابو حيان واذا قيل هو اي قول سديد فيكون مرجع هذا الضمير  
 مصدره نوعيا بدليل تفسير بامر خاص ولا يكون تأكيد بالعدم بصحة  
 سلبه عن الفاعل وقبل الظرف نايب الفاعل بالجملة في محل نصب  
 على مفعولية القول ويرد بانه لانتم الفاعل بالظرف وما يقوم مقام  
 الفاعل لا بد ان تتم الفاعلية كما يتم بالفاعل وبعد عطف على بانه  
 اي ويرد هذا القول ايضا بعدم الظرف في واذا قيل ان وعد الله حق  
 فلو كان الظرف هو النايب دون الضمير والجملة على الصواب الاتي للزم  
 الاقتصار في الآية على احدي ركني الاسناد قيل هذا لا يرد عليهم لانهم  
 لم يلزموا نيابة الظرف دائما وانما قالوا به في محل خاص لقيام التفضي  
 لذلك عندهم واجيب بان قابل ذلك انما قال فرار من جعل الجملة نايبة  
 عن الفاعل ومنعاه فكيف لا يرد عليه ما لا ظرف فيه مع الجملة وفيه  
 انه لا يتعين ذلك الا اذا امتعت نيابة الضمير ايضا والصواب ان  
 النايب هو الجملة وهو مختار الراجح في لانها كانت قبل حذف  
 الفاعل وبنها المفعول منصوبة بالقول على انها مفعول به على الصحيح  
 فكيف انقلب مفسر لا محل لها بعد بناء الفعل للمجهول والمفعول نايب  
 متعين للنيابة من بين المفاعيل حيث وجد وقولهم الجملة لا تكون  
 فاعلا ولا نايبا عنه جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها  
 بحكم المفردات فيكون فاعلا ونايبا والجملة هنا من ذلك كما قد قيل  
 واذا قيل لهم هذا القول وهذا الجواب ما اخذ من كلام الكشاف وزيد  
 ابو حيان بانه متى امكن الاسناد المعنوي فلا يعدل الى الاسناد اللفظي  
 وقد امكن هنا جعل النايب عن الفاعل ضمير المصدر ولهذا يقع الجملة  
 المراد بها لفظها مستندا وهو لا يكون الامفرد او في حكمه نحو لا حول  
 ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة اذ المعنى هذا القول او اللفظ  
 وفي المثل زعموا مطية الكذب اي هذا اللفظ قال من حشي التكذيب  
 في قوله قال زعموا الكذب اذ اظهر خلافه لم يفتضح فكان لفظة زعموا  
 كالطية التي تتركب لحصول المراد فهو قد شبه ما تقدم امام كلامه  
 ويتوصل به الى مراده من قوله زعموا بالطية التي يتوصل بها الراكب

الى حاجته اذا كانت فارحة عنه وقد يقع في بعض النسخ مظهره بكسر  
 الظاء المعجمة بعدها نون مشددة وهو تصحيف ومن هنا اي ومن اجل  
 ان الجملة التي يراد بها لفظها لها حكم المفرد ثم حجب الخبر الى رابط  
 يربطه بالمستدام كونه جملة في حق قوله لا اله الا الله كما لا يحتاج  
 اليه الخبر المفرد الجامد واما الاحتياج للخبر المفرد المشتق اليه فليس من  
 جهة كونه خبرا مفردا كما لا يخفى الثالث وعد الله الذين امنوا وعملوا  
 الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد يتعدى الى اثنين  
 لقول وعدت زيدا مالا وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني  
 مفعولي باب كسلا لا يكون جملة لان ذلك خاص بانواع القلوب وما  
 في معناها بل هو محذوف والجملة مفسرة له تقدمه اجر اعظمها  
 والجنة وتفسير الخبر العظيم بحصول المغفرة لهم ظاهر واما على  
 الثاني ففيه خفا قوله التفسير فيه اقامة السبب مقام المسبب  
 اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وجوز الراجح في  
 هذه الجملة وجوها اخرى منها في تفسيره وملخص القول انه كان مقتضى  
 الظاهر نصب مغفرة وما عطف عليه على انه ثاني مفعولي وعد كما في اخر  
 الفتح لكنه جئ به جملة اسمية اعني لهم مغفرة وليس وعد مما ينصب للمحل  
 فاحتج الى بيان وتقرير فيان بوجه احدها ان ثلثي مفعولي وعد  
 متروك ووعد الله الذي امنوا كلام تام معناه قدم لهم وعدا ولهذا  
 مغفرة استيناف في موقع البيان للموعود كما قد قيل اي شي للموعود  
 الثاني انه ينقد بر القول اي وعدهم قايلا لهم مغفرة الثالث انه  
 مفعول وعد لكونه في معنى قال فانه نوع من القول الرابع انه  
 مفعول لموعود لا بهذا الاعتبار بل باعتبار الحكاية على معنى وعدهم  
 هذا الكلام على طريقة قوله وتركنا عليهم في الاخرين سلام على نوع  
 في العلم فانها اذا وعدهم من لا يختلف المعاد هذا القول فعتبي  
 وعدم تضمنه من المغفرة والاجر العظيم لا يدلهم موجب عدم اخلا  
 المعاد ان يقول لهم ذلك البتة واذا قال لهم ذلك وفي حقهم  
 كان اخبارهم ووعدهم بلوغ المغفرة والاجر فصح ان وعدهم  
 مضمون القول لكن بالواسطة وهذا القول يقال لهم ويتلقون به  
 عند الموت فيسرون وتهون عليهم السمكات ويوم القيمة فيستريحون  
 اليه ويهون عليهم الاحوال التي تكون قبل الوصول الى الثواب من  
 الموقف والصراط والحساب اذا قدره الثقتا زاني في جواش الكشاف

خبر اصح



وقولي في الضابط للجملة المفسرة **الفضيلة** احتوت به عن الجملة  
 لصغر الشان فاعلمنا كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ذلك الضابط  
 لكننا عدا ولها موضع ومحل من الاعراب بالاجماع لانها جازية في الحال  
 او في الاصل فكل جملة تكون خبرا ذات محل وعن الجملة المفسرة في باب  
 الاشتغال عند بعضهم فقد قيل انها تكون ذات محل كاسيا في نقله  
 قريبا عن الشلوبان واورده عليه ان هذا القيد لا يخرج الجملة المفسرة  
 في مثل قولنا قام زيد عمر ايمر فلهذا فيه مفسر للحال في فضلة  
 واجيب بان مراده بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وما  
 اورده عليه له محل وتقدم ما فيه **وهذا القيد** اي قيد الفضلة  
**اهلوه** فلم يذكره في تعريف التفسيرية ولا يدر منه لاخراج ما عرفت  
**مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها دائما خالف**  
**فيه الشلوبان** فمن غير انما يحسب ما تفسر ان كان ذا محل في  
 ذات محل والافلا في في نحو زيد ضربته لا محل لها لان ما  
 فصرته مستأنفة لا محل له وفي نحو انا كل شيء ينصب كل خلقناه  
**نقدر** اي بقدر يسايق او انا خلقنا كل شيء مقدر امر يتعالى مقتضى  
 الحكمة او مقدر متعقبا في اللوح قبل وقوعه وقرى كل شيء بالرفع  
 على الابتداء وعليه فالاولى جعلنا خلقناه خبرا لانها لطابق المشهور  
 في الولاية على ان كل شيء مخلوق نقدر واختار النصب مع الاضمار  
 لان بعض في المقصود واما قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فبين  
 فيه ان تكون الجملة نعتا لا خبرا واما الخبر في الزبر اي دواوين المعظ  
 والمعنى وكل شيء يفعلون لهم كانه في الزبر مسطر فيها اذ لو كانت خبرا  
 وفي الزبر ظرف لفعلوه لزم ان يكون الزبر ظرفا لوقوع افعالهم ومجلا  
 ومن ثم لم يصح النصب هنا ونحو زيد الخبر **ياكله** بنصب الخبر على  
 الاشتغال في محل رفع لان ما فيه جملة وقعت خبرا عن المستد  
 او عما هو اصله ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله فاوخت المفرد  
 موقعها ومن قال من نحن نؤمنه يثبت وهو من هو صدر بيت  
 من ثاني الطويل مجزؤه ومن لا يجزه بمس من مفسر عما ولم يسم قايله والفرق  
 بين الزاى المستداه المروع والتضعيف فيه للتكثير فظهر الخزم  
 في الفعل المفسر وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل  
 فمن ثم اثبت لها محلا من الاعراب حيث كانت المفسرة ذات محل ولم  
 يثبت للجهور ووقع البدل والبيان جملة اما البيان فسلم واما البدل

فقد يمنع فانهم اجازوا في قوله تعالى وانفوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم  
 بانعام وبنين ان تكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولى وفي قول  
 الشاعر اقول له امرجل لا تعين عندنا ان تكون جملة المني بدلا من جملة الامر  
 ولم يفتقد عليهم ذلك بانه خلاف مذهب الجهور قيل المبتدئون للبدل  
 في الآية والبيت هم البيانون اشتوا في الآية بدل البعض وفي البيت  
 بدل الاشتغال وهم بالنيشينة الى باقى النجاة خلاف للجهور وعندى  
 في هذا القول نظران المصا ثبت البدل في الجمل ذات المحل سواء كانت  
 تابعة لجملة ام لمجرد وفعل الاول ابن قاسم في شرح الخلاصة عن كثير من النحويين  
 وان نقل عن المراسف ما استدلوا به لا يقوم حجة ونقل الثاني عن ابن  
 جني والنحويين وابن مالك وجعل ما اتفق فيه عطف البيان والبدل  
 ان البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البدل فهما وذكر المعولات  
 والجمل في بعض وساق مسايل ولم يتعرض لهذه المسئلة مع انها جديرة  
 بالتعرض لها ثم نعد ووقع في حاشية انكشاف للسعد التفتازاني  
 عند قول انكشاف ان انما نحن مستهزون بدل من انا معكم ما نصده  
 الظاهر ان منزلة بدل الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل  
 التي لا محل لها ويعنون بما لا محل له ما لا يكون خبرا او صفة او حالا  
 وان في موقع المفعول المقول انتهى ويقال له فما بال السكاكي وهو  
 من اجلهم ومن جاء بعده في اسباب الفصل والوصل عدد ومن اسباب  
 كمال الاتصال المقتضى للفصل كون الثانية بدلا من الاولى لانها  
 غير وافية بتمام المراد او لغير الوافية بخلاف الثانية والمقام  
 يقتضى اعتناء لبيان المراد ومثلوا له بامثلة منها قوله اقول له امرجل  
 لا تعين عندنا وان جكوا بان البدل في البيت بمنزلة بدل الاشتغال  
 لان المراد بقوله امرجل كال اظهار المكر اهية لا قامته وقوله لا تعين  
 عندنا وفي بتاد يتدل لانه على المطابقة مع التاكيد فوزا انه  
 وز في حسنها في انجيفي الجاريد حسنها لان عدم الالقامة مغاير  
 للارتحال وغيره اخل فيه ونعمها ملايسه **وقد بينت ان جملة**  
**الاشتغال ليست من المحل التي لسعي في الاصطلاح جملة مفسرة**  
**وان حصل فيها تفسير بالمعنى اللغوي** قيل هذا اعتراض على الشلوبان  
 مما حاصله انه اطلق المفسر بالمعنى اللغوي دون الاصطلاح على جملة  
 الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح واجيب عنه بان الشلوبان  
 اراد المفسر بالمعنى اللغوي دون الاصطلاح وهو متناول لجملة



الاشتغال ولا يخفى ضعفه اذ العمل على اللغوى في مقام اثبات الحكم  
 لامر اصطلاحى خلاف الظاهر ولم يثبت جواز حذف المعطوف  
 عليه عطفت البيان وان ثبت في عطفت النسق وهذا منق على  
 هنا واختلف في جواز حذف المبدل منه وسيا في بيان ذلك المحذوف  
 ان شاء الله تعالى وفي البعد يأتى لاي على ان الجزم في ذلك اي في  
 بيت فمن نؤمنه باذقة شرط مقدرة فانه قال ما لم يخصص  
 الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي ان منفسا  
 اهلكته تمامه واذا اهلكته فعند ذلك فاجزعي وقد تقدم الكلام  
 عليه في حرف الفاء مجزوما في التقدير وان انجزام الثاني ليست  
 على المبدل اي بولية المذكور من المحذوف اذ لم يثبت جواز حذف  
 المبدل منه بل انجزامه على تكريران وقد يربها مع الثاني اي ان  
 اهلكته منفسا ان اهلكته ويكون في الكلام تعارض فان المحذوف  
 في الاول مجزوم وفي الثاني جازم وساغ اخبار ان اي في هذا  
 التبع ونحوه وان لم يجز اخبار لام الامر الا في ضرورة اي الا في  
 ضرورة الشعر مع اشتراكهما في الجازم والجزم ومية لا تسامعهم  
 فيما اي في ان ما لم يتبعوا في لام الامر بدليل ايلاعهم اياها الاسم  
 دون لام الامر ولا ان تقدمها مقيد للدلالة على انها عطفت على تسامعهم  
 فهو تعليل بان للفرقة بين ان واللام وهو بالنظر الى المحل الصالح  
 لما بخلاف الاول فانه بالنظر الى انفسهما ولهذا اجاز سبويه  
 بمن تكرر امر محذوف صلة امر لتقدم ذكر نظرها ومنع من ضرب  
 انزل لعدم تقدم ذكر نظرها لصلة انزل حتى تقول عليه فتا في  
 بالصلة وقال عطفت على اجاز مشاركتها في الترتيب على ان التقديم مقر  
 للدلالة فمن قال مرت برجل صالح ان لا صالح فظالم باخفص  
 فيما انه اتى من اخبار رب بعد الواو وذلك لان اخبار رب  
 تعد الواو اخبار ما لم يتقدم نظيره واخبار خافض صالح فظالم اخبار  
 ما تقدم لان التقدير لان التقدير لا امر بصالح فقد مرت بطالم  
 وزب شئ يكون ضجيفا في نفسه ثم تحسن للضرورة والحاجة  
 لا لامضطرار وضرورة الشعر لا ياباه قوله كما في ضرب غلامه  
 زيد لما فيه من عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبه وهو المعنى  
 بالاضمار قبل الذكر وحسن في ضربوني وضربت قومك اي في  
 باب تنازع العاملين وقد عمل الثاني والاول يغتصم الفاعلية

الحاجة

للحاجة اليه لئلا يلزم المحذور كما هو مقر في محله واستغنى عطف  
 على مدخول بل في قوله بل تكريرا ان بجواب الاول عن جواب  
 الثانية كما استغنى في نحو اني ظننته قائما ثانيا في مفعولي  
 ظننته المقدم اعنى قائما عن ثانيا في مفعولي ظننته المذكورة  
 قبل لا يتعين كون قائما المذكور ثانيا في مفعولي المذكور لانه لا يجوز  
 ان يكون ثاني مفعولي المقدم بل هو الاول لان المقدم هو المقصود  
 بالذات والمذكور انما جئ به لضرورة التفسير فينبغي ان يقتصر  
 به على قدر الضرورة وانما ندعو الحاجة الى ذكر الفاعل لتعلم  
 به صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول المضمر ليحصل  
 الربط ويحقق الاشتغال واما المفعول الثاني فلا ضرورة بتبعث  
 على ذكره من حيث التفسير فينبغي حيث ذكر فينبغي ان يكون المقدم  
 هي المقصودة بالذات وقد رد على من اعرب ليس له ولو جاز لا من  
 ضمير هلك في قوله تعالى ان امرء هلك ليس له ولد بان المسند اليه  
 حقيقة هو الاسم الظاهر المفعول للفعل المحذوف وهو الجدير  
 بالتمييز فيجعل الجملة صفة له لاحالا من ضمير الفعل الواقع في جملة  
 التفسير وانجيب بان الظاهر ان قائما ثانيا في مفعولي ظننته  
 المذكور وكلام المص على الجملة الرابعة من غير ذوات  
 المحل الجملة المحاب بها القسم نحو والقران الحكيم انك لم  
 المرسلين والجملة المؤكدة بان واللام جواب القسم ونحو وقاسم  
 لا كيدن اضماكم ومنه ليندن في الخطبة اي والله ليطرحن  
 في النار التي من شأنها ان تحطرن كل ما يطرح فيها ولقد كانوا عاهدا  
 الله بقدر لذلك ولما اشبهه القسم كما قدرناه في الآية الاولى  
 ويكون القسم هنا مقديرا بخلاف الايتين السابقتين قال ومنه  
 ومما يحتمل جواب القسم وغيره قوله تعالى وان منكم الا واردها  
 وذلك بان تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن اعلم فانه وما قبله  
 اجوبة لقوله تعالى فوريك ليمرهم ويحتمل الاستيناف وهذا  
 مراد ابن عطية من قوله هو قسم الواو يقتضيه اي هو جواب  
 القسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت على الجواب والمعطوف  
 على الجواب جواب وتوهم ابو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة  
 فضلا عن مثل ابن عطية وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بان  
 يلزم منه حذف التجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون



**الجواب منفيان** وبعبارة ابي حيان الواو للحطف وقال ابن عطية  
وان منكم الاواردها قسم الواو تقتضيه وتفسره قوله صلى  
الله عليه وسلم من مات له ثلاثة من الولد لم تمته النار الا خلة  
القسم وذهل عن قول الخويين انه لا يستغنى عن القسم بالجواب  
اذا كان الجواب باللام او بانه والجواب هنا على زعمه بان التافيه  
فلا يجوز حذف القسم وقوله الواو تقتضيه يدل على انها عنده  
واو القسم ولا يذهب نحوى الى ان مثل هذا الواو واو القسم لا يلزم  
من ذلك حذف الجرور وبقاء الجار ولا يجوز ذلك الا ان وقع  
في شعر او نادر كلام بشرط ان يقوم صفة المحذوف مقامه وهذه  
الاية ليست منه وقد نوقش ابو حيان في اول اعتراضه بنحو ان  
حذف القسم مع كونه الجواب منفيان بان قال تعالى ولينزالنا  
ان امسكها من احد من بعد **تفسيه من امثلة تجواب القسم**  
**ما يخفى** كونه جوابا لمنه قوله تعالى **ام يكره ايمان** اي عمود موكد  
بالايمان وفي الكشف لفلان على يمين بكرا اذا اتمنته منه خلعت  
له على الوفا به يعني بان صمتا منكم واقصا لكم بايمان **علينا بالغة**  
متناهية في التوكيد **اليوم القيمة** متعلق بالمقدر في تكرار  
ثابته لكم علينا الى يوم القيمة لا يخرج عن عهدها حتى يحكمك في ذلك  
اليوم او يبالغا اي ايمان يبلغ ذلك اليوم **ان لكم ما تحبون** قال  
الزنجشني اي جواب القسم لا معنى ام لكم ايمان علينا امر تسمنا  
لكم وقوله تعالى **واذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون**  
**الا الله** واذا اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماكم وذلك لان اخذ  
الميثاق بمعنى الاستخفاف قاله كثيرون منهم **الزجاج** قال ابو حيان  
كل ما كان فيه واذا اخذ فهو قسم غرضه وصابطه كل ما لا يفهم  
من النطق ان المتكلم مقسم بل من القرآن نحو نشيدنا انك رسول الله  
فتشهد لا يفهم منه القسم لا يقرب منه قوله اخذ وايمانهم حسنة  
ونحو علم الله لا فعلين ويعلم الله لا فعلين قال الله يعلم ما توكنت قتالهم  
حتى علوا فرسى باشر من زيد ومنه عند ابن عصفور افعال القلوب  
فانه قال ويجوز ان يضمن افعال القلوب كلها معنى القسم فيتلقى  
اذا اكد بما يتلقى به القسم **ويوضحه** اي يوضح كون اخذ الميثاق  
في معنى القسم **واذا اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب ليمتنه**  
**للناس** فانه تلقى باللام ونون التاكيد كما يتلقى صرخ القسم بهما

وقار

**وقار الكسائي والفراون** وانتم امان التقدير بان لا تعبدوا الا الله  
بان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفصل على هذا يجري  
الحضر المعنى ويعضده قراءة لا تعبدوا فيكون لا تعبدون ولا تسفكون  
معمولين لاخذ الميثاق بتقدير الجار ويجوز ان يكونا بدلين من الميثاق ولا  
جار مقدرا **وجوز القران ان يكون الاصل الذي ثم اخرج** يخرج الخبر فلا يكون  
جوابا بل بيان لاخذ الميثاق وهو اخيرا وقاضى المفسرين قال وهو يلحق من  
صريح المعنى لما فيه من ايهام المعنى متنازع الى اليمين ما هو غير عنه **وبوجه**  
**ان بعده** وقولوا **واقيموا اوقا** ووجه التاكيد ان قوله لا تعبدون الا  
الله اذا جعلناه عينا محب الاصل كان انشاء في المعنى فحسن عطف الجمل  
الامر به عليه اذ يكون قد عطف ما هو انشاء لفظا ومعنى على ما هو انشاء معنى  
بخلاف ما اذا كان خبر العطف ومعنى ويعضده ايضا قراءة ان لا تعبدوا  
**وبما يحتمل الجواب** وغيره قول الفرزدق **تعش فان عاهدني لا تخونني**  
**تكون خيل من ياذب يصطبان** هو من ثالث الطويل وقبله فقلت له لما  
تكسر ضاحكا وقام سيفي من يدي بكان ويعدده وانت امر يا ذب اغدر  
كنما اخين كائنا امر صاعا بليان يصف ديبا اتاه في القفر واظفر ما  
كان يا كل منه ثم قال له ان اتممت على عدم الخيانة كنت اما وانت بمثابة  
رفيقين مصطبين ثم استدر كد فقال وكنت اطلب منك اوقا بمعا هرتك  
والغدر سجيبة لك وطبيعة فيك ودهد القابل اذا كان الطليع طبايع  
فلا بلن يغدر ولا حليب ومن هنا قيل اذا كان الغدر سجيبة فالثقة  
بكل احد غرر وصهر له عايد على الذيب وتكثر بالشين المعجمة مشددة من  
الخر وهو الكشف عن الناب وقال ابن السكيت اكثر التسم يقال كسر  
الرجل والكل وافترقوا يسم كل ذك بتدومته الانسان كذا في الصحاح  
وقال في القاموس كسر عن اسنان يكسر كسر لبدى يكون في الضمك وغيره  
وقد وقع انشاء هذا البيت في المفصل بلفظ يقال يدل تعش وهو بلام  
مفتوحة للواحد وللواحد تعالى بفهمها ايضا وحكى الزنجشني فيها  
كسر اللام عن اهل مكة والوجه فتح اللام لانها عين الفعل من المتعالي وهو  
الارتفاع فهي كالعائن ولا م الفعل التي كان حتما ان تكسر  
سقطت اذ الاصل تعالى فعل فيه ما هو قياسي مثله واللفظ من يصطبان  
عايد على من باعتبار المعنى وفي هذا البيت شاهد ايضا على الفصل بالنداء  
بين الموصول وصلته وفيه خلاف قال ابن مالك ان ولي النداء خطاب  
فالفصل بربنا يزعم قوله وانت الذي يأسعدك بمشهد كرم ولان لم يلحق



لم يحجز الاضروحة كهذا البيت وقال ابو حيان لا فرق في التداين ان يوتي  
 بعده بخطاب اوله وذهب ابو علي الى انه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول  
 بغير القسم وانما امر شاهر على اطلاق هذا اللفظ كلفظ المرء بغير حمزة  
 وصل على الانسان او الرجل لكن المفهوم من الصحاح والقاموس اختصاص  
 ذلك بالذنب وفيه ثلاث لغات فتح الراعي كل حال واعرها على كل حال  
 فنقول هذا امر ورايت امره ومررت بامرء معربا من مكانين والحق  
 ان ما على الهمزة حركة اعراب وما على الراء ابتداء ولا جمع له من لفظه وهذه  
 امره مفتوحة الراء اعماء وقالوا في الرجل مر ايضا بفتح الميم وربما ضمت  
 وحكي صاحب القاموس بالكر ايضا والجمع له من لفظه وربما سمع مروون  
 وفيها مرة ومرة بفتح الراء بدون همزة واخيه من شئ اخي تصغير  
 اخ والاصل اخيو **جملته النفي** يعني قوله لا تخفى نفي **اما جواب**  
**لعاهدتي** لان المعاهدة جواب القسم كما قال ابي بكر زعاهدته  
**لوافقن** فكان كن اعترفته بخلاف هو من الضرب الثالث من الطويل  
 وهو الفرزدق ايضا ومحرز اسم رجل واخر بفتح الخاء معناه حملته عليه  
 كانت الصفة به كما يلصق الشئ بالعر او نون توافق في نون التاكيد  
 الخفيفة ويروي ليوافقن والمعنى قريب **فلا محل لها** وهذا هو الظاهر  
**او حال الفاعل او المفعول او كليهما** لا شتماله على ضمير لهما **فمحلها**  
**النصب** على الحالية من كل منهما او منهما والمعنى شاهد الخوايب لان  
 الغرض المعاهدة والخلف على ترك الحيافة لا المعاهدة والخلف في هذه  
 الحالة على شئ اخر وقد ترجع الحالية بقوله ايضا اي بقول الفرزدق  
 بشهادة قوله ايضا الترتي عاهد ورتي واني لذين رتاج قائم  
 ومقام على حلقه لا شتم الدرهم مسلما ولا خاترجا من في زور قائم  
 هاهن ثالث الطويل ايضا قال الزمخشري هاهن الفرزدق بعد ان حلف  
 ان لا يقول الشعر واقبل على قراءة القرآن ثم رجع والرتاج براد  
 مكسور فشاء فقيهه قالف نجيم كالمرج بفتح الميم الباب العظيم  
 والمراد هنا كما في كامل المبرد باب الكعبة المشرفة كما ان المراد بالمقام  
 مقام ابراهيم عليه السلام ويقال الرتاج الباب المغلق وعليه باب  
 صغير كن في الصحاح **وذلك اي** ووجه الاختصاص **انه عطف خارج**  
**وصحاحا على محل جملة لا شتم** فيكون حالا ايضا **فكان** قال جلفنت  
**غير شاتم ولا خاترجا** وهذا رأي عيسى بن عمر كما قاله المبرد في كامله  
 فانه لما تاب عن الهجاء وقد في المحسنات عاهدته في هاتين الحالتين

وقد تحت الشارح من هذا الاحتجاج وقال كيف يكون اللفظ الواقع  
 حالا في تركيب خاص حمدا على ان لفظا اخر وقع في تركيب خاص مباين  
 لذلك التركيب حال هذا مما لا سبيل الى القول به اصلا واعتذار  
 المحشي بانه لما كان كل من الجملتين في البيتين نظرا لآخرى في ايهما فعلية  
 مضارع منفية بلا محقق للجواب والحالية وفانت القرينة في احدهما  
 على الحالية من جمل الاخرى على الحالية لعدم الفارق بينهما فيما ذكرنا  
 مع عدم المنافي من الحالية انما يمنع لو تم مدعا من كون الجملة الثانية  
 مضارعة وليس كذلك لان القابل بالحالية لا يجعل تقدير الحالية  
 الثانية ولا يخرج خارجا عما ذكرك تقدير من يجعل الجملة جوابا لغيره  
 قول المحشي بعد ولا يخفى ان هذا الاحتجاج ليس للمصنوع وانما ذكر ليوده  
 بقوله والذي عليه المحققون كلام لا غير عليه وقد عرفت انه  
 قول عيسى بن عمر **والذي عليه المحققون** وخزم به ابن بعيش وقال  
 هو مذهب يسيرو به **ان خارجا مفعول مطلق** وهو على صيغة اسم  
 الفاعل وافتح موقع الفعل والاصل **والجرح** من في زور كلام **خروجا**  
**ثم حذف الفعل** وانا ب الوصف عن المصدر لان خارجا اسم فاعل  
**كما عكس في ان اصبح** ما وكر غورا فانيب غورا المصدر عن غاير  
 الوصف والاصل ان اصبح ما وكر غايرا وانما قد رنا الاصل في البيت  
 ذلك لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبيان مقام ابراهيم  
 انه لا يشتم في المستقبل ولا يتكلم فيه يزور اي المراد انه  
 حلف وعين المحلوف عليه **لا ان شتم** حلف في حال انضافه **هذه بيت**  
 الوصفين على شئ اخر ولم يعينه كما هو المعنى على الحالية **مسئلة**  
 قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبر اي لا يقع الخبر جملة قسمية فتقبل  
 في تعليله لان محولا فعلم لا محل له فاذا بني على مبتدأ وجعل خبرا  
 عند تقبل زيد ليعلم صا رله موضع فانقلب موضع وليس بشئ  
 لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية وهي مجموع القسم وجوابه  
 لا جملة هي جواب القسم حق يلزم التحذير المذكور ومراده اي مراد  
 ثعلب من قوله ذلك ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذا لا ينفك  
 احدهما عن الاخرى فجاز ان يراد المجموع من لفظ جملة القسم  
 فهو تعليل لصحة ارادة المجرى منه وحملت القسم والجواب يمكن  
 ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لا فعلان فان محلهما نصب  
 بحكاية القول وهذا رد للتعليل السابق لقول ثعلب تقريره ان قولنا



لا محل للقسمة وجوابه معناه في المحل بمنا دون امكانه فهو قصيد مطلق وقولنا  
 لهما محل لوقوعهما خبرا امثلا مطلقة اخرى فلا يتناقضان قلت ان محل  
 ما لا محل له فاذا انبنى على مبتدأ ماضيا ردا المحل كالجملتين المحذورتين عن خبر  
 فانك تقول زيدا قائم ولا محل لهذه الجملة ثم تقول هو زيدا قائم فيصير في محل  
 من فتح قلت المنوع صيرورة ما لا محل له مع قيام موجب في المحل والجملة  
 في سبيل الضمير ليست كذلك فتأمل **واما المانع عندك** احدا من **اما**  
**كون جملة القسم لا ضمير فيها** يربطها بما هي خبر عنه فلا يكون خبرا لعدم  
 الرباط فلا يكونان معا خبرا بل يكون الخبر احدهما اي للجواب ويلزم  
 المحذور وهذا اظهر ان هذا المانع مانع تكون القسم وجوابه لا يكونان  
 خبرا الا لظاهر ما نقل المصنف عن ثعلب انه لا يكون جملة القسم وحدها  
 خبرا كما يتوهم كذا قيل وقد يقال هو انما قرره لك بعد ما نفي على ان مراد ثعلب  
 بجملة القسم مجموع الجملتين او ان معنى قوله فلا يكون خبرا لا اي لا وحدها  
 وذلك ظاهر ولا مع الجواب **لان الجملتين هنا** اي جملتي القسم وجوابه  
**ليستا كحائتي الشرط والجزاء** في كونهما في حكم جملة واحدة فيكون في الضمير  
 في ثانيتهما في الربط **لان الجملة الثانية هنا ليست محمولة لشي من الجملة**  
**الاولى بخلاف الخبر فانه محمول لاداة الشرط وفي من الاولى ولقد امنتج**  
**بعضهم اشتباها** وقولهما اي وقوع القسمية صفة لعدم الرباط  
 فيها واما كون جملة القسم اشتباها غير محتملة القصد والكدب  
 والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع  
 قوم من الكوفيين منهم ابن النجار وكذا ابن السراج من البصريين ان يقال  
 ببداهة وزيد محل جاك وهذا وهم دخل عليهم من ايمانهم لفظا خبر  
 فانه لا يراد بخبر المبتدأ اما يحتمل الصدق والكذب كما لا يراد بالفاعل  
 من فعل يشا قال الرضي ويؤيد على جواز كونها طلبية قوله بل انتم لا محرجا  
 بكم وانفاقهم على جواز زيدا خبره ونوقش في الاخبار بان اتفاق غيرهم  
 من اهل منهم وانفاقهم وغيرهم ممنوع الا ترى الى ما حكاه من المنع عن ابن  
 النجار ومن معه وعندي ان كلامهم من هذا من **التقليدين** للمنع  
 ملغى اما التقليد الاول فلان **الجملتين** يعني جملة القسم وجوابه يرتبطان  
 ارتباطا صاريا به كالجملتين الواحدة وان لم يكن بينهما عمل اذ ليس من  
 ضرورية الارتباط ان يكون بالعمل فلم لا يكفي وجود الرباط في ثانيتهما  
 ونزعهما عن عصفوران السماع فديجا بوصول الموصول بالجملة القسمية  
 وجوابها اي بجملة موصولة للموصول فهذا الزعم مسوق لتقوية كون بيتك

الجملتين لما بينهما من الارتباط بمنا بد جملة واحدة فان جملة الصلة كجملة الخبر  
 في وجوب الرباط وعدة زعماء وان وافق غرضه لما ان ضعف دليله  
**وذلك قوله وان كلاما ليوثهم قال** فاموصولة اي اسم موصول وهو خبر  
 عن اسم ان واللام المرحلة عليها لام الابتداء **والا لزم دخول اللام**  
**على اللام الاولى** لام الابتداء والثانية لام القسم وفيه ادخال اللام في جواب  
 ان الشرطية وقد مضى منه غيره ويأتي كذلك انتهى وليس شيء لان امتناع  
 دخول اللام على اللام انما هو لام لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل بينهما  
 وان كان زيدا فلا يتعين كون ما موصولة صلتها جملة القسم والجواب  
 ولهذا اي ولكون ثقل التكرار يندفع باي فاصل كان **اكتفى بالالف**  
**فاصلة بين النوات في اذهنان وبين المصرتين في الالتماس** وان  
 كانت الالف زائدة وكان الجيد لابن عصفور ان يستدل بقوله تعالى  
**وان منكم من لبيط** فان قوله لبيط خبر جواب قسم محذوف فظاهرا وهو  
 وجوابه صلة لمن اي وان منكم الذي والله لبيط فان قيل يحتمل من  
 ان تكون الموصوفة اي لفريق لبيط فلا يتم التقريب قلنا وكذا  
 ما في الآية يحتمل الموصوفة اي تقوم لتوحيدها فهو مشترك الالزام فلا يكون  
 واردا استنادا لا يتبع صفة الاما يتبع صلة فالاستدلال ثابت  
 وان قد ثبت صفة ومحصلة انه جواب تسليم بعد المعارضتين لما ان  
 من موصولة وما ان كان موصولة لكن حكم الصفة والصلة واحد فاشتراكها  
 فهو ثابت للاخر فان قيل فما وجه اي وجه وقوع الجملة القسمية  
 وجوابها خبرا او صلة او صفة **والجملة الاولى انشائية** فان جملة  
 القسم اسمية كانت نحو لعن الله او فعلية نحو واتسموا بالله لفظها لفظ  
 الخبر ومعناها الانشائية قلت **حازلنا غير مقصودة لذاتها** وانما المقصود  
 جملة الجواب وهي خبرية وهذا القول البياني ان جملة الشرط غير مقصودة  
 وانما المقصود جملة الجزاء والشرط يتبدل وان خبرية الكلام الشرطي  
 وانشائية بحسب الجزاء ان انشائية فانها وان خبرية الخبر واما جملة  
 الشرط فانها ليس الا ولربوت بجملة القسم **الاجرد التوكيد لا التأسيس**  
 فيه العطف بالابتداء للحصر والتقي والادق سبق لظن واللام عليه واما  
 التعليل الثاني فلان للجز الذي شرطه احكام الصدق والكذب  
 الجز الذي هو قسم الانشائية وهو احد قسمي الكلام وذلك حيث يقال  
 الكلام اما ان يكون لتسببه خارج بيطاقه او لا بيطاقه وهو الخبر  
 او لا يكون وهو الانشائية لا خبر المبتدأ فانه ليس شرطه ذلك لا اتفاق



يعني وينبغي **على ان اصله الافراد** اي على ان الاصل فيه ان يكون مفردا  
 والفرد لا يحتمل الصدق والكذب فالاشتراط فيه ولا يشترط في فوعه  
 وهو الجملة قال الرضي قالوا وانما كان اصله الافراد لانه القول مقتضي  
 نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا  
 كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبرا او اكثر لا خبر واحد والتقدير  
 في زيد ضرب غلام زيدا ما كان غلام ضارب والجواب ان المنسوب  
 قد يكون شيئا واحدا كالقلم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدر بالمفرد  
 فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلام الذي تضمنته الجملة  
**واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام** دون المفرد  
 والاتفاق على جواز ابن زيد وكيف عمر ومع ان الخبر متضمن معنى  
 الانشائي لا يخفى ان ذلك القول غلط فاشتركا لفظ الخبر بين  
 ما يقابل الانشائي وبين خبر المبتدأ ولم يرد النجاة بقولهم ان خبر المبتدأ  
 يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ انه يجب ان يكون نسبة اليه موقوفة موجبة  
 ليقال ان هذا الوجوب يختص بالكلام الخبري والعقيدة الموجبة  
 بل يجب ان يعتد بنسبة ما اليه سواء كانت موقوفة او منتزعة او منسكا  
 فيها واعتبار النسبة بالشئ فيها كما لا ينبغي ان ينافى فيه فان التحقيق  
 ملحق به بعضهم من ان المبتدأ ما ذكر اللفظ اليه بطريق ما حال من  
 احواله ويربط به بوجه ما حكم من احكامه وهذا فرق بين ضربت  
 زيدا وزيد ضربته فيتحقق زيد في الاول لكونه مفعولا به وفي الثاني  
 لكونه متداع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا فانه ذكر  
 اوليا فاما لما وقع عليه من الفعل وثانيا لمبتدأ اليه حال من احواله  
 ولذا احكموا بان معنى زيد بوجه منطلق زيد منطلق اللفظ اذا عرفت ذلك  
 فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او غير وان كان حاصلها  
 قائم بالطلب والمنشئ فاذا قلت زيدا ضربة فطلب المضرب قائم بك  
 وليس حال من احوال زيد الابعار فعلقه به او كونه مفعولا في حقه  
 واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عند هذه  
 الحقيقة فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه ومقول في حقه ذلك لا على  
 معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه مستفاد من لفظ  
 اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدأ معنى اخر لا يستفاد من قولك  
 اضربه زيد وامتناع من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول  
 لا ينافي احتمالا لما يحكي المعنى **وزيد عمر ابن ملك ان السماع ورد بما**

منه

منعته تغلب من وقوع القسمة خبرا عن المبتدأ وهو قوله تعالى والذين  
 امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا  
 الصالحات لنبوينهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم فان الموصول  
 في الايات المذكورة مبتدأ خبر القسم المقدر وجوابه الملقوظ **وقوله**  
**جشأت فقلت للذي جشيت ليا بيا** انتهى هو مصدر بيت من تالي الحال  
 مجزوع واذا اتاك فلات حين مناس فاعل جشأت ضمير مستكن يعود  
 الى النفس يقال جشأت الترس عجم فشين مجزوع جشأت اذا انهمشت  
 اليك وجشأت اي اترفعت من حزن او فزع كذا في الصحاح والذبيسكون  
 الذي الى المعجم اسم موصول بمعنى الذي والمناص المتأخر والفرار وعند  
 لما استدل به اي بزمالك تاويل لقلب وهو ان المبتدأ ذلك كله  
 اسم موصول صلت به جملة فعلية وقد تضمن معنى الشرط فخير منزلت  
 منزلة الجواب ولذا افقون بالفاء في قولهم الذي ياتي في قلبه درهم فاذا  
 قدر قبله قسم كان الجواب له لقاعدة انه اذا اجتمع قسم وشرط وتقدم  
 القسم ولو تقدرا كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه بالرفع صفة  
 خبر المبتدأ الجواب الشرط محذوف والاستغناء عنه بنحو الجواب القسم  
 المقدر صفة للقسم لا الجواب قبله ونظير في الاستغناء بنحو الجواب القسم  
 المقدر قبل الشرط الصريح عن جواب الشرط المجرد من لام التوطئة قوله  
 نقاوان لم ينهوا عما يقولون ليعلموا والتقدير والله ليمسك لان لم ينهوا  
 ليس هكذا انتهى في النسخ بابرار الله في التقدير وهو هو وتنبه  
 وفتح لك والى البقا وهم يعني الهاء او غلط بالسكون ذهاب القوة  
 الوله الى اي والمراد خلافة في جملة الجواب القسمي فاعر ياها اعرابا  
 يقتضي ان لها موضعها ما لم يكن في قوله تعالى كثر على نفسه  
 الرحمة ليجمعكم بولي من الرحمة بول بعض فان المراد بالرحمة ما بعد  
 الدارين ولا شك ان البعث وما يترب عليه بعد من دعا والمسلم  
 كما يتأ على نفسه التزاهي تفضلا وحسانا والصواب ان الجملة مستأ  
 والقسم للوعيد على اسرافهم واعفا لهم النظر اي ليجمعكم في قبوركم مبعوثين  
 الى يوم القيمة على سرركم او الى بمعنى في وقد سبقه الى هذا الاعراب  
 اي لعراب ليجمعكم بولا من الرحمة غير ولكن اي ولكن ذلك الغرض  
**وعمر ان الله من ليجمعكم** بمعنى ان المصدرية التي تقول مع مخرجها  
 بالمصدر فتخرج المسئلة عما نحن بصدده وزعموا ايضا ان من ذلك اي  
 من جحى الله امر فاما مصدره بامولا مع ما بعده بالمصدر قوله تعالى ثم يدالهم



من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي ان يسجن فان مع صلته في قاي  
 مصدر هو فاعل بدأ وزعم المحشي ان المشارة في وان من ذلك الى كون الله م  
 بمعنى المصدرية وكونها مع صلته لا قال فان ليسجننه بول من المستتر  
 في بدأ وهو ضمير مصدر او ضمير السجين كما اختاره ابو حيان ولم يثبت  
 محي اللام مصدرية وعلى القائل بالمصدرية يوجب دخول نون التاكيد  
 فان اللام حينئذ لا طلب فيه وخطم مكي فاجاز البدلية مع قوله  
 ان اللام لام جواب القسم والصواب ان اللام لام الجواب لانها مصدرية  
 وانما منقطعة مما قبلها مستاففة لا متصلة على البدلية ان قدر في  
 الكلام قسم وهذا الحكم شامل لا يبيح لجهنمك وليسجننه او متصلة  
 به اي بما قبلها اتصال الجواب بالقسم ان اجري بد مجرى اقسام وهذا  
 يختص بآية يوسف كما اجري علم مجرى اقسام فاجيبا عما يجاب به القسم  
 في قوله ولقد علمت لثنتين ميثقي هو مصدر بيت ان المنايا لا تظيش  
 سهاها وقد تقدم الكلام عليه واما ابو البقاء فانه قال في ما اثبتكم  
 من كتاب وحكمة الامة من فيج اللام وهم من عدد احمر في ما وجهان  
 احدهما انها موصولة مستند والخبر ما من كتاب اي للذي اثبتكم  
 من الكتاب واللام في ما لام لا يستل او هو لتؤمن به واللام منه  
 جواب القسم اي لام جوابه لان اخذ الميثاق قسم وحاكم عطف  
 على اثبتكم سواء كان الخبر من كتاب ام لتؤمن والاصل ثم حاكم به  
 اي بمثله فحذف عايد ما مع انه مجرور والاصل مصدر قد له  
 فحذف الضمير ثم تاب الظاهر يعني ما معكم عن المضمر العايد ضمير  
 استقر الذي تعلقت به مع من قوله لما معكم اي للذي استقر حكم  
 والثاني انها شرطية واللام الداخلة عليها موطية وموضع ما  
 نصب بان يثبت على المفعولية والفصول الثاني ضمير المخاطب  
 ومن كتاب مثل من اية في ما تنسخ من اية انتهى ملخصا من الميثاق  
 والمخار والمجور وفي موضع نصب على التميز والتمييز واما قول قاضي  
 المعمر بن تبع اللزخري في وجه الشرطية اي لتؤمن سادس جواب  
 القسم وهو ال عليه فعليه ان اعتباره جوابا لها يودي الى جعل الشيء  
 الواحد محل من الاعراب وغير ذي محل لان الشرط يقتضي  
 على جهة العمل به فيكون في موضع جزم والقسم يطلب على جهة التعليق  
 المعنوي من غير عمل فيه فلا يكون ذا موضع منه وسياتي من المص  
 مثله قال ابو حيان ولا بد من تقدير مضاف في قوله واذا اخذ اية

ميثاق النبيين اي ميثاق اتباع النبيين بدليل ثم حاكم رسول وهو محمد  
 صلى الله عليه وسلم واذا لم يكن في زمانه حين جاء النبيون وفيه امور اخذ  
 ان اجازته كون من كتاب خبر اعز ما فيه الاخبار عن الموصول  
 قبل كمال الصلة بالعطف عليها لان ثم حاكم عطف على الصلة قبل هذا  
 كمال بالتابع ويعتبر في التابع ما لا يعتد في غيره فالامضا عن الموصول  
 قبل كمال صلته بغير التابع لا يعتد وقيل كما لها به يعتد الثاني  
 ان يجوز ان يكون لتؤمن خبرا مع تقديره اياه جوابا لا اخذ الميثاق  
 يقتضي ان له موضعا وان لا موضع له ومجمل من الاعراب وهذا  
 بالنظر الى كونه جوابا واما القدر في هذا بالفرق بين جواب نفس القسم  
 وجواب ما هو معناه من ان جواب نفس القسم لا يقع في محل كما ان القسم  
 كذلك وجواب ما هو معناه القسم يقع في محل كما ان ما هو معناه القسم كذلك  
 فتكم والمعتد عليه ممنوع وانما كان حقه ان يقدر جواب القسم  
 بخلاف ويقدر الجملتين على القسم وجوابه خبرا يكون الموضع  
 لا مجموع وعدم الموضع للجواب فقط وقد يقال انما اراد بقوله اللام  
 اي لتؤمن جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق  
 دل على جملة قسم معتد به ومجموع الجملتين الخبر وانما سمي لتؤمن  
 وحده خبرا وانما هو جزء الخبر لا الدال على المعنى المقصود بالاصالة  
 لما عرفت ان جملة القسم انما هي بما لك كيد لا للتاسيس لا ان ذكره  
 بدون جملة القسم هو الخبر بالحققة وفي نفس الامر وانه لا قسم مقدر  
 وفي بعض النسخ وانه لا قسم مقدر بل اخذ الله ميثاق النبيين  
 هو جملة القسم وقد يقال رد لقوله وقد يقال لو اراد هذا الذي  
 ذكرته لم يحصر الدليل فيما ذكر من ان اخذ الميثاق قسم قد يقال هو لم  
 يحصر الدليل فيه وانما اقتصر عليه فكانه قال لو اراد هذا ما اقتصر على  
 ما ذكر من الدليل مع وجود ما هو اقوى منه فتسارع في العبارة  
 للاتفاق على وجود المضارع مفتتحا باللام مفتوحة تحتها  
 بنون موكدة ثقيلة او خفيفة دليل قاطع على القسم اي على ان في الكلام  
 قسم ولو مقدر وان لم يذكر مفعلة اخذ الميثاق وخبره ودليل  
 ذلك الاستقراء والثالث ان يجوز ان يكون العايد ضمير استقر  
 يقتضي عود ضمير مفعول الى شيئين معا فانه عايد الى الموصول  
 الذي هو ما من قوله لما معكم قطعافا وجعل عايدا الى ما من لما اثبتكم ايضا  
 لزم المحذور المذكور والراجح انه جواز حذف العايد المحرور حيث



جعل الأصل ثم جاز به مع ان الوصول غير محرم ومثل ما جاز به العايد  
 فان قيل ان في كلامه به الثانيه من قوله تعالى لتؤمنن به اي عن تقدير  
 به الاول فيكون كقولهم ولو ان ما عالجته لين فوادها فقتل استلحق  
 به لان الجندل البيت محمول قايله وهو من الضرب الاول من الكامل  
 ولذا نك تحتم ان يكون واو مفتوحه بنقل حركة هجره ان اليها وحذف  
 الهجره لا بد وان استقام الوزن بتسكينها لان يختلف الصدر والمجر  
 اذ يكون الصدر من الطويل والمجر من الكامل وهو غير جائز ولو حاولت  
 مع تسكين واو لو جعل التواو قبلها حزم بالزاي لكانت البيت بتمامه  
 من الكامل كنت مرتكبا للمرتبج وهو لا يتك بزيادة لا يعتد بها  
 في الوزن مع وجود المدوحه عنها وما يكتب منفصلة عن ان لاها  
 اسمها وهي موصول صلتها علمت والعايد محذوف اي به وجب حمله  
 استلحق به خبر ان وناب فاعلى الجندل وهو الجارة ولان جواب  
 لو وفاعله ضمير الجندل اي ولو ان الذي عالجته به لين فوادها  
 فقتل على وما لان طلب لين الجندل به لان حذفته به الاولى صلة  
 علمت اكتماله الثانيه صلة استلحق وقسا عطفا على الصلة بالفا  
 وهو خالي عن الرباط لان ضميره عايد الى الفواد لا الى الموصول ولك  
 في الفاعل معنى السببية كقولهم من الجملتين المتعاطفتين بضمير واحد  
 وهو المجر والمحذوف فهو على متوال قوله الذي يظهر فيضيب زيد  
 الذباب قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به للمذكورة الى الرسول  
 لا الى ما مع ان به المحذوفه عايدة الى ما قطعوا اي فلا يكتفى باحدهما  
 لاختلاف مرجع الضميرين بخلاف البيت فتدبر والمخاض من اده سحي  
 ضميرها يتكرر مفعولا ثانيا وانما هو مفعول اول والثاني هو مت  
 الشرطية مسببة لعل زعموا لا خفي في قوله اذ اقد في قلت بانه  
 حطفا لتعني غني ذ اننا بك جمع تقدم الكلام عليه في حرف اللام  
 من الباب الاول لان المصنف استدل هناك بلفظ اذ اقلت باسناد  
 فعل القول الى ضمير المتكلم وهذا مستدل الى ضمير الغايب عايد الى المصنف  
 الطاعم وضمير قال الثانية عايد الى المصنف المطعم ان تعني جواب  
 القسم وكذا قال في قوله تعالى ولنصفني آية الذين لا يؤمنون  
 بالآخرة لان قبله وكذا نك جعلنا لكل نبي عدوا والايه وليس فيه  
 اي في هذا الجمل ما يكون ولنصفني معطوفا عليه اي ليس فيه ما يهو  
 عطفا عليه وكان حق التعبير ان يقول وليس فيه ما يكون لتعني معطوفا

علي

١٦

عليه والصواب خلاف قوله فيها لا لزوم الى جوار كون جواب القسم  
 مفردا وهذا باطل لان الجواب لا يكون الاجملة ولا مكي وما بعد  
 من الفعل المنصوب بان مضمر في تا وتل المفرد وهو لا يصح جوابا  
 واما ما استدل به قبل اسره من اعلى ما ينبغي ان لا يورس في كلام الاخفش  
 على وجه الاستدلال بالبيت والاية يعني وانما خرج الاخفش الاثر والبيت  
 على ذلك اي على ان اللام المكسورة التي هي لا مكي تليق بها القسم بكن  
 الشارح ذكر في بحث اللام ان مذهب الاخفش ذلك عند اسناد  
 البيت لمقتضى اللام فيه محذوف وذلك مقتضى هو الجواب اي  
 لتعني لتعني غني وفعلنا ذلك لتعني قدر المتعلق فيها مقدر ما هو  
 في البيت ظاهر منع لام القسم من تقديره متاخرا او لا يجعل ما بعدها فيها  
 قبلها وتكون المحول ظرفا فيخفف فيه لتوسيعهم في الظروف لا يجدي نفعا  
 حيث العامل محذوف والقياس على المفعول قياس مع الفارق اذ مع المحذف  
 مضاعف الضعف واما في الآية فالما نبع من تقديره متاخرا او لا يجعل ما بعدها فيها  
 كن ذلك هو الممهور في مثله لا شعاع المحذف بزيادة الاضمار بالمعول وقد  
 بقي في وهو ان جوابه عن الآية بما ذكره مؤذنه بتسليم قول الاخفش انه ليس  
 في الآية ما يكون لتعني عطفا عليه لكن ابا حيان وغيره جوزوا ان يكون  
 عطفا على عز ورا عجب المعنى اي لشرفه ولتصفي وما ينبغي ما اعترضه  
 من المحل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا  
 اي سواء افترق بالفا او ياذ النجائية امر لم تفتقر او جازم ولربيت  
 ذلك الجواب بالفا ولا ياذ النجائية قبل عليه الحق ان جملة جواب الشرط  
 لا محل لها مطلقا لان كل جملة لا تتج موقع المفرد لا محل لها وجملة الجواب كذلك  
 فلا محل لها وسياتي الكلام عليه وايضا ان شاء الله تعالى في الجملة الخامسة  
 من ذوات المحل فالاول جواب لو ولو لا وما وكيف كون لما للشرط انما هو  
 على مذهب القائلين بانها حرف وجود لوجود ومذهب القائلين بانها ظرف بمعنى اذ  
 فيه معنى الشرط لا على رأي القائلين بانها ظرف بمعنى حين وقد تقدم الخلاف  
 في ذلك واما لو لا فلا تعرف قايلا ويجيبها للشرط وانما تأتي للربط ولا يلزم من الربط  
 الشرط الا يري ان حينما يربط الجملتين فنقول حين قام زيد قام عمرو وليس  
 اتفاقا والثاني نحو ان تعذر اقر وان قتلت اما الاول فلفظ هو المحرم  
 في لفظ الفصل فلم يبق ضرورة الى اعتبار محل اصلا واما الثاني فلان المحرم  
 لموضع بالجزم في لفظ الفصل فلم يبق ضرورة الى اعتبار محل اصلا وحده  
 لوقوعه موقع ما يظن فيه الاعراب لا الجملة باسرها فالجملة فيها غير ان محل



**الجملة السادسة من غرذوات المحل الواقعة صلة لاسم الحرف**  
**فالاول نحو جاز الذي قام ابنه فالذي في موضع رفع بالفاعلية فهو ذر**  
**المحل والصلة لا محل لها لانها ثابتة للجزء من الاسم الموصول وبعضها محل**  
**لا محل له ولا يثبت واقعة موقع المفرد ليكون لها اعرابه ومنها بحث**  
**الشاعر وصواتهم اطلقوا القول بان لجملة الصلة لا محل من الاعراب وينبغي**  
**استثناء الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا لفرد**  
**مطلقا كما يقول الجمهور ارفع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا**  
**كانت فعلية فعلها مضارع كما يقول الالف في انك فان جملة**  
**الصلة حينئذ تكون ذات محل لوقوعها موقع المفرد وربما منسج**  
**ان كل جملة واقعة موقع المفرد اصالة والواقع بعد ال الموصول ليس**  
**للمفرد كذلك واغايه للجملة كما في الموصولات الاسمية الاترى قولهم**  
**صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي ولولم**  
**فاذا ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال**  
**لا محل له اعرابه عارضة من ال كونها في صورة الحرف كما في الالف وفي**  
**حوالي الكشاف للنفق اذ في الجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات**  
**اسم موضع براسه الزر دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف وظهر**  
**اعرابه فيه فهو في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم وبلغني**  
**عن بعضهم قيل هو الشيخ ابو جابر انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا**  
**ان الموصول وصاته في موضع كذا محققا بانها ككلمة واحدة فيعمل**  
**المحل بها وهذا كما يقولون لغار والمجوز في محل كذا والحق ما قدمت**  
**كان والحق ان الموضع للموصول والصلة لا محل لها بل يظهور الاعراب**  
**في نفس الموصول حيث كان معربا في نحو في لعمري في الدار برفع ايمهم**  
**ولا كرم من ايمهم عندك بنصب ايمهم وامر رب ايمهم هو افضل بخفض**  
**ايمهم وفي التنزيل ربنا ارننا الذين اضلونا وقرى شدوذا ايمهم اشد**  
**بالنصب والقراء السبعة ايمهم بالضم وروى قول الشاعر**  
**علي ايمهم افضل بالخفض وهذا بعض بيت وتامه اذا ما لقيت بني ماك**  
**وقد مضى الكلام عليه في بحث اي والرواية السبعة على ايمهم وقول الطائي**  
**خسبي من ذي عندهم ما كفا بنا عجزيت من ثاني الطويل ومصدره**  
**قاما كرام موسرون لقيتهم وروي انهم وهو من آيات منظور بن سقيم**  
**الفقعي وهو شاعر اسلاوي وقتله واست بهاج في القرى اهل منزل على**  
**زادهم ابكي وابكي ابوايكا واما كرام موسرون عذرهم واما اليام فاذكر**

**حيايا وعرضي ابق ما ادخرت ذخيرة ويطفي اطويه كطير دايا**  
**يصف نفسه بالتخفف عن المطامع الدنية والمطامع الدنية**  
**عن اعراض الناس فهو يقول لا اجد بسبب القرى بكر القاف وهو ما تقدم**  
**الى الضيف وكلمة في سببه ولا اشكو احد اريزت عليهم فابكي على**  
**ما يفوتني من زادهم وابكي غيروي معي فتولد ابكي وابكي ابوايكا ليس**  
**على ظاهرهم اذ لا يكلمهم وانما اراد تقطيع التماسف فهو يريد لا اسف**  
**لما رى من المرام اسف من بكى وبكى غيره منها كما على ما لا غير وتوجعا**  
**لشدة تهمته واما بكر البقرة وتشديد الميم هي التفضيل والفا الدخلة**  
**عليها للتعليل وفي الكلام مبتدأ محذوف اي فيهم اي اهل المنزل اما واما**  
**او التقدير فقصدى بقرينة ايتهم والغام من قوله خسي عاطفه**  
**اسم على مثلها المجرى الترتيب ويجوز ان تكون اما ان الشرطية وما**  
**المزيد للتأكيد وكرام بتقدير ان يقصد كرام ففعل الشرط محذوف**  
**كافي وان احد من المشركين استجارك والغار من خسي للجزا وهو**  
**مبتدأ خرج ما كفاي وهذا ما عليه المزي في شرح الحاشية الهامه**  
**قال وقوله فاما كرام فصل بين حرف الجزا والفعل يقول كرام الى اخره**  
**فسو حرف الشرط حرف الجزا ووقع في شرح شواهد العيني ان جعل اما**  
**للتفضيل وكرام مرفوعا بفعل مضمر تقديره واما بقصد كرام وخسي**  
**مبتدأ وما كفاي اخره والجملة جواب الشرط وهذا تخليط منه فان**  
**قلت خسي معناه كافي فكيف يخبر عنه ما كفاي وهو معناه**  
**قلت معناه خسي ما كفاي فالحاجي اي لا يستغنى عن زيادة على الحاجة**  
**ومن ذي عندهم يروي بالوافيه والطائفة مبنية بمعنى الذي وبالياء**  
**معربة في لغة وعندهم صلة الموصول ويروي من ذي عندهم بحر عندهم**  
**انضا وقال المزي وفي من ذي عندهم اراد من عندهم والعرب تقول**  
**هذه وزيد يريدون وهذا من اضافة المسقى الى الاسم**  
**قال الكنت التكرار وي الى التي طلعت يروى يا اصحاب ذا الاسم**  
**وما من قوله ابق ما ادخرت تكن في محل الجراي ان عرضي ابق شي اخر**  
**من الادخار فتجان من المخرى اذ ال المعجزة في فعله ومصدره الوجان**  
**الاعظام والاحمال وذو غيره نصب على الحال الموكب ومعنى لا ييات**  
**ان من اقصره وانزله ليعطى من وجوه اما ان يكونا قوما يرجعون**  
**الى كرام ويسار فتقرون على حسب ما يقتضيه كرامهم واكتفى ما عندهم**  
**بما يفيض ولما ان يكونا كراما يصيقون انزلهم فيهم فاعندهم**



لاصافهم وعلى بجالهم واما ان يكونوا قوما ليا ما في اخلاقهم دناء وفي  
اعرافهم قدالة فتذكرت حياي وصياني لنفسي فلم ابدل لهم وجهي  
ولم اسذل بنقاصتهم ومطالبهم جاحي ثم انما اخذ في بيان ما ياخذ  
به نفسه من الصيانة والقناعة وسلوك طرائق الانقياد في عايشين  
من الانبساط الى اللثام فكانت قال اتقي على عري لانه اعز الزخاير  
والطوى بطنى على الماكل المودة كما اطوى عري **وقال الحقلي** هو بضم  
المهمل وفتح القاف رجل جاهل اسمه ابو حرب الاعلم قال ابو زيد  
وابن الاعرابي وقيل قاله روبة وقال الصفاي قالته ليلي الاخيليه  
واورده بلفظ اللذون **عن اللذون** **صبحي الصباح** وهو من بيت  
من ارجوزه من شطور السربيع ويعد يوم الخيل غارة سلما حاقا قال  
ابن مائكة في شرحه على تهذيب اعراب اللذين في لغة طي مشهور يقولون  
نصر والذون امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذا بل ايضا وثقها بعضهم  
عن عليل واقاد الشارح ان يكتب بلامين على لغة الاعراب وبلام واحد على  
لغة من الزمها ليا في جميع الحالات قال والمرفية ان في حال بناء يشبه  
بالحرف واللام للتعريف على قول وشبهة بها ان قلنا تعريف الموصول بالهد  
الذي في صلبه فاشترط عدم طمسها خطأ حالة البناء واظهر وصاحا لئلا يخطأ  
لانقضاء شبه الحرف حينئذ وصحوا بالشو بد ابر في الصباح وليس  
تشديد التثنية ومفعوله محذوف اي صبحي وروي صباحا بالتثنية  
على انه مصدر محذوف الزاوية نحو كلمته كلاما لحرف كان حيث كان صباحا  
لان الظرف لا يوكده وروي بالتعريف اي في الصباح الذي واشتهر  
والخيل بضم النون وفتح الحاء المعجمة اسم موضع بالشام قال المص وكثير يقول  
بفتح النون وكسر الحاء وهو محريف وغارة بالنصب وهي اسم الغارة على العدو ومفعول  
لاجله او حال اي مغيرين والمحتاج بكر الميم الكثير الحاجة من الحاء السجدة ام  
مطم والح السائل اذا الحف والصفة على مفعول لا توثق فلما جرت على  
غاره بدونا تأنث والمراد غاره شديد لازمه **وقال المحذوف** **عالم اللذون**  
**فكروا الغل** عنى صوم اول الوافد الى الان لم اقف له على تمة فلو ادرى هو  
صوم بيت ام عجزه والغل بضم المعجمة واحد الاغلال يقال في رتبة على زجريد  
والثاني وهو ما وقع صلة الحرف نحو **عجبني ان كنت اومايت اذا**  
**قلنا بحرفية ما المصدر** به لعدم الضم الحائز على ما ولا يفرغ لتقدير  
وفي هذا البيت اعني الموصول الحرفي يقال الموصول وصلته في موضع كذا  
لان الموصول فيه حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محاذ اذا لاحظ

الحرف

الحرف في شئ من الاعراب على ان هذا القول يجب الظاهر والتحقيق ان  
الاعراب للمصدر المنسبك من الموصول وصلته وهذا كما يقولون الجار  
والمجرور في موضع كذا او التحقيق ان الاعراب للمصدر حق المجرور فقط  
**واما قول ابى البقاء بما كانوا يكذبون** ان ما مصدر به وصلته  
**يكذبون** والتقدير يكذبونهم وحكى ذلك بان تكذبون في موضع  
**نصب خبر المكان** **فظاهر متناقض** لان القول بان يكذبون صلة  
ما يقتضي ان لا موضع له كما هو شأن صلة كل موصول فهو متناقض  
ان موضعه النصيب على الخبرية ثم زعموا ان ما موصول اي اسما موصولا  
اظهر اي من كونهما مصدريه لان الحاء المقترنة عائدة الى الذي دون  
المصدر يعقبه ابو حيان بانه لا يلزم ان يكون ثم هاء مقترنة بـ  
من قرأ يكذبون بالتخفيف فالفعل غير متعذر ومن قرأ بالشديد فالفعل  
محذوف لغو المعنى تقديره يكذبونهم بكونهم يكذبون الله في اخبارهم والرسول  
فيما جاء به ويحتمل ان يكون المشدود في معنى المخفف كما قالوا صدق  
وصدق وبان وبان وقلص وقلص واختار انها مصدرية اي يكون  
يكذبون ولا ضمير يعود عليها لانها حرف ثم قال ومن اجاز ان يكون  
موصولا بمعنى الذي فالعايد عنده محذوف لا مذكور كما زعم ابو البقاء  
**ولعل مراده ان المصدر** الذي يلون به الموصول الحرفي وصلته  
**انما ينسبك من ما ويكذبون لامنها ومن كان** يعني جازا ان لا يريد  
بقوله وصلته يكذبون ان يكذبون صلة ما حتى يتناقض كلامه وانما  
يريد به ان يكذبون هو الذي ينسبك منه ومنه المصدر واما الصلة  
فجاءت كما نوا يكذبون فلا تنافي ويجوز انه اطلق الصلة على يكذبون  
وحده وانما الخروج الصلة اطلاق اسم الكل على الجزء مجازا لانه العمد  
منها ومخطط الفائدة هنا فلا يستشكل بان سياق الكلام يقتضي انه ذكر في  
معنى الاعتذار عن ابي البقاء ما يرفع ايراد التناقض ولا اعتذار  
بل قد كاد ان يكون توجيهه الوروده لان جملة يكذبون اذا كانت  
صلة كانت غيوة ذات محل وهي عند خبر المكان فتكون ذات محل  
وهذا غير التناقض وجوابه ما عرفت وانما كان هذا مراد ابى البقاء  
**بنا عني قول ابى العباس المبرد** **واي بكر من السراج** **واي عني**  
**الفارسي** **واي الفقي** **بهم جني** **واخرين** **ان كانت الناقصة** **لا مصدر**  
**لها فيعتب مصدر جزها في الانشاك** **بالمثل** **لغة السابعة** **النايعة**  
**لما لا محل له** فان حكم النايح حكم المستخرج اورد غير ان الثاني هو الثاني



بأعراب سابقة من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمبتوعه محل من الاعراب  
 واجب بان المراد بالتيه الغيوب دون الاصطلاح ونقش  
 بانه مع كونه خروجا عن التكلم لا يجدي نفعا في مثل قولهم في قوله تعالى  
 وانفق الذي اموكروا بما تولون اموكروا بانعام ان الجملة الثانية لا محل لها  
 لكونها بدلا من الصلة وفي قولهم في نحو جازيد وذهب عمر ان الثانية  
 لا محل لها لكونها معطوفة على المستأنفة فاستعملوا اللفظ الموصوف  
 للتابع المصطلح عليه وقد يقال ان اطلاق التابع هنا مجاز العلاقة  
 المشابهة نحو قاتل زيد ولم يعم عمرا واذ قدرت الواو عاطفة لاوار  
 الحال اما اذا قدرت بها واو الحال فالجملة حالية ذات محل نظما واعلم  
 ان العطف بالواو في الجملة التي لا محل لها لاغادة بثبوت مضمون الجملة  
 وذلك لاحتمال ضرب زيد بالكرم عمرو بدون عطف للاضرب والرجوع  
 عن الاول بخلاف ما اذا عطف نفع عليه الشيخ عبد القاهر **المحل**  
 التي لا محل لها من الاعراب وهي ايضا سبع كالتى لا محل لها **المحل**  
 الواقعة خبر عن المبتدأ حالا او في الاصل وموضعها رفع في باني  
 المبتدأ وان نصبت في باني كان وكاد واختلف في محل الجملة من نحو  
 زيد ضربه وتقرض جاك اي في محل الجملة الانشائية المقتضية للمبتدأ  
 فتقبل محل الجملة التي بعد المبتدأ في المثالين المذكورين ورفع على الجزية  
 وهو الصحيح وقيل **نصب** بقول مضمون الخبر قبل عليه اضممار  
 القول لايعين النصب اذ يجوز ان يكون التقدير بمقول فيه كذا فيكون  
 المحكي في محل رفع على انه نائب الفاعل وان يكون التقدير بقول فيه  
 فيكون في محل نصب لا يقال نائب الفاعل كان منصوبا في الاصل لان  
 المراد بالحالة الراضية وهو باعتبارها مرفوعة قطعاً **بناء على ان**  
 الجملة الانشائية لا تكون خروجا عن المبتدأ وقد مر انطاله في الكلام  
 على الجملة الرابعة المجاب بها القسم فراجع ان لم يكن على كونك  
**الجملة الثانية** من الجملة ذات محل الجملة الواقعة حالاً  
 وموضعها نصب اذا ما نحو ولا تمنن تستكثر في قراءة من رفع  
 الفعل ونحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى قالوا انتم من كل  
 واتعن الارذلون ومنه ما ياتيهم من ذكر منهم عن سنة الغفلة  
 والجمالة وهو المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم شي بعد شي من بياتهم  
 صفة لذكور اوصلة لياتهم **محدث** تنويعه ليكرر التبيين على اسماء  
 كي يتعظوا **الاستفهام** وهم يلعبون يستهزون به ويسخرون منه

محل التي لا محل لها  
 من الاعراب

نشأ

لنشأ غفلتهم وفرد اعراضهم عن النظر في الامور والتفكير في العواقب  
 ومن قرأ الذكر محمد صلى الله عليه وسلم نفسه جعل تقديرا استمعوا منه  
**الجملة استفهامية** حال من مفعول ياتيهم او من فاعله يعني من ذكر  
 لكونه نكرة في سياق النفي ولذلك زيدت فيه من وقرئ **محدثا**  
 بالنصب على الحالية وهي قراءة زيد بن علي لان الذكر وان كان منكر  
 فانه مختص بصفته ويحيى من ربهم فيصح وقوع الحال منه **مع انه**  
**قد سبق بالنفي** وهو وحده كاف في تفهم الحالية وقرئ **محدثا**  
 بالرفع على انه صفة ذكر على المحل **فالحال** لان يعني محدثا واستمعوه  
 على الاول اي على كون استمعوه حالا من مفعول ياتيهم **مثلهما في قولك**  
**ما لي الزبون** عمر ومصدر الامم خبرين وعلى الثاني مثلهما في  
 قولك **ما لي الزبون** عمر وراهما **الاضا** كما في كونها حالين من الفاعل  
 وثانيهما وقع التفرع فيه واما وهم يلعبون **فالحال** ايضا ولكن  
 من فاعل استمعوه **فالحال** لان يعني استمعوه وهم يلعبون **منذ اخلت**  
 لان صاحب الحال الثانية من حال الاخرى ولا هيية قلوبهم حال  
 من فاعل يلعبون وهذا من **الانف** ايضا او من فاعل استمعوه  
 فيكون من المتعدد ويطلقون عليه الترادف ايضا اي فيكون لاهية  
 مع وهم يلعبون من تعدد الحال اذ هما حالان من شي واحد اي استمعوه  
 جامعين بين الاستهزاء والتلويح والذهول عن التعكيد فيه **لا من**  
**الداخل** وان كان لاهية مع استمعوه من تداعلها ومن **مثل**  
**الحالية ايضا** قوله صلى الله عليه وسلم **اقرب ما يكون العبد من ربه**  
**وهو ساجد** والجملة الاسمية حالية وقد سدرت مسدودا بالمبتدأ  
 ولذا وجب حذفه وهل يجب اقتران هذه الحال والحالة هذه بالواو  
 وذهب غير الكسائي الى ذلك لانها فضلة وقعت موقع العود فيجب  
 معها علامة للحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وهو من اقوى  
 الدلالة على انقضاء ما ياتي في زمن زيد قايما على الحال لا على انه  
 خبر لكان محذوف وقد تقدم الكلام في زيد اذ كان قايما فاذا  
 خبر المبتدأ والاصل حاصل اذ كان قايما محذوف حامل الحذف  
 متعلقات الظروف الغائية نحو زيد عندك فتى اذ كان قايما  
 ثم حذف اذ امع موجهة العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف  
 لان فيه معنى الظرفية والتقدير في الحديث اقرب ما يكون العبد من  
 ربه اذ او هو ساجد ولا سبيل الى جعل كان في المثال ناقصة



والمنسوب خبرها لا يلزم في الحديث ان تكون الخلة خبرا كان مع  
افتراها بالواو **اذ لا تقترون الخبر بالواو** وحكي الرضي وقوع افترا  
خبر الالف الناقصة بالواو لكنه قليل ومنه قوله وكيف وما بينهما  
الوعد وايضا لو كان المنسوب خبرا كان لاحالا لجاز تعريفه وتبع  
مع كثر الاستقراء من مثلها ايضا **قوله ما تكلم فلان الا قال خيرا**  
**وكما تقول ما تكلم الا قال خيرا** قتل الحالية في هذا المثال ظاهرة وانما  
النظر في امثاله من نحو ما نعت عليه الاشكر والمراد بعقب محزون ما بعد الالف  
لما قبلها كما في الشرط والجزا وجعل ما بعد الاحالا لا يفيد ذلك وخرج فكر على  
المعنى ما نعت عليه المقدر انكم بعد ذلك بلفظ اسم للفعل على ما المراد  
التقدير من الله تعالى فيلزم وقوع منقلبه اذ كل ما قدر تعالى وقوعه وقع  
ولما كان الغرض الاخبار بان التكلم لا يختلف عن الانعام لئلا يكون الانعام  
واقفا في حال تقديره تعالى الشكر والالام يقع الشكر ولو حاولت جعل  
الحال مقدرة ومقدر بلفظ اسم الفاعل على معنى ما نعت على زيد الا في حال كونه  
مقدر الشكرى او في حال كونه مقدر الشكر اياي لم يلزم حصول ذلك المعنى  
المراد لجواز تخلف المراد عن الارادة الحادثة **وهو استثناء مفرغ من احوال**  
**عامة محذوف** وقد حوّل التعبير ان يقول من طالع عامي شاملة لهذا المفعول وغيره  
ومنها ايضا قول **الفرزدق يا فديري رجال يسموا سبوقهم ولم تكن القتلى**  
**بها حتى سلت** هو من ثاني الطويل وقد تقدم الكلام عليه في بحث الولوم الباب  
الاول **لان تقدير العطف مقدر للمعنى** اذ به ينقلب المفعول دما وصيرا  
المعقوبان هو لا الرجال موصوفون بامرئ احدهما عدم اتحاد السوفى لاخر  
عدم كثره الفتى لهما مع سلبها واختفاء ذلك غير محذوف عند التخصيصات  
**وقول كعب بن زيد بن عذرة صاف بابي اخي وهو شمول هو محذوف** بيت من  
ثاني البسيط وصدر تحت بذي شيم من ما محذوف وهو من القصيدة التي  
امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في بحث كل بيان السبب في كعب  
لها وقبله محذوف عوارض ذي ظلم اذ التسميت كان من قبل بالراح معلول محذوف  
تكشف والعوارض جميع عارض وهو الانسان التي في عرض الفرو والظلم  
بفتح الميم وسكون اللام ما الانسان ويرويها وذي ظلم صفة محذوف اي  
عوارض ثم ذي ظلم والمفعول اسم مفعول من انهم اذ اسقاه النبي الاول  
والمعلول من علمه اذ اسقاه النبي الثاني والاول المنهل والثاني المعلول بالترك  
فيها والراح المحذوف تحت كرسور لقائم اعلاها لان الشيخ لا يكون الا في الرأس  
وضميرها المراح اي من تحت وبذو بتقدير موصوف محذوف اي بما ذي

شيم محذوف فوجه معنوي حنين باره وقال في الصحاح الشيم بالفتح كمال البرد  
يقال عنه ذات شيم وقد شيم لها بالكسر فهو شيم والمخينة بفتح الميم  
واسكان الحاء المفعلة فكر النون بعد ما مشاة مخينة خفيفة معطلة  
الواو والجمع المعاني وبفتح مسيل واسع فيه دقاق الخصى ويجمع على  
بطاح على غير قياس وبفتح على القياس لان صارا اسما فالفتح نحو افكل واذا  
كل وفي البطح وجهان عدم الصرف للوصف المتاصل والوزن الغالب كما  
في البيت والصرف اعتدادا بعارض لا سمية والشمول ما تقر به ربح المثال  
حتى يرد والمعنى انها تظهر عند ابتسامها اسنانا ذات لمعان وبريق من  
ثم كان خرا من رجة بما بارح خالطت ريقه **واضي تامد** معناها دخل  
في وقت الضحى فخلطت بعد حال والواو والحال وليست ناقصة معناها  
ثبوت الخبر المحذوف عنه في هذا الوقت لان خبر الانفعال الناقصة لا تقترون  
بالواو كما قال للمصنف لعل على ما حكي الرضي ولجاء جماعة منهم ابن مالك  
دخول الواو للجملة الجزئية تشبها لها بالحالية لئلا يكون بشرط عامل الجزئية او كما  
بعد نفى والخبر موجب بالحق لا ليس بشي التوضيح اذ اما قال بلنزه عين البصر  
اعتبار وكقوله ما كان من بشر الا ومنتهى محذوف متكلن الاحال تختلف  
واجاز ذلك المضغى مطلقا **الجملة الثالثة** من الجملة ذات المحل  
الجملة الواقعة مفعولا ومحلها النصيب ان لم تنبذ عن الفاعل فان نابت  
عنه فمحلها الرفع قيل عليه انما الكلام في جملة مرادها العظما فان التي مراد  
بها لفظ في حكم المفعول وليس الكلام فيه فلا معنى لتقدير عدم النيابة عن الفاعل  
لان ما بقي على حكم الجملة لا يتوجب عنه وجوب بالمتع وان الكلام في مطلق  
الجملة سواء روي بها العظما او لم يرد **وهذه النيابة** اي نيابة الجملة عن الفاعل  
مختصة بباب القول لا تقع في غير نحو عمر يقال هذا الذي كنتم به  
تكدبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها العظما يتنزل منزلة  
الاسماء المفردة فيصير وقوعها نيابة عما وجب كونه اسما مفعولا قيل  
وتقع اي هذه النيابة في الجملة المفعولة بمعلق نحو علم اقام زيد  
فان الجملة المصدرية باداة الاستفهام في محل رفع بالنيابة عن فاعل علم وسياتي  
تريبا ما نفهم منه ان نحو ذلك على تقدير مضاف هو الثابت **واحاز**  
**عولاء القايلون** نيابة المفعولة بالمعلق **وقوع** ضد الجملة فاعلا  
**وحاوا عليه** وتبين لك كيف فعلنا بهم اولم يمد لهم كراما هلكت  
شربا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجنته والصواب خلاف  
ذلك وهو ان يكون الفاعل فيها ضمير مستترا عايدا الى مصدر هذا القول



وانما امتنع وقوع الفاعل فيها ضميرا ونائبه جملة لانها من قبيل المسند اليه وهو لا يكون الا اسما او ما هو بمنزلة كونه الاسناد اليه من خصائص الاسم وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل من الاعراب **للمجاعة الواقعة فاعلا** فيصير المحل للمجاعة ثمانية فان قلت وينبغي زيادتها ايضا على ما قدمت اختيارا من جواز ذلك اي وقوع الجملة فاعلا مع الفعل القلبي المعلق بالاستقراء فقط بخلافه اقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه مضى في محذوف لا **للمجاعة** تنبيه وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفة ومعنى حكاية الجملة بالقول كما قال البهري وما كان ان يحكى ومعها القول لان الجملة اذا اُخليت بالقول فقد حكيت هي نفسها مع صاحبة القول واورد عليه ان الحكاية بالقول مراد بها لفظها تحكما بحكم المفرد ويجاب بما علمت من ان الكلام في الجملة مطلقا واعلم ان القول وفروعه مما يتعدى الى المفعول واحد وتكون اما جملة او مفعول او مفعول ثان فان كان مفعول انصب نحو قلت شعرا وخطبة وان كان جملة حكيت به نحو قلت زيدا قائم ولم يجعل فيها القول عمل الظن لا اقتضا الظن ايضا من حيث المعنى يخرج لها مفعول مفعولي باب اعطيت فصح له ان ينصب مما واغا فينصبها القول من حيث اللفظ فلم ينصب جزئها مفعولين لانه لم يقتضها من حيث المعنى لاسمها مفعولي باب اعطيت **فالاول** اي باب الحكاية بالقول **خو قال اني عبد الله وهل هي** اي الجملة بعد القول **مفعول به** للقول او **مفعول مطلق** نوعي له كالقرصا بضم القاف وسكون الراء وقع الفاعل صا د مفعول مفعول مفعول في تعدد القرصا فانه مفعول مطلق للنوع اذا هي اي تلك الجملة دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبا ثانيا وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي اختيارا وان الحاجب قال مويدا اختيارا والذي عند اكثر من فقالوا ان الجملة بعد القول مفعول ثمة انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بها **ف** علمت لزوم منطوق وليس كذلك اي وليس الامر كما ظنوا ولا ذلك التعلق بهذا التعلق لان تعلم العلم بالجملة من حيث مفهومها وتعلق القول بها من حيث لفظها لان الجملة نفس القول فصح اعتبارها مفعولا مطلقا نوعيا له وكان تعلقها به كتعلق ضربا بشدودا **بالضرب** **والعلم** **عن المعلوم** فلا يصح فيه ذلك وانما تعلق المعلوم بالمعلوم كتعلق المضروب

بالضرب

بالضرب **فافترقا** ولم يصح قياس احداهما على الاخر انتهى **والصواب قول الجمهور** وهو المذهب الاول وهو ان الجملة المحكية بالقول به في خواشي الكشف للمولى سعد الدين في الكلام على القول تعالى واذا قيل لخصر امنوا ما ينصه الصحيح ان القول متعدد وان المحكي بعده مفعول به لانه مفعول وتعلق القول موقف عليه واطلاق القول عليه من قبيل ضرب الامر اي مضروبه والغلط انما استلزام هذا ان يفصح ان خبر عن المجاعة بانها مفعولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بان مضروب فيكون مفعولا به اذ ان كان ما وقع عليه فعل الفاعل من المفاعيل بخلاف القرصا في المثال يعني تعدد القرصا فلا يصح ان يخبر عنها بانها مفعولة ليحعل مفعولا به لتعددت لا سيما انفس القعود واما تسمية الخبرين الكلام قوله فكشمتهم اياه لفظا بيان لما غلط من قال ان الجملة مفعول مطلق اي ان هذه مجازة كنه التسمية وانما الحقيقة انه مفعول ولم يوظف فهو من باب المبرم ضرب الامر اي مضروبه وقد اسلفنا مثله عن الفتا زاتي **والثاني** وهو باب الحكاية بمرادف القول **نوعان** الاول مامعه حرف النفس قبل عليه او مورد التقسيم لبيان يكون مشتركا بين اقسامه ومثا لبيان ان المصنم للجملة الواقعة مفعولا به الى ثلاثة ابواب فيجب وجودها كذلك في كل باب منها وقد جعل احد نوعي الثاني من الباب الاول مامعه حرف التفسير وحكمه ان الجملة فيه من غير ذات محل فلا تكون الجملة فيه مفعولا بالضرورة فلهذا ان يكون ما ليس مفعولا ولا محل له قسما ما هو مفعول وله محل واجيب بمنع انه قسم للجملة الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب وانما وقال تقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب ووقعها كذلك يصح وقوعها في كل باب في نوع منه فهي تقع في باب الحكاية بالقول او مرادفه لكن في بعض النواع مرادفها وانما قسم للحكمة بالمرادف ليعلم النوع الذي يقع فيه كقول **وترميتني بالطرف** اي انت مذبذب وتعلميني لكن اياك لا اقل وقد تقدم الكلام على هذا البيت فراجع ان ثبت من محله وقولك ثبت اليه ان الفعل الذي يقدر بالجر قبل لفظه ان فان قدرت كانت ان مصدرية ولم يكن حرف تفسير **والجملة في هذا النوع** اي نوع مامعه حرف التفسير مفسرة للفعل وقد تقدم في الكلام على التفسيرية من حرف الالف ان الرضي جوز ان تكون مفسرة لمفعول يقدر



وقد تفسر معقولاً مظاهراً فلا موضع لها والثاني ما ليس معه حرف  
 النفس برغوى وصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى  
 لكم الدين التوسية المتقدم الى الغير بفعل فيه صلاح وقربة واصلها  
 من الرصلة يقال وصاه مخففاً اذا وصله واذا فصله كان الوصى يصل  
 فعله بفعل الوصى ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب  
 معنا وقلة بعضهم فدعاه ربه اني مغلوب بكم المزمع والقراءة الشريعة  
 بغيرها وقوله رجلان من مكة اخرنا انا اراينا جلا عننا نار وركب  
 بكم ان اي ولو روي كان حرف الجر مفيداً قبلها ولم يكن مما نحن فيه  
 وهما من شطور السريخ ورجلان يسكون الحريم تشية رجل مخفف  
 رجل كما يقال في عصبه بالضم عصبه بالسكون وقد يقع في بعض الروايات  
 من ضربه بدل من مكة **فصل في الجمل في محل نصب اتفاقاً** قيل انظر هذا  
 الاتفاق مع ما يذكر بعد عن النحوي في قوله تعالى يوصيكم الله في  
 اولادكم المذكور مثل حفظ الانبياء من ان الجمل الاول اجمال والثانية  
 تفصيل لها فهي مفسرة له محلها ثم قال وهو الظاهر ثم قال **البصرون**  
**النصب** بقول مقدور وقال الكوفيون بالفعل المذكور لا يتبع من  
 القول ويشهد للبصريين **النصب** بالقول في نحو ونادى نوح ربه  
 فقال رب اذ ابني من اهلي وخزاً نادى ربه **نواخضاً** قال رب  
 اني وهن العظم مني اعماق بالفاء مع قال في الآية الاولى دون الثانية  
 لان النداء في الاولى بمعنى ارادته فكانه قيل اراد وفي الثانية على معناه  
 لجعل القول مفسراً لمولم يعطف عليه **وقوله** اني البقا مبتدأ في قوله  
 تعالى يوصيكم الله في اولادكم المذكور مثل حفظ الانبياء اي بعد كل  
 ذكر بانبياء عند اجتماع الصفات فيضعف نصيبه وتخصيص  
 الذكر بالتخصيص على حظه لان القصد الى بيان فضله والتبني على  
 ان التضعف كاف في التفصيل فلا يحرم من الكسبه وقد استقركا  
 في الجملة والتعريف المذكور منهم فحذف الفعل به **ان الجمل الثانية**  
**في موضع نصب** يوصي قال لان المعنى يفرض لكم او شرع  
 لكم في امر اولادكم وشان مواثمهم انما يصح على قول الكوفيين  
 خبر ذلك المستدفاً عنهم القائلون بان النصب بالفعل المذكور وقاب  
 النحوي ونحوه قاضي المفسرين **ان الجمل الاولى** بمعنى جملة يوصيكم  
 الله في اولادكم اجمالاً **والثانية** بمعنى جملة المذكور مثل حفظ الانبياء  
 تفصيل لها اي الاولى وبيان المراد منها وهذا يقتضي انها اي الثانية

عند

عند مفسر لا محل لها وهو الظاهر قيل هذا الوجه يجري في جميع الجمل  
 التي تقع بعد معنى القول ولم تقتصر بحرف لتفسير فتوى النواع  
 وعدم المحلية وتبين عليه استدراك ذكر الحكاية بمرادف القول  
 ولجيب بعد تسليم ما ذكره ان الصانع اورد ذلك على قول المصنفين  
 من ان لها محلاً لا على ما افتضاه كلام النحوي واستظهر هو  
 تبنيها **الاول من الجمل المحكية** بالقول او ما فيه  
 معناه وهو المعنى بمرادف القول ما قد يخفى فيحتاج للتبني عليه  
**من ذلك في المحكية بعد القول** محقق علينا قول ربنا انا لذي ايقوت  
 فجمل انا لذي ايقوت محكية بالقول والاصل انكم لذي ايقوت عذابي  
 لان ذلك ربهم لهم ثم عدل عن الخطاب الى التكميل وهذا من الانفا  
 عند السكاكي دون صاحب التخصيص لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال  
**المر تراني يوم رجوس لوقته** بكيت فنادتني ههنا مالبا والاصل  
 ما لك لان ذلك حق خطاها له لكنه عدل الى التكميل وخفي قولها  
 بالمعنى ويحتمل ان مرادها استنهاية عن حال نفسها اي ما وقع  
 لي حين بكيت فيخرج عما تحرفيه والبيت من ثاني الطويل وقايله  
 الرزق وهو مطلع قصيدة له يمجوا مهاجر يرا قتل وقى اول  
 قصيدة هجاه بها وبعد فقلت لها ان البكا لراحه به يشتفي  
 ان ظني ان لا تلاقيا قنى ودعنا يا هيند فاني اري الى  
 قد شاموا الحقق البائيا والجو تو او مشدده وخيم مفتوحة  
 قال في القاموس الهوا او ما انخفض من الارض ودخل البيت و  
 اليمامة وثلاثة عشر موضعاً غيرها وسويعه لجمينه قال في القاموس  
 موضع وهصبة وجبل بين بينع والمد يند وموضع بالسالة وموضع  
 بطن مكة وبواحي المد يند يسكنه ال على ابن ابي طالب وموضع عمرو  
 وبلد بالمغرب وتسعة مواضع ببغداد وشاموا بالمعنى نظر واو العقيق  
 كما هو قال في القاموس حمر زاجر يكون باليمن ثم قال وكل مسيل  
 شقة ما السيل وموضع بالمد يند وباليمامة وبالطائف وبهامة  
 ويحد وبسة مواضع اخرى ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى  
 القول امر لكر كتاب فيه تدريسون فقروا ان لكر فيه لم  
 تدريسون اي ان لكر ما يختارونه وتشتبهون به يقال تخبر  
 الشي واختاره اخذ خيره اي تدريسون فيه هذا اللفظ واصل  
 ان لكر بالفتح لانه المدروس فلما جى باللام كرت او تدريسون



قولنا هذا الكلام فيكون حكاية للمدبرين وقد ناقش في هذا  
الوجه صاحب الترتيب بان كلمة في لا تتأخره وذلك اما ان  
يكونوا اخوة طبا في ذلك في الكتاب على زعمهم اذ في زعمهم ان لهم  
ما يتخبرون ولا التفات في الكلام او الاصل ان لهم لما يتخبرون  
ثم عدل عن العينة الى الخطاب عندهم واجمعهم وقد تقدم ان  
السكاك بعد ذلك من الالتفات وفي تفسير القاضي يجوز ان  
يكون جملة ان كوفيها لما يتخبرون مستأنفة فلا تكون ذات  
محل وقد قيل قيل القابل للاختفش في قوله تعالى يدعوا لغيره  
اي يكونه معبودا له لانه لو جيب القتل في الدنيا والعذاب  
في الآخرة اقرب من نفعه المتوقع منه بكونه شفعيا متوسلا  
به الى الله تعالى في زعمه ان يدعوا في معنى يقول اي ان الكافر  
يقول ذلك بدعا وصراخ حتى يرى استضرار بما كان يعبد  
من جماد لا يضر نفسه ولا ينفخ والجملة الواقعة بعد محكية به  
وقد استشكل في هذه الآية ان قوله تعالى اولاد يعومرون الله  
ملا يضره اي ان لم يعبد ولا ينفخ اي ان عبده ذلك الفعل  
الذي هو الدعا المخصوص هو الضلال البعيد عن القصد والصواب  
مستعار من ضل في الشبه ضلالا ينضم في الضر والنفع عما يعبد  
من دون الله تعالى ثم قوله تعالى يدعوا لغيره اقرب من نفعه  
يعتضي بثبوت ان له ضرا ونفعا فينتا فيان والجواب ان الثاني  
انما يتحقق لو كان الدعا في ما يعنى واحدا لكنه في الثانية بمعنى  
القول لانها اخبار عن الكافر انه يقول هذا الكلام حين يرى  
استضرار بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها التي كان يرجوها  
مثليا في قول عنتره ابن شداد العيسى من معلقته المشهورة  
وقد مضى الكلام على ابيات منها انشدت في محالها يدعون  
عنتره والرماح كما انها اسطوان يرو في لسان الاداهم  
وهو من اول الكامل والاسطوان جمع شطن يفتحن وهو الجبل  
وقال الخليل الجبل الطويل واللبان يفتح اللام وتكون في اخره  
ما جرى عليه السبب من الصدر واليبس ما يشد على صدر الدابة  
ليمنع الرجل من الاسترخاء فمن روى عنتره بالضم على النداء  
على لغة من لا ينوي المحذوف ويجعل الباقي من المنادى الرجز  
اسما مستقلا براسه اي يقولون عنتره ويروي بالفتح على لغة

من ينوي المحذوف او على انه غير منادى ومن نحو الضرورة وعليه  
فلا حكاية والرد على باجه وعنتر مفعول له وان من مبتدأ  
بكسر الهمزة عطفا على ان يدعوا من ضرع مبتدأ وليس المولى خبره  
وما بين ما يعنى ضم اقرب من نفعه جملة اسمية صلة لمن  
وجملة من وخرها محكية يدعوا فهي في محل نصب يدعوا اي  
ان الكافر يقول ذلك في القيمة حيث تنكشف الحقائق وتبين  
الرائح من الخاسر وقيل من مبتدأ حذف خبره والجملة الاسمية  
صلة اي الالهة ومعبوده وان ذلك حكاية ما يقوله اي  
الكافر في الدنيا وعلى هذا اقا الاصل يقول الكافر الوثني الالهة  
ثم يدعوا عن الوثني من ضره اقرب من نفعه تشنعا على الكافر  
وتوخيما به ويكون قوله ليس المولى وليس العشير مستأنفا  
لانه لا يصح دخوله في الحكاية لان الكفار لا يقولون عز اصنامهم  
ذلك وفي البحر لا يبان ان المعربان تكلفوا في الآية وجوها  
فقالوا ان يدعوا ما ان يكون متعلقا بلمن ضره اقرب من نفعه  
اولاد فان يكن له تعلق فقيل هو توكيد لفظي ليدعوا اولاد ولا يجوز  
له والجملة بعد مستأنفة وقيل بل هو عاقل في ذلك من قوله  
ذلك هو الضلال البعيد على ان ذلك اسم موصول بمعنى الذي  
قدم على عامله وعلى هذا على رأي الكوفيين في تجويزهم وقوع اسم  
الشارع موصولا وقيل هو واقع موقع الحال وذلك مبتدأ  
وهو ضمير فضيل والضلال البعيد خبره وقد حذف الضمير  
الرابط من يدعوا اي يدعوه اي داعيا اياه وان كان له تعلق  
بقوله لمن ضره فقال الاختفش يدعوا بمعنى يقول ومن مبتدأ  
موصول صلته الجملة التي بعده اي ضره اقرب من نفعه وخبر  
المبتدأ محذوف تقديره الذي والجملة منصوبة المحل على الحكاية  
يدعوا الذي بمعنى يقول وفيه نظر لان الكافر لم يعتقد قط  
ان الاصنام ضرها الكبر من نفعها وفي كلام المصم ما يدل على هذا  
النظر فتأمله وقيل يدعوا بمعنى يسعي ومن ضره مفعول اول واللام  
زايدة والمفعول الثاني محذوف اي الها وقيل يدعوا مشبه  
بافعال القلوب لانه لا يصدر الاعراض عنها والاختفش ان يفاك  
ضمير معنى يزعم واللام معلقة له وقال الفراد دخلت اللام  
في غير موضعها والاصل يدعوا من ضره اقرب ورد بان ما كان من



حيث صلة الوصول لا ينقد عليه وقيل اللام زائدة ومن مفعول  
يرعو ورد ايضا بان هذا ليس من مواضع زيادة اللام **الثاني**  
من التفسيرات قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية به **وغيرها**  
**نحو** انقول موسى في النار فكذلك ان تقول موسى **مفعولا اول** وفي النار  
**مفعولا ثانيا** على اجل القول بحري الظن لا جبر القول بحري الظن شروط  
في غير لغة سليم لم يتغير من الصليانية وتفصيل القول في ذلك ان سليما  
يلحقه بالظن في العمل مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع الخطاب مفردا  
او غير مذكرا او غير وهل يشترط كون المضارع حاليا او لا قولان  
وليشترط ان يكون بعد استنهما بالهزة او بغيرها متصل او منفصل  
بظرف او جار ومجرور او واحد المفعولين وهذه الشروط لجواز  
الاجرا لا لوجوبه فلك مع ثوبها اعمال القول عمل الظن وكلمة الحكاية  
فان فقد واحد منها وجبت الحكاية الاعند سليم وهل معنى هذا القول  
حينئذ الظن بخصوصه او الاعنفا مطلقا حتى الاول عن سيبويه وقال  
الانولسي انه قد يستعمل معنى العلم يقال لك كنت تقول زيدا قائما فنقول  
اعلم قائما بالسيف فهو ان بمعنى الاعنفا دليلا كان او ظنا **وكذلك**  
**ان** تقديرها مبتدأ وخبر على الحكاية اي على انها محكية بالقول كما في قوله  
**امر** يقولون ان ابراهيم واسماعيل واسحق الانية اي على قراءة من قرأ  
يقولون شاه الخطاب بقرينة قوله الاتري ان القول استوفى بشروط  
**اجرا** بحري الظن وقد عرفت ما مع هذا في الجملة بعد محكية  
لما عرفت من ان تلك الشروط شرط للجواز دون الوجوب **الثالث**  
منها قد تقع بعد القول جملة محكية في نفسها ولا عمل للقول فيها  
فلا تكون محكية به وذلك نحو اول قول اني احمد الله اذ اكرت ان  
لان المعنى اول قول هذا اللفظ بعينه فيكون قد اخبرنا بحدسه بهذا  
اللفظ بعينه لا بلفظ اخر فيه معنى الحمد فاجلة المصدر بان الكسرة  
خبر عن اول لا مفعول لقولي خلافا لان علي بن عمر انما في موضع  
نصب بالقول فيبقى المبتدأ بلا خبر في اللفظ فتدبر ان الخبر موجود  
او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بذلك المنقذ فلا حاجة الى تقديره  
بل تقديره مفسد لمعنى الكلام لان اول اني احمد باعتبار  
الكلمات ان وباعتبار الحروف المهم من ان فينبغي الكلام على  
تقديره اي تقدير ذلك الخبر الذي هو موجود او ثابت الاخبار  
بان ذلك الاول باحدا لا اعتبارين ثابت ويقتضي مفهومه

**ان** بقية الكلام غير ثابت وذلك فاسد اللهم الا ان يقدر اول زيدا  
فلا يبقى مفهومه والتصريون لا يجوزون زيادة الاسماء وينتج  
الزحزحة في معضلة انا على في التقدير المذكور فقال فيه ومن المواضع  
ما يحتمل المفرد والمجمل فيجوز فيه ايقاع ايقاعا شيت نحو قول اول ما قول  
اني احمد الله ان جعل ما خيرا للمبتدأ فحيت كانك قلت اول مفعول حمدا  
له وان قد مر من الخبر محذوف فاكترت حاكيا **الصواب خلاف قولها**  
لما تقرروا وسر ذلك ان كل محكي بالقول فهو عين المفعول فهو عجبني  
قول زيدا ان عمر منطلق المحكي لك هو نفس القول الذي هو ان عمر  
منطلق المحكي لك فيكون تقدير قولنا اوله قول اني احمد الله اول في  
احداهم لو جوب كون القول في المعنى متعلقه واول الفعل تفضيل فلا  
يضاف الا الى ما هو بعينه فيكون الاخبار بثابت او موجود عن اول  
ان احمد الله باحدا لا اعتبارين المذكورين وليس هذا الغرض من هذا الخبر  
واما الغرض ان يخبر بان اول قوله احمد الله فالوجه الوجوه ان يقال  
القول عام يقع على الحمد وغيره وقد اضيف اليه لفظ اول والمعنى  
الاخبار بان اول قول العام هذا القول الخاص وهو اني احمد الله  
فلا حاجة الى تقدير خبر لوجود ما يصلح للخبر به ووجب ان يكون  
جملة لا خبر جملة عما معناه جملة كذا اقرع ان الخطاب في ايضا  
**فان** فحيت الهزة من ان فالعنى حمد الله يعني باي عبارة كان  
الحمد فلا يكون لفظ الحمد على هذا التقدير واعلم ان ضابط  
ما يجوز فيه الكسر والفتح من هذا النوع ان تقع ان خبر قول  
ربكون خبرها من القول نحو المثال المذكور فان ان فيه وقعت خبرا  
القول لان اول الفعل قول ووقع خبرها من جنس القول وهو الحمد  
واذا كان خبرا غير قول تعين الكسر قول لا ولحد اني قول  
ان زيدا ذهب **الرابع** من التنبهات قد تقع الجملة بعد هذا  
القول بغير محكية به وهي نوعان محكية لقول اخر محذوف  
كقوله تعالى فماذا أقامرون بعد قال الملاء من قوم فرعون  
ان هذا الساحر عليهم لان قولهم هم عند سحره هكذا وقع في  
بعض النسخ وهي نسخة السارح وهو سبيل لان الآية التي فيها  
قال الملاء من قوم فرعون اياه الاعراف وليس فيها التهمة وانما  
التلاوة قال الملاء من قوم فرعون ان هذا الساحر عليهم يريد ان  
يخرجكم من ارضكم فماذا اقامرون والتي فيها لفظ بسحره آية الشعرا



ولفظها قال للملاحولة ان هذا السحر علم يريد ان يخرجكم من ارضكم  
وهي لئخذ الحشيش ثم **النقد** فقال **فرعون** ما ذا افعلون فهو قول  
لقال فرعون **المقدر** لا لقاد الملاء من قوم فرعون **بوليل** قالوا  
**ارحمه واخاه** فانه يستوعق سبق قول من لم يسم **وقول الشاعر**  
**اي وكقوله قالت له وهو بعيش ضحك لا تكثري لومي وخلي**  
**عنك** جعلها الشارح يدين من مشطور السريح المكشوف ولم  
يجعلها ما يستامر عن ثاني الرجز ولا يدين من مشطور زوحف  
ضربا بها بالقطع لا يذ لا يجوز مفعولان في قافية الرجز لا يعرف لئن  
والضنك الضيق في كل شي للمذكور والمونث لا من مصدر وصف به  
قال تعالى فان له معيشة منكاف وقرى ضنك كسكوى يقال ضنك  
ككر من ضنكة وضناكة وضنكة ضناك كذا في القاموس **النقد** وقالت  
**له انذرك قولك لي اذ الوعد في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي**  
**في حذف الجملة المحكية بالمذكور** اي بالقول المذكور يعني جملة انذرك  
قولك لي اخرها وقد شاع في هذا القول لان المحذوف بعض المحكي  
بالمذكور لان المحكية بالمذكور من انذرك الى عنك وبعضها غير محذوف  
كما ترى **وابت** المحكية بالمحذوف اي بالقول المحذوف يعني جملة  
لا تكثري الى اخرها **وغير محكية** بقول لا محذوف ولا مذكور **وهي**  
ايضا نوعان دالة على المحكية كقوله **ك** قال زيد لم وفي حاتم  
انظنون حاتم اخلا خذت القول المحكي يقال المذكور وهو  
مخيل مدلول عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه اي  
دون كلامه اي التي هي من كلامك وليست من كلامه وليس من ذلك  
اي مما نحن فيه وهو وقوع الجملة بعد القول غير محكية قوله تعالى  
قال موسى اتقولون للحق لما جاكم اسمر هذا وان كان الاصل  
وايه اعلم اتقولون للحق لما جاكم هذا سحر على الاخبار ثم حذف  
مقالتهم هذه مدلول علمها بجملة الانكار يعني جملة اسمر هذا  
لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول يعني يقال موسى وان لم  
تكن محكية بالثاني لان المحكية به محذوفة كما عرفت فخرجت  
لا يحتاج فيها لانه فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه الجملة  
محكية كما ترى وسيعود الى الكلام على هذه الآية حيث يذكرها  
المصنف فيما ياتي في تراجم المحذوف من الباب الخامس ان شاء الله تعالى  
وغيره **العلية** حق العبارة عليها او يقال هناك على المحكي

**لا يخبرك قولهم ان العزة لله جميعا** وقد مر البحث فيها وقد يقع  
في بعض النسخ دون بعض **الخامس** من التفسيرات قد تفضل بالحكمة  
بالقول **عز محكي** وهو الذي يسميه **المحدثون** **مدرجا** المدرج  
بالفتح في اصطلاح المحدثين الواقع منها ان يصل الراوي بمقت الحديث  
النسوي كلاما لنفسه او لغيره فيتوهم انه من الحديث ومنها ان  
يكون عند الراوي متان باسنادين فير وبهما باحدهما ومنها ان  
يكون عند حديث من جماعة مختلفان في اسناده او متنه وبروب  
غيره بالتفاق وكل ذلك حرام وقد افرد ذلك بالتأليف **ومن** قوله  
تعالى **وكذلك يفعلون** بعد حكايته قولهم ان الملوك اذا دخلوا  
قرية افسدوها وجعلوا عزة اهلها اذلة ولا يكون من قولها  
وان اوهم ذلك ضد البير **وهذه الجملة** ونحوها **مستأنفة** لا محل  
لها من الاعراب **لا يقدريها قول** تكون به ذات محل وما جزم  
به المصنف من الاستئناف هو القول الذي يحكاها الزمخشري بلفظ  
فيل ونحوه كشاف ثم قلت وكذلك يفعلون ارادق وهذه عادة  
المستمرة الشابة التي لا تغير وقيل هو تصديق من الله تعالى لقوله  
وتنفي كلام الزمخشري عند الشارح ان جملة وكذلك يفعلون  
محكية بقولها فتكون في محل نصب لا مستأنفة وعندى ان قوله  
ثم قالت وكذلك يفعلون لا يستلزم ان تكون هذه الآية الجملة في  
الآية ذات محل في كلام الزمخشري لما في هذه الجملة لبيان المراد  
منها فان من قال زيد قايم بالجملة في قوله هذا مستأنفة لا محل لها  
فاذا احكيت وقيل قال عمر بن عبد قاي صارت منصوبة المحل في هذا  
القول فتدبر وبالجملة جملة وكذلك يفعلون لا محل لها ان كانت  
من قولها او لم تكن اما على الاول فلا ينها بعض المحكي واما على الثاني  
فلا يستينافها **الباب الثاني من الابواب**  
**التي يقع فيها الجملة مفعولها باب ظن واعلم** اي باب افعال القلوب  
ما يعبر عنها لا شين او ثلاثة فانها اي الجملة تقع مفعول  
ثاني لظن واخواته وثالث لا علم وذلك لان اصلها اي المفعول  
الثاني والثالث الخبر ووقوع جملة سايع شائع مستقر كما مر  
وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي **باب**  
**ظن جملة في قول** اي ذوب فان تزعمني كنت اجهل فيكم  
فان شئت المحام بقدرت يا اجهل هو من اقرب الاول من الطويل



وبعد وقال محمدي قد غنيت وخلتني غنيت فما ادري اشكهم شكلي  
 زعيم بر دمعني فكن فنصب مفعولين كما بر افعال القلوب ولان اصلها  
 المستند والخبر جاز وفوق الثاني منهما مفعول كما في قوله زعمني شجنا و  
 لست بشيخ وجلة كما في بيت المتن وهو كنت اجمل والمفعول الاول  
 بانه المتكلم من تعميبي والنون المكسورة للوقاية ونون الاعراب  
 المفتوحة محذوفة للجائز واجمل مضارع مرفوع وليس منصوبا على  
 انه افعول تفضيل وقد حذف المفضل عليه منه اني اجمل الناس كما  
 توهم بعضهم قال الفتا زلي في حواشي الكشاف ولا يكون زعمت  
 الا من افعال القلوب او بمعنى كغلت ومصدر الزعامة او بمعنى  
 مكذب ويطلع انتهى وشرحت هنا بمعنى اشتريت لا بمعنى بعث والمعنى  
 ان كنت تظنين اني اشافه على الناس فينا بينكم واني ذ وجعل في  
 اتعاني هو انك فاني تركت ذلك كله وتغضت عن الجمل بالحلم وانما  
 قالوا انت مخبون في بيعة الجمل بالحلم لانهم كانوا معه على الجمل  
 فقال بل الغابن ولا ادري اصور على ما انا عليه ام لا تحذف معادل البئر  
**الباب الثالث من الابواب باب التعليق**  
 وهو بطلان عمل العامل لفظا وبقاؤه محلا **وذلك** اي التعليق  
 غير مختص **باب ظن** اي بما نصب ما اصله المستند والخبر  
**بل هو جاز في كل فعل قلبي** وان لم ينصب المفعولين ولهم من  
 تقييده بكونه متصفا كما في التسهيل اخراج نحو تعلم وحب وتفضل  
 المقام ان يورى ذهب الى جواز تعليق كل فعل من افعال القلوب  
 ومن غيرها قاجازا ضرب اعم افضل برفع اعم على انه مستند  
 والضم في اعراب وافضل فيه خبر واضرب معلق عن العمل  
 في اعم وذهب ابن مالك الى انه لا تعلق الا ما كان من افعال القلوب  
 ناصبا للمفعول من اعم ناصبا لهما وذهب ابن السراج والفارسي  
 الى انه لا تعلق الا ما كان من افعال القلوب متعديا من افعال القلوب  
 الى اثنين على ما كان او ظنا قيل وهو الصحيح لان الفعل اذا كان متعديا  
 الى اثنين وعلق ببقى الكلام منتظما من مستند وخبر وذهب ابن  
 كيسان والمبرد وتعليل انه لا تعلق منها الا ما كان علما وقيل تعليق  
 العلم حسن وتعليل الظن قبيح واذا عرفت ان التعليق انطاب  
 العمل في اللفظ دون المحل فالاسم المعلق عنه يبي على اعرابين رفع  
 او نصب او خفض **ولهذا** اي وجوازه في كل فعل قلبي **القسم**

هذه

**هذه الجملة المعلق عنها الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في**  
**موضع مفعول مقيد بالخبر نحو اولم يتفكر وامابصاحهم من**  
**جنة فليمنظ ايها انزكي طعاما يسألون ايا ان يوم الدين لا منه**  
**قال فكزت فقه وسالت عنه ونظرت فيه وتكنا اي وتكنا**  
**هذه الافعال الثلاثة علقفت هنا اي في الايات الثلاثة بالاستفهام**  
**عن الوصول في اللفظ الى المفعول** قيل الاستفهام ظاهر في ايها انزكي  
 وفي ايان يوم الدين وامابصاحهم من جنة فالظاهر ان ما فيه للسفني  
 اي اولم يتفكروا في انشاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم فان ابتاعها لا يصح  
 ان يتصف به من كان ارحم قريسا عقلا وانتمهم ذهنا واحدا فتم قولنا  
 ومن ظاهرا على بدء هذا الكتاب المعجز فهم يعلمون بالفكر الصحيح ان نسبت  
 الى الجنون لا يمكن ولا يذهب اليها عاقل وان من نسبة اليه فهو مفتر  
 كاذب ثم ان من ادعى الاستفهام فيولا يري به حقيقة بل يقول معناه  
 الى النبي اي شي يصاحهم من الجنون اي ليس به شيء من ذلك **وهي من**  
**حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف** استعمل الشارح ذلك  
 وان المص تبع فيه ابن مالك وغيره لان هذه الجملة التي يطلبها العامل بمعنى  
 اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد سقوط الجار تعدى  
 اليها بنفسه او تجعل في محل جر باعتبار ارادة ذلك الجار وكلاهما غير  
 ممتد اما الاول فالان هذا تركيب مقيد ونصب الفعل للمفعول المقيد  
 بعد اسقاط الجار ليس بقبس واما الثاني فلاستلزامه تعلق حرف الجر وهو  
 لا يعلق ولجيب بان هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع  
 للمفعول المقيد بالجاء مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في  
 موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالبا لذلك المفعول على معنى ذلك  
 الحرف ومحصلة اختيار الشق الاول ومنع ما يرد على هذا الوجه من باب  
 تخرج المعقوس على غير المعقوس ولم يدع المناقاة بين كون تلك الجملة منصوبة  
 المحل وكونها واقعة موقع المفعول المقيد ليكون الجواب يمنع المناقاة  
 ثم قال الشارح والظاهر ان يجعل المعلق فعلا على محذوف يقول على  
 المذكور فتكون الجملة منصوبة الى المحل به والتقدير اولم يتفكروا ويعلموا  
 ما يصاحهم من جنة فليمنظ ليعلم ايها انزكي طعاما يسألون ليعلم  
 ايان يوم الدين **وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن**  
**ولو كان قلبيا حتى يضمن معناه اي معنى علم وظن وعلى هذا فتكون**  
**هذه الجملة المعلق عنها ذلك الفعل المضمي سادة مصدر مفعولين لا يفتضيان**



ذلك الفعل بواسطة النظمين اياها واولها لعل الحامل لا يرفع عصفور على دعوى  
هذا النظمين ما استشكله الشارح لكن يرد عليه ان النظمين غير  
مقيس كاهو مقترن فالحذف لاولها كما عليه الشارح فهو اولي فتدبر  
**ولخلافه في قوله تعالى اذ يلقون اذلاهم اياهم يكفل مريم فقتل**  
**النقد برنظره وان اياهم يكفل مريم وقبل النقد برنظره فقتل**  
**يقولون فالحمل على النقد برنظره اي فالحمل عليه واقعة**  
**توقع المفعول المقيد لان النظر فعل فلي يتعدى الى مفعوله بحرف الجر**  
**واما نظر المتعدي بنفسه فمن افعال الجوارح وعلى الثاني في موضع**  
**المفعول به المشرح على صيغة اسم المفعول اي غير مقيد بالجار نفسه**  
**المشرح اي هو الذي لم يقيد بحرف الجر وكان حق التفسير اي غير**  
**المقيد بالتعريف فتأمل وعلى الثالث ليست من باب التعليق اليه**  
**بل من باب الحكاية والثاني ان تكون في موضع المفعول المشرح**  
**ورنما عبر عنه بالمفعول به الصريح نحو عرفت من ابوك وذلك**  
**لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم الشيء**  
**بمعنى عرف وهو التعدية الى المفعول واحد اي لما كانت لا دراك**  
**الشيء في نفسه وان اردت علم الشيء هو اخت ظن وهي ما كانت لا دراك**  
**الشيء على صفة ومن ثم تعدت الى مفعولين كانت الجملة من القسم الثالث**  
**ومذ قول بعضهم اما ترى اي برق ههنا اي اما تبصر حكاه سيبويه**  
**فالجمله الاستهنامية في موضع مفعول ترى وهذا مذهب المازني**  
**واما شرح الكتاب فخلوا ما حكاه سيبويه على ان ترى فيه بمعنى علم**  
**قال ابن عصفور واذا امكن حمله على العلم كان اولي لان رأي البصر**  
**وساير افعال الحواس اي وباقي افعال الجوارح الظاهر انما يتعدى**  
**لواحد بلا خلاف الا سمع منها المعلق باسم عين نحو سمعت**  
**زيد يقرأ فقتل متعدية لاثنين ثانيا بما للحكم وهذا ما جوز**  
**ابو علي لكن بشرط كون الثاني مما يسمع وتكون يودي الى العلم بما**  
**قبله كافي المثال المذكور فان القراءة مما يسمع والشخصي يعلم بصوته**  
**فزيد مفعول اول والجملة في موضع المفعول الثاني وانما سأل ذلك**  
**لاجرا سمع مجرى علم لان السماع سبب العلم كالروية فاجرى السبب**  
**مجرى المسبب فان احرم الشيطان واحدها لم يتعد الى الاول**  
**وكانت الجملة حالا نحو سمعت زيدا يتوضا لان الوضوء لا يسمع ولا يودي**  
**الى العلم بالموضوعي فتكون جملة يتوضا حالا وزيدا مفعولا لسمع ولكن**

على تقدير مضاف اي سمعت حركة زيد حال كونه يتوضا حالا وزيدا  
مفعولا لسمع له فتنازع تعلق السماع باسم العين من غير اعتبار تقدير  
الانترى ان فوكك سمعت زيدا مقتصر على ذكر زيد بتقدير سمعت  
كلامه قطعا وهذا مثال انحراف الشرطية ومثال انحراف احدها  
فوكك سمعت زيدا يمشي فان المشي مما يسمع الا انه لا يودي العلم به  
الى المشي فيمشي حال والنقد برنظره سمعت حركة شيئا للعلم الا ان  
يكون له تمشية خاصة يعرف بها **وقيل متعدية الى واحد والجملة**  
**حال وهذا ما عليه المحققون وحرم الخشوع بانه الصحيح وذلك**  
**الواحد اذا كان من شانه ان يكون غير مسموع كان كافا فلا بد**  
**من تقدير مضاف ثم بين هذا الحذف بل بالحال المذكور وفي حال**  
**مبنية ولا يجوز حذفها وجوز التثنية لان يكون يديلا او بيانا**  
**بتاويل المصدر اي سمعت قول زيدا قايلا كذا او قوله كذا ورده**  
**الشارح بانه يلزم عليه ما حذف ان الناصبة ورفع الفعل بعد**  
**الحذف او جعل الفعل بمعنى المصدر من غير حرف ساكن فمما ليس**  
**الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين فان علققت**  
**بسموع فتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم لسمعون الصحيحة**  
**وليس من الباب اي من باب التعليق ثم لنتر عن من كل شعبة**  
**اهم اشد خلافا ليوئش القائل بانه منه لعدم اشتراطه في الفعل**  
**المعلق ان يكون قليا واشتراطه فيه ذلك كما يفصح عنه قوله لا**  
**نترع ليس بفعل قلبي حتى سألني تعليقه بل اي موصولة الاستهنامية**  
**وهي المفعول اي لنترع وضمة باسم الاعراب خلافا ليوئش فانها عند**  
**ضمة لعرب واشد خبر ليوئش وفا والنقد برأيهم هو اشد والجملة**  
**صلة لا يلا محل لها من الاعراب وعلى قول يوتش هي ذات محل نصب**  
**والثالث ان تكون في موضع المفعولين سادة مسددا نحو وتعلم**  
**ايما اشد عند ابا النعمان اي للخرين احصى ومنه وسيعلم الذين**  
**ظلموا اي مغلوب يتفكرون وفرده بالذكور لان ايا مفعول مطلق**  
**لنقلبون لان لها حكم ما تضاف اليه وهو هنا مصدر ميمي لا مفعول**  
**به للعلم لان الاستهنامية لا يجعل فيه ما قبله لما له من الصدور**  
**وانما مجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم فقد سوى بين**  
**الاستهنامية الواقعة في اثناء الجملة والداخل عليها في التعليق ومما يجوز**  
**كيعطلون وزنا ومعنى وما ضينا وهم بكر الماكفط ومصدره التوهم**



بالفتح اهر وها اذا ذهب وهك اليه وانت تريد غير اي وما يغلطون  
 في انشاده واعرابه قول الشاعر يستعمل ليلي اي دين تداينت واي  
 عزم للنقاضي عزمها فينشد ويند برفع اي الاولى ويمر فونها مبتدأ  
 والبيت من الضرب الثاني من الطويل ولعله لمخون ليلي والصواب فيه  
 انشاد واعرابا نصب اي الاولى على جحد انشائها في اي منقلب الا  
 انها في البيت مفعول به لا مفعول مطلق كافي الامة والمراد من كون  
 نصبها على جحد انتصاب تلك كونها منصوبة بالفعل الذي بعدها وجوز  
 الشارح ان يكون الذين مصدر محذوف الز وايد والاصل اي تداينت  
 فيكون مفعولا مطلقا ويكون انتصابه حينئذ على ذلك للمر من كل وجه  
 واما على انه مفعول به فهو اسم لما يوجد في الذمة واما لم يعول المصم  
 على وجه المصدر به لا يتنايه على الخذف الذي هو خلاف الاصل  
 ورفع اي الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين  
 المتعاطفتين الفعلية والاسمية الا انه عن الفعلية بما في جرحها  
 وعن الاسمية بما صدرت به واختلف في نحو عرفت زيد من هو و  
 زيد البون هو فقيل جملة الاستفهام حال قاله المبردة والاعلم وابن  
 خروف ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا ومنها جملة الاستفهام  
 وقيل مفعول ثان على تضمنين عرفت معنى علم حكاية ابن جني عن الفارسي  
 وعليه فلا يتعين نصب زيد اعلى انه مفعول وجملة الاستفهام مفعول  
 ثاني بل يكون اولي من رفعة لان عامل النصب تسلط عليه ولا مانع له من العمل  
 وهو المختار ورفعه جاز على الصحيح لكن على قلة وهو مذهب سيبويه  
 وجهه ان الاسم المنكسر مستقيم عنه في المعنى لان المعنى علمت من هو  
 زيد والبون هو زيد فعمل معاملة ذي الاستفهام لفظا وما ذهب  
 اليه ابن كيسان من عدم جواز الرفع مردود بقول الشاعر فوالله  
 ما ادري غرغم امرته الشدة ان قاما كاهم تنزع فانه يروي برفع  
 غريم وزعم ابن عصفور ان التعليق اولى قال لان الاعتناء بالمعاني  
 اولى من الاعتناء بالفاظ واجيب بالمنع اذا لم يجمل رعاية اللفظ بحجة  
 المعنى كما في مسئلتنا بل رعاية اللفظ حينئذ حق **ورج بان التضمنين**  
**لانقاس وهذا التركيب مقيس ولا يخرج مقيس على ما ليس مقيسا**  
**وقيل الجملة بول من المنصوب** وساقى من المصم ما فيها افترق فيه البديل  
 وعطف البيان انه الاصح ثم اختلف فقيل بدل اشتمال واخاره  
 ابن الصايغ مثل عرفت زيد اجمع وقيل بدل كل من كل ورعاية بدل كل

من شي والاصل عرفت شان زيد قاله ابن عصفور وعلى القول بان  
 عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق بالنسبة الى تلك الجملة  
 ام لا وقال جماعة من المتأخرين اذا قلت علمت زيد لا بوجه قائم او ما البون  
 قائم فالعامل معلق عن الجملة لما كان لام الابتداء وما المنافيه وهو عامل  
 في محملها النصيب على انها مفعول ثان وبه صرح ابن مالك في تهذيبه وخالف  
 في ذلك بعضهم شفع التعليق لان الجملة المذكورة حكمها في مثل هذا  
 ان يكون في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني وان لا يؤثر  
 العامل في لفظها الوجوب حكاية لفظها وانما يؤثر في محملها وان لم  
 يوجد معلق وذلك نحو علمت زيد ابو زيد قائم فكن كذا حيث ما وجد المعلق  
 كما في مسئلتنا واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى  
 ليلوكم انكم احسن عملا في سورة هود وانما جاز تعليقه بالبون وان لم  
 في نفسه تعللا فليسا في الاختيار من معنى العلم فان البنية الاحتبار  
 يكون بالخبر والشر يقال بلاء الله وبلاء ابيه حسنا وبلاءه اي اخير  
 لانه طريق اليه فهو ملائمه فجاز ان يقوم مقامه ويعطى حكمه كما نقول  
 انظر اياهم احسن وجهها واستمع اياهم احسن صوتا فتعلق فعلا النظر  
 والاستماع وليسا من افعال القلوب لان النظر والاستماع من طرف  
 العلم انتهى ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الالهي جهته  
 واما النظر القلبي فانظري ماذا اقام من فلا كلام في تعليقه لكن ما ادعاه  
 من المحرقة نظر لان الاستاذ ابا جعفر بن الزبير نقل ان احدا لم  
 يذهب الى تعليق النظر بعني البصري سوى ابن خروف وبتبعه ابو الحسن  
 يعني ابن عصفور وقد ذكر سيبويه تعليق النظر لكن جعله في ذلك  
 على النظر بمعنى التفكير وورد عليهم افلا ينظرون الى الاكل كيف خلقت  
 فان ينظرون فيه معلق وهو من النظر بمعنى الابصار بدليل فتأمل وقال  
 العلامة الرضي ان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت  
 ونبيت ودرت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت واستجنت  
 وتلوت واستفهمت وجميع افعال الجوانس كسمعت وابهرت ونظرت وسمعت  
 وعلمت وذقت فتعلقه **وقال في تفسيره لا بد في سورة المائدة**  
**فان قلت من ان تعلق قوله اياكم احسن عملا واذا قلت اعلمته ازيدا حسن**  
**عملا ام هو كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعول كما نقول**  
**علمته هو احسن عملا** سال ان ذلك هل يسمى تعليقا فقال **ولا يسمى**  
**هذا تعليقا وانما التعليق ان يرفع بعد العامل اي القلي وما في حكمه**



**ما يبدى مسد منصوبية جميعا كملت اجماعا** وعلمت از يد منطلق اي  
وهنا انما سدت جملة الاستفهام مسد احد المنصوبين فقط **الانترى**  
**اخذ لا يفترقا الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين بحى ماله الصدر**  
**وغيره بل يكون الحال مع ماله الصدر كى بدونها ولو كان تعليقا**  
**لا فترقا كما انترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت از يد منطلقا** هذا ما قاله  
الزنجشري ونحوه بل الاضطراب عليه لا يحكم كما قال المص وقد اشار اليه  
الطبي حاكمه عن صاحب النقيب وحكم عند استكمال وقوع الجملة  
الاستفهامية مفعولا ثانيا وانما تقع موقع المفعولين معا لان  
المعنى علمت جواب هذا الاستفهام ولا يصح مثله للتقدم في نحو علمت  
ايهم قام اذ له معنى لقولك علمت جواب هذا الاستفهام وضعفه  
تأنيها اذ وقعت مفعولا اول في قوله تعالى لنزعن من كل شيعة  
انهم اسداي لنزعن الفريق الذي يقال في حقهم ايهم اسدا كما هو مذهب  
الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اي ليعلمكم الفريق  
الذين يقال في حقهم ايهم احسن عملا قل الطبي وقد انصف صاحب  
الانصاف حيث قال التعليق عن حيث احد المفعولين فيه خلاف  
والاصح هو الذي اختار الزنجشري قال الشارح وقد كنت اجيب عن  
هذا الاضطراب بان يحتمل ان يكون مراد به التعليق الذي يابته ليل  
لمصلحة عليه اي الحال محلا لما نزع من الاعمال لفظا وانما المراد به تسلط  
فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحى المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط  
واتصال معنوي قال ثم رايت في شرح اليميني على انكشاف ما مضى ههنا  
ابنت التعليق المنصوي ولم يثبت التعليق الاصطلاحي اكتفاء بذلك  
في سورة الملك كونه تعليقا اصطلاحيا فعني قوله اكتفاء بذلك اي اكتفاء  
بذكر نفي انه من التعليق الاصطلاحي وقد اعترض على ما في شرح اليميني  
بان فته بعد من وجهين احدهما حمل التعليق في سورة هود على غير المصطلح  
عليه وثانيهما الاكتفاء بالذكر في الاواخر عن الاول وهو خلاف عادة  
المفسرين من الاكتفاء بالذكر في الاول عن الاواخر ولا يخفى ضعفهما وقد  
حاول الطبي ايضا رفع هذا الاضطراب بما حصله ان الفعل المعاق  
في سورة هود محذوف اي ليلوكم فيعلمكم ايكم احسن عملا ويكون معنى قوله  
تعليق في فعل البلوى تعاقب ما هو سبب عند وهو العلم فاكتفى بتعليق السبب  
عن تعاقب السبب واما في سورة الملك فلا محذور بل ضمن فعل البلوى  
معنى العلم كما نذكر قبل ليعلمكم ايكم احسن عملا فامتنع التعليق لانه انما يكون

حيث

**الاول**  
حيث يقع بعد المعاق ما يبدى مسد المفعولين معا وهذا سبق للمفعول  
فقد اختار الزنجشري هنا القول بالنفيين وهو باب واسع صحيح  
من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث يضمن معنى العلم  
وحاصله ان ابته هود حذف فعل العلم منها فبقى السؤال عن وجه  
التخصيص بقرشي وهو انه اذا تقرر ان ههنا راين فالراجح منهما  
راي من قال بالتعليق بوليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم ايتناهم  
من اية الاتوى ان سل التي مراد بها طلب العلم انما يتعدى الى المفعول  
الثاني بحرف الجر فلو كان وصول سل الى كمل لوصول ظن الى الجملة  
في نحو ظننت زيدا ابوه قائم لم يتردد به الى مفعوليه بنفسه وذلك  
ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني بوليل عدم وجود الجار لم يكن  
كون الفعل تاما سببا لاحد المفعولين لفظا ما نغاض كونه معلقا عن  
الآخر **تبيينه فائدة الحكم على محال الجملة في التعليق بالنصب**  
**ظهور ذلك في التابع فنقول عرفت من ربك وغير ذلك من اموره**  
بضم غير عطف على محل من زيد واستدل ابن عصفور بقول كثير  
بلغظ التصغير وبالمثل الى صخر بن عبد الرحمن بن ابي جعدة الخزاعي  
احد عشاق العرب المشهورين وكان قصيرا شديدا القصر وكان اذا  
دخل على عبد العزيز بن مروان قال له طالحى راسك ليل لا يود بك السقف  
يما رجه بؤرك وكان شديدا التعصب لابي طالب توفي سنة خمس  
وما يد في اليوم الذي مات فيه عكرمه مولى ابن عباس فقال الناس  
مات افقه واستر الناس وصلى عليها معا **وما كنت ادري قبلا عزة**  
**بالبي ولا موجبات الغلب حتى تولت** ههنا ثاني الطويل من قضية  
تقديم الكلام على شيء من اياتها وعزه بفتح المجهلة وتشد يد الزاي  
بنت جميل بن حفص صاحبة كثير ولها معه حكايات مشهورة  
في المطابق قد اقبلت نارا في روية فتافف كثير في وجهها فقالت  
من انت قال كثير قالت الست القائل فارضة زهر طيبة الثرى  
تج النوى حجابها وعوارها باطيب من اردان عزة موهنا  
اذا اوقوت بالمدل الرطب نلها فقال نعم فقالت لو وضع  
المدل على هذه الروية لطيب ربحها هلا قلت كما قال امرؤ القيس  
المزنياني كلما جيت زائرا وجوت بها طيبا وان لم تطيب فتا ولها  
المطرف وقال لها اشترى على هذا الخجثات يحمين ومثلثت ان  
نبت طيب الرايح وكذلك العوار كسحاب والارد ان جمع ردت

مما صاحب الاغانى ان كثير  
فرج مرة من عند عبد الملك  
وعليه طرف فاعترضته مجوز



كخبر اصل النكر و اراد بالمدل عود الجور **نصب موجعات عطا**  
 على محل الجملة الاستفهامية اعني ما البكا المعاق عنها العامل قدل ذلك  
 على ان المعطوف عليه في محل نصب اذا عراب التابع تابع لارباب متبوعه  
**وكذلك ان تدعى ان البكا مفعول لا دري وان ما زايدة اي لفظة زايدة**  
**وان الاصل ولا ادري موجعات** فيكون نصب موجعات بلا ادري  
 المقدر لا بلا ادري الملقوظ فنكون **من عطف الجمل** لمن عطفت مفرد  
 على محل جملة او **ان الواو** من ولا موجعات القلب **للمحال وموجعات**  
**اسم** العاملة عمل ان المشددة اي وما كنت ادري قبل عزه **والحالة**  
**انه لا موجعات للقلب** موجودة ما البكا ولا يخفى ان ما ذكره المصنف  
 من باب النزاع في تعيين الشاهد لمسلة العطف على محل الجملة المعطوفة  
 وان كلام ابن عصفور متضمن للقول بيجوز التعليق بفعل الدرايد وان  
 المصنف لم يرد ذلك قال الشارح وقد وقع في المختصر المعروف بالواو في  
 يقتضي ان دري لا يعاق فانه بعد سوجه لافعال القلوب وخصايها  
 ذكر ان من الافعال ما يشبهها في نصب الجز من فقط وعدمها دري  
 فاقضى ان لا يثبت لها شي من خصايص افعال القلوب التي منها التعليق  
 وانما يشبهها لما في نصب الجز خاصة دراج ذلك على مستشكل الواضح  
 فاستشكل قول العربهم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها من حيث  
 ان يدري فيه معاق وقد قال صاحب الوافي لا تعلق ولا عقل عن قوله  
 تعالى وان ادري اقرب ام بعيد ما تقعدون وان ادري لعله فتنة  
 نكرو وما يدريك لعل الساعة تكون قربا قل ان ادري اقرب ما تقعدون  
 وما يدريك لعله يزكي وما ادريك ما يوم الدين وما ادريك ما القارعة  
 وما ادريك ما حية وما ادريك ما الخط وتوفي الحديث وما يدريك  
 لعل الله اطلع على اهل بدر ولذا غفل عن قول زهير وما ادري وسوق  
 احال ادري اقوم الحصن ام نساء وقول ابن ابي ربيعة فوالله  
 ما ادري وان كنت داريا بسبع زهير الجرام بثمان والمتواحد من هذا  
 القبيل اكثر من ان تحصى وقد نص في التسهيل وغيره على تخليق  
 فعل الدرايد ومضى النقل عن الرضي بان الاستفهام يقع بعد كل فعل  
 يعيد معنى العلم وعدمه من ذلك دريت متعلقة فلا معنى للجور على  
 ما في هذا المختصر واطراح قول الائمة المتضلعين مع اعتقادهم واهم  
 بافصح الكلام وقصير ورايت بخط الامام بها الدين بن الخراس  
 مانصه **قلت** مرة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعاق

عنها بالنصب ثم رايت منصوصا عليه انتهى قال المصنف ومن نص عليه  
 ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه اي في جواز العطف على محل هذا  
 مع قولهم ان المعاق عامل في المحال اي محل المعطوف عليه **الجملة**  
**الرابعة** من الجمل ذوات محل الجملة المضاف اليها **ومحلى الجز** قيل  
 لا ينبغي عده في ذوات المحل اذ المراد ضرورة ما يكون جملة حقيقة  
 لا في معنى المفرد وان كانت في حكم لوقوعها موقعه والمضاف اليها تكون  
 الاسماء او في قايده لان في المعنى محكوم عليه لانه منسوب اليه اولا  
 غلام زيد في معنى زيدا له غلام او ما لا غلام قاله ابن الحارث وجيب  
 بمنع ان يكون المراد من الجمل ذوات المحل ما لا يكون منها في معنى  
 المفرد بل ما هو اعم من ذلك ودعوى الضرورة ليست بصحيفة  
 هذا وفي الخصايص لا ينبغي في قول طرفه جحفا ان تعزى ناديا  
 من سديك حين حاج الضرب الجفان بانكر جمع جفنه بالعنف  
 وهي كالتصعده وتعزى ناديا يا سديك وبغشاء والنادي المجلس  
 والسديك سنام النصارى او الناقرة والصنوبر بكسر الميم وتشد يد  
 النون المفتوحة فتوحدة ساكنه فزاد ليرد نكن الشاعر كسر  
 الموحدة وسكن الراء على قاعدة النقل في الوقت وكان حق هذه  
 الحركة ان تكون ضمة لكنه كما قال ابن جني قدر الاضافه اي اضافة  
 حين الى الفعل يعني المصدر كما انه قيل حين هيح الصنوبر ثم نقل  
 النكرة وقفا الى الياء الساكنة في الساكن متحركا والمحرك ساكنا وهذا  
 كما قال الشارح من الغراب فان الصنوبر لا شك في كونه فاعلا  
 بهاج وقد عرج بانكر نظرا الى ما قرأناه وعلى ذلك ينزل

لغز الشارح حيث قال

- ايا علم الرشداني سابل • فتوا بتحقيقه بظاهر السر
- اري فاعلا بالفعل اع لفظ • بحر ولا حرف يكون به الخبر
- وليس محكي ولا محجوز • لذي الخفض والافسان للتحقيق
- فهل من جواب منك استقل • فمن حكم ما زال يستخرج الدتر
- ثم قال وقد استشهد به الجوهرى على ان الصنوبر بكسر الميم شدة
- البرد فجعل النكر اصلية لا مستقولة وجوز ان يكون الياء ساكنة
- حركت للضرورة وعليه فلا ينزل اللفظ ولا يضاف الى الجملة
- الاثما نبت احدها اسماء الزمان طر وفاقا كانت اي منصوبة
- على الظرفية او اسما غير منصوبة عليها نحو والسلام على يوم ولدت



نحو وانذر الناس يوم ياتهم العذاب ونحو ولتذروا يوم التلاق يومهم  
 بامرؤون ونحو هذا يوم لا ينطقون واليوم مضاف الى هذه الجملة ففي  
 الاوليين الى جملة فعلية فعلها ماض في اولها ومضارع في الثانية  
 وفي الثالثة الى جملة اسمية وفي الرابعة الى فعلية فعلها مضارع الا انه  
 مصدر يحرف النفي الا ترى ان اليوم ظرف في الاولى اي منصوب على  
 الظرفية ومفعول ثان لفعل الانذار في الثانية والاول الناس والمراد  
 انذارهم ذلك اليوم وتذكرهم اياه لا الانذار فيه لعدم فايده وبدل  
 منه اي من المفعول الثاني في الثالثة واما المفعول الاول فتذروا  
 فيها والتقدير لتذروهم يوم التلاق وخبر المستتر اعني هذا مرفوع  
 في الرابعة ويمكن في الثالثة كما ذكرنا من عطية ان يكون ظرفا للتحفي  
 في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء وقد قدم عليه ومن اسماء الزمان  
 ثلاثة اضافة الى الجملة واجبة فلا تضاف الى مفرد اذ بالتفاوت  
 واذا عند الجمهور القائلين بان العامل في اذا ما في جوابها من فعل او شبهه  
 واما من قال العامل فيها شرطها فلا مجال لدعوى اضافة حيث لا يستلزم  
 عمل المضاف اليه في المضاف ولما عند من قال باسمية يا واما ظرف  
 بمعنى حين وزعم سيبويه ان اسم الزمان الميم وهو ما دل على قدر  
 من الزمان غير محصور بوقت وحين وزمان وساعة ان كان مستقلا  
 فهو كاذب في اختصاصه بالحق الفعلية اي بالاضافة اليها ولا يضاف  
 الى الاسمية وان كان ماضيا فهو كاذب في الاضافة الى الحالتين الفعلية  
 والاسمية فنقول انك من يقدم الحاج ولا يجوز من الحاج قادم  
 بالاضافة الى الجملة الاسمية لان الزمان مستقبل لانه ظرف للامكان المستقل  
 ونقول انك من يقدم الحاج ومن من الحاج قادم بالاضافة الى الحالتين  
 لان الزمان ماض بقوله انك الماضى ورد عليه دعوى اختصاص  
 المستقبل من ظرف بالفعل اي بالاضافة اليها بقوله تعالى يومهم  
 بامرؤون سواء جعل مفعولا للندرا وظرفا للتحفي فانه مع استقباله قد  
 اضيف الى الجملة الاسمية ويقول الشاعر ومن لي شفيعا يوم لا ذو  
 شفا عند بعض قتلا عن سواد ابن قارب هو من ثاني الطويل وقايله  
 سواد ابن قارب الدوسي عند ابن الجني والدوسي عند ابن ابي خنيفة قال  
 في الاستيعاب قال ابو حاتم له صحبة وكان يتكلم في الجاهلية وكانت  
 شاعرا ثم اسلم وقد روي ان عمر بن الخطاب قال له وهو خليفة كيف  
 كها تنك اليوم فغضب وقال يا امير المؤمنين ما قالها احد قبلك فاستحيا

عمر ثم قال ايه يا سواد الذي كنا عليه من الكفر اعظم من كها تنك  
 ثم سأل عن حديثه في بدء الاسلام وما اتاه به ربه من ظهور  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره انه اتاه ثلاث ليل سواليات  
 هو فيها كلها بين النائم والميقظان وقال له قمر يا سواد واسمع مقالتي  
 واعقل اذ كنت تعقل قد بعث رسول من لوي بن غالب يدعوا الى الله  
 الى عبادته والنشور في كل ليلة من الليالي الثلاث ثلاثة ابيات متحدة  
 المعنى مختلفة القايفه فالتى استشهدا في الليلة الاولى هذه الابيات  
 عجمت للجن ونظائرها وشدها العيس باقتابها  
 تهوى الى مكة تنقي الهدي ماصادق الجن ككذبها  
 والى انشدوها في الليلة الثانية  
 عجمت للجن ونظائرها وشدها العيس باكوامها  
 تهوى الى مكة تنقي الهدي مامون الجن ككفارها  
 فارحل الى الصفوة هاشم بين روايتها واجبارها  
 والى انشدوها في الليلة الثالثة  
 عجمت للجن ونظائرها وشدها العير باحلاسها  
 تهوى الى مكة تنقي الهدي ماخير الجن كاخماسها  
 فارحل الى الصفوة هاشم واسم بعينك الى راسها  
 قال فرحلت نافتى واييت النبي صلى الله عليه وسلم بالمدريين  
 واصحابه حوله فاستدركه  
 اقل عجمي بين هدد وورقة ولم اك فيما قد بلوت بكاذب  
 ثلاث ليل قول كل ليلة اناك رسول من لوي بن غالب  
 فشرقت عن ذيلي الزراد ووسط في الزغليب الوجنا بين السبات  
 فاشهد ان الله لا رب غيره وانك مامون على كل غائب  
 وانك اودى المرسلين وسيلة من الله يا ابن اكرم الاطياب  
 ومرفعا يا تنك من وحى ربنا وان كان فيما جئت شيب الثواب  
 ولكن لي شقعا البيت والنبي والزنى وبرو عمارتي بعنق  
 الراد وكسر الهمز بوزن فصيل الذي ياتي انك منه من الجن والهدي السكون  
 والزغليب محموم مكسوم ثم ملدسا كنز فلام مكسورة فوحده الناقه السريعه  
 والوجنا الشديده وقيل العظماء الوجنتان قال في الوجنا العارض  
 من الارض يرتفع قلبا وهو غليظ ومنه الوجنا وهي الناقه الشديده  
 شمت به في صلابتها والسبب جمع سيبب بمهلان ويجوز ان الفاظه

فارحل الى الصفوة هاشم  
 ليس قد اراها كاذبا بها



والفتيل بفتح الفاء وكسر المشاء الغوفية ما يكون مثل الخط الرقوي في شق  
النواه وقيل ما يقتل بين الاصبعين من الوسخ والمراد به الشئ الغليل  
جدل ونصه على انه مفعول مطلق أي بمعنى اعتناء ما وقوله بمن سواد  
ابن قاربين باب وضع الظاهر موضع المضمر والاصل المعنى **والجواب**  
**ابن عصفور عن الامة بانه انما يشترط على صيغة المشي للفاعل ضميره**  
**المستتر عايد على سبويه** أي انه انما يشترط حمل **الزمان** **المستقبل**  
**على اذا كان** ذلك الزمان ظرفا أي منصوبا على الظرفية وهو  
**في الآية بدل من المفعول به لا ظرف** والاولى كما قيل ان يقول انما  
يجوز لان ما ذهب اليه سبويه هو جواز اضافة اسم الزمان المستقبل  
المهم الى ما يضاف اليه اذا وجوبا **ولا يتأتى هذا الجواب في البيت**  
وان تاتي في الامة لظهور كونه ظرفا فيه نعم قد تقدم من المص في  
الاية بتعاله بن عطية احتمال ان يكون اليوم ظرفا للجنى وعليه فلا يتأتى  
فيها ايضا وهو في البيت وجد اخر وهو ان يكون ذو شفاعته اسما  
ليكون محذوفه أي في يوم لا يكون ذو شفاعته بمعنى فتكون الاضافة  
الى جملة **الظرفية** والبارز في خبر كان على حد لم يكن باعظامهم **والجواب**  
**الشامل لهما أي للاية والبيت ان يوم القيمة لما كان محقق**  
**الوقوع جعل على استقباله كالماضي تحمل على اذ في مجوز الاضافة**  
**الى الجملتين لا على اذ المختص بالفصلية** وهذا العمل على حد ونفي في  
**الصورة** أي على تنزيل المستقبل الواقع منزلة الماضي بجامع ان كذا  
منها محقق الوقوع **الثاني حيث يختص بذكر أي بالاضافة الى**  
**الجمل عن ساير أي ببقية اسماء المكان** فلهذا يضاف شئ منها الى الجملة  
**الاحيى واصنافها الى الجملة لازمة** عند البصريين وجوز الكوفيون  
اضافتها الى المفرد وقد مضى ذلك في بحث حيث **ولا يشترط ان تكون**  
**كونها ظرفا بل يضاف الى الجملة مطلقا** فاما كانت او غير لقول  
ان حيث استقر من است راعى البيت **وزعم المهدوي** نفيه الى  
المهدوي على غير القياس وهي بلاد من بلاد المغرب من انشا المهدوي جدد  
بني عبيد **بشارح** القصيدة **الدرية** وهي المقصود المنسوب  
الى ائمة الادب في عصر أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد مولف كتاب  
الجهر والاستبصار وتوفي سنة احدى وعشرين وثلاثمائة **وليس**  
**بالمهدوي المفسر المقرئ** الذي هو ابو الحباس بن احمد بن عمار  
صاحب التفسير كان مقدما في الفرائد والعريبي والف كتيبا معينا

وروي عن أبي الحسن القاسبي واخذ عنه ابو محمد غانم بن الوليد المالقي  
ماقت في حدود سنة ثلاث واربعمائة **ان حيث في قوله تمت**  
**راح في الملبين الى حيث يحكي المازمان ومضى** هو من ابيات المقصود  
التي اولها اما ترى راسي حاكى لونه طرقة صبح تحت اذيال الدجى ومن  
هي تام الرجز وسميت مقصور لان ردها الالف المقصورة وفي  
ثوبها روي اخلاف ونعم هي العاطفة الخفية اما التانيث في اللفظ  
وتختص حيث بعطف الجمل والمليين جمع ملب وهو قابل لبسك  
الى اخره في حج او عمر ونحوه يتشبه بالجمهر اقام والمازمان بحج مفتوح  
فهم ساكن في مكسورة مكان ضيق بين مزدلفة وعرفة قال  
في الصحاح والمازن كل طريق ضيق بين جبلين وموضع الحرب ايضا  
ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مازنا ومنه بكسر  
الميم والمقصود موضع مكة وهو من ذكر منصرف وقال الشاعر قرنته بمكة  
وتصرف سميت بذلك لما عني بها من الدوام **ما خرجت عن الظرفية**  
**يدخل الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل** وصلى **الجملة**  
**بعد ما صفة لها تتبعها في اعرابها وتكلف في الجملة** **لما خرجت عن** موصوفتها  
**تقدير يربط لها بربطها بموصوفها وهو فيه** أي الى مكان اقام فيه  
المازمان **وليس بشئ لما قلنا** وفي بعض النسخ لما قلناه **في اسم الزمان**  
من انها مطلقا تضاف الى الجمل ولو خرجت عن الظرفية وقد قيل عليه  
انه لا يلزم من ثبوت هذا الحكم لاسماء الزمان بثبوت لاسماء المكان ايضا  
الا ترى ان اسماء المكان لا يضاف منها الى الجمل الا حيث بخلاف اسماء  
الزمان فانها باسرها تضاف نعم سقى السؤال عن وجه ما حش على  
راي المهدوي له هنا بمعنى مكان وليست مضافة عنده واما الجواب  
بان المص لم يرد الزمن وانما اراد ان ذلك يقع في اسم الزمان  
لاستوائهما في مطلق الظرفية فلا مفعول **الثالث** **ايه بمعنى علامه**  
**فانما تضاف جوارا الى الجمل الفعلية المتصرف فعليا** **مشتبها او متفيا**  
**بما ووجه** كما قيل ان الابد بمعنى العلامة مشابة الوقت فانك  
اذ قلت انك طلوع الشمس فقد اعتبرت وقت الطلوع اية وعلامة  
على الايتان فعمل لفظ ايه معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة  
الى الجملة واما اشتراط الفعلية ونصرف الفعل وابشانه او نفيه بما تقول  
الى السماع وعن ابن الجبار انه لم يسمع اضافتها الى الفعل المضارع وقال  
ابو حيان انشد الغرابيت فيه اضافة ايه الى الجملة الاسمية وهو باية



الحال منها عند برزها كقول **باية** **تقدمون الخيل شعشا** هو صدر بيت من  
اول الموا فرجته كان على سنانكم امرا وهو من ابيات لغزير بن عمرو بن  
الصعق نصر عليه بن عيش ومنها البيت الذي قريبا وضير تقدمون  
جزم الشارح باية ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله  
وهو ما يشهد للمص قريبا وناقش المحشي في ذلك بان ما رآه في نسخ المغني  
تقدمون بالمشاه الفوقية وكذا يحسون في البيت الذي وقول للمص ناقلا  
عن ابي الفتح اي باية اقد امكم يدل على ذلك قال وكان الذي حمل الشارح  
على ما قال انه جعل الايتين علامة للمبلغ على المبلغ اليه وليس كذلك  
لان الشارح عز من المبلغ اليه بما عساه وتقطع احتمال غيره وهو مومما  
وانما هو ما يقول المبلغ لهم بخلاف بيت باية ما كانوا اصنافا فان الآية  
فيه علامة على المرسل اليه لذكر ما يقول الرسول وهو السلام في صدر البيت  
ولم يعين قومه له فكانت البيت المذكور علامة لعلمهم والشعث جمع  
شعث وهو غير المرسل اليه لذكر ما يقول الرسول وهو السلام في صدر البيت  
طرف مقدم الحافر والدم الخ قال ابن مالك والحرف من اسمها المدام لانها  
في الدون تستلزم يعني ان اطراف حوافها دامية كما انها صفت بحر  
يريد ان ذلك لما كان عادة وامر الامر بها لهم صار علامة عليهم **وقوله**  
**باية ما كانوا اصنافا ولا عزلا** هو بحر بيت صدره انكفى الى قوم  
اسلام رسالة وهو من اول الطويل وقايله عمرو بن شاس بن عبيد  
ابن عتبة الاسدي والكافي بفتح الهمزة وكسر اللام وسكون الكاف قال المص  
في شواهد الكافي فعل امر من الاكث يليك معناه بلغ عني واشتقاقه  
من اللوك بمعنى الرسالة وعليه فيكون الكافي على حذف الجار اي الكافي  
عني والسلام مفعول به ورسالة بدل منه وقول المص في شواهد  
ورسالة مفعول به لا يتخلو عن تسامح والاية العلامة والصناعات جمع  
صناعات والعزل بضم المهملة وسكون الزاي جمع اعزل من لاسلخ لهم  
**هذا** اي القول نحو ان اضافة اية بمعنى علامته الى الجملة قول سيبويه  
وزعم ابو الفتح انها اضافة لغيره نحو ان اية مذكورة  
**يا تيمم التابوت** وقال في البيت الاول الاصل **باية ما تقدمون** اي  
**باية اقد امكم** كما قال **باية ما تحبون الطعام** فانه بتقدير يا تيمم  
وهذا بحر البيت الموعود ايتا فانه صدره الامن ببلغ عني تيمم  
طلب من ببلغ عند رسالته لبني تيمم فتخيل ان قايلا يقول باي على  
يعرفون فقال بعلامتهم للطعام وبنو تيمم يعرفون بشدة المشقة

في الاكل

في الاكل والمحبة للطعام والحرف عليه ومن ثم يقال لهم اسرى الرخان  
قاله الشارح **انتهى** وفيه اي وفيما ادعى انه الاصل **حذف موصول**  
**حرف غير ان** ونفاصلة وهو في حيز المنع مع احتمال ان لا يكون  
في قوله **باية** ما تحبون مصدرية بل زائدة والاضافة الى الجملة لا الى  
المفرد ثم هو اي هذا التاويل **غير متانت في قوله باية ما كانوا**  
**صنفا ولا عزلا** لان تقديرهما المصدرية قبل ما التانية غير جائز  
نعم هو متانت بتقدير ما المفعول مصدرية وتقديره التانية محذوف  
للاله ما بعدها عليها اي باية كونهم لاصنافا ولا عزلا لولا انه احتمال  
بعيد يا باه ظاهر الكلام **الرابع** **ذو في قولهم اذهب**  
**بذي تسل** والباية في ذلك ظرفية وذو في صفة لزمان محذوف  
وقد اجريت هذه الصفة مجرى موصوفها في الاضافة الى الجملة ثم قال  
**الاكثر** **ون** هي بمعنى صاحب الموصوف نكح لان الصفة مكررة  
اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة  
السلامة فتعني كون الوقت صاحب سلامة انه مظنتها وقيل هي  
اسم موصول بمعنى الذي فيخرج عما يخفى فيه اذ لا تكون مضافه  
والجملة بعدها في محل خفض **الموصوف معرفة** لان الصفة معرفة  
وبسببها بعدها صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي  
**تسلم فيه** ثم توسع بحذف الجار وايصال الضمير بالفعل ثم محذوف  
**ويضعفه** امور احدها ان استعمال ذي موصو لا يكتفى بطي ومن ثم  
يقال ذو الطاسه ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم اي استعمال  
هذا التركيب بطي بل هو واقع في كلام غيرهم من العرب وثانيها ان  
الغالب عليها اي على ذي الموصول في لغتهم اي لغة طي البنا ولم يسمع  
عن الاعراب فاني بينا في هذا الخرج على لغتهم وثالثها ان حذف  
العائد الجور وهو الموصول بحرف متحد المعنى مشروط باحتداد  
المتعلق اي متعلق ذلك الحرف الجار للعائد والجار الموصول بان يكون  
متعلقا بها من مادة واحدة نحو ويشرب مما فسر بكون اي منه والمتعلق  
صانها مختلف لاختلاف الذهاب والسلامة وقد قدمنا انفا ما علمت  
فانهم الجواب منه عن هذا فتأمل ورابعها ان هذا العائد المحذوف لهم  
يذكر في وقت وليس من واجب الحذف وهذا الامر الاخبار  
يضعف ايضا قول الاخفش في يا ايها الناس ان ايا موصولة  
لا صلة لئلا المعرف بالله والناس جرح المحذوف والجملة من المبتدأ



المقدر خبير صلة وعابد اي يامن هم الناس فانه يلزمه على هذا تقدير  
 ضمير عابد لم يذكر في وقت على انه قد حذف العابد حذفاً لا زماً  
 في نحو ولا سيما يوم فممن رفع يوم اي لا مثل الذي هو يوم ولسم  
 يسمع في نظائر ذكر العابد فكان من تقدير ضمير عابد لم يذكر  
 في وقت وبكته ما ذكر فلا تحسن الحذف عليه والخامس ان وقد  
 امتازت بذلك عن عند ولري وريت فانها ايضا فان جوارا  
 الى الجملة الفعلية التي فعلها متفق وبشترط كونه مثبتا بخلاف  
 مع ايه فانه يكون مفعلا كما كان كما تقدم فاما لدن في اسم مبتدأ  
 الغاية مطلقا زمانية كانت او مكانية فاما ما نفس هذا الغاية  
 اي اولها من الزمان او المكان ولذا كانت اسما واما من فلا بد  
 الغاية فاما ما نفس الابتداء وهو معنى غير مستقل بالمفوضية لا حتما  
 الى متعلق فكانت حرفا وفي ادن لغات المشهور منها فتح اللام وضم  
 الدال وسكون النون وقد يقال بفتح اللام والدال كحل وبكر الدال  
 ككتف وبسكون الدال وبكر النون كبحر وبضم اللام واسكان الدال  
 وفتح النون كظن ولدن بسكون النون فيهما كحل وقم وعد حذف  
 النون تخفيفا والمركب بالغة فيه ومن شواهد اي شواهد  
 اضا فلدن الى الجملة الفعلية قوله لزمنا لدن سالموننا وفاقم  
 فلا يك منكم للخلاف جنوح هو من ثالث الطويل ولم يسم قايلا  
 وسالم من المسالم وهي ترك الحوب والجنوح بالضم الميل ويك  
 مخفف يكن مخفف يكون وهي اما تامة فمك متعلق بها وجنوح  
 فاعلمها وللخلاف متعلق به واما ناقصة فجنوح اسمها ومنك خبرها  
 وللخلاف متعلق به او جنوح وتقدم العول فيهما على المصدر على  
 على التوسع في الظروف وقد يقع في بعض النسخ سالموننا على  
 ان الجزء الثاني زوجه بالضم فيكون وفاقم مفعولا ثانيا  
 لفعل السؤال لا مفعولا كما يلزم على تلك النسخ ومفعول لزمنا  
 محذوف لدلالة عليه واما ريت فهي مصدر رأت اذا ابطا  
 يقال ما ارايتك اي ما ابطاك وعمليت معاملة اسما الزمان  
 في الاضافة الى الجملة كما عمليت المصادرة معاملة اسما الزمان  
 في التوقيت فثبت مناب لفظ الوقت كقولك حيثك صلاة  
 العشر قال ابو جيان انما اصبغت زيت الى الفعل لان المصدر  
 يقوم مقام الزمان الا ترى انك تقول انيتك طلوع الشمس وابت

تريد وقت طلوعها فاذا قلت ريت قام زيد فالعنى قد ريت قيام زيد  
 قال خليلي ريت اقضي لبانه من العرصات المذكرات عمودا  
 هو من ثالث الطويل ولا اعرف قايلا واللبان بضم اللام الحاجد والعرصات  
 جمع عرصه بالسكون وهي كل بقعة من الدار واسعة ليس فيها بناوحيج  
 على عراض ايضا والعمرود جمع عمد وهو المنزل الذي اذا قسوا عنه  
 رجعوا اليه وكذلك العهد وزعم ابن مالك في كافيته وشرحه  
 ان الفعل بعدها على الضم وان المصدر به فالاضافة انما هي للمصدر  
 المول من ان والفعل الى الجملة والاول اي اول الوجهين وهو انما  
 مضافان الى الجملة وقد يقع في بعض النسخ والاول هو الصواب قوله  
 في التسهيل وشرحه قال في التسهيل ويجري ما يليها اي ما يلي لدن بلا ضا  
 لفظا ان كان مفعلا او تقديرا ان كان جملة وقد تقدم في ريت حيث  
 حمل ما بعدها على ضمها ان كانها ليس بها فاضاف الى الجمل كما يضاف الزمان  
 بخلاف لدن فانها اسم زمان وقد يجاب بانها لما كانت لمبدأ الخبايا  
 مطلقا اي زمانية كانت او مكانية لم تخلص للوقت فلم تستحق ما هو  
 من خصائصه وفي العزة لابن الدهان ان سبويه لا يرى بجوار اضافته  
 الى الجملة اي لا يقول به ولهذا قال في قوله من لدن شولا هذا بعض بيت  
 من شلور الرجز اشده سبويه وتامه قال في افلاهما والشول بفتح الش  
 وسكون الواو النوق التي جفت لبنها وارتفع ضرعها واتي عليها من ثاجها  
 سغا شرا واما نيد والواحد شايلا وهو اسم حيح او حيح على خلاف  
 القياس وقيل هو مصدر شالت الناقة بدنها اي رفعت المضرب  
 فهي شايلا بغوفا والحيح شول كرايح وركع والتقدير من لدن شالت  
 شالت شولا فهو من حذف عامل المصدر المؤكد وقد تخرج الاول برواية  
 الحرمي من لدن شولا بغو شوبن على ان اصله شولا بالمد نقص المصدر  
 فكما تقتضي ان المحدث عنه ناقة واحدة لا نوق والثاني بانه يروي  
 من لدن شول بالحرف ولا يقال من لدن نوق قال في اتلاهما الا ان يكون  
 التقدير من لدن شولان شول او زمان شول كذا في شرح شواهد المص  
 والاولا بكسر الهمزة وسكون المشاة من فوق وبالمد مصدر تلت الناقة  
 او اتلاها بكسر الهمزة وهو مشلوة والولد تلويا بكسر السكون والاولى  
 تلووه والجمع اتلا بفتح الهمزة ان تقديره من لدن كانت شولا  
 لم يقدروا من لدن كانت اي ولم يجعل التقدير بذلك بل جعله مقروفا  
 بان التمتع الاضافة الى الجملة والمعنى من من كوفها شولا الى من كوفها



اقلام وقيل بثول نسب على التمييز او التشبيه بالمفعول كما تنصب عدد  
 بعد ها ولا تقدر في البيت ورد باختصاص هذا الحكم بعدوه اتفاقا  
 وبان النون **والسابع والثامن قول وقيل** وبضا فان الى الجملة  
 مطلقا **كقوله قول يا للرجال** ثم مضى من امر عين الكهول **والثاني**  
 هو من الضرب الاول من الخفيف اذا نهضت الضرب والتشبيث  
 اسقاط احد متركى الوقت المجموع كاسقاط احد متركى فاعلاتن فيبقى  
 فاعلاتن لافلاتن فينقل الى مفعول ولا يقع التشبيث الا من جافا ولم  
 يسم قايله وبه مضى بضم وزنا ومعنى يقال نهض نهوضا اي قام قسما  
 وانهمضه اقامه والكهول جمع كهيل وهو على ما في الصحاح من الرجال  
 من جاوز الثلاثين وخطب الشيب وعلى ما في القاموس من وخطب الشيب  
 او من جاوز الثلاثين او اربعها وثلاثين الى احدى وخمسين والشان  
 كالشباب جمع شاب وهو الفتى من الانسان قال الشاعر وقد كنت  
 في زمن الشيببة وقعت على فصل بعض اللغويين ذكر فيه صفات النساء  
 التي يختصن باطلاقها عليه بحسب الامزجة المختلفة فقلت ناظرا لها  
 اصغر لصفات الادبي وضبطها • لنلفظ دارا تشبيه بديعا •  
 • حين اذا ما كان في بطن امه • ومن بعد بوعى بالصبر صديعا •  
 • فان فطوره فالغام لسبعة • كذا انا فاع للعرش فله مطيحا •  
 • الى خمس عشر بالجور سبعة • لمس فيما يحبه صديعا •  
 • قد الى خمس وعشرين حجة • بذاك دعاه الفاضلون جميعا •  
 • ومن بعد يدعى الصلطة ثمان • ثلثا من فاحفظ لا يورثها •  
 • فضل الجدل اربعين وجدة • بكمل الى الحسن فادع سمعا •  
 • وشيئا الى جد الثمان فادع • بها غمها للمات سريعا •  
**وقوله واجبت قايلا كيف انت يصلح الحق مللت ولى عوادى**  
 هو من ثاني الكامل والرسيم قايله وصالح يحفظ الرفع على الحكاية اي بانا  
 صلح اي بهذا القول والمركب عليها اي بلفظ صالح او التقدير يقول صلح  
 وجواب حسن ومللت كملت سميت والملل والملا له الساكن والساكن  
 والعواد جمع عايد من العيادة وفي زيارة المريض هذا وقد قيل للمريض  
 عند هذا من البستان من قيل الكلام بصدده لان الجملة المضاف فيها  
 اريد بها العظما فان في حكم المفرد وليس الكلام فيه واجيب بان  
 لا نسلم ان الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو اعلم منه **الجملة**  
**الخامسة من الجمل ذوات الجمل الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا**

جوابا

جوابا للشرط جائز اي لادائه لا يها ليرصد من عذر اي بفعل مضارع  
 يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تعذر اقرا او بفعل ماض يقبل الجزم  
 محلا كما في قولك ان جيتني اكرمك اذ لو صدرت بالاول لكان  
 الاعراب لفظيا وبالثاني لكان محليا لكن الجزم وحده مفرد  
 لا جملة فلم يبق للعامل تاثير الا في محل الجملة باسرها مثال **المقرونة**  
**بالفارقة** تعالي من يضلل الله فلا هادي وبزهرهم ولحن ولا ت  
 المقرونة والفارقة في محل جزم قري يحزم يذرعظا على المحل اي محل  
 لهادي له مثال **المقرونة** باذ اقوله تعالي وان تصهم سبعة  
**بما قدمت ايدهم اذ اهرم** يقنطون ذهب الشارح الى ان جملة الجزا  
 لا محل لها من الاعراب مطلقا اي سوا كانت جوابا للشرط جائزا ام  
 غير جائز وسوا اقترنت بالفاء اذ اذ امر لم تغتفر وعلل ذلك بان الجملة  
 انما تكون ذات محل اذا حصل طول المفرد محلها والجزء يكون الجملة  
 ابدل ضرورة ان اداة الشرط تدخل على جملتين لا انعقاد السببية او لزوم  
 بينهما بان يكون مضمون او لاها سببيا في وقوع مضمون الثانية او في الاختيار  
 بها وان يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على ما ذهب  
 اليه بعضهم قال وكان الداعي الى جعل جملة الجواب فيما ذكره ذات محل  
 المحافظة على توفير مقتضى الاداة من الجزم اما لفظا او محلا وجوابه  
 ان توفير ذلك انما يصح فيما يقبل الجملة هنا ليست قابلة لذلك  
 لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل لانها لم تقع موقع المفرد  
 ثم ان كلام المصنف هنا يقتضي ان المحل يحكم به الجملة بعد الفاء او اذا  
 وحدها لكن كلام الجماعة ظاهر في ان المحل انما هو مجموع الفاء وما بعدها  
 وتصرح المصنف به قبل هذا في ثالث التسميات التي ذكرها عقب  
 الكلام على الجملة المستدراية من المحل التي لا تجعل فكي عن المبرد في نحو  
 ان قمت اقترافه على اضا والفاء قال وعلى قوله ينبغي جواز الرفع بالعطف  
 على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقترنة وما بعد ها ويصرح  
 به قريبا من سبب التصرح منه في اقتا والعطف من الباب الرابع  
 بانه قول الجميع **وحاول** المحشى التوفيق بين كلامه ما صناعا على  
 ما صرح به في تلك المواضع بان يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء  
 او اذا مجموع الجملة والفاء او اذا او بعود ذلك لفظة بعد ثم قال  
 الشارح وما ذكره الجماعة عما يتحمل على ما فيه لان الفاء وما بعد ها  
 لو وقع موقعها ما صدر مضافا لجزم فيحكم على المجموع بانه



في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معتوض بان المضارع الجزوم لم يقع  
وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها  
ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما  
يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها بانها ذات محل نظرا  
الى هذا المعنى الذي ان جواب الشرط غير الجازم لا محل لها اجماعا  
مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع ان امكان ان يصدر عن مضارع مرفوع  
فالواجب ان تقدم لزوم ان تكون هذه الجملة ذات محل وهو باطل  
ورده المحشي بان اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي  
يقتضيه العامل السابق غير ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على  
تحيث من الجمل التي لا محل لها بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى لم يرد  
عليه ذلك ثم قال واما ما قاله المصنف من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء  
فلا وجه له فان الجزم لا محل له في هذا الموضع وكيف وحذف الفاء مانعة  
من جزم ما بعدهما وتوجيه المحشي في ان كانا بيانا لمراده ان الجزم  
محكوم به لما بعد الفاء مع الفاء ووقع في انكشاف في قوله تعالى ان  
تبدوا الصدقات فتعاجلوا وان تحفوها وتوها الفقرا فهو خير لكم  
ونكفر عنكم من سياتكم ان تكفروا بالنون مرفوعا عطفا على محل ما بعد  
الفاء وعلى ان خبر مبتدأ محذوف وعن كفو او على ان جملة من فعل فاعل  
مبدوء ويجزوما عطفا على محل الفاء وما بعدها لان جواب الشرط  
فجعل المحل في جملة الجزم محكوم به للجموع وفيه ما مر واما جعل ما بعد  
الفاء في محل رفع ففيه ان الجمل المرفوعة المحل انما تكون خبرا او تابعة  
لمرفوع او مبتدأ او فاعلا على خلاف فيها ولا يمكن اعتبار شي من ذلك  
صنا واحقال كون الجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير طعيا وكوهو خير  
لكم يا باه جعل الضمير من فهو خير لكم عائد الى ايضا المفعول من الفعل  
اذ فر فهو خير لكم لقوله والاعفاء خير لكم مقتصر عليه وهذا ظاهر  
في ان لم ينعى شيئا محذوف فاما لم يسل ان هذه الجملة خبر للمخفا المحذوف  
لم يصح عطفا مكفر عليه لعدم الرابط وتقدره تكلف لاداعي اليه  
وقد حاول بعض حاصري الشارح الجواب عما استشكله الشارح من كون  
الجملة الجزائية ذات محل مع انها لا محل لها المفرد فقال كان هذا ناشئا  
من ان معنى قوله لم ينعى شيئا محذوف ذات المحل هي ما حلت محل المفرد اي لو اني  
بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا كقولك جازم زيد  
يصحك وصاحكا وليس كذلك والاختلاف في الحكمة بالقول والمعاني

عنها

عنها العامل وانما المراد حلول المفرد محلها مع تقديرها بالتركيب او بدونه  
اي لا يشترط بقا الكلام على حاله وهي صانك ذلك فان قولك ان جازم  
زيد فهو مكرم معناه ككلام زيد مرتب على محييه فيما ياتي وورده  
الشارح بان ظنه ان منشأ الاشكال ما ذكر ليس صادقا بل منشأوه  
تصريحهم بان كل جملة ذات محل يصح حلول المفرد محلها وكذلك جملة  
الخبر والحال والتعنت وغير ذلك من غير نظر الى خصوصية التركيب  
وصحبه بقا على حاله فظهر ان قوله والاختلاف في الحكمة بالقول  
والمعاني عنها العامل وانما المراد حلول المفرد محلها مع تقديرها على ما طنه وفيه  
ما عرفت واما على ما قرره من انه لا بد من وقوع المفرد موقع الجملة ذات  
المحل فلا يخالف والمعاني عنها لان كلامها مقبول به وهو يقع مفردا  
تسلوا قلت كلاما وعرفت زيدا وما يكسر به من تعذر كلامهم على ما فهمه  
نفس الى كون كل من جملة الشرط والمجازاة ذات محل من الاعراب دائما وهو  
باطل بل هو مفض الى جعل محل كل منهما الرفع فلا ريب في اختلافه فان قيل  
شا وجه الجزم في ويزعم على ما اختاره الشارح من ان جملة الجزم المحل لها  
فلا يحتمل بان يجرزوم بحرف شرط مقدور حذف لالة ما قبله عليه اي  
وان يفعل ذلك يوزعم وان تفعلوا ذلك تكفروا عنكم والمعروف بطولان معا  
لا فصل الجزم وحده ليضطر الى العطف على المحل فتأمل **والفا المقدر في جواب**  
**الشرط كالموجوده اي كالمفروضة في ان حيا للجواب مع ما في محل جزم كقول**  
**من فعل الحسنات الله يشكرها فان التقدير قائم لشكرها وهذا مصدر**  
**يت عجزه والشر بالشر عند من مثله وقد كبر من المص انشاء البيت**  
**وتكلم عليه فيما تقدم وسيذكر ايضا ومنه اي من قيل ما فيه فامقد**  
**هي كالموجوده عند المرد نحو ان شئت اقول فان التقدير عند ان قلت**  
**فانورني فان اقول قول زهر هو بالرفع عطفا على نحو المضاف لا بالجر**  
**عطفا على المضاف اليه وجوز الوجهين الشارح وجرزمتا بها المحشي**  
**وان ان خليل يوم مسغبة نقول لا غايب على ولا حرم هو من الغيب**  
**من البسيط من قصيدة لزمن بن ابي سلمى يمتدح بها هرام بن سنان**  
**مطلعها قف بالدمار التي لم ينعها القدم على وعجزها الارواح والوسم**  
**وقيل البيت ان الخليل ملوم حيث كان ولكن الخوا على علاته صوم**  
**صو الجواد الذي يعطيك فاميله عفوا ويظلم احيا فافض ظلم لم يعنها**  
**لو يدر بها والقدم كعنت ضد اللود وش والارواح جمع رطل والوسم جمع**  
**ديم بكر الدال المفعلة المطر الدائم واستشهد ابو يعين بيت المظلم**



على النوع المسمى بالرجوع والطلاء بكر المجرى المظلم الذي هو وتشيروا اليوم  
جمع على وهو الحدث يشغل صاحب عز وجهه ومنه لا يعود حرقا على يقال  
لكل معتد معتدور وقوله على علانية أي على كل حال كذا في القاموس وهو  
هو ابن سنان بن أبي جارة الرمي من بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان وقد  
استشهد على البديع بهذا البيت على حسن الخلق والناسل العطاء وعفوا  
سهلا بلا مطلق ولا تعب وقوله وبطل باليت المجهول ويضطلع من أبنية  
المطاول على أي يحتمل الظلم فهو يفتعل من الظلم والظالم المجهول بول من التآ  
لجاء ورثا الظالم المجرى وقد أورد الصوفيون شاهدا على ذلك وبعضهم  
يقول المجرى ممتلئ ويؤخر وبعضهم يعكس فيقول المجرى مفرغ ويؤخر  
فيما المجرى وقد روي البيت بالوجه الثالث قال ابن قتيبة في سياح  
العماليق معنى وبطل أحيانا فيضطلم بطلب منه في غير موضع فيحتمل  
ذلك منهم وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه ومنه من أشد آباء  
فما ظلم والخيل الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق لأن الأول  
أمرج فهو من الخلة يفتح المجرى وهي الخلة من الخلة بضمها بمعنى الصدا  
والذي يظهر أنه فعلية على اسم الفاعل من المزيد والسبب السؤال  
مصدر ميمي واشتد الحر حرى بلفظ سخية وهي الجماعة والحرم ككند  
مصدر كالحرمات ومعناه المنع وهو مستأخذ من خبره أي ولا يذري  
حرمانا ويحتمل العطف على غائب بتأويله باسم المفعول لا وعلى حرف  
مضاف أي لا مالا إلى غائب ولا محروم أو لا ذرا حرمانا وقول الخلال وحره  
بفتح الحاء وكسر الراء ممنوع ظاهره أنه وصف وليس كذا ولعله من  
باب بيان حاصل المعنى فيجعل خبره مبتدأ محذوف وهو ضمير يعود  
على مالا على أحد التأويلين ولا يجوز تقديره على كونه خبرا أو عطفًا على  
ابقاؤه على معنى الصدورية مراد به المبالغة كما في فاعناهي أقبال وإدبار  
لأما اللقائهم عن ذلك أنه مقام مدح ولا يلزم من نفي الحرمان البليغ  
نفي مطلق الحرمان المطلوب وهو أي جعل مثل الجملة المذكورة جوابا  
مقرونا بالفاء مقدرة أحد الوجهين عند سيبويه وقد سكت المصنف  
عن عزوه إلى سيبويه فيما تقدم حيث تعرض إلى هذه المسألة في ثالث  
التبسيطات المعقودة لما جرى فيه خلافا مستانفا لا والوجه  
الأخر عنده أنه على التقديم والتأخير وإن أصل التركيب أقوم إن قلت  
فيكون ما يتخيل جوابا دليلا للجواب لا عينه ولا حجة إلى تقدير  
الفاء وتكون جملة مستانفة لا محل لها من الإعراب وخير فلا

خير ما عطف عليه لأن الفعل مرفوع لفظا والجملة لا محل لها والفاعل  
فيله فلا يجزم هي الواجبة على جواب الشرط لأجر الظن وحجج الشرط  
كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقته فأنكره صرح به الرضي وغيره  
فيقال الجملة فعلية تصل الشرط فتفتح الفاعل لا تقول لأن لم يل خبر  
متأخر محذوف فيؤخر ولا يجوز من الجواب اسمية فتدخل الفاعل على جود من  
خارج فيفتح الله منه ويجوز عطف على لا يجزم أن نفس ناصبا لما  
فيل الآد أو نحو زيد أن أتاني أكرم به بالرفع إذا العز من أن هذا  
لفعل المرفوع ليس بجملة موصولة أصلا فانتفى المانع من التفسير وهو على  
ما جرد أداة الشرط فيقال لها إذا المفسر واقع قبل الأداة فتقدم  
ومنع المبرد تقديره التقويم في نحو ذلك محققا بأن الشيء إذا  
حيز في موضعه لا يثنوي به غيره والأجزاء ضرب غلامه زيد  
بمعنى التقديم والتأخير وهذا اللان مما طرأ عند سيبويه والجمهور شيان  
اللائمة أن تعد للجواز مبني على أن الفاعل في هذا التركيب واقع  
موقعه مقدم على المفعول وقد اتصل به ضمير يعود على المفعول المتأخر  
عنه فطعنوا في ذلك ومن يجوز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو  
باطل فلو جاز فبقا وقع في موضعه أن ينوي به غير ذلك الموضع لا يمكن  
انفكا المانع المذكور بأن ينوي بالفاعل تأخيره عن المفعول فلا يكون  
ثم عود ضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الشارح وهذا في الحقيقة  
غير وارد على سيبويه لأنه لا ينبغي كون أقوم من أن قلت أقوم واقعا  
موضعه إذ لو كان كذلك لجزم وتقدم بالفاعل المانع من الجزم على  
خلاف الأصل كما سيجاء تقديره ما يجب تقديره مبتدأ يكون أقوم خبرا  
عنه لتكون الجملة اسمية حقا فتشترط في تقديره الفاعل قلت وتأخير  
الشيء من محله على خلاف الأصل فهو مشترك في اللفظ قلت لكن ما ترجح  
مذهب سيبويه بالتأخر العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا  
وهو أنه كون الجواب محذوفًا انتهى وهل هذا الاختلاف في توجيه  
هذه المسألة ثابت مع جوازها في السعة وصرح آخرون باختصاصها  
بالضروقة وذهب جماعة منهم إلى إلحاق المسألة على أن المرفوع  
على بنية التأخر من تقديم ولا على إضمار الفاعل على أن الشرط إذا كانت  
ماضيا وللزمن صانع فكذلك في الوجهين الرفع والجزم والثاني أن فلا  
الأداة لما لم تؤثر في لفظ الشرط مع قومه بخبرها ضعفت عن جزم  
جواب بعده وحيل إلى ما بين وبينه غير محمول في لفظه وهذا



ما اختار الرضي وقال انه الاول والجيب من الشارح فانه قد جواز  
المسئلة لا على ان المرفوع من غير من تقدم ولا على اضرار للتاويل على جواز  
الوجهين الحزم والرفع في الجواب المضارع اذا كان شرطه مما ضيق  
بمخرج الرفع بقوله عن الرضي باحد الوجهين اللذين بقى بناء جواز  
المسئلة عليهما بقوله قال الرضي ان هذين الوجهين مختصان بالضرورة  
وكلاهما في حال السعة وعلى المختار في توجيه الرفع فتكون الاداة  
جازمة لشي واحد وهو الشرط تقدير كالحزم سائر الجواز شي واحد  
قال الشارح وهو مما يوشك ويكسر سورة فليترك لما قد ساء من ان الجملة  
الجواب لا محل لها اتصالا اذ غاية ما يلزم عليه في بعض الصور كون حرف  
الشرط انما عمل في شي واحد وهو فعل الشرط وليس مستنكر لما تقدم  
هذا واما الكوفون فليس عندهم في هذه المسئلة الا وجوب الرفع فيها  
واحد لان الحزم في الجواب عندهم فاذا لم يجز السطر لم يجز الجواب  
قاله الرضي وكانهم لم يبالوا بالحزم المحلى في الشرط ليعتبر جوازه ويلزمهم  
في نحو ان قلت ان لا يكون الجواب مجزوم المحل كالشرط ايضا والا فاما  
الفرق واذا اخلا الجواب الذي لم يجز لفظه من الفاواذ اخو  
ان قام زيد قام غم ونحو الجزم بحكمه به للفعل خاصة ولا للملجأ  
قد صدر عن فرد يقبل الجزم محلا لا للجملة وكذا القول في الشرط يعني  
ان المحل فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة لان المفرد متاصل في الاعراب  
فحيث ياتي اعتبار المحل له لا يعدل عنه الى غير **وهذا اي ولان جملة**  
**الشرط كذلك جاز ان قام ويقعد اخواك** قد يقع في بعض النسخ  
ويقعد اخواك بافراد الضمير والصواب بتثنية لان الكلام على اعمال  
**الاول** واما الثاني فيجب اضرار الفاعل معه وهو هنا معني ولو كان  
**محل الحزم** في الشرط للجملة **باسرها** لزم العطف على الجملة قبل ان تكمل  
بفاعلهما وهذا اللازم باطل لانه لا يعطف على الشيء الا بعد تمامه قبل التياه  
بالعاطف وقد انتقد الشارح من وجهين احدهما ان المنع بطلان هذا  
اللازم في باب التنازع ودليله منه والثاني ان مقتضى استدلاله  
ان لا يكون هذا من عطف المحل بل من عطف المفرد است وحيد ويكون  
الحزم لفظا عطفا على الجزم ونحوه فاعل الثاني عطفا على فاعل الاول  
وهو واقع بعد فاعله منه وقع فيه قال وكان المقصود لم يرتض هذا الدليل  
لما ذكرنا او لغيره فاورد على سبيل الحكاية بصيغة تشر بالترخيص وفي  
هذا الثاني نظرا لانه اذا كان من عطف المفردات فيكون فيكون منه ان

الفعل الثاني معطوف على الاول وهو لا يستلزم عطف الفاعل على الفاعل  
حق يقع هذا القابل فيما فرسته والامكان اعراب فاعل الفعل الثاني لا يتأله  
بالبتحية كما هو شأن كل تابع ولا يتصف اعراب الفاعل بالبتحية اتصالا  
على ان ما فرسته هو العطف على الجملة قبل تمام وما وقع فيه هنا بتقدير  
هذا اللزوم هو عطف المتقدم على المتأخر وان هذا من ذلك فتأمل  
**تنبيه** **فراغوا الى غمرو من القرا قوله تعالى لو اخرجتني**  
**الى اجل قريب فاصدق واكن بالجزم** في الفعل المعطوف وقبل  
ابو عمرو بنصبه عطفا على اصدق المنصوب وقرى برفعه ايضا على  
تقدير وان اكون فتكون وعدا بالصلاح ولا يقدح في قراءة ابو عمرو ما نقل  
ان المصاحف اتفقت على رسم هذا الحرف بدون واو الجواز انما حدثت  
اختصارا كما وقع في كثير من الحروف وان كان عن مصطلح اهل الرسيد  
وحيث الفعل الصحيح هذه القراءة فلا تنزه هذه المعارضة **فقتل**  
في توجيه قرايم هو عطف على ما قبل على تقدير اسقاط الفاعل **جزم**  
**اصدق** ويسمى لعطف على المعنى لان كون المعطوف عليه جوابا  
انما هو بالنظر الى المعنى دون اللفظ لوجود الفاعل المانعة من الجزم  
فلا حظ اسقاطها وجزم الفعل بعد ما على ان جواب التخصيص منقول  
فيه الى المعنى **ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم** اي توهم  
ما هو موجود ليس موجود او توهم ما ليس موجود موجود او لا ادري  
لما اقتصر الشارح على الاول وانما اجتنب هذه الامارة في القتران  
برعاية للادب وتحفظا للاهتيا بما يؤم ما ليس لا يبقا وقيل قايله  
السراي والفارسي هو **هو عطف على محل الفاعل وما بعده** قد يقع  
في بعض النسخ بعد قوله هذا اللفظ وهو اصدق ومحل الجزم لانه جواب  
التخصيص ويجزم بان مقدم اي ويكون المعنى ان اخرجتني اصدق  
وهذا قول الاكثرين وذهب الخليل وسبويه الى ان جزمه بنفسه  
الطلب لتضمن معنى ان الشرطية كما في استثناء الشرفان جزمها لذلك  
وذهب السراي والفارسي الى انه به لنيابته مناب الجازم  
وهو الشرط المقدر كما ان النصب يضربا في ضربا زيدا لنيابته عن ضربا  
لا لتضمن معناه **وانه** اي ان هذا العطف **كالعطف في بعض**  
**الله فانه من هاد** ويذكر هو بالجزم فانه بالاتفاق معطوف على  
محل الفاعل وما بعده **وعلى هذا** اي وعلى هذا القول ينبغي ان لا يقتصر  
على قولنا لولا الواقعة بعد الفاعل وانما جوابا للشرط جازم فيضاف



الى الصابط المذكور ان يقال او جواب طلب ليشمل نحو هذه الصورة  
ولا تقتصر هذه المسئلة بالفاء يعني ان مسئلة جواز الطلب لا يقتيد بالفاء  
الداخل على المضارع المنصوب بان مضرة بعدها ولا نهم استندوا على  
ذلك فابلو في بليستكم لعل اصل الحكم واستدرج نوبا وهذا البيت  
ليس فيه مضارع منصوب بعد الفاء وهو من اول الواو وقايله على ما في  
تفسير العلوي ابوداود المذلي وكذا اعزاه اليه المعاني بن زكريا  
في كتاب الجليلي وابلو في بقطع الميزه معناه اعطوا من قولي  
ابليته معروفا اي اعطيتة والبلية النافذة التي كانت تعقل في  
الجاهلية عند قروصا حيا فلا تغلف ولا تسفي حتى تموت او يحفر لها  
خفرة وتترك فيها الى ان تموت واستدرج معناه ادنى على التدرج  
شائفا ولا استدرج الادنا على سبيل التدرج ونوى على تشديد  
المتشاه من تحت وفتح الواو اصله نواي قلت الفه يا وادغمت  
في ياء الضمير على لغة هذيل والنوى المهمة التي ينوبها المسافر بقول  
اعطني ناقتكم هذه لعل اصل الحكم باعطاي اياها وادنى جهة سفرى  
التي اقتصرها بركونى اياها وسيفسد المص هذا البيت في اقسام العطف  
وتكن قال ابو علي عطف استدرج على محل الفاعل الداخلة في التقدير  
على العدد وما بعدها وعليه فتقيد بالفاء لكن لا يقتيد بالرخول على  
المضارع المنصوب فعلم ان الحكم المذكور وهو العطف على محل الفاء  
وما بعدها ثابت مطلقا سواء دخلت الفاعل على مضارع منصوب كما في الآية  
او على غيره كما في البيت فانها دخلت فيه مقدرة على جملة اسمية وقد  
ناقش السامع في ادعاء هذا التقدير بان الطلب لا يلزم ان يجاب  
دائما حتى يتحل في الاسمية الواقعة بعده في البيت انها جواب وان  
الفاقد من جوار ان تكون هذه الاسمية مستانفة استينافا ياينا  
جواب لسؤال لسان قوله ابلو في ابلستكم كانه قيل لم يطلب ذلك  
فقال لعل اصل الحكم لى بقى اشكال جزر استدرج ادنى لعدم مجزوم  
قبله لفظا او تقديره يعطى عليه ويجاب بمنع كونه مجزوما  
واعنا هو مرفوع والجملة معطوفة على خبر لعل وقد سكن التخفيف  
كما في قراءة الي عمرو وما يشعركم يسكنون الرا قلست فكان هذا  
منزل من فعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط من جهة  
ان ههنا ايضا اعتبار تقدير فاء في الجواب الواقع اسمية كما اعتبره  
وبعد فالتحقق قد سبق المص نظر هذا التعبير وتقديم الكلام عليه

اي

اي واقول بعد ذلك به فالتحقق ان العطف في الباب اي فيها نحن  
فيه من قيل العطف على المعنى وذلك ان المنصوب بعد الفاء  
في تاويل الاسم لانه منصوب بان المقدم وهي وصلت في تاويل  
تصدر عطف على مصدر مصيد من الفعل السابق السابق في جملة  
الطلب على سوال الطلب ولا تضمن من مطلب اي لولا يكون تاخير منك  
فصدق مني ولا يخفى ما في قوله لان المنصوب بعد الفاء في تاويل الاسم  
من التسامح لان المائل بالاسم مجموع الناصب والمنصوب واذا كان  
كذلك فكيف يكون هو الفاء في محل الجزم وقد علمت انه  
لا مجزوم على هذا التقدير اصله لالفاظا ولا محلا وسأوضح ذلك  
في اقسام العطف ان شاء الله تعالى لكن سبق في حرف الفاء من الباب  
الاول ان هذا الاسم الاول مرفوع بالابتداء والخبر محذوف على ما حققه  
الرضي فليس الفاء والاسم المفرد في محل جزم كما توهمه حتى يستشكله  
واعنا الجزم محكوم به محل الفاء وما بعدها وهو جملة هذا كما لو وقع في  
جواب الشرط الجازم على راي الجماعة وفيه ما فيه الجملة  
السادسة من الجملة ذات محل الجملة التابعة لمفرد وهي  
ثلاثة انواع احدها المنعوت بما فيه في موضع رفع في  
نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه وفي موضع نصب في نحو  
انقاي ما ترجعون فيه وفي موضع جر في نحو ربنا اذكنا جميع  
الناس ليوم لا نرب فيه فلهذا الخلل في الايات الثلاث تابعة  
للمفرد قبلها في اعارسه بتعاطاها متعنا ومن ثم ساقها مساقا واحدا  
ولما كان لنا ما هو محتمل للبتجة ولغيرها فصله بما لا احقال فيه  
وغيره لسلوب فقال ومن مثل النصوبة المحل على البتجة قوله تعالى  
ربنا انزل علينا مائدة هي الخوان عليه طعام فاذا الركن عليه طعام  
نحو ان فقط من السماء تكون لنا عيدا اي يكون يوم نزلها عيدا  
نحظه اي يوم مسرور وقيل هو يوم الاحد ومن ثم اتخذ النصارى  
عيدا ويحتفلون يرا بالعيد السرور والعايد ولهذا يقال يوم عيد اي  
بالاضافة فالمعنى يكون لنا سرورا وفرحا ويكون الضمير من يكون  
عايدا على المائدة من غير احتياج الى ذلك التقدير جعلت كانهما  
تجسمت من الفرح والسرور وقوله خذ من اموالهم صدقة  
نظروهم الآية اي تظهرهم عن الذنوب اوجب المال وتركهم  
اي تني بها حسناتهم وترفعهم الى منازل الخالصين فجملة تكون



لنا عبد صفة لما يدق وجملته تظهر هو ونزكهم بها صفة صدق  
وهما منصوبات على المفعولين ويجوز ان الاولى حال من ضمير  
ما يدق المستتر في من السماء على تقديره صفة لها فانه على  
هذا التقدير ظرف مستقر متعلق للضمير لا على تقديره متعلق  
بانزل الخ لوه من الضمير جيتد ومن ثم قيل لمثله ظرف لغو ومنه ما يدق  
على هذا التقدير اي تقديره وصفاً عن السماء فلا يكون للحال من التكرار  
للمضنة لانها قد وصفت وان الثانية حال من ضمير هذا اي خذها  
من اموالهم حال كونك مطهر الهم بها ومنها خوفك لي من ذلك  
فان مثله لا يرجح الا من فضلك وكما قد تركت والا فانا وامرنا ان  
لا نصلح لذلك برئتي من صلي اي وليا وارثا وذلك فيمن رضى برئ  
وهو من رفع عبد ابا عمرو والكساي فانه على قرائتهم هذه يحتمل ان  
تكون جملة برئتي صفة لوليا فيكون قد طلب وليا هذه صفة  
وان تكون مستانفة استعينا فايها بيان سبب الطلب ومن  
عنه نظمها المص في سلك التحمل الى انه سكت عن ثاني التحتمل  
لظهوره والمراد بالوراثة وراثة النبوة والعلم اي الصلاحية لهما الا وراثة  
المال في الحديث عن معاشر الانبياء لا تورث وقيل برئتي لظهوره  
فان زكريا عليه السلام كان حمرا ويرث من ال يعقوب المذكور وهو  
يعقوب ابن اسحاق عليها السلام يقال ورثه وورث منه ولا حاجة  
الى دعوى ان من التبعية لا للتعدية لان ال يعقوب لم يكونوا كلهم  
ابناء ولا على فان الوراثة من قوم لا تستلزم الوراثة من كل فرد منهم  
وكان حق هذا القابل ان يقول لان ال يعقوب لم يكن كلهم لنفسهم  
الوراثة من ال يعقوب بوراثة الملك وقيل يعقوب بن ميثان اخو  
زكريا وقيل اخو عمر بن مريم من نسل سليمان بن داود عليها السلام  
واما من جزمه وهو ابو عمرو والكساي فهو جواب الدعاء اي انك  
ان تسميه في برث فان قيل اي القرائن اولى قلتما جزم ابو البقاء  
في اعرابه بالولية الرفع على الصفة قال لا نرسال وليا هذه صفة  
والجزم لا يحتمل هذا المعنى وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستدانة  
لا على الصفة لئلا يلزم انه لم توهب له ما طلبه بموت يحيى في حياته  
زكريا عليها السلام ولا يخفى ما فيه اذ الوراثة هنا ليس المراد بها  
حقيقتها المعنى انقال الملك بالموت يلزم ما ذكرنا من ومثل ذلك  
ارسله معي رد البصديق قري برفع يصدق وجزمه فالرفع قراءة

عامهم وجره على ان صفة لرد اي معينا مصدقا والرد في الاصل  
ما يعان به كالدفع او حال من الضمير الغائب اي ارسله مصدقا فيسترد  
اذا رد احوال ايضا من غير عاطف الا ان احدهما مفردة والاخرى جملة  
ويحتمل الاستيناف والجزم قراءة الباقي من السبعة على ان جواب  
ارسله وهو الماشرح وبتحقيقه في نسبة قراءة الجزم الى عاصم  
وحسن والرفع الى الباقي وانما الصواب العكس كما قررنا والمراد بتقدير  
صرون لموسى عليهما السلام ان يكون معينا له بتخصيص الحق وتقرير  
الحق وتزييف الشبهة ان احتاج لان يقول له صدقت له انت  
هذا التصديق لا يحتاج الى فضل فصاحه والثاني المعطوفه  
بالجزم نحو زيد منطلق وابوه اذهب ان قدرت الواو عاطفة  
على الخبر فتكون الجملة المعطوفة مرفوعة المحل على الخبرية وان  
قدرت العطف على الجملة فلا موضع للمعطوف حيث ان العطف  
على مستانفه او قدرت الواو والحال فلا تبعية للجملة والمحل  
لها نصب على الحال وقال ابو البقاء في قوله تعالى الم تر ان الله  
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة قل في الكشاف فان قلت  
فلا قيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه  
وهي افادة لقائه اثر المطر ما نابع زمان كما نقول انخر على فلان  
فانروح وانخدوشا كراهه ولو قلت فرحت وغدوت لم يقع ذلك  
للموقع فان قلت فما له رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت  
لنصب لا عطفا على ما هو الغرض لان معناه اثبات الخضار فيقبل  
بالنصب الى نفي الخضار مثاله ان تقول لصاحك الم تر اني انبت  
عليك فتشكركان نصبت فانت ناف لشكر شكك تغرير فنته وان  
رفعت فانت مثبت للشك ومحصل النافي ان المعنى على اثبات  
الخضار والرفع هو المودى اليه وقال ابو البقاء انما رفع الفعل  
صاوان كان قبله لفظ الاستفهام لا مريد احدهما انه استفهام  
بمعنى الخبر اي قدر ايت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد  
الفاي ينصب اذا كان المستفهم عنه سبيبا له ورويته لا نزال  
الحال لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن انزال وتقال ابو حيان  
انما اشنع النصيب جوابا للاستفهام صاوان النفي اذ ادخل عليه  
الاستفهام يعامله معاملة النفي في الجواب الا ترى الى قوله الست  
يركروا الواو اي وكذا ذلك في الجواب بالفاء اذا احست النفي كان على



معنيين في كل منهما ينتهي الجواب فاذا قلت ما ناسنا فنجد شأنا بالنسبة للمعنى  
 ما تاتينا بحد ثا انما تاتي ولا تتحدث ويجوز ان يكون المعنى انك لا تاتي فكيف  
 تتحدث فالحديث منسلف في الحالتين والتقرير بآداة الاستفهام كالنفي المحض  
 في الجواب فاذا دخلت البهزة ثبتت وينتهي الجواب فيلزم من هذا الذي قررناه  
 اثبات الروية وانقضاء الاختزال **الاصل في تصحيح الضمير للقصة**  
 وانما قد ير ضمير مونث لان المختار ما يثبت هذا الضمير اذا كانت في الكلام  
 مونث غير فضلة تخوفا منها لا تعني الابصار قصد الى المطابقة لآيات  
 راجع الى ذلك المونث **وتصحيح خبر او تصحيح معنى اصححت وهو**  
**معطوف على انزل فلا محل له اذ ان انتهى** فجعل ابو الباقا حلة تصحيح  
 الارض مخضرة محتملة لان تكون ذات محل من الاعراب وان لا تكون  
 كذلك على التقديرين المذكورين وسيأتي ما فيه **وفيه اشكالان**  
**احدهما انه لا يخرج في الظاهر لتقدير ضمير القصة** اي وقد قدر  
**والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له اي**  
 والحال ان محله الرفع لان معطوف على الجملة الواقعة خبرا لآيات  
 والمعطوف على ماله محل ذو محل وقد عرب الشارح قوله لا محل له لاجلا  
 من الفعل اي تقديره الفعل خاليا من المحل والاولى كما جزم المحقق بظهور  
 انه مفعوله ثان لتقديره لا حال من الفعل ولا يخلو كلام المصنف عن  
 تخويله لان المعطوف وكذا المعطوف عليه ليس هو الفصل فقط وانما  
 الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء **وجواب الاول انه قدر**  
**الكلام مستانفلا معطوفا والخويون يتقدرون في مثل ذلك**  
**مستد كما قالوا وتسرب اللبن من قلوبهم لا تاكل السمك وتسرب**  
**فمن رفع تسرب ان التقدير وانت تسرب وذلك التقدير اما**  
**لتقصدهم ايضا الاستئناف للسامع والتقريب عليه لآيات**  
**تقديره المستد شرط للاستئناف اولاه لا يستأنف الا على هذا**  
**التقدير فيكون شرطه لا للزم العطف الذي هو مقتضى**  
**الظاهر** فانه مع عدم التقدير يمكن بان يجعل يشرب مجزوما عطفا  
 على باكل الجزوم وقد اورد الشارح على هذا الكلام اشياء منها  
 ادخال اللام في جواب ان وقد سلف له مرارا ومما استلزمه لا يفي  
 البقا لتقدير ضمير القصة مرفوعا ولا يعلم ان احدا اجازة ومقتضى  
 المنع جائز وهو عدم الدليل لو حذف اذ الخبر منتقل بسرفيه  
 رابط واما حذفه منصوبا في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما

فليصوره

فليصوره بالنسبة في صورة الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو  
 ان الناسخ له يدخل على آداة محاراة ولا يخفى ان كلام الشارح هذا مبني  
 على ان الحذف من البيت ليس ضرورة كما هو المتبادر من كلام المصنف ان  
 المكسورة المشددة من حرف الالف وهو خلاف ما عليه الرضى لانه  
 حال ولا يجوز تقدير ضمير الشان الابدان المنخفضة قياسا وان  
 والخواصها واما يجوز في قول الشاعر قد اعد هذا جود حول يوم  
 بما كان ايام عطية عودا ان اسم كان ضمير شان والتقدير بما كان  
 هو اي الشان فليس من باب تجويز انه محذوف بل انه مستأنف تقدير  
 ومنه يجوز ان يكون مراد النخلة ان الاستئناف لا يكون الا على  
 تقدير مبتدأ وفيه نظر لا طلاق القول بان تخويل شرب مستأنف وعلى  
 هذا التقدير لا يكون مستأنفا والمحل على انه بالمستأنف بعض الكلام  
 المستأنف بعيد ووقت شربان مرادهم انه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا  
 بعده فيه لعدم بريد ان فيه تقدير مبتدأ لا حاجة اليه ومنها استدلاله  
 على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدأ لزم العطف الذي هو مقتضى  
 الظاهر وهذا غير من الظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد  
 المشاركة كما اذا قصد ان الشرب ممتنع عند الاكل في المثال واما عند  
 انقضاء هذا القصد بان كان الغرض من الثاني افادة معناه على  
 طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف  
 محلا للغرض المطلوب وقد يقال ان وجود ما يصلح آداة للعطف  
 بقوى جانب قصد المشاركة على ان يكون لزوم العطف في يشرب  
 انما هو قصد مشاركة الشرب للاكل في انه ممتنع عنه صحيح اذا كان  
 المراد العطف على المنهي عنه وانما المراد العطف على الناهي وتامني  
 عنه ثم قال الشارح وليت شعري ماذا يصنع للمصنف على قوله تعالى  
 والقوا الله وعلماكم الله فقد قالوا وقله هو عنهم في الباب الاول  
 في حرف الواو وان يعلمكم مستأنف فيمكن ان يقال هنا لو لم يقدر  
 مبتدأ اي وانتم يعلمكم الله لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر  
**وجواب الثاني ان الفا نزلت للجليلين المرتبطتين منزلة**  
**الجملة الواحدة ولهذا اكتفى منها بضمير واحد حيث يقعان في جزم**  
**ما يحتاج الى رابط** **وحذف الخبر ذو المحل مجموعها كما في جملة**  
**الشرط والخبراء الواقفين خبرا** يجوز ان قام مقام البوه فان  
 مجموع جملة الشرط والخبراء خبر عن زيد والرابط قد يكون



فهما كما في هذه الصورة وقد يكون في الشرط وحده نحو زيد قائم  
قائم عمرو وقد يكون في الجزاء وحده نحو زيد ان قائم عمرو قائم  
وكذا حكم صلة الموصول اذا كانت جملة شرطية وشرط بعض النحاة  
في وقوعها صلة وجود الموصول في كل من جزئيهما **والحمل لذلك**  
**المجوع** واما كل منهما مجزئ **فلا** محل لهما فافهمه فانه بدوي  
**ونحو** على هذا اي على ما قرر من ان الفانزلت للجلتين منزلة  
الجملة الواحدة **ان** يدعي ان الفان في ذلك وفي نظائره من نحو  
**زيد بطير الذباب** فيخفض قد اخلصت لمعنى السببية  
كما نص عليه ابن الحاجب لتصور الجملتين في حكم الجملة الواحدة  
**واخرجت عن العطف** لئلا يخرج المعطوف عن قاعدة انه في حكم  
المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور **كما ان الفاكذلك** لخصت  
لمعنى السببية **في جواب الشرط** ولم يبق لمعنى العطف اذ لا يعطف  
المجوع على الشرط **وكذلك في نحو احسن البك فلان فاحسن اليه**  
خرجت الفاء منه عن معنى العطف لمعنى السببية لئلا يلزم عطف  
الانشاء على الخبر **ويكون** هو امر فروع على الاستئناف او منصوب  
عطف على ما تقدم ويجب على هذا ان يكون **ذكر اني ابقا للعطف**  
**بجوزا** بان اطلق على فاء السببية كونها عاطفة للشبه الصوري  
بينهما **وسموا** بان كان غرضه ذكر السببية فيها فذكر العطف **قال**  
**الشراح** واقول كل ذلك لم يكن بناء على ما قاله الرضي من ان الجملة  
التي يلزمها الضمير نحو المتبدل والصفة والصلة اذ اعطفت عليها  
اخرى متعلقة بها بمعنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى بنزاع  
او بدونها وبغير ذلك جاز يجزئ احدى الجملتين عن الرباط  
الانفصاء بما في اختيارها التي هي كجزمها سواء كان مضمون الاولى سببا  
لمضمون الثانية كما في مسألة الذباب ام لا كما تقول الذي جاء فقربت  
الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول  
الذي نزل الجبال ولا نزول انا اذا المعنى الذي يفترون عدم زواله  
بنزول الجبال انا فمهما تساوى الواو والفاء ونحو من جهة  
التعلق المعنوي وهو الاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف  
قولك الذي قام وقعدت ههنا فانه لا يجوز لعدم التعلق  
المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولودل عليه ولودل عليه  
دليل لجواز انتمى ومنه يخرج الجواب عن الاشكال الثاني من غير

احتياج الى القول بان ذكر العطف بجوزا وسما هو اذ المعنى المترادف  
تعقب انزاله من السماء ما باحتياج الارض مخضرة نعمة ناقش الشراح  
الرضي في قصص التعلق المعنوي في مسألة العطف بالواو على الاقتران  
بالواو اذ لا مانع من اقتران قرينة تدل على التعقيب او التراخي  
بتكون التعلق المعنوي فيها من هذه الجهة كما في الفاء ونحو فتأمل  
**وما يلحق** لهذا انه اذا قيل **قال زيد عبد الله** منطلق وعمرو  
مقيم ليست الجملة الاولى في محل نصب بالقول والثانية تابعة  
لها بل للجملتان معا في موضع نصب به **ولا محل للاحقة منهما**  
**لان** المتقول مجموعهما وهو ذوو المحل وكل منهما جزء للمقول فلا  
حمل له كما ان جزءي الجملة الواحدة المحكية بالقول لا محل له لحد  
منهما **باعتبار القول** وان كان له محله باعتبار غيرهما وانما المحل  
للمجوع باعتبارهما **فتأمل** وهذا مبني على ان الواو من كلام المحكي عنه  
والحقائق اذا وجدنا جملتين متعاطفتين بعد القول لم يثبت  
القول بانها معا في محل نصب بناء على ان مجموعها المقول الا اذا  
قلد دليل على ذلك لاحقا ان يكون المحكي عنه **قال** عبد الله منطلق  
مرة وقال عمرو ومقيم اخر من غير توسيط حرف عطف بينهما  
وانت حكيت عنه القولين فتكون الواو من كلام المحكي وتقدروا  
عامل اخر يحكي به الثانية فيكون كل من الجملتين جزءا في محل  
نصب وقد اورد على صاحب التخصيص اذ مثل لكان الانقطاع بين  
الجملتين باختلافهما خبرا وانشا لفظا ومعنى مع ان الاولى  
لا محل لها بقوله وقال قايلاهما ارسوا تراولها فقتل عليه كيف  
ينبغي ان يكون الاولى لا محل لها وهي مقول قال والجواب اما علمت  
من ان للمقول ذاك المحل هو المجوع وجزوه ليس يذو محل ولا حاجة  
فعلى دعوى ان يقي المحل عنهما باعتبار ما كانت عليه في كلام المحكي  
عنه اذ هي فيه مستنافه ومن هنا وقع القليل لان كلامه من الجملتين  
على الانفراد لا محل له اما في كلام المحكي فلا نه جزء المحكي وذو المحل  
المجوع لا جزوه ولما في كلام المحكي عنه فظاهر فيصح القليل بكل  
اعتبار **الثالث** المبره لقوله تعالى ما يقال **كان** لا ما قد  
قيل للرسول من قبلك ان ربك لذ ومغفرة وذ وعقاب **اليم**  
**نان** وما علمت فيه من اسمها وجزها بول من ما وصلتها وهن  
هذا البول بول كل او بعض لمرار من نص على احدها وكلاهما محقق



والثاني اوجه وجاز وفي بعض النسخ وجاز بالهمزة وهو انشبه  
بما يأتي **اسناد يقال الجملة** لا يمتثلان من المفاعل كما جاء اذا  
**قيل ان وعد الله حق** يعني ان الجملة منها قد اريد بها لفظها فكان لها  
حكم المفرد وقد قيل عليه ان الكلام في الجملة التي بقيت على جملتها لا التي  
هي في حكم المفرد ولما هو امر فلا يستقيم ادخال هذا النوع فيما نحن  
فيه وتقدم المنية على مثله ومما ايضا ما فيه **هذا كله اذا كانت**  
**المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قال** اي ان كان القائل هو الله تعالى  
**فاما ان كان القائل الكفار** فان المعنى ما يقول لك كما رفقتم  
من الكلمات المودية **الامثلة** ما قال الكافرون **الماضون** لا نبيا  
وهذا الوجه الذي يراه **الزحزحي** فاشعر ترجمه على الاول  
**فاجلة استيناف** ولا محل لها فانه تعالى لما اخبر ان هؤلاء الكفار  
ما يقولون لمحمد صلى الله عليه وسلم الامثلة ما قاله للرسل المتقدمين كفار  
قومهم من المطاعين والكلمات المودية صار مطمئنا ان يتأسف ويحزن  
فقد ران قيل له لا تأسف ولا تحزن وان قال لم لا اسف ولا اخزن  
فيعقل ان ريك لذ ومغفرة للانبياء وعقاب الجمل لا عداهم ففيه  
من الوعد له والوعيد لمن يوذيه ما يكون مسليا له مقتضيا لعدم  
تأسفه وحزنه فظهر ان الجملة استيناف بياني وقعت جوابا عن  
سؤال علة النهي المقدر ويحتمل الاستيناف ايضا على الاول بان يكون  
المعنى ما يقول الله لك ويوجه اليك في امر الشرايع او في عاقبة المكذابين  
الامثلة ما قال واوحى للرسل قبلك ويكون المحرم صحاحا وعلى جعل الجملة  
بدلا فللمصنف فيه اضافي لانها القول والوحى في شأن او نيك ولا بعد  
فيه وان كان تعالى قال واوحى اليه والمهم اشيا كير ومن ذلك و  
**اسرو النجوى الذين ظلموا** ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشئ  
مثلكم **افنتون السحر** قال **الزحزحي** هذا في موضع نصب بدلا من  
**النجوى** اي هذا الكلام كله في محل نصب بدلا من النجوى اي واسرو  
هذا الحديث ويجوز نصبه بقالوا مضرا اعتقدوا ان الرسول لا يكون  
الاملاكا ويتوا عليه انما جاء من الخوارق كالقران سحر فالتكرار والصوره  
ويحتمل الجملة للمذكور **النجس** اي تكون نفسيه فلا تكون  
ذات محل وقال ابن جني في قوله **اي الله اشكو يا مونس** حار  
وبالشام اخرى كيف ينفقان هو من ثالث الطويل وقد مر انشاد  
والكلام عليه في الباب في كيف من حرف الكاف **جملة الاستيناف** بول

من حاجة واخرى اي الى الله اشكو حاجتيان تعذر النفاذ  
وعليه فهو يدل اشتمال ويحتمل الاستيناف **الجملة** في  
**السابعة** من ذوات المحل **الجملة** التابعة في جملة في محل ويتبع  
ذلك في ماني النسق **والبدل** خاصة لان الجملة لا تمتد وعظمت  
البيان ولا يوكد التوكيد الغظا وهو عبارة عن تكرير اللفظ الاول  
وقد ابطال الشارح الحصر المذكور بالتاكيد اللفظي للجملة بخوضه وقام  
ابوه قال فان الثانية في محل رفع على انها تأكيد جملة الخبر في  
تابعة الجملة ذات محل وليست من احد الياءين واجب بان لا تسلم  
ان تحذف ذلك من تأكيد الجملة ولم لا يكون من تأكيد المفردات وليست  
سلم فلا تسلم ان الثانية في محل رفع واغاي مجرد تكرير لفظ الاول  
وفيه نظر لان جعل ذلك من قبل تأكيد المفردات يودي الى الفصل  
بين البدل والبدل منه باجنبي ولان الثانية مجرد تكرير لفظ  
الاول وفيه نظر لان جعل ذلك من قبل تأكيد المفردات يودي الى الفصل  
والافعلين بيان انها من اي نوع من انواع ما لا محالة اللهم الا ان  
نقول ان الثانية استوفيت لتأكيد الاول **قالا** **اولى** **تحويز** **بها**  
**ابوه** **وقد عدا** **اخوه** **اذ** **المرقد** **الواو** **الحال** **ولا قدرت** **العطف**  
**على الجملة الكبرى** بان جعلته على الصغرى اعني جملة الخبر فان قدرت  
الواو والحال كانت الجملة منصوبة المحل او قدرت العطف على الكبرى  
بتمت النتيجة وانتفى المحل لان الكبرى مستانفة وانتفت النتيجة  
**والثاني** شرطه **كون الثانية** اي جملة البدل او في من الاولى بتأدية  
المعنى المراد فيكون فيها زيادة فائدة نحو **والتقوا الذي امرتكم**  
**فانتم تعلمون** امرتكم بتأفام وبنين وجنات وعيون فان دلالة  
الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى فان دلالتها على جملة  
والفصيل او في من الجمال بتأدية المراد وقد اورد عليه ان الكلام  
في الجملة التابعة لذات المحل والاية ليست من ذلك لان الجملة الاولى  
البدل منها لا محل لها لكونها صلة الموصول فلا محل لها ابدل منها ايضا  
واعترض عنه بان التمثيل بالاية لكون الثانية اي جملة البدل او  
في تأدية المراد من الاولى البدل لا تكون الثانية تابعة لما له محل  
ولخصه ان التمثيل لما اوجله فيه الشرط لا المشرط **وقوله** **اول**  
**ان ارجل لا تقهر** **شندنا** هو مصدر بيت من الضرب الثاني من الطوميل  
عجزه والا فكن في السر والمهر مسلما قال العيني ولم يسم قايده وسيجيد المص



في الباب الرابع فيما افترق فيه البيان والبدل **فان دلالة الثانية**  
**على ما اراده من اظهار كراهية لا قامت بالمطابقة التي هي دلالة اللفظ**  
 على تمام المعنى من حيث الوضع **مختلف الاولى** فانها لا التزام الذي هو  
 عبارة عن دلالة اللفظ على الخارج الا انهم من حيث هو وذلك لان قوله  
 ارجل مدلوله المطابقة لطلب الرجل الرجل الذي هو عبارة عن عدم اقامة  
 وهو يستلزم اظهار كراهية اقامته وقد اورد عليه ان مدلوله  
 بالمطابقة ما عاها هو طلب الكف عن الإقامة فانه موضوع العيني واما  
 اظهار كراهية المعنى عنه فنلوازمه ومقتضيا تدفلا لنته عليه انما  
 تكون بالالتزام دون المطابقة ولجيب بان قوله لا تقوم عندي  
 صار محسبا لعرف حقيقة في اظهار كراهية الإقامة والمضمر حق ان  
 كثيرا ما يقال لا تقوم عندي ولا يراد كفه عن الإقامة بل مجرد اظهار  
 كراهية الإقامة وبخضوره فظهر من مخالفة لا تفهم لارجل لان الاول  
 ثبت فيه عرف انفق كونه حقيقة في اظهار كراهية الإقامة دون  
 الثاني لا سيما وقد اكد بالنون الثقيلة دلالة على كمال المطلوب وبقي  
 ههنا بحث وهو ان قوله ارجل لا تفهم جملتان حكمت بالقول  
 فالحمكي ذو المحل محو عها وكل منها جزء للمقول فلا يكون ذا محل على نحو  
 ما تقدم من قوله قال زيد عبده منطلق وعمره مقيم فكيف يسوغ المم  
 ان لا يفهم عندنا جملة ذات محل من الاعراب والقول بان المراد ايضا  
 التمثيل تكون الثانية او في تناديه المعنى المراد لا تكون الثانية ذات  
 محل مود الى صرف الامثلة باسمها الى غير المسئلة المقصودة بالكلام عليها  
 فيكون قد مثل للشرط بمشالين واعتقل المشروط راسا وذلك بعد جدا  
 والاعتذار بان المص لم يمثل بالبيت على ما قلنا في المثال بل يقع في التمثيل  
 به على المعاني فانهم مشلوا به بناء على ان الاولى محكية والثانية متبعة  
 لها لا تتأخر عن شي فنذكر **وقيل ومن ذلك قوله ذكرتك والخطي بخط بيننا**  
**وقد تهلت من المتفهمة السمر هو من الضرب الاول من الطويل من ابيات**  
**قالها ابو عطاء السندوي اقل بن كيسان دعولي بن اسد من شعراء الخامسة**  
**نشأ بالكم فقه وهو من محضري الدولتين وبعده**  
 ١٠ فوائده ما ادري والى لصادق ١٠ اداء عرائي من جنابك ام سحر  
 ١١ فان كان سحر فاعذرني على الصوى ١١ وان كان داء عظم فكل العذر  
 ذكرتك من الذي كرمه المحبة وهو ما كان بالقلب وما كان باللسان  
 فهو الذكر بغيره والخطي بفتح الخاء المجرى والرجح وضوح الاصل يرجع منسوب

الى الخط خط حجر واليه تنسب القنا ايضا وهو موضع بالجمامة تحمل  
 اليه الريح من الهند فتقوم به وقال في القاموس الخط سف الحرير  
 او كل سيف وموضع بالجمامة ومن في السفن بالبحرين واليه نسب الريح  
 لا يتباع به لانه مشتق من الخطر بغير الخط الممثلة مصارع خطي بفتح  
 اي يهتز والمصدر الخطر والخطران ويرجع خطار ذو اهتزاز ويقال  
 خطل ان الريح ارتفاعه وانخفاضه للطعن ويرجع خطار بالريح خطعان  
 كذا في الريح واما الخطور فصدر خطي بفتح الخطي فالضم وهو الذي كسر  
 بعد نسيان وقد تهلت منا اي رويت من دماينا والمهمل من الاعداد  
 يقع على الري والعطش قال النوري وكان حقيقة اول السقي  
 والانتفاء به قد يقع وقد لا يقع فلذلك استعمل في الري والعطش  
 ويقال لكل من الريان والعطشان ناهل والمتفهمة السمر التي سويت  
 بالثقاف والسمر جمع اسمر من صفة السرح بنه بهذا الكلام على قسلة  
 مبالاة بالجواب وان نفسه نافت والريح يختلف بالطعن بينهم  
 الهامحق كانت هم وشغله فقال واحظر بك في قلبي والريح تضرط  
 في الحب بيننا وقد رويت من دماينا واسرار الى قوة نفسه وكالها  
 في صفتي المحبة والشجاعة ولا يخفى ما في وضع المظهر موضع المضر  
 في قوله وقد تهلت منا المتفهمة السمر وان كان قد اتي بالمظهر جمعا  
 فانه انما اراد بالخطي الريح الخطية لا الجنس ولا قد اتمته كما يقتضي  
 الكلام من نكتته تنويعا بل مقام الذكر ثم اتمه بالله على استواء بالحالين  
 اللذين ذكرهما ولذا اسحق السمر الواقعي في تحوذه السباق هو التسمية  
 وعرائي اصابت يقال عراة واعتراه يعتريه عرق والجناب بضم  
 اوله الحب وعلى هذا المعنى اوردته شاهد الجوهري في صحاحه  
 كانه مصدر جديد وقد يكون مصدر جديته ويكون من اشين  
 ويكون جمع الحب وكما نجمع له على اختلاف احواله كما يجمع الشمس  
 على مواقعها واما الحساب بالكسر فالمحابة والمواد ويروي جنابك  
 بالجمع فالنور اي ناحيتك والصادق والى ليار في خلق واما  
 حملة على الصدق في الخبر فليس فيه كبر امر والسحر والتوبيخ  
 بحرمان مجرى واحدا ولذا كان قال تعالى سحر واعين الناس اي  
 اخرجوه على وجه في مري العين وحقيقته على خلافه والمعنى كانت  
 ما في سحر فان لي عدل في هواك اذا لا اختيار لي فيه وان كان داء  
 غير السحر فاعذرني لان قد وقعت فيه بتعرضي لك وفكري



في محاسنك والراييل على ان فاعذر بني في موضع فاعذر ما قام به  
به من قوله فلك العذر وسقط عما قرناه سوال السائل كيف قال  
اعذر بني ولا ذنب له وانما يحتاج الى سطر العذر من له ذنب او غير  
لصورته قال المروزي ويجوز ان يكون توهم ان تلك الصورة لغير  
المؤنب فيما اظهر من عشقه فقال لها انت فتفتني ولو فتيتني  
في حبائك لما عرفت علي من محاسنك فلي عذر حين افتشفت لانت  
مثل محاسنك تزل العفيف وتنقل عن طبعه لطيف وان كنت  
المتفرض لك والمجال على نفسي ما شئت به فاعذر ان **قانه ابر**  
قوله **وقد نهلت من قوله والخطي يحظر بيتنا بول** **اشتمال** انتهى  
فيكون ايضا منصوب المحل على المالية وجاز ابداله منه لما في الثاني  
من البيان الزايد على ما في الاول الا ترى انه قد يحظر الخطي بينهم  
ثم لا يكون ذلك فاصلا بان يكون بينهم بمحاول من غير قطاع وانما  
جاز على ما ذكر ابن جني في تنبيهه على شكل الخامسة ان يبدل  
وقد نهلت ووجه فعله من قوله والخطي يحظر بيتنا وهو وجه  
اسمه من حيث كانت قد تقرب الماضي من الحاضر والحاضر كالاسم  
قال الشاعر وكلامه مقتضى لان الفعلية انما يتولد عند وجود القرب  
ولم اقف عليه في انتهى ولا يقدح في ابداله توسط الواو لانها  
من اجزاء البدل فتأمل **وليس متعينا** اي وترجمه من باب البدل  
متعينا لجواز كونه من باب **التشويق على ان تقدر الواو** من قوله  
وقد نهلت للعطف اي لعطف حال على حال ويجوز ان يقدر  
الواو وال الحال وتكون الجملة حالا من فاعل ذكرتك على المذهب  
الصحيح في جواز ترادف الاحوال وان لم تتعاطف ولما من فاعل  
يحظر فتكون الحالان متداخلتين تكون صاحب الحال الثانية  
من جملة الحال الاولى والرابط على هذا الواو او اعادة صاحب الحال  
معناه فان الشق السمر هي الرماح ولما الرابطة على ذلك فتبين  
فما ويجوز ان يجهل ان يكون حالا من الضمير المحرور في بيتنا وفي  
الحال من المعنات اليه ينظر ومن غريب هذا الباب قلت لهم قوموا  
اولكم واخكم زعم ابن مالك ان التقدير بولم او لم واخركم فخذف  
فعل الامر الغائب وتبقى فاعله وان من بول الجملة من الجملة لا  
المفرد من المفرد بان يكون اول وما عطف عليه بول من ضمير  
قومي وقد اورد المصنف هذه الجملة وهو لا يقول ليتاني دعوى

تبعه

تبعه الثانية لجملة ذات محل وعقل عن دعوى ان المقول  
هو المجرى والمحل له لا شيء من اجزائه **كأول في العطف** **في نحو**  
**اسكن انت وزوجك الجنة ولا تخلفن عن ولا انت ولا تضار**  
**والله يولها ولا مولود له بولع** وانما قال ابن مالك بذلك في  
هذه الصورة لانه شرط في عطف المفرد على مثله ان يكون المعطوف  
بنفسه او بما في معناه صالحا لمباشرة العامل فالاول كتمام زيد  
وعمر والثاني كتمام زيد وانت اذ لا تصلح قام لمباشرة المعطوف  
الذي هو انت نعم تصلح لمباشرة ما هو بمعناه كقمت فن مشي  
انظر الى جعل المعطوف في هذه الصورة من عطف المحل دون الفرع  
اذ لا يصلح فعل من الحاضر والمتكلم مع الغير لمباشرة الظاهر ولا يسند  
الفعل الموثق الى مذكر **تبين** **هذا الذي ذكرته من**  
**اختصاص المحل التي لها محل في سبع جاز على ما قرره** **واحد** **التي**  
جميعه يقع في بعض النسخ على نحو الذي يرد عليك ان شاء الله تعالى  
ويقع في بعضها على غير مما هو بمعناه فاعرفه **والحق انما تسع** **والذي**  
**احد** **وجملتان** **الجملة المستثناة** **واعرابها** **العرب** **المستثنى**  
**فان كانت** **منقطعة** **فاعرابها** **النصب** **ليرى** **وان كانت** **متصلة**  
**فان ترفع** **فعلى حسب العامل** **والاوقات** **كان الكلام** **موجبا** **النصب**  
**على الاستثناء** **والاوقات** **البدل** **والجملة المستثناة** **اما الاولى**  
**فان** **لست** **علمهم** **بمسطر** **اي** **مسطر** **والمسطر** **للمحاسب** **والمواخذ**  
**وهو** **على لفظ** **المصغر** **متشقق** **من** **المسطر** **وهو** **ان** **كنا** **به** **الامن** **تولي**  
**وكفر** **بعبذه** **الله** **قال** **ابن** **خروف** **من** **مستد** **وبعبذه** **الله** **لغير**  
**ودخلت** **الف** **لضمير** **مبتدأ** **يدعق** **الشرط** **والجملة** **في** **موضع** **نصب**  
**على** **الاستثناء** **المنقطع** **نظرا** **الى** **انه** **راجع** **الى** **قوله** **لست** **بمسطر**  
**اي** **مسطر** **والمسطر** **للمحاسب** **والمواخذ** **وهو** **على** **لفظ** **المصغر** **مقتل**  
**من** **المسطر** **وهو** **ان** **كنا** **به** **الامن** **تولي** **وكفر** **بعبذه** **الله** **قال** **ابن** **خروف**  
**من** **مستد** **وبعبذه** **الله** **لغير** **ودخلت** **الف** **لضمير** **مبتدأ** **يدعق** **الشرط**  
**والجملة** **في** **موضع** **نصب** **على** **الاستثناء** **المنقطع** **نظرا** **الى**  
**انه** **راجع** **الى** **قوله** **لست** **بمسطر** **اي** **لست** **علمهم** **بمسطر** **لكن** **من** **تولي**  
**فهم** **وكفر** **استحق** **العذاب** **الذكر** **ويجوز** **ان** **لا** **يكون** **من** **تولي** **مستد** **بلي**  
**مستثنى** **منصوب** **للمحل** **راجع** **الى** **ما** **تقدم** **ثم** **يحمل** **الانقطاع** **كلا**  
**اي** **لست** **علمهم** **بمسطر** **لكن** **من** **تولي** **فان** **له** **الولاية** **والامر** **بعبذه**



العذاب الاكبر الذي هو عذاب سقر والاتصال اي استعيلم بمسكط  
 الا من تولى منهم فانت مسلط عليه بالجهاد والقتل وقيل هو استئثار  
 من فذكر اي من مفعوله اي فذكر الا من يقطع طمعك في ايمانه وتولى  
 فاستثنى العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض والظاهر ان هذا الاستثناء  
 متصل قال الشارح لكن يلزم عليه وقوع التفرغ في الاجاب ولا  
 محذور فيه هذا الاستقامة المعنى **وقال القرطبي في قوله بعضهم هو**  
**عبد الله بن مسعود** واني زكبي والاعشى **فشرى امانه** الاقليل منهم  
 بالرفع والقراءة الشهيرة الاقليل لانهم بالنصب ان قليل مبتدأ خبر  
**خضع اي لم يشرى** والمستثنى هو الجملة وقال جماعة في الا امرأتك  
 بالرفع وهو قراءة النعماني وابن كثير انه مبتدأ والجملة بعده خبر  
 اي جملة انه مصيبة ما اصابهم **والاستثناء** من جملة فاسر يا هلك  
**في قراءة النصب والرفع** فهو اولي من جعل المنصب من اهلك والرفع  
 من احدث وفي التوضيح والتفصيل لا يزم مالك حق المستثنى بالان كالم  
 تام موجب ان يتصبر فدا كان او مكلاه معناه بما بعد نحو قولنا  
 انما يخوفهم اجمعين الا امرأته قد برأنا منها من الغابرين ولا يعرف اكثر  
 المتأخرين من البصرين في هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا  
 بالابتداء باب المفعول ومخذوف في الاول قول اي فتادة احرما عليهم  
 الا ان وقتادة لم يخبر اي لكن وقتادة لم يخبر وفي الحديث ما لا شاك  
 من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون او ليكن المطهرون  
 المبرون من النساء ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس اي  
 ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم وقوله كل امتي محافي الا المجاهرو  
 اي لكن المجاهرون بالعاصي لا يخافون **وليس من ذلك** اي من قبل  
 ما الجملة فيه ذات محل كقولنا مستثناة قولك **ما مريت باحد الا**  
**زيد خرمه لان الجملة هنا حال من احد** باتفاق اوصيفة له عند  
**الانقضاء** ويقع في بعض النسخ زيادة على ما هنا لان الاستثناء مفرغ  
 والجملة هنا حال وقد اورد انه سياتي اخر هذا الباب ان الانقضاء  
 قائل بان الا لا تفصل بين الموصوف وصفته فكيف يقول هنا بان  
 الجملة بعد الا صفة لاحد واجيب بان الضمير من قوله صفة له ليس  
 عائد الى احد المذكور وانما هو عائد الى نظير تخافي قوله على درهم ونصفه  
 اي نصف درهم اخر هذه الجملة التي هي زيد خرمه صفة لاحد محذوف  
 وهو بدل من احد المذكور فلم يفصل الا بين الصفة والموصوف

بل بين البدل والمبدول منه وهو جائز عند الكل نعم يلزمه حذف الموصوف  
 في السعة وصفته جملة وليس موصوفها بعصا من متقدم بحرور بقى اذن  
 وكل منهما اي من الحال والصفة قد مضى كرم وكذلك الجملة في الا  
 انهم ليكلمون الطعام ليست ما نحن فيه فاما حال وفي نحو ما علمت  
 زيد لا يفعل الخير فاما مفعول ثان لعلمت وكل ذلك قد ذكرنا  
 ما اثبتناه من الجملتين الممثلة في الجملة المسند اليها وحملها بالرفع  
 ليس الا ويقع ذلك في باب المبتدأ في نحو سبقنا عليهم انذرهم  
 الآية اذا اخرجت سواء اخرجوا وانذرهم وما عطف عليه مبتدأ ونحو  
 تسمع بالمصدق خير من ان تراه اذا لم تقدر الاصل ان تسمع فحذفت  
 ان الناصبة وارفع الفعل اذ لو قدر كذا كان المسند اليه مفعول ابل قدر  
 تسمع قائما مقام السماع من غير تقدير ساكن كما ان الجملة بعد الظرف في  
 نحو ويوم تسيرون الجبال وفي نحو انذرهم في تاويل المصدر وقايم مقامه  
 وان لم يكن معارف ساكن واختلف في الفاعل ونايبه هل يكن ثا  
 جملة ام لا حتى التغيير ايكونا ان امره او هل يكونا اولاد ان امره انقاد له  
 التهمة وفي جعل امره منقطع نظر وان قدرت لمحض الضارب وقد تقدم  
 من المص في ثالث الجمل التي لا محل لها من الاعراب ذكر هذه المسئلة وما فيها  
 من الاقوال واورد بعضها في الجملة الثالثة من ذوات المحل ويسلم ايضا في  
 الباب الخامس بذكر ذلك في النوع السادس من الجهة السادسة فالمشهور  
 المنع مطلقا اي سواء كان الفعل قلبيا معلقا ام لا واجازه هشام و  
 ثعلب مطلقا وفصل القراء جماعة ونسبوه لسبويه فقالوا ان كان  
 الفعل قلبيا ووجد معاق عن العمل نحو ظهري اقام زيد صح والافلا  
 لكن نقل ابو حيان عن القراء ومن تبعه ان الفعل اذا كان من افعال الغلوب  
 يجوز ان يكون فاعله فعلا من غير حرف مصدر في فنقول ظهري اقام زيد  
 امر عمرو ولا نقل سري يخرج عبد الله ولم يشترط التعليق فليست  
 لغم اورد المثال مشتملا على حرف التعليق واورده كذلك لا يستلزم  
 اشتراطه وحملوا عليه عمر بدو الهم من بعد ما تروا الايات لتسبحنه  
 ومنعوا بحجتي يقوم زيد ظاهر السياق ان حمل الافة ومنع المثال  
 لما ان لا يمتد من قبيل ما كان الفعل فيه قلبيا ووجد التعليق ولا كذلك  
 المثال لكن الثاني مسلم والاول بتمامه ممنوع لان بدل وان كان قلبيا  
 لا معاق معه اذ لم يعد القسم من المعلمات واجازها هشام و  
 اي اجازها اجازة القراء وهو اذا لم يكن الفعل كذلك وانما اعاد ذكر اجازة هشام



وتعليق لبني عليه قوله **واحقوا بقوله** وما راعني **الاسير بشرطه**  
 هو صدر بيت من ثالث الطويل مخمسة وعشرون بيتا تيسر تكبر قال  
 العيني ولم يسم قائله وراعي الخافى والشرطة كغرفة واحد الشرط  
 كالعرف وهم طائفة أعوان الولا ويقال للواحد ايضا شرطى كمنى سموا  
 بذلك لانهم اعلنوا انفسهم بعلامات يعرفون بها قال في القاموس والقين  
 بالقاف للحداد ويجمع على قينون ونصيبه على الحال والكبر بكر الكاف  
 كبر الحداد وهو ورق او حلة غليظة وحافات واما المبتقى من الطين  
 فهو الكور والمعنى على ما في شرح اللال انهم صنعوه وقد كان حداد يبيع  
 بالكبر واليوم رايته والى الشرطة واليا من قوله بسير بشرطه وبسير  
 بكبر بمعنى مع وفي اخلة على التابع عكس قولهم سار الخدم مع المير  
 وتزوي لغنى بكر من فشا الكبر نفسه اذا اخرج ما فيه من الرخ والرواية  
 الاولى اولى ان نسب لتاسب اطرافها ومنع الاكثر من ذلك **واولوا**  
**ما ورد مما يوجهه** اي يوجه انه منه فقالوا في بدا ضمير البداء ويسمع  
**وسير على اصهارا** ان واحسن ما يقال على تاويل البيت ان الفعل  
 مستند الذي هو راعى والاستثناء مفرغ اي ما راعى هو في حالة من  
 الاحوال التي في حالة تسيرة هذا وخرج ايضا على تقدير معاق اي الا  
 بسير بشرطه على حد قوله الى وجدت ملاك السيمة الادب اي ملاك  
 السمة واما قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول  
 العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاستناد الى الجملة  
 لما بينا في غير هذا الموضع والله اعلم وذلك لان الجملة فيها مرادها  
 لفظها فهي في حكم المفرد كما علمت ذلك غيره **حكم**  
**الحمل بعد النكرات** وبعد المعارق لقول المعربون قول لا  
 على سبيل التقريب لجل بعد النكرات صفات وبعد المعاريف  
 احوال والقول على التحقيق هو ما افاده بقوله وشرح المسئلة  
 مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها  
 فكانت صلح للاستغناء عنها ان كانت مرتبطة لها تعلق مخصوص  
 بنكر محضة خالصة من شائبة التعريف او القرب منه فهي صفة  
 لها اي لتلك النكر او محضة من محضة ليس فيها شائبة تكبر ولا هي  
 قريبة من النكر فهي حال عنها او غير المحض من ان كانت مرتبطة  
 بتكبر قريبة من المعرفة او بعرفه قريبة من النكر فهي اي تلك

الجملة المرتبطة باحداهما محتملة لهما اي محتملة للوصفية باعتبار  
 ما هناك من شائبة التكبر والحال باعتبار ما معها من شائبة التعريف  
 وكل ذلك بشرط وجود المقضى الوصفية والحالية وانما المانع  
 عنها فقد تبين لك ان الانواع اربعة مثال النوع الاول وهو  
 الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات قوله تعالى ولينؤمن  
 لربك حتى تنزل علينا كتابا نقره وقوله تعالى وقالتم  
 منكم لم نعطوا شيئا والله مبدلهم وقوله تعالى من قبل ان ياتي  
 يوم لا بيع فيه فالجمل في هذه الايات صفات للمحض تأكيد  
 قبلها ومنه حتى اذا اتي اهل قرية استطاعوا اهلها وامنوا  
 اعيد ذكر الامل وكان مقتضى المظاهر الاثبات بضمير الامل لتقدم  
 ذكره لانه لو قيل استطاعوا هم مع ان المراد وصف الغربة لزم  
 خلو الصفة من ضمير الموصوف وهو غير جائز لامتناع خلو الصفة  
 من رابط ولو قيل ليتلازم الخلو المذكور استطاعوا ها كان مجازا لان  
 حقيقة الاستطاع من الامل لا من القرية ولهذا كان هذا الوجه  
 اي وجد جعل جملة استطاعوا اهلها صفة القرية اولى من ان يقدر  
 الجملة جوابا لاذ لان تكرار الظاهر والعدول عن لفظ الضمير يعبري  
 حينئذ عن هذا المعنى فلا يبقى له نكتة ولا يكون ظاهرا وايضا  
 فلان الجواب اي جواب الشرط الذي هو اذ ان قصته الغلام قال اي  
 جملة لا تقتله والفاء في قوله فلان الجواب زائدة كما يظهر وهي رابطة  
 لجواب شرط محذوف اي وايضا ان ادعينا الاولوية فلان كذا وانما  
 لم يكن يقتله هو الجواب في قصة الغلام لان الماضي المقرون بالفاء  
 لا يكون جوابا للشرط المستقبل وهذا ظاهر وتقع في بعض نسخ المتن  
 بدل المقرون بالفاء المقرون بقدر وجهه ان المقرون بالتعريف يقتضي  
 تقدير كما في قوله تعالى ان كان قصصه قد من قبل فقد صدقت و  
 تقديرها يوجب تحقيق مضي ما دخلت عليه فلا يصح ايضا ان يكون  
 جوابا للشرط مستقبل فليكن قال في هذه ايضا جوابا ويبقى الكلام كله على  
 نسق واحد واعلم ان هذا الكلام برمته مأخوذ من اعمال ابن الجوزي  
 فانه قال انما اعاد بلفظ الظاهر لاحدا من احدهما ان استطاع  
 صفة لقرية ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملة اليها ولا يمكن عوده  
 الا ان كان لا بد لو قيل استطاعوا هم لان الضمير لغيرها ولو قيل استطاعوا  
 لكان على الجوزي ان القرية لا تستطع حقيقة فتلا لم يكن بد من ذكر



الضمير العايد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف اليه الا بذكر المضاف  
 ولا يمكن ذكره مضمرا التعذراضافة المضمرة فتعين ذكره ظاهرا ولا يرد  
 عليه ان عليهما استطعا جواب لاذ الاصفة لقرية لانا نقول  
 الظاهر انه صفة لقرية وان قال هو جواب اذ القولة في القصة  
 الاخرى حتى اذ القيا غلاما فقتله قال فقال ههنا جواب لاذ  
 متعين ولا يستقيم ان يكون فقتله جوابه اذ الماضي الواقع في جواب  
 اذ انه يكون بالغافتهين قال للجوابية واذا كان كذلك فالظاهر  
 ان القصة الاخرى كذلك في ان قال فيها هو الجواب لانها سقت  
 ساقا واحدا الثاني ان الامل لو اضرت كان مدلوله مدلول الاول  
 ومعلوم ان مدلول الاول جميع اهل القرية الا ترى انك لو قلت ايتت  
 اهل كذا انما تعني وصلت اليهم بلا خصوصية لبعضهم دون بعض  
 والاستطعا في العادة انما يكون لمن يلى النازل بهم منهم وهو بعضهم  
 فوجب ان يقال استطعا اهلها ليلادهم انما استطعا جميع الامل  
 وليس كذلك هذا الكلام وقد ناقشه الشارح في كل من شق التردد  
 الواقع الاول اما على الاول وهو لزوم عدم ارتباط الصفة بالوصف  
 لخالوها من الضمير المنصوب ليس عايدا الى الامل مطلقا بل الى الامل المقيد  
 باضافته الى القرية المتقدمة المذكور فحصل الربط لهذا الاعتبار ورد  
 عليه انهم لم يعتبروا في ربط الصفة بوصفها الا الضمير لا الربط  
 لهذا الاعتبار ورد عليه انهم لم يعتبروا في ربط الصفة بوصفها  
 الا الضمير لا الربط المعنوي ولا الربط باسم غير الضمير قال الرضي  
 عند قول ابن الحاجب في كافيته وتوصف التكنون بالجملة الخبرية  
 ويلزم الضمير في الصفة والصلة لحصل الربط بين الموصوف وصفته  
 والموصول وصلته ليحصل بذلك الربط انضاف الموصوف والموصوف  
 والموصوف بمضمون الصفة والصلة فيحصل لهما بهذا الانضاف  
 تخصيص وتعريف ولو سلم صحة اعتبار الوبط المعنوي في الصفة  
 لاننا لم نعتبره في هذه الامة الا ترى انه لو قيل استطعا هم  
 كانت هذه الجملة صفة لاهل والضمير رابطها لاصفة لقرية  
 والربط المعنوي اذ لا دليل على ذلك ولا على الثاني وهو لزوم التجوز  
 فان لو اريد ان يلزمه ولا يحد ورقان قصارى ان يكون مثل واسأل  
 القرية والقران العزيز مشهور بالمجاز على انه ابلغ من الحقيقة باتفاق  
 ولعل مراد ابن الحاجب بقوله ولو قيل استطعا ها كان على التجوز

ان ذلك خلاف الاصل فيكون مرجوحا وان كان فصيحاً واقعاً في  
 القرآن على الصحيح وقال ابو حيان في بحره انما كور لفظ الاصل لانها  
 حين ايتا اهل القرية لمراتبها جميع اهل القرية انما ايتا بعضهم  
 فلما قال استطعا احتمل انهما لم استطعا الا ذلك البعض الذي ايتا  
 فحى بلفظ الاصل ليعم جميعهم وانهم يتبعونهم واحداً واحداً بالاستطعا  
 وهذا كما نرى مخالفاً لكلام ابن الحاجب في الوجه الثاني وقد كتب  
 شيخ الادب صلاح الدين الصفدي شيخ تقي الدين السبكي بالاعتماد  
 اسيدنا فاضى القضاء ومن اذا **٢١** يدرك استحياله الغفران  
 ومن تغف يوم النذر ويراعه **٢٢** على طرسه عثران لثقيان  
 ومن ان رحت في الشكك سائل **٢٣** جلاها بذكر ايم اللعان  
 رايت كتابه افضل مجاز **٢٤** لا يكون ممدى الثقلان  
 ومن جلد البخاز كون اختصاره **٢٥** باحجاز الفاظ ونسط معان  
 وكنت في الكيف ايت اية **٢٦** بها الفكر طول الزمان عاني  
 وما هي الا استطعا اهلها فقد **٢٧** نرى استطعا هم مثله بيان  
 فالملحة الغرافي ومنع ظاهر **٢٨** مكان ضمير ان ذاك الشأن  
 فارشد على عادات فضلك جبروتي **٢٩** فالى بها عند البيان يدان  
 ولا علينا ان نورد ما اجاب به وان طال فنقول قوله تعالى  
 استطعا اهلها يتعين ولا يجوز مكانه استطعا هم لانه صفة  
 لقرية جربت على غير من هي له كقولك ايتت قرية مستطعا  
 اهلها فانك لو حدثت لفظ اهلها وابنت عوضه بالصمير  
 لم يجوز ذلك هذا ولا يجوز من جهة العربية شي غير ذلك في جملة  
 في محل خفض صفة لقرية عرني سايع لا تروده صناعة ولا ياباه  
 معني اما ان الصناعة لا تروده فلا بد ليرفيه الاوصف تكن جملة  
 كما يوصف سايرا انكرات ولجل بالتركيب محتمل لثلاث اعراب  
 احدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل  
 والثالث ان يكون جواب اذ اول اربع لها وعلى الخبرين يصح ان  
 يقال استطعا هم دون الاول فمن لم يتامل ظن ان الظاهر ونج  
 موقع الضمير وغاب عند المقصود ونحن نحمل الله معنا بعض الاعراب  
 الاول من جهة معنى الابد ومقصودها وان الثاني والثالث وان  
 احتملها التركيب بعيد ان معناها اما الثالث وهو كون استطعا  
 جوابا لاذ افلا ند نصير الجملة شرطية معناها الاخبار باستطعاها

الاية تعالى



عندنا يتاخران وان ذلك هو تمام معنى الكلام ويجعل مقام موسى والخضر عليهما السلام  
عن تجريد قصدهما لذلك وان يكون معطوف لطلب طمأنينة او شيء من الامور الدنيوية  
وانما المقصد ما اراد ربك من بلوغ البيتين اشدهما واستقرارهما اكثرهما وانما  
الجواب قال ولما الثاني وهو كونه صفة لا يصل في محل نصب فلا يصير العناء  
الى شرح حال الامل من حيثهم ولا يكون للقرينة اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام  
مشير الى القرينة نفسها الا ترى الى قوله فوجدناه نادون عندهم وان الحوار  
الذي قصد اصلاحه وحفظه ما تحت جزء من قرية مضمومة من موم اصلها  
وقد تقدم من هم ما وقع من الاما عن حق الصيف مع طلبه والتمتع تامش  
في الطبايع وكانت هذه القرينة حقيقة بالانسان والاضاء فموتت بالاصالة  
لمجد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا مواخذة بفعل الامل الذين هم بين  
غدا وراغ فلا بد ان قلت ان الجملة شاعرت من جهة المعنى ان يكون صفة  
لقرينة ويجب عليها الاظهار دون الاختار وينضاف الى ذلك من الفوائد  
ان الامل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الامل الاول او غيرهم او منهم ومن غيرهم  
والغالب ان من لى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة بل يقع بصره ولا على بعضهم  
ثم قد يستقرهم فلعل هذين العبد الصالحين لما اتيهم قورانه لهما  
لما يظهر من حسن صنيعه استقر جميع اهلها على المنهج المبين بذلك كمال  
رحمته وعدم مواخذته بصنيع عباده طواعية الضهور فقال استطاعهم  
تعيين ان يكون المراد الاول من لا غير فالى بالظاهر اشعارا بتاكيد العموم في  
واعمالهم تركا احدا من اهلها حتى استطاعوا ولا يخفى ايضا ما في هذا من مخالفة  
كلام ابن الحاجب في الوجه الثاني ولعل ما نقلناه من كلام ابن جابر ما حوذا  
من هنا **ومثال النوع الثاني وهو الواقع محالا لا غير** فيه التفسير بل  
غير والقياس ليس من لوقوعه بعد المعارف المحضة قوله تعالى **ولا تخشون**  
**تستكبرون** في قراءة من رفع اي لا تعظم مستكبرا اي عن الاستكثار وهو  
ان يمتد سيطرته في عرض اكثر ولا تخشون على الله بعبادته مستكبرا ايها  
او على الناس بالسماح مستكبرا به لا جوا مستكبرا ايها وقوله تعالى **لا تقربوا**  
**الصلاة وانتم سكارى** قيل قد يتنقص عليه دعوى ان الواقع بعد  
المعرفة المحضة حال لا غير بمثل قولهم في نداء الباري جل وعلا يا احلما  
لا يجعل ويا جواد لا يجعل فان الجملة الواقعة بعد المنادى المعكورة صفة  
له قطعا مع ان هذا المنادى معرف محضة لا تدعي معن مقصود بنفس عليه ابن  
السيد في اجوبة السائل وانما وجب ان تنص للمنادى هذا النوع وان كان غير  
منكورا لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني لان الذي يتم

معناه

معناه ويخصه اسبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه  
فان نصب كاستقابه وصار بمنزلة قولك يا خير من زيد وياضارا رجلا  
ولذلك سمي الخويون هذا النوع بالمنادى الشبيه بالمضاف قال الرضي يفتي  
بالمضاف المضاف اسماء يجر بعد شي من تمامه اما معول الاول نحو يا طالحا  
جبارا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق  
على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماء الشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين  
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو خمسة عشر لا انه لم يركب  
لفظه ثم قال واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا احلما لا يجعل و  
يا جواد لا يجعل وقال الشاعر اليا غيلة من ذات عرف فكل هذا مضافا  
للمضارع سواء جعلت علما او لا واذا لم يتصله علما جاز ان يتعرف بالقصد  
كل من يارجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيارجلا فنقول في التكرار يا حسنا  
وجهه طريقا ويا ثلاثة وثلاثين ظرفا ويا عبدا في سعي عريفا وفي المعرفة  
يا حسنا وجهه الظرف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفا وكان القياس في الموصوف  
بالجملة والظرف ايضا ان يجوز بلحاظ لا يجعل القدوس وادار اجزوي  
الدراسة لكنهم كرهوا وصف الشئ المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالتكرار  
فالرجحان لا توصف الا بالتكرار على تقدير بانه كان موصوفا بجميع تلك  
الصفات المتكررة قبل التذلل فنقول يا احلما لا يجعل غفارا للذنوب هذا  
كلامه ومنه يؤخذ الجواب عن البعض المذكور فان لقابل ان يقول  
لا نسلم انه نحو يا احلما لا يجعل من باب وصف المنادى وانما هو من باب  
المنادى الموصوف **ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما** اعي  
للموصوفة والمحالية بعد التكرار محضة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان  
**تقدر لجملة** يعني جملة انزلناه **صفة للتكرار** اي لمذكر وهو الظاهر  
لسلامته مما سياتي فيما صنعت به وجه الحال ويكون ثم صفتان مفردة  
وجملة **ونك ان تقدر بها حال لا غير** اي ونك تقدر بوجه انزلناه حالا  
عن ذكر وان كان تكرر **لانها قد تخصصت بالوصف المفرد وهو مبارك**  
**وذلك يقر بها من المعرفة لتعليل اشتراكها حتى ان ابا الحسن اجاز و**  
**صفها بالمعرفة** اي وصف التكرار المحضة بالوصف فقال في قوله  
تعالى **فاخرا ان يقيم ما نطقها من الذين استحق عليهم الاوليان**  
**ان الاوليان** مع ظهور كونه معرف **صفة لاخر ان التكرار لوصفه**  
**يقومان** وقيل الاوليان خبر مبتدأ محذوف اي هما الاوليان او خبر  
اخرا وجاز لتخصيصه بالوصف او مبتدأ خبر اخرا او بول من



ان الضمير في يقومان وعلى كل فلا بد ليل للاختصار في الامة على وصف النكرة  
المختص بها المعروفة والذي عليه الجمهور لزوم مطابقة الوصف للموصوف  
تنكيراً وتعريفاً وذهب بعض الكوفيين الى ان يجوز نعت النكرة بالمعرفة  
اذا كان المخرج او ذم مستنداً بقوله تعالى وبلى لكل همزة لمزة الذي جمع  
مالاً وعدده فجعل الموصول نعتاً مع تعريفة للمعنى النكرة لان المراد  
بالنعت الزم ولا بد ليل فيه لجواز البدلية والقطع على الزم ونقل الشيخ  
ابو السمعان ان الاسناد ابا جعفر نقل ان ابن الطراوة جوز وصف  
المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصاً بالموصوف واستدل بقوله فت  
كان سائر تنقيصاً من الرقش في ايمانها السم نافع زاعماً ان نافع متع  
وصفها بالسم وهو معرفة لان الوصف خاص بالموصوف ولا دليل فيه  
لاحتمال ان يكون نافع خبراً ثانياً واختار ابو حيان مذهب الجمهور الا  
اذا قطع النعت فانه لا يلزم فيه التساوي **وكأن ان تقدرها اي جملة**  
**انزلنا محالاً عن المعرفة وهو الضمير في مبارك الا انه قد ضعف**  
**من حيث المعنى وجهها المحال اما الاول** اي اما ضعف المحال على الوجه  
الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت الاشارة  
الى الفعل في حالة الشك في هذا على شيئا لكن مقتضى حاله انزاله  
من ذكر مبارك ان يكون وقوع الاشارة اليه في حاله **واما الثاني** اي  
واما ضعفها على الوجه الثاني **فلا قنصايه** يقتيد بالركز بحالة الانزال  
فان المحال قيداً لها ما هو في اذا كانت خلاصتها الضمير كان العامل فيها  
العامل فيه **وتقول ما فيها احد بقرا فيجوز** في جملة بقرا الوجهان ايضا  
اما وجه الوصفية فظاهر واما وجه الحالية فلمختصص النكرة عنه بوقوعها  
في سياق النفي عامة وهذا معنى قوله **لن واللام** عن النكرة بعمومها  
فان النكرة متى نعت اختصت ونزل شوعها **ومثال النوع الرابع**  
**وهو المحفل لهما بعد المعرفة** كمثل المحفل لسفارا فان المرفع المحسني  
وهو ما كانت اللام فيه اشارة الى الجنس والحقيقة بقرب في المعنى  
**من النكرة** لما ان الفرق بينهما كما عرفت في صدر الكتاب بالتحديد  
والاطلاق لان ذال اللام والالف يدل على الحقيقة بقرب في المعنى  
في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد  
**فيصح تقديره** كمال نظر الصورة المحارار ووصفاً نظراً الى معناه  
فيل عليه قد تنوهم ان يجوز المصالحا ليل من المضاف اليه لمثل معارض  
لرده على ابي البقاء يجوز في الحالية مستهم البائسا والضراء من الموصوف

الواقع مضافاً اليه لمثل في قوله ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم بان الحال  
لما في من المضاف اليه في نحو ذلك والمضاف في اليتين مانع فيها وجوز  
واحد والجواب ان صلاحية المضاف للسقوط في اية الجملة سوغ للحالية  
اذا لم يرد حينئذ كانهما من غير مضاف اليه وعدم الصلاحية منع منها  
في اية البقرة **ومثله اية لهم الليل نسلج منه النهار** ذهب ابو حيان  
الى ان جملة نسلج حال وانما كان الى انها صفة ويمكن وجعل ثالث وهو ان  
تكون الجملة تفسيرية لا محل لها من الاعراب كانهما نفسا لما اهتم من وجه  
كون الليل اية **وقوله ولقد امر على النبي يسبحي** تمامه فخصت ثمة  
قلت لا تعني وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء من الباب الاول وتقدم  
ان وجه الحالية لا يخلو عن شي بحسب المعنى فراجع **وقد اشتمل الضابط**  
**المذكور في شرح المسئلة على قيود** لا بد منها **احدها كون الجملة خبرية**  
**لا انشائية** واخر **تبتدئ من نحو هذا عبيد بعثتك** وانت تريد  
بالجملة الانشاء اي انشائية السبع دون الاخبار وهذا عبيد بعثتك  
كذلك فان المثلين الانشائيتين الواقعتين بعد النكرة والمعرفة  
**مستانفنان لان الانشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً** اما ان الانشاء لا يقع  
حالا فقد مر بيانه في اخر الكلام على الجملة المعترضة واما انه لا يقع  
نعتاً فقد قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها  
خبرية لا نكت انما تجي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف  
والموصول المبهين بما كان يعرفه قبل كوك الموصوف والموصول  
من اتصافها بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز ان الا ان يكون الصفة  
والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعنوي للمخاطب حصوله قبل ذكر  
تكون الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان خبر الخبرية اما انشائية نحو بعثت  
وظلقت وانت حراً وطلبية كالامر والنهاي واخواتها وكل ذلك لا يعرف  
مضمونه الا بعد ذكره ويجوز ان يكونا اي المثلان الانشائيتان خبرين  
**اخرين** **الاعند من منع تعدد الخبر مطلقاً** اي سواء تعدد بمختلف  
بالافراد والجملة وهما قد تعدد وهو اي منع التعدد **اختيار**  
**ان عصفور وعند من منع تعدده** مختلفاً بالافراد والجملة  
وهما مختلفان كذلك وهو اي هذا المانع ابو على وعند من منع  
**وقوع الانشاء خبراً** وهما الخبر والجملة انشائية وهو طائفة من الكوفيين  
وابن السراج من البصريين ومن اجل ما يحفل الانشائية والخبرية  
لتساوي الفرائض فيختلف الحكم باختلاف التقدير كما يختلف الشبب



بلاختلاف السبب ولما مثله منها قوله تعالى قال رجال من الذين يخافون  
انعم الله عليهم فان جملة انعم الله عليهم ما تختمل الدعاء وهو انشا فتكون  
معترضة بين معمولي القول والاخبار فتكون صفة ثانية لقول  
قال والاولى الجار والمجرور ويضعف من حيث المعنى ان تكون حالة  
من فاعل فاعل لما ان الحال قيد لعاملها وليس العرف يقتضي القول بحالة  
الانعام ولا يضعف في الصانع والاصطلاح لوصفها بالظرف  
وهو مسوغ لمجي الحال ومنه قوله تعالى او جاءكم حسرت صدورهم  
اي ضاقت واصل الحسرة ان يكون في المكان ثم انتع فيه وجملة جاءكم  
عطف على صلة الدين من قوله الا الذين يصلون وهو استثناء من الضمير  
المنصوب في قوله فخذوهم واقتلوهم لا من مفعول ولا تخذوا منهم  
ولما ولا نصيرا وان كان اقرب لان اتحاد الولى منهم ممنوع مطلقا  
بخلاف الكف عن اخذهم وقتلهم فانه قد يجوز اعارض او هو عطف  
على صفة قوم وهو بينكم وبينهم ميثاق اي الا انكفار الذين يصلون  
الى قوم معاهدين او يصطقون الى قوم جاءكم غير مقاتلين ولا مقاتلي  
قومهم وقد جوز العطفان الزمخشري وابن عطية قال الزمخشري  
والوجد العطف على الصلة لقوله فان اعتزلوكم ولم يقاثلوكم الآية  
بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فقران كفهم عن القتال احد سببي  
استحقاقهم لتترك الشرح لهم وترك الاتباع بهم قال ابن عطية وهذا  
ايضا حكوه قبل استحقاق امر الاسلام وكان المشرك اذا جاء الى دار  
الاسلام سالما كاره للقتال فومه مع المسلمين ولقتال المسلمين مع  
قومه لا سبيل عليه وقد استغنت بما في براه فذهب الجمهور الى ان  
حسرت صدورهم جملة خبر لا انشا بيد عاينهم اختلغوا  
فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاءكم على اضمار قد  
هذا النقل عن الاخفش يخالفه ما مر في الباب الاول في فصل قد  
من حرف القاف من وجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على  
الماضي الواقع حالا اما ظاهرا او مقدرة ثم قال وخالفهم الكوفيون  
والاخفش فقالوا لا يحتاج الى ذلك ككسر وقوعها حالا بدون  
قد والاصل عدم التقدير لاسيما فيما كثر استعماله وكذا يخالفه  
ما في شرح العلامة من الذين السبكي للتلخيص نقل عن شيخه ان جاز  
ان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا يقدر معه قد  
بل يجوز ان يخلو منها لفظا وتقدير اقال ابو جيان وهذا هو الصحيح

وبوب

وبوبه قراءة الحسن حصر صدورهم نصب هذه الحال وهي قراءة فتشاده  
ايضا فكان على المصنف ان ينسبها الى غير الحسن فاما تشاده من طريقة فقد قرأها  
يعقوب ايضا بنصب التامزة فالتامزة في الجزري في الشرح وهو على اصله  
في الوقف عليه بالماضي تقدم في باب الوقف على المرسوم وهي عن عاصم في رواية  
حفص وقر الحسن ايضا حصرات بلفظ الجمع وقرى حصرة بالرفع على انه  
خبر مقدم وصدورهم مبتدأ مؤخر والجملة في موضع الحال وقال الاخرون  
هي صفة ليدل على احتياج الى اضمار قد اي ان لو جعلت خلا وهذا المذهب  
على ان الماضي الواقع حاله معه من قد ظاهرا او مقدرة وقد عرفت ما فيه  
ثم اختلفوا فيقتل الموصوف منصوب محذوف اي قوم ما حصر صدورهم  
ورأوا ان اضمارا لا سم اسماء من اضمار حرف المعنى الذي هو قد لتصح  
الحالية قال ابو البقاء وهذا المنصوب المحذوف حال موطئة وقتل محذوف  
مذكور وهو قوم المنقدم ذكرهم في قوله تعالى الا الذين يصلون الى قوم  
بينكم وبينهم ميثاق فلا اضمار البته لاسم موصوف وله اغير وما بينهما  
اعراض ليس على ما ينبغي لثبوت جملة بينكم وبينهم ميثاق وهي صفة  
لا اعتراض في الاعتراض على هذا جملة او جاءكم فقط وبوبه انه قرى  
باسقاط او هو كذلك في مصحف ابي وقرأته وعلى ذلك اي وعلى اسقاط  
او تكون جملة نجا وكم صفة لقوم بعد وصفه بجملة بينكم وبينه  
ميثاق وتكون حصر صفة ثانية هي صفة ثانية باعتبار جاءكم والافني  
ثالثة باعتبار بينكم وبينهم ميثاق قال في الكشاف بعد ذكر ان ابياترا  
بدون او وجهه ان تكون جاءكم بيا يصلون او بدلا او استئنافا او  
صفة بعد صفة لقوم قال ابو جيان وهذا وجه محتمل وفي بعضها  
ضعف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال والبدل لا يتاقي  
لكن ليس الاياه ولا بعضا ولا مشقلا وفي حواشي الكشاف للثقات ان يكون  
جاءكم بيا او بدلا يصلون لان الانتهاء الى المعاهدين والاصطلاح بهم  
حاصله الكف عن قتال المسلمين فيصنع ان يجعل يحجمهم الى المسلمين به  
الصفة بيان لا يصلحهم بالمعاهدين او بدلا منه كذا وبعضا او مشقلا  
على ما قيل واما الاستئناف فعلى ان جواب كيف وصلوا الى المعاهدين  
ومن ابن عمه ذلك وقيل يدل اشغال من جاءكم فيكون بدل محل مت  
فحل لان المحي مشتغل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجايين  
لامن صفة المحي فكيف يشغل الحصر على الامر قبل هذا لا يبقى الملائكة  
بينه وبين المحي فيكون يدل الاشغال لان محي الجايين ملائكة حصر صدورهم



بغير الجزئية والكلية ولعيب بان ليس كل ملابس لتبوعه بغير الجزئية والكلية  
يصح ان يكون بول اشتقال فان بدل الاشتقال على ما قال المحققون هو المبدل  
الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ولا يكون المبدل منه مشتقاً عليه  
لا كما شتم الظرف على المظهر وفيل من حيث كونه الاعلى اجمالاً مستقلاً  
له بوجود ما يحث على النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر منظره  
له فيجي هو مبتدأ لما اجمال ولا معلوم ان حصر صدورهم ليس بالنسبة  
الى جميعهم كذا تلك غايتها ان صفة قايمة بهم كما ان محضهم كذا كذا كذا  
صفتين كوصوف واحد **وقال ابو العباس المبرد للجلد اي جملة**  
**صدورهم النشائية معناها الدعا مثل غلت ايدهم فهي مستأنفة**  
**ورد بان الدعا عليهم يضيق قلوبهم عن قتال قوتهم لا يتجهم**  
**اما الدعا عليهم يضيق قلوبهم عن قتال المؤمنين فيجبه ظاهراً لان قلوبهم**  
**كانت منسحجة لقتال المؤمنين واما الدعا يضيق قلوبهم عن قتال الكافرين**  
**فكيف يتجهم وقلوبهم لم تكن منسحجة لقتال قومهم وان قومهم كانوا**  
**كفارا قتالهم مطلوب فكيف يناسب الدعا عليهم يضيق قلوبهم عن**  
**قتال الكفار وهذا مبني كما قال الشاعر على ان قوله ان يقاتلوك او يقاتلوا**  
**قومهم متعلق بحضرت اي حضرت صدرهم عن قتالكم او قتال قومهم اي**  
**كرهية الدخول في القتال مطلقاً فهم لا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم**  
**فهم لم يحركوا ولا عليهم وما بينهما اعتراض مضمونه الدعا عليهم يحرج الصور**  
**وضيقتا وسياتي في الباب الخامس في التاسع عشر من الجمل الاولى من الجمل**  
**التي تدخل على المعرب الاعتراض من جهة ان هذا الراد هو الفارسي وانه**  
**يمكن للجواب بان الراد الدعا عليهم بان يسلبوا اهلية القتال فلا**  
**يستطيعوا ان يقاتلوا احداً وفي الجمل في جيان رد الفارسي على المبرد**  
**في انه دعا عليهم باما امرنا بقول اللهم اوقع بين الكفار والعداة فيكون**  
**في قولنا ويقاتلوا قومهم في ما اقتضاه دعا المسلمين عليهم قال ابن عطية**  
**ويخرج قول المبرد على انه الدعا عليهم بان لا يقاتلوا المسلمين فيجوز لهم**  
**والدعا عليهم بان لا يقاتلوا قومهم يحق لهم اي هو اقل واحقر ويستغنى**  
**عنهم كما نقول اذ اردت هذا المعنى لا جعل الله فلا فاعلى ولا معنى**  
**استغنى عنه واستغنى عنه وقال غيره او يكون سوا الموتى على ان**  
**قوله قومهم قد يعبر عن اسيرين منهم بل عن معادهم ومن ذلك قوله تعالى**  
**وانتوا فتنه لا تضلن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز تقدير**  
**لانا هية وفافية ويختلف التخرجه وعلى الاول فهي اي جملة المؤمنين**

بغير

بغير ان لانا هية معموله لقول محذوف هو الصفة حقيقة اي  
**فتنه مقوله فيها ذلك** فحذف مقولا الصفة واقيم معموله مقامه وهذا  
**التقدير بغير تخرجه** وقوع الانشاصفه **وبوجه ان توكيد الفعل بالنون**  
**بعد لا النافية فتا من نحو ولا تخشبن الله غافلاً فان تأكيد**  
**الطلب معمول متجهم وان خذ شتم التقدير وعلى الثاني فهي صفة**  
**لفتنة اي من غير تقدير وبوجه سلامتته من تقدير القول بوجه**  
**الوصفه وان خذ شتم عدم قياسه التأكيد بالنون حينئذ فان قلت**  
**اي الزجج اقوى قلت الاول لاستادة الى القياس القوي والثاني**  
**مذارع على الاصل على ان المقدر هنا من قبيل حديث البحر القيد الثاني مما**  
**اشتمل الضابط صلاحيتها اي الجملة للاستغناء عنها وقد عبر عن هذا**  
**القيد بعدم الاستانام وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة**  
**المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها اما الاوليان فلان اصل الكلام**  
**لا يتم بدونها واما الثالث فانه وان كانت هي في نفسها فضلة غير عمدة**  
**يتم اصل الكلام بدونها لعدم الاستغناء عنها بمعنى ان معقولة القول**  
**متوقعة عليها واشباه ذلك لان القول اغا يتعقل بما هو واقع عليه**  
**اي بمقوله القيد الثالث من قود الضابط وجود المقتضى**  
**الحكم وجي الوصفية والحالية واحتوت بذكر من نحو فعلوه**  
**من قوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبر فانه صفة لكل بحر الامم من نحو**  
**تنوين على الحكاية اي لهذا اللفظ اي فانه صفة المضاف او لشئ الذي**  
**هو مضاف اليه ومن ثم نقول من فاع كل لان الصفة لا تعمل فيما قبلها**  
**كالصلة وفي الزبر خبر لكل فالمعنى كل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر**  
**اي في ذواوين الحفظ ولا يصح ان يكون حالاً من كل لخصصه**  
**بالامضافة مع جوارز الوجهين اي وجي الوصفية والحالية في نحو**  
**اكرم كل رجل رجلاً كما لا يعمل في الحال اذ ليس هناك الاستدلال**  
**وهو لا يعمل فيها حال ولا يكون خبر لانهم لم يفعلوا كل شئ اورد**  
**عليه اما استنبه ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شئ اما اذا حصل**  
**صفة له حتى كان المعنى وكل شئ مثبت في صحايف اعمالهم فعلوه**  
**لستقيم المعنى ورد بوجهين اما لفظاً فلان الفصل بين الصفة**  
**والموصوف بالاجنبى وهو الخبر واما المعنى فلان الراد مبدع الامة**  
**ما اريد بقوله وكل صغير وكبير مستطير اي مستطير في اللوح المحفوظ**  
**بقربية عطفه عليها فيتعين حينئذ كون فعلوه صفة لكل شئ**

انوار الصواب بفتح الهم من غير تنوين على الكلام  
وفي الدواجر والله



وفي الزبور عنه اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف السماوات حيث  
 لا يغادر صبرة ولا كبر في تقييد الوصفية واستماع الخالية  
 قوله تعالى **لولا اننا كنا من الله سبق فان يتعين كون سبق صفته**  
**ثانية** الكتاب والاولى من الله لا حال من الكتاب اليهود وامر التغيير للكتاب  
 للاشارة الى انه تخصصه منكر الى وصف اعني الجار والمجاور وجعله في حكم  
 المعرفة لان لا يتبدل لا يغير **لما لا يتبدل** لا يتبدل معنوي خفيف ولا حال  
 من الغير المستقر في الخبر **لولا اننا كنا من الله سبق** لان ما يجب على الخالق  
 لا يذكر بعد لولا **لما لا يتبدل** لا يغير بعد لما لا يتبدل في المعنى وقد يغفل  
 المصنف ذلك في الباب الاول في لولا من جرح اللام عن اي الحس ايضا ولا يكون  
 سبق خبر عن المستد للواقع بعد لولا **لما لا يتبدل** من ان الخبر لا يذكر  
 بعد لولا ولا ينقض الاول اي عدم ذكر الحال بعد لولا لانها اول بالنسبة  
 الى عدم ذكر الخبر بعد ما يقولهم **لولا اننا كنا من الله سبق** في اي عدم  
 ذكر الخبر بعد لولا وفي بعض النسخ لا ينقض الثاني بكون ولا الثالث بكون  
 فيكون عدم ذكر الحال بعد لولا ثانيا بالنسبة الى عدم على ما يستدل  
 في الحال اولا **لما لا يتبدل** الزبور هو الزبور العوام لا سدي من عزة هو لاه  
 صلي الله عليه وسلم وحواريه واحد الغرض البشرى والستة الشورى رضى الله  
 ولولا بنوها **لما لا يتبدل** ما صدر بيت من ثلث الطويل وتعامه كخطه  
 عصفور ولم اقلعه وبه عرف ان ضوابط الروايع في البيت لخطها  
 بتقديم الوحدة بعد لما المعج على الطال المهملة من الخط وهو القرب  
 الشديد كما في القاموس وخطت الشجره ضربها بالعصى لسقط ورقها  
 وقد يتوهم في بعض نسخ هذا الكتاب كما وقع في شرح الاصله لان المصنف جعلها  
 على كمالها بتقديم الطال على الباء من الخطبه بالكر وهو تحريف وهو ص  
 لان قوامه في المصنف الثاني كخطه عصفور يعني ما هو السواب اذ  
 لا معنى للشبهة على الرواية الثانية ولم اقلعه معناه ولم اثنان  
 ولم امكث من قولهم قلعه في الامور امكث وتوقف وتالي او تكسر  
 عنه وتصرفه وتلعه في الكلام توقف فيه والضمير في بنوها لاسما  
 بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنهما وكانت زوجة وكان الزبير  
 من بني الله عنه ضربا للنساء وكان اولادها ساجدون بينه وبين  
 صهرها واعا الميراث في النقص بها لتدورهما **لما لا يتبدل** الزبور  
 في لولا فضل الله عليك ان عليك خبر فمردود بما عرفت من ان  
 الخبر لا يذكر بعد لولا بل هو متعلق بالمستد الذي هو فضل الله

مصدر والخبر **لما لا يتبدل** وقد ذكر المصنف قول ابن الجوزي هذا في فصل  
 لولا من جرح اللام ولم يصح برده لكنه قال بعد جحايتة والمالية  
 او لا حدرها والمانع اربعة انواع **احدها ما يمنع حالية**  
 كانت متعينة لولا وجوده اي وجود ذلك المانع عن الخالية  
 ويتعين حينئذ الاستيناف لان الوصفية ايضا قد امتنعت  
 لعدم وجود المقضي **خبر اخر** زيد ساكفيه او ان انشأه ذلك  
 قبل عليه قد يمنع تعين الخالية في هذين المثالين على تقدير زوال  
 المانع لقيام احتمال الخالية والاستيناف على ذلك النقد بوجوب  
 بانه لا احتمال على تقدير زوال المانع للاستيناف لان المعنى  
 على تقدير المتقدم كما سيجري به المصنف في النوع الثاني **فان لمصلحة**  
 بعد المعجزة المحضة حال وتكون السين ومن فاعان من الخالية  
 باتفاق لان الخالية اي الجملة التي تقع محالا لا تصدق **وبل**  
**استقبال** لولا يجتمع متان في عكس الظاهر وهما الحال  
 والاستقبال في محال واحد **لما لا يتبدل** وهو الحق وقال  
**ان اصاب الى** في سبب هو حال مع انه جملة صدرت  
 بعلم الاستقبال **لما لا يتبدل** ساذ صمد يافهمون وجهان  
 حصل الجملة المصدرية بدليل الاستقبال محالا وقد عرفت ان الجملة  
 لا تصدق به وجعله ساذ صمد يافهمون مع ان الاستقبال  
 له حيا مع الحال ليتنا فيما كان قيا سامع الفارق على ان التفضيل  
 في الامة ثابت للمهدية والذهاب حالي والمثال على العكس وقد نجاب  
 عنه بان مهديا لما وقع قبل المذهب الذي فيه تنفس لزمان  
 يكون فيه تنفس كالتدوير ضرورة وجوب اقتران الحال بزمان  
 عالمها والثاني من انواع المانع ما يمنع وصفية كانت متعينة  
 كونه وجودا ما يمنع منها ويتمنع منه الاستيناف ايضا لان المعنى  
 على تقدير المتقدم بالماخر والاستيناف يقتضي قطع الثاني  
 عن الاول فيتعين الحال قصا بحق التقييد بعد ان كانت  
 مستتعة لعدم الكفوف لان صاحب نكره وذلك نحو وعسى  
 ان نكر هو شيئا وهو خير نكر وعسى ان نكر هو شيئا وهو شر  
 لكره او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها لولا  
 معني زمن والثاني يستشعر ان هو صدر بيت من ثالث  
 الطويل وتعامه فمحل في الى ليلي المقداة شفيح وهو ليس من وزج



من قصيدة اولها سقى طلل الدار التي انتم بها خاتم منها صيف  
وربيع والخاتم سحاب سود واحد خاتم واراد بالصيف  
بشديد اخر الحروف مطر الصيف وبالربيع مطر الربيع وتروى  
بول ليلي ابني ولا يخفى ان تعين الوصفه في هذا البيت على تقدير  
ان لا ولو يجوز الى بعد برابط منها اي تستغفون في قبة  
والمعارض **فهم** للوصفيه المانع منها في هذه الصور كلها الواو  
فانها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للرخصي ومن  
وافقه على جواز هذا الاعتراض والثالث ما يمنع مما عاى  
منع الخالية والوصفيه جميعا نحو وحفظا من كل شيطان ما رد  
لا يسمعون فتعين الاستيناف حينئذ وقد مضى البحث  
فيما اي في دين الامر من المنوعين مع اشارته الى ما في اول  
التيبها التي ساقها اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل التي لا عمل  
لها وفي بعض النسخ فيها بلفظ المفرد الموثق وهو عايد على الايد **والرابع**  
ما يمنع اخذها دون الاحر ولولا المانع من اخذها كانت  
حاجز بين معاود ذلك نحو ما جاني احد القائل **فان جملة**  
القول كانت قبل وجود الاحتمال للوصفيه لوقوعها بعد  
التكم والخالية لكون تلك التكم مخصصة بعمومها لوقوعها  
في سياق النفي فلما جات الامتنعت الوصفية لان الامر  
لا تفصل بين الموصوف وصفته فتجبت الخالية وقال ابو حيان  
يجوز الفصل بين الموصوف وصفته بالاستثناء ومثله نحو  
ما جاني احدا لا يزبد اخيرا منك فخير منك صفة لاحد وقد فصل  
بينها بالاستثناء والتقدير ما جاني احد خرمك الا يزيد ولا يخفى  
ان المنوع الذي خالف فيه الرخصي هو التفرغ في الصفة  
ومسألة الى حيان ليست من هذا القبيل ومثله وما اهلكنا  
من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا  
ولها كتاب معلوم فللوصفيه فيها ما نجان الواو والا ولم  
بر الرخصي وابو البقا واتخذ انهما ما نحل جواز القول  
بالوصفيه معهما وكلام النحويين بخلاف ذلك لا يطابقهم  
على عدم جواز الوصفية مع اخذها قال **الاخفش لا يفصل**  
**بان الموصوف وصفته** فلا تفرغ في الصفات اصلا بل فلا  
انما كان الفصل بين الموصوف وصفته مذهب لم يعرف

لمرى ولا كوفي فلا يثبت اليه وقد مضى ذكر هذه المسئلة  
في الكلام على حرف الواو من الباب الاول **فان قلت** ما جاني  
**رجل الامركب** فالنقد بر **الرجل** **ركب** يعني ان ركباً صفة  
لرجل محذوف اقيمت صفته مقامه فالتفريع في الموصوف  
لا في الصفة قال وفيه فمع جعلك الصفة التابعة كالاسم  
المتبوع يعني في املايك اياها العامل واقامتك اياها  
منها موصوفها وقال ابو علي الفارسي لا يجوز ما مررت  
بأحد الاقاييم بلجر على الوصفية لما عرفت **فان قلت** الا  
قايما بالنصب جاز لانه منصوب على الاستثناء ومثل ذلك  
في امتناع الوصفية لما منع وتعين الخالية ولولا المانع  
لجاز **قوله** وقابلة **تختشى** على اظنه **سودى** به بحاله  
وجاء **بيله** هو من ثاني الطويل ولم يسم قايله وتروى به بالذلي  
المهملة بذهب به وبه لعله والتحال يقع التام مصدر رجل  
للمبالغة والتكثير اي لثرة رحيله وانتقاله ولجاء **بيل** جمع  
جعله بكسر الجيم او جعيله كصيفه وكلاهما بمعنى الجعل وهو  
ما تقرر للاشيان من شيء على امر ففعله **فان جملة تختشى على**  
**حال من الضمير** في قايله وجملة **سودى** به ترحاله وجاء **بيله**  
بقول قايله **ولا يجوز** ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل  
لا يوصف **قبل الفعل** بل لا يتبع بتابع مطلقا قبله لان الاتباع  
بأخذ النواحي يرجح جانب الفعل الذي به العمل وسألي في  
النوع العاشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ذلك  
ولا يخفى ان التمثيل بالبيت مبني على ان سودى به الى اخره  
مقول قايله ولم يمتنع كما قال الشاعر لجواز ان يكون محكما  
بقول مقدر اي نقول سودى فلا يمنع الوصفية لارتفاع المانع  
لكن كلام المصنف كما قال المحشى متبع على الظاهر وعلى عدم الحذف  
**الباب الثالث من الكتاب في ذكر**  
**احكام ما يشبه الجملة** وهو الظرف والمجاز والمجوز ذكر  
حكمهما في الشق لا بد من تعللها بالنقل وما يشبهه  
من صفة وعجزها وما اول بما يشبهه اي شبه الفعل او ما  
يشبه الى معناه من اسم او حرف وهذا على من اجازة **فان لم**  
**يكن شيء من هذه الاربعة موجودا** قدر كما سياتي في ذكره



الكوفيون وابتا ظاهر وخروفان البصريين ان لا يقدر لما يتعلق في نحو  
زيد عندك ونحو في الدراي فيما اذا وتجاوز عن المبتدأ ثم اختلفوا  
فقال ابتا ظاهر وخروف الناصب لهما المبتدأ نفسه وزعم انه  
يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد الخوك وينصبه اذا كان غيره  
نحو زيد عندك وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الكتاب  
امر معنوي وهو كونهما محالين للمبتدأ قال الرضي يعنون ان الخبر لما  
كان هو المبتدأ في نحو زيد قايما او كان هو في نحو واز وجه امهاتم ارتفع  
ارتفاعه ولما كان محالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة او حكما فلا  
يقال في زيد عندك هو هو خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم  
معنويا وهو معنى المحالفة التي انصب بها الخبر ولا يحتاج عندهم  
الى تقدير شيء يتعلق به الخبر ولا معول على هذين المذهبين وانما  
المعول على الثالث الذي هو مذهب الجمهور من ان الناصب لا يرتفع  
الخبر وفان فعل او شبهه مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى  
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال ابن جني اسند النعم اليه بطريق  
الخطاب تقريبا واخرى عن ذكره الى الغيبة في ذكر الغضب ناديا  
قال النفازي في حواشي الكشاف وهذا كلام حسن ومعنى الغيبة ترك  
الخطاب وقول ابن جرير في مقصورته واشتعل السيف في مسوده  
مثل اشتعال النار في جزل الغضا يصف انتشار الشيب في شعر  
راسه المسود فضمير مسوده عايد على الارض في قوله قبله اما ترى  
راسي حاكى او ندر طرة صبح تحت اذيال الدجى والجزل جسيم فزاي  
الخطب اليابس والغليظ العظم منه والغضا شجر معلوم من شجر  
البادية ولحدت غصاة وقد تقدمت كلمة في الاولى متعلقة بالبيض  
لا باشتعل الفعل فيكون تعلق الجارين بلا سم ولكن تعلق الجار  
الثاني بلا اشتعال بجمع تعلق الجار الاول بنفسه لا بما عر لمعنى  
الاشتغال او يكون وجه الشبه فيه منتزعا من وجه متساوية  
متناسقة في الطرفين بخلافه على ذلك النقد برفق كامل وقد  
يجوز تعلق في الثاني بكون محذوف حال من النار والاو اعتبار  
هذا التعلق حيث اعتبر ذاك في الاولى ليكون شبه اشتغال شيء  
مفيد باشتغال شيء معتد وبعد ان الاصل عدم الخذف فيترج  
التعلق بالمذكور ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل وهو الذي  
في السماء اي وهو الذي هو الله في السماء في مطلقه باله وهو اسم

المعبود

للمعبود بحق غير صفة وان كان على وزن فعال كسر الفا كلباس  
بدليل ان لا يوصف فيقال له واحد ولا يوصف به لا يقال  
شيء الله وقرا ثلاثة عشر من الصحابة والثانين منهم عمر وعلي وابي  
عمر ابن عبد العزيز وهو الذي في السماء الله وفي الارض اي وهو الذي  
هو الله في السماء وهو الله في الارض وعلى هذه القراءة في السماء وفي  
الارض متعلق بابنه على تاويله بالمعبود كما اول الله بمعنى معبود  
الا ان التاويل في الثاني اقرب منه في الاول لان حق العمل ان لا ينصرف  
فيه ونظيره ذلك قوله اذا قصرت اسيا فانا كان وصلها خطانا الى  
اعدائنا قصنا رب فعلق الى اعدائنا خطانا وهو جمع خطوه وهي اسم  
لما بين القدمين من المشي فليست من انما الجارية على الفعل لكنه يتوهم  
فيها معنى الخطي وانما صح التعلق به وهو ما عرفت لنا ولزم معبود  
اذا كان اسما لم يستحق العبادة واما اطلاق الالهة على الصغار ونحوها  
فما نظر الى اعتقاد معظمها والله خير ليهو محذوف وهو عايد الموصو  
وقد خرج حذوفه مع كونه مرفوعا طول للصلة بالعطف على ما تكلمنا به  
في قولهم ما انا بالذي قابل لكن سياط لها بالمعول ولا يجوز تقدير  
له مستلخا عنه بالظرف لكنه اخبر عن محله اوقاعا بالظرف  
لا اعتقاده على الموصول فهو واقع في محله لان الصلة حينئذ حالية  
من العايد اي لا يجوز من ذلك شيء للزوم خلوا الصلة من عايد الى الموصول  
اما على الثاني فظاهر اذ لا ضمير مقدر أصلا واما على الاول فلان الضمير  
الذي في الظرف يكون عايدا على المبتدأ ولا يعود ضمير واحد الى شيئين  
ولا يجوز تقدير الظرف صلة فيكون ظرفا مستقرا والله بدل من  
الضمير المستتر فيه وتقدر في الارض الله معطوفا عليه  
كذلك اي على وجه يكون الظرف صلة والله بدل من الضمير المستتر  
فيه وهذا رد لما جوزه ابو حيان من كون الصلة للجار والمجرور  
والمعنى انه فيها بالروية وربوبيته لا يستحال له معنى الاستقرار  
في حقه كما وقوله لنضمند الابوال من ضمير العايد مرتين عملة  
للايجس اي لا يجس النقد بكونه ضمير الابوال من الضمير العايد  
مرة في المعطوف عليه واخرى في المعطوف وكان حق المصداق بعين  
كما عبرنا بتعريف الضمير وصله لان الضمير هو العايد لا شيء مضاف  
اليه وقد ذكر المص في بحث اذ من حرف الالف انه لا يعرف بتكرور  
البذل الا في بدل الاضراب واعتوض عليه ابن الصايغ بان تكون في غير



الاضراب حروف اذ يقال ما مررت بهم الا المعنى الا العلى فان الخلق  
 في الاول البذل والثاني بدل واجب بان المراد ان لا يعرف تكوُّر  
 والمبدل منه واحد وفي المثال تعدد المبدل منه فان المعنى بدل  
 من الضمير والاعلا بدل من المعنى كما نص عليه المصنف في توضيح وفيه  
 اي وفي الاول من الضمير العايد مرتين **يوجب حذف قيل بامتناع**  
 اي بامتناع هذا الابدال **ولان المحل غلة** ثالثة لعدم حسن التقدير  
 المذكور وقد يقع في بعض النسخ لان المحل يدور وار والصواب  
 ما في اكثرها وهو الموجد في خط المصنف **الوجه البعيد** الذي هو  
 الابدال المذكور **ينبغي ان يكون سببه التخصيص** من الوقوع في  
 محذور **فاما ان يكون هو اي ذلك المحل المخصوص** **موقعا** **فما يخرج**  
**الى تاويله** وهو وقوع في محذور وعلى محذور **فلا فان قلت** فخذ ان  
 التاويل من المحتاج اليها على هذا الوجه قلت قال الشارح لعل مراده  
 بما ان المبدل منه في حكم المخرج فتصير الصلة خالية من عايد يقال  
 فهو ان طرح تقدير موجود هنا فلا يضر بنية طرحه مع وجوده لفظا  
 فذا تاويل ويحتاج الى مثله في الجملة المعطوفة فيحي التاويلات  
 وفوقه ان التاويل محل الكلام على خلاف ظاهره لا كما في بعض عليه جوابه  
 فان المعادة تسمية مثل ذلك بحثا لا تاويلا فالوجه ان احد التاويلين  
 نفس الابدال من الضمير المستوفى للظرف الاول والتاويل الاخر نفس الابدال  
 من الضمير المستوفى للظرف الثاني **ولا يجوز على هذا الوجه** الذي هو مقتضى  
 الظرف صلة قاله بدل من الضمير العايد **ان يكون وفي الارض** **الـ**  
**مستدل** **وخلافه** لا يكون هناك التاويل واحد من الضمير فلا يلزم ذلك  
 المحذور **وليس لا يلزم فساد المعنى ان استوفى لما اقرر من قاض**  
 ان التكرار اذا تعيدت كان الثاني عين الاول ولا يرد ذلك حيث  
 لا يقصد الاستيناف لظهور ارادة التكرار والقصد اليه بالعطف  
 قاله الطيبي انما يكون الثاني غير اذ المر يقصد التكرار وهذه الآية  
 قصد بها التكرار بدليل تكرار الرب فيما قبلها اي في قوله سبحانه رب  
 السموات والارض رب العرش عما يصفون **وخلاو الصلة من عايد ان**  
**عطف** قبل هذا مشكلا لان فساد المعنى بتقدير الاستيناف لا خصوصية  
 له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو قلنا بالوجه المختار في الجملة الاولى  
 وجعلنا وفي الارض الاستيناف لفساد المعنى ايضا وورد بان لا يشكلا  
 لان لم يفرع على هذا الوجه فساد المعنى بتقدير الاستيناف فقط

بل بتقديره وتقدريه وخلو الصلة من عايد ان عطف وهذا المخرج له  
 خصوصية بالوجه الذي فرع عليه قطلا وقل قاضي المفسر في الآية  
 وجهها آخر وهو ان يكون الظرف صلة وتقدر لانه مبتدأ محذوف  
 يكون به جملة مبنية للصلة واللة على ان كونه في السماء بمعنى الالهية  
 دون الاستقرار ومن ذلك **قوله وان لسانى من شدة يشقى بها وهو**  
**علي من صبه الله علقم** هو من ثا في الطويل ولم يسم قايلا ولا اورد  
 الفارس في تذكره عن قطرب والنفرد بين والشمس يفتح البحر وتضم  
 العسل كذا في القاموس وتقدم في الصحاح في شمه والشمس اخض الجميع  
 شهاد وقول الشارح فخذ حكايته في الصحاح وشين الشمس مفتوحة  
 وحكي صاحب القاموس فيها يقتضي ان الضم لم يحكمه صاحب الصحاح  
 والذي رايت في نسخة معتمة من الصحاح حكايته في قوله يشقى بها  
 اشارة الى ما في قوله تعالى فيه شفا للناس وتشديد واو الضمير من حوله  
 هذا ان يسكون الميم كشد يداي والعلقم قال في الصحاح شجر مر ويقال  
 للخل ولحل مر علقم **اصل علقم عليه فعل المحذوف** متعلقة بصب  
 وضميرها المحذوف **ومما عايد من وعلى المذكورة متعلقة**  
**بعلقم** **لنا وله بصعب** او شاق او شديد ومع ذلك قدم عليه **ومن**  
**هنا كان المحذوف** لهذا الضمير العايد المحذوف **ورشاذا وان كان** للوصول  
 محذوف **واما جرح العايد به** لاختلاف متعلق بجار الموصول **وجار العايد**  
 في البيت اربع شواهد كما نص عليه المصنف في شواهد تشديد الواو  
 وتعلق الجار بالعايد لتاويله بالمشق وجواز تقدم معمول الاول كونه  
 جارا ومحذوف **ورأى** وحذف العايد المحذوف ومع اختلاف المتعلق **ومثال**  
**التعلق بما فيه** **رايحت** اي رايحت الفصل **قوله انا ابو المنها** بعض  
**الاحيان** هو من مسطور السريع للوقوف ولما اراد من عزاه الى احد قوله  
**انا ابن صا وباد جد النقر** وهذا من مسطور الرجز وقد نسب في  
 الايضاح لبعض السعد بن وقال في الحسات قابله قد كى وعبد النقر  
 وكذا هو في القاموس وقال الجوهرى هو لعبد الله بن ما ويد الطاوي وبعد  
 وجات الخيل انا بن مرمو بن بشتريد المشاة المختبة علم امرأة منقول  
 ويحتمل ان يكون لعبد الله بن على بن عازمها وكرم اصلها لان الماودة  
 المرأة الصائفة والنقر يفتح النون وضم القاف والاصل النقر بالفتح  
 فالسكون لكن القيت حركه الراء على القاف للوقوف اذ كان ما قبل الآخر  
 ساكنا صحيحا ليعلم السامع انها حركه الحرف في الوصل يقول هذا امير

ن



ومررت بذكر ولا يكون ذلك في النصب والنقير كما في القاموس بان تلتزق  
طرف اللسان كمنحكك ثم تقصوت او هو اضطرر باللسان او هو  
يزجج به الفرس وهذا النقص معناه اشتداد الامر وتحقق كان محكم ذلك  
التصويت اعما يحتاج اليه عند المصايقه وان كان النقص بقدر الجمل بمعنى  
صغر الجمل نحو افرها والمعنى عليه ظاهر فتعلق بعض **واذ بالاسمين**  
**العلمين** هما ابو الهيثم وابن ماويه لانهما من قبيل الكنية التي هي اخف  
اقسام العلم لتاويلهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من **رايحة**  
**الفصل** اذ يتسم منها معنى فتلك **الشجاعة** او **الجواد** قيل ولو تان  
التعليق باعتبار تادلهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور اصله  
ورد بان علمتهما المراد منهما مانعة من تاويلهما بذلك فتدبر  
وقول حاتم نقول فلان حاتم في قوله فتعلق **الظرف** بما في حاتم  
من معنى الجود وفي التبريز ياتي على في الكلام على بيت انا ابو الهيثم  
المتقدم الى وجه عمل في الهيثم في الظرف احد من لان امان تكون  
كنية ابيه او احد قريباته ولا يكون كنية الراجع فتدبر معنى التثنية  
فكون ذلك العامل في الظرف او يكون ابو الهيثم الجواد او متعاضدا على  
من يريد وقد استعمل بذلك حتى اذ ذكر عرف بذكر ذلك المعنى  
كما انه اذا ذكر ابو حنيفة فقد ذكر الفقه وعلى هذا الثاني اقتصر المصنف  
**ومن هنا اي ومن جهة ان الظرف يتعلق بما فيه رايحة الفعل رد على**  
**الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر** والجمهور على  
عدم اعمال المصغر جازية شبه الفعل بالتصغير واعماله مذهب كوفي  
وقد وافق عليه ابو جعفر الخامس من البصريين قال وليس يصغر باعظم  
من تكسر اي وهو يعمل مكر ا فكيف لا يعمل مصغرا بل هو احرى ان يعمل اذا  
كان مصغرا لان التصغير قد يوجد في ضربين الافعال والتكسير لا يوجد  
فيها واجيب بان التكسير وانما وقع بعد استقار جملته العمل فلم يوثق  
في منعه **بقول بعضه ما ظننى مرخلا وسويوا فرسخا فسويوا التصغير**  
**ساويا وقد نصب فرسخا ورد على سبب يمتنع في استدلاله على اعمال**  
**فعل** بمعنى فاعله عمله وهو الصحيح لوزود السماع به والكوفيات  
وتتبعهم اكثر البصريين ومنهم المازني والريادي والليثي على المنع  
لا تلاحول الى المعنى المبالة زاد معنى على الفعل فيجوز المشبه فلم  
يجز بقوله **حتى شاها كليل موهنا عمل** هو صدر بيت من اول  
البيسيط عجزت بان طرايا ويات الليل لرحيمهم وقايله ساعدت جرح

يصف

برقاوشاها بشين مجر فتمزج بعدها الف سبقها من الشا وهو  
السبق والضمير للتحجاب والكليل من انصفت بالكلال اي الاعيا  
والتعب والموهن يفتح الميم وكسر الحاء نحو نصف الليل او بعد ساعة  
منه كالوهن والعمل ككتف المطبوع على العمل والطرب بكسر الميم  
ذوات الطرب **وذلك** بيان المراد على الامامين **ان في هذا طرف**  
**مكان** فانه عبارة عن ثلاثة اميال هاشمية او اثني عشرة  
الف ذراع او عشق الف كذا في القاموس واما الجوهر فيقال الفرسخ  
واحد الف رايع وهو فارسي معرب ولم يزد على ذلك **وموهنا طرف**  
**زمان** فانه اسم لوقت مخصوص هو ما عرفت **والظرف** جعل فيه  
**من رايحة الفعل** ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به بل هو مفعول فيه  
**ان كليل** من كل دخله لا يتعدى فاي نصب مفعولا به واعتذر  
عن سبويه فيما ادعاه من الاعمال مع لزوم الفعل بان كليل لا يقع  
مكمل اي متحجب فهو بمعنى اسم فاعل متعذر **وكان الرق لكل الوقت**  
ويتعبه بدوامه **كما يقال** لمن داوم على عمل ما يوم انتعت يومك او يانه  
**انما استعمل به على ان فاعله يعدل الى الفعل** ويحول اليه للمبالغة ولزم  
يستدل به على الاعمال وهذا الاعتذار الثاني اقرب فان في الاول حمل الكلام  
على الجاز مع امكان **حملة على الحقيقة** من جهة الاكلال لا يصح ايقاعه على الوقت  
حقيقة قاله الشاعر وعجز من ان الجاز لا يزم سوا جعل كليل بمعنى كل الوقت  
او جعل من كل مستدالي الرق اذ الكلال الذي هو التعب لا يتصف بالرق  
حقيقة ولجيب بان الجاز المحقق فيها هو الجاز العيني اي ما كان في  
الاسناد وليس بمراد انما المراد الجاز اللغوي وهو محقق في الاول دون  
الثاني اذ فيه استعمال ما هو من الجود في المزيد وفيه كون المراد بالجاز في  
كلام المصنف نظرا لو كان هذا الجاز مرادا لم يقل فان في الاول حمل الكلام  
على الجاز وانما حق التعبير فان في الاول حمل اللفظ على الجاز فتدبر **وقال ابن**  
**ما تان** وابن الحاجب في قول الشاعر **ونعم من هو في سرا وعلا دن هو عجز**  
**من ثا في البسيط صدره ونعم من كان من ضاقت من اصبه ويروي من طابت**  
**سروته** وقد مر الكلام عليه في حرف من من حرف الميم **يجوز كون من موصولة**  
**فاعله بنعم** اخلفوا اهل بفتح الاسم الموصول فاعلا ونعم وليس فذهب جماعة  
من البصريين الى انه لا يفتح سواء كان باللفظ الذي امر بغيره لعدم السماع وذهب  
الاصحش والمفرا الى جواز اذ كان بغير لفظ من وما وحظ فيه الجنس نحو



نحو نعم الذي بعث بالرسالة محمد ومنعا نحو نعم من عندك زيد وذو  
ابن الحاجب وما لك الى جوارحه مطلقا واستدلالا بهذا البيت **هو من قوله**  
**من هو في سر مندرج هو اخري مقدر** اي ونعم من هو هو وفي  
**متعلقه بالمقدر** اي هو المقدر خبر لان فيها معنى الفعل لما تقرر  
من ان المستد اذا اعتد بعينه وجعل خبرا فلا بد من تاويله بان يلاحظ  
فيه معنى يصح الحمل كقوله انا ابو الخيم وشعري شعري **اي الذي هو**  
**مشهور انتهى** وهذا المعنى يصح تعلق في به **والاولى ان يكون المعنى**  
**اي معنى هو المقدر في البيت الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر**  
**و اعلان** كما نقول صدقتك صدقتك ظاهر وباطن اي الملازم  
بحالة واحدة **وقدر ابو علي من هذه تميزا على انها تامة والفاعل مستتر**  
عابر على من الاولى في نعم وهو مخصوص بالمرج وهذا على مذهب من اجاز  
وقوع الضمير فاعلا في هذا الباب وعليه الجمهور وذو هب انك اي  
والفر الى عدم جوارحه فاذا قيل نعم رجلان يفرق بين المخصوص بالمرج هو  
محمد وف للنعم اي نعم الرجل رجلا زيد **وقد اجيز في قوله تعالى وهو**  
**في السموات وفي الارض تعلقه اي الظرف باسم التعلق وان كانت**  
**علما على معنى وهو المعبود** فيمن وفيها او على معنى وهو المسمى بهذا  
**الاسم** فيها واصل هذا القول للزجاج الا انه قال متعلق بما تضمنه اسم الله تعالى  
من المعاني قال ابن عطية وهذا عندي افضل الاقوال واكثرها احراز الفصاحة  
اللفظ لا تدارك ان تدل على قدرته واحاطته واستلانه ونحوها الخ  
ذلك كله في قوله وهو الذي الذي له هذه الصفات كلها في السموات  
وفي الارض قال ابو حيان وهذا صحيح من حيث المعنى لكن صناعة النحو  
لا تساعد لان تلك المعاني جميعها لا تعمل في لفظ في السموات ولو صح  
بها بل العمل فيه من حيث اللفظ الواحد منها وان كان من حيث المعنى  
جميعها فالاولى ان يعمل في المجرور ما تضمنه لفظ الله من معنى الالهية  
وان كان علما وقد قال الزمخشري نحو من هذا حيث قال في السموات متعلق  
باسم الله كما نزيل هو المعبود فيها ومنه قوله تعالى وهو الذي في السماء اله  
وفي الارض اله وهو المعروف بالالهية او هو المتوحد بها في اوهو الذي  
يقال له الله فيها وفي حواشي التفسير اني لا خلاف ان لا يجوز التعلق بلفظ  
الله لكونه اسما لا صفة وتذكر في قوله وفي السماء اله وفي الارض اله لان اله  
اسم وان كان بمعنى المعبود كما لكتاب بمعنى المكتوب بل هو متعلق  
بالمعنى الوصفى الذي تضمنه اسم الله وذلك المعنى يجوز ان يكون ما خود ا

من اصل اشتقاق الاسم اعني المعبودية او ما اشتهر به الاسم من اللقب  
وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انا ابو الخيم اي المعروف بترك  
او ما يدل عليه التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالالهية وما  
تقر عند الكل من معو له هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه من ان العالم  
بما فيها على المشيبيه والتمثيل شملت حالة علمها بحاله كونه فيها  
لان العالم اذا كان في مكان كان عالما به وبما فيه بحيث لا يخفى عليه  
شي وعجز ان يكون كناية فيمن لم يشترط جواز المعنى الاصل ولا بد من الحمل  
على احدهما والله اعلم بقبي وهو ان قول المحقق لا يخفى ان كون العالم على معنى  
المعبود او المسمى يقتضي تاويله به كما ان كون ابن مارية واي الهال  
على معنى الشجاع او الجواد لم يقتض تاويلهما به لان كون الاسم على معنى  
اسم قد يكون على معنى تاويله به وقد لا يكون يقتضي ان المصا قابل  
بان كون العلم على معنى احدهما يقتضي تاويله به ومن ابن له ذلك **واجيز**  
**تعلقه اي تعلق الظرف بعلم** اجازة ابو علي فان قال هو تاويله به ومن  
ابن له ضمير الشأن والله مبشر اخبر بعلم والمجمل مفسر لضمير الشأن  
واما الترتيب في الضمير للشان ولم يقل بجوده على ما عادت عليه الضمير  
قبيله وهو الله كما قال ابو حيان لان عوده الى الله يصير التقدير والله  
والله فيعتقد مبتدا وخبر من اسمين متقدمين لفظا ومعنى لا نسبة  
اسنادية بينهما وهو عز جاز **وليس كرم وجهه كرم وجهه** كرم وجهه  
للمر والله يول ويكنى لضمير الظرفية كون المعلوم فيها لقولك ربيت الصيد  
في الحرم اذا كنت خارجا والصيد فيه وجوز قلني المفسر ان يكون  
الظرف مستقرا وقع خبرا بمعنى انه تعالى لكامل علمه بما فيها كما نزل فيها  
وعلم كرم وجهه كرم وجهه وتقرر بانه **ويجيز محمد وف قدر الزمخشري**  
**بعالم** قال في الكشاف ويجوز ان يكون الله في السموات خبرا بعد خبر  
على معنى انه الله وان في السموات والارض معنى انه عالم بما فيها لا يخفى عليه  
منه شي كان ذاته فيها اني فانظر موقع عالم في كلامه هل ذكر على انه متعلق  
بالظرف او بيان المعنى كونه فيها ومتعلق بالظرف كون عام ولم يتعرض  
البيضاوي لهذا الوجه **ورد الشافعي** يعني التعلق بكرم وجهه كرم  
سماه ثانيا لان ثاني قوله واجيز تعلقه بان فيه تقدم محمول المصدر  
عليه **وتنازع عالمين في مقول** متقدم وعلى اولها اقتر قاضي  
المفسرين في ثني هذا الوجه وليس متعلق بالمصدر لان صلته لا تقدم  
**وليس هذا الردي مني لان المصدر هنا بمعنى المفعول وليس مقدر**



**بحرف مصدر وصلته** لم يمنع معه التقديم ولم يخص القول ان المصدر  
اما ان يكون بدلا من التلغظ بالفعل كما في نحو ضربا زيدا ومروا العجوة  
والمبدل منه اما على الثاني فظاهر وكذا على الاول فان قيل بالمشهور  
من انه مفعول مطلق تام مثاب عامله وان قلنا التقدير الزم ضروريا  
زيدا كما حكاه صاحب الافصح عن سيبويه فالعمل المصدر قطعا وليس  
التقديم وان لم يكن بدلا من التلغظ بالفعل قال الغالب ان يكون مقيد  
بحرف مصدرى وصلته ومنع صنفه بتقديم مفعوله عليه لان ما في  
خير الصلة لا يتقدم على المفعول وقد لا يقدر بذلك كالتوقيع مبتدأ  
وقد سدت الحال مسددا خرج نحو ضربني زيدا او ما وقع اسم اللات التبريد  
اولا في التاكيد بخلاف غير غار غبت فيه ونحو قول بعضهم اللهم  
ان تستغفر لي اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان ترك الاستغفار مع على  
سبعة عفوكم الحزم واما حمل السر والجر على النقص لانسانا في المفارقة  
للادب ان الكاشفة في السموات والنجوم المفارقة للادب ان الكاشفة في الارض  
فخرج عن الظاهر هذا وقد قيل له لا يجوز ان يكون التقدير يعلم ما يرون  
وما يحسون واجيب بان السر هنا ليس مصدر في الافصح السر  
الذي يكتفى بالجمع الاسرار والسرورة مثله والجمع الرابر واذا انتفت  
مصدرية انتفى تقديره بما ذكر واما المجرى مصدر الافة اردو بهما  
ما يقابل السر وهو ما لا يتكلم لامعناه المصدرى فلا يتقدرا ايضا وقول  
المعترض التقدير يعلم ما يرون ليس على ما ينبغي لان مصدر ما يرون هو  
الاسرار وما في الآية السر اللهم الا ان يدعى بجزءه من الزيادة ولا بد  
فجاء نحو بالمؤمنين روف رحيم والظرف مع تقدمه مطلق باحد المصدرين  
قطعا كما انما هو متعلق باحد المصدرين ورد ابو جيان الثالث  
المعزول والنحوي بان في لا تدل على عالم ونحوه من الامكان الخاصة  
فلا يصح حذف شيء منها مع ما بدون قرينة وكذلك رد على تقديره في  
فطلق من لعدته من حيث قالوا التقدير مستقبلا لعدته بان الآلا  
لا تدل على كون الاستقبال وليس بشيء لان الدليل على هذا المعنى الخاص  
ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان بعد يعلم ركب وجهرك وليس الدليل  
حرف الجر ليقال انه يدل على كون الخاص ويقال له اي لا في حيات  
معها معه اذ كنت مختبرا لحذف الدليل المعنوي مع عدم ما يمد  
مسددا اي مسددا للحذف فليفت بمنعه مع وجود ما يمد مسددا  
وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجواز ايه حيث

كان الحذف واجبا والادب من قبيل ما الحذف فيه جاز فلا ضرورة لتقدير  
الكون المطلق ومثال التعلق بالمحذوف والى نحو اخاهم  
صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الرسالة ولكن ذكر النبي  
المرسل والمرسل اليهم يدل على ذلك اي على ان التقدير وارسلنا  
ومثله في سبع ايات التي فزعون في والى متعلقان باذ صحت في  
والجدة مستأنفة وبالله الدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين  
احسانا فيكون متعلقا بالخاز والجر واحسنوا واحسانا مفعول  
مطلق للتاكيد مثل وقد احسن لي والتقدير ووصيناهم بالوالدين  
احسانا مثل ووصينا الانسان بالبريد حسنا ومنه باد  
بسملة فان متعلقا بمحذوف بتقدير يحسب ما يقتضيه المقام هل  
يتعلقان بالفعل الناقص وهو ما لا يتم بمر فوعه كلاما بل لا بد  
من المنصوب بخلاف الفعل التام فانه يتم بمر فوعه كلاما من زعم انه  
اي الفعل الناقص لا يدل على الحدث منع من ذلك اي من التعلق  
وهذا هو السبب في تسمية الفعل ناقصا عندهم حيث يدل على الزمان  
دون الحدث فتقص عن سائر الافعال التي من شأنها الدلالة على الحدث  
والزمان معا وهم المبرد والفارسي وابن جني فالجر جازي  
الظاهر انه الامام عبد القاهر فابن بهان ثم الشلوبين  
وعطفه بمر فوعه ما زاده عما قبله وعطف الباقي بالفاء ليقارب  
ازمانهم وتعايقها فان تحقيق كل شيء بحسبه والمنع ظاهر قول  
سبويه وقد شنع المصنف على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه  
مستلزم لتعاليقه من تقديره معادها الا ترى انه يقول في نحو يجنبني  
ان زيد تقديره يجنبني شكون زيدا اخاك والصحيح وعبر في التسهيل  
بالاصح انها كلها دالة عليه **الا ليس** قال الرضي فكان في نحو  
كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره  
يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله بخفي او لا  
بلفظ ال على حصول ما تقرر عين بالجر ذلك الحاصل فكانت كانت  
حصل شيء ثم حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولاً ثم  
تخصيصه بالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة  
اخرى وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا فامر لم  
يختص جازا فان الفائدة ان كان يدل على حصول حدث مطلق يقتضيه  
في خبره ويدل على حدث معين واقع في زمان مطلق يقتضيه



في كان لكن دلالة على الحدث المطلق اي الكون وصفته ودلالة  
الحيز على الزمان المطلق عقليه واما سائر الافعال الناقصة نحو  
صار الدال على الاشتغال واصبح الدال على التكون في الصبح ومثله اخراته  
ومادام الدال على معنى التكون وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته  
وليس الدال على الانتفاء فلا يتنا على حدث لا يدل عليه الحيز في غاية  
الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه هذا الكلام  
وهو نفي مخالفة المصدر في استثناء ليس ودعوى انما دلالة على  
الحدث واستدل ابن مالك على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة  
على الحدث بحش امور احدها استعمال او امرها نحو كونها قوامين بالتوسط  
وصيغة افعال موصوعة لطلب تحصيل الحدث دون الزمان الثاني  
استعمال اسماء فاعلها نحو زيد كان اخاك واسم الفاعل ما دل على ذات  
باعتبار ما قام لها من الحدث الثالث وقوعها صلة لموصول حرفي  
نحو الا ان يكونا ملكين وذلك لانهم في دام السرايع بحسب المصدر  
نحو قوله يدل وعلم ساد في قوله العبيد كونهما عبيدا على سائر  
وفيه رد على من قال المنصوب بعد التكون حال لكن قال المراد في محتمل  
ان الاصل وكونك تفعله اي المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل  
فانفصل الضمير الخامس ان منها ما شرطه النفي كما ذكره فلو لم يكن  
معنى ما ابو كفي غنيا في الالف كان لم يبق فرق بينه وبين ما زيد  
غنيا والواقع خلافه فان ذاك اثبات وهذا نفي السادس ان  
كلها متساوية في افادة الزمان ومعانيها متماثلة قطعاً فاعني  
كان زيد غنيا مخالفاً لمعنى صار زيد غنيا وما يدور الافتراق بينهما  
الاتفاق ولا ممدلول للفعل غير الزمان الا للحدث فاذا كان ما به الاتفاق  
هو الزمان تعين ان يكون ما به الافتراق هو الحدث السابع دلالة  
الفعل على الحدث اقوى من دلالة على الزمان لان تلك بالمادة وهذه  
بالصفة فكيف يجرد عن القوى ويترك الاضعف الثامن ان من شأن  
الفعل الدلالة عليهما معا اذ ما دل على الحدث وحده مصدر وما دل على  
الزمان وحده اسم زمان وقد يمنع هذه الدلالة في مطلق الفصل  
وملزم في التام منه التاسع ان الاصل في كل فعل الدلالة على المبرين  
مغا والافراج عن الاصل لا يقتل الا بدليل العاشر لو اختلفت دلالتها  
على الزمان لا تعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما يعتقد  
منه ومن اسم الزمان واستدل **لمبني** **التعاقب** **بالمفعول** الناقص

**بقوله** تعالى **اكان للناس عجبا ان اوحينا فان في الامر**  
**لا شقاق** **بعجبالا** **نه** **مصدر** **مؤخر** **فلو** **تعلق** **به** **لزم** **محذور** **التقديم**  
عليه والاستعانة فيه **للافتكار** **والمعنى** **على** **انكار** **التعجب** **من** **بعثة** **الرسول** **وعجبا**  
خبر كان وان اوحينا اسمها وقرى عجب ان اوحينا خبر وجد الخبر في  
على ان اسم وخبر وابن عطية على ان كان تامة وعجب فاعل لها والمعنى احدث  
لناس عجب لاننا اوحينا **ولا** **تعلق** **باوحينا** **فساد** **المعنى** **اذا** **يصير**  
التقديم اكان عجبا اي انا ان انزل الناس ومنع الفساد بتقديم جعل  
الى رجل بعد لامن الناس وقودا فواجبون ايضا من كون الرسول نبيا  
**ولا** **صلة** **لان** **فلا** **يتقدم** **عليها** **وقد** **مضى** **عن** **قريب** **في** **الرد** **على** **من** **منع**  
تعلق الظرف وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سرهم وجههم **وان المصدر**  
**الذي** **ليس** **في** **نقير** **بحرف** **موصول** **وصلة** **لا** **يتمنع** **التقديم** **عليه** **اي** **عجبا**  
من هذا القبيل في اغراب الى الباقين عجب هنا بمعنى عجب والمصدر  
اذا وقع موقع اسم مفعول او فاعل جاز ان يتقدم مفعوله عليه ويوميد  
التعاقب بحسب ما روي عن ابن جرير انه قال عجت قريشا ان بعث رسول الله  
فزلت هذه الآية وهذا الكلام اعراض من المصدر على القول بعدم التعلق  
بعجبالا نه مصدر مؤخر وقد جاء في كثير من النسخ بلفظ ليس في التقديم بحرف  
موصول وصلته قال الشارح وقوارفت الشيخ فيما رايت على رفع قوله  
حرف موصول والصواب نصبه لانه خبر ليس ولا يجوز ان يكون قوله  
في التقديم بحرف موصول مبتدا وخبرا والمجلة خبر ليس واسمها ضمير الشأن  
مستتر قبلها لا تخلو الصلة من رابط والضمير المحذوف من قوله لا يتمنع التقديم  
عليه انما يعود على اسم ان المصدر لا على الموصول صفته لمحصل به الربط  
ولخط الشارح ان الاصل كان ليس في التقديم بحرف موصول وصلته  
تسقط الجواز بها من قلم الناصح والله اعلم **ويجوز ايضا ان تكون** **اللام**  
**متعلقة** **بمؤخر** **وهو** **حال** **عجبالا** **وقد** **كان** **في** **الاصل** **صفة** **مؤخرة**  
فلما تقدمت على موصوفها انصببت حالاً على خبر قوله **لمت** **موجشا**  
طلب هل يتعلقان بالفصل الحامد زعم الفارسي في قوله ونعم من طابت  
سريرة ونعم من هو في سر وعلان ان **تتميز** **لفاعل** **نعم**  
مستتر كما قال هو وطايع في ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق  
بنعم ونعمان ما انك انما موصولة فاعل وان هو مبتدا خبره هو اخرى  
مقدرة على خبر شعري شعري وان الظرف متعلق بهو المحذوف وتضمنها  
معنى الفصل اي ونعم الذي هو باق على ودة في سرع واعلا منه



وان المخصوص محذوف اي بشران مروان وعذري ان تقدير المخصوص  
هو لتقديم ذكره بشر في البيت قبله وهو وكيف اذهب امر الارباع  
وقد زكات الى بشران مروان في التقدير جرح من هو هو وبعده يلوح  
كان دخل وهو من محزون والوافر وقد تقدم الكلام عليه فراجع **هل**  
**يتعلقان** يا حرف المعاني المشهور ومنع ذلك مطلقا اي سوا كان  
ذلك الحرف تابعا من فعل ام لا وقيل يجوز مطلقا وفصل بعضهم فقال  
ان كان ذلك الحرف تابعا من فعل حذف وان لم يتصل به كان ذلك التعلق  
وكان على سبب التباينة عن الفعل المحذوف لا الاصاله والاول  
اي وان لا يكن تابعا من المحذوف فلا يجوز وهو اي هذا التفصيل  
قول ابي علي واي الفتح زعم في نحويا لزيد ان اللام متعلقة  
بالتباينة ما عن ادعوا بل قالوا في يا عبد الله ان النصب يا لهذه  
التباينة ايضا والافعال لا فعال لا تنصب المفاعيل الصريحة وهو  
نظير قولهما في قوله ايا خراشيه اما انت ذا النظر صدر بيت عجزه  
فان قومي لم ياكلهم الضيع وقد تقدم الكلام عليه مستوفي ان **ما**  
**الزائد** في اما انت المعوض بها عن كان المحذوفه هي الواقعة التامة  
لا كان المحذوفه والصواب ما عليه الجمهور من ان العمل للمحذوف واما  
الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول هو ابن زهير بن ابي  
سلمى وما سعاد غداة البين اذ رحلوا **الاغنى** عن غضب الطرف  
**مكحول** البيت من ثانی البسيط من القصيدة المعروفة ببيان سعاد  
والغداة كما في القاموس من البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس  
ويعتدل استعما لها في مطابق الوقت والبيان هذا الفراق والرجل  
الاتصال من مكان الى مكان والاعنى من صفات الظبا يقال ظبي  
اغنى يخرج صوته من خياشمه وفي الصحاح يقال طير اغنى وهو  
غلط عند صاحب القاموس وغضب الطرف فاشتره قال في القاموس غرض  
طرفه غضا ضا بالكم وغضا وغضا وغضا ضة يغتم من حفظه  
واحقل المكموه ومنه نقص ووضع من قدره والطرف العين ولا يجمع  
لان مصدره والاصل يكون واحدا ويكون جماعة وقال تعالى لا يتردد  
اليهم طرفهم قاله الجوهري وطرف مكحول وضع فيه الاعد وهو الكمل  
بالضم والكمال بالكم **غداة البين** طرف للنفي المستفاد من كماله  
**اي استغنى** كونه في هذا الوقت **الاكاعن** واما اذ رحلوا فبدل  
من الغداة او ظرف ثان على القول بجواز تعدد الظروف مع الاتفاق

اذا كان الزمان الاول اعم من الثاني او ظرف للبين وقال ابن الحاجب  
في و ان يتعكك اليوم اذ خلت اذ بدل من اليوم واليوم المبدل منه  
اما ظرف للنفع المنفي واما ظرف لما في ان من معني النفي اي انتفي  
في هذا اليوم المنفع فالمنفي على هذا يقع مطلق وعلى الاول فيقتد  
باب يوم وقد مضى ان في بحث اذ من حرف النفع من الكلام على هذا الامة  
ما فيه غنية عن التكرار فلجاءه ان ثبت وقال ايضا اذا قلت  
ما ضررتك للتأديب فان قصدت نفي ضرب محلل بالتأديب فاللام  
متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وهو ما كان لغرض التأديب  
وللتأديب تغليب للضرب المنفي والكلام من قبل في المقتد فيجوز  
وتوقع ضرب لغرض التأديب ولا ينفي الضرب على كل حال وان قصدت  
نفي الضرب على كل حال اي قصدت نفي الضرب مطلقا فان قوله ما ضررتك  
حينئذ في قوة ما وقع من نفي ضرب فينفي مطلقا الضرب فاللام متعلقة  
بالنفي والتعليل له اي المنفي فالكلام من قبل يقتيد النفي اي ان انتفي  
الضرب كان لاجل التأديب لانه قد يوجب بعض الناس بترك  
الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت السوء لتأديبه وما  
اصت الحسن لمكافاة اي انتفي كراي المسمى وانتفت اهانتي المحسن  
تاويا ومكافاة اذ لو خلق هنا اي في المثال المذكور بالفعل فسد  
المعنى المراد فان المراد ليس نفي الاكرام المخصوص بالتأديب ولا اهانتي  
المخصوصة بالمكافاة بل نفي مطلقا وهو غير لازم من التعلق بالفعل  
لان النفي ان تسلط على القيد وحده نفي اصل الفعل ومتنا وان تسلط  
على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقتد نفي المطلق ومن ذلك اي  
ومن التعلق بحرف النفي قوله ما انت بنعمة ربك تحنون البائس  
الاول لان التباينة زائدة لا تتعلق وتلك متعلقة بالنفي اي انتفي  
الجنون عنك بسبب نعمة ربك اذ لو غفلت تحنون لافاد هذا التعلق  
نفي جنون خاص وكان من نفي القيد لا من يقتيد النفي المراد وهو  
الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وهو يستلزم امرين فاسد  
اشارة الى احدهما بقوله وليس في الوجود جنون هو نعمة فان الجنون  
سلب العقل الذي هو مناط التكليف نفي الذي هو سبب السعادة  
الابدية فاني يكون نعمة والى الاخر بقوله ولا اكرامه جنون  
خاص وكان من نفي القيد لا من يقتيد النفي انتهى **مختصا** واما المراد  
انقضاء مطلق الجنون وهو كلام يدعي في نفسه مناشي عن تحقيق الا ان



جمهور الخواري لا يوافقون على صحة التعلق بالحروف باعتبار ما دل  
عليه من المعنى فنبغي على قولهم بعدم صحة التعلق بحروف المعاني ان  
يقدر ان التعلق في الآية المذكورة بفعل له عليه الثاني اي انفي ذلك  
بنجدة ربك وعلى ذلك ففسر قلب في المستغنى ان المعنى انتفى عنك  
الجنون بنجدة ربك قال المحشي وهو ظاهر في ان الباء متعلقة بفعل دل  
عليه الباقى وقد يدعى عدم هذا الظهور بل المتبادر ما ذكر في معرض  
بيان ان تعلق بمعنى الحرف والالكان الظاهر ان يقول ان التقدير انفي  
عنك الجنون بنجدة ربك فيشامل وفي البحر لا في حيان ويظهر لي ان بنجدة  
ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والمحكوم اي المحكوم به على سبيل  
المبالغة والتوكيد في انتفاء الوصف الذميمة عند صلى الله عليه وسلم وفي  
تفسير ابن عطية هو اعتراض كما يقول الانسان انت محمد الله فاصل  
وفي الكشف الجزم بان متعلق الجنون منفي كما يتفق بعامل مثبت في قوله  
انت بنجدة ربك عاقل مستويا في ذلك الاثبات والنفي استويا في نفي كك  
ضرب زيد عمرا وما ضرب زيد عمرا جعل الفعل مثبتا ومنفيا اعمالا واحدا  
وبحله النصيب على الحال كما قد قال ما انتا محنون منعا عليك بذلك ولما  
يمنع اليان نعمل محنون فيما قبله لانهما زايدة لتاكيد النفي والمعنى استبعاد  
ما كان ينسب اليه كقارمك عدوه وحسدا وان من انعام الله عليه  
محصا قد العقل والسمامة التي يقضيها التاهيل للنبوة بمنزلة ٢٠  
لخصا فيه مملتين وبالفعل الاحكام وناقشه ابو حيان في جعل الظرف  
حالا وزعم ان يحتاج الى تأمل قال وذلك انه اذا تسلط النفي على  
محكوم له معمول فبنيه طريقا واحدا وهو المتبادر ان يتسلط على  
المعول خاصة فبني المحكوم به على حاله والاخر ان يتسلط على المحكوم  
فبني محموله لا تنفائه بيان ذلك انك تقول ما زيد بقايم مسرعا  
فالمبادر الى الذهن ان اسرعه منشف دون قيامه فيكون قد قام غير  
مرجع والمعنى الاخر انه انتفى قيامه فانتهى اسرعه اي لا قيام فلا  
اسراع ثم قال وهذا الذي قرناه لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه  
بل يؤدي الى ما لا يجوز ان ينطبق به في حق المعصوم والى هذا الاعتراض  
اشار قاضي القضاة بقوله والعامل في الحال حتى النفي وقيل مجنون والباء  
لا تمنع عمله فيما قبله لانهما مزيد وفيه نظر من حيث المعنى واجاب  
السفاقي بان المتبادر الى الذهن في نحو ما زيد بقايم ضاحكا في القيام  
في حالة الضحك ولا يلزم منه في الضحك في غير القيام الا ان يكون المحكوم

به لا يلزم ما لشك الحالة فيلزم من نفيه نفيها فقوله والثاني نفي المحكوم  
به فينتفي محموله بانتهائه عن مسلم الاحياء ملازمة كما ذكرنا والجنون  
هنا غير لازم لحالة النجدة والتبديل لما ذكره مطابق لان القيام لازم  
للاسرعة فلما يلزم من نفيه في الاسراع غاية ما يقال لا يلزم من نفي  
الجنون في حال النجدة نفيه في غيرها بل المفهوم يقتضي ثبوته في غيرها قلت  
حالة التجر لا يلزم له صلى الله عليه وسلم ان لا يلزم نفي الجنون مطلقا وقد  
ذكرت في شرحي لفصيلة كعب ابن زهران المختار وتعلق الظرف  
بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت على ان الاصل وما كسفا د  
الاطي اغن على التشبيه المعكوس وهو عبارة عن جعل المشبه مشابها  
والمشبه به مشبا نظير عكس اعقبيه يتبدل طرفها وانما يصار الى  
ذلك للمبالغة في التشبيه وقوله على التشبيه المعكوس خبر مبتدأ  
محذوف اي هذا على كذا اي مبني عليه اي هو بدل من قوله على ان الاصل  
لا لا يكون الظرف المعكوس متقدما في النقد برأي فقد يوجب جعل  
التشبيه غير معكوس اي في الاعتبار وليس المراد بالنقد هو اللفظ لان  
تعد هذا الظرف في هذا الوجه على عامله مملوظ به لا مقدر على اللفظ  
الحامل لمعنى التشبيه العامل في ذلك الظرف واعلم ان وجه  
التشبيه هنا لا ينبغي ان يكون ما وصف به الظبي في البيت من  
الصفات والا ان يكون مطلقا للحسن والالكان التقييد بالظرف حينئذ  
لغوا بل هو وجه لاقتضائه انتفاء الشبه عند انتفاء وهو متف  
لغرض المديح وانما هو القور وحذف لاشتهار الظبي به او لاشارة  
العقد اليه لان حالة اليدين والرجلين حالة نفور وذهاب والمعنى  
ان سعاد يشبه وقت رجولها وذهابها عن حجبها الظبي النافر  
عن برير الانس به عكس التشبيه للمبالغة ويكون وصف الظبي  
بما ذكر للتشبيه على ما يوجب شدة الاسف والحزن على ذهابه وفوات  
الظفر به ليعتبر مثل ذلك في جانب سعاد وان لم يكن له من خل في  
التشبيه وما استند اليه المصنف في ارتكاب هذا التشبيه المعكوس  
فقد قبل لا نسلم لزوم ذلك التقدم لجواز ان يكون النقد بوما حال  
سعاد غداة البين الاحمال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه  
ما قد مشاه من النفور والظرف متعلق بالحال اي بلفظ الحال المقدر كما قد قل  
تعالى واذا كوفي الكتاب مرع اذا انتبذت فقد جعل كوفي من المرابين الظرف فيه  
متعلق بمحذوف اي واذا كوفي حال مرع او قصتها اذا انتبذت وفي حواشي المطول



سيد المحققين ان نحو القصة والبناء والحديث يجوز انما في الظرف خاصة وان  
يرد بها معنى مصدر ي كقولنا تعالى وهل اتاكم من اللحم اذ تشور والمخرب وهل  
اتاكم حديث صنيف ابراهيم المكي اذ دخلوا عليه والسر في جواز العمل بغير  
معانيها للوصول وان يكون سلبا لزم تقدم الظرف على الظرف الحامل للمعنى  
التشبيهي لكنه يجوز ان لا يضر لجواز تقدم الظرف على عاملها المعنوي نعم  
ان اردت خصوصية العامل صان حيث هو واقع بعد الا وقد علم انما  
مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وبقي الاعتراض المنقذر  
وقد اجيب عنه بان المراد تشبيه حال سعاد بحال الظلي في النور حتى  
يقال ان للتقدم وما حال سعاد الاحمال الظلي وانما المراد تشبيه نفس  
سعاد بنفس الظلي في النور وفيه نظر **وهذا الوجه المختار هو اختيار**  
**ابن عمرون** بفتح الميم وسكون الهمزة المشهور فيه الفرق والفارسي بمنحه  
للعلمة وشبه العجز فاذا جاز عرف التشبيهي ان يعمل في الحال في خرق قوله  
**كان قلوب الطير رطبا** وبالسالمى وكما انما في **الحشف الباني**  
هو من اول الطويل وقد تقدم الكلام عليه في بحث الجمل المعنوية من الباب  
الثاني مع ان الحال يشبه **بالمفعول** بد من حيث ان الفعل تسلط على  
نفسها من غير توسط حرف مفعول بد ولا مقدر وشبهه بالمفعول مطلقا  
من حيث انها فضلة حتى يجد تمام الكلام وبالمقيد من حيث انها بيان لمشي  
فانها بيان للهسة وهو اللغات وبالصفة من حيث دلالتها على معنى في  
صاحبها وانما اقتصر المص على شبهها بالمفعول به ليتوصل به الى ان عمل حرف  
التشبيهي في الظرف اولى من عمله في الحال ولذلك قال **فعله في الظرف اجوز**  
ولما قيل ان يقول كيف يكون اجدر وعمله في الحال اغا هو لا في معنى  
الظرف فتدبر **فان قلت لا يلزم من صحة المذكور كماله** كان في هذا البيت  
**اعمال المقدرك** كالكاف في ذلك البيت **لا بد اضعف** من المذكور في عمل ذلك  
ولا يعمل هذا المانع التقدير **قلت قد قالوا** **لا بد من جعل** **وجاء** **تتم**  
**جوادا** **وقيل في المنصوب** **فيما كاقيل في المنصوب** في نحو انت الرجل على الابدان  
انه حال او يتميز وهو الظاهر لان جعله حال اسود الى ارتكاب وقوع المصدر  
حالا وهو غير متميز بخلاف جعله يتميزا فانه يكون محولا عن الفاعل في المعنى  
اذ يكون المعنى ان يد الكامل شمع والكامل جود كما في ان نحو انت الرجل على  
معناه انت الكامل على **وايا كان** **فالحجة قائمة** به قد يقال هو في يتميز  
ممنوع لا بد من جعل اضعف يسوغ ان يعمل فيه اي عامل كان حتى الجامد  
المحض من غير تاديل نحو عشرين درهما فاعلم انه لا يلزم ان يعمل في غير **وقد جاء**

**البلغ من ذلك** اي من اعمال التشبيهي المقدر وهو اعماله في حالين وذلك  
في قوله **تعبونا اننا عالة ونحن صعا ليك** انتم ملوكا هو من الغزب الاول من  
المقارب الا ان عن وضد رجعت بالمحذف فوزها فعل باسكان اللام وتعبونا  
نفسنا الى العار والعيب فان باب التفعيل يكون للنسبة الى اصل الفعل كفسقه  
اي نسيه الى الفسق وقال الشاعر **ينسب اليك العار والعيب** والعالة الغفل  
لقول عال الرجل يعمل عيلا وعياله وعيولا ومعجلا افتقر فهو عايل والجمع  
عالة وعيل وعال الرجل عياله عولا وعيالة كفاهم وما غم كاعالهم وتعلمهم  
والصعا ليك جمع صعلوك كصفور وهو الفقير والملك جمع ملك بالاكسر  
وهو السلطان ولم يرد بالملوك هنا الا ما يقابل معنى الصعا ليك **اذ المعنى**  
**تعبونا اننا فقرا** اي تعبونا بصفة الفقر **ونحن في حال صعلكتنا** وفقرنا  
وافتقارنا **متذكر في حال ملككم** وعنا كره فا افاد كره وصف لغنى شافا **فان**  
**قلت قد واجبت في بيت كعب** ان يكون على عكس التشبيهي لئلا يتقدم  
لحال على عاملها المعنوي **فان قلت** ان الحال في بيت كعب قلت انما اراد  
الظرف وسماه حالا للمناسبة بينهما فكثير اما قول الحال بالظرف فان قلت كيف  
سعى اداة التشبيهي المقدرة عاملا معنويا والعامل المعنوي ملائمهم من لفظ  
خاص به كالابتداء قلت هو لم يرد بالمعنوي المصطلح عليه بل المعنى  
القوي اي ماله نسبة الى المعنى ولا شك ان العامل هنا كذا كان لان كاف  
التشبيهي لولا انها اشترت معنى الفعل لم تعمل في الذي **سوغ** **بقدم** **صعا ليك**  
**هنا عليه** وهو من قبيل تقدم الحال على عاملها المعنوي **قلت سوغ الذي**  
**سوغ** **تقدم** **صعا ليك** بشرا في مثل هذا **البشر** **الطيب** **منه** **رطبا** **وان كان**  
**معول** **اسم التفضيل** لا يتقدم عليه في نحو هو تكفاهم **فاحصرا**  
فانه اصغى ما فيه من فرعية الفعل لا يعمل متاخرا وهو خشية اي والسوغ  
لا خلاف **المعنى** يتقدموا تاخرا اذ حينئذ لا يدري المفضل من المفضل  
عليه وفي البيت لا يدري المشبه من المشبه به قاله المص في حواشيه على  
التسهيل وانما اغتفر من هذا بسرا الطيب من رطبا فرقا بين المفضل والمفضل  
عليه اذ لو اخرج التسا فان قيل اجعل احدهما تاليا للفعل قلنا يودي الى محذور  
اخر وهو فصل الفعل عن من يجزرها وهما كالموصول والمصلحة وامسا  
الفصل بالظرف والجور والتمييز فلا فصل لانهما يوزن وهذا يكون فضلا  
واجبا لان ما في نوع هذا التركيب فلم يحقل فالرشي لم يتا باللفصل ففار مع  
هذا كله فلا يري باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه عد كما تقول ضرب  
زيد قايما عن اعدا لعدم الالتباس **الا ان هذا التقديم بطر** **اي في باب**



افعل التفضيل لقوة التفضيل لانه عامل لفظي يجري مجرى الفعل ونادى  
**هنا لضعف حرف التثنية** وما ذكره المصنف هو من حيث هو وبه واخبره  
 السخاكان ابن مالك وابو جيان وقيل العامل في بسرا ما فيهما التثنية  
 او ذا الاشارة من معنى ابنه واشهر والعامل في رطب اطيب وقد  
 اعتوض الموصي القول بان عامل بسرا اسم الاشارة بان العامل في الحال  
 معتد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لكانت الاشارة بالسرية فوجب  
 ان يقال هذا الكلام الذي في حال السرية كما ان الاشارة في قوله تعالى هذا علي  
 شيئا تقيدت ولم يقع الاحمال الشخصية فخرج عن علم ضرورة انه يصح ان يقال  
 هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال السرية وهذا الذي ذكر في البيت  
 احوذ ما قيل فيه وفيه قولان اخران ليسا بذاك احدهما ذكر السخاوي  
 في كتاب سفر السعادة وهو ان عالته من عاتى الشئ اذا انقلب ولو كان  
 مفعول له اي انا تنقل الملوك بطرح كلنا ونقلت عليهم ونحن انتم  
 اي مثلكم في هذا الامر الذي هو انقال الملوك باذكار قال اخبرنا  
 مثله في واز واحد امها تمام اي ان من باب التشبيه البيوع قال الشاعر  
 وصعاليك على هذا القول حال مقدمة على عاملها المعنوي فلذلك جعل  
 للمصنف الاول احوذ من هذا والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت  
 وهو اي ما قاله الحريري ان التقدير ابتاعه صعاليك نحن وانتم  
 وقد خفي في ذلك وقيل انه كذا لا معنى له لا يقتضيه ان الفريقين  
 فقرا وليس كغنى بل هو متجه ولم معنى على بعد فيه وهو ان يكون  
 صعاليك مفعول عالة اي انا نعمل صعاليك وتكون نحن توكيد  
 الضمير عالة وانتم توكيد الضمير مستنوي في صعاليك وحصل في البيت  
 تقدم وتأخر للضرورة والاصل انما مفعول نحن صعاليك انتم ولم يقع  
 اي للحرري لقوله ملوكا وكان عند حال من ضمير عالة اي نقول نحن حال  
 كوننا ملوكا صعاليك انتم فان قيل اجعل انتم على هذا جز من عند احد وقت  
 اي نقول صعاليك هم انتم ولما لم يمتد حال من صعاليك قلنا يا باه  
 عطف الحريري في تقدير انتم على نحن الذي هو تأكيد وتفضيل انه تأكيد  
 وهذا هو وجه ما فيه من البعد وان ما ذكره من التوجيه يا باه ايضا عطف  
 احد الضمير على الآخر في بيان المعنى بجماع ما ياتي في التوجيه الثاني من  
 ان انتم توكيد الضمير لغوكم المحذوف وهو ضمير مفعول يعني ونحن توكيد  
 لضمير عالة فكيف يعطف توكيد المفعول على توكيد الفاعل **والاولى على**  
**قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف** هو ضمير منصوب اي لغوكم

صعاليك

صعاليك ويكون الحالا ان بمنزلة ما في لغته مصعدا **مخبرا فاقتم**  
**نصوا على ان يكون الاول** من الحالين الثاني من الضمير الذي هو المفعول  
 في المثال والثاني منها الاول منها الذي هو فاعل فية على الف والنشر  
 الغر المرب **لان فضلا** واحدا بين الحال ومن عند اسم بل من فضليت  
 ولو جعلت الاول للاول والثاني للثاني لزم ان يكون عطف فضلا ويكون  
 انتم توكيد للمحذوف يعني ضمير لغوكم لا لضمير صعاليك لان ضمير  
 عنه اي وانتم ضمير خطاب فتم الفان **وانما جوزناه** اوله حيث قلت  
 وانتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك **لان الصعاليك هم المخاطبون**  
**فيجوز كونهم على المعنى** فاكيد بضمير الخطاب وقد اورد على عوى الخالف  
 بالحضور والغيبة المستلزم لبيان التوكيد انها غير مسلمة لان في الحال  
 على تقديره هو ضمير مخاطبين المحذوف من لغوكم فيكون الضمير الذي يتجمله  
 الوصف الواقع حاله منه ضمير خطاب قطعا كما في توكيد قلت انت ضاحكا  
 فان الضمير الذي يتجمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلاشك  
 واجيب بان صعاليك اذا كان مفعول عالة يكون في المعنى صفة  
 لمحذوف اي انا صعاليك فيكون الضمير المحذوف ضمير غيبة وكل اذا  
 جعل حاله من مفعول لغوكم فان المعنى لغوكم حال كونكم انا صعاليك  
 قال الشاعر والذي يظهر من كلام الحريري انه قصد صعاليك مفعول  
 نعاله وذلك لان الضمير المنسوب بان يزداد به في الحقيقة المتكلم ومن  
 يشرك في التكلم والمخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطب على القاعدة  
 عند الاجتماع فاتي بضمير التكلم وعاله خبر ان وفيه ضمير عائد على اسم  
 مشارك له في الاشارة بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين فعند تأكيد  
 بان المقصود منه بدرك ايضا ففعل نحن وانتم كما نقول المتكلم للعظم  
 اولئك رك في مخاطبة مشاركتهم من غير المتكلمين في الكفاة مثلا فان نحن  
 وانتم ملوكا وملوكا حال من ضمير عالة والمعنى انكار نصير المخاطبين  
 للمتكلمين مع اشارتهم في مرتبة الشرف اي نحن شرفا كما انكم اشارت  
 وذلك لان نقول نحن وانتم الصعاليك ونرفدهم فلا وجه لتعديركم  
 ايانا مع لتساوي اقدارنا في رفعة المنزلة وعلوا الرتبة لكن حصل  
 في البيت تقديم وتأخر وكان الواجب على الحريري ان يقول انتم ونحن  
 ابقا على الواو ما يستحق من الدخول على المعطوف لكنه ادخلها على  
 المعطوف عليه ولا يظهر لذلك اصلا مع انه لا ضرورة بدعوى ذلك  
 بخلاف تقدير حرف العطف مع المعطوف فانه قد سمح في الشعر



ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر يستثنى من قولنا لا يد حرف  
 لجر من متعلق ستة امور لا يحتاج واحد منها الى متعلق احدها الحرف  
 الزايد على اصل المعنى المراد كالبا ومن في كفي بانه شبيه اهل من خالق  
 غير الله فلا يتعلق لواحد منهما بما يعمل لا لفظا ولا تقديرًا وذلك لان معنى  
 المتعلق الارتباط المعنوي وهو هنا طلب العامل المعول على معنى تلك  
 الواسطة والاصل ان افخا لا تقرب عن الوصول الى الاسماء فلم يقع معانيها  
 عليها فانها ولذاتك سميت تلك الافعال قاصرة فاعتبرت على ذلك  
 الوصول لما كان مراد الجرح وف الجرح فان من شأنها ان تجر معاني الافعال  
 الى الاسماء الزايد منها انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيد لمعناه  
 ولم يدخل للربط لعدم الاحتياج اليه وقول الحق في ان البا في اليسر باهم  
 لما كان متعلقه وهم وغلط منه لا يصل عليه نعم يصح في الامم المتوحيه  
 بضم الميم وكسر الواو المشددة وان كانت زائدة ان يقال انها متعلقة  
 بالفاعل المقوى بالضم والفتح مع التشديد ايضا نحو مصدر لما مع  
 وفعل لما يريد ان كنتم للربوب يا تعبرون لان التحقيق انما ليست  
 محضنة لفتح القول بتعلقها بما عمل لما تخيل ولو حفظ في العامل من  
 الضعف بواسطة فرعية او تاخره الذي تنزل منزلة القاصر حتى  
 احتاج في تعلقه بالمعول الى واسطة حرف الجر ولا معد به محضه  
 لا طراد صحة استقامتها ولا كذلك الحرف المعدي فلها منزلة بين منزلتين  
 الشا في العمل في لغة عقيل على صيغة التصغير فاعلم جرحون بها ومع  
 ذلك لا يعتبر لها متعلق لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان جرحها  
 في موضع رفع بلا مبتدأ فهو عشاء الجرح وفي قولك تجسبك رهم بول  
 ارتقاء ما بعده على الجزية قال لعل الى المغوار من قريب هو محتر  
 بيت صدره فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهة دفعه ففنى الكلام  
 عليه مستوفى في من حرف الام ولا يجر في قولك لا فاعمل اي لا يصلح  
 معنى عامل الى معول فكيف يستدعي متعلقا بل لا فائدة معنى التوقيع  
 والرجاء كما دخلت ليت لا فائدة معنى التمني على انهم جروا بها  
 مستترة بالنصب على التعليل او الحال والمنهية بفتح الميم وسكون النون  
 وفتح الموحدة والها مصدر بمعنى التنبه اي تنبهها او منبهين وجوز  
 ان يكون على صيغة اسم الفاعل من التنبه اي حاله كونه منبهته على ان  
 الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تحمل الاعراب المختصة بها اي  
 بالحروف المختصة وهذا الاعراب المختص هو الحرف ولو قال المختص به ليكون

الضمير

الضمير عايد الى الاسم كان ظاهر الظهور ان الجرح عمل مختص بالاسم اختصا  
 للجرح بالفعل واما الرفع والنصب فيشترك فيه القيلان ولا فعل  
 كما عامل مختص به كحرف الجر فانها لما اختصت بالاسم عملت الاعراب  
 المختص بها **الثالث** لوزة فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على  
 قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما  
 بعدها ظرف وقع المحل بالابتداء فان لولا الامتناع بعد لتدعي جملتين  
 تكون اولاهما اسمية والثالثة فعلية كسا برادوات التعليل في استدعا  
 الجملتين وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع  
 بالابتداء وحقق الانفصال كما هو حتمها ولكنهم استعاروا ضمير الجرح  
 مكان ضمير الرفع والمتصل مكان المفصل كما عكسوا في قولهم  
 ما انا كانت فاستعاروا ضمير الرفع مكان ضمير الجرح وكان القياس ان  
 يقال ما انا كايك وهذا القول منه كقول في عساى فانها عنده باقية  
 على عملها على كان وانما استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويرد  
 اي يرد قوله معان بن ابي ذؤيب عن ضمير الجرح في الاعراب انما ثبت  
 هكذا هو في النسخ بالتذكير وحق الكلام يثبت بالثاني لان الضمير للثانية  
 فتذكر الضمير اما لا كتاب المضاف التذكير من المضاف اليه اولان الثانية  
 بمعنى الالتصاق وهو مذكر في الكلام اي مطلقا من غير شرط في الضمير  
 المنفصل لانه عشاء الاسم الظاهر في الاستقلال فلا يكون كالظاهر  
 وانما جات الثانية في المتصل اي وانما ينوب متصل عن متصل  
 وتوافقها في الاعراب فلا يناف مع التحالف فيه وكون ذلك في  
 الضرورة بنالى اذا ما كنت جارتا قال العيني انشد الفراء ولم يعزه  
 الى احد والمبالاة بالشي الاكثر اذ اظرف وما رايد والجلد فعلية  
 او مصدرية والجلد اسمية محذوفة للجر وروى علا بابا بال همة ان عينا  
 وديار مشددة الياء بمعنى احد وهو من الالفاظ المختصة بالوقوع في حين  
 النفي وتاوه الثانية بدل من الواو والشروط الثلاثة متوقفة في هذا  
 البيت اما الاولان ولان الاصل الايات ضرورية انه مستثنى مقدم  
 وان الكاف هنا ضمير نصب واما الثالث فواضح وقد نقل ان المسبود  
 رواه بلفظ سواك بدل الاك من احفا وعليه فلا ضرورة ولا شاهد  
 وعليه اي على وضع المتصل موضع المنفصل بشرطه خرج ابو  
 ابو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الحيا في السد  
 هو الضرب الاول من المشرح وقايله سعد الغررة وكان جينا

المتصل عن المنفصل  
 شرط كون النون  
 منفصلا فلا يثبت



في شرح المثال المبكرى ان النون اتى بحار وحش فدعى بسعد المقر  
 فقال اطره على محمور واعطوه مطردا وخلوا عن هذا الممار حتى يطلبه  
 سعد فصرعه فقال سعد في اذن اصبر عن هذا الفرس قبالي ولهذا فاق  
 فقال النون والله لثخان تحمل على المحمور ودفع اليه المطرد وخطى عن الحمار  
 وركض الفرس فالتقى سعد المطرد وتعلق بعمقه الفرس فضحك النون ثم ادر ك  
 فانزلت فقال سعد في ذلك البيت وعزاه ابن عصفور الى قيس عظيم  
 وعين واعلمنا خبره وقد جمع فيه بين اضافة افعل واستعماله بمعنى واستشهد  
 به على ذلك واجيب بان المضاف اليه في بنة الطرد والاضافة كالأضافة  
 والفرس مصدر عرست الشجرة اغرسها والوذي فعيل جمع وذية كغنية  
 الغسل وهي صغار النخل والجيا د جمع جواد والسدف بفتح الدال  
 للمهلة وضبطه الشارح فقلع عن خط المص بضم واو وفتح ثابته وعليه  
 فهو جمع سد فبالفتح فالسكون او بالضم فالسكون وهي الظلم عند تميم  
 والضوء عند قيس فهو من الاضداد وانهما سمي باسم واحد لان كلاهما ج  
 على الآخر وكذلك السدف بالفتح يكن قال في الصحاح وقال ابو عبيد ويقوم  
 يجعل السدف اخلاط الضوء والظلم معا كوقت ما بين طلوع الفجر  
 الى الاسفار وقبل سدف اظلم واسدف انت المراه القناع اي امر سلت  
 والسدف الليل والصبح واقباله ذكر الفراء واستشهد به سعد هذا  
 واسدف الصبح اي اضاء يقال اسدف اي افتح حتى يضيء البيت وتسمى  
 البيت نحن اعلم بالفلاحة فبا بالغارة في هذا الوقت فادعى انه من  
 من اعلمنا م فوج موكو للضهر المستنير في اعلم وهو ناب عن نحن لنخلص  
 بذكر من الجمع بين اضافة افعل التفضيل وكونه مستعملا بمن  
 كما لا يجمع بين ترفيعه باللام واستعماله بها وشذوذه ولست بالكثير  
 منهم حصي وهذا البيت اشكل على انى على حتى جعله من تخليط  
 الاعراب بفتح الهمزة والسرايع رب في تخريب رجل جعل  
 تخريب او لغيت لان محمورا مفعول مقدم في الثاني فهو تخريب  
 المحل ومبتدأ مرفوعة في الاول او مفعول على حد زيد اخربت  
 تكون المحل على الاشغال ويقدر الناصب له المحذوف على شريطة  
 انفسه بفتح الجهر ولا قبل الجار لان رب لها الصدر وهي تستحق  
 الصدارة من بين حروف الجر للاشغال من اول وهله بالمعنى الراد منها  
 كسائر اوقات التقدير وانما دخلت في المثالين لانقادة التكميل  
 او التقليل لا لتقديره تعالى في لا يحتاج الى متعلق هذا قول الرما في

وابن طاهر وقال الجمهور هي فهما اي في المثالين حرف جر معد فان قالوا  
 انها عدت العامل المذكور في خطأ لانه يتعدى بنفسه فلا يحتاج الى  
 تعد ولا استفهام معوله في المثال الاول فهو لا يستدعي معولا آخر وان قالوا  
 عدت محذوف فان تقديره حصل ونحوه من استقر او كان كما صرح به جماعة  
 فضيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه اذ معنى الكلام مفهوم من غير خطو  
 معنى هذا المقدر في المثال والتقدير اغاها لثقيم المعنى وفيه ايضا تقدير  
 ما مالم يلقظ به في وقت الختام كاف التشبيه قاله الاخفش وابن  
 عصفور مستدلين هو على صيغة التشبيه بان اذ قيل زيد كجوفان كان  
 المتعلق استقرا كاف لا يدل عليه وانما يدل على معنى التشبيه وهو  
 لا يدل على معنى الاستقرا فان كان حقه ان لا يحذف بخلاف في من نحو زيد  
 في الدار فانما يدل على الظرفية الدالة على معنى الاستقرا وان كان اي  
 المتعلق فعلا مناسب للكاف في المعنى وهو تشبيه مثلا فهو متعدي بنفسه  
 لا بل حرف الذي هو الكاف فانه يتعدى الى التشبيه بنفسه والتشبيه به بالحرف  
 لكن يحذف الباء لا الكاف والمحق ان جميع الحروف الجارة ما دل بها على معنى  
 التشبيه وغير الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرا فيتعلق  
 به السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض  
 المستثنى فانما يتخذ الفعل عماد حن عليه كما ان الاكاذب اي تفيد  
 هذه النجاسة وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايضا معنى الفعل  
 الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة والمعنى ما عرفت لفتح ذلك في باب الا  
 وقد تقدم الكلام من ان تعدية الحرف في الجا المجزئة في خلا من الباب الاول ما  
 اوردته الشارح على هذا الكلام من ان تعدية الحرف عبارة عن اتصال معنى  
 الفعل الى الجور وجه على الوجه الذي يفتضيه ذلك الحرف وان المص قد  
 صرح بذلك في الكلام على الاستدراك وهذه الكلمات اذا جرت افتضت افعال  
 معنى الفعل الى محمورها تارة على وجه الثبوت كما في ما قام القوم خلا زيدا و  
 تارة على جهة النفي كما في قام القوم خلا زيدا وما نوقش في هذا المبراد فراجع  
 ان شئت وانما خفض المستثنى ولم ينصب فالمستثنى بالاول لا يزول  
 الفرق بينهما افعالا ولم يفرق بينهما ينصب المستثنى افعالا فلولا لم يحذف  
 احرف الترتيب فرق بين الخالقي حكمهما اي حكم الظرف وشبهه بعد المعارف  
 وان كانت حكمها بعد اي بعد هذين النوعين حكم الجمل بعدهما فاما  
 صنفان اي فقط في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن لا فاما بعد  
 نكر محضة قبل لا يلزم من كونها بعد نكر محضة ان يكونا صنفين لها في







كايصح وانما ثبت الياء في مضارع مع كسر العين لسقوطها باختصاصها على الفعل  
على انفسها لان النكرة الموصوفة كالمرءة فيقع الحال على ما حكم المرءة  
تعد منها اي بعد الظرف وشبهه اذا وقع بعد مرفوع فان تقدمها  
ما يعتمد ان عليه وهو ما نفي او اسقطها او موصوف او موصول او صاحب  
خير او حال نحو ما في الدار احد وفي الدار زيد وممرت برجل معه  
صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه وممرت بزيد  
عليه بجهة في المرفوع الواقع بعد الظرف وشبهه في هذه الامثلة  
ثلاثة من اذهب احدها ان لا يجر نحو كونه مبتدأ خبر اعنه بالظرف  
او المجرور وقد تقدم المجرور يجوز كونه فاعلا بها للاعتقاد وما قيل من ان  
هذا يقدح في قولهم انه متى وقع تقدم الخبر في الباس المستد بالفاعل  
وجب تأخر الخبر نحو زيد قام فقدا يجب عنه بان قولهم ذلك انما هو في  
فاعل نفس الفعل الصريح بوليل نحو يريهم في نحو اقام زيد ان يكون زيد  
مستد وان يكون فاعلا به اعني عن الخبر والثاني ان لا يجر كونه فاعلا  
بالظرف او المجرور مع جواز كونه مبتدأ موحدا واختاره ابن مالك وقوله  
ان الاصل عدم التقدم والتأخير والثالث ان لا يجب كونه فاعلا  
تفاد ان طشام الخضر اوي عن الكرمين وتوجيهه ما ذكرنا من ان لا يجب  
محدور وتعلق الظرف وشبهه عندهم بفعل فيكون كقولك قام زيد وفي مثله  
يتعين كون المرفوع فاعلا وحسب امره فاعلا سواء كان على سبيل  
الترجيح لا الرجوحية كما قيل لان الرجوح مقابل الراجح دون الارجح  
او الان يحمية او الوجوب فصل عاملة الفعل المحذوف والظرف او المجرور  
ليسا يتماعن نحو استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما على ما ذكرنا  
فيه بخلاف فيه والذهب المختار الثاني بدليلين احدهما انما  
تقدم الحال في نحو زيد في الدار جالس ولو كان العامل الفصل لم يتبع  
قيل لا يلزم من جواز تقدم الحال على العامل الملقوظ به يجوز تقدمها عليه  
اذا اضمحل ضعفه بالاضمار وجوب المحذوف والجواب عنه بان المقدور  
عندهم كالملقوظ فتقدم المعول عليه كقد يمد على الملقوظ ليس بشي لان  
كونه كالملقوظ لا يستلزم ان يعطى حكم من كل وجه حتى انه كما يصح تقدم  
معول عليه ملقوظا يصح تقدم معول عليه مقدرا والقول بان وجوب  
حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون الاقرينة تدل عليه ولفظ  
سدر مسدود ان اريد انه لا يقتضي ضعفه في نفسه فلا يقوى على العمل  
فقال وليس محل البحث وان اريد انه لا يقتضي ضعفه بالنسبة

الى الملقوظ او مطلقا وظاهر البطالان تقدم على تقدمهما على ما ملين  
ليسا يتماعن استقر محذوف والا يكون تقديم الحال عليهما الا تقدما على عامله  
الملقوظ لظهور انهما العاملان ولو بالنسبة على ان ههنا يتاخر تقدم  
الحال على الظرف او شبهه من غير تقدمها على الفعل المضمر بان يضر قبل  
الحال السابقة عليها **وقوله** عطف على قوله احدهما امتناع يجب  
المعنى لانه في قوة قولنا لا امتناع وكان حق التعبير وتاثيره ان اذا  
عطف على احدهما كان **فان فوادي عندك الدهر اجمع** هو غير بيت  
من ثاني الطويل ومصدر فان يك جثما في بارض سواكم وقايله جيل  
من قصيد مطلعها اهاجك ام لا بالداخل مريع ودار باجرع  
الخديرون بلقيع المداخل بفتح الهم موضع والمريع بالموحد منزل  
القوم في الربيع خاصة واما الربيع فالدار حيث والحلة والمنزل  
والجرع جمع جرع يحجم فرا ومفتوحة وحكي القاموس فيها سكون  
الراءير له مستوية لا تنبت شيئا وكذا لك الجرعا والاجرع والخديرون  
تنبتة غدير وهو العطف من الماء يغادرها السيل اي تركها ويبقى  
والبلقع وبها الارض القفر يجمع على بلاقع والجثمان بضم الجيم  
وسكون المثناة للشم والشمخ كذا في القاموس قال الجلال واعني  
يستعمل في بدن الانسان وفي الصحاح في مادة جثم ابو زيد الجثمان  
الجسماني فقال ما احسن جثمان الرجل وجسمانه اي جسده وقال  
الاصحى الجثمان الشخص والجثمان الجسمان الجسم قال بشرامون كذا كان  
العتادي فوجها سنام كجثمانى البنية فلما يعنى بالبنية الكعبية  
وهو شخص وليس بجسد ويقال جانا بزيد مثل جثاني العظاة  
وفي مادة جسم قال ابو زيد الجسم الجسد وكذا كان الجسمان والجثمان  
وقال الاصحى الجسم والجسمان الجسد والجثمان الشخص وكل ذلك  
يلقي ما عليه الجلال فتدبر وسواكم على حذف مضاف اي بارض  
سوى ارضكم وان كانت الرواية باضافة ارض فلا حاجة الى  
تقدير مضاف **فاكد الضمير المستقر في الظرف** يعني الدهر  
لا عندك **والضمير لا يستقر الا في عامله ولا يقع ان يكون**  
**قوله اجمع** تؤكد الضمير محذوف **مع الاستقرار** والظرف لغوي  
لا ضمير فيه **لان التوكيد والحذف متنافيان** وسياتي في الباب  
للتأخير في الخاتمة المعقودة بشرط المحذوف ان الخليل وسوسيه  
على جواز حذف المؤكد وبقاء التوكيد وان جماعه واقفا على ذلك



ولا يصح ايضا ان يكون تأكيد لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان  
**الطالب المحل قد زال** بدخول الناصب ونفي الابتداء وهذا مبني على اشتراط  
المحور الطالب للمحل كاصور اى جمهور البصريين والكويتيين وبعض اديك  
على خلاف من عدم الاشتراط بل ينقل في التسهيل الجاهل على جواز الرفع  
بالعطف على المحل في مثل ان زيدا قائم وعمرو ولا يدب عليك ان السلام  
ثم في العطف وهذا في التوكيد فقد ذهب الجرمي والزجاج الى ان حكم  
التوكيد حكم النسق مطلقا اى سواء ظهر في المستوعب ام خفي ووافقنا الفراء  
فما خفي وفوادي من ذلك قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك صغا ولا اجازة  
ولا اجازة والاتصل الجواز اذا لافارق **واختارنا ان يكون الاول** وهو ان  
العامل الفصل المحذوف مع اعترافه بان الضمير مشتق في الظرف في مثل  
ذلك وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن ويستلزم الالف في عامله وان لم  
يعقد الظرف او المحرور بان لم يتقدم بها شئ مما ذكره في الدار وعندك  
زيد والجمهور يوجبون فيه الابتداء للرفع والظرف او شبهه الجرمي  
والاخفش والكوفون يجازون الوجهين كون المرفوع مبتدا وكونه فاعلا  
لان الاعتماد عندهم ليس بشرط في رفع الظرف او شبهه الاسم الظاهر بعدها  
على المقابلة وكذا يجوزون في نحو قائم زيد اي فيما اذا كان احد جزئي  
الجملة صفة مشتقة ولم يتقدم بها شئ او استتمها ان يكون قائم مبتدا  
وان لم يعقد **وزيد فاعله** وعرفهم وهم الجمهور **فوجب** افراد الضمير  
نظرا الى لفظ غير كما جمعناه نظر الى المعنى كونها على التقديم والتأخير  
لغوات شرط عمل الصفة في الظاهر وهو الاعتماد بتقديم نفي واستفهام واختار  
الرضي حينئذ ان يكون الصفة الواقعة لفاعلهما الظاهر مبتدا لا خبرا لاسلا  
وهي قولهم انه مبتدا حذف خبره لسا فاعله مسدود قال ولو تكلمت  
له فقد روي لم يثبت انه هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له وانما فاعله  
كلما وثقل صاحب الصواعق سيمويه التفصيل في الاسم الواقع بعد الظرف  
بين ان يكون اسم حدث او غيره فان كان الاول فارفعه عندهم بالفاء  
وان لم يعقد نحو قوم الجمعة للزوجة وامامك الوقوف وفي الكتاب العزيز  
ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اى ومن اياته رويتك قال الشاعر  
بعد ايراده حكاية للضوء ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيمويه  
في غير وهو غريب اذ ظاهرا قوله فارفعه عندهم بالفاعلية انه لا يرتفع  
بالابتداء عنده ومن ذهب الى عدم اشتراط الاعتملاك قاطبة لم يوجب  
الفاعلية دون الابتداء بل جواز الوجهين **تليها**

هو بالمشاة الفوقية في اخره كما في اول جمع تبنيه **يحتمل قول المتنبي**  
**بذكر رد الحبيب** قال ذلك بيا نالمعاد الضمير من بها في قوله ظلت  
بها ينطوي على كبد نصيحة فوق خلمي **يد** ها هو من اول المشرع وظلت  
تخفف ظلت بلامين اولاها مكسورة وقد حذفت لتعذر التخفيف  
بالادغام بسكون ثاني المشاي واخضت بلحذف لامها التي تدغم  
وقبل المحذوف الثانية لان الثقل انما حصل عندها ويجوز رفع اوله  
على الامل وكمره بنقل حركة اللام اليه وهي لغة سليم والخطاب في ظلت  
لنفسه والباء في بها ظرفية والنصيحة فعيلة من نصح الهم اذا اكتمل  
طبعه والمراد بالنصح هنا شدة الخراع وافرطها **ان تكون اليد فاعلة**  
**بنصيحة** لاعتمادها على موصوفها فتكون صفة جرت على غير من هي  
له **او فاعله بالظرف** يعني فوق خلمي لاعتماده ايضا على الموصوف  
اذ تكون صفة ثانية تكبد **او لا ابتداء** متعلق بمحذوف هو المعطوف  
حقيقة اى او يكون مرفوعة بالابتداء والظرف للخبير **والاول ابلغ بانه**  
**اشد للحرارة** لاقتضائهما زيادة حرارة الكبد من نار الجوى حتى اثرت  
في اليد التي هي من الاعضاء الظاهرة فانضمها الى الظن بالباطنة **والطلب**  
**بكر الخا المجر** واسكان اللام وبالموحدة **زيادة الكبد** او **حجاب القلب**  
**او ما بين الكبد والقلب** هذا تفسير المصنف وفي الصحاح القلب الكسر  
للحجاب الذي بين القلب يقال للرجل الذي عتبه النساء انه لقلب نساء  
وفي القاموس هو حجاب رقيقه يصل من الصلابة والكبد او زيادتها  
او حجابها او شئ ابيض رقيق لا زق بها ولا يخفى ان تفسير القلب بالكبد  
لا يصلح هنا لما يلزم من اضافة الشئ الى نفسه **واضاف اليد الى الكبد**  
**للملاسة بينهما** لا بها وفي بعض النسخ بانهما في الشخص الواحد والاحسن  
في تقرير الملاسة بين اليد والكبد عند الشاعر القول بانها قد فرض  
وضعهما على قلب الكبد وقلة الحشى بل الاحسن ما قاله المصنف لا قلب الكبد  
الذي فوق الكبد اليد لا يتاقي الملاسة بينه وبين الكبد على التفسيرين  
الذين ذكرهما المصنف للقلب الا بانهما في الشخص فليكن اضافة اليد الى الكبد  
لذلك وانت خبر بان لا يلزم ان يتحد نوع الملاسة في الاضافتين  
وان اعتد المصنف اليه على ان دعواه عدم تاقي الملاسة بين القلب  
والكبد بنفسه وبه المذكورين لهما ان يكون المحصور ممنوعه **والا خلافا**  
**في تعيين الابتداء في نحو داره زيد** لا يعود الضمير على موخر لفظا  
ورتبة لو قلنا ان المرفوع فيه فاعل بالظرف وعوده على موخر كمن



منوع وهذا هو التنبية الثاني قبل عليه انه ينبغي جريان الخلاف فيه فان  
عندنا من يجوز نحو ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى ان فيه عود الضمير  
الى متاخر لفظا ورتبة قال وفيه بحث وهذا الجوز هو الاخفش ومن  
تبعه اجازوا ونحو ذلك لسدة اقتضاء الفعل المتعدي منعونه اقتضاء  
الفاعل قال الرضوي والاولى يجوز ما ذهب اليه الاخفش لكن صلى  
قله وليس البصر به منعه مع قولهم في باب الشائع ما قالوا واصل هذا هو  
البحث المشار اليه ثم **فان قلت في اره قيام زيد لم يحجزها اي لم يحجز**  
**هذه المسئلة الكو فيون البتة** اي بوجه من الوجوه **اما على الفاعلية**  
**اي على كون المرفوع فاعلا بالظرف فلما قدمنا** من امتناع عود الضمير  
على متاخر لفظا ورتبة **واما على الابتدائية** اي على كونه مبتدأ **فلاست**  
**الضمير لم يعد على المبتدأ** ليكون عابدا على تقدم رتبة بل على اضعف  
اليه **المبتدأ والمسحق للتقديم** وان تاخر في اللفظ **انما هو المبتدأ**  
**وانما ايضا البصر بكونه** على ان يكون المرفوع مبتدأ لفاعله لانه اذا كان  
مبتدأ كان مقدرا للتقديم وعود الضمير على ما هو كذلك جائزا اذا كان  
فاعلا كان محققا للتأخير وعود الضمير على مثله ممنوع وما عليه المصم  
من نقل جواز هذه المسئلة عن البصر بين على الوجه المذكور هو الحق واما  
ان ما كان في تسميته فنقله عن الاخفش فقال ويجوز في داره زيدا جاعلا  
وكذا في داره قيام زيدا وفي دارها عند عند عند الاخفش ويخصيصه  
بنقل الجواز عنه يقتضي ان غير من البصريين قابل بالمنع وليس كذلك فالنقل  
عنهم ينص الشارح الاجازة كالاخفش على نحو ما ذكر المصم وقد ظهر  
لك من هذا الكلام ان الاخفش وان كان من الجوزين في المرفوع بالظرف  
وان لم يعتمد الابتدائية والفاعلية لا يطرد القول بذلك في كل صورة  
الا ترى كيف اوجب هذا الابتدائية لقيام المانع من الفاعلية وانما  
اجاز البصريون ذلك **لقولهم في اكفانه** **دريج الميت** اي ان السماع  
شاهد بما ذهبوا اليه والدريج بفتح اوله وسكون ثانيته وفي اخره جيم  
مصدر بمعنى الطي والتلفيف **وقوله بمسعا** **نزهك الفتى** **وجازة**  
هو معراج من الطويل لم اقتله على تمة ولا فاعل والمسعاة واحدة المساعي  
قال في القاموس المسعاة المكرمه والعلاة في انواع المجد وغلط الجوهري  
فقال تدل في الكرم في الكلام يشير الى ما وقع في الصحاح من انها واحدة  
المساعي في الكلام والجود قال المحشي والذي رايت في نسخة الصحاح  
التي اراجعها وهي نسخة في مدرسة جمال الدين والمسعاة واحدة المساعي

في الكرم

في الكرم والجود قلت وكذا لك هو في نسخة التي من الله على علمائها  
وهي فيما اظن نسخة معتدلة والممكن بضم الهاء بضم وسكون اللام قال  
في الصحاح هلك الشيء هلكا وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا  
والاسم الهلك بالضم قال الزبيري التهلك من نادر المصادر ليس فيها  
تجزي على القياس وفي القاموس هلك كضرب ومنع وعلم هلكا بالضم وهلكا  
وهلكا بضمها وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا وهلكا  
سببا للنجاة امر معقول اما ان يكون سببا للهلاك فواجبه اجيب  
بان الانسان قد يترك المسحاة فيهلك وقد يفعلها فينجو فعلاكة  
ونجاة بسببها تركا وفعلها وليت شعري له لا يكون المسحاة مصدرا  
ميمما بالباس سجي ويكون المعنى هلك المرء او نجاة ليس الاسباب  
فان سجي فيما يسعد في الدار الآخرة فقد نجى او فيما يشقى فيها فقد  
هلك قال تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى واذا كان اسم في بنية التفسير  
كالضائف في المثال المتقدم كان ما هو من تمامه وهو المضاف اليه فيه  
**كذلك** اي في بنية التقديم ايضا وهذا جواب عما استدل به الكوفيون  
من عدم جواز الابتدائية في نحو في داره قيام زيد وقد تقدم **والارجح تعين**  
**الابتدائية** المرفوع المتأخر في نحو هل افضل منك زيد وهذا هو جواب  
التنبية الثالث لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند اكثرين  
لضعف شبهه بالفعل وكذا باسم الفاعل لانه لا فعل من لفظه بمعناه  
لهول عمله كما في حقيقة المشتقات **على هذا المبدأ** والنمط وانما رفعه اذا كان  
لشيء وهو في المعنى مسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار  
غيره متفاحا ما رايت رجلا في عينه الكحل احسن منه في غير زيد لانه  
يكون حينئذ معقوب حسن فيكون له فعل من لفظه بمعناه وتسمى هذه  
المسئلة بمسئلة الكحل **ويجوز الفاعلية في لغة قليلة** حكاهما ليس  
عن ثلث من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فاعلم اجازوا ان يقال مرت  
رجل افضل منه ابو بكر افضل على الابتداء ورفع ابو على انه فاعل  
بافضل لانه في معنى مرت رجل فابق ابو في الفصل وعلى هذا نحو  
التفسير ان يقال والراجح تعين الابتدائية **من المشكل قوله** **فخرج**  
**عند الناس** **منكم** هو صدر بيت من الوافر وعجزه اذا الداعي المتروك  
قال يالا وقد مر الكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول وهذا هو  
التنبية الرابع لان قوله **نحن ان قدر فاعلا** **لهم** **مجد** **ور** **ان** **احد**  
**الحال** **الرجف** **عن** **معتد** **ولم** **يثبت** **اي** **ولم** **يقم** **دليل** **على** **جواز** **ذلك**



وما استند اليه المحيز من قوله خير بنو لوط فلا تك ملغيا مقاله لمحي  
 اذا الطير مرت فمحتمل لان يكون خيرا خيرا مقدر ما فصح الاخبار به عن  
 الجمع لان فعله لا يستوي فيه الواحد وغيره كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك  
 ظهر **والثاني عمل الفعل في الظاهر** اي فيما ليس به مستقرا وليس المراد  
 به بحسب ما قيل من انما استبق ما يقابل الضمير مطلقا كما هو الساج في غير  
**مسئلة الكل وهو ضعيف** وقد عرفت ان المراد بمسئلة الكل ما اذا  
 سبق الفعل التفضيل لشيء وكان مرفوعه اجنبيا مفعلا على نفسه  
 باعتبارين وهي مسئلة طويلة الذيل وقد افردوها شفعنا في مصنف  
 سماه كحل العيون كحل في كل مسئلة الكل **وان قدر نحن مبتدا وما**  
**قبله خبرا عند لزوم الفصل به** اي نحن **وهو اجنبي بين الفعل ومن**  
 صلة وهو ممنوع بخلافه لو كان فاعلا فان الفصل به لا يكون فضلا  
 باجنبي قال ابو حيان وعلى تقدير جعل نحن مبتدا لا يكون اجنبيا  
 لان التوكيد في ان الخبر رافع للمبتدا فهو من مولاته نعم هو لازم  
 لانه لا يقول ان الخبر يعمل في المبتدا **وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف**  
**على ان الوصف خبر عن المبتدا** وفيه **والنقد** يرفخ خبر وقد رخن المذكر  
**توكيد للضمير في الفعل** اي توكيد للضمير المستتر في خبر واطلق عليه  
 لفظ الفعل باعتبار ما كان عليه **ما يجب فيه تعلقهما**  
**بمخروف وهو غائية احداهما ان تقع صفة نحو او كصيب**  
**من السماء** وهذا من قبيل الظرف المستقر فان الظرف يتقسم باعتبار  
 متعلقة الى مستقر ونحو المستقر ما كان متعلقه عاما ويجب حذو  
 لان الظرف نايب عنه ولجميع بين التاييب والمنوب نحو وعند علم  
 الساعدي في الله شك واللغو ما كان خاصا ويجب حذو احوال نحو اني  
 الحمد صحت فيه وزيد معتكف في المسجد وانما سمي الاول مستقرا والثاني  
 لغوا لان المتعلق العام اذا حذفت انتقل ضميره الى الظرف واستقر فيه  
 فهو مستقر فيه ثم قبل مستقر على الحذف والايصال كما قالوا في المشتوك  
 فيه مشترك ولا كذلك المتعلق الخاص فانه اذا حذفت لا ينتقل ضميره الى  
 الظرف فكان لغوا كما نال في ولم يخبر كما اعني الاول وقبل به مستقرا  
 لان يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه قال الرضي قال ينبغي ان تقدم  
 الخبر اذا كان ظرفا مستحقا وليس كذلك الظرف مستقرا وكذا  
 كل ظرف عام له مقدار لان ناصبه هو استقرار مقدرا قبله كقولك كانت  
 في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذفت

المحار كايقال المحصول للمحصول عليه ولا يخفى كما افاده الشارح ان المناسبة  
 التي ذكرت اولي في وجه التسمية اول ما ذكره الرضي انه لا يلزم في كل ظرف  
 مستقر اي يكون متعلقا باستقرار خاصة لما تقر ان ما دل على الكون العام من  
 حصول وثبوت وكون فهو صالح للتعلق به فلم اشترك الاسم من استقرار  
 غيره منها ولا ان الظرف اللغوي من نحو صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد  
 يصدرق عليه انه مستقر اذ قد استقر الصورة في اليوم والصلاة في المسجد  
 وليس متعلقه لفظا استقرارا وجب عن الاول بان يكون في تسميته مستقرا  
 تعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه وعن الثاني بان معنى كونه مستقرا  
 ان يتعلق بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا ان يلزمه معنى الاستقرار لتردد  
 تلك الصورة ولا يتخلو المحاور بان عزنا قسما في المسمى ان ما قرناه في وجه  
 المناسبة اولي مما قبل فيه وليس المسمى ان ما اعتبرناه وجه في التسمية اولي  
 بما اعتبره حتى يقال يكون ذلك في التسمية وايضا لو كان معنى مستقرا  
 انه يتعلق بلفظ الاستقرار فقط ليرى الفرق بينه وبين قوله وهو مستقر فيه  
 معنى فتأمل ثم قال ذلك الجيب ثم ان المناسبة التي ذكرت اولي لا يتأتى  
 على ما ذهب اليه السهراوي من ان الضمير حذف من المتعلق بخلاف التي  
 ذكرت ثانيا فاعلم انما يتأتى على ما بقي من اشارة اليه المولى بعد الذي في ما بين  
 الكشاف وهو ان اذا قيل زيد على الفرس والمعنى ان زيدا على الفرس فان قدور  
 راكب ابتداء بخصوصه فالظرف لغو وحذف متعلقه جائز وان قدور  
 مستقر ولا واريد بحسب القرينة راكب هو مستقر والحذف واجب  
 واورد على الثاني ان كون الظرف مستقرا انما هو لتعلقه بمعنى الاستقرار  
 المطلق اما اذا اريد بمستقر بمعنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به الا لغوا  
 ولم يكن حذو الاجازات وان خبر ان هذا الكلام لم يفرق بين المراد  
 بالشيء والمراد منه والاول انما اعني والثاني فانه **في الثاني ان يقع**  
**حالا نحو خرج على قومه في زينة اي حال كونه في زينة وانما قيل في حال**  
**فما راه مستقرا عنده** اي بغير يد ومستقر حال من مفعوله وعند  
 ظرف له فزعم ابن عطاء ان مستقرا هو المتعلق الذي يهدر في امثاله  
 وانه قد ظهر هنا والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا  
**الاستقرار بمعناه عدم التردد لا مطلق الوجود والمحمول فهو كونه**  
**خاصا** والمحمول ان الاستقرار في الآية لم يرد به معنى الكون المطلق الذي  
 هو متعلق الظرف المستقر بل معنى كونه خاصا وهو المحصول المخصوص ببيان  
 يد يد فانه لو قيل فلما راه عنده لم يفهم من لا مكان ان يكون تحت حكمه



وهو غير جازم لريه وان كان التقدير مستقرا عنده ولما كان المراد المحصول  
في الحصة قبل مستقرا بذلك المعنى لتعيين هذا المراد وقال ابن الدهان  
عنده متعلق براه ومستقرا حال من المعنى في براه وهو قول حسن **الثالث**  
**ان يقع اتصاله لموصول اسمي نحو ولد من في السموات والارض ومن عنده**  
**لا يستكر ون السراج ان يقع اخر اجزا عن المبتدا او عما اصله مبتدا نحو**  
**زيد عندك او في الدار وان زيد عندك او في الدار وما ظهر**  
**متعلقا بآخر في البنية** وفي بعضها على ما هو الاصل كقولك **لك العيز**  
**ان مو لا عز وان من فانت الذي يحجب تحت الموصول** كما بين هذين تاني  
الطويل ولم يسم قايمة العز بكسر الميم مصدر عز بضم زهه هاء هاء هون والهون  
بالضم الهوان والزل يقال هان هون هونا وهوانا والزل يقال هان هون هونا وهوانا  
وهو ما كذا للمفصول فجعله من الالهة المزمع ومقتضى المقابلة ان يكون  
مبينيا للفاعل من المجرى ويجوز تحت الشيء بضم الجوتين وبعملين وسطه  
وتجوز في المكان صحيح تمكن والخصي بيا مشددة في اخر الواسع في  
المنقطة والمقول وقد تقرر باننا لا نستكر بان لدى متعلق بك من المذكور  
بل بخبر وفيه وهو خبر كما بين الذي هو فاعل من كان الناقصة سلمنا تعلقه  
به لكن اسم فاعل من كان بمعنى ثبت ولم يتزلزل فهو من الاكوان **الاجابة**  
**ولا شاهد فيه ورده الحسبان ان يكون بمعنى الثبوت هو ان يكون العا**  
**الذي يقدر وفيه ان يكون العام ما كان بمعنى الثبوت مطلقا**  
**المراد هنا ثبوت خاص وهو ما كان بمعنى عدم التزلزل بقرينة**  
**عطفت لم يتزلزل على ثبت وانما جعل جعل كما في المذكور ليقدر ان**  
**المتعلق بمحذوف من كان الناقصة لئلا يكون ذلك لغوا ولا يجوز اعتبار**  
**كما في المذكور اسم فاعل من كان الناقصة مع دعوى انه المتعلق لئلا**  
**يبقى بلا جواز الظرف لغوي في حواشي الكشف للمولى بعد المولى عند**  
**الكلام على قوله تعالى فرك ان منكم مرتضا او على سفر وما يتنبه له انما اذا**  
**قبل في الظرف المستقر كان او كان فيقوم من كان التامة بمعنى حصل وثبت**  
**والظرف بالنسبة اليه لغوا لئلا يكون الناقصة والا كان الظرف في موضع المجرى فقد**  
**كان اخرى ويتسلسل التقديرات وفي شرح ابن جني** **الظرف الواقع**  
**خر اصح ان جني نحو ان اظهاره هكذا وقع في نسخة المصنف وحق التعبير**  
**اظهارا متعلقا اي فلا يكون واجبا للحد فاعلم وان كان كونا عاما وانتار**  
**ان يعيش في المسئلة تعسلا وتفرقة بين ما اذا بنى الكلام او لا على**  
**الحذف وما اذا بنى على عدمه فقال وعندي **ان اذا** حذف المتعلق ولا**

ونقل

ونقل خبره الى الظرف لم يحجز اظهاره اي اظهار ذلك المتعلق بوجه  
وكان واجبا للحذف **لان صار اصاره مرفوضا** شأنه ان لا ينطبق به  
اصلا ولان الظرف يتحد فصيلا بمتعلق صار قاعا مقامه فلا يجامع والمكان  
هذه فاما ان ذكرته **اولا** وثبت كلامك على التقرن به فقلت **زيد**  
**استقر عندك فلا يمنع منه اي من ذكر ما منع انتهى** وهو قول غريب  
انفرد به قابله **لخامس** ان يرفع الاسم الظاهر لوجود شرط العمل  
فيه نحو في الله شك وخو او كصيب من السماء فيه ظلمات محل  
الشاهد في الثانية الجار والمجرور الثالث لان الرفع للاسم الظاهر اعني  
ظلمات لاعتماده على موصوف وصيب وهو يفعل من المصوب وهو  
التزول يقال للمطر والسحاب فان اريد الاول فظلماته ظلمة فكانت  
بنهاية قبل ان تظلمت غمامه وظلمة الليل وان اريد الثاني فهي تحت  
وتطبيقه مع ظلمة الليل **ونحو عندك زيد** وهذه الحال الخمسة المتعلق  
المقدر فيها كون مطلق كما عرفت بخلاف الثلاثة الآتية فانه فيها  
مقدرا كما ستعرف وان كان واجبا للحذف ايضا **والسادس ان يستعمل**  
**المتعلق وان كان من الاكوان الخاصة بمحذوف في كلامهم في مثل او**  
**شبهه كقولهم لمن ذكر امر او قد تقدم عنده حينئذ الان واصله**  
**كان ذلك حينئذ واستمع الان** وانما وجب حذف المتعلق في مثله  
لان الامثال لا تغير عما وردت عليه **وقوله للمع من اسم فاعل من امرس**  
**الرجل بني باهله او اتخذ عرسا بالكسر وهي امرأة الرجل بالرفا والبيبي الرفا**  
**بكسر الراء والمدا ما ان تكون هزنة اصلية من رفا الثوب لام خرقه وضم بعض**  
**الى بعض اي بالانسيام وجمع الشمل او غير اصلية من رفا الثوب برفو ط ص ل**  
**وقالوا سكن من الرعب اي بلا الختام ولا اتفاق والسكون والظلمة بنينة**  
**قالوا ذلك بالرفا اعريت وهذا من قبيل شبه المثل والباء فيه**  
**للمصاحبة والسابع ان يكون المتعلق محذوف فاعلى شريطة النفس**  
**نحو يوم الجمعة صمت فيه** فان التقدير اصحت فيه يوم الجمعة  
للمهور بوجوب نصب يوم الجمعة على ان حذف لصمت محذوف فواجوبا  
لمكان التفسير لان الاستفهام يستدعي الفعل **ونحو زيد يمررت به**  
**بقد يمررت بزيد عند من احاره مستدلا بقراءة بعضهم** وهو عيب  
ان مسعود **وللظالمين اعد لهم والاكثر** وان لا يجوزون خبر الاسم  
في باب الاشغال سواء ذكر معه حرف الجر ام لم يذكر اما الثاني فلان  
يؤدي الى حذف الجار وبقاء عمله وهو غير جائز واما الاول فلان



حرف الجر عن تولد الجر من الفعل الذي معدي سيما ان كان اليا المعاقبة  
 له مرة واللفظ لا يجوز انما وبعضه دون بعض فمهم **لوجيون** في ذلك  
**استقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء وينصب باضمار فعل متعد**  
 بنفسه مرادف اللزيم او مناسب في نصبون في نحو زيد احببت عليه  
 باضمار لا يست وفي زيد امررت به باضمار **جاءت او نحوه وبالوجهين**  
 أي برفع الظالمين ونصبه **قري في الآية** أي في قوله تعالى يدخل من يشاء  
 في رحمة والظالمين اعد لهم عذابا اليما **والنصب قراءة الجماعة** اراد بهم  
 القراء السبعة المشهورين ومن وافقهم من الثلاثة الذين علمهم وغيرهم  
**ويرجحها العطف على الجملة الفعلية** قبلها المحصول المناسب كونهما  
 فعليتين وهن من محسنات الوصل كما نقر في بابيه **وهل الى حنفيد**  
**ان يقدر المحذوف** المفسر في السين **منا رعاي** ويعذب لمناسبة  
**ويدخل** فتلايم صدر الجملتين **او ما ضيائي** وعذب لمناسبة  
**المقرب** بكر السين أي اعد فيه **نظر** أي هو محل يتروك فيه النظر  
 لا يقال كل من التقديرين على تحصيل مناسبة وتقويت أخرى فان  
 التقدير الاول يحصل المناسبة بين المتعاطفين بما عرفت ويقوت  
 المناسبة بين المفسر والمفسر والتقدير الثاني بالعكس **والرفع بالابتداء**  
 وهي قراءة شاذة نقلت عن ابن الزبير وابان بن عثمان وابن أبي عمير  
**واما القراءة بالجر** وقد عرفت انها قراءة ابن مسعود فمن قيل **توكيد الحرف**  
 وحده مع قطع النظر عن مجروره **باعد** **تد** **انخلا** على ضمير ما دخل عليه  
 الحرف **المؤكد مثل ان زيدا** انه فاضل ويكون الجار للوكيد متعلقا بالفعل  
 بالاصالة والمؤكد بالتبعية **ولا يكون الجار والمجرور توكيد الجار**  
**المجرور** أي ولا يكون المجرور توكيد للمجرور لان الضمير لا يوافق كذا الظاهر  
**لان الظاهر اقرب** من الضمير وكذا بالعكس وسيأتي ذكر هذه المسئلة  
 ثانيا وثالثا وما يتعلق بها من البحث ان شاء الله تعالى **ولا يكون المجرور**  
**بدل** من المجرور **وربما عادة الجار** فيه رد على ابن حبان حيث ابدى ذلك  
 احتقالات في الآية على هذه القراءة بل وعلى ابن عصفور ايضا حيث صرح في  
 توجيهها بذلك **لان العرب** لم تنبذ **ضمرا** من مظهر لا يقولون  
 قام هو وانما جوزه ذلك بعض النحويين بالقناس وقد نتج المضمير  
 ما لك في ذلك فانه قال في تسهيله ولا يبدل مضمرا من مظهر ولا من ظاهر  
 وما اوهم ذلك جعل توكيدا وذكر في شرحه ان ابدال المضمير من الظاهر  
 لم يسمع فان تمثيل النخلة بجفراك وقد عرفت ان ابن عصفور خرج قراءة

والظالمين

والظالمين اعد لهم على البدلية وانسند صاحب الصحاح على اجود بين استقلت  
 لما في اللمحذ وتغيب ورواه غيره بلفظ استقلت عيشه وقد يقال  
 ان الجار والمجرور في الموضوعين تأكيد لفظي لا بدول وقال ابو حيان ابدال  
 الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب جايوا اتفاقا وابدال الضمير من  
 الضمير او من الظاهر فيه خلاف وابن الجايب في كافيته قد جوز ما منه  
 ابن مالك واقره على ذلك شارحها العلامة الرضوي **والثامن القسم**  
**بغير الباء نحو واللبل اذ ابغضني وقاسه لا كيد ان اصنامكم وقوليه**  
**نه لا يوحرا الاجل** ولوصرح بالفعل في نحو ذلك وجبت الباء هل  
 المتعلق الواجب للذف فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفصل  
 للنقد يري في ثاني القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا  
 جملتين ولا شيء من الوصف ولو مع متعلقه محذوف هو مفرد وانما لم  
 يقع المفرد صلة لانها لا يصح الموصول والمفرد لا يصح لانه لا يدل  
 على اكثر من نفسه فان قيل ولم كان الوصف مفردا والظرف وشميه  
 جملة مع انه اقرب الى الفعل منهما قلنا لانها نايابا مناسبة للجملة وقاما  
 مقامها في تحمل الضمير المقصود بالاسناد اليه ولا كذلك الوصف فانه  
 وان تحمل الضمير لم يتحمل المقصود الاسناد اليه المقيد واللام يعامل معاملة  
 المفرد في الاعراب **قال ابن بعيش وانما لم تجز في الصلة ان يقال**  
**ان نحو جاء الذي في الدار** يتقد بر مستقر على انه خبر لمحذوف  
 أي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير **يوجد الذي هو مستقر على حد قراءة**  
**بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع** أي رفع احسن بنقد يري  
 الذي هو احسن لقلة ذاك **واطراد هذا انتهى** كان الظاهر ان  
 لقول لقلة هذا واطراد ذاك لان القليل ما كان على حد قراءة بعضهم  
 وهو قريب كما ترى لكنه لما لم يكن مما التلاد فيه كان بعيدا قيل ينبغي  
 تعليل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان لا يكون الباقي صالحا لان يكون  
 صلة ولا كذلك نحو جاء الذي في الدار فان الباقي منه صالح للوصف  
 فجعل الجار والمجرور ومنه خبر محذوف مود الى نحو من الحذف مع الصلاحية  
 المذكورة **وكذلك يجب** تقدير الفعل في الصفة في نحو **رجل في الدار**  
**فله درهم** لان الصفة نحو **رجل في الدار** في قوله **فله درهم** في نحو  
**رجل صالح فله درهم** أي فيما اذا اوصف المبتدأ بمفرد والشرط في ذلك  
 ان الفاء انما تدخل خبر المبتدأ في نحو ذلك لشبهه بحجاب الشرط من حيث  
 كانت الصفة بمثابة جملة الشرط والمبتدأ بمنزلة اسم الشرط فوجب



كونهما جملة عند وجود الفاعل بمقتضى الشبهة ضرورة ان لا يشبه عند الافراد  
 اذ الافراد اذ الشرط لا يكون مفردا ويتعين في متعلق هذا الجار والمجرور  
 ان يكون مستقلا لمنهم الفاعل حيث الشرط ماض وقد يتبع المص  
 ابن مالك في جواز دخول الفاعل في كل تكرار وصفة فعلية او ظرفية  
 فان لم يصف اليها كل فاعل للحديث وانما يصح هذا ان صح ان التكرار  
 الموصوفه باحدهما والحق انه لا بد من اعتبار عموم المستند لدخول الفاعل  
 في خبره وما بحق التشبيه فقد نصوا على امتناع الفاعل حيث المستند  
 خاص فتدبر فاما قوله **كل امر مباحدا ومردان فنوط بحركة المتحالي**  
**فتاد** البنت من اول الخفيف وقايله مجهول والمباحدا قال المحشي بكون  
 العين اسم فاعل كمدان اي في كونه اسم فاعل مردان اي قارب يعني  
 كل امر مباحدا من شئ او مقرب منه فانه منوط ومتعلق بحركة الباري تعالى  
 وعدله لا يقع الا بآراءه يقال نطت الشئ انوطه نوطا علقته والحركة هنا  
 العدل فانه من محايها لانه كما في القاموس وهذا جواب عن سوال مقدر  
 تقديره كيف دخلت الفاعل في خبر المستند الموصوف بمفرد وهو منقطع فاجاب  
 بانه قادر وقيل شاذ **واختلف في الخبر والصفة في خبرها تقدم والحال**  
**فمن قدر الفعل وهم الاكثر** ورون فلان **الاصل في العمل** فهو اولي بالتقدير  
**ومن قدر الوصف** كالاخفش من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين  
**فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد** اي ان تكون مفردة  
 ولان تقدير الوصف تقدير مطلق بخلاف تقدير الفعل اذ يتعين  
 الوصف في نحو اما عندك فريد وخزبت فاذا بالباب زيد لان اما  
 واذا الجائيه لا يليها الفعل ولان العرب حيث صرحت بالمتعلق  
 في ذلك صرحت به وصفا **وان الفعل في ذلك** اي فيما اذ وقع حالا  
 او نعتا لا بد من تقديره **بالوصف** اظهار المحلة من الاعراب في تقديره  
 ابتداء فخر المسافة وتنصيب على اعرابه قالوا **اولان** **تقليل المقدر**  
**اولي** فان الفعل مع فاعله جملة ولا تكن الوصف مع فاعله فانه مفرد  
**وليس** ما قاله بشئ لان الحق انا لم نحذف الضمير من الفعل والوصف  
**بل نقلناه الى الظرف** هو معناه للعام ليشمل الجار والمجرور **فالمحذوف**  
**فعل فقط او وصف فقط** وكلاهما مفرد ومحصلة انهم حيث  
 قالوا فيما اذ قدر الفعل الظرف مقدر جملة ظن ان المقدر للفعل  
 وفاعله وهو جملة ومقدر والوصف انما يقدر ورون اسم الفاعل  
 بدون ضمير فمن ثم قالوا **تقليل التقدير** او لى والجواب ما عرفت

ووجه قولهم الظرف مقدر جملة انه يصير بتقدير الفعل جملة بخلافه  
 بتقدير اسم الفاعل او انه من باب تسمية الجزء باسم الكل **واختار** باب  
**الاشتغال** فيقدر بحسب المفسر ان فعلا ففعل وان وصفا فوصف  
**تقدير الفعل في نحو اليوم الجمعة محتكف فيه** وتقدير الوصف  
**في نحو اليوم الجمعة انت محتكف فيه** ولما كان القابلون بتقديره  
 فعلا اطلقوا اطلاقا ظاهرا ان الفعل مراح للتقدير في كل مقام والقابلون  
 بتقدير الوصف اطلقوه كذلك وكلاهما غير مرضي عند المصنف قال **والحق**  
**عندي انه لا يترجح تقديره** اسما كذا كذا ولا فعلا كذا كذا بل بتقدير  
**بحسب المعنى** وما يقتضيه المقام كما ساء بينه اي الحق في المسئلة  
 التفصيل بين الابواب وملاحظة ما يستدعي المعنى فيقدر في كل باب  
 ما يلحق به من اسم او فعل **كيفية تقديره** اي المتعلق **باختار المعنى**  
 على ما هو الحق عنده وهذا ما وعد بينا انه قريبا اما في القسم فتقديره  
 القسم وما في معناه ليس الا وما في الاشتغال فتقديره كما للمنطق  
 يد من فعل نحو يوم الجمعة صرحت فيه او اسم نحو ما يوم الجمعة انت  
 صام فيه واعتلم انهم ذكر وا في باب الاشتغال انه يجب ان  
 لا يقدر مثل المذكور اذ يحصل مانع صناعي تقديره كما في زيد امرت  
 به او مانع معنوي كما في زيد ضربت اخاه اذ تقديره المذكور  
 حق العبارة مثل المذكور الا ان يكون المراد بالمذكور مثل المذكور  
 تقتضي في الاول تقدير القاصر بنفسه وهو ممنوع صناعية  
 وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لا يقع بزيد بل باخيه فوجب  
 ان يقدر جاوزت في الاول واخنت في الثاني لاستلزام المرور  
 بزيد مجاوزته وضرب اخي زيدا هاتان زيدا وليس المانع الصناعي  
 والمعنوي بحيث يتحققان مع كل متعد بالحرف **ولامع كل سبي**  
 وليس المانع الصناعي مع كل متعد بالحرف ولا المانع المعنوي مع كل  
 سبي كنه عدل الى ما ترى لقصد الاختصار وعدم الالتباس فقط  
 ما مثل المانع المتقدم احدا من صناعي او معنوي فكان ينبغي ان  
 يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سبي فان عطفا بلا  
 مقتضى لتصور المانعان في بعض صور المتعدي بالحرف وبعض صور  
 السبي ولا يتحقق ذلك الا في بعض صور المتعدي بالحرف نحو زيد  
 مررت باخيه فان فيه مانعا صناعيا وهو عدم تعدي الفعل  
 بنفسه ومعنويا وهو ان المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد فان قلت

مطلقا



حينئذ في مثله قلت تقدر نحو الاست وبتدفع المانعان هذا وقد  
 قيل على تخصيص المكان بقدرها بالمتعدي بالحرف انه يومهم عدم المكان  
 في السبي وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة يعنيها **الآخري**  
 انه لا مانع مناعيا في نحو **يبدأ عكرت له** يمنع من تقدير مثل المذكور  
 لان **شكر يتعدي بالجاء** وينفصه وكذلك **مسألة الظرف** لا مانع فيها  
 من تقدير المثل نحو **يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى**  
**الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهر بنفسه** وذلك  
 لان الاصل في الظرف ان يكون مجرورا بآي فالترمز مع الضمير لان الضمير مما يرد  
 الشيء الى اصله قد شاع في ذلك الضمير فينصب نصب المفعول به قال  
 تعالى **فن شهد منكم الشهر فليصم** وانتصاب الشهر على الظرفية اي فمن  
 حضر في الشهر ولم يكن مسافرا فليصم فيه والاصل في شاهد فيه فليصم  
 فيه لكن وضع المظهر موضع الضمير الاول للتعظيم ونصب على الظرف  
 بعد حذف الجاء ونصب الضمير الثاني على الاستماع وقيل على الاصل في شاهد  
 منكم هلال الشهر فليصم على انه مفعول كقولك شهدت للجمعة اعي  
 صلاتها وكذلك **لا مانع** معنويا من تقدير مثل المفعول في نحو **زيدا**  
**اهنت اخاه** فيقال التقدير اهنت زيدا **لان اهانته اخيه**  
**اهانه له بخلاف الضرب** اذ ليس ضرب احد لثنتين ضربا  
 للآخرى فلا يصح تقدير المثل **واما في باب المثل** هو يقع الميم  
 والمثل في تقدير **نحسب** ما يقتضيه المعنى **واما البواني** وهي خمسة  
 للحال والوصف والخبر والصفة **واما اذا رفع الاسم** الظاهر نحو **زيد**  
**في الدار** فيقدر كونا مطلقا وهو كاي او مستقر وقد مضى التنبيه  
 على ان هذا الكون المقدر حينئذ من الافعال القائمة لان تقدير  
 الناقص يودي الى التسلسل في التقديرات او مضارعا اي يكون  
 او يستقر ان اريد الحال او الاستقبال منها نحو **الصوم اليوم** او في  
 اليوم والخزاعل او في الغد فيكون المقدرا ولا حالي لان اليوم  
 ظرف حالي والمقدر ثانيا استقبالي لان الغد مستقبل ويقدر كان  
 او استقر او وصفها الذي بمعنى المضى ان اريد المضى ولا تقين  
 تعين الفعل منها للتقدير في الصلة **هذا التفصيل** والتقدير من حيث  
 ما تقتضيه معنى الكلام هو الصواب وقد اعقلوه هنا مع قولهم  
 في نحو **زيد قايما** اذ التقدير اذ كان ان اريد المضى من الفعل  
 المقدرا عني كان او اذ كان ان اريد منه المستقبل ولا فرق

بين ما هنا وبين ما قهره ثم غيران ثم جعلوا الفرق في الظرف المقدر  
 وصفا في نفس الفعل المقدر فاذا جهلت المعنى بان لم تقم قرينة معينة  
 لزمان المقدر فقد **الوصف فانه صالح للارزمنة كلها** لا يترك  
 على الزمان بهيئة ليختص وان كانت **حقيقته الحال** قبل عليه كيف يقدر  
 مع الجمل ما هو ظاهر في الحال والحال ان احدا الامور المجهولة وهل هذا  
 الاهتمام بل عند الجمل لا يقدم على تقدير معين بل تزدد الامور بين  
 الحوادث فيقال ان اريد كذا قدر كذا وانت خبران تقدير ما هو  
 ظاهر في شيء حيث يصلح ان يكون كغيره وله ليس من التماثل في شيء فان  
 تقدير الوصف فيما نحن فيه ليس الا لصلوحه للارزمنة كلها دون غير  
**وقال النحشي في افانت تتقدم في النار** انهم جعلوا في النار  
 الاق لتحقق الموعود به فاعبر تقدير الماضي اي فانت تتقدم من  
 النار حصل فيها اثر لما هو محقق الوقوع منزلة ما وقع ولا يلزم  
 ما ذكره اي ولا يتعين هذا التقدير **لان لا يمنع تقدير المستقبل**  
 اي افانت متقدم يحصل عند في النار ولكن ما ذكره ابلغ واحسن  
 ولا فائدة هذه التكتة مع التوقييل جوي بالظرف موضع الضمير قال  
 تاضي المفسرين ووضع من في النار موضع الضمير للدلالة على ان من حكم  
 عليه بالعذاب كالواقع فيه لا مستماع الخلف وان اجتهاد السوال  
 صلى الله عليه وسلم في دعائهم الى الايمان سعي في انقاذهم من النار ولا يجوز  
 تقدير الكون الخاص كقاريم وجالس اي في الاماكن الخمسة الباقية **الاول**  
 برليل يدل على المحصور ويكون الحذف حينئذ جازيا لا واجبا  
 كما في الكون العام ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والمجور  
 كما ينتقل اليها من المحذوف العام فلا يكون الظرف حينئذ الالغوا  
 ولهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص فاجوبوا ذكر خاما  
 كما اوجنا حذف عاما وبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر  
 عند وجود الدليل على الحذف وعدم وجود معمول هو اثر من آثار المحذوف  
 فكيف يكون وجود معمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو  
 الدليل على الحذف ان لم يكن دليل سواء او مقويا للدليل ان كان  
 واشترط الخوا بين الكون المطلق في المحذوف انما هو لو جوب  
 المحذوف لا يجوز اي ومدعا بالجواز لا الوجوب ومما يخرج على ذلك  
 اي على تقدير الكون الخاص لدليل قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به  
 وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كقولك



ابتته لليلة بقيت من الحرم اي مستقبلاتها **لذا قسّم جماعة من**  
**السلف وعليه قول الزحشي** حيث لم يذكر سواء ورده ابو حيان  
**توهم منه ان المتعلق الخاص لا يحدف** قال ابو حيان ان متعلق الظرف  
 او المحرور يكون خاص وهو لا يرجع الى معنى الثبوت والاستقرار فلا يحدف  
 اما ان يكون في الكلام دليل عليه او لا فان لم يكن فالاجماع على وجوب  
 التصريح بظهوره لان المتعلق سمي لا يحدف لانه لا يحدف في  
 الدار وان توريد انه قائم او قاعد وجب التصريح بالمراد لان المتعلق  
 سمي حذف دون دليل لم يحل الاعلى الكون العام وان كان دليل  
 فالجواب على وجوب اظهاره ايضا طرد القاعدة اذ لا يحدف عندهم  
 الا الكون العام وذهب بعض المتأخرين الى جواز حذفه واستدلوا  
 بظواهر لا دليل فيها من قولهم تعلى الحر بالحر فتقدر الحر مقتول بالحر  
 الى اخرها ولا حجة فيه لاحتمال تقدير مضاف اي قتل الحر كائين  
 يقتل الحر فلا يخرج عن القاعدة والاحتمال الجاري على التقوى اعيد  
 مع ظهوره لا يحدف عنه الى غيره ومنها النفس بالنفس الى اخرها فتقدر النفس  
 النفس مقتول بالنفس والعين مفعولة بالعين ولا حجة فيه لاحتمال كونه  
 على تقدير مضاف كما تقدم اي قتل النفس كائين يقتل النفس ففوق  
 العين كائين يقتل العين فان قيل ما هذه المضافات المحذوف قلنا  
 حذف المضاف فصح كثير في كلامهم لا سيما اذا اعضاء الجري على  
 القواعد ثم نقل عن شيخه انه قال ولا تغتور على حذفه في كلام المعتز  
 من تقدير الكون الخاص فان ذلك لنفسه ومعنى لا تغتور اعراب  
**وقال الصواب ان اللام للثبوت اي بمعنى عند وان الاصل**  
**الاستقبال عند من فحذف المضاف انتهى** وعليه فاللام معلقة  
 بظنهم اي او تقوا الطلاق لا استقبال عندهم اي عند استقبالها  
 قال ابو حيان وتقدر الزحشي هنا حالا محذوفة تول عليها  
 المعنى متعلقا بها المحذوف اي مستقبلات لعدتهن ليس بجيد لانه  
 قدر عاملا خاصا ولا يحدف عامل الظرف والجار والمجرور اذا كان  
 خاصا بل اذا كان كونا مطلقا **وقد بينا فساد تلك الشبهة**  
 اي بين شبهة ان الكون الخاص لا يحدف مما ادعاه من الاتفاق  
 على جواز الحذف لقيام الدليل على ان الحذف من باب الاشتغال  
 واجب مع خصوص المحذوف وقد اخذ المصنف في تصوير الصور  
 التي وهي ابو حيان يخرجها على خصوص المتعلق المحذوف فقال

ومما

ومما يخرج على المتعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد  
 بالعبد والانهي التقدير مقتول او يقتل بصيغة المجهول لا كائين  
 كما قال ابو حيان وغيره لا يحتاج الى كسر التقدير الذي هو خلاف  
 الاصل ولذا قال اللهم الا ان تقدير مع ذلك مضافان احدهما  
 مع المستند والاخر مع المجرور اي قتل الحر كائين يقتل الحر وفيه تكلف  
 تقدير ثلث وهي الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلام من  
 المصدرين من المقديرين وان كانا مضافين لا دلالة من فاعل وان كان مستترا  
 اي ونما اختارناه تقدير واحد واثنين وانما لم يعتبر على قولهم فاعل كائين  
 المقدر لا تنقله عند التقدير الى المتعلق ومما بعد ذلك ايضا اي ومما  
 بعد تقدير المضافين مع كائين انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدم  
 مع المستند او لا الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف ان اجمل المحذوف  
 عند موضع تقديره نحو واسال القرية قبل موضع التقدير فيها مما بين  
 واسال القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرية وليس موضع الحذف  
 واجب بان في الكلام مقدر اي موضع محقق تقديره والبيانية بين  
 شيئين لا يتحقق الا بوجود ثابتهما فالحذف هنا لا يبين الا عند ذكر القرية  
 ثم موضع محقق تقديره وقد ذهب بعضهم الى تجويز عدم التقدير بلحتمال  
 ان يتحقق الله تعالى في القرية قدر الكلام ويكون ذلك معجزة فان قيل  
 الاصل عدم هذا الاحتمال قلنا والاصل عدم الجار على ان هذا الله مفعول  
 على ان القرية اسم للابنية للجمعة وقال في القاموس المصالح الجاهل فان قلنا  
 هي مشتركة بينهما وبين اهلها اشتراكا لفظيا او معنويا فالاستدلال ساقط  
 والدليل على ان القرية حقيقة في الناس المجتمعة كثير في القرآن قال تعالى  
 ولكم قرية كانت ظالمة وكان من قرية املت لها وهي ظالمة وكم اهلكنا  
 من قرية بطرت معيشتها قال ولان القرية مشتقة من القر وهو الجمع  
 ومنه قرأت المائدة في الموضع وروى الشارح باختلاف المادتين  
 اذ معه لا يتأتى القول باشتقاق احدهما من الاخر قال لكن قال ابن سبينة  
 في الحكم يقال قرية الكتاب لجهة في قرأت عن ابي زيد وكل ثعلب محففة  
 مفرقة ويقال قرى الماء في الموضع قرى بجمعه وقرت الناقة اجتمع الماء  
 في رجليها فهذا يصح الاشتقاق هذا والقول بان المراد سؤال اهل القرية  
 هو المرتضى وقد نص عليه الشافعي في الرسالة ونقله عن اهل العلم باللسان  
 فانه قال في قوله تعالى واسال القرية التي كانوا والعبد الذي اقبلنا فيها  
 وانا الصادقون لا يختلف اهل العلم باللسان انهم انما يحتاجون اياهم

س  
٢٢



بمثله اهل القرية واهل العبر لان القرية والعبر لا يبينان عن صدقهم ونظير  
هذه الآية قوله تعالى ان النفس النفس اليتيم اي ان النفس مقبولة  
بالنفس والعين مقبولة بالعين والانف مقبولة بالانف والاذن  
مقبولة بالاذن والسنن مقبولة بالسنن هذا هو الحسن لا تقدير  
كان المخرج الى تكلف تقدير المضافين كما عرفت بان يقال قتل النفس  
كان يقتل النفس وقبض العين كان يقبض العين **وكذلك لا يخرج في**  
**قوله تعالى الشمس والقمر تحسان ان يقدر بحجبان** لتعلق به حسان  
فان قدرت المكون متعلقا له قدرت مقنا في جانب المستلزم اي جريان  
الشمس والقمر كما بن تحسان وقال ابن مالك في قوله **قل لا يعلم من في**  
**السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستفاد**  
عبارة ابن مالك في شرح التسهيل زعموا ان محض اي الاستفاد في قوله تعالى  
قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله استثناء منقطع جاء على  
لغة نبيهم لان الله تعالى وان سمع الاخبار عنه بانه في السموات والارض فاعلم  
ذلك على الجواز لا يقدح في كون في مكان بخلاف غيره فانه اذا اخبر عنه  
بانه في السموات او في الارض فانه كان فيها حقيقة ولا يصح حمل اللفظ  
في حال واحد على الحقيقة والجواز والتخييل عندي ان الاستفاد في الآية  
متصل بغير استفاد من الافعال المنسوبة على الحقيقة الى الله تعالى  
والي المجازيين كذا ذكر ويذكر فكانه قيل لا يعلم من في السموات  
والارض الغيب الا الله ويجوز تعلق في الاستفاد كمن في السموات والارض  
مسند الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه اي لا يعلم من استقر  
ذكر في السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف الفعل والمضاف  
والاستفاد الضمير لكونه مرفوعا هذا على تسليم امتناع ارادة الحقيقة  
والمجاز في حالة واحدة وليس عندي امتناع لقولهم القلم احد الساتين  
والحال احد الابوين لقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي انتم  
حكم وفيها وهي كما ترى لا تقتضي المنع من التعلق بالاستفاد مطلقا كيف  
وقد جوزه على وجه نعم هي تقتضي المنع من التعلق بمطلق الاستفاد لان  
المتبادر منه الاستفاد الكون وهو ممتنع **لا يستلزمه اما الجمع بين**  
**الحقيقة والمجاز اي استعمال اللفظ الواحد في معناه الحقيقي ومعناه**  
**المجازي معا وهو المعنى عند علماء البيان بعموم المجاز فان الظرفية استفاد**  
**من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه** لان غير في الحقيقة لعدم  
استعمال المكان عليه ومجاز بالنسبة اليه تعالى لاستعماله المكان

ولما

واما حيل فزاة السبعة مع تواترها وتعاهدتها على لغز حجة وهي  
تتم وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعموا **المخبري فان زعم**  
**ان الاستفاد منقطع** فكذلك اعترف عند بقوله فان قلت ما الداعي الى  
اختيار المذهب التام على المذهب المجازي قلت تكسر به خبيث  
اخرج المستثنى مخرج قوله الا ليعاين به بعد قوله ليس بها انيس ليعول  
المعنى الى قوله ان كان الله من في السموات والارض فيهم يعلمون الغيب  
يعني ان علمهم بالغيب في استحالته كما مستحال ان يكون الله منهم كما ان  
ما في البيت ان كانت اليعاقبة انيسا ففيها انيس لصاحب القريب  
وفي الكلام تعقيد بخلاف بيان امر من اجدها بوقف التمسك على اللغز  
التمسك والثاني موازنة الآية بالبيت اما الاول فلخصه ان كان الله  
فيها وهو يعلم الغيب ففيها من يعلم الغيب اي استحالته كما مستحالته  
واما الثاني فقلتو ففهما على تقدير بوشية مثل ان كانت اليعاقبة انيسا  
ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التام وجعله من جنس الاول  
على سبيل الغرض والتقدير بوليه تلك الشريطة واما على المجازي فنصبه  
على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الاخير مخرج فليس في من جنس  
الاول لاحقيقة ولا فرضا **والخلاص من هذا ان المحذور من الاستفاد**  
**لا استقرار ان يقدر قل لا يعلم من في السموات والارض لان المذكور**  
**فيها يشمل البارئ تعالى وغير حقيقة فيبقى المحذور ويكون الابدال**  
**في الاستفاد المتصل فيبقى المحذور الثاني ومن جواز اجتماع الحقيقة**  
**والمجاز في كلمة اي ارادها معان كل واحدة والخيار فيها وفي مسئلة**  
**استعمال اللفظ الواحد في معنيين ومعانيه المنفرقة على تباين الحقيقة**  
**ومجازا واحدا بقولهم القلم احد الساتين ونحوه** كالحال احد الابوين  
واللبن احد اللبن فان اطلاق السات والاب واللم على القلم والحال واللبن  
مجازا قطعا **ويجوز في ذلك اي الى هذا التقدير وقدر الكون العام** **وتلك**  
**في الآية وجد اخر هذا الوجه ابداه ابن مالك في شرحه احقا لا وهو ان**  
**يقدر من معنوا يعلم والغيب بدل استحالته منه فيرجع التقدير**  
**قل لا يعلم غيب من في السموات والارض والله فاعلم يعلم والاستفاد**  
**مفرد اي ان الاسماء الغائية التي يحدث في العالم لا يعلمها الا الله اي انهم**  
**لا يسبق علمهم بها وانما الله سبحانه هو المحضو ليسبق اعلم بها تعين موضع**  
**التقدير من الكلام الاصل في متعلق الظرف** **يشبهه ان يقدر مقدما**  
**عليها كسابر العوامل مع معنوا فانها مقدرة التقدير عليها وقد تعرض**



ما يقتضي ترجيح تقديره موحدا وما يقتضي إيجابه أي إيجاب تقديره  
 موحدا اعتداده أبا المعارض فالأول المرح نحو في الدار زيد لأن المحدث  
 هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدأ فتقدم كذلك وإنما كان أصلا ذلك  
 وأصل المبتدأ التقديم لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به والمحكوم عليه  
 لا يورث وجوده قبل الحكم فتقدم في اللفظ أن يكون ذكره متقدما على ذكر  
 المحكوم عليه وأما وجوب تقدم الحكم في الفعلية فمن جهة كونه عاملا ورتبة  
 العامل متقدمة وإنما اعلموا الأمر اللفظي أعني العمل والعلى ذلك المعنوي  
 أعني التقديم منه لأن العمل ظاهري فاعتد به وقيل التقديم هنا لا يذات  
 من أول الكلام بأنها فعلية ولا احتياج الفعل إلى الاسم واستغناء الاسم عنه  
 فإذا وافي المركب منهما تقيم الناقص بالكامل وقد يرجع الصمغ آخره به  
 هنا من الترجيح فقال في خاتمة الباب الخامس في بيان مكان التقدير  
 كما سيأتي أن تتألف من قسمين أحدهما متقدما والثاني متأخرا في الدار أن متعلق  
 الظرف تقدير موحدا عن زيد لأنه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر  
 عن المبتدأ ثم ظهر لنا أنه محتمل تقديره مقدما فصار أصل خبره هو أنه عامل  
 الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول انتهى ولا يرد أن الرابع في  
 الرجوع عن الجزم بالترجيح إلى القول بالمعارض ليس بذلك لأن هذا  
 العامل مستثنى للتأخر عن المبتدأ ففي تقديره متقدما فكثيرا لمخالفة الأصل  
 لأن الظاهر أنه لا مزية للتقدم على التأخر بالنظر إلى مخالفة الأصل قليلا  
 وتكثيرا فإنه إذا قدر موحدا لم تحت مخالفة مقدما لزم مخالفة الأصل من  
 وجهين تقدم الخبر على المبتدأ وتقدم معموله عليه وإذا قدر موحدا  
 لزم مخالفة من وجهين أيضا تقدم معمول الخبر على المبتدأ وتقدم  
 المعمول على عامله فثبت التعارض **والثاني الوجوب نحو أن في الدار**  
**زيد لأن أن لا يلزمها مرفوعها ومن هنا يتضح أن وجه قولهم أن**  
**أن لا يتقدم خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا فتقدم متعلقة**  
**حينئذ موحدا فلا يلزمها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن**  
**تقدم موحدا في جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ**  
**لأنه ليس الجلة الأسماء بالفعلية فإن قيل هذا الالتباس إنما يكون مع**  
**اللفظ نفع الحذف والتقدير قلت للمقدر حكم الملفوظ فما امتنع في الملفوظ**  
**امتنع في المقدر بنفسه رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر**  
**الفعل متعلقا مطلقا بخبر قوله إذا أهم مكر وتوكلت أما في الدار فزيد**  
**لأن إذا الجوابية لا يلزمها الفعل أصلا لا اختصاصها بالدخول على التسمية**

والملائمة

وأما لا يتبع بعدها فعل إلا إذا كان مقرا ونابح حرف الشرط نحو فاما أن  
 كان من المقربين وهذا على ما بيناه من الأصل وما يعرض عليه غير وارد على  
 مقدري الفعل مطلقا لأن الفعل في صورتين يقدر موحدا فلا يلزم  
 بحد وأصله **الباب** **الرابع في ذكر أحكام**  
**يكثر دورها بين المعربين ويتبع بالمعرب جهلها وعدم معرفتها**  
**على وجهها اللاتيني بها ولتبيين على وجهها من ذلك ما يعرف بالمبتدأ**  
**من الخبر ويعز به أحدهما من الآخر يجب الحكم بابتداءية المتقدم من الإثنان**  
**المرئيين في ثلاث مسائل أحدها أن يكونا معرفتين متساوتين في**  
**في التعريف نحو الله ربنا أو اختلفت فيه بأن كان تعريف أحدهما أقوى**  
**من الآخر نحو زيد الفاضل والفاضل زيد ولا يرد من تمهيد مقدمة وهي**  
**أن المعارض وأن استوت في أصل التعريف هي متفاوتة الأقدام فيه فاعرف**  
**أنواعها الظاهر وأعرفها ضمير الحكم ثم الأعلام ثم المبهات ثم المعارض**  
**باللام ثم المضاف إلى أحدهما معنى المضاف إلى المضاف فانه في رتبة العلم**  
**عند بعضهم وعلى هذا المذهب يتم تمثيل المصم المعرفتين المسابقتين بالله**  
**ربنا فان الاسم الشريف على الصحيح علم وأصله أنه حدثت هزلة وعوض**  
**عنها حرف التعريف ولذلك قيل في الندائيا الله بالقطع ونحو الغنم جعل**  
**علما بالعلية على المصوب دجى أعني الذات الواجب الوجود المسبوح لجميع**  
**الحامد واستنفاة من الله كعبد ويا ومعنى الهة والوهة والوهبة**  
**ومنه تاله واستناله وقيل من اله بكر العين مختارا ومن اله سكن أو من اله منه**  
**إذا فرغ أو من اله التفصيل إذا أوجع بأمه أو من وله إذا احتجوا واحتبط**  
**عقله والهمز بول من الواو استنفاة للكثرة عليها استنقل الضم في وجوه**  
**فهو كاعا واشاح ولا يجفأك وجوه المناسبة ويرده الجمع على الهة**  
**دونه أو هة وقيل أصله لاه مصدر لاه يلبه لها ولاها إذا احتجب**  
**وارتفع لانه تعالى محجوب عن أدراكك عن أدراك الأبصار وكذا حقيقة**  
**محجوب عن أدراك البصائر ويرتفع على كل شيء ثم دخله حرف التعريف**  
**وقيل أصله لاه بالسراية فعرف بحدف الالف الأخيرة وأدخال**  
**حرف التعريف عليه ومن زعم أنه اسم لفه هو الواجب كذاته أو المستحق**  
**للعباداة وكل منهما كمالا مختصا في الخارج في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم**  
**العلم جري في قدره بالان المراد بالاله في كلمة الشهادة أما المعبود بالحق**  
**فيلزم استنفاة الشيء من نفسه أو مطلق المعبود ولو بالباطل ويلزم الكذب**  
**في المحصر فوجب أن يكون الاله المعبود بحق وأصله على الفرد الموجود منزه والعن**



لا معبود بحق من جود الالهة الفرد وهذا معنى قول المرتشاف ان الاله  
من اسماء الاجناس كما ان جل والفرد يقع على كل معبود بحق او باطل ثم حلت على  
المعبود بحق غلبة النعم على الزيا والكتاب على الكتاب سبويه واما الله عز وجل  
الهمزة فمختص بالمعبود بلحق لم يطلق على غيره اي يختص بهذا الفرد الموجود  
تعالى وتقدس وقيل علم لداقه المخصوص له لا يوصف ولا يوصف به ولا  
لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصح له مما يطلق عليه سواء  
ولانه لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله تعالى وحده امثل لا اله الا الرحمن  
فانه لا يمنع الشركه قال قاضي الفاضل والظاهر انه وصف في اصله لكنه للفظ  
عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصق احرى مجراه  
في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال  
الشركه اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غير غير  
معقول للبشر فلا يمكن ان يول عليه بلفظ ولا تدل على مجرد ذاته  
المخصوصة فقط لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معني  
صحيحا ولا من معني الاشتقاق وهو كون احد اللفظين مشاركا للآخر  
في المعنى والتركيب حاصل بينه وبين الامور المذكورة **هذا** اي القول  
بان المقدم من هذين الاسمين هو المبتدأ هو **الشمس** وقيل يجوز تقدير  
**كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا** اي سواء تساوت الرتبة ان اختلفت  
وسواء كان احدهما مشتقا من غير مشتق تقدم او لم تقدم **وقيل المشتق**  
**خبر داخا وان تقدم نحو القايم زيد** واليه ذهب الامام الرازي لان  
معني المبتدأ المنسوب اليه ويسمى الخبر المنسوب والفرق هو المنسوب اليه  
والصفة هي المنسوب فقولنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد المبتدأ والمنطلق  
خبر ورده صاحب النسخ بان اذا قيل المنطلق زيد فان معناه الشخص الذي له  
الصفة صاحب الاسم بمعنى الصفة تجعله على الذات وتسمى اليها ولا اسم  
يجعل الاله على امر تسمى وتسمى اليها السبكي في شرحه وقد يقال ان  
الدال على الوصفية انما هو منطلق اي الوصف المنكروا المنطلق واللف  
واللام فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجود والدلالة على الذات كزيد  
والذلك وقع المنطلق موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج الى جرياته  
على موصوف قبله بقى النظر فيما اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدأ  
الالف واللام خاصة كما ان المبتدأ هو الذي دون صلته او نقول الالف  
واللام وما الفصل لعافيه نظر وقد يقال بمثله في الذي الا ان اتصال  
الالف واللام بصلتهما استند هذا كلامه قال الشارح وفيه محسوس

والحقائق

والحقائق ان المبتدأ ما كان اعرف في نفس الامر واخص من الاسمين وان  
تاخر ذكره **بي في المثال** اي في مثال الفاضل زيد **او كان هو المعلوم عند**  
**المخاطب** يعني وان تاخر في الكلام ايضا او كان مشتقا **كان يقول** واحد  
**من القايم فنقول** بحسب ما له **زيد القايم** فان القايم معلوم عند هذا  
المخاطب فهو المبتدأ وان تاخر واعلم ان بين الاعرف والمعلوم عند المخاطب  
عموما وخصوصا من وجه وطريق تباينهما للاقسام بلا تعدا اخل انه  
اراد بالاعرف من المعلومين او من المجهولين والاعرف المعلوم مع غير  
المعلوم واراد بالمعلوم المعلوم غير الاعرف مع الاعرف غير المعلوم  
المعلوم من المتساويين في الرتبة قال السعد التفت زاتي في طولها والفا  
في النقصان انه اذا كان الشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع  
انصافه بلحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفان لشيئين متقاربين  
في الخارج فانهما كان بحيث يعرف السامع انصاف الذات به وهو كالمطالب  
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخرى يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه  
ويجعل مبتدأ وانما كان بحيث يحمل انصاف الذات به وهو كالمطالب  
ان تحكم بثبوت الذات او بتغيرها يجب ان يبرز اللفظ الدال عليه  
ويجعل خبرا فاذا عرف السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف انصافه بانه  
اخوه وارادت ان تعرف ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاله ولا  
يعرفه على التعيين وارادت ان تعينه عند قلت اخوك زيد ولا يصح  
زيد اخوك وهذا ينقض في قولنا وانت اسودا غايبا الى ما ح فلا يصح مزاجها  
الغائب ولهذا قيل في بيت السقط بخوض بحر ايقه ماؤه ان  
الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف له ما وانما يطلب تعيينه **فان علمها**  
**معاهي** **النسبة** بينهما **فالمقدم المبتدأ** وفي هذا الكلام استدارة  
الى ان يكون المبتدأ والخبر معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام معتداله  
قائمه بمجملته لان ما يستفيد السامع من الحكم قايمة بالخبر اعني انساب  
الخبر الى المبتدأ ولا يزمها اعني كون الكلام عالما بمضمون الخبر ونفسه المنفصلين  
لان وجب العلم بالنسبة بينهما **الثالث ان يكونا نكرتين صالحتين**  
**للافتداهما** لوجود المخصص مع كل منهما **نحو افضل منك افضل مني**  
وهذه النكرة قريبة من المعرفة لعدم قبولها الالف واللام وهذا  
النوع من قبيل ما التخصيص فيه بالمعول **والثالثة ان يكونا مختلفين**  
**تربعا وتكررا** **والاول** المقدم هو المعرف فذكره بدقايم فالمقدم في هذه  
الصورة المبتدأ وانما ان كان اي المقدم هو النكرة فان لم يكن له



ما يسوغ الابتداء به ويجوز فيه فهو خبر اتفاقا وان تقدم نحو خزن ثوبك  
 وذهب خاتمك والمعرفة مبتدأ اتفاقا وان تأخرت وان كان للمسوق  
 يسوغ الابتداء به فكل ذلك عند الجمهور وهو خير وان تقدم والمعرفة مبتدأ  
 واما سببونه فيجعله مبتدأ نظر الى المسوق نحو كرماتك وخير  
 منك زيد وظاهر كلام ابن مالك تخصيص ذلك بما اذا كان مبتدأ اسم  
 استفهام او اسم لفضيل وحسبنا الله قال المصنف في توضيح بحسب  
 استعماله ان احدهما ان يكون بمعنى كاف فيستعمل استعمال الصفات  
 المنكرة فيكون لغتها للثبوت نحو مرت برجل حسبك من رجل اي كافك  
 عز غير وحالا للمعرفة كذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء  
 نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله والثاني ان يكون بمنزلة لا غير  
 في المعنى فتستعمل معرفة وهذه هي حسب المتقدمة ولكنها عند قطعها  
 عن الاضافة تختار لها اسرها هذا المعنى وما لا يمتثلها للوصفية والخاصية  
 او الابتداء وبنائها على الضم كرايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب انتهى  
 ووجهه اي وجه جعل سببونه الاول مبتدأ فيما ذكر ان الاصل  
 عدم التقديم والتأخير ويكون كل من المبتدأ والخبر واقعا موقعا وانهما  
 شبهان بمعرفتين تأخر الاخضر منهما تعريفا نحو الفاضل انت ووجه  
 عندي جواز الوجهين فما اذا كان الاسمان مختلفين تعريفا وتكررا والتكرار  
 يسوغ اعمالا للدليلين قد قيل عليه ان اعمال الدليلين المذكورين  
 منافع لما قدمه من التحقيق الذي قرره اوله وذلك لان احد الدليلين هو  
 شبه النوعين في المثالين معرفتين تأخر الاخضر منهما وهو مقتضى الحكم  
 باندية الاخضر جزماء وان تأخر على مقتضى تحقيقه المتقدم وقد ذكر  
 ههنا توجيهها للحكم باندية غير الاخضر تقدمه واجب بانه لا منافاة  
 لان التحقيق المذكور ناظر الى المختار عنده وهذا المختار بالنظر الى دليل قول  
 سببونه ودليل قولهم دون اختياره ولا يخفى ان مراد للمصنف بالدليلين  
 دليل قول الجمهور وان كان قد طواه لظهوره ودليل قول سببونه اما المذكور  
 في توجيه قول سببونه كما تقدمه كلام الشارح لان مجموع ما ذكره في توجيه  
 قول سببونه دليل واحد مرتب من شياطين لا دليلان فتدبر وشهد لا تتأيد  
 التكرار مع وجود المسوق قوله تعالى فان حسبك الله فان حسبك مختص  
 بالاضافة الى ضمير المخاطب ولم يتعرف لانهم كخطا فيه معنى الاسم الفاعل  
 فجعلوا ايضا فتد للتخفيف كما اذا قل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او كما قال  
 فانها ايضا قد لفظية لقصد التخفيف فلا تؤثر الا في لفظ المضاف دون

معناه والاضافة مطلقا من مسوغات الابتداء بالتكرار سواء كانت اضافة  
 لصفة التكرار كقوله صلى الله عليه وسلم خزن ثوبك كقوله صلى الله عليه وسلم خزن ثوبك  
 الى معرفة والمضاف هو لا يقبل التعريف نحو مثلك فاضل وانما اشترطوا  
 في هذه ان تضاف الى معرفة ليسوع فلا يبتدأ بالتكرار لتقوى بالاضافة  
 الى المعرفة وان كانت غير محصنة ومن وال شدة اهتمامها بخلاف ما لو كان  
 المضاف اليه تكرار فان لا يرفع شي من الاهتمام فلا يسوغ الابتداء ان  
 اول بيت وضع للناس للذي ببكة فان لم يبتدأ اذا دخلت على خبر اسم  
 ان وجب تقديم الاسم وقوله ان في بياضك زيد وقوله حسبك  
 زيد والتا لا تدخل زايده في الخبر في الايجاب فتعين ان يكون زايده  
 في المبتدأ وليشهد خبره بتمام قولهم ما جات حاجتك بالرفع في حاجتك  
 اي اي شي صارت حاجتك والاصل ما حاجتك على الاستفهام قد دخل  
 الناصح اعني جاء الملقى بكان بعد تقدير المعرفة مبتدأ واسم الاستفهام  
 التكرار خبرا ولو لا هذا التقدير لكان قد نزل المعرفة مبتدأ دون اسم الاستفهام  
 فتكرره لم يدخل الى شأن الناصح ان يدخل على المبتدأ لما انه ناصح لا مبتدأ  
 فلو قدرنا اسم الاستفهام التكرار مبتدأ اشنع دخول الناصح عليه اذ لا يدخل  
 في الاستفهام ما قبله والالفاظ ما يستحقه التقدير واما من نصب  
 حاجتك فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم  
 دخل الناصح على الضمير فاستوفيه قال الرضي من الملحقات بكان  
 جاء في ما جات حاجتك اي ما كانت حاجتك وما استوفيا منه واستوفيا  
 الرجوع اليه تكون الخبر عنه موشا كما في من كانت امك ويروي برفع حاجتك  
 على انها اسم كانت وما جرها واول من قال ذلك الخواص لا يربحها من جاء  
 اليهم رسولهم على ونظيره في دخول الناصح على الضمير واستتارة فيه  
 ان تقول زيد هو الفاضل وتقديره هو مبتدأ ثانيا لا فضلا وحادا ولا  
 تابع لاول لان الضمير لا حظ له من التبعية الذي البدلية اذ لو قدر مت  
 واحدا منهما لم يكن صلتا لدخول الناصح عليه ولا لاستتار يجوز ذلك ان  
 تدخل عليه كان الناصحة فتستوفيه فتقول زيد كان الفاضل نصب الفاضل  
 ويجب الحكم باندية الموحى في جواب حنيفة ابويوسف على ونونا  
 بنو ابنا رعييا للمعنى وذلك لان مساق الكلام انما هو لتثنية اي  
 يوسف باني حنيفة وبني ابنا بلا بنا ومن البين ان الخبر يحط القامية  
 فما يكون هاهنا للمعنى التثنية الذي يذكر للحيلة لاجله هو الخبر والقامية  
 المعنوية لت على تعيين المبتدأ وانه هو الموحى في المثالين المذكورين



وان الاصل ابو يوسف كاي حنيفة وبنو ابناينا كبينا وقوله وبنو ابناينا  
ابناينا هو بعض بيت من ثاني الطويل وهو بنو ابناينا وبنو ابناينا وبنو  
ابناينا الرجال الابعاد واصله بنو ابناينا مثل بينا فقدم واخر وقد است  
اللبس لقيام القرينة المعنوية على المراد اولاهام عكس التشبيه المراد باللفظ  
وترك اداة التشبيه للعلم بقصد التشبيه اي انا ابناينا بنو ابناينا  
واما بنو ابناينا فلسوا بعلثا بنينا انما هم ابناينا انا سائر اخرين قال العبيد  
هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر والبيان على التشبيه  
والفهم والفرصون على دخول ابناينا في المراتب والوصية والوقف  
وعلى ان الانتساب الى الاباء ولم ار احدا منهم عزاه الى قابله **ويضعف اب**  
**تعد الاول متدا** والثاني جزم المحل المعنى التشبيه بناء على ان من التشبيه  
**المعكوس للمبالغة** وهو ما جعل الناقص فيه في وجعل تشبيهها بمثلها  
فيه مبنيها وما يسمى التشبيه المقلوب ايضا كقول له لعاب الا فاعلى القائل  
لعابه فانه قصد ايها ان لعابه في اعدائهم من لعاب الافاعي في سرعة  
الاهلاك لان ذلك **نادر الوقوع** ومخالفة للاصول فالحل عليه ليس بقبيح  
**الاصل الا ان يقتضى المقام المبالغة** فيجب الحل عليه لها واذا حل بيت  
بنو ابناينا عليه فعنى المبالغة فيه كمال التشبيه على ان الانتساب  
انما هو بلا بادون الامهات وان ابن الابن وان سفل ابن ما يعرف به الاسم  
للتاخير وهو ما كان مبتدأ في الفصل من الخبر اعلم ان لهما ثلاث حالات  
كما كانت للمبتدأ والخبر احدها ان يكونا معرفتين متساويتين او غير  
متساويتين فان كان **المخاطب يعلم احدهما دون الآخر فالمعلوم**  
**الاسم والمجهول للخبر** لان الاسم محكوم عليه حقه المعلومية والخبر محكوم  
به لحقه المجهولية فيقال كان زيد اخا عمر وعمر اخا زيدا وجعل اخوته  
لعمر واي يكون متساوية ويقال كان اخو عمر وزيدا لمزيج اخا عمر ويجعل  
ان اسم زيدا يعلم الذات ويجعل الاسم وان كان يعلمها ويجعل  
انتساب احدهما الى الآخر بان كان قد علم امرين وخبر وان يكونا متعديين  
في الخارج فانما يستفيد من الكلام الملقى اليه انهما متحدان في الوجود الخارجي  
نحسب الذات فان كان احدهما اعرف بالخبر وجعله الاسم لمناسبة الاعرف  
للاسم فيقول كان زيد القايم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قايم  
هو معنى القايم لان تعريفه حتى يعرف كل منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما  
هو الآخر ولقد اجاد في التعبير عن ادراك ذات العرفتين بالمعرفة لان ذلك  
من باب التصور وعزاد ان انتسبه بينهما واقعة بالعلم لان من باب التصور

ويجوز قليلا كان القايم زيد فيجعل الاعرف خبرا وعبره اسما عكس الاول  
**خو كان زيد اخا عمر وكان اخو عمر وزيدا** وهذه الطريقة التي ذكرها  
المصنف من طريقة المتأخرين ومثل طريقة اخرى لم يذكرها هنا وانما اشار اليها  
فيما تقدم وهي انك بالخبر في جعلها ما شئت الاسم والآخر الخبر ذهب  
اليه الشلوبين وابن عصفور وغيرهما قالوا وهو ظاهر كالم سبويه قال ابن  
خروف وعلى هذا الكلام العرب لان الفاعل حاصلة على كل حال **وليتشني**  
**من مختل في الوتيرة** تقريرا وهذا الاستثناء في هذا الباب وفي باب المبتدأ  
**خو هذا اي نحو هذا اللفظ** واراد به كل اسم اشار به الفصل بالتشبيه **فانه**  
**يتعين للاسمية** وان كان الخبر اعرف منه اذ هو يستدعي الصدر فيقال  
**كان هذا اخاك وكان هذا زيدا** **الامع الضمير** استثناء مفرغ من ظرف  
عام مقدس والمنقذ ير وليستشني من مختل في الوتيرة خو هذا مخرج كل حرف في الامع  
الضمير قاله المحقق فان قلت ان النفي حتى يكون النفي مخرج قلت هو مستفاد  
من قوله ليستشني فانه في معنى وليس الخبر نافية في خو هذا مخرج كل حرف في  
الامع الضمير فان **الافصح في باب المبتدأ ان تحمله المبتدأ** اي ان يجعل  
الضمير مبتدأ وتدخل التسمية عليه فتقول ها انا ذا او لايتاني ذلك  
اي دخول التسمية على الضمير في باب النسخ لان الضمير في هذا الباب  
متصل بالعامل بل مستوفي بعضه فلايتاني دخول التسمية عليه على انه  
سمع قسلا في باب المبتدأ هذا انا اي بالخبر والضمير عن اسم الاشارة  
مقر ونا بالتشبيه في الامتشاف وقال الفر اذ اوصلت المكى عنهم جعلت  
الخبر عند بالفعل فالعرب في ذلك تدخل بحرف التشبيه على المكى دون الميم  
نحو ها انا ذا اقوم ولا يكادون يقولون انا هذا وقد يقولون ها انا  
هذا واعلم انهم حكموا لان الشدة المفتوحة وان الحفظة منها  
او الحفظة المقدرة بين بمصدر معرف قد يقال ليس قد احتراز بابل هو  
شان المصدر الماول به لكون المصدر ي مع صلته لتبقى الاشارة الى ما ضمن  
صلته من الاسناد وليس كذلك بل كما يكون التقدير بالمصدر والمعرف كما اذا  
كان المستدالي في الصلة معرفة يكون بالنكرة اذا كان نكرة ثم ان تعريفه  
بالاضافة اما الى ضمير او غير **بحكم الضمير لان لا يوصف كما ان الضمير** كان  
اورد عليه امور احدها ان كونه لا يوصف لا يقتضى منزلة الضمير فكيف كان  
ما لا يوصف ولم يحمله بعبارة الضمير واجيب بان يجوز ان يكون  
في تلك الاسماء مانع من جعلها بتلك المثابة فان عدم المانع ليس جزأ من  
المقتضى لا شرطاني وجوده الثاني من الحكم على هذا المصدر المسبوك



من الموصول وصلته المعرفة بالاضافة مطلقا بحكم الضمير ما يقتضيه ان المضاف  
الى ذي الاداه مثلا بمثابة الضمير ولم يقله احد ولجيب بان لا يقتضي  
مطلقا وانما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداه اذا كان هذا المصدر فهو  
بمثابة الضمير ولا يلزم من عدم القول بالاول عدم القول بالثاني فان قيل  
هو انما اراد المصدر المذكور قلنا لا يخفى ذلك لا يلزم من عدم العلم بالقول عدم  
ومن علم حجة على من لم يعلم الثالث تخصيص ان وان المصدر يتبع بهذا الحكم  
دون باقي الحروف المصدر يغير ظاهر وسيأتي في النوع الثاني من الجهة  
السادسة في الباب الخامس القول بان الحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك  
معرفه فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بان وان واجيب بان الحق التعميم  
والتنصيص على حكمه من الحرفين لا ينافيه الرابع ان قوله المقدرتين بمصدر  
معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير  
فيحوز الوصف كقولك اعجبني ماضع رجل حسن على ان الصفة المصدر ٣  
المسوك اي اعجبني صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فامله واجيب بان  
لا يلزم من عدم ثبوت حكم الضمير جواز الوصف لان امتناع الوصف اعلم من حكم  
الضمير كما ثبت مما تقدم فلم يزل اي فلا جعل حكمه المذكور **قرأت** الآية  
**السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا في كان جواب قومه الا ان قالوا**  
**بنصب حجتهم وجواب قومه على الجزية ورفع ما بعد الا على ان الاسم والرفع**  
**ضعيف** اي رفع ما قري منصوبا على انه هو الاسم وما بعد الخبر لادائه  
الى الاخبار عما دونه في التعريف مما هو في مرتبة الضمير لا يعرف بضعيف **كضعف**  
**الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف مثل زيد انا والقصص انا زيد**  
**الحالة الثانية ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للخبر**  
**عينا فانت مخير فيما يجعله منهما الاسم وما يجعله الخبر لا مشتركهما**  
**في وجود المسوغ فنقول كان خبر من زيد شرا من عمر او تعكس فنقول**  
**كان شرا من عمر وخبر من زيد وان كان المسوغ لاحدهما اي لاحدى النكرتين**  
**فقط** دون الاخرى جعلتها اي جعلت النكرة ذات المسوغ **الاسم**  
والاخرى العارية منه الخبر نحو **كان خبر من زيد امرأة** ولا يجوز العكس وان لم  
يكن لهما مسوغ لم يقع المسئلة لا يقال كان رجلا حليما ويجوز ذلك في باب ان  
لان اسمها منصوب والغاية في الخبر وهو مرفوع فاشبه العوة فكان بمنزلة  
الخبر عند فساخ وقوع نكرة كقوله وان شفاء غيره مبراهة فيمن رواه غير  
مضاف الى ياء المتكلم بخلاف باب كان فان الاسم فيه مرفوع وهو العوة فتعين  
ان لا يكون نكرة **الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين** احدهما معرفة

والاخر

والاخر نكرة **فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر** قال الشارح لطلق المصدر  
في النكر بين ان يكون له مسوغ وان لا يكون وقد قالوا اذا كان لها مسوغ  
فالاخر ان يجعلها الخبر نحو كان عبدا لله رجلا صالحا ويكون ان يجعلها الاسم  
فنقول كان رجلا صالحا عبدا لله وان لم يكن لها مسوغ فلا يجوز جعلها الاسم  
الا في الضرورة وتعقيب بان مراد المصدر انما هو النكرة التي لا مسوغ لها بوليل  
قوله بعد في الاعتذار الزجاجة ان النكرة قد تخصصت باسم **لا يعكس** بان  
يجعل النكرة اسما والمعرفة خبرا **الا في الضرورة** ولما ابن مالك فانه مسوغه  
في السعة قياسا على الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وجرها لكن بشرط ان لا تكون  
النكرة صفة محضة فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قري زيدا  
وادعي ان لا ضرورة في الابيات الواردة على ما اختاره في تفسير الضرورة  
من انما لا مند وخلا للشاعر عن ان كتابه وقد تقدم البحث فيه **ولا يك**  
**موقف منك الوداع** هو مخبر ببيتان اول الوافر وصدره في قول النفر  
باضاعا وهو من قصيدة القطامي يغير برسم الثعلبي وبعد في دارى اسرك  
ان قومي وقومك لا اري لهم اجتماعا ضباع مرحم ضباعه بضم المعروفي  
بنت زفر من الحارث الكلابي التي اشارت على ايها بتخلية القطامي والمن  
عليه وكان اسير الى فخره واعطاه مائة ناقة فانشد هذه القصيدة وشار  
فيها الى ذلك بقوله الكفر بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرثاعا  
وقد استشهد بالمصباح في اوضح المسالك على اعمال اسم المصدر على المصدر فان  
القطامي اسم للاعطاء وقد اضيف الى الفاعل ونصب المفعول والوداع بالفتح  
اسم للتوديع قال في القاموس وهو يحلف المسافر الناس خافضين وهم  
يودعون اذا سافروا ولا بالدرجة التي يصير اليها اذا قل اي يتركونه وخبره  
وداري امر من المداواة لا نبي ولخفض جناحك قال في الصحاح ومداواة  
الناس تهم ولا تهم والمداواة المداواة والمداينة واسيرك محببك الذي  
اسيرت محبتك ويجعل انه على تقدير مضاف اي اسير اسرك فقد عرفت  
انه كان اسيرا عنده وقوله ولا يك موقف الى اخره قال الزمخشري هو  
بان لا يكون الوداع في موقف الخ قال الزمخشري هو دعاء بان لا يكون  
الوداع في موقف كان قال في ودعنا ان عزمنا على وقتنا فلا كان منك  
الوداع لنا في موقف ولا يك موقف بالاضافة وعلى ما فلا شاهد فيه قال  
بعض شراح ابيات المفصل يجوز ان يجعل كان تامة وموقف فاعلها  
والوداع منصوب بموقف لان مصدر اري قى انت ولا يعنى الوداع ولا يجعل  
وخبر كان محذوف لانه المذكور عليه اي ولا يك موقف منك وداعا



وقيل منصوب بترك مفعول وقيل ان نصيه على انه مفعول له وناصبه في اوله  
موقف وقيل هو على القلب في الكلام والقلب على ما في المطول ضربان احدهما  
ما يكون الداعي اليه من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى  
تأنيها كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ كقوله وما هو في موقع الخبر معرفة  
كقوله واشتد البيت اي لا يكون موقف الود اع موقفا منك والثاني ما يكون  
الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحة اللفظ عليه ويكون اللفظ تابعا لمعنى  
الناظر الى الخوض **وقوله يكون مزاجها غسل وما** هو مجزئ بيت من اول  
الوافر ايضا صدره كان سببية من بيت راس من قصيدة لحسان بن ثابت انما  
شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحد حذرهما ويهوى باسفيان بن الحارث  
قبل اسلامه مظهر ما عفت ذات الاصابع فالجاء الى عذرا منزلا حاد  
ذات الاصابع والجاء وعذرا اسم امك وعذرا بالمدة قرية على يري من دمشق  
والخلا الخالي من الناس والسبية بالامر فعيلة من سبب الحرسا وسببا  
اذا اشتريتها اشريها ولا يقال ذلك الا في المخرصة والاسم السبا على فعال  
بكسر الفاء ومنه سميت الحرسية ويسمون الحمار السبا فاما اذا اشتريتها  
لخيلها الى بلد اخر قلت سبيت بلاهز كذا في الصحاح وفي القاموس سببا الحرس  
كجعل سببا وسببا ومثبا شراها كاستباها وبيعها السبا والسبا ككتا  
والسبية ككويده الحرس ثم قال في مادة سبب من فضل المعتل سببا العدوسيا  
وسببا اسره كاستباها والحرسيا وسببا وهم الجوهري حملها من بلد الى بلد  
في سببيه ويروي سلافة بول سبية والسلافة والسلافة بضم المهملة  
ما سال من عصير العنب قبل العصر ويسمى الحرس سلافا وسلافة وقيل هي  
خلاصة الحرس او اول ما يسيل منها وبيت اسم قرية بالشام من ناحية  
الاردن كانت تتلج فيها النور واشتهرت بمجودتها وقيل الراس هي  
اريد بدير من الخرابين ووصفت الحرة بكونها من بيت لا يخرج في الغالب  
اطيب للنور والخراب ككتاب ما يخرج بد الشراب ومزاج البيرن ماركب  
عليه من الطبايع واما مزاج الشراب فخلطه بغيره قال الرخشي في شرح شواهد  
الكتاب وانما جاز جعل خير يكون معرفة واسمها نكر لان العسل والماء  
من الاجناس التي تؤدي نكر فعاين معفتها اذ لا فرق بين شرب ما وشرب  
الماء فكانه قال يكون العسل والماء مزاجها قال وكان ابو عثمان يسلو  
يكون مزاجها عسل وماء برفع مزاجها على ان يكون ضمير القصه وما  
يحدث جملة في موضع الخبر ويجوز ان يكون في يكون ضمير السلافة وما  
بعد جملة في موضع الخبر او يكون فيه ضمير السلافة وما بعد جملة الخبر

ومن بيت راس خبره والجملة التي هي مزاجها عسل وما صفة السلافة  
انتهى ومقتضى هذا ان تكون الرواية بالمشاة الفوقية ثم ان بيت البيت  
فيه الحب المحي بالنظمين اذ لا يتم معناه الا بالبيت الذي بعده لا سيما  
على ان كان المشددة واسمها وكون خبرها في البيت الثاني وهو قوله على ابناءها  
او طبع غرض من المتعاج هصر اجتناء فان قوله على ابناءها هو الخبر والانياب  
ما كان على عيين الثنايا ويسارها من الاسنان والغض عجنتين الطري  
وهصر بقتل يد الممثلة اما ان اعصا نذ القطف في الكلام حذف مضاف  
او هو من المحصر معنى الكسر فلا تقدر للمضاف في القاموس المحصر الجذب الذي  
والكسر والرفع والادنا وعطف شئ برطب كغض وعوه وكسر من غير يويه  
او عطف اي شئ كان ومحصل البيت ان يشبه ريق محبوبته بخر منحت  
بعسل وما او طبع تعاج طري كسر اجتناء من الشجر كمال النجدة ولطافة  
**واما قراءة ابن هارم اوله تكن لهم اية ان يعلم علماء بتأنيث تكن ورفع**  
**اية فان قدرت تكن تامة فاللام من لهم متعلقة بها واية فاعلم**  
ولهذا انت الفعل لتأنيثه وان يعلم بول من اية بول لان الاية هي علم  
علماء بني اسرائيل بالقران اي معرفتهم اياه بنحته المذكور في كتابهم  
او هو خير محمد وف اي هي ان يعلم والجملة مستأنفة للبيان **وان**  
**قدرتها قصة قاسمها ضمير القصص وان يعلم مبتدأ وانذخه فان**  
تلت وما شان لهم على هذا قلت اما يتعلق بكن على الصحيح مرفوعا لما على  
الحدث او هو صفة في الاصل لا تقوم عليها وصارحالا **والجملة خبر كان فيه**  
لتاها فانما خبر تكن او انذ اسمها ولهم خبرها فده **وه لما ذكرنا من ان متى**  
**اختلف الاسمان تعريفا وتشكيل كان الاسم والخبر النكر الخبر واعتذر**  
**له بان النكر تخصصت بلهم اي وما ذكرتهم انما هو في النكر المقهضة**  
**ما يعرف بالفعل من المفعول ويميز احدهما من الآخر واكن ما يستتب**  
**ذلك حيث يخص الاعراب كما اذا كان احدهما اسما ناقضا اراد به الموصوف**  
**لان لا يتم الا بصلته والآخر اسما تاما وظهور الاعراب فيه لا يعين اعراب**  
**احيه وطرق معرف ذلك ان يجعل في موضع الاسم التام ان كان**  
**مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضمير اي المتكلم**  
**النصب ويتبدل من الناقصة اسما يتبين فيه الاعراب بكون**  
**معناه في الفعل وعدمه اي معنى الاسم ناقص في ان سماه من يعقل او**  
**ملا يعقل فان صحت المسئلة بعد ذلك اي بعد هذا الابدال فهي صحيحة**  
**بقوله والا اي وان لا يقع قبله بعد فهي فاسدة قبله فلا يجوز ان يجز**



**زيد ماكره عمرو** اي لا يجوز رفع الاسم التام على الفاعلية ونصب الناقص على  
 المفعولية في المثال المذكور ان اوقعت ما على افراد ما لا يعقل وارتدت  
 فردا منها مثالا لا لا يجوز ان عجت الثوب لان المعجب بالفتح لا يكون الا قلا  
**ويجوز النصب** اي في الاسم التام والرفع في الناقص بان يقال اعجب  
 زيد اما كرم عمرو **لا لا يجوز اعني الثوب** قيل عليه ينبغي ان يقول ويجب  
 النصب اي نصب زيد في المثال لان اعرابه لما ذكر بين النصب والرفع  
 وامتنع الرفع لعدم جوازه وجب النصب وانت جاز ان الحكم اذا ار  
 بين امرين وقيل لا يجوز احدهما بمعنى يمتنع كان جواز الآخر الاعلى معني  
 الوجوب وانما عدل عن من يجب النصب الى يجوز ليم تعلقه فانه يجوز  
**فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز** عطف على ان اوقعت ما على  
 ما لا يعقل وفاعل جاز ضمير عايد على فاعل فلا يجوز وهو المثال اعجب  
 زيد ماكره عمرو السابق اعني وانما جاز **لا لا يجوز اعجت النساء** فيكون  
 وجه الرفع والنصب جازين حينئذ **وان كان الاسم الناقص مثنى**  
**او الذي جاز الوجهان ايضا** في المثال المذكور وسره ان من الذي  
 لم يعقل وهو يصح ان يقع تهما ومجبا بخلاف ما لا يعقل فانه انما يقع  
 مجبا على صيغة اسم الفاعل ولا يصح وقوعه مجبا على صيغة اسم المفعول  
**فروع نقول امكن المسافر السفر** نصب **المسافر** ورفع **السفر**  
**لا نك نقول امكني السفر** فتوقع السفر فاعلا **ولا نقول امكنت**  
 السفر على المفعول فمتنع امكن المسافر السفر ورفع المسافر ونقول  
**ما دعا زيدا الى الخرج وماكره زيد من الخرج** بنصب زيد في المسألة  
 الاولى مفعول لا دعاء والفاعل ضمير ما مستتر في دعاء ونزف  
 اي زيدا في المسألة الثانية فاعلا نكره والمفعول ضمير ما العدا  
 اليها محذوف واذنك لا نك نقول ما دعا الى الخرج وماكرهت  
 منه ويمتنع العكس المكن وهو رفع زيد في المثال ونصبه في المثال  
 الثاني لا لا يجوز دعوت الثوب الى الخرج وكون اي الثوب من الخرج  
 قيل والاولى ان نقول وكرهت الثوب من الخرج اذا لم يكن قصد الى  
 بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الاول واستناد  
 الكراهة الى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك ونقول زيد في رزق عمرو  
 عشرون دينار برفع **العشرون** لا يغيره في المعنى للنيابة عن الفاعل  
 فان قدمت عمرا فقلت زيد في رزقه عشرون جاز برفع **العشرون**  
 ونصبه فالرفع على النيابة والنصب على المفعولية والنيابة عن وعمل

الرفع

**الرفع فالفعل حال من الضمير** لا زيدا مستندا الى نائب الفاعل الظاهر فيجب  
 توحيد مع المثنى والجمع اذ لا يختلف آخر الفعل المستند الى الظاهر  
 ويجب ذكر الجار والجر لاجل الضمير الرجوع الى المبتدأ لربط الجملة  
 الواقعة خبرا عنه وعلى النصب فان فعل محقق للضمير في رزق  
**والجمع** فتقول الزيدان زيدان في رزقهما عشرون الزيدون زيدوا في  
 رزقهم عشرون وليست في المفرد نحو زيد زيد في رزقه عشرون  
**يجب ذكر الجار والجر** لان ذكرهما لاجل الضمير والربط والربط قد  
 حصل بالضمير المحقق للفعل فانت مخير بين ذكرها وعدمه **ما افترق**  
**فيه عطف البيان والبدل** فيميز به احدهما عن الآخر اما عطف  
 البيان فهو تابع يوضح متبوعه غير صفة فيبعد لا يصح التوكيد وعطف  
 النسق والبدل اذ لا يصح فيها اما النسق فظاهر واما التوكيد فانه انما  
 يفيد تحقيق اصل النسبة الى الموكن او شواها لا جزاء ولا تفرص فيه  
 لا يصح الموكن واما البدل فلان البدل منه معه في حكم المطروح فاني  
 بقصد بالبدل ايضا حقه ويعيد غير الصفة خرجت الصفة اذ لم  
 يبق من التتابع غيرها واما البدل فتابع مقصود بالحكم بلا واسطة  
 فبالفصل الاول خرج النعت وعطف البيان والتوكيد فانهم مكملات  
 للمقصود بالحكم واحدا لنوع النسق وهو ما ليس مقصودا بالحكم كذا زيد  
 لا عمرو وبالفصل الثاني خرج النوعان الباقيان من النسق وهما ما هو  
 مقصود بالحكم دون ما قبله كالعطوف بيل ولكن بعد الاثبات وما هو  
 مقصود بالحكم هو وما قبله وهو عامة باب النسق فان قلت قد  
 يظهر وجه التسمية في البدل فاهو في عطف البيان قلت قد قيل  
 انما سمي عطفا لان فيه تكرار الاول بزيادة بيان فكانت رجعت على  
 نفسك وقيل اصله العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فالاصل جاء  
 اخوك وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير واقيم زيد مقام ذلك  
 لهذا لا يكون الا في الاسماء الظاهرة اذ اعرفت ذلك فاحل ان الرضي على  
 ان عطف البيان هو احدا قسم البدل المسمى ببدل الكل من الكل فانه قال  
 وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل من الكل وبين عطف البيان  
 بل لا اري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم  
 يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فهو مريت برجل  
 عبد الله كانه قتل بمن مريت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو  
 اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله هم

مطلقا  
 ما افترق في البدل  
 البيان



قال قالوا الفرق بينهما ان البذل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه واما  
عطف البيان فبيان وهو فرع المبين ولولا له لم يثبت به فيكون متبوعه  
المقصود واجيب بفتح ان المقصود بالنسبة في بول الكل هو الثاني  
فقط وكذا في سائر الابدال الا الخلط لظهور ان المقصد فيه الى الثاني فقط  
وكذا في سائر الابدال الا الخلط لظهور ان المقصد فيه الى الثاني فقط  
في الظاهر امر ظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة قطعاً صواباً لظلم النسخ  
عن الغوسية كلاماً تعالى وكلام نبويه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه  
غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً اليه في الظاهر وشماله على  
فائدة يفتح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انه قال سيد  
المحققين فيما علقه عليه الظاهر انهم لم يريدوا ان ليس مقصوداً بالنسبة  
اصلاً بل ارادوا ان ليس مقصوداً اصلياً والمحصل ان مثل قوله حاجب  
اخوك يزيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجيت بالثاني تامة له  
وتوضيحاً فالثاني بول عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني  
وجيت بالاولى توطئة له بمبالغة في الاسناد فالثاني بدل وجيت  
بكون التوضيح الحاصل به مقصوداً ابتعاداً المقصود اصالته هو الاسناد  
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون وبليلان فيان  
عطف البيان والبذل عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في  
مواضع وينفرد عطف البيان عن البذل في مواضع وينفرد البذل  
عنه في مواضع يجتمعان في كونهما غير مشتقين وفي ان عطف البيان  
عبارة عن المستوع كبول البذل وفي انه يكون اعرف من متبوعه  
كما بول قاله ابن عصفور ومخالفة ابن مالك فجوز ان يكون اعرف منه  
ومساوياً له ودوخه فان سببويه اعرب ذلك من قولهم يا ذا الجود  
عطف بيان ومعلوم ان ما اضيف الى ذي اللام دون اسم الاستشارة  
في التعريف وينفرد عن البذل عن عطف البيان حيث يكون الثاني  
مخالفاً للاول في تعريفه وتنكيره وفي افراده او تثنيته وجمعه فان عطف  
البيان يتبع الافراد وصديقه قولاً واحداً واما في التعريف والتنكير  
ففيه خلاف ذهب البصريون الى انه لا يكون الا معرفة لمعرفة  
وذهب الكوفيون الى جواز تنكيرها وجه قال الفارسي والرحماني  
فأعرب ابو علي قوله تعالى زينة عطف بيان من شجره وكذا اقال  
في ثوب خز وباب ساج واجاز الرحماني تخالفاً في التعريف والتنكير  
كما يذكر المصنف واما المواضع التي ينفرد فيها عطف البيان عن البذل

فقد

فقد ذكرها المصنف وبين عدد ما يحمله وذلك ثمانية امور احدها ان  
العطف اي المعطوف عليه عطف بيان لا يكون مضمراً ولا تابعا للمضمر  
لانه اي عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتق حق العبارة  
مقتضى المقابلة ان يجمع فيقال في المشتقات او يفرق او لا فيقال في  
الجوامد اي والضمير لا ينعت ولا ينعى به فكذلك اما هو نظير واما اجازة  
في ان اعبدوا الله ان يكون بيا نالها من قوله تعالى الاما امرتني به  
فقد مضى في معنى في الباب الاول في ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون  
من جوف اللفظ في اجعه ان شئت نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير  
نعت مفعول او ذم او ترجم نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان  
اني اهتديت بالحق عام الغيوب وقولهم صلى الله عليه الرؤف  
الرحيم فالرحمن الرحيم نعتان له وعلام الغيوب نعت للضمير المستتر  
في نعت سوغه الفصل بالجاء والمجرور والرؤف الرحيم نعت للضمير  
عليه المجرور والثاني نحو ضربت به الخبيث فان الخبيث نعت  
للضمير المجرور يعني الذم والثالث نحو قولك قل ان ينام باليسا  
هو مخرب بيت من تام الرجز صدره فاصبحت بقرقرى كواثنا اوبيت  
تام من مسطورم وذاك بيت قبله وهو من ابيات الكتاب ولم يسلم  
قائله وقرقرى بقا في على فعلى بالفتح موضع والكواثر جمع كائس  
وهو الظبي يدخل كمرسه وموضع في السحر فكس فيه ويستتر والمجرور  
الكس في الخس لانها تكس في الغيب والبايت صفة الضمير المنصوب  
تلم وهو اسم فاعل من بيس الرجل بكسر الهمزة بياس بوسا استندت  
حاجته فهو باليس ولا يخفى لكساي في ذلك كله لاحتمال ان علام الغيوب  
خبر ثان لان وما اعرفه نعتاً فيما عداه جاز ان يكون بدلاً من الضمير  
وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف  
بيان على جهة المدح لا شعارة بلانها بمنوعه عن كل متعد كما في الصفة  
المادحة كما هو شأن عطف البيان فعلى هذا اي فعل قول الزمخشري  
ان عطف البيان في الآية المدح كالصفة لا امتنع مثل ذلك اي على ما ذكر  
الكسائي في عطف البيان بناء على قول الكسائي فيجوز ان يكون عطف  
البيان على الضمير المدح او الذم او الترجيم بناء على قوله ان الضمير ينعت  
كذلك واما البذل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو وزنة ما يقول  
وما انسانته الا الشيطان ان اذكره فان ما يقول وان اذكره بدلاً من  
هاء نون وانسانته واما امتنع الزمخشري من تجويز ان اعبدوا الله



فدل من الثاني به توهمه انه ان ذلك اي يجوز الابدال من الضمير بخلاف  
 الموصول حيث يجعله في حكم المروج مع انه لا عبرة لهذا التوهم مع  
 الحسن بوجوده **وقد مضى رده** في بحث ان التفسير به فراجع ان لم  
 يكن على ذكره وقد استرنا الى وجهه وقال ابو حيان لا يلزم في كل بدل  
 ان يحل محل المبدل منه الا ترى الى يجوز الخويين زيد مررت بزيد  
 ولو قلت زيد مررت بابي عبد الله لم يحجز عندهم الاعلى ابي المخفض وقد  
 اعترض على قول المصنف توهمه انه ان ذلك فيه اعمال المصدر بعد وصفه  
 وهو منع اذ قوله ان ذلك مفعول توهمه وقد وصف به وقد لا يجب  
 منع ان مفعول للتوهم بل للفظ المستقر والمجروح والاصل توهمه  
 صدر منه بان ذلك اوفى ان ذلك **واجاز الخويون ان يكون البدل**  
**مضمرا** انا بالمضمر كراية اياه او الظاهر كراية زيدا اياه وخالفهم  
 ابن مالك فقال ان الثاني اي بدل المضمير لم يسمع وان الصواب في الاول  
**قول الكوفيين ان التوكيد لفظي كما في قمت انت وانت** واعلم ان اذا  
 وقع ضمير منفصل بعد ضمير بارز وكان موافقا للذي الاعراب فان كانا  
 مرفوعين نحو قمت انت انت جاز التأكيد والبدل وان كانا منصوبين  
 نحو ضربتك ياك فالضمير يكون محذورا بدلا وانكوفيون تأكيدا واختاره ابن  
 مالك وان كان مخالفا له في الاعراب تعين التأكيد بخوض ترك انت ومرت  
 بك انت **الثاني ان البيان لا يخالف مبتدع في تعريفه وتنكيره** فلا  
 بين معرفة لا تعرفه ولا تنكره الا تنكره **واما قول الزمخشري ان مقام**  
**ابراهيم المعرفة عطف** اي عطف بيان على ايات بينات النكرة موقلة  
 تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم فسمي لما بينهما من الخالف تعريفيا  
 وتنكيرا **وكذا قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا مع انه معرفه بعد**  
**التاويل عطف على واحدة** النكرة عطف بيان وهو موهوم منه ايضا وسعد  
 المصم الى ذكر هذه المسئلة في النوع من الجهة السادسة من الباب الثاني واعتذر  
 عن الزمخشري هناك بان قد يكون مراده المبدل لكنه عبر عنه بعطف البيان  
 لتأخيرها فقد قال في تفسيره اسكنوه من حيث سكنتم من وجدكم ان  
 من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسيره ومن تعيضية  
 حذف بعضها اي اسكنوه من مكانا من مسكنكم ما تطلقون انتهى واعنا  
 بريد البدل لان المناقض لا يربط الامعة وهذا اما الصناعة سبويه  
 نسي التوكيد صفة وعطف بيان صفة **ولا يخالفون في جواز ذلك**  
 اي الخالف تعريفيا وتنكيرا في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله

ونحو

ونحو بالناصية ناصية كاذبة في الآية الاولى ابدلت المعرفة  
 من النكرة وفي الثانية بالعكس **الثالث انما ي عطف البيان لا يكون**  
**جملة بخلاف البدل** فانه يكون جملة نحو ما يقال **لك الاما فويل**  
**للرسل من قبلك ان ركب لين ومغفر** وذو عقاب ليمن جملة ان واسمها وخبرها  
 وما عطف عليه بدل مما قد قيل ولذا كبرت ان لوقوعها صدر المفعول ونحو  
**واسر الخوي الذين ظلموا اهل هذا الارض منكم** جملة الاستفهام  
 بدل من الخوي لان في اسر ومعنى القول كما تقدم وهو اي القول بان الجملة  
 بدل **اصح الاقوال في معرفة زيدا بون** هو جملة المثقلة على الكثرة  
 بدل كل من يريد ان كان التقدير عرفت قصة زيد مثلا والافضل اكمال  
 وقيل حال اي عرفت زيدا مكينا وقيل مفعول ثان على ضمير عرفت  
 معني علمت **وقال لقذا هلتني ام عمرو بكلمة التصير بومرين امر**  
**لست تصبر** هو من الضرب الثاني من الطويل ولم يسم قابله ومعنى اذ هلتني  
 شغلني عن النظر في امري بما القته الى من قولها ذلك لا شعارة بوقوع  
 الفرة ونشئت الشمل ولم في الظاهر كلام من لم يعتقد من محبة صدق  
 دعواه اذ هو يقتضي صدق الصبر والتسليم والافتقاد وسمى الكلام  
 الاستغناء اي كلمة لا تطلق الكلمة على الكلام مطلقا ومنه قولهم كلمت  
 الشهادة وفي الحديث اصدق كلمة قالها البند الاكل شي ما خالا الله باطل  
 وقد ناقش السارح بان لا ينبغي عدم هذا من هو بصدده لان جملة البدل  
 هنا لا يربطها فلي بمنزلة المفرد اي لقذا هلتني بهذا اللفظ  
 بدليل ان العامل هنا حرف جر وهو انما يدخل على الاسم او ما هو في  
 معناه لا يلزم تعليقه وهو باطل واجيب بان قد سبق مرارا ان  
 الكلام في مطلق الجملة سواء كانت بمنزلة المفرد ام لا **والرابع ان لا يكون**  
**تابع الجملة بخلاف البدل** فانه جملة تابعة لاخرى **استغوا الرسل من قبلك**  
**من لا يسل لكم اجرا ونحو امومكم عما تعلمون امومكم بانعام ودين وقوله**  
**اقول له ارجل لا تقم عندي غمامه** والافكن في السر والجهر مسلما وقد تقدم  
 الكلام عليه في الجملة السابعة التي لا محل لها من الاعراب من الباب الثاني وقد  
 قيس عليه انه صرح بتبعية الجملة الثانية للاولى في الايتين مع ان الاول  
 فيها لا محل لها وكل تابع قد وحل اما لفظي او تقدير او تحلي فانه التبعية  
 ولا اعراب اصلا اللهم الا ان يراد الامر اللغوي دون الاصطلاحي فان قلت  
 كون الجملة الاولى من الآية الثانية لا محل لها ظاهر لاها صلة الموصول اما  
 الاولى من الاولى ومن البيت فكيف لا يكونان ذواتي محل وهما مقولا القول قلت

٢٢٣



المقول مجموع الجملتين فالمحل له ولما كان من الجملتين فجزء القول ذي المحل فلما  
محل له وانظر كيف صرح هنا بوقوع البدل جملة وقال فيما تقدم ان الجمهور  
لم يثبت وقوعه جملة واجيب بان المراد التابع للفري وبان لا نسلم  
ان المقول في البيت هو المجموع فان احدهما يحمله كذلك وامامنا تقدم من  
الشارح من ان المحل للمجموع فمن باب الزام المصنف بما قاله هناك من ان الجملة  
الاولى من نحو قال زيد عبد الله صميم وعمر ومنطلق ليست في محل نصيب الثانية  
تابعة لها بل الجملتان معاً في محل نصيب ولا محل لواحدة منها ولو سلم فكلامه  
في البيت انما هو على قول الجمهور وما قاله هناك من وقوع البدل جملة فعلى قول  
غيرهم ولا يخفى ان كل دفع بالعناية **الحاشية لا يكون** اي عطف البيان  
**فعلاً تابعاً للفعل** اي لا يكون ثاني الفعلين عطف بيان لا ولها اختلاف  
**البدل** فانه يكون ثاني الفعلين **نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاماً**  
**يضاعف له العذاب** فيضاعف بدله من يلق ولذا اجزم **السادس** ان  
اي عطف البيان لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط  
ان يكون مع الثاني زيادة بيان بيان على الاول كقراءة يعقوب وتري  
كل امت جارية كل امت ترضى الى كتابها بنصيب كل الثانية على انها بدل  
من الاولى بدل كمن موصوفة من تكرة **فانه قد اتصل بها ذكر سبب**  
**الجشوع** يعني الدعاء الى الكتاب والباقي بالرفع على انه مبتدأ والخبر  
**وقول الحاشية** هو واذك بنشد بد المملة بن عيش بالمشكلة المازني  
وقال البرقي واذك بن سنان بن عيش **روى بن شيبان** بعض وعندهم  
**تلاقوا عند اخيل على سفوان تلاقوا جياذ لا تحيد عن الوعى**  
**اذ اما غدت في المازني المشران تلاقوا هم فلتعرفوا كيف صبرهم**  
**على ما جنت فيهم بد المشران** الايات من الضرب الثالث من الطويل  
وبعد ما تقدم وصالون خطوهم بكل رقيق الشفرتين يمان اذا  
استفجدوا لريسا لوامن عامه لدية حرب ام باي مكات  
روى بفتح الراء اسم فعل اي ارفقوا وكان حقه البناء على السكون لكن جرد  
لا لثقا والسكينة واجتبا والفتح لثقة ويحقه حينئذ كاف الخطاب  
فيقال روي روي اي امته وروي روي بالثوري في التثنية وهو كثر  
فيونصغون ترخيم لا رواد مصدر رادوت فلانا اذا رفته به واهلته  
وانصا به بفعل مضمر دل عليه لفظه قال المروزي واكثر ما ينجي نصف  
الترخيم في الاعلام وبن شيبان منادى محذوف الاذاه وبعض وعندهم  
منصوب بفعل محذوف دل عليه روي لان مع استعجال الرقي كفا عن

بعض

بعض الوعيد فالنقد بركنوا بعض وعندهم وهذا على طريق التكم بالقوم  
وتلاقوا جردوم في جواب الامر المدلول عليه بروي وعندهم بروي  
على يومه وانما دل به على تقريب الامور كما قد تلاقوا اخيل قرياسفوان  
بالتر يكن اسم ما على اميال من البصر وجر بالكسر الصرع والحياذ جمع  
جواذ يقال فرس جواذ اي عتيق وخيل جياذ عتاق وفي غيره المكان يكون  
جمع جيد قاله المروزي ولا تحيد لا يميل والوعى بالفتح مع القصر  
اصلة للعلية والصوت وكذا الوعا بالمهمة وادبه للرب وبنيه بالوصف  
المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان ولذا قال بعد تلاقوا هم فلتعرفوا  
كيف صبرهم ويجوز ان يكون المراد الخيل انفسها ووصفها بذلك  
لما رستمها للقتال وتعودها للفرار ثم اجبر عن اربابها بعد ذلك المازني  
بهمزة ساكنة فزاي ساكنة مكسورة ففان المضيق واصلة من الازف  
وهو الضيق في الحرب فهو مفعول منه والمتداني المتقارب يقال ارفقوا  
تلاقوا فرسانا كراما لا تميل للروب ولا تعدل عنها اذا اسكرت في مضيق  
منها لاهم فيه الفرسان ويتداني فيه الشجاعة وانما قال ذلك لان مع  
التداني لا يكون الا المتحارب وعنده تتكلم الامهات وقوله على ما جنت  
اما طرف لغوي يتعاق بالاصبر او مستقر في محل نصيب على الحال من المضاف  
اليه والعامل فيه تعرفوا اي تعرفوا كيف صبروا ومع تحامل الزمان عليهم  
رسوا قاتلوا الزمان فيهم واصل الصبر المحبس ومنه قتل فلان صبرا وجنت  
اثرته المكروه والتداني ما يكون من نوايب الدهر وتوارله وكذا جنت  
الدهر وجواذ تدانيات اليد للجدان استخاره والمقادير جمع مقام  
بكر الميم وهو الذي يبادر الى الدخول في الصر الشديدي غير خائف  
وصالون يقتضون المهمة جمع وصال والروع الخوف وفي هذا البيت  
تلق فان حق التغير ان يقال وصالون كل رقيق الشعر بين خطوهم  
على جرد قوله اذا فترت اسيا فتا كان وصلها خطا نا الى اعدائها فنضار  
وقال الاخر فصل السيف اذا فترت خطونا ومعنى قوله اناله تطلب  
العلل على المستفجد لوصوله الى دفعه او مظهره وكما جعل دعوتهم على كل  
حال وقال الاخر لا يبالون اخاهم حين يمد بهم في النسيات على ما قاله  
برهانا والاستجد الاستفراجه ورجل مجاد معوان وقد اخذني وهو مجاد  
من اجاد وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوه من ان  
**عطف البيان لا يكون من لفظ الاول** وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه  
بدر الدين في شرح القصة اية ومن شرط عطف البيان معانيه المعطوف



عليه في اللفظ لكن يحصل بانضمامه مع الاول زيادة وضوح **وحجتم ان الشئ**  
**لا يبين بغيره** قال ابن مالك في شرح كافيته عطف البيان حقا ان يكون  
 للاول به زيادة وتكرر اللفظ لا يتوصل به الى ذلك فلا يكون عطف وفيه  
 نظر من اوجه احدها انه يقتضي ان البدل ليس سبيبا للبدل منه  
 وليس كذلك بل هو مبين له ولهذا اي لان في البدل بيانا للبدل منه  
 منع سببويه في المسكين **ربك المسكين دون به المسكين** امثا  
 منعه في الاولين فلان البدل فيها انقص ترقيفا من البدل منه تكون ضميري  
 المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فيكون انقص فائدة فلا يصلح للبدلية  
 لان مدلول البدل في بدل الكل مدلول البدل منه واما عدم منعه في  
 الثالث فلان ضمير الغيبة صالح لكل احد فهو مبين بالبدل اي بدلا كان  
 ولما عارف البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استوفيت  
 للثبات والعطف ببيان بلفظه المحض والثاني ان اللفظ المكرر  
 اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا انجته كون الثاني بيانا  
 لما فيه من زيادة **الفائدة** قبل عليه ان اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل  
 بالاول خرج عن الكلام فيه فان الثاني من حيث وجود هذا المتصل به  
 الاول من حيث فقد ذلك ولا ينظر باولئك انهم يمنعون البيان حيث  
 وجود اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول وقد يدعي ان في احتياجه  
 بان الشئ لا يبين نفسه اشارة الى ذلك **وعلى ذلك اجازة الوجهين**  
 البدليين وعطف البيان في حقوق **كذلك يا زيدا بدل العجالات وياتي ثم**  
**يتم عدي** اشارة بقوله في حقوقك الى انه لم ترد كما مثل جده فاقع  
 في قوله يا زيدا بدل العجالات الزميل تقاول الليل عليك فانزل وما وقع  
 في قول الاخري يا يتم يتم عدي لا ابا لكم لا يلحقكم في سوء عمر بل كلاما نحوه  
 واذا اخرجنا الكلام الى ذكر المتبين فلنقل البيت الاول لعبد الله بن  
 رواحه الانصاري يخاطب زيد بن ارقم الصماني بن ابي عبد الله عفا فقد  
 اخرج ابن عساكر من طريق ابن اسحاق قال سار عبد الله رولحه عازيا للتوب  
 وكاي زيدا بن ارقم يتجمل في حجره فجاءه على حقيقته رجلا فكان معه  
 برحمة له بذلك والبعولت جمع بعول يقع الميم الناقصة المطبوعة  
 على الفعل وقيل القوي للمولود والحمل على قال في القاموس لا يوصف بها  
 انما هما اسماء والذيل بضم الذا المجرى وتشد يد الموجه جمع ذابل  
 بمعنى صامر من ذبل الغرس اذا اضر وذكر في المفصل وتبعه ابن عيسى  
 في شرحه ان هذا البيت لبعض ولد جرير والصحيح ما قدمناه ونقله

السخاوي في شرحه عن المبرد وغيره واما البيت الثاني فهو لجرير  
 يتم بن عبد مناف بن اذ وهم قوم عمر بن الحارثي الخارجي وانما اضاف  
 يتم الى عدي مع انه اخوه فان يتما وعديا ابنا عبد مناف بن اذ بن  
 طابخة بن الياس بن مضر يعرف بين هذه القبيلة وبين يتم مرة في قرين  
 ويتم غالب بن فوز فيهم ايضا ويتم غالب قيس بن ثعلبة ويتم شيبان  
 ويتم نصبه وقوله لا ابا لكم كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب ويراد  
 بها لك على الشئ والاعراض على اخذ الحق وحكي ابو الحسن الاخضر ان  
 العرب كانت تستحسن لا ابا لك وتستفح له ام لك وفي الصحاح يقال  
 لا اب لك ولا ابا لك وهو مخرج وعن الانزهرى انه اذا قال لا ابا لك  
 لم يترك من الشئ شيئا اي لا يعرف له اب لا نولد زنا واذا اريد  
 الاكثر ام قيل لا ابا لك انا لا انا ام لك فعناه لا ام حرة لك  
 وهو شتم ايضا لان بني الهما ليسوا بمرضيين ولا لاجقين بيني لخراب  
 ولا يلقينكم بالعاف وتون التاكيد المشددة من الالتقاء ويروي لا يلقينكم  
 والسوء الفعلة القبيحة كما يقول انه عن شتي ولا يدعوه بوقعكم  
 في سوء من عجا على اياكم وقتد بقوله **اذ اصمحت المنادي فيها لا بك**  
 اذ اصمحت فيها فما على مذهب سببويه من ادى مضاف الى محذوف  
 دل عليه المذكور قاله المحشي وفيه نظر فانه سياتي نضج المص في ما اذا  
 دار الامر بين كون المحذوف او لا وثانيا ان مذهب سببويه في ذلك  
 هو المحذوف من الثاني فتأمل واما تفصيل حسن لا يحسن الاخلال به  
 وذكر ان المنادي المكرر لا يجاوز اما ان يكون اسم جنس او صفة او علما فان  
 كان اسم جنس نحو يا رجل رجل القوم والثاني منصوب لغيره والاول متفق  
 على ضمهم واختلفوا في جواز نصبه فاجازه البصريون ومنعه الكوفيون  
 وان صفة نحو يا صاحبنا فقد اتفقوا في الاول على جواز الضم والنصب  
 لانهم اختلفوا في كيفية النصب البصريون ينصبونه من غير تنوين والكوفيون  
 ينصبونه وان كان على نحو يا يتم يتم عدي ويا زيدا بدل العجالات فيجوز  
 في الاول الضم والنصب فان صمحت الاول فهو منادى مفرد معرفة  
 وحديث يجوز في نصب الثاني وجوه ان يكون منادى مستانقا على  
 حذف حرف النداء ومنصوبا بتقدير اعني او عطف بيان او بدلا زادا ان  
 مالك او تأكيد واجاز السرا في ان يكون نعتا على تاديله بالمشق  
 وان نصب الاول ففيه مذهب الاول لسببويه ان يكون مضافا  
 الى الثالث والثاني فيتم بينهما وكان العمل يا يتم عدي يتم باضافة



يتم الثاني الى ضمير عدي ثم حذف هذا الضمير واقيم **تيم** الثاني بين المضاف  
 والمضاف اليه ويعرب حينئذ تأكيد التيم الاول ويكون قد وقع الفصل  
 بين المضافين بالتاكيد ولا يفرق بينهما في نصيب الكلام الا في هذه المسئلة  
 ونقل الرضي عن سيبويه ان اللفظ الثاني مع بين المضاف والمضاف  
 وانه تأكيد لفظي للاول قال وقد مر في نواحي المنادى المسمى ان التاكيد  
 اللفظي في الغلب حكم حكم الاول وحركة حركته اعرابية كانت او بناءية فكم ان  
 الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس عضافا وشبهه  
 سيبويه باللام المتحررة بين المضاف والمضاف اليه في لا يترك التاكيد اللام  
 المقصورة وانما هي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد  
 المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين مع  
 منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل  
 بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في  
 الاغلب لا سيما كرا الاول بلفظه وحركه بلا تغيير صار كان الثاني هو  
 الاول وكان لا فصل هناك ولا يعرب بولا ولا عطف بيان لانها لا يكونان  
 للاسم الا بعد كماله الثاني للمبرد ان يكون الاول مضافا الى مثل ما اضاف  
 الثاني ثم حذف للعامة والتقدير يا تيم عدي تيم عدي او يكون الثاني  
 بولا او عطف او تأكيد او منادى مستانفا الثالث للاعلام وهو التيم  
 مركبا تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى ما بعدها كما يقال يلخص موصف  
 زيد وقال الغر الاسماء معا مضافان الى الثالث من غير تركيب اي والتوكيد  
 تركيب اضافة ويلزمه نوارده عاملين على محمول واحد مع اتحاد اللمة  
 والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا عن شئ متصل به  
 وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته ونحو ذلك **اشان اسم**  
 كل منهما زيد فانك لما تذكر الاول اي حين تذكر لفظ زيد الاول ينوهم  
 كل منهما انه المقصود بالندا فاذا كررته تكرر خطا بك وفي نسخة  
 يكون خطا بك لاحدهما وانما ذلك عليه وظاهر المراد قتل عليه ان هذا  
 كما لا اول فانه قد قرئ ان الثاني قد انضم اليه بالتركيب في الاول  
 وهو تكرير الخطاب وليس الكلام في مثله وانما الكلام فيما اذا كان مجرد  
 تكرير الاول من غير ملاحظه امر زائد ينضم اليه وعلى هذا يخرج قول  
 الخوياني في قول زوجه لقائل يا نصر نصر ان الثاني والثالث  
 عطفان على اللفظ وعلى المحل فنصر الاول منادى مبني على الضم وهو  
 ابن سيار ابرخر اسان والثاني يروي بالضم والرفع والنصب

والضم

والضم على انه يولد من المنادى والرفع على انه عطف بيان على اللفظ  
 والنصب على المحل والثالث منصوب ليس لانه عطف بيان للاول  
 على المحل ويكون ذلك من تكرير عطف البيان وقد تقدم الكلام مستوفي  
 على هذا البيت فليكن على ذكره **هولا** اي القايلون بان  
 عطف البيان لا يكون بلفظ الاول **على التوكيد اللفظي** **فهما** اي في الثاني  
 والثالث قال في على اللفظ والثالث على المحل **او في الاول** اي الاول  
 من الثاني والثالث وهو الثاني **فقط** **فالثاني** منها الذي هو الثالث  
**اما مصدر عدي** مثل **سعيك** اي انصرف او مفعول به منصوب  
 على الاعراب **ينقد** عليك على ان المراد اعراب نصر من سيار **حاجب له**  
**اسمه** نصر فيكون قد وافق مولاه في اسمه على ما نقل ابو عبيدة وقيل  
**لو قدر احدهما** **توكيد الضم** **اخر تنوين** كالمؤكد فان التوكيد لا يخالف اللفظ  
 لفظ المؤكد وايضا لو جاز التاكيد مع التنوين لاختلقت جهة تعريف  
 كل منهما لان تعريف المؤكد بالاقبال عليه وتعريف المؤكد بالعلمية هـ  
 فيخايران فلا يكون الثاني تكريرا للاول ولهذا لم يحذفوا في نحو  
 جاز الغلام غلام زيد ان يكون الثاني تأكيد للاول لاختلافهما في  
 من جبه التعريف واعلم انه قد وقع لفظ الضم بخط المصنف مستندا الى  
 ضمير الاثنين كما ترى وهو غلط ظاهر لظهور ان ضمير عدي على احدهما  
 في قوله لو قدر احدهما فكان حقه الافراد نعم قد يقع في بعض النسخ ولو  
 قدر توكيد الضم وهو ظاهر وقول الساج ولوحذف قوله كما لو كان  
 لاستقام الاثنان بضمير الاثنين غير ظاهر ايضا اذ هو مشعر ان  
 بنقد يوحذف كما لو كان يكون ضمير ضمنا للاحد والمؤكد وليس كذلك  
**السابع** انه اي عطف البيان ليس في بنية احلاله محل الاول **لبنان**  
**البدل** فانه في بنية احلاله محل الاول ولقد امتنع البدل وتعين  
**البيان** في نحو **يا زيد الحارث** اذ لو جاز البدل في هذه الصورة وهو في  
 تلك البنية لزم مما شرع حرف هذا المعرف باللام وهو لا يشره وتعين  
 البيان ايضا في نحو **يا سعيد كرم** بالرفع عطف على اللفظ **او كرا بالنصب**  
 عطف على المحل لامتناع كل منهما بنقد البدلية اذ بنقد يربها بكون البدل  
 لحلوله محل البدل منه مما شرع الحرف النداء ومع المباشرة بتعين  
 البناء على الضم كما اشار الى ذلك بقوله **بخلاف** **يا سعيد كرم** بالضم  
**فانه بالعكس** اي يتعين ايضا في نحو **زيد افضل الناس الرجال والنساء**  
**او النساء والرجال** لامتناع البدلية فيه اذ لو نوى احلال الرجال محل النساء



لوجب ذلك في النسا المعطوف عليه وكان التقدير بوزن افضل النساء وهو  
 فاسد لو جوب كون الفعل التفضيل اذ قصد به الزيادة عن من اضيف اليه  
 بعضا ممن اضيف اليه اذ السبيل لا يفضل على غيره جنسه بلاضافة اليه  
 ومن ثم حكموا بخلط من قال انا اشعر للجن والانس **يتعين في نحو يا ايها**  
**الرجل غلام زيد** برفع التابع او نفيه على انه عطف بيان على اللفظ و  
 المحل لا يدل اذ لو كان بولا وهو في بنية حلوله محل البدل كان التقدير  
 يا ايها غلام زيد وانت تعلم ان ما بعد اي قد اعرب صفة وان ما ليس  
 معر فبالالف واللام لا يقع صفة لاي **ويتعين ايضا في نحو يا ايها**  
**زيد وعمر وجاهك** فان جعل زيد وعمر وبول من الرجلين يودي الى اضافة  
 اي الى المفرد وهي محتمة الا اذا كان مع تقدير متعدد مضاف اليه  
 حقيقة نحو اي زيد احسن اذ التقدير بواي اخراجه او عطف على  
 اي مثلهما نحو اي وانك فارس الاحزاب **يتعين ايضا نحو جاني كلام**  
**اخويك زيد وعمر** ويمتنع البدل لان التقدير به يلزم اضافة كلام  
 الى ما يدل على الاثنين لا يلفظ واحد وهي انما انضاف الى ما يدل عليها  
 بلفظ واحد واما قوله كلاخي وخليلي واحد عصدي في التباين والى  
 الدلمات في نوادر الضرورات قاله المحشي **الثامن انه** اي عطف ابيات  
 ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل فان لم يكن في بنية تكرار  
 العامل كان في التقدير من جملة اخرى **وهذا امتنع البدل وتعين**  
**البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها** فانه لو قدر اخوها بولا  
 لتعين ان يكون من جملة اخرى لما عرفت فلزم خلط الجملة التي هي جزئية  
 من ضمير رابط **وتعين البيان ايضا في نحو ميرت برجل قام عمرو اخوه**  
 لان جعل الثاني بدلا يودي الى خلط جملة الصفة من عايد الى الموصوف  
 تعين ما قرناه **وتعين البيان ايضا في نحو برضت عمرا اخاه** فان جعل  
 اخاه بولا من عمر والبدل يتعين فيه ما عرفت يودي الى ان لا تكون  
 هذه الصيغة من باب الاشتغال **ما اختلف فيه اسم**  
**الفاعل والصفة المشبهة** اما اسم الفاعل فهو ما استعمل في قيام  
 به بمعنى الحدوث واما الصفة المشبهة فهي ما اشتق من مصدر لا يتم لغيره  
 قام به لمعنى الثبوت والاستقرار واختار الرضي ان الصفة المشبهة  
 كما انها ليست موصوفة للحدوث ليست موصوفة للثبوت قال لان الحدوث  
 والاستقرار قد ان في الصفة ولا دلالة فيها على واحد منهما فليس معنى  
 حسن في الوضع الا وهو حسن سواء كان في بعض الزمنة او جميعها ولا دليل

مطلوب  
 ما اختلف فيه اسم الفاعل  
 والصفة المشبهة

في اللفظ

في اللفظ على احدها في التقدير المشترك اي الانصاف بالحسن لكن لما  
 اطلق ذلك ولم يكن بعض الزمنة او لسان بعد ولم يحدد نفيه في جميع الزمنة  
 للحكم بثبوت ولا بد من وقوعه في زمن كان الظاهر بثبوت في جميع  
 الزمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان هذا حسنا  
 وصيرا حسنا وهو ان حسن فاذن ظهور الصفة في الاستقرار ليس امرا  
 بالوضع انتهى قاله الشيخ وبنه بحث ولعل وجهه ان ما ذكره في الصفة  
 بعينه جاز في اسم الفاعل مع الاتفاق على انزاله على معنى الحدوث  
 دون الاستقرار ولم يذكر المصم ما اجتمع فيه اسم الفاعل والصفة  
 كما ذكر في الحال والتمييز كما ياتي وذكر ابن قاسم انه ثلاثة امور احدها  
 ان كلامه ما يدل على بعث صاحبه الثاني انه يثنى ويجمع الثالث انه يذكر  
 ويؤنث **وذلك احد عشر امرا احدها انه** اي اسم الفاعل بصاغ من  
**التعدي والفاصل مجرد** كانا او مزيدين كضارب وقائم ومخرج  
**ومستكر وهي الصفة لا تصاغ الا من القاصر المحم** غالبا كحزن وخيل  
 وذلك لزومها من قامت به وتقدمها الى غير ذلك في قد صفت من  
 للتعدي نحو حزن ورحم فان رحم متعدد لا نقول الصفة اذ اضيفت  
 من للتعدي فاعا انصاغ منه بعد تنزيله منزلة القاصر ونقل رحم  
 بالكر الى رحم المضموم كما بين في محله **الثاني انه يكون للزمنة الثلاثة**  
 الماضي والحال والمستقبل **وهي لا تكون الا للماضي** الماضي المقصود  
**بالحاضر** هذا ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك انه يقول ان السيرة في  
 قال في الصفة المشبهة انها ابد الماضي وان ابن السراج قال انها للحال  
 واليه ذهب الشكويين وابن مالك قال ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين  
 عذرين القولين فيقال لا يريد السيرة في يكونها للماضي ان الصفة انقطعت  
 وانما يريد انها ثبتت قبل الاختيار ودامت الى وقته ولا يريد ان  
 الرجاء انها انما وجدت وقت الاختيار فلا فرق بين القولين **الثالث**  
**انه لا يكون الا مجازيا للمضارع** اي موافقا له في حركاته وسكونه  
 كضارب ويضرب ومنطوق وينطاق ومنه اي من المجازي للمضارع  
 يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا  
 ضم الواو لا يستقيم لها الى القاف فقام مجازا يقوم باعتبار اصله  
 الذي كان عليه واما توافق اعيان الحركات فغير معتبر فلا يضر  
 الخالف في غير الحركة بوليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل وانما المعتبر  
 التوافق في جنس الحركة دون شخصها ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن



عروضي لا تضرني فان الوزن العروضي يكفي فيه بالتوافق بين الموزون  
والزفة في جنس الحركة دون شخصها حتى يصح ان يقال ان وزن طويل  
فعلون مع عدم الاتحاد في شخص الحركة وهي اي الصفة تكون  
بحاربية له وهي ما كان منها على زنة اسم الفاعل كمنطق السنان  
ومطهر النفس وطاهر العرض وغير بحاربه وهو الغالب زاد في  
التوضيح في المبينة من الثلاثي محفوظ وف وجيل وقول جماعة انها  
لا تكون الا غير بحاربية منهم صاحب المفصل فان قال فيه الصفة  
المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها  
تذكر وتوثق وتثنى ويخرج قتل وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح ولا  
مردود بانفاقهم على ان منها اي من الصفة المشبهة قوله من صديق  
اواخي ثقة او عدو وشاحط داراهون الضرب الاول السادس من المريد  
وقال به عدي بن زيد بن جارك القتي شاعر جاهلي وقبله اني مررت بالخطوب  
فوجدت العيش اطوارا ليس يفتني عيشه احد لا يلاق فيه امجارا بريد  
ان الناس لا يدان بلاق في اعمارهم الشدة ومعنى مررت بالخطوب البتة ظلت  
معرفة احوال الزمان فوجدت العيش اطوارا واحوالا مختلفة والامعار  
الا فتقار في القاموس ومعرفته وفني زاده كمرتعبرا وشاحط  
بشيين مجتة وجاه وطامم علمان معناه بعيد وهو بالاتفاق صفة مشبهة  
ومع ذلك هو مجاز للمضارع وموازن له قال ابن مالك في تسهيله وموازنتها  
المضارع قليل ان كانت من الثلاثي ولازمة ان كانت من غيره انتهى والاول  
مخوطا هو العرض وطاهر الفاقة وجاهل اللون وخامل الذكر وساهم الوجه  
اي متغيره وشاحط الدار والثاني مخوط من القلب ومعتدل القامة  
ومن يك مخيل الغرام تاعاهواه فان الرشد منه بعيد وانتصاب دارا  
في البيت على التمييز الرابع ان منصوبه اي منصوب اسم الفاعل يجوز ان  
يتقدم عليه لقوة شبيهه بالمضارع فيعمل متأخرا بخوزيد عمرا خناربا  
ولا يجوز زريد وجهه حسن بنصب وجهه لان معولها المنصوب اما تمييز  
او شبهه بالمفعول وكل واحد منهما لا يتقدم على العامل بخلاف منصوب اسم  
الفاعل فانه مفعول صريح فيوز فيه التقديم **الحام ان معوله المنصوب**  
**يكون سببيا يتصل به ضمير موصوفه واجتنبيا بخوزيد صناديد غلامه**  
**وعمره ولا يكون معولها لا سببيا تقول زيد حسن وجهه او الوجه**  
اي منه نص عليه المصنف في توضيحه وقيل ان خلفه عن الضمير المضاف اليه وما  
اورد ابن النافط على ذلك من جواز زريد فكفر فخرج فان معول الصفة فيه غير

سبي ومع ذلك فقد تقدم ايضا غير وارده بمفعول الصفة ما علمها فيه  
حق الشبه واما علمها في الظرف فانما هو لما فيها من راحة الفعل ومعناه  
ويستحق زيدا حسن عمرا لكون المفعول اجنبيا **السادس انه لا يجازي**  
**فعله في الفعل** فان كان فعله لازما رفع الفاعل فقط وان كان متعديا  
نصب المفعول ايضا وهي مخالفة فانما تنصب مع قصور فعلها تقول  
زيد حسن وجهه بالنصب ويمنع زيدا حسن على انه فعل ماض  
وجهه بالنصب وانما يتعين رفعه على الفاعلية خلافا لبعضهم في حق بني  
ذلك فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدما فالدماء يميز على زياد  
ال اعلم ان تهراق بالبناء للمفعول مضارع هراق الذي اصله اراق فقلت  
هزته صاء ولم تحذف منه كما هو شان الباب لان شفاء علة الحذف اعني  
اجتماع هزتين حيث حرف المضارعة هزه وكان الاصل يهراق دماها  
ثم اسند الفعل الى ضمير المرأة مبالغة وحى بالدماء تمييزا بينية الجر يند  
من ال ثم اعلم ان المصنف لم يذكر هذا الحديث لانه مما نحن فيه لظهور ان  
لما صفة مشبهة في نظم الحديث وانما ذكره استطراد النوع شبه له مما  
نحن فيه فان هراق فيه نصب ملائمتيه المبني للفاعل كما ان الصفة  
المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلمنا وهي فرع عنه وانه قصد به دفع  
سؤال يرد على قوله ويمنع زيدا حسن وجهه بان يقال كيف يمنع ذلك  
وقد ثبت نظيره فان تهراق فعل قاصر عن المفعول الثاني وقد بني هنا  
للمفعول واستدل بالذي السببي ونصب سببيه كما ان حسن اسند الذي  
السببي ونصب سببيه فسقط ما نقل عن ابن السكيت من الحكم بان هذا  
عجب فان هراق فعل مضارع لا اسم فاعل ولا صفة مشبهة فليس مما  
نحن فيه هذا وقد قيل ان ذكر المصنف نحن نلج في الحديث غير متعين  
فقد قال ابن الحاجب في اماليه يجوز ان يكون الدما منصوبا بفعل مقدر  
اي يريق الدماء وان يكون منصوبا على الشبه بالمفعول به كما في زيدا  
حسن الوجه وعلمنا فليست الا زايده وان يكون منصوبا على توهده  
التعدي الى مفعول ثان لان الهمزة دخلت على الفاعل في عوض عن  
الهمزة التي في اراق فعدها بها الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها  
مهرقة الدما قال ويجوز رفع الدما على البدل من الضمير في هراق كافه  
قيل تهراق دماها فعل الفعل اولها ثم ابدل منه كما في اجتنبني الجارية  
ووجهها وحذف الضمير العلم وقد ناقش المصنف الشارح في تحريك نصب  
الدما على الشبيه بالمفعول بانه مختلف فيه وكثير من النحاة ياباه لا النصب



على التشبيه لا يكون في الالف وفي تحريكه ايضا على توهم النعدي الى المعقول  
 بان ذلك ضعيف فلا يحسن التحريك عليه **قال ابن مالك** او الدما **مفعول**  
**على ان الاصل** يهريق اي بالنسبة للفاعل **تم قلت الكثرة** فتم لا يستحق ال  
 الياء بعد الكثرة **والياء الفاعل** الذي يحركه الساكن واستدعا ما قبله كقولهم  
 جارة وناصاة ويقاومها في الغلبة وهذا مردود لان شرط ذلك القلب  
 تحرك الياء الواقعة بعد الكثرة كحارثة وناصية **ويقال** لكن الياء فيما ذكر  
 ساكنة وقد نوقش بان ابن مالك لم يشترط في التسهيل ذلك بل بشرط كون  
 الياء لا محال فلو قال المصم وهذه ليست لاما وهو قد بشرط كونها لاما كانت  
 احسن للمصم جري على ما هو المشهور في المسئلة عند اهل هذه اللغة **السابع**  
**انه يجوز حذفه** اي حذف اسم الفاعل **ويقال** ومعموله **ولهذا اجازوا**  
**انما زيدا صاربه** اي انا صارب زيدا صاربه وهذا صارب زيدا وعمر  
 يخفض زيدا ونصب عم **وبما صار فعل** او وصف منون اي ويضرب عمرا  
**واما العطف على محل المخفوض** اي فاما اعتبار ان النصب بالعطف على محل  
 المخفوض فممنوع عند من شرط وجود المحرز اسم فاعل من محرز وزادهم ملتين  
 فزاي وهو الطالب لذلك المحل كما سيأتي قريبا في انقسام العطف ولا يجوز  
 مررت برجل حسن الوجه والفعل يخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت  
 برجل وجهه **حسينه** بنصب الوجه وخفض الصفة المضافة الى الضمير  
 لانها لا تقع بحذو فة فامتنع المثال الاول اذ لو جاز انتصاب الفعل  
 فيه بصفة مقدرة ويلزم المحذور **ولان معمولا لا يتقدم ما ولا يعمل**  
**لا يفسر عاملا** فامتنع المثال الثاني لان جواره يفضي الى كون وجهه منصوبا  
 بصفة محذوفة على شريطة التفسير لكن الصفة المذكورة لا تصلح للتفسير  
 لما انما لا يتقدم معمولا فهي لا تقع فيما تقدم عليها فلا تفسر عاملا  
 فقد بان ان في الكلام له ونشر مرتبا **الثامن انه لا يقع حذف موصوف**  
**اسم الفاعل واصافته الى مضاف الى ضميره** اي ضمير الموصوف نحو **مررت**  
**بقاتل ابيه** اي برجل قاتل ابيه **وبين** مررت بحسن وجهه **بماضاة**  
 الصفة المحذوفة موصوفا الى مضاف الى ضميره قيل عليه وكذا لا يقع  
 في اسم الفاعل ان يقال برجل قاتل ابيه اي ان يذكر الموصوف ويقع في  
 الصفة ان يقال مررت برجل حسن وجهه فليست المسئلة مقيدة بحذف  
 الموصوف كما يوهى عبارة المصم **التاسع انه يفصل بصيغة المبني للمفعول**  
 مرفوعة ومنصوبة كزيدا صارب في الدار ابوه عمرا وزيدا صارب ابوه  
 في الدار عمرا **ويمنع عند الجمهور** من زيد حسن في الحرب **وبوجهه** رفعت

الوجه على الفاعلية **او نصبت الوجه** على التشبيه بالمفعول وفي ذلك لفرقة  
 في العلم بالنسبة اليها **العاشرة** انه يجوز اتباع معموله اي معمول اسم الفاعل  
 بجميع النواحي ما كان منها صفة وغير صفة ولا يتبع معمولها بصفة  
**قاله الزجاج ومتاخر والمعاربه** ومستندهم في ذلك عدم السماع فلا يقال  
 زيد حسن الوجه المشرق يخفض المشرق على ان صفة الوجه وعلى المنع  
 بان معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي اشبه الضمير بكونه ابدا  
 محالا على الاول وراجعا اليه والضمير لا ينعت وكذا اما التشبيه **وليس كل**  
**عليه الحديث في صفة الرجال** اعور عينه **اليمنى** فان ظاهرات  
 اليمنى صفة عينه وهي معمول الصفة وخزجه بعضهم على ان منصوب بتقدير  
 اعني **الحادي عشر** انه يجوز اتباع محوره على المحل عند من لا يشترط  
 المحرز اي وجود الطالب للمحل ويحتمل ان يكون منه جاعل التلبيك  
 والشمس يخفض الليل ونصب الشمس عطفا على محل الليل اي وجاعل الشمس  
 ويحتمل ان لا يكون منه بتقدير فعل ناصب **ولا يجوز هو حسن الوجه**  
**والبدن** بحر الوجه ونصب البدن عطفا على المحل ولا يتعين النصب  
 اعرابا للمعطوف عليه لجواز الرفع فيه ايضا **خلافا للفر** اجاز هو قوي  
 الرجل والبدن برفع المعطوف مع خفض المعطوف عليه **واجاز البغداديون**  
**اتباع المنصوب** نحو ورني البيا بين اي باني اسم الفاعل والصفة المشبهة  
 كقوله **فظل ظهارة اللحم من بين منضج** ضعيف سواء او قد ير فحل  
 هو من ثاني الطويل وقايله امر القيس من علقته المشهورة وقيل في فعلاي  
 عرايين نور ونجعة ذراكا ولم ينضج بما في غسل عادي عدا اي والى  
 موالاة بين صيد بن وفاعله ضمير عايد على الغرس بين نور ونجعة من بقر  
 الوحش في طلق واحد وذراكا مصدر اركر بمعنى ادركر وهو في موضع  
 الحال وفي شرح العلاقات لا يجمع غراب الخاس قال ابو الحسن بن كيسان  
 قال بورا لم يرد نورا ونجعة فقط **اعا** اراد التكثير والليل على هذا  
 قوله ذراكا ونوارا نورا ونجعة فقط لاستغنى بقوله فعلاي ومعنى  
 قوله لم ينضج بما في غسل انه لم يفرق غرقا مغرطا اي ادر كما دوت  
 معاناة ومقاساة شدة والغاد من فيغسل للعطف لا الخاب اي لم  
 ينضج ولم يغسل والظهارة الطباخون جمع طاة كذا في الصحاح وفي  
 بعض شروح العلاقات الطهوان الانصاح وهو مشتعل على طبخ اللحم  
 وشبهه وبوده ان في القاموس طها اللحم يطهوه طهوا وطهوا وطهيا  
 وطهاية عالجها بالطبخ او الشق والطا هي الطباخ والشواء والخبز



وكل معالج لطعام الجمع طهارة وطهي والظهور العمل والصفيف اللحم المصفوف  
 على الحجارة لينضج وهو شوا الاعراب وهو انكباب والقدر يشبه المصفوف  
 يريد ان الصيد كثير عليهم فطبخوا واشتوا ووصفوا القدر يكونه  
 معجلا لانهم كانوا يستحبون تجميل ما كان من الصيد وليست قوته  
 قاله الاعراب وقد استشهد بالببيت المذكور ايضا على ان اوفيه بمعنى الراء  
 لان يان يعطى متعاطفين بالواو يريد **القدير المطبوخ في القدر**  
**وهو عندهم عطف على صفيف** مع انه مخوف من المعطوف عليه منسوب  
**وخرج على ان الاصل او طابخ** **قدير** باضافة طابخ الى قدير ويكنون البين  
 في معنى اسم الفاعل حينئذ في الطهارة وانهم منقسمون الى هذين القسمين  
 ويرون هذا التقدير يلزم ان يكون البينة في معول اسم الفاعل اي تن  
 بين منضج هذين النوعين **ثم حذف المضاف** الذي هو طابخ **وابقى جبر**  
**المضاف اليه على حله كقراءة بعضهم والله يريد الاخر** **بالحذف** اي خفض  
 الحرف بنقد يرفع على الاخر فيل عليه لاحاجة بنا الى هذا التخرج الشاذ  
 بل نقول حذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة  
 والتحسين فقام هذا الوجه على المص مع ظهور وحسنه وفي توضيح  
 المص ان كان المحذوف المضاف فالغالب ان يخلفه اي المضاف اليه  
 في اعرابه وقد يبقى على جره وسطره ذلك في الغالب ان يكون المحذوف  
 معطوفا على مضاف بمعناه كقوله اكل امرئ حبس بين امرأه ونار توقد  
 بالليل نار ابي وكل نار ومن غير الغالب والله يريد الاخر اي عمل الآلة  
 هذا كلامه ولا يخفى ان المراد من خلقه المضاف اليه المضاف تمامه  
 مقامه في الاعراب وذلك حيث يختلفان الاعرابان اما اذا اتوا فقا  
 كما فيما نحن فيه فلامعني لقيامه مقامه بالمعنى الذي عرفت كذا قيل  
 نعم كان على المص ان يمثل بيت اكل امرئ لان المحذوف فيما نحن فيه  
 معطوف على مضاف بمعناه اذ الطابخ بمعنى المنضج واما التمثيل بآية  
 فليس على ما ينبغي **او ان عطف على صفيف** وحقه النصب **ولكن خفض**  
**على الجوار** اذ هو مجاور سواء الجوار او على توهم ان الصفيف جوار  
**بالاضافة** اي على توهم ان منصف مضاف الى صفيف شوا قال ابن  
 النحاس وهو قول اكثر اهل اللغة قال وشرحه انك اذا عطف اسم على  
 اسم وكان يجوز لك في الاول اعرابان فاعربت به باخدا ثم عطف عليه  
 الثاني جاز لك ان تعربه بالاعراب الاول وان تعربه بما كان يجوز في الاول  
 فنقول هذا صار ب زيد وعمرو وان شئت قلت هذا صار ب زيد وعمرو

لانه

لان قد كان يجوز لك ان تقول هذا صار ب زيد وعمرو وان شئت وكذا  
 هذا صار ب زيد وعمرو **قاله** **ولما سبق شيئا** هو اجزى بيت وتمامه  
 بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولما سبق شيئا اذا كان جاييا فحطفت سابق  
 بالجر على مدرك المصوب لنهجه جره بالباء التي يكون زيادتها في جرس سياتي  
 الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى واعلم ان بقى على المص من وجوه الافتراق  
 بين اسم الفاعل والصفة امران احدهما ان اذا وقع في الصفة ومعولها  
 اللام واللام كان الاصل في الجرح في الجزولية قال صاحبها المندلسي  
 يعني اذ انصب الوجه مثلا في قوله مررت بالرجل الحسن الوجه فاصلة  
 ان يكون مجرورا بخلاف الصارب الرجل فان الاصل فيه النصب وتوحيد  
 بلاصل الاستعمال الاكثر ثانيا استحقاق اضافة الصفة الى فاعلها في المعنى  
 كحسن الوجه ونقي الثغور وظاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب  
 فانه وان كان غير متمتع بكنه فبج وذلك لان الصفة لا تنضاف الى مفعولها  
 الا اذا قدر نحو بل الاسناد الى موصوفها ليللا يضاف الشيء الى نفسه وانما  
 لو نزلت الصفة في نحو هذا حسن الوجه ولذا احسن ان يقال حسن الوجه  
 لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته مجازا وفتح ان يقال كاتب الاب  
 لان من كتب ابوه لا يحسن اسناد الحسن الى جملته اسناد الكتابة اليه المجازي  
**ما افتراق فيه الحال والتمييز وما اجتماع فيه اعلم انهما اجتماعا**  
**في خمسة امور** **وافترقا في سبعة** **فأوجه الاتفاق** **انهما اسمان**  
**تكرران** **فصلتان** **منصوبتان** **من لغتان** **للإيهام** **اما جعل كونهما**  
**اسمين من أوجه الاتفاق** مع ان الحال يكون اسما وغيره كما نضر عليه  
 في احد وجوه الافتراق عليه ففي النفس منه لشي الان يعقيد الحال  
 كمنها مفردة واما اتفاقهما في التكرار في النظر الى ما هو الاصل والغالب  
 والافتراق ترد الحال معرفة واما **أوجه الافتراق** **فاحدها الحال**  
 يكون جملة تكملة **زيد** **يفضلك** **وجار زيد** وهو ضا جك وظرفا نحو  
**برأيت الهلالية** **بين السحاب** **وجار او نحو** **ور نحو** **خرج على قومه**  
 في زينة اي خرج عليهم متزيئا والتمييز لا يكون الا اسما يعني غير  
 ظرف حتى يكون قسما للجملة والظرف اللذان يجوز كون الحال عليهما اذ لو لم  
 يكن ذلك لارتبأت المقابلة فان كونه لا يكون الا اسما لا يرفع وقوعه  
 ظرفا لان الظرف اسم او هو بالمعنى الخا من دون العام الشامل للجوار والمجرور  
 لوقوعه قسما له **والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها**

مطل  
 ما افتراق فيه الحال و  
 التمييز وما اجتماعا



اي المعنى المراد من الكلام عليها فلا ينافي ذلك كونها فضلة يتم اصل الكلام  
بدونها كقوله تعالى **ولا تمش في الارض من حال لا تقر بوا الصلاة وانتم**  
**سكاري الآية** لان المراد منه عن المشي في الارض بعيد كونه دامج و  
المختل ونمهم عن قربان الصلاة بعيد كونهم سكارى لا الهوى عن  
المشي في الارض مطلقا وعن قربان الصلاة كذلك **وقوله انما الميت من**  
**يجيش كيبا كاسفا باله قليل الرحا هو من اول الخفيف من قصيد**  
**لعدي ابن الورد** والعسافي وقيل ليس من مات فاستراح بحيث  
انما الميت ميت الاحياء محقق ميت من قام به الموت والميت بالشدة  
من يقوم به قال تعالى انك ميت وانهم ميتون واكيب السبي لئلا المنكر  
من الحزن قال في الصيحاغ الكاتبة سوي الحال والانكسار من الحزن وقد  
كيب الرجل يكيب كايه وكايه ورافه ورافه فهو كيبه وامراة  
كيبه وكابا وكاسف البال سوي الحال ايضا والبال يطلق على القلب  
وعلى الحال وعلى رخاء النفس والرخاء بالتفتح وللدسعة الحال كذا  
قال الشاعر ونعقبه الحشى بان هذا التفسير ليقضي ان بال الحشى  
والوجود في غالب النسخ ضبطه بالحجم وقول يوبى ما عليه ان الجوهر  
يعد ما ذكر ان البال رخاء النفس قال فعلان رضى البال ولوانه بالحجم  
لم يحسن ذلك نعم الذي في القاموس ان البال رخا الحشى بالعين الممثلة  
والشئ المحيى بينهما مشاة تخفيه وانه در القليل في تقارب ما قيل بيت  
الكتاب في ملح طلعت لحيته • يا قتيلا بالحية السوداء • اذ الرد  
في حروج اللحاء • شاعري في ادعاء موتك بيت • قاله شاعر من الشعراء  
ليس من مات فاستراح بحيث • انما الميت ميت الاحياء • **مخلاف**  
**التميز** فان معنى الكلام لا يتوقف عليه وقد اعترض عليه بان بيت  
التميز ما يتوقف معنى الكلام نحو ما طاب زيد لا لنفسه بل قد يلزم  
ذلك في التميز المحول فنذكر **والثالث ان الحال مبنية للهيات**  
**والتميز مبين للذوات** المراد بالهيئة على ما قاله المصنف في حواشي  
الشهيد الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المبتدأ وروح  
يخرج مثل تكلم صاذا ومات مسلما وعاش كما قرأ وان اراد والصفة  
فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج عند مثل جاني زيد الشمس  
طلعة وجاء وعمر وحاشا واجاب عن هذا الشايع بالحالين المذكورين  
في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجعل عمره في حشبه هذا التاويل لا يخرج

لأنها

لأنها حينئذ مبنيان للصفة وفي شرح الحاشية الكبير للسيد كثر الدرب  
انك اذا قلت ايتكن وزيد قائم فان الحال هنا لثنتين هيئة الفاعل ولا  
المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لزم الفاعل والمفعول وقد  
اشتهر التعبير عن الملزوم باللائزم فكانه بيان لهما **والرابع ان الحال**  
**تتعد بدون عاطف كقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفيه زيارة**  
**بيت الله رجلا ن حافيا** هو من تالي الطويل ولم يسم قايله والرجلان  
الماسي والمخافي غير المتشغل ورجلان حافيا حلال من فاعل زيارة المحذوف  
لان مصدر مضاعف الى مفعوله اي على زيارتي بيت الله او من الضمير  
المجوز في علي فيكون من تعدد الحال ويحتمل ان يكون من الحال المتداخلة  
بان يكون حافيا حلالا من الضمير المستكن في رجلا ن قال المصنف في حواشي  
التسهيل حرف هذا البيت اعجمي فقراء رجلاي مكان رجلا ن واعتربه  
فاعلا بزيارة وحافيا حال منه على حد قوله بها العنان تنهل وذكروا  
على حد قول ولا ارض اقبل ابقا لها فقتل له يقال زارت البيت  
ولا يقال زارت رجلاي البيت وفي شرح المفتاح لسيد المحققين  
وقد صحف جماعة رجلا ن بـرجلاي وسوا عليه خرافات حتى قالت  
تاليهم رجلاي فاعل بزيارة بيت الله وحافيا حال من ضمير المتكلم  
في رجلاي لا ن في معنى زيارتي بيت الله حافيا وانت خير بان  
نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكه جدا وبيان الحال في اذالم  
يكن رجلا ن لم يكن له مشقة عظيمة **مخلاف التميز** فانه لا يتعد  
**ولذلك اي ولعدم تعدد التميز كان خطأ وقول بعضهم في قول**  
**ابن القاسم الشاطبي في مطلع منظومته في القراءة بولت بسم الله**  
**في النظم اولا تاركت رجلا ن رجلا ن ومويلا انها تميزان** تشارك  
تعا على من البركة وهي كثر الخير واصلة للمشاركة وقد يكون لواحد  
كتعا ظر وبتاركة اي كما ترحل او تزايد على كل شئ وتعالى عنه  
في صفاته وافعاله فان التوكة تتضمن معنى الزيادة وقيل هو جامد وقاعله  
ضمير الجلالة والموبل المخلص والمخا مفضل من وال اليه يسئل والاخلص  
وبما كذا في القاموس وقال في الصالح الموبل المخا وكنك المولد مثل المملوك  
وقد وال يسئل والا ووال على فقول اي الجا والصواب **ان رجلا ن**  
**منصوب على الاختصاص او المخرج فهو باضار اخص او امج ورجما**  
**حال منه لانعت له** لانه نكرم وذاك معرفة لان الحق قول الاعلم وابت  
**مايك ان الرحمن ايسر بصفه بل علم الجهور على ان الرحمن كالرحيم صفتان**



مشتقتان من الرحمة التي هي رقة القلب وانعطاف يفضي بفضل  
والاحسان واسما الله تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال  
دون المبادي التي تكون الانفعالات وهو يبلغ من الرحيم لان زيادة  
المبادي تدل على زيادة المعاني سواء كانت باعتبار الكمية او باعتبار  
الكيفية وعلى الاول قيل رحمن الدنيا لان رحيم المؤمن والكافر ويا رحيم الآخرة  
لان رحيم المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخر ورحيم الدنيا لان  
النعم الاخرية كلها جسام واما النعم الدينية فجليلة وحقيقية وهو مع  
كونه صفة مختصة بالله تعالى لا تستعمل في غيره وقيل لم في مسألة رحمن  
اليهامه من نعمته في كفرهم وقيل المختص باللام وذهب الاعلم ومن تبعه  
الى انه علم وان كان مشتقا لكنه ليس على باب الرحيم ولا الرحيم واما هو  
مثل الدوران فانه وان كان مشتقا من الدور صيغ العلمية لانه على بناء  
لا يكون المنعوت وقد يدل الشارح ما عليه الجمهور وخرج بان ظهور  
الوصف فيه يمنع علميته **وهذا ايضا يبطل كونه تميزا وقول قوم**  
**انه حال** لان العلم لا يقع بتمييزا ولا حال **واما قول الزمخشري اذا**  
**قلت الله رحمان الرحيم** فيدل على ان الرحيم من ام لا وقول ابن الحاجب  
**انه اختلاف في صرفه** فخرج عن كلام العرب من وجوب ان يسمي بقوله  
**لان لا يستعمل صفة ولا مجرد اسم ال** واما حذف في البيت للضرورة  
قال ابو حيان اذا قلت الله رحمن في صرفه قولان يستند احدهما الى اصل  
كلام وهو ان اصل الاسم الرحمن والآخر الى اصل خاص وهو ان اصل دعوات  
لمنع لغيبته وقال قاضي الفريسي والظاهر انه غير مصروف وان حفظ اختصا  
بالله تعالى ان يكون له مونث على فعل او فعلا لانه الحاقه بالانثى في باب  
**ويستثنى على علميته انه في البسمة ونحوها بدل من الاسم الشريف لا نعت**  
له وقال ابو زيد السهيلي وهو من القائلين بالوصفية البدل فيه عتدي  
ممنوع وكان ذلك عطف البيان لان الاسم الاول لا يقتضي ان يبين لانه  
اعرف الالهة كلها واسمها الذي انهم قالوا وما الرحمن ولم يقولوا وما  
الله وان الرحيم بعده نعت له اي الرحمن لا نعت لاسم الله سبحانه اذ  
**لا يتقدم البدل على النعت** فان القاعدة ان اذا اجتمعت التوابع تقدم  
النعت ثم عطف البيان ثم التاكيد ثم البدل ثم مجاز يعطف النسب مثاله  
مررت باخيك انكرتم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وقيل التاكيد  
يقدم على النعت **وان السوال الذي ساله الزمخشري وغيره لم يقدم**  
**الرحمن اي على الرحيم مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ** كذا في بعض النسخ

وهو الصواب الموافق لما في الكشاف من ان القياس الترتيبي من الادنى الى الاعلى  
ويقع في بعضها بدون لفظ غير وليس بصواب كما يستمد بذلك قوله **كقولهم**  
**عالم بخبر وجواد فياض** فان المقدم فيها غير الابلغ والخبر يكرر النون العالم  
للمنق من خبر العالم اذ النقته **غير متجدد** انما كان غير متجدد مبتدئا على ان  
الرحمن صفة والقابل بالوصفية يقول انما قدم الرحمن على الرحيم والقياس  
العكس لتقديم رحمة الدنيا ولا تشاركها لعلم من حيث انه لا يوصف بغيره  
تعالى اولا لان الرحمن لما دل على جلال النعم واصولها الردف بالرحيم ليتناول  
ما خرج منها مما دق ولطف فكان كالنقطة والردف له او للمحافظة على  
المراد في وقيل دلالتها واحدة نحو نودمان ونديم والمحق ان معانيها  
مختلف كما عرفت قال ابو حيان في بحر والذي يظهر ان جهة المبالغة  
مختلفة فلذلك جمع بينهما في لغة فعلان من حيث الامتلاء والغلبة  
ومبالغة فعل من حيث التكرار والوقوع فلذلك لا يتعدى فعلان  
ويتعدى فعل وحكي ابن سديد عن العرب فلان يحفظ علمك وعلم  
غيرك كما تقول حافظ علمك وعلم غيرك ومن راي انهما بمعنى واحد ولم  
يذهب الى التوكيد احدهما بالاخر احتاج ان يخص كل واحد شي وان  
التخاف في اصل الموضوع فزار من التاكيد فقال مجاهد رحمن الدنيا ورحيم  
الآخر وعكس القراني وقال ثعلب الرحمن امدح والرحيم الطيف وقتل  
الرحمن الطيف بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم النعم بما يتصور مناهم  
**وبما يوضح كل انه علم غير صفة مجيبة كثيرا غير تابع نحو الرحمت**  
**علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا**  
**للرحمن قالوا وما الرحمن** استضعف ذلك المصنف واستدل عليه بان  
المشتقات الكائنة بالبحر في ذلك فيها نحو القايم زيد ولا يخرج به عن  
الوصفية وعلمية الغلبة يرد بها ان الرحمن لم يستعمل الاله تعالى فلا يحقق  
الغلبة واجيب عن الثاني بان عدم استعمال لفظ الرحمن في غير اسم  
يمنع الغلبة الحقيقية لا التقديرية والقابل بانه علم بالغلبة يرد على انه  
علم بالغلبة التقديرية وفيه نظر **والخامس ان الحال تنقدم على علمها**  
**اذا كان فعلا متصرفا او وصفا** يستلزمه هذا كما نص عليه ابو حيان  
في رتشافه مذهب البصريين الذي لا يجوز تقديم الحال على علمها  
المتصرف والا لا خفاء فانه قد يقع تقديرها في نحو ركبنا زيدا وفصل الكون  
فقالوا ان كانت الحال من مرفوع طاهر امتنع التقديم او من مرفوع مضمتر  
جاز فلا يجوز ركبنا زيدا ويجوز ركبنا حيت وفي البسيط منع التقديم



عن الكسائي والضرا مطلقا وكان حكم الحال من المنسوب والمجرور فلا يجوز ضاحكا  
لقت هذا ولا ضاحكة مررت لهند ويجوز ضاحكا لقتني هند وضا حكا  
مررت في هند هذا إذا لم يكن العامل صلة حرف مصدر ي أو صلة لال ولا  
مقتزنا بلام الابتداء متصلا بها أو بلام قسم كذا لك وان كان واحدا ما ذكر  
غوي يحكي أن يقوم زيد مرعا ولا يصبرن محسبا ولا قومن طايحا المتقديم  
نعم إذا كانت لم لا ابتداء في خبر وان وبعد الحال جاز التقديم نحو ان زيد  
مرعا الزاهب وكذا المتع تقدم عند صاحبنا في الحال المصدرية بالواو  
نحو جاء زيد والشمس طالعة وأجاز ذلك الكسائي والضرا وهشام وذكر  
ابن مالك أن العامل إذا كان نعتا لا يجوز تقديم عليه نحو مررت برجل  
ذاهبة فرسه مكسور سرجها وأطلق قال أبو حيان ولا يعلم خلافا في جواز  
مررت برجل ضاحكا مسرعا وانت تريد مسرعا ضاحكا وجواز مررت برجل  
مسرعا يركب الفرس وإنما امتنع ذلك في تمثيله من جهة عود الخبر متقدما  
على ما يفسره إذ يصير التركيب مررت برجل مسرعا يركب الفرس مكسورا  
سرجها ذاهبة فرسه لا من جهة كون العامل **نحو خاشعا ابصارهم يخرجون**  
هذا مثال تقدم الحال على عاملها الذي هو فعل متصرف قال الشاعر كنت  
غير متعين بجواز كون خاشعا صفة مفعول محذوف أي لو يريد عو الراعي  
الشيء نكر تو خاشعا ابصارهم فتدبر بجوارحه جمع من العربيين وقرا  
ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم خشعا وأما حسن ذلك ولا يجوز مررت  
برجل قائم على علمه لا بد من صيغة تشبه الفعل وقال الكعبري  
في أعرابه خشعا حال وفي العامل فيه وجهان أحدهما بدعوي بدعويهم  
الراعي وصاحب الحال المحذوف وابصارهم مرفوع بخشعا وأجاز أن يعمل  
الجمع لأنه مكسر الثاني يخرجون وقرئ خاشعا ولم يثبت لأن ثابت  
الفاعل ثابت الجمع وليس بحقيقي ويجوز أن ينصب خاشعا بدعوي أنه  
مفعول ويخرجون على هذا حال من أصحاب الابصار وكان حالهم ضمير  
يخرجون وهم مطعون حال من الضمير في منتشر عند قوم وهو بعيد لأنه فيه  
لجراذ وأما هو حال من فاعل يخرجون ويقول حال من الضمير في مطعون  
وقوله **نحو وت هذا تخليط طليق** هو مجزئ بيت من ثالث الطويل صدر  
عديس بالعباد عليك أمانة وقايله يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ  
بالقاء والخن المجزئ المجزئ البصري خليف الخالد بن أسيد بن أبي الحارث  
ذكره الجوهري في الطبقة السابعة من شعراء الإسلام ولقبه جد مفرغا  
لأنه راعى على شرب مثقالين فربه حتى فرغ وكان يزيد بها لهما عباد

ابن زياد

ابن زياد ابن أبي عبيد الثقفي وملا البلاد من هجوه حتى كتب هجوه على الجيطا  
فظفر به فبجته فكلموا فيه معاوية فوجه بمزيد فأخرجوه وقدت له بغله  
ليركبها ففترت فقال البيت وبعدا بيات آخر وعدس بمهادت مفتوح  
الاولين ساكن الخبز صوت يموت به للبغل لاستحاثه وزجره  
عن الاطاف في الصحاح ورعا سمو الفعل عدس برجره وعن الخليل أن عدس  
رجل كان يعضض على البغال أيام سليمان وأما كانت إذ اسمعت باسمه  
طارقت فرقامنه قال ابن سيدي وهذا لا يعرف في اللغة وثابت الضمير  
في البيت أما لكون المجرور أنثى كما يدل عليه القصة أو على إرادة معنى  
الذابة والامارة بكسر الهمزة كالأمرة الولاية العامة وطلاق مطلق من الجنس  
أي **وهذا طليق نحو لا لك** فتحلين حال تقدمت على عاملها وهو ما يشبه  
الفعل هذا أما عليه البصريون وذهب الكوفيون إلى أن هذا اسم  
موصول وتخلين صلتها والتايد محذوف أي الذي تخلصه طليق والتايد  
به على أن اسمها المتأخر تكون موصولة سواء وقعت بعدما الاستفهامية  
أمر لم تقع **ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح** قال في الإرشاد اختلف  
الحنابلة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي يميزه مفعول فذهب سيبويه  
والفراء والكثير البصريين والكوفيون إلى منعه وبه قال أبو علي في شرح  
الآيات والكثير متأخري أصحابنا وذهب الكسائي والجزمي والمازني  
والمبرد إلى جواز ذلك وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح لكثرة ما ورد  
من الشواهد على ذلك وقياسا على الفضلات قال ابن مالك في شرح  
كافيه إذا كان عامل التمييز فعلا متصرفا ذهب سيبويه من التقديم  
عليه نظر إلى أنه في الأصل فاعل وقد وهن بزوال رفعة والمطابقة لفظا  
بالفضلات فلا يزال وهذا بتقديمه على الفعل ومذهب المازني والمبرد  
والكسائي جواز تقديمه لأن الفعل عامل قوي في الشرف فتح تقديم  
معمول وليس فاعلا في اللفظ لا موجب له ولو كانت الفاعلية الأصلية  
موجبة للتأخر ما نعت من التقديم لعل بمقتضى ذلك في نحو ذهبت زيدا  
فكان لا يجوز أن يقال زيد اذهبت لأن الأصل ذهب زيد ولا خلاف  
في أن ذلك جائز فلذلك ينبغي أن يحكم بجواز نحو صدر اضاقت زيد  
فإن كان الفعل عن متصرف لم يجز تقديمه عليه وكذا أن كان متصرفا  
والمميز غير منقول باجماع وأما التقديم على الوصف فقياس من أجاز  
نفسا طاب زيد أن يجزئ ما نفسا طيب زيد وأما في الفعل التفضيل  
فلا يجوز التقديم وانفقوا على أن التمييز إذا كان عن تمام الاسم لا يجوز



تقدم عليه فلا يجوز عند ريتا رطل على انهم خالفوا في انما انتصب  
التميز اذا كان بعد اسم شبة به الاول لا يلفظ مثل وكان المشبه به قبل  
مخوزيد الفخر حسنا فاجاز فيه التقديم على المشبه به **فاما استدلال**  
**ابن مالك على الجواز** اي جواز تقديم التميز على عامله بالشرط المتقدم  
**بقوله مورث** بمثل السيد **تقدم مفضل كيش** **اذ اعطاه ما دخل**  
هو من قصيده من ثاني الطويل لربيع بن مفرح بن قيس الطيلى اذكر  
الحاهلية والاسلام واسلم قطعهما تذكرت والذكرى تيمحك زينبا  
واصبح باقى وصلها قد تقضيا وقيل بيت الشاعر واردة كانها  
عصب القطا تبارعها بالسناك اصها تذكرت ان كان بفتح القاف  
فهو من التريدي اي انه جرد من نفسه شخصا خاطبه او بكى التاء من  
خطاب المرء لنفسه وزينبا مفعول وما بينها اعتراض وتقصيص  
بتشد يد الضاد المعجمة تقطع واراد بالواردة الحاجة من الخيل وهي مجرورة  
بواو رب وعصب القطا بمثلين مضمومة مفتوحة جمع عصب بالضم  
والساكن وهي من الرجال والخيل والطير ما بين العشرة الى الاربعين  
كالعصاة شبه الخيل في جمعها وسرعتهما بالقطا في ذلك وتبين بالمتن  
بعد المشاة الفوقية المضمومة من اثار الغبار يثور ثورا وثورا انا  
سطح واتاره غيرة والحاج الغبار والحاج احصى منه والسناك  
جمع سناك بضم المهملة طرف مقدم الحافر والاصهب من الصهبة  
قال في القاموس الاصهب محر كرهه او شقره في الشعر كالصهبة بالضم  
والصهوب والاصهب تغير ليس بشديد البياض او عمل السد معناه  
يفرس مثل السد وهو بكر المهمة بعدها تحتبه الذيب اي كمر دة  
عن نفسي جماعة الخيل يفرس مثل الذيب والهد الفرس الحسن الجسم  
اللحم المسرف والمخلص بكر اللام المشددة المشرف المشمر الطويل الغوام  
والكمش بالشين المعجم صغير الخردان وهو بالضم قضيب الفرس عرج  
وفرة الجلال بالحاد في عدوه المسرع فيه وعطاه جانباه واراد  
بالما العرق وتخلب سال **وقوله اداء المرء عيننا قربا لعينين**  
**مثرىا ولم يعن بالاحسان** كان مذما هو من ثاني الطويل ايضا  
ولم ار من سمي قايله يقال قررت عينه اي سكنت قلم تطعم بالنظر  
الى من هو فوقه لما يقال من ان دمية الخزن حارة ودمية المسيرة  
باردة وهو كناية عن السرور كما ان ذاك كناية عن راحة خاطر ومثرىا  
من اثرى الرجل كثر ماله وثرأوه فاستغنى ولم يعن بالاحسان

لهمهم والمذموم ضد الممدوح فهو اي استدلال ابن مالك بالبيتين  
**لان عطاه والمرء مرفوعا** **ان يحذف** **لفرض المذكور** على حذف قوله  
اذ السناك انشقت **والناصب للتميز** **انما هو المحذوف** فلا تقدم  
للتميز في الشارح ومقاله من ان ذلك هو كلام ظاهر لا شك فيه  
ومثل ابن مالك على امامته وجلالة قدره لا يخفى عنه مثل هذا الامر  
الواضح وانما يحذف ذلك من على السهو **واما قوله وما ارعوت وشبا**  
**راسي اشتغلا** فهو محذوف بيت من اول البسيط صدره صنعت حري  
في بغدادى الاملا ولم يسم قايله والمحذوف اخذ الامور بالاتقان وفي  
القاموس تبع الصحاح ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة والامر عو الرجوع  
عن فعل القبح واشتغل اشب واضطرم واشتغال شيب الراس عبارة  
عن انتشار الطيب في الشعر ونشر فيه واخذ منه كل ما خذ باشتغاله  
**وقوله انفسا تطيب بنيل المني وداعى المنون** **ينادي جهارا**  
هو من الضرب الاول من المتقارب اليه ان عروضة مزاحفة بالحذف وهذا  
الحذف يصح على جوازه فيها الخليل وهو الصحيح لكثرة شواهد وان منعه  
الكثير ولا اعلم قايله والنيل الموصول والمني بضم الميم جمع منه بضمها  
ايض المراد والمقصود والمنون بفتح الميم الموت **فصر ورقان** قيل  
لان معنى دعوى الضر ورق في هذين البيتين مع امكان جعلهما مما حذف منه  
ناصب التميز على شريطة التفسير على البيتين السابقين ويكون التقدير  
واشتغل شيبا راسي وانطيطب نفا تطيب لا يقال هذا ظاهري البيت  
الثاني عر ظاهري الاول اذ ليس المعنى على العطف وانما هو على الجالية اي ما  
ارعوت في حال اشتغال راسي شيبا فاذن الواو جالية والمجالة اسمية  
وليس كذلك ان تقول في مخوزيد قائم ان مرفوعة فاعل فعل محذوف يفسره  
المذكور فتعين ان تقديم التميز منه ضروري لانا نقول سلم ان المعنى  
على الجالية فيما ذكرت لكنه لا يعين اسمية الجملة لجواز فعليتها بالتقدير  
المذكور وما استند اليه في ذلك هو ما عليه الجمهور لكن المبرد وابن العريق  
وابن مالك جوزوا الفعلية على الاضمار والتفسير فيجوز ما قلناه ثم هو  
يحيط مع ابن مالك على مقتضى مذهبه ولا يرد ان دعوى الفعلية  
يلزم معها حذف قد مع حذف الفعل المضارع مثله لا يجوز وان حسن  
اضمارها فقط لان ابن مالك ممن لا يوجب الاضمار في ذلك **والسادس ان**  
**حق الحال الاشتقاق** لا ينافي في المعنى والصفة مشتقة او في  
معنى المشتق وحق التميز للجود اي ان لا يكون مشتقا لعدم مقتضى



الاشتقاق فيه وقد يتعكسا ن فتقع الحال جامدة نحو هذا ما لك  
وتختون من الجبال بيوتا هذا وقع في بعض نسخي وهي معتمة قلاوه  
الاية بلفظ من الجبال وكان اهو في بعض النسخ بنحو المحشي وهذه اية الشعرا  
وتقع في الكثير وتختون الجبال بيوتا بدون من كما هو اية الاعراف  
لكن التمثيل كما قال المحشي باية الشعر لا ينبغي لاشتغالها على منصوب واحد  
هو مفعول تختون بخلاف اية الاعراف فانها مشتقة على منصوبين  
احدهما المفعول والاخر التمييز فيجعل من اهل التمييز ويقع التمييز  
مشتقا نحو له دره فارسا لا يخلو ضمير دره ان يكون معلوما بمعلومية  
مرجعا ومجهولا بمجهولته فان كان معلوما فالتمييز حينئذ عن النسبة  
كما لو كان الدر مصدرا الى ظاهر وان كان مجهولا فعن المفعول قال الرضي  
ولحق ان التمييز في نحو له دره فارسا عن نسبة في شبه جملة لان فيه  
معنى الفعل اي عجب من زيد فارسا واعلم ان قوله هذا هو الى ان فارسا  
والصحيح ان يميز كما قال المصنف والحالية ضعيفة لما في اما الى المفضل  
لا من الحاجب من انه لا يخلو اما ان يكون حالا معقبة او مؤكدة ولا سبيل  
الى الاول لان قابله لم يرد المدح حال الفروسية بل مدح مطلقا برئيل  
انك تقول به دره كاتبنا وان لم يكتب به دره عالما ولا الى الثاني  
لان شرط المؤكدة ان يكون مفعولها مفعولها من الجملة قبلها وانت لو قلت  
به دره لكان محتملا للفروسية وعزها واذا بطل نوعا الحال ثبت  
التمييز وقال الرضي وانا لا ادري فرق بينهما لانه معنى التمييز  
عند ما احسن فروسيته واما معنى به دره او درك كما قال ايضا  
فالدر في الاصل ما يندرا اي ينزل من الصرغ من اللبن ومن العظم من المطر  
وهو هنا كناية عن فعل المروج الصاد رعيته واغنا شفعه اليه  
تعالى قصد التثني منه لان الله هو منشي الجباب فكل شي عظيم يريدون  
التثني منه ينسبونه اليه تعالى ويضربونه اليه نحو قولهم لله انت  
وبه ابوك فمعنى به دره ما اعجب فعله وقولك كرم زيد ضيفا  
اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم حتى كان الاصل كرم  
ضيف زيد فان كان هو اي زيد الضيف احتمل الحال والتمييز  
والمعنى على الحال كرم زيد في حال كونه ضيفا وعلى التمييز كرم من جهة  
المضيعة والاحسن في الصورة الثانية عند قصد التمييز ليطهر  
التمييز عن المفعول بقدر من كذا ان كان عن نسبته وكان التمييز  
نفسا انتصب عند برئيل فترجمهم به في نحو ما لك من ليل وعز من قال

وقال الله من شاعر الضمير في هذه المواضع هو ما انتصب عنه التمييز  
قال الرضي وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة  
نحو طائر زيد دارا وعلم ليس بوجه واختلف في المنصوب بعد هذا  
فقال الاخفش والفارسي والربيعي حال مطلقا اي مشتقا كان او جامدا  
وعامله حب وقال ابو عمرو بن العلاء تميز مطلقا اي كذا كان وقيل  
لجامد تمييز والمشتق حال مطلقا تقييد المدح بها او لم يرد وهو قول  
ابن عصفور رحمه الله هو الذي فيها وقيل الجا مد تمييز والمشتق ان اريد  
تقييد المدح به كقوله يا حبيذا المال مبدولا بلا سرف هو صور  
بيت من ثاني البسيط عجز من اوجد البراسرا واعلانا وقابله مجهول  
وحذف من افعال المدح واصل حب حب ككرم صار جيبا ثم ادغم  
والزم منع المقرف للصور ورتة كالحرف الذي هي به لمعنى في غرض اذ  
اصلها ان لا يدل على مدح ولا ذم وايلا الكلمة ابا لاجل فاعل في افراد  
وتذكروا وغيرها وانما لم يميز مطابقة للخصوص لا يجرى مجرى  
المثل فلزم طريقة واحدة وقال ابو علي ذ احسن شايع فلا يخلو  
هذا التركيب موزنا لفعليه حب فيكون مع ذا مبتدأ والخصوص خبر  
خلاف للمبرد وابن السراج ولا اسمية ذام فيكونا مع حب فعلا فاعله  
المخصوص خلافا لقوم منهم الاخفش وخطاب قال ابن مالك وهو قول في  
غاية الضعف لانه مع كونه مبنيا على دعوى مجردة عن البرئيل فيه ما فيه  
من تغليب اضعف للحري وادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا تغليب  
ذلك والمال هو المخصوص بالمدح وهو مبتدأ اخبر عنه الجملة قبله او خبر  
مبتدأ لا يظهر ولا يعمل فيه النواصب ولا مقدم مبدؤا ولا حال وهو محل الشاهد  
والباء من بلا سرف للمصاحبة والسرف محركة ضد القصد والقصد حالة  
متوسطة بين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد في النفقة قال تعالى  
لنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات وفي اوجه البر  
طرفة وانواعه واسرار واعلانا منصوبا بان ينزع الخافض اي في اسرار  
واعلان وبه در القابل لاخير في السرف ولا سرف في الخير فقال اي هو  
اي فهو حال اذ ليس المراد مدح المال مطلقا بل مقتدا بحالة بدلة من  
غير سرف والا اي وان لم يرد بالمشتق تقييد المدح به فمميز  
نحو حذرا كما زيد وهذا التفصيل محتمل الى جانب فانه قال ان  
كان مشتقا فالتكلم قصد ان اريد تقييد المدح في المدح بوصف  
كان ذلك المنصوب حالا وان اراد عدم التقييد بل ببيان حينئذ البالغ



في ترجمه كان ذلك المنسوب تميزا والسابع ان الحال تكون مؤكدة  
لعاملها كما سيأتي في بيان اقسامها نحو ولي مدبر اقبس صاحبكا و  
**تعثوا في الارض مفسدين ولا يفتح التمييز كذا** اي موكد العامله  
بل انما يفتح مبينا لما هو عنه **قامت** قوله تعالى **ادعوا الشهور عند**  
**اثنى عشر شهرا** اموكدا لما فهم من ان عدة الشهور واما هو  
بالنسبة الى عامله وهو **اشاعش** فحين فاذا ناكده ليس بالنسبة الى  
عامله قبل عليه لان اسم الشهور اموكدا لما فهم من ان عدة الشهور عند الله  
ولا مبين لاشاعش اما الاول فواضح واما الثاني فلا ينفذ فهم من الاخبار  
عن عدة الشهور بقوله اشاعش ان اثنى عشر شهرا فيكون التمييز الواقع  
في هذه الصورة بعد العدد والذي علم نوعه موكد لا مبين كما في قولك الرجل  
الذي عندي عشر ون رجلا ونو قس بان الاول ليس بواضح لان عدة الشهور  
يفهم منه التمييز قطعا فكيف لا يكون شهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور  
وبان العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن  
غيره فذلك التمييز بالنسبة الى نفس الميز وان كان بالنظر الى الاخبار  
المذكور موكد **واما اجازة المبرد** واختاره ذلك ابن مالك **ومرنا ففقه**  
من ابن السراج والفارسي نعم **الرجل رجل زيد فردود** وقد يقع في غالب  
النسخ فردود وهو مردود يعني ان اوليك اجازة الجمع بين الفاعل  
الظاهر والتمييز واستدل عليه ابن مالك بالقياس والسماع اما القائل  
فهو ان التمييز قد ورد موكد لا لرفع الابهام مع الفاعل المضمر كقولك  
ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل  
الظاهر وروده كذا وكذا واما السماع فقد استند الى شواهد من كلام  
العرب اورد هاهنا البيت الاتي ووجد الرد عليهم ان الابهام قد ارتفع  
بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز والجمهور على منع الجمع بينهما وهو  
من ذهب سيمويه وقيل ان افترون بالتمييز زيادة معنى لانهم من  
الفاعل جاز نحو نعم الرجل رجلا صالحا زيد لان معنى الصلاح غير مفعول  
من الفاعل واللام يحجر **واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم**  
**الزاد زاد ابيك زاد اهو** من اول الوافر وقابله جرير من قصيدته  
يمتدح بها جرير بن عبد العزيز وقد تقدم الكلام على ابيات منها في حرف  
الالف وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على مذهب المبرد **فالحق**  
**ان زاد ليس تميزا بل هو مفعول لتزود** اما مفعول مطلق ان اراد به  
**التزود** او جعل مصدر المحذوف في الزوايد او مفعول به ان ارتب الشئ

الذي

الذي **تتروده** اي تختاره لك زاد من افعال البر قال تعالى وتزودوا  
فان خبر الزاد التقوى وخبره ابو حيان على ان فيهم ضميرا وزاد اعتبارا  
اخر عن المحققين وزاد ابيك بدل منه قال وهذا فاويل اقرب من غير علم  
**فشل زاد ابيك نعت له** اي لزاد امعوله تزود فقدم عليه **فصار**  
**حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة** هند لو بدلت رد التبعة نطقا او باملا  
هو من ثا في البسيط ولم يسم قايلا وقد استعمل هند غير مصر وقة للعلمية والفتاة  
وان كان لا يتحقق فيها ذلك لعدم تحرك الاوسط والزيادة على الثلاث وجه  
وانتصاب نطقا عند العيص على التمييز والصواب انه على نوع الخافض اقربينة  
النصرتج بد في جانب المعطوف وجوز ان يكون نصبه على الحال او المصدر  
النوعي لبدلت **فتاة حال موكد** لا يميز موكد **اقبسام الحال**  
**الحال تنقسم باعتبارات** اربعة الى اربعة اقسام وفي هذا الكلام اشارة  
الى ان هذه الانقسامات ليست للحال بحسب الذات ولهذا كانت متداخلة  
فتدبر **الاول انقسامها باعتبار معناها** ولزومها الى قسمين **منقول**  
وهو الغالب فيها وهي ما كانت جزء كلام ينقيد بوقت حصول معنى تدل على الميراث  
الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراها **وملازمه** لا ينقل  
معناها وذلك واجب في ثلاثة مسائل **احدها** الحامدة غير المؤولة  
**بالمنقح** نحو هذا ما لك ذهبا وهذا معتك خزانة ذهبية والجزئية وصفية  
لازما للثا واليه في المثالين لا ينقلان عند هذا من قبيل ما لا ينقل  
لصاحبه ومثله ما يكون في حاله نحو تعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا  
وما يكون نوعا نحو تعجبني الخاتم او الفضة خاتما والحديد سيفا  
فانه ليس من الحال الملازمة **فانه بمعنى متقابضين** وهو اي المتقابض **في صف**  
**ينقل** ومن هذا النوع نحو علمته الخويا بابا واجلى القوم رجلا رجلا ورجلين  
رجلين ورجلا رجلا اي مفصلين هذا التفصيل المعين وضابطه  
ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزء مكرر او تكرارا ان تاتي لبيان  
الترتيب بعد ذكر المجموع بجزء معطوف عليه بالفاء او بضم نحو حنونا  
رجلا رجلا ومضوا بكبيرة ثم كبيرة اي مترتين هذا الترتيب المعين  
وقال المرادي في شرح التسهيل ومثال الترتيب ادخلوا رجلا رجلا  
اي مترتين او علمته الخويا بابا اي مفصلا ومضفا وقد اختلف  
في نصب المتر الثاني فذهب الزجاج الى انه على التاكيد والاول على قربا  
والتزود في الثاني مع كونه موكد المتكون امارا على المعنى الذي قصد  
بالاول ورب شي لا يلزم ابتداء ويلزم لعارض وقد رد عليه بان لو كانت

انقال هو



توكيد لادى ما ادى الاول وذهب بن جني الى انه صفة للاول بنقد بر مصنف  
 فمثل هو قبل اي بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب وقيل بعد اي بابا بعد باب  
 وهذا لا يشمل الاول والمفصول مسمول الابواب وقيل مقدر من مصنف اي بابا  
 مفارق باب اي منفصلا غير مختلط عند غير مختلط به كل حدة وعليه يتحقق القول  
 وقدر المحكي ذا باب وذهب الفارسي الى ان نصيبه بالاول لان لما وقع موقع  
 الحال جاز ان يعمل والمختار يتبع المحكي ان وما قبله منصوبان بالعامل  
 لان مجموعها هو الحال ونظر ذلك في الخبر هذا حلو حاض قال ولو ذهب  
 الى ان نصيبه بالعطف على تقدير جزم انفا فان المعنى بابا بابا كان مذهبها  
 حسنا وزعم ابو الحسن انه لا يجوز دخول حرف العطف في شيء من هذه المكملة  
**وانما هو قول في الاول لانها مستحالة في معناها الوصفى** اذ لم يرد فيها  
 وخزا في المثالين الاما وضعاله **تخلها في الثاني** حيث اريد بيبا بمعنى  
 متفابضين وهو معنى لم يوضع له اللفظ ابتداء **وكثير منوهم ان الحال**  
**الحامدة لا تكون الاموولة بالمشتق وليس كذلك** لان الحال ما بين اليه  
 فكل ما دل على صبيحة صح وقوعه حالا من غير تعلق تاويله بالمشتق واعلم ان  
 القول في الحال ومن لا فلا نعم الاغلب فيها الاستشفاق **نحو الثاني الموكدة**  
**نحو ولي مدبر الظهور ان مضمون لا يزم للمؤكد قالوا ومنه وهو الحق**  
**مصدق لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب ان يكون مصدقا**  
**ومكذبا وغرها** قال الشايع الذي يظهر انها مراد والحق المذكور في هذه  
 الآية والمراد بما حكم التورية وهو مصدق لها البته لا مكذب ولا مصدق  
 ولا مكذب اي المراد هذا الحق المخصوص وهو مصدق فقط لا مطلق للحق يكون  
 ويكون قال ابو جيان في مجمع حال موكدة اذ تصديق القرآن لا يزم لما معهم  
 من التورية والنجيل لانها نزلت على بني اسرائيل وكلاهما غير مخالف للقرآن  
 وفيه رد عليهم لان من لم يصدق بما وافق التوراة لم يصدق بها وقال  
 ابو البقاء اعرابي ومصدقها حال موكدة والعامل فيها ما في الحق من معنى الفصل  
 اذ المعنى وهو ثابت مصدقا وصاحب الحال الضمير المستتر في الحق عند قوم  
 وعند آخرين ضمير دل عليه الكلام لان الحق مصدر لا يتحقق الضمير على اسم  
 الفاعل نعم اذ اناب المصدر عن الفصل تحمل الضمير عند بعضهم وقال ابو بدر  
 ابن مالك عامل الحال في هذا النوع مضمون جملة مضرة بعد الخبر بتقديرها  
 احق واعرف ان كان المستدعي غيورا وان كان اما فالنقد بر احق واعرف  
 او اعرف في وقال الزجاج العامل بالخبر لا يؤوله بحسبى وقال ابن خروف المستدعي  
 للمضمن تنبيه وكلا القولين ضعيف لا يستلزم الاول المجاز والثاني جواز

تقديم

تقديم الحال على الخبر وان امتنع واذا كان العامل مضمرا فهو لازم الاضمار  
 لتزويل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم اضمار عامل  
 الحال في غرضه **نعم اذ قيل هو الحق صادق في موكدة** اذ الحق لا يكون  
 صادقا وكاذبا **والثالثة التي دل عاملها على مجرد صاحبها نحو**  
**ويخلق الانسان ضعيفا** فان تعاقب الحائق الذي هو اليجاد والحدوث  
 بالانسان يدل على انه كان بعد ان لم يكن ولا شبهة ان الضعف وصف  
 ملازم للانسان لان قد فرض عدم الصبر على الشهوات وعدم تحمل مشاق  
 الطاعات **ونحو خلق الله الزرافة** هو بفتح الزاي وضها وتخفيف الزاي  
 دالة حسنة للمثل طوبى اليد من قصيرة الرجلين راسها كراس الخيل  
 وقربها كقرون البقر وجلدها كجلد الغر واطلاؤها كاطلاف البقر  
 وذنبها كذنب الظبي ليس لها ركب في رجلها انما ركبها في يديها  
 واذا امشت فدمت الرجل اليسرى واليد اليمنى بخلاف ذوات القوائم  
 الاربع فانها تقدم اليد اليمنى والرجل اليسرى **يدوها اطول من رجلها**  
 وذلك لما علم الله ان قوتها من الشجر جعل يدوها اطول من رجلها لتستعين  
 بذلك على المشي بهوله **الحال اطول ويدوها يدول** بعض من الزرافة  
 اي خلق الله يدي الزرافة حال كونها اطول من رجلها قال ابن مالك **يدون**  
**الذين ومنه وهو الذي انزل عليك الكتاب** مفضل وهذا **منه**  
**منه لان الكتاب قديم** وهو صاحب الحال فلا يدل العامل على تجرده  
 فليس منه قلنا لانهم الدلالة على التجرد وهي لا تستلزم التجرد في نقسب  
 الامر ليقال هو قديم وقد قام القاطع على القدم فوجب صرف هذه  
 الدلالة عن ظاهرها وانما دل الانزال على تجرد متعلقه لا ينقله  
 وحركه من علو الى سفلى وهي مشتقة على القديم قلنت القديم  
 الذي يمنع عليه ذلك هو الكلام النفسى القايم بذاته لا العبارة واللفظ  
 الدالة عليه وهذا هو المقصود بالتزويل لاذك **ويصح** الحال **الملازمة**  
**بكر الزاي في غير ذلك** اي في غير المسائل الثلاث **بالسماع ومنه قايما**  
**بالقسط اذ اعرب** بخلاف من فاعل شمد او من الضمير المرفوع الواقع بعد  
 الا وعلى الاول لما افرد بالحال دون المعطوفين عليه وان لم يجز نحو جاء  
 زين وعمر ورأى كمالا سرفيه كافي ووهب له اسحاق ويعقوب  
 نافلة حال من يعقوب وكذا الوقت جاء زيد وهند راكبا لم يتنع كافرنا  
 وقد اعرب ايضا منصوبا على المذبح ولا يقع فيه انه ذكره والمنصب على  
 المذبح حقه الشريف كافي انا معشر الانبياء نورث في الكشاف انه



جاء ذكره ايضا اشهد سيبويه وياوي الى الشوة عطل وسعيا امر اضيق مثل السعال  
 نغم جواز ذلك والمنقص عنه معرفة كافي الاية تحتاج الى بيان وليس البيت  
 من هذا القبيل والقياس المنع لان بمنزلة الوصف وصفة لا سم لا ايج  
 لاله قايما بالقسط الا هو ولا يفر الفصل بين الصفة والموصوف بالاهو  
 لانه اذا خير اوبدل فليس باجنبي واما بالمعطوفين فمن باب انتاعهم  
 في اللغة ونحو زهر في بعض المواضع ما يمنع في القياس ويقتضي الاستعمال  
 لا غرض يتعلق بذلك كالدلالة على علو رتبتهما وقرب منزلتهما وفيه ان  
 انتاع هذا الانتاع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء  
 الكلمة الواحدة اعني الصلة ولو ثبت انه في غاية البعد واما استبعاد  
 هذا الوجه من جهة ان لفي المعبود القاييم بالقسط لا يوجب في المعبود  
 مطلقا فلا يتم التوحيد بل ربما توهم على قاعدة مفهوم المخالفة ورجوع  
 النفي الى التعداد اثبات معبود آخر غير قاييم بالقسط فيدفع بان هذا  
 الوصف مساو للموصوف اذ كل معبود بحق قاييم بالقسط ضرورة فنيه  
 نفيه نعم يتوجه المطالبة بغاية هذا الوصف ولا وجه للمرجع في مقام  
 النفي ويجاب بانها للتعديل بعد التوحيد وانتساب الشهادة على المير  
**وقول جماعة منهم الزمخشري انها حال مؤكدة من فاعل شهد وهم منهم**  
**لان معناها غير مستفاد من ما قبلها اي والمؤكد ما كان معناها**  
**مستفاد اما قبلها قيل عليه بل هذه كذلك فان ذ الحال المذكورة هو**  
**الاله الحق الواجب الوجود للجامع لصفات الكمال ومنها القيام**  
**بالقسط واجيب بان المراد من كون معنى الحال مستفاد اما قبلها**  
**ان يكون لما قبلها دلالة عليه نعب الوضع نحو ولي مدبر وما عني فيه**  
**ليس كذلك وفي الكشف فان قلت قد جعلت حالا من فاعل شهد قيل**  
**يصح ان ينتصب حالا من هو في لاله الا هو قلت نعم لانها حال مؤكدة**  
**والحال المؤكدة لا تستدعي ان يكون في الجملة التي هي زيادة في فاعلها**  
**عامل فيها كقولك انا عبد الله شيئا عا وكذا قلت لا رجل الاعبد الله**  
**شيئا عا وهو واجد من انتصابه عن فاعل شهد وكذا انتصابه على المروج**  
**الثاني من الاعتبارات انقسامها بحسب قصدها اي انقسام الحال**  
**بحسب القصد اليها لذاتها لا لغيرها وللتوطئة بها الى قسمين حال مقصود**  
**لذاتها وهي الغالب واخرى موطئة لغيرها وهي الجامعة الموصوفة**  
**نحو فتمثل لها بشر فاما ذكر بشر الموطئة لذكر سوا فتمثل حال موطئة**  
**لذكر مقصود كما يتم بها في صورة الحال الموطئة على ما هو الاصل المرفوض**

في باب الحال فان معنى راكب في جاء زيد راكبا جاء زيد رجلا راكبا كذلك قيل  
**ولقول جاني زيد رجلا محسنا** فتدبر رجلا توطئة ومتمم للذكر  
**نعت الثالث من الاعتبارات انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة**  
**اي ثلاثة اقسام مقارنه وهي التي تارة زمانها زمان العامل بان**  
**كان زمان وقوعه واحدا وسماها ابن قاسم مستصحة وهو اي**  
**القسم المقارن الغالب في باب الحال نحو وهذا بعلي شيئا فظهور ان**  
**وقت الاشارة اليه والنسبة عليه والشخص واحد واحدا منه**  
**زمن ممتد ومقدوره بفتح الدال وهي مستقبله اي ذات الزمان**  
**المستقبل بالنسبة الى زمان العامل فتدبر حينئذ ما يكون زمانه**  
**مقارنا ويكون هو الحال في التقدير وهو لفظ مقدر على صيغة اسم الفاعل**  
**ويكون مضمون الحال الملقوطة متعلقة كمررت برجل محسن صريحا**  
**به غدا اي مقدر اذ ذلك اي الصيغة عند ومنه ادخلوها خالدين**  
**اي مقدرين الخلود ضرورة ان الخلود هو البقاء الابدي غير مقارن**  
**للدخول وتقدمه مقارنا وقد يقع في بعض النسخ كما هنا ادخلوها**  
**يدون قاروا في بعضها فادخلوها بالندخلن المحمدي الحرام ان شاء الله**  
**امنان محلفين روسكم ومقصرين اي مقدرين ذلك قيل عليه ان**  
**الخالق والنقصير حالان مقدرتان قطعا لان وقوعها بعد الدخول**  
**اما كون امنان كذلك فنيه بحث اذ الامن جازان يقارن الدخول**  
**فالخارجة الى جملته حالا مقدره واجيب بان ليس في الكلام المصم**  
**ما يدل على ان امنان حال مقدره وتمثيله بلا يسهل الحال المقدره بصدق**  
**باعبار محلفين ومقصرين ولا يخفى ان الظاهر ان التمثيل بها للحال**  
**المقدرة في الجميع وان المراد بالامن ما كان ناسيا عن الخلود وهو غابر**  
**مقارن للدخول قطعا وعليه فتولد تعالى ومن دخله كان امنا اي علوك**  
**ومحكيه وهي الماضية اي الحال التي تقدمت في الزمان على العال**  
**نحو جاء زيد امس راكبا قيل عليه اي داع الى ارتكاب كون الحال**  
**في هذا المثال محكية مع امكان جعلها مقارنه بان يكون راكبا يريد**  
**بزمته المضي للمقارن لزمن عامله واجيب بان الداعي اليه ايضا هو**  
**المسئلة بذكر جزئي من جزئياتها وبكفي في المثال الحكم امكانه فيه وصحة**  
**على ان ظاهر كلام المصنف ان الحال المقارنه هي التي معناها مقارن للكلام**  
**فالقدرة معناها مستقبل عند والمحكية معناها ماض على هذا فلا**  
**اشكال في كون امنان حالا مقدرة ولا في كون راكبا من جاء امس راكبا**



محكمة هذا وانت خير ان متى اعني في الحال المقارنة مقارنة زمن الزمن  
التكلم والاختيار لم يكن جازيضا كما من الحال المقارنة في شي اذا كنت  
مخيرا بذلك لان الضمك انما كان مقارنا لزمن المحل لا لزمن الاختيار  
**والرابع انفساها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبنية**  
**وهي الغالب** لانها بنيت بمعنى لم يفهم ما قبلها وتسمى **موسمية ايضا**  
لان المعنى المستفاد منها لم يستفد فيما قبلها فهو معنى جديد **وموكدة**  
**وهي التي استفاد معناها بدورها** فاذا ذكرت كانت توكيدا وقد اشبهت  
الجوهر وانكرها الغر والمبرد والسهيل حتى زعموا ان الموكدة ليست من  
كلامهم قال الغر المحال لا بد من جند فائدة عند ذكرها كقولهم عبد الله  
عبدك قايما لان ليس في عبرك ما يدل على قيام فان كان ما قبله يدل  
عليه غوز يد على الفرس راكبا وعمره في الحام عرابا فهو منصوب على  
القطع ورد بالنصب على القطع لم يثبت والحال الموكدة ثابتة **وهي ثلثة**  
**موكدة لعاملها** وهي التي يتقدمها عامل من معناها نحو **ولي مدبر الان**  
في التولي معنى الادبار **وموكدة لصاحبها** المنتصبة عند نحو **جا القوم**  
**طرا ونحو الامن من في الارض** كلهم جميعا فطرا وجميعا كذا القوم ومن  
**موكدة لمضون الجملة** وليس يكون الاسمية سماعا نحو **زيد ابوك عطوفا**  
ويجب ان يكون خزاها معرفتين جامدين وبحي مدق الحال اما لتقرير  
مضون الخبر وتاكيدا ولا استدلال على مضون ومضون الخبر اما نحو  
انا حاتم جوادا وانا عمر وشجاعا قال انا ابن داره مشهور بها نسبي  
او تعظيم غوانت الرجل كاملا او نفا عر نحو انا عبد الله الكلا كما  
ناكل العبد وتضغير نحو هو المسكين مرحوما او تهدي نحو انا الحاج  
سفاك الرما او غير ذلك غوز يد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم  
اية وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فتوكيد الكلا ومرحوما ومصدق  
لا استدلال على مضون الخبر وقوله مشهور وقولك كاملا وسفاك  
الرما وبيننا وقوله اية لتقرير مضون الجملة وتاكيد وقولك عطوفا  
لكلها وانما سمي الكل حالا موكدة وان لم يكن القسم الذي الذي لا شك  
موكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يوكد بمصدق لان  
مضون الحال لازم في الاغلب لمضون الجملة فاذا كان التصديق لانهم  
لحقيقة القرآن فصار كانه هو وكذا الرجوعية لازمة في الاغلب لكثرة  
واختلف في عامل الحال هذه فقال سيبويه مقدّم بعد الجملة والاصل  
زيد ابوك احق عطوفا يقال حققت اي تحققت وعرفت احقته

اي التحققة واثبتته وفيد نظرا ذ لا معنى لقولك تبقت الاب وعرفت  
في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلم عطوفا فهو مفعول ثان  
لاحال وقال الزجاج لتاوله كسي نحو انا حاتم شجيا وليس بشي لان  
تاوله بما ذكره عمر احل عن قصد قابله ولانه غير مطرد في نحو هذه  
ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا مما ليس بالخبر فيه علما وقال  
ابن خروف العاقل المستدل المنضم معنى التبيين نحو انا عمر وشجاعا  
وهو بعيد لان حمل المضمر والعلم نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت  
نظرا في شي من كلامهم قال عمر الائمة الرضى بعد نقل ما سبق بتمامه  
والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة  
كاقلنا في المصدر الموكدة لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك  
ابوك عطوفا ورحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة  
وان كان جزاها جامدين جودا محضا لا شك ان يحصل من اسناد  
احدهما الى الاخر معنى من معنى الفعل الامري ان معنى زيد انا  
كاين زيد فعلى هذا لا يتقدم الموكدة على جري الجملة ولا على احدها  
لضعفها في العمل وذلك لحقا بمعنى الفعل فيها انتهى كلامه **واهل**  
**الغولون الموكدة لصاحبها** واقتصر على تثبت الموكدة **ومثل**  
**ابن مالك وولد بتلك الامثلة** التي هي ولي مدبر او جاء القوم طرا  
ولامن من في الارض كلهم جميعا **للعاملها** وهو سمولان المثالين  
الاخيرين منها ليسا من توكيد عامل الحال بل من توكيد صاحبها  
وما يشك قولهم في نحو جاز يد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية  
المصدرة بالواو حال من انها لا تنحل الى مفرد ولا تبيين هيته فاعل  
ولا مفعول ولا هي موكدة اي لكن الحال ما بين هيته احدها او  
يتبع موكدا فقال ابن جني جاز يد طالعة الشمس عند مجيبي يعني في  
الحال والنعت السبباني كمررت بالدار قايما سكا بها وبرجل  
قايما غلاما ويفهم من كلامه هذا انه لا يكتفى عنده في الاسمية بربط  
الواو بل لا بد من تقدير الضمير وقال ابن عمرو هو وولته بقولك  
مبكرا ونحوه فهي في معنى الحال المفردة وبمثابها وقال صدر  
الافاضل تلميذ الرنحسي انما الجملة مفعول معه فالواو معها  
واو المفعول معه واثبت مجي المفعول معه جملة ونفي ان يكون  
قال لانك اذا قلت تغلذت السيف والشمس طالعة فالشمس طالعة  
ليس بيان للمثقل ولا للمثقل قلنا هو بيان بالتاويل كما عرفت



وقال الزنجشري في تفسير قوله تعالى والبحر مديد من بعد سبعة  
ابحر في قراءة من رفع البحر وهي قراءة غير النصبين اي عمرو ويعقوب  
واما ما فقرا بالنصب عطفا على اسم ان هو كقولهم وقد اغتدى والبط  
في وكنايتها هو صدر بيت من معلقة امرء القيس تمامه بحر قد الاويد  
هيكلي اعندي هب عدوه الوكتاب بضم الواو والكاف او بفتح الكا  
جمع وكند كغرفه بالضم قال ابو عمرو والكند والاكند بالضم مواقع الطير  
حشا وتحت ولحم وكنان وكنات وكنات وكنات وكنات وكند كغرفه  
في صحاحه وقال ابن الخاس في شرح المعلقة الوكنات واحدها  
وكند جمع وقد قيل لا واحد لها من قال في واحدها وكند جمع وكند  
على وكنات كما نقول غزفه وغزفات فهذا القيد ليعرف بين الاسم  
والنعت فنقول في النعت خلوه وخلوات اي بالسكون وفي الاسم  
الذي ليس بنعت ركنه وكنات وان شئت ابدلت من الضمة فتحية  
قلت ركنات وكنات وان شئت اسكنت لتقل الضمة فقلت وكنا  
وغزفات وان شئت ابدلت من الواو همزة فقلت كنات والوكن  
كالصعب عيش الطائر في جبل او جدار وقال الاصمعي الوكن ماوى  
الطائر في عمار عيش والوكن بالواو ما كان في عيش ويروى البيت في  
وكراتها ايضا وقال ابن الخاس الوكن حيث يسقط الطائر للمبيت  
والوكن ايضا موضع العيش وفي القاموس الوكن عيش الطائر وان لم يكن  
فيه وفي الحديث اقروا الطير في وكناها قاله صلى الله عليه وسلم للنهي  
عما كان عليه اهل الجاهلية من تنفير الطير للبيات والتناول بما بين  
والنساء والنظر عما سرها والمعنى انه بكر والطير ساكنة لم ينظر  
بعد والمجرد القصير اسم فاعل من اجرد في سيره مقوفه اي ابكر  
نفس من اجرد فاقام الصفة مقام الموصوف وقيل المجرد القصير الشعر  
والاويد الوحوش لانها لا تموت حتف انما ويقال للفرس الجواد  
قيد الاويد لانها تمنع الوحش من الغوات لسرعة قال ابن الخاس وقيد  
الاويد تقديره في العربية الذي يقيد الاويد ثم حذف ذي المعنى  
ان هذا الفرس من سرعته على الاويد فيصير لها بمنزلة القيد واليهكل  
قال في القاموس الضم من كل شيء والفرس الطويل وجبت والجيش  
مصطف وعندها من الاحوال التي حكمها حكم الظرف فلذلك  
عريت عن ضمير ذي الحال ولم يفتقر اليه كما لم يفتقر اليه الظرف  
حيث يقال جيتك اليوم او امس وبالحال لما كان المقصد من المجي بالمال

تخصيص

تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمونها فعني جازي يدي راكبا  
ان المجي الذي هو مضمون جاء واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون  
راكبا قيل ان الحال يشبه الظرف معنى وليس مراد الزنجشري جعل الجملة  
للمالية من قبيل الظروف الواقعة حاله ليرد عليه ما تعقبه ابو حيان  
من ان قوله من الاحوال التي حكمها حكم الظرف ليس بجيد لان الظرف  
اذا وقع حالا في الحال فيه ضمير يتنقل الى الظرف والجملة الاسمية  
اذا كانت حالا بالواو وليس فيها ضمير متنقل بل مراد تشبيهها بالظرف  
نفسه من حيث المعنى وهو لا ضمير فيه فتأمل ويجوز ان يقدر و  
بحرها اي وبحر الارض فالالف واللام عوض عن الضمير ولا يذهب  
عليك ان هذا الضمير الذي تكلف تقديره على هذا الوجه ليس عايدا الى  
ذي الحال الذي هو ما من قوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واعذار  
الشمى بقوله يربو به ان عود الضمير الى الارض ينزل عوده الى ذي  
الحال في به وهو ما في الارض لا يخلو عن جزاءه ثم لا يخفى ان ظاهر  
كلامه ان الحال المذكور لا يحتاج الى ضمير اصل من حيث شبهها  
بالظرف الذي لا ضمير فيه نحو حيث وقت اصطفاك الجيش للقتال  
وقت استقوار الطريقة وكنايتها لكن الشمى حمل على خلاف ذلك فقال  
وتحقيقه ان اذا ارجع الى معنى الظرف يكون متضمنا للضمير اي  
حيث كايما في حال اصطفاك الجيش قال الشاعر وفيه نظر لزوم  
كون ظرف الزمان حالا عن الجثة والحال كالحرف لا يصح كون امر من قولك  
جاء زيد امرس حالا كما لا يصح كونه خبر الوقتيل بل بداهة لا يخفى ايضا  
ان توجيه الزنجشري انما يتم على المذهب الكوفي من نحو نونية العن  
الضمير اعراب اسما الشرط والاشتهاء  
ونحوها هوكم الجزية اعلم انما ان دخل عليها حرف جارا ومضاف  
فجاءها البحر نحو عمر بن الخطاب ومنه صبحي اي يوم سفره وغلان من  
جاءك اطلاقه الحمل على نحو ما من صحيح انما مبتدأ ان اما على اي وهي معربة  
فلا فهو محمول على التعليل والا اي وان لم يدخل عليها ما ذكر فان وقعت  
على زمان وذلك بان فترت به نحو ايان بعثت او مكان نحو فاني  
تذهبون او حدث نحو اي منقلب يتقلبون في في الجميع منصوب  
مفعول فيه في الاولين ومفعولا مطلقا في الاخير والا اي وان لم يكن  
شي من ذلك ولا من هذا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من اب لك  
فهي مبتدأة والنكرة بعدها جاز ليس الا واسم معرفة نحو من زيد



فهي خبر مبتدأ على الخلاف السابق ولا يتبع هذا النوعان في اسماء  
 الشرط لا يتبع بعدها اسم مطلقا لاختصاصها بالافعال **والا** اي وان لم يكن  
 شيئا ذكر فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة بخبر عنها بذلك  
 الفعل القاصر نحو من قام في الاستغناء ونحو من يقرأ قرأ معه في الشرط  
**والا** يتبع ان الخبر عن اسم الشرط فعل الشرط لا فعل الجواب وسياق في  
 التبيين انه الصحيح وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا على  
 وطالب الما طلب العامل للمعول فهي منصوبة على انها معول به نحو  
 فاي ايات الله تنكرون ونحو ايا ما تدعوا ونحو من يضل الله فلا  
 هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقا بالمتنصب  
 اليها نحو من رايته اخاه فهي مبتدأة مرفوعة او منصوبة على المفعولية  
 المحذوف هو من لفظ المذكور او بعنايه مقدر بعدها لما قبلها لما من  
 الصدارة يفسره المذكور المشتغل بالضمير او المتعلق بـ **نبي** اذا  
 وقع اسم الشرط مبتدأ قبل جملة فعل الشرط **وحده** اي بدون فعل  
 الجواب واراد بفعل الشرط فعل الشرط مع فاعله ولم يرد به الفعل فقط  
 فخر بنبوة قوله **لا** هذا اسم تام **وفعل الشرط** مشتغل على ضميره معني ان خبره  
 جملة الشرط وثمرا ما يطلق لفظ الفعل ويراد به الفعل مع فاعله المضمرة  
 لان الفاعل كالجزء من الفعل سيما ما كان ضميرا مستترا كما يطلق حرف  
 الجر ويراد مع مجروره من الاول قول الحاجبي في باب المبتدأ من كافته  
 او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام والخبر انما هو الفعل مع الضمير  
 المستتر فيه ومن الثاني قول المالك في الفيته واخبروا بطرف او عرف  
 خبر والخبر انما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل وحده وعلى القول الثاني  
 جملة الجواب لا فعل الجواب وحده **فقولك من يقرأ** لو لم يكن فيه معنى  
 الشرط من التعليل المنفصل للجلتين **بمنزلة قولك كل من الناس** يقوم  
 او خبره **فعل الجواب** اي مع فاعله كما عرفت يعني جملة الجواب  
 لان الفايده به تمت كما تتم بالخبر في نحو زيد قائم **وله** التزامهم  
 عود ضمير منه اي من فعل الجواب **الاسم** اي الى اسم  
 الشرط على الاصح كما يلزم ذلك في خبر المبتدأ اذا كان جملة نحو زيد  
 قام ابوه **ولا** التزامهم عود ضمير منه نظيره في مساق الكلام هو الخبر  
 في قولك الذي يا قتيبي فله درهم ثم ان هذا القول يتأتى في نحو  
 من يقرأ فله درهم ان تكون جملة الجواب في محل جزم بالفاء في جواب  
 شرط جارم وفي محل رفع لانها خبر المبتدأ عند هذا القائل فيكون لها

محلان باعتبارين واذا اقلست من يقرأ مني اكرمه كان لها محل واحد وهو الرفع  
 على الخبرية لغوات محل الجزم بظهوره في لفظ الفعل **او مجموعها** اي مجموع  
 فعل الشرط والجواب لان قولك من يقرأ قرأ معه بمنزلة **فقولك**  
**كل من الناس ان يقرأ قرأ معه** والجملة الشرطية باسرها هي خبر  
 عن المبتدأ فليكن ذلك المجموع مخبرا **الصحيح** وعبر عنه فيما تقدم  
 بالاصح **الاول** اي القول بانه فعل الشرط وحده **وانما** توقفت  
 الفايده في حصولها من هذا الكلام على الجواب من حيث التعليل فقط  
 المستفاد من اداة الشرط لان حيث لا ياتي لان حيث كونه خبرا  
**مسوغا** **الابتداء بالتركيب** الاصل في المبتدأ ان يكون  
 معرفة او مخصصا بوجه ما لانه محكوم عليه اجيب بان تخصيص الحكم  
 المتقدم عليه ورد بانه لو كان كذلك لكان غير مخصص بغير الحكم  
 فكيف ياتي بالحكم عليه وهو لا يكون الا بعد معرفته **لم يعول المتقدرون**  
**في ضبط ذلك الا على حصول الفايده** للمخاطب يعني انهم لم يعينوا  
 بتعدي الاماكن التي ليسوع فيها الابتداء بالتركيب وانما ذكر واضنا بطا طبا  
 معه وهو حصول الفايده بالاخبار اعم من ان تكون فايده الخبر او لا  
 بل حصول الفايده شرط صحة الاخبار سواء كان جزءا الكلام معرفتين  
 ام تكونان ام مختلفتين وما احسن قول ابن الدهان اذا حصلت الفايده  
 فاعبر عن اي نكره تثبت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب  
 فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص الحكم عليه بشي اول **وراي**  
**المتأخرون ان ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفايده** فتدفعوها  
 وراوا حصرتها في عدد مخصوص **من مقل محل** ومن مكثر مورد **ما لا يصح**  
**او مورد لا مورد** فلهذا معنى ان المتتبعين لتلك الاماكن لم تخل عن  
 تدح اما من جهة الاخلال او من جهة الاملا لبايراد ما لا يصح او تعدد  
 امور يدخل بعضها في بعض فلا يحصل الامتياز المطلوب وقوله **من مقل**  
 خبر مبتدأ محذوف ومن للتبخيص ومقل محل صفتان لمحذوف والتقدير  
 فهم بعض فريق مقل محل وبعض فريق مكثر مورد او مورد ويجوز ان يكون  
 من بمعنى في او الى او عن والمتعلق محذوف والتقدير فاحضروا او فاقسموا  
 او فلم يخرجوا **والذي يظهر لي انها تنحصر في عمدة امور** احدها ان تكون  
 اي النكر الواقعة مبتدأ موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول  
 نحو **اجل مسعى** عنده فتخصص النكر بالوصف سوغ وقوعها مبتدأ  
 لكن وقع في الكشاف ان تعديها واجب لان المعنى واي اجل مسعى عنده



تعتظم لسان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التعميم وظاهر  
 ان التعميم مستفاد من معنى الاستفهام المعنوي في مثل هذا المنكر  
 كما نلاحظ ابته وعظم رتبته مما يسأل ويستفهم عن حاله والاستفهام  
 يقتضي الصدور ولذا لم يحجب التعميم في قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق  
 بالحق مع ان المستداف فيه تكرر موصوفة ايضا لما لم يكن القصد فيه الى  
 هذا التعميم وان كان الكتاب معظما في نفسه **ولعبد مومن خير من**  
**مشرك جري على ما هو المشهور** من ان مسوغ الابتداء بالثبوت هنا الوصف  
 وخالفنا ابن الحاجب فذهب الى ان المسوغ فيها العموم مثل ثمرة خير  
 من جرادة دون الوصف وبيان ذلك بان الصفة انما تكون موصوفة  
 للابتداء بالثبوت حيث تقصد بها واحد متميز في الصفة لتحصل  
 لذلك الواحد تخصيصا فتجعل المراد بها واحد من ذلك الجنس الموصوف  
 وهو مع ذلك قليل في الاستدلال لما فيه من بقاء شأينة التكرير لان  
 الصفة لا تخرج الموصوف عن مدلوله بل هي اما لتخصيص في الاحاد او في  
 الاجناس ورب تكرر غير موصوفة اخضر من تكرر موصوفة ووجه  
 ضعفه ان اذا صح جسم في الدار لتخصيصه بالصفة فلان يصح  
 رجل في الدار اولى لانه اخضر من ذلك الموصوفين بدرجات واما اذا  
 حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة  
 فصاع اعتبر الصفة وصار الكلام موازيا لقولك كل رجل عالم عندنا  
 اذ ليس لقابل ان يقول المصحح الصفة فان التعميم حاصل قبل مجيئها  
 ومعنى عنها وانما يجيء بها لغرض التخصيص لا لتعميمها ابتداء بالثبوت فان قلت  
 كيف لا تكون الصفة في ولعبد مومن موصوفة لا ابتداء ولولاها لم يستقيم  
 الكلام قلت فرق بين مصحح الكلام ومصحح الابتداء بالثبوت والصفة  
 هنا من قبيل الاول دون الثاني الا ترى انك تحكم على الكلام بصحة  
 اعرابه اولاهم تحكم بكونه صادقا وكذا كقولك العالم قديم فان  
 اعرابه مستقيم وان كان كذا وكذا ما نحن فيه فان الصفة فيه  
 مصححة لصدق الكلام وان لم تكن مصححة الاعراب موصوفها مبتدأ فخر  
**وقولك رجل صالح جاني ومن ذلك قولهم في المثل يضرب للضعيف**  
 استعان بضعيف لانصر له **بقرملة** عاد بالدار الب  
 المعجزة ولا ذوالقرملة واحد القرمل كجف شجر ضعيف لا شوك لم ينفق  
 بالوطي ولفظ المثل في القاموس من تعالي الصالح ولبيل عاد والمعنى ضعيف  
 التجار الى مثله **اذ الاصل رجل ضعيف فالجند في الحقيقة المحذوف**

وان كان تكرر **وهو موصوف** وانما قال ومن ذلك لان الموصوف في المثل  
 محذوف بخلافه في الامثلة السابقة **والخويون يقولون ببتدا**  
**بالثبوت** اذ كانت موصوفة او خلقا من موصوف بان كان صفة  
 حذف موصوفها واقترنت مقامه وهذا يقتضي ان المبتدأ هنا ما كان  
**والصواب ما بينت من التكرار الموصوفة لفظا الواقعة مبتدأ** هي  
 ما حذفتم وبقيت صفتها **وليست كل صفة تحصل الغاية** حتى  
 اذ اوصفت التكرار بها صح وقوعها مبتدأ **فلما قلت رجل من الناس**  
**حاني لم يخرج** اذ الصفة فيه لم تعد تخصيص موصوفها والغاية  
 المستدرة هنا التخصيص وانما لم تعد لظهور ان كل رجل فهو من الناس  
 نعم ان اريد بالناس قوم مخصوصون كالكرام او الاشراف مجازا جازي  
 وصح الابتداء بحصول الغاية من الوصف حينئذ **والثاني** وهو ما كان  
 الوصف فيه مقدر **مخوفهم السمن منوان** منه بدوهم فالجاء  
 والمخوف وصفة منوان مقدر وهو مبتدأ ثان وبدوهم خبر والخلة  
 خبر المبتدأ الاول والعائد ضمير منه المحذوف **وقولهم شر اهر**  
**ذاتاب** هذا مثل يضرب اذا ظهرت مخايل الشر وامارته واهره  
 حمله على اهر وهو موصوف دون النباح وذو الناب الكلب **وقدر اهلك**  
**ذالمجاز** هو بعض صور بيت من ثاني الكامل وعامة وقد راي واي  
 ما كان ذو المجاز بدو ولم يسم قايلا قال المصنف في شواهد هذا هو المرفوع  
 من رواية البيت وقد انشد بعضهم ذو التحيل قال للجلال وانشر  
 ثعلب في اما اليه كف تلك في الموضوعين والعقد يفهمان القصصاء  
 ولحك واحلك صبرك حال الامم الجلول بمعنى النزول وذو المجاز  
 سوق كانت للعرب على راس من عرفة بناحية كعب والواو من واي  
 القسم واي يامشدة اما لانه ما ردت لانه عند الاضافة الى  
 ياء التكليم كما يقول المبرد او لانه جمع صحيح لاجل مناسف الى ياء المتكليم  
 كما يقول غيره وما من ما كان نافية وتك جاز ومجرور كان صفة لدار افتد  
 نصارت خلا **اذ المعنى شر اي شر اي عظيم فظيع** **وقدر لا يقال**  
 فالمسوغ فيما للابتداء بالثبوت هذه الصفة المقدر وما احتار  
 المصنف هو مذهب جماعة من النحاة وذهب ابن الحاجب في امرين  
 وهو المأموم من تعدد يرسيب وير الى ان المسوغ فيه كونه في معنى  
 الفاعل وما عليه ابن مالك من انه المسوغ كون ايجابه مقدر بعد  
 نفي راجع الى ما ذكرنا برشدك اليه قول الحاجب في ما لي كافيت في طه



ان يكون الخبر جملة فعلية في معنى في عموم من نسب اليه الفعل واثباته  
لذلك المستند كقولك شرا هذا انا ب معني ما اهرذا انا ب الاشر  
وامر اقعه عن الزوج اي ما اقعه عن الزوج الامر وانما جازكونه  
مستدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون مكره  
وان كان في المعنى محكوم عليه لما فيه من التخصيص فكذا يكون مستدا  
التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا  
بعد تقدير الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه  
متقدما عليه يكون الصفة لا في بينها وبين الخبر لا تقدم العلم  
بها ووجه من جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا وكان هذا المستند  
في معنى الفاعل فجاز كون نكرة ولم يرتض الرضي لهذا التعليل لان محصل  
حصول التخصيص للفاعل بالحكم المتقدم عليه فكذا الماهو في حكم وهو  
ماله الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم عينه فيلزم للحكم على غير المحقق  
واعلم ان الحاكم اذا بنى على منكر فقد صرح الشيخ عبد القاهر في دلائل  
الاعجاز بان لا يفيد تخصيص الجنس او الواحد به نحو رجل جاني ابي  
لا امرأة او امرجلان ووافقه السكاكي على ذلك الا ان شرط فيه  
جواز تقدير كونه في الاصل موحدا على ان فاعل معنى فقط نحو  
انا مت وتقديره كذلك ولما كان مقتضى ذلك ان لا يكون نحو  
رجل جاني معيدا للاختصاص لعدم جواز تقدير كونه موحدا على  
فاعل معنى فقط للزوم كونه حينئذ فاعلا لفظا لزم استثنائه  
بجعله من باب واسر والجنوى الذين ظلموا على انه بدل من الفاعل  
فيقدر الاصل جاني رجل على ان رجل بدل من الضمير الفاعل في جاني  
لا فاعل له لئلا ينفى التخصيص لا سبب له سواء اختلف المرفوع  
لكنه اشترط فيه ان لا يمنع من التخصيص ما يقع كقولنا رجل جاني  
على ما عرفت دون قولهم شرا هذا انا ب فان فيه مانعا من التخصيص  
اما تخصيص الجنس فلا يحتاج ان يراد المهر شر لا خبر لان المهر لا يكون  
الا شرا واما تخصيص المهر فليست به عن مظان الاستعمال وقد صرح  
الايمه بتخصيص حيث تاولوا بما اهرذا انا ب الاشر فالوجه في الجمع  
بان قولهم بالتخصيص فيه والقول بوجود المانع منه يعطى بان  
الشرا بتكثيره اي جعل التكثير فيه للتعظيم والتمويل ليكون المعنى  
شر عظيم فطبع اهرذا انا ب لا شر حقير فيصح قولهم ما اهرذا انا  
الاشر فطبع ويكون تخصيصا نوعيا فينبغي في التوفيق بين الكلامين

هذا الوجه لا يجر دجعله نكرة مختصة بالوصف المقدر المسفاد من التكثير  
لانهم صرحوا بالتخصيص بمعنى المصحي حيث تاولوا بما عرفت **والثالث** وهي  
الموصوفة معني **نحو رجل جاني** لانه في معنى رجل صغير وقولهم في باب  
التعجب **ما احسن زيد** فان ما مع تكثيرها وقعت مبتدأ لتخصيصها بالوصف  
معني لانه في معنى **تبي عظيم حسن زيد** اي صيره ذا حسن وجعل زيدا  
المسوغ معنى التعجب فانه يخصص العموم الذي في النكرة اذ لا يتعجب من كل شئ  
وليس في هذين النوعين اي نوعي التصغير والتعجب **صفة مقدرة**  
في الكلام فتكون نصب في جواب النفي اي فلا تكونان **من القسم الثاني**  
وهو ما كانت الصفة فيه مقدرة **والثاني** من الامور العشرة ان تكون  
تلك النكرة الواقعة مبتدأ عاملة **انما رفعها نحو قايما الزيدان عند من**  
**اجازة** وهم اليعاقبة والكوفيون قيل عليه الصواب التمثيل لهذا السيل  
نحو ضرب الزيدان حسن لان قايما الزيدان ليس ما نحن فيه اذ الكلام انما هو  
في احد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لانه يحتاج الى الاعتذار عن وقوعه  
نكرة اذ حق المحكوم عليه ان يكون متعينا فالتكثير لا يناسبه في جاز نكرة  
فلا بد منه من اعتبار ما يداينه من المعرفة للحكم واما القسم الاخر وهو المحكوم  
به فان تكون النكرة فلا حاجة في وقوعه مبتدأ الى تخصيصه بالعمل  
واجيب بمنع ان يكون الكلام في القسم المحكوم عليه بل هو في كليهما  
كما يظهر لك من تقريره في سابع المسوغات وفيه ما ياتي **او نصبا ولو**  
**في المحل نحو امر معروف وصدق وفضل منك جاني اذ الظرف**  
**منصوب المحل بالمصدر والوصف** واورد المثال الثاني بناء على ما اذا  
اليه الخويون من انه يجوز الابتداء بالنكرة اذا كانت خلفا عن الموصوف  
لان افضل منك بنقد موصوف محذوف كما لا يخفى والاف هو قد صوب  
في نحو ذلك ان المبتدأ هو الموصوف المحذوف **او جرا نحو غلام امراة**  
**جاني وخر صلات كتمان الله** ولا يخفى ان هذا على القول بان العامل في  
للمضاف اليه المضاف لنفسه وهو الاول محرم الرضى **وشرط هذه**  
اي النكرة العاملة للجر الواقعة مبتدأ ان يكون المضاف اليه نكرة  
كما مثلنا او معرفة والمضاف ما لا يتعرف بالامانة لتوغلها في الابهام  
نحو مثلك لا يخل وغيرك لا يجوز واما ما عدا ذلك فان المضاف  
فيه معرفة لا نكرة لتعرفه بالامانة قيل عليه لا حاجة الى هذا الشرط  
فان المسئلة معروفة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فحق في غيبة عن اعتبار  
وهل هذا لا يمان به قولك ليشروط في الابتداء بالنكرة العاملة جرا ان يكون



لا معرفة فيكون قد جعل صورة المسئلة شرطاً لها وهو قد انتقد على ان  
حيان فيما يأتي ان من شرط العطف على الموضع ان يكون المعطوف عليه  
لفظاً وموضع فقال جعل صورة المسئلة شرطاً لها واجيب بالنقد بان  
ما هنا وقول ان حيان فان قوله ظاهر فيما ادعاه المعترض بخلاف  
ما هنا فان المسئلة هي كون عمل المتبدل للجر مسوغاً لا مبتدأ بالمتكررة  
وشرطها ان يكون المضاف اليه نكرة او معرفة والمضاف مما لا يتعرف  
بالإضافة ولا شك ان الشرط غير المسئلة وبعد ففيه نظر **والثالث**  
**العطف مطلقاً** اعلم من كونه معطوفاً او معطوفاً عليه **بشرط كون**  
**المعطوف والمعطوف عليه مما ليسوع الابتداء** بان يكون معرفة  
او نكرة مخصصة فالاول **مخوطاً** وقول معروف اي امثل عنهما  
قبل اذا امتنع نحو رجل قائم فاي اثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به او  
عطف ذلك عليه فيجوز ما كان متنعاً مع قيام المانع والاية غير مقينة  
لذلك لجواز ان يكون طائفة خبر مبتدأ محذوف تقديره المطلوب منك  
كما سيصبح به المصنف في اماكن الحذف وينقد برأيه مبتدأ لم لا يكون  
المسوغ فيه قصد التعميم كما في ثمرة خير من جرادة اي كل طاعة وقول  
معروف امثل وقد يعتذر عن الاول بان حرف العطف لما كان مشركاً  
بين المعطوفين في الحكم وجاءا على ايها كشيء واحد كشيء بوجود المسوغ  
للابتداء في احدهما على ان نقول المتنع نحو رجل قائم وحده لعدم المسوغ راساً  
وانت في صورة العطف لا يعطف هذا المتنع ولا يعطف عليه في الكلام  
نبيه مغلطة فتأمل **والثاني نحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة**  
**بتبعها اذ** قال صاحب الكتاب قول معروف رد جميل ومغفرة وعفو  
عن السائل اذا وجد منه ما يتقبل على المسؤل او ينيل مغفرة من الله بسبب  
الرد الجميل او وعفو من جهة السائل لانه اذا رده رد اجيلاً عذره جز  
من صدقة بتبعها اذ في وجه الحضار عن المبتدأ النكرة لا اختصاصه  
بالصفة قاله الفتاوى انما في المبتدأ ظاهراً واما في المعطوف فلما اشار  
اليه بان المعنى عفو عن السائل او مغفرة من الله او السائل على انه ليس  
في القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ الى التعريف والخصيص انتهى  
وقد يشكك على ذلك ان القاعدة ان المعطوف على الفاعل فاعل وعلى المفعول  
مفعول وعلى المبتدأ مبتدأ فيثبت له حكمه على ما هو القياس وانما خبر  
ان الزمخشري مخالف للمصنف في هذه الامة فانه مصرح بان مسوغ الابتداء  
فيها الاختصاص بالوصف **وكثير منهم اطلق العطف في تعداد المراتب**

واهل الشرط المذكور منهم ابن مالك في تسهيله وشرحه وكان استند  
الى ما استند من قوله وقد يقع في بعض النسخ ما الغظه وليس من امثله  
المسئلة ما استند من قوله **عندي اصطبار** وشكوى **عند قائلتي**  
**نهل** **بأن** **هذا امر** سمعوا من اول البسيط ولم يسم قايلاً والصبر  
حسب النفس عن الخزع والاصطبار ابلغ فلذا اختاره الشاعر وشكوى  
الانسان غير اخباره بسوء فعله وسمع قال الشاعر مفسر لعامل  
الحار والمجور والمرفوع اي نهل سمع بانجب من هذا امر والمعامل على  
دعوى النفس بجعل الجملة فعلية لمكان هل يريد ان اصطبار المظلم  
وعدم تشكيه وشكوى الظالم امر غريب يثني التعجب منه **والظاهر**  
**ان الواو هنا** من قوله وشكوى عند قائلتي التي توهم انها عاطفة للحار  
**وسبب ان ذلك** اي وقوع النكرة بعد وال الحال مسوغ لا مبتدأ  
بها وان سأل العطف فتم صفة مقدرة يقتضيها المقام هي  
المسوغ له اي وشكوى عظم على انا لا يحتاج الى شيء من هذا كله  
في الابتداء بالشكر هنا فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا المحمودة  
مسوغ كما قدمنا فهو كاف في صحة الابتداء وكافه توهم ان الشوايخ  
بالظرف المختص مشروط بنقد مد على النكرة وهما لم يقدم فلا يكون  
مسوغاً وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة  
لحق ان قوله اولاً كما قدمنا وثانياً وقد اسلفنا الى اخره سهو من المصنف  
كما قال الشاعر لا ندلم يقدم شيئاً ما ذكر ولا اسلف في موضع من هذا المكان  
وانما ذكر بعد في المسوغ الرابع كما تراه قريباً وانما لم يجب التقديم هنا  
لحصول الاختصاص بالنكرة بدونه وهو ما قدمناه من الصفة  
المقدرة او الوقوع بعد وال الحال فان كلامهما يحصل المعنى فلذلك  
جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى **اجل مسي عنده** لكون النكرة المبتدأ  
موصوفاً فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة لان التقديم  
خلاف الاصل ويكون العطف هو المسوغ كما اعتبر ابن مالك قلت  
لا يسوغ ذلك اي لا يجوز لان المسوغ في مثله عطف النكرة وحدها  
**والمعطوف في البيت** الجملة لا النكرة وحدها ومحملة ان العطف  
المسوغ لا مبتدأ بالنكرة هو عطف المفردات لا عطف الجملة وما في  
البيت من قبيل الثاني دون الاول فان قيل **يحتمل ان الواو عطفت**  
**اسماً وظرفاً على مثلهما** اي على اسم وظرف وذلك بان عطفت الاسم  
على الاسم والظرف على الظرف فيكون العطف بها حينئذ من عطف



المفردات فيصلح ان يكون مسوغا فلنا يلزم محذور آخر وهو **العطف**  
**على معمولي عاملين** مختلفين اذا الاصطلاح مختلفين معمول للابتدا  
على الصحيح وان قوي الرضوخ مذهب الرافع والظرف معمول للاستقرار  
المقدر الذي هو الخبر حقيقة وكذا ان قلنا بقول الكسائي والفران  
المبتدأ والخبر يتزان فان قيل قدر لكل من الطرفين استقرارا  
واجعل الشاغل بين الاستقرارين الذين هما الخبر حقيقة  
لا بين الطرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدأ نفسه  
عند سبويه ويحكى عن ابي علي والفتح واختاره ابن مالك وعليه الجمهور  
فرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين نعم ان قال الرافع للمبتدأ والخبر  
مع الاستدلال طلبه اهما على حد سواء كما اختاره ابن الحاجب وجماعة  
من المتأخرين ولم تنتج المسئلة **والرابع** من المسوغات ان يكون خبرها  
ظرفا او مجرورا فيه تشايع على المتعارف اذا الخبر عليه مجموع الجار والمجرور  
وفي بعض النسخ ان يكون خبرها عند سبويه وعليه فيشكل العطف  
في قوله **قال ابن مالك او جملة** اذ مقتضاها ان سبويه قائل بما عليه  
ابن مالك وليس كذلك فان ابن مالك لم يقل ذلك نقلا عن سبويه ولا  
نقله عند احد واعا هو راى استنبذه قال ابو حيان ولا ارى اجري  
هذه الجملة مجرى الظرف والجار والمجرور الا هذا المصم يعني ابن مالك  
فحل كلام المصم على ما ذكر يقتضي ان يكون التقدير الرابع ان يكون  
خبرها عند سبويه ظرفا او مجرورا او جملة القول اعتراض لتعيين  
الناقل وفيه ما عرفت ووجه بان قوله جملة ليس عطف على ما ذكر  
بل على محذوف والتقدير قال ابن مالك ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا  
كما قال سبويه او جملة ولو صدر القول بالواو فقال وقال لكان اظهر  
في المراد نحو **ولدينا مزيد وكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل**  
هذا نشر على ترتيب الف المتقدم **وسرط الخبر في** اي شرط هذا  
الخبر الذي هو ظرف او مجرور او جملة الاختصاص قيل يلزم عليه  
اجارة عند رجل مال اذا الظرف مختص بقوله ان الاصناف الى النكرة  
ليكون الجور وما اضيف اليه الظرف والمستداليه في الجملة صالحا  
للاخبار عنه فيخرج المثال ونحوه ذلك ان نقول المراد بالاختصاص  
هنا الكون المخصوص **فلو قيل في دار رجل لم يجز لغوات الاختصاص**  
فيه لان الوقت لا يجاوز عن ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة  
في الاخبار بذلك فيون بمثابة قولك السماء فوقنا والارض تحتنا قالوا

والقديم اي شرط الخبر في التقديم ايضا لان في تقديم تشويها للثاني  
الى الخبر عنه فاذا اتيته به ولو نكح سايقه اقتتح **فلا يجوز رجل في**  
**الدار لغوات الشوق** المذكور فيه لان المخاطب اذا سمع النكرة  
اولا لم يتشوق للاخبار عنها اذ لا يتشوق احد الى الاخبار عن مجهول  
**واقول انما وجب التقديم هنا لرفع توهم الصفة** اي توهم ان  
ما بعد النكرة صفة لها وهو خبر فلو لم يقدم لا لتسبب الصفة **واشترط**  
**هنا لو لم ان له مدخلا في التخصيص** المسوغ للابتداء بالنكرة اي انما  
وجب التقديم في رجل في الدار لما يتوهم من كون الظرف صفة للنكرة  
لا خبرا عنها وهو مندفع بالتقديم فوجب واشترط تقديم في باب  
المسوغات لوقع في خلل اذ هو موهوم لان التقديم مدخلا في التخصيص  
المسوغ وليس كذلك وقد نص ابن مالك على جواز التأخير في نحو  
رجل عندي اذا كان جوابا لمن قال من عندي فانك تقول رجل  
والتقدير رجل عندي ولا نقل عندي رجل ليدخل الجواب  
السؤال كما نرى ان توهم الوصفية مندفع بقربنية السؤال  
فلم يجب التقديم ونوقش بان المخالفة قد جاءت في التثنية بل قال تعالى  
فسيقولون الله على انا نقول انما جاز رجل عندي جوابا ولم يجز  
ابتداء لانه اذا وقع جوابا علم ان مراد المتكلم الاله بما في رجل لا اسمه  
جاني لان السائل استدعى المقيان ولم يعين له واما اذا قيل ابتداء  
ولا يعلم هل المتكلم مراد لكتان بيان عينه اولا وعلى الثاني لا يتصل  
منه فايده وحزم الخشي بان الاستقامة الاولى الى كون خبر النكرة  
ظرفا او مجرورا او جملة والثانية الى تسويح الابداء بالنكرة وقال  
يعني وجوب التقديم في هذه الثلاثة انما هو لرفع توهم انها صفة  
واشترط تقديمها في مسوغ الابداء بالنكرة يوهم ان تقديمها له مدخل  
في التسويج وليس كذلك **وقد ذكرنا المسئلة** اي مسئلة كون الخبر  
احدا الثلاثة والمبتدأ نكرة فيما وجب فيه تقديم الخبر **واكثر**  
**موضعها حيث عدا** واما يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ كون التقديم  
صحيا **لا ابتداء الخامس** من المسوغات ان تكون النكرة عامية  
عامة شويلا او عموما بدليا **اما بدلتها** كان كانت من صيغ العموم كاسماء  
الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها كوقوعها في جيز النقي والاستفهام  
نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار **والله مع الله** قيل عليه الاول  
والثالث فلا يخفى في كون النكرة فيها عامية لوقوعها في سياق النفي



وما هو معناه وهو الاستفهام الانكاري الابطالي اذ هو تفنضي انتفاء  
مدخوله في العموم واما الثاني ففيه نظر لان النكره فيه اغترفت  
في سياق الابطال وليس دخول الاستفهام عليها موجبا للعموم لانه  
حقيقي واعتراض ايضا بان عدم التعميم في مخصصات النكره التي ليسوع  
الابتداء بها مشكل لان العموم ضد المخصوص فكيف يقال حصل بالتعميم  
تخصيص مسوغ للابتداء واجيب بان هذا انما يرد على القائل بان  
النكره لا يبتدأ فيها الا اذا تخصصت بوجه ما والمصدر لم يقله وانما عذر هذا  
في مسوغات الابتداء بالنكره فليس وجه التسوية بتخصيص النكره حتى  
يرد وانما الوجه ان النكره بسبب عمومها اشتهت عمومها من حيث  
صلوحها المتعدد على البدل فساغ الابتداء بها ونوقش في دعوى  
الورود على ذلك القائل باننا لا نزيد بالتخصيص ضد التعميم بل حصول  
المسوغ ثم ان النكره في الابطال قد تقيد التعميم نحو عمرة خير  
من جرادة على ما ذهب اليه ابن الحاجب ويمكن تقدير العموم في نحو  
هل رجل في الدار بانه لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير  
خصوصية فرد على فرد حصل الشياخ وفي شرح منظومة ابي  
الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو في الدار الممطرة  
المعادلة بفتح الدال بام اي هو الاستفهام المستفاد منها في العبارة  
نساخ نحو رجل هو ام امرأة كما مثل به في الكافية وصرح به في اماليها  
وليس كما قال بل مطلق الاستفهام مسوغ لا يقال انما اشترط ذلك  
لان النكره حينئذ تكون مخصصة عند المتكلم لعلمه بكون احدها  
في الدار وهو انما يطلب التبيين لانا نقول لو كفي ما عند المتكلم من  
الاختصاص في جواز تكثير المبتدأ لاصح لا يبتدأ بـ اي نكره كانت مخصصة  
عند المتكلم وانما المطلوب الاختصاص في جواز تكثير عند المخاطب  
على ما ذكره ابل قال الرضي لو كان المحوز للتكثير في نحو رجل في الدار  
امرأة معرفة المتكلم بكون احدها فيها للزم امتناع ارجل في الدار  
وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امرأة لعدم لفظه امر الدالة  
على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ قال  
الشايخ وقد صرح اي الرضي قبل هذه بتفسيره ان المسوغ في هذه  
الامثلة وقوع النكره بعد اداة الاستفهام وحكمها بان لا شيء  
آخر يتخصص به المبتدأ فاعلم انه لا عموم في شيء من ذلك وهو خلاف  
ما يرد عليه المصنف من العموم في نحو هل رجل في الدار ولا ادري من اي جاء

هذا العموم ويؤيد ما قال ان العموم اما عموم شمول او عموم يدل ولا  
يصح شيء منهما في المثال المذكور **السادس ان يكون مراد ايهما صاحب**  
**الحقيقة** لا ادري لمراد لفظه صاحب والمعنى ظاهر يدونها  
**من حيث هي** اي ان يكون المراد بالنكره معنى الحقيقة فقط من  
غير ملاحظة شيء من الخ افراد **نحو رجل خير من امرأة ومثورة**  
**خير من جرادة** حصل المصنف المثال الثاني في حواشيه على التسهيل  
ما اوضح فيه معنى العموم وسبقه ابن الحاجب الى ذلك فقال في اماليه  
الظاهر انه غير مختص بتميزه فمميزه فكان فيه معنى العموم كما في  
لرجل افضل منك وذلك معنى كونه غير مختص من وجهين احدهما  
انه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لغيره  
منه متميز حصل الشياخ ثم ان المفهوم مما نقلناه ان عموم تمتره  
خير من جرادة شمولي استغراق وخالفه ابن قاسم في شرح التسهيل  
وزعم انه عموم يدل وهذا المثال من كلام عمر بن الخطاب عنه في اللوطا  
ان رجلا سال عمر عن جرادة قتلتها وهو محرم فقال عمر لكعب فقال حتى  
تخبر فقال لكعب درهم فقال عمر لكعب انك لتجد الدرهم ثمرة خير من  
جرادة **السابع ان تكون النكره في معنى الفعل وهذا شاملا لنحو**  
**نجب لزيد وضبطوه بان يراد بها اي بتلك النكره التجب ونحو سلب**  
**على الياسين وويل للمظففين وضبطوه بان يراد بها الدعا**  
معنى كون النكره في هذين النوعين في معنى الفعل انما كانت مصدرا  
منصوبا بفعله والاصل عجبت عجبا وسلم الله سلاما وهكذا ويلا اي  
هنا كما تحذف الفعل لكثرة الاستعمال فيبقى المصدر منصوبا وهو  
نفسه دال على الفعل الدال على الحدوث ولا يحسن ارادة معنى الدوام  
والاستمرار معه فعدوا لما قصدوا افادة الكلام ذلك عن النصب  
الى الرفع لتكون الجملة اسمية دالة على الدوام في الرفع نقص المعيار  
للحدوث وليس سلام في سلام نحو لا عن سلام مصدر رسالت بمعنى قلت  
سلام عليك لان ذلك ما خوذ من هذا ابل هو مصدر رسالت بمعنى جعله  
سالم **ولنحو قايما الزيدان عند من جوزها اي جوز هذه الصورة وهم**  
**الكوفيون والاشعش فانه في قوة يقوم الزيدان وعلى هذا في نحو ما قائم**  
**الزيدان مسوغان** احدهما ما قدمه من كون النكره عاملة والثاني  
ما قاله هنا من كونها بمعنى الفعل قبل بل فيها على راسه بلهذه ان  
وكونها عاملة لوقوعها في سياق النفي لا يقال ليس الوقوع في سياق النفي



هنا مسوغا لا لبس ولا غموض شرط للعمل او للاكتفا بالفاعل عن الخبر كما سيجري  
بد المص لا نقول واي مانع من جواز كونه مسوغا بنفسه وشرط المسوغ  
غيره او لامر اخر واما الاعتراض بانه لا ينبغي عده في هذا الباب لان  
الكلام في المبتدأ المحكوم عليه لا في قسما المحكوم به ايضا والوصف المذكور  
من الثاني فقد اجيب عنه بمنع ذلك وان الكلام انما هو في مطلق المبتدأ  
وقد اسلفنا القول بذلك والحق ان الكلام في المبتدأ المحكوم عليه لا في  
هو الذي يحق ان يكون معرفة او ما يقرب منها اما المحكوم به فحقه  
ان يكون نكرة فالحق يطلب له ما يدينه من المعرفة فتأمل **كما في قولنا**  
**وعندنا كتاب حفيظ** فان فيه مسوغا عن الصفة وكون الخبر ظرفا  
مختصا واما منع الجمهور من البصريين لنحو **قائم الزيدان** فليس لانه  
لا مسوغ فيه لا بد من ما علمت من امكان اعتبار المسوغ فيه بالوجه  
المتقدم وفيه ما مر بل منعهم اما لفوات شرط العمل اي عمل الصفة  
وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفا بالفاعل عن الخبر وهو تقدم  
النفي والاستغناء وهذا اي التعليل الثاني الطبري وجهين احدهما  
انه لا يكفي مطلق الاعتماد في الاكتفا بالفاعل عن الخبر فلا يجوز في نحو  
**زيد قائم ابواه** كون قائم مبتدأ قائما وما بعده فاعل سد مسد خبره  
وتكون الجملة خبرا عن زيد وان وجد الاعتماد على الخبر عنه الذي  
هو المبتدأ الاول والثاني ان شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى  
الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصب لا لمطلق العمل اي  
ان اشتراط مجموع الامر انما هو لعمل الوصف في المنصب اما العمل  
في الرفوع فيكفي فيه الاعتماد فقط **بولى** اي احدهما انه يصح **زيد**  
**قائم ابواه** امس مع كون الوصف فيه بمعنى الماضي بقرينة التقييد  
بامس ولا يصح **زيد** منارب غلامه امس والثاني انهم لم يشترطوا  
لصحة نحو **قائم الزيدان** كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال  
لان الوصف فيه انما هو في الرفوع واشترطوه في صحة نحو **امس** منارب  
الزيدان مجرا والحاصل ان ههنا امرين عمل الوصف والاكتفا برفوعه  
عن الخبر فلكل شرط فالاول ان كان المنصب فيشترط له امران الاعتماد  
والكون المذكوران ان كان الرفوع فيشترط الاعتماد فقط والثاني  
شرط الاعتماد على نفي واستغناء **والثامن** من المسوغات ان يكون  
شبه ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو **شجرة سمحت**  
وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك المذكور من السجود والتكلم من افراد

هذا

**هذا الجنس غير محتاج** نحو العبارة من افراد هذين الجنس الا ان يكون  
قد اراد بالجنس جنس ما لا يعقل فيستصحبها ولم يتجاسر من اطلاق الجنس  
على ما هو نوع او صنف كما هو ادب المتأديين **في الاخبار** اي بما  
وقوعه من تلك الافراد غير محتاج **دعينا** اي عن تلك النكرة التي هي احد  
تلك الافراد **فاحده** ونحن مع القايده فحيث حصلت صح الاخبار **مخبرا**  
**رجل مات ونحوه** ما بثبت الخبر فيه امر معنا دفاته لا فائدة في  
الاخبار به عن النكرة ما لم يختص وهمنا بحث فان لو اريد ان يقول  
ان هذا القسم داخل في بعض اقسام ما قبله اعني ما يراد به النجيب  
فندبر **والثاني** منها ان تقع النكرة بعد **اذا** **النجيب** نحو **خرجت**  
**فاذا اسد** ورجل بالباب اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من  
ان يفاحيك عند خروجك اسد ورجل بل يجوز ان يخلو الحال من  
مفاجاة احدها فيفيد الاخبار حينئذ وقاد المحشي اي يخلو من  
ذلك فيفيد الاخبار عم فان وانما فسرنا كلامه بهذا اللفظ استعمل  
على نفيين فيكون مثبتا لمن في النفي اثبات وانت خبير بان محل  
ذلك لو كان احد المتعينين وارد اعلى الاخر وهما ليس كذلك فان  
النفي الثاني وارد على خلو الحال والاول على وجوب هذا النفي فتأمل  
**والثامن** ان تقع في اول جملة حاله سواء اقترنت بواو الحال ام لم  
تقترن كقوله **سرينا ونجم قد اضاء** فمذ **بدا** يحياك اخفى ضوؤه كل شارق  
هو من ثلثي الطريق ولم يسم ما يله وسرينا من السري وهو السري  
ليلا واسرينا بمعناه وقد ورد الكتاب العزيز بهما قال المصنف  
ومنما صحف بالمعجم من الشرب واصناء اثار ويدا ظهروا لاح والمحب  
الوجه قال المصنف واراد بكل شارق كل كوكب طالع كانه ما خوذ  
من تولهم شرقت الشمس اي طلعت ولا اذ كوالان من نهر عيسى ان ذلك  
يستعمل في غيرها من الكواكب وفي الشرح للجلاي والشارق النجم وكل  
مضي واما صاحب القاموس فقال والشارق الشمس حين تشرق  
**وعلة الجواز** ههنا **ما ذكرناه في المسئلة** قبلها يعني ان القايده  
مستغنى عنها ايضا اذ لا توجب العادة ان لا يخلو السري من مقارنته  
اصناء نجم ما بل يجوز ان يخلو السري منها فيفيد الاخبار **ومن ذلك**  
**قوله** **الذئب** يطر فها في الدهل **واحده** وكل يوم ترائي مديته **بدي**  
هو من اول الشيط وقبله تركت صا الى لود الذئب راعها وانما  
لا ترائي اخر الابد ولم يسم القابل والضمان بالمه من جمع صا بن خلاف



المعز من الغنم والذئب بهمة ساكنة بعد ذال معجزة كسورة حيوات  
 معروف والرأعي الموكل بحفظ الماشية والابدر الدهر والطروق المحي  
 ليله والمدير بضم الميم وسكون الميم كما في القاموس وفتح المشاه  
 التختية الشفيرة وهي السكين العظيمة معني اذ الذئب ياتي ليلا هزي  
 الضان للافتراس ليله واحدة في الدهر وهو اولى من قول الشاعر  
 مرة واحدة تقرنت المقابلة فهي لا تراه الا حين ما واما انا فاذا بها  
 دايما فهي تراه في كل يوم في حال كون المزيه يدي فانا سر عليها من  
 الذئب وهذا البيت علة للبيت قبله فان مضمون الاول انه تركت  
 ضانه على حاله في مود امرين رعى الذئب لها مع ظهور عداوتها  
 وانه لا تراه ابدا فصار مطننا ان يقال ولم ذلك وعصليا وصف  
 نفسه بالكرم وانه مضياف **ولهذا البيت تعلم ان اشتراط الخوف**  
**وفهم انما لك في تسميته وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بالانتم**  
**بل يكفي وقوعها صدر جملة ولو تغير واو كما في البيت ونظر هذا الموضع**  
**قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسر ان المشددة النون اذا وقعت**  
**بعد واو الحال نحو قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان**  
**من يقام من المؤمنين كما رعون وانما للضابط اي لا هو الكلي المنطبق**  
**على جزئياته ان تفتح في اول جملة حالية مطلقا بريل قوله تعالى وما**  
**ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون** فابعد الابعير واو وقد  
 كسرت ان فيه لوقوعها مصدر هذا على من واجبة مدي في البيت بالرفع  
 ومن روى مذهبه في البيت المذكور **بالمضارع** **فمفعول** **لحال** **لخو** **وقد**  
**اي حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من الياء في بواحي**  
 اما بدل الكل او البعض فظاهر واما بدل الاشتغال فلما انفرد من ان  
 ما اشتمل عليه المبدل منه لا كما شمل الظرف على المظروف  
 بل من حيث يكون مشغولا به اجمالا متعاضدا له لوجه ما بحيث يبقى  
 النفس عند كوال المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له وليست  
 المديرة مع ضمير المتكلم هذه الصفة كذا قيل والحق ان المديرة اذا  
 لوحظت مع رابطها كانت مع ضمير المتكلم هذه الصفة كذا قيل والحق  
 ان المديرة ومنعه مكابرة فتحة القول ان يكون مديرة بولسا  
 اشتمال من ضمير المتكلم في ترائي والظاهر ببول من ضمير الخاص  
 اذ كان بول بعض كالمجتهدي وجهك او بدل اشتمال كالمجتهدي  
 كلامك او بدل كل للاخاطة نحو تكون لنا غير اولنا واخرنا

وقد وجد الرابط وهو ما في متعلق البدل من ضمير المبدل منه **ومثل**  
**ابن مالك المسئلة بقوله تعالى وطائفة قد اخرجهم الفسحهم وقول**  
**الشاعر عرضنا لناسنا فسلمنا كما رها علينا ونخرج من الوجد خائفة**  
 من ثاني الطويل وقام له عبد الله بن الزمعة الختعي وعرضنا اعرضنا  
 وقصدنا او ظهروا على غير قصد او على سبيل العروض اي اعرضنا  
 وسلمنا عليه فرد سلامنا كما رها لعرضنا لما عده من العيرة والتبرخ  
 الشريد والبرج الشدة والجهد يقال هو في برج من الشوق بارح  
 وبرج الشوق في الواحد الحزن ومعني حق الحزن له انه امتلا صدره  
 من الغم فارتقى الى ما فوق حتى كاد يخنقه واذا الشاعر ع  
 ان هذا المسئلة كما رها يحقل ان يكون محبا شغلا ما به من الوجد  
 والغرام عن الالتفات الى غير محبوبه فكرر الكلام حتى تكلف ردالة  
 وان يكون محبوبا فكرر رد السلام اما بخلافه شفاء ما العاشقة  
 في سماع كلامه الذي هو ابرد لعليها من الزلال او خشة ان يظن  
 بحالها احد من الرقباء والعدا وكان الشاعر لم يقف على ما قبل  
 البيت وما بعده وهو من ابيات الحماسة من قسم التنبه منها وقوله  
 ولما لحقنا بالبحر ودومنا حيصر الحشا يوهي القصر عوانق  
 قليل فدي العيتين يعلم انه هو الموت ان لم تلوعنا بوابه ان هذا  
 السلم كما رها لما ان قمم الجول المحامي دونهم فان قوله عرضنا جواب  
 اي لما لحقنا الظلمايين وانما الخلة الشوق وبعد تشييعنا لها  
 رغبة في تجديد العهد بما اذكر كناها ودومنا رجل يروى عنها حص  
 الحشا اي قليل المزمع على بدنه لطيف طي البطن مديرة القاميه حتى  
 الا عوانقه وهي التواخي من عائق الانسان كما دتوهي فيصيه  
 اذ لا يقع منها على وطى والعوائق جميع عائق وهو موضع بخاد  
 السيف من الكتف في المروزي وهذا مما يمدح به العرب  
 لان التسمية عندهم مذمومة وقوله قليل فدي العيتين  
 يصف امتعاضه وقلة صبره على وزن العار يقال فلان  
 لا يقضي على فدي اذ المرء يحتمل صما وقوله يعلم انه هو الموت  
 بصفة بصفة الحميد عند غضبه وان لا يصطلي بناره اذ ل  
 غار على حرمة اي انسانا مع تعرضنا له غدره ونحشاها مخافة  
 ان يحسبنا ان بشر لا يقاوم والبواقي جمع بايقده وهي



الحصله المنكرة في قولها يقال نافتهم بايقه وتلو عناء نضف عنا  
ويروى نلق عناء من الالقاء اي لما لحقنا المحول عرصنا وسدنا على  
قيمها المحامي عنها فاجابنا جواب كاره لما منكرنا لسليمان وقبحه  
عظيم مبرح وبعد البيت فشا يوت مقدار ميل وليست في كرهى لرمادام  
حيا ارافقه فان مضمونه امتطاي بصحبته في السير لما فيها من لذة  
النظر الى المحول المستقله على من هوى واستكراه الكون معه لما يحياه  
منه لولا غلبة الالذذ ومقدار ميل طرف المسار وتواليها من بكرى المسار  
اي مع كرهى له وهو نصيب على الحال من ارافقه ومادام حيا طرف كرهى  
ولا كبر معنى في جعله ظرفا لارافقه **ولا دليل فيما قيل عليه** هذا عجب  
فان ابن مالك لم يذكرها على جهة الاستدلال بمقابل على جهة القيل وقول  
المص ومثل ابن مالك صرح فيه فاذن لا وجه لقوله ولا دليل فيما وقدير  
ان وجهه ان المثالين المذكورين هما كما فاما من كلام من يستدل بكلامه ثبت  
لها جهات متالیه ودليليه وقد اثبت المصاحدين ما مع الاخرى ولما كان  
فيها مناقشة تعين ايرادها على جهة الدليلية التي هي أقوى وايضا المنا  
في الدليل مسبوقة وفي المثال لا يستمع لادان الظاهر من ذكر مثال من  
كلام من يستدل بكلامه انه لا يستدل لالجمد القيل كما قيل في مجرد  
دعوى وانما لم يكن فيما دليل لان **النكرة موصوفة بصفة مذكورة**  
**في البيت** وهي قوله من الوجد **ومقدرة في الابدان** وطائفة من غير كبر  
**بدليل يغشى طائفة منكم** فان المقابلة تقتضى بالنقد المذكور **وسميا**  
**ذكر وامر المسوغات** ايضا شروع في ذكر مسوغات عدوها لا تخلو عن  
قبح ولم يذكر منها وقوع النكرة بعد لولا وقد ذكر ابن مالك وغيره  
حق قوله لولا اصطبارا لا ودى كل ذى مقعة كما استقلت مطاياهن  
للظعن لا يقال المسوغ هنا الوصف المقدرا لا التقدير لولا اصطبار  
عظيم فيه دخل فيما ذكر لا بانقول هذا يمكن لكن المص في جواب التسهيل  
سلم لان ما ذكره ولم يتعقبه وعليه قوله لولا اصطبارا مسوغات ثبت  
هذه المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو **انما في الدار رجل**  
**ارجى بها** **النفصيل على الناس** **رجل كرمته** **في رجل الهنته**  
والرهم يومان يوم كرمته **وقال الشاعر** **يوم عليا** **ولم لنا**  
**يوم نلتا** **ويوم نسر وقوله** **كأقنعت** **رجلا على الركنين** **فوقيل**  
**الشيء** **وتوب** **اجرهم** من قال ذلك النقاد من قصيدة لامرء القيس  
وقد وقعت الإشارة منا الى ذلك في الكلام على بيت منها تقدم في الامن

حرف اللام قال الزحسري يريد انه اجتهد في الوصول اليها وبسبب  
في الليل الطويل وقاسى شدة من خوف رقبائها فزحف على ركبتيه حتى  
وصل اليها وشي بعض ثيابه عندها لانهما ذهبت بفواده فلم يدرك كيف  
خرج من عندها ويروى يدل صدر البيت فلما دلت نوت تسديتها اي  
لما قربت منها علوتها وركبتها ويروى ايضا بنصيب الاسمين وهو ظاهر  
**وقولهم شهر ثرى وشهر نرى وشهر مرعى** قال المحشي وحده خط  
المص ثرى بالتثوين وقال الشارح يوجد في بعض النسخ نرى والمثلثة  
ومرعى مضبوطان بما يقتضى انهما متومان والصواب ان هذا ان كات  
من قبيل السجع الذي هو عبارة عن توالي فاصلتين فصاعدا من النثر  
على حرف واحد تعين فيهما ترك التثوين بتعا لثرى فانه فعل وذكر ان السجع  
ضرورة ايضا هي ضرورة الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغير ذلك  
كما نص عليه ابن بري في رده لمناقشات ابن الجشاب على مقامات الحرري  
وما استظهره في هذا المقام من انهم قد حركوا الساكن كما يحركونه  
في الشعر في قولهم في صفة ليالي القمر ثلث درع كسر والقياس فيه درع  
كصفر لان جمع درعاء وهي الليالي الى الثلث التي تلي الليالي البيضاء  
لا سود اذ اولها وبياضها رها اتباعا لقولهم وثلاث غرر وثلاث  
ظلم فقد نوقش فيه بان ذلك ليس من قبيل السجع في شيء لعدم التوالي  
فيه على ما هو بمشابه الروي في الشعر والبري قال في الصحاح التراب  
الثرى وارضى بزيادة ذات بذي ويقال السبي الثريان وذلك ان ابي  
المظفر يرمي في الارض حتى يلتقي هو ونرى الارض ثم قال الاصمعي  
العرب تقول شهر نرى وشهر نرى وشهر مرعى اي عطر او لا ثم تطلع  
البسات فتراه ثم يطول فتزعاها **النعر او** واقعة **بعد فاء الجرا نحو**  
**ان مضى غير فحبر في الرباط** العبر فحبر في الرهط فالعبر بمعنى السيد  
اي ان ذهب من السيد في رهط السيد يقوم مقامه ويسير سيرة  
**وفهم اي في هذه الصور او المسائل** **نظرا ما الاولى فلان** **الابتداء**  
**فيها بالنكرة صحيحة قبل بحا** **انما** لوجود المسوغ فيها وهو كون خبرها  
جارا ومجورا وذلك ان تقول واي مانع من ان يكون ثم مسوغات  
للابتداء بالنكرة وهو قد جوز وجود مسوغات فيها كما تقدم على ان  
ما ذكر من قبيل القدرج في المثال الخاص وهو لا يستلزم نظرا القدرج  
الى الصابط الكلي الا ترى انه صادق على خواصا قايما زيدا وما ذكر المص  
من الاحتمال غير متا في قوله الشارح لكن لا يلزم من عدم تاج



هذا الاحتمال ان لا يتأتى فيه احتمال اخر فتأمل والعجب من ايراد الشارح  
 النقص بهذه الصورة وهو يرى انها خارجة عن الباب واساقتد ببر  
**واما الثانية فلا احتمال رجل الاول للبدلية والثاني عطف عليه**  
**كقوله وكنت كذا رجلين رجل صحبة ورجل رعى فيها الزمان**  
**فشلت هون ثانيا الطويل من قصيدة كثير عزة ورعى فيها تقديره**  
**رمى فيها سهمه اي اصابها بسهمه فشلت بالناسا للمجهول اي اصابتها**  
**داء الشلل وقد استشهد به الكوفيون على ان النكرة اذا ابدلت**  
**من نكرة اخرى بدل كل فلا بد من توصيف الثانية والحق انه لا يشترط**  
**ذلك قال تعالى ان للمتقين مغازا خديقا واعنايا وقال الشاعر**  
**فالقت قنا عا دونه الشمس واعب بالحنن موصولين كف ومعصم**  
**ويسمى هذا البدل ببدل التفصيل قل هذا مشكل فان البدل**  
**انما هو مجموع المتعاطفين اذ هو من قبيل بدل الكل من الكل واقول**  
**لا اشكال فيه ان مراده ان الاول مع ما عطف عليه البدل والقريضة**  
**قوله ويسمى بدل التفصيل لظهور ان التفصيل انما يحصل بمجموع المتعاطفين**  
**وقد قيل ايضا انه لا يجوز ان يكون بدل بعض ولا اشكال واجيب**  
**بان بدل البعض مقتضى التقدير الصريح مع ان التركيب صحيح بدونه**  
**ولم نر مع بدل التفصيل ضمير ملفوظ في كلامهم ولا محتاج الى تقديره**  
**فان قيل اذا كان المجموع بدلا عما العامل في كل من الجزين على انفراد**  
**فان الفرض انه غير بدل اجيب بانه نظير قولهم الرمان حلوحامض**  
**فان المجموع هو الخبر وكل من الجزين مرفوع فيحتاج الى عامل قال الشاعر**  
**ولم يتحرر لي في ذلك جواب او نضيه والذي حرره غيره ان كل واحد**  
**من الجزين خبر من جهة اللفظ ولذا اعد من نوع تعدد الخبر فاعمال**  
**في كل ما يعمل في الخبر واما من جهة المعنى فالمجموع الخبر ومن ثم قيل**  
**لا يجوز في نحو عطف خلافا لابي على ولا الفصل بينهما ولا تقديرهما**  
**على المبتدأ ولا تقديرهما احدهما وتأخر الآخر قالوا واذا اريد التعبير**  
**عن هذا النوع فلا يصح عنه بعد لفظ الوحدة الامحازا فلا يأتى**  
**في حلوحامض خبران وانما يقال خبر وقيل ابو على ان الثاني من**  
**نحو حلوحامض يحمل الضمير لان الاول بمثابة الخبر منه على ان المنع**  
**ان تكون نحو حلوحامض نظير بدل التفصيل وانما نظيره بنوزيد**  
**رجل فقيه ورجل كاتب ورجل شاعر مما تعدد فيه الخبر لتعدد**  
**صاحبه حقيقة وهذا لا يستعمل بدون عطف بخلاف ذلك**

كما عليه الجمهور فلا يتعين ابتداء بيته والباقي عطف عليه والتحقق ان الخبر  
 في المعنى المجموع وفي اللفظ الاول اصالة والثاني والثالث بطريق  
 النتيجة كما في بنوك فقيه وكاتب وشاعر واختار الشارح في نحو هذا  
 المتعاطفان كلها هي الخبر والاولى الاضمار عن الجمع بمفرد لفظا ومعنى  
 وهو باطل قال وهذا من منط ما تقدم له في البدل وقد يقال هو اطلاق  
 مجازي من باب اطلاق الكل على الجزء **والنقد براسم من المظنونه**  
**شهر ذو نثرى اي ذو تراب يد فهو كقولك زيد عدل في بعض**  
**الوجوه اذ النقد برز يد وعدل وشهر نثرى يتصدر فيه الزرع**  
**وشهر ذو مرغى ولا احتمال اعاد الجار تذكر الطول الفصل اي لا اجل**  
**احتمال نسبت واجر للوصفيه اي لان يكونا صفتين لتوب صحتين**  
**لا ابتداء بيته والخبر محذوف اي من انواتي توب نسبت ومنه**  
**توب اجره ويحتمل انها اي ان نسبت واجر خبران وعم اي وهناك**  
**المبتدأ الذي هو توب صفتان مقدرتان باعتبارهما مع الاستد**  
**بالنكرة اي فتوب لي نسبت وتوب لي اجره وانما نسي توب لشغل**  
**قلبه بها او لما عاها من رقبها كما في لغوب تنسيخي اذا قت**  
**سربالي عجز بيت من الضرب الاول من الطويل لمراقف على صدره**  
**ولا اسم قابله واللغوب المرأة الحسنه الدلال وبلا لام من اسماء بيت**  
**والسريال بكسر الميملة القيص والدرج او كل ما ليس وانما جر التوب بالخبر**  
**يعني الاثر على الفاقه جمع قايف وهو من يعرف الاثر يقال قفا**  
**اثره يتبعه كفاه وقافه وهو قوفهم ولهذا حذف على من كتبته**  
**كيلا يظهر له كبر اثر في حاله عليهم واما الثالثة فلان المعنى**  
**تعبير اخري فهو مخصوص بهذه الصفة المقدرة ثم حذف الصفة**  
**ورأيت في كلام محمد بن حبيب وجيب ممنوع من الصرف لان اسم**  
**هو كذلك عند اكثر الرواة كما نرى عليه القفط في طبقاته قال وجد**  
**نخط العلم غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان**  
**عالميا بالنسب واخبار العرب مكثرا من رواية اللغة موثقا وهو صاحب**  
**كتاب الحب وذكر القاضي ابوطاهر انه ينسب الى امه وانه ابن ملاعنه**  
**وكان بغداديا وقال الخطيب في تاريخه يقال ان حبيب اسم امه وقيل**  
**بل اسم ابيه فنقل الخلاف ايضا واقتصر المصنف على القول بانه اسم امه**  
**املا لانه المعتمد لانه قول الاكثر ولانه لم يطلع على غير وتوفي لسبع بقين**  
**من ذي الحجة سنة خمس واربعمائة وماتين بس من رأى قال يونس قال وبه**



المطر شمر ثرى الى اخره وهذا دليل على انه خبر فلا بد من تقدير مضاف  
قبل المبتدأ المقدر ايضا كما يقال اسمر المطر كما تقدم من صيغ المصم  
لتصح انت الخبر عنه بالزمان اذ لا يخبر بالزمان عن غير زمان  
**افصح** امر العطف والمراد به عطف النسق لانه هو المعنى  
عند الاطلاق وهي ثلاث احدها **العطف على اللفظ** اي على لفظ  
المعطوف عليه وهو الاصل الخالب في كلامهم بخلاف **يد بقاءهم ولا**  
**قاعده** بلخفض عطف على لفظ قاييم المنخفض **وشرطه** امكان توجه  
**العامل الى المعطوف** امكان توجهه الى المعطوف عليه فقل عليه انه  
يقضى في قوله تعالى لا تضاروا الذين يولدوا ولا مولود له بولده ان لا يكون  
مولود عطف على واليه لاختلاف الشرط المذكور اذ العامل هنا وهو تضار  
بالتاء الفوقا بانه يمنع عمله في الظاهر المذكور والجواب باننا انما اعتبرنا  
امكان التوجه شرطا لذلك وهو هنا ممكن بتحوله الى صيغة الغائب  
وخصوصا الصيغة المسندة اوجبه خصوص المسند اليه فلا يقدح  
مثله في مثل هذه القاعدة **فلا يجوز في نحو ما جاني من امرأة ولا زيد**  
**الا الرفع** في المعطوف عطف على الموضع ويمتنع لخفض عطف على  
اللفظ لان من الزايد لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ  
وعلى المحل جميعا فيتعين الاستيناف نحو ما زيد قائما لكن او بل  
قاعداي لكن او بل هو قاعدا لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموضع  
يفتح الجيم اي في الكلام الموجب وهي انما تعمل لما فيها من النفي وقد  
انتقض بالاستدراك او الاضراب لان كلامهما يقتضي ان ما بعده  
مخالف لما قبله ومخالف النفي الايجاب فيتعين ما بعده ان يكون  
اجبا او مالا تعمل فيه وفي العطف على محل اي محل خبر ما وقد كانت  
مرفوعا قبل دخول ما على انه خبر المستدعي اعتبارا لابتدائها  
العامل في الخبر ايضا كما عرفت عند المحققين مع زواله وارتقائه  
حكمه بدخول التامع وهما ممنوعان والصواب في نحوه الرفع على  
اضمار مبتدأ كما قدرنا ولا يكون واحدا من نك وبيل عاطفا بل حرفا مبتدأ  
وللملح بعد مستأنفة ويحذف الاعتراض على صاحب النسخ البياني ومن  
قبل كلامه من شارحه حيث جعل ما زيد شاعرا بل كانت من قبل القصير  
بالعطف مع ان لا عطف فيه لانه على اللفظ ولا على المحل كما عرفت **والثاني**  
**من اقسام العطف العطف على المحل** بخلاف **يد بقاءهم ولا قاعدا** بالنصب  
عطف على محل خبر ليس المنخفض وله اي والعطف على المحل عند المحققين

ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصح من الكلام  
قبل ينقص هذا بخلاف امرأة سالحة لعيت ورجلا صالحا فانه يجوز  
كثيرا وهو عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصح اذ لا يحذف رب  
وينتصب من خواها بايقاع الفعل عليه وتذكر ما من من نصير في  
المص في الكلام على رب انها قد انقضت بخوار مراعاة محل خبرها كثير  
ونوقش بان لا نسلم ان رب لا تحذف وينتصب ما بعدها بايقاع الفعل  
عليه اذ ادلت قرينة على ذلك بغير بقى الكلام في ان هذه الصورة التي  
ذكرها المناقش هل هي فصيح او لا ترى انه يجوز في ليس زيد بقاءهم وما  
جاني من امرأة ان لا تحذف الباء فتنبس ومن فترفع **وعلى هذا الشرط**  
**فلا يجوز ان يقال مررت بزيد وعمر اعطفا على محل المجرور خلافا**  
**لابن جني** في تجوز لانه يجوز في الفصح ظهور ذلك المحل بان يقال  
**مررت بزيد** وقد ذكره الرضي ان من قرأ بالنصب في قوله تعالى واسمى ابراهيم  
وارجلكم فاعلى العطف على محل بروسكم ولا اشكال عليه اذ يجوز في الفصح  
محت الراس الى الشايع لكنه نزع نزعة رافضية فان الواجب عند  
الرافضة مع الرجلين في الوضوء تمسكا بقراءة الجور وداقراة النصيب  
اليها بالتاويل كما فعل الرضي والمعلوم من فعله صلى الله عليه وسلم غسل  
الرجلين في الوضوء وان لم يمسح قط الا على الخفين فتعين حينئذ ان  
يكون الامر جل في قراءة النصيب معطوفا على المفسول وتكون قراءة  
الجور محمولة عليها والجريها اما على الجوار او غير ذلك وسياتي في اواخر  
الكتاب ما فيه من منع **واما قوله بمررت بزيد** لم تقو جوا هو صدر  
بيت بحرفه كلامكم على اذن حرام وقد تقدم الكلام عليه في الباب المفرد  
فرض ورة لا يعول عليها ولا يختص مراعاة الموضع من المعطوف عليه  
بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بل يقر في الزايد وغيره  
بدليل قوله فان لم يتخذ من دون عدنان والداودون معد فلتزغ  
**العقود** هو من الضرب الثاني من الطويل من قصيدة للسيد بن ربيعة  
ان عقبل الحامري الكلابي الصخاني وقيله فان انت لم تنفعا علمك  
فانتسب لعلمك تهديك القرون الاوائل وانت من قوله فان انت ضمير  
رفع استعير مكان ضمير النصيب واسمه فان اياك عكس قوله اياك  
لغيره بينا نعيد للجهول في قراءة الحسن وعلى ذلك اورد ابن  
قاسم في شرح الخلاصة وقيل هو باق على حكم واسمه فان صلت فحذف  
الفعل وانفصل كما تقدم في نحو احبب عليه لا بسبب زيد فان عدم



الانتفاع بالعمل يلزمه الضلال واهل التعليل والقرون جمع قرن كعب  
 وهو على ما في العربية للهوى كل طبقة مقترنين في وقت ومنه قيل  
 لاهل كل اومده طبقه بحث فيها بنى قلت السنون او كثرات قرن ومنه  
 الحديث خبركم قرني يعني اصحابي عمر الذين يلونهم يعني التابعين  
 لهم باحسان وقيل القرن عا نون سنة وقيل اربعون وقيل مائة سنة  
 وحزم صاحب القاموس بان الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم لعلام مسرر  
 عش قرنا فعاش مائة سنة وقيل ثلاثون وقيل خمسون وقيل ستون  
 وقيل سبعون وقال في الصحاح القرن من الناس اهل زمان واحد  
 وقال في القاموس وكل امته هلكت فلم يبق منها احد وامه بعد امه  
 والوقت من الزمان وقرنك بالكسر من هو على سنك كالقرن وعديان  
 هو ابوا د كهر مصر وفا وبضمين ابو معد جد قريش الاعلى وترعك  
 بالزاي مفتوح بعد هاء عين مقلد تكلفك يقال وزعت اوزعه  
 وزعا اذ كففت العواذل بالزال المعجم اللوام جمع امره عاذله او  
 جماعة عاذله والثاني هو الظاهر وقال الخليل هنا حوادث الدهر  
 وزواجره واسناد العذل اليها مجاز والمعنى ان غايته الانسان و  
 قصارى امره الموت فلا ينبغي لاحد الغفلة عنه كيف وان وقوعه  
 امر مقترن في الاذهان فان شككت فيه فاني يكون ذلك فانظر في  
 انسابك ومن سبقك من ابائك وغيرهم الى هذا الوجود فان لم  
 تجد من دون او ليكن الالباء الاقربين احدا بل طواهم الدهر اجمعين  
 وذهب بهم وانت لا شك صابر مصيرهم فلتكشفك العواذل  
 عما انت عليه من الانهماك في اللذات والاقبال على ما يقاله والاعمال  
 عما هو باقيات وقول الشاعر مراد الشاعر انك ان لم تنسب الى عدنان  
 فلتكشفك العواذل عن الفخر بالنسب فانه لا افتخار بذلك الا من  
 للجنة قول من لم يقف على ما قبل البيت ولم يفهم مراد قائله ودون  
 الثانية في البيت منصوبة بالنقل الثابت عطفا على محل الاول  
 المجرورة بمن وهي غير مزبذ **واجاز الفارسي في قوله تعالى وابتغوا**  
**في هذه الدنيا لعة ويوم القيمة ان يكون يوم القيمة المنصوب**  
**عطفا على محل هذه المنصوب وان كان لها محل جريا مع ظهور**  
**وان حرف الجر من في هذه ليس زيدا وهما بحث اورد السارح**  
**وهو الدنيا ان اريد بها الازمنة السابقة ليوم القيمة مثلا فلا اشكال**  
**في عطف يوم القيمة عليها لان الكل زمان وان اريد بها هذه الدار**

من حيث هي فهي ظرف مكان فكيف يصح العطف والظرفان مختلفان  
 وفي الكشف ما يقتضي منه فانه قال في تفسير قوله تعالى لعنوا كرم  
 الله في مواطن كثيرة ويوم حنين فان قلت كيف عطف الزمان على  
 المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين  
 اوفي ايام مواطن ويجوز ان يراد بالمواطن الوقت كمقتل حنين وقال ابن  
 المنبر في الانتصاف لما نزع من عطف ظرف الزمان على المكان كعطف  
 احد المفعول على الاخر تقول ضرب زيد عمر في المسجد ويوم الجمعة  
 كما تقول ضربت زيدا وعمر مع افعلا بد من تخاير الفعلين الواقعيين  
 بالمفعولين فانك اذا قلت اضرب زيدا اليوم وعمر غد لم يشك  
 في ان الفعلين متغايران والظرفان كذلك والفعل في الصناعة فهو  
 في الآية ان يكون كل واحد من الطرفين على حاله اي وليستغنى عن التقدير  
 وقال بعض الفضلاء يجوز بعضهم عطف الزمان على المكان وكلاهما  
 النحوي موزن بعد مجواره فيحتمل ان يريد انه لا يجوز في هذا  
 الآية لان مواطن مجرورة بفي ويوم منصوب على الظرفية ولو عطف  
 يوم على المجرور هذا من دفع كما قال الشارح بان العطف هنا على المحل  
 دعوى اللفظ وان يريد انه لا يجوز مطلقا لان الفعل كما هو مقتضى  
 ظرف الزمان مقتضى لظرف المكان وهو مرتبط بهما بدون الواو فلا  
 يجوز جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه وذلك كما لا يعطف  
 المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على  
 شيء من ذلك اولا لان ظرف الزمان ينصب على الظرفية مطلقا وظرف  
 المكان يشترط اليها ما فلما اختلفا في هذه المعنى لم يعطف احدهما  
 على الاخر اولا لان الاستعمال وارد على عطف المكان على الزمان ولم يرد  
 بعطف الزمان على المكان الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا يوم الجمعة  
 وفي المسجد صحت كلامك ولو قلت ضربت زيدا في المسجد ويوم  
 الجمعة خرجت عن قانون كلام العرب انتهى والجمهور على ان يوم القيمة  
 معطوف على مجموع قوله في هذه اي ابتغوا لعة في الدنيا ولعنة  
 يوم القيمة **الثاني** من شروط العطف على المحل ان يكون الموضع  
 المعنوي للعطف عليه ثابتا تحقق الاصل فلا يجوز هذا صارب زيدا  
**واختبر المعطوف بدعوى عطفه على محل زيدا باعتباره اضافة**  
**اسم الفاعل اليه لان الوصف المستوفى لشروط العمل من الاعمال**  
**وكونه بمعنى الحال او الاستقبال الاصل اعماله لا اضافة فلا يكون**



الجرف فما عني فيه موضعاً بعد الوصف عن الإضافة وضعت الأسماء فيه  
**لا تخافه بالفعل وأجازه البغداديون** أي إجازوا مراعاة المحل  
 وإن لم يكن أصلياً **تسكتاً** أي **منفج بقوله ضعيف شواء** أو قد  
**محل** هو بعض بيت من معلقة امرئ القيس وقامه فظل طهاة القوم ما بين  
 فإن فيه عطف قد ير بلجر على محل ضعيف شواء المنصوب بمنفج نظر  
 إلى حالة الإضافة وقد مر الكلام عليه غير بعيد **وقد مر جوابه**  
 من أن تقدير الكلام أو طالح قد يرمح حذف المضاف ونفي المضاف  
 إليه على إعرابه وأنه عطف على ضعيف والمخض فيه على الجواز  
 أو على توهم أن المعطوف عليه مجرور بالإضافة على حد ولا سابق شيئاً  
 وتقدم ما في ذلك من البحث **والثالث من الشروط وجود المحرز**  
**أي الطالب لذلك المحل** ويعني بالمحرز ما يكون أمانة دالة على  
 ذلك المحل كليس في ليس زيد بقايم فالمحل نصب قايم على أنه خبر للمبتدأ  
 والمحرز حاصل وهو ليس فيجوز العطف على هذا المحل فيقال ولا فاعداً  
**وابتني على هذا أي على هذا الشرط أي على اشتراطه امتناع مسأله**  
**أحدهما أن زيد وعمرو قايما** وانما جازان زيد وعمرو قايم فيما حكاه  
 أبو جعفر بن النحاس عن سيبويه والتحليل أي والخبر مفرد لأن عمر مبتدأ  
 لا معطوف وقايم خبره وجزان محذوف دل عليه خبر المستد  
 المذكور والنقد يراون زيد قايم وعمرو قايم وانما امتنع صورة الكتاب  
**لأن الطالب لرفع زيد هو لا ابتداء** والابتداء على المختار هو **الجحد**  
 أي جحد الاسم عن العامل اللفظي **والجحد قد زال بدخول أن** الظهور  
 كونها عاملاً لفظياً **والثانية أن زيداً قايم وعمرو إذا قدرت أن**  
**عمر معطوف على المحل أي محل اسم أن** لعقد أن المحرز أيضاً لا إذا قدرت  
**مبتدأ** وقد رت خبره محذوفاً فانها لا يمنع لصيرورة المسئلة  
 من عطف المحل **وأجازه هذه تعضد البصريين** كما لم يردوا على ومن  
 تبعها لا أنهم لم يشترطوا المحرز فلم يصرفهم فقدانه وانما منعوا  
 المسئلة الأولى لما يخ آخر سوى فقدان المحرز وهو نوارد  
 عاملين مختلفين أن والابتداء على معول واحد وهو الخبر أي هو  
 ممنوع وأجازه الكوفيون أي إجازوا المسئلة الأولى والثانية  
 لأنهم لا يشترطون المحرز حتى يفرقهم فقدانه ولأن أن لم يقع  
 عندهم في الخبر شيئاً بل هو مرفوع بعد دخولها كما كان مرفوعاً  
 به قبل دخولها وهو لا ابتداء فلم يلزم التوارد المحذوف ولكن بشرط

**الفر الصخر الرفع قبل محي الخبر خفاء** إعراب الاسم أما ابتداء نحو هذا  
 وزيد قايما أو تكون إعرابه تقدير يا غوان موسى وزيد قايما أن  
 الأعراب فيها خفي لا يظهر كونه في الأول محكوماً به للمحل في الثانية مقدر  
 غير ملحوظ به **لئلا يتنافى اللفظ من المعطوفين** باختلافهما في شخص الأعراب  
 مع أن شاعهما التوافق **ولم يشترطه الكسائي** فيجوز ذلك وإن حصل  
 التنازع كما أنه ليس بشرط **بالاتفاق في سائر أي باقي مواضع العطف**  
**على اللفظ وحجتها أي حجة الفراء والكسائي** على صحة الرفع قبل محي الخبر  
 وإن اختلفا في الشرط اثباتاً ونفيًا **قوله تعالى أن الذين آمنوا والذين**  
**عادوا والصابون الآية** أي والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر  
 وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فقوله الآية بتقدير يراقرأ  
 الآية أو هم الآية فإن قوله والصابون عطف على محل الاسم الموصول  
 قبل آيات الخبر وهو من آمن إلى آخره **وقولهم أنك وزيد ذاهبان**  
 فزيد عطف على محل الاسم الموصول موضع الكاف من أنك فتبلى محي ذاهبان  
 وكلاهما من قبل ما خفي إعرابه لبيان **ولجيب عن الآية** بأمري أحدهما  
 أن خبران محذوف أي ما جاورون أو آمنون أو فرحون والصابون  
 مبتدأ وما بعده الخبر والجملة عطف على الجملة **ويشهد له قوله خليل**  
**طرب فاني وانما وأن لم يوجها بالمعنى** **دنفان** هو من ثاني الطويل  
 انشد ثعلب ولم يسم قايماً والطب مثلثة الطاء الحاد في عمله كالطبيب  
 وأما الطب الذي هو أحد العلوم المدونة وهو بالكسر فقط فهو مجموع  
 قرأتين يعرف منهما أحوال بدن الإنسان من جهة الصحة وعدمها  
 لمحفظ الحاصل ويحصل غير الحاصل ما أمكن أو العلم بها وطب مبتدأ  
 محذوف خبر أي هل عندك علاج لداء الهوى وباح بره أطعم والدنف  
 كنف المريض الذي لا يزمه المرض فهو صفة تشبي وجمع فان فتحت  
 النون فهو اسم للمرض اللازم ولا يشي ولا يجمع وتقدير الكلام فاني  
 دنف وانما دنفان **ويضعفه أنه حذف من الأول لدلالة الثاني**  
 عليه وانما الكثير العكس أي المحذوف من الثاني لدلالة الأول عليه  
 والثاني أن الخبر المذكور وهو من آمن إلى آخره خبر لأن **وخبر الصابون**  
**محذوف أي كذلك** وهذا الوجه قطع به الزنجشري في كشافه فقال  
 الصابون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة  
 أن الذين آمنوا إلى آخره لا محل لها من الإعراب **ويشهد له قوله** **فنيك**  
 اسمي بالمدينة رجله فاني وقياره بالغريب هو من ثالث الطويل



وقايله ضايف بضاد مجر والفاء بعدها موحدة مكسورة فممن ان الى  
 ابن اوطاه بن شهاب بن ساجيل التميمي البرجمي بضم الموحدة والجرم  
 وكان رجلا يقتضى الوحش فاستعار من بني عبد الله بن هاشم بن هود  
 الهنثلي كلبا يصيد به فحبسه عنده فطلبوه منه فامتنع فاختدوا  
 غصبا فرمى امهم الرباب بنت قبط بالكلب وقال في ذلك شعرا  
 فاستعدوا عليه عثمان بن عفان رضى الله عنه فاقدمه وحسبه  
 ثم بعد قتل عثمان اقلعت من الحبس وانفق الجحاج لما عرض جند الكوفة  
 ليوسفهم الى المهلب ابن ابي صفرة لقتال الازرق وحنهم على ذلك  
 اول مقدمه الكوفة امير اقام اليه عمر بن صابي هذا ليحكم بعده  
 فقال الجحاج اسمعت كلامنا بالامس قال الست الذي غزا امير المؤمنين  
 عثمان قال بلى قال فاجعلك على ذلك قال جيسر بن ابي وكان شحنا قال  
 اولى مني يقول هممت ولم افعل وكنت وليتني تزك علي عثمان بنكي  
 حلايله اني لا احسب في قتلك صلاح المهر من قم اليه يا حربي فاصبر عنقه  
 وانت ماله وقبلة بيت الكتاب د عاك الهوى والشوق لما ترغمت هتوف  
 الضحى بين الغصون طروب عجاوبها ورق الحمام لصوتها فكل اكل مسعد  
 وجيب والترنم جميع الصوت وهتوف الضحى حمامة تكثر الخنف وقت  
 الضحى والخنف الصوت يقال خنف الحمامة اذ اصوتت وطروب كثيرة  
 الطرب والورق جمع ورقا وهي حمامة في لونها يبايض الى سواد والاسعاد  
 الاسعاف والاعافه والمدينه هي يترج والرجل هنا اعلام والبيت وان  
 كان لفظه خبرا معناه التمسح على الغربة والتوجه من الكربة ومن ايت  
 هذه القصيدة ولا خبر فمن لا يوحى نفسه على غايات الدهر حين تنوب  
 وفي الشك تقرب وفي الخزم قوة ويخطى في الحدس الغنى ويصيب  
 بقى ههنا شي استشكله الشارح وهو ان اسم الشرط المرفوع بلا ابتداء  
 لا بد في جوابه من ضمير يعود اليه رابطا ومن من قوله ومن يك اسم شرط  
 جوابه فانه لا ولا ضمير فيه يعود اليه ولجاء عنه بان معنى الكلام  
 من يك يك بالمدينة مقفاه فلتست على صفتها فان وقبارها غريبان  
**اذ لا تدخل اللام التي لا ابتداء في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو لقائم**  
**زيد** يريد ان قوله في البيت لغريب خبر عن اسم ان وخبر المبتدأ محذوف  
 اي وقبار غريب ولا يجوز جعله خبرا للمبتدأ والمحذوف خبر اسم ان  
 لاستلزامه دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ من غير تقديم عليه وهو ممنوع  
 والسري في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسين على الافتراء

كانا اثر في غير ذوي العقول وبياضه انه لو قيل الى غريب وقبار لجاز ان  
 يتوهم ان مراده على قيار في السائر عن الغربة لان بثوت الحكم او لا اقوى  
 قدمه لبقا في الاخبار عنها دفعة تحس الظاهر بتبنيها على ان قبار او ان  
 كان من غير ذوي العقول ساواهم في استحقاق الاخبار عنه بالافتراء  
 قصد الى التحسين اقال المحشي **ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة** باسرها  
 التي هي جملة الصابون وخبره المحذوف **على بعض الجملة المعطوفة عليها**  
 لاختلافها في اثنائها والتابع لا يتقدم على المتبوع ولا على شيء منه قال  
 المحشي هذا اذا قدر رخص المبتدأ مقدما على خبر ان واما اذا قدر موخرا عن  
 خبر ان فاللازم هو تقدم بعض الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف  
 عليها وقد التزم الزمخشري ذلك وقال فائدة تقديم الصابون التنبية  
 على انهم مع كونهم ابن المذكورين ضللا واشد هم غيا يثاب عليهم ان صح  
 منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم **واجيب عن المثال ايضا**  
 بامر من احدهما **ان عطف على توهم عدم ذكر ان** فانه كما يعطف على توهم  
 ذكر العامل يعطف على توهم عدم ذكر **والثاني انه تابع لمبتدأ محذوف**  
 اي معطوف على مبتدأ محذوف اي انك انت وزيد ذاهبان وذاهباك  
 خبر عن المبتدأ المقدر وما عطف عليه والجملة خبران **وعليهما اي على هذين**  
**الرجلين جرح قولهم انهم اجمعون ذاهبون** فاجمعون اما لا كيد لاسم  
 ان على توهم عدم ذكرها او تابع لمبتدأ محذوف اي انهم هم اجمعون  
**المسئلة الثالثة هذا صار ب زيد بلخفض وعمر بالانصب عطفا**  
**على محل زيد المنصب اذ الاضافة الى المفعول المسئلة الرابعة**  
**اعجبني ضرب زيد وعمر بالرفع عطفا على المحل المرفوع بتخييل الاضافة**  
**الى الفاعل او عمل بالانصب عطفا على المحل المنصب بتخييل ان الاضافة**  
**الى المفعول منعهما** اي منع المسئلة الثالثة والرابعة **الحذاق الممرة**  
 هذا العلم وهو مذهب سيبويه والجمهور لعدم وجود المحرز فيها  
 وان كان اسم الفاعل في اولها معنى لحال والاستقبال وانما نفينا  
 وجود المحرز فيها لان الاسم المشبه للفعل وذلك بان يكون اصلا  
 للفعل او فرعاً عنه لا يعمل في اللفظ حتى يكون محلي **قال ومنون**  
**او مضافا الى محول اخر وكل من اسم الفاعل والمصدر في المسئلتين ليسا**  
 بمرفعين ولا منونين وذلك ظاهر ولا مضافين الى محول اخر فينتفي المحرز  
 وقد ناقش الشارح المصنف فيما علل منع المسئلتين فقال وانظر تحليل  
 المصنف المنع بما ذكره هل معناه انك لو عملت المصدر في التابع المذكور



رفعاً ونصباً لزم أعماله مع كونه غير محلي بال ولا منون ولا مضاف إلى مفعول  
الذي هو هنا تابع فان كان هذا مراده اشكل بمثل ضرب زيد عمراً فان  
المصدر عمل في المفعول مع فقد التلافة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلان  
فتأمل ما اذا اراد فلم يتصح لي مقصوده وتلاه المحشي فقال انتفع لنا  
مقصوده وهو انك لو اعلمت المصدر في التابع المذكور لزم اعماله مع كون  
غير محلي بال ولا منون ولا مضاف الى غير ذلك المفعول وغير متبوعه  
فلا يشك ذلك بالمثل المذكور ولا بغيره والمحق انه لا اشكال بالمثال  
فان المصدر راغما عمل فيه لوجود شرط العمل الذي هو الاضافة الى مفعول  
واما امتناع مسيلتي الكتاب راغما هو لمعنى دقيق وهو فقدان  
المحرز فيهما بالنسبة الى المتبوع فييسرى الى التابع وان كان في الظاهر  
غير بالنسبة الى التابع وتحقيق ذلك ان الوصف والمصدر ولو عملهما  
في التابع حتى جاز النصب في الاول والرفع والنصب في الثاني لكانت  
معاً لا محالة ولا يتحقق لشرط الاعمال فان قلت السر كلامهما مضافاً  
قلت لا يخفى ان العمل في التابع فرع عن العمل في المتبوع وهو منتف  
فيه لفقدان المحرز الطالب له لا يتقاصر شرطه اذ كل من الوصف  
والمصدر بالنسبة الى ما اضيف اليه لا يسوغ عمله فيه اذ ليس محلي باللام  
ولا منوناً ولا مضافاً الى مفعول آخر والتابع غير المتبوع فغير مطرد  
في البديل لانه من جملة اخرى وعطف النسق ايضا **واجازها** اي اجاز  
المسئلتين **فوق** من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فان التمهيد  
من كلامه في تسهيله في باب المصدر وجواز مراعاة محل مفعول في التوابع  
كلها من غير شرط قال ابن قاسم في شرحه وهو مذهب الكوفيين وجماعة  
من البصريين وذهب سيبويه ولحققوا اهل البصر الى انه لا يجوز  
الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو ويعقوب الجرمي فاجاز في العطف والتبديل  
ومنع في النعت والتوكيد فلهذا ثلاثة مذاهب والصحيح الاول  
لورود السماع به وفي شرح الكافيه لشيخنا الاميد الرضي في باب الكلام  
على المصدر ما نصه ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على  
اللفظ وهو الارح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب واغما يصار الى المحل  
اذا تعذر الحمل على اللفظ والظاهر ويجعل على محل الجرور ايضا خلافاً  
للجزمي في الصفة قال لان الصفة هي الموضوع في المعنى والعامل فيهما  
ولقد قال ان جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف التباين  
ايضا بخلاف البديل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول

عنده وكذا في عطف النسق وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل  
على موضع الجر وباسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوصف  
الحمل على المحل اضر له فاصب او رافع يكون اما فعلاً او منوناً من جنس ذلك  
الصفات ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره  
سيبويه هو الحق لانه انما ترك الظاهر الى المقدر اذ كان المقدر اقوى  
من الظاهر من حيث كونه اضر اياً والظاهر حركة بنا كما في يا زيد الطريف  
واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر واغما جاز هو لا المسئلتين **تمسكا**  
**بظاهر قوله تعالى وجعل الليل سكناً والشمس فسطة** فانه قد عطف  
الشمس بالنصب على محل الليل ولا يخفى في جانب اسم الفاعل وقول ان  
**فلم يحل من تمهيد مجد وسود** دا هو عجوبة من ثلث الطويل صدره  
هويت شاء مستطاباً بمجد او لم يسم فابله وهويت بكسر الواو معناه  
احسبت والشاء الزكر الجميل واذا كان يكون الشاء المهدي له مجد دا  
انه تولع بمعالى الامور ومحاسن الافعال وتمهيد السكينة تسويته واصلاحه  
والمجد الكرم او الشرف والسود السيادة واما فتمهيد الى  
مجد من اضافة المصدر الى المفعول اي لم يحل من تمهيد كجد **ك**  
**والجيب بان ذلك** النصب ليس بالعطف على المحل بل هو على  
اضمار عامل يدل عليه المذكور اي **وجعل الشمس ومهدوت سودا**  
وليس الاضمار باعظم من اعتبار امر لا طالب له في الكلام مع ما فيه من العدد  
من الظاهر او يكون سودا مفعولاً معه **ويشهد للتقدير في الآية**  
**ان الوصف فيها بمعنى الماضي وليس محكيما به الحال الماضية والماضي**  
**الجد من ال لا يعمل النصب** ويجب اضافته الى ما بعده مما يكون في  
المعنى مفعول ان وجد وتكون اضافة معنوية نعم ينصب الظرف  
والجار والجرور لا في كفيها راحة الفعل وذهب الكسائي وهشام  
من الكوفيين وابو جعفر بن مضاف من البصريين الى ان الوصف يعمل  
بمعنى الماضي مطلقا كما اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال **تمسكا** بقوله  
تعالى وكلمتهم باسط ذراعيه فانه نصب المفعول به كونه بمعنى باسط  
فان قلت اذا كان المختار ان الوصف الماضي الجرد من ال اذا كان  
بمعنى الماضي لا ينصب فاوجب نصب سكناً قلت هو ايضا يتقدير  
جعل دل عليه الوصف اي جعله سكناً كما يستدل به قراءة الكوفيين  
وجعل الليل سكناً على معنى المعطوف عليه اعني قالوا الاصبح فانه  
بمعنى خلق وقال السيرافي الاجود هي هنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل



المفعول الثاني ضرورة حيث لم تكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المنقول  
 الاول فاكنت في الاعمال عا في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل  
 قال ولا يجوز معنى الماضي في غير هذا الا انه لا ضرورة ولهذا لم يوجد  
 عاملا في المفعول في موضع من المواضع مع د وره في كلامهم نعم  
 يرد على الاول انه ليس كل يجوز يدان امس كر عا لان نصب الثاني اذا  
 كان بفعل مقدر لم يلزم الاقتصار على احد مفعولي ظان للهم لان يلزمه  
 القابل بذلك هنا مع القرينة وان كان قليلا واما ما عتسكوا به من قوله  
 تعالى وكلمهم باسط ذراعيه فعدا حبيب عنه بانه من باب حكاية  
 الحال الماضية قال الانولسي ومعناها ان يقدر نفسك كما انك موجود  
 في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كما انه موجود الان ولا يردون  
 به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكي الان على ما يلفظ به كما في  
 قوله دعنا من عمرمان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة  
 حينئذ لا اللفاظ قال جاراه ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان  
 الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فليرفعون ايديهم  
 من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي واتبع المستغرب كما انك تحضر  
 للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاقتله **وبوضوح**  
**لك نصبه بجعل مقدر او في نسخة مضية اي كون الوصف المذكور**  
**بمعنى الماضي قوله تعالى ومن رحمة جعل لك الليل والنهار ليسكنوا**  
**فيه الاية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل**  
 على ان اضافة جاعل الى الليل لفظية وزعم مع ذلك ان الجعل المستفاد  
 من جاعل مراد به فعل مستقر في الزمنية الثلاثة لا الزمن الماضي  
 بخصوصيته مع نصبه في ما لك يوم الدين على انه اذا حمل اي الوصف  
 على الزمن المستقر كان بمنزلة اذا حمل على الماضي في ان اضافته  
**مخصصة وهي المعينة بالاضافة المعنوية والحقيقة وحاصله ما ذكر**  
 ان في كلامه تناقضا فانه ثبت ان جاعلا بما لا يتصوره العطف  
 على محل معوله وزعم انه لمعنى الاستمرار فيكون اضافته مخصصة  
 لان اسم الفاعل اذا كان للماضي والاستمرار كانت اضافته كذلك  
 مع انه لا يخص للاضافة الا اذا امتنع اعماله واجيب بمنع  
 التناقض بين محض الاضافة والعمل فان المصدر المضاف الى الفاعل  
 مراد به معنى الاستمرار الشامل للاستمرار منه فباعتبار ما فيه  
 من معنى الماضي كانت اضافته وباعتبار ما فيه من معنى الحال والآن

كان عاملا في حواشي الكشف للسعد الثقات في الكلام على قوله تعالى  
 ما لك يوم الدين ما نصبه فان قيل قد ذكر في قوله تعالى وجاعل  
 الليل سكنا انه اذا قصد باسم الفاعل زمان مستقر كانت الاضافة  
 لفظية قلت الاستمرار يحتمل على الزمنية الماضية والحالية والحال  
 فتارة يعتبر بجانب الماضي فيجعل الاضافة حقيقية وتارة جانب  
 الآتي والحال فتجعل لفظية والتعميل على القرين والمقابلة وتقال  
 في الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا ونعني كونه في معنى الماضي  
 لا يستلزم كون الاضافة غير حقيقية لجواز ان يكون معنى الاستمرار  
 ايضا ما نعلم من كونها غير حقيقية على ما صرح به في ما لك يوم الدين  
 ولذا كان بان كلامه تدافع ووفق بينهما بان الاستمرار يتناول الماضي  
 والحال والاستقبال فتأمل النظر الى الماضي يجعل الاضافة حقيقية  
 كما في قوله ما لك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما في جاعل  
 الليل سكنا ليل يلزم مخالفة الظاهر بقطع ما لك يوم الدين عن الزمنية  
 الى البديهة ويجعله سكنا منصوبا بفعل محذوف وفي حواشي سيد المحققين  
 في الكلام على ما لك يوم الدين اجيب بان اضافة بيان كون المستقر  
 عاملا او مضافا اضافة حقيقية لانه لما احتوى على الماضي ومقابليه  
 روعيت لهجتان معا جعلت الاضافة حقيقية بنظر الى الجهة  
 الاولى وانهم الفاعل عاملا نظرا الى الثانية وليس شي لان مدار كون  
 اضافته حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال  
 الاستمرار في ما لك يوم الدين يؤول في جاعل الليل مجرد في يتعاقب  
 افراده وكان الثاني عاملا واصافته لفظية لوزود المضارع بمعنا  
 دون الاول وفي حواشي اليميني في الكلام على وجاعل الليل سكنا  
 ما نصبه قيل ان هذا يخالف لما ذكر في ما لك يوم الدين فليذكر شيئا  
 من الكلام في جعل اسم الفاعل ليندفع به التناقض اعلم ان عمل مشروط  
 بمشاهمة للفعل معنى ووزنا فكون المفعول به اجنبيا عنه يحصل  
 الشرط اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المقيد بالاستمرار  
 اذ بذلك يتحقق مشد المضارع الصالح لهذه المعاني مع تحقق الموازنة  
 اما اذا كان صلحا لها فظاهرا واما اذا كان للاطلاق المقيد  
 للاستمرار فلان العادة جرت منه عند قصد الاستمرار بالتفسير  
 بلفظ المضارع لشيء به بلا اسم الذي اصل وضعه للاطلاق يجوز فيه  
 بومن بانه ويستحق وجوده اي هذه عادة المستقر فاذا كانت



احدهما وعمل في الاجنبى كانت اضافة اليه لفظية لها مبنية على العمل  
واما اذا كان بمعنى الماضى فانه لا يعمل لعدم الموازنة بينهما فاذا اضيف  
كانت اضافته محضة هذه من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان  
ملازمة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضى واشتدت في نحو  
صار رب زيد امر فصح ان يخص المضاف به كما يخص الغلام زيد  
في غلام زيد واما لما كان بمعنى المستقبل فيقولون مستقبلا فمشتد  
فيهما ملازمة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بهما ويختص  
واسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار يصح ان تكون اضافته محضة  
كما يصح ان لا تكون وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار  
ملازمة المضاف للمضاف اليه يصح تعيينه او تخصيصه به سيما معنى  
الاستمرار في الفعل غير وصفي كسبويه تقول مررت بعبد الله  
صار بك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضم بـ  
كما تقول زيد شريك اي المعروف بشريك فاذا قصد هذا المعنى  
لم يعمل اسم الفاعل في محل الجر وربه نصبا اذا اقررتك فاعلم ان  
ما ذكر في مالك يوم الدين من ان اضافته بمعنى الاستمرار حقيقية  
وما ذكر هنا من انما لفظية مبنية على ما قررناه لانه ان نظر الى كون  
اسم الفاعل مشابها للمضارع كذا كانت اضافته لفظية وان نظر الى استمرار  
يصح تخصيصه وتعيينه وقلنا انه بمعنى المعروف بذلك فاضافته  
معنوية وبعبارة اخرى اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى فقط  
فاضافته حقيقية لوجود علة العمل وهي المشاهدة القائمة لانها  
المشاهدة اللفظية التي هي جزء العلة في اعماله واذا كان بمعنى الحال  
او الاستقبال فاضافته غير حقيقية لوجود علة العمل وهي المشاهدة  
التامة واذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا واحدا  
انها محضة باعتبار معنى المضى فيه فلا يعمل ويتبع صفة المصروف  
وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال فيعمل ويتبع  
صفة المنكر انتهى ملخصا فان قلت اذا كانت اضافة اسم الفاعل  
بمعنى الاستمرار محضة لما فيه من معنى المضى فما بال الواصل  
لا تدخل الاعلى ما كان بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال  
ذو فقلت لما ان المعتبر في ان يكون صلة معنى الحدود الذي  
هو اصل الفعل ولذا قيل ان نحو المنطلق والصارب فعل في صورة  
الاسم كان الواصل عليه اسم في صورة الحرف والاستمرار بعيد عن معنى

للحدوث فلا يتبع صلة فتدبر واما قوله قد كنت دأيت بها  
**حسانا مخافة الافلاس واللبا** قال الشارح يحتمل ان يكون هذا  
بيتا واحدا من وافي الرجز مصرعا وان يكون بيتين من مشطور الرجز  
زوحف صرباها بالقطع كما لو كان بيتا مصرعا من تمامه وقايله  
زياد العنبري وقيل هو لروبه ودأيت فاعلت من الدين حسان  
اسم رجل ومخافه نصبت على التخييل والافلاس مصدر فليس الرجل  
اذا لم يبق له مال فهو مفلس كما صار ت دراهم فلوسا وزنونا  
كن في الصبح زاد في القاموس اوصا ربحيت يقال ليس معك فلس وذلك  
كما يقال احبب الرجل اذا صار اصحابا به خبثا واذل الرجل اذا صار  
الى حال يذل فيها واللبا ان يتشد يد المشاة من عت وفي لسانه الفخ  
والكسر والكسر اقبس مصدر بمعنى المطلق يقال لواه يديه يلوونه  
ليا وليا نامطه **فيحوز ان يكون اللبان** مفعولا معه وان يكون  
معطوفا على مخافة على حذف المضاف اي ومخافة اللبان حذف  
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ومن الغريب قول ابي حيان  
ان من شرط العطف على الموضع ان يكون المعطوف عليه لفظا وموضع  
فجعل سورة المسيلة شرطا لها هو ظاهر ثم انه اسقط الشرط  
الاول الذي ذكرناه معنى اشتراط امكان ظهور ذلك المحل المعطوف  
عليه في فصيح الكلام ولم يعتبره **ولا بد منه** والثالث ان اسم المعطوف  
العطف على التوهم ويقال له العطف على المعنى كما تقدم بعد التقرير من المصنف  
والفرق بينه وبين العطف على المحل ان العامل في العطف على المعنى المحل موجود  
دون اثره وفي العطف على التوهم وهو مفقودان ويشتركان في وجود اثر العامل  
في التابع ومن قال في وجه الفرق في العطف على التوهم العامل مفقود دون اثره  
اي فانه موجود فانه ما اراد الوجود الاثر في جانب المعطوف لظهور ان  
لا عامل ولا اثر في جانب المعطوف عليه فيشكل عليه ان اراد مثله في مقابلة  
وهو العطف على المحل كان معنى قوله العامل وفي النصيب على المحل موجود دون اثره  
اي دون اثره في المعطوف وليس كذلك وانما انشئ اثره في المعطوف عليه دون  
اثره وان اراد دون اثره في المعطوف عليه فانه منتف فيه لم يحسن لشي  
الكلام وان كفي ذلك في الفرق **نحو لسر زيد قايما ولا قاعدا** بالخفض في قاعدا  
المعطوف على توهم دخول الباء الزائدة في الخبر وشرط جوازها **دخول**  
ذلك العامل المتوهم في جانب المعطوف عليه وقد حمل بعضهم عليه قوله فكاغا  
يسفون في تلك الدرع ان باشر والعيوق والبربان روي بجر البربان على موهم



ان تقدير الكلام مباشرة العروق والديوان وشرط حسنة كثره دخول هناك  
ولهذا حسن قول زهير وهو ابن ابي سلمى بدا الى الخ لست مبركة ماضى  
ولاسبق شيئا اذا كان جايبا الرواية بخفض سابق وقد تقدم انشاء بعض  
منه وهو من ضرب الشك من الطويل وبدا الى طرلى لقول بدا الامر يبدو  
بدا وبدوا وبداءة ظهر وابدية اظهرت وبراءة السبي اول ما يبدو ومنه  
وبدا باداه بالعداوة جاهر بها ومعنى البيت واضح ببقية الفاظه  
وقول الآخر ما لحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالحق غلاها  
بحر بطل وهو من ثاب البسيط ولم يسم قايله ولحازم الضابط لامره اخذله  
بالثقة والحزم ضبط الامر واخذله بالثقة والشهم بالمعنى الذى القواد  
المؤقت كالمشهور الكثير الاقدام على العدو وبطل الشجاع يقول الانسان  
ان لم يحكم بالحق على نفسه بحيث يكون شديد الغلبة لهواه قاهر له دائما  
او في اكثر الاحوال لا يعد حرمه وشهامته شجاعة ولم يحسن قول الآخر  
وما كنت ذا نرب ففهم ولا مفسس فهم مفسس هو من ثالث المنقارب  
الا ان عروضة زوجهت بالحدف وقد تشدد ابن الاعرابي في نوادره ولم  
يسم قايله فانه يروى بحرم مفسس وتابعة مع انه معطوف على خبر كان يتوهم  
زيادة البناء فيه وانما حسن العطف في البيتين ولم يحسن في الثالث لقوله  
دخول الباء مزيدة على خبر كان بخلاف خبري ليس وما المشبهة بما كان  
زيادة الباء فيها شايعة مستفيضة والربب القيمة قال في القاموس ربيب  
سعى ونم وخلق الكلام ولسع والربب الشر والتميم ثم قال ورجل ربيب وذر  
ربب شرير وهو يزيه **والكحل بحسن الكثير التميم** والنمال التمام والتميل  
تسفيه التميم ورجل على وتامل وقد على كتم وعلم وتامل **والمنش** بالجر  
المفسد ذات البين وفي القاموس المنش بالفتح التميم كالانماش فكما  
وقع هذا العطف الذي على التوهم في الجر ووقع في اجبه المحزوم فأت  
الحزم في الاضمار كالجري في الاسماء من حيثية الاختصاص فوجه كونه احواله  
مشاركته في نوع خاص ووقع ايضا في المرفوع اسما وفي المنصب اسما  
وفعله وكل ذلك مما وقع في المفردات ووقع ايضا في المركبات فاما  
الحزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير الى عمرو من السبعة لولا  
اخر تنى الى اجل قريب فاصدق اي فاصدق وكذا قرأ الى واكن اي نصب  
اصدق بان مضمر بعد الفاء في جواب لولا وحزم اكن تخيل ان المعطوف عليه  
محزوم على انه في جواب شرط جازم وقرأ ابو عمرو واكن بالنصب على ما هو الظاهر  
وقرى واكن بالرفع على تقدير وانا اكون فان معنى لولا اخر تنى فاصدق

ومعنى ان اخر تنى اصدق واحد قيل عليه ان التحضيضة دال على الطلب  
والشرطية لا طلب فيها فاني يتحد معناها واجيب بان الشرطية وان لم تدل  
على الطلب وصفا فقد يقتضى المقام دلالة لها عليه والمصدق والمصدق لما  
كانا مطلوبين وقد علقا على التاخير الذي هو بيد الفاعل المتأخر انهم ذكرك  
طلب الصدق من ربه تاجر ليأتى بهما اذا الايتان بهما مفض الى حصول  
سعادة الابد لا ترى ان قولك رب ان وفقتني عقلت صلتا كيف هو  
سعر بطلب التوفيق فمن هنا كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيض  
وقال السيرافي والفارسي وحزم به ابن عطية والنخعي هو عطف على  
محل فاصدق كقول الجميع في قراءة الاخفش بن حمزة والكسائي ويعبر عنها بالكلية  
ايضا من يفضل الله فلا هادي له ويوزنهم بالجزم عطف على محل جملة  
الجزء والحق ان فاصدق ليس في محل جزم ليعطف على المحزوم بخلاف فلا هادي  
فانه في محل جزم لوجوده من اذ لو وقع موقعه مضارع كان محزوما فالفقاس  
عليه قياس مع الفارق وبالمجلة انما يعطف على محل حيث يوجد ما يقتضيه  
لا حيث يتوهم ويرده اي ويرد هذا القول انهما لسان ان الجزم  
في نحو ايتنى اكر تمك باضمار الشرط قيل مذهبهما ان جواب الامر محزوم  
بالامر على انه نائب مناب الشرط لا باضمار الشرط فلا يتوجه عليهما ما قاله وقيل  
لجواب محزوم بالامر للضم معنى ان والفريق بين التضمن والنيابة ان عمل التضمن  
اصلي وعمل النائب فرعي فليست الفاء ما بعد هاء في موضع جزم كما في  
فلا هادي له وفيه مخالفة لما اختاره من ان الموضع في نحو ذلك لما بعد  
الفاء يعنى انهما اذا سلما ان جزم جواب بالشرط المقدور لجواب التحضيض  
ان يكون كذلك لكنه غير متواتر هنا لان ما بعد الفاء في جواب التحضيض  
نصوب بان مضمر كما هو رأي البصريين وان والفعل في تاويل مصدر  
معطوف على مصدر متوهم مما تقدم وبعضهم يقول متصيذا كن تعبير المصدر  
النصب بالمقام فكيف يكون الفاء مع ذلك اي مع هذا المذكور من كون  
ما بعد الفاء مصدرا معطوفا على آخر وكيف يكون الفاء ما بعد هاء من  
المصدر المسبوك في موضع الجزم وليس بين المفرد من المتعاطفات بالفاء  
شرط مقدر قيل عليه قد يجعلان هذا المصدر معطوفا على المصدر المتوهم  
ليكون من عطف المفردات فلا يأتى تقدير الشرط بل يقولان ان المصدر  
المسبوك مبتدأ حذف خبره والمجلة جواب الشرط مقدرا اي ان اخر تنى  
فصدق ثابت واكن فالفا حيث تدور ابطه الجواب واكن معطوف على محل  
الفاء وما بعد هاء كقولهم فلا هادي له واثبت خبرا ان الفاء التي يقتضيه المنارع



بعدها في الجواب فيها معنى السببية والعطف من جهة المعنى فانك اذا قلت قد  
 فاكركم فالقيام سبب الاكرام فالقاء تعطى ان الاول سبب في الثاني والعطف  
 من جهة المعنى اذ المعنى ليس منكم قيام فاكركم معي وجعلها القاء الرابطة  
 لقوت تمام هذا المعنى **وياي القولان** المنقول لاولهما عن الخليل وسبويه  
 وثانيهما عن ابي سعيد **في قول المهدي قائلوني بليتك على اصلحك**  
**واستدرج نوبيا** وقد تقدم الكلام عليه في الباب الثاني في خامسة الحمل  
 التي لا محل لها من الاعراب فيقال على القولين جزم استدراج بتوهم ان  
 التقدير ان يملوني بليتك اصلحك وعلى ثانياها هو عطف على محل اهل الحكم  
 بعد القاء الراجحة تقدير على اهل اي فاعلى ولايتا في هذا المصداق لان الجملة  
 لا ساكن لها يخرجها عن جملتها فيثبت لها الموضع **اي نوبيا** يشير الى ان  
 نوبيا اسم مقصور مضاف الى ياء المتكلم على لغة هذا في قلب الفهيا  
 وادغامها في ياء الضمير كقول سواها راي واعنقوا الهوام **وكذلك الخلف**  
**في حقوق القوم غير زيد وعمر بالنصب** في المعطوف فتقبل ان عطف  
 على الموضع والصواب انه عطف على التوهم اي على توهم النصيب في زيد  
 لانه في معنى قام القوم الا يزيد **وانه** اي وان القول بالعطف على التوهم  
 من ذهب سبويه لقوله **لان عزيزي في موضع الا يزيدا ومعناه فشيء**  
**يقولهم فليست بالجمال ولا الحد يد** هو عجز بيت من اول الوافرصة  
 معاوي اننا بشر فاسبح وقايله عقبه بن الميث الاسدي يخاطب معاوية  
 ابن ابي سفيان وقد روي بعد بيت الشاهد ابيات مجرورة هي الكلم  
 ارضنا فجردتموها فحل من قاييم او من حصيد ذروا اخون الخافنة و  
 استقيموا وتامير الاراذل والعبيد انقطع في الخلود اذا هلكا  
 فليس لنا ولك من خلود فمما امة هلكت منها عا نزيد اميرها وابو  
 يزيد قال النديم في شرح ابيات الجمل وقد بان هذه الابيات  
 ان الصواب رواية ولا للحد يد بالجروك سبويه رواه بالنصب  
 فتبعد الزجاجي وقلة الزمخشري هذا البيت يروي بالنصب مع ابيات  
 منصوبة وبالجزم مع ابيات مجرورة فمن رواه بالجروك روى معه اكمة  
 ارضنا الابيات ومن رواه بالنصب روى معه اديرها من جزمها  
 ولا تروها بها العرض العبد فقول معاوي من ادي رجم معاوية  
 واسم جهم فجا مصله معناه سهل وارقى وجردها فشرمتها  
 كما جرد اللحم من العظم وقوله فحل من قاييم او من حصيد ناظر الى قولها  
 فيها قاييم وحصيد يعني ان القرى التي انتم كنتموها جوار اباد اهلها

وبارت فلم يبق منها ولا حصيد والراد بالقاييم ما بقيت خطا منه  
 وبالحصيد ما انجى امره والحقن الحيافة والتامير تفصيل من الامارة  
 بالكر والاراذل للحساس والردالة للحساسة وهما طنا ويزيد  
 هو ابو خالد بن معاوية بن ابي سفيان صخر بن حرب بن امية بن عبد  
 ولي الخلافة بعد من ابيه وكان شديدا لامة ضحا كثيرا الشعر توفي  
 سنة اربع وستين وقد صرفه الشاعر على رواية الجري في الابيات  
 واما على رواية نصيبا فهو على باجه مخفوض بالفتحة **وقد استنبط**  
**من ضعف فهمه من انشاده** اي انشاد سبويه **هذا البيت**  
**هنا ان يراه** اي المثال عطف على المحل ولو اراد ذلك لم يقل انهم  
 شبهوه به اي شبهوا المثال بالبيت لان تشبيهه به اماراة اندلس  
 من قبيل كمال لا يخفى **رجع القول الى المجزوم** وتتمام الكلام عليه وفيه تحقيق  
 وهي نسخة من نسخة العز الحاصري بلغظ يرجع الماضي اي عاد القول الى  
 تمام الكلام على المجزوم **وقال به** اي بالعطف على التوهم في المجزوم **الفا**  
**في قراءة قبل من ابن كثير انه من يتقى ويصبر فان الله يثبت ياء**  
**ينقي والباقون** قرأوا بعد هذا **وجزم يصبر** فتعمران من موصوله فلما  
 ثبتت ياء يتقى وانما صممت معنى الشرط وتكون دخلت الفاء  
 في الخبر وانما جزم يصبر **على محق من** اي على توهم انها شرطية وان  
 يتقى مجزوم بها والشرطية من معاني من ومنهنا قيل لهذا العطف العطف  
 على المعنى وقيل بل **وصل يصبر بنية الوقف** اي قيل هو مرفوع  
 سكن لانه الوقف فيكون موقفا لا مجزوما وهو مبني على ما يقال  
 اجري الوصل مجري الوقف او اجري حكم الوقف في الوصل **قراءة نافع**  
**وحبائي ومما في يسكون يا حبياي وصلا** وان كان فيه النفا الكائن  
 على غير هذه **وقيل بل سكن يصبر لتوالي الحركات في كلمتين** اجراء لهما  
 مجري الكلمة الواحدة كما سكنوا في يامرهم ويشعركم قال الشاعر  
 وهذا القول احسن الاقوال ولا يخرج في تخرج القرآن عليه وما عداه من  
 الاقوال ليس بظايل فلا سبيل الى الاقدام على تخرج التنزيل عليه وينبغي  
 ان يستثنى منها قول اجراء الوصل مجري الوقف لوقوعه في التنزيل  
 ايضا **وقيل من شرطه جازمه** والفعل بعدها مجزوم **وهذه الياء**  
**في ينقي اشباع والياء التي هي لام الفعل حذف** **لما جزم او هذه**  
**الياء لام الفعل** ليست او هي هنا للشك ولا للتخير بل للتشويخ الاقوال  
**والتي في عمل الجازم حذف الحركة المقترنة على الياء** وزعم ابو جيان



ان هذا القول احسن الاقوال قال ولا يرجع الى قول ابي علي ان هذا مما  
لا يحمل عليه لانه انما يحى في الشعر لا في الكلام لان غرض من رؤساء  
التحويين قد نقلوا انه لغة **واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا**  
**من العرب يخلطون فيقولون انهم احمسون ذاهسون وانك وزيد**  
**ذاهبان** فينتعون المنسوب فيها بتابع مرفوع فان قلت قد مضى  
ان مثل زين من الصور المتنوعة قلت نعم لكن باعتبار تخريجها على  
البتية على المحل لا مطلقا فتأمل **وذلك ان معناه معنى البيت**  
**فيروي اي قابل ذلك انه قال هم احمسون ذاهسون وزيد ذاهبان**  
**كما قال است مذكر ما مضى البيت انتهى** اي فكان الشاعر قد بداه الجب  
الى لست مذكر ما مضى ولا سابق بالجرح وقد تقدم الكلام **ومراد**  
**بالخلط ما عجز عنه غيره بالتوهم** وذلك ظاهر من كلامه حيث ابدى  
لهذا الخلط وجهها **وبوضوح انشاده البيت** اي بوضوح انه اراد ما قلنا  
انشاده البيت لان العطف فيه من هذا القبيل **وتوهم ابن مالك**  
**انه اراد بالخلط الخطا فاعترض عليه بانما مضى جوزه نا عليه اي على العرب**  
**مزالت التقيد بكلامهم** فلا يصح لنا مستندا وامتنع ان تثبت شيئا نادر  
في كلامهم ويحكم عليه بان مخالفة القياس اولاد شعرا لا مكان ان يقال  
**في كل ناد ران قابله غلط** مع ان نوادر اللغة وسواها لا تشكر واما  
المنسوب فقد يكون اسما وقد يكون فعلا فاما المنسوب اسما فقال  
الزنجشري في قوله تعالى **ومن وراة اسحاق يعقوب** فيمن في الباء وهم  
ابن عامر ومن جنس **كان قبيل ووهنا له** هكذا اوجرت عبارة الكتاب  
له ضمير الموصوف لان تضم الايد فسرناها باسحاق ومن وراة اسحاق  
يعقوب والهيبة في معنى البشارة لكن كان من الواجب الاتيان بالفا  
على طبق الآية فيقال **كان قبيل فوهنا لها** وانما اختصت البشارة بها  
لان النساء اعظم سرا من الولد لا سيما وهي لم تكن ذات ولد وكان  
له صلى الله عليه وسلم وارث من هاجر وهو اسماعيل عليه السلام اي فوهنا  
لها **اسحاق ومن وراة اسحاق يعقوب** اي ووهنا يعقوب ومن وراة  
على طرفه قوله **منه** بضم الميم ليسوا مفصلين عشيرة ولا ناعب الايبين عزها  
**انتهى** والبيت من ثاني الطويل وعزاه للخليل للاخوص البرنوعى وقال  
المحافظ وابن يسعون والزنجشري هو الاخوص الرماحي وثنا قال في عيده  
في كتاب ايام العرب وسماه زيد بن عمرو وقال الشاعر جاني هو لا يني الاخوص  
وعزاه النويري في شرح ابيات الاصلح لابي ذؤيب والمشايم جمع

مشو من الشوم بالهمز ضد الهمز عشرة الرجل بنوايه الادنون او قبيلته  
والجمع عشائر والمعشر كمن لجماعة واهل الرجل والناعب اسم فاعل  
من نعب العراب وغفر كمنع وصرب نعبا ونعبا ونعبا ناصوت  
او مد عنقه وحركه راسه في صياحه وصنيع المصير يقتضي ان الزنجشري اراد  
البيت بتمامه وهو انما اقتصر على قوله ليسوا مفصلين عشيرة ولا ناعب  
ووجه تشبيه الايد بالميت انه قدر في الآية انه قال فوهنا لها اسحاق  
ثم عطف عليه قوله يعقوب كما ان الشاعر قدر انه قال ليسوا مفصلين  
ثم عطف عليه قوله ولا ناعب فقد قدر فيها المعلوم موجودا قبل واما زنة  
البيت على البيت باسما لها على تقدير الموجد معد وما ايضا يريد ان الباء الموحدة  
قد ردها وقيل ليس عطف على المعنى بل هو على اضممار **وهنا** فيخرج عما  
يخبر بصدده **اي ومن وراة اسحاق** **وهنا يعقوب** ويصير من عطف الجمل  
وانما قدرنا **وهنا** بدليل فسرنا لان البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى  
الهيبة وقيل هو محمور بالفتحة عطف اسحاق فيه فتاح فان المعطوف  
عليه مدخول الباء فقط او منصوب عطف على محله واو لتوحيح الاقوال  
كما عرفت ويرد الاول اي اول ثاني القولين انه لا يجوز الفصل بين العاطف  
والمعطوف على الجرح وكررت برزيد واليوم عمر واقصر على رد الاول ولما  
يقرب لرد الثاني لانه من رضى عنده بل لظهور رده مما فهم من تقريره  
السابق ان من شرط العطف على المحل امكن ظهوره في الفصح والمحل هنا  
لا يظهر فيه **وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان انه عطف**  
**على معنى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وهو اي ويكون التقدير**  
**والمعنى انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء وحفظا لها**  
**من كل شيطان** ويحتمل ان يكون مفعولا لاجله بالاصالة لا بالتبعية  
كان الوجه السابق او مفعولا مطلقا وعليهما فالعامل محذوف وتقدير  
مخرجنا على اولها اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب وجعله  
مفعولا له لزينا المذكور يستلزم القول بزيادة الواو وحفظنا لها  
**حفظا** واما المنسوب فعلا فكقراءة بعضهم ود والو تدفن فيدهنوا  
محذوف النون علامة للنصب وابشها بالثبات حملا على معنى ودوا  
**ان تدفن** بناء على ان لو مصدرية كان ولا تنس ما تقدم من ان الاخوص  
جعل ما بعد الفاء منصوبا بان مضرة والمصدر المنسك منها ومن  
الفعل معطوف على المصدر الحاصل من لو تدفن وقيل في قراءة تحفص لعل  
ابلع الاسباب اسباب السموات فالطلع بالنصب اي بتبصير اطلع انه



عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعل ان ابلغ فان خبر لعل يقتضون بان كثيرا  
خوف لعل بعضكم ان يكون لكن يجتهد من بعض لا يخفى ان التمثيل انما هو  
لمجرد اقتراح خبر لعل بان لاكثر منه لظهور عدم صلاحية المثال الواحد  
للكثير وهو كما قال كثير كما يعنى بذلك من يتبع ما ورد في الحديث الشريف  
وكلام العرب نظما ونثرا **ويحتمل ان عطف على الاسباب على قوله**  
**للبس عباة وتقر عيني** هو مصدر بيت من اول الوافر عجزه احب الى من  
لبس الشفوف وقد تقدم الكلام عليه معنى يحتمل ان يكون اطلع منصوبا بان  
مضرة بجدفاء العطف والمصدر السبوك منها ومن الفعل معطوفا على معنول  
ابلاغ اي لعل ابلغ الاسباب بلا اطلاع فيكون على حد البيت وقد ورد البيت  
هنا بلفظ لبس بالله والصواب استاده بالواو كما استشهد فيما تقدم **ومع**  
**هذين الاحتمالين** اي احتمال العطف على المعنى واحتمال المعطف على لفظ  
الاسباب **فيندفع قول الكوفي** هكذا في النسخ التي وقفنا عليها بلفظ فيندفع  
وحق العبارة استقامة الفا ان **في هذه القراءة حجة على جواز النصيب في جواب**  
**الترجي حلا على التثني** وسياق من المصححون ان يكون فاعل منصوبا في جواب  
الامر الذي هو ان لي مرجا وقال بعض محققى هذا الكتاب ان الكوفيين  
انما ينصبون في جواب الترجي لان لعل عندهم دخلها معنى الاستفهام  
فهى بمعنى هل قالوا والصحيح ان الفعل ينصب في جواب الترجي بعد العناء  
والترجي فيه على بابيه لعل معنى الاستفهام لثبوت ذلك نظرا ونثرا  
**واما** وقوع العطف على التوهم **في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن**  
**اياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمة الله على تقدير لبسكم و**  
**ليذيقكم حمل مبشرات** وهو لفظ مفرد على معنى لفظ مركب وهو لبسكم  
ثم عطف عليه مركب آخر **ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا**  
**وكذا** وهو كناية عن المعطوفات الباقية في الآية **ارسلها** فيكون متعلق  
باللام فعلا مقدر ولا عطف على التوهم وقيل في قوله او كالذي مر على  
**قربة** ان عطف على ارايت كالذي حاج او كالذي مر فيكون عطف على  
المعنى وكان حق التعبير ان يقال انه على معنى المرثى كالذي حاج او كالذي  
مر ويجوز ان يكون هو على ضمير فعل اي ارايت مثل الذي حذف  
لذالة المرثى الذي حاج عليه لان كليهما يجب فلا عجب في حذف  
احدهما ودلالة الاخر عليه وتخصيص الذي مرجح في التثنية لان المنكر  
للاحياء كثير والمجاهل بكيفيته اكثر بخلاف مدعى التثنية وهذا التناول  
يعنى المحل على الاضمار هنا وفيما تقدم اولى لان اضمارا للفعل بدلالة المعنى

بل واللفظ عليه اسهل من العطف على المعنى فهو اجد ربا لا اعتبار وقيل  
الكاف زاوية كما قيل بزيادة في ليس كمثل شي اي المرثى الذي حاج او  
الذي مر او لتوزيع المتعينة وقيل الكاف بزيادة اسم بمعنى مثل  
هذا مذهب الاخفش وانتقله ابو حيان وحكم بانه الاول قال وانما  
عرض لهم الاشكال من حيث اعتقاد حرفية الكاف حلا على مذهب البصريين  
والصحيح ما ذهب اليه الاخفش انها تكون اسما ومراد فاعل مثل وتقع مواضعه  
**معطوف على الذي** الجرور بالي اي لم تر الى الذي حاج او الى مثل الذي  
وما ذكرناه انما في تخصيص المعطوف بحرف التثنية ات في تخصيصه بكلمة  
مثل على هذا الوجه والذي حاج ابراهيم صلى الله عليه وسلم عمرو الذي مر عزير  
ابن شرحبيل والخضر عليهما السلام او كافر بالبعث ويؤيده نظمه مع عمرو  
وهنا وجرا ذكره قاضي المفسرين فقال وقيل ان من كلام ابراهيم عليه السلام  
ذكر جويا المعارضة وتقديره او ان كنت تحيي فاحيي كاحيا الله تعالى  
الذي مر ثم عقب ذلك بقوله وهو عزير بن شرحبيل والخضر او كافر بالبعث  
فاستشكله بعض معاصرينا بما لم يفسر انه كيف يكون هذا من كلام ابراهيم  
على تقدير يكون المار بالخضر وعزير بن شرحبيل وبينهما وبين ابراهيم عليه السلام  
مدى مديد وانت خير ان منشا هذا توهم ان قوله وهو عزير الى اخره من  
القول الاخير وان الضمير من قوله وهو عايد الى الموصول الواقع في ذيل هذا  
القول وليس كذلك بل قيل للمعارضة انتهى بقوله كاحيا الله الذي مر وقوله  
وهو عزير الى اخره ابتداء كلام والضمير فيه عايد الى الموصول الواقع في نظمه  
الآية كما لا يخفى بعد تفسير هذا الآية الشريفة وصح عطفها على ما قبلها  
اولا على اختلاف فيه ثم بين الاختلاف الواقع في المار بم الاختلاف  
الواقع في القرية على ما هو حق الترتيب والى بالضمير في بيان المار بقرب  
ذكره ولو لم يكن هذا القريب المرجع وتصرح لفظ القرية في بيانها بعد  
ذكرها فان قلت اذا كان المار هو العزيز والخضر والكافر وقلنا الآية  
من كلام الخليل عليه الصلاة والسلام افلا يعود الاشكال قلت لا يخفى  
ان يكون المار على هذا القول المنكر للبعث **ينيب من العطف**  
**على المعنى على قول البصريين** لا لزمنك او تقضي في حق اذ النصيب عندهم  
**باضمار** ان بعدا وعند الكوفيين باو بنفسها فان او ينصب المصارع  
بعد ما بان واجبة الاضمار اذا كانت تعنى الى التي للغاية او الاستثناء  
او كالتعليل فان كان ما بعدها صالحا لان يكون غايته لما قبلها كانت  
بمعنى الى نحو من الصبح او تطلع الشمس او صالحان للاستثناء كانت بمعنى لا



اولان تكون علة كانت بمعنى كى وقد توارد هذه المعاني على محل واحد كما في  
المصنف فانه قضاه لخلق يصلح ان يكون غايه لزوم وزمنه مستثنى من عموم  
امر فانه وعلة باعثة عليه **وان فعل والفعل في تاويل مصدر معطوف**  
**على مصدر متوهم** ولكون المعطوف عليه متوهما جاء العطف على التوهم  
اي ليكون لزوم معنى لك **او قضاه منك لحي ومنه تقا تلونهم**  
**او ليسلوا في قراءة ابي يحذف النون** اي الى ان يسلموا او الا ان يسلموا  
او كى ان يسلموا **واما قراءة الجمهور بالنون** فبالعطف على لفظ تقا تلونهم  
**او على القطع والاستيناف** بنقد رواهم يسلمون قال ابن الجلب في  
اماليه للرفع وجهان احدهما ان يكون مشتركا بينه وبين يقا تلون  
في العطف والاخر ان يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار  
الجملة لا الافراد وتقا تلونهم فيه معنى الامروا به مستقلة معطوفة  
على الجملة قبلها باعتبار الجملة لا الا لان بصيغة الخبر فلا يستقيم  
ارادة الاخبار لا يذوي الى ان لا ينفك الوجود عن اخدها لانه  
اخبار صادق وهو ينفك عنهما ولا نقول بامتناعه لما في او من الشك  
وهو في حق العالم باطل احلنا ان او تأتي لاحد الامر ان اذ كان الخبر  
عنه لا ينفك عن اخدها في التحقيل والوجود وليس ذلك عن شك بل عن  
قطع انه كذا فكيف نحو الجسم اما مركب او ساكن مما يلزم ان يكون على احد  
الامر ان تحقلا او وجودا وانما يلزم الشك في الاخبار عن امر معين في الوجود  
وقع تعقلا او سيقع على احد امرين فيمكن ان يكون لزوم الشك من الخبر  
كقولك زيد امر مريض او مغاني واذا اثبت ان يقا تلونهم في معنى الامر  
فيسلمون اما في معناه ويتضح المراد اي الواجب اما القتال معكم والامانة  
منهم واما علم ان الاسلام عنهم بالقتال من المسلمين في خارج واما بان على  
خبره فيكون المعنى الاخبار بان احد الامر ان لا ينفك عن الوجود اما وجود  
القتال معكم او حصول الاسلام منهم هذا كلامه سبعا **ومثله ما تاتي**  
**فقد ثاب بالنصب** لما بعد الفاء بان مطروا ايضا في جواب النفي اي ما يكون  
**منك ايتان** في حديث الاولى في حديث ومعنى هذا النفي الايتان الذي  
هو السبب فينتفي الحديث المسبب عنه اي ما تاتي بنا فكيف تحدثنا  
وهذا المعنى هو القياس فيه كما استقله عن الرضى او معناه نفي الحديث  
فقط والايتان مسكوت عنه يجوز ان ينفي وان يثبت حتى كانه قيل ما تاتي  
بحدثنا اي بل غير محدث وظاهر هذا التفسير يقتضي ان الايتان  
لا يحتمل وعلى المعنى الاول المستفاد منه انشاء الايتان والتحدث

معا

معا جاء قوله سبحانه لا يقضي عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون قال ابو حيان  
في الجهور فيموتوا يحذف النون في جواب النفي وهو على احد معني النصب  
فان المعنى انني القضا عليهم فانني مسببه اي لا يقضي عليهم ولا يموتون  
كقولك ما تاتي بنا فقد ثاب اي ما يكون منك ايتان فكيف يكون حديث  
انني الايتان فانني الحديث **ويحتج ان يكون على المعنى الثاني** من معني  
النصب فان المعنى لا يقضي عليهم ميتين بل غير ميتتين وهذا فاسد  
**اذ يمتنع ان يقضي عليهم ولا يموتون** اذ المراد القضا عليهم بالموت ولز تخلف  
المقتضى عن القضا ولحق الامر الرضى ههنا كلام مفيد اورد الشارح فلنوره  
وعبارته ومعنى النفي في ما تاتي بنا فقد ثاب اي ان تاتي بنا فانني الحديث  
لانشاء شرطه وهو الايتان كقولك تعالى لا يقضي عليهم فيموتوا هذا هو القضا  
وذلك لان فاء الجزاء قاسمه ان يجعل الفعل عليه الذي هو غير موجب وجوبا  
ويدخل عليه كذا ان ويكون الفاء مع ما بعد من الفاء جزءا كما تقول  
في قوله تعالى لا تطغوا فاجعل عليكم غصبي ان تطغوا فخلول الغضب حاصل  
ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الايتان  
اي منك ايتان بعد حديث وان حصل مطلق الايتان وبهذا المعنى ليس  
في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه  
انما انتصب في هذا تشبيها بفاء السببية وانما قلنا ان الفاء بعد المعنى  
ليست السببية لان قوله ان ايتاني حديثي يخالف في المعنى لقولك  
تاتيني فلا تحدثني بل انما يعطى هذه الفائدة معنى العطف الفرق حديثي  
يخالف في المعنى اما عاطفة الاسم على الاسم نحو ما كان منك ايتان في حديث  
على ما ياولون به هذا المنصوب واما عاطفة الفعل على الفعل نحو ما تاتي  
فحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضوعين شيئا واحدا واقعا على  
المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجرع وهو الايتان المقيد بقيد  
يعقب الحديث منفيا والمركب من جزين ينفي بانشاء جزية معا وبانتفاء  
كل واحد منهما ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك ايتان ولا حديث معه  
ويجوز ان يكون قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفسك  
الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك ايتان لا حديث بعده ولا يجوز ان يكون  
بنفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الايتان لا يكون من دون  
الايتان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا  
على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتي بنا فانت تحدثنا بما  
تحدث به الجاهل باحوالنا كما قال غيرنا لم تاتي بنا بيقين فتزجي ونكسر التا

فأدع



اي فخر نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاعل سببية والمبتدأ محذوف  
 فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما المرص فيه للنصب لعدم اللبس  
 فيكون قوله تعالى ود والوند هتقيد هتقيد وقوله لا يؤذن لهم فيعتذرون  
 منه اي فمهم بد هتقيد وهم يعتذرون كانه قيل يعتذرون فاعتذروا  
 ويجوز رفعه اي رفع ما بعد الفاء فيكون اما عطفا على تاييتنا فيكون  
 كلا منهما اي من الايتان والتحديث **داخلا عليه حرف النفي فينتفي كلا**  
**منهما او على القطع عما قبله والاستيناف فيكون موجبا لعدم تسلط**  
**النفي عليه وذلك واضح في نحو ما تاييتنا فيجمل امرنا اي فانت تجهل**  
**امرنا ضرورة اي من لا ياتي قوما لا يدري حقيقة ما هم وفي نحو لم نقصر**  
**فنفسي اي فانت تنسي لان القراءة سبب الزكرو والفعلا ان اولها مشاة**  
**فوقية لان المراد اثبات جهله ونسيانه بسبب عدم اتيانه وعدم**  
**اقتراحه لانيهما ولا ند لو عطف في الثاني لحزم تنسي و واضح ايضا**  
**في قوله غير انما لم تاييتنا يقين فنرجي ونكر التاميل البت من الضرب**  
 من الخفيف الا انه مشعث الضرب زحافه قال الزحرفي وهو لبعض  
 الحارثيين ويقين فيه صفة محذوف اي لم تاييتنا بخبر يقين والتاميل  
 مصدر املته اذ ارجوته اذ المعنى انه لم يات باليقين اي بالخبر المتيقن  
 الذي لا يحتمل النقيض فنحن نرجو خلاف ما اليه لا نقف باليقين  
**عما اليه ولو حزمه بالعطف على محذوف لم او نصبه باضمار ان بعلافا**  
**في جواب النفي لفنفس معناه لا ند يصير منفيما على حدة اي استقلاله**  
**كالاول اذ اجزم ومنفيما على الجمع ويصير منفيما هو والاو معا اذ انصب**  
 وكلمة اذا الاولى متعلقة بصير قصد والثانية متعلقة بتعا والمراد  
 بقوله على الجمع ما يقابل قوله على حدة وهو ما يشاء فيسقط ما قبل ان  
 نفي الجمع يكون مع الواو واما الفاء فيكون معها اما فيفهما او نفي الثاني وكلاهما  
 غير مراد **وانما المراد اثباته اي اثبات النرجي واما اجازتهم ذلك**  
 اي القطع وصيرورة ما بعد الفاء موجبا في المثال السابق يعني مثال  
 ما تاييتنا فحدثنا مشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الايتان فكيف  
 يقال ما تاييتنا فانت بحدثنا وقد يوجه قولهم بان يكون معناه ما  
**تاييتنا في المستقبل** قد يقال من اين يفهم عمل المضارع على الاستقبال وما  
 لنفي الحال اللهم الا ان يعتبر قرينة خالية صارفة فانت بحدثنا لان  
**عوضا من ذلك** وقد تقدم النقل عن الرضي انما ان المعنى على القطع ما  
 ما تاييتنا فانت بحدثنا بحدثنا به الجاهل بحالنا ولا استيناف وجه

اخر وهو ان يكون على معنى السببية فلا ينقلب التحديث موجبا  
 بل يبقى منفيما ويكون انتفاء الثاني لا انتفاء الاول لان الاول سبب  
 والثاني مسبب وانتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب وهو احد **حجتي**  
**النصب بل اول معنيته كما يقدم المبيث عليه وهو قليل اي وهذا الوجه**  
**الاخر للاستيناف قليل وعليه قوله ولقد تركت صببة مرحومة**  
**لم تدرك ما جزع عليك فيخرج** هو من الضرب الاول من الكامل ولم يسم  
 قايله والصببة بفتح المهملة وكسر الموحدة بعد هاء مشاة تحتية مشددة  
 موش صبي وهو من لم يقطم بعد ورايتا مضبوطة بضم المهملة وفتح الواو  
 على التصغير ومعنى كونها مرحومة انها من شاة ان ترحم وما اسم استفهام  
 معاق لفعل الدراية والخزع محركة بفتح السين اي لو عرفت الخزع لجزعت  
 ولكنهما لم تعرفه فلم يخزع وقرا عيسى بن عمر والحسن لا يقضي عليهم  
 فيموتون عطفا على يقضي فهو داخل تحت نفيه اي لا يقضي عليهم فلا  
 يموتون اذ لاموت الاعز قضاء واجاز ابن خروف فيه الاستيناف على  
**معنى السببية كما قد منافي البت** فيكون المعنى لو قضى عليهم لما تواتر بكنه  
 لم يقض عليهم فلم يموتوا وقرا السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون **وب**  
 اي فلا يعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في لا يقض عليهم فيموتون  
 في قراة الجهور ولكن عدل عنه الى الرفع لتاسب الفواصل وهذا  
 ماخوذ من قول ابن عطية ولم ينصب في جواب النفي لتسايد روس الادي  
 والوجهان جازان واعتراضه الوجهان بان ظاهرا استواء الرفع والنصب  
 وليس كذلك لان الرفع لا يكون متسببا بل هناك خرج عطفا والنصب يكون  
 متسببا وقد مر من المصان مع الرفع ياتي معنى السببية ويكون المعنى لو  
 اذن لهم لا يعتذرون واكنه لم يؤذن لهم فلم يعتذروا فانتاوى الوجهان  
 وقال قاضي المفهرين فيعتذرون عطفا على يؤذن فيدل على نفي الاذن  
 والاعتذار عقيب مطلقا ولو جعل جوابا لدل على ان عدم اعتذارهم لعدم  
 الاذن فاوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه **والمشهور في**  
**توجيه اي توجيه الرفع في الآية انه لم يقصد الى معنى السببية**  
**بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه في شكل النفي لان المراد**  
**بلا يؤذن لهم نفي الاذن في الاعتذار لان المراد نفي الاعتذار بنفي الاذن**  
**فيه وقد نهوا عنه اي عن الاعتذار في قوله لا تعتذروا اليوم فلا**  
**يتاىي العذر منهم بعد ذلك** اي بعد نفي الاذن لهم فيه ومنهم من في  
 ذلك اليوم عنه اما الاول فلان الاعتذار بالكلام ولا تكلم نفس الا بانه



وأما الثاني فلأن ما ينهى العذر عنه ذلك اليوم لا يقع منه فسقط ما قبله  
 لأنما فاة بين نفي الأذن في الاعتذار وبين ثبوت الاعتذار ولا بين النهي  
 عن الاعتذار وبين وقوع الاعتذار وإذا ثبت أن العذر لا يتأتى منه تعين  
 أن يكون منفيًا وتعذر أن يكون موجبًا بالاستيناف **ورغم أن ما كنت**  
**بمراد من أنه مستأنف** بتقدير فهم يعتذرون وهو سايخ على مذهب  
 الجماعة كذا يقع في كثير من النسخ وهو غير سايخ وكان لفظة غير سقطت  
 من قلم النسخ سبوا وتقع في بعضها وهو مشكل على مذهب الجماعة وهو سايخ  
 لا على نفي الأذن ونفي الاعتذار وقول البدر لا يوافق ذلك **لاقتضاه**  
**ثبوت الاعتذار مع انتفاء الأذن** كما في قوله ما تؤذينا فنجعلك بالرفع  
 أي فنجعلك لأن مقتضاه ثبوت المحبة بتقدير انتفاء الأذن **ولصحة**  
**الاستيناف في الآية المذكورة** محل ثبوت الاعتذار الذي هو مقتضى  
 الاستيناف فاللام من لصحة متعلقة بمحل مع محي لا تقتضوا اليوم  
 فانه نهى مقتضاه أن لا يثبت عنهم اعتذار على اختلاف المواقف في يوم  
 يوم القيمة كما جاء في ميميد لا يسأل عن ذنبه أسروا لجان مع محي وقولهم  
**أنهم مسئولون** وفي الكشاف فان قلت كيف التوفيق بين قوله تعالى  
 يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بأذنه وبين قوله يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها  
 قلت ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يجادلون عن أنفسهم وفي  
 بعضها يكفون عن الكلام وفي بعضها يختم على أفواههم وتكلم أيديهم **والله**  
**ذهب ابن الحاجب** قبل ظاهر هذا مشعر بأن هذا القول يرجع إلى الحاجب  
 ومختاره والواقع خلافه في شرح المفصل المسمى بالإيضاح ما نصه  
 ويجوز أن يكون مستأنفًا يكون المعنى أنهم يعتذرون ويكون ذلك في  
 موقف آخر لأن المواقف متعددة ولكنك ضعيف فالأولى أن لا يحمل  
 في هذا الوضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وأن ثبت أنهم معتذرون  
 في موضع آخر انتهى فهذا نص في مزان الحاجب بتضعيف هذا القول  
 وأن لا ينبغي حمل القرآن عليه فكيف يدعى أنه مختاره اللهم إلا أن  
 يكون المص قد عثر على كلام آخر لا تبرر الحاجب في غير الإيضاح فأنه  
 يبعد منه عدم وقوفه على ما فيه فيكون بمنزلة ما تأتينا فيمهل أمونا  
 أي فانت تجمل أمونا ويرد أن الفا غير العاطفة للسببية ولا  
 ينسب الاعتذار في وقت عن نفي الأذن فيه في وقت آخر أي  
 لا يكون الاعتذار في وقت متسببًا عن نفي الأذن في الاعتذار في وقت  
 آخر لأن ما كان سببًا يكون دائمًا وقد صح الاستيناف في الآية

أخر يكون

آخر يكون الاعتذار معه منفيًا وهو ما قدمناه عن ابن خروف من أن المستأنف  
 قد يكون منفيًا على معنى السببية بأن يكون مسببًا عن سبب في كالأذن  
 فينتفي الاعتذار لا تنفيًا وقد صرح به أي بهذا الوجه المخصوص **هنا أي**  
 في هذه الآية الإجماع وأنه في المعنى مثل لا تقضي عليهم بعموتوا وإن خالفهم  
 في اللفظ لا شترًا كما في اعتبار السببية في الفاء ورده أي ورد هذا القول  
 ابن عصفور وقرن بأن الأذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل **اعتذار**  
 لشدة هول ذلك الوقت بخلاف القضاء عليهم فانه يستب عند الموت  
 جز ما فكيف يقال أن الأول مثله ورد عليه أي على ابن عصفور في رده هذا  
 ابن الصايغ بأن هذا النص على معنى السببية في ما تأتينا فيمهل أمونا  
 جازي باجتماع مع أنه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التخييل فيحصل **هنا**  
 الأذن ولا يحصل الاعتذار فقد يخلف المسبب عن السبب لوجود مانع  
 أو فوات شرط **والذي أقول أن محي الرفع** لهذا المعنى أي على الاستيناف  
 السببي قليل جدًا وقد نص على فليته أو لا فلا يحمل التثنية عليه وإنما يحمل  
 التثنية على ما كان كثيرًا سايخا **تبيينه** قولك مثلاً لا تأكل سمكاً ولا تشرب  
 لبناً في تشرب ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع فانت أن جرمت فالعطف  
 على اللفظ **واللهي عن كل منهما قيل** فيه نظر فانه لا يتعين مع الجزم أن يكون  
 الله عن كل منهما على كل حال ويجوز أن يكون المراد النهي عن الجمع بينهما فقد قالوا  
 في نحو ما جاء زيد وعمر وحمل أن المراد نفي محي كل منهما على كل حال وإن أراد  
 نفي اجتماعهما في وقت محي ولذا إذا جى بلا قيل ما جاء زيد ولا عمر صارضا  
 في الأول ولا ريب في أنك إذا قلت لا تشرب زيدا وعمرًا احتمل تعلق النهي بكل  
 منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع نعم لو قيل لا تأكل سمكاً ولا تشرب  
 لبناً تعين الأول وانت خبير أن كلام المص لا يحصر فيه فلا ياتي هذا الاحتمال  
 الثاني وإنما مراده بيان اختلاف معاني التركيب المذكور على اختلاف  
 أغاربه ووجه الجزم أغا يخالف وجه المنصب إذا كان بالاحتمال المذكور  
 فمن ثم اقتصر عليه وأما دعوى الاختصار على ظاهر الاحتمالين وأنه لا ياتي في  
 الاحتمال الآخر فلا يخالف من قصور **وان نصبت فالعطف عند البصر بين على**  
 المعنى أي على مصدر متصيد من الفعل الأول واللهي عند الجميع حتى الكونيين  
 عن الجميع بين المعطوفين أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن وإن فخت  
 فالمشهور أنه نهى عن الأول وأباحه للثاني وأن المعنى على المنع وكشرب  
 اللبن وإن رفعت فالمشهور أنه نهى عن الأول وأباحه للثاني وأن المعنى  
 وتوجيهه فانه مستأنف منقطع عما قبله فلا يتوجه إليه حرف الله في نفي على



ما هو الاصل من الاباحة وقال بدر الدين ان معناه كعني وجب النصب وهو  
المنهي عن الجمع ولكنه على تقديره لا تأكل السمك وانت تشرب اللبن انتهى  
وكان قد روى الوال للحال ولذا رد الجملة في التقدير الى الاسمية ليتنا في دخول  
الواو والحال قيد لعمليها في نصب النبي اليها ويؤول المعنى الى المنهي عن  
اكل السمك في وقت شرب لبن وهو مساو للمعنى عن الجمع بينهما وقد بعد لزم  
في اللفظ على المضارع المثبت كما في قولهم تمت واصك وجهه وان كانت  
التقدير يروانا واصك وجهه وهو قليل ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل  
من اوجد الاعراب معنى مغاير للاخر فلا يحسن جعل وجهين منهما بمعنى واحد  
ومن هنا يظهر لك وجه ما قلناه انما عطف الخبر على الانشاء  
وبالعكس منعه البيا بينك اشبه بذكرك عظم وليس على اطلاقه وانما ذكرنا  
على الجمل التي لا محل لها من الاعراب اما ذوات المحل فالعطف فيها جائز كما نص  
عليه الزنجشري وكفاك دليلا على جوازه وقالوا احسبنا الله ونعم الوكيل  
فان الواو فيه من الحكاية دون المحكي اي قالوا اكذا وقالوا اكذا ولا يذهب عليك  
ان ذكرنا مختصا بعد القول اذ لا يرتاب في حسن قوله ان زيدا به صلح وما  
افسقه وعمر وابوه جواد وما انتجلاه وفي جواسي سيد المحققين على المطول  
في باب الفصل والوصل انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب  
اولا وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب  
عطف عليها كالمفرد واشتراط القول اذ كان بالواو ان يكون بين  
المختلطين من جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين فجعلوا ذوات  
المحل في حكم المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا الى الاختلاف  
في خبرا وانشاء الظهور فائدة العطف بالواو وهي التشريك المذكور وانما اعتبر  
الاختلاف للمذكور في القسم الثاني وهو ان لا يكون الجملة الاولى محل للاعراب  
فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب كمال الانقطاع وظاهر جارئة في  
القسمين لكان ذلك التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني  
ضائعا فان قيل اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى فقط ان اوجب  
كالانقطاع بينهما اوجبه مطلقا كان لا بد من محل ولا قلنا ان الجملة ذات  
المحل الواقعة موقع المفردات ليست بين اجزائها مقصودة بالذات فلا  
النفات الى اختلافها خبرا وانشاء بل هي في حكم المفردات التي وقعت معها  
باعتبارها لا محل لها فان نسيها مقصودة بالذات فيعتبر بلحاها العارضة  
لها وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التتميم بل وابن عصفور  
في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازة الصغار وجماعة مستدلين

بقوله تعالى ولش الذين امنوا في سورة البقرة بعد قوله تعالى فان لم تفعلوا  
ولن تفعلوا فانفقوا النار التي وتودها الناس والحجارة اعدت للكافرين  
ولش المؤمنين في سورة الصف بعد قوله ذلك الفوز العظيم واخرى  
مختومة انظر من الله وفتح قريب فان قيل كيف استدرك وغير باية  
البقرة مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان فالجواب  
لعل ذلك مبني على ان الانشاء لا يقبل التعليق باقيا على انشائه فاذا  
وقع معلقا احتيج الى صرفه بالتاويل بما يكون به خبرا في المعنى فكان  
التقدير ير في الآية فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فمعلوم اننا رطلو بدمكم  
نال الامر الى كون الجملة الشرطية في المعنى خبرا وقد عطف الثانية  
وهي انشائية لفظا ومعنى فجاء ما قالوه وقد يقال ان الاستدلال باية  
البقرة انما هو بالنظر الى اعدت وهو جملة خبرية تقدمت على بشر  
وقد حاول الياء السبكي في شرح التلخيص البيا في التوفيق بين كلام النحاة  
المجوزين والبيانيين المانعين فقال لاختلاف بين الفريقين لا عند من  
جوزوا لغة ولا يجوز بلاغة اي وعند من منعه بمنعه بلاغة ولا  
لمنعه لغة قال ابو حيان في بحره والاصح ان يكون وبشر جملة معطوفة  
على ما قبلها وان لم يتفق معاني الجمل الى ان قال واجازة سيبويه جائز  
زيد وعمر والعاقلة ان يكون العاقلة خبر المحذوف ويكون التقدير  
هما العاقلة فقد جارت المسئلة مع ما فيها من عطف الانشاء على الاخبار  
وبوبه قوله وان شفا في عينه بهراقة وهل عند من دار من يعول  
هو من ثاني الطويل من معلقة امر القيس المشهور والشفا البر من المرض  
والخلاص منه والعبارة بفتح الميم وسكون الموحدة الرفع ويجمع على  
عبرات بتجريك الموحدة وعبر كبدرة وبدر ومهراقة مصبوبة  
والاصل مراقبة زيدت الياء على خلاف القياس ولعل بهراقة ابلغ من  
مراقبه والرسم الاثر والاراس الغائي والمعول اما مصدر يمي بمعنى  
التعويل من قولك عول تعويلا اذا تبكى رافعا صوته ومثله اعول  
او اسم مكان منه او اسم مفعول محذوف الصلة من قولك عولت على  
فلان اذا اعتقدت عليه بقول ان تخلصي من ذاك الغرام ومع اصبه  
ثم قال منكرا وهل عندا ثم مفعلا بكا او موضح بكا او من يعتمد عليه  
في دفع هذا الداء يريد ان شفا صب الرفع ومع ذلك يتجمل انه لا فائدة  
فيه وقوله تناغي غزا الا عند باب ابن عامر وكل اما قبك الحسن يا محمد  
هو من ثاني الطويل ايضا من قصيدة الحسن بن ثابت الانصاري شاعر



رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله الجلال والمناعة التكاليف بما يفهم وليس  
 وفي الصحاح والمرأة تشاء الصبي أي تكلمه بما يحبه ويسره وتقتضى  
 ما في القاموس ان التكلم بما يفهم والغزال وكذا الظبه الى أن يفتوح  
 ويطلع قرنائه ويجمع على غزاله وغزاله كعلمه وغلمان والاندلس غزاله  
 قاله ابن سيده وكتبوا ما يكتب به العرب ولا سيما الحديث عن الامرد الجليل  
 مجاز ولكن لا حزم انه بهذا المعنى هنا والمآقي جمع موق بالهمز وجوز  
 فيها الواو وهو طرف العين مما يلي الأنف وهو مجرى الدمع من العين او  
 مقدمها او مخرجها ويجمع ايضا على آفاق وآفاق والاشد بكسر الهمزة  
 وسكون المشدة حجارة الكحل **واستدل الصغار على مذهبه بهذا البيت**  
**يريد بيت ينافي كما استدله به غيره و افرد بالاستدلال بقوله وقابله**  
**خولان فانك فتانهم** هو صدر بيت سخن واكرامة الحيين خلوكا هيا وقد  
 تقدم الكلام عليه في حرف الفاء فراجع ان لم يكن على ذلك **فان تقدم عند**  
**سبويه هذا خولان** وهي جملة خبرية عطف عليها انشائية بالفاء وغير سبويه  
 يقول الفارابي في الخبر ولا تقدر **واقول اما اية البقرة فقال الزمخشري**  
**ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب لمثال من امر او نهي يعطف عليه**  
**بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك**  
**زيد يعاقب بالعتد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على التقوا اي ان المراد**  
 عطف المجموع على المجموع لا باعتبار عطف شي من هذا على شيء من هذا ذلك لان  
 مثل هذا في عطف المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظا  
 والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخرتين على  
 مجموع الصفتين الاولتين واما وحده ربط الامر بالتشبيه فتدبر كونه  
 عطفا على فاقترن بالشرط المذكور فقدرة التفتازاني بان يقتضيه المؤمنين  
 ايضا مرتب على عدم معارضة الكفرة للقران والاولى ان يكون مجزا فلا يثبت صدق  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون تصديقه وسيلة الى نيل الثواب فكانه قيل ان لم  
 تاتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه فانتم كوا العباد وانفوا النار بها  
 الكافرون وبشر المؤمنين بالجنة ايها النبي قال ولما في الوجهين من البعد سيما  
 الثاني فان في ربطه بالشرط تكلفا وعطف الامر لمخاطبة على الامر لمخاطبة اخر من  
 غير ضرورة بالنداء ما منعه النجاة ذهب صاحب المفتاح الى انه عطف على قول مراد  
 قتل يا ايها الناس كل من قتل قل كذا وكذا وبشر المؤمنين عمر ان ظاهر كلام المصنف  
 انه ساق كلام الزمخشري في معنى الجواب عن احتجاج الخصم وفيه انه ليس يحصل  
 منه بل ظاهره على ما فهمه التفتازاني جواز عطف الانشاء على الخبر من غير

تاويل فانه قال في مطوله فان قلت قد جاوز صاحب الكشف عطف  
 الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل معنى الانشاء او على العكس ان يوجد عطف  
 الحاصل من مضمون احدي الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر  
 في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله تعالى وبشر الذين امنوا ان الله لم يمسحتم  
 بالعطف حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد  
 بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على جملة وصف عذاب  
 الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالعتد والارهاق وبشر عمر بالعفو والاطلاق  
 قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط ان يتناول اتفاق الجملتين خيرا وانشا  
 لا يسلم ما ذكر من المثال واعتراض عليه سيد المحققين بان قوله ويؤخذ  
 عطف الحاصل من مضمون احدي الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى لا حاصل  
 له فانه ان اراد تاويل احدهما بحيث يتفقان خبرية او انشائية فذلك  
 عطف الانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التاويل لا قسم اخر من العطف وان  
 اراد به انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس  
 من خبر ان يجعل احدهما بمعنى الاخرى فلا فائدة لقوله بل يوجد الى اخره ثم  
 ما حق كلام الزمخشري ان يفهم عليه انه لم يرد بلفظ الجملة ما مراد في الاصطلاح  
 بل معنى المجموع اي ان المعتمد بالعطف مجموع قصة بين فيما ثواب المؤمنين على  
 مجموع قصة بين فيما عقاب الكافرين قال صاحب الكشف ليس من باب عطف  
 الجملة ليطالب مناسبتها الشائبة مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة  
 لغرض الى اخرى مسوقة لآخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه للتاسبة  
 بين الغرضين وكما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا  
 القسم من العطف ثم قال سيد المحققين فان قلت ليس في قوله زيد يعاقب  
 بالعتد والارهاق وبشر عمر بالعفو والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض  
 على جملة اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرية وانشائية  
 عطف احدهما على الاخرى قلت اراد بذلك المثال عطف قصة عمر  
 على حسن حاله على قصة زيد الدال على سوء حاله لوافق ما مثل به من الآية  
 لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العود فيهما ويقوم منه المآقي منهما فكانه  
 قال زيد يعاقب بالعتد والارهاق فاسو حاله وما احقر وغفر ذلك  
 وبشر عمر بالعفو والاطلاق فاحسن حاله وما ارتفعه **واتم من كلامه في**  
**الجواب الاول ان يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكرنا ان يقال**  
**المراد عطف جملة الثواب او لم يعطف تلك الجملة ويزاد عليه فيقال**  
**والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكافه قيل والذين امنوا وعملوا**



الصالحات لهم جنات فيشرهم بذلك واما الجواب الثاني وهو العطف  
 على فائتوا وهو انشا ففيه نظر لا بد لا يبعث ان يكون جوابا للشرط فكيف  
 يعطف عليه اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بيجز الكافرين عن الايمان  
**بمثل القرآن** ولو كان عطفا عليه لكان كذلك لان الشرط يتقدم للجواب  
 فاذا قلت ان جيتني اكرمك كان الاكرام مقيدا بالجي وان شئت  
 قلت مشروطا به ولا معنى للقييد الامر بالتبشير المؤمنين بما لهم  
 من الكرامة ليجز الكافرين عن المعازفة لانهم مبشرون بذلك على كل حال  
 وحياب بانه قد علم انهم غير المؤمنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر  
 غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لا يخط لهم  
 في الجنة اي انه يفهم منه ذلك بطريق التعريض لا انه عين معناه وقال  
 في اية الصف ان العطف على تومنون لا بد بحرف امتوا وحقيقة يفوت  
 عطف الانشا على الخبر المتنازع فيه اذ الخلاف فيما لا تاويل فيه ولا يقدح  
 في ذلك اي في هذا العطف ان الخطاب بتومنون المؤمنين وببشر  
 النبي صلى الله عليه وسلم اي لا يقدح فيه تخالف المسند اليه ولا يقدح  
 فيه ايضا ان يقال في تومنون انه تفسير للتجارة فهو خبر محض لا  
 طلب وان يغفر لكم مجزوم على انه جواب الاستفهام تنزيلا للسبب  
 منزلة السبب في استلزامه المسبب كما مر في بحث الجمل المفسر فان قلت  
 ما مر هناك انما هو اعتبار تنزيل السبب منزلة المسبب خلت المسبب  
 هو العذران وسببه القريب هو الامثال والبعيد الذي هو سببه  
 الدلالة فالسبب الذي اقيم السبب مقامه في بحث التفسير هو السبب  
 الذي نزل سببه منزلته هنا فتأمل **لان تخالف الفاعلين** لا يقدح في  
 عطف احدي الخاتين على الاخرى **نقول قوموا** مخاطبا لقوم ليس فيهم زبد  
 واقعدوا زيد لخصول التاسب في الامر به والتضاد وقد يقال في هذا  
 الكلام نظر لان قوله لان تخالف الفاعلين لا يقدح تحليل لقوله ولا يقدح في ذلك  
 ان الخطاب الى اخره وحاصله ولا يقدح في العطف المذكور بخالف الفاعلين  
 فرجع الكلام الى جعل الدعوى عين الدليل وهو نوعي المصادره على المطلوب  
**ولان تومنون لا يتبعان للتفسير** لاحتمال كونه متا نفاسا لمنا تعيينه  
 لذلك ولكن لا يلزم ان يكون باقيا على خبريته فانه يحتمل انه تفسير  
 مع كونه امرا اي مع كون معناه امرا كما في قولهم اني الله امرأ فعل خير  
 يعث عليه وذلك اي واحتمال تفسيره مع امره اما بان يكون  
 معنى الكلام السابق ايجروا وتجارة تجنيكم من عذاب اليم فالكلام الثاني

وان كان في صورة الاستفهام فهو في معنى الامر كما كان قبل انتم مستهون  
 في معنى انتهموا وانما احتج الى ذلك لان الجملة المفسرة تكون طلبية اذا كان  
 المفسر جملة طلبية او مفردا يودي معناها قال المحقق ويمكن ان يقال المراد  
 بالتجارة ما يودي معنى جملة او بان يكون تفسيرا في المعنى دون الصنعة  
 لان الامر قد يساق ويؤتى به لافادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة  
 التي يراد تفسيرها لكون مضمونها معنى طلبيا **نقول هل ادراك على سبب**  
**جناك ما من بالله** فجملة امن الامرية تفسير لسبب النجاة كما تقول هو اي سبب  
 النجاة ان تو من بالله وحيد اذ اي وحيد كان تو منون تفسير او معناه  
 الامر فيمنع العطف اي عطف بشر عليه وان توافقا بحسب التاويل لعدم  
 دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران اللذان في اية  
 البقرة والصف معطوفان على قل مقدم فتا يا ايها فها وحذف القول  
 كثير ولا يخفى ما في هذا من البعد لا شغال الكلام السابق على ما لا يصلح مقولا  
 للنبي صلى الله عليه وسلم من قوله تعا وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا  
 الا بتكلم انه مسوق على طريقته كلام الامر بعد ما كان المقصود ذكره بعبارة  
 تليق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزلنا على وقال بعضهم ما في البقرة  
 عطف على قل مقدرة قبل فان لم تفعلوا وقيل معطوفان على امر محذوف  
 ليس من جنس القول **تقديره في الاولي** يعني اية البقرة فانذر اي فانذر  
 الكافرين وبشر الذين امتوا وفي الثانية يعني اية الصف فابشر اي  
 فابشر يا محمد وبشر المؤمنين كما قال الزمخشري في واجهني مليا ان التقدير  
 فاحذر في واجهني لدلالة لا رجعتك على المتدبر الذي يناسب الامر بالتقدير  
 واما قول الشاعر وهل عندكم دارس فهم فيه ما فيه والمعنى وليس عند  
 رسم دار من محول مثلها في فعله يمكن الا القوم الظالمون كذا في بعض النسخ  
 وهو خلاص الصواب لان نص اية الاحقاف فعله يمكن الا القوم الفاسقون  
 ويقع في كثير من النسخ هل يمكن الا القوم الظالمون بغير فاء ولا غير عليها  
 واما هذه خولان فمعناه تنبه خولان فيستقيم عطف فانك عليه او الفا  
 لمجدة السببية من غير اعتبار عطف مثلها في جواب الشرط فانها فيه للربط  
 السبي واذ في استدلاله بذكر المتبادران المشار اليه بذلك قول الشاعر  
 وقائلة خولان البيت فيشكل ان المستدل به انما هو الصغار فواجبة تقنية  
 الصغار وقيل الصواب الاشارة الى هذا البيت والى الله مطلعنا عي وان  
 الضمير في استدلال الصغار والمشارك له في الاستدلال بيت بناعي  
 وحاصله ان المشار اليه هو المذكور بعنون كونه مذكورا في ثم وجد اسم الا



وثني الضمير نظر الى انه راجع الى الصغار ومن وافقه **فهذا استدلال بقوله**  
**تعالى انا اعطيناك الكوثر** فصل لربك وانحر فكر بين كلام يجوز على  
قايله الغلط والخلط وكلام يمنع عليه ذلك **ونحو بالرفع في التنزيل**  
**كثيرا وما وكل ما اتيك فيتوقف على النظر في ما قبله من الابيات**  
فانه يجوز ان يكون فيها ما يصلح ان يكون معطوفا عليه وقد يقع في بعض  
النسخ وكل يدون واما قيل هو معطوف على هذه خولان وهو يقتضئ  
ان الكوثر من وكل ليست العاطفة في البيت وقد قيل ان صدر البيت  
فناع لذي الابواب حورانواعا ولا شاهد فيه حينئذ **وقد يكون**  
**معطوفا على امر مقدر يدل عليه المعنى اي فافعل كذا وكل كذا قيل**  
**في واهجر في مليا من انه عطفت على امر تقديره كما عرفت احذر في واهي**  
**ما نقله ابو حيان عن سيبويه من اجازة جاني زيد ومن عمره العاقلة**  
**على ان العاقلة من خبر محذوف فخلط عليه اي على سيبويه وانما قال**  
**واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين** رفعت  
على المتبعية او القطع فقلت الرجلان الصالحان **او نصبت على المرح كما ورد**  
**المص لا تك لا تشي الا على من ابنته وعلمته والسؤال بمن يقتضئ عدم**  
**العلم بالسؤل ولا يجوز ان يخلط من يعلم ومن لا تعلم فيجعلها بمنزلة**  
**واحدة اي لا يجوز مساواة المجهول للعلوم فيما علمه من الاوصاف فيمنع**  
**في المثال وصف عبد الله بالصالح مع السؤال عن ذاته وقال الصغار**  
**لما منعها سيبويه من حجة النعت** اي لما كان النعت قابضا بفساد المسئل  
**ما نعا من جوازها علم ان زوال النعت يصحها فانه موقوف الى مانع على المنع**  
**فصرف ابو حيان في كلام الصغار قوه فيه** فان حمل النعت في كلام الصغار  
على النعت الاصطلاحي واعتقد تصحيح المسئلة بزواله فقال اذا كان العاقلة  
خبر مبتدأ محذوف جازت المسئلة لفقد النعت الصناعي وهذا ظاهر الغلط  
فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة تحقق مع الوصف المقطوع وانما مراد  
الصغار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والعرض تعذر النعت الصناعي  
كان يقال من عبد الله وهذا زيد ويقتصر على ذلك كان التركيب صحيحا  
جائزا للفقد ما بنى سيبويه المنع عليه فجاز عطفت الخبر على الودع وخواه  
ما اشار اليه بقوله لا يجوز فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للنعت ما نعت  
ويقتصر على ذكر احدها لانه الذي اقتضاه المقام فان قلت المدعى غلط  
ابو حيان على سيبويه والذي افاده البيان الوهم في التصرف في كلام الصغار  
قلت وهو هذا هو الحامل لابي حيان على الغلط على سيبويه ووجب هذا

الغلط ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من حجة وجود الوصف ليس  
مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه متمتع في المثال ضروري اختلاف  
العاملين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهه **عطف الاسمية**  
**على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة اقوال** احدها الجواز مطلقا اي سواء  
كان بالواو فقط ام بغيرها وهذا هو المفهوم من قول الخوياري في باب  
الاشتغال في مثل قام زيد وعمر اكرمته ان نصب عمرا رجع من رفعه  
على الابتداء لان تناسب المتعطفين اولى من تخالفهما اذ المفهوم  
رجحان الرفع وبتقديره تكون الجملة اسمية معطوفة على فعلية **والثاني**  
**المنع مطلقا حكى عن ابن جني في قوله عاصها الله غلاما بعد ما شابت**  
**الاصداغ والضرس فقد من الضرب الثالث من الرمل الاذن زوحف بالحق**  
ولم يسم قايله وعاصها عوضها والاصداغ جمع صدى كفضل وهو ما بين العين  
والاذن والشعر المتدلي على هذا الوضع ونقد كخرج من النقد بالحرث  
ياكل في الاسنان اي والضرس تاكل ان الضرس فاعل محذوف **يفسره**  
**المذكور اي نقد ضرسه والجملة فعلية فيحسن عطفا على ما قبلها وليس**  
**بمبتدأ** ما بعد خبره لئلا تكون اسمية فيمنع عطفا وهذا القول حكاه  
عبد اللطيف البغدادي حكاه شارح مقدمة ابن بابشاد نقله اليها السبكي  
في شرح التلخيص وفي بعض النسخ حكى عن ابن جني وانه قال بانيات الواو واهل  
من اسقط حاول ان يكون في الكلام بنية على اخذ هذا القول يعني مستنبط  
من كلام ابن جني على هذا البيت وقد اورد عليه انه يجوز ان يكون معنى  
ما ذكر ابن جني من الضرس فاعل لا مبتدأ ان ذلك هو الاول نظر الى رعاية  
التناسب لانه ممنوع والجواب بان الظاهر من قول ابن جني انه فاعل ولن يمتد  
ان ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الاولوية غير ظاهر اذ لا قرينة في  
الكلام بعين الوجوب ولا غيره بل الحمل على الاولوية اولى وقول المحشي والنقد  
بكسر القاف المتاكل اسم فاعل من تعدت السن بالكرم اذ اكلت وتكرمت  
ان كان كلاما على ما في البيت فغير مناسب لان ما في البيت فعل كخرج اذ لو  
كان وصفا كخز لم يأت في البيت احتمال الفعلية وقاب المقصود ومعنى  
البيت عند الشارحين ان هذه المرأة عوضها الله غلاما بن وجهه بعد  
ما وصلت في الكبر الى هذه الحالة وفي شرح الدييات الجلال قال ابن السبكي في  
عوضها الله عن مات من اولادها غلاما بعد ما استت وشاب راسها  
وتكرمت اسنانها فاجتبه اشد محبة لانهما قد يست ان تلد غيره **وبلن**  
**الحجاب النصيب في مسئلة الاشتغال السابقه اي حيث كان ابن جني**

عطف الفعلية وبالعكس



يقول بامتناع عطف الاسمية على الفعلية بلزمه ان يوجب النصيب في نحو  
 قام زيد وعمر اكرمته ولا يجوز الرفع بحال **الا ان قال اقدر الواو لا متنا**  
 ولا جعلها عاطفة فيجوز الرفع حينئذ لا تنفاه المحذور **والثالث** وهو  
 القول المفصل **لا يعل على ان يجوز في الواو فقط** ويمتنع في بقية احرف  
 العطف قيل لاصالة الواو في العطف **نقله عنه ابو الفتح في كتابه سر**  
**الصناعة وبنى عليه منع كون التاء في خرجت فاذا الاسد حاضرا عاطفة**  
 بمعنى ان الداخلة على اذا المفاجاة ليست عاطفة ليلزم عطفا لاسمية  
 على الفعلية بخلاف الواو وانما هي زائدة لازمة كما عرفت في محله **واضعف**  
**الوقوال الثلاثة القول الثاني** منها وهو المانع مطلقا لمجي العطف  
 المذكور في كلامهم كما يشهد بذلك تتبع تراكمهم وفي التنزيل سواء عليكم  
 ادعوتهم ام ائتم صامتون قيل ومنه وانما يؤخذ فيهم على قراءة  
 النصيب شذوذا فانه عطف على فاما عاد فاستكبر واعطف فعلية على  
 اسمية وانما قالوا اجبتنا بالحق ام انت من الاعمين فيحصل ام فيه ان  
 تكون المنقطعة وهي ليست بعاطفة على الصحيح **قاله الشايع وقد ليج به**  
 اي يمنع هذا العطف مطلقا **الرازي في تفسيره** اي واظب عليه واكثر منه  
 يقال ليج بكذا بكسر الهمزة يليح لها اذا اغزى وقاب عليه كذا في الصحاح  
**وذكر في كتابه في مناقب الشافعي** ان مجلسا جمعه وجماعه من الخنفية  
 وانهم زعموا ان قول الشافعي **يجل اكل متروك التسمية** مطلقا عدا  
 كان المتروك او غيره **مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم**  
**الله** **وانه لفسق** فانه يفسر في المنع من اكله وهذه المسئلة خلاصة  
 فذهب الشافعي الى حل اكله وهو قول ابي هريرة وابن عباس في رواية  
 وجماعة من التابعين كالحسن وطاوس وعكرمة واليه ذهب مالك  
 ايضا في رواية عنه وذهب ابو حنيفة والثوري الى ان الترك ان كان  
 عدا لا يוכל وان كان نسيانا يוכל وهو قول جماعة وفي رواية عن مالك  
 لان الناسي لا يسمى فاسقا وقد فسر الحسن الفسق بالكفر وهو محمول على ان  
 يكون مع الاستقلال كما قاله الكرماني وقال غيره هو المعصية والضمير  
 في انه عايد على اكل وجوز الخواري على ان يعود على ما وابن عبيدة ان يعود  
 الى المصدر المفهوم من لم يذكر اي ترك الذكر **قال فقلت لهم الويه لا دليل**  
**فيها لكم بل هي حجة الشافعي** وهذا هو النوع المسمى بالقلب عند المناظرين  
**وذلك لان الواو ليست للعطف** **لتنال الجليلين بالاسمية والفعلية**  
 وهو مانع من العطف **ولا للاستيناف** فيكون ما بعدها منقطعا عما

قبلها **لان اصل الواو ان يربط ما بعدها بما قبلها** اي الاصل فيها ذلك  
 وجوز ابو حيان الاستيناف فقال في الجرو هذه الجملة لاموضع لها من الاعراب  
 وتضمنت معنى التعليل كما قيل لفسقه والذي نقله السراج الهندي في  
 شرح البديع عن الامام ورأيناه في المناقب انه قال وجب الاستدلال ان  
 الواو هنا يجب ان تكون اما للعطف او للحال تعليل لا لاشتراك الذي هو  
 خلاف الاصل ثم لا يجوز ان تكون للعطف لان قوله **وانه لفسق** اسمية موكدة  
 بان وما قبلها فعلية وعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية فيجوز لا يصار  
 اليه الا للضرورة كما في ايت القذف والاصل عدمها **بقية ان تكون للحال**  
**تكون جملة للحال مفيدة للنهي** واعترض كما في جوابي الثقات زاي بان  
 التاكيد بان واللام ينبغي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعمال  
 بتحقيقه الستة والرد على منك بحقيقة او تقدير والحال من الامر والنهي مبناها  
 على التقدير كما نه قيل لا تأكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن **وانه لفسق** وانما  
 يحسن وهو فسق واجيب بانه لما كان المراد بالفسق ههنا الاهلال  
 لغير الله والمشركون منكرون لكونه فسقا ناسب تأكيد كانه قيل لا تأكلوا  
 منه اذا كان هذا النوع من الفسق الذي للحكم به يتحقق ثم قيل وعلى  
 تقدير تسليم كونها حالية لا نسلم انها قيد للنهي على معنى انه منهي عن  
 اكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة الى ما يوجب النهي عنه  
 كما يقال لا تهنو زيدا وهو اخوك ولا تؤذ فلانا وهو عيس اليك ولا تشرب  
 الخمر وهو حرام عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له  
 فائدة لان كونه مبنيا عند حال كونه فسقا امر معلوم لا حاجة الى بيانه  
**والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا** ومفهومه **جواز الاكل اذا لم**  
**يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله تعالى او فسقا اهل الخرابية**  
 قال الامام لان المراد من كونه فسقا غير مذكور فكان مجعلا محتاجا الى البيان  
 وقد خص في اية اخرى بقوله تعالى او فسقا اهل الخرابية **به واعترض**  
 بانه كيف يكون الفسق مجعلا ومعناه مفهوم في الشرع لغيره كل احد هو  
 المزوج عن الطاعة سلنا اجماله لكن لا نسلم ان بيانه ما ذكرت من الالية  
 بل لا بد لذلك من دليل **فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمى عليه غير الله** **ومفهومه**  
**اذا لم يسم عليه غير الله** ومفهومه **كلوا منه اذا لم انتهى مختصا من**  
 قيل عليه ان ما قرره اخص مما لم يذكر اسم الله لا يقتسمه الى ما اهل به لغزو  
 الله والى ما لم يملك به لاحد بان لم يذكر عليه اسم الله وله اسم غير وجه الكلام  
 على ان المحلين اولى لانه اسم فائدة فيتم متروك التسمية عند بعوم هذا ولا يحسن

كلوا منه



التحريم بما اهل لغير الله به واجيب بان ما قدم وان كان اخص من مطلق  
 ما لم يذكر اسم الله عليه لكنه مساو له بقيد فسقا اهل بغير الله هو  
 المراد وقيل ايضا التحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازي والخلع  
 بتعظيمه لانه المناسب وهو محقق عام يشمل متروكة التسمية عمدا والمهل  
 به لغزابه وهذا اول من جعل المناسب تسمية غير الله لانه لا شراك  
 اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور فكل  
 اضافة الحكم اليه اول من اضافته الى المناسب الخاص ولعل اعتبار المناسب  
 خاصا انبى بالحكم الذي هو التحريم وادعى له من اعتبار كونه عاما اذ يمكن  
 فيه الكراهة على ان دعوى عمومية لم تترك التسمية عمدا ممنوعة اذ  
 لا اخلال فيه بالتعظيم والاحرم كل ما لم يسم عليه اسم تعالى وبالحجة  
 ليس كل فارق للتسمية مع من عنها محل بالتعظيم فتأمل **ولو ابطال اي**  
**الامار الرازي العطف يتخالف للمتلين بالانشاء والخبر لكان صوابا**  
 وانت خبير ان المسئلة خلافية وان الخصم ان يلزم جواز العطف مع  
 المتخالف مصيرا الى قول من اجاز العطف **على معولي عاملين**  
 وبعضهم يقول بخلافين واجابته اليه **وقلهم** في الترجمة العطف **على**  
**عاملين فيه يجوز حذف المضاف قالهم** الامة معنى قولهم العطف  
 عاملين ان يعطف بحرف واحد معولين بخلافين في التعراب او  
 متفقين فيه على معولي عاملين بخلافين نحو ان زيد قام غلامه وبكر  
 اخوه في المختلفين وان زيد اضرب عمرا وبكر اخا لزيد في المنفقيين  
 ففي ذلك لم يعطف المعولين على العاملين بل على معوليهما فهذا القول  
 منهم على حذف مضاف واعلم ان مدار هذه المسئلة على جواز نيابة  
 حرف العطف عن العامل وهي تشمل على مسيلتين اتفاقيتين ومسئلة  
 خلافية اما الاتفاقيتان فالاولى اتفاقية على جواز نيابة عن عامل  
 واحد اختلف عمله او اختلفت في عمله واحدا كان او اكثر  
 نحو قام زيد وعمرو وضرب زيد وعمرا وبكر اخا لزيد واعطى زيد وعمرا  
 درهما وبكر اخا لزيد انما راء الحرف العطف نائب عن العامل وعطف كلا  
 على مناسبة وانما كان جواز هذه محل اتفاق لان موضوع حرف  
 العطف ربط ما بعده بما قبله على معنى العامل فيه والحرف من حيث  
 هو ضعيف فلا يربط اكثر من عامل واحد والثانية اتفاقية  
 على عدم نيابة حرف العطف عن اكثر من عاملين فلا يجوز ان يقول  
 ان زيدا في البيت على فراش والعصر نطع عمرا على معنى وان في العصر

العطف على معولي عاملين

على نطع عمرا فينبوب الواو عن ان وعلى ذلك لضعف الحرف فهو لا يقوى ان يربط  
 معق ثلث عوامل واما الخلافية فهي مسئلة الكتاب اعني نيابة حرف العطف  
 عن عاملين وذلك بان يتقدم عاملان يعطف على معوليهما من غير إعادة العامل  
 استغناء بنيابة العطف عنهما نحو ان في الدار زيد وعمرا فثبت الواو  
 عن في وان والاصل وان في الجمع عمرا وهذه المسئلة فيها خمسة اقوال الاول  
 الجواز مطلقا سواء كان احد العاملين حرف حرام لم يكن سوا كذا لفظين ام  
 كان احدهما لفظيا والاخر معنويا الثاني المنع مطلقا الثالث الفرق بين  
 ان يكون احدا العاملين حرف جر وتقدم المعطوف المجزور فيجوز وان لا يكون  
 احدهما حرف جر ويكون ولم يتقدم المعطوف المجزور فلا يجوز الرابع الفرق  
 بين ان يكون احدا العاملين حرف جر وتقدم المجزور وان المعطوف والمعطوف  
 عليه فيجوز وبين ان يكون احدا العاملين غير حرف جر ويكون حرف  
 جر الا انه لم يتقدم المجزور واي فلا يجوز الخامس الفرق بين ان يكون العاملان  
 لفظيين موثرين لفظا ومعنى فيمتنع العطف وبين ان يكون احدا العاملين  
 معنويا واللفظيا موثرين اللفظ دون المعنى فيجوز اذا انشئت لك على حقيقة  
 الخاطرة تلك تفصيلا من المصدا ذكرناه ومزيد تحقيق وهو قوله **اجمعا على**  
**جواز العطف على معولي عامل واحد نحو ان زيد اذهب وعمرا**  
**جالس وعلى معولات عامل واحد نحو اعلم زيد عمر ابكر اجالسا وابو**  
**بكر خالدا سعيد منطلقا وينظرها المسئلة الاولى من الوفاقيتين وهذا**  
 العطف من قبيل عطف المفردات كما لا يخفى في شرح المفتاح لسيد المحققين  
 وفي عطف مفردى جملة على مفردى جملة اخرى كما في كان زيد قائما وعمرو  
 قاعدا دقة فليتأمل قيل يمكن ان يكون وجه الدقة انه يدفع الاشكال  
 الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما به  
 فاذا كان المعطوف عليه خبر مبتدأ كان المعطوف خبرا لكان مبتدأ  
 حق ليشترط في الثاني ما يشترط في الاول من رابط وغيره فكيف يتجه  
 مع ذلك ان يعطف خبر عمرو على خبر زيد وجوابه ان محل الاشتراط  
 حيث يتقدم ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد  
 كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجملة لا في خصوصها  
 فيعطف خبر عمرو على خبر زيد بالاتحاد باعتبار عموم الجملة اذ كل منهما  
 خبر ولا يلتفت الى خصوصية الخبر عند ذلك لان خبرا لشي في الحقيقة  
 صفتة وحالة ولا معنى لعطف عمرو وحاله على صفة زيد وحاله نعم  
 يعطف خبر احدهما على الاخر لتحقيق الاشتراك في مطلق الخبرية وعندى ان



وجه الدقة ما يقال ان العطف في المثال المذكور ان اعتبر من غير تقدير  
شيء بعد حرفه فلا يخفى في تحقق في عطف المفردين على مثلها لكن لا يكون حينئذ  
مثالا للمسئلة اذ ليس فيه الجملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض  
لاجل ان عطف مفرد احدها على مفردى الاخرى وان اعتبر مع تقدير  
عامل بعد حرف العطف كان من عطف جملة على اخرى الا ترى السعد  
التفتازاني لما مثل بحذف المسند بقوله زيد منطلق وعمرو قال يجوز  
بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل وان يكون من عطف المفردات  
وهذا مبني على ان العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ومذهب سيبويه ان  
عامل المبتدأ فقط الابتداء وعامل الخبر المبتدأ فلا يتأتى عليه في المثال  
ان يكون من عطف المفردات لما يلزم عليه من العطف على معمولين  
وجوز في الكشف في قوله تعالى برآة من الله ورسوله كون برآة مبتدأ  
لتخصيصها بالصفة والخبر الى الذين عاهدتم وكونها خبر مبتدأ محذوف  
اي هذه برآة ومن لا ابتداء الخافية والمتعلق محذوف اي هذه برآة  
واسمه من ابيه ورسوله الى الذين عاهدتم ثم قال واذا ان ارتقاعه  
كارتفاع برآة على الوجهين ثم الجملة معطوفة على مثلها ولا يحل قول  
من قال انه معطوف على برآة كما لا يقال عمرو ومعطوف على زيد من قولك  
زيد قائم وعمرو قاعد قال ذلك وهو من يرى الابتداء في الجزأين معا  
فانظر وجه ذلك وقال صاحب الكشف اراد الزمخشري عطف اذان على  
برآة من غير تعرض لعطف الخبر على الخبر كما في نحو اريد ان يضرب زيد  
عمرو ويهين بكر خالد فليس العطف الا في الفعلين دون معموليها فهذا هو  
الذي يتبعه الزمخشري قال الشارح وفيه بعد فتأمل واجتنبوا ايضا على  
منع العطف على معمول اكثر من عاملين افراد المعمول هنا على ارادة الجنس  
نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر بنصب اخاك ورفع  
غلامه وجر بكر وهذه ثاني الوافقين واما للثلاثة فاشار اليها بقوله  
واما معمولي عاملين فيه فتسارع وحق التعبير واما العطف على معمولي  
عاملين فان لم يكن انحصارها اي احد العاملين جارا ففقال ابن مالك  
هو متمنع اجماعا اي لا يجوز العطف حال نحو كان الكلابا مكر عمرو  
ونكر كبروليس كذلك اي وليس ما ادعاه من اجماع على امتناع مسما  
بل نقل الفارسي الجواز مطلقا اي جواز هذه المسئلة من غير تقييد عن  
جماعة وقتل ان منهم الاخفش واما الجراح الاعلم وان كان احدهما جارا  
فان كان لتجار مواخر اخو زيد في الدار والجر عمرو او عمرو للجره

برفع عمرو فيهما وجر الجرعة كذلك فنقل المهدوي انه متمنع اجماعا كما  
قبلها عند ابن مالك وليس كذلك ايضا بل هو جائز عند من ذكرنا من الجرح  
وان كان لتجار مقدم ما نحو في الدار زيد والجره عمرو والمشهور عن سيبويه  
المنع ايضا وبه قال المبرد وابن السراج وهشام والمشهور عن الاخفش  
الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والنجاشي وفضل قوم منهم الاعلم فقالوا  
ان ولي المنع العطف كالمثال لجاز العطف لا نذكر كل سمع ولا يتجاوز  
بالسموع ما سمع عليه ولا نفيه تعادل المتعاطفات قيل عليه ان في  
عبارة تشكك له الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وانما هو بنا سبها  
ولا لا يقال للمعطوف مع المعطوف عليه متعاطفان لان وضع النفا على  
على نسبة الفعل المشتركين فيه ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في  
نسبة فعل العطف وقد يقال يعني بالتعادل فيه ان يكون الاول معطوفا  
على الاول والثاني على الثاني وهو حاصل عند خلاف ما لو كان الاول معطوفا  
على الثاني والثاني على الاول فانه لا تعادل فيه **والا** اي من المنع العطف  
امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الجرعة برفع عمرو وخفض الجرعة **وقد جات**  
**مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه** لظهور العطف فيها على  
معمولي عاملين كقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين  
بجعل البناء على ظاهره وان يكون بتقدير ان في خلق السموات بدليل وفي  
**خلقكم وما يبدئ من دابة** لا يحسن عطف ما على الضمير المضاف اليه بل  
هو معطوف على المضاف اليه فان بشه وسوء واستخاء طائفة به  
معاشه الى غير ذلك دلل على وجود الصانع المختار **آيات لقوم يوقنون**  
**واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من رزق من مطر وسماه رزقا**  
**لان سببه فاحيا به الارض بعد موتها اي بسببها ونضرب الرياح**  
**باختلاف جهاتها واحوالها آيات لقوم يعقلون آيات الاولى نصريه**  
**اجماعا لونها اسم ان والثانية والثالثة قراها الاخوان حمزة والكسائي**  
**ويعقوب ايضا بالنصب الباقون بالرفع وقد استدل بالقرايين في**  
**آيات الثالثة على المسئلة** واما الثانية فلا دليل فيها للتصريح باحد  
العاملين فاهناك لا العطف على معمولي عامل واحد وقال الخشني الثالثة  
لان الثانية لا دليل في قرايتها اما بالنصب فلكونها يعطف على آيات على اسم  
ان وعطف في خلقكم على جزها وهو من عطف جملة على جملة فلا يكون مما نحن  
فيه وان جاز ان يكون آيات عطفا على محل اسم ان الاولى وفي خلقكم  
عطف على جزها فيكون العامل في آيات المبتدأ وفي خلقكم ان ويكون ممكنا

من السماء



عن فيه **اما الرفع** في ايات اي والحرف في اختلافه **فعل** بناية الواو **من**  
**الابتداء** لانه العطف على محل ان واسمها وهو مرفوع بالابتداء وفي **واما النصب**  
 فيها والحرف فيه **فعل** بناية **من** ان وفي قيل هو مبني على ان العاطف  
 عامل في المعطوف بناية فاعمل المعطوف عليه وهو غير المختار قال في  
 الكشاف واما ايات لقوم يعقلون فمن العطف على عاملين سرائر نصبت  
 اورفحت فالعاملان اذ نصبت هما ان وفي اقيمت الواو مقامهما فعملت  
 الرفع في ايات والحرف في اختلافه واعتبر منه ابوجيان بان نسبة العمل  
 الى الواو ليس بصحيح لان الصحيح ان حرف العطف لا يعمل وانما العمل للعامل  
 في المعطوف عليه وفي عبارة الكشاف لتساخمان بالزيادة في موضعين  
 والنقصان في موضع فتامل **واجيب** بثلاثة اجوبة احدها  
**ان في مقدمه فالعمل** لها اي فيكون الجر لها لا بالعطف على ما تقدم ويؤيد  
**ان في حرف عبدالله** هو ابن مسعود وحرفه قرانه **القرآن** يعني وعلى  
 هذا الواو بناية من باب عامل واحد لا عاملين وهو لا يتقدم ان رفعنا  
 او ان نصبتا والثاني ان انتصاب ايات على التوكيد للاولى ولا  
 كلام في بعده لطول ما بينهما من الفصل ولانا ايات الثانية لا تخاف في بعتها  
 للاولى بطل بق العطف فكذلك ينبغي ان تكون بتعية الثالثة **ورفعها على**  
**نقد** بر مبتدأ اي هي ايات توعل ما فليست في مقدمه وانما الحرف في اختلافه  
 بالعطف **والثالث يخص** قراءة النصيب وهو انه على اخبار ان وفي و  
 التقدير وان في اختلاف ايات ذكره الشاطبي وغيره وانما ان التامخ  
 بعيد بالنسبة الى اخباره في مما يشكك على مذهب سيبويه قوله **هون**  
**عليك فان الامور** بكيف الاله مقاديرها فليس يا شاك منيها ولا قاصر  
**عنك** بامورها وقد تقدم الكلام عليها مستوفى في آخر بحث على من حرف  
 العين من الباب الاول لان قاصر بالجر على الحكاية عطف على مجرور  
 بالباء اي ولا تقاصر فان كان ما مورها عطف على مرفوع ليس لزوم  
 العطف على معمولي عاملين ويكون الواو قد نابت من باب ليس والباء  
 وسبويه يمنع ذلك وان كان فاعلا بقاصر ويكون قد نفي امرين  
 ايتان منهي الامور وقصور المامور لزوم عدم الارتباط بالخير عنه  
 اذ التقدير بوليس منهيها بقاصر عنك بامورها ومقتضى الارتباط  
 ان يقول قاموره واجيب بان التزام عود الضمير الموث الى الخير  
 عنه وانته باعتباره ان منهي الامور مامور لكن يرد عليه انه كيف  
 يصح ان يكون من الممنيات ما هو مامور وقد اجيب بالثاني

اي انا فنزله التقدير الثاني **وانه لما كان الضمير في ما مورها عايد على**  
**الامور** كان كالعائد على المنيات لوجودها في الامور ومحصله انما كنتي  
 بعموم مرجع الضمير للخبر عنه في ربط الخبر به ولا يخفى بعد ذلك **واعلم**  
 ان النحوي ضمن منع العطف المذكور يعني العطف على معمولي عاملين  
 ولهذا اتجه له ان سان في قوله تعالى **والشمس وضحاها والقمراذ انالها**  
**الايات** فقال ان قلت نصب اذ امفضل على وزن اسم الفاعل من  
 اعضل المواز اشتد واشكل وداغالب معي غالب لانك لو جعلت  
 الواوات عاطفة اراد بالواوات ماعدا الاولى لظهور انها ليست للعطف  
 وقعت في العطف على عاملين اي على شي قبلها واسار الى بيان ذلك  
 بقوله يعني ان اذ اي الثانية والثالثة عطف على اذ المنصوبة بالقسم  
 وهي اذ الاولى والمخفوضات عطف على القسم المخفوضه لواء القسم  
 لنابت الواو عن عاملين فعل القسم وواوه اي وهو ممنوع قال **واجعلتين**  
 للقسم وقعت فيما اتفق للخليل وسبويه على استكراره يعني انهما  
 استكره اذ كان ليدل على حاج كل قسم الى جواب يخصه اذ هناك انقسام  
 متعدد ليجاب كل منها بجواب على حدة بخلاف وجه العطف فان القسم  
 فيه واحد غاية ما هناك ان المقسم به متعدد فيكفيه جواب واحد وتوضيح  
 ذلك انه اذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو والليل اذ الغشي والنهار  
 اذ اجتمعا وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى فذهب سيبويه والخليل  
 ان المتكررة واو العطف وقيل هي واو القسم والاول اقوى اذ لو كانت للقسم  
 لكانت بواو من الباء ولم يعد العطف وربط الثاني وما بعده بالاول وكان  
 التقدير اقسم بكذا اقسم بكذا فلهذا تلاه ايمان كل منهما مستقل  
 يستدعي جوابا يستدعي جوابا يستدعي ثلاثة اجوبه فان قلنا حذف  
 جوابان اعتمادا على المذكور كان خلاف الاصل وجعل ذلك الواحد جوابا  
 المجموع مع استقلال كل منها بطلبه جوابا خلاف الاصل ايضا فمن مشر  
 استكرم الامامان جعل المتكررة للقسم وتقيمت ان تكون عاطفة  
 والقسم واحد والمقسم به ثلثه والقسم الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه  
 جواب واحد وكانه قيل اقسم بالليل والنهار وما خلق الله سعيكم لمفرقا  
 ثم اجاب بجاو الله بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم ولا مع  
 التاء المتصلة عنها بخلاف الباء الواحدة فانها تجامعها صارت كائنة  
 هي المناصبة للثلاثة فكان العطف على معمولي عامل واحد قال ابن الجيب  
 وهذه قوة منه اي الجواب بما ذكر قوة من النحوي وتاينك اسم الإشارة



باعتبار قايض للخبر واستنباط معنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى  
 فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان  
 الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة  
 الخافضة انتهى وقد اجاب عن هذا الختم الرضي على تقدير التزام القول بمنع  
 العطف على مولى عاملين مطلقا بان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى العال  
 في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فالواو قايضة  
 مقام العظمة وهي عامل واحد خافض ناصب والتقدير وعظمة الليل  
 وقت عسعسه وبعد فلحق جواز العطف على مولى عاملين لمطلقا  
 بل مقيد بتقديم الجار وولي الجور والعاطف كما في نحو في الدار زيد  
 والحجة عمر ولا اشكال في حيد في الآية لا بها تكون من هذا القبيل  
 وقوله وبعد فلحق تركيب من نظير ومرة الكلام عليه واخذ ابن الجوزي  
 النحوي هذا فجعله قوله مستقلا وانما هو توجيه للقول بالعطف  
 المذكور كما عرفت فقال في كتابه النهاية وقيل اذا كان احد العاملين  
 محذورا فالفعل القسم في مثالنا فهو كالمعذور وهذا اجاز العطف في نحو  
 والليل اذا يغشى والتمار اذا اجتلى لانه في صورة العطف على مولى عامل  
 واحد وما اظنه وقف في ذلك على كلام غير النحوي لتعد قوله مستقلا  
 واما كلام النحوي فقد عرفت انه توجيه للقول بالعطف على عاملين وايضا  
 فيلحق له ان يقيد المحذوف بالوجوب لان المحذوف وجوبا هو الذي بعد  
 كالمعذور لا مستقلا ذكره الواضح **مع التي يعود الضمير فيها على**  
**ما تاخر لفظا ورتبة الاصل في الضمير** ان يعود على مقدم لفظا ورتبة  
 لان الواضح معرفة لا بنفسه بل بما يعود اليه فلو ذكر ولم يتقدمه فسر  
 بقي بهما متكررا لا يعرف المراد منه ويعني بهذا الضمير ضمير الغائب وقد  
 يعود على متاخر لفظا متقدم رتبة وعلى مقدم لفظا متاخر رتبة وهذا  
 الثلاثة جائزة اتفاقا واما العود على متاخر لفظا ورتبة فالصل فيه  
 لمنع لما ذكرنا لانه استثنى من ذلك صور ورد السماع بها وانما خولف  
 فيها وضع الضمير بتاخر مفسر عند قصد التخييم والتعظيم فانه اذا ذكر  
 شي مهم او لا تشوقت نفس السامع الى استغلام ما هو فاذا اشركا اوقع  
 فيها وكان الكلدان مويين اجمالا وتفضيلا بقي ان هذا الضمير هل هو  
 على وضعه من كونه معرفة او هو تكملة لعدم تعريفه يتقدم المفسر  
 مذهب الجمهور ان معرفة لكن تعريفه نقص ما اذا تقدم عليه مفسرة  
 بسبب ما فيه من الإيهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكم بسببه التعريف

المعاضد التي يعود  
 فيها على ما تاخر لفظا ورتبة

لانه حصل جبران ما فاقه بذكر المفسر بعد بلا فصل واختار الرضي انه  
 نكح فراجع ما قال وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبين  
 وهو واجب الاستتار فلهما ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد  
 وليس رجلا عمر وفي نعم وليس ضميران مرفوعان مما يعودان على المفسر  
 المذكور ورجلا نصيب على التمييز وزيد المخصوص بالمدح في الاول وعمر  
 المخصوص بالذم في الثاني ويجب تأخير هذا التمييز عن نعم وليس واما عن  
 المخصوص فيه خلاف ذهب سيبويه والبصريون الى منع تأخير فلا يقال  
 عندهم نعم زيد رجلا وجوز الكوفيون واستبقوا الضمير **ويلحق بهما**  
**فعل مضموم العين الذي يراد به المدح والذم سواء كان اصالة او محولا**  
**الى الضم من كسر او فتح ومعنى الخاقه بهما بثوت احكامهما له نحو سامثلا**  
**القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد واصل ساء سوا على قلب**  
**الواو والفاعل كما وانفاج ما قبلها وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو**  
**الفاعل ولا ضمير في الفعل** ثم اختلفا في النكرة المنصوبة فقال الكسائي  
 هي حال وقال الفراء تمييز منقول **وبوده قولهم نعم رجلا كان زيد ولا يخل**  
**الناصح على الفاعل** لا يقال كان زائدة لانه نسخة لان الاصل عدم الزيادة  
 وانه قد يحذف هذا المخصوص ولو كان فاعله لم يحذف نحو **بليس للظالمين**  
 بدله اي جهنم وذهب جماعة من الكوفيين الى ان فاعله لا مفعولا ولا  
 مقدر لان الكلام في معنى ما لا يحتاج الى فاعل لان المعنى زيد المدح و  
 او المذموم وعن ابن الطراوة ان الفاعل محذوف والتقدير نعم رجلا زيد  
 نعم الرجل رجلا زيد **والثاني ان يكون** اي الضمير مرفوعا مؤول العاملين  
 المتنازعين **لعمل تأنيها كما هو رأي البصريين نحو قوله جفوني ولم اجف**  
**الاخلا انني اخبر جميل من خليلي** مهمل هو من ثاني الطويل ولم يسم فاعله  
 والمخا خلافت لقول جفوت اجفوه ولا نقل جفيت اجفبه والاخلا  
 افلا جمع خليل كصوب وانصا والجميل الحسن ومهمل اسم فاعل من الجهال  
 وهو الترك لقول اهمل السبي اذا اخلت بينه وبين نفسه ولغير جميل  
 متعلق به وهو خبران ومن خليلي صفة لغير جميل اي عن جميل كان من  
 خليلي في البيت تنازع فعلا للمخا المثلث والمنفي مفعولا واعمل الثاني  
 المنفي حيث نصبه والى فاعل الاول ضمير عائد الى متاخر لفظا ورتبة  
**والكوفيون يمنعون ذلك** لما يلزم عليه من تأخر المفسر لفظا ومعنى  
 ولا مستوع له من قصد التخييم المفسر مع الايتان بالمفسر لحرر التفسير  
 كما في نعم رجلا زيد وقصر التخييم مع اتصال المفسر كما في ضمير الثالث



**فقال الكسائي يحذف الفاعل شروع في الاضمار قبل الذكر ولم يدع حذفه في غير**  
هذا الموضع واجرى العدم مجرى الفضله فوقع في اقبح مما فر منه لان حذف  
الفاعل الذي هو لحدركي الكلام اقبح من اضماره قبل الذكر لانه قد فسر في  
الجملة بما ذكر بعده قال المحشي وهذا الذي ذكره المصنف عن السكاكي هو المشهور  
عنه وفي شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا  
من الكوفيين قال وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يحذف الفاعل  
في قولك ضربت الزيد بن باطل بل هو عنده مضمرة مستتر في الفعل  
مفرد في العقل مفرد في الاحوال كلها انتهى وهذا قول يكا دخرق الاجماع  
لان بطون كتب النحويين بنقل حذف الفاعل في باب التنازع على الكسائي  
والنزم كونه ضميرا مفردا في الاحوال كلها والفعل غير جامد فتج **وقال**  
**الفرافضي** اي يؤولي به ضميرا ولا يحذف لان الفاعل يمتنع حذفه **ويوحى**  
**عن المفسر** حتى لا يعود الى متأخر لفظا ومعنى فيكون ضميرا منفصلا  
لتعذر الاتصال مطابقا وقد نتج المصنف ابن مالك في نقل هذا عن المفسر وقال  
ابن الجاس ولم اقف على هذا النقل عن الفرافضي غير كلام صاحبنا حال الذين  
ابن مالك وهو الشك فيما نقل قال ابن قاسم وقد نقل ذلك ايضا لبعض متأخري  
المخاربه والمشهور عن الفرافضي هذه المسئلة ونقلها ابن الحاجب عنه وجوب  
اعمال الاول ومنع اعمال الثاني **فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان**  
**الغطف بالواو وخوقا روقا** **فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان**  
**الغطف بالواو وخوقا روقا** **فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان**  
والنقل الصحيح عن الفرافضي مثل هذا ان الثاني ان طلب الفاعلية ايضا نحو ضرب  
واكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا  
للفعلين لكن اجتماع المؤثرين السامين على اثر واحد مدلول على فساده  
في الاصول وهم يحرون عوامل النواك لمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي  
بفاعل الاول ضميرا بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث المنفصل  
لتعذر الفصل بترؤم الاضمار قبل الذكر **والثالث** ان يكون مخبرا عنه  
فيفسره خبره **فان في الاحياء** **فان في الاحياء** **فان في الاحياء**  
لا يعلم ما يعني به الا بما قبله فتاليه مفسره واصله على هذا ان الحيوة  
الاحياء الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها  
فلا يبقى في الضمير ايهام قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت الظاهر نصف بيت  
من المنقارب ولم اقف له على تفسر تقضي بانه مصرع اول او ثاني ولا قابل  
ولا ياتي كونه منظوما اطلاق اسم المثال عليه فيما ياتي وهي العرب تقول  
ما شئت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله هي النفس

**وهي العرب ضعفت لامكان جعل المفسر والعربيين بدلين من الضمير**  
**وتحل وتقول خبرين عنه** ويكون معين الضمير بالبدل لا بالخبر وفي **الحال**  
**ابن مالك** **ضعفت لامكان وجد ثالث في المثالين لم يذكره** فنقل عن ظاهر  
كلام الزنجشري ان حل المثالين على كون المفسر فيهما خبر متعين يتكفي الفاج  
فيه ابداء ويجعل اخر كما صنع ابن مالك ولا يلزمه ابداء المحولات كلها  
حيث ان الغرض القبح في دعوى المعين واجيب بان عبارة الزنجشري  
على ما نقله المصنف صريح في ان المثالين من قبيل الابداء في كون المفسر هو الخبر  
ولا يخفى ان مراده بذلك الظهور دون القطع ولا يرد عليه احتمال اخر اذ  
ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره ولا ينسب ان الغرض ابطال دعوى التعيين  
في المثالين بل اظهار وصورة نظره فيها **وهو كون هي فيها ضمير القصب فان**  
**اراد الزنجشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لانه متعين فيهما**  
**فالضعفت في كلام ابن مالك** **وقد** **حيث ضعفت كلام الزنجشري** **حيث**  
على ارادة تعيين ما ابداه وليس متعين فان قيل سيجر المصنف بان ضمير  
الثان والعقبة لا ينبغي الحمل عليهما اذا امكن غيرها فكيف يتأتى له تضعيف  
كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير العقبة وقد  
وافق على امكان غيره فالجواب ان المراد ان هذا الضمير لا ينبغي الحمل عليه  
اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس لما سطر من مخالفته من وجوه اما  
اذا كانت المحولات باسرها خارجة عن القياس وهي متساوية الاقدام  
في الحمل فلا يخص به بعض دون بعض فكل من حمل الضمير مفسرا بالجملة او بالبدل  
دون جملة على ارضيه بالقصة كون ضميرها مخالفا للقياس من عدة وجوه  
وما حمل عليه انما مخالفته له من وجه واحد فكان اولي بالاعتبار  
وقد يقال ان التزام المصنف لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للثان  
لا بالولوية للحمل عليه وكلامه الذي محصلة اولوية الحمل على غيره اذا امكن  
فلا اشكال **والرابع ضمير الشأن والفضة** وهو كل ضمير مفرد غائب تقدر  
به الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه فمن لا يكون  
مضمون تلك الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه  
لمن لا يكون مضمون تلك الجملة الاشياء عظاما يعتني به امام ذكر وهو الغائب  
او موبت ويختار تانيته عبارة عن القضية اذا كان في الجملة المفسرة  
موبت غير فضلة لقصد المطابقة لانه مرجع الى ذلك الموبت وتانيته  
وان لم تشمل الجملة على موبت قياسا لكنه لم يسمح **عقول هو انه احد**  
**وخوقا** **اهي** **شاحصة ابصار الذين كفروا** فهي ضمير القضية وشاحصة



خبر مقدم مبتدأ وه ابصار الذين كفروا وليس شاحصة خبرا وما بعده فاعل  
 به لان ضمير الفعلة اطلع خبر به عن الجمل وانكوفي لسميه ضمير المجهول لان  
 ذلك الشأن او الفعلة مجهول لكونه مفعولا الى ان يفسر بالجملة فالتسمية  
 الاولى للبرهان وهذا الضمير يخالف للقياس من حيث اوجه احدها  
 عوده على ما بعده لزم وما اذ لا يجوز للجملة المفسر له ان تقدم هي او شي  
 منها عليه لان رتبة المفسر متأخرة عن رتبة المفسر بالفعلة وقد غلطت في  
 ابن السكيت اذ قال في قوله اسكون كان ابن المراءغة اذ عجمت  
 نحو الشام امر متساكر هو من ثانيا الطويل وقايله الفزدق واراد بان  
 المراءغة جريرا والمراءغة اسم مكان التمرغ وهو التمتع وهي هنا لعمري  
 جريرا لثابتة كافي الصحاح الاخطا اي متفرع عليها الرجل واليهو الشتم  
 بالشعر والجوف فيضي واصفري هو ما اتسع من الادوية وفي القاموس الجوى  
 الهواء وما انخفض من الارض والتسكر المظهر للسكر وليس سكران فممن  
 رفع سكران وابن المراءغة ان كان شائبا وابن المراءغة سكران مبتدأ وخبر  
 والماء جريرا كان ووجه غلطه ما يلزمه من تقدم شيء من الجملة المفسرة  
 لضمير الشأن عليه والصواب على هذه الرواية ان كان زائدة ولا ضمير  
 فيها والاشهر في انشاده نصب سكران على انه خبر كان فممن عليها وهي  
 غير زائدة ورفع ابن على ان اسمها وارتفاع متساكر حيث في على انه خبر هو  
 محذوف واو امر على هذا منقطعة وعلى تلك الرواية متصلة كما لا يخفى ويروى  
 بالعكس اي برفع سكران ونصب ابن المراءغة فاسم كان ضمير مبتدأ  
 فيها عايد على سكران وجريها ابن المراءغة والجملة خبر عن سكران وصحت  
 ابتدائية مع نكارته لوقوعه في جوار الاستفهام وام متساكر عطفت عليه  
 والثاني ان مفسره لا يكون الاجلة اسمية فاذا دخله الشايع جاز كونها  
 فعلية ولن تكون الاخبارية بحكم الاستقرا واجاز ابن الجوزي كونها انشائية  
 فيقال هو جازي يدق اعم ولا يعود اليه ضمير منها ولا يشاركر في هذا الحكم  
 ضمير فان قلت كثيرا ما تراهم يقولون في قولنا هو اقرب للنقوى الضمير  
 عايد على عدلوا وهو جملة فهذا ضمير مفسر جازي قلت هذا قول على  
 النحوي والتحقيق ان الضمير اعم يرجع الى المصدر المشتعل عليه اعدلوا  
 اعني العدل فهو لم يفسر بجملة واجاز الكوفيين والاضحى تفسيره  
 بمفرد له مرفوع جملة مجزورة المحل صفة لفرد نحو كان قايما زيد فكان  
 شائبا وقايما خبرها وزيد مرفوع به وظننت اي ظننت الشأن قايما  
 عمر وذلك لشبه المفرد المذكور بالجملة في جريان الاسناد بين طرفيه

وهذا اي ما اجازوه ان سمح خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان  
 المستوفى بها وضمير ظننت راجعان اليه لانه في بنية التقديم ولا  
 يخفى ما في التعبير بان الشرطية من الاشارة الى عدم ثبوت سماعه ويجوز  
 كون المرفوع بعد كان اسما لها وان تأخر عن المنصوب والمنصوب المتقدم  
 عليه خبرا لها واجاز الكوفيين انه قام وان ضرب والضمير ان ضمير شان  
 على حذف المرفوع فيما من فاعل او نائب فاعل والتفسير بالفعل وحده  
 مبني للفاعل في الاول والمفعول في الثاني قيل كلامه هذا يقتضي ان الكوفيين  
 قاطبة يجوزون حذف الفاعل وليس ذلك بالمعروف والمفعول ان  
 الكساي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد مر ان الفراء منهم لا يجيز حذف  
 الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل ياتي به ضميرا منفصلا بعد المتنازع  
 فيه والجواب بان المراد بالكوفيين معظمهم ليس بشيء لان المدعى لفتله  
 عن امامهم فقط اللهم الا ان يحمل المعظم على المعظم او يكون بصيغة اسم  
 المفعول من التعظيم لكن يقي ان ابن ابي الربيع في شرح الايضاح صرح بان  
 الكساي لم يبيع حذف الفاعل في غير باب المتنازع وما نقله المصنف  
 هنا عن الكوفيين ليس من باب المتنازع في شيء نعم في ارتشاف الضرب لجان  
 مانضه وذهب الكساي الى جواز حذف الفاعل وحده دون عامله وذلك  
 مشهور عنه في باب الاعمال في نحو ضربني وضربت الزيد في غير هذا  
 الباب بخلافه فان كان لا يرضيك حتى تردني اي ضربني الزيدون  
 ولا يرضيك بي وفيه اي فيما اجازوه الكوفيون فساد ان التفسير  
 بالمفرد الذي هو بالفعل وحده وحذف مرفوع الفعل من فاعله  
 والثالث انه لا يتبع بتابع اصلا فلا يوكده لانه اشدها ما من التكرات  
 وهي لا تؤكد ولا يعطف عليه مطلقا عطف بيان او شق اما ابنه  
 لا يعطف عليه عطف بيان قليلا يزول الابهام المقصود منه واما  
 انه لا يعطف عليه عطف تشق فقد قال الشارح انظر ما وجهه ووجهه  
 المحشي بان الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تحتاج الى رابط لكونها بنفسه  
 فلو عطف عليه عطف تشق لشارك المعطوف في الاخبار عنه بتكرار الجملة  
 الخالية من الرابط فلزم خلوه خبر الخبر عنه الجملة من رابط وهو ممنوع فتأمل  
 ولا بد من منه لان في البدل ايضا حالا يلقى ما المطلوب ابهامه واعنا  
 لم يترك التعت لان عدم استماعه به ظاهر لان الصواب مطلقا لا تشتت  
 وزعم ابن عطية في قوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم ان يكون ضمير شان  
 واخر اجهم بدل منه وهو مردود عليه لما قررنا والرابع ان لا يعمل فيه



اي في ضمير الشان **الا الابتداء** او **احد ثلثه** فاذا عمل فيه الابتداء وفتح  
اسما الى الجازي يرفع مرفوع منفصل واذا عمل فيه ان واحد احوالها  
او ظن واحد احوالها متصلا منصوبا بارزا او كان او كاد او احدى  
احوالها كان متصلا مرفوعا مستترا **والخامس انه ملازم للافراد** لانه  
ضمير يفسر مضمون الجملة ومضمونها شيء مفرد وهو نسبة المحكوم به للمحكوم عليه  
**فلا يثنى ولا يجمع وان فسر حديثين او احاديت** وكذا يلزمه الغيبة لانه  
راجع في الحقيقة الى رسول عنه لسؤال مقدّر تقول مثله هو الامر بمقتل تخيل  
ان انسانا سمع جليلة فاستبهم الامر فسأل ما الشان او ما القضية فقلت  
هو الامر بمقتل اي الشان هذا والقصة **واذا افتر هذا فاعلم ان لا ينبغي**  
**الحمل عليه** اي على ضمير الشان **اذا امكن غم** يريد ان الاولى للحمل على غيره  
حيث امكن كما يصح به فلا يصار اليه الا اذا تعين ومن ثم ضعف قول  
**المنحصر في انه بركون اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان**  
وقد وقع في مثل ما شاع به على المنحصر في فانه ذكر في النوع السادس من الامت  
السادس من الباب الخامس في قوله تعالى ومن يكتمها فانه غم قلبه ان الضمير  
من انه يجوز تقديره ضمير شان وتقديره راجعا الى اسم الشرط ولعله مانع  
عن المنحصر في قوله في غير تفسيره **ويؤيد** اي ويؤيد هذا الاولى انه قري  
**وقبيل بالنصب** وهي قرأة الزيد **وضمير الشان لا يعطف عليه ولا**  
يتعين تحريك النصب على ما ذكر تجوز كون الواو والمفعول معه وان روح  
العطف ولعل المصنف لم يوجبه هذا الوجه ليعول عليه وقيل ليس جنوده  
اي بنوه وذريته وهم عندنا احرام الطائفة سريرة لها قدرة المشكل بصو  
الاجسام الكيفية وزعم المنحصر ان في الآية دلالة على عدم روية الجن  
وانهم لا يظهرون للانس وان ذلك في استطاعتهم وان زعم من يدعي الروية  
زور وحرقه ورد عليه بمنع دلالة الآية على ما ادعاه لانه تعالى اثبت انهم  
يروا من جهة لانهم فيها وهي الجنة التي يكونون فيها على اصل خلقهم ولو انهم  
نفي رويتنا لهم لقتل انهم هو وقبيله وانتم لا تدعونهم وروية بعض البشر  
لهم معلومة في الشريعة ومنها مكابرة **وقول كثير** اي وضعف ايضا قول  
**كثير من الخويين ان اسم ان المفتوحة الهامزة المحققة النون ضمير شان**  
**دايم** **والاولى ان يعاد على غير** اي ان يحمل على غير الشان **اذا امكن**  
**ويؤيد قول سبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا ان تقديره**  
**انك تجعل اسمها ضمير المخاطب كما صرح به في قوله بانك ربيع وعين**  
**مرجع وانك هناك يكون يكون الثالا في كتبت اليه ان لا يفعل انت**

**يجزم على النبي** اي جزم الفعل على ان لانها فيه وعليه فان تفسيره وينصب  
على معنى **ايلا** فلان فيه وان الناصبه **ويرفع على** ان التقدير **انك** فان  
المخفف من الثقلة ولانها فيه ايضا فقد جوز كون اسمها غير ضمير شان  
**لخامس** من المواضع التي يعود الضمير فيها على ما نأخر لفظا ورتنا **ان يحرم**  
اي الضمير برب وحكم حكم ضمير نعم **وبليس في وجوب كون مفسر بيمين**  
**وكونه مفرد** اي وكون ذلك الضمير مفردا وان من غيره **قال**  
**رب فتية دعوت الى ما يورث الخيرة اياها فاجابوا هو من العز الاول**  
من اللغيف ولم يسم قايله والغنية جمع فق وهو السخي الكريم يقال هو فق  
بين الفتوة وقد تعق وتقاتي والجمع فتيان وفتية وفتى كفتى وفتى كعصى  
ويورث معناه يكسب على طريق الاستعارة والمجد الشرف ودايم مستمرا  
دايم **ولكنه يلزم ايضا التذكير** وان كان ميمزه مونثا فيقال **رب امرأة**  
**لارها فلا تطابق** ويقال نعمت امرأة هند فطابق واجاز الكوفون  
مطابقتها للتمييز في التانيث والتثنية **وللمع** يقال ربه امرأه  
وربها رجلين وربهم وليبين مسموع منهم وعندي ان المنحصر في تفسير  
الضمير بالتمييز في غير باني نعم ورب وذلك انه قال في فسواهن سبع  
سموات الضمير في فسواهن مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه  
رجلا وقيل راجع الى السما على تفسيرها بالاجرام العلوية والسما في معنى  
الجنس اي الجنس المجع فلا اشكال في عود ضمير الجمع اليها وقيل جمع سماه  
وعليه سبع سموات حال او بدل وهو محتمل قاضي المنصور وقيل مفعول به  
والتقدير فسواهن سبع سموات وقيل مفعول ثان لسوى على انه بمعنى ضمير  
**والوجه العربي هو الاول انتهى** والمراد بتسويتهم تعديلهن وخلقتهن  
مصوفة من العوج والفظور **وقال** اي الوجه الاول من وجهي المنحصر في  
الذي سماه عربيا **علي ان مراده سبع سموات بدل** من ضمير سواهن العايد  
الى ما قبله **وظاهر تشبيه بربه وجلا يا باه** الجزم بان رجلا فيه تمييز  
ويرفع هذا التاويل ايضا ما صرح به المنحصر في سورة فصلت في قوله تعالى  
ففسواهن سبع سموات فقال يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السما على المعنى  
كما قال طائفة ونحوه اعجاز محمل خاوية ويجوز ان يكون ضمير اسمها مفضل  
لسبع سموات والفرق بين الضمير ان احدهما على الحال والثاني على التمييز  
السادس ان يكون مبداه منه الظاهر المفسر له كقوله بتدريدا قال ابن  
عصفور اجازة العففس ومنعه سبويه وقال ابن كيسان هو جازيز  
باجماع نفعه عند ابن مالك ومما اخرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه



الروح الرحيم يحرمها على البدر من الضمير المحرور وقال الكياي هو نعت  
 والمجايد يابون نعت الضمير لان وضعه مخالفت لوضع الظاهر والنعت  
 والمنعوت كالشي الواحد والشي الواحد لا يختلف وضعه **وقوله** بالرفع عطف  
 على قولهم وجزم المحشي انه بالنصب فكان ما في نسخته وخزجوا لا وما خرجوا  
 وكذا جزم بنصب قولهم الاني **فلا تلي ان ينال البايسا** وقبله قد اصبحت  
 بقرقرى كواشنا وقد تقدم الكلام عليه فيما افترق فيه عطفت البياض بالبدل  
 فالبايس بالنصب بول من ضمير فلا تلي اي لا تلي المحتاج الشديد بالحاجة  
**وقال سيبويه هو الباييس منصوب باضمار اذم** قيل عليه الباييس من اشددت  
 حاجته وهذه الصفة تستدعي ترجها لادما فالمناسب ان يكون التقدير ارحم  
 لا اذم واجيب بان شدة الحاجة ايضا في نفس ادم فلهذا سيبويه لحظ  
 ذلك فقدر اذم **وقولهم** اي من ذلك قولهم **فاما اخوك** وقاموا اخوك  
**وقن نسوتك** فالاسم الظاهر مبدول في الكل من الضمير وقيل **هن على التقديم**  
**والتأخير** فالضمير عايد على مقدم رتبة **وقيل الالف والواو والنون**  
**احرف** وعلامات تدل على حال الفاعل **كالتاء من قامت هندا** فانها حرف  
 وعلامة على التانيث **وهو المختار** وقدر البدر من ما لك في شرح الغنية  
 والدر قولنا لا بد من التقديم والتأخير بان ائمة اللغة التفقوا على ان تواف  
 من العرب يجعلون الالف والواو والنون علامات للتثنية والجمع  
 كأنهم بنوا ذلك على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف  
 في فعل الاثنين والواو والنون في فعل جمع المذكور والمؤنث فلم يزلوا  
 حروفا لله على التثنية والجمع كما يلزم التأنيث **السابع**  
**ان يكون** اي الضمير متصلا بفاعل مقدم ومفسر مفعول مؤخر كضرب  
**علامه زيد** **اجازة الاخفش** **وابو الفتح** من البصريين **والوعيد** **ابنه**  
**الطوال** بضم الطاء المهملة وتخفيف الواو وبالغنة في الطويل من الكوفيين  
 وانما اجازوه لشدة اقتضاء الفعل المتعدي للمفعول كالفعل **وهو**  
**شواهد** اي شواهد هذا النوع **قول حسن** هو ان ثابت الانصاري ولو  
**ان مجدا اخلا الدهر واحدا من الناس** اي بمجده الدهر مطعما هو من ثاني  
 الطويل والمجد الشرف ومطعم على زينة اسم الفاعل من اطعم اسم رجل وعنى  
 به المطعم بن عدي بن الحنار والرجيل بن مطعم مات ولم يسلم ورثاه  
 حسن مكافاة على ما فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم فقتل المهجرة فانه اخطأ  
 حين قدم من الطائف بعد ما د غاصتفا الى الاسلام فابوا عليه وكانت  
 احد من قار في نقض الصيغة التي كتبتها في شئ على بنيها ستم وتبني المطلب

وقوله كما حلف في الحليم الثواب سودد ورقي نداه ذالذي في  
**ذري المجد** هو من الضرب الاول من الطويل ولم يسلم قايله والحليم بكر المجد  
 رسكون اللام الالف والسودد السيادة ورقي بتشديد القاف وهو صعود  
 والارتفاع والندى بالقصر الجود والندى بضم المعجم جمع ذروة بكسرها  
 وضما وهي اعلى الشئ والمجد الشرف اي ان حمل الحليم كسناه انواب السيادة  
 وندى الجواد رفعه الى اعلى مراتب الشرف **والجور يوجبون في ذلك**  
**كلمه في النثر** تقدم المفعول نحو **واذا ابتلى ابراهيم ربه** واما في  
 في النظم فيمكن فيه التاويل اول ومالا فهو محمول على الضرورة والسدود  
**ويمنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار** **لا تصال الضمير بغير الفاعل**  
**ونحو ضرب غلامها عبد هند** **لنفسه بغير المفعول** وذلك لان  
 من اجاز المسئلة اعتبر قيتين احدهما اتصال الضمير بالفاعل والآخر عوده  
 على المفعول المؤخر لنفسه فمن تم امتنع المثالان المذكوران اما الاول  
 فلفوات القيد الاول واما الثاني فلفوات الثاني لان ما اتصل به  
 الضمير وصاحبه اذا كانا متشاركين في العامل اشعر العامل بها اذ هو  
 متعدي فهو مقتضى المفعول اقتضاء الفاعل فاذا جئ بفعل متعدي ووليه  
 فاعل مضاف الى ضمير اشعر بان صاحب الضمير مفعول فجاز وحيث لا يشترك  
 في العامل لم يكن قبلة ما يشعر فنع **والواجب فيها تقديم الخبر والمفعول**  
 ليعود الضمير على مقدم ولولفظ **وامخلاف في بخوار** **ضرب غلامه**  
**زيد** وان عاد الضمير الى متاخر لفظا لانه مقدم رتبة **وقال الزمخشري**  
**في نحو ولا يحسن الذين يفرحون بما اتوا الايد في قراة ابي عمرو** وان  
 كثير فلا يحسنهم بالغبية **وصم اخر الفعل** وكذا قرأ عيسى الاول بالياء  
 وفق اخر الفعل واما الباقيون فانهم عيسى ونافع وافق على القراءة بالغبية  
 في تحسين الاول وقرأ الثاني بتاء الخطاب وفق اخر الفعل وقرأ الكوفيون  
 بتاء الخطاب وفق الباء في الضميين والخطاب للمرسول صلى الله عليه وسلم  
 وقرئ بالخطاب وضم الباء فيها على انه له ولغيره واما السابغين فبحسب  
 فكل على اصله فيها ففتح ابن عامر وجره وكسر الباقيون **ان الفعل** وهو  
 تحسين الاول **مسند للذين يفرحون** واقعا على ضميرهم محمد وفا وهو  
 المفعول الاول **والاصل لا يحسنهم** الذين يفرحون بمفازة اي  
 كائنين بمفازة وهذا هو المفعول **اي لا يحسنهم** الذين يفرحون  
**فانزوين** ولا اشكال في وقوع الفعل المسند الى شئ على ضمير ذلك الشئ  
 اذا كان من افعال الغلوب كما هو مقرر عندهم **وقوله ثابت لا يحسنهم**



**توكيد** للجملة الاولى اي مع مفعوله الثاني وهو قوله بمغارة من العذاب  
والغناء زايده فيه وحسن تكرار الفعل لطول الفصل واعربه ابن عطية  
بدلا ويعكر عليه وجود الفاء زايده فيه وحسن تكرار الفعل لطول  
ولعله تري ان زيادتها لا تمنع البدلية كما لا يمنع التوكيد وقد جاز  
من الجملة الاولى مفعولها كما تري مدلولها عليها بمفعولي التوكيد او  
المفعول الاول منها محذوف وقوله فلا تحسنهم تأكيد للفعل وفاعله  
ومفعوله الاول وبغارة المذكور هو المفعول الثاني للفعل الاول  
وعليه ظاهر تقرير المصنف **فقد بر وكذا قال الزمخشري في قراءة هشام**  
**ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله اموالا بالغيبة ان التقدير**  
**ولا يحسبنهم والذين فاعل** اي لا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله انفسهم  
امواتا فهذا اعلى حذف المفعول الاول لانه في الاصل مبتدأ جازم للحذف  
عند المقرئ ويجوز ان يكون فاعل يحسبن ضمير عايد الى الرسول صلى  
الله عليه وسلم وينطبق على قراءة الخطاب او الى من يحسب **ورده ابا حيان**  
**باستلزامه عود الضمير على الموحدين** لصدور التقدير ولا يحسبنهم الذين  
قتلوا وهم مفسر بالذين قتلوا عايد عليه مع تاخره قال في البحر وما ذهب  
اليه من ان التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا اموالا يجوز ان فيه  
تقديم المضمير على مفسره وهو محصور في اما كن وهي باب رب بلا خلاف  
وباب نعم وبس نحو نعم رجلا زيد على مذهب البصريين وباب التنازع على  
مذهب السيبويه وضمير الامر والشان وباب التبدل على خلافة فيه بين  
البصريين نحو مرت به زيد وزاد بعض اصحابنا ان يكون الظاهر  
المفسر خبرا للضمير وهذا الذي قد مر الزمخشري ليس واحدا من هذه  
الامور المذكورة **وهذا** اي رد ابي حيان على الزمخشري **غريب جدا فان**  
**هذا الموحدين الذي عليه الضمير مقدم الرتبة** لان فاعل والضمير العايد مفعول  
و وقع له اي ابي حيان نظير هذا في قول القائل مرت برجل  
ذاهبة فزسه مكسورا سرجها فقال تقدم الحال هنا على عاملها  
وهو ذاهبة فزسه **ممنوع** لان فيه تقدم الضمير على مفسره فيستلزم  
عود الضمير الى الموحدين **ولا شك** ان الله لو قدم هذا الضمير لكان كقولك  
**غلامه ضرب زيد** بنصب غلامه وهو جاز اتفاقا فانظر الى ان  
المفسر ان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة وهذا اعتراض على ابي حيان فريده  
انه لو امتنع ما ذكره لا امتنع قوله غلامه ضرب زيد لكنه غير محتج  
ببيان الملازمة ان هذه الصورة كالتي ذكرها في ان عود الضمير على

المتاخر

المتاخر والجواب ايضا ما عرفت وحمل المحشى تقديم الضمير على مفسره  
في الصورة بين على انه تقدم بحسب اللفظ والمرتبة ثم قال في الصورة  
الاولى فاما لفظا فظاهر واما رتبة فلان فاعل الصفة حينئذ وهو  
في سمر رتبة المتاخر عينا وقد تقدم الضمير المفسر به على الصفة فعاد  
الضمير على متاخر في الرتبة لكن بالنظر الى نفس الضمير وما عاد بل بالنظر  
الى كون ما عاد عليه الضمير فاعلا للصفة التي تقدم عليها الضمير وفاعل  
الصفة يجب تاخره وقال في الصورة الثانية انها كالصورة التي ذكرها  
في عود الضمير فيها الى متاخر لفظا ورتبة لكن بالنظر الى نفس الضمير  
وما عاد عليه بل بالنظر الى كون ما عاد اليه فاعلا للفعل الذي تقدم  
الضمير عليه وفاعل الفعل يجب تاخره عند ولا يخفى ما في هذا الخلل من  
التحليل قال وقد افرق بينهما بشدة انضاد الفعل للمفعول به كالفعل  
بمخلاف الحال ووقع **لا بد من ما لك** **سواء في هذا المثال من وجد غيب**  
**هذا وهو انه منع من التقديم** اي من تقديم الحال على عاملها في المثال  
المذكور **فكون العامل فيه صفة واخلاف في جواز تقدم مفعول**  
**الصفة عليها** بدون الموصوف فتقول مرت برجل غلامه ضارب بنصب  
علامه وجر ضارب ومن الغريب ان ابا حيان يجب هذه المقالة وقع  
له ان منع عود الضمير على ما تقدم لفظا لارتيبه واجاز عوده الى ما تاخر  
لفظا ورتبة اما الاول اي منع العود على متقدم لفظا فانه منع في قوله  
**نجا وما عملت من سوء** تود كون ما من ما عملت شرطية لان تود حينئذ  
تكون دليل للجواب **اجوابا للشرط** لكونه مرفوعا وفيه نظر لان ارتفاع  
المصارع اذا وقع جوابا للشرط وكان الشرط ما مينا كقوله وان انا خليل  
يوم منجبة يقول لا غيب مالي ولا حرم جازم فصيح بلا نزاع فكيف  
لا يكون تود جوابا نعم جعل الجملة اسمية بتقدير موصولة ما وقع في  
المعنى لانه حكاية الكاين في ذلك اليوم فيكون **قرينة التقديم** لما انه  
دليل للجواب فيكون حينئذ الضمير في بيده عايدا على ما تاخر لفظا  
ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الان عايد على متقدم لفظا وان كان  
متاخر رتبة وذلك كاف في صحة العود باتفاق ولو قدم تود بالفعل  
لغير التركيب وحدث تركيب آخر غير الاول والحاصل ان الواقع في التركيب  
الآن اغا هو تاخر تود ويستلزم كون الضمير عايدا على متقدم لفظا فقط  
اما تقدمه وتاخره فهو يستلزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو  
ممنوع لكن يكون تركيب آخر غير الاول ولا يستلزم امتناع هذا امتناع ذلك



وبلزمه ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في بنية التأخير وما اتصل  
به الضمير في بنية التقديم فيكون الضمير عايدا على ما تاخر لفظا ورتبة لكنه  
جائز باتفاق ونوقش بان القابل ان يمنع كون زيدا في المثال المذكور  
في بنية التأخير بل هو في محله غاية انه محل باعتبار نسبتها الى الفاعل  
واخر باعتبار نسبة بعضها الى بعض فزيد المفعول في المثال المذكور وان  
واقعا في محله بالنظر الى ضرب لان رتبة العامل متأخرة عن رتبة المفعول  
هو غير واقع في محله الخاص بالنظر الى فاعله لان رتبة المفعول بعد  
رتبة الفاعل فيصدق عليه انه في بنية التأخير عن الفاعل وقد استشهد  
اي ابوحيان **ورود ذلك ورفق بينهما بما لا مفعول عليه** فانه قال  
اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط لوجب تاخره عند لعود الضمير فيلزم  
من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل وهي غما تقتضي جملة الجزاء  
لاجملة دليل لانفاء علمها فيها لان جملة الدليل مستانفة لا محل لها سد فاع  
حالتها لانها من حيث هي دليل لا تقتضيها جملة الشرط ومن حيث اشغالها  
على ضمير اسم الشرط تقتضيها وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه فانه جملة  
واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول محال فكل منهما يقتضي صاحبه  
ولذلك جاز ضرب غلامها عند بعضهم وامتنع ضرب غلامه باعبد  
هند ولا يخفى ضعف ما اعقده من الفرق **واما الثاني** يعني تجويز الرجوع  
الى متأخر لفظا ورتبة فانه قال في قوله تعالى ثم بد اليهم من بعد  
ما راوا الايات ليسجننه ان فاعل بد عايد على السجين المفهوم من  
ليسجننه وهو متأخر لفظا ورتبة **ششرح حال**  
الضمير المسمى فضلا وعمادا وهو صفة مرفوعة منفصل عطا بولمبتدا  
بتوسط بينه وبين الخبر قبل دخول العوامل وبعدها والتسمية بالانفصل  
للبريانيين وبالعماد للكوفيين والكلام فيه مختصر في اربع مسائل الاولى  
في سر وطه وهي ستة وذلك انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه  
مستندا في الحال اي باقيا على ابتدائه او في الاصل بان زالت ابتدائه  
بدخول شيء من النواحي عليه نحو اولئك هم الفلكون وانا نحن الصافون  
الاية كنت انت الرقيب علم عند الله هو خبر ان تولى انا اقل منك  
مالا واما امر في الاية الثانية لقراءة بقتلهما لا شتما لهما على مثل ما مثل به  
واجاز الاضغاث وقوعه اي وقوع هذا بين الحال وصاحبه كما رزق  
هو صا حكا وفي اعراب السفاقي ان الخبر هو الكسائي وعزاه في الخبر  
الى بعضهم وجعل منه هولا بنا في هن اطهر فمين نصب اطهر

وهي قراءة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن  
مروان السدي **ولحن ابو عمرو ومن قرا بذلك** وكذا قال سيبويه انه  
لحن حكا ابوحيان عنه وقد خرجت على انه هولا بنا في جملة اسميه  
**وهن اما تأكيد للضمير مستقرا في الخبر او مبتدأ ولكم الخبر وعليها اي على**  
**رعي التأكيد والابتداء يتخالفان** حال من لكم الخبر وفيها  
اي في الوجهين المذكورين **نظر اما الاول فلان بنا في اسم تمام**  
**غير ممول بالمشق فلا محل لضمير عند البصريين** قيد بذلك لان الكوفيين  
على محل الجامد الضمير وان لم يمول بالمشق فقتله البدرين ما كان وغيره  
عنهم وفتله في شرح التمهيد عن الكسائي وقد قيل عليه لانسانا بنا في  
جامد محض اذ هو في معنى مولود اذ يكون في معنى المشتق فيحل ضميرا  
وقد جزم ابن عصفور في شرح المغرب بذلك فقال يؤكد للضمير المستكن  
في بنا في على ان بنا في في معنى المشتق فيحل الضمير قال ويدل عليه قولهم  
مررت بنسا وبنات لعرو فوصفوا به **واما الثاني فلان الحال لا تقدم**  
**على عاملها الظرف في عند الكرم** اي خرج على خارج قراءة سادة على قول  
غير الاكثرين قلت كثرة القائلين بوجوب لا طرح قول الاقلين بحيث  
لا يعول عليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد جروا معا تركب ذلك وفي اعراب  
السفاقي هن مبتدأ ولكم خبره واطهر حال والعامل ما في هن من معنى  
التوكيد بتكرير المعنى وقيل لا كرم لانه من معنى الاستقرار واجاز الهمزي  
ان ينصب هولا بفعل اي حذ هولا وهن فصل واطهر حال والعامل فيه  
الفعل المضمر **والثاني كونه اي كونه ما قبله معرفة كما مثلنا من الايات**  
**واجاز الفراء وهشام** ومن ينعمها من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت  
احدا هو القاييم وكان رجل هو القاييم بنصب القاييم فيهما وحملوا عليه  
ان تكون امة هي التي من امة فقدرها **ارني منصوبا والضمير ضمير**  
فصل ولا يتعين الاية لان ذلك لجواز ان تكون هي مبتدأ وازي خبرا والمجمل  
خبر يكون ويشترط فيما بعد اي فيما بعد ضمير الفصل ايضا امران  
كونه خبرا مستندا في الحال او في الاصل قبل دخول شيء من النواحي على  
الكلام وكونه معرفة او كالمعرفة في انه لا يقتل ال التعريفية كالفعل التفضيل  
مستعملا من كما تقدم في خبر او اقل اي في الايتين السابقتين وانما لم يقتد  
افعل التفضيل من ال التعريفية لشبهه بذي اللام من جهة كون مخصوصه  
حرفا يقتضيه معنى فهو ملتبسة ويخدمه كما ان خفض ذي اللام حرف  
يخدمه وهو اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خبر منك ان تفعل



كذا ويكون من التفضيل كالكلام معني لا يحتاجان فلا يقال الافضل من زيد  
 كما هو مقرر في بابه وقد اطلق المصنف المرفوع فمثل العلم نحو اني انا زيد  
 والمضاف الى المرفوع نحو اني انا اخوك وحكي الرضي ان الجزولي اجاز  
 وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو خير من عمرو وان بعضهم  
 اجاز وقوعه قبل مثلك وعركت نحو رايت زيدا هو مثلك او هو عركت  
 لكونهما في صورة المرفوع ولا متناع بقولهما لال ثم قال ولحق ان كل هذه  
 دعا ولم تثبت صحة تاييد من القرآن ولا كلام موثوق به ونحو قوله  
 اني انا اخوك ليس ينص لاحتمال كون انا مبتدا وما بعده خبره والمجوز ان  
 بلي لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احد هو خير منك وكان  
 خبر من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او عركت ينصب  
 ما بعده صفة الضمير في ذلك كله حكما يكون الضمير فضلا ولا يثبت ذلك  
 بحمد القياس ولم يثبت الا بين معرفتين تاييدها ذات او بين معرفة وتكون  
 هي افعلي التفضيل كما ذكر سيبويه **وسطر الذي كمر فتان تكون اسما**  
**كما مثلنا ونخالف في ذلك المرحاني فلحق المضارع بالاسم لشابههما**  
 وامتناع دخول عليه والرضي نقل ذلك عن المازني ولعله هو سلف المرحا  
 في ذلك وجعل منه نحو اني هو يدي ويعيد وهو عند عمر الضمير  
**توكيدا ومبتدا** فهو منصوب او مرفوع وتبع المرحاني ابو البقاء اجاز  
**الفصل** اي اجاز كون الضمير ضمير الفصل في ومكر او تك هو يدي  
 وليس متعين لجواز كونه مبتدا **وابن الخبار عطفت على ابو البقاء فقال في**  
**شرح الايضاح لا فرق** اي فيما هو كالمعرفة من جهة امتناع دخول  
 ال عليه **بين كون امتناع دخول ال على اللفظ وتثنية بعلام زيد**  
 مرد ودلالة معرفة وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك مع الماضي **لما**  
**كافحل من والمضاف كمثلتك وعلام زيد** والعارض استعمال افعلي  
 بمن والاضافة **اولا** انه كالفعل المضارع فان فعلية نفسها ايت  
 قبول دخول اللام عليه **انتهى** وتثنية بعلام زيد مرد ودلالة معرفة  
 وقد يقال انه يلزمه اجازة ذلك مع الماضي وهو قول السبكي ايضا  
 قال في **وانه هو اضمك وانكي واندهومات واحيا وانخلق الروتين**  
 انما في ضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال  
 قد يثبت هذه الافعال من الاحكام والابكار والامانة والاهيا **الغبراء**  
 تعالى كقول عمرو وانا احبي واميت فكانت حديره بان ثبت له تعالى  
 على وجه الاختصاص **ردا على ذلك البعض** **واما الثالث** يعني خلق الروتين

فلم يدع احد من الناس انتهى فمن اني به بغير فصل وقول من قال لا يجوز  
 من يد هو قال لان الرضي الماضي لا يثبت به الاسم حتى يقال فيه كانه اسم  
 امتنع دخول اللام عليه دعوى لا دليل عليها بل هي باطلة بما في سورة النجم  
 وقد يستدل لقول المرحاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي نزل  
 اليك من ربك هو الحق **وبهدي** فعطفت يدي على الحق الواقع حسبا  
 في الاصل ولما لان فهو متعول فان لم يري **بعد الفصل** اي والمعطوف  
 على الخبر خبر فقد دخل الفصل على الفعل المضارع الواقع خبرا ولا يحتاج  
 الاية ان تكون من هذا القبيل لجواز ان لا يكون يدي عطفا على الحق بكون  
 لا تسلم ان وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه خبرا اذ ينشعر في التواني  
 ما لا ينشعر في الاوائل وقد اثير فيه ايضا ان يكون حالا اي وهو يدي  
 مبتدا وان يكون كلاما مستانفا اي يلزم ابن الخبار اجازة ابقاء الفصل  
 قبل الماضي لان امتناع لامرمة ايضا لذاته قلنا ولا يلزمه ذلك فقد نطق  
 القرآن به وان لم يكن نضافه اليهم الا ان يكون من المخرجين بالمنع منه فينتلي  
 عليه الملام **وليشترط** اي لضمير الفصل في نفسه لا باعتبار ما قبله ولا  
 ما بعده **امرات** ايضا **احدهما ان يكون بصيغة المرفوع** اي ان يكون  
 ضمير رفع وان يكون منفصلا لان الاصل فيه باب المبتدا فتناسب  
 اختيار المرفوع اوليكون في صورة مبتدا بان ما بعده خبره والمجوز المبتدا  
 الاول فيتمتع بهذا السبب ذواللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس  
 مبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينصب ما بعده في ظننت زيدا هو  
 القائم وكنت انت العالم قاله الرضي **فيمتنع زيدا باه الفاضل وانت**  
**اياك العالم لغوات** كونه ضمير رفع **واما انك اياك الفاضل فحايرو**  
 لا على الفصل لما عرفت **بل على البديل عند البصريين وعلى التوكيد عند**  
**الكوفيين** واعلم انك اذا اثبت بعد الضمير التبارك بضمير منفصل فان كان  
 موافقا في الاعراب وكانا مرفوعين عرفت انما انت انت جاز التاكيد و  
 البديل وان كانا منصوبين نحو ضرتك اياك والبصريون يجعلون بدل  
 الكوفيين تاكيدا واختاره ابن مالك ولا يقع مثله في الجر ولا في التاني فيه  
 الانفصال وان كان غير موافق نحو ضرتك انت وممرت بك انت يعان  
 التاكيد ولا يقع هذا في المرفوع اذ لا يسمع تخالف **والثاني اما يطابق**  
**قبله** اي غيبة وخطايا وتكلمها كما يطابقه افرادا وتثنية وجما تذكيرا  
 وتثنية **فلا يجوز كنت هو الفاضل لعدم المطابقة** **واما قول جرير الخطفي**  
 هو يا الغمامات وخامر وطامم له احد هاء فالت مقصوره لقب لجرير

وانما يكون مع المجرور  
 ويرد يدي ويكون من  
 المبتدأ ان معطوفا على  
 ص



جبر بن عطية بن حذيفة في القاموس في مادة حطفت وكجري لفت حذ  
جدر جري الشاعر وفي الصحاح والخطي ايضا لقب عوف وهو جدر جري بن عطية  
ابن عوف والصواب ما في القاموس لانه جبر بن عطية بن حذيفة وهو  
الخطي بن بدر بن سلم بن عوف بن كليب بن يربوع بن مالك بن زيد بن  
ابن عليم كذا نسبته محمد بن حبيب وفي الترخيم الذي ثبت في النسخ التي وقفت  
عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن اي بن جري والعطفي ويبنى ان يكون  
جري مثنوا واصل هذا من المصنفين على القول بان الالف انما تحذف من ابن اذا  
وقع صفة بين علمين ولم يكن الابن مضافا الى الجذر بل الى الاب الاقرب وكذا  
التثوين لا تحذف من العلم الاول في هذه الصورة على هذا القول وسياتي  
الكلام فيه والخطي ليس بابن جري بل بن جبر بن عطية بن حذيفة وحذيفة  
هو الخطي والذي وقفت عليه في نسختي وهي نسخ غوي حلب العز الحظري  
احد محشي الكتاب وعليها خطه هو اسقاط الف قال المحشي يفتح في بعض  
النسخ حذف الالف من ابن وفي بعضها اثباتها انتهى وعلى حذفها جبر غير  
منون **وكان بلا باط من صدق يراي لو اصبحت هو المصابا** هو من اول  
الوافر من قصيدة يمتدح بها الحاج بن يوسف مظهرها سميت من الوافر اعتبارا  
واسمى الشيب قد ورث الشيايا وبعد هذا البيت اعني بيت الشاهد  
ومسور يا وبتنا اليه واخر لا يجب لنا يا يا اذا سطر الخليفة فارجب  
راي الحاج انتم شيايا سميت من السامة وهي الملل ومن لعله  
اي مللت الغائبة لاجل الوصال ومعنى وراثة الشيب الشيايا  
حلولة لعله فان الوارث يحل محل المورث وكان همزة مكسورة بعد  
الف ثم نون ساكنة اداة تكثير ككلم والاباط جمع اباط وهو ميل واسج  
فيه دقا القاصي والادب الرجعة والاباط الرجوع وسعر النار والحرب  
كنع او قد ها كسعر واسعر وفارحرب على الاستعارة وانتم شيايا  
ما خود من قولهم شهاب ثاقب اي مضى كانه ثقب الجوىضوه والشيايا  
ككتاب مشعله من نار ساطعة وهو يراي كان كوكبا انقض وما قيل  
انه بخار يصعد الى الاثير فيشتعل فحان ان صح له يناف ذلك اذ ليس  
ما يدل على انه ينقص من الفلك ولا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا  
بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين فان كل نيز يحصل في الجو العالي  
فهو مصباح لاهل الارض وزينة للسماء من حيث انه يري كانه  
على سطحه ولا يبعد ان يصير الحادث كما ذكر في بعض الاوقات رجما  
للسياطين يتسعد الى قرب الفلك للشمع كذا قاله قاضي المعسر بن

وكان قياسه ان يقول يراي انا ليطابق الفصل ما قبله من ضمير المتكلم وحذ  
مثلا ان توتى انا اقل فقتل في تخريج انه ليس فصلا وانما هو تأكيد للفاعل  
في قوله توتى وقيل هو فصل فاشكل لعدم المطابقة فقتل في النقصي عنه  
لما كانت هو عند صدقة بمنزلة نفسه اي نفس الصديق حتى كان  
حيث اذا اصاب كان صدقة فذا صيب تحقيقا لدعوى الاعتقاد  
جعل ضمير الصديق يعني الغائب بمنزلة ضميره يعني ضمير المتكلم فاقام  
هو مقام انا لانه نفسه في المعنى وانه القائل انا من أهوى ومن أهوى انا  
وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يري مصابي مما حذف هذا  
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحى بنون الوقاية لينكسر ما قبل الياء  
فالفضل مطابق للمحذوف لا للقيام مقامه **والمصاب حينئذ مصدر**  
كذا هو في بعض النسخ بلفظ والمصاب بالصاد المهملة وبالموحدة ويقع  
في بعضها والمصاب بالمجمر وبالفاء كقولهم في التعر يد جبر الله مصابك  
اي مصيبتك اي يري مصابي هو المصاب العظيم واستغيد  
الوصف بالعظيم من حمل الجنس على فرد خاص منه ومثله في حذف  
الصفة **الان حيث بالحق اي الواضح والا كثر والمعنى يوم الظرف**  
اذ يكون المعنى وقيل لم يحى بالحق فيكون انكارا للملجاء به اولا ولا يخفى  
ما في قوله من الكفر من ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد هربت  
له نظائر ومثله ايضا في حذف الصفة **فلا نقيم لهم يوم القيامة**  
**وزنا اي نافع** وليس المراد نفي وزن اعمالهم مطلقا لان اعمالهم توزن  
بدليل ومن حقت موازينه الايد وان حمل نفي اقامة الوزن على الازدراء  
بهم وان لا يجعل لهم مقدارا ولا اعتبار لم يحجج الى تقدير الصفة  
واجازوا سير يزيد سيرة على اناية المفعول المطلق مناب الفاعل  
بتقدير الصفة اي واحد او شديد **والا لم يقدروا عمارا من الجبابرة**  
ان الانشاء دلوا صيب باسناد الفعل المبني لما لم يسم فاعله الى ضمير  
الصديق وان هو فوكيد له اي للضمير المستتر العائد الى الصديق  
اول ضمير يري هو عايد اليه ايضا قال اذ لا يقول عاقل يراي احب  
الصديق مصابا اذا اصابتني مصيبة انتهى لانه ضرب من اللغو  
وانما يتحسن منه ان يقول يراه مصابا اي يراه الصديق لنفسه  
مصابا اذا اصابتني مصيبة جريا على مقتضى المضاف **وعلى ما قد ساه**  
من تقدير الصفة لا يتجوز الاعتراض قيل عليه ان الصفة التي اشار  
الى تقديرها مبنية على جعل المصاب مصدرا وكلام ابن الحاجب مبني



على جعله اسم مفعول وكذا جعله مفعولا ثانيا ليرى والاولى الياء بل نقول  
 ما اشار اليه ابن الحاجب من الاعتراض لا يتجوز مع الاعتراض عن تقدير  
 الصفة ايضا لان مبناه على كون مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت  
 معرف بال والحصر مفاد التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غير  
 ومعنى البيت على هذا التقدير لو اصبحت رأت المصاب اي لم ير المصاب  
 الا يا اي دون غيره كانه لعظم مكانته وشدة صداقته لرمثا شي عند  
 مصاب غير فلا يرى غيره مصابا وانما يرى المصاب اياه مبالغة  
 فنذكر **بروي يراه** بالعين **اي يرى نفسه** اي يرى ذاك الصديق  
 وتراه **بالمخاطب** اي ويروي ايضا تراه اي انت **ولا اشكال حينئذ**  
**ولا تقدر لمضاف والمصاب حينئذ مفعول** اي اسم مفعول لا مقدر  
 ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال لو انه قال يراه لكانت  
 حسنا اي يرى الصديق لنفسه مصابا اذا اصبحت **المسئلة الثانية**  
**في فاي تدري** اي فصل بين كون ما بعده خبرا وكونه نعتا وميز ما بينهما لانك  
 اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر  
 الخبر فيجيء بالفصل لتعيين كونه خبرا وهذا التعليل متاخر في البصريين  
 وقال الخليل وسيبويه ليس في فصل لفصله الاسم الذي قبله عما بعده  
 بدلالة على ان ما بعده ليس من قامه بل هو جزء قائم الية والمعنيان  
 ما لها الى شي واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم **وسمي عما دالا**  
**يعتقد عليه معنى الكلام** اولانه حافظ لما بعده عن النقوط عن درجة  
 الخبر يد كالتعاد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فان قلت اي  
 التسميتين اولى بالعتول قلت تسمية البصريين له بالفصل اولى لانها  
 اقرب الى الاصطلاح كما قرر ابن الحاجب في ايضا حه وبينه بان الشئ  
 يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ والمعنى في هذا اللفظ الفصل فكانت  
 تسميته فصلا لجرى من تسمية الكوفيين عما دالا نظرا الى ان المتكلم  
 او السامع اوها جميعا يعتقد ان به على الفصل بين الصفة والخبر  
 فهي تسمية باسم ما يلزمه ويؤدي الى معناه وقال بعضهم الفصل  
 اخص بهذا المحل فالتمية تبة اولى من التسمية بالعماد اذ كل ما وضع  
 للفصل كتابا التانيث والاعراب قد عتقد به على ما مراد منه وليس كل ما  
 يعقد به في شي يكون فصلا فان زيدا من زيد قائم معتقد عليه في  
 المراد منه ولم يفصل شي عن شي واذا ثبت ان الفصل اخص من التعاد  
 فالتمية بالاختصاص اولى من الاعمال اشمال الاخص على الاعمال ضرورة عدم

تحقق الاختصاص وان الاعمال فيكون اكثر فائدة فهو اولى **والكثر الخويين**  
**نقصرون على ذكر هذه الفائدة** يعني اللفظية ولا يتفرعن للاختصاص  
 وانما يقع التعرض لهما غالبا في كتب المعاني والبيان **وذكر التاب**  
 كما ذكر المصنف **اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت**  
**الرفيق عليهم والضمير لا توصف** قد يقال مرادهم انهم اول الامر  
 يفصل بين كون ما بعده خبرا والصفة وان كان هناك ما يمنع من الوصفية  
 واورد عليه انه كما انتفت الصفة في الايتا تنفي عنهما من التوابع اما  
 عطف النسق والتوكيد فظاهر واما البياق فلا اشتقاق وشرط الجمود  
 ولان ما لا يوصف لا سئل على الصحيح واما البدل فلا بد لبدل ظاهر من  
 ضمير محصور الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل افاد الهماطه  
 والكل منتفعا فالاسناد الى الية في ان التعبير بالتابع اولى من التعبير  
 بالصفة لا وجه واجيب بان له وجهها بناء على ان المراد بالتابع  
 اللغوي لا الاصطلاحي وانا لا يظهر لي هذا الوجه فتأمل فيه **والثاني**  
**معنوي وهو التوكيد ذكر جماعة** اعترض في ذلك ابن الحاجب اما ليه  
 بانز لو كان تاكيدا فاما ان يكون تاكيدا لفظيا او معنويا وكلاهما باطل  
 اما الاول فلان اللفظي هو اعادة اللفظ بعينه نحو قام زيد زيد وعناه  
 قت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ محصور تحفظ ولا يقاس  
 عليها واجيب بان التاكيد المراد بين الامرين هو ما يذكر المعناه  
 في باب التوابع وليس للفصل بهذا المعنى وليت شعري ماذا القول  
 في التاكيد بخوان واللام ولعل اعترافه على من يقول ان الفصل المحسوس  
 تاكيد للسند اليه ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم  
 لما فيه من زيادة الربط وكأنه يريد ببعض المحققين السعد التفت زان  
 فانه ذكر في حاشية انكشاف ان الزخري ذكر لصغير الفصل ثلاث  
 نواميد الاولى الدلالة على ان ما بعده خبر لانته اما بتوسط بين  
 المستد والمخبر لابين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار يسمى ضمير  
 الفصل الثانية تاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وما قيل انه تاكيد  
 المسند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه ليس بشئ الثالثة افادة قصر  
 المسند على المسند اليه بشهادة الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت  
 انت الرفيق عليهم ونحو ذلك فان قلت فما بال صاحب النخمس ذكر  
 الفصل من احوال المسند اليه وما وجدته والفهوم من تقرير انهم  
 ان فاي تدريج الى السند اليه والسند جميعا لا تدريج احد على خصصا

مهم



ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه قلت انما جعله من احواله  
لانه يفترون به اولا وهو في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له  
**وبنو عليه انه لا يجمع التوكيد الاصطلاحي فلا يقال زيد نفسه**  
**هو الفاضل** وذلك لئلا يجمع تأكيدان على شي واحد ولا يخفى ان هذا  
مبنى على انه تأكيد للسند اليه والتحقيق خلافه وانه تأكيد لما استقبل  
عليه الكلام من الحكم ونقد بر تسليم ذلك فالمانع من اجتماع مع تأكيد آخر  
وانت تقول جاء زيد نفسه عينه وجاء زيد بنفسه ولا حاجة بعد ثبوت كلتي  
بمعنى واحد في استعمالين الى اجتماعهما معا في تركيب واحد ومن ثم تقول جاء  
القوم كلهم اجمعون اتبعون الصعوب اتبعون وان لم يرد السماع بهذا  
بحققة افاد ذلك الشارح وتغيب بمنع ان ليس ما نحن فيه نظير ما ذكر  
وانما هو نظير زيد نفسه زيد الفاضل لان التأكيد بالفصل عند هؤلاء من باب  
التأكيد اللفظي فان عندهم تكرار معنى الموكد باعادة لفظه او تقويته بمرادف  
قال المحشي ويمكن ان يكون مراد الشارح من التنظير بما ذكرنا هو في مجرد  
اجتماع تأكيدين **وعلى ذلك اي وعلى ان قابلية التأكيد سماه بعض الكوفيين**  
**دعامه ايضا لانه يرفع به الكلام اي يقوى وبوكر والثالث معنوي ايضا**  
**وهو الاختصاص اي هو افادة قصر السند على المستداليه وتخصيصه**  
به لان معنى قولنا زيد هو القايم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز  
الى غيره ومثلا ولهذا يقال في تأكيد لا عمرو فان قلت ليس صاحب النخيل  
قال في باب احوال المستداليه واما الفصل فلتخصيصه اي المستداليه بالسند  
والمفهوم من ذلك هو قصر على السند لانه معناه جعل السند اليه بحيث يخص  
المستداليه ولا يعم وغيره قلنا نعم لكن الاستعمال الاصطلاحي على ان الواقع بعد  
البا هو المقصور على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون  
غيره وجعلته مختصا بالذكر فكان المعنى جعل السند من بين ما يصح اتفاقه  
بكونه مستداليا به بثبوت هذا السند له وهذا معنى قصر السند عليه الا  
تري قولهم في اياك نعبدان معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك **وتشبه**  
**من البيانين يفتصر عليه اي على معنى الاختصاص فلا يذكر للفصل معنى**  
**سواه وذكر الزحخشري الامور الثلاثة في تفسيره اولى بك هم المغفلون فقال**  
**فايد بالدلالة على ان الوارد بعده خبر لوصفه والتأكيد واليجاب ان**  
**فايدة المستدات بت السند اليه دون غيره وهذا الاخير هو المراد**  
بقصر السند على المستداليه وذلك بشهادة الاستعمال قال الثقات اني في  
حواشي الكشاف وهذا انما يتم اذا ثبتت القصر في مثل كان زيد هو افضل من عمرو

الخبر فيه نكره والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وان لم  
يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو السجاني وقال في الطول مشه  
التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر السند على المستداليه بخلاف  
هو افضل من عمرو وزيد هو يقام الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله  
تعالى اولم يعلموا ان الله هو يقبل التوب عن عباده هو للتخصيص والتأكيد  
وقد يكون لجرم التأكيد اذا كان التخصيص حاصل به ومنه بان يكون في الكلام  
ما يفيد قصر السند على المستداليه ان الله هو الرزاق اي لا رزق الا هو  
او قصر السند اليه على السند نحو انكرم هو التقوى والحسب هو المال اي  
لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال وفي شرح المفتاح لسيد المحققين انه  
اذا قيل زيد هو المنطلق فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا  
من اللام وافاد الفصل تأكيد ذلك التخصيص وان اريد بالمنطلق به المهور  
كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا يستلزم في جريان التخصيص  
قلبا او تعيينا في المهور فانك اذا قلت زيد هو المنطلق وارادت المهور  
وخاطبت به من اعتقد ان عمرا هو المنطلق المهور كان قصر قلب وان  
خاطبت به المتروك كان قصر تعيين بل يجوز بعضهم ان يكون قصر افراد  
لان كان مخاطب يعتقد الشك في المهور ويكون القصر مستفادا من  
الفصل ايضا واما نحو قولك الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى  
فقصر السند اليه على السند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد  
وضمير الفصل قد يجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تأكيد بثبوت السند  
للمستداليه فان اللفظ الحامل لعينين قد يجرد لاحدهما فانيتم من ان  
الفصل قد يفيد تخصيص السند اليه بالمسند والتأكيد تخصيصه به  
فليس بثبت وقد ذكر الشارح هنا شيئا جديدا عدم الاختلال به وهو انه  
قال سالت مرة بعض اصحاب عن الحكمة في التفرقة بين شان المؤمنين  
والكافرين في سورة البدر حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل  
اولئك اصحاب الميمنة والى به في حق الآخرين فقيل والذين كفروا باياتنا  
هم اصحاب المشأمة نوى به لتمييز ما اريد به اكل عتيق ليصم احصاؤه في  
ذهن السامع بواسطة الاسارة اليه حسا كما في هذا الوصف فردا ولا  
كذلك الضمير وان اسم الامثارة البعيد يجعل رتبة الى تعظيم المشار اليه  
القريب ذهابا الى بعد رتبته ومرتبة محله كما في قوله الذي لمنشئ فيه  
حيث لم يقل فهذا وهو حاضر وفي تفسير قاضي المفسرين رمز الى هذا السؤال  
وجوابه فانه قال اولئك اصحاب الميمنة اليمنى والذين كفروا باياتنا



بما نصبتاه دليل على حق من كتاب اوجه او بالقران هم اصحاب المشامة  
 الشمال والشوم والتكرير ذكر المؤمنين باسم الاشارة والكفار بالضمير  
 شأن لا يخفى **المسئلة الثالثة في محل** اي هل هو ذو محل من  
 الاعراب **اولا زعم القريون انه لا محل له من الاعراب ثم قال الكوفيون انه**  
**حرف** وضع ليبدل من اول وهله على ان ما بعده خبر لا تابع **فلا اشكال**  
 في انه لا محل له لانه حرف والحرف لا يخط في الاعراب قال نجم اليم لما كان  
 الغرض من الايتان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف  
 وهذا معنى الحرف اعني افادة المعنى في غير صار حرفا واخرج عنه  
 لها اسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع  
 وان يغير ما بعده من الترفع الى التنصيص لان الحروف عديمة النصرف وبقى  
 فيه تصرف واحد كان حالة الاسمية اعني كونه مفرد او مثنى ومجوعا  
 ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقية في الحرفية  
 ومثله في هذا التصرف كاف الخطاب فانه لما تجرد عن معنى الاسمية  
 ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة كون اسم  
 الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجوعا مذكرا ومؤنثا  
 ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور  
 لبقاء شمة فيه من راحة الاسم ولا يرد اسماء الاستفهام والشرط فان  
 فيها معنى الحرفية مع بقاء اسميتها لان تلك الاسماء معنى الحرفية مدلولها  
 ضمنا لمطابقة فائنها لتوضيح لجراد الاستفهام والشرط بل لمعنى الاسمية  
 ثم حذف حروف الاستفهام والشرط قبلها لكثرة الاستعمال وتضمنت  
 معانيها بخلاف الفصل وكاف الخطاب فان معنى الحرفية اي كون  
 ما بعده الفصل خبرا انابعا وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره  
 مدلول الكلمتين مطابقة فائهما موضوعتان له فافهم ثم **وقال**  
**الخليل اسم** فيشكل لان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من اعراب  
 ولهذا اقل للخليل وانه انما لعظيم لان الفاء الاسم ليس بهما كالاعمال  
 ولما كان قول الخليل لما فيه من مستبعد اخذ المصنف في تقريبه بالتنظير  
 فقال **ونظير على هذا القول اسما لا فعال فمن براها** اي في قولها من  
 براها غير معمول **لشيء** وليس هذا فعلا لا شكال كما توهم السارج  
 فقال ليس هذا برفع للاشكال بل هو توسيع لدائره فان ما ورد على  
 الاول يرد على هذا واعلم انهم اختلفوا في اسما الافعال الها محل ام لا  
 فذهب الاخفش الى انه لا محل لها وذهب سيبويه والمازني ومن تبعها

الى ان لها محلا ثم اختلفوا فقبل محلها الرفع بالابتداء واخرها كما في  
 اقايم الزيران وقبل النصيب على المصدرية والاول منها اظهر لانه اسماء  
 مجردة عن العوامل اللفظية فوجب الحكم عليها بالابتداء واختار الرضي  
 مذهب الاخفش وبرز اول القولين بان في اقايم معنى الاسم وان شابه  
 الفعل فصح كونه مبتدئا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا  
 اعتبارا باللفظ فان سمع في قولك سمع بالمعدي مبتدئا وان كانت  
 لفظه فعلا لان معناه الاسم والثاني بانه يستلزم تقديرا فعال قبلها  
 فلم تكن قائمة مقامها فلم يصح بنا وهما قال فاسم الفعل اذن ككاف ذلك  
 وكا كفصل عند من قال انه حرف وقد كان لكل واحد منهما محل من الاعراب  
 لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف  
 لا اعراب له فكذلك اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلم  
 ينتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له  
 ايضا محل من الاعراب **ونظير ال الموصولة** وهذا عند من يراه اسم  
 اسما وقد قيل عليه ان التنظير لغيره في شيء فان ال الاسمية لما كانت في  
 صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارضة كما في ال التي هي  
 غير واجيب بان قول المصنف وال الموصولة يعني به فمن يراها غير  
 معمولية لشيء وليس لشيء لانه لو كان كذلك لآخر قد فهم يراها غير معمولية  
 لشيء غيرها وكان حق العبارة ونظيره اسما لا فعال وال الموصولة فمن  
 يراها غير معمولية لشيء غيرها وانما الى الان لم اقف على قائل بان ال الموصولة  
 اسم لا محل له من الاعراب لانه غير معمول لشيء على انه لا يخفى انه يكفي في تنظير  
 المسئلة بثبوت اسم لا محل له من الاعراب كال الموصولة فان اعرابها  
 على ما بعده ها ولو عاريد نعم فتدبر غير معمولية لشيء يحتاج اليه في خبره  
 اسما لا فعال في نظير المسئلة **لنظير المسمو** ر فيها فتدبر **وقال الكوفيون**  
**له محل من الاعراب ثم قال الكسائي محله محل ما بعده** عز الرضي هذا  
 القول الى بعض النحاة بهذا اللفظ ومقابله الى الكوفيين وسحكيه عن  
 الفرغ منهم وعلاها بانه مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا قد دخل عليه لا مر  
 ال ابتداء نحو انك لانت الخليم قال وهو اضعف من قول الكوفية لان ال  
 نعمد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وايضا لو كان تابعا لما بعده في الاعراب  
 لم يتقدم عليه لان الغرض من انك كالتعت او كالبدل وهما لا يتقدمان **وقال**  
**الفرج محله محل ما قبله** قال نجم اليم والكوفيون يجعلون لها محلا من الاعراب  
 ويقولون هو توكيد لما قبله ويعتدرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيد للمنصوب



في انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور ويرد عليه وعليهم انه لا يؤكد المظهر بالمضمر لا يقال جاني زيد هو والضمير لزيد وان اللام الداخلة عليه في خبر ان تبقى كونه مؤكدا بل كونه تابعا لانها لو ذن بالاستقلال ولا استقلال لتابع واذا كان اعرابا محلا بحسب ما قبله او محسب ما بعده **فجعله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب** لا سواء ما قبل وما بعده فهما **وبين معمولي كان** وهما مختلفا الاعراب **رفع عند الضم لان ما قبل مرفوع ونصب عند الكسائي لان ما** بعد منصوب **وبين معمولي ان بالعكس** في الاعراب فهو نصب عند الضمرا ورفع عند الكسائي واعلم ان طائفة من العرب ذهبت الى جعل الفصل مبتدأ ما بعده خرم فلا ينصب ما بعده حيث كان عامل النصب وعليه ما قرئ في الشواد وتكن كاتوا هم الظالمون فان ترك انا اقل بالرفع ونسب الجرمي هذه اللغة الى بني تميم **المسئلة الرابعة** فيما يحتمل اي ضمير الفصل من الالوجه يحتمل في نحو **كنت انت الرقيب عليهم ونحو انت كنا نحن الغالبين** اي في باب الافعال الناقصة وما جرى مجراها من العوامل **الفصلية** فان قلت اذا فسر ضمير يحتمل الاول بضمير الفصل تعين ضمير الثاني به ولا معنى لقولنا يحتمل ضمير الفصل **الفصلية** اي لان يكون فضلا قلت ضمير الاول يرجع الى احد انواع الضمير المسعى اصطلاحا بضمير الفصل كالواقع في نحو زيد هو المنطلق وهو مختلف في اعرابه فبعضهم اعربوه فضلا على ما فيه من الاحتمالات وبعضهم توكيدا وبعضهم مبتدأ ومعنى احتماله لان يكون فضلا ان يقال هو احد هذه المحتملات وان جعلنا ضمير يحتمل الثاني عابدا الى مطلق الضمير نسبت المسئلة ان قصد هذه الترجمة كما يستهد به الذوق السليم **والتوكيد** زاد بعضهم والبدل **دون لا مبتدأ** اي دون ان يكون مبتدأ فلا يحتمله لا انتصاب ما بعده اي فلا يصلح خبرا اذا كان هو مبتدأ ويحتمل في نحو **وانا نحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمر هو الفاضل** اي حيث كان ثاني الخبرين مرفوعا **الفصلية** **والا مبتدأ دون التوكيد** فانه لا يحتمله لدخول اللام في الاولى واللام لا تدخل على التوكيد لا يقال ان زيدا زيدا كرم ويكون ما قبله ظاهرا اي اسما ظاهرا وهو ضمير في الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي ولا يؤكد الضعيف القوي والفصلية في صورتين احدهما اذا ولي الضمير منصوب وقرن باللام اما انتفاة الابتداء فلنصبها بعد ما واما

ويتعين م

انتفاء الابتداء فلنصبها بعد ما واما انتفاة التبعية فللام الثانية اذا وقع بين منصوبين او لهما ظاهرا اما انتفاة الابتداء فلما مر واما انتفاة التبعية فلنصب ما قبله وهو ضمير رفع **وهو ابو البقاء فاجاز في ان شأنيك هو الابتداء التوكيد** اي كونه هو توكيد الاسم ان وقد يويد انه توكيد للضمير مستند في **شأنيك** فانه اسم فاعل من شئنا كمنع وسمع شئنا بعض لا لنفس شأنيك لانه منصوب كما عرفت قال الشاعر واذا كان ابو البقاء لم يصريح بان الضمير توكيد لنفس شأنيك واما اطلاق القول بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره المصنف من انه توكيد للضمير المستتر فيه وهو محتمل صحيح مجتهد فكيف يسجل بالوهم عليه و٧ ينبغي حمل الكلام على العناد ما وجد سبيلا الى حله على الصحة ولا يخفك ان هذا الاحتمال لا يدافع التوهم بحسب ظاهر النقيض ولا ينافيه **ويحتمل** **الثالثة** الفصلية والابتداء والتوكيد **في نحو انت انت الفاضل ونحو انت انت علام الغيوب** وعلى التوكيد فانت في انك انت علام الغيوب يحتمل كونه مستعارا بدل ضمير النصب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو **ان زيدا هو الفاضل البريانية** ويجوز معها الفصلية والابتداء وينتفي التوكيد **وهو ابو البقاء ايضا فاجاز في نحو** **عند الله هو خير** كونه اي كونه هو بدل من الضمير المنصوب اي من معمول تجرده الاول ووجه كون هذا الوجه هو غلط انه لا يدل ضمير رفع من ضمير نصب **ومن نصب** **بل الكتاب** اراد كتاب يسمونه قد جرت لك كنت انت انت الضمير ان مبتدأ وخبر **والجمله خبر** كان ولو قدرت الاول فضلا او توكيدا لاسم كان لغلت انت ياك اي لكان حق القول نصب الضمير الثاني على انه خبر كان **والضمير** في قوله تعالى ان تكون امة هي امة من امة مبتدأ وقوله هما لهما مبتدأ ثان وجزم اللذان والجمله خبر ابواه وابواه مع جزم الجمله خبر يكون واما فصل في نيبا في فيه وجهه قاما بدل من ابواه اذا اجزنا ابوال الضمير من الاسم الظاهر واللذان حينئذ خبر ابواه والجمله خبر يكون كما عرفت وان قدر يكون خاليا من الضمير مستندا الى ما بعده فالجواب اسم يكون وهما مبتدأ وما بعده خبر والجمله خبر يكون او فصل او بدل من اسم يكون على حد ما سبق وعلى الاول من هذه الوجوه وهو كونها مبتدأ فاللذان بالالف لان خبر عن المبتدأ وعلى الاخير من هي بالياء لان خبر يكون او هو بالالف ايضا على الغرض فتر ان هذا لساحر ان يحتمل ان تكون قامة قاييه فاعل وهما



الذي ان مبتدا وخبر والجملة حال ويجعل ان تكون زائدة وابواب مبتدا اول  
وهما مبتدا ثان والذان خبره وهما خبر الاول او هما فصل والذان ان الخبر  
**رابط الجملة** **ما هي خبر عنه** لما كان شان  
الجملة ان تكون مستقلة بنفسها احتيج في جعلها مع غيرها كلاما الى رابط  
يربطها بذلك الغير ليصير بواسطة المجموع كلاما واحدا مستقلا لا فائدة  
ولا يحتاج الى ذلك رابط بالجملة الواقعة خبرا بالجملة الواقعة صفة والواقعة  
حالة محتاج الى ذلك ايضا وانما المراد هنا بيان ما يربط الجملة بالخبر هل  
وحدها ويشتركها في البعض منها اخذت في الربط كما يتضح لك ان شاء الله  
وهي **عشرة** احدها **الضمير** وهو الاصل في باب الربط وهذا يربط به  
مذكور اكر يوضرته ونحوه وفامر فوعا نحو ان هذان لساخران اذا  
قدم لهما ساخران كما قدم الزجاج واستحسنه شيخنا ابو العباس فرارا  
من دخول اللام في خبر للمبتدا غير الجملة وقال ابو حيان لا يجوز على المنع  
حذفه اذا كان مرفوعا مبتدا كان او غيره فلا يجوز في قولك الزيدان  
قاما بحذف ضمير التثنية ولعل المنع من الحذف في هذه الصورة تكون  
الضمير فاعلا لا تكونه ضمير رفع رابطا واجاز بعضهم حذفه اذا كان مبتدا  
كما في مثاله المصور وروايته لا ضرورة لهذا التقدير حتى يصير الخبر  
جملة ويبدى حذف رابطها الصلاحية ساخران نفسه لان يكون خبرا  
من غير تقدير **ومنصوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل عذابه**  
**الحسن** برفع كل على الابتداء لتخصيصه بالاضافة المقدرة والجملة بعده  
الخبر والرابط منها محذوف اي وكلهم وعد الله الحسن وفي تمثيل  
المضمم محذوف الضمير المنصوب بهذه الآية مرد على انما كان فيما حكاها في سبيل  
من الاجماع على منع حذف الضمير العائد على كل اذا كان مبتدا ونقل  
غير ان المنع مذهب البصريين ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن  
عامر وسلك الادب ابن ابي الربيع فقال ان ذلك جاء في الشعر وفي  
قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكي الصغار جوارحه عن الكسائي والفترا  
والحق ان حذف هذا الضمير يحسن في الصلة نحو هذا الذي بعث الله رسولا  
ويجوز في الصفة نحو وما شئ حيث يستباح ويقل في غيرها وجعل بعضهم  
جملة وعد الله صفة لكل هو لا منه عن تعريفه بالاضافة وقرا الباقر  
بالنصب على انه مفعول اول تقدم على فعله ولا موضع للجملة وفي شرح  
المحقق للخبري على الشاطبية ان الرفع عليه رسم الشام ويمكنه ذلك  
حذف والنصب عليه بقرينة الرسوم **ولم يقرأ بذلك في سورة التيسار**

بل قرأ بنصب كل كالجاء على النصب منه لان قبله جملة  
فعلية وهي فضل الله المجاهدين ولا كذلك هو في سورة الحديد  
فهو ابتداء للفرق بين القريتين فساوي بين المجاهدين في الفعلية بل بين  
**المجمل** لان بعده **وفضل الله** وذلك بان نصب كل على المفعولية وكانت  
الجملة فعلية ولو رفع كانت اسمية قطعاً بين فعليتين فلم تناسب  
المجمل وهذا مما اعتقلوه اعني الرجوع باعتبار ما يحطف على الجملة  
فانهم ذكر وارجح ان النصب على الرفع في باب الاستغفال في نحو  
قام زيد وعمر اكر مته للتناسب وهذا ترجيح يعطف الجملة ولم  
يذكر قوام مثل ذلك في نحو زيد اضربه واكرمت عمر ليكون ترجيحاً  
بالعطف على الجملة ولا فرق بينهما حيث كان الغرض المناسب في  
الفعلية بين الجملة المتعاطفة وقول ابي النخعي بالجر عطفاً على مدح  
الكاف **كله لم اصنع** برفع كله وهو بعض بيت لابي النخعي وقد أصبحت  
ام تدعى على ذنبه كله لم اصنع وقد تقدم الكلام عليه في بحث كل من حرف  
الكاف فان الرواية فيه برفع كله على الابتداء والجملة بعد الخبر والرابط  
محذوف اي لم اصنعه **ولو نصب كله على التوكيد** والمؤكد ذنب  
**لم يصح** لان ذنباً نكراً وكله معرفة ولا يؤكد نكرة بمعرفة عند البصريين  
وغير محدود فامتنع تأكيدها ايضا على رأي الكوفيين فانهم يحذرون  
تخصيص شئ اكله لكونه شئاً نكرة محدوداً **او نصب على المفعولية**  
اي على انه مفعول تقدم على عامله **كان فاسدا معني** لان نصب كل  
ليقتضي توجه اليها لخواصها في جوده فيستفاد نفي الشؤل وسلب العموم  
خاصة ويغيد بمفهومه نبوت الفعل بعض فيكون قابله معترفاً  
بعض الذنوب التي ادعها ام النار عليه وليس ذلك الغرض وقد مر  
الكلام على ذلك في بحث كل كما اشار اليه بقوله **لما بينا في فصل كل** هكذا  
يقع في غالب النسخ بنسخ من المحشي ويقع في بعضها لما بينا في فصل  
لو والصواب الاول لانه لم يبين في فصل لوم ذلك شئاً وكان الشايع  
لم يقع له الا النسخة الثانية فحزم بكونها سموا وكان ضعيفاً صناعته  
لان حق كل المتصلة بالضمير ان لا يستعمل مع الاستقرا **الا لتوكيد او مبتدا**  
**نحو ان الامر كله قري بالنصب والرفع** فالنصب على التوكيد والرفع  
على الابتداء وقراءة جماعة هو بالجر ايضا على قراءة ابن عامر **الحكم**  
**لما هلية** يعنون بالرفع اي بغونه فحذف عايد المبتدا المنصوب  
وقرا الباقر بالنصب ولا حذف **ومحذوف** اي ومحذوف ما محذورا



نحو السمين نوان بدمهم اي منه و نحو قول امرأة زوجي المسى من الرب  
 والريح ربح زرب اذ الم يقل ان ال في قولها نانية عن الضمير فان التقدير  
 حينئذ المس منه وان قلنا بنينا نال فلا حاجة الى التقدير وهذه ثمانية اقسام  
 اللا في اجتماع وتعاقد على ان يصفن ازواجهن وكن احدى عشرة امرأة  
 وقصص مشهورة في الصحاح ويعرف هذا الحديث بحديث امر زرع ولا رب  
 دابة معروفة ونطلق على الذكر والانثى ويقال انما نطلق على الانثى ويقال  
 انما نطلق على الذكر كحر زيجات على زينة صرد ولانثى عكر شيه والخزفوق  
 ولان الرب زرب كغلب بتقديم الزاي على ال رابط او جرب طيب الربيع  
 والزعفران كذا في الفاموس يريد ان زوجها كالارب في نعومة وتين  
 سلمسه وكان الرب في طيب رايحه او طيب شاه في الناس وقوله تعا  
 هو بحر وايضا عطفا على مدخول نحو ولمن صبر وعفان ان ذلك لمن عزم  
 الامور اي ان ذلك منه لا بد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام  
 الداخلة على من صبر للابتداء من موصولة او شرطية او قدرنا اللام  
 موطية لقسم مقدر ومن شرطية اما على الاول اي على تقدير موصولتها  
 واللام للابتداء فلا بد من ضمير رابط واما على الثاني اي تقدير شرطيتها واللام  
 عن من فلا بد له من ضمير رابط واما على الثاني اي تقدير شرطيتها واللام  
 للابتداء فلا بد من جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء وهو جملة من ان  
 تشقل على ضميره اي ضمير اسم الشرط المرفوع سواء قلنا انه اي الجواب الخبر  
 قلنا ان الخبر فعل الشرط اي مع فاعله وهو الصحيح ويرد عليه ان من  
 اذا كانت شرطية فليس في الكلام ما يصلح جوابا لشئ جملة ذلك اي عزم  
 الامور وهي اسمية غير متقونة بالفاء فلا تصلح له وسيرد على المتأولين بجوابها  
 للشرط بذلك فافهم التردد على ان اللام للابتداء وبالي القسمين غير  
 متات لما عرفت وجوابه ان المصدر رد ولم يجر كغيره ثم ابطال للجوابية  
 بعدم الاقتران بالفاء يلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع ابتداء  
 اللام وحصله انه رد ديان امرين ثانيا غير متات لتوسيع الدائرة  
 واما على الثالث اي كونها شرطية مع ابتداء اللام موطية فلا بد  
 جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى اي فلا بد منها  
 من الضمير الرابط واعلم ان لزوم تقدير منه على هذه الوجوه انما هو  
 على تقدير ان الاشارة بذلك في قوله ان ذلك لمن عزم الامور الى المصدر  
 المفهوم من ضمير وعفان واما ان جعلت الى من فانه يصح وقوع الجملة الاسمية  
 خبرا والرباط حينئذ اسم الاشارة ولا تقدير للضمير نعم يحتاج

حينئذ الى تقدير مضاف اي ان ذلك لمن عزم الامور جواب الشرط  
 مردود لانها اسمية ولم تقترن بالفاء فلا تصلح جوابا له وقولها  
 انها على اخصار الفاء تصحيا لجوابها مردود لاختصاصه بذكر اي  
 اضمرا وفي الجواب بالشرط وجب على قولها ما بجوابية هذه الاسمية  
 لا سمي ان تكون اللام في ولمن ضمير وعفان لا بد من اللام للوطية اذ لو  
 كانت اللام للوطية لصرفت الجواب الى القسم كما هو القاعدة وكان جواب  
 الشرط محذوفا **تنبيه** قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل  
 الربط به ففتنح المسئلة لعدم الربط وذلك في ثلاث مسائل احدها  
 ان يكون اي ذلك الضمير معطوفا لغير الواو ومن احرف العطف نحو  
 زيد قام عمر فهو او ثم هو لان العطف بالفاء او ثم يقتضي ان المعطوف  
 متأخر عن المعطوف عليه فالضمير المعطوف متأخر عن المعطوف عليه  
 فكان خارجا عن جملة قلمات به الربط فامتنعت المسئلة ولو كان العطف  
 بالواو جازت وكان الضمير رابطا لان الواو ملطوق للجمع والاسمان معها  
 او الاسماء بمنزلة اسم متفق او مجموع وقولك زيد قام عمر وهو في قوة  
 قولك زيد قام هو وعمر فالضمير يتقدير العطف بالواو في المعنى  
 معطوف عليه فصح الربط **والثانية ان يعاد العامل** ويكون العطف  
 بالواو نحو زيد قام عمر وقام هو ففتنح المسئلة لان الضمير حينئذ  
 من جملة اخرى ولم يرتبط بما قبلها ارتباطا نصريه كاجملة الواحدة  
 لان العطف بالواو وهي ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ومن ثم منعوا  
 الربط ان يقوم ويتحد واجازوا قايم وقاعد وسيلتي نصريح المص  
 وقاف في خواشي التيسيل واما قول بعض المحررين قال الشاعر واظنه  
 ابا البقا في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية  
 لرجلين فردودا اي بما عرفت من ان الواو في الجمل ليست للجمع  
 فلا ربط بين الجملتين فامتنع وصف رجلين بها وعلى ما ياتي من المص  
 عن هشام من اعتبار العطف بالواو رابطا ينبغي جواز هذه المسئلة  
 اما لو كان العطف بغير الواو كالفاء او الفتحة مع البنية جازت المسئلة  
 اتفاقا **والثالثة ان تكون** ذلك الضمير بدار نحو حسرتي الحارثة اعجبتني  
 هو فهو اي فهذا اللفظ او هو ضمير على ايد غايد على ما جعل بدلا في التركيب  
 بدل اشتمال من الضمير الموثق المستثنى في اعجبتني هي العايد على  
 الحارثة واما هو فيعود على حسن وانت لو قلت اعجبتني الحارثة حسرتها  
 فذكرت الظاهرين كذا الثاني بدل اشتمال من الاول وكذا شانه ضمير

الحارثة مع



وهو اي هذا الضمير بتقدير بدلية في التقدير كما نرى من جملة اخرى فتمتنع  
المسئلة لفوات الربط فيها وهذا على ما عليه الجمهور من ان العامل في البدل  
مقدر بلفظ الاول من جملة ثانيه فلا ينوي بالاول الطرح **وقياس قول**  
**من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه** كالمبرد ومن وافقه  
واختاره ابن مالك والمبدل منه في بنية الطرح ان تصح المسئلة لان  
الرباط حينئذ ليس من جملة اخرى **وخذ لك** في الجواز بتقدير والامتناع  
بتقدير **مسئلة الاشتغال بجوز النصب والرفع في نحو زيد ضربت**  
**عمرا واباه** اي حيث يكون العطف بالواو لانهما في ذلك الجمع فيصير  
المتعاطفان كأنهما بلفظهما بلفظ واحد فلم يخل الجمله خبرا كانت  
او تعسيرا عن رابط **وتمتنع الرفع والنصب مع الفاء** وتم مع التصريح  
**بالعامل** نحو زيد ضربت عمرا واباه او ثم اباه او وضربت اباه لان الضمير الذي به  
يحصل الربط يكون من جملة اخرى فيخلو الجمله الخبر بها او المفعول من رابط  
**واذا ابدلت اباه ونحوه من عمرا** اي اذا انتبت به بدلا منه لم تجوز  
ايضا اي امتنع الرفع والنصب وقياس بعضهم الجواز على ما مر من الاختلاف  
**في عامل البدل** هل هو المفعول او مقدر من جنسه وفي بناء عدم جوازها  
وهو قول واحد على ما مر من الاختلاف في عامل البدل وهو قولان احدهما  
يصح البناء عليه **نظر فان قدرته ببيان** اي عطف بيان **حاز** اي الرفع  
والنصب **باتفاق** قبل عليه ان دعوى الاتفاق لا يتم الا اذا ثبت الاتفاق  
على ان العامل في عطف البيان هو العامل في مستوعده والى ثبت وقد صرحوا  
بالخلاف في عامل التابع مطلقا من غير تفصيل بين البدل وغيره وبالجمله  
لا اتفاق هنا مع التصريح بالخلاف هناك وبعد في المسئلة تفصيل فان  
انقسامها الى التبع والتوكيد وعطف البيان فيقول القائل فيها هو العامل  
في المستوعده ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها بتعديها لما جرت عليه وهو  
مذهب الخليل والاحفش قبل وسيبويه واكثر المحققين وقال عم الامة  
الرضي اما الصفة والتوكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال  
سيبويه العامل فيها هو العامل في المستوعده وقال الاحفش العامل فيها  
معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونهما تابعه وقال بعضهم ان عامل  
الثاني مقدر من جنس الاول واما البدل فالاحفش والزماني والفارسي  
والكثير المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول وسيبويه والمبرد  
والسمرقاني والزمخشرى وابن الحاجب على ان العامل في البدل هو العامل في  
المبدل منه واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في العطف

هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الغضا  
ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل بالبيان فظهر  
لك ان الاعتدال عن المصداق بانما حكم الاتفاق في عطف البيان لان القول  
بان العامل في البيان مقدر من جنس الاول قول لا يعتد به **وتجوز باتفاق**  
**زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا** او نصبت له لان الصفة والموصوف  
كالتى الواحد كالثنى في ربط جملة الموصوف بما في صفة من الضمير الثاني  
من الروابط الاشارة المفهومة من اسمها نحو والذين كن بوابا ياتنا واستكبرا  
عننا اولئك اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا تكلف  
نفسا الا وسعها جملة معترضه بين المبتدأ اعني الاسم الموصول وخبره  
اعني اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان  
عنده مسؤولا فان اسم الاشارة كالضمير في اعتبار ما يفسره **ويجوز** **ولباس**  
**النفوس** ذلك خبر لان يمكن ان يكون مبتدأ خبر وخبر الجملة خبر لبس رابطها  
الاشارة ويمكن ان يكون بدلا وبيا نام لباس والخبر خبر فقط قال  
الشارح وهذا الاحتمال الذي ابداه المصنف حتى تكن ظاهر تخصيصه بهذه  
الاية يقتضي ان الابين السابقين لا يتأق فيهما هذا الاحتمال وليس كذلك  
**وحصل ابن الحاج** احد تلامذة الشلوين **المسئلة تكون المبتدأ موصولا**  
**كافي** اليتين السابقين او موصوفا عن قولك زيد انكرتم ذلك المدح  
**والاشارة بالجراي** ويكون الاشارة **اشارة البعيد** فيمتنع نحو زيد  
**قام هذا لما نعين** هو كون المبتدأ غير موصول او موصوف وكون الاشارة  
للقرب **وزيد قام** ذلك لما نغ **والخبر** عليه في الية الثالثة وهو الاول  
وكذا الذي قام ذاريد لما نغ هو الثاني **ولا حجة في الرابعة** من  
الايات **لاحتمال كون ذلك فيها بدلا** من لباس النفوس او بيا ناله  
كما انه لا حجة له في الية الاولى والثانية لما بينا غير الاحتمال فيها واما  
الحجة عليه في الية الثالثة **وجوز الفارسي** كونه اي كون اسم الاشارة  
في الية **صفة** لباس النفوس فانه وان كان جامدا فهو في معنى  
المشتق وتبعهم جماعة منهم ابو البقا ورده **لخوف** بان الصفة  
لا تكون اعرف من الموصوف لكن اسم الاشارة اعرف مما اضيف  
الى ذي اللام والثالث من الروابط اعادة المبتدأ في جملة الخبر  
بلغظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتخميم نحو **الحاقصة**  
**ما الحاقصة** واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وكان الاصل ما هي واهم  
في الظاهر مكان الضمير تهويل لامرها وتخميم لامرهم وفي المعاني شرع الباب



وضع الظاهر موضع الضمير في معرض التخييم والتعظيم جازا قيا سا وفي غيره  
 يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش  
 يجوز في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول يجوز يد قام ابوطاهر اذا كان  
 ابوطاهر كنية زيد **وقال لا اري الموت يسبق الموت شي نخص الموت**  
**ذا الغنى والفقير البيت** من الضرب الاول من الخفيف وهو لسواده  
 ابن عدي وقيل لعدي بن زيد وقيل لسواده بن زيد بن عدي وبروي  
 بدل يسبق يشبه من الشبه والتخفيف التكرار يقال نخص الله عيشه  
 اي كدره قال الزمخشري اي نخص الموت عيش الغنى وعيش الفقير وكان  
 الاصل يسبقه شي وحل المشاهدة في المعراج الاول لان فيه وضع الظاهر  
 موضع الضمير الرابط والافقوله نخص الموت وان كان مستانفا من وضع  
 الظاهر موضع الضمير ايضا **والرابع** من الروابط **اعادة بمعنى** ان لم  
 يكن بلفظ يجوز **يد جاني ابو عبد الله** اذا كان ابو عبد الله كنية لاجازه  
**ابو الحسن الاخفش** وقد نقل عنه صاحب عباب اللباب ونقلنا انفا مستدلا  
 بخو قوله تعالى **والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة اتانا نضيق**  
**اجر المصلحين** فان المصلحين هم الممسكون بالكتاب المقيمون للصلاة  
 واجيب بتمنع كون الذين مستدلا به هو مجرور بالعطف على الذين  
 ينقون اي والذين هم خير لولاهم ولولا، وليس سلم انه مبتدأ فالرابط  
 العموم الشامل للمبتدأ وغيره **لان المصلحين اعم من المذكورين** اوضح محذور  
 من جملة الخبر **اي منهم** ورد عليه ان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة  
 لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا مضيق اجر المصلحين  
 منهم وقد يقال ان من المحدثات بيا نية لا بتعريض فلا اشكال وقد ورد  
 مثله على دعوى ان المصلحين اعم من المذكورين الذين هم الممسكون والمقيمون  
 والا لكان من المصلحين من لا يمسك بالكتاب ولا يقيم الصلاة وفيه ما فيه  
**وقال الخو في الخبر محذوف اي ما جاورون** والخلة التي قلنا انها للخبر  
**دليله** والخامس من الروابط **عموم** في جانب جملة الخبر **يشمل المبتدأ** وغيره  
**خو زيد نعم الرجل** قيل الظاهر ان العموم حصل من ان التي في الرجل بناء على  
 انما للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط للقطع بان قابل نعم العبد  
 صهي لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح من يطا بق  
 هذا الفاعل فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدأ اذا كان جملة  
 يستعمل على جنس يندرج هو فيه لم يخرج الى ضمير يجوز **يد نعم الرجل** والله  
 شارح في شرحه المسمى بالعباب بان اللام في الرجل لما كانت الجنس

كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان  
 مشتملا على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه بحرى المذكر اللفظي وهذا وجه آخر  
 لضعف هذا الخامس الاعراض على المصداق لا بد منه بقوله كذا قالوا **وقوله**  
**فاما الصبر ومنها فلا صبرا** هو بعض بيت من اول صنوب الطويل وتامه  
 الاليت شغري هل الى ام معر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا كثيرا رواه الحاشي  
 بلفظ ام معر ورواه غيره بلفظ ام معر وفي الموفقيات للزبير بن بكار  
 ان ابن ميادة رماح بن ارد كان يشيب بام محمد بن بنت حسان المرمة احد  
 ساء بني جذيمة خلف ابوها لم يخرجها الى رجل من عشيرته ولا يزوجه  
 بخد فقدم عليه رجل منهم بالشام فزوجها اياها ولقي ابن ميادة من ذلك  
 شدة ولما خرج بها زوجها نحو بلادها اندفع يقول وانشد البيت وابيات  
 اخر كذا قالوا **ويلزمهم ان يحجزوا زبديا مات الناس وعمر وكل الناس**  
**يوتون وخالد لا رجل في الدار** فان هذه الامثلة مثل ما اورد من المثال  
 والشعر ولعلم يلزمون ذلك اذ لم يرد عن العرب ان مثل هذا لا يقال كذا  
 رايته بخط بعض محشي هذا الكتاب **واما المثال** يعني به زيد نعم الرجل  
**فقتل الرابط فيه اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن**  
**في صحت تلك المسئلة** اي مسئلة اعادة المبتدأ بمعناه وقد قيل عليه  
 ان اجازة هذا المثال لا يختص بها ابو الحسن حتى يخرج على مذهب  
 والقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدأ بمعناه انما تكون خلفا  
 عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه كيف نتا في خرج هذا المثال الذي  
 يستعمل هو وخوه في السعة استمالة شاعرا على مذهب الاخفش وهم  
 لا يرون صحته هذا المثال الذي يستعمل هو مالا سبيل اليه **وعلى القول**  
**بان ال في فاعل نعم وليس للعمود لا الجنس** فانها اذا كانت للعمود  
 والمعمود هو المبتدأ كان المبتدأ كانه قد اعيد بمعناه **واما البيت**  
**فالرابط فيه اعادة المبتدأ بلفظه** لا يقال كيف ذلك والمبتدأ محلي  
 باللام والمعاد خال منها لا نأقول عموم النكرة الواقعة في سياق  
 اعطاها حكم المعرفة فان معنى لا صبرا انما الصبر على ان البيانيين  
 في فن البديع في النوع المسمى بالجناس التام وهو ما اتفق فيه اللفظ  
 في انواع الخروف واعداها وهياتها وتزنيها متلوا له بقوله تعالى  
 ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة ولم يقدح في اتفاق  
 اللفظين وجود ال في احدهما وعدمها في الآخر **وليس العموم فيه مراد**  
 حتى يعتد به ويكتفى به في الربط **اذ المراد** ان لا صبرا لعنه اي المراد



نفي كل صبر يتأق له عنها وهذا وان كان فيه عموم لكنه مساو للمبتدأ  
 لأن المبتدأ كل صبر عنها يمكن له بشهادة الذوق **لا انزل صبر** **لعن** **شي**  
 من الاشياء التي من جعلتها الصبر عنها ليحقق عموم المبتدأ وغيره **ك**  
**والسادس** من الروابط **ان يعطف بفا السببية** اي التي تعين  
 سببية ما قبلها لما بعدها **جملة ذات ضمير على جملة خالية منه**  
 اي من الضمير **او بالعكس** متعلق بمقتدر اي او يعطف ملتبسا بالعكس  
 وذلك بان يعطف بالفاء جملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير  
 والعطف في قوله او بالعكس من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما  
 يتوهم فتأمل **نحو قوله ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض**  
**مخضرة** فان جملة انزل من السماء ما خبر اسم ان وهي ضمير وقد عطف عليها  
 بالفاء جملة تصبح الارض مخضرة ولا ضمير فيها وحكم المعطوف حكم المعطوف  
 فهي تحتاج الى ضمير رابط كما في تلك لكنه استغنى عنه بعطفها عليها بالفاء  
 التي للسبب فانها صيرت الجملتين كالجملة الواحدة فالنفي في الربط بضمير  
 احدهما والتحقيق في هذه الصورة ان الجملتين معا خبر عن اسم ان لا احدهما  
 والاخرى عطف عليها وانما قدر العطف اولاً ثم جعل المجموع خبراً  
 فالمحل للمجموع لا لكل واحدة لان جزءه ماله محل لا محل له ولو كان العطف  
 بغير الفاء لم يجز عند الجمهور **وقوله وانسان عبق يحسر الماء تارة فيبدو**  
**وتارات يحم فيغرق** فهو من ثاني الطويل من قصيدة لذي الرمد وانسان  
 العبق المثال الذي يرى في سوادها وجهه اناسي ويحسر بالضم  
 والتكسر مضارع حصر بالفتح حصورا ينكشف فعل لازم ويقال حصره  
 بمعنى كشفه فيتعدي ومضارع كالاول ضم او كسر او مصدره الحسر  
 ويبدو ويظهر ويحم بضم الجيم وكسرها مضارع جهم جوما اي كثروا ارتفاع  
 وقال ابن ايسعون معنى يحسر فعله تعسير باللام وبان المراد  
 ولغزق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها وفي اقراذه النكرة اولاً وجمعها  
 ثانياً استدارة الى ان غلبة البكا عليه هي غالب احواله وهذا البيت  
 مثال لما عطف فيه جملة ذات ضمير على اخرى لا ضمير فيها وقد بان ذلك  
 ان الابد السابقة مثال العكس فكان في كلام المصنف بشرع غير مرتب **كذا**  
**قالوا والعهد على ام في ذلك والبيت يحتمل لان يكون اصله يحسر**  
**الماء عنه اي ينكشف عنه** وحذف الضمير لادالة المعنى عليه وقيل  
 الرابط الالف واللام في الماء لنيابة تمام عن الضمير والاصل يحسر تارة  
 وقيل هو على تقدير اداة شرط اي ان يحسر الماء يبدو والجملة الشرطية

اذا وقعت خبر لم يشترط كون الرابط في جملة الشرط بل في ايها واحد  
 كفي وحكم الشايع باظهارية ما قالوه بالنسبة الى ما قاله المصنف وعلل ذلك  
 بان الحذف على خلاف ولا ضرر وبق تدعوا اليه وما في البيت كما في قوله  
 نظر الذباب فيغضب زيد **وفي المسئلة تحقيق تقدم في وضعه**  
 يشير الى ما ذكره في الباب الثاني في المحلة السادسة من الجمل ذات المحل  
 وتحقيقه المسألة اليه هنا قوله هناك ان الفاء نزلت للجملتين منزلة  
 جملة واحدة فالنفي منهما بضمير واحد وحذف الخبر مجموعهما كما في جملة  
 الشرط والخبر الواقعتين خبراً والمحل لذلك المجموع **والسابع** من الروابط  
**العطف بالواو واجازة هشام وحده** فاذا عطف بالواو جملة  
 ذات ضمير على اخرى خالية منه او بالعكس كفي ذلك في الرابط **نحو زيد**  
**قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند** **سأه اي بقى**  
**هشام جواز ذلك على ان الواو للجمع والجملتان كالجمل الواحدة كسيلة**  
**الفاء في العطف بها وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل** رد على  
 هشام يمنع ان الواو فيما ذكر للجمع لعطفها جملة على اخرى وهي انما تعين الجمع  
 في عطف المفردات **بوليل جواز هذا ان قائم وقاعد** ضمير عن المثنى يعطون  
 بالواو **دون هذا ان يقوم ويقعد** وان كان العطف فيه بالواو لما ذكرنا  
**والثاني** من الروابط **شرط يشتمل على ضمير مدلول بالرفع صفة بعد**  
**صفة على جوابه بالخبر** للمثالي من الضمير **نحو زيد يقوم عمر وان قام**  
 فيقوم عمر جملة الخبر ولا ضمير فيها لكنها قدرت بشرط فيه عايد على  
 المبتدأ وهو فاعل وهذه المسئلة اجازتها ابن ولاد نظر الى ان محل الخبر  
 كونه ادليل جواب الشرط كما في جوابه والشرط مع الجواب كما في  
 الواحد والضمير في احدهما يعنى عن الآخر واورد عليه ان الرابط في ذلك  
 هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من صور القسم الاول  
 الاول فلا تعد متما مستقلاً برأيه واجيب بان القسم الاول  
 يكون الضمير فيه واقفاً في الخبر وهذا ليس كذلك بل الخبر لا ضمير فيه وانما  
 دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير وبك ان تقول نحن نصدق  
 بيان روابط الجملة انما هي خبر عنه فلا يصدق على هذا الضمير ان  
 منها وانما الرابط لما هو خبر الشرط المشتمل على الضمير ولو بواسطته  
 فلا يكون الثامن من صور القسم الاول فتأمل **والثاني** من الروابط  
**النايب عن الضمير في الربط وهو قول الكوفيين وطائفة من**  
**البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى**



فان الجنة هي الماوي الاصل ماواه فنابت الى عن الضمير وقال الماوي  
 من هذه النياحة **التقدير هي الماوي له** فليست الى نايبة وانما  
 الضمير الرابط محذوف مع حرف الجر **والعاشرون** من الروابط **كون الجملة**  
**نفس المبتدأ في المعنى نحو هجري ابي بكر** **والله** المحصور بكسر  
 الهمزة وبالجميم المشددة مع الغنة العادة قال في الصحاح والمختار مثال  
 الفتيق الرباب والعادة وكذلك المحصور والاهري يقال ما زال ذلك  
 هجره واجهراه اي دابه وعادته وفي شرح التسهيل لاسم قاسم  
 تفسير المحصور بالفتوى في المهاجرة وقد يقال ان الجملة في هذا المثال  
 ونحوه ليست مما الكلام فيه لانه في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها من  
 ثم استعنت عن رابط وتحيب منع ذلك والجملة مما الكلام فيه نظرا  
 الى ان المراد مطلق الجملة فان قيل ليس كذلك لان الروابط ينافيه  
 قولهم ان الجملة اذ كانت نفس المبتدأ في المعنى لا يحتاج الى رابط قلت  
 معنى قولهم ذلك انها لا تحتاج الى رابط غير نفسها بل ربطها بنفسها  
 فالمنفي رابط معتد لا مطلق ليسا فينا ومن هذا القسم **اختار ضمير**  
**الثان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاحصة ايضا**  
**الذين كفروا فان الرابط فيها كونه في المعنى نفس الثان والقصة**  
**تغيبه الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم** قراءة  
 للهموز بضم المشاء الخفية على البناء للمفعول وفترى بالبناء للفاعل على معنى  
 يستوفون اجالهم ويذرون ازواجا يتربصن اما النون التي هي  
 ضمير جميع الاناث **على ان الاصل وازواج الذين** ويكون المحذوف  
 من الاول ايل واما كلمة هم هي التي ضمير جمع الذكور مخفوفة محذوفة  
 هي وما اضيف اليه **على الذين** بان حذف المضاف اوله واقيم  
 المضاف اليه مقامه ثم حذف المحذوف من الاخر وكان حتى التعبير  
 محذوف في وما اضيف اليه الكناية است الضمير المستتر العايد الى لانها  
 عبارة عن الكناية وذكر الضمير المحرور بالي لانه عبارة عن لفظهم وتقديرها  
 اي تقدير هذا المضاف وما اضيف اما قبل تربص اي ازواجهم  
 يتربصن بعدهم اي يتربصن ازواجهم بعد موتهم وهو قول الفراء  
 وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم  
 ثم جي بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فان تقدم ذكر الشئ  
 يقتضي عود الضمير فامتنع ذكر الضمير الرابط العايد على المبتدأ لان  
 النون لا تصناف لكونها ضميرا ولو ذكر الضمير الرابط لو جيت اضافها

وهو قول الخليل وعنه  
 للمبرد وعنه القول الثاني  
 واما بعد اي يتربصن

اليه فوجب حذف **وحصل الرابط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف**  
**للضمير الرابط** وحصله ان الرابط حصل بمقام مقام المضاف الى الرابط وقد  
 نوقش ابن مالك حيث كان قايلا بما عليه الكسائي بان مناف لما قرره  
 في باب التنازع من شرحه على التسهيل من ان مخوزيد منطلق وسرع  
 اخوه لا يجوز فيه تنازع والا استدعت احدا معا ملين الى السبي وهو  
 الاخ والآخر الى ضميره فلم يرد عدم ارتباطه بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره  
 ولما التبس بضميره فان سمح مثله حمل على ان المتأخر مبتدأ محذوف عنه  
 بالعاملين المتقدمين عليه وان منه قضى كل ذي دين فوق غريمه وعزة  
 مطلقا معنى غريمها فان اراد وعزة غريمها مطلقا فانت كما ترى مفيد لمنع  
 ما جوره في الآية لكن يرد على قوله لم يرفع ضميره ولما التبس بضميره منع  
 الثاني لان العامل في المثال رفع الضمير الثاني العايد الى الاخ المضاف  
 الى ضمير المبتدأ فيكون لما التبس بضميره ولو بالواسطة في الآية قولان ازان  
 ذكرهما صاحب البحر احدهما ذهب اليه الكسائي والفراء وهوان الذين مبتدأ  
 لا خبر له بل اخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن بالذين لان الحديث  
 مضمين في الاعتداد بالاشهر فاجاء الخبر عما هو المقصود والمعنى من مات  
 عنها زوجها تربصت تاينهما ان الخبر محذوف مقدرا قبل المبتدأ اي فيما يتلى  
 عليكم حكم الذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وحل يتربصن بيان الحكم المتعلق  
 فلا محل لها قبل وهذا قول سيبويه وما عزا المص الكسائي نقل نحوه ابو حيان  
 في خبره عن الزجاج فقال وقال الزجاج الخبر يتربصن ولا حذف يعنى معنى الخبر  
 لانه ربط من جهة المعنى لان النون في يتربصن عايد على ازواج الذين يتوفون  
 ولو صح بدلك فيقل يتربصن ازواجهم لم يجز الى حذف وكان اختيارا  
 اختيارا صحيحا فكذا ذلك ما هو معناه **الاستنباط الذي يحتاج**  
**الى الرابط وهو احد عشر** **الجملة المحذوف بها** **والذي مضى** حيث  
 ذكرت رابطها فانه يفهم منه احتياجها الى الرابط قطعاً ومن يشك  
 اي ومن اجل ان الجملة المحذوف بها يحتاج الى الرابط كان **مردودا** قول  
 ابن الطراوة في اوله **لا يزيد لا كومتك ان لا كومتك** هو الخبر لعدم  
 اشتغال على رابط يرتبط بمبتدأه وقول ابن عطية في قوله **والحق**  
**اقول لا ملان جميعهم ان لا ملان** خبر الحق الاول فيمن قرا بالرفع  
 على الاستدواء في قراءة حمزة وعاصم والياقون بالنصب وانقصوا على  
 نصب الثاني وقوله بالرفع استئناف لا عطف على مقوله ان التقدير ان املاء  
 مردودا لان ان تصير الجملة مفردة لما عرفت من انها حرف مصدرى يجب

مطلوب الاستنباط الذي يحتاج  
 الى الرابط



تاويله مع ما بعده بالمصدر وجواب القسم لا يكون مفردا اي يخرج الجملة عن  
 صلاحيتها لحي اية القسم بل الخبر فيها محذوف اي لولا وجوده ولحق  
 قسمي وجعلت جملة الجواب قايمة مقام هذا الخبر فمن ثم وجب حذفه كما في  
 لمحرك لا فعلان اي لمحرك قسمي وثالث في انكشاف وقري ولحق اقول منصوب  
 على ان الاول مقسم به كانه في ان عليك الله ان لا يتايعا وجوابه لاملاذ  
 ولحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول ان الحق والمراد  
 بالحق اما اسمه عز وجل الذي في قوله ان الله هو الحق واما نقض الباطل عطية  
 تعلى باقسامه به ومن فحين على ان الاول مستند محذوف والخبر كقول له لمحرك  
 اي فلحق قسمي لاملاذ ولحق اقول اي اقول كقول له كانه لم اصنع ومجربون  
 على ان الاول مقسم به ومعناه التوكيد والتسديد وهذا الوجه جائز في  
 المربوع والمنصوب ايضا وهو وجه حسن كمال ابو حيان ومخلصه انه اعمل القول  
 في لفظ القسمية على سبيل الحكاية **الثاني في الجملة الموصوفة لها ولا يربطها**  
**الا الضمير او اما مذكورا او نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه او مقتدرا**  
**اما حرفا كقوله ان يقتلوك فان قتلكم لم يكن عارا عليكم ورب قتل**  
**عارا اي هو عار والجملة الاسمية صفة قتل وقدم معنى الكلام على هذا البيت**  
**او منصوبا كقوله وما شئى حجت عيسى حاج اي حجت وهذا يحذف بيت صدره**  
**حجت حجت تمامه بعد جند وهو من الضرب الواو من الواو وقابله جرير والجد**  
**فان في القاموس ما اشرف من الارض والطريق الواضحة المرتفع وما خا كفت**  
**اي تمامه وبضم جيمه مذكرا علاه تمامه واليمن واسفله العراق واليشام**  
**واوله من جهة الحجاز اذ افت عرق والجد ايضا ارض ببلادهم في اقصى**  
**اليمن وفي الصحاح في الجند من بلاد العرب خلاف الضور والغور تمامه وكل**  
**ما ارتفع من تمامه الى ارض العراق فهو جند وتمامه بالسكر مكررها**  
**الله تعالى وارض من حروفه لا يلدو وهم الجوهرى قاله في القاموس وانما يعين**  
**حجبت لان يكون صفة شئ وشئ مرفوع على ان اسم ما ولم يكن منصوبا على**  
**اخره مفعول تقدم اي وما حجت لان يكون صفة شئ ولا تقدر لامر من**  
**اخرها انه لا تزداد الباء في المفعول الثاني ولا في صفة بل حيث تزداد اما**  
**تزداد في الموصوف دون الصفة فنقال ما انت برجل قايمة لاملاذ رجلا**  
**بقام ولو كان شيئا مفعولا مقدر الزمت زيادة الباء في صفة والثاني**  
**انك لو قدرت سقوط الباء اما حجت شيئا مستباحا فيلزم ان لا يكون**  
**لحايته اثر لانه انما حجت شيئا وهو بيا في مقام المفعول **ومحرورا** ويكون محذورا**  
**حينئذ مع جاره نحو والقوا اليوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقتل منهم**

شفاة

شفاة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع  
 مرات مرة في الجملة الواقعة صفة المعطوف عليها وثلاث مرات في الجمل المعطوف  
 عليها وقرا الاعش وقيل عكره فسيح ان الله حينما تمسك وجنا نصيون  
 على تنوين حينما فتعين كون المعلنين بعد صفة له على تقدير فيه مرتين  
 وهل حذف الجار والمجرور معا اي دفعة واحدة حتى كان هناك حذف  
 واحدا وحذف الجار وحده اولا فان نصب الضمير على نزع الخافض **وانقل**  
**بالفعل كما قال ويوما يمتدنا ه سليما وعاما** مصدر بيت لرجل من بني عامر  
 عجزه قليل سوى الطعن الهال نوافله وهو من ثاني الطويل والشوهد للضرورة  
 اي حضرا فيه حرب هالين القيلتين سليم بضم السين وعاما وانتصاب  
 يوما على الاشتغال والكلام فيه كالكلام في الضمير قال السخاوي ويروى  
 ويوم بالجر ينقذ يوالوا واو رب فمن نصب يوما نصب قليلا ومن جره  
 جرة لانه وصفه والهال جمع نمل مثل جمال وقيل ومنه جمع ناهل كطلب  
 جمع طالب والناهل الريان والعطشان فهو من الامداد ووصف الطعن  
 بالهال وهو جمع كما عرفت على سوال قولهم اهلك الناس الديار الصفر والدم  
 البيض جعل كل فرع من افراد الطعن ناهلا عطشان للذم بشدة الحنق  
 على العدو واريان منه لكثرة ما وقع في حوزهم ويحتمل كونه صفة للرياح  
 تقدير مضاف محذوف هو بدل من الطعن اي قليلا به النوافل سوى الطعن  
 طعن الرياح الهال والنوافل جمع نوافله وهي العطية المنطوق  
 بها التي لا يجب فعلها ومن ذلك نافلة العبادة وقليلا هنا بمعنى النفي  
 اي لا عطا في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور **اي يمتدنا فيه** حذف  
 الجار وعدي الفعل بنفسه الى الضمير وانقل به فصيحة نصب المفعول به  
 توسعا ثم **حذف** ذلك الضمير من الآية بعد ان عاد **منصوبا** ليكون المحذوف  
 تدريجيا وصنا قول ثالث ذكره ابو حيان في محره فقال وعدي الفصل  
 ال ضمير اولا اي من غير توسط حذف حرف جر اتساعا وهو اختيار  
 اي على واباه اختار قال الحشي وكان المصطلح ان هذا هو الثاني بعينه  
 فلهذا لم يذكره **قولان** اي هما قولان **الاول عن سيبويه والثاني عن**  
**ابن الحسن وحكي الرضى الاول عن سيبويه والاخفش والثاني عن الكسائي**  
**وفي امالي ابن السكيت قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء**  
**اي وحدها اي ان الجار حذف اولا وحده ثم حذف الضمير ثانيا**  
**وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه اي جموع الجار والمجرور وقاس**  
**الثالثون من منهم سيبويه والاخفش يجوز الاجزاء ولا يقيس عندي الاول**





اي ان المحذوف الما وحدها انتهى وهو اي ما نقله ابن السجري **مخالف لما نقل غيره** اعتراض على ابن السجري فان غيره خالفه في هذا النقل فنقل عن سيبويه انها حذف معا وعن الاخفش ان الجاء حذف اوله لكن نقل البوحيان في محره عن المهدوي ما يوافق نقل ابن السعداءات فنبه بخبر الوجهين الى سيبويه والاخفش والزجاج فزاد الزجاج ونسب القول بان المحذوف الما وحدها الى الكسائي **وزعم البوحيان ان الاولى ان لا يقدر في الاية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوما لا يحزى فاقول يوم الثاني من الاول ثم حذف المضاف** قال البوحيان وحجوز على رأي الكوفيين ان لا تكون الجملة صفة بل مضاف اليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير وانفق يوما يوما لا يحزى فحذف يوم لدلالة يوما فلا يحتاج الجملة الى رابط ويكون اعراب ذلك المحذوف مبدأ وهو بول كل من كل وحكى الكسائي عن العرب اطعونا لحامينا شاة ذنوها اي لشاة ولم يحز البصريون حذف المضاف وتوكل المضاف اليه على خفضه قال ولا يبعد ترجيح حذف يوم لدلالة ما قبله عليه لهذا المسموع ويجوز ان يكون المضاف اليه جملة لا يظهر فيها اعراب ما قبله فبتنا فر مع اعراب ما قبله واذا اجاز ذلك في نثرهم مع التاخر فلا يجوز مع عدم التاخر فانظر كلامه هل يدل على ان الاولى ان لا يقدر الضمير **اولا ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف** لاسيما وهذا المضاف يدل وحذف البدر فيه ما فيه وهذا شروع في الرد على ابن جيان **ثم ان ادعى بعد هذا المحذوف ان الجملة باقية على محلها من الجرف شاة** اي بقاء الجور على جره بعد حذف عاملة شاة لا يحسن خريج الكتاب العزيز عليه **وانها لم يتق مخرقة** لكونها **انبتت عن المضاف المحذوف** فاكنت اعرابه فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع يعني ان انابتا عن المضاف وهو مفعول لانه بدل من المفعول وبدل المفعول مفعول يودي الى صيرورة الجملة مفعولا مع انها لا تقع في مثله مفعولا لان الجملة انما تقع مفعولا في اماكن معينة تقدم بيانها في الباب الثاني من الكتاب وليس هذا منها **الثالث الجملة الموصولة بها الاسماء** ولا يربطها غالب الا الضمير ويسمى عابدا اما مذكور اخو الذين **يؤمنون ونحو وما علمت ايدهم وفيها ما تشتمى النفس** هذه الآية في سورة الزخرف وفيها قرأتان اثبات الهاء كما مثل المص وهي قرأة نافع وابن عامر وخفص وحذفها وهي قرأة الباقيين ويأتي تمثيل المص ايضا واما

اية ضلت وكسر فيها ما تشتمى انفسكم في باسقاط الهاء اتفاقا ونحو **ياكل مما تاكلون منه** ونوع الايات لاجل انواع الضمير بحسب موقعه من الاعراب **واما مقدر مرفوعا نحو ايدهم اشد اي هو اشد** ويشترط حذف في غير اي طول الصلة او منصوبا واليه الاشارة بقوله **ونحو وما علمت ايدهم اي** علمته **وفيها ما تشتمى النفس اي تشتميه** وهي قرأة ابن كثير والى عمرو والكوفيين وشعبه في اية الزخرف السابقة او بحر وحذف مع جاره وهو المراد بقوله **ونحو ويشرب مما يشربون اي منه** وحذف هذا الضمير ما اقيس بالنسبة الى حذفه في وانفق يوما يوما لا يحزى نفس عن نفس شيئا **والحذف من الصلة اقوى منه من الصفة** وهو اي المحذوف من الصفة اقوى منه **في الخبر** علل ذلك ابن الحاجب في اماليه بما يحصله ان الصلة مع الموصول كما كانت كالحرف الواحد فاستغنى بالربط اللفظي عن التزام ذكر ضمير رابط وان خبر المبتدأ مع المبتدأ لما كان مستقلا بالجزئية لم يكن فيه بالربط اللفظي فاحتج الى ضمير رابط والصفة ليست كالصلة في الحرمة ولا في الاستقلالات فكانت بينهما فكان حكمها في الربط بينهما فيستوي فيها ذكر الضمير وحذفه وقال الرضي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون انصافها بالموصول اشد اذ لا غنى له عنها واما بنقد ير مفرده ثم المحذوف في الصفة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى له عنها وهي بنقد ير مفرده ثم المحذوف في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ لانه ما مع موصو جز الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فكان التخفيف مما هما كالكمة الواحدة اولى وكان المحذوف في الصفة دون المحذوف في الصلة لان الصفة ليست من ضروريات الموصول وهما تفصيل لا باس بابراده فنقول اعلم ان العايد اما مرفوع او منصوب او مجرور فان كان مرفوعا فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ والخبر غير صالح صلة لان خبره اما خبر مبتدأ وكونه ضميرا اقل قليلا واما فاعل فلا يجوز حذفه واما خبره ان وحكمه حكم خبره او حكمه حكم خبره المبتدأ واما اسم ما المجازية فلا يحذف لضعف عملها ولا يحذف مبتدأ الا اذا طالت الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فان الصلة طالت بالعطف عليها الا اذا كانت صلة اي فيجوز نحو ايدهم اشد الكفاة بحصول الطول في نفس الموصول باضافته وان كان منصوبا جاز حذفه اي لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا اياه وان يكون متصلا نحو الذي ضربت زيد لانه فضله بخلاف المنصوب المتصل بالحرف فانه لا يحذف نحو الذي انه متطابق زيد وان كان مجرورا



فيحذف بشرط ان يخرج باضافة صفة ناصبة له تقدير اخوانا الذي انا  
ضارب زيد اي ضارب في وجه او حرف جر متعين وتشرط التعان ليدل  
يقع الالباس بعد حذف الحرف اذا بقي جاره بدون بحر ورمحوا السجد  
لما تارنا اي به فاصدع ما تو مراي به وتعين اي حرف الجر قياسا  
اذ اجر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان  
بحرف جر بالذي مررت اي به ومررت بزيد الذي مررت اي به  
وقد يحذف الجر وحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به  
وان احقل معه اوله ونحوها وقد عرفت الى قول في كيفية حذف العايد  
المرور **وقد يربطها ظاهر بخلاف الضمير تخصيص الصلة بذكر ربط**  
**الظاهر لها** يتبع الضمير يشعر بان الصفة لا يربطها الظاهر وهو  
الظاهر كقوله **فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة**  
**الله اطع** وقد تقدم الكلام عليه في بحث اللام من حرف اللام وهو  
**قليل غير متيسر** بل في تذكره الى على ان من الناس من لا يجيزه وعن  
بعضهم ان سبويه منعه في خبر المستد فاحرى ان لا يجيزه في الصلة  
وسياي من المص ان باب هذا الشعر لكن ما في التسهيل لا يقتضي  
قلته وان قلته فان قال في تعريف الموصول وهو من الاسماء ما انقصر  
الى عايد او حلقه وجملة صريحة او موصولة غير طليعية ولا انشائية واثار  
بقوله او خلفه الى نحو ما انشد المص من قوله سعاد التي اضناك حب  
سعاد او اعراضها عنك اسفرو زادا اي سعاد التي اضناك حبها  
**قالوا وتقديره وانت الذي في رحمتي اي انهم قدروه ضمير غيب**  
**وقد كان يمكنهم ان يقدروا في رحمتك اي ان يقدروه ضمير خطا**  
فانهم جوزوا كما نقلناه في الكلام على هذا البيت في بحث اللام في نحو  
التقديرين نظرا الى مطابقة المخبر عنه ومطابقة الاسم الموصول  
لانه اسم ظاهر كقوله **وانت الذي اخلفتني ما وعدتني هو من**  
الطويل ولم اقف له على تمام ولا في قبل فانه طابق بين ضمير الصلة  
والمخبر عنه ولو طابق الموصول لقال وانت الذي اخلفتني ما وعدتني  
**وكاظم كرهوا بنا قليل على قليل** اما القليل الاول فهو ربط صلة  
الموصول بالظاهر واما الثاني فمطابقة الضمير الرابط المخبر عنه **اذ**  
**الغالب انت الذي فعل وقولهم فعلت قليل** يعني ان الغالب  
مطابقة ضمير الصلة موصوفها ومطابقة المخبر عنه قليلة لا مثلها  
نحو الموصول من عايد اليه في اللفظ **ومع هذا اي ومع كونه قليلا**

**فهو قياس** اذا كان المستد مقديرا مخاطب او متكلما ولخبر اسما  
موصولة فانت في عايد بالخيار وان شئت طابقة المستد وان شئت طابقت  
الموصول وهو اكثر اما لو كان مخبرا فتعين مطابقة الموصول فيقال  
الذي قام انت وهذا مذهب الفراء ومقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم  
وهو الصحيح لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز انكساي  
ذلك مع التأخير فيجوز عنده الذي تمت انت **واما انت الذي قام**  
**زيد** فقليل غير متيسر اي واما الرابط بالظاهر خلف الضمير مع قلته  
هو غير متيسر **وعلى هذا** المذكور من ضعف خلف المظاهر الضمير  
فقول الزمخشري في قوله تعالى **الحمد لله الذي خلق السموات والارض**  
**وجعل الظلمات والنور** ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز  
كون العطف بتم على الجملة الفعلية الواقعة صلة للموصول **ضعف**  
**لان يبين** مع ما فيه من عطف الاسم على الفعلية ان يكون من هذا  
القبيل اي من وضع الظاهر موضع المضمرة كما في قولهم ابو سعيد الذي رويت  
عن الخديجي فيكون **الاصل كفو وانه لان العطف على صلة صلة**  
**ولا بد من رابط** له ولا رابط ههنا الا الاسم بطريق الخلف عن الضمير فكان  
من قبيل القليل المذكور بل هو من النذور بحيث لا يقاس فاني جعل عليه  
الكتاب المحيد ولنا عنه محيد ويجاب بافه رعا فيض في التوافق  
ما لا يقتضي في الاوائل وقد مر للمص في حرف اللام يجوز ان يكون ما في واذا  
اخذ الله ميثاق النبيين لما ايتاكم من كتاب وحكمة اذ به في قراءة حمزة  
بكسر اللام موصولة اسميا وسال ما الفايده في ثم جاءكم رسول واجاب  
بان ما معكم نفس ما ايتاكم فكانه قيل مصدق له ثم ضعف بان قليل  
ورجح بان التواني يتشابه فيها كثيرا فيجوز عليه ان اذا كان ما عليه  
الزمخشري هنا ضعيفا فكيف ساع له تخرج القول بل على مثله هناك وان  
كان ذلك لا اعتدأ صحيحا فلا وجه لرده عليه وقد اعترض صاحب التفسير  
ما في انكشاف من جهة المعنى فقال في العطف على قوله خلق السموات  
والارض نظرا لان العطف على الصفة موجب للدخول في حكمها ولو قلنا  
الذي الذين كفروا به يعدلون لم يستقم واجاب عن التفاضل بان  
هذا العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة وحده بل انه ليتوجه  
الاعتراض بافه لا معنى لقولنا الحمد لله الذي عدلوا به بل هو دخل تحت  
الصلة بحيث يكون المجموع صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذي كان منه  
تلك النعم العظام ثم من الكفرة الكفران **واما اقدار العطف على الحمد لله**



وما بعده **فلا اشكال** اي اما اذا قدر انه من عطف جملة اسمية على اسمية فلا اشكال ويكون قد اخبر تعالى انه حقيق بلحده ويند على العلة المقنضية له من جميع الناس وهي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور لانه ما خلق ذلك الا نعمة يستحق الحمد عليها ثم اخبر بان الذين كفروا به بعد ان فكفروا ونعمة ولا يجدون نعمة وعطف الاخبار الثاني على الاول يتم استبعاد لما صدر منهم بعد وضوح ايات قدرته وتوكل الآية ونعمت **الرابع** من الاستثناء التي تحتاج الى رابط للجملة **الواقعة** **حالة** **ورابطها** اذا كانت اسمية **اما الواو** **والضمير** معا وهو الاكثر **غولا** **تقرنوا الصلاة وانتم سكارى** قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني ان فرقا بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا وهم كذالك وقال الرضي انما ربطوا الجملة للحالية بالواو اي مع الضمير دون التي هي جزر المستد فانما كنتفي فيها بالضمير لان الحال يجي فضله بعد تمام الكلام فاحتاج في الاكثر الى فصل يربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجي بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للوصف لفظا وكونها المعنى فيه كانهما من تمامه فاكنتفي في بليتها بالضمير بلي قد تصدر الصفة والخبر بالواو واذا حصل لهما ادنى انفصال بوقوعهما بعد الا نحو ما حبستك الوانت بحبل وما جاني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحالة فلا ترى مصدره بالواو **او الواو فقط نحو ليت** **اكله الذيب ونحو عصبة ونحو جاز زيد والسفر طالعة** والربط به وبهما متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط **او الضمير فقط نحو تري الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة** وضعفه ابن الحاجب وقال الرضي واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب وجب الواو ايضا نحو زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في المعنى والمفرد سواء اذ المعنى جاني زيد راكبا فصدرت بالواو ايدانا من ان يكون للحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة مبتدأ كان نحو كلمته فوه الى في او خبرا نحو خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجرد اعين الواو تكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر

للجملة كقولك نصف النهار الماء غامرة فلا شك في ضعفه وفلته واذا كانت جملة الحال فعلية فان كانت مصدرية بليس فحكمها حكم الاسمية في تفصيل الرابط لان ليس مجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كرفت في وجعل الاسمية فهي نافية على حكمها او بالمصارع المبيث للحالي عن علم الاستقبال وربطها بالضمير وحده لان المصارع على رتبة اسم الفاعل لفظا او بشعره معنى لجاني زيد مركب في معنى جاني راكبا فهي في حكم المفرد وقولهم قتت واصك وجهه على تقدير وانا اصك وما سواهما وهو المصارع المنقضي والماضي المبيث والماضي المنقضي فلم يلزمه الواو وكان ضميرا ولم يكن والمنقضي لم يلزمه الواو لان المصارع الجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وعلى هذا فيلزمه الضمير واذا انشئ المصارع بلا لزم الضمير كما يلزم المصارع المبيث ذهب اليه النجاشي والغلب بخبره عن الواو كالمبيث فان معنى جاني زيد لا يركب غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها لكن مصاحبة المصارع المصدر بالواو اكثر من مصاحبة المصارع الجرد لهما واما الماضي المبيث فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة هذا ما عليه الجمهور والاختصاص والكوفيون الا انهم يوجبونها واذا وقع الماضي بعد الواو فاكنتها به بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني ولم تسمع قد فيه من دون الواو وفي غيرها هذا ينظر ان كان معه ضمير فيتوب قد معه اكثر من تركها وقد جاء قوله تعالى او جاءوا كرحمت صدورهم فقالوا فقد يد قد حشرت واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما نحو جاء زيد وقد اقيمت الصلاة واجاز الالدلسي على ضعف دخول في الماضي المنقضي مما نحو ما قد قام زيد وليس له وجه لعدم السماع والعتا من العتات لكون قد لمحقق وقوع الفعل وما لقيه **وزعم ابو الفتح في الصورة الثانية** في ثاني مثالها **انه لا بد من تقدير الضمير اي طالعة وقتت بحبشه** وفي اولها **التقدير** ونحو عصبة عند اكله ولا يكتفي انفراد الواو بالربط بل لا بد من الضمير معها وما اوهم خلافت فالضمير فيه مقدر **وزعم الرمحسي في** **الثالثة** اي فيما اذا كان الرابط في الاسمية الضمير وحده **ايها ساذة** **نادرة** فانه قال في المفصل فان كانت اسمية فالواو الهم من قولهم كلمته فوه الى في وما عسى ان يعثر عليه في البكرة **وليس كذا** اي وليس كذا زعم



لورودها في مواضع من النازل خواصها بعضكم لبعض عدو بل هو قد  
صرح في الكشف بان هذه الجملة حال اي متعادين وقال في والله يحكم  
لا معقب حكمه ايضا انها حال كانه قيل والله يحكم نافذ حكمه كما نقول جاني  
زيد لانعامه على راسه ولا قلنسوه يرد لحاسر هذا كلامه ولعل المراد  
ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير وانما تكون في جملة يمكن ان يتوزع من طرفها  
هيه تدل على معنى مفرد ولا كذا ذلك جلي زيد وهو فارسي قاله اليميني في  
حواشيه واورده عليه انه حكم بالشدو في كلمة فوه الى في مع امكان  
الانتزاع المذكور اذا المقى كحتم مشافها وفي البحر لا حيان وليس على الجملة  
الاسمية الواقعة حالا بالضمير دون الواو اذا اخلافا للفرق من افتت  
كالنحشي واجازمكي ان يكون جملة بعضكم لبعض عدو مستانفة اخبار  
من الله تعالى بعد اوة بعضكم لبعض وكانه فر من الحال لانه يحيل انه يلزم  
من القيد في الامر ان يكون مامورا به او كالمأمورة وليس ذلك بل **فدوره**  
**وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون** كذا هو نيا وقع لنا من النسخ وهو من باب  
الهموي التلاوة لان التي فيها فنذره ورا ظهورهم ليس فيها كأنهم لا يعلمون  
وانما التلاوة فنذره ورا ظهورهم واشترابه عما قليلا فيسري شدة  
والتي فيها كأنهم لا يعلمون ليس فيها فنذره ورا ظهورهم وانما هي بنذ فري  
من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله ورا ظهورهم كأنهم لا يعلمون **والله يحكم**  
**لا معقب حكمه** وقد مضى ما فيها عند صاحب الكشف وما ارسلنا قبلك  
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيمة ترى الذين كذبوا  
على الله وجوههم مسودة قيل يمكن ان تكون الروية في هذه الآية  
علمية والجملة مفعول ثان لحال والاية التي قبلها يمكن المنازعة فيها  
بان يكون تقدير الكلام وما ارسلنا قبلك من المرسلين احدا والجملة صفة  
لاحال وقد وقع النقيض فيها على ما عرفنا من رأي النحشي وقد خلو  
الجملة الواقعة حالا منها أي من الواو والضمير لفظا فيقدر الضمير معها  
**نحو مريت بالبر فغير بدريهم** اي قفيز منه والقفيز مكمل ثمانية  
مكاكيك قال في القاموس المكوكة مكيل سبع صاعا ونصف او نصف  
رطل الى ثمان اواق او نصف الويه او ثلث كيلات واكبل مينا  
وسبعة اغان من المن رطلان والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية  
استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال  
درهم وثلثا اسباع درهم والدرهم سبعة دوانيق والدانق قيراطان  
والقيراطا طسوجان والطسوج حبتان والحمد سدرين درهم وهو جزء

من ثمانية واربعين جزءا من درهم او مقدار الواو كقول بصف غايصا  
لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غايص وصاحب لا يدري ماله نصف  
النهار اما غامره ورفيقه بالغيب لا يدري هو من الضرب الخامس من الحال  
من قضية للسبب بن علس الضبي خال الاعشى مظهرها اصرمت جبل  
الود من قرو وجرتها ورهنت بالبحر ونصف النهار معناه انتصف النهار  
اي بلغ النصف وعلى ذلك اورد الجوهر في شاهد في صحاح جملة  
الماء غامره حال بتقدير الواو ولا ضمير فيها فان ضمير غامره للغايص  
وليس هو الحال وقول الرضي وان كان الضمير في آخر الجملة كقول نصف  
النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه يقتضي ان الربط بالضمير ولا تقدير  
للاو وفيه ما قد بناء فان قيل الربط يحصل بالضمير وبالواو بحيث  
لا واو ولا ضمير بتقدير احدهما فلم يقدرها الواو مع ان تقدير الضمير  
ايضا ممكن بل هو انه ولي لانه الاصل في الربط يقال التقدير الماء  
غامره فيه اجيب بان في تقدير المذكور الواو دون الضمير جملا  
على ما هو الكثر في الاسمية عند الانفراد واعلم انه قد روي في نصب  
النهار فنصف من قولك نصبت الشيء اذا بلغت نصفه وفاعل ضمير  
مستوفيه يعود الى الغايص وعليها فلا شاهد في البيت على حذف  
الواو اذا الجملة الحالية مشغلة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط  
وبالغيب اما ظرف مستقر خبر رفقة اي هو ملقب بالامر الغيب عن  
العيان ولا يدري خبر تان واما لغو متعلق بغيري فدم عليه وان كانت  
الرواية ما يدري بدرا عن لا يدري كان تقسحا على حذف قوله وحسن  
عن فضلك ما استغنيت **الخامس** ما يحتاج الى الربط الجملة **المضمر**  
**احمل الاسم المشغول عنه** بضميره او بالمتنس بضمير نحو **زيد اضرب**  
**او ضربت اخاه** او **عمر اخاه** اذا قدر من الاخ شيئا بالنصب فان قدر  
بدرا منه لم يصح نصب الاسم على الاشغال ولو رفعه على الامتنان لزم  
حينئذ يكون من جملة اخرى فيلزم خلو المفسرة بتقدير النصيب على الاشغال  
او جملة الخبر بتقدير الرفع على الامتنان من رابط وكذا لو عطف خبر الواو  
لرفع النصيب ولا الرفع لما عرفت **وقول نطاشي والذين كفروا** انتفست لهم الذين  
**مبتدأ** **والنصب** **مضمر** **لفعل محذوف** هو الخبر والتقدير يرفعهم الله تعالى  
ولذلك عطف عليه قوله واضل اعمالهم والتعسف الملاك والعشار والسقوط  
والمخطاط والكل مستقيم الارادة والفعل منع او منع واذا خاطبت  
قلت تعبت كنع واذا حكيت قلت تعس كنع ونفسه الله وانفسه







عنهم عوا وصوا كثير منهم في بدل البعض ليسا لولا ان عن الشهر الحرام قال  
فيه في بدل الاشتغال او مقدر نحو من استطاع اي منهم بعد قوله تعالى  
وسمى على الناس حج البيت وهذا من بدل البعض ونحو قتل اصحاب الاخدود  
النار اي فيه وهذا من بدل الاشتغال والاخذود والخد وهو الشق في  
الارض وقيل ان ال في الية الخيرة خلف عن الضمير اي ناره فلا حاجة  
الى تقديره وقال الاعشى هو ابو بصير ميمون بن قيس وكان اعشى لقد  
كان في جوف ثوراً ثوبته نقض لبانات ويسام يسام البيت من ثاني  
الطويل وقيل وهو مطلع القصيدة هريق ودعها وان لام لايم غداة غلام  
انت للبين واجم قال الترمذي يروي بنصب هريق ورفعها وهي اسم امراء  
وام منقطعة والبين الفراق والواجم الحزين الكلب والحول السنة والثور  
الافامة وثوبته اقمته وهو يروي بفتح التاء على الخطاب وضمها على التكلم  
وفي الاغاني عن يونس قال كان ابو عمرو بن الحلا يصنع قول الاعشى  
لقد كان في جوف ثوراً ثوبته جيد ويقول ما اعرف له معنى ولا وجهها  
يصح وقال ابو عبيد معناه في ثوراً حول ثوبته والنقض كالتقصا  
الفراغ النقض الشئ ونقض اذا فرغ وتم واللبانات بضم اللام جمع لبانة  
به وهي الحاجة كذا في الصحاح وقال في القاموس الحاجة من غير فائدة بل من  
همة ويسام يسام من السامة بالمد وهي اللالة وهو منصوب بان مضرة  
جواز وهي مع صلته مولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور  
اي نقض لبانات وسامة يسام اي ثوبته فيه خفف الضمير  
الحجور والرباط للبدل قالها من ثوبته مفعول مطلق فهي منصوب  
الحل وهي ضمير الثور حق العبارة ثوراً بالتكثير بقرينة قوله لان  
الجملة صفة وهي لا توصف بها الا التكرم والهاء من ثوبته رباط هـ  
الصفة والضمير المقدر والحجور رباط للبدل وهو ثوراً بالمدح  
منه وهو حول وهذا البدل بدل اشتغال وزعم ابن سديد انه يجوز  
كون الهاء من ثوبته للحول لا الثور على الاتساع في ضمير الظرف  
محذوف كالم في منه ووصل الضمير بالفعل والاصل ثوبت فيه وليس  
نشي بخلاف الصفة حينئذ عن ضمير الموصوف وهي لا تخلو منه قيل عليه  
ان اراد الخلو من الضمير لفظاً وتقديرًا فممنوع اول لفظ فقط قسم  
ولا يضر والحاصل ان في البيت مبدل منه بدل اشتغال وموصوفاً  
وكل يحتاج الى رباط وليس ثمرة الضمير واحداً فان قدر رباطاً واحداً  
احتاج الاخر الى رباط والمصنف راي تقدير رباط الصفة وقدر

البدل

البدل رباطاً وابن سديد عكس قدره رباط البدل فيلزمه تقدير رباط  
للصفة اي ثوبته اياه فالمقتضى حول والمنفصل لثوراً لكن تقدير المصم  
اولى لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا وان قلنا بحذف  
الحجور والمجور وما وان قلنا بالندرج استوى التقديران ولا شترابط هـ  
الضمير الرباط في بدل البعض وجب في نحو قولك مرتبت بثلاثة زبيد  
وعمر القطع وامتنع الاتباع ولزم العدول الى الرفع على الابتداء بتقدير  
منهم خبر لا فله لو اتسع كان بدل بعض من غير ضمير فتبيل لاسم وجوب  
القطع في ذلك مطلقاً وانما يجب اذا لم ينفذ معطوف محذوف اذا ضم الى  
المذكور حصل الوفا بالترتيب واذا نوى جاز هو والاتباع نحو حديث  
احتسبوا السبع الموبقات الشرك والسرور يرفعها على القطع ونصبها  
على البدل وثبه معطوف اي واخواتها المثبتة في حديث اخر واقترن بها  
على ما بين تنبها على انها اولى بالاختساب والحاصل ان البدل منه اذا كان  
متعدداً وقصل بما بقي جاز الاتباع والقطع نحو رايت ثلاثة زبيد وعمر  
وبكر على البدل وزيد وعمر ويكر على القطع بتقدير مبتدل وان فصل  
بما لا ينبغي وجب القطع وقد يحى ما ظاهر الاتباع فيا ول محذوف المعطوف  
نحو حديث احتسبوا السبع الموبقات الى اخره وقد جعل الشارح من لاقتضاه  
على بعض المفصل ما جوزه الزمخشري في قوله تعالى فيه آيات بينات مقام  
ابراهيم ومن دخله كان آمناً فانه جوز ان يذكرها تان آياتان وقطوع  
ذكر غيرها دلالة على تكاثر الآيات كانه قيل فيه آيات بينات مقام ابراهيم  
وامن من دخله وكثير سواها قال الزمخشري ونحوه قول جرير كانت حنيفة  
اثلاثاً فثلثم من العبيد وثلاث من مواليها ومنه حديث حبيب الى من  
ديناكم ثلاث النساء والطيب وقرعة عبي في الصلاة ثم اعترض بان ما جوزه  
الزمخشري في الآيات ان يكون نظير الماخوذ فيه وهو قد صرح بان مقام  
ابراهيم عطف بيان لايات واجاب بما اعترض عنه المصنف فيما سياتي من انه  
قد يكون عن البدل بعطف البيان لتاخيرها واذا كان مراد بعطف البيان  
هنا البدل استقام ما ذكرناه فتأمله على ان في ثبوت لفظ ثلاث  
في الحديث كلاماً للمحدثين وعامةهم على روايته بدونها بل جزم بعضهم  
بانها زيادة مفسدة وذهب بعضهم الى انه لا يلزم في البدل ضمير الملقوظ  
ولامقدور ويحصل الربط من جهة المعنى ولو كان ثم ضمير ايضا تنبى هـ  
انما يحجب بدل الكل الى الرباط كالحاجة اليه اخواه لانه نفس البدل  
منه في المعنى ولذا سمي بدل كل كما ان الجملة التي هي نفس المبتدل لا تحتاج



الى رابط لذلك اي لكونها نفس ما هي جبر عند الثامن **هول الصفة ه**  
 المشبهة ولا يربطه ايضا كاليد بين **الاصير** او حلقه اما ملفوظا  
 به **بخوزيد حسن وجهه** بالرفع على الفاعلية او **وجهها منه** بالنصب  
 على التمييز او **مقدرا بخوزيد حسن وجهها اي منه** واما في بخوزيد حسن  
 الوجه والحسن الوجه حسن وجهه باضافة الصفة الى معمولها فلا يدعي  
 تقديره بل هو مستقر في الصفة لان الصفة انما تنضاف الى معمولها  
 لطلب التخفيف لانها اضافة لفظية وهو حاصلها ضار  
 الموصوف من فاعل الصفة او ما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة  
 او حذف التوحي من الصفة بخوزيد حسن وجهه اربها معا كحس الوجه **واختلف**  
**في تحديد حسن الوجه بالرفع** اي برفع الوجه **فقبل التقدير منه** فالرابط  
 ملفوظ فالاصل وجهه **وقال تعالى وان للمتقين لحسنات**  
**عدن مفتحة لهم الابواب** قال ابو حيان في بحره وقر الجهور جنات  
 بالنصب وهو بدل فان كان عدن على ابدل معرفة من نكرم واما كان  
 نكرم قبل نكرم من نكره وقال الزنجشي جنات عدن مع قوله  
 جنات عدن التي وعد المتقون وانتصابها على انها عطف بيان لحسن  
 ما ب ومفتحة حال والعامل فيها ما في المتقين من معنى الفعل وفي مفتحة  
 ضمير الجنات والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم  
 ضرب زيد اليد والرجل وهو من باب بدل الاشتغال انتهى ولا يتعين  
 ان يكون جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي لجواز ان يكون  
 التي بدلا من جنات عدن لاصفة لها فان الذي والتي وجوعها مستعمل  
 استعمال الاسماء فتلى العوامل واما انتصابها على انها بيان لحسن ما ب  
 وهو نكرم ففيه ان البصريين على ان عطف البيان لا يكون الا في المعارف  
 واجازة الكوفيون في التكررات واما في قوله مفتحة ضمير الجنات الى  
 اخره فهو ما ذهب اليه ابو علي زعمانه ان الابواب اذا اجريت مفتحة  
 ما لم يسم فاعله لم يكن في مفتحة ضمير يعود على جنات عدن من الجاهل  
 ان اعرب مفتحة حالا او من النعت ان اعرب نعتا فتعين ان يكون في مفتحة  
 ضمير يعود على الجنات حتى يربط الحال بصلحها او النعت بمنوعته  
 والابواب بدل من ذلك الضمير والجهور على ان الابواب مرفوعة بمفتحة  
 والعايد محذوف تقديره الابواب منها والزم ابو علي بان البدل  
 في مثل هذا لا بد فيه من الضمير اما ملفوظا او مقدرا واذا كان الكلام  
 يحتاج الى تقدير واحد فهو اول ما يحتاج الى تقديرين واما

الكوفون فالرابط عندهم ال لقيامه مقام الضمير فكانه فالفقته لهم الابوابها  
 والضمير من قوله وهو من بدل الاشتغال ان كان مراد اية اليد والرجل فهو  
 وهم لان ذاك بدل بعض من كل والابواب فتدري لان ابواب الجنات  
 ليست بعضا من الجنات وسياق تمام هذا الكلام واما تشبيهه ما قد  
 من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فهو جرهم  
 ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل  
 من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحق وبتعه ابن عطية مضخة  
 تحت الجنات عدن وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف  
 بدل عليه المعنى تقديره يدخلونها انتهى ما في البحر لمضاهاة قد اخذ  
 المصدر في اعراب الآية على وجه تضمن تلخيص ما فيه ايضا فقال **جنات**  
**بدل اي من جنات اوبيان له والثاني بمنحه البصريون لانه لا يجوز**  
**عندهم ان يقع عطف البيان في التكررات** اي ان لا تتبع التكرار بعطف  
 البيان وان لم يكن هو نكرم بمعنى اقامه اي جنات اقامة فهو بدل  
 نكرم من نكرم **وقول الزنجشي انه معرفة لان عدنا علم على اقامة**  
**بدل جنات عدن التي وعد الرحمن عباداه بالغيب** قال في كشفه  
 وعند معرفة علم معنى العدن وهو الاقامة كما جعلوا اسمه وسحر واس  
 فبمن لم يصرفه اعلاما للمعاني الغيبية والسحر والاسم فخرى مجرى العدن  
 لذلك او هو علم الارض الجنة كونهما مكان اقامة ولولا ذلك لما ساء الابدال  
 لان التكرار لا يدل من المعرفة الاوصوفة ولما ساء وصفا بالتي لا  
 الحار يردى اللام في قوله لمعنى العدن لام الجنس لان عدن علم على ذلك  
 الجنس واما قوله فخرى مجرى العدن فاللام فيه للمعهد لان المراد فرد  
 معين من افراد تلك الحقيقة فان عدنا العلم مثل العدن المعين المعهود  
 في التعريف وان اختلف مدلولها من حيث ان مدلول عدنا العلم نفس  
 تلك الحقيقة ومدلول ذي اللام العمدية فرد معين من افرادها وقوله  
 لذلك اي كونه علما لمعنى العدن وقوله فبمن لم يصرفه لا يجعله  
 معد ولا عن لام التعريف وقوله او هو علم عطف على ما تقدم فعلى  
 الاول هو علم للمعنى لا للعين وعلى الثاني علم للشخص وهو من الجنة  
 وقوله كونه اشار الى المناسبة الشرعية في هذا الوضع وقد تقيح  
 المعنى من الزنجشي في الحكم بان عدنا معرفة واد عليه اعتبار كون  
 علمية لانه المضاف اليه في العلم اي في العلم المركب تركيبا اضافيا فان  
 من تتبع امثال هذا العلم وجد الجزء الثاني منها من قبيل الاعمال



غالب نحو عبد الله وامر القيس فتامل **لوصح** فيه اشارة الى ما اورده عليه  
 ابو حيان وقد نقلناه انما عن جمع **نقيضت البوليبة بالاتفاق** لمجوز ابدال  
 المعرف من النكرة عند الفيلين ولا يجوز مثله في البيان اذ لا يتبين **النكر**  
**بالمعرفة** ولكن قوله بعلمه عدن ممنوع **واعاد عدن مصدر عدن** نقول  
 عدن الرجل بالبلد يعدن ويعدن عدنا وعدونا اقام قال في القاموس  
 جنات عدن وقال في عمدة الحفاظ العدن الإقامة والثبوت يقال عدت  
 بمكان كذا اي اقام به اقامة ثبوت واستقرار ومنه المعدن لثبوت الجوار  
 واستقرارها فيه ثم قال ومثل عدن علم مكان بعينه في الجنة وقال في  
 الصحاح عدنت البلد ثبوتها وعدنت الابل مكان كذا الزمته فلم يترج  
 ومنه جنات عدن اي جنات اقامه فهو نكرة **والتي في الآية** واسم  
 الموصول الواقع في الآية **بدل** من جنات عدن **لان** الموصولة  
 تستعمل استقالات الاسماء في العوامل فلا يلزم ادعاء وصفيتها **ومفتحة**  
**حالة من جنات** وان كانت نكرة لاختصاصها **بالاضافة** الى عدن  
**او صفة لها** اي جنات لصفة الحسن **لان** مذكر وهذا الوصف مذكور  
**ولان** **البدل** لا يتقدم على **النعت** لكن بتقدير يكون مفتحة نعت الحسن يلزم  
 تقديم البدل اعني جنات عدن عليه **والا** **بواب** **مفعول** **ما** **الرسم** **فاعله**  
 مفتحة ولا ضمير فيها وبتقدير وصفيتها هي صفة حرفت على غير من هي له **او**  
**بدل** **من** **جنات** مستترة في مفتحة وعلى الوصفية فهي جارية على من هي له  
**والوجه الاول** **اولى** **لضعف** **مثل** **مورث** **بامرأة** **محبسة** **الوجه** **مفتحة**  
 حسنة ورفع الوجه وانما كان ضعيفا لان حسنة رافع لضمير موصوفه  
 بدليل تانيته وقد بدل منه الوجه وابدل ذي الدم من الضمير فيما يشترط  
 فيه الضمير فيجب عند البصريين **وعلى** **ما** **اي** **وعلى** **وجهي** **الحالية** **والوصفية**  
**فلا بد** **من** **تقدير** **ان** **الاصل** **الابواب** **لانا** **ابوابها** **وانما** **ت** **ال** **عن** **الضمير**  
 لان كلام من الحال ومفعول الصفة يحتاج الى رابط والتقدير الاول للبصريين  
 والثاني للكوفيين من الضمير المستترة في مفتحة **وهذا** **البدل** **بدل** **بعض**  
**لا** **استعمال** **خلاف** **الزحري** في قوله انه بدل استعمال ووافقه ابو حيان  
 ومبنى هذا الحال في على ان ابواب هي بعض ما اولست بعضا وانما  
 هي شتملة عليها فمن قال بالاول كما لمص قال هو بدل بعض ومن قال بالثاني  
 كالزحري قال هو بدل استعمال ونقل المحشي عن كتب الحنفية ان الدار  
 اسم لعرضه اذ يرعى بالحائط والبنا وصف قتها قال ويقوى قول  
 الزحري على انه لا يلزم من كون باب الدار جزء من الدار ان يكون

باب الجنة جزء منها قال في الصحاح والجنة البستان والعرب تسمى الخبيل  
 حنة وفي عمدة الحفاظ الاصل في البستان ذ والشجر السائر يا شجرة  
 الارض وقد يطلق على الاشجار نفسها حنة وقال الزهري كل شجر  
 سكاك يستربعضه بعضا فهو حنة مشتق من حننته اذا سترته  
**التاسع** مما يختلط الى رابط **جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء**  
 تكون جوابه خبره وهو جملة فيحتاج الى رابط ولا يربطه ايضا **الادب**  
**الضمير** **اما** **من** **كل** **خوف** **من** **كل** **بكر** **من** **كل** **فاني** **اعذبه** **او** **مقدرا** **عند** **الضمر**  
**او** **من** **بأعند** **بال** **عند** **الكوفيين** **خوف** **من** **فرض** **فمن** **الحج** **فلا** **رنت** **ولا**  
**نسوق** **ولا** **جدان** **في** **الحج** **اي** **منه** **على** **التقدير** **او** **لا** **اصل** **في** **الحج** **على** **الاقابة**  
**واما** **قوله** **تعالى** **بلى** **من** **او** **في** **بعده** **واتق** **فان** **الله** **يحب** **المتقين** **ومن**  
**يتول** **الله** **وسوله** **والذين** **امنوا** **فان** **حزب** **الله** **هم** **الغالبون** **وقول** **المش**  
**من** **يكن** **الحضارة** **اعجبت** **فاي** **رجال** **بادية** **ترافوا** **هم** **من** **الضرب** **الاول**  
 من الواقف من ابيات الحناسة وقايله العظامي وهو على ما في القاموس لقب  
 شاعر من كلبي اسم الحسين بن جمال ابو الشرفي وتلقب اسمه عمر بن سليم  
 والحضارة بكسر الهمزة وتحتها خلأف البداوه بكسر الهمزة وتحتها وهي  
 الاقامة في الحضر وعن ابى زيد كان الاصمعي يقول للحضارة بالغض خلأف  
 البداوه بكسر الهمزة وتحتها واستند هذا البيت والمراد اهل الحضر  
 فحذف المضاف بدليل قوله فاي رجال باديه ويروى فاي انا س باديه  
 قال المرزوقي لان التفصيل انما يصح بين الحضريين والبداويين تقول  
 من اعجبه رجال الحضرة فاي رجال بدو ونحو والمعنى اي انا س نحن وان  
 كنا من اهل البدو والمراد التموج والتعجب **فقال** **الزحري** **في** **الآية**  
**الاولى** **ان** **الرابط** **فيها** **عموم** **المتقين** **فخو** **الرابط** **فيها** **عن** **فيه** **بغير** **الضمير**  
 وما سب قال الشارح سكران لا يكون هذا جوابا لاما الواقعة في قوله واما  
 قوله تعالى بلى من او في الآية ومن يتول الله الابد وتقول الشاعر من سكن  
 الحضارة البيت لان قول الزحري ليس جوابا عن جميع ما ساقه اولا وانما ينبغي  
 ان يكون الجواب محذوفات قد بره فليست محالقة لما تقدم وما ذكر بعد  
 ذلك دليل عليه **والظاهر** **ان** **لا** **عموم** **فيها** **وان** **المتقين** **مسا** **ون** **بمن**  
**من** **تقدم** **ذكر** **من** **الموافق** **بعدهم** **والمتقين** **وهذه** **منا** **سنة** **مع** **الزحري**  
 ولعل الزحري حمل اتق الواقع في خبر الشرط على معنى اتق يا ايها العبد  
 فساء له دعوى العموم في جانب المتقين **وانما** **الجواب** **في** **الآيتين** **والست**  
**محذوف** **وما** **ذكر** **ما** **يتوهم** **كونه** **جوابا** **لدليل** **عليه** **وتقديره** **في** **الآية**



الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته  
 والربط فيما جميعا بالضمير العاشر العالمان في باب الشارح ويسمى  
 باب الأعمال ايضا فلا بد من ارتباطهما قال السفاقي في اعرابه لم ار  
 ذلك الا لابن عصفور وخالفه غيره وقد اجاز الفارسي في نحوهما  
 صهيما من العتيق واصله وابن الربيع في قام تعدريد ان يكون من باب  
 الأعمال وهذا الارتباط بين الشارحين اما بعاطف كما في قاما وتعد  
 اخواك وعلى اولهما في ثانيا نحو وان كان يقول سفيما على الله  
 شططا وانهم ظنوا كما ظنتم اي ظنوا ظنا كظنكم ان لن يبعث الله  
 احدا وفي هذا الكلام تنازع فان كلا من كان وظن الاول لم يعمل في كل  
 من يقول وظن الثاني وانما كان عامل في عمل الجملة التي منها يقول وظن  
 الاول عامل في مقدم موصوف حذفت واقيمت صفته المشتملة على  
 ظن الثاني مقامه او كون ثانيا اي اوارتباطهما يكون ثاني المتنازعين  
 جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالىوا يستغفر لكم رسول الله  
 ونحو اتوني افرغ عليه قطرا فان المعنى ان تاتوا يستغفر لكم وان  
 توتوني افرغ او جوابية السؤال نحو استفتونك قل الله يغيبكم  
 في الكلاله فكل من تعالىوا يستغفر تنازعا في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومن اتوني وافرغ تنازعا في قطرو من يستفتونك ويفتكم قد تنازعا  
 في الكلاله وهي من لم يخلف ولدا ولا والدا ويطلق ايضا على من لم يكن  
 من النسب لجأ ومن بكل نسبه بنسبك كابن العم وشبهه والكلالة ايضا  
 الاخوة للام وبنا لا يبعد وما خلا الوالد والولد او في من العصبه من  
 ورث معه الاخوة للام وهي في الاصل مصدر بمعنى الكلال فاستعربت  
 لقراءة ليست بالعضية لانهما كلالة بالاضافة اليها ثم وصفت بها الورث  
 والوارث بمعنى ذي كلالة كمن كان فلان من قرأني او نحو ذلك من  
 اوجد الارتباط ولا يجوز في هذا الباب قام تعدريد على التنازع  
 لعدم الارتباط بين العالمين خلافا لابن الربيع وقد اسلفنا النقل  
 عنه ولذا كان اي ولا اشتراط الارتباط بين العالمين خلافا لابن الربيع  
 الربيع المتنازعين وحيث لا ارتباط لا تنازع بطل قول الكوفيين  
 ان من التنازع قول امر القيس كفاي ولم اطلب قليل من المال  
 البيت هو مجز بيت صدر ولو انما اسعى لادنى معيشة وسيورج المص  
 هذا الصدر بعد اسطر وقد تقدم الكلام على هذا البيت وتاليه  
 في بحث لو من حرف اللام ولا يخفى ان قول الكوفيين انما يبطل لاذ كانت

على تقدير استيناف ولم اطلب وان حجة على ربحان اختيارا اعمال  
 الاول كما هو مذهبهم في نحوه وذلك لان الشارح نصيح وقد ارتكبه  
 اي ارتكب اعمال الاول مع لزوم حذف مفعول الثاني ولي حذفه  
 تهيبته للعامل للعمل وقطعه عنه وهو محذور وترك اعمال الثاني هو  
 بصيغة الماضي عطفا على وقد ارتكب ولو كان بصيغة المصدر مجرورا  
 لكان حق التعبير وترك اعماله فتأمل مع تمكنه منه اي من اعمال الثاني  
 وسلامته من الحذف المحذور والصواب ان ليس من التنازع في  
 شي لا اختلاف مطلوب في العالمين فيتحقق تنازعا فلا يكون بينهما  
 ارتباط فان كفاي طالب للقليل اي لقليل من المال ان يكون فاعلاله  
 واطلب من ولم اطلب طالب للملك مفعولا له محذوف قالوا ليله يعني  
 البيت الثاني وليس طالبا للقليل مفعولا ليليلينم فساد المعنى بتقدير  
 تعاطف العالمين وتوجهها الى محمول واحدة وذلك لان التنازع بوجوب  
 تقدير قوله ولم اطلب عطفا على كفاي ليحصل الارتباط بين العالمين  
 الذي هو شرطه وحينئذ يلزم كونه مثبتا اي ويلزم كونه مثبتا  
 لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع  
 التوقي جاء الاثبات لان امتناع الشيء في له وفي النبي اثبات فيكون  
 قد اثبت طلبه للقليل بجرمانه بقوله ولو انما اسعى لادنى  
 معيشة اذ معناه كما عرفت ان لا اسعى لادنى معيشة والسعي لا في  
 معيشة في معنى طلب القليل فكانه قال ان لا اطلب القليل وانما لم  
 يجوز ان يقدر قوله ولم اطلب مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه  
 وبين كفاي لعدم ارتباط العطف الرابط ولا تنازع بينهما اذ لا بد  
 فيه من الارتباط كما مر به ويقع في بعض النسخ بول هذه العبارة  
 وان قدر مستانفا فلا ارتباط بينه وبين كفاي فلا تنازع بينهما فان  
 قلت انما يجوز التنازع على تقدير كون الواو للحال لا للعطف فانك  
 اذا قلت لودعوت لاجابي غير متوان افادت لوانها الدعاء والادعاء  
 دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم ايثبات التواني فلا يلزم ايثباته  
 وفي البيت انما افادت لوانها السعي لادنى معيشة وكفاية قليل  
 المال دون انتفاء عدم طلب القليل حتى يلزم ايثبات طلب القليل  
 قلت اجاز ذلك قوم منهم ان الحاجب في شرح المفصل ووجه  
 به قول الفارسي والكوفي ان البيت من التنازع واعمال الاول  
 وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة



**كفاية القليل في حالة اني غير طالب له فيكون انتفا كفاية القليل**  
**المعينة بعدم طلبه اي طلب القليل موقوف على طلبه له اي للقليل فيتوقف**  
**عدم الشيء على وجوده** وهو فاسد قال الشارح وهذا مشكل لان كلامه  
 يقتضي ان جعل المعلق امتناع الجزا والمعلق عليه نفس الشرط اي طلب القليل  
 المعبر عنه بالسعي المحصور دون امتناعه وهو فاسد فلو حذف الانتفا  
 فقال فيكون كفاية القليل المعينة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على  
 ان لو تعلّق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام لكن يصير  
 قوله بعد ذلك فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم فتأمله وقال  
 ابن خروف الحال هنا فاسدة لصيرورة المعنى بها الى انه لو سعى لادخل  
 معيشة كفاية القليل اذ الربط به واما اذا طلبه فانه لا يكون والمراد  
 انه لو سعى لادخل معيشة كفاية القليل طلبه او لم يطلبه فلا وجه للتقييد  
 بعدم الطلب وقد اعترض بصارة اخرى وهي ان الشيء في دلائل الامحار  
 خرج بان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الى ذلك  
 التقييد وان يقع له خصوصاً وذلك يقتضي ان يكون قوله ولم اطلب  
 مثبتاً لكونه قيداً لكفاية جواب لو المقتضية لانتفاء جوابها ويلزمه  
 ان يكون غير طالب للقليل وطالب له وذهب بعض البصريين الى ان البيت  
 من الاعمال مع ان ولم اطلب معطوف على كفاية والنقد يرتفع حيث لا في  
 معيشة لم اطلب قليلاً من المال لان قليلاً الى المال حاصل في بدون طلب  
 فانما لا احتاج اليه قال ابو حيان وهذا معنى حسن **ولهذه القاعدة**  
**ايضا يعني بها قاعدة اعتبار الارتباط بين المتنازعين شرطا بطل**  
**قول بعضهم فلما يتبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير فاعمل**  
**بتبين ضمير يرجع الى المصدر والمفعول من ان وصلتهما بناء على ان يتبين**  
**واعلم قد تنازعا في اي تنازعا ذلك المصدر واعمل الثاني فيه والاول**  
**في ضميره كما في ضربتي وضربت زيد فان الفعلين فيه تنازعا ذلك المصدر**  
**زيد وقد عمل الثاني وضمير في الاول اذ لا ارتباط بين يتبين واعلم**  
**تعليل للبطلان** وكانه اراد بالبعض المنعشري فانه قال في كفاية فاعمل  
 بتبين مضمير تقديره فلما يتبين له اي الله على كل شيء قد يرقا اعلم ان الله  
 على كل شيء قد يرقا فممن الاول لدلالة الثاني عليه كما في قوله  
 ضربتي وضربت زيد واراد بحذفه من الاول كما قال النفا زاني  
 في شرحه اسقاطه من اللفظ وجعل الضمير موضعه على قانون البصريين  
 في باب المتنازع وقد اثبت الشارح الربط بين يتبين واعلم وحكم بظهور

هذا القول وقدر الربط بان لا رابط بين الفعلين بعد ما وتبين جزء  
 من الاول وقال جزء من الثانية واعلم من معومات هذا الجزء فظهر الربط  
 بين يتبين واعلم لهذا الاعتبار كما تحقق الربط في قوله وانهم ظنوا كما  
 ظنتم ان لن يبعث الله احدا **على انه لو صح** قوله ان ذلك من التنازع  
**لم يحسن حمل التنازع عليه لضعف الاخبار قبل الذكر في باب**  
**التنازع حتى ان الكوفيين لا يحجروا به البتة** قيل عليه هذا  
 ممنوع فقد ذكر في بياني قوله تعالى لقد قطع بينكم وصل عنكم ما كنتم  
 تزعمون فيمن فتح بينا ان بعضهم قال ان بينا ظرف والفاعل ضمير  
 مستقر راجع الى مصدر الفعل اي لقد وقع النقط بينكم او الى الوصل  
 لان قوله وما نرى معكم شفعاءكم يقول على التنازع المستلزم بعدم  
 التواصل او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعا وعلى هذا  
 الاخر يكون الاخبار قبل الذكر فهو مثل هذا المحل ولم يستضعفه **وتضعف**  
**حذف مفعول العامل الثاني** هو بالجر عطف على ضعف الاول اي  
 وضعف هذا المحذوف **اذ اهل اي العامل الثاني** ولعل الاول **لضربتي**  
**وضربت زيد بالرفع لما ان فيه قطعا عن العمل مع تبيينه له حتى**  
**ان البصريين لا يحجروا به في الضرورة** وذلك لان المختار باتفاق  
 اهل البلد من فيما اذا عمل الاول والثاني طالب للمفعول ليدانها والمفعول  
 في الثاني فانه اقرب الطالبين حيث لم يحط بمطلوبه مع امكانه  
 فلا اقل من ان يشغل بالضمير في مكانه ولما كان الاخبار المذكورة  
 وبالحالة هذه هو المختار كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هادهم  
 افروا كتابيه اتوني افرغ عليه قطرا ليدل البصريه على ان المختار  
 في باب التنازع اعمال الثاني والا كان افعى الكلام واردا على خلاف  
 المختار اي حذف المفعول من الثاني واعمال الاول **والصواب في**  
**البيت ان مفعول اطلب الملك تحذف** فاما قد متنا في صدر هذا  
 الفصل وليس من باب المتنازع في شيء وفي الآية فان فاعل يتبين ضمير  
 مستقر عما قبل اما المصدر اي مصدر نفسه اي فلما يتبين له  
 يتبين كما قالوا في غيرهم من بعد ما رواه الايات ليس يحسنه او عايد  
 لشيء دل عليه الكلام اي فلما يتبين له الامر او ما اشكل عليه ونظيره  
 اذا كان غدا فانت اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة فحمل  
 اسم كان ضميرا عايدا الى ما دل عليه الكلام بقرينة الحال **الحادي عشر**  
 من الامور المحتاجة الى الربط **الفاظ التوكيد الاول** اي التي يقع التأكيد



لها اولا وانما يربطها بالموكد الضمير الملقوظ به فلا يربطها المقدر  
وما ينوب عن الضمير نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم  
كلهم ومن ثم اي ومن اجل انه لا يربط هذه الالفاظ الا الضمير الملقوظ به  
كان مردودا قول الهروي في الدخاير بقول جاء القوم جميعا بالنسبة  
على الحال وجميع بالرفع على التوكيد يجوز التوكيد من غير ضمير وكانت  
مردود ايضا قول بعض من عاصرونا قيل هو الشافعي وقال المحشي  
هو قاضي القضاة بها الدين ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عتيق  
الطالبي الباسلي الحلبي ثم المصري الشافعي ولد سنة سبع وتسعين وستمائة  
وفي طبقات ابن شيمية ان مولد سنة اربع وتسعين وقيل سنة سبعمائة  
ولازم الشيخ ابا حيان اثنتي عشرة سنة الى ان قال في حقه ما تحت ادم  
السماخي من ابن عقيل واخذ الفقه والاصول عن العلاء القونوي والشافعي  
جلال الدين القزويني وناب في الحكم عن الهادي ثم عن المعز بن جماعة ثم  
استقل به نحو ثمانين يوما وكان دينيا قوي النفس بقيه على ارباب المروءة  
ولا يتورد الى احد وعنده حشمه وكرم زايد وتوفي سنة تسع وستين  
وسبعمائة في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا  
توكيد لما ولو كان كذا القيل جميعه بالضمير الرابط ثم التوكيد بجميع  
قليل في كلامهم فلا يحمل عليه التثنية بل مع امكان جملة على سواء والاصواب  
انه حال من ما وكان مردودا ايضا قول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم  
هو ابن السميط وعيسى بن عمرا ناكلا فيها بنصب كذا ان كذا توكيد لاسم  
ان قال في التثنية وقرى كذا على التاكيد لاسم ان وهي معرفة والتثنية  
عوض من المضاف اليه يريد انا كذا فيها فان قلت هل يجوز ان يكون كذا  
حالا قد عمل فيها قلت لا لان الظرف لا يعمل في الحال مقدمة كما يعمل  
في الظرف مقدم ما يقول كل يوم لك ثوب ولا تقول قايعا في الدار زيد  
انتهى وما جئنا اليه نقله ابو حيان عن الكوفيين ورد ما بين ماكن في شرح  
على التسهيل وما منعه الزمخشري من مسئلة الحال اجازة الاخفش اذا  
توسط نحو زيد قايعا في الدار فيمكن تخرج الالية عليه على مذهبه نعم  
ما مثل به ليس مطابقا في الالية لان الحال فيه غير متوسطة وقد ذكر  
بعضهم ان المنع فيه اجماع من النحاة والاصواب انها بدل من اسم ان  
وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جايز اذا كان البدل مفيدا  
للحاطة نحو قلتم قلا تتكلم وفي التثنية بل تكون لنا عيدا لولنا واخرنا  
وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير كما يحتاج اخواه ويجوز لكل ان يلى العوامل

اذ لم يتصل بالضمير اي حيث لا يكون على الهيئة التي يكون بها توكيد نحو  
جاني القوم فيجوز مجيء ما بدلا وهذا ان قلنا ان عامل المبدل مقدر واما  
ان قلنا ان عامله هو عامل المبدل منه فلا ابدا بخلاف جاني كلام فلا يجوز  
لكنها على الهيئة التوكيدية لا تصالها بالضمير الا في الضرورة فهذا الحسن  
ما قيل في قيل في غرض هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلاما حال  
فانه قال والقول المسمى ان كذا في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير  
المرجع في فيها وفيها هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تفرقة كالتقدير  
في قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه اي بنص مطويات وفيه ضعفان  
تذكر كل حتى ساع وقومها حاله بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو  
نادر كقول بعضهم فيما حكاها الاخفش مررت عام كذا اي جميعا والمختار  
ان كذا وبعضا اذا افطحا عن الاضافة لفظا نوى معهما المضاف اليه فكانا  
معرفتين بنية الاضافة ولهذا لا يدخلها الى ويجي للحال منهما نحو قولهم مررت  
بكل قايعا وبعضها جالسا وذهب القاري الى انها تكرتان وان تويت اضافتهما  
لان الاضافة معنى دون لفظ لا تفرق عنده بدل ان نحو ثلث وربع فاما يلزم  
الاضافة معنى وهو تكرار اتفاقا ولما لم يصح هذا الدليل بان نحو ثلث  
وربع له ثنى صحيح في نفسه بخلاف كل ذلك فان معناها يجب ما اضاف  
اليه ليس الا انها وضعت لتعريف الشيء فكان معناها في غيرها وفيه نظر  
فتأمل وتقدم الحال على عاملها كظن في لجوده وهذا ثاني الضعفين  
وزعم ابن كاهن انهم لم يختلفوا في امتناع نحو قايعا زيدا في الدار وليس  
بصحيح فان الاخفش اجازة واحتررت بذكر فتد الاول وهو بضم  
الهزة ونج الاول جمع اول عن اجمع واخوانه اراد توابع اجمع من اجمع  
وايصح وابتع حيث يوكبرها من غير ضمير فانها انما يوكبرها بعد كل نحو  
نحمد الملائكة كلهم اجمعون فليست من الاول قيل عليه هذا هو ظاهر  
فتد قال تعالى فكبروا فيها هم والفاوون وجنود ابليس اجمعون  
لا قطع عن ابيهم وارحلتهم من خلاف ولا ملبسكم اجمعين ان المجرور اجمعين  
لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين فانه قد اكد فيها باجمعين بدون  
كل في حالات الاعراب الثلاث ومن العجب خفاء مثل هذا على المصم واجيب  
بان المراد لا يوكبرها مع الاحتجاج الابد كل لانه لا يوكبرها مطلقا الا بعد  
كل قال الرضي اعلم انك اذا اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت  
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته من اكدت الى ابتعن وان لم  
يقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ابيها شئت ومن النفس

اسم



الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للمقدم بل ان تذكر العين من دون  
 النفس والكل من دون العين واجمع واخواته من دون كل اما اخوات اجمع فالشبهة  
 انها لا تذكر وفه وان حيث تراد يجب الابتداء باجمع ثم يجاء باخواته كذا  
 التبع ابصح ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخرا اجمع عن اخواته وقال  
 ابن كيسان يبدأ بآتين شيئا بعد اجمع وقيل يجوز حذف اجمع مع وجوب  
 رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية وقيل يجوز الحذف مع جواز  
 تقديم بعضها على بعض **الامور التي يشبهها الاسم**  
**المضاف بالاضافة** سواء كان الاكتساب من نفس المضاف اليه او بواسطة  
 وهي عشر احدها **التعريف نحو غلام زيد الثاني** **التخصيص** اي  
 تقلييل الاشتراك وذلك فيما اذا كان المضاف اليه تكرة **نحو غلام امرأة**  
**والمراد بالتخصيص** الذي لم يبلغ درجة التعريف قيل  
 فيه نظرا لان مقتضاه انه لو لم يرد بالتخصيص ما ذكر لخل فيه التعريف  
 وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقلييل الاشتراك العارض في التكرة  
 نحو رجل صالح فهذا تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا  
 يقلل له محض والمحقق ان المقصود بيان معنى التخصيص العربي لرفع توهم  
 ان المراد المفهوم الشامل مالم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها وقد يطلق التخصيص  
 في باب النعت في مقابلة التوضيح قال في المطول التخصيص عن النجاة عبارة  
 عن تقلييل الاشتراك الحاصل في انكرات نحو رجل عالم فان رجلا بحسب  
 الوضع محتمل لكل فرد من افراده فلما قيل عالم قل ذلك لاشتراك والاحتمال  
 وتخصيص بفرد منها متصف بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال  
 الحاصل في المعارف وفي حواشيه لسد المحققين ان الظاهر انهم ارادوا  
 الاشتراك المعنوي لان التقلييل انما يتصور فيه بلا تحلل فلا تكون  
 جارية في قولنا عين جارية صفة مخصوصة لانها قللت الاشتراك  
 لدرجت مقتضى اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية  
 الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى **فان غلام رجل اخفى**  
**من غلام** لثبوته غلام امرأة ايضا **ولكنه لم يتميز بعينه** ليبلغ درجة  
 التعريف **كما يميز غلام زيد بعينه** بل هو محتمل لان تكون غلام زيدا وان  
 يكون غلام عمر مثلا **الثالث التخفيف** ويقال للاضافة التي تفيد  
 لفظية ظهور اثرها في اللفظ دون المعنى كما يقال للاخرى معنوية كضارب  
 زيد سعي ان تقرأ على الحكايم بالرفع بقراءة قوله **وضارب عمر وضاربوك**  
**اذا اردت** باسم الفاعل **الحال او الاستقبال** اي ان يكون باقيا على

احدا المعنيين **فان الاصل** فهم ان يعان المنصب وينصب سمواتهم  
 ولكن **الخفض اخف** منه فعول اليه اذ لا تتوين معه ولا تون تون  
 تشبه اوجع ويول على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف فوق الضاربا  
 زيد والصارب زيد بال والامانة ولا يجمع على الاسم **تعريفا**  
 تعريف الاضافة وتعريف الموصولة الا ان هذا الموصول لما التزم فيه  
 دخول الاسم لكونه على مولا حرف التعريف وظهور اعرابه في مدخولات  
 اضافته باضافة مدخوله وقد نقص باي الموصول المضافة الى معرفته فان  
 تعريفا على المشهور يصلحها باعتبار ما فهم من العهد واصنافها معنوية  
 فلها فنييد التعريف نحو جاني اهم اكرمه فيجتمع تعريفا وقال الرضي  
 وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يتبع اجتماع التعريفين  
 اذا اختلفا **وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة** فوصف هديا التكرم بالغ  
 الكعبة **ولا توصف التكرم بالمعرفة** وخالف بعض الكوفيين فاجاز وصفها  
 بها بشرط ان يكون النعت ملح او ذم نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا  
 ورد بان الموصول بول او مقطوع عما قبله وذهب الاخفش الى جواز ذلك  
 اذا وصفت التكرم فتخصصت فقربت من المعرفة واستبدل بقول  
 فاخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهما الاوليان فانه زعم ان الاول  
 فانه مع تعريفه نعت لا خبر وان التكرم المنعوت بحالة يقومان ورد بانه  
 يحتمل ان يكون بولا من اخران او من الضمير في يقومان **وقوله ثاني**  
**عطفه** حال من الضمير في يجادل اي متكبرا ومن العطف بكسر العين تخاية  
 عن التكبير على الجيد او معضا عن التي استحقاقا به وقرى بفتح العين اي بالغ  
 تعطفه **وقول ابي بكر كثير** هو بابا الموحدة هذي من شعر الحامسة **فانت**  
**به حوش القوافي** بطننا صدر بيت من اول الكامل عجزه شيدا اذا ما نام  
 ليل الهوجل وقد يقع في بعض النسخ تماما وحوش العود حديد ودكده وهو  
 بضم الحاء المهملة وبالشين المعجمة كقفل والميطن الضامر البطن وصف  
 محمود في الذكور والمهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل المفق  
 وقيل الرجل الاصح الطباش وقيل العظيم البطن واسناد النوم الى الليل  
 مجاز **ولا تنصب المعرفة على الحال** **وقول جرير يا رب عا بطنا لوكات**  
**يطلبكم** هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه لا في مباحة متكم وحرمانا  
 فيا حرف تنبيه او ندا والمنا دي مخذوف كما في الايا السجود والغابط  
 بالغين المعجمة والموحدة من سقى مثل ما عندك من الخبز دون ان يسلب  
 عنك والحرمان المانع قال الزججشي اي رب انسان يغبطني عجمتي ك



ونظن انك تجاذبي بها ولو كان بكائي للآتي مالا يفتنه من المبادعة والحرمان  
 ولا تدخل ربي على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب  
 في قوله ولا يفيد اي الاضافة اللفظية لا تخفيفا في المضاف بل بقيده  
 ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخضر من ضارب وهذا هو من ابن مالك  
 فان ضارب زيد بلاضافة اصله ضارب زيدا بالنصب والثبوت وليس  
 اصله ضاربا فقط من دون تقييد بالمول والخصيص حاصل بالمعول  
 قبل ان تأتي الاضافة فلما انت لم تغد الا تخفيفا لاستحالة تحصيل  
 الحاصل فان لم يكن الوصف بمعنى الحال او الاستقبال بل كان بمعنى  
 الماضي او الزمان المستقر فاضافة معنوية محضة **تقدير التعريف ان كان**  
**الى معرفة والتخصيص ان كانت الى نكرة لا يما ليست في تقدير الانقضاء**  
**وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بما لك يوم الدين** لكون اضافته  
 محضة افادت التعريف فساغ وصفا لعلم الذات المقدسة قال  
 الزنجشري اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبدك  
 امر اي ملك الامور يوم الدين فيه اشارة الى ان اضافة مالك الى يوم  
 الدين على نحو اليا سارق اللبنة اهل الدرا اجرا للظرف مجرى المفعول  
 بد على الاتساع ويكون على حد ونادى اصحاب تنزيلا لما هو محقق الوقوع  
 منزلة ما وقع ولهذا اقرا ابو حنيفة ملك يوم الدين بلفظ الماضي واما  
 الزمان المستقر والمعنى له الملك في هذا اليوم على الاستمرار فهو كقولك  
 هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى **مخلصا وهو حسن**  
**ولكنه نقص هذه المعنى الثاني** اي كون اضافته معنوية وهو معنى الزمان  
 المستقر عند ما تكلم على قوله وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر نهارا  
 قرى بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وينصبهما باضمار جعل او عطفا  
 على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضى فتكون بالنصب في  
 جواب النفي اي فليست اضافته حقيقية بل صودا الى جعل  
 مستقر في الازمنة المختلفة ومثله قالوا للحب والنوى وقالوا  
 الاصباح في قصد الدلالة على ان مستقرا على واحد من الازمنة كما تقول  
 زيد قادر عالم اي تصف بهذين الوصفين على الدوام والاستمرار  
 ولا يقصد زمانا نادون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف  
 انما تكون حقيقية محضة اذا كان الوصف بمعنى الماضي فقط  
 وانما اذا كان لا فادة تحدث مستقر في الازمنة كما كانت اضافته  
 غير حقيقية وكان عاملا في تافه كلامه وليس الى مركزه لك

بل هو الثاني كالاو في ان اضافته حقيقية ثم قيل عليه ان الزنجشري  
 لم يصرح بانه اذا كان دالا على جعل مستقرا كانت اضافته حقيقية ليتدافع  
 كلاماه قال في كشافه فان قلت كيف يكون الليل محل والاضافة حقيقة  
 لان اسم الفاعل المضاف في معنى المضى ولا يقال زيد ضارب محرا ام قلت  
 ما هو في معنى المضى واما هودا على جعل مستقر في الازمنة المختلفة  
 فليس فيه نصريح بما نسب اليه المص من اذا كان دالا على جعل مستقر  
 كانت اضافته غير حقيقية وانما منع ما ادعى السائل من ان اضافته  
 حقيقية بناء على انه في معنى المضى وقررد لالتة على الحديث المستمر  
 وحينئذ يقال اذا كان للاستقرار كان متاولا للماضي واخويه في النظر  
 الى الحالة المضى يجعل اضافة حقيقية وبالنظر الى حال اخويه يحصل  
 لفظية وقد قدمنا في بحث اقسام العطف من الكلام على ذلك ما فيه تحابة  
 ان شاء الله تعالى **الرابع ازالة القبح من الكلام او الجوز فيه كمررت**  
**بالرجل الحسن الوجه** باضافة الحسن الى الوجه فان الوجه ان رفع قبح  
 الكلام لخالو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف فاما تقديره فلا لان الضمير  
 اما مقدر او الخلف عنه وان نصب على التشبيه بالمفعول فقد حصل  
 الجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المنعدي **الخامس تنكير الموصوف**  
 اي الكتاب المضاف الموصوف التذكير من المضاف اليه المذكر كقولك  
 انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويها  
 هو من ثاني البسيط ولم يسم قايلا قل العيق ان قايلا من المولدين عليه  
 فليس من شرط الكتاب ان يحل على التمثيل والعقل قال في القاموس  
 العلم بصفات الاشياء من حيثها وقيمها وكما لها ونقصانها والعلم بخبر  
 الخواص وشر الشرين او مطلقا لأمور او لقوة بها يكون التمييز بين القبيح  
 والحسن ولما كان محققا في الذهن يكون عقدا ما تسميت بها الاعراض  
 والمصالح والهيئة محمودة للانسان في حر كانه وكلامه ولحق انه روحاني  
 به فترك التنوير للعلوم الضرورية والنظرية وابتدأ وجوده عند اختان  
 الولد ثم لا يزال ينمو الى ان يكمل عند البلوغ والمكسوف المحجوب يقال  
 كسفت الشمس والقمر كسفا اجمعا كما تكسفا والله اناها حجبها ولا حسن  
 استعمال المكسوف في القمر والكسوف في الشمس والخسوف عند الهبوبين  
 حالة تحصل للقمر ليلة غاممة يحلوز الارض بين وبين الشمس لوان  
 نورها مستغاث منها والكسوف حالة تحصل للشمس وقت الترويع اي وقت  
 حلولها بين عقدي الدار والرب بواسطة اعراض كوكب بين الناظر



وسمينا يريد الشا عرافا العاقل اذا اطاع هواه فقد كسف عقله وانجيب بؤره  
واذا اعصاه زاد نورا وازداد تنويرا **قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب**  
**من المحسنين** حيث لم يقل قريبة وقيل ان التذكير فيه على تاويل الرحمة بالرحم  
او الرحيم او هو صفة موصوف محذوف اي سئ قريب او على تشبيهه بفعل الذي  
يمحق منقول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث **وبعد** قوله تعالى وما يدريك  
**لعل الساعة قريب** تذكر الوصف حيث لا اضافته الى مذكور وقال يبعده  
دون يريده لان ما قبل من قبيل ابداء مناسبة موصوطة وهي لا يلزم اطراها  
ليكون تخلفها في موضع اخر فادحافها **ولكن ذكر الغرائم الغزوات التذكير**  
**في قريب** وان وصف به المؤنث او اخبر به عنه **اذ المراد قريب النسب**  
**فقد للفرق بين ما اراد به القرب النسبي وما اراد به غيره وما قبل**  
**الجوهري ان التذكير يكون التانيث مجازيا فوه** وغلط منه قال في الصحاح  
وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة الاحسان  
ولان ما لا يكون تانيثا حقيقيا جاز تذكيره قال الشاعر ولكن حمل كلامه على  
ان المؤنث غير الحقيقي يذكور بالتاويل فيعود عليه ضمير المذكر كقوله فلا تزنه  
ودقت وذقنا ولا ارض اقبل ابقاها فاول الارض بالمكان فقال اقبل ولو  
كان التانيث حقيقيا لم يحز ذلك لا يقال همد قام على تاويل همد لشخص ويدل  
عليه انه لو كان مراده ان التانيث المجازي يجوز التذكير مطلقا لم يحج الى  
تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه العلة الثانية على الاولى قد ينبو عما ذكرناه  
بعض بنو واما كان قول الجوهري **وهما الوجه التانيث في نحو الشمس**  
**طالعة والموعظة نافعة واما يفرق حكم المجازي والحقيقي الظاهر**  
**من المصنفين** قال ابن الحاجب في كافيته وابت في ظاهر غير الحقيقي بالحياز  
فان اسندت الفعل والوصف الى ظاهر المؤنث الحقيقي وجب التانيث قطعا  
او الى ظاهر غير الحقيقي جاز ذلك الامران التانيث والتذكير واذ اسندت  
الى ضميرهما فليس الى التانيث وقد جزم النفاذ اني فيما نقل عن الجوهري  
بانه خارج عن قانون النفاذ قال لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين  
ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي ولا بين ان يكون المسند فعلا او صفة  
**النساء من تانيث المذكر عكس ما قبله كقولهم قطعت بعض اصابعي وقرى**  
**بنتقطه بعض السارة** اي بالمشاة الفوقية **ويحتمل ان يكون منه**  
**قوله عشر امثالي** لان الامثال جميع مثل وهو مذكور فكان قياس العدد مع  
جمعه ان يقال عشرة امثالي لكنه لما اضيف الى ضمير المؤنث اكتسب التانيث  
فترك التامع عوده وكنتم على شفا حفرة من النار فانتم كنتم من اي من

**الشفاء** وهو مذكور لانه بمعنى الجانب لكنه اضيف الى حفرة المؤنث فالتانيث  
فاعيد اليه ضمير المؤنث **ويحتمل ان الضمير من منها للنار** وفيه بعد لانهم  
لم يكونوا في النار نفسها حق يتقد وامننا وهد بعد وجه من قال الضمير  
للحفرة ايضا وكون النار اقرب مذكور يعود اليه الضمير لا ينفج مع اشكال  
المعنى وما ذكره المصنف من انه للشفاء وانت لا كتاب التانيث من المضاف  
اليه حكماء الطبري عن بعضهم قال ابن عطية وليس الامر كما ذكر ولا يحتاج  
في الآية الى ذلك الا اذا لم يكن مرجع الضمير الى الشفاء اما ومعنا لفظ  
مؤنث يعود اليه الضمير ويقصد بالمعنى المتكلم فيه فلا وقال ابو حيان  
ولا يجد عوده الى الشفاء لان الذين هم على الشفاء احد جزئي الكناد  
واما جئ بالهمزة على سبيل الاضافة اليها ولم يكن محذورا عنه وجي بالنار  
للتخصيص وايضا الانفاذ من الشفاء بلغ من الانفاذ من الحفرة ومن النار  
لان الانفاذ منه يستلزم الانفاذ منها من غير عكس فعود الضمير الى  
الشفاء هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى واستظهر ابن المنير  
عوده الى الحفرة بان المنه في الانفاذ اتم وانكون على شفا يستلزم الهوى  
فيها غالبا فامتن عليهم غالبا بانفاذهم من الحفرة التي يتوقع الهوى فيها  
**وان الاصل فله عشر حسان امثاليها فالمعروف في الحقيقة الموصوف**  
**المحذوف وهو مؤنث والقياس ترك التاء من عده وقال طول**  
**الليالي اسرعت في نقص نقصن كل ونقصن بعض** هاتين من شطو  
السرير وقابلها عند العيني في كبراه الاغلب الجملي وهو كذلك في شرح  
شواهد الكتاب وقال في الدعاء في الاغلب الجملي هو الاغلب ابن جشهر  
احد المحررين عمر دهل في الجاهلية طويلا ثم ادرت الاسلام جزا اسلامه  
وهاجر الى الكوفة مع سعد بن ابي وقاص فاستشهد في وقعة نهاوند  
يقال انه اول من رجز الراجيز وجعله قصا يدغم بتعه الناس وقيل  
ما للججاج والشاهد في قوله اسرعت حيث انك مع الضمير العائد الى طول  
لاكتسبه التانيث من الليالي المضاف اليه **وقال الاخر وما حب الديار**  
**شعقن قلبي** فقال شعقن فالقياس شخف لان الضمير للحب لكنه جمع الضمير  
وامنه باعتبار الديار ديار ليلى اقبل الديار وذا الديار **وانتبطها**  
**سديت يه ونسرق بالقول الذي قد ادعته كما شرفت صدر الفتاة**  
**من الدم** هو من ثل في الطويل من قصيدة للدعشي مخاطب بها قال الرنخري  
عمر بن عبد الله بن المنذر بن عبدان من بني تغلب مطلعها الاقل البيا فقبل  
ابنتها اسلمني غنية مستاق اليها متيم **وقيل البيت فلو كنت في حب انزاع**



ورقت اسباب السجاء بسلم مستدرجك القول حتى تهون وتعلم الى عنك  
لست تعلم بتا بشد يد المشاه الخبيثة قبلها مشاة فزقة مفتوح حد والجيب  
بضم الجيم وتشد يد الموحدة البير التي لم تظن كذا في الصبح زاد في القاموس  
او ما وجد اوما حفرة الناس ورفقت بالشديد ارتفعت واسباب السماء  
ابوابها والسلم بضم اللام وتشد يد اللام المرقاة سمي به على ما قيل لانه  
يسلك الى المرفق اليه والاستدراج الخديعة والايضا في الكرويه من غير  
شعور واستدراج الله العبد انه كلما جرد خطية جرد له نعمة وانما  
الاستعداد وان ياخذ قليلا قليلا ولا يباغته ومهره بتشد يد الرايكوه  
وبعضه والمخ اسم مفعول من قولك الخمت فلانا اذ لم يطق ان يجيبك  
وفي رواية الزمخشري لست عنك نعم قال ومعناه لست استبح من حجابك  
كما يحل بمتنع الذي يدخل في البلد الحرام او الشهر الحرام من القتال ولا يذا  
تقول لو كنت مثالا في بير بعيدة التراء وصعدت الى السماء لم تخلصني و  
يلحقك حجابي فاني استصعدك من البير واستنزلك من السماء بالقول الذي  
يستدرجك حتى تستكره وتعلم اني لست متحازا من جوابك ولا عاجزا عن  
وصولي الى الغرض منك اولست متناعا من حجابك قال الجارودي والواو  
من قوله ورقيت بمعنى اولانه على وزان قوله تعالى فان استطعت ان  
تبتغي نفقا في الارض او سما في السماء ويشرق منصوب عطفا على بهره يقال  
شرق كعلم بريقه اذ افض به وغصمت باللقمة واذعته بالذال المعجمة  
والعين المهملة انشيت به خطا طب وجلا مذيا على ايتكم ما يسمعه والقائه  
الريح واستحال الشرق في صدر الفتاة استعارة من جود الدم عليه حيث  
يكون بين الظهور ويريد ان كلامه تقف في حلقه كما تقف الدم على صدر الفتاة  
ولا يذهب **والى هذا القول يشير ابن حزم الظاهري** احد اعظام الظاهريين  
وهو على ابن احمد بن سعيد بن حزم ابن غالب بن صالح ابن خلف بن معاذ بن  
ابن سفيان بن يزيد بن مولى يزيد بن ابي سفيان بن حرب بن امية الاموي  
الفارسي الاصل ثم الاندلسي القرطبي الامام ابو محمد ولد بقرطبة سنة  
اربعمائة وثمانين وثلاثمائة وسمع من جماعة وروى عنه اخرى وكان اليه  
المنتهى في الذكاء والحفظ وكثرة العلم وكان شافعي المذهب ثم انتقل  
الى تقي القياس والقول بالظاهر وكان متفشنا في علوم جمه عاملا بعلمه  
زاهدا بعد الرياسة التي كانت لايه وله من الوزارة وتبوير الملك  
وصنع كتب كثيرة معينة مع ما كان عنده من التوسع في علم اللسان  
ووفور الحظ من البلاغة والشعر ومعرفته السير والاجبار وقد حفظ القاصي

ابو بكر بن العربي في كتابه القوام والعوام على الظاهر به فقال في امره يخفيه  
تسورت على مرتبة لميت لها وتكلمت بكلام لم يفهمه تلفقوه من اخوانهم  
لخوارزم حين حكم على يوم صفيين فقالوا لا حكم الا لله ولا هذا المذهب  
المذهب يخيف كان من باد يثا شيلد تعرف باين حزم نشا وتعلق بمذهب  
الشافعي ثم انتب الى داود عمر خلع الكل واستقل بنفسه وزعم انه امام  
الايمه الى اخر ما قال وقد ذكر له الذهبي ترجمه طال فيها في تاريخ الاسلام  
وكانت وفاته سنة ست وخمسين واربع مائة **في قوله يخيب صديقا مثله**  
**واخذ الزبي يكون كمر بين عرب واجم فان صديق السوء يزي**  
**وشاهدني كما شرقت صدر الفتاة من الدم** وانما كان هذا شاهدا  
لما ادعاه من تعدي اذ صديق السوء الى صديقه لان لفظ صدر مذكر  
وقد انت الفعل للسند اليه لاكتسابه التانيث مما اضيف اليه **ومراد**  
**بما انكناية عن الرجل الناقص لنقص ما الموصولة** لانها لا تتم الا بصفة وعائد  
وبعمر وانكناية عن التزويد اخذ ما ليس له ولا هو من حقه **كأخذ عمرو**  
**الواو في الخط** فرقا بينه وبين عمر قيل ان عمرا اخذ الواو في الخط من  
داود حيث ينطق به بواوين ويرسم بواحدة وليس المراد انكناية المصطلح  
عليها وانما المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنبه بما الموصولة في الانصاف  
بالنقص والتخدير من الشخص الشبيه بعمر في التزويد ولحقه ما ليس له وقد ليج  
الشعر بذكر واوعمر فمن ذلك قول ابي نواس عكرو سجع السلي **هـ**  
**قل لمن يدعي سلما شفاها** **هـ** كست منها ولا قلامه ظفر **هـ**  
**انما انت في سليم كواو** **هـ** لفتت في الهما ظلما بجمود **هـ**  
**وانت بالسراج للسراج الوراق** **هـ**  
**هـ** مالي اري عمار اني اسجرت به **هـ** قد صار عمارا بواو فيه والضرفا **هـ**  
**هـ** ونام عن حاجة نهمته غلطا **هـ** لها فالفيت منذ السهد ولا سفا **هـ**  
**هـ** والمسحوق بعرو وقد عرفت به **هـ** فا ازيدك تعريفا بمر عرفا **هـ**  
**هـ** وتلك واو ولا والله ما عطف **هـ** ولوات واو عطف ما انت طرفا **هـ**  
**هـ** ولوعدت واو حال لم تسرو لو **هـ** اتى بها قسما ما براد حلفا **هـ**  
**هـ** او واو رب لما جرت سوى سيف **هـ** وكثرته خلافا للذي الف **هـ**  
**هـ** او واو مع لم اجد خيرا الى ههنا **هـ** او واو جمع غدا من فرقنا **هـ**  
**هـ** ولبيت صديقا بما قد شبهه غدا **هـ** بلوي بناري وهذا في السلوكنا **هـ**  
**هـ** والله يطسها واو اذ كرت بها **هـ** د ابو سطي وكانت قبله الفا **هـ**  
استار تشبيه عمر ولما جته الى قول الشاعر اذ انقضت حروري العدي

لها عمل شعر



وبالاستحارة بعمر والى قول الآخر والمستحار بعمر وعند كونه كالمستحار  
من الرضا بالنار **وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف**  
**للاستغناء عنه** بالمضاف اليه واقامته مقامه وتحقيق ذلك في أربعة  
انواع ان يكون المضاف بعض المونث المضاف اليه وهو مونث في المعنى  
يخو قطعت بعض اصابعه لان بعض الاصابع اصبح وهو مونث الثاني ان  
تكون بعض المونث وهو مذكوك كبيت شربت صدر الفتاة لان صدر الفتاة  
بعض منها وهو مذكوك من قرا بلفظ بعض السيادة بالنار والفوقية يحتمل ان يكون  
من الاول بان يلحظ البعض بعنوان الفرقة ومن الثاني بان يلحظ بعنوان  
القوم الثالث وصفا في المضاف اليه المونث جاريا بحري البعض كالإيمان  
في قراءة ابن العاليت لا تنفع نفسا ايمانها فان كانت الفعل المسند الى الإيمان  
لكونه مضافا الى ضمير النفس والرابع ان يكون مضافا الى المونث وليس  
واحد مما تقدم لكن المونث صالح للاستغناء به عن قوله اجتمعت  
اهل اليمامة لصحة ان يقال اجتمعت اليمامة يريد اهلها وهل هذا الحكم  
اذ تحقق شرطه قياسي ظاهر كلام المصم والزمخشري وابن مالك وغيرهم  
انه كذلك وراى الى على في التعليل انه من الضرورات لكن راى في اليفاض  
بخلافه اذ انقز ذلك **فلا يجوز امة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت**  
اذ المضاف اليه فيها لا يستغنى به عن المضاف ولا يقوم مقامه ومن ثم  
اي ومن اجل هذا الاشتراط رد ابن مالك في التوضيح قول الى الفصح  
في توجيه قراءة ابى العاليت وابن عمر لا تنفع نفسا ايمانها بثنائيت  
الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه بان المضاف عند ليس صالحا لا تقف  
عنه لان المضاف لو سقطت صا القيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول  
ليرجع اليه الضمير المستقر المرفوع الذي تاب عن الإيمان في الفاعلية  
يعنى ضمير النفس ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمير المتصل الى الظاهرة  
خو قوله زيد اظلم يريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز في غير افعال  
القلوب لانه يودى الى عمديته الفضله وقال ابو حيان يحتمل ان يكون  
الثانث هبت على حمل الإيمان على معنى المعرفة فلا يكون الآية مما نحن فيه  
**السابع الظرفية** اي اكتساب المضاف غير الظرف حكم الظرفية  
من المضاف اليه الظرف نحو نزلت اكلها كل حين وقوله ابو الميمون  
**بعض الاحيان** فان كلا وبعضا ليسا بظرفين لكنها لما اضيفت الى اسم الزمان  
اكتسبت الظرفية فاعربا بظرفين وقد تقدم انشاء هذا البيت في اوائل  
الباب الثالث وقالت المتبي اي يوم سررتنى بوصال لم تسوي ثلاثة لاجل

تقدم الكلام عليه في بحث اي من حرف الالف وقد تواردت نسخ  
نسخ الكتاب على انشاده بلفظ لم تسوي وفي فصل اي على انشاده  
بلفظ برعتى وتقريره هنا يدل عليه **واي في البيت استغنىها مبيتة**  
**براد بها النفي** لان استغنىها النكاري وقد نصبت نصبت الظرف  
لاضافتها الى اسم الزمان لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى  
**ان سررتنى انعكس المعنى** اذ يصير المعنى ان سررتنى يوما بوق ما لك  
لم تسوي ثلاثة بصدورك فيقتضى نفي الاساءة والمعنى على  
على اثباتها اذ المراد انه ما سره يوما بوصاله الاساءة ثلاثة بصدوده  
بصدوده لا يقال بدل على انما شرطية ان الجملة المنفية المنفية  
وهي قوله لم تسوي ان استوفت ولم تربط بالاولى فتبدل المعنى  
**المعنى** واذا كانت شرطية ارتبطت بها قيل عليه انه قد استغنى ذلك  
اولا على انما ليست شرطية بانه لو اتي بادة الشرط وقيل و قيل ان  
سررتنى لم تسوي انعكس المعنى وفسد فبعد تقرير الفساد على تقدير  
على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يدل هذا الاحتشاف  
للزوم الفساد عند ارتكابه على انما شرطية بعد ترجمه نفي انما شرطية  
شرطية كلام غريب اذ لا حاجة الى الثاني بعد بيان الاول الادل  
**لانا نقول الربط حاصل** وان لم تكن اي شرطية بنقد برها اي بنقد  
الجملة المنفية صفة لوصال والربط لها بالموصوف محذوف اي لم  
نزعى بعده ثم حذف فادفعه او على النذر تج بان حذف المضاف اولاً ثم  
الضمير المضاف اليه او بنقد برها حالاً من تأء الخطاب اي من ضمير الخطاب  
في سررتنى والربط فاعلها اي فاعل تلك الجملة وهي حال مقدرة او بنقد  
معطوفة بقاء محذوفة والنقد بر ما سررتنى يوما بوصال فوعى ثلاثة  
بصدوده فلا موضع لها العطفها على الجملة الابتدائية اي ما سررتنى  
غير مقدرة انك تزوعى بيان المعنى الكلام على تقدير جملة النفي حالاً مقدرة  
وكان حقدان تقدم على قوله او معطوفة ومن روى ثلثة بالرفع فلحالته  
ممتنعة لعدم الربط وذلك لخلو الفعل من الضمير لكون الاسم الظاهر  
اعنى ثلثة فاعله وقد تقدم في بحث اي انه يمكن اعتبارها بنقد بر ضمير  
ربط اي بصدوده منك الشار من مما يكسبه المضاف من المضاف اليه  
المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول  
مطلق لاضافته الى المصدر المبني الذي هو بمعنى الانقلاب ناصبه ينقلبون  
ويعلم معلقه عن العمل بالاستغناء وقال مستعمل ليلى اي دين تدانيت



**واي غريم في النفاذ غريمها** هو من ثاني الطويل وقد استشكل السارح  
 انشاد هذا البيت والكلام عليه هنا لانه بصدد ذكر ما يكتبه الاسم  
 بالاضافة وهذا لم يكتب الاسم بها حالة لم تكن له قبل وكانه ذكر استطراد  
 لمناسبة مماثل به من اية وسيعلم الذي ظن ان يردك الى ذلك قوله  
**اي الاولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية الا انها منقول**  
**به كقولك تدانيت مثلا لا مفعول مطلق لانها لم تضاف لمصدر**  
**فتكتب المصدرية فتعرب مفعولا مطلقا والثانية واجبة الرفع**  
**بالابتداء مثلها في النظم اي الحزبان احصى ولتظلم اي انا اشد**  
**عذابا** ولذلك لتعليقها بفعل العلم والتاسع وجوب التصدير فيما  
 اذا كانت الاضافة الى ما حقه التصدير ولهذا اوجب تقديم المبتدأ  
**في نحو غلام من عندك والخبر في صبيحة اي نور سررك** وتقدم  
**المفعول في نحو غلام ايام الكرم** وتقديم من ونحو رها في نحو من  
**غلام ايام انت افضل** لاضافتها في جميع الى ما حقه الصدارة **ووجب**  
**الرفع ايضا في نحو علمت ابوم زيد** قابولا لضافته الى من وجبت له  
 الصدارة فلم يجعل علمت فيه ووقع به التعليل واذا قيل علمت زيدا ابوم  
 هو قريبي سيويه انه يجوز في زيد النصب وهو الكثير والرفع وهو قليل  
 اما النصب في قوله مفعول اول وجمله ابوم هو في موضع المفعول الثاني  
 واما الرفع فلانه مستفهم عند الا ترى ان المعنى علمت ابوم زيد ومذهب  
 ابن كيسان انه يجب فيه النصب والصحيح قول سيويه وعليه قوله فوالله  
 ما ادري غريم لونه انشاد ان قاصاك لم يتصدع برفع غريم **والى هذا**  
**المعنى** وهو انشاد وجوب التصدير بالاضافة الى واجبه ليثير قول  
 بعض الفضلاء وهو الشيخ العبد العريضي المحلى نسبة الى المحلة وهي  
 القضية الكسرة بالعربية فيما بين الاسكندرية ومصر **عليك باب**  
**الصدور** **وقرئ عند مضافا الى باب الصدور** **وقد رايتهم عليك**  
 بكرا اعرا وارباب جمع رب بمعنى صاحب اي الزم التصديرين فان من  
 لزمهم تصدير قوله **واياك ان ترضى صحابة ناقص فنحط من قدر من**  
**علاك وتحقرا** وهذا اخذ بوم من محبة من لا يليق وصحابه بكرا الصادق  
 عن الصحة **رفع ابوم ثم خفض من مل بين قولي مغربا ومحدرا**  
 فقوله مغربا راجع الى مضمون البيت الاول ومحدرا الى الثاني وقد ارد  
 ههنا ان قوله بين قولي الى اخره لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدأ المعطوف  
 احدها على الاخر من قوله فرفع ابوم ثم خفض من مل ولا عن احدهما اما الاول

فلعدم المطابقة اذ لم تعلم بينان واما الثاني فلا شقاله الجملة على قدي لا  
 تعلقه بكلامها لان رفع ابوم لا يبين قوله مغربا ومحدرا بل مغربا فقط  
 وخفض من مل لا يبينه مغربا ومحدرا بل محدرا فقط لما وجد التحسين  
 واجيب بجعل قوله مغربا ومحدرا قيد المحذوف لا للمذكور وبين قول  
 من غير تقدير خبر اخر احدها وخبر الاخر محذوف والنقد بر على ان المحذوف  
 من الثاني فرفع ابوم بين قولي وخفض من مل كذلك كما نسان قول  
 مغربا ومحدرا والحق انه لا حاجة الى هذا التكليف بل قوله بين قول  
 خبر عن المبتدأ وان زاد الضمير باعتبار المذكور هذا واعلم انه اذا  
 وقع بعد المعطوف بالفاء ونم ضمير وكان ذلك الضمير فيما هو في مقام الخبر  
 عن المعطوف مع المعطوف عليه في مطابقتها لها خلة قبل يجب المحذوف  
 من احدهما ولا يجوز المطابقة نحو زيد فمغروا ونم عمر وقام ولا يقال قاما  
 لان تقا وهما في الترتيب يمنع من اشتراكهما في الضمير لا بدول على انشاد  
 المطابقة قال الرضي وهو الحق اذ الاشتراك في الضمير لا بدول على انشاد  
 الترتيب حتى يوافق المفهوم من الفاء وتم فقد يقال قام الرجلان مع ترتيب  
 ولكن يقال الرجلان قاما معه وان لم يكن الضمير معه في الخبر وجبت  
 المطابقة نحو جاني زيد فمغروا فقلت لهما وجاني زيد ثم بكروها صدقان  
**والاشارة بقوله** فرفع ابوم الى المسئلة الكتاب **وبقوله ثم خفض من مل**  
**الى قول امر القيس كان ابانا في عرايين وبله كبر اناس في عجا ومنزل**  
 هو من معلقات المشهور وقد تقدم الكلام على عدة من ابنايتا ومربان ضربا  
 وابان جبل بعينه قال لبيد درر المنى بمخالع قابان اي درر المنزل  
 المطلوب بهذا الجبل فهذا الجبل ويقال لهما ابانا ان على التثنية كالعرب  
 وابان العلم كانه منقول منه وهو منصرف لاصالة تون فقد قيل من لم  
 يصرف ابانا فهو اتان والمشهور في رواية البيت كان بيازا وهو جبل  
 بمكة والعرايين جمع عرين بكسر اوله وسكون ثانيه وهو الانف وقال  
 الاكثوم عظيم الانف وقد يطلق على عظام القوم وكوامهم كما في قوله اب  
 العرايين نلقاها محسدة ولتن تزي للشام الناس حسادا وفي القاموس العرايين  
 بالكسر الانف كله او ما صلب من عظمه ومن كل شي اوله قال الشاعر حات  
 والمراد في البيت بالعرايين او ابل المطر على سبيل الاستعارة بشبهت  
 بالانوف في التقدم اذا الانوف تقدم الوجوه واو ابل المطر يتقدم ما ياتي  
 بعدها وانت اذا تاملت ما نقلناه لك من القاموس استغنيت عن دعوى  
 الجواز والاستعارة واوردته المبرد في كامله بلفظ كان ابانا في عرايين



وذقه يريد ضرورياً وذقه والودق المطر كالوبل واصفاً المصدر  
 الى ابان لادني ملايسة والجماد بكر الوحدة وبلغيم كساء مخطط من  
 اكسية الاعراب قال في الصحاح وقال الجلال كساء غليظ والمزمل يفتح اليم  
 المشددة بعذر اي الملتف في الثياب قال في الكامل في صفة الغيث  
 فقال قوم اراد ان المطر قد خلق الجبل فصار كاللباس على الشيخ المتزمل  
 وقال اخرون انما اراد ما كساه المطر من خضرة البنت وكلاهما حسن وذكر  
 الودق لان تلك الخضر من عمله انتهى **وذلك لان مزمل صفة لكبير المرنوع**  
**خبر المكان فكان حقه الرفع لمجاورة المحقق العاشر من المهور**  
 التي يكتسبها المضاف بالاضافة **البناء** وقد وقع في نسخة السارح زيادة  
 على هذه النسخ زيادة على هذه النسخ التي ترجعنا عليها وهي نسخة العز الحامري  
 احدى نسخ الكتاب ولفظها العاشر الامراب نحو هذه خمسة عشر زيد في غيره  
 والاكثر ائبنا فقال السارح لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة  
 عشر عند من يضيفه معرب مطلقا اضيف الى معرب او مبني يقول حسن  
 خمسة عشر كذا يضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني لعل  
 هذا هو الحامل على هذه الزيادة من بعض النسخ وافاد المحقق ان العدد المركب  
 غير اثني عشر واثني عشر يجوز ان يضاف الى مستحق معدوده فيستغنى  
 عن التمييز نحو هذه احدى عشر زيدا وان عجب عند البصريين بقراءة البناء في الخبرين  
 وحكي تسوية الاعراب في آخر الثاني كما في عليك وحكي الكوفيون اضافة  
 الاول الى الثاني كما في عباده **وذلك** اي اكتساب المضاف البناء من المضاف  
 اليه **في ثلاثة ابواب احدهما ان يكون المضاف بهما كغيره ومثل وودق**  
**وقد استدل على ذلك بامور منها قوله تعالى وحمل بينهم وبين ما يشتهون**  
**ومنادون ذلك قاله الاخفش والحق نايب الفاعل والمستدان يكون**  
**مرفوعا وخولف اي الاخفش فيما قاله واجيب عن الاول بان نايب**  
**الفاعل ضمير المصدر اي ضمير مقدر في الفعل راجع الى المصدر المفهوم**  
**اي وحمل هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يخل عليك ويعتدل**  
**لسوك وان يكشف غرامك تدرب** هو من الضرب الثاني من الطويل  
 وقايله امر القيس على الصحيح ومن قال علقه ابن عبد قيس فقدم وهذا  
 فاحشا قاله العيني في شواهد ويخل بالبناء للمفعول والجار والمجرور  
 نايب فاعله ويعتدل كذلك من الاعتلال وهو الاعتذار يقال اعتل  
 عليه بعله اي اعتذر له عن قضا عرضه وفي الصحاح اعتله اذا جنى عليه  
 وهو مناسب البيت لو كانت الرواية يعتدل بالمشاة الفوقية ويسوك

يعزتك تقول ساء يسوء ساءة اذا حزنت وندرت بالثال المجز وفتح  
 الرامضارع ذرب بكرها احتدلسا نه يعني انك متى يخل عليك يوصل  
 ويعتذر لك عن ترك اي متى تمحز يعزتك ذكرك فمخضع ويدل وان  
 يكشف غرامك بنيل مرامك اي متى لو اصل تحتدلسا نه وتقوى جنانك  
**اي ويعتدل هو اي الاعتلال** بين يذك اي نايب فاعل يعتدل ضمير  
 عائد على المصدر **ولا بد عندي من تقدير عليك حمد لولا عليها بالمدح**  
**ويكون حالا من الضمير اي الضمير نايب عن الفاعل ليتقيد بها فيفيد**  
**ما لم يفده الفعل** هنا ثلاثة افعال وقع بعدها مرفوع هو المقتل  
 ناشان منها وهو يتقيد وتفيد بطلبا فاعلا على التنازع واما الثالث  
 ففاعله ضمير مستتر يعود على المضمر وانما لم يعكس الامر فيجعل الفعل  
 فاعلا ليفده وفاعله ضمير مستتر يعود على الضمير لان المعروف قيد  
 لعاملها لا لصاحبها الا ان يراد التقيد الوصف فان الحال وصف  
 لصاحبها في المعنى وقد ناقش السارح بانه لا حاجة الى ما ذكرناه لا بد  
 منه عند لان الضمير نايب راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال  
 وقد صرح به المصدر فافاد المصدر فايد لم يفده الفعل لانه  
 انما يدل على مصدر منكر والثابت هنا مصدر معرف معهود وقد المص  
 في توضيح المعنى ويعتدل الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعليك  
 اخرى محذوفة للدايل كما تختذ الصفات فجوز الامر ولم يحصل  
 احدهما متعيا لا يد منه قال السارح وهذا الذي قاله في التوضيح هو  
 الحق وتعبه بانه بعد تسليم ان اللام في الاعتلال الذي قدره المص المهد  
 لا للجنس معهود اللام هو المصدر فهو لم يفده الفعل واما اللام في الاعتلال  
 الذي قدره المص في التوضيح فهو لامة الاعتلال المعهود بين المتكلم  
 والمخاطب وهو مفيد لما لم يفده الفعل فظهر الفرق بين العهدين وان  
 احدهما يحتاج الى متعلق ليفيد غير ما افاده الفعل بخلاف الاخر  
**واجيب عن الثاني بانه على حذف الموصوف اي وبنا فم**  
**دون ذلك كقولهم مناظرون ومنا قار فانه على تقدير موصوف**  
**قطعا اي منا فزق ظمير** ومنا فزق اقام ومنها قوله تعالى **لقد**  
**نقطع بينكم فممن فممن** بينا قاله الاخفش ايضا والفاعلون نافع و  
 الكساي وحقق عن عاصم **وبويع قراءة الرفع** وهي قراءة الباقي  
 لان الاصل توافق القرائين وقيل بان ظرف وفتح اعراب **الفاعل**  
 ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اي لقد تقطع اي هو اي التقطع





اوالى الوصل المفهوم من سياق الكلام لان وما نرى محله مستحاضا كما يدل  
 على التناجر وهو ليستلزم عدم التواصل المعبر عنه بقطع الوصل اوالى  
 الوصل المفهوم من سياق ما كنتم تزعجون على ان الفعلين تنازعا يعنى  
 ان تقطع وصل تنازعا ما فاعل الثاني واخر من الاول راجعا اليه والتنازع  
 على هذا الوجه لا يليق بالنزول سيما وقد صرح المصنف بضعفه قريبا  
 وخبره عليه ههنا فتدبروا قيم هذا الظرف مقام موصوف محذوف  
 اي تقطع ما بينكم وقد قرى به وبوجد التاويل في الآية قوله **اهم بامر**  
**الحرم لو استطيعه وقد جعل بين العير والنزوان البيت من**  
 ثالث الطويل وقايله صخر بن عمرو بن الشريد وفي الصحاح همت بالشي  
 اهم ها اذا اردته والحرم الضبط والاخذ بالاحتياط وحيل جزئيات  
 حال بينى وبين كذا حائل اي تجزئ بينى وبينه حائل يمنع من الوصول  
 اليه والعير بفتح العين المهملة وسكون اليااء التخيبة الحمار الوحشي والاهل  
 ايضا والنزوان بفتح ناء وبالنون والزاي الوثوب على الانثى للضراب  
 وهو مثل يضرب حيث يحال بين المرء وطليته **اي بفتح بين مع اضافته**  
**لمعرب** يعنى ان هذا التاويل في هذا البيت يتعين اذ لا سبيل الى ان  
 يقال فيه بان فقه بنال من مضاف الى معرب فلا بد من تاويله دعاءات  
 نائب الفاعل ضمير يعود الى مصدر معرف معروف والمعنى وقد جعل هو اي  
 الحول بين العير والنزوان **ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون**  
 فيمن فتح مثلا وهم من عدا قرأ الرفع حمزة والكساي وابا بكر فحله الرفع  
 على الوصفية وتتوافق القراءتان **وقراءة بعض السلف** هي قراءة مجاهد  
 وابن ابي اسحاق **ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح** وقراءة الجمهور بالرفع  
 بوجد ذلك **وقول الفرزدق** **واذا ما مثلهم بشر هو قطعته من**  
 بيت تقدم انشاده والكلام عليه في اذ من حرف الالف **وزعم ابن مالك**  
**ان ذلك اي اكتب البنا من المضاف اليه لا يكون في مثل الخالق**  
**للمهمات بانها تشي ويصح** فيل عليه ان هذه المخالفة لا تؤثر فان الرمان  
 المهم كيوم وحيث وساعة حكم جواز البنا اذا اضيف الى الجملة وهو يشي  
 ويصح ولعل هذا هو الحامل للمضيف على قصد بهذا القول بالزعم ولبيب  
 بان الكلام الان فيما سئى لكونه مبهما اضيف الى شي لا لكونه ظرفا اضيف  
 الى الجملة **كقوله تعالى الا اقم امثالكم وقول الشاعر والشرب بالشرب**  
**عند الله مثلا** وهذا عجيز بيت تقدم الكلام عليه صدره من يفعل  
 الحسنات الله يشكرها **وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله**

حلق فقص كما قيل **بروسروتم** بالقصر في باروسا ونام فقيه  
 ضمير مستتر كما في سائر الصفات **ومثل حال منه** اي مما ثل لنطقكم  
 اي كما انه لا شك لكم في نطقكم ينبغي ان لا يكون لكم شك في حقيقة ذلك  
 او هو منصوب على انه صفة لمصدر ومحوذ وف اي انه لحق حقا مثل نطقكم  
**وزعم ان فاعل يصيبكم ضميره تعالى اي ضمير راجع اليه تعالى لنقد**  
**في وما تو فيق الابا لله ومثل مصدر** اي ان يصيبكم الله اصابه مثل  
 اصابه او ليك **واما بيت الفرزدق فقيه اجوبة مشهورة** اراد بيت  
 الفرزدق قوله قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذا ما مثلهم بشر  
 بفتح مثل وقد مضى الكلام عليه في ما من حرف الميم فقال سميويه  
 هو شاذ وقيل غلط منه فانه لم يعرف شرط اعمال اماء عند التجار بين  
 لانه عتيق وقيل مثلهم حال والمجر محذوف اي ما في الوجود مما ثل لقدر  
 بشر **ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون**  
**ذات او قال** وقال تقدم الكلام في حرف العين المجرى في غير عليه مفصلا  
 واستشكل بعضهم لعد هذا من قبيل الاضافة الى المبني مع ان معناه  
 غير لفظ حمامة لمكان ظرف المصدر اي قد اجيب عنه بان الاضافة  
 بحسب الظاهر الى جملة مصدره بحرف مصدر ي كما صرح به الرضي وهي  
 مبنية غاية ما هناك انها في تاويل مفرد معرب **فغير فاعل لم يمنع وقد**  
**جاء مفتوحا** فهو مبني بحله الرفع **ولا ياتي فيه بحث ابن مالك** النقطة  
**لان قولهم في ثمنه وجمعه غير ان واعيا ومولدا ليس يعجزني فلا**  
 يخالفه لما للمهمات واعلم ان القراء نقل عن بني اسد وقضاة جواز  
 بناء غير لتضمها معنى الاسواء اضيفت الى مبني او غيره وسواء كانت  
 في كلام موجب ام غيره معرغا كان عاملا ام غير فنقول جاني غيرك  
 وغير مد وما جاني احد غيرك وما جاني غيرك بفتح غير في الامثلة  
 كلها والذي عليه عامة النحاة جواز بناءها اذا اضيفت الى مبني  
 صلح مكانها الا نحو بيت الشاعر اذ لم يصلح لقوله لذي قيس حين  
 تاتي غير تلقه بحر امضنا خبره فغيره فاعل ياتي وقد بني على الفتح  
 لاصافته الى مبني وهذا قليل بالنسبة الى الاول لعدم الصلاحية  
 المذكورة وانما المراد بان غير مطلقا لتضمها معنى الا لان الشئ اذا ضمن  
 معنى شي آخر لا يبنى الا اذا اكتسب من المضمين معنى لم يكن له قبل  
 التضمين وغير يعطى المعاني كما ان الاكذ لك ولو كان المضاف غير  
 مبهم لم يكن **واما قول الجرجاني وموافقته ان غلامي وعجو اراد**



بكل اسم مفرد صحيح أو ملحق به أضيف إلى ياء المتكلم **مبني** على الكسر **فرد**  
 إذا لا إبهام في المضاف ولا يكتفى ببناء المضاف إليه **وحد** ويلزمهم أن لو  
 اكتملوا ببناء المضاف إليه **بنا** **غلامك** **وغلامه** **ولا فابل به** **والغلامك**  
 في غلامك كسر المناسبة والاسم يعرب تقدم برا وما عزا المصم إلى الجر جاليت  
 وموافقيه جعله الرضي مذهب النحاة فقال وأعلم أن مذهب النحاة أن **بنا**  
 غلامي مبني لا مضافته إلى المبني وخالفهم المصم فعد من قسم المعرب  
 المقدر وأعرابه وهو الحق برئيل أعراب نحو غلامه وغلامك غلاماي  
 ومن ابن لهم أن الأضافة إلى المبني سبب البناء لها شرط كما يحجب  
 في الظروف المبنية **الباب الثاني أن يكون**  
**المضاف زما نائهما والمضاف إليه أدخو ومن خزي يومين ومن عذاب**  
**يومين يقران بحريوم** على ما هو الأصل من الإعراب **وفتحه** على الكتاب  
 البناء المضاف إليه **الثالث أن يكون** أي المضاف **زما نائهما أيضا**  
**والمضاف إليه فعل مبني** بأن الفعل المضاف إليه أعناه بالنظر إلى وقوعه  
 موقعه المضاف إليه وأعناه المضاف إليه بحسب الظاهر للجملة وبالحقيق  
 مصدرها كالتصريح لاختلاف في كون الظروف مضافة إلى ظاهر الجملة  
 بلا خلاف ومن حيث المعنى إلى مصدرها لأن المعنى يوم يقدم زيد يوم قدومه  
 ولو كان مضافا في الحقيقة إلى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى هذا يوم  
 لهذا المعين وأيضا الأضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الأضافة  
 المفيدة لتخصيص من جهة تقدير لأم التخصيص واللام بتقدير يدخلها  
 على الجملة **أصلها كان البناء** أي بناء ذلك **كقوله** **على حين عابقت المشيب**  
**على الصبا وقلت الما أصح والشيب** **وازع** هو من ثاب الطويل من  
 قصيدة للشاذلي في ثبته وأسئل عن عزم فرد دمتا على التخرمها  
 مستعمل ودأ مع أسئل معناه امطر وهطل وفاعله غيره وهي بفتح العين  
 المملة وسكون الموحدة وتركبت التامع فعله مكان الفصل والخرا على  
 الصدر والمستعمل السائل المنصب والذامع من دمعت العين تدمع معا  
 وعابقت لميت والصبا كسر المعلة والقصر الميل إلى الجهل والفتوى يقال  
 صبا يصوم صبرة وصبوا وأصح بالجرم مصارع صبا صحو فاق من سكره  
 والوازع بالزاي المانع يعني أنه يكن الشيقا إلى من هو به ثم يرجع على  
 نفسه بالملامة على أنه لما كثر في سكر الصبرة ونحوها على عدم العكس  
 مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو المشيب الذي لا يليق بصاحبه التلذذ  
 بأدناس الشهوات أن البياض قليل لكل الناس **أوعا** **رضيا** طاربا عليه

كقوله

**كقوله** **لا جند بن من قلمي تحلما على حين يستصيبين كل حليم هو من**  
 ثالث الطويل ولم يسم قائله والاحتمال السلب ولا م لا جند بن لام جوب  
 القسم ومن ثم أكد الفعل بالنون الخفيفة والتخفيف تكلف الخلف بالكسر  
 وهو الأناة وانتصابه على الحال أو المفعول له يعني لاستلزام قلمي من تلك  
 النسوة تكلفا مني لأظهر الخلف والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في كافي  
 قوله ودخل المدينة على حين غفلة ومتعلقها في البيت الفعل أو المصدر  
 ويستصيبين بمعنى يصيبن كما سبقيت واجبت ويقال استصيبت فلانا  
 إذا جعلته في عداد الصبيان واستصيبت طليت الصبوة وإنما كان  
 بنا الفعل المضاف عارضا مع أن الأصل في الأفعال البناء لأن المضاف  
 منها معرب لمشايد من الاسم إذا بدأ بشر نون التأكيد أو اتصلت به  
 نون ضمير الأناة فانه مبني فجعل ما يرد ه امرا طاربا عليه **رويا**  
 أي البيتان **بالفتح** أي تفتح حين فيهما **وهو** **أوح** **من الإعراب عند**  
**ابن مالك** طلبا للنشاكل لو كانت سببا للبناء لكان بناء ما أضيف  
 إلى اسم مبني أولى لأن الأضافة إلى المفرد أضافة في اللفظ والمعنى  
 بخلاف الأضافة إلى الجملة فإنها في التقدير إلى المصدر **فان كان المضاف**  
**إليه ظاهرا فعلا معروفا أو جملة اسمية** سواء كان صدرها معروفا أم  
 مبينا **فقال البصريون بحسب الإعراب والصحيح جواز البناء** وبقوله  
 الرضي عن بعض البصريين اعتبارا بالعلة الضعيفة وجواز البناء مع العرب  
 ظمرك أن ليس سبب البناء المعنى قصد المشاكلة بل شبه الحرف  
 فإن الظروف المضاف إلى الجملة شبيه بحرف الجر في جعل ما بعده متفق  
 إليه وإلى غير تقدير ومنه قرأة نافع هذا يوم ينفع الصادقين  
 صدقهم بفتح يوم وقرأة غير أي حمراء **وابن كثير** يوم لا تمك لغز بالفتح  
 قال الرضي ولا حجة فيهما ما في الأولى فلا حجة في كونه طرفا والمعنى هذا  
 المذكور في يوم ينفع ولما في الثانية فلا حجة في كونه بدلا من قوله قبل  
 يوم الدين وجواز الزمخشري في الآية الأولى أن يكون ظرفا لقال  
 وهذا إشارة إلى المصدر أو إلى الخبر أو القصص أي قال الله هذا  
 القول أو هذا الخبر أو القصص في يوم ينفع **وقال إذا قلت هذا حين**  
**اسلو به يحكي نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر** هو من أول الطويل  
 وقائلة أبو صخر الهذلي والاسلو النسيان يقال سلاه وسلاه إذا  
 نسيه وتركه ويحكي بفتح المصارع يثير في أي يحرك سئو في  
 يقال هاج الشيء ثار وهاجده غيره آثاره يتعدى ولا يتعدى والصبا



ويج مبهما المستوي مطلع الشمس اذ المستوى الليل والنهار ويطلع بتشد يد  
المصلحة وقال الآخر **المرتضى** يا عمر ك الله اني كرم على حين الكرام قليل  
**واخي لا اخزي اذ اقبل ملاق** **سنخي** واخزي ان يقال خيل هان ثاني  
الطويل وقايلها عند العيني سريال ابن جهم المديجي وقيل هان البشار من المذيل  
الفراري وليس البيت الثاني دخل في الاستشهاد وانما ذكر تكميلا وبها هنا  
تبسهيية وجملة عمر ك الله اعتراض بين العلم ومتعلقه وعمر ك قال المشايخ  
بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف والزائد و  
الاصل تعبرك الله والاسم الشريف اما منصوب على اسقاط الخافض كما كانت  
منصوبا على ذلك مع فعله في عمر ك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكير العبر  
قلبك ولا يخلو منه وحقيقة عمر ك قلبيك بتذكير الله ثم حذف القلب  
والنذكير والبا وقيل عمر ك الله واما مرفوع على ما حكاه المازني عن بعض  
العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارفع الاسم الشريف لانه  
فاعل وفي شرح السواهد للعيني ان عمر ك منصوب نصب المصدر فاذا  
دخلت برفع بالابتداء ومعناه بتعبرك الله اي باقرارك له بالبقاوتك  
الجلال فقال عمر ك الله من عمر الرجل بالكثر عمر وعمر بفتح العين وضما اي عاش  
نهما ناطولا استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح فاذا دخل عليه الله فـ  
رفع على الابتداء والخبر محذوف وان لم يدخل عليه نصب المصدر وفيقال عمر  
ما فعلت كذا وعمر ك الله ومعنى عمر والله وعمر الله احلف بقاء الله ودوامه  
ومعنى عمر ك الله احلف بتعبرك الله اي باقرارك له بالبقا وبالي معنى سالت الله  
ان يطيل عمر ك من غير ارادة القسم وهو المراد هنا واخرى بفتح الهزة وسكون  
الحاء المجتزأ بعد هاء اي مضارع خزي كرضي بمعنى ذل وهان وهوز ضم الهزة  
على انه مضارع اخري وقد بني للمجهول يقال اخزاه بخزيه والملاق الفقير  
ثم نقل الشارح عن المصنف في جزم كتبه في الكلام على اسم الزمان اذ اضيف الى  
الى الجملة انه يجوز بناؤه واعرابه وانشد شاذرا على البناء قول الشاعر  
اذ اقلت هذا البيت وقال بانرا نشاده هذا البيت وسال سائل من ابي تيب  
الصبا فانشد المرتضى يا عمر ك البنانيين ولم يزد على ذلك قال ووجه صلا  
هذا الجواب انما اشتمل على بناء من المضاف الى الجملة في قوله على حين الكرام  
فاشار به الى البيت المشار ك له في هذا الحكم يعني بيت اذ اقلت هذا حين  
اسلووا وهو يشتمل على ذكر مذهب الصبا حيث قال فيه نسيم الصبا من حيث  
يطلع الغمر فظهر المقصود ولا يخفى غرضه هذا الجواب ودقة هذه الاشارة  
رويا بالفتح على عروض البناء بالجر على الاعراب **ويجلى ان ابن الاخضر سبي**

**حضرة ابن البرش** هما سيخان جليان من نخبة الاندلس عن وجد النصيب  
في قول النابغة انا في ايت اللعن انك لم تني وتلك التي تشك منها المسامح  
مقالة ان قد قلت سوف انا له وذلك من تلقاء مثلك **رايح** البيت  
من قصيدة النابغة الذبياني التي مر الاستشهاد ببيت فيها وهو بيت على  
حين عابت واللعن الطرد والابعاد من الخير وهذه الكلمة تستعملها العرب  
دعاء للمخاطب بالسرف والعز وعلو المرتبة فان معناها جعلك اسما للعن  
ولكن يكون كذلك الامن كان شريف النفس على الهمة ولذا كانت عتية  
للكوك في الجاهلية واستسكاك المسامح وضيقها وفي الصحاح استسكت  
سامعة صمت وضاعت وانشد البيت وانا له اي انا له بما يكره اي يصيبه  
بني ما يكره والتلقا بكسر الشاء الفوقية تفعل بمعنى الخزاء تقول طلت  
لقاه اي خذاه وفي مقابلته وقد نجي مصدرا بمعنى اللقا والاول هو المراد  
هنا اي وذلك من ناحية مثلك وجهته رايح مفرج لقول رايح يروعه  
اذ افرعه **فقال** في جوابه **ولا تقبح الاردي فتري مع الردي** قال  
الشارح هذا عجز بيت ثان من بيتين هما عن المر لا تسال وسأل عن مرينه  
فكل قرين بالمقارن يعني **ردي** اذ كنت في قوم فصاحب خياريهم ولا تقبح  
الاردي فتري مع الردي وقد عزا الاول منهما صاحب كتاب الصدور و  
الاعجاز لعدي ابن زيد ورايته في المعلقات في اخر قصيدة طرفه ابن العبد وهما  
ثاني الطويل وفي المعنى قول صالح بن عبد القدوس فارغب بنفسك لا تضاحب احقا  
ان الصديق على الصديق مصدق وقول محمد بن السبل البغدادي توق صعبة  
من تعديك خلطه بلخير شر او بالاختلاف اخلاقا فالما والبرد ناش من طبعه  
بصحة النار تعطي المس احراقا **فقتل له الجواب** اي اذكروا هات الجواب  
**قال ابن البرش** قد جاب اي ابي الجواب وشار اليه فيما انشد من المصارع  
بريد انه لما اضيف الى المبنى اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب لبيان  
عن وجد نصيبه **ومحله الرفع بدلا من انك لم تني** فانه فاعل انا في وقد روي  
بالرفع على ما هو حق الكلام من الاعراب وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم  
اهاام المضاف فاني يكتسب البناء بالاضافة مع فوات شرطه ولو صح لصح  
البناء في نحو غلامك وفرسة مما اضيف منها اهاام فيه الى المبنى ونحو هذا  
اي ومثل هذا القول محال لا بل به وقد معنى ان ابن ما كن منع البناء في مثل مع  
اهاامها لكونها ثني وجمع فخالفت المبهات كما عرفت في اظنك لفظا  
فانه مع كونه ثني وجمع لا اهاام فيه اصلا وانما هو معرب منصوب على اسقاط  
البا او باضارا عنى او على المصدرية والنقد يروا اني لو ملك اياي بصفه



المقالة او اعني هذه المقالة او انك قلت قولاً فان اللوم نوع من القول وفي البيت اشكال آخر لو سال السائل عنده لكان اولى وهو اضافته مقالة الى ان قد قلت فانه في النقد بمقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه قبل عليه لا اشكال فانه ذلك من اضافته لا يضاف الى الاصل لان مقالة اعني من المصدر المسبوك من ان وصلت بها وهذه الاضافة هي المسماة بالامانة والبيان كسبح الاركان اي مقالة هي هذا القول وجوابه ان الاصل مقالة بالتثنية من غير اضافة تحذف التثنية للضرورة لا للاضافة فتوهم انه مضاعف وان وصلت بها بدل من مقالة او من انك لمنهني فهو على الاول لا منصوب وعلى الثاني مرفوع او خبر لمخبر وفي اي هو ذلك كذا او قد يكون الشاعر انما قال مقالة ان بانيات التثنية في مقالة ونقل حركة الهمزة من ان البيروني من اللفظ دون الخط فان شئت الناس بتحقيقها اي بانياتها واضطروا الى حذف التثنية اقامة لوزن البيت قبل عليه هذا امر عجيب يلزم من فتح ياءه المطلق الى القدر في كل ما يستدل به فيقال انما قال كذا ان حرف وقيل كذا وارتاب ذلك امر شنيع فقتل منوع لزوم القدر المذكور من فتح هذا الباب وانما يلزم فيما ورد على خلاف الاصل والقول لعدم ليس في ارتكاب مثله تشنيع ثم انه قد يوجد في بعض النسخ في هذا المقام رسم مقالة ان بلفظ مقالة هكذا بنونين بعد الياء وهو جار على قواعد العروض من كتابه ما نطق به من الحروف على حسب ما تلفظ به والصواب ان يكتب هكذا مقالة ان بفتحين على الياء اشارة الى التثنية وباشارة على الف ان بعلامة الوصل اي اذ انا بان حركتها نقلت ويروى ملازمة وهو مصدر للمتن في المذكور او لا تحزى **مخدوفة الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا غير منعقد ولا طالب لمفعول وهي عشرون** امر منها ما هو راجع الى اللفظ ومنها ما هو راجع الى المعنى ككونه خلقه اي دال على امر خلقه غوطال وقصر واحرا وكونه من افعال النفس غير الملازمة غوكرم وظرف اما الملابس منها فتعدي كحب وتنف واشتهي او كونه حركة جسم غير ماسة غوصشي وانطلق واما المماسية فتعدي ككاشيته وضوبته وقد يجتمع في الفعل الامران اي الامارة للفظية والامارة المعنوية وقد ينفرد كل منهما عن الآخر **احدها** كونه اي كونه ذلك الفعل اي ما صبه **على فعل بالضم** اي بضم العين بطريق الاصلة فلا يرد عليه مخوفته وظلته لان الاصل فيها فعل بفتح العين فلما سكن احدهما لا اتصال الصمير ولزم حذف العين لالتقاء الساكنين واريد الدلالة عليها حول البناء الى فعل بضم العين لتشتغل حركتها الى الفاء

فبدل على ان العين المخدوفة لالتقاء الساكنين ياء ولو بقي البناء ان على ما كانا عليه لم يبق في اللفظ دليل على المخدوف اصلا اذ لا دلالة للفتحة على شيء من الحرفين فاستقصوا في قال ونحوه للتعدي الياء قبل الى التحويل هذا ما عليه سيمويه واصحابه وذو صلبان الحجاب الى ان ضم الفاء في مخدوفك لبيان ثبات الواو والكسر لبيان ثبات الياء ابتداء لا للنقل بعد التحويل وعليه فالظاهر **كطرف وشرف لانه** اي لان فعل بالضم اي هذا البناء **وقف على افعال** **السمياء والطبيع** اي لا افعال الصادرة عن القوة الموجودة في الشيء التي لا تتغير لما يصدر عنها ويكون الصادر عنها امرا واحدا على زيج واحد كحسب وقبح لا المراد بل الحسن كون الاعضاء مناسبة على ما ينبغي وهو امر لا يختلف وليس المراد ما يمكن التشابه بالزينة من صفاء اللون وليس المراد منه ما يختلف فلا يكون مقتضى **وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوز** وذاك مما جيل عليه الانسان وصار له ملكة بالانكسار كحظ وفقه وما يجري مجرى ذلك مما له لبك ما كظهر ومكث **ولهذا** اي ولا يختص من هذا البناء بالزوم **بمحول** **التعدي** ويصير قاصرا اذ حول وزنا الى فعل مضموم العين لغرض **المبالغة والتخفيف** **غوضب الرجل وفهم بمعنى ما اضر به وانهمه** قال تعالى كبرمت كلذ يخرج من افواههم اي ما اكبرها ويكن لحاق اللام به سوا يستعمل بمعنى التعجب او بمعنى المدح او الزم فيقول لغضوب الرجل بمعنى ما افضاه ولطف الرجل يريد بمعنى نعم الرجل يريد في الطرف **وسمع رجبكم الطاعة وان بشرا طلع** **اليمين** فجاء فعل مضموم العين فيها متعديا والثاني من قول علي رضي الله عنه **ولا ثالث لهما** ونقل بعضهم ثالث وهو قولهم كثرتا هم ومن ثم حكم على ذلك بالشدوذ ومن ثم حكم على ذلك بالشدوذ ولما روي على ان يجوز جنتكم الدار مما حذف فيه الجار اختصارا لكثرة الاستعمال والفعل باق على لزومه وان شذوذ من جهة استعماله على صورة المتعدي وعن الزمري انه كلام بصر بن سيار وليس بحج **وجهها انها ضمنا معنى وسع وبلغ والثالث** معنى غلب وعليه عم الائمة الرضى **الثاني والثالث كونه على فعل بالفتح** اي فتح العين او فعل بالكسر **وصفها** على فاعيل مخوذ لوقر لغوص في الوصف منها دليل وقوى ولا بد من تقييد كون وصفها على فاعيل لقييد فقط للاختصاص عن نحو **رحم السراج** كونه على فعل بمعنى صاودة **الذات** **اغدا البعير واحصد الزرع** اذ اصارا ذوى غدوه وحصاد واعلم ان صيرورة الشيء ذكرا عبارة عن صيرورة فاعل فعل صاحب شيء وهي نوعان لانه اما ان يصير صاحب ما اشتق منه الفعل نحو اعسر الرجل



وايسر اي صار صاحب سر ويسر ومنه لغد البعير اي صار صاحب غن او صاحب  
شئ هو صاحب ما اشتق منه نحو ارجب الرجل اي صار صاحب ابل او صاحب  
واحبث اذا اصاده الاصحاب خباث وجعل للمصاحف الزرك من اول نوعي  
الصبر ورة بتعاله بن الحاجب والبرنجري وجماعة ومنه اهرم النخل وذهب  
كثير منهم ابو حيان الى انهما بمعنى الميوسه وقالوا على فعل بمعنى جاء وقت  
ليستحق فاعله ان يوقع عليه اصل فيما بمعنى جان ان يحصد وان يصرم و  
في القاموس واحصد جان ان يحصد وفي القاموس واحصد جان ان يحصد  
كاستحصد واحرم النخل جان له ان يصرم ومن باب الصبر ورة عند بعضهم  
ما قيل انه لدخول الفاعل في اصل الفعل او في وقته نحو اصبغ وامسى اي دخل  
في الصباح وفي الماء واجنب واشمل اي دخل في وقت هبوب الجنوب ووجه  
الشمال وما قيل انه لدخول الفاعل في اصل الفعل في المكان الذي هو اصله  
او الوصول اليه نحو اجد اي دخل جذا ووصل اليها او انه للوصول الى المورد  
الذي هو اصله نحو اشبع واشعر فانك اذا دقت النظر في جميع ذلك وجد  
بمعنى صار اذا كان الصبر عليه الرضي **الخامس كونه على فعل بتشد يد اللام**  
الاحيرة **كاشعر واشمار** نقول اشعر الرجل اذا اخذته الشعر بوه بضم  
الاول وفيه الثاني وسكون الثالث اي الرعد واشمار اذا انفتق وفيه  
اشمار على وزن افعل نظر لان افعل من ابيية مزيد الرباعي واشمار  
من ابيية مزيد الثلاثي وزنه افعال وقد يضرب الاعمى وتخلب على  
زيادة الهجزة فيه نقله صاحب عمدة الحفاظ نعم هو من ملحقات افعل  
وحكى صاحب القاموس فيه التعدي لامناذاته قال السمرزيفر الشمس  
بما تكبر وتكبر وجهه تكبر وتقبض واشمار انقبض واشعر او ذعر والشئ  
كمره وذكره في مادة الشعر دليل على انه من مزيد الثلاثي قطعا **والسادس**  
**كونه على افعال بتشد يد اللام** وهو من مزيد الثلاثي من الملقى بافعال ايضا  
كالكوهد القرخ اذا ارتعد واكواد الشجر ارتعد كبرا والمكويده الشجر المرتعش  
ووه المراد يجمع الكوهد على وزن افعل وهذا كما وهم الجوهر ينجول الكوال  
الرجل اي قمر على وزن افعل لذكره في مادة ك الوديعه على ذكره شيخنا  
في حواشي شرح النفثا زالي على الترفيع الزجاجي والصواب ما عليه صاحب  
القاموس من انه افعال لذكره اياه في مادة ك ول **والسابع كونه على**  
**افعلل باصالة اللامين** فهو ان من مزيد الرباعي كاحرجم بمعنى  
اجتمع قال سيبويه وليس في الكلام اخرجمت لانه نظير افعلت في  
بنات الثلثة زاد وانونا والف وصل **والثامن كونه على افعلل بزيادة**

احدى

**احدى اللامين** فيكون من مزيد الثلاثي **كافغنىس الجمل اذا انبتقا**  
واقغنىس الرجل اذا اقاخر ورجع الى خلف من العقب بالتحريك وهو خروج  
الصدر ودخول الظهر منه للحرب الصلح وخروج **التاسع كونه على**  
**افعلل كاحرجني المديك اذا انفضى** واحرجني الرجل نام بلا وسادة  
وشذ قوله قد جعل النعاس يجر نديني اطرد عني ويسر نديني هو بيت  
مصرع من الرجز او بيتان من مشطوره قال الاندلسي في شرح المفصل  
هذا البيت رواه ابو عبيد في الطرايد وقال السجاني الشدة بعض اهل  
لغة على عدية افعلل وقال بعض اهل هذا عندي محال واحسبه موضعاً  
واراد بالمحال ما خالف القياس والاستعمال فامتنع صناعة ولم اقف على  
سمية قابل له **ولا ثالث لهما في التعدي ويجزئني بالغاي المجرى بياق لي**  
**ويغلبني ومعناه يسر نديني** بالسبين المهملة قل في القاموس اغرناه وعلبه  
علاه بالشقم والضرب والقهر وعلبه وفيد واسرناه اعتلاه واغرناه **هـ**  
**الحاشد كونه على استفعل وهو دال على التحول** اي تحول الفاعل الى  
اصل الفعل حقيقة **كاستحج الطير** اي تحول الى الحي وصار حجة او حجازا  
اذ صار كالجر في الصلابة وقولهم تحول الى حال الجري ان كانت اليد فيه  
النسبة فالمعنى تحول الى الطبيعة المنسوبة الى الحي والمصدر بياق يكون  
جرا اذا اصناف بياق اي الحالة التي هي الجري وما تحول من حال الى حال نحو  
استنوق الجمل وليس هذا حقيقة وانما هو مثل يقال لمن كان في حديث خلط  
به غيره **وقولهم ان البغات باهضنا تستفسر اي تتحول الى حالة السرية**  
تعود غريزة بعد ما كانت ذليلة وقوية بعد ما كانت ضعيفة والبغات  
بضم الموحدة فحين مجتمعت تاء مثلثة وفي اول التثنية طير اعرو وشرار  
الطير كذا في القاموس زاد في الصحاح انه دوين الرجة بطن الطيران ونقل  
القول الثاني عن الفراء زاد وما لا يصيد منها وقال في المثل ان البغات  
بارضنا تستفسر اي من جاورنا غريباً واعلم ان هذا المثل يجوز ان يكون نظراً  
فيكون مجزئيت من اول الكامل وان يكون فترا الاستعانة جازموزون  
**الحادي عشر كونه على وزن افعلل غز اطلق وانكسر سواء كان بمعنى**  
**المطاوعة ام لا** ولا يتفق هذا الباب الا بما فيه علاج وتفاوت في تم كان قولهم  
انعم وانعم خطاء لا يتفاد الاثر المحسوس فيها وضح ان قال ان عمل اللسان  
من عمل الجوارح **الثاني عشر كونه مطاوعا والتعدي الى واحد نحو كثر فانكسر**  
**وازعجت فاعلم** وغمضته فاعلم وزعم ابو علي انه جاء مطاوعا للامر  
في قوله يا حرامه من قلة البقي يخوي ومن اخفى في هذه القصيدة مخوي







الحديث اذا اقيمت وقدرى بالباء **واصل لي في ذريتي** فاصل متعدد  
 بنفسه يقال اصل الله حالك وقد عدى بغير **يسمعون الى الملا الاعلى**  
**وقولهم سمع الله لمن حمده** فسمع متعدد بنفسه قال تعالى حتى سمع كلام الله  
 لكنه عدى في الآية بالي وفي قولهم باللام **وقوله يخرج في عراقيبه صلى** هو  
 بعض بيت تمامه وان يعتد بالخجل من ذي ضرعها الى الضيف يخرج  
 في عراقيبه صلى وهو من الضرب الاول من الطويل وقايله ذ والرمة قال  
 ابن عيش والضير يعتذر للناقة عند الشارحين والنوق عند ابن عيش  
 وهو الاصح بقرينة السياق والمحل انقطاع المطر ويسل الارض من الكلا ومن  
 بمعنى عن والمراد بذي ضرعها لبنا والعراق قبج جمع عرقوب بضم الميم  
 وهو الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها والمعنى ان يعتذر وهذا  
 الناقة والنوق عن قلة لبنا بيبوسة الارض وقلة المرعى للضيف لمرها  
 له ولا يخفى ان يخرج متعدد بقوله خرجت فلانا وقد عدى في البيت  
**فانها ضمنت** شروع في شرفايف اولامن الاسئلة على الترتيب اي ان تلك  
 الافعال اشترت **معنى ولا تنب** فانه يقال بنا عند الاحتيا في وتناعد  
**وخرجون** فان يخرج لازم يدخل عن في صلته **وعبدوا** بالباء صلت  
 وبارك فانه امر من بارك وهو يتعدى بغير قال تعالى الذي باركنا فيه **و**  
**يصفون** هو بضم المعجمة كغزون ان كان مرصفا يصغواي مال ميل هو  
 يتعدى بان قطعا او بفتح كيرضون وان كان من صفي كرضي والمعنى واحد  
**واسجاب** تقول استجبت لزيد فهو لازم يتعدى باللام **ويحيث**  
**او يقصد** فها معنى واحد ويحيث مضارع عاث واصله يعيث الا ان  
 ياه حذفت لالتقاء الساكنين يقال عاث الذيب في الغنم اذا افسدها والى  
 به مجزوما لكونه نفسا المجزوم وجوز المحشي فيه ان يكون يعث بسكون  
 العين المصلة وضم المثناة واصله يعثر حذفت لامه للجرم والمعنى واحد  
 وقال ابو حيان في قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم ينيح ان يقدر المفعول  
 محذوف واي لا تصرف عينك النظر عنهم الى ابنا الدنيا ثم قال وما ذكره  
 اي الرنجس من النفيان لا ينقاس عند البصريين وانما يذهب اليه  
 عند الضرورة واما امكن اجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فانه يكون  
 اولي ونقل عن الاخفش والى عبيد بن قولة تحايا الفروع عن امره ان عن  
 زائدة فالفعل باق على تعديته وجعل ابن الجلب قولته تعالى اصل لي في ذريتي  
 وبيت يخرج في عراقيبه صلى من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع  
 اي تمامه استعمل فيه المتعدي منزلا منزلة اللازم كما نزيل يفعل الاعطا

والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم قصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقه  
 ان بالمتعلق مجرور رابني كما نزل له فالمعنى في الآية والبيت اوقع الصلاة  
 في ذريتي ويوجد يصلي في عراقيبه بالخروج والى هذا جرح الطيبي في حواشي  
 الكشاف في بيان معنى البيت ثم قال جعل المتعدي منزلة اللازم  
 لارادة الحقيقة ثم عداه كما يعدي اللازم مبالغة وفي الكشاف انه  
 يجوز ان يكون وهري اليك بنزع الخلة على معنى افعل المبريد وانشد  
 البيت **والسنة الباقية ان يدل على سجيته** اي خلق وطبيعته **كلوم**  
**وجين** اي حالة غير قارة كمن **وبطر واطر وخرن وكسل** وهذه  
 كلها مكسورة العين او على نظافة كطهر ووضو ومن الوضوء بمعنى  
 النظافة لا بمعنى الحسن لانه من السجاية او على دنس حسني او معنوي  
 والدرن السخينة قال في القاموس دنس الثوب والعرض والملاق كفرج دنسا  
 ودناسة فهو دنس اتسخ **كجس** في الصحاح جفس الشيء بالكسر تجفس  
 جفا فهو جفس وجفس ايضا **وجس** اصابه وهو القدر **واجناب**  
**او على لون** كاحمر واخضر واذمر واحمار واسود او على حليته  
**كدرج وكلل وشنب** من الدرج وهو شدة سواد العين مع سعتها والكلل  
 وهو ان يعرج جفون العين سواد مثل الكلل والشنب قال في الصحاح  
 حدة في الانسان ويقال برء وعذوبة وقال في القاموس الصبيحة العقار  
 والارض المغلة والتصفار صبيحة ولا تغل صوبه ولجج كعب ورجاله  
 وصبيحات وحرقة الرجل وصناعته وتجارت وفي عمدة الحفاظ وقيل  
 لبلدة الرجل الذي يلخذ غلها صبيحة باعتبار ان اذا المر ينفذها صناعته  
 ثم قال فقال الهروي صبيحة الرجل ما يكون منه معاشه من صياغة او غلة  
 ويقال عن شمر انه يدخل في ذلك الطرف والتجارة يقال ما صنعتك فيقال كذا  
 قال ابن درستويه **ولا يجوز عنده** اي ثعلب ان يعرب يتجاهد **لا يكون**  
**عند اصحابه الا من اثنين** فصاعدا لان باب تفاعل موصوع للمشاركة  
**ولا يكون متعدد** يا بخلاف باب المفاعلة فانه وان كان للمشاركة ايضا  
 لا يكون الاستعداد **ويرويه قوله بخا وزت اجراسا اليها ومغشرا** هو  
 صدر بيت من معلقة امرئ القيس عمر على حراما الويلون مقتلى القارون  
 النقدي ووجه الروية ان بخا وزنقا وهو لواحد وقد اجدي والاجر من  
 اما جمع حارس كصاحب واصحاب وجمع حرس جمع حارس فام قد قالوا  
 جل واحمال وخادم وخدم والمغش القوم والحراس جمع حريم ككرام  
 وكريم والفعل منه يضرب وعلم كذا في القاموس ولو ما مضى بفتح الصاد

ما ووقه ويرد وعند في الانسان  
 او تقابل بين فيها اوصاف الاية  
 كالشار وسمن وهزل تنب  
 في فصح ثعلب في باب المشددة فلا  
 تعهد ضيغته في بفتح المعجمة  
 تحت ما يمشي في الانسان وان كان  
 مرفقة كذا في شرح الفصح في القاموس



المقدور منها ومن صلتها في محل جبريدل اشتغال من ضمير على سرار فلي ارامنا  
 والجواب محذوف اي لو يسيرون قتل اسرهم ويبيرون من الاسرار  
 وهو من المصداق يطلق على الاظهار والاختفاء قد جوزا في قوله تعالى  
 واسروا الندامة وفي البيت وقال بعض شارحي المعاني حمل على  
 معنى الاختفاء اولى لانه ملكا والملك لا يقدر على قتلهم علاية  
 وقال الشارح ورواية يسيرون بالشين المعجمة بمعنى يظهر وقت  
 لا غير مرجح حمل الرواية الاولى على معنى الاظهار ولا يلزم من المصراع  
 الشئ القدر عليه بل الغالب ان كل حريص محروم والمقتل مصدر مسمى  
 بمعنى القتل **واجاز الخليل يتعاهد** ضيعته وهو قليل فيكون من  
 باب ما توافق فيه تفاعل تفعل بتشد يد العين **وسال الحكمين قنبر**  
**ابا زيد عنها** اي عن استعمال يتعاهد موضع يتعمد فتعها **وسال بوش**  
**فاجازها فجع بينهما** اي بين ابي زيد وبوش **وكان عنده ستة من**  
**نصحاء العرب** فسلوا فاستمعوا من يتعاهد ووافقوا ابا زيد فقال  
**بوش يا ابا زيد كرم من علم استغفناه كنت سببه فيه من الدلالة**  
**على انصاف بوش** لا يخفى ويقل ان الرجوع الى الحق خير من التماسي في  
 الباطل **ولقتل ابن عصفور** عن ابن السيد انه قال في قول ابي ذر  
 من يرتبني بيننا **تعاقد الكماة** وروعه يوما ان يجري سلقح  
 هو من اول الكماة ويروي برفع تعاقد وجره بالرفع على ان الف بينا  
 كانه والجر على صافذين والالف اشباع وقد تقدم الكلام على بيان الفاظه  
 في اخر الباب الاول في حرف الالف **الليث ان من رواه بجر التعاقف**  
**مخطي لان تفاعل لا يتعدى فانك اذا اجرت التعاقف نصبت الكماة**  
 على ان مفعوله فكان متعديا **ثم رد ابن عصفور عليه** بانه ان كان  
 اي تفاعل قبل دخول التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها  
 متعديا الى واحد نحو عاطفته **البراهم** ونقاطينا **البراهم** وان كان متعديا  
 الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمر وتضارب تفاعل  
 داما تنقص عن فاعل بدرجة فسيبيله في ذلك سبيل المطاوع بالنسبة الى  
 مطاوعه ومن ذلك ان البابين وان اشتركوا في افادة معنى الاشتراك  
 الا ان وضع تفاعل في ذلك مع قصد التعليل ولما كان نسبة الفعل الى المشركون  
 فيه من غير قصد الى اعتبار تعلقه باحدهما ووضع فاعل لذلك مع قصد  
 التعليل ولما كان بناء تفاعل من فاعل على ما ينضيه صناعة الاستيفاق  
 ويشهد له مواقع الاستعمال وكان التعلق ملاحظا في فاعل دون تفاعل

جاء فاعل زيدا على تفاعل مفعول ابدوا وان كان تفاعل من فاعل متعدي الى  
 اثنين تعدى الى واحد **الاقليلا نحو جاوزت زيدا ونجا وزنه وانقته**  
**وتعاقدته** فان تفاعل فيه لم ينقص عن فاعل انتهى وانما ذكر ابن السيد  
 ان تفاعل لا يتعدى ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا يعني ان ابنت  
 السيد خصر دعواه وابن عصفور نقل عمومها عنه فساغ له الرد بما ذكر  
 وكان المصنف وقع على ابن السيد بغير ما نقل ابن عصفور عنه **وايضا**  
**فلم يخص الرد برواية الجرح ولا معنى لذلك** مع ان الاشكال ثابت على  
 رواية الرفع **الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر**  
 اي التي بسببها يتعدى اللازم الى مفعول به صريح بنصبه بنفسه  
 سوا كانت تعديته مطلقة او مقيدة وليس المراد ما يصير به اللازم  
 متعديا من جهة انتقال معناه مع قطع كونه ناصبا لمخلقة او محلا لزم  
 يذكر منها الباء وهي **سبعة احدها هرع افعول** ويقال لها هرع الصبور  
 وهرع التقديرة وهرع النقل لمصدر الفاعل مفعولا قبل دخولها في الفعل  
 اللازم اي للفاعل وتعديتها الفعل اللازم وتعليما له من وصف الزوم  
 الى وصف التعدى او من التعدى الى واحد او اثنين الى التعدى الى  
 اثنين او ثلاثة **نحو اذهبت طيبا تكو في حياتكم ربنا امتنا اثنتين**  
**واحييتنا اثنتين** اي اما اثنتين فانه تعالى خلق اولاما واثنتين خلق  
 الروح فاهم ثم اما هم عند انقضاء اجالهم واحياى الاولى هي الحياة  
 الاولى التي في الدنيا والثانية هي الحياة الثانية التي تكون للبعث فابعده  
 فان قيل كيف يصح جعل خلقهم امواتا اما قللت كما صرح ان يقال  
 سبحانه من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل ولست نقل من كبر الى  
 صغر ولا من صغر الى كبر وانما المراد الاستشغال بتلك الصفة وهذا كما يقال  
 لحفار صغر ثم الركبة ووسع اسفلها وانت تريد ان تحفرها على هذه  
 الصفة وانما صرح بذلك لان الامر من الجاردين على مصنوع واحد من غير  
 ترجيح متى اختار الصانع احدهما على الآخر مع تمكنه منهما على السواء  
 فقد صرف المصنوع على الجار الاخر فكان كمنقلبه منه الخرو ومن فسر  
 الاما اثنتين بما بعد الحيوة وما بعد حيوة القبر فقد لزمه تثليث  
 الاحياء وهو خلاف ما في الكتاب الا ان يحل فلا يعتد باحدهما او زجر  
 ان الله تعاخيهم في القبر وتسقر حيوتهم هذه فلا يكون بعدتها وبعدو  
 في السقا ومن الصفة في قولهم الامم شاء الله **والله ابتكم من الارض نباتا**  
 اي ابتكم ابناء قافيتهم نباتا قافيتهم كلفاء بالدلالة الانشائية واستقراء النبات



للاشارة اذ على الحدوث والتكون من الارض وقيل نباتا مصدر سماعي لهذا  
الباب ثم يعيدكم مقبورين فيها يخرجكم من قبوركم **اخراجا بالحشر**  
واكرم بالمصدر كما اكد به الاول دالة على ان الاعادة محققة كالعادة  
وامنها تكون لا محالة وقد ينقل المتعدي الى واحد بالهمزة الى المتعدي  
الى اثنين **خو البست زيدا ثوبا واعطيتهم دينارا** نقول عطوت الشيء  
اي تناولته واعطيت الشيء ناولته اياه يتعدي بلا همزة لواحد وبها  
لاثنين ثانيا غير الاول ويجوز حذفهما اختصارا وحذف احدهما اقتصارا  
قال تعالى فاما من اعطى خذ منهما ولو سوف يعطيك فذكر الاول واعطى قلبا  
فذكر الثاني واولهما فاعل في المعنى ومن ثم اعطيت الدرهم صاحبه وامتنع  
صاحبه الدرهم وعلب الاعطى في الصلة قال تعالى فان اعطوا منها رضوا  
وان لم يعطوا **ولم ينقل متعديا الى اثنين** سواء كان احدهما غير الاخر في المعنى  
ام عينه **بالهمزة صلة تنقل الى المتعدي الى ثلاثة الا في رأي وعلم**  
فنقول في رأي زيد شاعرا وعلمت عمرا كابتا ارت عمرا زيدا شاعرا  
واعلمت عمرا كابتا وقاسه الاخفش في اخواتهما **الثلاثة القلبية**  
**خو ظن وحسب وزعم** وزاد الاخفش حال وغيره وجد وصنع ابن  
ماثك ما ذهب اليه الاخفش بان المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالجر  
وليس الثاني الجرد بما يتعدي الى ثلاثة فيعمل عليه المزيد وكان مقتضى هذا ان  
لا ينقل علم ورأي الى ثلاثة لكن ورد السماع فقيل ووجب ان لا تقاس  
ولو ساع القياس عليهما لجاز ان يقال السيت زيدا عراجية ولا يجوز هذا  
باجماع وفي الايضاح المنصوح بان الصحيح عدم جريان ذلك في بقية  
افعال القلوب وعلله بان التعدي لهمزة ليس بقياس في المتعدي الى  
واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ووجه ما ذهب اليه الاخفش ان هذه  
الافعال شاركت اعلم واري في انهما من بابها وفي معناه قال في الاقدار  
وهذا وجه القياس حسن واما قول ابن مالك ولو ساع القياس عليهما الى  
اخره فذو نوع بان هذا قياس بدون جامع او مع الفارق بخلاف ما قاسيه  
الاخفش ودعواه الاجماع على عدم جواز السيت زيدا عراجية مردود  
بقول ابن الجباز ولا يبعد ان يقال السيت زيدا عراجية **وقيل النقل**  
**بالهمزة كله سماعي** وهو مذهب المبرد واختاره الرضي قال وليست  
هذه الزيادة قياسا مطرد فليس كذلك ان تقول في طرق اطرق وفي تصور  
انصر ولهذا رد على الاخفش في قياسه اظن واحسب واخال على اعلم  
وارأي وكان لا نقول بمرود كل وكذا في غيره ذلك من الابواب بل يحتاج

فكل باب الى استعمال اللفظ المعين فيه وكذا استعماله في المعنى المعين فكما  
ان لفظ اذهب واخرج يحتاج فيه الى السماع فكذا معناه الذي هو النقل  
مثلا ليس ان تستعمل اذهب بمعنى ازال الذهاب او عوض الذهاب او نحو  
ذلك هذا كلامه وهو حرجي **وقيل قياسي في القاصر والمتعدي**  
**الى واحد سماعي في غيرهما** وقيل كله قياسي وهو مذهب الاخفش والحق  
انه قياسي في القاصر سماعي في غيرهم وهو ظاهر مذهب سيبويه  
وصريح قول ابن الحاجب في القاصص نعم قال المصنف في توضيح بعض حكماء  
قول ابن مالك ان اعلم المنقول من المتعدي الى واحد تنعدي الى اثنين  
والنظر عليه بان علم بمعنى عرف انما حفظ لفظها بالضعيف لا بالهمزة  
وقد يجاب بالترام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا نحو البست  
زيدا عراجية لكنه قول ممدود في معر من الجدول مع ما فيه كما ترى **والثاني**  
**الف المفاعلة** وقد عرفت ان اقتضاها المتعدي من جهة ان وضع فاعل  
لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان ذلك الغير يتعلق به **نقول**  
**في جلس زيد ومشا وسار جالست زيدا وما شئت وسار برئت**  
وفيه اربعة مذاهب ايضا الاول المبرد انه سماعي في الاول والمتعدي الى  
الواحد الثاني للاخفش انه قياسي في كل فعل فاما الثالث لسيبويه انه  
قياسي في الاخر سماعي في المتعدي الى واحد الرابع انه قياسي في كل فعل الا  
المتعدي الى اثنين **والثالث صوغه على فاعلت بالفتح اي فتح**  
**العين افعل بالضم لا فاعلة الخلية في الفعل كرمت زيدا بالفتح اعي**  
**علبته في الكرم** اعلم ان باب فعل بالفتح لما كان اخف اينية الافعال  
كثرا استعماله في معنى كل فعل واختص بمضموم العين في المضارع منه باب  
المغالبة بل رد واليه ما ليس به عند قصد افادة فان هذا المعنى لا يهتم  
مراوا ان ما يفيد معنى الغلبة من الفعل جاء كثيرا من هذا الباب نحو الكثر  
والقمر نقول كثر بكثرة وقمره يقره اذ اغلبه في الكثرة والقمار وتغلوا عيون  
ليدل على هذا المراد انهما كان معتل القاء او كان اجوف او ناقضا باسنان  
فمن مكسور المضارع اصلا او فعلا اليه لئلا يلزم هدم قاعدة قايمة والتباس  
بنات الواو بنات الياء من المضموم نقول واعدي وياسري فواعدي  
اعدي وبسري تاسريه وباعدي وزاماني فبعته ابعده وزمته ازمته  
قال الشاعر والسيف طالع لميت بكاسف بلك عليك نجوم الليل والقمر  
اي غلبت الشمس في البكا عليك نجوم الليل والقمر قاله الجوهري وبالجملة  
فمن بناء المغالبة ما يذكر بعد المفاعلة مستندا الى الغالب قصد الى بيان



الغلبة في الفعل مثلا اذا قلت كرمي زيد مثلا فقد اقتضى ان يكون من زيد كرم اليك ومنك اليه فان غلبت في الكرم وارادت بيانه بعت فعل الكرم على فعل بفعل بالفتح فالضم فقلت كرمته الكرمه ويجوز ان تكون المفاعلة لان فاعلة الاشتراك في فعل تعلق بالغير فاذا قلت كرمي زيد يكون المراد انه صدر من زيد كرم الى عمرو ومثلا ومنك اليه قلت فاذا اردت بيان الغلبة فيه عليه قلت فكرمته كرمه اي غلبته في الكرم وفعل عن التكساي انما يستثنى من هذه القاعدة ما كان عينه او لامه حرفا طعنا وقال ان بالفتح فهما وان يقال شاعرتة فشعرته اشعره وما نفعتي فنفعتي اصنعه بالفتح فهما والحق خلافه نقلا لثبوت الضم فقد حكى ابو زيد شاعرتة وفاخرته فشعرته اشعره وفخرته اشعره بالضم وعقلا لان النقل الى بالضم نقل الى اصل وحرف الحلق لا يصلح ما يغايلوروده معه

**السابع صوغه على استفعال الطلب** والسؤال قال الجارودي ومنا نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق منه وذلك قد يكون مرجعا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتاب وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوقت من الحائط فليس هنا طلب صرح بل المعنى لمرادك تطفن والتحصيل حتى خرج ونزل وذلك منزلة الطلب انتهى والاول ان يعتبر هذا النوع طلبا حكيما لا تقدير يا والاول حقيقة لا صريحا فتأمل ونقل صاحب الاقليد عن الزنجشاي ان الساب والفاء اذا كانتا بمعنى السؤال يجري مجرى همة النقل تقول نطق زيدون مفعول به لانه لازم فاذا قلت استنطقت زيدا فقد حصل به مفعول به واليه جفع السكاكي فينبغي حاكما بان النقل الى الاستفعال نظير النقل الى الافعال والتفعيل في الكون من اسباب التعديت او النسبة الى الشيء كما استخرجت المال مثالا ما للنسبة اي نسبت زيد للحسن والظلم للقمح وقد ينقل الى المفعول الواحد الى اثنين بصوغه على استفعال نحو استكتبته الكتاب و استغفرت الله الذنب وانما جاز استغفر الله من الذنب لضمه معنى استغفرت وانت تقول استغفرت الله من الذنب ولو استعمل على اصله غير مضمين معنى الاستغابة لم يحذف فيه ذلك اذ يكون معناه حيث طلبت من الله ان يغفر الذنب فلا ترى موقفا مع فعل الغفران وهذا قول ابن الطراوه وابن عصفور وهو المختار واما قول الكرم انما استغفر من باب اختار وفرد وداي من باب ما هو متعد بنفسه والى الثاني بحرف الجر ايعا وان تعدي اليه بنفسه في بعض الحالات

فعل سبيل التوسج وقال ابو حيان في جزمه اختار ان تعقل من الخير وهو الخير والانتفا وهو من الافعال المتعدية الى اثنين احدها بنفسه والثاني بحرف الجر وهي اختار واستغفر وامر وسعى وكفى ودعا وزوج وكلها مقصور على السماع وقد حذف حرف الجر من الثاني فيتعدى الفعل اليه بنفسه ايضا قال تعالى واختار موسى سبعين رجلا ووعد الرد الذي ادعاه الممات القول بذلك في استغفر مردود فان صوغ الفعل على استفعال مما يتعدى به الفعل واذا كان متعديا الى واحد تعدي الى اثنين وغفرا محالة متعد الى واحد قال تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله وقد صيغ على استفعال في الاعلى الطلب فكيف لا يتعدى الى اثنين فالقول مع ذلك بان متعد الى الثاني بحرف الجر المحذوف توسعا لا يتسع له وصرح ابن الحاجب في اماليه وغيره بان اذا قيل استغفر الله من الذنب واستغفر الله الذنب فمن فيه ليست محذوفة وانما هي احدي التعان **والخامس تضعيف العاين** اي صوغه من باب التفعيل بل المواخي لبا جبالا في التعديت تقول في نزع زيد الانزم ومنه قد افلح من زكاه هو الذي يسيركم ويرحم ابو علي ان التضعيف في هذا اي في يسير للمباغزة للتعديت تقول لهم سررت زيدا وقوله قلول راض سنة من يسيرها هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فلا تجز عن من سنة انت سرقتها من قصيدة لخالد بن زهير بن محرز ابن عم لابي ذؤيب الهذلي وكان ابو ذؤيب ارسله الى صدقة له تسمى ام عمرو فافسدها خالد عليه فحاربته ابو ذؤيب بقصيدة وقد كانت ام عمر وهذه قبل ابي ذؤيب صدقة لمعبد بن مالك وكان ابو ذؤيب رسوله اليها فافسدها على عبد فقال خالد ما قال وفي المثل كاتون تدان وسنة منصوب بنزع الخافض اي اول راض نسبة من يسيرها اي من سن تلك السنة وفيه فظن اي فيما زعمه الفارسي نظرا لان سرقة قليل وسيرته كثير فكيف يجعل الكثير فرع القليل بل قيل ان لا يجوز سرقة في سعة الكلام وانه في البيت على اسقاط الساكنة والاصل من يسيرها فان ما علم فيه الاصل وكان خلافاه قسما ما اصله اللزوم وكان تعديته بنفسه فلا يجوز ان تمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة نحو دخلت الدار وكانت تعالى ادخلوا الارض المقدسة واما الى غيرها فبقى كدخلت في الامر وفي التزم ادخلوا في السلم كافة فهو لازم وقد حذف منه الجار توسعا وما اصله التعدي واستعمل بحرف الجر قليلا نحو رد فلكم ولا تلتقوا بايديكم الى التملكة فهو متعد



وحرف الجر زائد قطعا وقد اجتمعت التعدية بالباء بالتضعيف قال المحشي  
هكذا وقع في النسخ اي ذكر الباء وهو سبق قلم والصواب وقد اجتمعت  
التعدية بالهمزة وبالتضعيف اما اولا فلا بد للفتح في هذه الآية واما  
ثانيا فلا بد لم يترك التعدية بالحرف المفوظ واما ثالثا فلان بالحق في محل  
نصب على الحال لا على المفعول وصاحب الحال الكتاب ومصدق اما حال  
ثانيه او بدل من موضع بالحق او حال من الضمير فيه واما رابعا فلان قوله وزعم  
الزنجشي ان بين التعديتين فرقا الى اخره انما هو للتعدية بالهمزة والتعدية  
بالتضعيف انتهى ويمكن ان يدعي ان المصدر اراد بالتعدي بالباء التعدية  
بالهمزة لما تقر رانها بمعناها تذكر الكما بينهما من الترادف وليلا يكون غلا  
تذكر التعدية بالباء مع انها يصير بها اللانزم متعديا وان كان الغرض هنا  
ذكر ما يتعدي به اللانزم الى مفعول بصريح في قوله تعالى **نزل عليك الكتاب**  
**بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التوراة والانجيل من قبل هدي**  
**لناس وزعم الزنجشي ان بين التعديتين فرقا اي التعدية بالتضعيف**  
**والتعدية بالهمزة فقال لما نزل القرآن مجما اي موزعا حصصا في دفعات**  
**من نجم الربة اداها حصصا ومنه نجوم الكتابه لخصها المودة واصله**  
**من النجم للكب الطالع اذ النجوم معالم الاوقات والكتابان جملة جى**  
**بنزل بالتشديد في الاول وانزل في الثاني وما ذاك الا ان التعدية**  
**اذاها حصصا ومنه نجوم الكتابه بالتضعيف يدل على تكرار وتبديل**  
**في الفعل والتعدية بالهمزة لا تدل على ذلك وانما قال هو في خطبة الكتابان**  
**الحديث الذي انزل القرآن كلاما موقفا منظم ونزلت بحسب المصالح اجزا**  
**فاستعمل الانزال مع القرآن ايضا فانه اراد بالاول نزاله من اللوح**  
**المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة**  
**القدر وفي قوله تعالى شهور رمضان الذي انزل فيه القرآن وهو محالة**  
**انزال واحد بجملة لا تدرج فيه واما قول الفقهاء ان المعنى الذي**  
**انزل في وجوب صومه او الذي انزل في شانه فكيف لا داعي اليه**  
**لما فيه من تقدير مضاف على الثاني ومضافين على الاول وحمل القرآن على بعضه**  
**وهو صرف عن ظاهره والثاني تنزيله من السماء الدنيا الى رسول الله صلى**  
**الله عليه وسلم نحو ما في ثلث وعشرين سنة هي مدة ما قبل الهجره وما بعدها**  
**وهي مدة ما كان عليه الصلاة والسلام فناسب التعبير بنزل الشدة المفيد**  
**لمعنى التكرار والتبديل ويشكل على الزنجشي في فرقته هذا قوله تعالى وقال**  
**الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ففقرن نزل الشدة بجملة**

واحدة فقرن نزل الشدة بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليك  
في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفون بها وذلك اشارة الى قوله  
تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الآية وهي اية واحدة  
اي اية الشاة ورد فيها نزل المضعف بالباء الفاعل في قراءة عامه  
والمفعول في قراءة غيره وان المفعول من الثقله واسمها ضمير الشأن  
او المخاطبين وقد حذف اي ان الشأن كذا او انكر اذ او الشأن ما افادته  
الجملة الشرطية وان معولها في محل نصب او رفع والمنزل عليهم في الكتاب  
ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الآية  
ثاني سورة الشاة كبر للمؤمنين بما نزل بمكة وهو اية واحدة لم تنزل  
الهمزة واحدة باجماع المفسرين وقد استعمل فيها نزل الشدة وهو  
لما عليه الزنجشي من اقتضاء التنزيل التدرجي ولا تدرج مع وحدة  
الاية واجيب عن ذلك بان ذلك اغايشكل لو كان الزنجشي يدعي  
ان نزل الشدة للتدرج دايميا وانما مدعاه انها له حيث لا قرينة تقيد  
فقد قال في الآية نزل ههنا معنى انزل لا كمنه معنى اخبر والاكات  
متداخليا يعني لان نزل للتدرج وجملة واحدة متاينيه وقال في تفسير  
كصعصع الكلام على قوله تعالى وما ننزل الا بالمركب والنزل على معينين  
يعني النزول على هبل ومعنى النزول على الاطلاق كقوله فلست انشي  
وتكني لذلك نزل من جوار السما رصوب لانه مطاوع نزل ونزل يكون  
بمعنى انزل وبمعنى التدرج واللايق الاول بان المراد نزولنا في الاحيان  
وقتا غيب وقت بامر الله وهو صريح في ورود نزل بالمعنيين فيستعمل  
في كل محل ما يليق به ولا اشكال على الزنجشي في حال الشايع ولا ادري  
لما سكنت المصنف عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام وقالوا لولا نزل عليه  
اية من ربهم قل ان الله قادر على ان ينزل اية فاستعمل التنزيل مع وحدة  
الاية في موضعين والجواب ما تقدم من ان الحمل على التدرج اغايشكل عند  
نقد المناق في وهو موجود هنا فيحمل ذلك والتضعيف على ذي الهمزة وقد نصب  
الزنجشي فيها على ان نزل بمعنى انزل والنقل بالتضعيف سماعي في  
القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد فيتعدي به الى اثنين نحو  
علم الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي له اثنين وزعم  
الحريري انه يجوز في علم المتعديتين الى اثنين ان تنقل بالتضعيف  
فيتعدي الى ثلاث ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه  
انه سماعي مطلقا اي ان النقل بالتضعيف في القاصر والمقدي الى واحد



سماعي مطلقا وليس المراد انه سماعي مطلقا فيهما وفي المتعدي الى اثنين  
 لان هذا الثالث لم يسمع اصلا وكان حقه ان يذكر قول سيبويه او لا  
 عقيب قوله والنقل والتضعيف سماعي والقاصر كما مثلنا وفي المتعدي  
 الى واحد فنقول وهذا قول سيبويه واضطرب ابو حيان فيما نقل  
 عن سيبويه فنقل مرة عنه انه قياس في اللاتزم سماعي في المتعدي  
 ونقل في البحر عنه انه سماع فيهما واسند الى ابن ابي الربيع **وقيل قياس**  
**في القاصر المتعدي الى واحد** واعلم ان التضعيف والهمزة وان توافقا  
 في تقديرية القاصرو وتوافقا في الاصل للمحال بينهما من الجانبين الاولين  
 على الفعل الواحد نحو انزلته ونزلته والثانية الاستغناء بكل منهما عن  
 الاخر فاستغنى بالتضعيف عن الهمزة في نحو قوت الشيء وصياته ولم يرد  
 وبالهمزة عنه فيما اذا كانت عين الفعل همزة على الاطراف وحيث لا يكون  
 همزة والاكثر التقدير بالهمزة **السادس التضمين** اي تضمين الفعل  
 القاصر معنى المتعدي والتضمين عبارة اشرب فعل معنى فعل اخر  
 واذا اردت بيان معنى المضمون فلك فيه على ما افاده سيد المحققين  
 طريقان ان تحصل معنى الفعل المضمون قيدا للفعل الاول او تحذف  
 معنى الاول قيدا للمضمون وذلك بان تصنع من احدهما اسما فاعل فنورده  
 منصوبا على الاخر فنقول في نحو قولهم طلع زيد اليمن طالع زيد بالغا اليمن  
 والاول اقبل **ولذلك عدي رجب وطلع** اللانزمان **الى مفعول**  
**واحد لما تضمنتا معنى وسع وبلغ** فقالوا رجبك الدار والمعنى وحكك  
 الدار وطلع زيد اليمن اي بلغه وقالوا فرقت زيدا وسفاه اي زيد نفسه  
 مع ان فرق وسفاه لانزمان لتضمنهما معنى خاف غير مراد ف فرق  
**وامتنزاهلك** فيه اشارة الى جواز كون الجر القاصر متضمنا للمعنى  
 المزيد وكذا يجوز العكس ويختص التضمين عن غيره من المعديات  
 ويمتاز عنها بانه قد ينقل الفعل اكثر من درجة فيعدي الى مفعولين  
 فكثر بحسب ما يقتضيه الفعل المضمون ولذلك عدي الوت بقصر  
 الهمزة من الاولين ثم انفسر الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك  
 في قولهم لا الوك نفعا ولا الوك جهدا فان المنع يتعدي الى مفعولين  
 لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يا لوتكم جبالا اي لا يمنعكم  
 اي لا يقصرون لكم في الفساد وعدي اخبر وخبر وحدث وابنا  
 وبنا الى ثلاثة لما ضمن معنى علم وارى المتعديين اليها ووافق  
 على ذلك ابو حيان ومذهب كثير من النحاة انها منقولة بالهمزة والتضعيف

من افعال غير مستعملة فاخبر وخبر وابنا وبنا بتخفيف الموحدة وحذف  
 من حدث بتخفيف الدال المهملة وهي وان كانت غير موجودة فهي  
 في حكم الوجود عندهم بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها  
 والى اخر بل جارحوا بنهم باسماءهم فلما ابناهم باسماءهم بنيت بعلم  
 وقال ابو حيان الانا الاخبار ويتعدي فعلة لواحد بنفسه ولثان بحرف  
 الجر ويجوز حذف ذلك الحرف ولضمن معنى اعلم فيتعدي الى ثلاثة بقي  
 شي وهوان التضمين هل هو سماعي او قياسي فالراجح الاول **السياح استقام**  
**خار** الذي اقصى الفعل القاصر بواسطة الى متعلقه **توسعا** في الكلام  
 ينزلا للانزاع منزلة المتعدي **خو ولكن لا قواعدون سراي على**  
**سراي كاح** اوجماع عبر بالسرعن الوطى لانه يسرع عن العقول لانه  
 سب فيه وهذا استدراك عن محذوف دل عليه قوله علم الله انكم ستذكرون ان  
 ايفا ذكره من ولكن لا قواعدون ومن وقيل للمحذوف في اي لا قواعدون ومن  
 في سراي ان المعنى بالمواعدة في السر المواعدة بما يستحسن **اعمالكم امور بكم**  
**اي عن امره وافقدوا** لهم كل مرصداي عليه **وقول الرجاج انه** اي كل  
 مرصد **ظرف** فهو منصوب على انه مفعول فيه لا مفعول به **رده الفاري**  
**بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس بهما وظرف المكان** اعنا  
 ينصب على الظرفية اذا كان متهما **وقوله** هو بالجر عطفا على مفعول نحو  
**فأغسل الطريق الثعلب** اي في الطريق وهذا بعض نفي الكلام عليه بتمامه في  
 اول الكتاب **وقول ابن الطراوة** اخيه اي الطريق **ظرف مردود ايضا** بانه  
 غير ميم فلا ينتصب على الظرفية **وقوله** ان اسم لكل ما يقبل الاستطراف  
 فهو ميم لصاحبه لكل موضع متنازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق  
 بالفعل فيكون مختصا وبالجملة ما كان من ظرف المكان متهما كالجهاات  
 الست او مختصا بعدد الخو الفريخ فانه كالميم ينتصب نصب المفعول به وان  
 كان غير ميم او مختصا غير بعدد كالدار والمسجد والبلد فانه يلزم للجر  
 في الاق دخلت ونقل الفراء عن العرب انها عدت دخل وذهب وانطلق الى  
 جميع الاماكن المختصة بغير حرف جر وحكى اعم يقولون انطلقت العراق  
 ونفت اليمن ودخلت الكوفة ولا يحذف الجارح **وقيل** ان المشرقة  
**وان الحقيقة** المصدريتان **واهل الخويون** هنا اي فيما يحذف منه  
**تاسا** ذكر كى المصدرية مع مجوزهم في نحو جئت كي تكوني ان تكون  
 كي مصدرية ناصبة للمضارع بعدها وا لام المقيدة للتعليل مقوفا قبلها  
 والمعنى جئت لان تكرمي اي لا تكرمان اياي ولجازوا ايضا كونهما



**تعليلية وان مصفوة** ناصبة للمضارع **بعدها** والحاصل ان كي اذ اعربت من دخول اللام عليها او من دخولها على اللام احتملت ان تكون مصدرية فتكون ناصبة واللام مقدره قبلها وان تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعد منصوب بان مضمره وجوبا وان لم تعرف من اللام فان كانت قبلها نحو حيث لكي تكرمي تعينت كي ان تكون ناصبة لان حرف الجر لا يدخل على مثله وان كانت بعدها نحو حيث كي لتكرمي تعينت ان تكون جارة واللام بعدها تأكيد لها والفعل منصوب باضمار ان ولا يجوز ان يكون الناصبة المتصل بينهما وبين الفعل ولا يفصل بين الفعل وناصبه **ولا يحذف مع كي المصدر** الا لام الفعل لانها اي لان كي لا يدخل عليها جارا عن جملتها **اختتمها** في المصدرية فانها اصل الحتان لا يحرّف جر كان **قال الله تعالى** وتبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار **اي بان لهم** وبان ذلك تعالى وما شهدنا الا بما علمنا وترغبون ان تنكحوا **هن اي في ان او عن ان** على خلاف في ذلك بين المفسرين **قال المصنف** اوضح المسالك اشترط ان ما نكح في الحذف مع ان وان امن اللبس فعني الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لعدم وضوح المراد بعد الحذف وشكل عليه الآية مع اختلاف المفسرين في الحرف المحذوف وهو في ام عن ويجاب بما ذكره المصنف في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف من البناء الخامس من ان حذف الجار في هذه الآية للقربنة وانما اختلفوا في المقدّر من الحرفين لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة وجوز الزمخشري الوجهين فقال في ان تنكح من الجاهلين وعن ان تنكح من الزمانين **ومما يحتملها اي يحتمل الحرفين في التقدير قوله ويرغب** ان ينبي المعالي **خالد ويرغب ان يرضى صبيح الالام** هو من ثاني الطول ولم نسم قايلا وقد مر في المنسوب بان ضرورة حستهما مشاكلة والمعالي جمع معالاه بفتح الميم وهي كسب الشرف والصنيع على وزن فاعيل فعل القبيح نقول صنع به صنعا اي فعل به قبيحا والصنيع بالضم فالسكون مصدر صنع اليه معروفا والفتح والسكون مصدر صنع الشيء عمله ويقال بالضم ايضا واللام جمع الائم من قولك لوم الرجل فهو ليم اي دني الاصل شحج النفس **استدرك ابن السكيت** فان قدر في اوله **وعن ثانيا فخرج** اي فالكلام مبدع وان عكس فقد رغب اوله في ثانيا فدم اي فهو ذم ولا يجوز ان يقدّر فيها **معاني او عن التناقض** وقيل يجوز ان يقدّر فيها في او عن ولا يتناقض فان الانسان يرغب في الخير في وقت فيفعله وفي الشر في وقت اخر فيفعله وقد

عن

عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما فلا يريد فعله واجيب بان المراد في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يتأتى الجمع بين استمرار الرغبةين لانه متى استقرت الرغبة في الخير لزمتها الرغبة في الشر لانها شرف وفرض وجودها لم يستقر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وايضا استمرار الرغبة عن الخير وعن الشر معا غير متصور اذ الرغبة عن الخير مرغبة في الشر والرغبة عن الشر مرغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في او عن في الموضوعين كما نص عليه **ومحل ان وان و** انهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل **واكثر الخواريص حملوا على** الغالب فيما يظهر فيه الاعراب ماحذف منه الجار وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا البقاء لا بجر الجار وان حذف فقال بعد ما حكى قول الخليل ان المحل بعد الحذف نصب ولو قال انسان انه جرح لكان قولا قويا **وليه** **خاير** يحق قولهم لاه ابوك فان اصله الله داريك فحذف حرف الجر ونقي عمله ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه **واما نقل جماعة من** **ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جرح وان سيبويه يرى انه نصب** فهو والصواب ما اسلفناه لك عنهما **وما شهدنا** يدعي الجرح المحل قوله **خالي وان المساجد منه فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امثلة** **واحدة** فبين قرائنها دفع الهمزة من ان والامة الملة وهذه اشارة الى ملة الاسلام اي ان ملة الاسلام هي ملتك التي يجب ان تكونوا علمهم لا تخفون عنها ونصب امة على الحال اي حال كونها ملة واحدة متفقة في العقائد واصول الشرائع والجماعة اي جماعة عتكر جماعة واحدة متفقة على الايمان والتوحيد في العبادة **وانا ربكم فاعبدون** هكذا وقع في النسخ كلها والتلاوة انما هي فانقول فان هذه اية المؤمنين والتي في الانبياء ان هذه امثلة واحدة **وانا ربكم فاعبدون** بكسر الهمزة ان وبدون واو قبلها **اصلها لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد منه فاعبدون** **لان هذه امثلة** ليس كل عليه ان فيما تقدم معمول ما بعد الفاعلية وقول الجار يردى ان ما بعد فاء السببية يجوز ان يعمل فيها قبلها بخلاف الجزاء اخذ له من هذا غير سديد **وقال قاضي المفسرين** ومن جعل اي مقدم باللام على النهي المعني فائدة المنة وقد خرجت الايتان على حذف اما الشريطة والفاء فاجزأها وقد مر ان الرضي حكى اطرا حذفها اذ كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او مفسر وضابط الاطرا المذكور مسايلا لما في الايتين فيغتر فيها تقديم المفعول ومختار الزمخشري اي ان المساجد منه



من جملة الموحى اي اوحى الى ان الساجدي البيوت المبنية للصلاة فيها  
اي مختصة به وعليها فلا شاهد في الآية **ولا يجوز تقديم منصوب الفعل**  
**عليه اذا كان ذلك المنصوب ان** المفتوح للشدة **وصلتها** للالتباس بان  
التي بمعنى اهل كما سيخرج به المصنف في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب  
الخامس **لا تقول انك فاصل عرفت** وهذا بيان لوجه الاستشهاد الذي  
للجرويق في بعض النسخ اذ لا يجوز وقد علم بعضهم وجوب تقديم الخبر اذا كان  
المبتدأ ان وصلتها بحشة الالباس بان ان المكسور وان تلفتحة لو قد  
فعل انك قائم عندي ولا تدفع الفتحة للتحفة هذا اللبس فقد يغفل عنها  
فيمكن اجراء هذه العلة في باب المفعول فان قيل نراه اجازة والوانك فاصل  
اكر متك على تقديم لانك مع ان اللبس حاصل اجيب بان الالتباس هنا  
لا يوقع في محذور لان المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء  
ظن السامع فقه ههنا ان وتقدر باللام او ظن كرها فان التعليل مع فتح  
الهمزة مستفاد من اللام المقدرة ومع كرها مستفاد من كون الجملة للمد  
بان المكسور تقع في مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدرة فاعترض هذا  
اللبس عند لا يوقع في خلاف المطلوب ولا يلزم من ذلك اعتقاده حيث يكون  
موقعا في خلاف الغرض **وقوله** اي وما يثبت مدعي الجرويق **وما زرت**  
**ليلى ان تكون حبيبته الى ولاد بن بها انا طالبه** هو من ثاني الطويل  
من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبدالله بن حطب الخزومي وقد  
اورد الزنجري البيت بلفظ وما زرت سلمى وقالت سلمى اجد جيلي على نزل  
الفرزدق بامراه من طي فقالت له الا ادلك على رجل يعطي ولا يبتغي شيئا  
قال بلى فدلته على المطلب بن عبدالله الخزومي وكان مروان ابن الحجاج  
خاله وقد بحث به على صدقات طي ومروان عامل لعويذ يومئذ على المدينة  
فقال هذه القصيدة **رواه** **بخفض دين عطف على محال ان يكون** اذ  
**اصلها لان يكون** والباء من بها قتل بمعنى على كافي ومن اهل الكتاب من انما  
بفتنار لوده اليك اي ولادين عليها والجار والمجرور صفة دين وقيل  
بمعنى من اي ولادين انا طالبه منها والجملة صفة دين ويجوز ان يكون  
من باب القلب والاصل ولادين انا طالبه **وقد حجاب بان عطف**  
**على توهم دخول اللام** اذ الكلام ظاهر في التعليل وقد يعترض بان المحل  
**على العطف على المحل اظهر من المحل على العطف على التوهم** فان العطف  
على المحل عطف على محقق السبب ولو قدر خلاف العطف على التوهم **وحجاب**  
**بان القواعد لا تثبت بالاحتمالات** فلا تثبت قاعدة ان المحل بعد حذف

لجار فيما ذكر جريد ليكر هذا مع هذا الاحتمال ثم اعلم ان عد المصنف حذف  
لجار توسعا من اسباب البعدية هو ما اختاره الزنجري حيث قال و  
تخذف حروف الجر فتعدي الفعل بنفسه وكلام ابن عصفور يعطيه لكن  
مع ان وان خاصة فانه قال ويقتضي ان ما كان من هذه الافعال متعديا بجر  
الجر فانه لا يجوز حذفه من مفعوله ووصول الفعل اليه بنفسه الامع  
ان وان وكلام ابن مالك في تسهيله يقتضي انه ليس منها وكذا النظمين  
وان الفعل مع حذف الجار كمو مع الجار باق على لزومه الا انه جرى  
بمرى التعدي ولفظه وان على اللازم بمفعول به معنى عدي بحرف جر  
وتدحيري مجري المتعدي شذوذا او لكثرة الاستعمال او لظن معنى  
بوجوب ذلك **وهنا معدنا من ذكر الكوفيين وهو تحويل حركة العين**  
**من الكسر الى الفتح يقال كسي زيد بوزن ففتح فيكون قاصرا قال وابت**  
**يعني ان كسي الجوازي فتنبوا العين عن كرم عجا ف** هو من اول الوافر  
واختلف في قابله فالاكثر على انه لا يخالو الساتر من طائفة من الخواارج يقال  
لهم القعدة قال المبرد من ظريف اخبار الخواارج قول قطري بن العلاء المازني  
لا يخالو يا خالدا انك فلتست بخالدا وما جعل الرحمن عدرا لقاعدة  
**انزع عمر ان الجار جي على الهدى** وانت مقيم بين لص وجاحد  
فكتب اليه ابو خالدا لقد زاد الحياة الى حيا **بناتي اهن من الضعاف**  
**احاذر ان يرين البوس بعدي** وان ليثرون ريقا غرو صاف  
**وان يعزبن ان كسي الجوازي** فتنبوا العين عن كرم عجا ف  
**قلولا نحن قد سوت مهي** وفي الرحمن للصنعا كفاف  
**وزاد بعضهم** ابانا من لنا ان غنت عنا وصار المحل بعدك في اختلاف  
**ناب المبرد** وهذا خلاف ما قال عمران بن حطان وكان راس القعدة من الصور  
لما قتل ابو بلال مرداس بن ادم **لقد زاد الحياة الى بعضنا** وجيا الخروج ابو بلال  
**احاذر ان اموت على فراشي** وارجوا الموت تحت ذري العوالي  
**فمن يك هم الدنيا فاني** لها والله رب العرش قالح  
واورد صاحب الحاشية البصري بلفظ تخاف ان يرين البوس بعدي ولفظ  
فسدى الصرع عن اتم عجا ف وزاد بعد هذا البيت  
**وان يضطرهن الدهر بعدي** الى نحو غليظ القلب جاف  
وقال عمران بن حطان الشيباني ونسبها ابو رياش الى حمزة بن عبدالله  
الزدي وروى لابن الصريم الشكري **وقالت** في الاغاني عن عمران بن  
حطان وذكر المديني انها العبيد الخطي وعن الجوهري في صحاحه بيت الكما



لمد اس بن اذنه والبوس بالهمزة الشدة وخلاف النعيم يقال يوم بوس وبوم  
نعم والرتق قال المحشي بفتح النون مصدر رتق الى بالكسر اذ انكروا وسكن  
الشاعرون النون للضرورة ولا ادري لما التزم انه مصدر فاضطر الى دعوى  
الضرورة مع احتياجه الى التأويل ولم لا يكون وصفا كعدل في القاموس رتق  
المالك فرج ونضر رتقا ورتقا ورتقا كرتق فهورتق كعدل وكنت رجل  
وفي الصحاح ماء رتق بالسكن اي كدر والرتق بالتحريك مصدر رتق لك  
رتق الماء بالكسر وارتقته ترتيقا اي كدرته وعيش رتق اي كدره وينبو  
تجاني وتباعدوا كرم قال الشاعر بفتح الكاف وكسر الراء المراد به  
هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم كرم وامراه كرم ونساء كرم يعني ولا  
يختلف اللفظ في الصحاح ان كرم يقبض اللوم وقد كرم بالضم فهو كرم وقوم  
كرام وكروا ونسوه كرام ويقال رجل كرم ايضا وامراه كرم ونسوه كرم والشدة  
البيت وضبط الناصح الراء في ذلك بالفتح وفي القاموس رجل كرم بحركة  
للواحد والجمع والجماع جمع جفأ وهي الهزيلة قال الجوهري على غير قياس  
لان افعال وفعل لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سماع والعرب قد يفتق السبي  
على ضد كمالوا عدوة بناء على صديقة وفعل اذا كان بمعنى فاعل لا يدر  
الما وبشدة ودهد الجمع صرح في القاموس ثم نقل كلام الصحاح الى اخره وسكت  
مهرى جعلت له وسامة اي علامة واللام بسكون المشاة التحيته بعد هجرة  
جمع ام بتشديدها والمهزيم الميم وسكون الهاء ولد الفرس اول ما ينح  
منه ومن غزم ويجمع على امهار ومهار ومهارة والادنى منه بالتا تقول هذا  
ال عمران حيي للحيوة وتخلي عن الحرب ليس للجن عذري وخوف من الموت  
بل لابناني فاني ان قتلت لم يبق لمن من يقوم بامرهم فيعربن ويجعن وينبو  
عين من يتزوجهن عنهن ولو لاهن اعلمت مهرى للحرب **فاذا اخفت السين**  
من كسي **صار عنى ستر وغطى وتعدي الى واحد كقوله واركب في الرقع**  
**جيفانه كسا وجهها سحف منتشر هو من ثالث المتقارب وقد**  
**ترجعت عروضة بالحذف من قصيدة لامر القيس وهذا البيت منه**  
**في وصف فرس الروع الخوف والجيفانة واحدة للجيفان بفتح الحاء الجعة**  
**فسكون الباء التحيته بعد فاء الجز اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض**  
**وصفوه او اذا استلخ من جلد الاول الاسود او الاصفر وصار الى المنة**  
**او مهابا لها الجز التي من نتائج عام اول كذا في القاموس زاد في الصحاح**  
**يشبه به الفرس في حمتها وطورها وانشا البيت وقد عاب الاصمعي على**  
**امر القيس هذا الوصف وقال ان الناصبية اذا غطت وجه الفرس**

لم يكن كريما واذا غطي الشعر وجه الفرس فذاك العيم الذي يكرم في الخيل كما ان  
السفا بفتح المهملة وبالفاء مع القصر وهو قصر شعر الناصبية مضموم فيها والجيد  
الاعتدال وقال ابن جيب وغيره اخطا الاصمعي فان امر القيس خلاص  
من العيب والى بلفظه ازالته معنى العيم وفي لفظ منتشر لانه العيم  
القبج هو تكاثف شعر الناصبية واجتماعه على وجه الفرس حتى يغطي العين  
نقول منتشر في ذلك لان انتشار الشعر تفرقه ومع التفرق لا يبقى  
غسم وقضية هذا ان يكون السحف شعر ناصبية الفرس وفي الصحاح وغيره  
والاسحف من الخيل الاشيب الناصبية ومقتضاه ان الاسحف شيب  
الناصبية واعتز منه المحشي بان لا نسلم ان السحف في البيت مأخوذ من  
الاسحف الاشيب الناصبية من الخيل وانما هو جمع سحفه بالتحريك وهو  
غصن النخل والجمع سحف وكان الاولى نقسرها هنا بورق النخل اذ ايسر  
على انه من باب الاستعارة ولكن وصف السحف بمنتشر يالي ان يكون جمعا  
لا لا يخفى او بمعنى عطى كسوه وهو الغالب فيعدي لاثنيين يكونا ثانيهما  
غير الاول نحو كسوت زيبا جبة فالواو كذلك شترت عينه بكسر  
التا ناقص بمعنى الغلب جفنا وشتر الله عينه بفتحها اي بفتح التاء  
متعد بمعنى قلها وهذا كله عندنا من باب المطاوعة وقول الاثر  
يقال شتره بالفتح والتعدي فشر بالكر والذروم كما يقال ترمه فترم  
اي ضربه على فيه فسقطت ثنيتته من الترم بالتحريك وهو سقوط الثنية  
ورجل انترم وثله فتالم اي فاشتم والثله بضم المشددة الخلل في الحائط  
وغيره ومنه كسوت الثوب فكسبه ومنه البيت اي بيت ان كسي الجوازي  
ولكن حذف فيه المفعول اي كسين الثياب والذي يظهر ان قوله كسي  
الجوازي معناه اي صرنا ذا كسوة بقرينة مقابلة بقوله وان يعربن ولا  
حاجة الى تقدير المفعول فتالم وقال الشاعر تقديروا كسا وجهها لاجالا  
او تحفظك وهذا بناء على ان قوله ومنه البيت الاشارة فيه الى كسا  
وجهها سحف منتشر واعلم الحق ما فرغاه وقد اقتصر المصنف من المعديات  
على ثمانية فذكرها وزاد بعضهم تاسعا وهو سقاط الهمزة على خلاف المصنف  
المعروف نحو اكيا الرجل وكبته انا وانزفت اليه وترثتها انا والنسل  
ايش الطائر ونسلته انا واخرعاشرا وهو البناء على افعول مراد ابيه  
المبالغة نحو حلاشي واحلوليته وحادي عشر وهو تكرير اللام كما قيل  
صفر خذ وصفر رته وثاني عشر وهو واو مع لقول فامر القوم فيكون  
ناصرهم ثاني بالواو فنقول قت وزيدا فيتعدي وثالث عشر وهو الا في نحو



قام القوم الازيد فاد الشارح وكل هذه الامور لا معول عليها عند الاكثرين  
**الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات**  
 التي يدخل الاعراض على العرب من جهتها لتوقاها وهي عشر الجملات  
 ان براعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يرعى المعنى فيلحظ جانب  
 اللفظ ويحفل بملاحظة جانب المعنى وكثيرا ما نزل الاقدام من العربيين  
 بسبب ذلك **اول واجب على العرب** اي من تصدى للاعراب ان  
 يفهم معنى ما يعرب به مفردا ومركبا لا يقال فهم المعنى التركيبي متوقف  
 على الاعراب فلو توقف الاعراب عليه جاء الدور لا نقول الاعراب متوقف  
 على فهم المعاني المفردة تفصيلا والمعاني المركبة اجمالا واما فهم المعاني المركبة  
 على التفصيل التي تتوقف على الاعراب **وهذا الاجور اعراب فواجب السور**  
 والحكم عليها بان يحلها نصيب اجر او رفع **على القول بانها من المتشابه**  
**الذي استأثر الله بعلمه** لما ان اعرابها فرعة تصور معاينتها نعم يجوز اعرابها  
 على القول بانها من الحكم **ولقد حكى ان بعض مشايخ الاقرا اعراب التلميز**  
**له بيت المفصل لا بعد الله التلبس والغارات اذ قال الخنيس نعم هو**  
 من الضرب الرابع من السريع وهو كعروضه مخبول مكشوف وزنه فغان  
 بالخرين وقايله المرقش بقاف مشددة مكسورة الاكبر واسمه عمرو بن  
 عون بن سعد بن مالك بن صبيحة بن قيس بن ثعلبة قال الامري  
 واما المرقش الاصغر فهو ابن اخي المرقش الاكبر واسمه زمعة بن سفيان  
 ابن سعد بن مالك بن صبيحة والمرقش الاصغر عم طرفه ابن العبد واما  
 المرقشان والبيت من قصيدته التي سمي مرقشا بيت قاله منها وهو الازهر  
 والرسوم كارقش في ظمير الادم فلم ومن ابياتها ما اوردوه العروضيون ثانيا  
 على الضرب الرابع المحول المكشوف كعروضه وعلا البيان في باب المشبه  
 البليغ من قوله النسر مسكن والوجه دنايو واطراف الاكف عثم وهذا  
 البيت كبيت الكتاب مدرج اخر صدره الالف من دنايو واول عجزه النون  
 المكسورة منه واخر صدره اكد اللام من العارات واول عجزه الغين منها  
 والتلبس صدر تلبس الرجل اذ اتخزم وتثمراي تميا والغارات جمع غارة  
 اسم للاغارة على العدو وقد يراد بها الخيل المغيرة والخنس بالحاء المعجمة  
 الجيش لانه خسر في المقدمة والقلب واليمينه والميسرة والساقه **فكان**  
**نعم حرف جواب ثم طلب اي الشيخ والتلميز محل الشاهد في البيت فلم**  
**يحداه فان الزمخشري اورد شاهد على حذف المبتدأ فظهر في حيث**  
**حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر الهمزة لعدو الالباس**

وانما نعم هنا واحدا لا نعام وهو خبر لمحمد وفي اي هذه نعم وهو محل  
 الشاهد اي هذه نعم فاعلموها او فاعلموها واعلمها وسالني ابو حيان  
 وقد عرض اجما عينا اي كان لا عن قصد علام اي على اي شيء عطف  
 جمل من قول زهير **تقي تقي لم يكن غنمة بنمكة ذي قرني ولا غنم**  
 هو من ثاني الطويل والهمزة الغلبة لقول نمكة كمنعه منها كغلبه والثوب  
 لبسه حتى خلق من الطعام بالغ في اكله وعرضه بالغ في شتمه والضرع  
 نمكا استوفى ما فيها والحصى اصفته وهزلته وجهه تلبس نمكة كضريح  
 نمكا وبمكا ونمكة وبمكة او الهمالك المبالغة في كل شيء ونمكة السلطان  
 سمع نمكا ونمكة بالغ في عقوبته كانه نمكة وكفتي دنف وصني فهو  
 نموك ومنهوك الرجز ما حذف الثلثان منه والحفل عا مهمل  
 وقاف مفتوح حزين ولا م مفتوح مشددة بعد ما دال همله **فقلت حتى**  
**اعرف ما الخلق فنظرت فاذا هو السبي للخلق** قال الشاعر الذي اتواهم  
 ان المصير رحمة وعفا عند قصد التيكيت على ان حيان لما كان بينهما  
 من المناقشة والشان سكتة اديبة فاورد كلامه على وجهه على عود  
 الضمير من قوله فاذا هو السبي للخلق الى الخلق والى حيان اشارة الى ما  
 ينسب الى كثير من الغارات من سوء الخلق على ان الذي في الصحاح للخلق  
 الضيق للخلق الجليل وفي القاموس للخلق كجلس الضيق الجليل والضعيف  
 وكزبرج السبي للخلق الثقيل الروح فلم يجعل السبي للخلق الثقيل الروح  
 فلم يجعل السبي لاول الخلق بفتحات مع تشديد اللام وانما جعله  
 مدلوله بكسر الحاء واللام واسكان القاف بينهما ومثله الخلق بنقطة  
 اللام على القاف وبيت شعري لم غفل الشارح بل والحشي على القاموس  
 ايضا من قوله وفي قول زهير **ادغم او الحق والعداوة فقلت هو معطوف**  
**على اي متوهم اذ المعنى ليس غنمة ولا يخلق فاستغنى عن كسب**  
 قال الشاعر ويحفل وجهها اخ وهو ان يكون معطوفا على نمكة ذي قرني  
 ثم مضاف حذف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ولا نمكة جملد والمعنى  
 ان هذا المدح لا يكتر غنمة بنمكة قريب له ولا نمكة شخص متصرف بسوء  
 الخلق اذ هي صفة تغرض صاحبها فيفتضح ان لا يخفى ما سره لما كان نقصه  
 وانما يكتر الغنمة بالاشراف واهل الكمال من لا يمت له بقرابة هذا اذا كان  
 الخلق السبي للخلق كاقال واما ان كان المراد به الضعيف كما ذكر في القاموس  
 اتجه المعنى الى جهاقها قويا وهذا ايضا يظن اولى من العطف على التوهم وعقبه  
 الحشي بان هذا التقدير يقتضي ان المراد بالهمزة الاسر والذي في الصحاح



وبنك السلطان بنك نهكا ونهكا بالغ في عقوبته وفي الحديث انهكوا  
 الاعقاب اولئك هم النار اي بالغوا في غلبتها وتنظيفها في الموضوع  
 وكذا كثر يقال في الخث على القتال انهكوا وجوه القوم اي اجهدوهم اي  
 ابغوا جهدهم قال ولا يخفى بعد ما في الشرح على تقدير ان الخقد هو  
 السى الخلق انتهى وفيه نظر لان تفسير نهك بالاسراع هو من باب  
 مناب ما صدق عليه المعنى الذي هو الغلبة لما عرفت من انه يقال  
 نهك اي غلبه وفي الاسترخاء اي الى عليه ولا ينافيه ما في الصحاح  
 لان من استقر استعالات النهك وحدها ترجع الى معنى الغلبة او  
 المبالغة هذا وقد تقدم ان صاحب القاموس في هذا البيت بلائم او  
 الخقد والعداوة اي هو لم يكتف غلبة غلبة قريب ولا ياتم او حقد وعداوة  
 اي ولا يركب ما فيه اتم او ما يوجب حقد وعداوة ولذا اعاد حرفي  
 النفي والجزم مع العاطف لاختلاف مقتضى المتعاطفين وهذا المعنى  
 انشأ بمعنى صدر المصارع الاول فتأمل **وقال المشلوبين حتى ان**  
**خوفا من كمار طلبة الخزولي سئل عن اعراب كلاله من قوله تعالى**  
**وان كان رجل يورث كلاله فقال اخبروني بما الكلاله فقالوا**  
**الورثة اذ الركين فيهم اب فاعلا ولا ابن فاستغل اي اذ الركين فيهم**  
**اصل ولا فرع فقال هي اذن تميز وتوجيه قوله اي قول هذا الخوي**  
**ان يكون الاصل وان كان رجل يورث كلاله ثم حذف الفاعل**  
**الذي هو كلاله وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير بعد ما كان منصوبا**  
**على نائب الفاعل وهو الياء من يورث واستقر في فعله ثم جي بكلاله**  
**بتميزا ولقد اصاب هذا الخوي في سؤاله عن معنى ما طلب اعرابه**  
**واخطا في جوابه فان التميز بالفاعل بعد حذفه اي الاتيان بالفاعل**  
**بعد حذفه تميز نقص الغرض الذي حذف اي الذي وقع حذف**  
**لاجله فان الفعل انما يبنى للمفعول لا غرض من فاعله حذف الفاعل وذلك**  
**وذلك حيث لا غرض في ذكره بوجه ويراجع عما بينت الجملة عليه من**  
**طى ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يكاد يوجد في كلامهم مثل ضرب**  
**اخوك رجلا او قتل ضرب رجل اخاك فحذف رجل وبني الفعل للمفعول**  
**واقسم لئلا مقام الفاعل ثم جي برجل تميزا فان قيل لا يتحقق ان يكون**  
**الاصول في هذا المثال ضرب اخاك رجل حتى يكون ذكره بعد بناء للجهول**  
**ناقصا لاول الكلام ولم لا يكون الاصل ضرب اخاك فلان المعلن ثم حذف**  
**الفاعل المنسوج فوقع المبس هل الفاعل عاقل ذكر او غير فترى بواحد**

من جنسه وهذا لا يقتض الخرض المقصود بخلاف الفاعل حيث كان الغرض ايهام  
 عن الفاعل لا ايهام جنسه واذا لم يكن مناقضا لاول الكلام جازمت  
 بجامعته له لا ارتفاع المانع لجيب بان التميز عندهم لا يخرج عن كونه  
 تفسير الذات مبهمة ومنعا او كونه تفسير النسبة في جملة او شبهها  
 ولا يمتنع من ذلك يصلح اعتباره في المثال فامتنع التميز **واما قراءة من قرأ**  
**يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء من يسبح على الله**  
**مسند الى احد الظروف الشكثة وهي قراءة ابن جابر وعاصم وقرا الباقون**  
**بجر الباء على انه مبنى الفاعل مسند الى رجال والغدو مصدر اطلق**  
**لوقت ولذا تك حسن اقترانه بالاصال وهو جمع اصيل فالذي سوي**  
**فيها ان يذكر الفاعل بعد ما حذف انه انما ذكر في جملة اخرى غير التي**  
**حذف فيها** ويحصل ما ذكره ان ههنا سؤالا يرد على ما تضمنه كلامه  
 اول من انه لا يذكر الفاعل بعد طيه وجوابا منه اما تقرير السؤال فهو  
 ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طيه جائز فان قراءة يسبح بفتح الباء  
 طوى فيها ذكر الفاعل لبناء الفعل للمفعول ثم ذكر بعد ما انقضى الجواب  
 فهو ان الممتنع على الفاعل من جملة واحدة ثم ذكره فيها اما طوى في جملة  
 وذكره في جملة اخرى كالاية المذكورة فلا هذا وقد اورد بعضهم ههنا  
 سؤالا فقال يجب ان الآية افترقت من المثال المحكوم باستناده بالوجه  
 الذي اعتبره المصنف اليسر انما اشتركا في تفسير القول على اطراحه وذلك  
 هو المقصود وكونه في جملة اخرى لا يؤثر ولجيب بان تفسير هذا  
 المطروح في الآية وقع في محله واصاب الخوي لما ان جواب عن سؤال مقدر  
 فكان محلا لذكر ما طرح ومكانا يحسن فيه التفسير لقيام مقتضيه  
 وليس كذلك المثال وكما عراب هذا العرب كلاله تميزا قول بعضهم  
**في هذا البيت بسط للاضياف وجها رجا بسط ذراعيه لعظم**  
**كلبا هذا بيت مصرع من ثاني الرجز ويجوز كونه بيتين من مشطوب زوحا**  
**بالقطع ولم يسم قايله والرجب كصنع المتسع وبالفم السعة ومعنى بسطه**  
**للاضياف وجها متسعا لتقيته لهم بالشرائح مندر ووجه لا تقطبت فيه**  
**ان الاصل كما بسط كلب ذراعيه ثم جي بالمصدر لغرض التشبيه فاستند**  
**للمفعول بعد حذف الفاعل من فح على الياء من الفاعل ثم اضيق**  
**المصدر اليه اي الى ذلك المفعول الناي من فاعله ثم جي بالفاعل تميزا**  
**وكلا الاخرين خطأ والصواب في الآية ان كلاله بتقدير مضاف اي ذا**  
**كلالة لان الكلاله نفسها ليس نفس الضمير في يورث لانها عبارة عن البيت**



عن الوالد والولد وهي في الأصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من  
الاعيا استخبرت هذه القرابة المحصورة وهو اما حال من ضمير يورث  
وكان ناقصة ورجل اسمها ويورث خبر لها اوتامه ورجل فاعلها  
فيورث صفة له واما خبر كان ورجل اسمها فيورث صفة له  
ومن فسر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا في بصل حال  
من ضمير يورث او خبر كان ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف لانها  
نفس الضمير في يورث ولصحة الاخبار بها حيث قد عن اسم الذات ومن  
فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله اي وان كان رجل موروثا لاجل قرابته  
واما البيت فخرجه على القلب اي هو وارد على قلب التركيب واصله  
كما بسطه ذراعه كلبا بالطلب في الاعراب لقيام القرينة على المراد على  
منوال قولهم حرف الثوب السمار برفع الثوب ونصب السمار بحر  
بالمصدر واصنيف الفاعل المفعول عن المفعول يعني ذراعيه  
وانتصب كلبا على المفعول المفعول عن الفاعل وها انا مورد بعون  
الله تعالى امثلة وقع نظير هذا التركيب في دساجة الكتاب حيث قال  
وها انا ياتح بما اسره ويأتي نظيره قريبا في اول الجملة الثانية وفيه  
ادخال ما التفتيه على الضمير المرفوع المنفصل مع ان خبر ليس اسم إشارة  
ولا يندفع باستعمال ابن مالك لمثله فقد قال في دساجة تسهيله وها انا  
ساع فيما اسدت اليه لان ذلك تركيبة لا نقله عن العرب او لا يمسو الثاني  
حجده ون الاول ولو سلم فالص قابل بخلافه حسب ما وقع له في هذا الكتاب  
وضرح في حواشي التسهيل بسند وذوق الشاعر انا حكوهما انت حم حال  
يشير بذلك الى ان قول التسهيل واكثر استعماله مع ضمير مرفوع منفصل  
او اسم إشارة معترضا بان ظاهر ان الاخبار عن الضمير للذكر باسم الإشارة  
غير شرط وليس كذلك بل يخلفه انما يقع شاذ امتي بني الاعراب فيها  
على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى ولا التفت الى ما يقتضيه  
حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للعربين فيها الوهم اي وهوا  
في اعلم به بهذا السبب الذي هو الغفلة عن ملاحظة جانب المعنى وتترك  
ذلك معينا مبينا ان شاء الله تعالى فاحدها قوله تعالى اصلوا لك تارك  
ان تترك ما بعيدا باونا جعلوا الصلاة امره له بذلك بهكما واستهزا  
به مع ما فيه من الاشعار بان مثله لا يدعوا اليه داع عقلي واغدا عاه  
اليه خطرات ورساوس من جنس ما يواظب عليه فان يجب تكثير الصلوات  
اخره ولذلك جمعوها وخصوها بالذكر من بين انواع العبادة والمعبودية

اصلوا لك تارك بك كيف ان تترك فحذف المضاف لان الانسان لا يورث فعل  
وقرأ الكوفيان وحقق اصلوا لك على الافراد او ان تفعل في ايها النامائش  
فانه يتبادر الى الذهن في بلادي النظر عطف ان تفعل ان تترك وذلك  
باطل لانه لم يامرهم ان يغفلوا في اموالهم ما يشاؤون وانما هو عطف  
على ما فهو مفعول للترك والمعنى اصلوا لك تارك بك كيفنا ان تترك ان  
تفعل اي ان تترك فعلنا ما نشاء في اموالنا ونفعل ما نشاء ونعم من قرا  
تفعل ونشأ بالتاء المشاة القوية لا بالنون فالعطف على ان تترك  
وهي قراءة ابن ابي عمير والمراد تفعله في اموالهم ما تشاء ما كان يامرهم من ترك  
التعطيف والتخص والافتتاح بالحلال العليل من الحرام الكثير وقيل ما كان  
بها هو عن جذاذ الدرام والد ناير وتطبيعها قاله في الكشاف وما ذكره  
المص هو ما في الانتصاف فانه قال وعلى قراءة ابن ابي عمير بالخطاب  
يكون ان تفعل بالنون ونشأ بالخطاب والعطف في هذه القراءة ايضا على  
ان تترك والظاهر على هذه القراءة وقراءة الخطاب فيما ان الذي يشاؤه  
من اموالهم ايغاء المكيا والميزان وقاله سفيان الثوري كان يامرهم  
بالزكوة وموجب لوهم المذكوران العرب يرى ان والفعل مرين وبينهما  
حرف العطف فيتوهم عطف احدهما على الآخر ونظير هذا سواء ان يتوهم  
في قوله ان ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد بالهجرة وقد تقدم  
الكلام عليه في لما من حرف الملام ان الفصلين متعاطيان حين يرى  
فصلين مضارعين منصوبين وسيناه حرف العطف وقد بينت في فصل  
لما ان ذلك خطأ وان ادع منصوب بان واشهد يعطوف على القتال  
بنقديران الثاني قوله تعا والي خففت الموالي هم بنو العرم والقرابة  
التي تكون بالنسب قال المحمدي كان مواليه وهم عصبية اخوته وبنو  
عم شرار بن اسرائيل فخافهم على الدين ان يغيروه ويبدلوه وان لا يحسنوا الخلافة  
على امته فطلب عقبا من صلبه صالحا يقتدي به في احياء الدين من وراي  
اي بعد موتى وقرا ابن كثير من وراي بالعصر فان المتبادر لعلاق من خففت  
وهو فاسد في المعنى لان وجود الخوف منه بعد موته غير متصور وانما  
الخوف واقع في الحال لا فيما يستقبل والصواب تعلقه بالموالي لما فيه  
من معنى الولاية اي خففت ولا يتهم من بعدي وسوء خلافتهم او تعلقه  
بمخذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائين من وراي او  
فعل الموالي من وراي وفي الكشاف وهذا الظرف لا يتعلق بخففت لفساد  
المعنى ولكن بمخذوف او بمعنى الولاية في الموالي اي خففت فعل الموالي وهو ٢



بتدليلهم وسؤخلافهم من وراي او خفت الذي يكون الامر من وراي وهو واحد  
 كلام المصنف وانما زاد عليه اوجه الحال وقال بعضهم يجوز ان يريد بالتعلق  
 كونه حالاً منه وقال ابن جني من وراي حال متوقعة محكية اي خفيهم متوقفا  
 متصورا كونهم بعدي **واما من قرأ حفت بفتح الحاء وتشديد الفاء و**  
**كسر التاء** على انها تاء التانيث كسرت لا لتفاء الساكنين فالفعل ماض من  
 بختت فمن متعلقة بالفعل المذكور وقال الزنجشيري وهذا على معنيين احدهما  
 ان يكون وراي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي فلو او عجزوا  
 عن اقامة امر الدين فسأل ربه لتقويتهم ومظاهرتهم بولي يورثه والثاني  
 ان يكون بمعنى قدر اي يتعلّق بختت ويريد انهم خفوا قدامه ودرجوا  
 ولم يبق منهم من به تقوى واعتقاد وضم الفصل لم يتعرب له المصنف وانما  
 جزم بالوجه الثاني وهذه القراءة عزاه في الكشف الى عثمان بن عفان  
 ومحمد بن علي وعلى بن الحسين وقال في البحر وقراها ايضا زيد بن ثابت وابن  
 عباس وسعيد بن العاصي والوليد بن مسلم لابن عامر وزاد غيره يحيى بن عمر  
 وابن جبير وزيد بن علي **الثالث ولا يشاءوا ان تكتبوه صغيرا**  
**او كبيرا الى اجله** اي ولا تعلوا من كبر مدسا كما ان تكتبوا الدين او الحق  
 او الكتاب وتقل كن بالشارع عن اكسل لانه صفة المنافي ولجل الدين وت  
 حلوله الذي اقربه المديون **فان المتبادر تعلق الى تكتبوه وهو فاسد**  
**لاقتضاي استمرار الكتابة الى اجل الدين** والكتابة من المحدثات المفقة  
 وانما هو حال اي مستقرا في الزمة الى اجله والاستقرار حدث ممتد  
 يجوز ان يعتبر الى غاية ونظيره قوله تعالى **فاما تراه ما تارة عامر فان المتبادر**  
**الى الذهن ان تصاب مائة باماته** على انه ظرف له وذلك متمنع مع بقاءه  
 اي بقاء امانته على معناه الوضع لان الامانة سلب للحياة وهي لا تند  
 اذ ليست من الاعراض فلا معنى لظرف وفيتها هذه المدة المديدة والصواب  
**ان تضمن امانة معنى البتة فكانه قيل فالبتة انه بالموت ما يذ عام**  
 وهذا ما خوذ من قول قاضي المصنف في تفسير الآية فالبتة ميتا مائة عام  
 او امانة فلبت ميتا مائة عام وتلك المشايخ هذا اعناء منه لا حاجة اليه  
 وذلك انه يمكن تعليق الظرف بما في امانته من معنى الموت لا باماته نفسها  
 والموت اما عدم الحياة عما من شأنه الحياة او وصف وجودي مضاد  
 للحياة على الخلاف المعروف اي من ان النفا بل بينه وبين الحياة تقابل  
 العدم والملك او يقابل النضاد ويؤيد الثاني قوله تعالى خلق الموت  
 والحياة اذ المراد بالخلق على معنى التقدير وعلى كل تقدير فاستداد الموت

ممكن ولاد اعلى الى ذلك التكلف وقد عرفت ان المصنف سلع في هذا  
 التقدير وقد فرغ الراعي الى تضمن امانته معنى البتة انه موافقة قوله  
 تعالى **فاما تراه ما تارة** قال لبتت يوما وبعض يوم قال بل لبتت مائة عام  
 فان الظرف في ذلك كله متعلق بالبتة **وحديثه يتعلق به الظرف بما فيه**  
**من المعنى العارض له بالنظران اي معنى البتة لا معنى الالباب**  
 وان كان هو المضمّن فان البتة معنى عارض لا مائة بواسطه تضمينها  
 معنى الالباب لا شتم الالباب على معناه اذ هو عبارة عن نصب  
 الشيء بالبتة وانما لم يحل المتعلق بالالباب نفسه لانه كالاتات  
**بعدم الامتداد فلو صح ذلك** اي المتعلق به لعلقناه بما فيه  
 اي بما في امانته من معناه الوضعي ولم يخلج الى دعوى التضمن وتفسير  
 هذا التعلّق بمقتضى قوله تعالى **قال لبتت يوما وبعض يوم**  
**قال بل لبتت مائة عام** في تقييد البتة فيه بالزمان المعين وقاعدة  
 التضمن ان يدل بكلمة واحدة كأمات على معنى كلمتين اذ يقال  
 معناه البتة ميتا يدل على ذلك اسماء الشرط والاستفهام فان  
 كلاما من اسم الشرط يدل على معنى كلمتين حرف الشرط والاسم وكلاما من اسم  
 الاستفهام يدل على معنى كلمتين حرف الاستفهام والاسم وفيها شبهة  
 الكشف للفتا زلني وحقيقة التضمن ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي  
 مع فعل اخر ما يستعمل وهو كمن في كلام العرب حق قال ابن جني لو جمعت  
 معنات العرب لا جمعت محلات فان قيل الفعل المذكور مستعلا  
 في معناه الحقيقي فلا دلالة له على الفعل الاخر او في معنى الفعل الاخر فلا  
 دلالة له على معناه الحقيقي وان كان فيما لم يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 وهذا مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف ما خوذ من الفعل الاخر  
 بصورته القرينة اللفظية فتقولنا احدا ليكن الله معناه احمده ميمنا اليك  
 حمد وقد يحسن فيستعمل في معنى الفعل الاخر مع حاله ما خوذ من  
 معناه كما يقال في يومنون بالغيب يعترفون به يومنون قلب المحشي  
 وهذا عند من لا يرى صحة الجمع بين الحقيقة والمجاز في الاطلاق وامامت  
 يراه فله ان يختار انه مستعمل فيما ولا يحدور والمسئلة ذات خلاف  
 شهور فان قيل الحال المحذوفة في هذه الآية من الفعل الذي ليس  
 بذكر او من المذكور راجح بان الظاهر انها من المذكور والتقدير  
 البتة في امانته مائة عام فماتوا وكان حقه ان يقول البتة الله لان الضمير  
 المتصل بالفعل المضمّن ضمير غيبة على انها جملت من غير المذكور كما كان



ظاهرا ايضا وكان التقدير امانته لا بشا ما به عام كما يرشد الى ذلك  
صحيح قاضي الفسرين وقد نقلناه كذلك **انما ونظير ايضا قوله عليه الصلاة**  
**والسلام كل مولود يولد على الفطرة** اي فطرة الاسلام فلو خلى ونفسها لم  
يختار سواها قال تعالى فاتم وجهك للدين خفيضا فطرة الله التي فطر الناس  
عليها حتى يكون **ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيقال لا يجوز**  
**ان يحاق حتى يهود** بان يكون مانعها غاية لان الولادة حالة تحدث  
وتنقطع في جنبها لا تستمر الى هذه الغاية بل الذي يستمر اليها كونه  
**على الفطرة والصواب تعليقها بما تعلقت به على وان على متعلقه**  
**بما ين محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل**  
**قتل عليه** اذا كان التعلق بما ين الذي هو مفعلا بحد الغاية فكيف يصح  
كونه حالا ومضمون الحال بحسب مقارنته لمضمون عاملها وليس الكون الممتد  
الى تلك الغاية مقارنا وهل هو الا كقولك جاء زيد امس راكبا الى عند واجيب  
بالترام ان الكون الممتد الى تلك الغاية مقارن للعامل غاية ما هناك  
انه بعد هذه المقارنة استقر الى تلك الغاية وهذا لا يتحقق في كونه مقارنا  
ومحصله ان المقارنة حصلت في الاول ثم بقيت وهذا لا يتحقق في كونه  
مقارنا فقد ركبت في تحقيق المقارنة **الرابع قول الشاعر تركب**  
**سارحا ولرب جادنا بعبد الكرى يلج بكرمان ناصح هو من ثاني**  
**الطويل من قصيدة لجرير يمدح بها عبد العزيز بن مروان الابرص اوهما**  
**اربت بعينيك المدحوع السواح فلا العهد مني ولا الريح نازح**  
**وقبل البيت الشاهد** منعت شفاء النفس من تركك بركلجوى مما عجز الخواج  
ومما في الممدوح **مدحناك يا عبد العزيز وطالما** مرحت فلم يبلغ فعاك بلح  
نقدك بلايا في كل موطن فربى وانك بول الخواج **اربت بموحده مشددا**  
**لرمت من الارباب وهو لا قامة ولنوم الشق واربت السحابة والسواح جمع**  
**ساح من سح الدرع والنازع البعيد ومنعت على خطاب المونث كركب**  
**والهاف من كالجوى اسم بمعنى مثل اي بمثل الجوى والمجد حال بالضمير وج**  
**من مفعول تركت والجوى بالقصر للرفد وشدة الوجد من عشق او حزن كذا**  
**في الصحاح والاول انشعبنا وقال في القاموس الجري هو ي باطن والمزج**  
**والماء المنق والسيل ونظاير المزمز ودا في الصدر فانظر ما يليق هنا**  
**منها فابنته ونحن بضم حرف المضارعة او فتحها مضارع جن او جن قال**  
**في القاموس رجع الليل وعلبه جنا واجن ستره والجواج قال في الصحاح**  
**والاضارح التي تحت التراب وهي مما يلي الصدر كالاضلوع مما يلي**

الظفر الواحد جاحضة انتهى وكذا تركت دست بتأخطا بالمونث وجادنا  
ار وانا من قولهم جيدت الارض فهي مجوده اذا اصابها الجود بفتح  
الجيم وهو المطر الغزير وتقول جاد المطر جودا فهو جاديد والجح جود  
مثل صاحب وصحب والكرى النعاس تقول منه كرضى كرى كرى فهو  
كروكودان وكرى وهي مخففة نفس وثلج صفة محذوف اي ليق مثلج  
نعني بار وكالثلج وقال الجلال شبه نعرها لياضه بالثلج وكلمات  
بكر كحاف وقيل بفتحها وعليه اقتصر الجلال وانكر التمثل كرها في شاي  
الخاري وقال انما هو بالكسر وخو اعلم بضبط بلدنا وفي القاموس كرمات  
قد كسر او لحي اقليم بين فارس وسجستان وناصح خالص كناصح وحدث  
على البناء للمفعول وقوله فلم يبلغ فعانك معناه لم يبلغ وصف فعانك  
والججاج جججهمين وحاس كالججاجه والججاج ججج جج وهو السيد كالججاج  
**فان المتبادر تعليق بعبد الكرى بجاد والصواب تعليقه بما في ثلج**  
**من معنى بارد اذا المراد وصفها ان ريعها يوجد عقيب الكرى باردا**  
**لما الظن به في غير ذلك الوقت لا انه يقتضي ان يجوده به بعبد**  
**الكرى دون ما عده من الاوقات** وهذا الكلام مأخوذ من كلام ابي  
علي في الشيرازيات فانه قال فيها لا يعلق الظرف وهو بعبد الكرى بالفعل  
وهو جاد بالضعفه في المعنى ولكن التاويل لو شئت جادنا بلج بعبد  
الكرى اي بارد بعبد الكرى لربيعه النوم فالعامل في الظرف ثلج وان  
يقدم عليه **واللوم بفتح اللام وسكون الواو العطش كاللج واللواح**  
**بضمها الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق**  
**مع يبلغ قال الزنجشري فلما بلغ ان يسعي مع ابيه في اشغاله وجوابه**  
**وقال ابن عباس ومجاهد السعي ضا العمل والعبادة وقال قتادة السعي**  
**على القدم اي سعيها ممكنا قال ولا يتعلق مع يبلغ لا قنضا بل انما بلغا**  
**معاهد السعي اي ولم يبلغ اسماعيل عليه السلام جد السعي اذ اكن**  
**لان قوته لم تتحكم بعد وانما انقضى هذا التعلق ذلك لان مع بول**  
**على معنى الصبح واستخدمها تقول خرجت مع الامير تريد مصاحبا**  
**له كما صرح به في الكشاف في تفسيره ودخل معه السجين فتيان وعليه**  
**فيلزم المحذور المذكور لانه معنى المعية المصاحبة وهي مفاعله وقد**  
**ثبت الفعل بها فيجب الاشتراك فيها ونوقش بان لا يلزم ذلك لان**  
**المراد المعية لا بفتح كما في قوله تعالى واسلمت مع سليمان وكان اسلا**  
**متأخر قطعيا ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تنفرد عليه فيقول مثله**



مفسر بالمذكور كما قيل في وكانوا فيه من الزاهدين واغاليه بتقديم صلة  
 المصدر وعليه قيل لا تفتقد العمل ما اول عرف مصدر ي مع الفعل وهو  
 موصول ومفعول المصدر في الحقيقة مفعول الصلة ومفعول الصلة لا يتقدم  
 على الموصول قال الرضي وانا لا اري منعاً من تقديم مفعول عليه اذا كان طرفاً  
 او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عذوق البراه واليك العزارة قال تعالى  
 ولولا خزيمهم بما رافه وقال بلغ معه السعي ومثله في كلامهم كثير وتقدم  
 الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكيم ما اول به فلا منع من  
 تاويله بالحرف المصدر من جهة المعنى ولا يلزم منه احكامه بل لا يتقدم  
 عليه المفعول الصريح للضعف عمله والظرف واخوه يكفهما راحة الفعل  
 حتى انه يعمل فيها ما هو في غاية البعد عن العمل كرف التفتي قوله تعالى  
 ما انت بنعمة ربك كنعون اي انتفى بنعمتك عنك كنعون **واما هي متعلقة**  
**تخذوف على شريطة التفسير وقد بيناه على ان يكون اي كلمة مع بيان**  
**كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي فيقتل مع من قيل**  
**مع اعطى الناس عليه واشفقهم وهو الوه اي انه لم يستحكم قوته**  
**بحيث يسعي مع غير شقيق لما انه كان اذ ذاك بن ثلاث عشرة سنة فلو سعى**  
**مع غير الشقيق جاز ان يكلفه ما لا يحمله قال صاحب الفريدي انفق ر**  
**الى ذلك والوجدان يقال المنفق بولما بلغ السعي كايامه فيكون حلاً**  
**من السعي مقدماً عليه وقال الطيبي المعنى لا يساعده عليه وفيه نظر الساع**  
**قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان المبتدأ ران حيث ظرف**  
**مكان لا علم لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم**  
**المكان المستحق للرسالة نفسه لان عمله في المكان فهو مفعول به**  
**لا مفعول فيه وقد مضى الكلام في بحث حيث من حرف الحاء ما فيه غنيد وما**  
**جوز الشارح من بقاء حيث على ظرفيتها بان يكون المراد بعلم الفصل الذي**  
**في محل الرسالة والمعنى انه تعالى لن يوتيكم مثل ما آتى رسوله من الايات**  
**لان يعلم ما فيه من الزكاد والطهارة والفصل والصلاحية للرسالة ولستم**  
**كذلك وما تقتضيه الحش من تنجيد هذا التجويز فراجع ذلك ان شئت**  
**وحينئذ فلا ينتصب باعلم الاعلى قول بعضهم بشرط تاويله تعالى**  
**واما لم ينتصب فعل التفضيل المفعول به لانه ضعيف في العمل لانه في الدرجة**  
**الرابعة من العمل وجوز ان يكون نصبه المفعول والصواب انتصابه**  
**بعلم بخذ وفاد عليه اعلم ووافقه ابن مالك على ذلك قال ابو حيان**  
**ويلزم من ذلك خروج حيث عن الظرفية وهي من الظرف التي لا تخرج**

عن الظرفية البتة وخرج الايد على انها باقية على ظرفيتها وان العامل فيها اعلم  
 ولا يقال انه يلزم منه ان يكون في مكان اعلم منه في مكان اخر لانا نقول  
 مفهوم الظرف ضعيف ولا سيما هنا **السابع قوله تعالى فخذ امر بغير**  
**الط فصرهن اليك** وقرا حزن ويعقوب قصرهن بكسر الصاد والباء قوت  
 بضمها وهما الفتان **فان المبتدأ رتعلقة الى بصرهن وهذا لا يصح اذا**  
**فصرهن بقطعهن** لان الى ليست من صلة الفعل لهذا التفسير يقال  
 صرفت الشئ بمعنى قطعته وفصلته **واما تعلقه بخذ اي على هذا**  
**التفسير قال في الصحاح** في قال هذا جعل في الاية تقدماً وتأخيراً  
 كانه قال تعالى فخذ اليك اربعة من الطير وصرهن **وان فصرها ملهت**  
**فالتعلق به** قال في الصحاح صار له بصيرة وتفسيره اي اماله وقري  
 فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال الاخفش يعني وجههن يقال صر  
 الى وصر وجهك الى اي اقبل على فقول قاضي المضرب فامسكهن وضمهن  
 اليك لئلا ملها وتعرف شأنها اليك يلتبس عليك بعد الاحياء بان  
 الحاصل معهن املهن اليك وعلى الوجهين في التفسير يجب تقدير مضاف  
 الى الكلام اي الى نفسك **لان لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره**  
**المتصل الا في باب تل اي وما حمل عليه والحق به من رأى الحليمه وفقد**  
**وعلم واما الخاق راي البصرية فتأذ وقد بنه المصدر على ذلك في على من**  
**حرف العين فلما اقتصر هنا على طن الكفاء بما ذكرته ولعله اراد بباب**  
**ظن ظن وما للحق لها وحمل خوان راء استغنى اي ان راي نفسه غنيا**  
**فلا تحسبهم بمقازة فيمن ضم الباء وقرا بالمشاة في التخييد اول الفصل**  
**واما من فجع الباء وقرا بالمشاة الفوقية في لوله فان الفاعل ضمير المخاطب**  
**والمفعول غنيم ويجب تقدير هذا المضاف في كل فعل ضمير متصل**  
**عدي الى ضمير متصل نحو هنر اليك بجمع الخلة اي الى نفسك**  
**واضم اليك جناحك امسك عليك زوجهك اي اضم اليك نفسك**  
**امسك على نفسك وقوله هون عليك فان الامور تكف الا بتقدير**  
**تقدم الكلام عليه من حرف العاي وقوله دع عنك غنيا صريح في جرائد**  
**هو صدر بيت عجزه وتكون حديث ما حديث المرواحل وقد سبق الكلام**  
**عليه في كلمة عن فالنقد برفها هون على نفسك ودع عن نفسك وجرائد**  
**بفتحهاين اي نواحيه وقول ابن عصفور ان عن وعلى في ذلك المتأد**  
**اشارة الى ما يجب تقدير هذا المضاف فيه اي ان هاتين الكلمتين**  
**اسمان كما في قوله عذرت من عليه بعد ما تم ظنوها صدر بيت عجزه**



تفضل وعن قبض بييد محمل وقدمضى الكلام عليه مستوفى في على ولقد  
اراني للمهاج ذرية من عن عيسى مرق واما محى وهذا ايضا مضمي الكلام  
عليه في عن فان على وعن فيها اسما ان دخول الجار عليها قال ذلك  
دفع المحل والمذكور يعني تعدي فعل الضمير المتصل الى ضمير المتصل  
وهو اي غلط لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية  
جانب ولا يتا بيان هنا اذ لا معنى لقولك هو فوقك وامر  
فوقك ودع جانبك ولان ذلك اي الحال على الاسمية لا يتاقي مع  
الى لانها لا تكون اسما فلا يطرد تخرجه في هري واضم اليك وزعم  
ابن الابناري انما تكون اسما لقولهم انصرفت من اليك اي من نحو  
او من عندك وقد عرفت ذلك فيما مضى ورايت بخط المحقق هذا  
الكتاب بعد نقل قول ابن الابناري ما نصه قال شجنا ولا بعد ان  
يكون الى اسما اذ ادى جعلها حرفا الى تعدي فعل المضمر المتصل  
الى ضمير المتصل والمحق بعد ذلك اذ المحذور والمذكور يندفع بنقل  
مضاف وتقدم اكثر من ان يحصر هذا وقد قال الشارح ان كلام  
المصنف هنا كله كلام ابي جيان نقله ولم ينسبه اليه قال وفي النفس  
من ذلك شئ لانه حينما يمر له اذ في غلط يصح بالرد ويبالغ فيه  
وقد عدله بكلام حسن فيورده عن منسوب اليه وليس في ذلك بلاضاف  
وما احق ابا جيان ان يمثل بقول القائل ان يسموا سبي طارا  
لما فرجوا عزوا وما سموا من صالح دفنوا **الثامن قوله تعالى بحسبهم**  
**لجاهل اغنيا من التعفف فان المبتدأ وتعلق من باعتبار المجازة**  
**له ويفسد انهم متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم علم انهم**  
**فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم** فان قلت كيف تروى العلم  
لغيرهم على ظن استغنائهم من التعفف والظن لا يبيح العلم قلت لا شك ان  
التيقن لا يبيح الا اليقين لكن ليس المراد بالعلم هنا الا ما يفتنى به الجاهل فلا  
اشكال **وانما هي متعلقة بحسب وهي التعليل والمعنى ان حالهم يخفى فظن**  
**لجاهل بسبب تعففهم عن المسئلة انهم اغنيا من المال لان مزعاده الغنى بالمال**  
ان لا يسأل وانما جرم المفعول بحرف السبب لعدم اتحاد الفاعل واتحاده من  
شروط النسب لان فاعل بحسب الجاهل وفاعل التعفف الفقراء ولا بد معرف  
للدلالة على ان التعفف لوقوعه منهم مرارا صار معبود اليهم والاكثر فيما كان  
معرفا ان يحرقوا قبل من هنا لا ابتداء الغاية اي من نعمهم ابتداء حسبان الجاهل  
لان لا يحسبهم اغنيا عن تعفف بل عن مال **التاسع قوله تعالى الر تر الى الملا**

من بني اسرائيل قال اوصيان الرويد هنا عليه وقد ضمنت معنى ما بعد  
بنفسه دون الجار لكنه لما استعير قولهم الر تر لعني الر تنظر عدي تعدي  
وقد لا يستعمل ذلك في غير التقرير من بعد موسى اذ قالوا فان المبتدأ  
تعلق اذ بفعل الروية ويفسد ان لم تنبذ علم او نظم انما قال ذلك  
بناء على ان الروية يحتمل ان تكون بصريه وان تكون بصريه اليهم  
في ذلك الوقت وانما العامل فيها مضاف محذوف اي الر تر الى قصتهم  
وخرم في ذلك الوقت اذ النجيب انما هو من ذلك لانه ذواتهم فالت  
الذوات لا يتعين منها بل من احوالها وهذا هو دليل التقدير العاشر  
**ولم تعالى من شرب منه فليس مني اي فليس من ايتا عي ومن لم يطعم اي من**  
**لم يوقه فان مني من طعم الشئ اذا ذاقه ماكولا او مشروبا واختار هذا اللفظ**  
**لان ابلغ لان نفي الطعم يستلزم نفي الشرب ونفي الشرب لا يستلزم نفي**  
**الطعم اذ لا يستلزم نفي الاخص في الامور بخلاف العكس ولان التكليف**  
**بالنع من الشرب اذ قد يحصل باخذ الماء في الفم نوع واحد وان لم يشربه**  
**لا من اغترف ولم يكرع فان المبتدأ وتعلق الاستثنا بالجملة الثانية**  
**اي جملة ومن لم يطعم فانه مني وذلك فاسد لا قنضا بيان من اغترف**  
**عزفة بيده ليس منه لانه استثناء من مضمون فانه مني وليس كذلك لان**  
**اعتبار الاستثناء منه يودي الى كون الاعتراف محظورا بل ذلك مباح**  
**لهم وانما هو مستثنى من الاولى اي من جملة من شرب منه فليس مني فهو يقضي**  
**ان من اغترف منه لقاعدة ان الاستثناء من النفي اثبات ومنه اثبات**  
**نفي قال الشارح وهذا كما قيل هو الذي يقتضيه النظر الصائب في اساليب**  
**الكلام للعارف بصناعته وذلك انه ورد في معرض بيان مخالفه الاكثرون**  
**لما موربه وارتابهم المني عنه وقد اقتصر على ذلك كراكار عيان دون**  
**المعترفين فعلم ان الاعتراف ليس مني عند بل هو رخصة وهذا معنى قول**  
**الشيخ شري ومعناه الرخصة في اعتراف الغرزة باليد دون الكرع في الماء**  
**وشرب الغم والرييل على انه معنى الاستثناء الرخصة في الاعتراف لان**  
**النع على ما هو مقتضى الاستثناء من الجملة الثانية قوله تعالى فطروا منه**  
**الاقليل منهم وقال صاحب الانتصاف في هذه الآية دليل على ان الاستثناء**  
**اذ تعقب جملا لا يتعين عوده الى الاخير واعتروضا العراقي من وجهين**  
**احدهما ان الاستثناء اما ان يعود الى الجملة الاخيرة او لجمع الجمل واختصاص**  
**بالاولى لم يقل به لحد ولا حجة في الآية لقيام دليل من خارج على ارادة الاولى**  
**الثاني ان عود الاستثناء الى الاخيرة او الى الكل حيث لم يفتون به ما يدل**



على خلافه وقد حسن الشارح ثانيا الوجهين وتعتبر الاول بان غير وارد على صاحب الانتصاف لان عبارة ليس فيها ما يقتضي ان ثم قايلا باختصاص الاستثناء بالاولى وهو **ابو البقاء بجوابه كونه مستثنى من الثانية** لما عرفت **واعلم ان الفصل بالجملة الثانية** اي بين المستثنى والثاني منه لانها مضمومة من الاولى الى المفصلة بها **لانه اذا ذكر ان الشارب ليس منه اقتضى مفهومه ان من لم يطعم منه فكان الفصل به كالفصل وجعل قاضي الفاضل من تقديم الثانية على الاستثناء من باب العناية بالجملة الثانية كما قدم والصائبون من قوله تعالى ان الذين امنوا و الذين هادوا والصائبون على الخبر يعني من امن منهم الا بعد دلالة على ان الثاني مع ظهور رضائهم وميلهم عن الاديان كلها تاب عليهم ان يصح منهم اليمان والعمل الصالح فاما الظن بغيرهم **الحادي عشر قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر يتعلق الى باعسلوا وقدره** بعضهم هو كما في حواشي التلويح للفاضل الفخاري العراقي بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها اي لا بد ان يكون من الاحداث السالفة تقول سرت الى الصباح فالسير حدث سبيل من شأنه ان يتكرر ويوقعه في ايات متشابهة فيصح فيه ان يخيا ويمنع **فصلته الى الصباح** وانت تريد بالقتل ازهاق الروح لان العتق لهذا المعنى ليس ثانيا لانه لا يمنع غسل اليد لا تتكرر قبل الوصول الى المرفق وان كان الغسل في نفسه بدون قيد اليد يتكرر لان اليد شاملة لورس الانامل والمناكب وما بينهما وقد اجاب عن ذلك الفاضل الفخاري في حواشي التلويح بان المراد بما قبل الغاية الحدث الواقع قبلها وبكره وتكرره بنفسه بان يقع مرتين او اكثر في محل واحد كضربت زيدا الى ان مات او تكرر بحسب اجزاء محله بان يقع مرة واحدة في محل ذي اجزاء متصلة كسرت من البصرة الى الكوفة لان في كل جزء من المسافة سير او قوله الى المرافق من قبيل الثاني ولا يخفى ان هذا هو المراد عن كون المغتسل اليد لا يغسل واليد وان كانت ذات اجزاء الا ان غسلها انما وقع على اجزاء جملة وقياسه على سرت من البصرة الى الكوفة قياسا مع الفارق لانه السير وان كان واحدا في نفسه الا انه واقع في سائر ذات اجزاء كل جزء منها مفسد للاخر فبالضرورة تجري للحدث الواقع فيه فتأمل قال **والصواب يتعلق الى باسقطوا اي واسقطوا الغسل الى المرافق والمراد بالاستقاط عدم الغسل** **محمد** وفاقال المولى سعد الدين في تلويحهم وذهب بعضهم الى انه غاية للاستقاط وذكرنا هذا الكلام تفسيرين احدهما**

ان صدر الكلام اذا كان متناولا للعامة كاليد فانها اسم للمجموع الى الرباط فان ذكر الغاية لاستقاط ما وراها لا يلزم الحكم اليها لان الاستعداد حاصل يكون قوله الى المرافق متعلقا بقوله اغسلوا وغاية لاجل استقاط ما وراها بالمرق عن حكم الغسل والثاني انه غاية للاستقاط ومتعلق به كانه قيل اغسلوا اي يكم مسقطين الى المرافق فيخرج عن الاستقاط فتبقى داخل تحت الغسل والاول اوجه ظهور ان الجار والمجرور يتعلق بالفعل المذكور **ولما صحت الامام** ههنا بحث وهو انه اذا قرن بالكلام غاية واستثناء او شرط لا يعتبر بالمطلق ثم يخرج بالعتيد عن الاطلاق بل يعتبر بالمطلق مع التقيد جملة واحدة فالغسل مع الغاية كلام واحد لا يجاب اليها لا لا يجاب والاستقاط لانهما ضدان ولا يشتركان لا بنصين والنص مع الغاية نفس واحد وقد اجيب عن هذا البحث بان مرادهم انه لو لم يذكر الى المرافق لافاد غسل المجموع ومع ذكره افاد غسل البعض وهو من الكفا الى المرافق فكانه اسقط ما اوجبه في الكلام واجاب استقاط لهذا الاعتبار لان فيه ايجابا واستقاطا حقيقة واجاب عنه صاحب التلويح بان المراد تقويم ان الغاية هنا الاستقاط ليس انه للاستقاط عن الحكم بعد الانجاب عليه حتى يلزم ان لا يثبت بنص واحد وانما المراد استقاطه من ينسحب عليه حكم المصدر وذلك معنى توقفنا ول الكلام على اخر ما اذا كان فيه ما يعجز اوله حتى يثبت بالكلام حكم واحد وهو الحاصل من جميع الكلام مع المعين وقال في فصول البديع هذا تحقيق لما وضع له مجموع القيد وصفنا نوعيا باعتبار معان مقرونة لا باعتبار كل منهما منفردا فلا وجه لبحث القاضي الامام ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل لان الاستقاط اجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب ان ما بعد الى يكون غير اخل بخلاف حتى فان الغالب ان ما بعد ما يكون داخل واذا لم يدخل اي المرفق في الاستقاط في داخل في المأمور بغسله اذ لا واسطة بينهما وفاق بعضهم لا يري في عرف الشرع اسم للاكتف فقط بوليل اية السرة يعني قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والصحيح ان الايدي فيها باقية على معناها لغة والاقتصار على الاكتف انما هو لامر صلي الله عليه وسلم بذلك وانه قد صح الخبر بانقتضاه عليه السلام في التيمم على مسح الكفين كما في حديث محمد بن عبد الله بن يحيى وعطاء بن رباح ولا يلزم واحد منهما ود اود وحكاها الخطابي عن عامة اصحاب الحديث قال



ولو كان كذلك لجرى قدرته الى ذلك المدي الذي اعتبر غاية له  
وذلك يناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدي أي لو انقضى اللفظ  
على ظاهره من تعلق الى بالجرى لافضى الى مناقضه الى آخر الكلام اوله وذلك  
ممتنع فلا بد من التاويل وانما الى مدي متعلق بكون خاص منصوب  
على الحال أي طالبا الى مدي قيل في هذا التقدير نظرا لا يقال طالب  
الى كذا فالاول تقرير بقاصد القولك قصدت اليه ونما يقال قصدت اليه  
وله كما يقال قصدته ويجوز ان يتعلق الى الجري على تضمين معنى الارادة أي  
اراد الجري او على ان جرى على معناه وفي الأخير مضاف مقدر أي دون  
نطح المدي ونظيره قوله أي قول دريد فيما يصف الحاج أي قاصد  
الحج الى بيت الله للحرام سوى التي فضليها رب العلي لما دحا نزلتها  
على البناء أي بقصد والموصول صفة الكعبة قال الشارحان او مكنه  
ويحتمل تقديره بالبدن والبناء بالقصر ما يضم الموحد جمع بنية كعزفة وعزف  
او بكرة جامع بنية كقرية وقرب وهي البناء فان قوله على البناء متعلق  
بأبعد الفعلين وهو فاضل لقربة في المعنى وصحته لا بأقربهما وهو دحا  
بمعنى بسط الفساد المعنى اذ لا معنى بسط نزلتها على الابنية بخلاف  
تفضيلها عليها الثالث عشر ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعز  
لشبهك هو بكر المشاة العنوتية وبالذال المعجز القاري على الشيخ وله ائق  
عليه في شيء من كتب اللغة المتداولة كالصحاح والقاموس وغيرهما قوما في قوله  
تعالى ولم يجعل له عوجا قوما صفة لعوجا قال فقلت له يا هذا كيف  
العوج قوما وهما مستندان وانما المعنى انه تعالى انزل الكتاب ولم يجعل  
له شيئا من العوج باختلال في اللفظ وتناف في المعنى كالعوج في الاعيان  
وانزله مستقيما مستديلا لا افراط فيه ولا تفريطا وقوما بمصالح العباد  
فيكون وصفه بالتكامل بعد وصفه بالكمال اوقوما على الكتب السابقة ليثبت  
بصحتها وترجمت على من وقف من القرآن كقصر عن عاصم على الف الثنوين  
اضاف الالف الى الثنوين لا بما يدل عنه في عوجا وقفا لطيفة دفعا  
لهذا الهم اي وهم انه صفة اذ لا يوقف على الموصوف بدون صفة  
وانما قوما حال اما من اسم محذوف وفي نسخة الشايع اما من اسم حذف  
هو وعامله اي انزل قوما واعتبر قاضي المفسرين انتصابه بفعل مضمير  
تقديره وجعله وفايد الجمع بين نفي العوج وابيات الاستقامة وفي  
احدها غيبة عن المحرر التاكيد اذ زب مشهود له بالاستقامة لا يخلو من  
ادنى عوج عند التفحص واما من الكتاب وجملته النبي معطوف على الاول

ابن المنذر وبدا قوله مع ان المأمور بحسب في اية التيمم هو الايدي وقد  
عزا الامام في تفسيره هذا الوجه لكثير من المفسرين ومقابلته لكثير  
من الفقهاء وهو المذهب قال امامنا الشافعي انما منعنا ان نأخذ برواية  
عمار في الوجه والكفين بثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح  
وجهه وذراعيه وان هذا الشبه بالقرآن والقياس ان البديل عن الشيء  
يكون مثله **فكان ذلك الاختصار وتفسير المراد بالايدي في اية التيمم**  
كما كان الاختصار على الالف في اية الرقعة مستورا والجواب ان ذلك انما يصح  
لتفسير المراد في التيمم لو سلم من المعارض كما في اية الرقعة ولا سيما وهو مخالف  
للظاهر والقياس فقد قال اصحابنا ان الله امر بغسل اليدين الى المرفق في الوضوء  
وقال في اخر الآية فلم يجدوا ماء فتييموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم  
وظاهر ان المراد بالايدي الموصوفة اولا وهي المرفق وهذا المطلق محمول  
على ذاك المعنى قال النووي في شرح المذهب وذكر الشافعي هذا الدليل  
بجارية اخرى فقال كلامنا معناه ان الله تعالى اوجب طهارة الاعضاء  
الاربعة في الوضوء في اول الآية ثم اسقط منها عضوين في التيمم في اخر  
الآية فبقى العضوان في التيمم على ما ذكرنا في الوضوء في اول الآية ثم اسقط منها  
واذ لو اختلفا بينهما وقد اجمع المسلمون على ان الوجه يستوعب في التيمم  
كالوضوء فكذا اليدان **قال وعلى هذا فالى غاية الغسل لا للاستسقاء**  
**قلت وهذا** اي جعل الى غاية الغسل دون الاستسقاء على تقدير حمل الايدي  
على الالف في اية الوضوء **ان سلم** فيه اشارة الى ما فيه فلا بد من تقدير محذوف  
ايضا تعتبر الغاية له اي وممد والغسل الى المرفق اذ لا يكون غسل  
ما وراء الكف **غاية لغسل الكف** قيل ولا بد من شيء اخر وهو ان يكون  
ايديكم مفعولا بفعل مضمر والتقدير وراغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل  
المذكور في الآية من قوله فامسحوا ووجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على  
التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف لا بالمذكور واورد  
عليه انه لا حاجة الى هذا التقدير وما ذكر من استحالة المعنى بدو  
ليس صحيحا لان عطف الايدي على الوجوه بالواو لا يقتضي الجمع بينهما  
في المفسر لئلا يفي التعلق باغسلوا المقيد بالوجه كالمظن وهذا هو الحق  
فتدبر **الثاني عشر قول ابن دريد في مقصوده ان امرء القيس**  
**جري الى مدي فاعتاق رجلا منه دون المدي امرء القيس** هو ابن جهم الكندي  
الشاعر المعروف والمدي الغاية والعوق والاعتياق والتعويق الخ  
بكسر المهملة وقتة الذي هم وقدره قدر الموت فان المتبادر تعلق **الرجل**



فيكون من تلمذ الصلة **ومعزجة** بين الحال وصاحبها بالواو على الثاني  
 وعليها فلا محل لها قالوا **ولا تكون معطوفة** على الثاني كما على الاول لئلا  
 يلزم الحذف على الصلة اي عطفت جملة النفي على صلة الذي قبلها **واما**  
**من الضمير المجزوم** وباللام اذا **اعيد الى الكتاب** لا اذا اعيد بالحال منها  
 الى مجزوم على اي عيده لان سياق الآية يقتضي وصف الكتاب المنزل  
 على عبده وتعظيمه والتعظيم بشأنه فيجعل الضمير له جري على المناسبة وان  
 كان المعنى مستقيما على جعل الضمير للمجزوم وباللام أعيد بان يكون التقدير  
 ولم يجعل عبده عوجا حال كونه قريبا على الامتد برشد ها الى صلتها فيأخذ  
 بحجزها عن القيام بها **او جملة النفي** وقيل **حالا** لان **من الكتاب** الاولى  
 جملة والثانية مفردة بناء على ان الحال يتعد ولو اختلفت وقد جزم  
 انكر ما في بانه الصحيح **وقياس قول الفارسي في الخبر انه لا يتعد** مختلفا  
 بالافراد **والجملة ان يكون الحال كذلك** فلا تتعد مختلفا بالافراد والجملة  
 لا يقال قد صح ذلك اي التعدد كذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك  
 انزلناه والحال في المعنى نعت لصاحبها فاجاز فيه جازيها بل قد ثبت  
 هذا التعدد في الحال نفسها نحو ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى  
**ثم قال سبحانه ولا جنبا** فلا حاجة حينئذ في جواز تعدد ما يختلف  
 الى التعلق تشبيها للنعت لسماع ذلك فيها نفسها فان وانتم سكارى جملة  
 وقعت حالا وتو له ولا جنبا حال اخرى مفردة **لان الحال بالخبر** واشبه  
 من النعت تغليب لقوله لا يقال اي انتهى هذا القول لان الحال اشبه بالخبر  
 من النعت الا ترى انك لو حدثت العامل من عوجا زيدا انما انتظم من  
 الحال وصاحبها مبتدأ وخبر لا منعوت ونعت وكان الحمل على ما هو اشبه  
 التي يفصل على الخبر ولا النعت **ومن ثم اختلف في تعدد ما يختلف** والتفق على  
 تعدد النعت **مختلفا** **واما جنبا فحطفت على الحال** لا حال جواب لقول  
 بل ثبت وقد استشكل هذا بان المعطوف لو كان غير حال لم يصح عطفه  
 على الحال ضرورية وجواب اشتراك المتعاطفين في الجهة التي ساغ العطف  
 لاجلها وحينئذ جنبا حال قطعا لا غير حال واجيب بان المنفي كونه  
 حالا باعتبار الاصل والاستقلال وبالعطف ثبت له الحالية بطريق  
 التبعية دون الاصل وقيل الجملة المنفية حال وقيل بدل منها بدل  
 مفرد من جملة عكس عرفت **زيدا** **ابن** هو فانه بدل جملة من مفرد السراج  
**عشر قول بعضهم في احوى** من قوله تعالى فجعله غثا احوى **انه صفة**  
**لغثا** وهو يعم الجرح بعد حاشته كغراب البالي من ورق الشجر الخلالا زيدا

السيل وقال في الصحاح الغثا بالضم والمدر ما يحمله السيل من القماش وهو يضم  
 القاف ما على وجه الارض من فئات الاشياء حتى يقال ذلة الناس قماش  
 كذا في القاموس وفي عمدة الحفاظ الغثا ما يحمله السيل من البسات بعد يسه  
 قاله على الجوانب واحوى انقل من الحوة يضم المجرى وتشد يد الواو وهو سواد  
 يضرب الى الخضرة والاحوى الظن الذي على ظهرو خطان من سواد وبياض  
 وقال في القاموس للحوة بالضم سواد الى الخضرة او حمرة الى السواد ثم قال  
 وشقة حوامى حمراء الى السواد والاحوى الاسود والنبات الضارب  
 الى السواد لشدة خضرة وقال في الصحاح الحوة لون يخالف الكثرة مثل صدا  
 الحديد والحوة سمرة الشفة **وهذا ليس بصحيح على الاطلاق بل هو صحيح اذا**  
**فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس** يعني انه تعالى جعل ما اخرج  
 من الرعي بعد خضرته ونضارته وتكامل بيسه خطا ما يحمله السيل  
 الجافة على ما اقتضته حكمة البارعة من ان لا يبقا لكاد في هذه  
 الدار الغانية **واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كافر**  
**مدها مئان** فانه قيل في تفسيرها حضرا وان يضربا الى السواد من  
 شدة الخضرة فجعله صفة لغثا وهو ما علمت بحمل قضا صفة لاصحاحا  
 وهو فاسد لما بينهما من التضاد فهذا فاسد ايضا **واما الواجب ان يكون**  
**حالا من الرعي** واخر لما سبب الفواصل وروس الاي واسل الكلام الذي  
 اخرج الرعي لحوى فجعله غثا **الخامس عشر قول بعضهم** وهو الطري في  
 قوله تعالى فخرجنا به نبات كل شيء اي فخرجنا به ذلك الماء ببيت  
 كل صنف من النباتات والمعنى اظهار القدر في نباتات الانواع المختلفة  
 بما واحد **فخرجنا منه** من النباتات او الماء خضر شيئا اخضر وهو الخارج  
 من الحبة المشعب **فخرج منه حبا متراكبا** وهو السنبل **ومن الخلل** من  
 طلعا فتوان اي واخرجنا من الخلل غلاما من طلعا فتوان او من الخلل خاير  
 فتوان ومن طلعا بدل منه والمعنى وحاصله او مخرج من طلعا الخلل  
 فتوان وهي الاعناق جمع فتوك فتوان جمع صنود **انية** قريبة  
 من المتناول او ملققة قرب بعضها من بعض **وجنات من اعناب**  
**بمن** **رفع جنات** وهم يحدون الى ابيلى والاعناب ابوتكر في رواية عن  
 عاصم **انه عطف على فتوان** وهذا يقتضي ان جنات الاعناب يخرج  
 من طلعا الخلل وهو فاسد اذا العنب لا يخرج من الخلل وقد انكر ابو عبيد  
 وابو حاتم هذه القراءة قال ابو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب  
 لا تكون من الخلل ولحق انه لا يسوغ انكارها حيثما كان لها وجه جيد



في العربية وقد اخذ في توجيهها فقال **واغا هو مبتدأ بنقد** خبر له  
 اي **وهناك جنات او ولهم جنات** وهذا التقدير الثاني هو ما ذهب  
 اليه الخامس وقد روي ابو البقا ومن الكرم جنات وجوز الزمخشري في الرفع  
 وجهين احدهما ما ذكره المصدر والثاني ان يكون معطوفا على فتوان وحاصله  
 او مخرج من الخلل فتوان وجنات من اعناب اي من نبات اعناب قال  
 التفاز الي واورد على الاول انه لا دلالة فيه على ان الاعناب والجنات  
 من اثار القدر ولا خفاء انه لا يختص بالوجه الاول ولا بالجنات ولا  
 بالاعناب بل يجري في الخيل والفتوان ويندفع بان ذلك معقوض الى  
 شهادة العقل ودلالة المقام وعلى الثاني ان يقول الى ان المعنى ومن الخلل  
 جنات من اعناب وفساده ظاهر والحوادث انه اذا عطف جنات  
 على فتوان كان من اعناب عطفا على من الخلل فتصير من عطفت معز على  
 المبتدأ واخر على خبره غايته ان المعطوف على المبتدأ يكون نكرة غير مخصوصة  
 ولم يعرف منع ذلك وقد قال الشاعر عندي اصطبارة وشكوى عند فالتى  
 وقد عجاب بان من اعناب صفة جنات وهي لما كانت معروفة تحت  
 اشجار الخلل جاز وصفها بكونها مخرجة من الخلل مجازا ان يكون جناتها مدركة  
 من خلاها وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز والمراد انه من عطفت للجنات اي  
 وحاصله او مخرج من الكرم جنات من اعناب ففي قوله عطفت على فتوان  
 يجوز وبه بقوله اي من نبات اعناب على ان ثم مضافا محذوف لان الجنات  
 لا تكون من الاعناب بل من النباتات والاشجار **ونظم قرأه من قرأه وحور**  
**عين بالرفع** وهم الجمهور وقرأه السلمي والحسن وعمر بن عبد الله وابو جعفر  
 وشيبة ولا عيش وطلحة والفضل وابان وعصمة عن عاصم واكوفيان حمزة  
 والكماسي بالجر عطفا على البحر وعلى معنى معمر بن هذيل وحور عيان وقال  
 الزمخشري على جنات النعيم كما انه قيل هم في جنات وفاكية وحور **بعد قوله**  
**بظاف علمهم بكاس من معاني** هكذا وقع في نسخ الكتاب وليست التلاوة  
 كذلك في الآية التي فيها وحور عيان واغا التلاوة بطوفا عليهم ولان مطلق  
 بالكوب واباريق وكاس من معاني لا يصعدون عنها ولا يترفون وفاكية مبتدأ  
 يخبرون ولم يطير مما يشبهون ووجبا لرفع انه مبتدأ محذوف خبر اي  
**ولهم حور** او فيها حور وهو عطفت على ولان او على مبتدأ محذوف هو  
 وخبر تقديره لهم هذا كله وحور عيان **واما قرأه السبعة وجنات**  
**بالنصب** فيا لعطف على نبات كل شئ اي واخر جنا به جنات من اعناب  
 وهي من با غا ومان يكتسبه وحاصله وجبر على ان يكون اي من با غا عطفت

الخاص على العام للدلالة على امتياز الخاص وكذلك عطفت والرسوت  
 والريمان وقال الزمخشري في دين والاحسن ان ينصب على الاختصاص  
 لفضل هذين الصنفين **السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى**  
**من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر** يعني ج البيت من قوله  
 وند على الناس ج البيت ونزده ان المعنى حينئذ وبه على الناس ان  
**يج بيته المستطيع** فيلزم تاكيد جميع الناس اذا اختلف **مستطيع**  
**عن الج** قيل هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو متوهم  
 جواز نحو العهد والذكرى والمراد من جرى ذكرهم وهم المستطيعون  
 وبيانه ان ج البيت مبتدأ والخبر قوله نذ على الناس والمبتدأ وان تاخر  
 لفظا فهو مقدم بنية لان رتبة التقدم وانت اذا قدمت المبتدأ مع  
 متعلقاته كان التقدير ج البيت المستطيعون حق ثابت نذ على الناس  
 اي على هؤلاء الناس المذكورين وهم المستطيعون يرشدك الى ذلك انك  
 لو ايتت بالضمير في هذا التركيب بدل الظاهر فقلت حق ثابت عليهم لصح  
 فقد سد الضمير مسدداً ومحمولاً وهو علامة الاداة التي للعهد المذكور  
 بل قد صرح كثير من الاداة متى دارت بين العهد وغير حملت على العهد  
 نظر القرينة الرتبة الى ذلك وتعقب بان كون اللام للعهد المذكور في  
 هذا المقام بعيد جداً وما ذكر في بيانه انما يقتضي تقدم ج البيت في الرتبة  
 على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه وفيه نظر  
 لانه متى اقتضى تقديم ج البيت فقد اقتضى تقديم متعلقاته سيما الفاعل  
 منها قطعاً لانه متى اعتبر المصدر الواقع بمبتدأ الفاعل مثلاً اذا قيل حسن  
 ضرب زيد عمر فانت انما اخبرت عن ضرب الصادر من زيد الواقع على عمر  
 بانه حسن لا عن ضرب الواقع على عمر ومع قطع النظر عن صدره عن زيد  
 نعم هو لا بد رفع المضعف الذي ذكر المصدر من جهة الصانع بقوله وفيه  
**مع فساد المعنى** ضعف من جهة الصانع لان اليتان بالفاعل  
**بعد اصناف المصدر الى المفعول** شاذ حتى قيل انه ضرورة كقوله  
**افتي تاردي وما جمعت من شطب قرع القوارير اقواه الاباريق**  
**نمين رفع اقواه البيت** من ثا في البسيط وقايله الاخران الاسود  
 الاسدي اقول والكماس في كفي اقلها، اخاطب الصيدا بنا العاليق، لا  
 تشرين انذارا حاسره، الامع الشمر ابنا البطاريق، الصيد بكر المهمله جمع  
 لصيد وهو الملك ومن يرفع راسه كبراً قال في الصحاح واصله في البعير  
 يكون به دابته راسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اميداً لانه لا يلتفت



يمينا ولا شمالا والعالمين والعالمين قورده في راسه في قوافي البلاد من  
ولد خلق كفتد بل او علاق كقرطاس بن لاود بن ارم بن سام بن نوح  
عليه السلام كذا في القاموس ومنهم الجبابرة الذين كانوا بالشام على عهد  
موسى عليه السلام ولا تشرب بن يثقبى ان يكون بضم الباء على انه خطاب  
جمع حذف منه واو الضمير للاقاء الساكن الذي هو نون التوكيد  
الخفيفة مع دلالة ضمة المناسبة عليها والراح الحز والمسرحة بتشدديد  
الراءين حرفين مملئين للتوالي المتتابعة والشم بتشدديد الميم بعد  
معجز مضموته جمع اسم السد ذوالانفة وهو ماخوذ من شم لانف وهو  
ارتفاع قصته وحسنها واستواء اعلامها ويروي بدله للغير بالغين المعجمة  
وهو جمع اغر والبطاريق جمع بطريق ككبريت وهو الفايد من قواد الرو  
تحت يد عشرة الاف رجل ثم الطير خال على خمسة الاف ثم القوس على مائتين  
والثلاث بكسر المشاء الفوقية كالتلد والتلبد المال القديم الاصل الذي  
ولد عن ذلك كذا في الصحاح واصل التافيه واو نقض التالذ التارق والتلبد  
الطريف والنشب بشين معجمة مفتوحة بين نون وموحدة المال والعقار  
في الصحاح وفي القاموس والنشب والنشب مع كمين والنشب المال  
الاصيل من الناطق والمصامت وقال المحشي المال الثابت وقيل المال مطلقا  
والقواقر بالزاي بعد قافين الالف جمع قاقوزه ويقال قاقوزه وقواقر  
قال في الصحاح والقاقوزه مشربة وهي قدح وكذا تلك القاقوزه ولا تقتل  
قاقوزه قال ابن السكيت اما القاقوزه فوله وانشد بيت الاثيري وقال  
في القاموس والقاقوزه والقاقوزه مشربة او قدح والصغير  
من القوارير والطاسر فاجاز ما منع الصحاح ويروي القوارير برين والافواه  
جمع فاه وهو الفم والابار يتجمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق  
معرب ابري **والحق حواره ذلك في النثر فلا يكون ضرورة الا انه**  
**قليل ودليل جواره حالة السعة هذا البيت فانه روي بالرفع**  
**مع التام من النصيب فلا يكون ضرورة لانها مالا مندوحة للشاعر**  
**عنه وهي الرواية الاخرى اي النصيب الرواية الاخرى في البيت وتايش**  
**الضمير باعتبار الخبر وذلك ان القواقر الفاعل والافواه مفعول**  
**وقد اضيف المصدر الى فاعله ونصب مفعوله وصح الوجهان لان**  
**كل منهما فاعل للاخر ومفعول له ومن بحسبى محي الفيل في النثر**  
**الحديث في الصحيح وهو حديث بن الاسلام على خسر كفاة آله**  
**الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم رمضان وجج البيت من**

استطاع

استطاع اليه سبيلا ولا ياتي فيه ذلك لا شكال السابق يعقوب  
تأثم الكل بخلاف المستطاع **لان ليس فيه ذكر الوجوب على الناس كما في**  
**الاية وروي عن ابن عامر انه قرأ ذكر محمد بن بك عن عبد ربه بن عبد**  
**زكريا فهو من هذا القبيل والمشهور في من في البيت منها بدله الثاني**  
**بول بعض** وحذف الراء اي استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين  
البدل والمبدل منه بالاضمير وهو للسكا وفي اعراب ابي البقا وج البيت  
مبتدا وخبر على الناس ووجه يتعلق بوجه بالاستقرار في على تقدير  
استقرار على الناس ويجوز ان يكون الخبر منه وعلى الناس متعلق به اما حالا  
واما مفعولا ولا يجوز ان يكون له حال لان العامل في الحال على هذا يكون  
معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يرتفع الج بالخال  
الاول والثاني والجمع مصدر اضيف الى المفعول ومن استطاع بدل من الناس  
بدل بعض من كل وقيل هو في موضع رفع تقديرهم من استطاع او الواو  
عليه من استطاع والجملة ايضا وقيل مرفوع بالجماع ووجه ان الج البيت  
من استطاع فعلى هذا في الكلام حذف تقدير من استطاع منهم ليكون  
في الجملة ضمير يرجع الى الاول وقيل من مبتدا شرط والجواب محذوف  
تقدير من استطاع فليج ودل ذلك على قوله ومن كثر وجوابها هذا ما فيه  
والقول الثالث هو ما نسبته المصنف الى السيد ونسبه ابو حيان لبعض  
العصرين وعليه فلا حاجة الى تقدير منهم كما هو ظاهر ومن لم يريد كون  
المصنف تقدير فيه والقول الرابع هو ما عراه المصنف للكسائي **فان**  
**وجوز انكسائي في البيت فان كانت موصولة فخير ما عراه وف**  
**او شرطية فالحذف جوابها والتقدير عليها اي على الموصولة والشرطية**  
**من استطاع فليج فان ما يصح جوابا للشرطية حيث لا ظهور ولا ضمير**  
**يصح جرابها موصولة وسكت عن وجه كونها خبرا مبتدأ محذوف**  
**اي وعلى بدلية من الناس ابتداء موصولة وشرطية فالعوم في وجه على**  
**الناس مختصرا ما بالبدل فيما اذا كانت بدلا واما بالجملة فيما اذا كانت**  
**مبتدأ وكذا ان قدرت هو خيرا وقد جعل ابو البقا الجملة حينئذ بدلا ايضا**  
**فالتخصيص بالبدل اما مفردا او جملة السابع عشر قول النخعي في قوله**  
**تعالى يا ويلتا اعزت ان اكون مثل هذه الغراب فاواري سواد**  
**اخي ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام وهو فاسد ووجه**  
**فساده ان جواب الشئ مسبب عنه والمولدة لا تنسب عن العز وقد**  
**ابرى التنازل الى هنا احتمالا وهو ان يكون الاستفهام انكاريا ابطال**



فيغير النقي ويصح السببية اي ان لم اعجز وارت وقيل انكاره توبيخي وهو  
من قبيل انقصي ربك فيعفو عنك بالنصب وان التوبيخ منسحب على  
الامر من مشعريا في الحسيات وتوقع العفو به مرتكب خلاف العقل  
حسب محفل سبب العقوبة سببا للعفو ويكون التوبيخ على هذا الجمل وبها  
نزل لنفسه منزلة من جعل الجز سببا للموارة دلالة على التعكيس المولد للعجز  
والعفو عما يستدري اليه الغراب **والنما انتصابه بالعطف على الكون**  
**والمعنى اعجزت عن الكون للموارة ومنه هنا اي ومن اجل انجوام التي سبب**  
**اصطنع نصيب يصح جعله جوابا للاستفهام في قوله تعالى المر تران الله**  
**انزل من السماء ماء فنصب كل الارض مخضرة لان اصباح الارض مخضرة**  
**لا تدنس عن روية انزال المطر بل عن الانزال لنفسه وسر ذلك ان**  
**جواب الاستفهام من شأنه ان يعفوه منه ومن الاستفهام شرط وجزاوهنا**  
**لا يستقيم ان يقال ان رأت انزال المطر يصح الارض مخضرة لان اصباح**  
**الخضارها ليس مرتب على رويتك الانزال بل على انزال المطر وقيل انما**  
**ينصب لان المر تر في معنى قد رأت اي انه استفهام تقدير مثل**  
**المر تشرح وتوضح ان النقي اذا دخل عليه الاستفهام فان كان للتقريب**  
**عومل معاملة النقي في الجواب كما في قوله تعالى الست بر بكم قالوا بلى ولذا**  
**صح الجواب بلى دون نعم وانت احبت النقي بالفاء كان على حينين في كل**  
**منهما يفتي الجواب كما في نحو ما تا يتنا فتحدث فان الحديث منتهى في الما**  
**والتقريب باداة الاستفهام كالنقي المحض في الجواب فيفتي الجواب وثبت**  
**مدخول الاداة فيلزم ابثات الروية وانتفاء الخضار وهو خلاف**  
**المقصود وقيل النصيب جاز كما في قوله تعالى افلم يسيروا في الارض**  
**فتكون لهم قلوب فان معناه الحث على السير في الارض ليس وامصارع**  
**المهلكين فيعتبروا بذلك ولكن قصد هنا الى العطش على انزال على**  
**تاويل يصح باصحت وانما عدل الى صيغة المضارع للدلالة على بقاء**  
**انزال المطر زمانا بعد زمان والصواب القول الاول وهو امتناع النصيب**  
**في تصحيح وليس المر تر مثل افلم يسير والمابين من ان جواب الشئ سبب**  
**عنه و اصباح الارض مخضرة لا تسبب عن روية الانزال وزيادة العقل**  
**وكال البصير يتسبب عن السير في الارض الثامن عشر قول بعضهم**  
**في فلو انصرفهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ان الاصل**  
**اتخذوا وهم قربانا قالمفعول الاول محذوف وهو عايد الموصول وان**  
**الضمير المحذوف وقربانا مفعولان والهة بدل من قربانا وقال**

الغزالي

الغزالي ان ذلك فاسد في المعنى وان الصواب ان الهة هو المفعول  
الثاني وان قربانا حال قيل فيه تقييد للمعنى عن اتخاذهم الهة من دون  
الله بحالة كونها قربانا والمقصود النهي عن اتخاذهم الهة من دون  
الله مطلقا اللهم الا ان يقال ان هذه الحالة منتهية فان شأن الهة  
التي تتخذ من دون الله عند هؤلاء ان يكون قربانا فقد قال تعالى خيرا  
عنهم ما تعبدون الا ليقر بونا الى الله زلفى **ولم يبين اي الزمخشري وجه**  
**فساد المعنى ووجهه انهم اذا ذابوا على اتخاذهم قربانا من دون الله**  
**كاليقضية جعل قربانا مفعولا ثانيا اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا**  
**الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت ان تتخذ فلانا معلمي ادنى كنت**  
**لقتضى مفهوم هذه التوبيخ امر الله ان يتخذك معلمي وانه والله يتقرب**  
**اليه بغيرة ولا يتقرب به الى غير سبحانه هذا ما قاله ابن المنير في الاضاف**  
**وبين اليماني في حواشيه فساد المعنى بوجه آخر فقال اذا كان الهة من**  
**دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوا الهة من دون الله محقق ينسب**  
**ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية سبحانه بخلاف ما اذا كان قريبا حالا**  
**فان المفهوم انهم اتخذوا وهم من دون الله الهة حال تقربهم بها اليه**  
**على وهذا لا ينهم منه نفي الهية تعالى قال اليماني وهذا الموضع مظنة**  
**تأمل انتهى ولا يخفى ان مبنى ما ذكره على ان المبدل منه في كل الطريق لفظا**  
**ومعنى وليس كذلك ففي مفصل الزمخشري وقول ان البدل في حكم**  
**بخسة الاول ايزان منهم باستقلاله بنفسه ومعارفته للتاكيد والصفة**  
**في كونها متعين لما يتبعانه لانهم يعنون اهدارا لاول واطر احه**  
**الاتراك لقول زيد رأت غلامه رجلا صالحا ولو ذهبت بقدر الاول**  
**لربيد كان مك التاسع عشر قول الجرد في قوله تعالى او جاءكم حشرت**  
**صدورهم اي ضاقت وانقبضت ان حشرت صدورهم جملة دعائية**  
**ورده الغزالي انه لا يدعى عليهم بان تحضر صدورهم عن قتال قومهم**  
**ان حشرت صدورهم لو كان دعاء لكان دعاء عليهم بان تحضر صدورهم**  
**على قتالنا او قتال قومهم لكن حشرت صدورهم عن قتال قومهم لا معنى له وبك**  
**ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى**  
**لا يستطيعوا ان يقاتلوا اخلا البتة لا تقينا ولا قومهم والجمهور على**  
**حشرت صدورهم حال يتقرب قد اوصفت محذوف اي جاؤكم فوما حشرت**  
**صدورهم مقيم العشرين قول ابي الحسن في قوله تعالى وليشوا في كهفهم ثلاث**  
**مائة سنين فحين نؤمن ما يد وقطعها عن الاضافة وهو من عدا حشره والك**



انه يجوز كون سنين منصوباً بابدال من ثلاث او نحو ذلك من مائة  
والثاني مردود فانه اذا اقيم مقام مائة ففسد المعنى اذ يصير مدة  
لثلاث سنين وذلك فاسد وكذا ينبغي ان يكون الاول مردوداً  
ايضاً لانه اذا اقيم مقام ثلاث فانه تعيين المدة المرادة وهذا كله مبني  
على ما عرفت من كون المبدل منه في حكم الطرح راساً وليس كذلك واعلم  
انتصاب سنين على التميز على افة من قال عند ي خمسة اثواباً نعم الغالب  
في تميز نحو مائة والاف الآف والجرا بالاضافة قال صاحب الخلاصة ومائة  
والالف للفراد نصف ومائة بالجمع ترافق وقد قرأ الكوفيان بالاضافة  
الى سنين على وضع الجمع موضع الواحد وتحسنه ههنا ان في علاقة الجمع  
جبراً للمحدوف من واحد وان الاصل في العدد من نحو ثلاث اضافة الى  
الجمع **الحادي والعشرون قول الميرود في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا**  
**ان اسم الله بدل من الهه بنا** على ان ما بعد لو غير موجب في المعنى والبدل  
فيه الحسن من الوصف **ورده ان البدل في باب الاستثنا مستثنى**  
**موجب له الحكم** اذا كان في كلام غير موجب اما الاول اي انه مستثنى  
فلان الاستثنا اخراج من الحكم السابق ومقام احد الزيد مفيد  
لاخراج زيد من الحكم السابق فيكون مستثنى واما الثاني اي انه موجب  
له الحكم اذا كان في كلام غير موجب فلان كلاً صدق ما قام احداً لازيد  
صدق قام زيد اي صدق ايجاب الحكم له وبثب المطلوب واسم الله تعالى  
هنا ليس بمستثنى ولا هو موجب له الحكم اما الاول فلان الجمع للمتكسر  
لاعموم له **فليستثنى منه** والاستثنا يستدعي عموم المستثنى منه  
فحيث لا عموم لا استثنا فلا مستثنى **ولان المعنى حينئذ اي حين**  
**اذ جعل الكلام على الاستثنا لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا**  
**وذلك يقتضي عمومهم** المخالف انه لو كان فيهما الهة فهم لله لم يفسدا  
وذلك غير مراد بل مفسد المراد واما المراد ان الفساد يتوالت على تقدير التعدد  
مطلقاً اي المراد ترتب الفساد على تقدير تعدد الهه سواء اعتبر فيهم الله  
ولم يعتبر لما ان مساق الآية لاثبات التوحيد ونفي التعدد واما انه ليس  
بموجب له الحكم فلان لو قيل لو كان فيهما الهة الله لفسدتا لم يستفهم  
اي الجواب وكان حقه لم يفسدا وهذا وقد نقل الشارح ان بعض الفضلاء صرح  
بان البدل في باب الاستثنا هو الا وما بعدهما في نحو ما قام احد الزيد  
البدل الازيد لا زيد كيف وهو لا يقوم مقام المبدل منه للزوم عكس  
الواقع فانه موجب له القيام ولو اختلفت مقام احداً كان منقياً قال واذا

كان كذلك فكيف يتأتى ما ذكر في الآية وقال صاحب الكشاف ومما يدل  
على بطلان القول بالبدل هو ان قوله ما جاني القوم الازيد ونحوه  
مما يكون ما بعد الابدال مما قبلها عايداً الى المراتب فمعنى ما جاني القوم  
الازيد جاني زيد فلو كان فيهما الهة لكان فيهما الهة الا الله لو كان بدلاً  
لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا اي وذلك فاسد قال الشارح  
وهو نظير ما ذكره قاله المصنف ولكن ملازمته هذه ممنوعة فتأمل **وهذا البحث**  
**يأتي في مثال سيبويه لو كان مخناً رجل الازيد اخلينا الان وجب**  
**ليس عام فيستثنى منه** ولا بد لو قيل لو كان معناه جماعة مستثنى  
فهم زيد لعلنا اقتضى ان لو كان معهم جماعة فهم زيد لم تغلبوا  
بهذا وان كان معني صحيحاً الا ان المراد انما هو ان زيداً واحداً  
كاف في الغلبة فقوله ثانياً هذا مبتدأ والشرطية حال والخبر محذوف  
اي ليس بمراد بدليل الاستثنا الواقع بعده وهو منقطع فان قيل لا نسلم  
ان الجمع في الآية والمفرد في المثال يعني الهة ورجلا غير عامين بل هما  
عامان لانهما مع تنكيرهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع  
انتفاء والتكرع الواقعة في سياق النفي فمقطعاً قلت لو صح ذلك  
لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاني ديار ولو جاني فأكبره  
بالنصب لكان كذا كما يصح ذلك بعد النفي واللازم ممتنع اذ لا يصح زيادة  
من بعد لو ولا وقوع ديار في سياقه ولا نصب المضارع في جوابه وملاذك  
الا تكون الكلام مع حرف الامتناع ايجاب وهذه مقتضى سبق النفي  
واذا بطل كون الا لله بدلاً تحال كونه صفه اي الهة موصوفة بانهم غير  
الله وتحقق المقام ان هذه الآية سبقت لاثبات التوحيد ولو جملت  
الانها على الاستثنا لم يكن التوحيد حاصلاً لان ما بعد لو مثبت قالوا  
منه نفي فيكون التثنية لو كان فيهما الهة ليس الله منها لفسدتا لكنهما  
لم يفسدا فليس فيهما الهة ليس ثنائياً وهذا محقق لان يكون فيهما الهة  
منها الله لفسدتا لكنهما لم يفسدا فليس الهة منها الله وهو محتمل  
لان يكون فيهما الهة منها الله لفسدتا لكنهما لم يفسدا فليس الهة منها  
الله وهو محتمل لان يكون فيهما الهة ليس منها الله فلا يتحصل التوحيد  
فصح ان لا تكون الاستثنائية وان يحمل على معنى الصفة وهو محتمل  
معهود في لسانهم وظهور انه لا شرط في كونها صفة صحة الاستثنا  
والمعنى على الوصفية لو كان فيهما الهة متصفة بانها غير الله لفسدتا  
لكنهما لم يفسدا فليس فيهما الهة غير الله فليس فيهما الا الله وبثب التوحيد



الثاني والعشرون قول **ابي الحسن الاخفش** في كلمته فاه الى في ان انتصاب فاه على اسقاط **الخافض** اي من فيه وقال ابو حيان فاه حال من التام في كلمته بتاويل مشافها والجار والمجرور من الى في خرج مخرج اليك وقيل الحال محذوفة وفاه مفعول لشك الحال اي جاء علاقه ورد بانه لا دليل على هذا المحذوف ولا نظير لهذا التقدير وقيل فاه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ففاه وضع موضع شفاها الموضوع موضع مشافها ورد بان الاسم الموضوع موضع المصدر لا بد ان يكون له مصدر من لفظه كالعطاء والرهن في عجيبت من عطايك ودهنك بضم المهملة اي اعطايك ودهنك بفتحها وفاه الى في ليس كذلك وجوز ان يقال قوة على انه مبتدأ وما بعده خبره والمجمل في موضع الحال **ورده المبرد** فقال **انما يتكلم الانسان من في نفسه** لا من في غيره وبان حذف الجار من مثل هذا غير مقبول وقد يكون **الوجه الحسن** جملة على القلب وان كان كلمة من في الى فيه وساغ القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سوال الى العباس المبرد فلنعد الى مثال غير هذا فنقول **حتى عن اليزيدي** انه قال في قول العرجي هو ابو عمر عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان والعرجي بفتح العين وسكون الراء نسبة الى العرج منزل بطريق مكة ويكون هذا البيت للعرجي جزم الحريري في درة الغواص وقال العيني الصحيح انه لم يثبت بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن الحر ومي قال للجلال وكذا هو في الاغاني **الظلم ان مصابكم رجلا رد السلام بحجة ظلم البيت من** خامس الكامل وظلوم علم امرأة وهو نادى مهنى على الضم ويروي اظلم بفتح الهمزة مرخم ظلمة قال للجلال وهو الصحيح ويروي اهدى السلام وبحجة بعد قوله رد السلام او اهدى السلام من باب تعدت جلوسا **النوا** في انشاده **رجل يا لى فحجوا لان** ظنا منه ان مصابكم بمعنى من اصبحتم وانما اسم ان ورد السلام بحجة لرجل الخبر وعلى هذا الاعراب **يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة** وذلك لبقا ظلم منقطعا عما قبله كما عا بعده والبيت على تعدد كلامه كما لمركب الذي لا يصح المعنى المراد منه الا بان يكون لكل من اجزائه معنى يتحصل وقيل بل يتحصل له معنى يحصل ظلم خبر مبتدأ محذوف اي هذا ظلم والمعنى ان الذي اصبحتموه بفعلكم به رجل اهدى سلاما اليكم بحجة وتودد الحق ان يكون مثالا لمصا با وجربوا ان لا يجد حظ منكم سرايا فانكسرت اماله وضاعت اعماله فعلمكم هذا ظلم او مصدر من معنى مظلوم كقولهم الذين ضرب

الامير اي مضروبه ويكون صفة بعد صفة وله اي ولهذا البيت حكاية مشهورة بين اهل الادب روى عن ابي عثمان المازني ان بعض اهل الذمة بدل له اي لابي عثمان ما يتدبنا رعي ان يقر به كتاب يسوي فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياجه فلامه تليق المبرد على ذلك فاجابه بان الكتاب مشتمل على ثلاثمائة حديث وكذا انما يد من كتابه على فلا ينبغي ان يكون ذي من قرأها ولعله فهم من حال الذي انه كان معاندا والاف المذهب ان الكافر يمنع من سماعه وان كان معاندا لم يجز تعليمه ويمنع تعليمه في الاصح وغير المعاندين رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح والافلام **قد ر** ان غنت جارية بحضرة **الواق** هو ابو جعفر هرون بن محمد المعتصم ابن هرون الرشيد الهاشمي احد الخلفاء العباسيين ولد لعشر بقرين من شعبان سنة ست وستين وما يروى بالخلاف طامات ابوه في تاسع ربيع الاول سنة سبع وعشرين وما يتبين بعهد منة قال الخطيب كان احمد بن ابي داود اذا استولى على الواق وحمله على تشديد المحنة ودعا الناس الى القول بخلاف القرآن قال الذي يقتل انما يرجع عن ذلك قبل موته وترك المحنة لما احضر واليه رجلا مقيد فقال اخبروني عن هذا الراي الذي دعوتهم اليه اهل الله رسول الله عليه وسلم ولم يدع الناس اليه هو شي ما على فقال احمد بن داود بل علم قال فكيف وسعه ان يترك الناس ولم يدعهم اليه وانتم لا يسعكم قال فتمتوا واستغفركم الواق وقام قابضا على فيه ودخل بيتا وتدد وهو يقول وسع بني الله صلى الله عليه وسلم ان يسكت ولا يسعنا ثم امر بفتح ابياد الشيخ وان يعطى ثلاثمائة دينار ويرد الى اهله وماله هذا الشيخ الزمام صحيح المعزلة وكان الواق واقر الادب فصحا شجاعا صار مافيه جبروت وكان مسرفا في التمتع بالنساء بحيث اذا اكل اذ كان لحم الاسد فولد له امراة مات منها ولما احتضر جعل يردد هذين البيتين **ن**

- الموت في جميع الناس مشترك
- لا سوق منهم بئى ولا ملك
- ما ضر اهل قيس في قمارهم
- وليس يخفى عن اهل ملك ما ملكوا

ثم امر بالبسط بطويت والصق خده بالتراب وذل واثاب وافتقر الى الرحيم الثواب وجعل يقول يا من لا يزول ملكه ارحم من قد زال ملكه توفي بسر من رأى لست بقاتين من ذي الحجة سنة اثنتين وثلاثين وما يتبين **هذا البيت** يعني بيت العرجي **فاختلف الحاضر وب**



في نصب رجل ورفعته واصريت الجارية على النصب وزعمت انها قرأت  
 على عثمان يعني المازني كذلك فامر الوائلي باستخاضه اي بازعاجه  
 واحضاره من البصرة فلما حضر قال له ممن الرجل قال من بني مازن قال  
 اي المازن اما زن بن تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعه قال من مازن  
 ربيعه قال المازني فكلمني حينئذ بلغة قومي فقال ما اسمك  
 وهم يقلبون الميم باء والباء ميم ففكرت ان اواجه بك فقلت بك  
 يا امير المؤمنين فظن لها واعجبته ولما ساله عن البيت **اوجب**  
**النصب** وشرحه بان مصابكم يعني اصابتكم فهو مصدر ميمي مضاف  
 الى فاعله ورجلا مفعوله وظلم الخبر اي خبر ان ولهذا لا يسم المعنى  
 بدو نه اي ان اصابتكم هذا الرجل ظلمكم **قال** فاخذ الزبير في معارضة  
 فقلت هو كقولك ان ضربك زيد اظلم فاستحسنه الوائلي ثم امر  
 له بالف دينار ورده مكره فقال للزبير تركناه ما به فعوضنا الف  
 وقد ورد ان من ترك شيئا لله عوضه خير منه **الجهة الثانية**  
**ان يرعى العرب معنى صحيحا** في نفسه ولا ينظر في صحته في الصناعة  
 اي ولا ينظر اصح هو صناعة ام لا وانما يهم العرب ان ينظر فيما تصنع الصناعات  
 في رعيه **وها انا موردك امثلة** من ذلك فيه ما عرفت من ادخالها  
 التنبيه على ضمير الرفع المنفصل وليس الخبر اسم إشارة **احدها قول بعضهم**  
**في عمود الخائبي ان عمودا مفعول مقدم** وهذا صحيح في نفسه **ممتنع صنعة**  
**لان ما النافية لها الصدور فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها** فلا يتقدم  
 مفعول ما في حيزها عليها قبل هذا القابل اما جعل اما محذوفه وهو من مطلق  
 حذفها قيا سا كما تقدم عن الرضي اي وانما ثبوتها في البقي فلا يمنع التعميم لغرض  
 الفصل بين اما والفا في حيزها وان كان عاملها مقترنا بعماله الصدور  
 على ما ذهب اليه جماعة واختاره ابن الحاجب وهذا مانع آخر من التقدم  
 صناعي وهو وجود الفاعل العاطفة فاما ايضا ما نوه من عمل ما بعدها  
 فيما قبلها وهذا البعض وان لم يصرح بنقد تراها في كلامه يمكن حمله عليه  
**وانما هو معطوف على عاد** من قوله تكا واذا اهلك عاد الاولى وهو تقدير  
**واهلك عمودا** هذا التقدير يودي الى جعل الآية من عطف الجمل وهو خلاف  
 الظاهر لما فيه من ارتكاب لامحاجة اليه لا مكان كونه من عطف المفرد  
 من غير تقدير وانما جاء ونحو عن فضلك ما استغنينا تقدم الكلام  
 عليه مستوفى لانه ليس شعر يحفل فيه الضرورة مع ان القول ظرف يعتذر  
 فيه فلا يعتذر في غيره ولما قرأه عمرو من فايد بالفاء وعزاها صاحب

مدارك التنزيل الى ابي حنيفة ومن شر ما خلق بقنو بن شركذا وقع فيما  
 وجدنا من نسخ هذا الكتاب بلفظ ومن شر بالواو ولا محل لهذه الواو  
 لاني الملاوة ودة لك ظاهرا ولا في عبادة الكتاب لان مدحها بدل  
 من قرأة فهي ميم ومن النسخ وقال الحبيبي ووقع في بعض نسخ ومن شر  
 ما خلق اي ومن شر ما خلق باثبات واو في الموضعين وفي بعضها  
 باثبات واو في الثاني والذي ينبغي حذفها منها **فما يدل من شر**  
 وهي اسم موصول **بنقد بر مصاف اي** ومن شر شر ما خلق فيه ان هذه  
 الواو لا محل كما بيننا كغلبه **وحذف** **شوال الثاني لدلالة الاول**  
 عليه وقال ابن عطية وقرأه عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة القاسميين  
 بان الله تعالى لم يخلق الشر من شر بالتثنية ما خلق بالتثنية على التي وهي  
 قرأة مردودة مبنية على مذهب باطل فان الله خالق كل شيء قال انجيان  
 في بحر وهذه وجه غير التي فذكر ما ذكر المصنف وقيل يحفل ان تكون  
 ما بها مبنية وهي التي اذا افتوت باسم كبراهمتها ما وزادته شيوعا  
 لقولك اعطى كتابا ما وخلق صفة لشر والعايد محذوف واعترض عليه  
 بان العرض من وصف النكر وهو تخفيفها بها وتقليل شيوعها مناف  
 للعرض من افعالها فلا يكون خلق صفة لشر ولا صفة لما ايضا اما على القول  
 بالحرفية كما هو مذهب الاكرمين واختاره صاحب المفصل فلان الحرف  
 لا يوصف ولا يوصف به واما على القول بالاسمية فلان وصفها منافي للعرض  
 من صنعها وهو زيادة الهمام **الثاني في قول بعضهم في اذ من قوله**  
**تعالى ان الذين كفروا ينادون اي تناديهم الربانية في النار وقيل**  
**يوم القيامة لمقت الله واللام فيه** اما الله ابتداء او القسم **الكبر من مقتكم**  
**انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون** اي ما ظرف للمقت الاول  
**والثاني وكلاهما بمنوع** اما امتناع تطبيقه بالثاني فلينسأد المعنى  
 لانهم لم يقتلوا انفسهم ذلك الوقت وانما يقتلونها في الاخرة اذ لا يخفى  
 ان هذه الآية انما تكون من امثلة هذه الجهة الثانية باعتبار تغليب  
 اذ بالاول ونظيره قول من زعم في يوم تحذركم عن حكاة ملكي  
 عن بعضهم **قال** وفيه نظر والصواب المحرم بان خطا لان التحذير  
 في الدنيا لا في الاخرة ويوم وجدان كل شخص ما كسبت هو يوم الاخرة  
 ولا يكون مفعولا بل التحذير كما يكون المعنى على تحذير اليوم بعينه  
 لا التحذير فيه كما في وانزله يوم الاخرة لظهور ان المراد انذار اليوم  
 لا الانذار فيه لان يحذف في استوفى مفعوليه اللذان احدهما ضمير الخطاب







كما كتب في موقع الحال من الصيام لا في موقع المصدر وكتب فليس بمقولان  
ما في كما كتب مصدرية والمعنى مثل كتابته على من قبلكم وظاهر انه لا يصح  
حالا من الصيام الا بتركه فلو سلم فالمراد بالاجنبي ما لا يكون من معصيات  
ذلك العامل والحال ليس هو الذي للحال وان الكسبي يخرج التعاقب المعنوي  
فالمصدر ايضا كذا كتب نظر الى كونها من ملاسبات فعل واحد وكون المصدر  
من صفات الفاعل كما ان الحال من صفات ذي الحال ولو سلم فقولك لعلمكم  
تتقون ليس من جملة الحال بل يتعلق بكتب عليكم على معنى لكي تتقوا على  
طريق الاستعارة فيكون فصلا بالاجنبي **فان قيل لعله يقدر كما كتب**  
**صفة للصيام** بناء على ان الله تعالى تعريف الجش فوصف بالترك **فلا**  
**يكون متعلقا بكتب** ولا يكون اجنبيا عن المصدر **قلنا يلزم محذور**  
**اخر وهو اتباع المصدر وقيل ان يحل بمجوله** والمصدر لا يتبع حتى يستوفى  
مجوله والا امتنع الاعمال ونظير **اللازم له** اي للرجحى على هذا التقدير  
اي تقدير بكتب صفة للصيام ما لزمه اذ قال في قوله تعالى وصد  
عن سبيل الله وكفر به **والمسجد ان المسجد** بالجر عطف على سبيل الله  
فانه حينئذ من جملة مجوله المصدر الذي هو صد لكونه معطوفا على مجوله  
وقد عطف كفر به على المصدر وقيل بجيشه اي قبل مجي هذا المعطوف  
فلزم اتباع المصدر وقيل كانه بمجوله في جوابي المعنى وتبعه التفتازاني  
وغيره ان ههنا حاشية عن المصدر يعني الرجحى وقد اجمعت بالحق ابي  
مقن الكشاف حاصلها ان عطف كفر به على صد عن سبيل الله انما جاز قبل  
تمامه بصلته التي من جملة المسجد والمعطوف على سبيل الله لوجهين  
الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله مقترنان معنى فكان لا يفصل  
بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد  
فيل تمامه فهو بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني  
ان هذا التقديم لغرض العناية ومثله لا بعد فصلا والاول اوجه بل كلا  
الوجهين ضعيف كما جزم الشايع **والصواب ان الظروف الثلاثة**  
**يعنى اذ وايا ما ويوم متعلقة بمحذوف** اي مقتكرا اذ قد عوب  
وصوبوا ايا ما ورجعه يوم بتلي السراير ولا ينتصب يوم بقادر  
من قوله تعالى انه على رجعة لقادر لانه قد مرته لا تتغير بذلك ولا  
يغيره وكذلك على وجوب عموم قدرته وعلمه ونظم في التعاقب  
**محذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين** فانه منصوب  
بأذكر محذوف واو بفعل يدل عليه لا بشرى نحو كنعون البشرى لا ترى

ان اليوم لوعلق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانما اسم  
لله الثانيه للجنس وهي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ايضا وكذا حكم العاملة  
على ليس واما الا يوم يا تهم ليس مصر وفاقهم فعلى الخلاف في جواز  
**تقدم منصوب ليس عليها** اختلف في تقدم خبر ليس عليها فقيل لا يجوز  
لان ليس ان كانت حرفا فعول الحرف لا يتقدم عليه وان كانت فعلا  
غير متصرف فاما لا يتصرف له يتقدم معوله عليه ايضا وقيل يجوز واستدل  
بالايت فان يوم يا تهم معول للخبر والقاعدة ان لا يتقدم معول شي حيث  
لا يتقدم عامله ورد يا فيه ظرف فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره او يوم  
يا تهم مبتدأ والخبر بناء لا صانته الى الجملة او هو معول فعل مقدر حرج  
البا وتقديره اعني والصواب ان خفض المسجد ببناء محذوفه حذفت  
ونقي عملها لاولالة ما قبلها لا بالعطف ونحو ع الخار والمجوز  
**عطف على به** وقال التفتازاني في حاشيته قتل المسجد ان يتعاقب محذوف  
اي ويصد عن المسجد الحرام وهو في غاية الرداهة قلنا الشايع لانه مثل  
اشارت كليب بلاكف الاصابع اي من جهة ان فيه حذف الخار وابقاء  
عمله وهذا بعينه وارد على ما قاله المصدر انه الصواب ولا يكون بخفض  
المسجد بالعطف على الهاء من وكفر به لانه لا يعطف على الضمير المحذوف  
الابا عادة الخافض ومن امثلة ذلك اي الفصل بين المصدر ومجوله  
بالاجنبي قول المتنبي **وقاوكا كالربع استجاء طاسمه بان تشعدا**  
**والدمع استغاه** ساجده هو من ثاني الطويل واستجاء احزنه ويقال  
سجاء لشجوه سجوا اذا احزنه والطاسم الدارس قال الجوهري وطسم  
الطريق مثل طسم على الغلب فهو كذب وحيزب والاسعاد الاعانة  
وشقى الدمع اي اكثره شقاء النفس والساجم من سج الدمع هل وقاض  
وسال من غير ما نفع له **وقد سال ابو الفتح المتنبي عن** اي عن اعرابه  
هذا البيت فاعرب وفاقا كما نرى مع متدا وخرق وعلق الب من قوله  
من بان تشعدا بوقاوكا فلزمه الفصل المحذوف فقال له كيف تخبر  
عن اسم لم يتم فانشده قول الشاعر لسنا كمن فعلت ايا دارها تكثر  
منع جملها ان يحصدا هو من اول الكامل ولم يسم قايله وايا د كتاب  
حي من معد وتكرت بمشاه فوقيه مفتوحة فكاف ساكنه فوامكسورة  
مشاه تحتية ساكنه بعد هاء مشاه فوقيه بلدا بالعراق سميت بتكريت  
بنيت وابل قاله في القاموس اي ان ايا د بالخفض بدل عن من قبل تجي  
معول جعلت وهو دارها وتكرت ايضا فكما ابدل من اسم الموصول قبل تمامه



بتمام صلته اخرها عن المبتدأ قبل تمامه بذكر منطقه والصواب **تعلق** **ارجح**  
**وبان تسعد المحذوف اي جعلت ووقيتما** وفيه نظر فان تعلق بان تسعد  
بهذا المقدور يخرج عن ان يكون قيدا واجبا للمبتدأ فلا يتم التشبيه المحفوظ  
وليس المراد تشبيهه وفاهما مطلقا بالربيع وانما المراد تشبيهه وفاهما باعائيه  
على شاقة الهوى بالربيع الدار من كما يشدك الى ذلك تزيق النظر في قوله  
ومعنى البيت وفا وكما ياصاحبي بما وعدتني به من الاسعاد بالربيع  
عند ربيع الاجتياغ ليس ليلى اذا كان بد مع ساجم اي هائل كما ان الربيع  
يكون ابعث على الخزن اذا كان دارسا وله دره حيث قال وقد يتزيا  
بالهوى غير اهله وليستحب الانسان من لا يلايمه الثالث **تعلق جماعه**  
**الظرف** فمن قوله تعالى الاعاصم اليوم من امر الله لا تتركب عليكم اليوم يغفر الله لكم  
ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا ما ينج لما اعطيت ولا معطي لما منعت باسم  
لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه  
وذهب ابن كيسان الى ان الاسم المطول يجوز حذف تنوينه وينى كما بينى لام  
المفرد وذهب الزجاج وهو من البصريين الى ان الغنة فيه اعراب وان التنوين  
حذف استخفافا لكره الاستهال وتب قال ابن مالك فيمكن تخرجه ما ذكر  
على ذلك ولا ينج منه في الآية الثانية لزوم الفصل بين التثريب وهو  
مصدر وبين محوله الذي هو الميوم بخيولا الذي هو عليكم ولا يخبر عن  
المصدر قبل استكمال محولاته لان مثله في الظروف مغتفر ولا سبيل الى  
جعل عليكم صفة لاسم لا ليلا يلزم الفصل المحذوف فانه قرارا من محذوف الى  
اخر وهو لزوم عمله بعد وصفه واجاز الرخشي فيه ان يكون متعلفا يغفر  
ولا اشكال عليه وان يكون متعلقا بما في عليكم من معنى الاستقرار المقدر وفيه  
ان بعضهم زعم انه لا يخرج على مذهب سيبويه لانه يجعل الظرف وشبهه  
اذا وقع اخرا او حالا او صفة او صلة ثابتين عن المحذوف فالعمل لهم  
الغنى بالنيابة ومن ثم يمتنع اظهاره فاذا قيل زيد في الدار ابوه فالراجح  
لا بوه الجار والمجرور لنيابته عن استقرار مستقلا ما فيها من معنى الاستقرار  
نعم يمتنع على مذهب الاخفش وقد تقدم الكلام على ذلك **وانما التعلق**  
**في ذلك المحذوف الا عند البغداديين** هم فرق من الكوفيين فانهم  
الزموا التعلق بالاسم واندمج متعلقه اجري مجرى المضاف في تركب  
التنوين **وقد مضى** ضميره يعود الى ما تقدم من الاستثناء وهو التعلق  
المذكور لا الى البغداديين كما قال الساجي ولا الى التعلق المحذوف فان  
الماضي في الباب الثاني حيث تكلم على الحديث في بحث الجملة المعترضة

لا يجوز فيه ذكر التعلق المحذوف اصلا وانما خرج على رأى البغداديين  
في اجاز لا طالع جلا اجزاء الاسم المطول في ذلك مجرى الموصول كما اجري  
مجره في الاعراب ثم قال واما عند البصريين فيجب تنوينه وهذا يستلزم  
ان لا يتعلق المحذوف عندهم وان الاسم مطول عامل فيما بعده واجب  
التنوين الا ان الرواية ثبتت بخير تنوين **الرابع وهو عكس ذلك**  
**تخليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم لمحذوف**  
**اي كما ين عليكم على ان الظرف هو خير المبتدأ بعد لولا وذلك ممنوع**  
**عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خير المبتدأ**  
**بعد لولا واجبه المحذوف** فان قلت او ليس كان ينقد بارتقاء الظرف  
واجب المحذوف قلت او ليس بناية الظرف مناجه يكون كانه لم يحذف  
وقد رخص الباعلا المعري **في قوله** اذاب الرعب منه كل غضب **فلولا**  
**الفرد مسكرا لسا لا** وقد مضى عليه الكلام مستوفى في الباب الاول في  
بحث لئول من حرف اللام ووجه تلجينه ذكره خير المبتدأ بعد لولا **الخامس قوله**  
**بعضهم في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف** وهو من ذريتنا  
**وابو على لا يجوز به بالظرف** الذي يغتفر فيه ملا يغتفر في غيره في النثر  
ويجوز في الشعر من غير ضرورة **في الظن بالحال التي هي شبهة**  
**بالمفعول به** يجامع ان الفصل مسلط على نصبهما من غير واسطة لا لفظا  
ولا تقديرا ونوقش بافهام ان اراد بالحال المنصوبة المحل معنا المشابهة  
وان اراد المنصوبة المحل معنا المشابهة وان اراد المنصوبة اللفظا  
نحن فيه ليس من ذلك واما عند غير ابي علي فان كان حرف العطف على أكثر  
من حرف واحد جاز الفصل بينه وبين المعطوف بالقسم والظرف والجار  
والمجرور نحو قام زيد وعمرو وانه عمرو وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرو  
وان كان على حرف واحد لم يجز الفصل الا في ورقة وذلك لان العاطف  
اذا كان على حرف كان كالمخرج بالمعطوف فيهما كالكلمة الواحدة وهي  
لا تفصل بين اجزائها بخلاف ما اذا كان على حرفين فصاعدا فانه يكون  
كالكلمة المستقلة نقله البوحيان عن عامة نخاة الاندلس واما ابن مالك  
فاجاز ذلك مطلقا وانما فصل في المعطوف فقال ان كان فعلا او اسما  
مجرورا لم يجز والاجاز فلا يجوز عنده قام زيد وفي الدار فوجد ولا مررت  
بريد وانه عمرو واستند فيما اجاز الى قوله تعالى ربنا آتانا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة وقوله وجعلنا من بين ايديهم سدا وجعلهم  
سدا وقوله الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن وقوله ان الله



يا مكرم ان تؤد الامانات الى اهلها واذ احكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل والقوة  
 الفصل فيها بين العاطف والمعطوف بالجوار والمجور في الايات الثلاث و  
 بالظرف في الاربعة والعاطف فيها على حرف واحد واجيب عن الاولى والثانية  
 باحتمال العاطف عطف الجار والمجور والمفعول على المفعول فيكون من عطف  
 شيئين على شيئين ولا يحصل من الثالثة باحتمال ان يكون من عطفت جملة  
 على جملة اخرى بتقدير فعل بعد العاطف اي وخلق من الارض مثلين وعت  
 الاربعة وجهين احدهما انها مثل الثالثة اي انها من عطفت جملة على اخرى بتقدير  
 فعل بعد العاطف اي ويا مكرم اذ احكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وثانيها  
 انها مثل الاولى واذ تلك بتقدير ظرف محذوف مدلول عليه بالمعنى اي  
 اذ الله يا مكرم اذ او تمنع ان تؤد واذ احكمتم ان تحكموا فيكون من عطفت  
 الظرف على الظرف والمفعول على المفعول هذا كله في الفصل بين العاطف و  
 المعطوف واما الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فانه يا جابر اليا جابر  
 فلو قلت زيد طهامة وعمره اكلان لم يحز وكذا اذا كان المعطوف عليه  
 صفة لا يتم الا بالمعطوف فانه لا يجوز الفصل بينهما بحقوقك ان امرأ  
 انتصح ولا يقبل خاسر ينتصح مبنيا للجهول في موضع الصفة لاسم او لا يتم  
 الا بالمعطوف وصفتها الا بالمعطوف اعني لا يقبل اذا قيل لم يكن  
 خاسرا فلا يتم الصفة التي ترتب عليها كالحاكم بالخسران الا بانتصح مع  
 عدم القول فكأنها شئ واحد فلا يفصل بينهما **ومثله** في لزوم الفصل  
 بالحال بين العاطف والمعطوف **قول ابو حيان في فاذا ذكر الله كذا كرم**  
**اياكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكر قال ابو حيان**  
**في مجرور وفي اعراب اشد وجوها اضطروا اليها لا عنقادهم ان ذكرا**  
**بعد اشد يمتيز بعد فعل التفضيل ولا يمكن افراذه بغير اليمين التثنية**  
**التي قد رويها وجها شكال كونه يمتيزا ان افضل التفضيل اذا انتصب**  
**ما بعده فانه يكون غيورا قبله نقول زيد احسن وجها لان الوجه ليس**  
**زيدا فاذا كان من جنس ما قبله انخفض مجوزا بفضل رجل وعليه فمخو**  
**اضرب زيد كضرب عمر خالدا وشد ضرب بالجرا لا بالنصب لان ما بعده**  
**افضل التفضيل من جنس ما قبله مجوزا واذ ذاك انتصب على وجوه احدها**  
**ان يكون معطوفا على موضع الكاف في كذا كرم لا بها عندهم تحت لمصدر**  
**محذوف وجعل الذكر ذكرا على الجواز قال ابو علي وابن جني الثاني ان يكون**  
**معطوفا على اباء كمر الثالث انه منصوب باضمار فعل الكون والكلام محمول**  
**على المعنى والتقدير او كونوا اشد ذكرا له مستكملا بآيكم ودل عليه ان معنى**

فاذكروا الله كونوا اذكروا قال ابو البقاء قال وهذا السهل من حمله على الجواز  
 يعني من ما يجعل الذكر ذكرا كما قال ابو علي وابن جني وجوز المحو في ان يكون  
 اشد معطوفا على ذكر كرم ونقله عن الزجاج وابن عطية وغيرها فيكون التقدير  
 او كذا كرم اشد فيكون قد جعل للذكر جعل للذكر ذكرا وان يكون معطوفا  
 على الضمير المجرور بالمصدر في كذا كرم فمعه وجوه خمسة في الاعراب  
 ثلاثة في وجه النصب واثنان في الجر والذي يتبادر الى الذهن في الآية  
 انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا عما مثل ذكرا بآيهم او يكون اشد وقد ساء  
 لنا حمل الآية على هذا بتقيد واضح ذلوا عنه وهو ان يكون اشد حالا  
 وهو تحت لذكر الوفاخر كقوله لمية موحشا طلل والاصل او ذكرا اشد  
 اي من ذكر كرم ابااء كمر وهو عطفت على محل الكاف من كذا كرم ثم استشعر  
 ما اعتوض به المصدر واجاب عند فقال لا يلزم فيه الفصل بين حرف  
 العطف وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا  
 انما اذا جاء ذلك بشرط ان يكون المفعول به قسما او ظرفا او مجرورا  
 وان يكون حرف العطف على زيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط  
 الاخير وقد شرط الاول اذ المفعول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور  
 بل هو حال لان الحال مفعول فيها في المعنى فهي شبيهة بالظرف فيجوز فيها  
 ما اجاز في الظرف قال الساجي ولو قيل انه من عطف للعل والتقدير واذ كرم  
 اشد ذكرا لم يجز السوال من اصله وكذا اعقد في الآية اخرى التي تلاها  
 قبل يقال التقدير واذ كرم واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك وجوز  
 ابو حيان في الآية وجهها اخر وهو ان يكون ذكرا بمصدر لقوله اذكروا  
 ويكون كذا كرم اياكم في موضع النصب على الحال لانه في التقدير تحت  
 نكرة تقدم عليها فان نصب حالا ويكون اشد معطوفا على محل الكاف حالا  
 معطوفا على حال ويصير كقوله كذا اضرب مثل ضرب فلان ضربا  
 التقدير يضربا مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال وحسن تاخير  
 انه كالمصالة في حسن المقطع ولو تقدم كان فاذا ذكر الله ذكرا كذا كرم  
 فكان اللفظ يتكرر وهم يجسسون تكرار اللفظ فلهذا المعنى وحسن المقطع  
 تاخروا في الكشاف او اشد ذكرا في موضع جر عطفا على ما اضيف اليه  
 الذكر في قوله كذا كرم كما نقول كذا كرم فليس ابااء هم او قوم اشد منهم ذكرا  
 او موضع نصب عطفا على ابايكم بمعنى او اشد ذكرا من ابايكم على ان  
 ذكرا من فعل المذكور قال التفنيز اني يعني ان الافعال المتعدية  
 اضافات بين الفاعل والمفعول فالذكر من حيث الاضافة الى الفاعل



ذا كريمة ومن حيث الاضافة الى المفعول المذكورية وتحقيقه ان المصدر  
عبارة عن ان مع الفعل والفعل قد يوجد مبنيا للفاعل اي ان ذكرنا  
ويذكر وقد يوجد مبنيا للمفعول اي ان ذكرنا ويذكر والمعنى على الاول  
كذكر قوم او اشد ذكرهم لا ياتيهم وعلى الثاني كذكرهم قوما اشد مذكور  
لكم ولعقوض ابن الحاجب بان افعال المفعول شاذ لا يرجع اليه الا مثبت  
فالوحدان هذا من عطف الجملة اي اذكروا الله ذكرنا كذكركم اياكم  
او اذكروا الله حال كونكم اشد ذكركم اياكم وليس من عطف المفعول  
ليلزم المشار كفي العامل واجيب بان افعال هو لفظ اشد وما  
هو اللفظ اعل ولا يلزم من جعل تميزه مصدرا من المبنى للمفعول محذور  
كما اذا جعل من الاتوان والصوب نحو اشد بياضا واشد عور من غير  
الثلاثي نحو اشد راحة واستخراجا واذا اريد الدلالة على ان مضمونة  
زيد اشد من مضمونة عمر فعمل طريق سوى ان يقال هو اشد مضمونة  
فهذا مثله وما ذكر من الوجه بعيد جدا لظهور كون من عطف المفعول  
وعدم انسياق الذهن الى ما ذكر وهما وجه ظاهر لم يذهبوا اليه  
وهو ان يكون عطفا على كذكركم او جرا عطفا على كذكركم والمعنى ذكرنا  
اشد ذكرنا على الاسناد المجازي وصفا للمشي بوصف صاحبه كما قالوا  
شد بد الصفر صفوته وقد ذكر في قوله تعالى شرمكنا واهل بيلا  
انه من الاسناد المجازي لان التمييز فاعل في المعنى هذا وقد مضى  
النقل عن ابي حيان ان العطف على كذكركم قاله ابو علي وابن جني العطف  
على كذكركم قاله ابو علي وابن جني والعطف على كذكركم قاله الزجاج وابن  
عطية وغيرها **السادس قول الخوفا ان الباء من قوله تعالى**  
**فناظرة هم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام**  
**له المصدر فلا يعمل ما قبله فيه ومثله قول ابن عطية في قائلهم الله**  
**الى يوفكون ان الى ظرف لقائلهم وايضا فيلزم كون يوفكون**  
**لاموقع لها حينئذ اي لا معنى ليرادها في هذا التركيب لصيرورتها**  
**حينئذ كلاما منقطعا عما قبله وتوضيح ان ابن عطية في قوله هذا يلزم**  
**ان ضرورة الاستفهام عن المصدر وتكون جملة يوفكون كلاما منقطعا**  
**فان قوله قائلهم الله دعاء عليهم وطلب من ذاته المقدسة ان يلعبهم**  
**وتعليم المؤمنين كيف يدعون عليهم ومعنى يوفكون يبرفون عن الحق**  
**والصواب تعلقها في الايتين اي تعلق الباء في الاولى والى في الثانية**  
**عما بعدها وهو يرجع ويوفكون ونظيرها قول المفسرين في ثم اذا**

دعاهم دعوة من الارض اذا اناتم تخرجون ان المعنى اذا اناتم تخرجون  
من الارض فعلقوا ما قبل اذا انا بعد ها حكى بك عنهم ابو حاتم  
في كتاب الوقف **والا يتد قبل عليه ليس في قولهم هذا دليل على ما ادعاه**  
**اذ لا نسلم انهم قصدوا تعلق من الارض الملقوظ به وانما قدروا جارا**  
**ومجرورا بعد الفعل يتطابق به والاصل في النقد بوجه اذا ادعاهم دعوة من**  
**الارض تخرجون منها غاية ما هناك انهم اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى**  
**اذا اناتم تخرجون من الارض واي محذور فيه وهذا التناوب على ظهوره**  
**انما يتم اذا كان قوله فعلقوا ما قبل اذا انا بعد ها من قول المصدر او الى حاتم**  
**وهذا لا يصح في العربية لان اذا الفعالية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها**  
**وقول بعضهم في ملعونين ايما تقفوا اخذوا ان ملعونين حال من**  
**معمل تقفوا او اخذوا فيمن من جيز الشرط على الاول ومن جيز الجزا على الثاني**  
**ويرده ان الشرط له المصور فلا يعمل ما بعده من فعل شرط او جزا فيما قبله**  
**لكن الكسائي على جواز تقدم معول فعل الشرط على كملت يجوز ان يضرب**  
**اهنك فعليه يجوز حالتيه ملعونين من معول تقفوا والصواب انه**  
**منصوب على المزمع والنقد بوجه ملعونين وقال المحشي اي على انه صفة**  
**دم لقليل قال ابو حيان والصحيح ان ملعونين صفة لقليل اي لقليلين**  
**ملعونين ويكون قليلا مستثنى من الواو في ولا يجاورونك وللملحة الشرطية**  
**صفة ايضا اي ملعونين مقهورين واما قول ابن البقا انه اي ان ملعونين**  
**حال من فاعل يجاورونك فردود لان الصحيح انه لا يستثنى باده**  
**واخذ دون عطف شيان وهما قد استثنى فليده او لا فامتنع**  
**ان يكون ملعونين حال مستثناة ايضا لعدم العاطف فان الحال مما**  
**قبل الا اذا جات مكررة واقعة بعدها كان الاستثناء مصاعا عليها وقد**  
**منع جمهور البصريين ذلك بغير عطف ولعل ابا البقا حيث اعرب**  
**ملعونين حالا من الضمير يعرب قليلا صفة ظرف محذوف اي لا يجاورونك**  
**الزمانا فليلا حال كونهم ملعونين وجوز ان عطية ان يكون ملعونين**  
**بدلا من قليلا واعتبر منه ابو حيان بان البدل بالمشق قليل وقول**  
**اخره كما توافق من الرازي ان في متعلقه بزا هذين المذكورين**  
**وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولا وهو الظاهر لانه الغالب في الرازي**  
**على الصفات وقال بعض الفضلاء اطلق النخاة القول بان الالف**  
**واللام الراحلة على المشتقات موصول وهو اطلاق غير صحيح لانها**  
**انما تكون موصولا حيث يراد اذ معنى التجرد من صلتها اما اذا اريد**



معنى الثبوت فلا كما في الصفة المشبهة وافعل التفضيل وفي بعض ما الغاي  
والمتعولين وانما امتنع اتفاق في الزاهد من **لا في معول الصلة لا يتقدم**  
**على الموصول** قيل صرح ابن الحاجب في امالية بخلاف ذلك فقال في قوله تعالى  
وقاسمهما الى كما لمن الناصحين الظاهر في كما انه متعلق بالناصحين لا  
المعنى عليه ولا يرتب في ان المعنى اي الناصحين كما فان اللام انما جئ  
لها التخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فسر الاكثر من ما فهموا ان  
صلة الموصول لا تنقل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام  
لما كانت صورتها صورة الحرف المنزول جزاء من الكلمة صارت كغيرها من  
الاجزاء التي لا تتبع التقدّم ففرق بينهما وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما  
بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او مفعول لتكون مع الحرف كالاسم  
الواحد ولذلك لم يوصل بجملته اسمية فيغدر في ذلك وهذا واضح ولا حاجة  
الى التعسف وهذا كما لا يخفى بحسب ما بين الحاجب واختيار له والافضل  
امتناع تقديم معول الصلة قائم في الالف واللام الموصول وهو ان تقدم  
كتقدم جزاء من الشيء المرتب اليه والاصل باسم فاعل او مفعول  
فامر ثابت من العرب على خلاف القياس فاحتج الى بيان المناسبة فيه  
بخلاف ما نحن فيه على ان الطرف والجوار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز  
في غيرها قال في البحر وكما متعلق بمحذ وفي اي ناصح كما او اعني او بالناصحين  
على ان الموصولة وتسوّم في الطرف والجوار والمجرور وما لا يتنازع في غيره  
او على ان ال التعريف للجنس **فيجب حينئذ تعلقه باعني محذوف**  
**او بن زاهد بن محذوف فامدوا عليه بالمدكور او بالكون المحذوف**  
**الذي تعلق به من الزاهد بن قتل** اما التعليل بزاهد بن محذوف وفي  
فكان واما الوجهان الاخران فيهما نظر اما الاول فلان اعني متعده  
بنفسه لا بواسطة لقول عنيبت زيد لا عنيبت فان قلت المعنى اعني  
الزاهد بن فيه قلت فالجواز ان متعلق بالزاهد بن لا باعني واما  
الاخير فلانه لا معنى للاخبار عنهم بانهم كايون فيه ولقابل ان يقول  
كنت عنيبت في هذا المقام كذا قال المعنى وكما نوا اعني في شأنه من الزاهد  
كانه قتل في شأنه من وليس الاخبار بمحذوف كونهم كايون فيه بل يكونهم  
كايون من الزاهد بن اعني لسر الاخبار بكايون المتعلق به فيه فقط بل  
به متعلقا به فيه ومن الزاهد بن **واما ان قدرت ال التعريف اي ان**  
**قدرتها حرف تعريف لا اسما موصولا فواضح** اي بالتعليل واضح  
**السابع في قول بعضهم في قول المتنبي مخاطب المنيب**

ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم ابعد  
بفتح العين امر من بعد بكسرهما اي اهلك وبعدت هككت يقال بعد  
بعدا كخرج يخرج فزجا بمعنى هلك وبياضا عني عن النسبة محول عن  
الفاعلية اي هلك بياضك ولا بياض له اي لا حسن سار الدقان المرص  
نطق البياض على الحسن السار والنفس ومنه لقولان يد بياضا وجملة  
لا بياض له صفة للتميز المذكور والمعنى هككت بياضا لا يسر والبيت  
من اول البسيط **ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسودا**  
**تفضيل** وذلك متبع في اللون والعيوب ولعل المتنبي يذهب  
مذهب اهل الكوفة في جواز فعل التفضيل من اللون مطلقا عند الكافي  
وهشام ومن السواد والبياض خاصة عند عامتهم كيف وانكوفي وانما  
الامتناع مذهب البصريين **والصحيح ان من الظلم صفة لا اسود** وانكوفي  
**اي اسود كان من جملة الظلم فية** ان جملة على هذا المعنى متعوت لغرض  
الشاعر من كون بياض الشيب في نظره اشد من اسود الظلم مباينة في  
كراهة الشيب وهو كوفي لا يخرج عليه في ان سلك طريقة اصحابه  
**وكذا قوله يلقاك مرند يا باجر من دم ذهبت بخضرتا الطلي والاكيد**  
هو من اول الكامل والارتداد لسر الرد او هو هنا استعارة عن قتال السيف  
اي يلقاك منقلا بسيف احمر والبا من ذهبت بخضرتا التقديرية اي اذهبت  
والطلي بالضم الاعناق فلا لا اصحى واحدها طلبه وقال ابو عمر والعباس  
طلاة كذا في الصحاح والاكيد جمع كيد في الشايع ولم اقبله وفي  
الصحاح ان جمع اكباد زاد في القاموس وكبود والمعنى اذهبت خضرة ذلك  
السيف وروقت الاعناق والاكباد بما كسدت منها فقول من دم حيث  
امتنع تعلقه باجر لما عرفت **اما تعليل اي اجر من اجل البناء بالدم**  
اي ان عمرته من اجل ملاسة الدم **او صفة** والتقدير بسيف احمر كاي من دم  
**كان السيف كثرة البناء بالدم صار دما حتى التقدير صار من جنس**  
**الدم كما لا يخفى** **الثاني قول بعضهم في سقياك ان اللام متعلقة**  
**بسقيا ولو كان كذا القيل سقيا ياك فان سقي يتعدى بنفسه**  
اي واللازم باطل قبل اللازم حتى فقد صرح به ابن الحاجب في ايضاحه  
بحجوا ان يقال سقيا زيدا وحدها ياه فان قيل **اللام للتقوية مثل**  
**مصدق لما معهم فلام التقوية لا تلزم اي منعنا ذلك لان لام التقوية**  
**لا يلزم وهذه لازمة** وهذا كما ترى على رأي المصنف في تعلق اللام بالمصدر  
ولزمها ومن ههنا اي ومن اجل ان هذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور



امتنع في والذين كفروا فتنصبا لهم كون الذين نصبا على الاستغفار  
لان لهم ليس متعلقا بالمصدر فيلزم مطلقا للجملة المنقولة من ضمير رابط وهو متنج  
وقد مضى الكلام على هذا المستوفى في حرف اللام التاسع قول الزمخشري  
في ومن اياته منا مكم بالليل والنهار وانتجاكم من فضل الله من اللف  
والشعر هو نوع من انواع البديع المعنوية وهو ذكر متعدد وعلى التفصيل  
او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاده من غير تعيين ثمة بان السامع يوده  
اليه والتفصيل منه ضربان لان الشراهما على ترتيب اللف بان يكون الاول  
للاول والثاني وهكذا ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه  
وليتقنوا من فضله وهذا الرتب او على غير ترتيبه وهو غير المرتب ومنه  
الاية كما يعطى ذلك قوله **وان المعنى منا مكم وانتجاكم من فضل الله**  
**بالليل والنهار** وقال قاضي المفسرين منا مكم في الزمانين لاستراح القوى  
النفسانية وقوة القوى الطبيعية وطلب معاشكم فيها او منا مكم بالليل  
واسعاوكم بالنهار وضم بان الزمانين والفعلا ان متعاطفان اشعارا بان كلا  
من الزمانين وان اختص باحدهما صلح للاخر ويؤيد ما يروى في الآيات الواردة  
فيه **وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغا مع تقدمه عليه**  
وهو مصدر لا يتقدم معمولا عليه **وعطفه على معولنا مكم وهو بالليل**  
ولا يعطى معول عامل على معول عامل اخر **وهذا لا يجوز في الشعر كلف**  
**في اقصي الكلام** لان فيه فصلا بين المعطوف وهو انتجاكم من فضل الله المعطوف  
عليه وهو منا مكم معول انتجاكم وهو النهار وهو اجنبي عن المعطوف عليه  
فكلام الشارح وقد بالغ المصنف في التضييع في غير محله وقد كان لا يسهل في قول  
الزمخشري ان ذلك من اللف والشعر ما يقتضي ان يكون قوله معمولا منا مكم  
وان يكون بالنهار معمولا لا يتغاوكم بل يقتضاه ان يكون بالليل مرجعا للنهار  
والنهار مرجعا لا يتغاوكم الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما لاعتبار  
عملهما فيهما بل باعتبار تغلظهما بهما من جهة المعنى فقط فان قلت  
فيما اذا يتعلق بالحار والمجر وحينئذ من جهة الصناعة قلت يكون  
قوله بالليل والنهار خبرا مستلزما وف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة  
ترجع الى ما ذكر من المنام وانتغا والفضل والابتغا وان تاخر لفظا فتقدم  
تقديرا لانه من تقدم الاول والجملة معترضة **ورغم عسري في تفسير**  
**على سورة البقره وال عمران** هذا المعنى هو قاضي القضاة بهما الذين عطف  
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت  
ان من متعلق بحذر او بالموت وفيما اي وفي التعلق بهما تقديم معول

المصدر وعليه لان كلا من حذر والموت مصدران وفي الثاني منهما وهو التعلق  
بالموت ايضا تقديم معول المضاف اليه على المضاف وهما حذر وان  
وحذر على ذلك انه لو عطف اي علق قوله من الصواعق يجعلون وهو في  
موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذا كان حذر  
الموت مفعولا له ايضا وان اخلفا جرا ونصبا وقد اجيب بان الاول  
تعليل للجعل مطلقا اي ان جعلهم الاصابع في الاذان من اجل الصواعق  
كقولهم ستاخر من المعية اي من اجلها وهي بغية للمهلكة شهوة اللذات **والثاني**  
**تعليل له للجعل مقتدا بالاول** اي هو تعليل للجعل المعلق بانه من الصواعق  
**والطابق والمقتد غير ان** قبل عليه كان رجاءه نسي ما قدمه في الباب  
الرابع في اواخر الامور التي يكتبها الاسم بلا صافته من ان قولهم غير ان  
واغيا وليس بعربي واعتد رغبنا بانه لا يلزم من كونه غير عربي بمعق ان  
العرب لم يتكلم به انه لا يتكلم به وانما يلزم ذلك عند من التزم  
ان لا يتكلم الا بكلام العرب دون المولدين **فالمعطل** وهو المعطل  
**متعد في المعنى** باعتبار الاطلاق والتقييد وان اختلف في اللفظ  
واعلم ان المفعول له اما تعدد فلا يخلو من ان يكون بعاطف اول فان  
كان بعاطف هناك علتان او علتان ذلك الفعل المتقدم كقوله تعالى  
مثل الذين يتفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتبذلتا من انفسهم  
فالابتغا والتبذيت علتان للتفاق وان بعاطف نحو ضربت  
زيدا ادبا نصحا فاحتمل ان يكون نصحا مفعولا له لا دبا وهو مفعول له  
لضربت اذ يقال ضربته للادب وادبته للنصح ويحتمل ان يكون  
مفعولا له في العامل فيهما ضربت ويكون على اسقاط حرف الجر **والصواب**  
**ان يحتمل على ان المنام في الزمانين والابتغا فيهما** هذا ما حوذه  
من كلام ابو حيان فان قال والظاهر ان بالليل والنهار متعلقان  
بمنا مكم لان النهار قد بينا فيه وجوه صام كان مستغلا بجواب  
في الليل وانتجاوكم من فضله اي فيهما اي في الليل والنهار ومن بعض  
الناس قد يبتغي الفضل في الليل كالحراس والمسافرين ليلا **العاشرة**  
**قول بعضهم في تفسيره لا يومنون ان ما اسم موصول بحرف من ولو**  
كان كذلك لرفع قليل على انه خبر واما انتصاف قليلا فالشهور  
انه على التعنية لمصدر محذوف اي ايماننا قليلا ما يومنون وما  
ابا مية او موكد وتعليل ايمانهم بحسب متعلقه وقال الزمخشري يجوز  
ان تكون القلة بمعنى العدم قال ابو حيان وهذا لا يتضح لان قليلا



انتصب بالفعل المبني فصار نظير وقت قليلا والقليل الذي يراد به  
 النفي المحض مواضع ذكرها الخويون وهي قولهم اقل رجل يقول ذلك  
 وقل رجل يقول ذلك وقليل من الرجال يقول ذلك وقليله من النساء  
 تقول ذلك وقل يقول زيد واذا انقصر هذا فحل القلة هنا على النفي  
 المحض يصح وقاله ان لا يباري المصنف فانك تقول قليلا ولا كثيرا  
**الحادي عشر قول بعضهم وما هو بمنزلة من الجذاب ان يجر**  
**ان هو ضمير الشأن وان يجر مبتدأ ومن حذو خبر ذكر في الضمير بعد**  
 ما وجوه اظهرها ان يعود على اخدم ويجوز ان يعود على المصدر والمفعول  
 مما قبله وهو لو يجر وعليها فهو اسم ما عند المجازيين ومبتدأ عند النحويين  
 ومن حذو خبر وان يجر مرفوع بمنزلة خبره على الاول ونحو ان هو  
 على الثاني وقيل هو كناية عن التعجب ولا يعود على شيء قبله وان يجر بدل  
 منه وكون البدل من الضمير مفسر له محل خلاف ولما قال الفارسي في الحديث  
 ان يكون ضمير الشأن قال ابو حيان وهذا مبني منه الى مذهب الكوفيين  
 وهو ان مفسر ضمير الشأن المسمى عندهم بالمجول يجوز ان يكون غير  
 جملة اذا انتظم اسنادا معنويا نحو ما هو بتمام زيد فهو ضمير مجول  
 اي ضمير شأن مبتدأ وبقايم خبره وزيد فاعل بتمام ولا يجوز في مذهب  
 البصريين ان يفسر ضمير الشأن الجملة مصرح بجزئتها سالمة من حرف  
 الجر قلص ان اراد يقول بعضهم ما في الحليات كان في كلامه ردا على  
 ابي حيان في جعله ما بعد ضمير الشأن هنا غير جملة **ولو كان كذلك**  
**لم تدخل الباء في الخبر لان البناء لما تدخل في خبر ما المجازية بالاتفاق**  
 وخبر ما التمهيد على الضمير حيث لا يكون الخبر جملة وخبر ضمير الشأن  
 لا يكون الجملة ونظم قول آخر اي قول بعضهم **في حديثه**  
**الوحى ما انا بقاري ان ما استنها مية مفعولة بقاري اي اي شيء**  
 انا بقاري ودخول الباء في الخبر ياني ذلك ويثبت كون ما انا فيه  
 فان تقديرها استنها مية بصير الكلام اشا تا والباء لا تزاد الا في خبر  
 النفي والثاني عشر قول الزحشي في ايما تكونوا يدرككم الموت  
**فمن رجع يدركه** وهو طاهر ابن سليمان وخرجت قرأته على حذف فاء  
 الجواب اي فيدرككم وهي قراءة ضعيفة وعبرة الزحشي ويجوز ان  
 يقال حمل ما يقع موقع ايما تكونوا وهو ايما كنتم كاحمل ولا باعث في  
 قول الشاعر مشاييم ليسوا مصليين عشيرة ولا باعث الامس عن عراها  
 على ما يقع موقع ليسوا مصليين وهو ليس مصليين فراجع كارجع زهير

نقول لا غائب مالي ولا حرم وهو قول سيبويه ويجوز ان يكون متصلا  
 بقوله ولا تظلمون فتيلا وهذا ما يقوله المصنف قال **اي يجوز كون**  
**الشرط متصلا بما قبله اي ولا تظلمون فتيلا ايما تكونوا اي لا يتفق**  
**شيئا مما كتب في صحايف اجالك ايما تكونوا في ملازم حروب او غيرها يعني**  
**يكون الجواب محذوفا وما دلولا عليه بما قبله ثم يبتدأ بدركم الموت**  
**ولو كنتم في بروج مشيدة** والوقف على هذا الوجه على ايما تكونوا وفي حواشي  
 النفاذ اني ست زهير عن سيبويه عنده محمول على التقديم والتأخير  
 اي يقول ان افاته وعند البعض على اضمار الفا كما ذكر المبرد في هذه  
 الآية فان قيل لعل المراد هنا ايضا على بنية التقديم فيكون على قول سيبويه  
 قلنا جيبنا لا حاجة الى جعل ايما تكونوا في موضع ايما كنتم اللهم  
 الا ان يقال ان رفع المضارع عند بنية التقديم اما يكون اذا كانت  
 الشرط ماضيا وهمنا بحث اخر وهو ان كون الشرط ماضيا والخبر مضارعا  
 ايما يحسن مع ان لقلها الماضي الماضى الاستقبال فلا يحسن ايما كنتم  
 يدرككم الموت الا على كناية الماضي وقصد الاستحضار وفتيلا على  
 الوجه الثاني معناه اذ في شيء من مدة الاجل لمن الاجور والبروج المشيدة  
 قصور وحصون مرفعة والبروج في المصل يوت على اطراف القصر  
 من ترجعت المراه ظهروا **وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الائمة**  
**نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ماضى** وذلك باستقرا  
 لغتهم ولان الشرط اذا كان ماضيا لا يظهر فيه اثر العامل فلا يقوى على  
 انما الجواب **نقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل**  
**الا في الشعر فانه لصيق بحاله يخفف فيه ملا يفتقر في السعة واما**  
**قول ابن بكر في كتاب الاصول انه يقال ايما كنتم فان نقله من**  
**كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على المحذوف اي حذف الجواب**  
**بل على ان المتقدم هو الجواب وهو حذو عند اصحابنا لان الشرط له**  
**الصور فلا يتقدمه شيء مما في خبره الثالث عشر قول بعضهم في**  
**بالاخر من اعماله ان اعماله مفعول به ورده ابن خروف بان حشر**  
**لا يتعدى كينفص وروح** قال تعالى ثامن تحت جنازتهم فكيف ينصب  
 المشق منه المفعول ومثل مثالين احدهما مثل المثل له في المعنى والاخر  
 لقيضه ووافقه الصفا مستدلا بقوله تعالى كرمه خاسرة اذ لم يورد  
 انها حشرت شيئا وبلغتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول  
 به ولو كان فعلا مستعدا ولان حشر متعد لا لانهم في التثنية بل الذين



خسر وانفسهم خسر والدين والآخر واما خاسرة فكانت على المنسب اي ذلك  
 خسر فان فاعلا قد يحكي المنسب بمعنى ذلكا وذات كذا كقولهم لا بن وثامر  
 اي ذولبن وثامر **ورج ايضا يتعدى يقال ربح دينار والحق ان كلا**  
 من خسرو ربح يستعمل لازما ومنعد يا وذاك بحسب قصد المتعلق متعلق  
 وقصد عدمه **وقال سيبويه اعلم ان السببه بالمفعول به فهو نصب**  
 على التشبيه **وبرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل حتى**  
 يقع المنسوب على التشبيه بالمفعول به بعده **لان لا يلحقه علامات**  
**الفوع** من حرف التانيث والتثنية والجمع **الابشرط** اي ان اسم التفضيل  
 لا يلحقه هذه العلامات الابشرط ان يكون خاليا عن معنى من واذا خلا  
 عنها فان كان مع فاباللام او مضافا مضافا فلا يقصد معها التفضيل على  
 المضاف اليه بخصوصه لحقت العلامات حتما ووجبت مطابقت  
 لصاحبه وان كان مضافا مضافه يقصد معها التفضيل على المضاف اليه  
 لم يتحتم لحاقها وجازت المطابقة وعدمها **والصواب انه تميز وجمع**  
 لانه من اسم الفاعل ان اول تنوع اعمالهم **الوجه الثالث**  
**ان يخرج** المذهب الكلام على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع  
 عن جهل بالقواعد او غفلة عنها فلنذكر منه امثلة احدها قول **اي**  
**الى عبده في كما اخرجك ربك من بيتك بالحق** اي اخرجك من بيتك بالحق  
 والصواب الذي لا يخفى عننا ان الكاف حرف قسم وان المعنى **الافعال**  
**لله والرسول** والذي خرجك فالكاف بمعنى واوالقسم وبما معنى الذي  
 وافعة على ذي العلم وجواب القسم بجاء لوتك **وقد شنع ابن الشجري**  
**على مكي في كتابه هذا القول** وسكونه عند فانه قد يشعر بانه مرمية  
 قاله ولوان قابلا قال كانه لا فعلان لا يستحق ان يفتق في وجهه  
 ويبطل هذه المقالة اربع امور احدها ان الكاف لم تحذف معنى واو  
 القسم في كلامهم لانظرا ولا نثران كيف يحل على ذلك التزميل وثانيها  
 اطلاق ما على الله سبحانه ولنا عن ذلك مندوحة وثالثها ارتباط  
 الموصول بالظاهر اي بالاسم الظاهر دون الضمير وهو فاعل اخرج يعنى  
 ربك **وباب ذلك الشعر** دون السعة كقولك **وانت الذي في رحمة**  
**الله اطمع** هذا عجز بيت من ثاني الطويل صدره فيا رب ليلى انت في كل وطن  
 وقابله عند العفيف على ما قيل مجنون بنى عامر وقدم مضى الكلام عليه في بحث  
 اللام ويايها **وصله باول السور** مع بتاعده ما بينهما فان ذلك  
 يقتضي ان يكون المنسوم عليه كونه لانفال الله والرسول فيطول الفصل

بين القسم والمقسم عليه **وقد عجبنا من الثاني** اي عن اطلاق ما وهي لما اعتقل  
 على الله سبحانه بانه قد جاء والسماء وما بناها اي وقد جاء هذا الاطلاق  
 في معرض القسم والتقدير ومن بناها واوترت ما على من الارادة بمعنى اي  
 كانه قيل اتسم بالفاد الذي بناها ودل على وجوده وكل قد رتب بناها  
 وعنه اي وعن مكي **انه قال للجواب بجاء لوتك** فلا تكون موصولة  
 باول السورة وهذا جدار عن الرابع وجد الماهم له صلى الله عليه وسلم المشار  
 اليه بجاء لوتك وهو ما روي ان عيسى بن مريم لما اقبلت من الشام فيها  
 تجارة عظيمة ومعهما اربعون واكثامهم اليوسفيان وعمر بن العاص  
 ومحمد بن نوفل وعمر بن هشام فاخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاخبر المسلمين فاجتمع بلقيها لكثرة المال وقلة الرجال فلما خرجوا مبلغ  
 الخبر اهل مكة فنادى ابو جهل فوق الكعبة يا اهل مكة انما انما انما على وجه  
 ودلول غيركم امواكم ان اصحابكم محمد لم يفلحوا بعد ها ابل فخرج ابو جهل  
 بجميع اهل مكة ومضى بهم الى بدر ما كانت تجتمع العرب عليه لسوقهم يوما  
 في السنة وكان عليه الصلاة والسلام هو الذي دفران فنزل عليه جبريل  
 بالبريد باحدى الطائفتين اما العير واما قريش فاستشار اهلها به فقال  
 بعضهم هلا ذكرت لنا القتال حتى نتاهب له ان اخرجنا العير فرد عليهم وقال  
 ان العير مضت على ساحل البحر وهذا ابو جهل قد اقبل فقالوا يا رسول الله  
 عليك بالعير ودع العدو وفخصيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ابو بكر  
 وعمر فاحسنا ثم قام سعد بن عباد فقال انظر امرك فامض فو الله لو  
 سرت الى عدن اسين ما تخلف عنك رجل من الانصار وقال المقداد امض لما  
 امرك الله فانامعك حينما احببت لا نقول لك كما قالت بنو اسرائيل لوسى  
 اذهب انت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون ولكن اذهب انت وربك  
 فقاتلا انا معكما مقاتلون فنبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اشروا  
 على ايها الناس وهو يزيد الانصار لانهم كانوا عدوهم وقد شرطوا حين  
 بالبيعة بالعقبة انهم يراء من ذمامه حتى يصل الى ديارهم فحققت انت  
 لا يروى ان نصرته الا على عدوهم بالمد ينتقام سعد بن معاذ وقال  
 لك انك تريد يا رسول الله قال اجل قال قد امانا بك وصدقناك ونشهد  
 ان ما حبيت به هو الحق واعطيتك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السبع  
 والطاعة فامضى يا رسول الله لما اردت فوالذي بعثك بالحق لو  
 استمرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك ما تخلف منا رجل  
 واحد وما نكرم ان نلقى عدونا وانما لنصبو عند الحرب صدوق عند اللقاء

مر



ولعل يريكم منا ما تقرب عيناك فربنا على بركة الله فستطرد قوله ثم قال  
سيروا على بركة الله تعالى وابشروا فان الله قد وعدني احدى الطائفتين  
وانه لكاني انظر الى مصارع القوم والمعنى مجاد لوتك في ايثارتك للجهاد  
اظهار الحق لا يثارتهم قلقى العيون عليه فالصبر في مجاد لوتك وتلك  
الفرق من المؤمنين الكارهاين للفرج لعدم استعدادهم له **ويرده عدم**  
**توكيده** اي عدم توكيد مجاد لوتك مع انه مصارع مثبت فلو كان جواب  
قسم لاكد وفي الآية اقوال اخرتها **ان الكاف مبتدأ وخبره**  
**قالقوله** في الشرح تأمل قوله اخر مع قوله ثانيا فانها ان اعتبر القول  
المقدم ولما حتى يكون هذا ثانيا لم يصح لان الاقوال لعقيد كونها  
اخرا لا تشمل ذلك اصلا واجيب بان الضمير عايد على الاقوال لا لعقيد  
كونها اخرا والالكان هذا ولما فند بر **ويفسد** اي يفسد هذا القول  
**افترأني** افترأني هذا الاخير **بالفا** وليس من مواطن الاقتراح وخلوه  
من رابط وهو جملة وتباعد ما بينهما مع كونها اثنا ايضا **ثالثها**  
**انها** اي ان الكاف نعت مصدر مجذوف اي مجاد لوتك في الحق الذي  
هو اخر اجك من بيتك جدا لا مثل جدال اخر اجك وهذا انبيد  
**تشبيهه** التي بنفسه اذ هو عبارة عن تشبيه الجدال في الاجراج بالجدال  
فيه وهو ظاهر البطالان **ورابعها** وهو اقرب مما قبله من التواتر  
الثالث والاقوال الثلاثة وعزاه في البحر الزجاجة اذ نعت مصدر  
ايضا مجذوف ولكن التقدير بقل لا يقال ثابته لله والرسول  
مع كراهتهم بثبوت مثل بثوت اخر اج ربك اياك من بيتك يعني  
مهاجرة ومسكنه او بيتهم وهم كارهون اي في حال كراهتهم وهذا ثاني  
وجهي ما في الكثاف وخامسها وهو على ما في البحر للخفض وهو اقرب  
من الرابع **انها** نعت لحقا اي اوليك هم المؤمنون حقا كما اخر جك  
اي مثل جمة اخر اجك وحقق اقرب صفة مصدر مجذوف اي ايمانا  
لانهم حققوا ايمانا بما ضوا اليه من مكارم اعمال القلوب ومحاسن افعال  
الجوارح او مصدرا مؤكدا كقوله هو عند الله حقا **والذي** سهل هذا تقاربا  
**ووصف** الاجراج بالحق في الآية في قولهم مجاد لوتك في الحق اذ هو المراد  
به **وسادسها** وهو اقرب من الخامس وهو اول وجهي الكثاف  
انها خبر مجذوف اي هذه الحال كحال اخر اجك اي ان حالهم في  
كراهته ما رايت من تنفيسك القراء مثل حالهم في كراهية حرو جك  
للحرب وفي الآية اقوال اخر منتشرة بلغ بها البوحيان في نزع الى خمسة

قوله ولم يركبها ما عده المصنف ثانيا ولم يركبها ثم قال بعد كلام طويل  
والذي يظهر لي ان الكاف ليست لمحضر التشبيه بل فيها معنى التقليل  
اي لاجل ان خرجت اعزاز دين الله وقتل اعدايد نصرت الله وامدك  
بالملايكة فتكون الكاف متعلقة بمجدوف وهو نصرت دل عليه الكلام بعد  
وهو اذ تستغيثون ربكم الآية **المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب**  
**الشواذ** هو بكر اليم قال في القاموس يهر مهران بالكسر بالسند ومهران  
قربة باصفهان وجد احمد بن الحسن المقرئ ولعله صاحب كتاب الشواذ  
**بمن قرأ ان البقر تشابهت بنشربيل** في اوله وبثاء التانيث في  
نزع ان العرب تزيل تاء على التاء الزايدة في اول الماضي **والنشد**  
**نقطعت** في دونك الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت بل هو مصنوع  
ديعول ولا هذه القاعدة وانما اصل القراءة ان البقر تاء الواحد  
ثم ادغمت في تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين لا من كلمة واحدة ومصدر  
ذلك تانيث الفعل ولو كان كما زعم لعقل تشابه بنشربيل تاء التاء اوله من غير  
الحاق تاء التانيث **المثال الثالث قول بعضهم في ومالنا ان لا نقاتل في**  
**ان الاصل ومالنا وان لا نقاتل بالواو اي ومالنا وتوكل القتال كما**  
**نقول ما لك وزيل** ويكون ما بعد الواو منصوبا على انه مفعول محذوف  
ثم حذف الواو ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول محذوف  
**الذي** قول محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع وهو كتاب  
خالص فيه اقوال الحقين في امور كثيرين ان الذي وان المصدرية  
يشافرضان في الوقوع فينبغي كل منهما موقع الاخر فتشفيح الذي مصدر  
موقع اه كقول القوم **اجداد المحبين كالذي اري كيدي من حب**  
**ميه** بفتح هو من ثاني الطويل من تضيق لجبل وقبلة سلوا الواجد  
الخبر عن الهوى وذو البث اعيانا يسوع فيمرع الواحد المحب من وجد  
به وحذا والبث بتشد يد المشقة بعدة موحدة الحزن وفي التثنية  
انما اشكوا بئى وحزنى الى الله وباح بالحبيب اظاهرة ويصرح من الاصراع  
وهو تبيين الامر وكشف الحق لانهم متعد والتضارع خلاف التعويض  
ويخرج كيمرغ لفظا ومعنى والقوم عص السلاج ونحوه مما يخرج باليد  
او بالفتح الاثارة وبالضم الالم والايجاد جميع كيد وهي موشة فتخرج بالمشا  
الفريق ثم الذي ان كانت موصولة حرويا كما زعم هذا القائل فصلتها  
لجمل الاسمية وهي كيدي من حب مية لفتح واري جملة معترضة بيان  
الوصول وصلته والمعنى اقترح اكباد المحبين مثل فتح كيدي وان كانت



موصولا اسميا فضلت اري وما بعده والعائد محذوف اي اراه ونفخ  
 الواقع قافية بالمشناة التخيبة مفعول ثان وكبد ي مفعول به له قدم  
 عليه والذي صفة لمحذوف والمعنى انفرج تلك الابواب فترجا كما لفرج  
 الذي اراه يفرج كبد ي من جب مية ويقع ان المصدر به بمعنى الذي  
 كقولهم زيدا عقل من ان يكذب اي من الذي يكذب انتهى فاما نوع  
 الذي مصدرية فقال به بولس والفرار والفرارى وارنضاه  
 ابن حروف وابن مالك وحملوا منه ذلك الذي بمشرا عباد  
 فانه لم يجد علمنا ضمير والتقدير عند هم ذلك بتبشير الله عباده وقد  
 الجمهور العائد محذوف والاصل بمشرا الله عباده ان كان ذلك عبارة  
 عن التواضع المحذوف المار بم العائد محذوف او حذف معا وفيه حذف  
 العائد المحذوف مع ان الموصول لم يجر بما جرب العائد او بشر الله عباده  
 ان كان عبارة عن التبشير والعائد محذوف منصوب وخضتم كالذي  
 خاضوا فان الذي مفرد وضمير خاضوا جمع لا يعود عليه فالتقدير  
 وخضتم كخوضهم ورد بان التقدير كالحوض الذي خاصوه فالعائد محذوف  
 والذي صفة مصدر او على حذف النون من الذين لطول الكلمة بالصلة  
 التي كالجزي اي وخضتم كالذي خاضوا واما عكسه وهو وقع ان  
 المصدر به موقع الذي فلم اعرف قايلا به سواء والذي جراه عليه  
 اي على القول به اشكال هذا الكلام يعني زيدا عقل من ان يكذب فان  
 ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له وفيه  
 اشكال من وجه اخر وهو ان اذا كانت اسما بمعنى الذي امتنع ان يكون  
 يكذب في مثل انت اعقل من تكذب بالفاء القوقية للخطاب ووجب  
 ان يكون بالفاء التحتية للغيبة ليكون محتملا لضمير يعود على ان الحق  
 هي اسم بمعنى الذي لكن المسموع فيه انما هو الخطاب وكذا ابرد الاشكال  
 بخلاف العقل من ان الكذب اذا لا يستقيم من الذي الكذب وقد سكت  
 المصدر عن هذا الاشكال وقال في حواشي التسهيل في باب الاصناف ان  
 من امثلة سبعويه انت اكرم على من ان اضربك وان الزجاج قال كانه  
 بلغه انه عزم على ضربه فقال ذلك والمعنى من صاحب اذا لا يفضل  
 شخص على الضرب واصناف الضرب الى الخطاب لانه هو قد اضاف للضرب  
 الى نفسه حين يوم انه يضرب فقال له انت اكرم على من صاحب الضرب  
 الذي تنسبه الى نفسك وليس لك فاضافه اليه لانه تلبس به عند  
 ما اعتطفه يقع به في هذا صريح الكلام وقد يقال المراد بصاحب

مزبك

ضربك المتكلم الا انه لا يستعمل في هذا المعنى بل في معنى انت على كريد  
 فلا اضربك ونظاير هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال  
 فلا يحل على ما لا معنى له وقل من يتنبه لا تشكك لها وظهر في فيها توجها  
 احدها ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فتاويل والفعل  
 بالمصدر اولا وباول المصدر بالتوصف كاسم الفاعل هنا فيقول الكلام  
 الى المعنى الذي اراده اذ يصير معناه حينئذ انت اعقل من الكاذب  
 وهو معنى الذي يكذب ولكن يوجد يقبله العلم وذكر واه نظاير  
 وامثالا لا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن  
 ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء بتاويل ان والفعل بالمصدر  
 الذي هو الافتراء ومعنى هذا ما كان مفترى بتاويل المصدر باسم  
 المفعول لان فعله مبني للمجهول ليصح الاخبار به عن القرآن وان صح  
 سلب الافتراء نفسه عن القرآن الا ان سلب النبي وارد على أسلوب  
 الاثبات متفرع عليه فلا يصح الاخبار به اثباتا فلا يصح نفيا والافتراء  
 باقيا على معناه المصدر ي لا يصح الاخبار به اثباتا فلا يصح نفيا **وقال**  
**ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون**  
**للقول على ان ما مصدرية ما ولة مع صلته بالمصدر والقول في تاويل**  
**المقول اي يعودون للمقول فين لفظ الظاهر فهو عبارة عن غيبات**  
**وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة**  
**اي كفارة الظهار العود الى المرأة نفسها اي بجمعتها لا العود الى**  
**القول نفسه كما تقول اهل الظاهر قالوا بالبرقيات في نحره الظاهر**  
**ان قوله تعالى يعودون لما قالوا ان يعود واللفظ الذي سبق منهم**  
**وهو قول الرجل ثانيا انت متى كظها رمي فلا يلزم الكفارة بالقول**  
**الاول اعما يلزم بالثاني وهذا ميل منه الى مذهب اهل الظاهر فانه**  
**كان ظاهرا وان انتهى الى الشافعية حتى ذكره البدر بن قاضي شهبة**  
**في طبقاتهم وفي المراف لابن المنذر قال الحسن العود العتبات**  
**في الفرج وقيل ان جمع على اصابته فاذا فعل ذلك وجبت عليه الكفارة**  
**وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة ايضا وقال احمد اذا اراد ان يعطي**  
**كفر وقيل اذا خرج الظاهر من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول**  
**الثوري وروي عن طاووس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها**  
**بعد الظهار فقد وجبت وهذا قول الشافعي وقال بعض اهل الكلام**  
**اذا عاهد ظاهرا منها ثانيا وجبت عليه الكفارة وفي تفسير قاضي**





المفسرين ثم يعودون لما قالوا اي الى قولهم بالندراك ومنه المثل  
 عاد المعت على ما امد وهو ينقض ما يفتضيه وذلك عند الشافعي  
 بامساك الظاهر عما في النكاح زمانا يمكنه مقارنته فيه اذا تشبيهه  
 بقنا ولجزمته لصحة استغناها عند وهو اقل ما ينقض به وعندنا ان  
 حنيفه باستباحته استباحها ولو بنظرة شهوة وعند مالك بالعزم  
 على الجماع وعند الحسن بالجماع او بالظهار في الاسلام على ان قوله تظاهر  
 بمعنى تعتادون الظهار اذا كانوا يظهرون في الجاهلية وهو قول الثوري  
 او بتكراره لفظا وهو قول الظاهرية او معنى بان يعلف على ما اوردوه  
 قول ابي سبله والى القول فيها بامساكها واستباحة استباحها او وطئها  
**وبعد هذا الوجه عندى ضعيف** اي واقول بعد ذكر هذا التوجيه  
 تنبيه لهذا الوجه عندى ضعيف وقد مر للمصنف نظيره هذا التركيب  
 غير مأموره **لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه** وفي المثال اذا اقول  
 ان يكذب بالكذب ثم الكذب بالكاذب كان المعنى زيدا عقل من الكاذب  
 والكاذب ناقص فقد فضلت زيدا على الناقص ولا فضل لهذا التفضيل  
**اذا انت فضلت امرؤا برأعة على ناقص كان المدح من النقص**  
 في القاموس برع وشك برأعة وبروعا فاق اصحابه في العلم وغيره  
 او ثم في كل فضيلة وجمال فهو بارع وهي بارعة وبرع صاحب علم وهذا  
 ابرع منه اصغر وامر بارع جميل والبريعة الفايقة الجمال والعقل  
 وتقول مدح كنهه مدحا ومدح حسن التبعاع عليه كمدح وامتدح  
 ومدح المدح والمدح والحمد وحه ما يمدح به الجمع مدائح وامادح  
 ومن قيل ما الشد المص قول بعضهم الرثان السيف ينقص قدره  
 اذا قيل ان السيف اضعى من العصا **التوجيه الثاني ان افعل**  
**ضمن معنى بعد معنى المثال** زيدا بعد الناس من الكذب لفضله  
 من غيره فمن المذكور في المثال بعد عقل ليست الجارة للفضول لعدم  
 القصد الى معنى التفضيل حقيقة بل متعلقه بافعل لما ضمنه اي لما تضمنه  
 من معنى البعد فهو تشابه من في نحو قولك بعد زيد من كذا لا لما فيه  
 من المعنى الوضعي اي لا متعلقه به لما فيه من المعنى الموضوع له يعنى  
 معنى التفضيل لعدم ما يصلح مجرورا من هذه **والفضل عليه متروك**  
**ابدا مع افعل هذا** اي المضمن معنى البعد لقصد التحميم اعترض عليه  
 الشارح بما حاصله ان الفعل المأول مع ان بالمصدر في المثال مسند  
 الى ضمير المفضل فينبغي اضافة ذلك المصدر اليه لا ذلك اذا قلت اعجبتني

ما صنعت

ما صنعت كان التفضيل براعيتي صنعتك ويجوز ترك ايضا ولا يقدح  
 ذلك في عرضنا في المثال يكون المعنى زيدا بعد الناس من كذب زيد  
 مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه ويلزم مشا وكذا الناس في ذلك  
 البعد لكان التفضيل وهذا بعز عن مظان التوجيه وبان في كلامه الجمع  
 بين اضافة اسم التفضيل واستعماله بمن وهو محتج واجاب المحقق عن  
 الاول بان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته الى فاعل  
 ذلك الفعل لان المصدر لا يضر ولا يلزم ذكر فاعله واستخيرا انه اذا المر  
 يجب ذكر الفاعل لم ينتج ويتقدير ذكره يكون الاعتراض ودعواه ان الغرض  
 من سكتها بان المصدر الخاص منيها ولا دخل للفاعل في ذلك دعوى  
 لا دليل وعن الثاني بان من الاول في كلامه هي المتعلقة بفعل ما تضمن  
 من معنى البعد والثانية بمعنى على متعلقة بفضله وهي علة لكون زيدا  
 بعد الناس من الكذب ثم قال الشارح وقد استبان ذلك ان التوجيهين  
 اللذين ظهروا لا معول عليهما والمحق القول على ما افادكم الامد الرضى فانه  
 قال واما نحو قولهم انا اكبر من ان اشعر وانت اعظم من ان تقول فللمقصود  
 تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر  
 والقول وافعل التفضيل معيد بعد المفاضل من المفضل وتجاوز عنه فمن في  
 مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت تعلقت بافعل التفضيل  
 بمعنى مجاوزا بان بلا تفضيل بمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك انت  
 بان من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية  
 متعلقة بافعل التفضيل تقريبا من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيدا  
 افضل من عمر وقعناه في الفضل عن رتبته فمن فيما نحن فيه كالنفضيلية  
 اتفق كلامه ولا مزمير عليه في الحسن **ولو لا خشية الاسهاب هو مصدر**  
**اسهب الرجل اذا اكثر من الهام فهو مسهب** يقع الهاء كذا في الصحاح **لاورد**  
**لك امثلة كثيرة من هذا الباب لنقف منها على العجب العجيب** قال  
 صاحب عمدة الحفاظ العجب كذا والتعجب حالة تعرض للانسان عند الجهل  
 بسبب الشئ وقيل بعضهم التعجب زيادة في وصف الفاعل خفي سببها خرج  
 بها المتعجب منه عن نظائره وقال في القاموس العجب ما يرد عليك وفي التعجب  
 لا ين خطيب الدهشة وعن ابن الاعرابي العجب النظر الغير متجناه ولا الوقف  
 والعجب ما جاوز حد العجب **الجهة الرابعة ان يخرج على الهمز**  
**البعيد من التواعد والوجه الضعيفة في الصناعة ويتروك الوجه القريب**



والقوى فان كان لم يظهر له الا ذلك الامر البعيد والوجه الضعيف فله  
في تحريكه عليه عذر فان ذلك مبلغه من العلم ولا يكلف الله نفسا الا  
وسعها وان ذكر الجميع اي جميع الوجوه الممكنة من قوى وضعيف وقرب  
وبعيد فان قصد بذلك بيان المحقق اي بيان ما يحتمل اللفظ من الوجوه  
توسيعا للذات او تضييقا للطالب وتزنيته لتزنيته نفسه في مبادي العربية  
الحسن الا في الفاظ التثنية فلا يجوز ان يخرج الاعلى ما يخلب على الظن  
ارادته منها فان لم يخلب شي فليذكر الا وجه المحتملة من غير تحسيف  
وخروج عن الطريق السهلة وان اراد مجرد الاغراب على الناس اي اثبات  
بالغريب وتكثير الالوهة وصعب شديد وسأضرب كل مثله او ردها  
لك مثلا لا مثالا وليس من ضرب المثل مما خرجوه على الامور المستبعدة  
مع امكان القريب كتحسينها وامثالها احدها قول جماعة في وقيله  
ان عطف على لفظ الساعة من قوله تعالى وعند علم الساعة فمن خفض  
وهو عامم وجرم وعزها اي وعلم قبيله وعلى محلها فمن نصب وهم كرمية  
والوعمرو وابن عامر والكسائي وغيرهم مع ما بينهما اي بين المعطوف والمعطوف  
عليه من البناء عند واحد من قول ابي عمر وهو ابن العلا قاله في مجلس بلال  
ابن بردة لما سئل بلال عن هذا فقال لم اجد لها محادا فقال ابو عمر انه  
منك قريب او ليكن ينادون قال للقرني وبرده كثره الفصل وان  
ذكر هناك المشار اليهم وهو الذين لا يؤمنون في قوله تعالى ان الذين  
كفروا بالذكري بالكتاب ان جزم ادبيك ينادون من مكان بعيد  
تمثيل لهم في عدم قبولهم واستماعهم بمن يصيح به من مسافة بعيدة وبعد  
من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى من القرآن ذي الذكر  
ان ذلك الحق يخافهم اهل النار وكبر بينهما وقول بعضهم عطف على قول  
الكوفيين ولو قالوا وابعده من هذا مشهور الى قول الكوفيين والزجاج  
لكان احسن لان البناء عند بين المعطوفات هنا اشده من البناء عند بين  
القسم وجوابه بكثير في عم ايتنا موني الكتاب ان عطف على ووهبنا له  
الاستماع مع بناء ما بينهما وفي عبارة تدشاج لان العطف على ووهبنا لا على  
ووهبنا وقول الزمخشري عطف على قول جماعة قاله المحشي وكل امر مستقر  
بالكسر اي متد الى غاية في من جزم مستقر على انه صفة امر ان كلا عطف  
على الساعة في اقرب الساعه وابعده من قول ايضا وفي موسى اذ اراد  
ان عطف على وفي الارض ايات مع بعد ما بينها وابعده من هذا في قوله

فاستفتحهم

فاستفتحهم الربك البنات انه عطف على فاستفتحهم اهم شد خلقت  
قال هو معطوف على مثله في اول السورة وان تناقضت بينهما المست  
وقرر هذا المقام بان يفتي امر رسول الله ولا باستفتاء قرآن عن وجه كراههم  
البعث وساق الكلام في تقريره جار لما يلا يمد من القصص متصلة  
ثم باستفتائهم عن وجه التسمية حيث جعلوا الله البنات ولا نفسهم  
البنين وهم قد زاده واعلى شركهم ضلالات اخر من التجسيم وتجويز  
البنات على الله سبحانه فان الولادة مخصوصة بالجسم الكاين  
الفاستفتحهم ولغضيل النفسهم عليه حيث جعلوا اوضع الجنسين له وارفها  
لهم واستفتائهم بالملائكة حيث اسوهم ولذلك كوراحلي الكار ذلك  
وابطاله في كتابه مرورا وجعله مما تكاد السموات ينظرون منه وثيق  
الارض وتخر الجبال هذا وقد ورد دعوى هذا العطف بانهم  
عدوا الفصل بجملة واحدة مثل قوله كل الجا واضرب زيد وخبرنا  
من اقبح التركيب فكيف اذا كان يحمل كثيره والصواب في هذه الايات  
كلها خلاف ذلك كله فاما وقيله فمن خفض وقيل الواو للقسيم  
وما بين الجواب وهو ان هو لا يقوم لا يؤمنون وقيل الجواب محذو  
اي لينصرون واختاره الزمخشري فانه يجدان ساق الاقوال والذي  
قاله ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف  
علا محسن اعترافنا ومع تناقض النظم وقوي من ذلك ووجه ان يكون  
الحرف والنصب على الضم وحذف فاعلم قال ويكون قوله ان هو لا  
قوم لا يؤمنون جواب القسم فهو كما ترى جعل الحرف القسم المقدر  
لايواو والمفوضة لها كما قال المصم واما من نصب فقتل عطف على  
سهم من قوله ام يحسبون اننا لا نسمع سرهم ونجواهم وعزى هذا القول  
الى الاخفش او على مفحول محذوف محمول ليكتبون اي ورسلا  
للفظة ملازمون ذلك وقيله او محمول ليعلمون من قوله الامن شهن الحق  
وهو يعلمون اي يكتبون ذلك المذكور من السر والنجوى وقيله او يعلمون  
الحق وقيله او انه مصدر لقول محذوف فاقاله الاخفش ايضا وعطفه  
الزجاج على محل الساعه كما تقول عجبت من ضرب زيد وعمر اكرا في  
الكشاف وقيل منصوب لفعل محذوف اي ويعلم قبيله والنصب  
على استقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وقد يوثق بان حكاية  
هذه الاقوال في توجيه النصب فيها هو الصواب غير صواب بل البعد فيها  
البناء عند الموجود في الوجه الذي ادعى انه غير صواب بل البعد فيها



حكاه هنا اشد وانت اذا نظرت رايت البعد في هذه الاقوال لافي كلها  
فتامل وقيل هي قراة الاعرج والى قلابه والحسن وغيرهم فقتل عطوف  
على علم الساعدي حذف مصنف اي وعند علم قبيله ونسب الى الكاوي  
وقيل قبيله مبتدا وما بعده الخبر وقيل خبر محذوف تقديره مسموع  
او مقبل وجملة النداء وما بعده مقول القول **واما ان الذين كفروا**  
**بالذكر فقتل الذين بدل من الذين في ان الذين يخلون وقلوبهم**  
**لا يخفون واخبروا بالخبر** والحقارة حيث انشعر عليه كبره اعتبر  
محمود ان الذين كفروا بولا من ان الذين يخلون والامر في ذلك  
سهل وقيل هو كلام مستأنف وخبر ان محذوف مثل ما تدون او هاتك  
قاله قاضي القضاة **وقيل الذين مبتدا** سمي اسم ان مبتدا باعتبار ما كان  
عليه قبل دخول الناصح خبره من كواو يمكن حذف رابط **يستم اجلف**  
**في تعيينه فقتل هو ما يقال لك اي في شاعته وقيل هو ما جاءهم**  
**اي كثر وايد في ما معنى الشرط والجملة الشرطية مع جوابها المقدر خبر**  
قتل وفيه نظر لان الخبر يجب ان يفيد مالا يفيد المبتدأ وقد يختلف  
هنا فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قائم وقد يجب  
بان الخبر استعمل على تعيين خبره ان كثر يحين الجي والخبر عنه لم يستعمل  
على ذلك فافاد الاخبار واستقام **وقيل هو لا يتيه الباطل اي لا ياتي**  
**مهم اي من الكافرين بالذكري لا ياتي باطلهم اي متى راموا ابطلا لا**  
له بان لا يكون حقا ثابتا من عند الله لم يصلوا اليه **وهو عجيب**  
**لان الظاهر ان اجابته من جملة خبره لا من صفة كتاب عزيز**  
**شهرة لعزته واما صر والقران الابه فقتل الجواب محذوف**  
**اي انه لم يزل الشيا عليه بقوله ذي الذكر اذ مضى صاحب**  
الشيا والشئ من قولك فلان مذكورا وصاحب الذكري والموعظة  
او ذكر ما يحتاج اليه في الدين من الشرايع وغيرها **وانك لمن الكسبي**  
**بدليل وعجبا ان جاءهم منذر منهم اي بشرتهم مثلهم فان الرسالة**  
تنضم النذارة او ما اذ هو كما زعموا اي ما امر الرسول الذي جاءهم  
كما زعموا بدليل وقال الكافر **ون هذا ساحر كذاب** او ما كثر به  
من كفر لخلل وجهه فيه بدليل الذين كفروا في عزة وشقاق اي في  
استكبار عن الحق وخلاف لله ورسوله ولذا كفروا به **وقيل الجواب**  
**لجواب كواو فقال لا يخفى هو ان كل الكاذب الرسل ولا يخفى ما**  
**بينهما من البعد وقال القران وتقلب هو قوله تعالى لان معناه**

**صدق الله** او صدق محمد صلى الله عليه وسلم **ويروى ان الجواب لا يتقدم اي ان**  
**جواب القسم لا يتقدم عليه فان اريد انه دليل الجواب فغير يبي** وقد جوز  
الزنجري ان يكون من خبر مبتدأ محذوف على انها اسم للسورة كما قال هذه  
صناد يعني هذه الصورة التي اعجزت العرب والقران ذي الذكر كما تقول  
هذا حاتم والله تريد هذا هو المشهور بالسجاء والله **وقيل هو كواهلكننا**  
**الامة وحذفت اللام اي لام جواب القسم للطول والاصل كواهلكننا**  
كما حذفت من قوله قد افلح في جواب والشمس ومخاها **واما ثم ايتنا فحطفت**  
**على ذلك وما كثر به وسمي لترتيب الاخبار لالتوقيت الزمان اي شعر**  
**اخركم بانا ايتنا موسى** في الترتيب بين الاخبار بين والراخي في الاخبار  
وان كان مضمون ما عطف بها سايقا في الزمان او في التفاوت في الرتبة  
كما قد قيل وما كثر به قد عاينا وحديثا ثم اعظم من ذلك انا ايتنا موسى الكتاب  
**واما وكل امر مستقر فبتدأ حذف جح اي وكل امر مستقر عند الله ثابت**  
عنده واقع او ذكر وهو حكم بالصفة عاينها لا يخلل فيها وما بين ما اعتراض  
وقوله بعضهم الخبر مستقر كما هو في قراة وحذف على الجواب حمل على  
ما لم يثبت في الخبر لان الحذف على الجواز انما يخل في بعض التوايح على الصحيح  
ولم يثبت في خبر المبتدأ **واما وفي موسى بالحلف على جهتها من وتركها فيها**  
**اي وتركها فيها في قصته في الثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه**  
**ان يطوف بها ان الوقت على فلا جناح وان ما بعده اغراء هو في اصطلاحهم**  
وضع الظرف او الجار والمجرور موضع الفعل الطلبي وهذا احد انواع اسما  
الافعال وليست شرط في بحر وهذا النوع ان يكون ضمير مخاطب والجمهور  
على انه مقصور على السماع ومنه ما هو لازم ومنه ما هو متجد وعليك  
من الفاظه قد يستعمل بالباء في الحديث عليك بذات الدين تربت يداك  
وكثرا بدونها قال تعالى عليكم انفسكم وجعل ما بعد لا جناح اغراء **ليفيد**  
**صرحا مطلقا من الظروف بالصفة والمروءة** وهو المعنى بالسعي الذي  
هو احدا وكان للجم والعزة عندنا والصفة والمروءة علما جليلين بمكة وكانت  
اساق على الصفا ونايله على المروءة وكان اهل الجاهلية اذا سعى سحرها  
فلا جاء الاسلام وكبرت الصغار يخرج المسلمون ان يطوفوا بينهما لذكر  
فتول قوله تعالى ان الصفا والمروءة من شعائر الله اي من اعلام مناسكه  
جمع شعيرة وهي اعلامه فمن حج البيت او اعقر فلا جناح عليه ان يطوف  
بهما ولا جناح على من سعى في الحج والعزة والغافل في الوجوب  
فمن احمل انه سنة وبه قال الثوري وابن عباس لقوله فلا جناح فانه يفهم من



التخيير وهو ضعيف لأن نفي الجناح يدل على الجواز الدخول في معنى الوجوب  
فلا بد فقه وعنه أن حنيفة أنه واجب بحجبه بالدم وعنه مالك والشافعي  
أنه ركن لمؤله صلى الله عليه وسلم استحوافاً أنه كتب عليكم السعي رواه  
الشافعي وأحمد وغيرهما **وبرده** أن هذا أعوذ الغايب **وأن اغراء الغايب**  
**ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن إنساناً ممدوده عليه رجلاً ليس في**  
**أي ليلزم رجلاً غيري** وفي شرح التمهيد لأن قاسم أن أصل الاغراء  
أن يكون للمخاطب وما ورد منه المتكلم أو الغايب فنشاذ **والذي فمرت**  
**به عائشة رضي الله عنها خلاف ذلك** عائشة هي أم المؤمنين أم عبد الله  
بنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق رضي الله عنه  
فقهاء النساء الأئمة روى عنها جماعة من الصحابة وجماعة من كبار التابعين  
قال مسروق رأيت شجرة الصحابة تليها ألوهة عن العرائض وكان إذا حدثت  
عنها قال حدثتني الصديقة بنت الصديق حبيب حبيب الله المبراه  
من فوق سبع سموات وعن أبي موسى قال ما أنشكنا أصحاب النبي صلى الله عليه  
حديث قط فسالنا عنه عائشة لا يوجدنا عند حاضرتها وكان لها مع ذلك  
الخط الوافر من العفاسة والبلاغة مع ما لها من شريف المناقب ومن  
عجب ما نقل عن ابن جرير وكان أعلم أهل زمانه أنه ذهب إلى أن عائشة أفضل  
من أيها وهذا فرق للجماع توفيت على الصحيح بالدين سنة سبع وخمسين  
ودفنت بالبقيع ليلاً وصلى عليها أبو هريرة وله رواية الأثرنا سائها  
**وقضيتها مع عروة ابن الزبير** وكان ابن اختها أسما بنت أبي بكر رضي الله  
هو أبو عبد الله القرشي الأسدي المديني الأمار الفقيه روى عن أبيه  
وعلى وسعيد بن زيد وأسامة ابن زيد وعائشة وأبي هريرة وابن عباس  
وعنه بنوه وأجلهم هشام وابن المنكر والزهرري وأبو الزناد وغيرهم  
وكان يثبثاً حافظاً فقيهاً عالماً بالسيرة وهو أول من صنف المغازي ولد  
سنة تسع وعشرين قال أبو الزناد فقهاً المدينة أربعمائة المسيب وعروه  
وقتيصه وعبد الملك بن مروان وعن الزهرري قال رأيت عروه وصحيفة  
بحر الأندلس الدلائل في قول أبي نعيم سنة ثلاث وتسعين في ذلك  
**مسطوره في صحيح البخاري** فقد روي بأسندنا المتصل إلى الحافظ أبي عبد  
محمد بن اسماعيل بسند إلى عروه بن الزبير أنه قال سألت عائشة فقلت  
لها رأيت قولاً لله عز وجل أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عتمر  
فلا جناح عليه أن يطوف بهما فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بهما  
ولكنها أنزلت في الأضواء كأنوا قبل أن يسلموا لصلون بمناه الطاعين

التي كانوا يجيدونها عند المشلل فكان من أهل يترج أن يطوف بالصفا والمروة  
فلم يجاء الإسلام سالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت قالت  
عائشة وقد من رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك  
الطواف بينهما انتهى ما في البخاري فعروه حمل الآية على باحة السعي لا على جوبه  
وجهاً بدأقصر في الآية على رفع الأيدي في السعي ولو كان واجباً لما التفتي  
بذلك بل كان يذكر ما هو خاص منه كإثبات الجوفان للحقيقة إذا كان  
لها اعتبار أن أحدهما عامر شامل لها ولغيرها والآخر خاص بهما فالساعة  
أن تقربهما بما هو خاص بهما نقله الشارح عن جده ابن المنير قال وأما  
جواب عائشة فمن يدعي فقهها فإن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح  
عليه أن لا يطوف بهما لأن هذا يشتمل سقوط الأثم عن من ترك الطواف بهما  
وحيث وردت الآية بخلافه لم يكن نصاً على انتفاء الوجوب ثم بينت  
لأن الاقتضار على نفي الأثم له سبب خاص وهو أنهم توفقوا الأثم في الحلال  
منطبقاً على سواهم فقتل الأثم ولم يكن في إثبات الوجوب بما ذكرتم  
وأما أراد أن لا دليل في الآية على الإباحة واستمرت للوجوب بفعله  
المؤيد بأمه ومن ثم قالت فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما وأساف  
ككتابت وسحاب ونابله صمان وصنعها عمرو بن لحي على الصفا والمروة  
وكان يدخ علمها بجاء الكعبة وفيلها أساف ابن عمرو ونابله بنت  
سهيل فجاء في الكعبة فحاجج من فعيدتها قريش ومناه قال الشارح علم  
صفر كان نصبه عمرو بن لحي على المشلل مما يلي قديل والطاعين صفة  
له والمشلل بحميم معمود فبحر معنق حد فلام مشددة معنق حد فآخرى  
مخففة الجبل الذي يربط منه إلى قد يد من ناحية البحر وقال البكري  
ثنيه مشرف على قد يد وقال ابن النون هي عند المحفد وفي الكثافي في قوله  
تعالى ومناه الثالثة الأخرى ومناه صحرة كانت لهذا بل وخزاعه عن  
ابن عباس لتثيف فكانها سميت بمناه لأن دما المناسك كانت تسمى عندها  
أي تراق ثم **الاجاب** للسعي بينهما المعبر عنه بالطواف بهما لا يتوقف على  
**كون عليهما غير الشكاف** التخرج على ما هو شاذ بل كلمة على تقتضي ذلك أي  
الاجاب وتغمة قال تعالى ودعوا إلى الناس حج البيت ونقول لزير على الف  
درهم مطلقاً أي سواء كانت الحرام غير وأما قول بعضهم في قل تعالوا فقل  
ما حرم ربكم عليكم إلا بشركوا به شيئاً أن الوقف قبل عليكم أي على ربكم  
**وأن عليكم اغراء الحسن** الحسن عليكم في الاغراء وحسن معنى الآية عليه  
لسلامته مما يرد على مقابلة ما أشار إليه بقوله **وبه يتخلص من أشكال**



ظاهر في الحديث **للتاويل** فلا شك ان الظاهر ان ما من قول واحد  
اسم موصول وان لا تشركوا بولسند او خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ان  
لا تشركوا وهما مشكل فان الحرم الاشرار لا عدوم والتاويل هو جعل الاعلى  
المجازية لانافية ويجعل الكلام على الاعراض لا يورد الاشكال وفي نفس  
قاضي المفسرين لا تشركوا بدي لا تشركوا بيبص عطف الامر عليه ولا يمنع  
تغليب الفعل المضارع فاف التحريم باعتبار الامر يرجع الى اشدادها  
ومن جعل ان ناصبة فعلها النصيب تعليل على انه لا اعراض بالبولس ما  
اوسن عايد المحذوف على ان لا زايده او الجرب بتقدير اللام او الرفع على تقدير  
المتلو او الحرم ان لا تشركوا **الثالث** قول بعضهم في انما يريد الله  
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل البيت منصوب على الاختصاص  
انما ان المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم مسند  
اليه حكم على معنى التخصيص والتاكيد وذلك ان المتكلم اذا قصد بعد  
ضمير يخصه او يشارك فيه تأكيد الاختصاص اي الحكم المنسوب الى  
ذلك الضمير او لاه كلمة اي معطيا ما لها في النداء احراف وهذا الاختصاص  
اما ان يقع في معرض التفاضل نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي اختصرت  
بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التضاعف نحو انا المسكين ايها  
الرجل اي اختصرت بالمسكين من بينهم او الجرد بيان المقصود بذلك الضمير  
نحو انا ادخل ايها الرجل وهذا كله كما ترى في صورة النداء وليس فيه وانما فعل  
من باب النداء الى باب الاختصاص لم يشاركه معنوية بين البابين اذ  
النادي يختص بالخطاب من بين امثاله وتقوم مقام اي هذه اسم منصوب  
باخص مقدر او باعني عند سيبويه دال على مفهوم الضمير معروف  
بال او بالاضافة وقد يكون علما وليس هذا المعروف باللام عند ابن الحاجب  
منقول عن الند لان المنادي لا يكون ذالام والمضاف يحفل بالمرتب  
ان يكون منقول عن المنادي ونسبه بيا المقدم كما في ايها الرجل وان  
ينصب بفعل مقدر كاعني او اخضر او اميرج والنقل خلاف والاوط  
اذ ينصب انتصاب نحو العرب وهذا ضعيف اي والقول بان اهل  
البيت نصب على الاختصاص ضعيف **لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بن**  
**الله نرجو الفضل** والذي يشعر به عبارة التسهيل ان وقوعه بعد ضمير  
الخطاب قليل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير المتكلم كالحديث **خبر**  
**معاشر الانبياء لا نورث** ونفس عليه ضمير الخطاب بجميع المصادر والصواب  
انه منادى اي ان تولد اهل البيت منادى حقيقة او نصب على المجر

السراج

السراج قول الزمخشري في فلا تجعلوا لله انداد الله يجوز كون  
مختصا منصوبا في جواب الفرجي اعني احلكم تنقون ولا يافى الخاف  
للقرجي بالاشياء التي ينصب المضارع بعد لغا في جوابها والمعنى ان  
تنقون لا تجعلوا له انداد او المشهور ان تجعلوا مجزوم ولا ناهية على  
حد النصيب في قراءة حفص فاطلع فانه منصوب في جواب على ابلغ الاسباب  
وهذا لا يجزه بصري ويتا ولون قراءة حفص اما على ان جواب الله امر  
وهو ان لا يقر عيني منصف تقرو وقد تقدم الكلام عليه وكان عليه ان يقول على  
حدق لخاله لم يسيون زوج معاوية ابن ابي سفيان لكنه اراد على حد قوله  
من قوله او على معنى ما يقع موقع لعل ابلغ وهو ان ابلغ اي او هو  
العطف على المعق والتوهم على حد قوله ولا يافى شيئا وهذا ايضا  
بعضيت تقدم الكلام على تمامه على انه من الكلام في اواخر نزعة اقتار  
العطف من الباب الرابع على هذه الامة ان التاويل الاول لم يتقدم  
بم ان يثبت قول الفراء ان جواب الفرجي منصوب بجواب المعنى  
قبل المعروف عن الفراء وغيره من الكوفيين انهم اجر واعل مجرى هل  
في نصب الجواب وعلى التقديرين فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة  
المجمع عليها فانما تخرج على وجه سايع الاستعمال وهذا الفرجي اي  
تخرج الزمخشري اي قل لا يعلم في السموات والارض الخيب الا الله  
فمن قرأ به فيج الاسم الشريف على ان الاستئناس منقطع لعدم اندراج  
الاسم الشريف في لفظ من حقيقة وانه جاء على البدل الواقع في اللغة  
التخصيص فان من لغتهم صحت البدل في المنقطع وقد مضى البحث  
فيها اي في اواخر الباب الثالث مستوفى ونقل هناك ان ابن مالك جعل  
الطرف متعلقا بذكر مقدر والبدلية صحيحة على الاتصال وجوز  
تبعها في الجران يعرب من مفعول والغيب بدلا منه والادب هو العالم  
والاستئناس مغزى اي لا يعلم الاشياء الغائبة التي تحدث في العالم الا الله  
اي ان علمهم لا يسبق علمه بذلك ونظير هذا على العكس قول الكرماني هو  
العلامه شمس الدين ابو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي  
شايخ صحيح البخاري مولد في جمادى الاخرة سنة تسع عشرة وسبع  
مايد اخذ عن والده وجماعه بكم مان ثم ارسل الى الشيخ عضد الدين الازجي  
شايخ مختصرا بالحاجب ولازمه اثني عشرة سنة وقرأ عليه فنانا في  
وطاف البلاد ودخل مصر والشام وج واستوطن بغداد وصنف في علوم



شتى وشرحه على الصحيح معيد لان فيه اوها ما فاحشة ونكر لا سيما  
 في ضبط اسماء الزواة توفي واجبا من الحج سنة ست وثمانين وتسعين  
 في ومن برعته على ملأ ابراهيم الامن بنفسه ان من نصبت على المستثنا  
 ونفسه توكيد لان قال صاحب البحر من استغنى في موضع رفع على الاستدا  
 وهو استغنى بمعنى الاستغناء والافتكار ومن سغه في موضع بدل من الضمير المستكن  
 في برعته ويجوز ان يكون في موضع نصبت على الاستثنا والرفع على البدل  
 اجود لانه استغنى من غير موجب وانصاف لنفسه على ان يميز على  
 قول الفراء وشبيهه بالمفعول على قول بعض الكوفيين او هو مفعول اما  
 لكون سغه يتعدى بنفسه المضعف واما لكونه ضمير معنى ما يتعدى  
 كجهل وهو قول الزجاج وابرز حتى او اهلك وهو قول ابي عبيد او على  
 اسقاط حرف الجر واصله في نفسه وهو قول بعض البصريين قال امثا  
 القدر فلا يجيزه البصريون لان شرطه التميز عندهم ان يكون نكرة  
 واما التنبيه بالمفعول فذلك عند الجمهور مختص بالصفة لا يجوز في الفعل  
 لقول زيد حسن الوجه ولا يجوز حسن الوجه ولا حسن الوجه واما اسقاط  
 حرف الجر فلا ينقاس وكذا النصب ايضا واما كون سغه يتعدى بنفسه  
 فهو الذي يختاره لان تعليلها والبرء حكيا ان سغه بكسر الهمزة يتعدى كسفه  
 بفتح الفاء وتشد يدها وحكي عن ابي الخطاب انها لغة **الجم** اي اكرم ما في  
**قراءة السبعة** في هذه الاية **على النصب في مثل ما قام احدا لا زيد مع ان**  
**المختار فيه هو البدل والنصب غير مختار** ولزمه خروج الآية على خلاف  
 المختار كقول **البحر** في قراتهم في تلك الآية على البدل في مثل ما فيها احد  
 الاحراز واما الوجه في النصيب على الاستثنا لكونه منقطعا والبدل فيه  
 كما تقدم اخذ بمعية واما ما في قراءة الجماعة في الايتين على الوجهين  
 فيهما الا ترى اني اجماعهم على الرفع على البدل في قوله يكن لهم سبعة  
 الا انفسهم حيث الكلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وان اكثرهم  
**قراءة اي بالرفع في ما فعلوه الا قليل** لان المختار في نحوه البدل  
 وان لم يقرأ احد بالبدل في وما لا احد عنده من يقرأ بحزى الى **النتقاء**  
**وجذر ب لا يند منقطع** يحتمل نصيبه على الاستثنا فان الاستثنا اذا كان  
 منقطعا لا يرجع الى الاتصال بوجه حكم النصيب وتوقف في قوله ان احدا  
 لم يقرأ بالرفع في هذه الآية بان ابن وثاب قرا بالرفع على البدل من موضع  
 نعت على الامة القيمة وقد قيل ان بعضهم قراه اي بالبدل فيها **لام**  
**بد من علم الا اتباع الظن** من رفع ما بعد الا على انه بدل من محل علم وجماع

للجماعة على خلافه واما ما بعد المنسوب على الانقطاع ويسمى قراءة الرفع  
 هنا اسكان رد الاستثنا لا الاتصال بوجه من التاويل فتأمل **ونظير**  
**حل الكرم الى النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم**  
**في قوله تعالى والمطلقات يتولين بالنفس ان الباء زائدة والنفس**  
**توكيد للنون** اي لصيرور الذات من يتولين واما الامة الاكثر من في توكيد  
 الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمفصل  
**عنونتم انتم انفسكم** كما في العطف عليه قال الشاعر تقدم هذا في حرف الباء  
 وتقدم ان توكيد المرفوع المتصل ليس حقه ان يكون بعد توكيد بالمفصل  
 على التعيين بل حقه احد المرين اما التوكيد بالمفصل واما الفصل بغير  
 ومرجعه ان لا يوكد بالنفس لا بعد فصله اما بضمير منفصل او بغيره وتقدم  
 ايضا ان الباء الزائدة لا يعتد بها فاصله **الخامس قول بعضهم** هو ابن عطية  
**في استنوا على ظهور ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب**  
**انها لام العلة والفعل منصوب** باضمار ان وهي متعلقة بقوله تعالى وجعل  
 لكم من الفلك والابصار ما ترون واما كان الصواب هذا دون ذلك  
 لضعف امر الخطاب باللام لان اكثرهم فيه ان يكون بالصفة **كقوله**  
**لنقم انت يا ابن خنزة فليس فلتنقض جوائج المسلمين** تقدم الكلام عليه  
 في حرف اللام من الباب الاول واقتصر في التمثيل عليه ليرجع له دعوى  
 الضعف ولا يستنكر والا فقد ذكر في بحث ان جملة منهم يعقوب قرا  
 بهذا فك فلنقض جوائجهم فقيه وقراءة يعقوب ليست شاذة لان  
 الصحيح ان الشاذ ما وراء الصريح ويعقوب منهم وفي الحديث لتأخذوا  
 مما فطر **السادس قول النحرير في قراءة يحيى بن يعمر** ما على  
 على الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا بضمير الجمع بناء على ان الذي  
 بمعنى الذين كما قيل في وخصتم كالذي غاصوا **حقن قتالوا واجتروا**  
 عنها بالصفة فانها دليلها كما قال اذا ما شأنا من ارادوا ولها الى  
 احضر را هو من اول الواو ولم يسم قايلا وشأنا همزة مضمومة اصله  
 شأوا واو الجمع حذففت الكفاء بالضم قبلها وباليوا كيفر واستطيع  
 قال في الصحاح ويقال الاياله الوال استطاع قال العزمي اذا قاده  
 السواك لا يملكونه وكان الذي يالون قوله اهلا اي ليستطيعت  
 قال ابن السكيت قولهم لا دريت ولا ابتليت هو افتعلت من قولك ما الت  
 هذا اي ما استطعت انتهى والضرار بكسر الهمزة الصارة بالشدة يدريال  
 ضاره اذا شاركه في الضرر اي اذا وقع كل يصاحب الضرر واما يرميد



الشاعر ان احدا لا يستطيع ان يضارهم ولا يقدومهم في ذلك **واجتماع حذف**  
**الواو واطلاق الذين على الجماعة** فان الاصل اذا كان احسن الزمرات  
يكون الذي بمعنى الذين اذ لا يعود ضمير الجمع على مفرد من غير تاويل  
كقوله **وان الذي حانت بطلح دماوهم** هو صدر بيت عجزهم القوم  
كل القوم يا امر عامر وقد تقدم الكلام عليه ليس بالسهل فان ارتكاب  
احدهما معتبر في وجه الفصاحة فكيف ارتكابهما **والاولى بل الصواب**  
في تحريك القارة **قول الجماعة ان ينفذير مبتدا هو اي هو احسن** وحذف  
المبتدا كثير وان قل هنا لكن من حيث كونه رابطا **وقد جات منه اي من حذف**  
وتقديره مبتدا مواضع حتى ان اهل الكوفة يقيسون به واختار جواز  
اذا طالت الصلة **والا اتفاق على ان ينفذير مع اي من بين الموصولات كقوله**  
**فسلم على ائمة افضل** عجز بيت صدره اذا اما العيت بنى ما لك وقد سبق  
الكلام عليه **واما قول بعضهم في قارة ابن محيص** قبل صوابه في قارة مجاهد  
واما ابن محيص فانه قد اتم الرضا عن عتشة فوقيته مفتوحة والرضا  
بالرفع فاعله وان عامله لمن اراد ان يتم الرضا عنه يضمنه على الميم **ان اصل**  
**ان يتموا بالجمع** وحذفت واو الجمع لفظا لاتقاء الساكنين **تحسن** بالنسبة  
الى تحريك النون يزي لان الجمع على معنى من وان كان لفظها مفردا **امثل**  
**ومنهم من يستقيمون** ولكن اظهر منه قول الجماعة **ان جاعا على افعال** **ان**  
**الناسنة جملا على اختيارها ما المصدر** هذا اورد عليه النظر من وجهين احدهما  
ان المنع اظهرية هذا الوجه فان حمل ان على ما قبل لا يتقاسم بخلاف  
اعتباريه من فانه كثير مقبوس بل قد يدعى ان الخرج على هذا الظهور  
من قولهم الثاني انه سياتي في اول هذا الباب ان حمل الرسم على خلاف  
الاصل مع ما كانا غير مستد يد وذلك مناف لحسن القول بان يتم اصله  
بتموا مع ما فيه من حمل الهم على خلاف الاصل اذ الاصل في مثل ثبوت الواو  
والالف خطأ فان حسن القول يفتضي سدا له واجيب عن الاول بان كونه  
اظهر وجهها وهو بتادره الى الزمن وكونه غير مقبوس لا ينافي ذلك  
ولعل منشأ تادره هذا الوجه ان فيه توفيقا بين القرائين في حمل من  
على لفظها والآخر وجيز المنع ومن الثاني بان هذا المحل ما وقع في المحذف  
على خلاف الاصطلاح عند اهل الخط ولا نسلم اما كان الاصل فيه وهذا الجواب  
الثاني مختلس من جواب الشاعر عما اعترض به فانه قال بعد ايراد  
جمي النظر السابق فان قلت لما انضمت انت حيث استظهرت الاول  
وهو المحل على معنى مع ان فيه جملا للرسم على خلاف الاصل قلت اجعل

هذا المحل ما وقع في المحذف على خلاف الاصطلاح الحادث عند اهل الخط وفيه  
من ذلك اشياء ولا ادعى مكان الاصل هنا اذ هو ما زوم لا محال ان النامية  
وهو شاذ غير ممكن في الاستعمال الفصح **السابع قول بعضهم في قوله**  
**تعالى وان تصبروا وتنفقوا لايضركم شيء انتم من قبل الله**  
**الراء وضما** وهم ابن عامر والكوفيون وابو جعفر وقرا الباكون يضركم  
يسكون الراء مع التخفيف من ضاره يضيره بمعنى ضره يضره مشدودين  
**ان على حد قوله انك ان يصرع اخوك** تصرع هو عجز بيت من قمار  
الرجز صدره يا اقرع ابن جابس يا اقرع اوها بيتان من من مشطوط  
قال العبيد قال جرير بن عبد الله البجلي او قال الصاغي قاله جرير بن  
خثارم البجلي واقرع الاول مبني على الفتح لان المنادي اذ كان على  
موصوفا بان مضافا الى علم يختار فتحه وقيل يجب وانما اختيار الفتح  
بشروط ومنها ان لا يفصل بين المنادي والابن شي لكثرة وقوع المنادي  
جامعا لها واكثره مناسبة للتخفيف تخفوه لفظا بفتح وسهل ذلك  
كونه ما حركته المستحق في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا ايضا  
بحذف الف ابن وكذا حكم ابنة ولا استدعاء كثرة الاستعمال التخفيف  
خفف العلم للجامع للشرط والاربعة في غير النداء بحذف تنوينه  
وجوبا من اللفظ وحذف الف من الخط الا اذا وقع اول سطر **خرج**  
**القراءة المتوازنة على شي لا يجوز الا في الشعر** الذي يجوز فيه ولا يجوز  
في غيره واعلم ان فعل الشرط اذ كان مضارعا لفظا ومعنى نحو ان يفتح  
زيد يفتح عمر فليس في جوابه الى الجزم الا في الضرورة فيجوز فيه  
عدم الجزم كما في البيت واختلف في خروجه فذهب المبرد الى انه  
على اضمار الفاء وذهب سيبويه الى انه ان كان قبل الجواب باطلبيه  
نحو هذا البيت فالاولى ان يكون على بنية التقديم والجواب محذوف  
والمتكور دليله اي تصرع ان تصرع اخوك تصرع ويجوز ان يكون على  
تقدير الفاء وان لم يكن قبله ما يطلبه نحو ان تاتق اتيتك لوجاء في الشعر  
فالاولى ان يكون على اضمار الفاء ويجوز ان يكون على بنية التقديم وحذف  
الجواب وان كان فعل الشرط ما ضيا في جوابه المضارع وجهان للجزم  
والرفع على حد سواء فالجزم فظاهرا واما الرفع فعلى التفصيل السابق  
وقيل هو الجواب لا على تقدير اضمار ولا اعتبار بتقديم والصواب **انه**  
**اي ان يضركم محذوم وان الضم اتباعا كما لضم في قولك لم يشد**  
**ولم يرد** وذلك ان محذوم المصاعف ان كان مكسورا العين كسرا او مفتوحا



كيعض فلك في لجمه الكسر والفخ اما الكسر فلا منه الاصل في تحريك الساكن  
واما الفخ فله فخذ وقد يقال الكسر في مكسور العين لا يتنازع كسر العين وفي  
مفتوحها لا يتنازع فتحها وتك فلك الادغام وهو لغة الجازين وان  
كان معنومها جاز مع الوجوه الثلاثة ضم اللام ابتداء لحركة العين وقوله  
تعالى عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهدىتم اذ اقدر لا يضركم  
جوابا لاسم الفعل اي عليكم اذ معناه الرضوخا فانه يكون ملزوما والضمية  
فيه ابتداء كما عرفت فان قدر استيقنا فاف الضمة اعراب بل قد امتنع  
الزمخشري من تحريك النون بل على رفع الجواب مع معنى فعل الشرط  
فكيف يسوغ لذلك البعض تحريك النون بل على رفع الجواب مع جزم فعل  
الشرط فقال في قوله تعالى وما علمت من سوء تود لا يجوز ان تكون  
ما شرطية لرفع تود ولو كانت شرطية لكان مجزوما وهذا مع قصر  
في المفصل بجوار الوجهين الرفع والجزم في نحو ان قام زيد اتوم وتكلمت  
لما راي الرفع من جوحا لم يستعمل تحريك القراءة المنطق عليها على  
الرفع المرجوح وانما حكمها ان تخرج على اقوى الوجوه وارجحها بوضع تك  
هنا ان يجوز ذلك اي رفع الجواب في قراءة شاذة لكان شاذة معها مع كون  
فعل الشرط مضارعا وذلك على تأوله بالماضي فقال قري ايما تكونوا  
يدرككم الموت برفع يدرك فيقتل هو على حذف الفاء اي فبدركم اي فهو  
يدرككم ويجوز ان يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو ايما كنتم اي على  
نقحهم ان فعل الشرط ماض كما حمل قوله ولا باعث بالجزم على ما يقع موقع  
قوله ليسوا مصليين وهو ليسوا بمصليين كقوله في خبر ليس مقرونا  
بالباء وهذا بعض بيت تمامه وقوي ليسوا بمصليين عشيرة ولا باعث  
الابن اعرابها وقد يرى كذا من الناس قول الزمخشري في هذه  
المواضع منقضا فصا والصواب ما بينت ذلك ولا تناقض وحاصله  
ان الزمخشري امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود حيث كانت قراءة  
الجماعة وتساهل في تجويز ما اجاز في ايما تكونوا يدرككم الموت  
برفع يدرك وان كان مثل ما سفعه او اشركون القراءة شاذة  
فلم يبال بالتساع فيها قتل وفيه نظر لان الزمخشري يرى ان المرات  
كلها احاد ولا متواتر فيها ولذلك نراه تطلق عنان القول  
في تحطية بعض القراءة السبعة في بعض الاماكن ولا يبالى عاقل  
لظنه ان القراءة بالرأي لا بالرؤية الصحيحة المتصلة بالنبي  
صلى الله عليه وسلم فالاعتذار بما ذكره المصنف غير مطر واجيب

بانه ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراءة كلها احاد  
تكن لما كانت القراءة الاولى قراءة الجماعة لم يسمع فيها القوم بها بكوة  
القاري بها وكانت الثانية قراءة البعض فسمع فيها لقلة القاري  
بها فالت اي الزمخشري ويجوز ان يتصل قوله ايما تكونوا بقوله  
ولا تظلمون انتهى اي ويكون يدرككم مستانقا وقدمني رده  
من انه لا يحذف جواب الشرط الا اذا كان ماضيا وهو هنا  
مضارع **الثامن قول ابن جيب** رايت بخط محشي الكتاب ضبط  
غير المنصرف واعلم من نسب الى امه فني جيب العليد والثاني  
ان لسم الله خيرا ولحمد مبتدا وبه حال والصواب ان الحمد لله  
مبتدا وخبره وسم الله على ما تقدم في اعرابها من ان الباء للمسما  
والجار والمجرور في موضع نصب ان كان النقد يربط او نحو اقراء  
والزمخشري على تقديره متأخرا ورفع والنقد يربط ابتداء ثابت  
او مستقر وهو قول البصريين **والثاسع قول بعضهم ان اصل**  
**لسم كسر السين او ضمها على اخذ من قال سم او سم بالكسر والضم ثم سكنت**  
**السين لتلا توالي كسرات ثلاث كسر الباء وكسر السين وكسرة**  
**الميم او لتلا يخرجوا من كسر الميم وهذا بتقدير ان السين معنومة**  
**في الكلام لف وتشرعوت والاولى قول الجماعة ان السكون اصل**  
**وهي لغة الاكثر وهم الذين يبتدون اسماء بمزة الوصل تعينه**  
**الشارح بان هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب لانه موضوع**  
**لذكر الامور التي تدخل على المعرب للخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من**  
**الاعراب في شيء وقد ذكرنا في دساجت الكتاب انه يجنب ذكر ما**  
**لا يتعلق به بالاعراب وكان حقا ان يجنب ذكر ذلك في كتابه اصلا**  
**راسا وضعت المحشي هذه المناقشة جريا على ما اولع به من الرد على**  
**الشارح باي طريق كان **والعاشق قول بعضهم في الرحيم من البسمة****  
**انه وصل بنية الوقت عليه ووصل بصيغة المبني للمجهول **فالتثنية****  
**ساكنات الميم ولام الحمد فكسرت الميم لا لتثنيها ولست حركت**  
**حركت اعراب **ومن يجوز ذلك ابن عطية** قال ابو حيان اختلف**  
**في وصل الرحيم بالحرف فقرأ قوم من الكوفيين بسكون الميم يفتقون عليها**  
**ويبتدون بمزة مقطوعة والمجهور على جر الميم ووصل الالف من الحمد**  
**وتحكي الكسائي عن بعض العرب انه يقرأ الرحيم الحمد بفتح الميم**  
**وصله الالف كانه سكنت الميم وقطعت الالف ثم القيت حركتها**



على الميم وحذفت ولم ترو هذه القراءة عن احداي من القراء ولم يحكم قول  
 هذا البعض ونظرو هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة زاء الكرم قول  
 الموزن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اخلفوا  
 فقتل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر واعلى ما هو الاصل في التريك لرفع النقا  
 الساكنين **حفظا لتخفيف اللام** اي لام الاسم الشريف من ثاني كلمتي التكبير  
**كما في ميم الله** فاعيا حركت بالفتحة حفظا لذلك **وقيل هي حركة الهمزة**  
**نقلت الى الرا** وكل هذا خرج **عن الظاهر لغيره** اع قتل على مولد  
 صحيح فان الاذان لم يسمع الامور فاقال النحوي الاذان جزم في نقتل  
 الحركة ايزان بان واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا  
 على عدم الخرج بالكلية فقد بان ان ثمرها صحيحا واعيا مقبولا الى انزكا  
 عن السنة في الاذان من ايراد كلمته موقوفا على او اخرها فهو ان لم يقف  
 حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر اخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف  
 ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع بنية الوقف ولوحركت الراء بالضمة  
 الاعرابية كما استعملوا به المص كان غير واقف لاحسا ولا حكما خرج من  
 عن سنة الاذان بالكلية فقد بان ان ثمرها صحيحا واعيا مقبولا  
 الى ارتكاب ما ارتكبه الموزن من ذلك واحتجاج المص بان همزة الوصل  
 لا بثوت لها في الهمزة لا يبيده اذ قد فرضنا ان التاقل حركتها الى الرا  
 واقف لا واصل فلم همزة الوصل بثوت اذ الهمزة مفتوحة حكما وهذا الكلام  
 كله مبني على ان كلمات الاذان كلها موقوفة حقا للتكبير وليس كذلك  
 فان السنة ان تقف على كلمات الاذان الا التكبير فعلى كل تكبيرتين  
 تحفته فظهر ان له وقف بين التكبيرتين وفي الر ومن ريع أي الموزن  
 الرا في الاولى ويسكن في الثانية قال القاضي زكوياء ونحها في الاولى  
 هو قول المبرد قال لان الاذان سمع موقوفا فكان الاصل اسكانها  
 لكن لما وقفت قبل فتحة همزة الله الثانية ففتحت كقول الله وقال  
 المبروي عوام الناس على رفعها وما قاله هو القياس وما على المبرد  
 ممنوع اذ ليس لوقف على الهمزة الاولى وليس هو مثل ميم من الهمزة على ان  
 ما ذكره الشارح من اعتبار الراعي ان ثمر في كلمات الاذان لا يميز في الهمزة  
 من البسملة اذ لا يصح ان يقال فيه انه لم يسمع الامور فاقا ووجد ان اكبر  
 ليس مثل ميم ان ميم مبني على السكون فكان مقتضى القياس ان يبتني  
 سكونه ويأتي بعده همزة مفتوحة لكن اطبق القراء في رواية يحيى  
 عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سببويه

وكثير من النخاة الى ان حركه لانها الساكنين واو ثرت الفتحة للفتحة والمخاطبة  
 على التخفيف واليه ذهب النحوي في مفصله ابتاعا لما في الكتاب واختار  
 في كسافا انها حركة الهمزة نعت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا  
 فان قيل همزة الوصل تسقط في الهمزة تخفيفا حاصل وايضا نقل الحركة  
 ايضا انما يكون فيما له بثوت على ان في ابقاء حركتها ابقاوها قلت اذا  
 كان ميم مثالا في حكم الوقف لم يكن الهمزة في الهمزة بل في الابتداء لجاز  
 تخفيفا بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفها كما في واحد اثنان بكسر  
 الهمزة وحذف الهمزة **والضوابط** في ذلك كله **ان كسر الميم** اي في الهمزة  
**اعرابية** لانه مجرور بالتبعية للاسم الشريف **وان حركة الراء** من اكبر  
**ضمة اعرابية** لانه خير مستدا **وليس الهمزة الوصل بثوت في الهمزة**  
**فقتل حركتها** ولحق ان كلمات الاذان ان كانت كلها موقوفة اجتهد كلا  
 للمبرد وان كان الموقوف منها ملحقا بالتكبيرتين الاولى والثالثة اجتهد  
 كلام المص **للعادي عشر قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو**  
**كانوا يعلمون الغيب** ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين  
 في موضعين **والقبي** علمت ضمة الجن ان لو كان رؤسهم هذا معنى حسن  
 الا ان فيه عوي حذف مضافين لا يظهر الوبيل عليها اي لم يتم على حذفها  
 دليل والكلام معقود برونها **والاولى ان تبين بمعنى وضع وان وصلتها**  
**بولي اسماء من الجن اي وضع للناس ان الجن لو كانوا الى اخره** وهذا الكلام  
 كله ما خوذ من كلام ابي حيان فانه قال يحتمل ان يكون تبين بمعنى بان اي ظهر  
 والجن فاعل وان وما بعده ما بعد من الجن كما تقول تبين زيد جهله اي ظهر  
 جهل زيد والمعنى ظهر للناس جهل الجن يعلم الغيب وان ما ادعوه  
 من ذلك ليس بصحيح ويحتمل ان يكون من تبين بمعنى علم وادرك والجن  
 هنا خدم الجن وضعفهم اي لو كان رؤسهم وكبارهم يعلمون الغيب  
 قاله قتادة وتبين بمعنى بان وظهر لازم ومعنى علم متعدي كما في قوله  
 افاطم الى اميت فتبين ولا يخرج عن كل الانا ممتوت اي تبين ذلك واعلميه  
 وانت اذا حققت النظر في الاحتمال الثاني الذي ذكره ابو حيان رأت  
 انه لا يحتمل الا تعدي بمرساف واحد وذلك في ضمير يعلمون لظهور ان المراد  
 اطلاق لفظ الجن وارادة خدمهم مجازا لفظيا لا على انه من مجاز النقصان  
 على ان لم يجوز الجمع بين معنيين مجازا بين اللفظ ان يرجح ضمير كانوا يعلمون  
 الى الجن مراد اهلهم رؤسهم مجازا وتكون الآية من باب الاستخدام  
**الثاني عشر قول بعضهم في عيناها التسمي ان الوقف هنا اي عينا**



سماه معروفة وان سلسبيل لا جلة امر يدري سلبا بقا من صلا اليها  
 وهي الايمان والعمل الصالح ووجه بعده ظاهر مع اباها الرسم ايضا ودون  
 هذا في البعد قول اخر انه علم مركب منقول من فعل وفاعل ومنقول  
 كتابا شرا والظاهر انه مفرد **مبالغة في السلسال** كما ان السلسال  
 مبالغة في السلس ككثف وهو السيل اللين المتفاد وبفتح العين لله سم  
 واما السلسال كخلفان فهو الماء العذب او البارد كالسلسال بالضم والسلس  
 كحفر ومن الخمر البنية واعلم ان كان في السلسال مبالغة فهي بالنسبة  
 الى السلس لا الى السلس لان الفعلان من مزيد الرباعي ولا يمتشي على مذهب  
 الزجاج لان ذلك فيما اذا كان الثالث صلحا للسقوط والصالح للسقوط  
 انما هو الرابع وتحقق ذلك ان كل كلمة رباعية مماثل فيها حرفان فيهما  
 وحرفان آخر فيهما اصلية سواء صلح الثالث منها للسقوط مع سلامة  
 المعنى كوزلزل ولبلب من الافعال اذ لم يصلح كسم من الاسماء وهذا  
 مذهب الصوريين الا الزجاج ووجه ان اصله احد المكررين واجبة  
 لتكامل عدد الاصول وليست احدها باولى من اصله الاخر وذهب الكوفيون  
 الى ان الثالث ان صلح للسقوط مع سلامة المعنى نحو كبد وكبد وكف  
 وكف فالثالث زايد ولا فلا غير ان الزجاج يجعل الثالث زائدا  
 لمتدا والكوفيون يجعلونه بديلا من تضعيف العين فيقولون اصل  
 كفكف كفف فاستعمل توالي الامثال فابدل من ثانيا حرفا مماثل  
 الفا ككون باب مسم نعر اخا وابن ماك في كتابه ايجاز التعريف  
 وارتضاه السهيلي في روض الانف في الضحاح وهو من الماء ما يظهر منه  
 القران اصله من الصبح وهو حر الشمس كان الشمس تدخله اطلت فقلت  
 فيه احدي اللذان فتاد اكا قالوا في شدة شرارة وفي غل غل وهو قول  
 الكوفيين من الخويين وليست اعرف اصلا بدفعه ولا دليلا برده واذا كان  
 الاصل من الصبح وهو ثلاثي مضاعف وابدلت احدي حاسه ضا د افر اين  
 تاتي لما الاخرى فتدبر **ثم يحذف انما** سلسبيل اسم تكرر وانه علم منقول  
 وقد عرفت معناه **وصرف لا** اسم لما فليس فيه الا اعلية وتقدم  
 ذكر العين لا لوجوب تانيته لما عرفت انه اسم لما كما تقول هذه واسط  
 بالصرف باعتبار ان واسط علم البلد وبعد ان يقال صرفه للتناسب  
 وتوافق رسل لا في كقوارس فيمن صرفه لا تقا قيم على صرفه فاما  
 الى اعتبار ان التناسب الثالث عشر قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا  
 تمدن عينيك الى ما متعنا به اي لا تمدن نظرها الى الذي متعنا به

استحسانا له ونسبنا ان يكون له مثله فانه مستحق بالاصناف الى ما اوتيته  
**ان** ولجامعهم اصنافا من الكفرة ويجوز ان يكون حال من الضمير والمفعول منهم  
 اي الذي متعنا به وهو اصناف بعضهم او ناسا منهم **زهرة الحياة الدنيا**  
 ان زهر حال من المتعنا به او من ما وان الثوبين حذف منه للسكان  
 اي لا ثيابا مما مثل قوله ولا ذكر الله الا قليلا الرواية ينصب الاسم الزيف  
 على انه مفعول ذاكرا والاصل ولا ذكر الله بتقوين ذاكرا وعجز بكه بالكسر  
 لا ثوبا الساكنين لكنه حذف الثوبين لملاقاة الساكن ولم يحركه بالكسر كما هو  
 حقه لضرورة الوزن وهذا عجز بيت من المنقارب **وان جرح الحياة على**  
 انه بول من ما اي لا تمدن نظرك الى الحياة الدنيا التي متعنا بها  
 حال كونها زهر **والصواب ان زهرة مفعول بنقد** بر جعلنا **لهم**  
 او ابتناهم ودليل ذلك والقريبة على حذف ذكر التمتع او بنقد وير  
 اذ لم لان المقام يقتضيه ويكون نصبا على الذم والقربة حالية  
 او بنقد يراد بها ما لا ما او للضرب العايد اليها لما فيها من اليها او بول  
 من الامم واج بنقد يراد به زهر او على انهم جعلوا النفس الزهره  
**بجاء** اللبابة والمجاز على الاول مجاز النقصان وقال الفراهيدي **بجاء**  
 اولها وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز اذ هو معناه  
 الى الحياة الدنيا وقيل بديل من ما اي على المحل ورد بان لتعنيهم من  
 صلة متعنا حق التمييز من صلة ما وكانه اراد من صلة هي متعنا فلزم  
 الفصل بين ابغاض الصلة باجنبي عنها وهو بول الموصول وبان  
 الموصول لا يقع قبل كمال صلته فلا بد من قبل كمالها وبانه لا يقال  
 مرتب بزيد اخاك على البذل باعتبار محل البذل منه لان العامل  
 في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه ومن شرط المبدل ان يقع حوله  
 محل المبدل منه وقبل من اليها اي بول من اليها على المحل المنصوب فيه  
 وفيه ما ذكر ظاهره ان فيه كل ما ذكر من الرد في البذل من ما لكن ثانيا  
 وهو لزوم اتباع الموصول قبل تمام صلته ليس بمتعنا وزيادة البذل  
 من العايد وبعضهم يمنع كالسرا في بناء على ان المبدل منه في نية  
 الطرح فيقي الموصول بلا عايد في التقدير وقد مر ان الزحشي منح  
 في ان عبيد الله ان يكون بول من اليها في امرتي به يعقبا لا يلزم  
 ما تقدم وورد حذاه عليه بان وجود العايد حيا كاف في الربط ولا يقع  
 فيه فقد حكوا ولو لم اعطوا منوي الطرح حكم الطرح لزم اعطاء  
 منوي التاخير حكم الموحرف كان يمتنع ضرب زبي اعطاه لكنه لا يمتنع



فكما انفقوا في رجوع الضمير الى زيد يكون منقاد ما لفظا ولم يضر كونه في ثنية  
 التاخير فيه بطرهم هو مقدم عن تاخير فتأمل **ويرد ذلك قوله تعالى**  
**واذا ابتلى ابراهيم ربه والاسماعيل** اي واما على صحة هذا المثال وعدم  
 امتناعه دليلان الكتاب الناطق باستعماله والجماع على جواز مثله  
**تنبيه** وقد يكون الموضع لا يخرج الاعلى وجده مرجوح فلا  
 خرج حينئذ على ما خرج لان المراد اصناف التسع كقراءة بن عامر عام  
**وكذلك بن المومنين** بنون ولحد مضمومة وجيم مشددة مكسوة وياء  
 ساكنة قبل عليه هذا اعتراف من المصدر بان هذه القراءة المتواترة غير  
 فصحة لانها لا يخرج الاعلى وجده مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله وهم قد عابوا  
 على بعض النحاة في تشييعهم على بعض القراء في حروف لهم وردت مخالفة للكتاب  
 المعتمد عندهم مع ثبوتها متواترة والموقف قولها ويكفي رجوعها الى وجه من  
 العربية ولحيب نصح ان في كلامه اعترافا بعدم الفصاحة فان غايت  
 الاعتراف بمرجوحية وجهها وهي لا تستلزم عدم الفصاحة فتدبر  
**فقتل الفعل ما مضى مبني للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان اخر**  
**الحاشي** من غير اتصال ضمير مرفوع مخاطب او متكلم وانا بضمير المصدر  
 اي الضمير العائد الى المصدر ومناصب الفاعل مع انه مفهوم من الفعل  
 اي مع ان المصدر مفهوم من الفعل لا مصرح به فيكون المعنى بنى الخيام كما تقول  
 ضرب الضرب ويكون المومنين منصوب بالفعل معتر اي بنى المومنين وانا بضم  
**غير المفعول به مع وجوده** من الفاعل وقد اجاز ذلك الاخفش والكوفيون  
 وابوعبيد **وقيل مضارع اصله بنى يسكون ثابته** وهو نون كاهو القراء  
 المشهور فادغمت في الجيم **وفيه ضعف ايضا لان النون الساكنة**  
**عند الجيم تخفى** حتى يصير شبهة بالغنة **ولا تدغم الا في حرف يرملون**  
 وليست الجيم منها وقد ذكر الفارسي وتلاه الزنجري هذين الضعفين  
 قال اليميني في حواشي الكشاف واعلم ان ما ذكره المصدر وابو علي ضعيف لا يبعد  
 في تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد ايضا في اقامة المصدر مقام الفاعل  
 لان اقتضاء الفعل للمصدر يبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم  
 او متعد لا بد له من مصدر الاما شذ فكان قيامه مقامه اولى من قيام المفعول  
 به خصوصا في موضع يكون العزم منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة هنا واذا  
 اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المومنين بالفعل لان المصدر رقام مقام  
 الفاعل فبقى المومنين مفعولا بد صريحا وتقديره بنى الخيام المومنين او تقول  
 بنى فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله بنى وتقول هذه القراءة تدل على

جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجزأ فصاحت وقول  
 من يقول مثله لم يخرج عن العرب مشيوا الى انه احاط بجميع كلام العرب بحسن  
 واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه  
 لجهله او لعدم عدالته او لجهالة علمه وعدالته وتركه الاخذ والتمسك  
 بما ثبت عصمة من الخلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع  
 قوله تعالى انما نزلنا الذكر واناله لحافظون فان قيل القراءة السبع متواترة  
 فيما لم يكن من قبل الاداء كالمدة والامالة وتخفيف الهمزة والادغام واما  
 هي فغير متواترة كما ذكر ابن الحاجب في اصوله وذكر غير غير قلت نعم  
 لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء اول من نقل العربية والاشعار والاقوال  
 فكيف يطعن فيما نقله القراء الشفاهات بانه لم يخرج مثله ومن اين عرف انه  
 لم يخرج مثله ولو نقلنا قولهم عن مجهول الحال لقلوبه فقول هذا اول  
 وقد ذكر المصدر يعني الزنجري في سورة المجادلة انه قرأ يجرى قوما اي  
 بينما يجرى المفعول وقاد بعناه ليجري الجزاء قوما موضع المصدر موضع  
 الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا هذا  
 كلامه وهو من الحسن وكان **وقدر عمر قوما منا ادغمت فيها قليلا** اي ان  
 النون ادغمت في الجيم **وان منه اخرج واجاصه واجا نة** بتشديد  
 الجيم في الكل اي واصلاها اخرج واجاصه واجا نة بنون ساكنة قبل الجيم  
 اما لا تخرج والالتزيم والتزج والتزج مع وف واما الاجاص ففيه ايضا  
 الاجاص بانكر مشددة ثم معروف وحصل لان الجيم والصاد لا يجتمعان  
 في كلمة الواحدة بها ولا نقل الاجاص اوله وللشمس والكثير بلغة الشامي  
 وقال في مادة الاجن الاجان بالكر مشددة والاجان بالفتح والفتح اجابه  
**وقيل مضارع واصله بنى من التثنية** بفتح ثابته **وتشديد ثابته**  
**ثم حذف النون الثابته** ويضعفه انه لا يجوز في مضارع بنات  
 ونعتت ونزلت ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون  
 الثابته الا في نذور وكقراءة بعضهم ونزل الملائكة بالنصب اي ونزلهم  
**فتزولا للجيم** تلخا مسة ان يترك بعض ما يحمله اللفظ  
 من الوجود الظاهر وانما اللام به استقصاؤها لانها ظاهرة قلنورد  
 مسائل من ذلك ليعبر بها الطالب ويراقب الراغب مرتبة على الاربعة  
 ليسهل كشفها **باب** **المبتدأ** وماله حكم **مسألة**  
 يجوز في الضمير المنفصل من نحو انت السميع العليم لانه اوجه  
 الفصل اي جعله ضمير وهو ارجح والابتداء وهو اضعفها قيل في ظاهر



العبارة مدافعة فان قوله وهو انهما يفتنني رجحان الوجهين الاخرين و  
 ارجحة الفصل وقوله وهو اضعتها يفتنني ضعف الوجهين واضعفة  
 الى ابتداء يكون الفصل الذي حكم بارجحيتة يفتنني قوله ثانيا صغفقا  
 والابتداء الذي حكم باضعفيتها يفتنني قوله اول ارجحيتنا فنيبتني ان  
 لا يكون التفضيل مراد اعلى ان الابتداء انما يضعف حيث يكون الفصل  
 متعينة وهما ليس كذلك واجيب بان يكون الفصل ارجح الوجهين في  
 صدق رجحان احدا لباقيين ولا يستلزم رجحان كل منهما وكون الابتداء  
 اضعفا يفتنني فيه ايضا ضعف احدهما لا ضعف كل منهما ولا يلزم ما ذكره وان  
 ذلك كقولك زيد ارجح الناس وفيهم من هو اهدى من ليس براهد  
**ويختص بالمفتن** قال ابو حيان ان طائفة من العرب يجعلون هذا الضمير  
 مبتدأ وما بعده الخبر ويقرون ان تولى انا اقل برفع اقل وقرع الله  
 وما ظلت اعم ولكن كانوا هم الظالمون وقال سيبويه بلغنا ان روجه  
 كان يقول اظن زيدا هو خير منك وحكي عن ابي زيد انه سمعهم يقولون  
 تحذوه عند الله هو خير واعظم اجرا وحكي لم يري ان الرفع في لغتي  
 محتمل **والثالث التوكيد** ولكن باستعارة ضمير الرفع موضع ضمير نصب  
**مسئلة يجوز في الاسم المفتوح به من قولك هذا الكرمه وجهان**  
**الابتداء والمفعول** ومثله كرم رجل لقيتته ومثله كرم رجل لقيتته  
**ومن الكرمه غيران** وجه المفعول كرجح الى تقدير المانصب لكن فيهما  
 الاختلافان **تقدير الفعل** من خبر المصدرة المفعول ومثلهما **رجل**  
**صالح لقيتته** اي هو مثلها في جواز الوجهين وتقدير الفعل من خبراوان  
 غايرها من جهة الى مفعول الفصل هو المجرور وقد تقدم في ريب انها  
 تختص باحكام منها ان المحل للمجرورها **مسئلة يجوز في المرفوع**  
**مخو ان الله شكك وما في الدار زيد** اي في مرفوع الظرف المعتمد الابتدائي  
 على التقديم والتأخير والفاعلية بالظرف لقيامه مقام الفعل المحذوف  
 واستقرار ضميره فيه وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتأخير وعلى  
 الاول فالجمله اسمية وعلى الثاني ظرفية ومثله كلمتا عرفت في سورة  
 الزمر لان الظرف الاول معتمد على الخبر وعند الثاني على الموصوف  
 اذ العرف الاول موصوف بما بعدها وكذلك في قول الخنساء كانه علم  
 في راسه نارا ومثله الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم ابوه  
 واقايم زيد لاعتماد الوصف في الاولى على مبتداه وفي الثانية على  
 الاستعانة لما ذكرنا من ان تقديره مبتدأ يستدعي خلاف الاصل من التقديم

والتأخير ولان الاب اذا قدر فاعلا بالوصف كان خبر زيد مفردا  
 الاصل في الخبر ولو قدر مبتدأ كان الخبر جملة ومثله ظلمات من قوله تعالى  
 او كصيب من السماء فيه ظلمات فان قوله فيه ظلمات صفة لصيب فان  
 قدرت المرفوع مبتدأ كانت الصفة جملة وان قدرت فاعلا بالظرف لاعتماد  
 على موصوفه كانت مفردة وهو ارجح **لان الاصل في الصفة الافراد فان**  
**قلت اقايم انت فذلك عند البصريين** اي يجوز فيه ان يكون فاعلا  
 وهو ارجح وان يكون مبتدأ والوصف المنفصل للخبر فان قيل متى وقع  
 التنازع في مثل هذا الضمير نحو اقايم وذا صابت واعلمت الثاني على  
 المختار فان حدثت من الاول خالفتم وان اضرت فيه لم يبق في مثله الا  
 وجه واحد وفانت الفاعلية المراجعة لغوات شرط جعل الوصف مبتدأ  
 وهو نفعه لغير المستند قلنا والى به منفصلا كما هو القياس فيقال اقايم  
 انت وذا صابت انت فقد قالوا حيث يقع التنازع والصفة جارية على غير  
 من هي له ملحق بها نحو هذين يد صارتا وممنته هي انك ان اضرت في الاول  
 لزم استتار الضمير مع ان الصفة جارية على غير صاحبها فينبغي اخباره بارزا  
 ويجري هذا في التنازع في الظاهر ايضا نحو اقايم وذا صابت زيد فينبغي ان  
 يقال اقايم هو وذا صابت زيد ولا يشك علينا قولهم متى اعلى الثاني اضرت  
 في الاول لان الفاعل عنه ليس مضمرا في عاملة لان مرادهما بالاضمار فيه الضمار  
 معه ليستقر فيه حيث لا مانع ويوزع المانع المانع له يقال التنازع  
 انما يكون في ظاهر لان بعض المحققين نفس على جريانه في الضمير المنفصل قال  
 الشارح والاعتوار بالكافية ونحوها وقع في هذا السوال مع ان عبارتها  
 عند التامل لا تدفع ما ذكرناه **واجب الكوفون في الضمير من اقايم انت**  
**الابتدائية ووافهم من الحاجب** والسبيل والتمحيزي فمن جعل قول ابن  
 الحاجب في كافيته رافعة لظاهر على ان الظاهر غير المستقر ليدخل نحو  
 اقايم انت فقد جعله على ما لم يرد به بقرينة في اما لهما باه لا خلاف  
 في امتناعه فقال واذك وجب في التثنية اقايم انهما وفي الجمع اقايمون  
 هم ولا يجوز اقايمها ولا هم ولذلك جاء في الحديث او يخرجونهم بنشد زيد  
 الياءون او يخرجونهم بنشدتها وانما المجرى المضمرة في ذلك مجرى المظهرين  
 لما يودي اليه من جعل المنفصل منفصلا اذ لا بد من تقديم لهذا الضمير  
 لان كان في اسم الفاعل مضمرا غير هذا المنفصل فهو المقصود ووجبت  
 حرمة المنفصل وان لم يكن فباطل اذ لا ينقل المنفصل منفصلا مع امكان  
 اتصاله قال الشارح ولقابل ان يختار الشق الثاني ويجيب عن دليل



بما ذكره المصنف في المتن وهم اذ نقل في اما ليد الاجماع على ذلك مع شموله  
 فيه لدعواه فيها انه لم يختلف في ان اقام من اقام هو خير مستدام  
 ووجههم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوز منه منفصلا عنه بل يجب اتصاله  
 به ان كان بارزا واستتاره فيه لا يقال قام انا على انا فاعل ولجأ زه  
 الجزمي والمبرد على معنى الحصر أي على ان المعنى ما قام الا انا أي فكذلك المرتفع  
 بالصفة لا يجاوزها والجواب بحصوله منع قياس الصفة على الفعل في  
 امتناع انفصال بابوا الفارق وبيان انه انما انفصل مع الوصف  
 لئلا يجهل معناه لا يتركب اي يكون معه مستترا بخلافه مع الفصل فانه  
 يكون بارزا كقوله وقتت اي بخلافه مع الفعل في ضمير المضمر فانه  
 لا يجهل معناه لعدم استتاره لان طلب الوصف وتفاضله لم يجر له  
 دون طلب الفعل لانه فرع عليه في العمل فلهذا كان احتمال مع الفصل  
 ولم يحتفل مع الفعل وان المرفوع أي ولان المرفوع بالوصف سدد في  
 اللفظ مسدد واجبا للفصل وهو الخبر فانفصل انفصاله بخلاف  
 فاعل الفعل وبما يقطع به على بطلان من فهم قوله تعالى اراغبنا من  
 الهوى وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انما هو صدر بيت من  
 ثنائي الطويل بحرفه اذ لم تكن انا على من اقاطع ولم يسم قايلاه بخلاف خليلين  
 له يقول لا وفاء لكما بعهدي حتى يكون انا على من اعاديه واهجره فان  
 القول بان الضمير مستتر كما زعم المفسر في الآية مود الى فضل  
 العامل من معول بالاجنبي الذي هو المستتر نعم على قول الكوفيين  
 لا يكون اجنبيا والقول بذلك في البيت مود الى الاخبار عن  
 الاثنين بالواحد اورد عليه ان هذا التفسير يقطع بالبطلان اما الآية  
 فلا احتمال ان التقدير فيها يرغيب عن الهوى فلا فصل باجنبي واما  
 البيت فلا احتمال انما مستتر اجزى الجملة الشرطية بعده وقد حذف الجواب  
 منها المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والمعنى ان عدم قيامها معي  
 على من اقاطعه سبب لان يكون اخذ واقفا بعهدي لان من سوا كما ليس  
 بمنزلة كما بعدي فهو باسنى كما اذا الرضا عدي في قوله يولي مساعد  
 وهذا معنى صحيح نقله جزم الدين سعيد في شرح الحاشية عن الجوزي واجيب  
 محل القطع على الظن الغالب فلا يقدح فيه الاحتمال ولا شك في ان غالب  
 الظن من الآية تتعلق عن الهوى برغيب وان معنى البيت لا وفاء لكما اذ لم  
 تكون انا على من اقاطعه ويجوز في نحو ما في الدار زيد ووجه ثالث  
 عند ابن عصفور ونقله عن اكثر النحويين وهو ان يكون المرفوع اسما

لما للجواز في الواقعة الاسم الناصبة للخبر والظرف في موضع نصب على الجزية  
 فالشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا فلا يكون  
 الظرف المتقدم في موضع نصب وقال البهسيان في ارتشاف اجاز تقدم  
 الخبر وظرفا للشهور وهو اختيار الاصل فلا يبطل تقدمه العمل ونسب المنح  
 الى الاخفش وهو قول الرشاشي **مسألة** يجوز في نحو اخوه من  
 قولك زيد ضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على  
 ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر يعني نائب فاعله فيكون الظرف مستترا  
 حالامنه وان يكون نائب عن فاعل ضرب على تقدير خاليا من الضمير  
 ويكون الظرف لغوا متعلقا به ويختلف معنى الكلام فانه على الاول الاخبار  
 بمضروبة زيد في حاله كون اخيه في الدار وعلى الثاني بمضروبة اخيه  
 في الدار وان يكون مستترا خبر الظرف المتقدم عليه والجملة مهملة  
 حال والفرا والزمخشري يريان هذا الوجه شاذ اردوا الخلو للجملة  
 الاسمية الحالية من الواو وانما يربط الاسمية اذ كانت حالا الواو والخبر  
 او الواو وحدها والضمير وحده على شعت وبوجبان الفاعلية أي كون  
 فاعلا بالظرف في نحو جاني زيد عليه جنة وليس كذلك عما بل يجوز  
 الابتدائية وتقع الاسمية حالا بالضمير وحده قال تعالى اصبوا منها  
 جميعا بعضكم لبعض عدو وفي شرح الحاشية لجملة الرضى ان  
 اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية الاسمية وانفراد الواو متقاربا  
 في الكثرة لكن اجتماعهما في احتياطي الربط واما انفراد الضمير  
 فقال الاندلسي ان كان المستتر ضمير صاحب الحال وجب الواو  
 ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك نكح هذه الجملة في معنى  
 المفرد فصدرت بالواو اي انا من اول الامر يكون الحال جملة وان  
 لم يكن ضمير صاحب الحال فان كان الضمير فيما صدر به الجملة مبتدأ  
 نحو كلمته فوه الى في او خبرا نحو خرجت مع البازي على سواد فلان  
 يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الربط في اول الجملة بل نقول  
 هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان في اخر الجملة  
 لقوله نصف النهار الما غامره فلا شك في ضعفه وقلة وقال جار الله  
 بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا ان قولهم جاني زيد  
 عليه جنة وشي بمعنى مستتره عليه جنة وشي يريان ان ليس بجملة  
 بل هو مفرد تقدير اخلا عن الواو وذلك لان الظرف اذا اعتد على ما قبله  
 جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فان اراد ان يكون



في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحق بالهاويات ودون جوارها في  
 مره لم يزل وقوله وان امرأ اسدى اليك ودونه من الارض مرماة  
 وبسالة سائق ولو كان مفرد المرء لم يزل وايقظ لقوله وان عليه  
 حبة وبني ولو لم تكن جملة لم يزل عليه ان وان اراد انه لا يتبع ان  
 يقدر مفرد فليس **والاوجه الثلاثة ايت في قوله تعالى وكان من بني قتل**  
**معه ربيون** فربيون اما فاعل بالظرف او نائب فاعل قتل او متداخلة  
 الظرف وذلك لان كان مبتدأ خبر قتل ومن بني تميم وتكثر زيادة  
 من فيه وقيل لا يزمه ومعه ربيون في موضع الحال فان كان المرفوع مبتدأ  
 فالحال جملة ويجوز ان يكون نائب فاعل قتل ومعه ظرف لقتل وربيون  
 جمع ربي بكسر الراء وهم الربا يثبون بفتحها اي على القضا او عابدون لربهم  
 كان ربانيتها الى الرب على خلاف القياس كما نسبوا الى امس بفتح الهمزة  
 امسى بكسرهما وقتل الربيون الجماعات واحدها ربي نسبة الى الربية  
 بالكسر وهي الجماعة للمبالغة **قتل واذا قرئ بتشديد ي قتل لسر**  
**ارتفاع ربيون بالفعل** وامتنع الوجهان الاخران وهذا القائل هو ابن  
 حني فانه قال لا يحسن هذه القراءة الا ان يستند الفعل الى الربانيين  
 لما فيه من معنى التكثير الذي لا يجوز ان يستعمل في شخص واحد **يعني**  
**ان التكثير لا ينصرف الى الواحد بل يتجه ان يكون فاعله متكثرا وليس**  
**يشي لان النبي هنا متفرد لا واحد بدليل كاي وانما اقر الصافي**  
**العابد باليد من الفعل بحسب لفظها** وهذا الكلام ما خذ من كلام  
 ابي حيان فانه بعد نقل ما اسلفناه من قول ابن جني قال وليس بظاهر  
 لان كان مثل كمر وانت اذا قلت كمر عان فكنته فانفردت راعيت  
 لفظ كمر ومعناه الجمع واذا قلت فكنتهم راعيت معناها لا لفظها  
 وليس معنى مراعاة اللفظ الا انك تفرد الضمير والمراد بالجمع فلا فرق  
 من حيث المعنى بين قتل معهم ربيون وقتل معه ربيون وانما جاز في نحوه  
 مراعاة اللفظ تارة والمعنى اخرى لان مدلول كمر وكان كثر والمعنى جمع  
 كثر والمعنى وانت اذا اخرت عن جمع فتارة تفرد مراعاة اللفظ وتارة  
 تجمع مراعاة المعناه قال تعالى ام يقولون نحن جميع منتقم يهنم للمعج  
 و يقولون الذين فقال منتقم مراعاة لافراد اللفظ وقال و يقولون مراعاة للمعنى  
**مسئلة** زيد نعم الرجل يتعين في زيد **لا بد** وجهان احدهما جملة  
 المعج للجن ونعم الرجل زيد قتل كذا اي يتعين في زيد ان يمتد  
 وايضا عليهما فالرابط العموم اي عموم الرجل للمبتدأ او اعادة المبتدأ

**معناه** ان لم يكن بلفظه **على الخلاف في الالف واللام في الرجل الجنس**  
**هي ام للمعنى** فان كانت للجنس فالرابط العموم قال الشايج لا نهك  
 للاستغراق وان كانت للمعنى فالرابط الاعادة بحسب المعنى اذ المراد  
 بالرجل هو زيد واختار ابن الكاظم انما للمعنى المنهني وقدره بما حاله  
 ان نعم وضع المدح فاعله مدح عامما ويستبعد محققه فافتضى التخيير  
 بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل ولا وفرا نيتا  
 والفاعل اذ كان مع فاعلا باللام يكون بينهما فان التعريف فيه ليس تعريف  
 واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف معهود في الذهن وهو مبهم  
 بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك  
 سوق معهود في الخارج فان معناه ادخل المكان المطابق للسوق المنفرد  
 في ذلك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فانه مبهم باعتبار  
 الخارج لانه لم يعلم اي فرد من الافراد الخارجية قال ووزان في الابهام  
 والتعريف وزان اسامة فانه وان كان معرفة باعتبار الذهن فانه نكرة  
 باعتبار الوجود ومن ثم توهم كثرة المعهود لصلوح المعهود في الذهن للبعد  
 وليس كذلك اذ لا يفسر العام من حيث هو عام لواحد ولا يثنى ولا يجمع  
 ولما فسر هذا المعنى لواحد وثني وجمع دل على انه ليس للعموم **وقيل يجوز**  
**ايضا في نعم الرجل زيد ان يكون زيد خبرا محذوف وجوبا** **ابن**  
**الممدوح زيد** ويكون الكلام جملة من فعلية واسمية فان قيل يرد على  
 هذا مثل ما يورد المصنف على ابن عصفور من انه ايجاب حذف شي من غير  
 ساد مسده واجوب بان ذلك شرط فيما يحذف قياسا والمبتدأ لا يند  
 على الرجوع قياسا ولين سلم فقول يدعي ان جملة المدح سرقة مسده  
**وقال ابن عصفور يجوز فيه وجده ثالث وهو ان يكون مبتدأ**  
**حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بان له سند في مسده**  
 فلا يكون حذفه واجبا ولو كان جائزا لظهر حينئذ انما واللام ممنوع وايضا  
 لو كان هنا خبر محذوف لتوقف فهم الكلام عليه والكلام مستقل في  
 الافادة بدو منه ويأتي هذا ايضا في الوجه السابق **مسئلة** **زيد**  
**زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا اسم اشارة فاعل**  
 وهو قول الجمهور واختاره ابن مالك وجماعة واعترض عليه بان لو كان  
 كذلك لم يفرد في الاحوال وكذا لم يذكر واجيب بان لما جرى  
 مجرى المثل لزم حالة واحدة **وان يكون مبتدأ محذوف عند حذف الواو**  
**الاشارة** ولا يشك كونه مبتدأ رابطا حيث يكون المبتدأ منفي وعموما



لما عرفت ان موثقا مفردا او مثليا ومجموعا لما عرفت من الزامه صيغة  
 واحدة لا تختلف وان يكون خبر المحدث **اي المحبوب او الممدوح**  
 زيد ويجوز قياسا على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدئا  
**حذف خبره** اي زيد المحبوب او الممدوح ولم يقل به هنا لانه يرى ان  
**حبذا اسم** فليس الكلام عنده الجملة واحدة وقيل زيد بول من ذا  
 ويرده انه لا يحل محل الاول اي ذا المبدل منه وان لا يجوز الاستغناء  
 عنه وشان المبدل ان يحل محل المبدل منه وان يستغنى عنه وقد  
 يجاب باننا انما اشنع فيه ذلك لان هذا التركيب استعمل استعمال  
 الأمثال وقد عارض بمنع الامور اما الاول فلصحة قوله ففقت منه  
 حسنها واكملت الارغفة جز منها والاول بولنا مشعرا ولثاني بول  
 بعض مع عدم صحة حلول شي منهما محل المبدل منواما الثاني فكلمت  
 الشاعر وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه يبين قوم يتقدم  
 فان لا يجوز الاستغناء بالمبدل عن المبدل فيه بل يخرج بدونه ويصح  
 على انه لا يبعد التزام المبدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كما  
 التزم الوصف في مجرور رب والحق ان هذين الاستغناءين لخصوص المادة  
 فلا يقدمان فيما هو شأن المبدل من حيث هو تابع وقيل عطف بيان  
 لثاني ويرده قوله **وجبذا النخات** من يمانية تاتي من قبل الريان احيانا  
 هو من ثاني البسيط من قصيدة الجرب وقيل يا حبذا جبل الريان من جبل  
 وحبذا سكن الريان من كانا والريان كحيان اسم جبل ببلاد بن عامر  
 والنخات بالتحريك جمع نخعة بالسكون يقال نخع الطبيب ينخ اذا فاح  
 وله نخعة طيبة ويمانية بالتخفيف المشاة النخية بعد التوك وهي صفة  
 محذوف اي من جهة اوجهات يمانية واصلا يمانية بتشديد الياء  
 نسبة الى اليمن لا قليم المعروف حذف احدى يائي النسب تخفيفا  
 وعوض عنها الالف وبعضهم يقول هو عوض عن الاولى منها ولا يحلها  
 عوضا عن مجموع ياء النسب كما فعله صاحب الصحاح لما يلزمه من الجمع  
 بين العوض وبعض العوض عنه في ايت يمانية بسبب عود احدى اليائين  
 ولا يجمع بين العوض والعوض عنه ولا بينه وبين بعضه وقد مرنا في  
 بحث ال من الياء الاولى من ياء بسط الكلام على ذلك في ارجو ان ثبت  
 وجوب الرد بالبيت ان الرفع بعد حبذا منه نكرة وان تخصصت  
 وذا معرفة **ولا تبين المعرفة بالنكرة** وان قربت منها بالتخصيص  
**بالتفريق** واجيب بجواز ان صاحب هذا القول اطلق عطف على

المبدل فقد اعتذر بذلك المصنف على المحدثي المواضع وحينئذ لا يضر  
 التخالف بالتعريف والتكبير **واذا قيل بان** مجموع **حبذا اسم**  
**للمحبيب** هو مذهب البرد وابن السراج ومن وافقهما واختاره ابن  
 عصفور قالوا تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب وصير المجموع  
 اسما بمعنى المحبوب وضعف بانهم موافقون على فعلية حب واسمية  
 ذا قيل التركيب وهما بعد لم يتغير اللفظ ولا معنى فربما في ما ذكره  
 واذا كان المجموع اسما واحدا فهو مبتدئا **وزيد خبره وبالعكس عند من**  
**يجوز في قولك زيد الفاضل وجهين** وجاء التعريف لحيث من جهة  
 الياء في تاويل ذي لاداء فالعلاقة اذن ضربان صريحة التعريف وما  
 يصح كنهذا **واذا قيل بان حبذا كنهذا فعل** وان التركيب ازال اسمية  
 ذا وهو قول الاخفش وخطاب وجماعة قال ابن مالك وهذا في غيبة  
 الضعف لانه مبني على دعوى مجرده عن الالف مع ما فيه من تغليب الضعف  
 للمجرى ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك ولا يخفى ان  
 مثل هذا الاحداث في دعوى اسمية المجموع فلا معنى للاقتصار عليها  
 فزيد فاعل وهذا الضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقول  
**الاحبذ لوما للحيا** وورعنا منعت الهوى مالم يسر بالمشقار  
**والفاعل لا يحذف** فلا يكون المخصوص فاعلا والبيت من ثاني الطويل  
 وقايله مرار من ابن عباس الطائي ويقال مرداس بن عباس وقيل  
 هو بن حنظل كاذ يفلقني الهوى **وزرنگ حتى لامني كل صاحب**  
**وحتي راى منى اعاد يكر رقة** عليك ولولا انت فلان جاني  
 والابتهامية والمخصوص محذوف اي حبذا ذكره هذا للحناء ولوما مراد  
 لولا اي لولا اني استحي انا اذ كرها وقال الشارح يعني الاحبذا حبيب  
 لا اسمية فالمخصوص هو هذا اللفظ او نحوه والمماثلنا بذلك لان الكلام  
 دل على ان المراد ايهام المحبوب من جهة قوله لوما للحيا اسميته وهذا  
 دليل على ان غرضه لعل تقدم التسمية ومعنى ورعنا منعت الى اخره ورعنا  
 منعت هواي من لا مطع في دنوه **مستبلة يجوز في نحو فصر جميل**  
 ومن باب ما حذف منه احد جزئي الاسناد **ابتدائية كل من المذكور**  
 فانه وان كان نكرة فقد تخصص بالوصف **والمحذوف** وجزئ الآخر  
**اي ثاني صبر جميل او صبر جميل مثل من غير** وسيا في الناعمة  
 بيان الاولى منها وقد وقع في نسخة الشارح لفظ المثنى يجوز في نحو فصر  
 جميل ابتداءية كل منهما وجزئ الآخر فاضطر الى بيان مفاد ضمير الاثنان



فقال لا شك ان لم يذكر في قوله نصير جمل غير احد ركبي الاسناد والركن الاخر  
 محذوف فالضمير من قوله منها عايد الى المذكور والمحذوف **باب**  
**كان وما جرى مجراها** من افعال المقاربة وما ولا الشبهتين بل ليس  
 مسيلا يجوز في **كان** من **خوان** في ذلك **لذكر** لمن كان لقلب  
 ومن **خوزيد** كان له مال وجوه ثلاثه نقصان كان وتامها وزيادتها  
 وهو اضعفها فيه كاقال الشارح اعتراف بضعف النقصان والتام  
 فيحتاج الى حمل الفعل على غير معنى التفضيل ثم كيف يسوع له التحريم  
 للآية على ضعف الوجه عنده بل كيف يذكر هذا الوجه في الجهة الموضوعة  
 لترك بعض ما يحتمله اللفظ من الوجود الظاهر فانه يستدعي ان لو ترك  
 هذا الوجه كان ظاهرا بل كيف ذكر المصنف هذه الجهة بتمامها في هذا الباب  
 وهو مفقود لبيان الجهات التي يدخل على العرب للخلل منها واي خلل  
 في ترك بعض الوجوه الظاهر اللهم الا ان يدعى تعيان ما ذكره منها او  
 يكون في كلامه ما يدل عليه فالخلل حينئذ ليس من الترك بل امرا  
 خص منه وقد اعتذر عنه بان لم يخرج التثنية على اضعف عنده  
 وانما ذكر ان يحتمل هذه الوجوه التي هي للضعف منها وفيه نظر  
 لان مدعاها جوازها فيه والضعف فكيف لا يكون ذلك مخرجا عليه  
 وبان وضع هذه الجهة لترك بعض ما يحتمله اللفظ من الوجوه الظاهر  
 واجتناب العرب انما يحصل بغيرها وعجزها ما ليس بظاهر فذكر  
 في هذه الجهة من كل باب ما يحتمل وجوها بعضها ظاهرا وبعضها غير  
 ظاهرا ليجتنب العرب في اعرابه ترك الظاهر والاقتصار على ما ليس  
 بظاهر وفيه ايضا نظر فانه لا يدخل لغرضه ما ليس بظاهر من الوجوه  
 في اجتناب ترك بعض الوجوه الظاهر كما هو ظاهر ولا يخرج العرب  
 عن العمد بترك ما ليس بظاهر بل يذكر الوجوه الظاهر كلها وبان  
 مراد المصنف قوله للجهة الخامسة ان ترك بعض ما يحتمله اللفظ  
 من الوجوه الظاهرة ويعتبر على البعض الذي ليس بظاهر ولا يخفى  
 ان هذا يتأتى منه خلل في الاعراب ولتأويل ان يقول من اين كنت  
 ان مراده ذلك وانما الظاهر ان مراده ان اللفظ اذا كان محتملا  
 لوجوه ظاهرة من الاعراب فالأقتصار على بعضها يؤهم ان ما عدا  
 المذكور ليس بظاهر فتدخل الخلل في اعرابه من ذلك فليجتنب  
 العرب ذلك **قال ابن عصفور** **باب زيادتها** **الشعر** بيان لوجه  
 ضعف بزيادتها وليس كذلك للاتفاق على زيادتها بعد ما يتجيبه

قياسا نحو ما كان احسن من زيد وفي الحديث او بنى كان ادم عليه السلام قال  
 ابن مالك في تسهيله وتختص كان بمراد قد لم يره كثيرا ويجوز زيادتها  
 وسطا باتفاق واخر على رأي وهو رأي القراء فيقال عنده زيد قاسم  
 كان والصحيح المنع من زيادتها اذ لا يرد السماع والنظر **باب**  
**متعلق بها على التام** وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة اذ لا عمل  
 للزائد اذ كان غير جار ومنصوب على النقصان الا ان قدرت ان قصد  
 شائداي الا ان قدرت اسمها ضمير الشأن فلا استقرار مرفوع لانه  
**جزء مبتدأ** والمجموع خبر كان الشائدا **باب** **فانظر كيف كانت**  
**عاقبة مكرهم** قال ابو حيان الظاهر ان كيف خبر كان وعاقبة الاسم  
 والجملة في موضع نصب بالنظر وهي معلقة ويجوز ان تكون كان تامة  
 وعاقبة فاعل بها وان تكون زائدة وعاقبة مبتدأ خبره كيف **بما حصل**  
**فيه كان الا وجه الثلاثة** التي عرفت **الا ان الناقصة لا تكون ههنا**  
**شائدا لاجل الاستعانة** ولتقدم الخبر فان الجملة المفسرة لصيغة الشأن  
 الواقعة خبر عنه لا بد وان تكون خبرية متاخرة بجميع اجزاها عنه وكيف  
**حال على التام** وخبر **كان** على النقصان ومحلها على ما نصب وخبر  
**للمبتدأ على الزيادة** ومحلها الرفع **باب** **وما كان لبشر ان يكلمه**  
**الله الا وحيا او من وراء حجاب** او يرسل رسولا فيخلفه **كان الا وجه**  
**الثلاثة السابقة** فعلى الناقصة حتى العبارة فعلى النقصان بقرينة  
 مقابلة فكنت ارا دفعا كونها ناقصة **الخبر** **اما البشير** والاسم التكليم  
 ووحيا استقنا من **من الاحوال** والتفريع في الاحوال وحينئذ  
**فمعناه** **موجيا او موجي** لانه مصدر اعني وجالا فان كان من فاعل بكلمه  
 فمعناه موجيا او من مفعوله وهو غير مبطل لمعناه موجي اليه وانما  
 لم يذكر الصلة لان المقصود من بيان انه بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول  
 يحصل بدون ذكرها **من وراء حجاب** كذا هو في غالب النسخ وفي بعضها  
 واو من وراء حجاب وهو الظاهر لقوله بعد واو يرسل وقد يقع  
 في بعضها او من وراء حجاب بدون عاطفة **بمقدرا او موصيلا** **ذلك**  
**من وراء حجاب** قيل عليه انما يتم اذا حصلت الحال من الفاعل فان  
 كونها من المفعول محجوج الى تقدير يرتبط لها بذي الحال فيقدر  
 اليه وحيث جوز في المعطوف عليه ان يكون خلافا عما فالظاهر  
 ان المعطوف كذا كذا لكن ظاهر اللفظ لا يحتمل الحال من المفعول  
 فلا بد من التقدير المذكور عند ارادة الحال لئلا يؤدي الى عطف



حال الفاعل على حال المفعول وقد يقال لما كانت صورة موصلة للخط  
يحتمل الضبط بكر الصاد فيكون اسم فاعل وبفتحها فيكون اسم مفعول  
مركب الضبط ليس هو الاحتمال قايما وهذا بخلاف المتقدم لاختلاف الصورة  
فيه فلم يكن بد من ذكرها معا لكن الالتيان بلفظ ذلك مع موصلا  
اسم مفعول لا يغلو عن نبوة **او يرسل بنقديرا وارسل اى او ذا**  
**ارسل** وفي تفسير قاضي المفيرين وما كان لبشر اى وما صح له ان يكلمه  
الله الا وحيا كلاما خفيا بورك سر علة لا تمشي ليس في ذاته مركبا من حرف  
مقطعة بتوقف على توجهات متعاقبة وهو ما يعم المشاهدة بذكر روي  
في حديث المزاج وما وعد به في حديث الرويد والعتف به كما اتفق لموحى  
على السلام في طوى والطور ولكن عطف او من وراء حجاب عليه محضه  
بالاول فالاية دليل على جواز الروية لعل امتناعها وقيل المراد الالهام  
والالقاء في الروح او الوحي المنزل به الملك الى الرسل فيكون المراد بقوله **او**  
**يرسل** رسولا فيوحى باذنه ما يشاء او يرسل نبيا بفتح اليد وحيه كما امره  
وعلى الاول المراد بالرسول الملك الموحى الى الرسول ووحيا بما عطف عليه  
ينصب المصدر لان من وراء حجاب صفة كلام محذوف والارسل نوع  
من الكلام ويجوز ان يكون وحيا ويرسل مصدرين ومن وراء حجاب ظرفا  
وقعت احوالها وكان صاحب الكشف على الكشاف من وراء حجاب متعلق  
بمضمون التقدير الاموحيا او مكلفا من وراء حجاب فهو عطف على وحيا  
ووحيا مصدر في موضع الحال ولا يتعلق من بقوله ان يكلم الله لانه قبل  
حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده وفي حواشي الحق وقوله او يرسل رسولا  
في تقديره وان يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يكون عطف على ان  
يكلم الله لانه فاسد قال مكي لانه يلزم منه في الرسل او في الرسل الالهام  
لان المعنى وما كان لبشر ان يكلم الله ولا ان يرسل رسولا وقال في البحر  
والجمهور او يرسل رسولا فيوحى بنصب الفعلين عطف على الضم الذي  
يتعلق به وراء حجاب وتقديره او يكلم ومن وراء حجاب وهذا الضم  
معطوف على وحيا والمعنى الاوحيا او سمعا من وراء حجاب وارسل  
رسول لكن لا يكمل على جعله من احوالها في البحر ايضا من ان وقوع المصدر  
موقع الحال لا يتقاسم ولذلك لا يجوز جاء زيد كما اي راكبا ومنع سبويه  
ان يقع ان والفعل المقدران بالمصدر موقع الحال فلا يجوز جاء زيد  
ان يقع في معنى ضحاكا الواقع موقع ضاحكا قال جعل الكشف وحيا  
في موضع الحال فلا يتقاسم وجعله ان يرسل في معنى ارسل الواقع موقع

رسلا ممنوع واما وحيا والفرج في الاخبار اى ما كان تكليمه  
الاجزاء او اتصالا من وراء حجاب او ارسل اى ان تكليمه  
تعالى للبشر منحصر في هذه الاربعة الثلاث على سبيل منع الخلو لا يتجاوزها  
الى غيرها **وجعل ذلك تكليما** اى جعل لان الارسل داخل في التكليم  
بطريق اولي والاتصال من وراء حجاب تكليم من غير احتياج الى تقدير  
فالاشارة بذلك الى اقرب مذكور وهو الوحي فالكلام **على حذف مضاف**  
اى تكليم وحى والمراد بالوحى هنا الالهام ففي الحديث ان روح القدس  
نفت في روعي ان انفتحت لن موت حتى تستكمل رزقا فانفتحت الله  
واجملوا في الطلب والرويا في المنام فقد ثبت ان روي الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام وحى والتكليم من وراء حجاب ان سمع الله نبيه من غير  
ان يبصر السامع من تكليمه كما سمع موسى عليه الصلاة والسلام والحجاب  
والمذكور انما هو في حق المخلوق لا الخالق اذ لا يجوز عليه سبحانه ما يجوز  
على الاحياء ان الحجاب انما يحيط بقدر محسوس ولكن المراد ان السامع  
يحجب عن الروية في الدنيا **وليس على هذا الوجه يقين** من متعلق محذوف  
تقديره ارادني عند المصداق واعني عند ابن عصفور **وعلى وجهي التمام**  
**والزيادة والنقص في الاحوال المقدر في الضمير المستتر في ليس**  
قال المحشي اراد بالاحوال المعاني القائمة بما لها ففيها ما والاحوال  
التي هي بمعنى من وليس في محل نصب ان كانت كان ناقصة وفي محل  
رفع على الجزئية لمستند كور ان كانت زائدة او محذوف ان كانت تامة  
وللمجد مستانفذي ارادني كانية لبشر **مسبب له ان كان زيد**  
**قايما يحتمل الاوجه الثلاث الزيادة والنقصان والتمام وعلى**  
**النقصان** قال نحو اما قايما واين ظرف له قدم عليه طائفة من معنى  
الاستفهام او ابن فيخلق محذوف وقايما حال من ذلك المحذوف  
**وعلى الزيادة والتمام** فقايما حال واين ظرف له اما على التمام فزيد  
فاعل بكان وقايما حال منه واين ظرف لغو متعلق بدواما على الزيادة  
فزيد مبتدأ وان خبره فهو ظرف مستقر قطعاً ومتعلقه محذوف  
وجوبا وقايما حال من الضمير المستكن فيه فكيف تأتي كونه ظرفا  
لقايما على هذا التقدير ويجوز كونه ظرفا لخوا **لما كان ان قد ثبت**  
**تامة مسبب له** يجوز في نحو زيد عسى ان يقوم نقصان عسى  
فاسمها مستتر فيها وان يقدم الخبر فهو منصوب المحل **وتماها فلان**  
**والفعل مرفوع** المحل بها على الفاعلية ولا فاعلا ويل للمصدر بعد السبك



في هذا الوجه خلاف ما قبله يجوز الوجهان في النقصان والتمام في عسى  
 ان يقوم زيد فعلى النقصان زيد اسمها على التقديم والتأخير وفي يقوم  
 ضميره لتقدمه تقديره وحيد في تعيين الطائفة افراد او تشيته وجما  
 تذكير او تانيثا وعلى التمام لا اضمار في يقوم وكل شي في محله فان يقوم  
 فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في  
 الدار وعسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يحضرك ركب مقام محمود ا  
 ليل يلزم فصل صلة ان من معي لها وهو في الدار في المثال ومقام  
 في الآية تانيثي وهو اسم عسى بتقدير نقصانها وهو زيد في المثال  
 وربك في الآية مسببة وماربك بغافل محقق ما الحجازية  
 والتميمه ووجب الفارسي زاد في ارتشاف في احد قوله والزمخشرى  
 كونه الحجازية ظنا من ان الفتحة لزيادة الباء نصب الخبر ولفظها  
 ابن السراج قال الزمخشرى في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قوله ما زيد  
 بمطلقا انما يصح على لغة اهل الحجاز لا ذلك لا يقول زيد بمطلقا واحتمالات  
 الخبر لم يحكى في التنزيل مجرد امر الباء لا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم  
 ما هذا بشر افعال المشكوك على المتيقن وبان الباء لا تزداد في خبر المستدل  
 وبان زيادتها في خبر ما الحجازية لشيء بها بليس وانما المنقضي لزيادتها  
 بغيره وهو محقق مع ما التميمه لا امتناع الباء في كان زيد قائما اذ  
 لا يفي فيه وجوارها اي الباء اي جواز زيادتها في لم اكن باعجلهم وفي  
 ما ان زيد بقايم مع ان ما فيه مكفوف بان للنبي وبصحة جواز ذلك  
 جزم ابو حيان في ارتشافه قال وهو كثير جدا في نثرهم ونظمهم ومن  
 نص على ذلك سيبويه والفرافري ونص الفراء على ان اهل نجد يحركون الخبر  
 بالباء كثيرا فاذا اسقطوا الباء فهو وقال الخاس اجعوا على ان الباء تدخل  
 على المرفوع والمنصوب واختلفوا في فائدة الباء فقال البصريون يجوز  
 ان لا يسمع المخاطب ما فتوهم ان الكلام موجب فبالباء فهم انه نفي وقاد  
 الكوفيون هذا نفي لقولك ان زيد المنطلق فبالباء تقابل الكلام وقوله  
 لم اكن باعجلهم بعض بيت تقدم استاده في حرف الباء وتامه وان مدوت  
 لا يدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذا جشع القوم اعجل وهو من الضرب  
 الثاني من الطويل وقابله الشنفرى بلا زدي بفتح الشين المجرى على  
 رقة فعنلى وكان شاعرا عدا محمدي ضرب به المثل فقتل اعوى من الشنفرى  
 وهو من قصيدة مطلعها افيتموا بني ابي صدد ور مطيعكم  
 فاني الى قوم سواكم لا ميل فقد جئت للحاجات والليل معتر

شأن قول زيد  
 وشأن قول زيد

وزمان لطيات مطايا وارجل وفي الارض مشاة الكرم عن الاذى  
 وفيها من خاف القلى محول لعمرك ما تالاه من ضيق على امره  
 سوى راعيا اوراهبا وهو يعقل المطي كالمطايا جمع مطيد وهي الدابة  
 تخطو في سيرها اي تجدد وتشرق والمراد من اقامة صدور المطي رحيلهم  
 عندي ارحلوا عني فاني لما يل الى قوم سواكم وهو بكر الساب مع القصر  
 وباني فيه الضم والفتح وان مدت فتحت ليس الا وانما قلنا اميل عني  
 ما يل اذ ليس له غرض في التفضيل والا لكان ذا ميل اليهم في الجملة وانما  
 مراده مقاطعة وايدانهم بانه راحل عنهم وصحت من الافعال التي لم  
 يستعمل الاصغرية للمجهول اي وصفت وجهه له قدر له وزمت بصيغة  
 المجهول ايضا يقال نرم فلان البعير اي خطبه وتقدم في السير والطيقات  
 جمع طيه بكر الطاء وهي السية كالطوية قال في الصحاح الطير السية  
 في الخليل الطيه تكون منزلا ويكون ساي يقال مضى لطيته اي  
 لبيته التي استواها وبعدت عنا طيته وهو المنزل الذي استواه وطية  
 بعيدة اي شاسعة والارجل جمع رجل وهو ما يشد على البعير والمناي  
 منفل من الناي وهو البعد وهل هو مصدر رمي واسم مكان الظاهر  
 الاول لا يحتاج الثاني الى تقدير متعلق لما بعده والقل بكسر القاف والقصر  
 البعض والعداوة والمحول مكان التحول اي لا عذر لاحد في ترك  
 الرحيل لان الحاجات قد قضيت والليل معمر والركاب منهيا ولا ردى  
 فيها بعد الاذى لمن كان كريما ومنشغل من خاف العداوة فاي داع الى  
 المقام واحتمال الاذى ومعنى قوله لعمرك ان الشخص اذا كانت  
 عاقلا فانه لا بعد بعد عن اهل ضيقا سواء فارقتهم راعيا فم اوراهبا  
 لهم ثم اخذ يصف نفسه بالصبر وقلة الخصر والشدة فقال وان مدت  
 الايدي الى اخي اي ان اعجل قوم لشهم وزيادة حرصهم وبادر الى الاكل  
 فليست كذلك والاشجع افضل من الجشع بتقديم الجيم على الشين وهو الخصر  
 على الاكل والفعل منه جشع بانكر مسبة لا من رجل ولا امرأة في  
 الدار ان رفعت الاسمان فاما مبتدأ على الارح من ان لا لا تعمل عمل  
 ليس وهو مذهب الرفض والمبور او اسمان لما الحجازية زيد على لقول جعلها  
 ولو على قلة وهو مذهب سيبويه ومن وافقه وقد نوزع ابن مالك في  
 قوله في التسهيل ويلحق بها اي بما اخنت ليس في العمل ان النافه قليلا  
 وكثيرا قال الشايع في شرحه على التسهيل بل لو ذهب ذاهب الى ان  
 لا لا تعمل عمل ليس لكان حسنا اذ لا يحفظ ذلك في نفي اصلا ولا في نفي



سوى قول الشاعر واشد بيتين على ذلك **فان قلت لا زيد ولا عمرو**  
**في الدارين** الاول اي تعين انهما مبتدان لان لا انما يعمل في التكرار  
واجاز ان يجني عملها في المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام فعليه لا يتعين  
الابتدائية **فان قلت لا رجل في الدارين** الثاني لان لا اذا السم  
تكرر **يجب ان** تعمل انظر كيف يتجه الحكم بوجوب عمل في هذه الصورة  
والكثير انما لا تعمل ونحو فلا رقت ولا فسوق ولا جردال في الحج ان تحت  
الثالث وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيون فالظرف خبر الجميع  
عند سيبويه لا منه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا تعمل في الخبر وانما سمي  
لخبر معها مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل فلا مانع من جعل الخبر للجميع  
كما لو قلت زيد وبكر وعمرو وفي الدارين اي كايون والتقدير في الآية  
كايته في الحج ولو **احد عند غيره** ويقدر للاخرين ظفر فان يكون كل واحد  
منهما اخر عن واحد لان لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر كالا سم  
ولا يتوارد عاملان على معول واحد فكيف عوامل اي فلا يتوارد  
ايضا ويانه ان الخبر المذكور حينئذ لا محالة حينئذ يكون جزاء عن  
احدهما ويتعين ان يقدر لكل من الخبرين خبر من جنس المفعول اذ لا يكون  
المفعول خبرا عن الجميع لئلا يلزم المحذور والمذكور اعني توارد عاملين  
بل عوامل على معول واحد وهو باطل **وان رفعت الاولين** فقطوا بقية  
الثالث على الفتح وهي قراءة ابن كثير وابن عمر **فان قدرت لا محهما**  
**حجاز** زيد تعين عند الجميع سيبويه وغيره **اضا وخبرين** للدسمين  
المرفوعين **ان قدرت لا الثانية** حجازية كالا ولي وكان ذلك من  
عطفت الجمل وخبرا واحدا منصوب بفعل محذوف اي واضرت او و  
قدرت وقيل الظاهر انه معطوف على خبرين باعتبار محله وهو النصب  
لا نه مفعول في التقدير بقول عجبت من ضرب زيد وعمرا اي من ارب  
ضربت زيد وعمرا وعلى عكس هذا جوزوا عجبت من ان ضربتا زيدا  
وعمر وبالحج لا نه في معنى عجبت من ضرب زيد وعمرو كذا قاله التقطازي  
في حاشيته انكشاف **ان قدر لقا اي الثانية** موكدة لها اي الاولى  
**وقدرت الرفع بالعطف** ويكون عطفت مرفوع على مرفوع قد يقال  
اذ اقدرت لا الثانية موكدة للاولى والرفع بالعطف كما صح به كانت  
زايدة لتأكيد النفي فلا يتأتى نفي ربه على كون لاسمها جميعا حجازية  
وقد يجاب بان الاولى اذا كانت حجازية والثانية موكدة لها كانت  
هذه الاعتبار حجازية وبعد نعم يحتمل ان يكون قوله واضرت خبرا

معطوفا على قوله فان قدرت لا محهما حجازية فتكون تسامه ولا يكون من  
من التفرج في شئ وانما وجب التقدير في الوجهين اي وجب كون لاسمها  
حجازية وكون الاولى فقط حجازية **لاختلاف خبري** لا الحجازية ولا  
الثانية بالنصب والرفع فان الحجازية تقتضي خبرا منصوبا وتلك خبرا  
مرفوعا فلا يكون خبرا واحدا لهما اذ لا يكون الشئ الواحد منصوبا ومرفوعا  
معاً وان قدرت الرفع بلا ابتداء فيهما على انهما مملتان قدرت عند  
غير سيبويه خبرا واحدا للاولين والمفعول للثالث **او الثالث** و  
المفعول للاولين اذ الاصح جعل الظرف المفعول خبرا للجميع لان الثالث  
مركب مع لا وهي عندهم عاملة في الخبر لئلا يزم ان تكون معولا عاملا في  
مختلفين الابتداء ولا بناء على الراجح من ان الابتداء عاملة في الخبر كما لمبتدا  
وبالتقدير يرتفع هذا المحذور كما يقدر في زيد وعمرو **وقايم خبرا**  
**للاول والثاني** فان النسخة في مثله مذهب الاول لسبويه والمهور  
والمأزني ان الخبر للاول وصغير الثاني محذوف الثاني لان السج  
انه للثاني وخبر الاول محذوف الثالث انت بالخيار والاولى انت  
لا يفرد الخبر الا ان يعطى الجميع قال الفارسي انما يحسن الافراد حيث  
يكون الحكم على احدهما يستلزم الحكم على الاخر كقوله تعالى والله وهو له الحق  
ان يرصوه فان رضى الى رضى يستلزم رضى الله وبالعكس **ولم تحجب لذلك**  
**عند سيبويه** لانه لم يعرف لا يرى للا الثانية عملا في الخبر فلا مانع عند  
من جعل الظرف خبرا للجميع **باب** **المصنوبات المتشابهة**  
**ما يحتمل المصدرية والمفعولية** اي ما يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا  
ومفعولا من ذلك ولا تظلم في فتلا ولا تظلمون **تقرا** في القاموس الفيتل  
السجاء التي في شق النواه وما فتلتها بان اصابعك من الوسخ كالفيتله  
وما اغنى عنك فتلا ولا فتله وفيه والنقير النكتة في ظفر النواة  
كالنقرة والنقير بالكرس والافتقور بالضم **اي ظلماما او خرا** اي لا ينقص  
**مثل ولم تظلم منه شيا** وقوله قاضي المعصومين في ولا تظلمون  
تقرا ينقص شئ من الثواب ظاهر في انه مصدر فان قلت ما وجه  
كون المعنى على المفعولية لا ينقصون خبرا قلت لان الظلم من الخبر  
خبر ومن ذلك نعم لم ينقصكم شيا **اي نقضا او خرا** وقال قاضي المعصومين  
تعالوا نحشرو شيا من شروط العهد ولم ينكثوا ولم يقتلوا ولم يضروا ولم  
قط وكل ذلك خبر **واما ولا تقصوه** شيا فصدر فقط لا استيفاء **ضرو**  
**مفعوله** قتل يحتمل ان يكون الضمير المنصوب عابدا الى المصدر



المفهوم من الفعل وشيا مفعول به وتغير المصدر غير مناسب لأن المذكور  
 في الآية مضارع لا ماض **وأما من عفى له من أخيه شي فبني قتل ارتقا به**  
**مصدر أيضا لا مفعول لأن عفى لا يتعدى** قال في الكشف معناه فمن  
 عفى له من جهة أخيه شي من العفو على أنه كقولك سير بزيد بعض السير  
 وطاف من السير ولا يصح أن يكون شي في معنى المفعول به لأن عفى  
 لا يتعدى إلى مفعول به إلا بواسطة وأخيه هو ولي المقتول وقيل لا أخو  
 لأنه لا بسبه أو ذكره بلفظ الإضمار ليحذف أحدهما على صاحبه بذكر ما هو  
 ثابت بينهما من الحنية والاسلام فإن قلت إن عفا يتعدى بعن لا باللام  
 فما وجه قوله فمن عفى له قلت يتعدى بعن إلى الجاني وإلى الزنب فيقال  
 عفو عن فلان عما جنى وعن ذنبه قال عفا الله عنك وعفا الله عنها  
 فإذا تعدى إلى الذنب قيل عفو عن فلان عما جنى كما تقول عفرت له  
 ذنبه ونجا وزنت له عنه وعلى هذا ما في الآية كأنه قيل فمن عفى له عن  
 جنايته فاستغنى عن ذكر الجناية في كلامه وهذا يتبينه على أن شي في موقع  
 المفعول المطابق الوصف مثل ضرب ضرب شديد لما في تكثير شي  
 من الدلالة على ذلك وإن له مفعولا به بالواسطة مساويا للمصدر  
 وغيره في جواز الاستناد إليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وإن يكون  
 حالا من شي وفيه إشعار بأن بعض العفو سواء كان من بعض الورثة أو من  
 بعض الدم كالعفو التام في إسقاط العقاص وإيجاب الديه ونصرتي  
 بأن عفا لا يزم يتعدى إلى المفعول لكن تعدية قد تكون إلى الجاني مثل  
 عفا الله عنك وقد تكون إلى الجناية وحينئذ إذا أريد ذكر الجاني  
 ذكر باللام مثل عفى الله لزيد عن ذنبه حيث اقتصر على ذكر الجاني باللام  
 علم أنه لم يقصد البعدية إلى الجناية وحيث ذكر معا علم أنه لم يلتفت  
 إلى الاستغناء في دلالة الكلام وقصد التفرغ لعرض الرضا قال  
 التفات إلى في حواشيه على هذا لا يرد ما يقال أنه لو كان ذكر العفو  
 مغنيا عن ذكر الجناية ففي كل موضع ذكر الجاني فقط يجب أن يكون  
 باللام وذلك لا ندرعا يكون العفو عن الجاني من غير التفات  
 إلى ذكر الجناية وقيل إن عفى في الآية بمعنى ترك وشي مفعول به قال  
 قاضي المفترين وهو ضعيف إذ لم يثبت عفى الشيء بمعنى ترك بل أعفاه منه  
 أعفوا الخ قال أبو حيان ولا يجوز أن يضمن عفا معنى ترك وإن كان  
 العافي عن الذنب تاركا له أي لا يواخذه لأن التضمن لا يقيس نفسه  
 يجوز أن يفسر عفا بمعنى محو وتحمل الآية عليه ويكون اسناد

عفا المرفوعة اسنادا حقيقيا لأنه إذا ذكر مفعول به صريح وإذا كان  
 لا يتعدى كان اسنادا مجازيا يستبها المصدر بالمفعول به انتهى  
 وقد شنع الرخصي على هذا الوجه ولم يرتضه ورده بأنه إذا كان  
 المعنى فمن عفى له من أخيه شي فهي عبارة قلقة في مكانها والعفو في باب  
 الخنايات عبارة قتل وله مشهور في الكتاب والسنة واستعمال الناس  
 فلا يعدل عنها إلى أخرى قلقة تأتي عن مكانها ثم قال ونرى كثيرا من يتعاطى  
 هذا العلم يخفى إذا حصل عليه تجزئ وجهد الشكل من كلام الله على  
 اختراع لغة وأدعا على العرب فلا تفرقه وهذه جراه يستعاذ بالله منها  
 والمراد من قلاقة هذه العبارة كما قال المفتونين إنما لا تستقر في هذا المقام  
 بل الشايع في الاستعمال المتبادر إلى الأقدام في هذا المقام هو العفو وترك  
 الموالفة لا مجرد الإزالة قال وليس المراد أن استعمال عفا بمعنى محو أو زال  
 غير موثوق به ولا يستشهد به في تفسير العبارة القرآنية لأنها استعمال  
 شايع فيما بين البلغاء مذكور في كتب اللغة أقول وفي الصحاح عفت الرمح  
 المنزل درست وعفا المنزل يعفو درس يتعدى ولا يتعدى وتفتت  
 الدار درست وعفتها الرمح شدد للبالغة وفي القاموس العفو عفو  
 عن خلقه والصغى وترك عفو به المستحق عفا له ذنبه وعفى عنه والمحو  
 والمحافة مل **س** **يحمل المصدرية والظرفية والحالية**  
**من ذلك سرت طويلا أي سيرا طويلا أو زمنا طويلا فطويلا على**  
**الأول صفة مصدر وعلى الثاني صفة ظرف فخذ الموصوف**  
**منها واقبت الصفة مقامه أو سرقه طويلا والضمير المقدر للمصدر**  
**المفهوم من الفعل وطويلا حال منه أي سرت السر حال كونه طويلا**  
**ومن ذلك لغت الجنة أي قربت للثقلين غير بعيد أي أزلا**  
**غير بعيد أو زمنا أو مكانا غير بعيد أو أزلا لغت الجنة أي أزلا**  
**في حالة كونه غير بعيد والمعنى أن أزلا الجنة للثقلين قريب غير**  
**بعيد إلا أن هذه الحالة موكدة لصاحبها من جهة المعنى ولعالمها كذلك**  
**لأن الأزلا هو القرب وهو بمعنى عدم البعد فالحال المحسوس والحال**  
**بمعنى التقريب المشتمل على القرب وقد يحمل حالا من الجنة والأصل**  
**غير بعيد وهي أيضا حال موكدة لكن لعالمها فقط من جهة المعنى**  
**كما يقال هو قريب غير بعيد وعزير غير ذليل ويكون التذكير على هذا**  
**مثل في لعل الساعة قريب قال في الكشف وتذكيره لأنه على زنة المصدر**



كالنوني والصليل والمصاد واستوى في الوصف بما المذكور والموت او على  
حذف الموصوف اي شيئا غير بعيد زاد قاضي الفسرين اولان الجنة بمعنى  
الاستنات وفي اعراب ابي البقا ويجوز ان يكون ذكر قريب على معنى الزمان  
او على معنى النعت او على معنى النسب اي ذات قرب **ما يحذف**  
**المصدرية والحالية** فقط من ذلك **جاء زيد ركضا** اي **ركضا** و  
**عالمه جاء على حد فحدث** جلوسا لشيء الى الخلاف فيما اذا كان المصدر  
المؤكد غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق فذهب سيبويه انه منصوب  
بفعله الملاق والمثقف يرفع وت وجست حلو سا ومنصب المار في المبرد  
والسرا في انه منصوب بالفعل المذكور قال الرضي وهو اول لان الاصل عدم  
التقدير بلا ضرورة ملجئ اليه واستدل سيبويه بقوله لقد عجب  
وما في الدهر من عجب اي ثلث وانت الصارم البطل السالك الثغرة  
اليقظان كاليها مثنى الملوكة عليها للتعجب بالفضل فان قوله مثنى الملوكة  
منصوب بمثنى مقدر الموصف السالك باليقظان ولا بوصف الموصوف  
قبل استكمالها ولو قيل بانه لا يلزم من التقدير لما منع ارتكابه حيث لا مانع  
سيما وهو خلاف الاصل والمستدل ان يقول ان الزيادة تكاد التقدير بتمام  
المانع فالاول ارتكابه ولا مانع طرد الباب المصدر الغير الملاق وفي قوله  
ثلثت بلفظ الماضي دون اقبل من تبيح حمية المردح على اضرت  
كانه يحث على اخذ بشاره ملائحتي والثغرة بمثلثة مضمره فحين مجيء  
الناحية والطريقة السهلة والشمة والحالي الحافظ قال الشاعر وهو  
حال من ضمير اليقظان والظاهر انه مرفوع واليقظان كاليها صفة جرت  
على غير من هي له فتأمل والهلوك المارة الكثرة البنين والنجيع  
نعا معوجة وعين مفعلة تيمز كره والفضل ككل قيس تلبسه  
المرأة في سبها **او التقدير بجاء ركضا** على انه مصدر واقع موقع اسم  
الفاعل الواقع حالا وهو قول سيبويه والمبرد ومنه فاقم اهل هو  
فتاس وسماع ذهب المبرد الى الاول وسبويه الى الثاني **ويؤيد**  
قوله نعاي ايتيا طوعا او كرها قالتا اثبتنا طابعين فجات الخائب  
في موضع المصدر السابق ذكره فافتضى ذلك ان يكون المصدر حالا  
بتاويله باسم الفاعل والتقدير بيايتنا طابعين او مكرهتين وانما لم يقل  
ايتنا طابعين على اللفظ او طابعات على المعنى مع انها سموات  
وارضون لانهن تزلن منزلة العقلا في جان محاطات ومحيطات

وصف بالطوع والكره فعولن معاملة العقلا وان شجع المذكور وهي نية  
اذ ليس في جميع الموت ما يخص العقلا **ما يحذف المصدرية والحالية**  
**والمفعول** لاجله من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اي فجماعون خوفا  
وطمعون طمعا وابن ماركس يمنع حذف عامل المصدر المؤكد لان حذفه  
ينافي عن نية كيد **الا فاما استثنى** مما حذف عامله جواز اخوات سير  
ووجوب اخوات سير سير او سماعا نحو جدها وسقيا او خافين  
او طابعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل  
على الفعل والمصدر والمعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح اذا لا ية  
لم يتحد فيها الفاعلان وقد وجد الفارسي قراءة بعضهم هذا يوم ينفع الصادق  
صدقهم بتصديقهم على نه مفعول لاجله اي لصدقهم في البري فاجبا  
عدم الاتحاد في الفاعل وعدم المقارنة في الزمان ايضا فالرضي والذي  
يقوى في نفس عدم اشتراط الاتحاد في الفاعل **وان قيل باشتراطه**  
**توجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية**  
**لا الامارة** فقد اختلفا على الفعل الذي هو الرؤية والمصدر الذي  
هو الخوف والطمع **والاصل الخافة او طمعا وحذفت الزايد**  
**والتعليل للامارة** والفاعل متحد وقد زاد الرضي في توجيه المفعول  
لاجل وجه آخر فقال خوفا وطمعا لا يصح ان يكون مفعولا لانهما ليسا  
بفعل فاعل الفعل الذي قد يحذف للمضاف اي ارادة خوف او على  
معنى الخافة واطمعا ويجوز ان يكونا منصبيين على الحال من البرق  
كانه في نفسه خوف وطمع او على ذا خوف وطمع او من المختاطبين  
اي خافين وطماعين **وقول جازي رغبة اي رغبة** فيكون  
عامل المصدر المؤكد محذوفا او محجى رغبة فيكون مذكورا وهو على الاول  
مفعول مطلق بالامالة وعلى الثاني بالنية او رغبة او للرغبة  
**وابن ماركس يمنع الاول** اراد اول وجهي المصدرية لما مر من انه  
يمنع حذف عامل المصدر المؤكد **وابن الحاجب يمنع الثاني** اي ثاني  
وجهيها وهو كونه مصدرا نوعيا لان يودي الى اخراج الابدان  
عن حقايقها لان تقديره كذلك يودي الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا  
مطلقا الى كونه مضافا اليه اذ يصح في جزئيه يوم الجمعة ان يقدر  
**ضرب يوم الجمعة** باضافة ضرب المصدر الى يوم الجمعة ثم حذف  
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيعود يوم الجمعة مفعولا مطلقا  
بعد ان كان مفعولا فيه قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع



اليه ص ورة فلا يشترط ليدل وقال المتنبى **ابلي الهوى اسفا يوم**  
**النوى بدى** تمامه وقرئ الهوى بين الجفن والوسن هو مطلع قصيدة  
له وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء من الباب الاول في بحث الباء  
المفردة حيث استدل المصنف منها ببيت كنى بحسنى نحو لا الى اخره فراجع  
ان شئت **والنقد براسف** بعد الهمة على صيغة المتكلم وحده اسفا  
فهو مصدر موكد **ثم اعترض ذلك بين الفاعل والمفعول به** صوابه  
بين الفعل والمفعول لان الاعتراض انما يكون بين المتطابقين فتأمل  
**او ابلا اسف** فهو مصدر نوعي **اول اجل الاسف** ولم يذكر المصنف  
وجدها لانه مع ان الترجمة لما تحتل المصدرية والحالية والمفعول  
لاجله لوضوحه قاله الشايع وعدي انه غير واضح بل قد يدعى عدم  
صحته لان اسفا اذا كالك حاله لا تفصح معنى اسفا ولا يصح كونه حالا من  
فاعل ابلي لان الهوى ليس باسف ولا من مفعوله لعدم صحة اسناد الاسف  
الى البدن حقيقة بل مادة قول المصنف بعد اذا الاسف فعل النفس لا البدن  
واعتبار المجاز فيه يودي الى اعتبار معنى بارد كما يستند به الذوق  
وقد ذكر الشايع ههنا وجه اخر وادعى انه سهل من ذلك وهو ان يكون  
اسفا تمييزا نحو لا عن الفاعل اي ابلي اسف الهوى اي الاسف الباعث  
عليه الهوى فاضيف اليه هذه الملازمة قال وهذا تاويل لا حذف  
فيه ولا احتياج الى التاويل الذي يرتكب عن جعله مفعولا لاجله  
والعجب من المحقق اذا ناقشه في هذا الوجه بانه لا يخفى ما فيه من البعد  
وعدم الظهور وهو معنى صحيح في نفسه مقبول عند من له ذوق سليم  
وسلم له دعوى وضوح الحالية وفيها ما عرفت من انه مولوج بالقيمت  
عليه **ثم لم يشترط اتحاد الفاعل** اي فاعل الفعل والمصدر المحلل  
في نصب المفعول لاجله **فلا اشكال** عليه والفاعل هنا مختلف  
لان فاعل ابلا الهوى وفاعل الاسف القابل **واما من اشترطه**  
**فهو على اسقاط لام العلة توسعا** والنصب على نزع المقاض كما في  
**قوله يغونها عوجا** فانه على اسقاط اللام لذلك والاصل مفعولا لها  
عوجا قال الزجاج اي يطلبون لها عوجا ليقول العرب ابغى  
كذا بوصل الالف اي اطلبه لي وابغى بقطع الالف اي اعنى على  
طلبه او تقول **الاتحاد في الفاعل موجود** فنقد براسف اما على الفعل ان  
المحلل ليس هو ابلي المذكور بل هو مطاوع ابلي فخذ وقا اي فليست اسفا  
ولا يقدر قبلي بدلي لان الاختلاف في الفاعل حاصل فيه ايضا

اذ الاسف فعل النفس لا البدن اول ان الهوى لما حصل بنفسه  
نفسه كان كانه قال ابليت بالهوى بدلي فيتحقق فاعل ابلا واسف  
**ما تحتل المفعول به والمفعول معه نحو الكرمك وزيد**  
**يجوز كونه عطفا على المفعول به** فيكون مفعولا به **وكونه مفعولا معه**  
**ونحو الكرمك** وهذا يحتملها لجعل الواو عاطفة على الضمير المنصوب  
او وار المفعول معه **وكونه معطوفا على الفاعل** فيكون مرفوعا للمحل  
وسهل ذلك عدم ظهور الاعراب فيه وجاز عطفه عليه وان كان ضميرا  
متصلا ولم يوك **لحصول الفصل بالمفعول** وفي ذكر هذا الاحتمال في باب  
النصب ان المشابهة لا تخلو عن شيء **وقد اجاز في حسيك وزيد**  
**دوهم كون زيد** ولو حكمه منصوبا لكان اولي **مفعولا معه** وهذا  
ما ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشري بناء على ان حسيك اسم فعل  
بمعنى يكنى فصحته بنايته والكاف مفعول به وزيد مفعول معه  
وقرئهم فاعل **وكونه مفعولا به بالحق** **بحسب** مضارع احسب قال في  
القاموس واجبه ارضاه وهذا ما ذهب اليه بعضهم فحسب اسم فاعل  
بمعنى كاف وصحته اعرابه وهو مبتدأ والكاف مجرور بواضحة اليه  
ودرهم خبره وزيد مفعول بنقد يوحى اي يكنى وقاعله مستقر عائد  
الى درهم **لنقد مدينته** والواو اعطف جملة على جملة اخرى **وهو اي**  
**كونه مفعولا به على الاخبار الصحيح** **لان لا يعمل في المفعول معه** **الاما كان**  
**من جنس ما يعمل في المفعول به** من فعل او اسم مجرى الفعل وهذا  
ما اختاره ابن مالك ونسب عليه في تيسيله وليس حسيك مجرور مجرى  
الفعل والمراد بالفعل في قولنا من فعل ما هو اسم من الالزام والمتعدي فلا  
يرد سرت والنيل واستوى الماء والخشبة مما الفعل فيه لازم لا يعمل في الفعل  
وقد نصب المفعول معه وان اوجته العبارة ان المراد بحسب ما يعمل مطابق  
الفعل وما جرى مجراه ولقابل ان يقول ان اسم الفعل حكم ما يوافقه  
في المعنى من تقدير لزوم قال في الترتيب في استا باب اسماء الانفعال وكلها  
غالبا في التعدي والالزام والظهار والاضمار حكم الانفعال الموافقة  
معنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب اي يكنى وهو متعد وكذا ما هو معناه  
فلم يعمل في المفعول معه الا ما هو من جنس ما يعمل في المفعول به لان  
اسم الفعل مجرور على ان ما حكم بهي يستلزم اعتباره العطف  
على الجملة قبل تمامها والاول حاله فيكون بالترجيح **ويجوز جزمه**  
**فحسب بالاعطف** اي بالاعطف على الضمير المضارع اليه وهذا اعنى



يتشبه على قول يونس وجماعة بجواز العطف على الضمير المحذوف من غير إعادة  
 الجار ولم يلزم وفاقا ليونس والافخس والكوفيين **وقيل باضمار حسب**  
**اخرى وهو الصواب** وهذا قول اكثر البصريين ولا يخاف قوله وهو الصواب  
 عن مناقشه لا يخافه بان مقابلة خطأ وليس كذلك بل الخلاف قوى كما  
 عرفت ويجوز رفعه **بنقد يوحسب** اخرى مرفوعة معطوفة على  
 الاولى ثم حذف **وخلها المضاف اليه** وهو زيد في المثال فاكتمى  
 اجزاها **ورد وبلا** وحدها **ثلاثة قول** **اذ كانت الميمياء والنسب**  
**الخصا** **نفسك** **والضحاك سيف مهند** هو من ثاني الطويل ولم اقع  
 على تسمية قايله وكان من قوله كانت تامدو اليها للحرب عند كما في البيت  
 ونقص وقد استشهد الفارسي بهذا البيت على مردها وانطلاق العضا  
 كناية عن انحراف الجماعة واختلاف الكلمة قال ابن يسعون في شرح  
 شواهد الايضاح العضا هنا الجماعة ضرب انطقال العضا مثالا في  
 اختلاف الاقوام لقول المقام وانما ضرب المثل بها لقلة جرائها عند  
 افتراق اجزاها والسيف المهند المطبوع من حديث المهند وقد روي  
 لفظ الضحاك بالحركات والنصب على وجهين ان يكون معطولا معروفا  
 يكون معطولا ليد والجوهر على وجهين العطف على الضمير المحذوف وتقدم  
 مضاف والرفع بالعطف على الاسم بنقد مضاف اي تحسبك في حسب  
 الضحاك والمق ان المعنى في البيت لا يحسن الا على تقدير الواو والمفعول  
 معه لان القصد الاختيار بان اذ التتم القتل وتضعفت الابطال  
 فالحاق في ذلك امران السيف والضحاك المويدي المراد بالاختيار بان لا يختار  
 باله الخالب بكفيه وبكى الضحاك سيف وقد اذ كوى المصراع الثاني  
 من البيت ما كان قد استشهد به في حاشية جرد الله تعالى من تضمين  
 حتى جرد الضحاك معصام جنته كما صين بالنقد يوحسب موزون  
 اخذ جدي لا تزد زرويه **فحسبك والضحاك سيف مهند**  
**باب الاستغناء بجوز في نحو ما ضربت كعبا الا يرد**  
**كون من يرد لا من المستثنى منه** وقد وقع في اكثر النسخ من المستثنى  
 بكون منه لظهور المراد وهو **لا يرد** لان قد توفرت فيه شرائط  
 اختيار البدل وهي كما قال الرضي ان يكون المستثنى بعد الاو متصلا  
 وموخر عن المستثنى منه وقد اشتمل الكلام على استغناء اومى او  
 في صريح او ما دل غير موزون به كلام تضمن الاستغناء وان لا يراعى  
 المستثنى عن المستثنى منه **لو كونه** **مضمونا على الاستغناء** وهو على

جواز غير مختار **وكون الا وما بعدها نعتا** وهو اضعفها او رد عليه  
 امور احدها ان في كلامه نداء فامثل ما مر قريبا ونقريه ان في قوله  
 في البدلية وهو ارجحها يقتضى رجحان ما عدل البدل وارجحيتها وقوله  
 في النعت اضعفها يقتضى ضعف ما عدل النعت واضعفيتها فاستفاد  
 ان البدل ارجح وضعف والنعت اضعف وراجح وتنافيه ظاهر  
 ويجاب عنه بان صيغة الفعل فيها ليست على ظاهرها وانما هي مجرد  
 افادة الوصف دون تفضيل ثابته ان القابل يمنع رجحان البدل  
 هنا على الاستغناء وذلك ان رجحانه في نحو مقام القوم الا يزيد لخصو  
 المسألة وهي في نحو ما ضربت كعبا لا يزيد حاصله على كالا النقدي يربى البدلية  
 والاستغناء هنا صريح فاستويا ولا ارجحية ثالثا ان دعوى اضعفية ذلك  
 النعت ان كان السبب فيها ان الاستغناء هنا صالح فقد شرطه حمل  
 الاعلى الصفة وهو تقدر الاستغناء في اختيار منه لذهب ابن الحاجب  
 وقد تقدم ان جماعة منهم ابن مالك ذهبوا الى انه لا يوصف بلا الا حيث  
 يصح الاستغناء ومنعوا الاجتزاء على الوصف لعدم جواز الاجتزاء على  
 الاستغناء **ومثله ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعيابه** فانه يجوز فيه البدلية  
 الراجحة والاستغناء **فان حيث بما الجواز** **مكان ليس بطل كونه بدلا**  
 وتعين النصب ان يكون على الاستغناء **لانها لا تعمل في الموجب** قال ابو حيان  
 من شرط الجواز ان لا يبدل من جرها بدل قد دخلت عليه لا نحو ما زيد  
 شي الا شي لا يعيابه فلا يجوز هنا في الخبر النصب باختلاف بين الجازين  
 والمتممين ذكره سيبويه ووجد بطلان العمل ان شي الاول قد اقبل منه  
 شي الثاني وهو واجب الرفع لا يجاب به فيجب ان يكون الاول كذلك لان  
 البدل والمبدل منه مستويان في الاعراب وذكر الطلوسي انه يجب نصب  
 الخبر الذي هو شي الاول ويجعل شي الثاني بدلا على الوجه لان خبر  
 ما موصو به رفع لانه خبر مبتدأ محذوف في الاصل **مسبلة يجوز**  
**في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا** **على فعله**  
**حاشى وكونه مجرورا** **على فعله** **فان قلت حاشى تعين الجرتعين**  
**انها حرف لعدم نون الوقاية او حاشا في بلحاظ نون الوقاية تعين**  
**النصب لانها فعل جند وكذا القول في خلا وعدا** **اذ اقلت خلاك**  
**وعداك وخلاه وعداه** **احتمل الوجهين الفعلية والمرفية** **واذا قلت**  
**خلاى وعداى تعينت المرفية** **واذا اقلت خلاى وعداى تعينت**  
**الفعلية** **مسبلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك لا زيد كون زيد**



بدله من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضمير المستثنى في نقول ووجه  
 ذلك ان من شرط اعتبار الابدال كما تقدم بعد الاستغناء عن المستثنى منه  
 المشتغل عليه استقام او ثني او نهي فبقيد الاشغال المذكور دخل الضمير  
 الرجوع قبل الاستغناء بالا على اسم صالح لان بدل منه معول للابتداء  
 ولحدوثه فاول هذا المثال فان الضمير في يقول يرجع الى اسم  
 صالح لان بدل منه وهو واحد المرفوع بالابتداء وجاز الابدال من هذا  
 الضمير لاشغال النفي عليه معنى فان معناه ما نقول ذلك احد لا زيد  
 ومن ثم كان الابدال من صاحب الضمير اعني احدا هو المختار لانه لا اصل  
 ولا يحتاج الى هذا التاويل والثاني وان ينصب على الاستغناء فان  
 على البدلية من وجهين وانصبا به من وجه فان قلت اول هذه التفرقة  
 حمرة ولهذا الاختلاف نية قلت نعم صاعقة ومعنى اما الاول  
 فلا تترك اذا جعلت المستثنى بدلا لامتنع تقديره على المستثنى منه لان  
 البدل تابع لا مقدم على البدل منه المتبوع واما الثاني فلان المقصد  
 في البدل الحكم على المستثنى منه فلو كان قلت ما رايت احدا  
 يقول ذلك لا زيد في العكس اي انصبا به من وجهين البدلية  
 من احدا والاستغناء ورفعه من وجه واحد وهو الابدال من ضمير يقول  
 وهذا هو المثال الثاني الموعود بحديثه وراى هنا هي البصرية التي هي  
 احدا نواحي ولو كانت البصرية لم يجز البدل قال الرضي ولولم يرجع  
 الضمير الى المبتدأ في الحال او الاصل لم يجوز الابدال منه على ما قيل فله  
 يقال ما ضربت احدا يقول ذلك لا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان  
 القول ليس بمنى اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك لا زيد او رايت  
 بمعنى انصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس نواحي الابدال ثم قال  
 يجوز الامة وان لا اري باسافي غير نواحي الابدال ايضا بالابدال من ضمير  
 راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اسقط النفي على عامل ذلك الضمير  
 نحو ما كتبت احدا ينصفني لا زيد لان المعنى ما انصفني احدا كتبت  
 لا زيد ومن يحبته مرفوعا قوله في ليله لا نرى بها احدا على علمنا  
 الاكواكبها تقدم الكلام عليه مستوفى في على من حرف العيان كما بعد  
 الاية جاء مرفوعا على انه بدل من الضمير في يحكي ولو كان من احدا  
 نصب قال الرضي ونرى من روية العيان وفي جعله من روية القلب  
 كما ذهب اليه سيبويه نظر كونه محالفا لظاهر معنى البيت فالابصار  
 والحكاية منفيتان معنى فمن ثم جاز الابدال من ضمير يحكي ولو قلت

لا اودي احدا بوجدانه لا زيد لانه لا بد من ضمير لوجوده لان التوحيد  
 ليس بمنى بل الذي فقط وعلى هنا بمعنى عن لانه انما يقال على عنه  
 او ضمن يحكي معنى يتم او يشع اي معنى ما يتعدى على من المحتمل  
 للمالية والتميز من ذلك كونه زيدا صريحا ان قدر ان الضمير  
 غير زيد فهو متميز بحول عن الفاعل والاصل كرم ضيف زيد ولفاعلية  
 في الاصل يمنع ان يدخل عليه من لانه لا يبين الجنس فيقتضي ميبا  
 وان قدر الضمير نفسه اي ان قدر ان الضمير هو زيد احتمل الحال  
 وهو ظاهر والتميز الا انه يكون حينئذ من احد نوعي متميز للجملة القليل  
 وهو ما لا يكون مقدر الاستناد اليه قال ابن مالك ولا يلزم في متميز الجملة  
 تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب وهو ما يكون  
 مقدر اسناد الفعل اليه نحو طاب زيد على اي طاب علم وغير غالب  
 وهو ما لا يكون كذلك نحو امتلاك الكور ما من المزمع في كل غير واقع  
 عن النسبة ان يكون محولا فقد تكلف لانه غير منات في نحو طاب  
 زيدا با اذا كان زيدا نفس الاب وعند قصص التميز قال المحسن  
 ادخل من لزول احتمل الحال في ادخالها تنصيص على المعنى المقصود  
 وتوضيح هذا المقام ان يقال اذا صح التميز ان يكون خبرا لما انتقصت  
 نحو كرم زيدا با حسن عمر وصيغا فانك تقول زيدا با وعمر وصيغ  
 فان اردت بالاب والضمير نفس زيد وعمر جاز ان يعرفا حالين  
 يلحق الهيئة والتميز احسن ولا يكون التميز حينئذ محولا عن الفاعل ويحذف  
 فن بل يكون ادخالها احسن لرفع الحال وان اردت بها غيرهما اي اب  
 وزيد وضمير عمر وتعين التميز وكان محولا عن الفاعل وامتنع دخول  
 من عليه ما قرنا ومن جملة ذلك هذا خاتم حديثه فانما يحتمل الحال والتميز  
 والارجح فيه التميز للسلامة به من جمود الحال ولزومها اي عدم  
 انتقالها ووقوعها عن تكرر وكل ذلك غير صالح في باب الحال لان الال  
 فيها ان تكون مشقة مشقة واقعة عن معرفة وهذا ما عليه الزجاج وتبعه  
 ابن عطية ورجح غيرهما للمالية وقال يجوز ان تكون الحال جامدة اذا دللت  
 على هيئة وهي مختارة ابن الحاجب وخبر من اي من الضمير وادخال من اي  
 من كون حديثا حالا ومن لفيه على التميز وما كتبه بتعال الشارح هو الحق  
 المحض بالاضافة لسلامة من المكره وحصول التخفيف للناس عن الاصابة  
 من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المنقول نحو ضربت زيدا  
 ضاحكا قيل ايضا فيما اذا انقدرت الحال ونقد صاحبها ان لا يحتمل الغير



الاقرب تعليل للفصل فلم لا يكون هناك ذلك فيجعل للاقرب قولاً واحداً من  
 من الفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فيغتنق قال وفيه نظر وبين وجه النظر  
 بان في جعل الاولي للابعد وصلاً بين فقرات الفصل الذي هنا ولم يغتنق  
 واجيب بان الفصل هناك انما لم يغتنق مع كونه يسيراً مع كونه في موضعين  
 وعلى هذا كان ينبغي الفرق بان الفصل هنا في موضع واحد **وخرجوا قائلوا المشرك**  
**كافة وهم لان كافة مختص عن يعقل** اما كون كافة حالاً من الفاعل  
 في ادخلوا فظاهر والمعنى عليه اي ادخلوا جميعاً في السلم واما كونها حالاً  
 من المفعول اعني في السلم على ما جوزه الزمخشري فان السلم موصوف كالحرب  
 وان المعنى ادخلوا في الطاعات اي لا يدخلون في طاعة دون طاعة  
 فقدمه المصنف بان دخلوا كافة مختص بمن يعقل قال المحشي وكان  
 هذا الاختصاص من مذهب البعض دون الجمهور ولذا لم يغتنقوا له التفتوا  
 في حاشيته وفي جعل عدم نقرض التفتوا في دليله على ان الاختصاص  
 من مذهب البعض دون الجمهور ونظر وانما الظاهر ان الجمهور على الاختصاص  
 دون البعض وما في الحاشية والسلم بالكر والفرج وكذا يفتح السجين  
 واللام الانقياد والطاعة فلخطاب للمؤمنين الخاص والاهل الكتاب  
 المؤمنين منهم وكما هم والمؤمنين المؤمنين بالتمتعهم او الكل وكذا حال  
 من ضموا ادخلوا امن السلم وقيل السلم الاسلام وحينئذ لا يكون الخطاب  
 للمؤمنين الخاص الا بتاويل الاسلام لشعبه وفروعه لان قولنا ادخلوا  
 صريح في الامر باحداث الاسلام لا الثبات عليه والازدياد منه وكافة  
 في الاصل اسم فاعل من كف بمعنى منع جعل اسماً للجملة لانها تكلف الاجزا  
 من التفرقة **وهه اي الزمخشري في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة**  
**للناس اذ قدركا كافة نعمنا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اذا شد**  
**من وهو هذا له نداء اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما يستلزم**  
**فيه من الخالية** وانما قدر الزمخشري ذلك لئلا يتقدم الحال على صاحبها  
 الجور بل حرف فان سببويه واكثر البصريين على منعه ضمها كان واسما  
 ظاهراً لا اذا كان الجار زائداً لان الحال تابعة لصاحبها والجور لا  
 يتقدم على الجار فكذلك تابعه وتقتل ابوحيان في ارتشافه الجواز عن ابن  
 كيسان ولى على وابن بري ان استدلالاً بلاية وبعضهم يجعل كافة حالاً  
 من الكاف والتاء للبالغة قال المحشي وهو متعسف ثم نقل حكايته عن شيخه  
 ابي الفضل محمد بن ابي اسحاق النعماني عن شيخه ابي سعيد العمري في انه

اجتمع بمراكش يهودي يشتغل بالعلوم فقال له ما دليلكم على عموم رساله  
 قلت حديث بعثت الى الاجر والاسود فقال هذا خير احاد يفتد الظن  
 والمطلوب في المسئلة القطع فقلت قوله تعا وما ارسلناك الا كافة للناس  
 فقال وهذا لا يكون حجة الا عند من يصح تقديم الحال على صاحبها المجبور  
 بالحرف وانا لا اقول بصحة قال والجواب عن اعتراض اليهودي على الخبر  
 انه وان كان من قبيل الامداد الا انه متواتر للمعنى فسيبيل سبيل جود  
 حاتم وشيخه على واذا حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع  
 بحقيقة ذلك الخبر اذ الرسول معصوم وكل ما هو خير معصوم فهو حق ومن  
 اعترضه على الاية بالاستدلال على صحة مسئلة تقديم الحال على صاحبها  
 المجبور بالحرف **وهه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب**  
**اشد واشد اي اشد من الوهم الاول واشد من الوهم الثاني اخر اجاباه**  
**عن النصيب البته** قال الشايع ولقد استطال المصنف مستقلاً في درجته  
 التشبيح اي على الزمخشري ولويد تطبيع ما في القاموس وجاء الناس كافة  
 اي كلهم ولا يقال جات كافة لانه لا يدخلها ال وهو الجمهور ولا  
 تصاف وما في عمدة الحفاظ من ان كافة لا تشي ولا تجح ولا يكون الاحكام  
 ولذا لك نحن من يقول على كافة المسلمين وما في التقريب لابن خطيب  
 الدهشت من ان كافة حال ولا تستعمل الا كذكره قال ابو اليمن الكندي  
 وقارة يرد في كثير من كلام العلماء مصافة مسرفة وهو يهونهم وقال  
 الفراء ضعفت لانها في مذهب المصنف ولذا ذكره لم يدخل العرب عليها  
 الالف واللام في مثل قوله قاموا معاً وقاموا جميعاً وما في الباب من ان  
 الاسماء يلزم النصيب على الحال نحو طر ومثله كافة وقاطبة واستعجت  
 اصافهما وفي شرحه المسمى بالعباب للسيد عبد الله وقد وقع كافة  
 مصافاً في كلام البلغاء والفصحى منه قول عمر قد جعلت لول بن كاكلة على  
 كافة بيت مال المسلمين لكل عام ما بقي مثقال ذهب ابريزا كنية  
 عمر بن الخطاب حمزة كني بالموت واعطيا باعمر وهذا الخط موجود في ال  
 في كاكلة الى الان فلا وجه للخطبة والاستعمال قال الشايع ان اصح هذا  
 سقطت الاوحد الثلاثة بأسرها اذ قد استعمل كافة لغير العاقل وعدم  
 نصيب على الحال واخرجه عن النصيب بالكلية ونوقش بان يثبت هذا  
 وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ **من الحال ما يحتمل ان** **عابره**  
**عامله وجهان نحو وهذا بعلي شيخنا يحتمل ان عامله النقية المستفاد**  
**من حرف واختاره الكوفيون لسبب او معنى للإشارة المستفاد من اسمها**



وهو الاول عند البصريين لقربه فهو اما ابنه او اشبه فان قيل ليس قد  
 صرحوا بان العامل في العامل وفي صاحبها واحد وقد اختلفت ههنا  
 اذ عاملها ما ذكرت وعامله الابتداء قلت لما عاود تعدد هذا على سبيل  
 الى ابنه عليه سبيل او اشبه البصريين كما كان انتصابا على اعتبار ان  
 مفعول واحد بها لا باعتبار ان خبر المستند فكان العامل في الحال وذوها  
 واحدا وما نقلناه من ان العامل معنى التنبه عند الكوفيين ومعنى الاشارة  
 عند البصريين هو نفس الشايع وفي كلام ابي حيان ما يخالفه فانه قال  
 اختلفوا في نصب قائما من هذا اذ هو قايما فذهب البصريون الى ان  
 منصوب على الحال واختلفوا في عامله فقيل ما التنبه وقيل اسم الاشارة  
 وقيل مجموعهما وقال السهيلي العامل مقدر له عليه السياق فقتلوه  
 النظر اليه قايما وذهب الكوفيون الى انه منصوب على انه خبر اسم الاشارة  
 لان اسم الاشارة عندهم يحى في بعض المواضع من اخوات كان وهو  
 مطرد عندهم في كل اسم لا ياتي له في الوجود ويقع بعد اسم الاشارة نحو  
 كيف اظلم وهذا الخليفة فادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة  
 قالوا اسم هذه وطالعة الخبر وهذا المنصوب بعد هذا هو المسمى عندهم  
 بخبر التقريب ومرفوعة اسم التقريب وذلك حيث يراد باسم  
 الاشارة معنى التقريب على القول بان خبر اسم الاشارة واما اذا قلنا  
 بان حال عندهم فالعامل فيه الحديث والحديث عنه انتهى لمخضا **وعلى**  
**الاول فيجوزها قائما اذ زيد** لان الحال لم يتقدم على عاملها فان الحال  
 اذا كان عاملها جامدا من معنى مشتق وجب تأخيرها عنه **كالجائنا**  
**ذا من في النص فاصح له** هو صدر بيت عجزه وطع وطاعه ممد  
 نصه رشح وهو من اول البسيط ولم يسم قايلا وصرح النص خالصة  
 وكل خالص صرح واصح امر من صغايضوا ومن متى يصح بمعنى مال  
 وطع انقد من طاع يطوع اذا انقاد والمهدى معطى المهدى والرشد  
 بفخترين خلاف التي **وعلى الثاني يمنع** للتقدم على عاملها المعنوي  
**واما التقديم عليها معا فيمنع على كل تقدير لما عرفت من الحال**  
**ما يحتمل التعدد** وهو المسمى بالتزادف عندهم **والنذر اخل** قال  
 الرضي يجوز الجمهور وهو الحق ان يحكى واحد احوال متخالفة متضادة  
 كانت نحو اشترى بيت الرمان حلوا حامضا او غير متضاده كقول  
 اخرج منها من ثوبا مدحورا كما في خبر المستند فان الزام بالهزة الزم  
 والزجر الطرد ومنع بعضهم ذلك في الحال مطلقا قياسا على الرمان

والمكان فجعل مدحورا حال من ضمير مد وما اي فجعلها متداخلة ولان  
 للقياس وذلك ان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين محال  
 نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امرئ فم لو عطفت جاز  
 لدلالة العطف على تكرار الفعل واما تقييد الحديث بغيرين مختلفين  
 كما في مدحورا او متضادين في محالين غير متزوجين كما في اشترى  
 اسود ايض او متزوجين كما في اشترى بيتا حلوا حامضا فلا بأس به **نحو**  
**جازي راجبا ضاحكا فالنذر على ان يكون عاملها جامدا وصاحبها**  
**زيد فينذر العامل وذو الحال والنذر اخل على ان الاول من زيد**  
**وعاملها جامدا والثاني من ضمير الحال الاولى العايد على زيد وهي العامل**  
**فينتقد العامل حقيقة وذو الحال لفظا وذلك اي النذر اخل واجب**  
**عند من منع نذر الحال** وقد بينا شبهة المانع فيما نقلناه عن الرضي  
 والجواب عنها **واما لقينته مصدرا من النذر** لا اعتقاد العامل  
 لكن مع اختلاف صاحب ويستحيل فيه **النذر اخل** لان الحال  
 الثانية اذا كانت حالا من ضمير الاولى كانت يتداخلا مع التضاد بينهما  
 وهو مستحيل لامكان الجمع بينهما **وجيب كون الاول من المفعول**  
**والثاني من الفاعل** وان حصل الاختلاف بالعكس **تفصيلا للفصل**  
 لان الاثر من حيث فصل واحد من الفاعل وحاله بالمفعول وحاله  
 بخلاف ما رجعت الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ  
 فصلان احدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله  
 بحال الفاعل واما يجوز علماء البيان في اللف والنشر جعل الاول  
 من اوصاف راجعا الى الاول من امور اللف والثاني للثاني وهكذا  
 عدوه احسن من جعلها غير مرتبة فقد اجاب المصنف عن حواشي  
 التتميل بانه اذا جاز الوتوق بفهم المعنى وان السامع يرد ما لكل  
 واحد من الامور المتقدمة اليه وليس شرط في تعدد الحال  
 مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الاعتدال  
 قرينة غير والفهم من كلام الرضي ان ما منعه المصنف جاز على منعت  
 حيث قال واما الحال لان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين  
 فالاولى للجمع بينهما اختصارا نحو لقيت زيدا وكينا ولمنع من التفرق  
 وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل  
 منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هذا مصدرا متحدا  
 وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت متحدا



زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحسبه وبخلاف حال  
 الفاعل نحو لم يمت زيدا مصعدا متحررا والصعد زيدا وذلك لأنه لما كانت  
 مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال اخذت الحالين وقدمت حال  
 المفعول المفعول إذا لا أقل من أن يكون أحد الحالين بحسب صاحبه  
 حيث لم يكن كل واحد بحسب صاحبه وهذا لا ينافي وجوبه بالقياس  
 إلى العكس ولا يحتمل على العكس فتكون الأولى للفاعل والثانية للمفعول  
 إلا بدليل لقوله خرجت بها أمسي بحجروا أنا فان أمسي وبحجروا  
 حاليتان والأولى من الفاعل والثانية من المفعول لا شتمال كل منهما  
 على ضمير من هي له والمصراع صدر بيت من ثاني الطويل وتماه على  
 زينا مرط ذيل مرط وقابله امرء القيس من خلفته ويروى على امرئ  
 إذا لم مرط والأمر بفتح الخاء بكسر الهمزة وسكون المشددة واحد والزل  
 طرقت والثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء بعدهما ممله كسبا  
 من خزاوصوف والمرط بفتح الخاء المملة مع التشديد المنقش ينقش  
 تشبه رجال الأبل يقول خرجت بها من الخدر جالدة كوني ما شيا وكونها  
 حارة على قار افتد مناديل مرحلها لتفتي الأثر على القاف فقد السطر  
**ومن الأول قوله عمدت بعبادة ات هو معنى فردت وعاد سلوانا**  
**هوها هو من أول الوافر ولم يسم قابله فذات هو معنى حالات**  
 أولها من مفعول عمدت وثانيتها من فاعله والمعنى يشتد به  
 النول المفتوحة اسم مفعول من عينته تعينه إذا بعينه وعنى  
 بالكسر عني تعيب ونصب وعاد من الأفعال الناقصة والسلوان نسيان  
 الشيء وتركه قال في القاموس سلاه وعند كرمه ورصنه سلوا وسلوا  
 وسلوا وسلوا ناسيه وفي الصحاح السلوان بالضم خرزة كانوا يقولون  
 إذا صب عليها ماء المطر فسر به الحاشي سلا واسم ذلك الماء السلوان  
 يقول كنت أنا وسعاد مختارين فاما أنا ففرت إلى أرياد في الحجة  
 واما هي فصارت إلى السلو وتركت الحجة **باب**  
**الفعل مسبلة ما تابتا فتحدثت لك فيه رفع تحدث**  
 على العطف على الفعل المنفي فتكون **سبلة** في النفي لأن المعطوف على  
 المنفي منفي أو على الاستئناف بتقدير مبتدأ محذوف في السكارة  
 فتكون **مبتدأ** أي فانت تحدثت الآن ويختلف معنى التركيب  
 نفيًا وإثباتًا ولكل نفسه بأضمار أن وله على النصب **معنيان** نفي  
 السبب الذي هو الإتيان فينتفي السبب الذي هو التحدث

أي ما يكون متكاثرتان فكيف تحدثا فينتفي الإتيان والتحدث معا ونفي  
 الثاني فقط فتكون المعنى ما تابتا فتحدثتا بل غير تحدثت **فإن جيت**  
**بأن مكان ما فقلت لن تابتا فتحدثتا فللنصب وجهان أضمارات**  
 على معنييه والعطف وهو واضح **والرفع وجه واحد وهو القطع على**  
**الاستئناف وإن جيت بلم فقلت لمرتا فتحدثتا فللنصب وجه**  
**واحد وهو أضمار أن** ولا يكون التحدث ثابته على المعنيين **والرفع**  
**وجه واحد وهو الاستئناف** فيكون التحدث ثابته **وتك الجزم**  
**بالعطف فينتفي التحدث أيضا فان قلت ما أنت أت أي فتحدثتا**  
**فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل أي لعدم تقدم ما**  
**يصلح أن يكون معطوفا عليه وإنما هو على القطع والاستئناف فينتفي**  
**الرفع وأما النصيب** فيأثر بأضمار أن وله المعنيان كما عرفت **مسبلة**  
**هل تابتا فأكرومك الرفع على وجهين العطف والقطع على الاستئناف**  
**والنصب على الأضمار أي على أضمار أن بعد الفاء في جواب الاستئناف**  
**وهل زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على العطف بل على الاستئناف**  
 فالرفع وجه واحد وإنما في العطف لأنه عطف فعلية على اسمية  
 قال الشاعر لا يظهر أن هنا ما نعا غير مخالفت للجنين بالاسمية  
 والفعلية وليس مانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فالمانع من أن  
 يستفهم عن أخوة زيد ومن أكرمه له الواقع بعد ثبوتها وتعقب  
 بأن هنا ما نعا ظاهرا غير مخالفت وهو استدعاء رفع الفعل بالعطف  
 تقدم فعل مرفوع ليستزكا في الرفع وجهته وسكت المصنف النصيب  
 على أضمار أن بجواره **وهل لك التفات إليه فتكرمه الرفع على**  
**الاستئناف وسكت عن الرفع على العطف لامتقاعه عنده وفيه ما عرفت**  
**والنصب أما على الجواب أو على العطف على التفات واضمار أن واجب**  
**على الأول** أي على الجوابية لأن المحذوف في هذا الموضع ومثاله مما  
 التزم فيه محذوف أن إنما هو لأجل أن الحرف الذي يليه في اللفظ  
 الفصل المنصوب للعطف في الأصل فلو ظهرت أن بعده لكان في صورة  
 عطف الاسم على الفعل وقال ابن الحاجب فيها لقيام القرينة الدالة  
 على المحذوف مع كونه أحضر قال الشاعر وفي كل من القولين فطرس  
 وكان في الأول هو أن الأصل في الفاء أن تكون عاطفة فصرفوا  
 ما بعدها من الرفع إلى النصيب للتنصيص على معنى السببية لأن  
 المضارع المرفوع ظاهر في الحال فلو اتبعوه مرفوعا لسبق إلى الذهب



ان الفاعل عطف جلة حالية الفعل على جلة قبلها فكان صرفه الى النصب فيها  
 في الظاهر على عدم عطفه لان المضارع المنسوب بان مفرد وما قبل الفاء  
 جلة والنزوا على عدم ظهور ان لان ظهورها يودي الى ظهور كون فاء  
 السبب عاطفة وعطفها قليل ومع قلته فهي انما تعطف الجملة على  
 الجملة كما في الذي يطير فيخضب زيد الذي باب وفي الثاني ان قيام القرينة  
 على المحذوف انما يجوز الحذف ولا يوجب **وجايز على الثاني** اي على العطف  
 لان الفاء تدخل على الاسم المرفوع فجاز ان يكون معها ما يغلب الفعل **وكالمثال**  
**للمتقى** قال ابو حيان الظاهر ان لو هنا اشربت معنى التقى ويكون الجواب  
 كأنه قيل يا ليت لنا كره فنكون وقيل هي الخالصة للدلالة لما كان ستقع لوقوع  
 غيره فيكون قوله معطوفا على كره اي فكونا من اللومين وجواب لو محذوف  
 اي لكان لنا شغفا واصدا فاختصا من العذاب والمثال هو هذا كالثبات  
 الى اخره قال المتقي تكون لو للمتنى لانها لو كانت شرطية لم تكن لا بد مشابهة  
 للمثال في اعراجه لعدم ثبات النصب على الجواب فيها وثانيه اي وان ياتي النصب  
 فيها يوجد اخر على ما عرفت من نقل اي حيان فتدبر **مسئلة** **ليست في**  
**احد ما لا** **فانفق منه** **فيه** **الرفع على وجهين** **العطف على احد واستثنا**  
**والنصب على وجهين** **اضارا** **ان وليت لي خلافا لنفق منه** **يمنت** **فيه**  
**الرفع على العطف** لعدم المشاكل اي ويجوز فيه الرفع على الاستثنا  
 والنصب على الاضمار ولظهور جوازها سكت عنهما **مسئلة** **ليقتصر**  
**زيد فيكرمه بالرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار**  
 عن العطف والاستثنا اي فمن فكرمه ويمتنع العطف بالرفع لعدم  
 المشاكل له في اعراجه وهذا محقق ما قلناه في زيدا خوكه فنكرمه من  
 ان مانع الرفع فيه ليس يخالف الجملتين بل عدم المشاكل في الاعراب  
 قال الشارح منبسط فنكرمه بالنون المتكلم عطا او مشا را ليكون الجزم  
 قياسا نحو ونخل خطايا كرا اذ ضبطه بتاء الخطاب منه جزم معناه راع  
 مخاطب باللام وهو غير مقبوس اللام الا ان يعتذر بان الثواني يغتفر  
 فيها ما لا يغتفر في الاولى وهذا اعتذار حسن لكن ليس مثل ذلك بكثير  
 حسن فان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين **مسئلة**  
**نحو افلم يسير وفي الارض فينظر** **وايحتمل الجزم بالعطف وهو ظاهر**  
**والنصب على الاضمار** **مثل افلم يسير وفي الارض فتكون لهم قلوب**  
**فقد انصب في جواب الاستفهام ونحو بالرفع عطفا على الاول وان تومنا**

وتشقوا

وتشقوا يو تكمل اجوركم **يحتمل تنقوا الجزم بالعطف على تومنا وهو الجازم**  
**والنصب باضارا** **ان قال** **سيويه** **سالت الخليل عن قوله ان تاتني وتكرمني**  
**احد ذلك** **النصب** **يحتد ثني** **فقال يجوز والجزم** **اوجه** **وكون النصب على حد**  
**قوله** **ومن يقرب منا ويخضع نووه** **هو صواب** **يدت من اول الطويل** **عجزه**  
**ولا يخفى** **ظلم** **ما اقام** **ولا يسطر** **ولم يسم** **قايده** **والاقتراب** **افتعال** **من القرب**  
**ونوه** **مضارع** **يجزوم** **من اواه** **يوييه** **ابوا** **والعطف** **خبر** **الجلال** **بالظلم** **فالعطف**  
**تفسيره** **وقال** **قاضي المعن** **ين في قوله** **تعا ومن يعمل من الصالحات** **نوع** **الطاعة**  
**وهو** **مؤخر** **الايمان** **شرط** **في صحة** **الطاعة** **وقول** **الخيرات** **فلا يخاف** **ظلم**  
**منع** **نواب** **مستحق** **بالوعد** **ولا ضما** **ولا كسر** **منه** **منقصان** **اجزا** **ظلم** **وهظم**  
**فانه** **لم** **يظلم** **خبر** **ولم** **يضم** **حقه** **وفي** **الصالح** **هضمت** **السكون** **فنه** **يقال** **هضم**  
**حقه** **واستظهر** **اذ** **اظم** **وكسر** **عليه** **حقه** **فليس** **العطف** **بنفسه** **وي** **واعلم** **انهم**  
**اجروا** **الشرط** **والجزا** **يجري** **النفي** **فمنصوبا** **بعدها** **وبعد** **الشرط** **قبل** **الجزا** **المضارع**  
**الواقع** **بعد** **الغيا** **والواو** **ما** **ما مضرة** **وجوبا** **اما** **النصب** **بعدها** **فان** **تدور**  
**ما في** **انفسكم** **او تخفوه** **بحاسبكم** **به** **انه** **يفغفر** **لنبي** **على** **قراءة** **النصب** **وبعد**  
**الواو** **فمن** **قوله** **ومن يقرب** **من** **قومه** **لا يزل** **يري** **مضارع** **مطلوب** **مجرى** **وصحبا**  
**وبدفع** **منه** **الصالحات** **وان** **يسى** **يكن** **ما** **اذا** **الشارف** **راى** **ككيا** **وككيب**  
**اسم** **جبل** **يعينه** **واما** **بعده** **وحده** **بعدها** **نحو** **ان** **تاتني** **فتكرمني** **انكر** **المضارع**  
**الذي** **اشهد** **والنقد** **وان** **يكن** **منك** **ايتان** **واكرام** **لي** **اتك** **ومن** **يكن** **منه** **افتراب**  
**منا** **وخضوع** **لنا** **نووه** **واما** **افلو** **اذ** **تك** **لشاه** **الشرط** **والجزا** **النفي** **من جهة**  
**ان** **شرط** **وجود** **الجزا** **وجود** **الشرط** **وجود** **الشرط** **مفروض** **فكلاهما** **غير**  
**موصوف** **بالوجود** **حقيقة** **فحل** **المضارع** **الواقع** **بعد** **ذلك** **على** **الواقع**  
**في جواب** **النفي** **نصب** **هذا** **كما** **نصب** **ذاك** **باب** **الموصول**  
**مسئلة** **يجوز في نحو ما اذا صنعت وما اذا صنعت ما مضى شرحه**  
**في الباب الثاني** **فيما** **يجب** **على** **السؤال** **عنه** **بان** **يفصل** **فيه** **وقوله** **نفسا**  
**ما اذا اجبت** **المسئلين** **ما اذا امعول** **مطلق** **والمعنى** **اي** **اجابة** **اجبت**  
**كما** **تقول** **ما اذا تقول** **اي** **قول** **تقول** **لا مفعول** **به** **لان** **اجاب** **لا** **ينبغي** **الى**  
**الثاني** **يفصل** **بل** **بالباء** **وباسقاط** **الجار** **وتقدير** **الفعل** **توسعا** **لنفسك**  
**انما** **هو** **مقصود** **على** **السماح** **ولا** **يكون** **ما اذا امتد** **وخبر** **ايان** **يكون**  
**ما** **الاستفهامية** **متداو** **اذا** **الاسما** **بوصولا** **لمعنى** **الذي** **خبر** **لان** **التقدير**  
**حينئذ** **ما الذي** **اجبت** **به** **عمر** **حذف** **العائد** **الى** **الجار** **ومن** **غير** **شرط**  
**حين** **فنه** **هو** **كون** **الموصول** **مجرورا** **ما** **جره** **ذلك** **ان** **الفاء** **يد** **هو** **غير** **جائز** **ولا** **كن**



والاكثر في نحو من ذا البيت كون ذا اللام شارة خبرا ومن الاستغنامية مبتدأ ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة والعائد محذوف علمها اي لقيته وبعضهم لا يجيزه ويقتصر على الاعراب الاولى ووجه اكثرية الاول ان الاصل في ذا ان تكون اسم اشارت لاموصولا الا اذا قلعت من بينة على ذلك ولا في بينة في المثال ووجه منع وقوع ذا موصولة بعد من ان تخص من يفتقر ليس فيها ايهام كالفاء بالورد الى الاستغنام صارت في غايه الايهام فاخرجت ذا من التخصيص الى الايهام ووجه انها لا يؤول لم يقر من على ذلك التخصيص كما في شرح التسهيل لابن قاسم واختار الكوفي ووقع ذا موصولة ان لم يقدم بها استغنام بل يجوز عندهم استعمال اسم الاشارة كلها موصولة وقد جزم المصنف في بحث من من حرف الميم بما ذكره هنا انه قليل وسكت هناك عما ذكره هنا انه الاكثر ويجوز على القول الكوفي بزيادة الاسماء ان تكون ذات ايدة **ومن الكثير من الذي يشفع عنده** اي اي شي هذا يشفع فن اسم استغنام مرفوع بلا تبدل وهو في معنى التخييل لادخلت الا في خبره وخبره ذاهي اسم اشارت والذي تحت هذا او بدل منه قال ابو حيان وفي ذلك لان اذا كان اسم اشارت وكان خبرا عن من استقلت بها الجملة وانت ترى احتياجها الى الموصول بعدها ثم قال والذي يظهر ان من الاستغنامية ركب مع فيكون من ذلك في موضع رفع بالابتداء والموصول بعدها هو الخبر اذ به يتم معنى الجملة الابتدائية والتقدير اي شي الذي يشفع انتهى ولا تكون استغنام موصولة اذ لا يدخل موصول على موصول الا اذا اكره زيد بن علي **والذين من قبلكم ينفقون الميم من من واللام من قبل مسبلة فاصدع عما توهم ما مصدرية** موصولة مع صلتها بالمصدر اي بلا مراي بالماور من الشرايع او موصول اسمي اي بالذي توهمه فحذف العايد بعد اعتار تقدير الفعل اليه بنفسه على اسقاط الخبر توسعا على حذف قولهم امرتك الخير والاصل امرتك بالخير فحذفت اليه توسعا وعدي الفعل بنفسه واما من قال امرتك بالخير فالتقدير معدى بالحرف وهو الاكثر فيشكل ذلك عليه لان شرط حذف العايد المحرور بالحرف ان يكون الموصول محفوضا مثله اي بمثل ذلك الحرف الذي جرد العايد محذوف ومتعلقا بخو وبشر مما تشربون اي منه وهما ان وجدت التشبيه في المعنى لم توجد في التعلق لان اصدع بمعنى اجهر من صدى بالحجة اذ اتكلم بها جهارا او فرق به بين الحق والباطل واصلة الجاهلية والتميز قال قاضي المعين وفي القاموس قوله تعالى فاصدع

بما توهم اي شئ جماعا يتم بالنسبة ففادت الشرط لغوات بعضه وقد يقال ان اصدع بمعنى امر فحصلت المماثلة بحسب المعنى واما ما كانو اليوم مني بما كذبوا في الاعراف فيحصل ان يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال اذ العايد المحذوف منصوب لا يجوز اذ بما كذبوا في الاعراف فيحصل ان يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال ويؤيد المقترح به اي المقترح بل يظن به في موضع بولس فان القرآن يفسر بعضه بعضا واما ما جاز المحذوف على هذا الاحتمال مع الاختلاف في المتعلق لان ما كانو اليوم مني بمنزلة كذبوا في المعنى فالتعلق بالمماثلة المعنوية ومنع ابو حيان ذلك فقال اذ اختلف العامل الذي يتعلق به المحرور ان لفظا وانفق معنى نحو فرحت بالذي سررت به وكذا اذا اختلف الحرف بمعنى واختلف لفظا لم يجر المحذوف نحو حالت في المكان الذي حلت به **وايضا ذلك الذي يمشي الله عباده** قرأ الجهور يضم حرف المضارعة ونفع الموحدة وكسر المعجمة من التبشير وقرأ ابن كثير وابو عمرو والكوفيان نفع حرف المضارعة وسكون الموحدة وضم الشاين معناه بشر المتعدي فتضعفه للتكثير لتعديده تخففة بضم بشر بكسر الشاين لانهم يتحدون بالهزة وعليه قراءة مجاهد وجميعه فليس يمشي بضم حرف المضارعة وكسر الشاين **فقتل الذي مصدرية اي ذلك** بفتح الشاين وفي الخبر لا حيان ومن الخواص من جعل الذي مصدرية حكاه ابن مالك عن بولس وقاويل عليه هذه الآية وليس في هذا ما يشترك بين مختلفي الحد بغير دليل وقد ثبتت اسمية الذي فلا يعدل عن ذلك سوى ان يقوم به دليل ولا شبهة وحكي الغارسي في الشواهد يات عن ابن الحسن عن بولس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة الى عايد وقاويل عليه الآية وهكذا كقوله وخمنتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى الذي شي لا يمتا في مثل هذا حرف **وقيل الاصل ببشرية** والذي اسم موصول ثم حذف الخبر توسعا فانما يتصلب للتصريح ثم حذف صدر القولين بقتل لتعطف الاول بانه دعوى لم يقع عليها دليل وما يتوهم دليل من ظهور فيه والثاني بانه وقع باب يودي الى حذف كل عايد محذوف وهو معلوم البطولات والاولى ان يكون الذي في الية اسما موصولا صفة لمحمد وف الاصل ذلك التبشير الذي يبشره الله عباده فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه والعايد المنصوب لا ينفصل عن ضمير مفعول مطلق على القياس كما قيل في توجيه ما استدلوا به على المصدرية



ايضا من قولنا وخصم كالذي خاصوا ان الاصل كالحوض الذي خاصوه  
وما ذكره المصدر من ثلثي القولين وذكرنا انه الاول ذكرها الزحشري  
فقال والاصل ذلك الثواب الذي يبشر به عباده فحذف الجار كقول  
واختار موسى فومه ثم حذف الرجوع الى الموصول او ذلك البشير الذي  
بشره الله عباده لكن اعترضه ابوجيان بان لا يظهر لهذا الوجه  
اخر تقدير البشير واذا لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشير ولا ما يدل  
عليه من بشر او شبيهه وقد يقال ان لم يتقدم ما يدل باللفظ فقد  
تقدم ما يدل بالمعنى وهو ذلك البشير فتأمل **مسألة يجوز**  
**في تمام على الذي احسن كون الذي موصولا اسما يحتاج الى تقدير**  
**عابداي زيادة على العلم الذي احسنه** هذا القول لابن قتيبة وفيه  
الحلافة الذي على غير من يعقل وعليه فسر الزحشري حيث قال الذي احسن  
موسى من العلم والشرايع من احسن اليها اذا اجاد معرفته اي زيادة على علمه  
على وجه التثنية وقيل على الذي احسنه من العبادة وهو قول الربيع بن  
قتادة وعليه فسر ابن عطية حيث قال على ما احسن من عبادة ربه  
والاصطلاح ببنو قومه وقيل الذي على بابها من استعمالها في يعقل لكن المراد  
غير معين وهو قول مجاهد اي تمام للنسبة على من كان محسنا من خلقه وقيل المراد  
معين فقتل ابراهيم عليه الصلاة والسلام لان موسى عليه السلام من ولد  
والاحسان للابناء احسان للاباء وقيل موسى عليه السلام اي تمتته  
للكرامة على موسى الذي احسن الطاعة في التبليغ وفي كل ما امر به **وكونه**  
**موصولا لامر فبالا يحتاج لعابداي** الحرفية الموصول **اي تمام على احسانه**  
وضمير احسانه عابداي الى موسى وهذا من ذهب الفراء قال ابن مالك  
وهو صحيح اختاره ابن جروف اي تمام على احسان موسى بطاعته  
وقيامه بامرنا وهيبنا وقيل هو عابداي الى الله تعالى وهذا قول ابى زيد  
اي تمام على احسانه تعالى الى انبيائه او الى موسى **وكونه نكرة موصوفة**  
**فلا يحتاج الى صلة** بل الى صفة وكلام السهيلي يقتضي انه معرفة  
لانك نكرة حيث قال وقد فتح الذي خبر منك ولا يقال مررت بالذي  
قام **وكون احسن جند اسم تفضيل** لا فعلا ما ضاع في الوجهين  
التابقيين **ففتح اعراب** لا بنا كما هي فيهما وهي علامة لكون احسن غير  
منصرف وهذا الوجهان اي الثاني والثالث **كوفنان** وبعض البصريين  
كان على يوافق على الثاني منهما وصحاح ابن مالك من المتأخرين **مسألة**  
**عجبني** ما صنعت يجوز فيه **كونها بمعنى الذي** اي اسما

موصوله **وهي كونها نكرة موصوفة** هي فيهما واقعة على المصدر والتقدير  
العجبني المصنع الذي صنعته وضع صنعتها والحاصل به والتقدير  
المصنوع الذي صنعته ومصنوع صنعته **وعليها قالها يد الح**  
الصلة والصلة محذوف **وكونها مصدرية** **فلان عابداي** حرفتها حينئذ  
والمعنى العجبني صنعتك ويجوز حمل على معنى المصنوع فتشاورى التامية  
والحرفية **ونحو حق تنفقوا مما تحبون يحقل ما فيه الموصول والموصوف**  
**والعابداي محذوف دون المصدر** لان المعاني لا ينفق منها وكذا  
**ومما رزقناهم** ينفقون يحقل الموصول والموصوفة دون المصدرية  
فان قيل ان رزق يتعدى الى مفعولين تقول رزقت زيدا ما لا وفي الآية  
تعدى الى واحد والآخر محذوف وهو عابداي الموصول فان قدرناه منفصلا  
بان كان التقدير ومما رزقناهم لزم اتحاد الضميرين المتعديين الربيعة  
وذلك في ضمير الغائب قليل وفي غيره ممتنع ولا يحسن حمل التنوين على  
الليل وان قدرناه منفصلا اي ومما رزقناهم اياه كان من حذف العابد  
المنفصل وهو غير جائز نحو جاد الذي اياها كرمتم او الذي ما كرمتم  
الاياه لان المصدر والمنفصل قائم بنفسه في مجرى الظاهر قلت  
العابداي المنفصل لا يمنع حذفه مطلقا وانما يمنع اذا فات الغرض من حذفه  
كما في المثالين المذكورين اما الاول فلان فصل الضمير فيه بنقد يعم  
الاختصاص عند الياء في اول الاصل تام به عند النحوي وحذفه معوت  
لذلك لان المبادر الى الفهم ان حذف متأخر مفعول الغرض الذي  
لاجله فصل ذلك الضمير واما الثاني فلانه لو حذف كحذف مع الا  
ينتهي في الفعل عن المذكور والمراد لغيره عما عداه وحذفه في الآية  
لا يستلزم شيئا من ذلك فجار فاذ ذهب الى **تاويل ما تحبون وما**  
**رزقناهم بالحب والرزق** بناء على مصدرية ما فيهما وتأويل هذا بيت  
المصدرين **بالحب والرزق** حتى لا يكون الارقاق من المعاني بل من  
الاعيان فقد نفست اي سلكت غير سواء الطريق من غير خروج الى  
ذلك وقال ابوجيان ولم يثبت بحج ما نكره موصوفه ولا دليل في قولهم  
مررت بما يحب لك لاحتمال الزيادة اي لاحتمال كون ما زائده ولو  
ثبت نحو سرتي ما يحب لك لثبت ذلك انتهى اي لثبت بحج ما نكره  
موصوفه لانقاء احتمال الزيادة في نحوه ولما قيل ان يقول الميرقد مضى  
فيما الزايد انها لفتح بعد الرفع نحوسيان ما زيد وعمر ولفظ ابي حيان  
اثبات كون نكرة موصوفة ويحتاج الى دليل ولا دليل قاطع في قولهم مررت



بما يحسب كان في ذلك نقوية لما ادعاه الخفاء من ذلك ولو سمع لا مكنته الزيادة  
لأنهم زادها بين الفعل ومفعوله والفعل ومنصوبه فالزيادة امر ثابت  
لما واد امكن ذلك فينبغي ان يجعل عليه ولا يثبت لها معنى الا بربيل قاطع  
ولا اعلمهم زاد واما بعد الباء الا وضعتها السببية فيها لغرضهم  
مشتاقهم لعناهم فيما رخصت من الله لنت لهم والباء في معرفت بما يجب  
لك ليس معناها السببية بل هي للامساق وهذا ارد على ان حيان في دعواه  
زيادة ما في المثال مع ان الباء فيه ليست للسبب وفي كلام المصنف السابق  
اشعار بموافقة ابي حيان على انه لو سمع سري ما يجب لثبت كون ما موصولة  
قال الشارح والظاهر انه لا يثبت ولو سمع لاحتمال كونها موصولة حذف  
صدر صلتها واجيب بان الاصل عدم الحذف **مسئلة اذا**  
**قلت ان محبتي من جارك احتمل كون من موصولة وموصوفة فابعد**  
**صلة اوضفة وقد جوزاني ومن الناس من يقول الضمير في جوز ارجع**  
**الى الاحتمالين المذكورين وفي حواشي الثغرات التي عند قول الكشاف**  
**ولام التعريف فيه اي في الناس الجنس قد يقال انه لا يتصور لمثل هذا**  
**الاخبار فابعد والجواب بانه لا اخبار بالعضية او المتعدي واستغنى**  
**ان يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفة فانها متاف في الانسانية**  
**بحيث كان ينبغي ان لا يعد النصف بها من جنس الناس ضعيف فان**  
**مثل هذا التركيب سابق دايع في موضع لا يتأتى فيها هذه الاعتبارات**  
**ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة تصف بكذا فالوجه**  
**ان يجعل مضمون الجار والمجرور مستد بعني وبعض الناس او بعض**  
**من الناس هو كذا وكذا فيكون مناط العائدة تلك الاوصاف وفي قول الحماسي**  
**منهم لبوت لا ترام وبعضهم ما قست وضم جيل المطالب تا نفس لما ذكرنا**  
**حيث وقع قرينة منهم وهي بعضهم مبتدأ لا خبر او يوبد ما قاله قوله**  
**المرزوقي في شرح هذا البيت وبعضهم مما قست ثوب فيه ذكر البعض**  
**عن قوله ومنهم لان التبعيض فاستغنى به ومعنى البيت ان من الرجال**  
**رجالا كالا سود غرة وافعة لا يطلب افتسارهم واحتضامهم ومنهم**  
**متقاربون كالغمام والفايف جمعوا على ما انفق وقوله وضم جيل المطالب**  
**كقول الآخر وكلامهم يجمعهم بيت الادم قال الحماسي لان بيت الادم يحسب**  
**للجيد والرددي على تقارب بينهما ففيه من كل جلد رقعة وكذا ذلك المطالب**  
**يجمع في جيله للجيد والرددي والبايس والوطب ثم قال السعد ووقع**  
**الظرف موقع المبتدأ ليس مستبعد كقوله تعالى ومنادون وما منا الا له**

مقام معلوم والقوم يعنيون الموصوف في الظرف الثاني ويجعلونه  
مبتدأ والظرف المقدم خبرا ولو عكسوا الاستقام اللفظ والمعنى جميعا في  
جميع الموارد اي جمع منادون ذلك وما احدمنا الاله مقام معلوم وكنت  
وقع الاستعمال على ان من الناس رجلا كذا وكذا شاهد لهم وفي اعراب  
ابن السمين وقد سال سائل وقال الخبر لا بد ان يعيد غير ما افاده المبتدأ  
ومعلوم ان الذي يقول كذا هو من الناس لئلا يفسرهم فاجيب عن ذلك  
بان هذا تفصيل معني لانه قد ذكر المومنين ثم ذكر الكافرين ثم عقب  
بذكر المنافقين فصار تفصيلا للمعنى نحو ومن الناس من يجيبك  
ومن الناس من يشترى فهو في قوة تفصيل الناس الى مومنين وكافرين وشافق  
واحسن من هذا ان يقال ان الخبر افاد التبعيض المقصود لانه الناس كلهم  
لم يقولوا ذلك وهم غير مومنين فصار التقدير وبعض الناس يقول كيت  
وكيت واذا قامت وجدت مودي الجوابين واحدا **وضعت ابو البقاء**  
**الموصولة لانها لتعريفها لتعريفها قول قولها ما عينا ثم اي يكون المراد بها اقواما**  
**معينين والمعنى على الانعام والنعيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي**  
**واصحابه ممن اظهروا الاسلام واطعن الكفر وهم اناس باعياهم واختر**  
**ابو حيان ما صنعت ابو البقاء قال لانه الراجح من حيث المعنى والتركيب**  
**الفصيح لان جعلها نكرة موصوفة انما يكون اذا كان في مكان يختص**  
**بالنكرة في اكثر كلام العرب وهذا المكان ليس من المواضع التي يختص بالنكرة**  
**واما ان يقع في غير ذلك فهو قليل جدا حتى ان الكسائي انكر وعبد الله**  
**ابن ابي المذكور هو عبد الله بن ابي بن مالك ابن الحرث بن عبيد بن مالك**  
**ابن سالم بن عثم بن عوف بن الخزرج راسل المنافقين ويقال له عبد الله**  
**ابن ابي بن سلول وهو امه فلذا يقال بن ابي بن سلول بن عثم بن ابي بن عثم بن**  
**سلول بالالف ويعرب اعراب عبد الله لا تصفة له نزل في ذمه آيات وتوفي**  
**في حبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة سنة تسع وصلى عليه صلى الله**  
**عليه وسلم وكفنه في قبضته وذلك قبل نزول الهوى عن الصلوة على المنافقين**  
**وانما صلى عليه اكراما لابن عبد الله فانه كان من فضلا الصحابة وسادتهم**  
**بن سنان بدرا واحدا والمشهد كلها وكان قد استاذن النبي صلى الله عليه وسلم**  
**في قتل ابيه على نفاقه فنهاه واستشهد باليماة في خلافة رضى الله عنه**  
**باب التوابع مسئلة نحو انما رب العالمين**  
**رب موسى وهرون يحتمل قوله رب موسى وهرون بدل الكل وعطفت**  
**البيان ومثله في الاحتمالين تعبد المكن والذبايك ابراهيم واسماعيل**



**واسحق** فان ابراهيم وما عطف عليه يدل من بابك او عطف بيان له فانظر كيف  
 كان عاقبة **مكرمهم** **انا** **ادمرناهم** **فمن** **فيهم** **من** **انا** **و** **يحتمل هذا اي وجه**  
 فقه الهمزة ولو كانت الاشارة الى الآية لقال هذه **تعدو** **متدا** **ايضا** **يكون** **ضربا**  
 عابدا الى العاقبة **اي هي انا** **ادمرناهم** قال ابو حيان من قرأ بقية الهمزة فهي بدل  
 من عاقبة او خير لكان وكيف في موضع الحال او خبر مبتدأ محذوف اي هي  
 اي العاقبة قد مر او قد مر لاننا حذف حرف الجر **سبيل** **نحو**  
**سبح اسم ربك الاعلى** قالت قاضي المفسرين اي فزه اسم عن الاتحاد فيه  
 بالتا وبلاست الزايغة واطلاقه على غير زاعما لهما فيه سواء وذكره لا على  
 وجه التعظيم وفي هذا اشارة الى جواب ما اوردته ههنا من ان المقصود  
 بالتسبيح هو الرب سبحانه لا اللفظ الدال عليه فكيف على التسبيح بلا اسم  
 والجواب يدعوى زيادة الهمزة غير سد يد لان الاسماء لم تثبت زيادتها  
 وما ذكره القاضي مأخوذ من جواب الغرض الى عن هذا الاشكال وقد اعترضه  
 السبيلي من وجهين انه لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم ان يقال في تسبيحه  
 سبحان اسم ربك الاعلى على كثرة تسبيحه قد دل على ان المقصود بالتسبيح  
 المسمى وذكر الاسم حكمه اخرى الثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم التكبير  
 والتجديد والتثنية وغير ذلك من المعاني المقصود بها الله تعالى فقال  
 كبرت اسم الله وحمدت اسم ربي والاجماع على تركه قال السبيلي والجواب  
 السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لا رصه اللسان والتسبيح  
 نوع منه فلو اطلق الذكر والتسبيح لكان المفهوم ذكر دون النطق والله تعالى  
 قد يقدرنا بلا من جميعا ولم يتقبل من الايمان الا ما كان قولاً باللسان و  
 اعتقاداً بالجنان فصار معنى الايمان قوله تعالى واذا كرم اسم ربك اذكر  
 من ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولهذا كرم اسم ربك بتسميها على هذا  
 المعنى حتى لا يغفلوا الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب  
 متعلقة المسمى المدلول عليه بلا اسم دون ما سواه والركوب باللسان متعلقة  
 اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يبرأ لنفسه فلو سقوا لحدان اللفظ  
 هو التسبيح دون ما يدل عليه من المعنى فتدنى تحت تلك التي من اجلها  
 اتم ذكر الاسم وبه كملت القابض **يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم**  
**او صفة للرب** اي يجوز ان تكون صفة للمضاف او صفة للمضاف  
 اليه **وههنا** **فان** **له** **الاختلاف** **لها** **وهي** **انه** **قد** **اشتهر** **خلاف**  
 بين القوم هل الاسم عين المسمى او غير اوله عينه ولا غيره فهل هو جار  
 في اسم كما هو جار في افرادة او هو مختص بافرادة وهل هو في جميع افرادة

حتى ما مدلوله معنى كلفظ العلم والجهل او مختص بما مدلوله الذات  
 فقط او الذات والوصف والكلام في هذا المقام في ثلاثة فصول  
 الاول اختلاف في الاسم بمعنى ما صدق عليه مفهوم هذا اللفظ من  
 نحو زيد وعمرو هل هو عين المسمى او غير فقتل عينه وقبل عمر ونسب  
 الى النحاة وهو التحقيق نزاع لفظي لان القائل بالعينيه ناظر الى ان نحو  
 قولهم رايت زيدا وزيدا رجل صالح المراد بزيد فيه الاسماء بقرينة  
 نسبة المروية اليه وحمل الرجل الصالح عليه وتسماه عينا نحو زافان عاقلا  
 لا نقول المرأة بلفظ اسم مسماه ولا بد الى عين مدلوله ولهذا بعد ان يقال  
 في رد هذا القول لو كان الاسم غير المسمى لا حترق لسان من قال نأركا بنه  
 عليه الطيب لعدم قابيل بالعينيه حقيقة والقابل بالغرومه ناظر الى نحو  
 قولهم سميت ابني زيدا وزيدا اسم حسن ضرورة ان التسمية ليست بمدلول  
 اللفظ وهذه السبيلة للخلافية ولو لفظا هي التي تنازع الناس فيها فديما  
 وجديا حتى قيل فيها ذيلها طوميل وشيلها قليل بقل ذلك الغرناطي في شرح  
 الفية ابن معطي ثم اظهر جريان هذا الخلاف في جميع افراد الاسم فاذا قيل  
 العلم زين والجهل شين اريد المسمى وكانت العينيه مجازية كما علمت  
 واذا قيل علم وجهل اسمان فلا يشان مثلا واريد الاسم وتحققت الغيرية  
 الثاني كما جرى الخلاف في الاسم بمعنى ما صدق عليه مفهوم هذا  
 اللفظ جرى في تفسير هذا اللفظ وهو ايضا خلاف لفظي فقد قال صاحب  
 الانصاف في قول الكشاف وعلم آدم الاسماء اي اسما المسمايات هو بحر  
 من ان الاسم عين المسمى وقوله ثم عرضهم دليل عليه فان المعروض  
 المسمايات اتفاقا وايضا فان معرفة الزوات وما اودع فيها من  
 الخواص والاسرار اتم من معرفة اسمائها وغاية ما في قوله باسماء  
 هو لا المضافة المقنضة للمخايرة وهي عندنا مثل قولك نفس زيد  
 وحقيقته فالمراد ان يتوحي بحقيقة هو لا الى ان قال وعلى الجملة  
 الخلاف في هذه المسئلة لفظي وفي تفسير قاضي المفسر من الاسم ان اريد  
 به اللفظ فهو غير المسمى لا يذيقا لفظ من اصوات مقطعة غير  
 قارة ويختلف باختلاف الهمم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد  
 اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى  
 لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فردد في لفظ الاسم دون ما صدق عليه  
 مفهومه من الافراد واشاد بذلك كما افاده شيخ بعض شيوخنا زكريا  
 الانصاري في حواشيه الى الجمع بين القولين وان الخلاف لفظي وبه



على ان من قال ان لفظ الاسم عين المسي لم يرد ذات عين الذات المحصورة على  
ما قيل ان من جعل الاسم عين المسي جعل لفظ الاسم ايضا عين الذات عين العين  
بل ان عين الذات المسي مطلقا كما نقول ان زيد عين الذات المحصورة حتى  
يصح عنده كناية اسم زيد برفع اسم زيد وبقاؤه بما يقاد بكسب زيدا  
المراد باسم هنا الذات المفيدة بزيادة لفظ زيد المراد بها الذات المحصورة  
فان قيل اجل مراده بالاسم ماصدق عليه مفهوم من اللفظ كزيد وشبهه  
وبارادة اللفظ بزيادة اللفظ بذلك اللفظ بالمسي اللفظ قلنا يا باه  
امور احد حاقول فغير المسي لا زيد اذا اريد به لفظه عين زيد اذا  
اريد به مسماه بحسب الذات وان كان زيد بهذا المعنى فليس هو المسي لزميد  
بتلك الحقيقة فيكون غيره لا يختلف للمبشرين قال الامام الرازي  
الاسم قد يكون غير المسي كلفظ الجدار فانه معاير لحقيقته وقد يكون  
عينه فانه معاير لحقيقته وقد يكون عينه فان لفظ الاسم اسم  
لفظ الدال على المعنى المجرد عن الزمان ومن جملة لفظ الاسم فيكون اسم  
لنفسه فاختار هذا الاسم والمسي بل نقول لو اراد انه بالحقيقة الاولى  
غيره بالثانية بحسب اختلاف المرادين كما نقول في الافعال والحروف  
زيد مرفوع بضم ز وجر من فترى ضرب ومن هنا غيرها اذا قلت  
ضرب زيد واخذت من زيد بحسب اختلاف ما اريد بهما في المقامين  
فلا نسلم انه بهذا الحقيقة مسماه بتلك الحقيقة فضلا عن ان يكون  
الاسم غير المسي في جواشي الكشاف ليس المحققين ان دلالة الالفاظ  
على انفسها ليست مستندة الى وضع لوجودها في الالفاظ المهمة  
بلا تفاوت وان جعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لان الكلمات  
متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن لفظها بل هو جار في المهمات وان  
دعوى كونها موضوعا باراد انفسها مكابرة في قواعد اللغة وان ما وقع  
في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن واخواتها اسما لا لفظها الدال على معانيها  
واعلام لها فكلام تقريبي قالوا ذلك لغيا منها مقام الاسماء الاعلام في  
في تحصيل المرام على ان يكون لفظنا هو مسماه المركب الغير بالذات  
اولى بالاعتبار في كلامه واليق في قوله والمسي لا يكون كذلك اما  
ظاهر عن ذلك ضرورة ان المسي بالنقد يراد بالاسم في التاليف  
من الاصوات والحروف فاذا ن هو لم يرد الا ان لفظ الاسم اذا اريد  
به اللفظ الصادق مفهومه عليه كان مراد ابد ذلك اللفظ غير  
مسمي ذلك اللفظ كما نقول زيد فنزيد به الذات المعينة المختارة

لذات عمرو ويسوع لك ان نقول حينئذ يغير ذات عمرو وثانيها  
به قوله فهو للمسي ضرورة ان زيدا اذا اريد به الذات المعينة  
فهو مراد ابيه هذه غير المسي على قياس ما قدمناه ثالثا قوله تكلم  
له يشتمل بهذا المعنى فان اللفظ له يشتمل عليه انما هو لفظ الاسم فان  
قيل اذا كان مراد القاض لفظ الاسم لا يتم له ان يكون الاسم عين  
المسي قطعاً بنقد يراد به اللفظ لما مر في الفصل الاول ان  
عمرو زيد بحسب ارادة لفظ او معناه يكون غير الاعيان قلنا في  
قطعه هذا الشارة الى تضعيف اعتبار ذلك التفصيل لا فنقدار  
دعوى الحقيقة في احد طرفيه الى التاويل الذي استرنا الثالث  
وقع في مباحث المليات من علم الكلام في الكلام على اسم الله تعالى  
الاسم اما عين المسي او غيره او ما ليس عينه ولا غيره وذلك على  
وجهين احدهما ان يراد بالاسم المذكور كما يراد بالشمية عند هذا  
القابل على هذا التقدير نفس القول الدال وهذا مراد من قال من الاسماء  
ما هو عين المسي كالموجود والذات ومنها ما هو عين كالحاق فان المسي  
ذات والاسم هو نفس الحاق وخلقته غيره اتم ومنها ما ليس عيناً ولا غيره  
كالعالم فان المسي اتم والاسم علم الذي ليس عين ذات ولا غيرهما ومقتضى  
هذا القول ان المسي في هذه المسئلة المتعلقة باسم الله تعالى هو ذات  
المقدس وان المدلول اعلم ان يكون اياها فقط كالذات او ما حوذة  
من معنى هو هي كالموجود بناء على قول الاشعري ان وجود كل شيء عين  
او معنى ثابت لها كالحاق اوقاها كالعالم وعزى في شرح الموافق  
الى الاشعري ان الاسم اي مدلوله قد يكون عين المسي اي ذاته من حيث  
هي فانه اسم علم للذات من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون غير معنى  
لخالف والزارق مما يدل على شبيهه الى غيره ولا شك انها غير وقد يكون  
لا وهو لا علم كالعالم والعقد مما يدل على صفة حقيقية قائمة بذاته  
ثانيها ان يراد به الصفة كما هو معزى الى الاشعري ايضا فيقسم  
انقسامها عند هذه الثلاثة والمراد بها ماد على الذات باعتبار  
معنى لا الصفة المشبهة وهو ظاهر ولا المعاد بها كالموجود والحاق  
والعلم وان انقسم عند ايضا الى هذه الانقسام لان الكلام في انقسام  
عنده اليها وما يطلق عليه الاسم عنده ليس ذلك المعنى المعاد من الوجود  
ونحوه بل ما دللت عليه الصفة المشبهة من الذات والمعنى المنسوب  
اذا هي عند تكون عيناً وغيره ولا عيناً ولا غير كالموجود مما يرجع الى



الذات فان مفهومه لا يزيد على الذات ولا ينقص عنها نوعين المسمى عند وكما ان المسمى  
 الافعال فان مفهومه يزيد على الذات وينقص عنها عند وكما لعلم من  
 يرجع الى الصفات فان مفهومه يزيد على الذات ولا ينقص عنها فهو ليس  
 بعين ولا غير بناء على ان الغير من موجود ان يجوز الانفكاك بينهما  
 بوجه وهذا المخصص افاده شيقنا في رسالته السماع بكشف العذر  
 عن ان الاسم غيرا وعين ولنكف عن ان القلم فقد اوجب السام  
**واما نحو جاني غلام زيد الظريف فالصفة فيه للمضاف**  
**لا المضاف اليه الا بدليل** يكون المضاف اليه **لان للمضاف السام**  
**حيث به لغرض التخصيص** فهو قيد في الكلام ولم يوت به لئلا  
 فلا يستحق الارتفاع والفرق بين آية سبع اسم ربك الا على حيث جاز  
 ان يكون الاعلى صفة للاسم المضاف اول رب المضاف اليه والمثال  
 حيث تعين الوصف للغلام المضاف ان المضاف اليه في الآية مقصود  
 بحكم المضاف وهو التبيين ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه  
 في المثال كذلك **وعكسه وكل فتى تنقى قابر فالصفة للمضاف**  
**اليه لا المضاف لان المضاف انما جنى به لغرض التعميم لا الحكم عليه**  
 فهو لم يوت به لذاته بل لتعريف المضاف اليه المحكوم عليه حقيقة  
 ولذلك اي ولاجل ان الصفة في المثال المذكور المضاف دون المضاف  
 ضحك قوله وكل اخ مفارقة اخوه لعمرو ابيك **الا الفرقان** تقدم  
 الكلام عليه مستوفى في الاشددة من حرف الهمزة والموصوف فيه  
 هو كل وصفته قوله الا الفرقان فجعلت الصفة للمضاف **مسئلة**  
**نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ومورت بالرجل الذي**  
**فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا فيكون مجرورا للمحل او باضمار**  
**اعني وفي بعض النسخ او بتقدير اعني وفي شرح العدة لابن مالك ان المنعوت**  
 اذا كان متعينا وقطعت الى النصب لم تقدر اعني بل اذكر قال ابن  
 مالك وهو حسن **وامدح** فيكون منصوب للمحل وهو او باضمار هو  
 فيكون مرفوعة **وعلى التبعيه فهو نعت** مقيد لنعوت او توضيح  
 له **لا بد** قال الشارح ينبغي ان ينظر في وجه تعين النعت وامتناع  
 البدلية في الآية والمثال المذكور فقال المحشي وجهه ان كل موصول  
 فيه الالف واللام موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمال  
 صرح بذلك الرضي في باب الصفة فهو دائما صفة لموصوف مذكور  
 او مقدر فاذا وجد في اللفظ ما يصلح ان يكون نعتا له تعين جعله  
 نعتا ولذلك يذكر النحوي وابو البقا كونه بدلا وان كان ذكره

ابن السمين فقال يحتمل الجرمين ثلاثة اوجه اظهرها انه نعت  
 والثاني يقول والثالث عطف بيان ثم قال الشارح وقد استدرك  
 ابن كيسان على ان ذا الاداة اعرف من الموصول بقوله تعالى قل من  
 انزل الكتاب الذي جاء به موسى وقرآن ليليل بان المنعوت اخبر من  
 النعت او مساو له ولا قابل بالمساواة ثبت ان الذي اقل تعريفه  
 الكتاب واجاب ابن مالك في شرحه على تسهيله بمنع كون الذي في الآية  
 صفة بل هو بول او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدأ او الكتاب علم  
 بالغلبة لان المعين بالخطاب بنوا اسرائيل وقد طلب عند فهم الكتاب  
 على المتوردة فالتمس بالاعلام وقد رخص على خلاف ما ذكره المص وقد  
 اشتمل كلام ابن مالك على تسليم انه لا قابل بالمساواة بين الموصول  
 وذي الاداة مع انه صرح في الكون الشيخ التسهيل بانها سواء في المرتبة  
 نعمة والاداة المساوية للموصول هو ذا الاداة العهدية لان  
 تعريف كل منهما بالعهد **الاذا تعذر النعت** فتعين البدلية والقطع  
**نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة**  
**فالموصوف بول او مقطوع بان** **سحروف الحمر مسئلة**  
**نحو يركم ويحتمل الكاف فيه عند العربين الحرفيه فينتقلون**  
**باستقرار** ونحوه كما يتعلق بسائر حروف الجر وهذا مذهب الجمهور  
 وما بعدهما في محل نصب **وقيل لا يتعلق** وهو رأي الاخفش وابن  
 عصفور وما بعدهما في محل رفع **والاسمية** على معنى مثل فتكون  
 مرفوعة المحل وما بعدهما جريا لاضافة ولا تقدير بالانفاذ  
**ونحو جاء الذي كزيد يتعين فيه الحرفيه لان الوصل بالمتضامن**  
 اي بالمضاف والمضاف اليه **ممتنع** فلا تقع الصلة عن مضاف ومضاف  
 اليه لانها ليسا بحل فلا يقال جاء الذي غلامك **مسئلة زيد**  
**على السطح تحتمل الوجهان** اي حرفية على واسمية واعلمتا فها **فهي**  
**معلقة** باستقرار تحذوف اما اذا كانت على حرفا فقط **مسئلة**  
 واما اذا كانت اسما بمعنى فوق فهي ظرف والظرف لا بد له من متعلق  
**مسئلة في نحو والصفي والبيل ان الواو الثانية تحتمل**  
**العاطفة والقسمية** واما الاولى فقسمية قطعا والصواب الاول  
 وقدم الكلام على ذلك في اقسام العطف **والا لاحتاج كل من القيد**  
**الاول والثاني الى جواب** فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية تشبها  
 لها بل وقد تقدم له مثله مرات **ومما يوصح** اي يوضع ان الصواب



الاول بحى الغامض في اويل سور في الرسالات والنازعات فانها  
 عاطفة لا تسمى باب في مسائل مفردة مسئلة  
 نحو سيج له فينا بالغدو والاصال فمن فتح الباب على صيغة المجهول  
 يحتمل كون الناب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاول او الثاني  
 او الثالث اذ الفاعل ما عدا المفعول به متساوية الاقدام في النيابة  
 عن الفاعل وانما كان الاول اول لا يذ اذ جعل الناب فلا فصل البتة  
 والثاني اول من الثالث لقلة الفصل فيه اولان الاقرب الى المفعول  
 به من الطرفين واما هاتان اولويه بينهما وهذا شعر بمراد المصوول  
 خير بين اقامة الثاني والثالث من غير ترجيح ونحو ثم نفع فذ اخرى  
 الناب فيه عن الفاعل الظرف او الوصف قال ابو حيان يحتمل  
 اخرى ان تكون في موضع نصب والمقام مقام الفاعل الجار والمجرور  
 كما اقيم في الاول يعني في قوله تعالى ونفع في الصور وان يكون في موضع  
 رفع مقام الفاعل كما صرح به في فاذا نفع في الصور نفعه واحدة  
 وفي هذا اي في كون الناب الوصف ضعف لضعف قولهم سبور  
 عليه طويل اي اقلية صفة المصدر عن الفاعل ضعيفة واعلم ان  
 المصدر انما يقيم مقام الفاعل اذا سلب المصور به ونصب نصب المفعول  
 به مجاز التحصيل الفاعلية ثم ان المصدر ان كان للتاكيد في قامته  
 مقام الفاعل خلافا وان كان مختصا بقول ضرب ضربتان او ضرب  
 شديد او ضرب ضرب الامور ثم اختلفوا انه اذا حذف المصدر  
 هل تقوم صفته مقامه او لا فاجاز الكونون ان يقال سبور عليه  
 سيج او طويل ومنع سبور به وقال لا يجوز في مثله الا التخصيص  
 مسئلة تجلي الشمس يحتمل كون تجلي ما ضا تركت التاء  
 من اخره اي تاء ما نبت الشمس مجازا غير حقيقي اذ ليس بازايها  
 ذكر من الجوان وكونه مضارعا اصله تجلي بتاين احداهما تا المضارع  
 والاخرى تا النفعول ثم حذف احد التاين على حد قوله تعالى  
 نار اظلي والصحيح ان المحذوف منهما تاء النفعول لان تاء المضارعة  
 جى بها لغرض فلا تحذف ولا يجوز في هذا كون ما ضيا والاد ليعمل  
 تلظت لان التاين واجب مع المجازي اذ كان ضموا متصلا  
 كما نهمه قول ابن الحاجب في كانيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار  
 وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول نعلم فساد قول من  
 استدل على جواز نحو قام ههنا بترك التاء من الفعل مع كون السند اليه وثقا

حقيقيا في الشعر بقوله تنفى ابتاي ان يعيش ابوها هو صدر بيت من ثاني  
 الطويل بحزة وهل انا الا من ربيعة او مصر وقايله لسيد من ابيات قالها  
 قرب وفاته وبعده فان حان يوما ان يموت ابوكا فلا تحسنا وجها ولا  
 تخلقا شعره وقوله هو المرء الذي لا صدقته اصناع ولا حان للظليل لا عذر  
 الى الحول ثم اسم السلام عليك ومن يبك حولا كاملا فقد اعذر وقد اورد  
 الجلال صدر البيت الثاني بلفظ فتوما وقولا بالذي نقلناه والاستفهام  
 في قوله وهل انا انكارى في معنى النفي دليل الاستفهام بعد ردي ما نتمناه  
 من حياته وعدم موته وهو من قوم يموتون ولان المعنى على ذلك لم يسكن  
 عطف قوله مصر على ربيعة باو اذ ليس الكلام على الشك في النسب فتدبر  
 والبا من بالذي في رواية الجلال زائدة في المفعول او قولا مضمنا معنى  
 اندبا ووقف على شعر المنسوب بغير الف على لغة قومه ربيعة والى الحول  
 متعلق بقولا والحول والنسبة والحام واحد وقوله ثم اسم السلام عليك  
 كما يذعن الكف عما امر به من التذنب والبكا واعذر قام بالعدروا في  
 بما فيه مقنع ولفظه الاسم فيه من غير وعلى ذلك استشهد به قاضي الفرسين  
 في تفسيره وارتقا اسم في كل جملة جواز ان يكون اصله تنفى فيكون مضارعا  
 لا ماضيا وقد قيل عليه انما علم الفساد باحتمال كون الفعل مضارعا  
 حذف احدى تائيه وهو الوجه الثاني واما الاول فلا مدخل له اصلا  
 لقول المصدر وبما ذكرنا من الوجهين يعلم الفساد لا محذور حتى في  
**الجهة السادسة ان لا يرعى اي العرب الشروط المختلفة**  
**بحسب اختلاف الابواب فان العرب باستعمالهم المطرد يشترطون**  
**في باب نيبا ويشترطون في باب اخر يفتض ذلك الشيء على ما اقتضته**  
**حكم لغتهم وصحح اقيسهم فاذا المرتامل العرب ما اشترطوه في**  
**كل باب باب اخطأت عليه الابواب والشرائط فحكم على الشيء بان يترك**  
**كلامه فوات شرطه فلنورد انواعا من ذلك مشهورين الى بعض ما وقع**  
**فيه الوهم للمعنيين النوع الاول اشتراطهم للمجرور لعطف**  
**البيان والاشتقاق للنعت اشتراط الاشتقاق في النعت هو**  
**مذهب الجمهور قالوا لان القصد في النعت الدلالة على معنى في المنعوت**  
**وليس في كلام العرب ما يحصل ذلك الا المشتقات وذهب الغضرا**  
**وابن الحاجب الى عدم اشتراطه فلا يتكلف التأويل فيما ظاهر المجرور قال ابن**  
**الحاجب في كانيته ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان في صفة**  
**لغرض المعنى عما مثل يمي وذي مال او حوضا محمورا برجل اي رجل**



اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا وقال في شرحها يعني ان النعت  
ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذا كذا  
وقوعه نعتا ولا يفرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر  
في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق نوهم كثير من النحويين ان  
الاشتقاق شرطه حتى تاروا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه  
وقال نجم الديمة اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق و  
لذلك استضعف سبويه نحو مررت برجل اسد وصفوا ولم يستضعف  
بزيد اسدا حالا فكافة شرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق  
نظر والنحاة ليس شرطون ذلك فيها معا والمصلا يشترط فيهما ويكتفي  
بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان اولي وتكون  
الحال هية للفاعل او المفعول ثم ان الموضوع للمعنى عموما هو ما وضع  
للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كالمنسوب وذو الصلة  
الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهر او مقيد او من  
الحامد الموضوع الى اسم الجنس فان لهما كذا كذا كل موصول فيه الالف  
وذا والطايبان الذي قايم بمعنى القايم والموضوع خصوصاً ما وضع  
للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته كاسم الجنس الحامد  
بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في  
اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكر في باب اما الوجه لثمة صفة لعين  
اسم الاشارة نحو زيد الرجل اي الكامل في الرجولية لم يكن للجنس  
موصوعا المعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية  
ليس موضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قوله مررت برجل  
اسد ليس موضعيا **ومن الوهم في الاول** بالذهول عن شرط الجود فيه  
**قول النحوي في ملك الناس الى الناس** عطف بيان فان  
الرب قد لا يكون له ملكا والملك قد لا يكون له الها والصواب انهما  
نعتان له لا اشتقاقهما وقد يجاب بانهما وان كانا مشتقين فقد  
جرى مجرى الحوامد اذ يستعملان غير جاريتين على موصوف  
وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا الله واحد ومكر عظيم ومن  
جرى بهما على غير موصوف قوله تعالى انا الحكم الله وقوله وكان وراهم  
ملك ياخذ كل سفينة غصبا **ومن الخطا في الثاني** بالذهول عن  
شرط الاشتقاق فيه **قول كثير من النحاة** في نحو مررت بهذا الرجل  
ان الرجل نعت لهذا مع جموده قال ابن مالك اكثر المتأخرين

يقول بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه اي على القول به توهمهم  
ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه اي اعرف منه وذو الالف  
ليس اعرف من اسم الاشارة وليس كذلك فانه اي عطف البيان في الحوامد  
منزلة النعت في المشتق الا نسب في التعبير بالمشتقات وان يقال  
فان في الحامد ولا يمنع كون المنعوت اخص من النعت فيتل لا تسلم  
ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما رواه من صدق حد  
النعت عليه لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه عرفا  
وجرت فيه الكالة صحت نعتيته مشتقا كان او غيره فالرجل في المثال  
صفة عند المحققين وان كان قد يكون من اسماء الذات وانما استعمل صفة  
لان اسم الاشارة دال على الذات فتعين ان يكون هوذا الاعلى معنى فيها  
والنعت وصفية به لان اسم الاشارة لا دلالة فيه على معنى حقيقة  
المشار اليه فاني باسم الجنس لبيانها وهم **فان** فان كانا احدهما ان  
النعت والمنعوت اما ان يكونا فكرتين او معنيين لوجوب التوافق  
بينهما تعريفا وتكريفا فان كانا فكرتين جاز ان يكون النعت اعرف من  
المنعوت وان يكون اخص ومساويا نحو رجل طويل وقصير وناطق وان  
كانا معنيين فتولان احدهما وعليه الجمهور ان يكون النعت مساويا  
للمنعوت او دونه في التعريف ولا يكون اعرف والثاني ان يكون اعرف  
من المنعوت ايضا وهو مذاهب النحاة نقله عن الشلوبين ومثله يقولون  
مررت بالرجل اخيك فحصل اخيك نعتا مع ان المضاف الى الضم اعرف  
من ذي الالف الثانية قال الرضي ينبغي ان تعلم ان ليس مرادهم بكون  
الموصوف اخصا او مساويا ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل  
ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوية فان ذلك لا يطرد لاني المعارف ولا في  
النكرات اما في المعارف فانك تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل وليت  
البي العجيب واما في النكرات فتقول رايت شيا ابيض وهذا ذات قدسية  
او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف للجنس اعني المصبرات والاعلام والمها  
وذا الالف والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف  
به منها الا اذا كان الموصوف اخص اي اعرف من صفة او مثلهما في التعريف  
فتكون الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول  
اللفظ لا من جهة التعريف الطاري على مدلولها الوصفين متساويا  
وفي قوله هذا الرجل لفظ هذا اعرف من الرجل من حيث انه يصح ان  
يشار به بوضع واحد الى اي مضاف اليه لكن التعريف الاشاري اقوى



من تعريف ذي اللام واذا عرفت ذلك فلا بد من معرفة مرادنا فنقول  
المفتول عن سبويه وعليه الجمهور ان اعرفها المضمرة العلم ثم اسم  
الاشارة ثم المعرف باللام ثم الموصول وكون ضمير الاخر اعرفها  
ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى ما يفسره جملة بمنزلة وضع  
اليه وكان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مرادها ذات معينة كانت  
وتخصيصه الى المستعمل بان يقرن به الاشارة للحسنة وكثيرا  
ما يقع بها اللبس فلذا وصف اكثر اسما لاشارة في كلامهم ولم  
يفصل بين اسم الاشارة ووضع لشدته احتياجه اليه وكانت  
اسم الاشارة من ذي اللام واعرف لان مرادها متعين بالعين  
والقلب ومدلول ذي اللام متعين بالقلب فقط ولضعف تعريف  
ذي اللام يستعمل استعمال النكرة واما المضاف الى احد ما فتعريفه  
تعريف ما اضيف اليه عند سبويه وذو ونه عند المبرد ولذا يوصف  
المضاف الى المضمرة ولا يوصف المضمرة فعند نحو الظريف في قولك زريت  
غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سبويه صفة ومذهب  
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم المسمى ثم ذي اللام ولعلهم  
نظروا الى ان العلم في وضعه لم يقصد به الا واحد معان وان اتفقت  
مشاركته في موضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن السراج  
اسم الاشارة ثم المضمرة ثم العلم ثم ذي اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير  
المتكلم ثم العلم الخاص للذي لا يشارك له وضمير المخاطب جعلها  
معاني درجة ثم ضمير الغائب السالم من ايهام اي الذي لا يشبه  
غيره ثم الشاربه والمنادي ثم الموصول وذو الاداة والمضاف  
عند ما اضيف اليه وذهب بعض الخويعين الى ان ضمير الغائب  
اذا اعاد على كثر فهو نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين امته  
والصحيح انه معرفة لان تخصيصه من حيث هو مذكور اذا اتقرر  
ذلك فاذا وجدت الاختصاص في مذهب تابعي الغير الاختصاص فهو بول  
عند صاحب لاصفة فاسم الاشارة في قولك تريد هذا بول  
عند ابن السراج صفة عند غيره واغما لم يجز ان يكون النعت اخص  
من المنعوت لان الحكم يقتضي ان سائر المتكلم بما هو اخص فان الثاني  
به المخاطب فذاك ولم يجز الى نعت والازاد عليه من النعت ما  
يزداد فيه المخاطب معرفة وانه علم وقد هدى اي اهتدى ابن  
السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لانعتا وكذلك

ابن جني

ابن جني انتهى اي يجعله عطفا بيان لانعتا قلت وكذلك الزجاج  
والسهميلي جعلاه عطفا على السهميلي واما تسمية سبويه لانعتا  
نعتا كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة نعتا لبيان ذلك  
حيث قال نحو انك انت الفاضل انت صفة ومن العلوم قطعا انه توكيد  
لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وزعم ابن عصفور ان الخويعين  
اجازوا في ذلك الصفة والبيان ذكر المصنف قول ابن عصفور هذا في  
نعت الى من حرف الالف ولم يعترضه واعادة هذا للنظر عليه  
ثم استشكل بان البيان اعرف من المبين اذ هو من المشتقطين  
في البيان ان يكون اعرف واخص من المبين وقد استنبط ابن مالك  
من كلام سبويه جواز ان يكون البيان دون مبينه في التعريف  
لان اعرف ذا الجدة من قولهم يا هذا ذا الجدة عطفا بيان ومعلوم  
ان المضاف الى ذي اللام اقل تعريفا من اسم الاشارة وهو جامد و  
النعت دون المنعوت في مرتبة التعريف او متساوية له فلا يكون  
اعرف من المنعوت وهو مشتق او في تأويله فكيف يجتمع في الشيء الواحد  
ان يكون بيانا ونعتا وهو يودي ان يكون الشيء اعرف وغير اعرف وجامد  
او غير جامد وذلك باطل واجاب بانه اي الرجل اذ اقدر نعتا فاللام  
فيه للبعد ولا دلالة فيه على المصدر والاسم اي اسم الاشارة ماول  
يقول لك الحاضر والمشار اليه فعليه دلالة على المنعوت فكان اعرف  
واذا اقدر بيانا فاللام فيه لتعريف المنعوت فيدل عليه فنيما وي  
الاشارة الدالة على المنعوت بذلك اي بدلالته على المنعوت ويزيد  
عليها بافاد نعت المنعوت بذاته ولفظه فكان اخص وهذا معني  
قول سبويه انتهى ونما قاله نظر لان الذي ياوله الخويعون بالخبر  
والمشار اليه انما هو اسم الاشارة لنفسه اذا وقع نعتا لغيره كمررت  
يزيد هذا فيقولون معناه مررت بزيد الحاضر المشار اليه تصححا  
لنعتته واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه واغما هو معني  
ما قبله اي معني اسم الاشارة المنعوت فانه هو الماول والحاضر مثلا  
فكيف يحصل ما قبله تفسيره له قيل اغما احتاج الخويعون الى تأويل  
هذا بالمشار اليه والحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا  
او ماولا به وهذا لا يتجوز في تأويل ابن عصفور ولا يدفعه لان الالف  
الالف واللام متى سلم انها الحاضر كما يراه هو وكان مدحوها الحاضر  
لزم ان يكون الرجل بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تعريفا لهذا بل من



جهة دلالة الاول فيه على هذا المعنى وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم  
**يجوز كون اسم الله تعالى صفة لان شارة اوباننا وربكم الخبر الذي**  
 في الكشاف في تفسير سورة فاطر ذلكم مبتدا والله ربكم له الملك اخبار  
 مترادفتا والله ربكم خبران وله الملك جملة مبتدأة واقعه في قراءة  
 قوله تعالى الذين يدعون من دون الله ما يملكون من قطير ويجوز في  
 حكم الاعراب ان يقع اسم الله صفة لاسم الشارة او عطف بيان وربكم  
 الخبر لولا ان المعنى يا باه فقال البوحان ولا يظهر ان المعنى يا باه  
 لانه يكون قد اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال ربكم  
 وما الحكم ومصلحكم وهذا معنى لا يقي سايق وحاول بعضهم تفسير  
 اياه المعنى بان ذلكم اشارة الى سبق ذكره وكونه ذات صفة او عطف  
 بيان يقتضي ان يكون فيه ضرب من الابهام وبحقيقة ان اسم الشارة  
 انما يوصف لينبغي فاذا كان مقينا لسبق ذكره كان الوصف عتبا  
 وعطف البيان انما يولي به لا يصح متبوعه فاذا كان واضحا استغنى  
 عنه وفي جواسي المعنى او نقول اسم الشارة هنا وضع موضع الضمير  
 بسبب سبق الذكر قصد الى التعظيم فلو وصف المكان بمنزلة وصف الضمير  
 وهو غير جائز ورد هذا السارج بانه لا يلزم من وضعه موضع الضمير  
 مساواته له في امتناع الوصف بوليل يازيد الفاضل قال الجمني  
 وجعله عطف بيان محتمل للشركة الاترى انك اذا قلت ذلك الرجل  
 زيد ففيه نوع شركة لان ذلك اسم بهم قال ويجعل انه انما لم يحجر  
 كونه صفة او عطف بيان ههنا من حق صفة المعرفة وعطف  
 بيانها ان يكونا معا مابين الخطاب ولما كان الخطاب هم الكفار وهم  
 لا يعلمون ذلك لم يحجزوا لان فحوى الكلام يول على ان المقصود هو  
 الاخبار عن ذلكم المشار به الى اوج الليل في النهار ويوج النهار في  
 الليل وسخر الشمس والقمر بانه الله يابن الرب بان المنفرد بالملك  
 وقال الطيبي يمكن ان يقول المشار اليه باسم الشارة هو ما سبق  
 ولو جعل موصوفا ومبيننا كان المشار اليه ما بعده فلا يبقى ذلك القريب  
 المختار وهو ان ما قبله جدي وما بعده لاجل اجراء تلك الصفات  
 عليه اذ المعنى ذلك الموصوف بتلك الصفات الميزة والنسب الكاملة  
 هو المعبود المستحق للعبادة المالك المنفرد بالالهية والذين يدعون  
 مزج وندما يملكون من قطير وفيه انه ليس كل ما يصح اعرابا كان وجها  
 لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس **فجوز** اي انما انما يخشى في الله

الواحد **البيان والصفة** مع تغيرهما بتناهي وصفهما ويمكن ان يقال انما جوزه ذلك  
 لا خلة في الجهة فهما فان الاسم الجامد الذي ياول بالمشتق عطف بيان نظر الى جوده  
 وصفة نظر الى تاويله بالمشتق **وجوز كون العلم نعتا وانما العلم نعت** على  
 البناء للفعول **ولا نعت به** يتبع في هذا الاعتراض اياحيان والعلم نعت لرفع  
 الاشتراك للمادة فيه بخوفا من زيد الحافل ولا نعت به لانه لم يقصد به الاشتقا  
 وضعا ولا تاويله فانه فلت اجاز السير في النعت بالعلم فقال في يازيد زيد  
 عمرا ان زيدا الثاني صفة للاول والجواب ان زيدا الثاني قد سلب العلم لما نعت  
 وانما المراد منه صاحب عمره ومخالط عمره وقال الزمخشري في تفسير سورة ابراهيم  
 في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي عطف بيان العزيز الحميد لانه  
 جرى مجرى الاسماء الاعلام تخلصته واختصاصه بالمعبود الذي يحق له العبادة  
 كما غلب الخيم في الثريات لا الشايخ فانظر هل يمكن ان يكون جملة اياه وصفا  
 لمن جهة علميته بل من جهة ملاحظة الألوهية فيه باعتبار الاصل فقيل في تفسير  
 البيضاوي ما يشير الى انه لا يمكن فانه قال وقيل علم لانه المحضوية لانه يوصف  
 ولا يوصف فحمل امتناع الوصف دليل على علميته **وجوز نعت الاشارة**  
**بما ليس معروفا بالام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه** يندفع هذا ايضا  
 بما مر من اعتبار انه علم بالغلبة لان جملة نعتها لها ليس باعتبار علميته ليرد  
 ذلك بل بملاحظة اصله قبلها وهو الاله بمعنى المعبود واللام فيه على هذا  
 التقدير الجنس فهو عند قصد النعت بمثابة قولك ذلك المعبود وهم  
 قد جازوا وتعلق الظرف به في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على  
 وهو المعبود فيها فلم جاز لهم تاويله بذلك المتعلق ولا يجوز له الوصف وقيل  
 وقد يفرق بينهما بان ههنا عن الوصف مندوحة ولا مندوحة هناك عن التعلق  
 وانما امتنع وصف اسم الاشارة الى اسم جنس محلي بالالف واللام لان المراد  
 تعريف حقيقة المشار اليه ولا يتعرف الابهام اذ خله على اسم جنس ثم ما فيه  
 الالف واللام على قسمين جامد وهو الاكثر لجر يانه على قاعدة تعريف الحقيقة  
 نحو مرتب بهذا الرجل وهو اقل من الجامد وفيه ضعف لان الالف واللام  
 في المشتق لا تشتر بالحقيقة ولهذا ادعى ابن الحاجب ان اسم الجنس يقتدر  
 فيما اذا قلت مرتب بهذا العاقل فتقديره مرتب بهذا الرجل العاقل  
 واذا اتبع اسم الاشارة بالمشتق كان نعتا بالاتفاق واذا اتبع بالجامد  
 فهو محل الخلاف **النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف**  
**البيان** فلا بيان بنكرة ولا نكرة وكل المعارف سواء في ذلك الا المضمرة  
 فانه لا يكون عطف بيان ولا يجري عليه عطف بيان **ونعت المصرفة**



فلا ينعى المعرفة بنكرة والتكبر للحال والتميز وافعل من وعت  
**النكرة** فلا ينعى شي منها معناه ومن الوهم في الاول اي فيما اشترط فيه التعريف  
بالذبول عن هذا الشرط قول جماعة في صدر يد من ماء صدر يد وفي طعام  
مسالكين فيمن نون كفارة وهم من عدل نافع وان عامروها بالاضافة وترك  
التنوين انهما عطفان مع تنكيرهما ومن نص على ذلك فيهما البيضاء في  
في تفسيره والزنجري في الاول وهذا انما هو معترض على قول البصريين  
ومن وافقهم فاعلم المانعون من وقوع البيان في النكرات فيجب عندهم  
في ذلك ان يكون بدلا لان البدل لا يشترط فيه التعريف وانما الكوفاون  
وافقهم الفارسي من البصريين فيرون ان عطف البيان في الجوامد  
كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف كما يكون النعت فيها والنكرات  
وقول بعضهم في نافع من قول النابغة من الرقش في ايناها السهم  
نافع هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره فبت كما في ساورتني ضيقه  
وساورتني من المساورة وهي الواشاة يقال ساورتني فلان مساورة وسوار  
اذا واشبك والفضلة بالاضاد المعجمة الرقيقة وهي صفة تحذوف ابي  
جبية رقعة والرقش بضم الراء وسكون القاف جمع رقشا وهي من الحليات  
ما نطقت بسواد وبياض وهي من شرائها فلذا خصها بالبيان والسهم  
مثلث السين مشدود الميم القائل المعروف ونافع بالنون والقاف بالغ  
التأنيوي شبه حالة ليلته بحاله وقد وابشه لحية الموصوفة انه نعت  
للسهم فجوز نعت المعرفة بالنكرة ولا نعت المعرفة بالجمع **والصواب**  
**انه خبر للسهم والظرف** يعني في ايناها متعلق به اي بنافع او خبر ثان  
فيل السهم بوزن صفة بخلاف ان القابل بذلك جعل الاداة في السهم جنسية  
كما في قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار كما نسلخ الليل اسفارا  
وقول الشاعر ولقد امر على اليكم يسبي وقد جاوز واكون الجلاء في ذلك  
كله صفة لذوي الاداة مع انها لا تكون صفة الاداة بكونها بناء على ان المعرف  
باللام الجنسية كالنكرة بحسب المعنى وما نحن فيه كذا وقد صرح  
المصنف على ذلك قولهم ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا وسياتي  
نكن في شرح التسهيل لا يرقاسم ما هو ظاهر في ان ذلك القابل لم يجعل  
الاداة جنسه فاندق في اخبار بعض النحويين وصف المعرف بالنكرة  
اذا كان الوصف خاصا بالموصوفين كقول النابغة واستدل البيت و  
حجة لهم في ذلك لا مكان تاويله نعم يمكن ان يكون ما في القيل تاويلا  
لحجهم وهذا البعض هو ابن الطراوه فقد نقل الاستاذ ابو جعفر بن الربيع

للشيخ ابي حيان ان ابن الطراوه جوز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان  
الوصف خاصا بالموصوف واستدل لهذا البيت **وليس من ذلك**  
اي من الوهم في الاول وتعليل هذا النفي ما ياتي بعد من قوله لانه  
جعل له قرينه عليه **قول الزنجري في تشديد العقاب** قال الزنجري  
في تفسيره قوله حم نزل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب  
وقابل التوب تشديد العقاب فان قلت كيف اختلفت هذه  
الصفات تعريفية وتكديرا والموصوف معرفة يقتضي ان يكون مثله  
معارف قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمرتان لانه لم  
يرد بهما جرد وصف الفعلين فانه يخفى الذنب ويعقب التوب الا ان  
اوعدا حتى يكونا في تقدير الانفصال فيكون اضافة لغير حقيقة  
وانما يريد بثبوت ذلك وادامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب  
العرش واما تشديد العقاب فامر مشكل لانه في تقدير تشديد  
عقابه لا ينفك من هذا التقدير وقد جعله الزجاج بدلا وفي كونه  
بدلا وحده بين الصفات بنو ظاهري والرجحان يقال لما صودف  
بين هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد ادبت بان كلها ابدال  
غير اوصاف ومثال ذلك قصيدة جات تقاعيلها كلها على  
مستغفران فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان وقع بها  
جزء واحد على متغافلين كانت من الكامل ولقائل ان يقول  
في صفات وانما حذف الالف واللام من تشديد العقاب  
لغير اوج ما قبله وما بعده لفظا فقد غير واكثر من كلامهم عن  
قواينند لاجل الازدواج حتى قالوا ما يعرف مجادليه من عناديه  
فتقوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم  
ما يحسن بالرجل منك اي يفعل كذا او ما يحسن بالرجل خير منك  
ان يفعل كذا على بنية الالف واللام كما كان الجاء الغفور على بنية طر  
الالف واللام ومما سهل ذلك الامن من اللبس وجهالة الموصوف  
ويجوز ان يقال قد تشد تشديدها بهامه على فطر الشدة وعلى ملاسي  
وهي منه وامر لزيادة الهذار ويجوز ان يقال هذه الثلاثة هي الاعداء  
الى احتيا والبدل على الوصف اذا استلكت طريقة الا بوال هذا  
كلامه برمته والسجاد بالهملات على نية علاب الذكر والاعداء  
بحين ودال مهملة تين ونون بعد العين تمنية عناد على  
تلك الزينة ايضا الاثنان قال الشاعر وقد تحصى من كلام الزنجري



في التوايح في الالية ثلاثة اقوال كلها ابدال كلها صفات المشدود العقاب  
 بدول وهو قول الزجاج وقد قدح فيه الزمخشري بما علمت وناقش  
 ابو حيان الزمخشري بما نشأت اربع الاولى انه لا سوف في كلام الزجاج  
 لغيره انه على القواعد فان موافقة النعت للحقيقة منعوتة في التعريف  
 والتكثير لا يمتد بخلاف المبدول فجعل المعرفة من الصفات نعتا والتكررة  
 التي اضافتها غير محضه بدولا واعترضه الشارح بانه ان كان جاريا  
 على تلك القاعدة فهو غير جار على قاعدة تقديم النعت على المبدول عند  
 الجمع فان النعت كالجزء من المنقوت وليس المبدول كالجزء من المبدول  
 منه من حيث هو كما المستقل فلو جعل شديدا العقاب بدولا بعد  
 الصفة المتقدمة وبعد صفة اخرى وهي ذى الطول صار بدلا بين  
 صفتين فكان كالايجبي بين شيئين هما كالجريين فاما النبوءة وقيل  
 يجوز ان يكون سبب التكرار المبدول من المعرفة لا يجزى الامور  
 واعترضه اليميني بان وجه النبوءة كان لمذكور لم يكن التثنية  
 بقوله بين الصفات فائدة لان التكررة لا تبدل من المعرفة الامور صوفة  
 سواء كانت بين الصفات امر لم تكن والصفة فقد ذكر الزمخشري نفسه  
 بعد ان الكل ابدال مع ان هذه التكررة لم توصف على ان ابدال جواز ترك  
 وصف التكررة المبدولة من المعرفة في بدل الكل ثم قال اليميني وانا اقول  
 يحتمل ان يكون وجه النبوءة هذه التكررة لو كانت بدولا وكانت  
 ما قبلها وما بعدها صفات كان المتبوع من حيث هو مبدول منه  
 في حكم المسمى ومن حيث هو موصوف لا في حكمه وايضا لكونه مبدولا منه  
 لا يكون مقصودا بالنسبة ويكون موصوفا يكون مقصودا بها انتهى  
 ملخصا المناقشة الثانية تلحين الزمخشري في قوله لما صودف بين  
 هذه المعارف هذه التكررة الواحدة فقد اذنت من جهة ان قول القائل  
 لما قام زيد فقد قام عمر تركيب غير عربي قال الشارح وهي مناقشة  
 من دفعه بان لا نسلم ان ذلك لحن فقد ذهب ابن مالك الى جواز  
 افتراق جواب لما بالفتاى الاسمية وهذا مثله او اولى منه سلمنا  
 انه لا يقترون لكن لم لا يكون الجواب محذوفا وهو دليله اي لما  
 صودفت هذه التكررة الواحدة بين هؤلاء المعارف بناهذ العقول عن  
 للصواب سلمنا ان الجواب مذكور لكن لا نسلم ان قوله فقد من  
 الجواب بل قد اسم بمعنى حسب وفاوها كفا فقط والجواب اذنت  
 لما صودفت هذه التكررة الواحدة فحسب اذنت هذه المصادفة

المناقشة الثالثة انه يلزم على اعراب هذه التوايح ابدال المبدول  
 وهو ليس بدلا البدأ قال ابو حيان ولا يعرف في جوازه او منعه نصا  
 عن احد من اللغويين الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع  
 ومثله لا يمتد في رد على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يشعر بالجواز  
 الرابع ان التثنية على جمع نفعان او تفعيل او تفعول وليس شيئا منها  
 معدودا من اجزاء العروض فان اجزاء مفعلة وليس لها شي من هذه  
 الاوزان فصوابه ان يقول اجزاء كلها على مستفعلن قال الشارح  
 وهذه مناقشة واهية فان التثنية على العروض وضي جمع لتفعيل  
 لاعتبار ان لفظ يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع لما يوزن به ما يماثل  
 في مطلق الحركات والسكنات فالتثنية على منزلة قولك اجزاء فكل ان مفرد  
 الاجزاء جزء وهو اسم للفظ الموزون به كذلك مفرد التثنية تفعيل  
 وهو اسم للمفرد الجزع عندهم وتسمية الجزع بالتثنية ثابتة عن الخليل واضع  
 هذا الفن قال وانا اعجب للشيخ ابي حيان كيف وقع في مثل هذا ولم يرجع الى  
 شرح كلام المصنف بقوله قال الزمخشري في شديدا العقاب انه يجوز قوله  
**صفة لا اسم الله تعالى كاي في ابدال سورة المؤمن وان كان من باب**  
**الصفة المشبهة واصنافها لا تكون الا في تقدير الانفصال لانها**  
**من اصنافه العامل الى جملة لغير من التثنية ولهذا لم يورث فيها الاضافة**  
**الى المعرفة وبعيت على تنكيرها بل كانت بالاضافة اليها كالاضافة ولذا**  
**جامعتها اللام في نحو الصارب الرجل الا ترى ان شديدا العقاب معناه**  
**شديد عقابه فهو تكرر في المعنى ولهذا قالوا كل شي اضافة غير محضة**  
**هو اضافة لفظية فانه يجوز ان يصير اضافة محضة اي اضافة**  
**معنوية تفيد تعريف المضاف او تخصيصه الا الصفة المشبهة**  
**فان اضافة لا تتطلب محضة اصلا لانه تحليل لشي ليس كانهما كس**  
**عليه حصله اي جعل شديدا العقاب صفة على تقدير ال فيه وان**  
**اصل الشديدا العقاب اي الشديدا عقابه فهو نظير الجاء العقاب**  
**اذا كان خلا على تقدير اسقاط ال وجعل سبب حذفها اضافة**  
**الارد واج لتناسب الصفات وتكون على محط واحد من كونها مضافة**  
**الى معرف باللام واجاز وصفتها ايضا بالبقا لكن على ان شديد**  
**بالجاء على الحكاية بمعنى مشدد كما ان الاذنين بمعنى المودن فتكون من**  
**باب ما جاء تفعيل بمعنى اسم الفاعل من المزيدي فاجزى جديا لتاويل من باب**  
**الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل فيعتبر فيه ما اعتبر في غاخر**



وقابل ويكون معرفة حينئذ كما والذي قدمه **الرحماني** في كشفه  
 حيث جعل الوجه دون غيره **انه جميع ما قبله بل وما بعده ابرار**  
**اما انه بدل فلتكبره** والفتحة بتدوين المعرفة ولا تقع صفة لها وكذا  
**المضافات وان كانا من باب اسم الفاعل** فانها تكثران واصنافهما  
 لفظية لان المراد بهما **المستقبل على معنى يغفر الذنب** ويقبل الثوب  
 فهما عاملان واصنافهما اضافة عامل الى المفعول **واما البواني** فهي واب  
 كانت معارف **فللتنا سب** ولتبقى التتابع على نسق واحد **ورد** التبري  
**على الزجاج في جعله شديد العقاب** وحده **بدلا وما قبله صفات**  
**وقال في رده في جعله بدلا وحده من بين الصفات بنو ظاهري**  
 وقد نقلنا ما قيل في وجه البنو واورده عليه ان مقول **الرحماني**  
 لم يقع فيه كلمة من داخله على بين وانما قال في جعله بدلا وحده بين  
 الصفات وبون ما بين العبارتين ووجه البون اقتضاء من ان يكون  
 من جملة الصفات مع ان الوصفية فيه متعذرة **ومن الوهم في الثاني**  
 بالذبول عن شرط التكبر ويقع في كثير من النسخ ومن في كذا وهو خلاف  
 الصواب **قول الجاحظ** هو عمر بن بحر بن ميمون ابو عفان الجاحظ  
 البصري المشكك المعزلي صاحب التصانيف المشهور اخذ عن ابي  
 اسحق النظام وغيره وحديث عن ابي يوسف القاضي وغيره وكان  
 واسع النقل كثير الاطلاع من اذ كما بنى آدم قال تغلب ليربته ولا  
 مامون وقال المبرد ما رايت احراصا على العلم من ثلاثة وذكر الجاحظ  
 وقد عمر حق بنى على وضم ومات سنة خمسين ومائتين وقد جاوز  
 التسعين وقال الصواب سنة خمس وخمسين **في بيت الاعشى** ابي بصير  
 ميمون بن قيس خطيب علقم بن علافة **ولست بالاكثري منهم حمي** قصيد  
 بيت من ثلثي السبع عجزه وانما العذر الكاثر من قصيدته غيره بها  
 عامر بن الطفيل وهو ابو الزناد مطلقا ساقتك من قبله اطلاقا  
 بالسطر فالوتر الى خارج قال شارح ديوان الاعشى هذه القصيدة  
 نذر علقم دمه وجعل له على كل طريق رصدا فانفق ان الاعشى خرج  
 يريد وجهها ومعه دليل فاحظا به الطريق فالتقاء في ديار بني عامر  
 ابن صعصعة فاخذوه رهط علقم بن علافة فانوه به فقال له علقم  
 الحمد لله الذي امكن منك فقال الاعشى اعلم قد صيرتني الامور  
 الكبر وما انت لي منقص فصحت نفسي قد تك النقص ولا زلت تنمي  
 ولا تنقص فقال علقم اقبله وارحنا منه والعرب من شرا لسانه

فقال علقم اذن يطلبوا بدمه ولا يغسل عنى ما قاله ولا يعرف ضلي  
 عند القدر فامر به فخل وثاقه والقي عليه حله وحمله على ناقه  
 واحسن عطاؤه وقال اخ حيث شئت واخرج معه من بني كلاب بن يافه  
 مامنه فقال الاعشى بعد ذلك **علقم يا خير بني عامر**  
**للصيف والصاحب والراي** والصاحك السن على همه  
**والعامر الصفر العاشر** وعلقم ابن علافة هذا اصحابي  
 وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شيخ فاسم وتابع وروي  
 حديثا واحدا واستعمله عمر بن الخطاب على حوران فأتى بها في الاستيعاب  
 لابن عبد البر علقم بن علافة بن عوف بن الاخوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة  
 ابن عامر بن صعصعة الكلبي العامري من المولعة قلوبهم وكان سيدا في قومه  
 خليما عاقلا ولم يكن فيه ذكركم وقد اخرج ابو نعيم والخطيب وابن عساكر  
 عن جعفر بن سالم قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده حسان فقال  
 يا حسان انشدنا من شعر الجاهلية ما عفا الله لنا فيه فالتد قصيدك  
 الاعشى في علقم بن علافة علقم ما انت الى عامر الناقص الاوتار والواتر  
 فقال صلى الله عليه وسلم يا حسان لا تشدني مثل هذا بعد اليوم فقال  
 حسان يا رسول الله تمنعني من رجل شركت هو عند قيس ان اذكر هجاء  
 له فقال يا حسان اني ذكرت عند قيس وعنده اوسفيان بن حرب  
 وعلقم ابن علافة فاما اوسفيان فلم يترك في واما علقم فخر القول  
 وانه لا يشكر الله من لا يشكر الناس وفي رواية لابن عساكر فأتى  
 ابا سفيان ذكر في عنده رجل فشعث مني فرد عليه علقم فقال حسان  
 يا رسول الله من نالتك يد وجب علينا شكره المحصى العدد اي  
 الست بالاكثر منهم عددا وانما عبروا بالحصي عن العدد لان العرب  
 كانت تعد بالحصي كقولها لا تعلم الحساب فاذا اعدت واحدا جعلت  
 حصاة برة وهكذا ونصبه على التميز مثل قولك زيد الافضل من عمرو  
 ابا والعزة خلاف الذلة وهي ايضا القوة والخلية ولهذا المعنى فرجها  
 للجوهري في البيت والكاثر الكثير كذا في الصحاح ويجوز ان يكون اسم  
 فاعل من قولك كثرتم اذ اغلبيتهم في الكثرة وقال الجلال والكاثر معني  
 الاكثر والكثير والغالب **انه بطل قول الخويين لا يجتمع الون**  
 الحارة للمفضول وقد فاذك لاخراج نحو قولهم هم الاقربون من  
 كل خير والابعدون من كل شر فان من فيها ليست داخل على المفضول  
 بل هي المعديه في قولك قربت منه وتبعدت منه **في اسم النقصيل**



لان الفعل التفضيل لا يستعمل الا اذا كان خاليا من الازافة والالف واللام  
فحصل كلام من ال **ومن مقتدا** ابيه جاريا على ظاهره حتى ساع له قول  
ابطال قول النخاعة باحقاها **والصواب ان تقدير ال را** **اي** لا يعرفه  
**او معرفة** ومن متعلقة **بأكثر منكر** المحذوف **فامدلا من المذكور** قبل يلزم  
عليه ابدال النكر غير الموصوفه من المعرفة وفيه ما فيه ولعل متعلق  
النكر هنا قام مقامه وصيغتها كما قام مقامه في صحة الابتداء **او متعلقه**  
**بالمذكور** لا على انها التفضيل بل على انها بمنزلة **في قولك انت**  
**منهم الفارس المفضل** اي انت الفارس المفضل من بينهم كالتوضيح  
من متعلق بالاكتر لا على انها هي التي التفضيل وانما هي للبيان والمفضل  
عليه معلوم من العهد الذي في الالف واللام وبيان ذلك انك تقول  
لخاطبك زيدا افضل من عمر ثم تقول له بعد ذلك الافضل من عجم  
فرضنا للبيان اي ان زيدا الذي هو افضل من عمر وهو من عجم ذلك  
ان تجمع بينهما فنقول زيدا افضل من عمر ومن عجم **وقال بعضهم انها متعلقة**  
**بليس** قد يرد بانها اي ليس لا تدل على الحدث عند من قال **في**  
**اخواتها من الافعال الناقصة** **انها تدل عليه** لاتفاق القائلين بدلالة  
الافعال الناقصة على الحدث والقائلين بعدم دلالتها عليه على عدم  
دلالة ليس منها على الحدث لجودها فليس لهذا الظرف اعنى عند من قال  
مفهوم مخالفه حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل  
في اخواتها انها تدل عليه فانه قول لا وجود له وانما القولان فمما عدا  
ليس وقاية التقيد بالمبتدأ على انشاء تعليق الظرف بليس عند من  
لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب اول فهو مفهوم موافقه  
**ولان فيه فصلا** وجه ثان للرد فهو عطف على قوله بانها لا تدل بحسب  
المعنى **بان افضل ويميزه** وهو قوله حصي **بلاجنبي** اي منهم اذ الغرض  
انه معول ليس **وقد يجاب** عنهما بان الظرف متعلق بالوهم اي بما  
يتوهم فيه سرائع الفعل فالوهم بمعنى الموهوم وفي **ليس رابعة** **فوقك**  
**انتفى** اذ هي من اعلام النفي تجازا لتعلقها من هذه الخبيثه **وباب**  
**الفصل بالتميز** كذا هو في بعض النسخ وهو غير صواب ويقع في بعضها  
وبان فصل التميز وهو الصواب اي ان فصل التميز عما هو عند بلاجنبي  
قد جاء في النص **وقد في قوله على اني** بعد ما قد مضى ثلاثون للمحذوف  
**كملا** هو من الضرب الاول من المتقارب الا ان عروضة زوحف بالحذف  
وقايله العباس بن مرداس السلمي الجعاني وبعد تذكر نيك جين العول

ونوح الحمامة تدعو هذا بفصل بين ثلاثون ومميزها بشبهها بكم  
للضرورة وكما لا يعني كامل وتذكر نيك اي تذكر نيك اياك وهذه  
من الصور التي يجوز فيها الاتصال والانفصال والحنين قال الجلال  
مد الصوت استيقا الى الف او وطى او ولد واصله في الابل وقال في  
القاموس الحنين الشوق وشدة البكا والطرب او صوت الطرب عن حزن  
او فرح والحنول بفتح الحين المهمله وضم الحين الناقه التي فقدت ولها  
وقيل التي القته قبل ان يتم شمرا وشمرا ان كذا في شرح الجلال وفي  
القاموس الحنول التكلل والوالد من النساء والابل يجعلها في حركتها  
جزعا ونوح الحمامة بحمها والمذبل بالمهمله صوت الحام زاد في القاموس  
او خاص بوحشها يقال هذا القري يمدل هذا يلاسل هذا ريد رهدرا  
وفرجها وذكورها او هو فرج فيما تزعج العرب على عهد نوح عليه السلام  
ما في عطشا وضجعه او صا د جارج من الطير فاما حمامة الاله وهي نيك  
عليه ونسب هذا على الاول على المصدر والعامل فيه تدعوا له بمعنى  
تمذبل وهو كقعدت جلوسا او مقدر دل عليه وعلى الاخوين على  
المفعول به **وافعل قوي في العمل من ثلاثون** فاذا جاد الفصل مع العامل  
الضعيف فتح القوى بالطريق الاول **ومن ذلك** اي من الموهوم في الثاني  
**قولك كذا هو في بعض النسخ** ووقع في بعضها ومن الوهم في الثاني وهي  
النسخة التي وقع فيها ومن ذلك قول الملاحظ وبنيهاك ان الصواب  
**في قراءة ابن ابي خبله فانه انقروا قلبه بالنصب** ان قلبه تميز مع انه  
معرفة وهذا انما يتا على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيين  
فانهم جوزوا وقوع التميز معرفة في مثل ذلك فاعل بكيا قصد  
التميز على مذهبهم **والصواب انه شبه بالمفعول به بحسب**  
**وجهه** يجوز ان يلحق في اسم الفاعل بثبوت معناه فيعامل معاملة الصفة  
المشبهة فيقع المنسوب بعد على التشبيه بالمفعول به كقوله من صديقي  
او اخي ثقتي او عدو وشاخص ذرا ولا يجرى ذلك الا فيما استثنى  
من فعل لا يتم بكون المنسوب بعد لا يلزم بالمفعول فاذا اقلت موت  
يرجل قائم الالب بنصب الالب علم ان نصبه على التشبيه بالمفعول  
به لا على انه مفعول به وان كان ما يتعدى حرف الجر نحو مرت  
يزيد فذهب الاخفش الى جواز عمله عمل الصفة المشبهة  
فنقول مرتت برجل ما را الالب وصنعه الجمهور **او يدل من اسم ان**  
ويكون يدل بعض من كل ولا يبالاة بالفصل بين البدل والمبدل



بالخبر فهم قد فصلوا بالخبر بين الصفة والموصوف مخوذين منطلق  
 العاقل نص عليه سبويه مع ان اتصال النعت بالمفعول اقوى من  
 اتصال المفعول بالمبدل منه لوحد العامل في الاول وتعدده في الثاني  
 لكن لا يصح ان المبدل على بنية تكرير العامل ومن ذلك قول الخليل **والاخر**  
**والمأزنية في اياي واياك واية ان ايا ضمير اضعيف الى ضمير مع يا**  
**متكلم او كاف مخاطب اوها غلب وهو اختار** واين ما تك في تشبيهه  
 واستند الى وجوه منها ما رواه الخليل اذ ابلغ الرجل الستين فاية  
 وايا بالشواب فحلف ذلك الضمير اسم مجرور وهذا محمول عند البصريين  
 على الشذوذ ومنه ذهب سبويه ومن وافقه ان ايا ضمير وما متصل  
 به جرى بدل على حال المقصود به من تكلم او خطاب او غيبة لان الضمير  
 لا يضاف وذهب الزجاج الى انه اسم ظاهر مضاف الى المضرات كان  
 اياك بمعنى نفسك وزيف بوجهه منها انه لو كان ظاهرا لجاز تأخير  
 عن عامله بل رجع كغيره من الاسماء الظاهرة وهي ان ايا لا تقع في موضع  
 رفع ولا يقع في موضع فهو مضاف ومصدر او ظرف او حال او منادى  
 وصلاحيته ايا لغير المضمر منتفية فتعين كونه مضمرا وفاق قوم  
 من الكوفيين اياي واياك واياه اسما بكالها وضعفت بانه ليس  
 في الاسماء الظاهرة ما يختلف اخره يا وكافاوها وقال بعض منهم  
 وابن كيسان من البصريين الضمير باللاحقة يايا وهي دعامة لها تقير  
 تشبيها بمتفصلة كما قالوا في انت واخواته من فروع المنفصل قال  
 الرضي وليس هذا بعيدا من الصواب **تحكمي للضمير** وهو اعرف المعارف  
**بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة** وقد استشكل ابن  
 مالك على نفسه في هذا المقام بان هذا المذهب يعني مذهب الخليل  
 وموافقه مقتضى الاضافة للضمير وهي ممثلة لان الاضافة اما لتخفيف  
 وتلك تكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما لتخصيص وايا  
 لكونها من الضمير التي هي اعرف المعارف مستعينة عن ذلك وان  
 انا لو كان مضافا للزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطله ثم اجاب  
 باختار ان الاضافة للتخصيص وليست منافية لكون ايا ضميرا  
 لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والازداد  
 وضوحا ولا حاجة الى انتزاع تعريفه واما الزام اضافة الشيء الى نفسه  
 فلانها معتدلة بما اعتد به في نحو جاز زيد نفسه وقد  
 قرر الشارح في شرح التسهيل ما اعتد به عن تلك الاضافة

في قولهم نفس الشيء وعينه بان المضاف في مثلها يدل على اعم مما يدل عليه  
 المضاف اليه فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون  
 المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك  
 هي اضافة الشيء الى نفسه فكيف يتوهم المضاف يعني انما تك في اياك مثلا  
 انه من اضافة الشيء الى نفسه ويعتد بهذا الاعتذار مع اشتغاله على  
 منع الشيء بعد تسكينه مل والجيب من المصا اذ عده هذا المذهب من الوهم  
 والخلاف فيه قوي وناقشه الشارح بان الظاهر ان هؤلاء لم يقولوا ذلك  
 وهما انه هو لهم عن هذه القاعدة وكيف يظن هؤلاء الايمه الا كما برر مثل هذا  
 الوهم واعلم مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع بقاها على ما هي عليه من التعريف  
 ولا يحتاجون من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين فترى  
 يمكن ان يكون مرادهم وان كان محل نظر **وقول بعضهم في لا اله الا الله**  
**ان اسم الله سبحانه خبر لا التبرية** خبر لقوله بعضهم انها لا تفعل الذي  
 نكره منفية واسم الله تعالى معرفة موصولة اي واقعة في سياق الانجاء  
 لا تنقاص الشيء بالا نعم **يجب ان يقال انه خبر لا مع اسمها فاعلم في موضع**  
**من رفع بلا بنى عند سبويه** قبل عليه كيف يحل الكلامان معا مبتدأ  
 مع ان تعريف المبتدأ غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرور عن العوامل اللفظية  
 غير الزايد مسند اليه اوصفة معتمدة على نفي او استعظام رافعة لظاهرة  
 او ضمير منفصل وليس مجموع لا اله الا الله اسما مجردا ولا صفة معتمدة هـ  
 واجيب بان لا ينسب بان المجموع ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من  
 كلمتين تركب خمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر **زعم ان المركبة اي**  
**ان لا المركبة مع اسمها لا تفعل في الخبر لضعفها بالتركيب عن ان تفعل فيما**  
**تباعد منها وهو الخبر كذا قال ابن مالك في توجيهه** ما عليه سبويه  
 هنا قالوا والدليل على ذلك اجرائها اسم لا على الموضع قبل مجي الخبر  
 تقول لا رجل عاقل بالرفع افضل منك **والذي عندي ان سبويه**  
**يرى ان المركبة لا تفعل في الاسم ايضا كما لا تفعل في الخبر لان خبره**  
**الشيء لا يفعل فيه** حق العبارة لان احد جزئي المركب لا يفعل في الآخر  
 فالاسم والخبر كلاهما مرفوعان بما كانا مرفوعان به قبل التركيب  
**واما من جعل ظرفا بالنصب في الصفة** فانه عندي سبويه محمول  
 على لفظ رجل مثل يا زيد الفاضل بالرفع اذ انعت المنادى الفرد  
 فللمخاطبة فيه مذهب الاول جواز الرفع والنصب فالرفع على اللفظ  
 والنصب على المحل والمحل على اللفظ افعي حركة التايغ فيه اعرابية



محمولة على اللفظ المستوع من جهة ان حركته اشتهت حركة العرب من حيث  
 العروض تحكت حركة التاج وان كان معربا فثمة لها في الصورة و  
 استشكل ذلك الشارح البيريزي في شرح المجاميع بان الحركة الاعرابية  
 انما تحدث بعامل ولا عامل هنا على احدى الرفع ضرورة ان المستوع  
 وهو المنادى مفعول به وانما يتسلط عليه عامل النصب كالشارح  
 وهو اشكال منقروح وفي كلام نجم الائمة الرضي ما يؤخذ منه جواب  
 ذلك فانه قال انما اجازوا الرفع حملا على اللفظ لكن يتاسر تواجع المنادى  
 المضموم النصب لان التواجع انما يتبع العرب في اعرابه لا المبني في بنائه  
 وانما لا يقال جاني هو لانه كرام بحر الصفة حملا على اللفظ بل يجب  
 رفعه ما حملا على المحل ولما كانت الصفة السالبة تحدث في المنادى محدود  
 حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل هنا  
 وكذلك فتحه لامر جل فليس بمهمة تلك الحركة للرفع جاز ان ترفع التواجع  
 المفردة كما انها تواجع مرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب  
 لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التاج المفرد  
 لا يزل وقوع منادى لمحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التاج المضاف  
 اذ المنادى المضاف واجب النصب المذهب الثاني انه لا يجوز فيه  
 الا النصب قاله الكوفيون وليس النصب عندهم على المحل وانما التبع  
 منادى في الاصل لكن لما لم يدخله حرف النداء بقي منصوبا ثم اجازوا  
 فتح المنادى ابتعا لنصب الصفة فاجازوا يا زيد انكم بفتح الاول  
 ونصب الثاني الثالث للاختصاص وله قولان احدهما يجوز الرفع والنصب  
 كما عليه الجمهور الثاني ايجاب النصب كما عليه الكوفيون **وكذا الجرح**  
**في لا اله الا هو للتعريف والايحاب ايضا** اي ان التاج فيه شيان  
 كافي كلمة التوحيد وفي لا اله الا اله واجد للايحاب فالمانع قد شئ  
 واحد لا ينال المستثنى هنا نكره واذا قيل مستحقا للعبادة **لا اله**  
**واحد** والاله **لويح** الاعتذار المتقدم يعني قوله نعم يصح  
 ان يقال الاله لان لا في ذلك عاملة في الاسم ولما لم يردم الزكيب  
 اي تكون لا غير مركبة مع اسمها عند الجميع وينبغي ان يكون هذا الاتفاق  
 مخصوصا بالبرهان لان الكوفيين يقولون في ان التي لا هذه محمولة عليها  
 انما لا تعجل في الخبر مطلقا فلذلك هذه **وزعموا لا يكون ان المرفوع**  
**بعد لا في ذلك** كذا بدل من محل اسم لا كما في قوله ما جاني من احد الا  
**زيد** والخبر مقدم قال المولى سعد الدين في تلويحه ثم لا يخفى ان الاستثنا

ههنا بدل من اسم لا على المحل والخبر محذوف اي لا اله موجود او في الجوا  
 الاله فان قلت صلا قدرت في الامكان وفي الامكان يستلزم  
 في الوجود من غير عكس قلت ان هذا الرد خطأ المشركين في اعتقاد  
 تعدد الاله في الوجود لان القرينة وهي بني الجنس انما تدل على الوجود  
 ولان التوحيد هو بيان وجوده وفي اله غيره لا بيان امكانه وعدم  
 امكان غيره ولا يجوز ان يكون استقنا متفرعا واقعا موقع للخبر  
 لان المعنى على في الوجود عن الهة سوى الله لا على في مغايرة الله  
 عن كل اله وفي اعراب السفاقي واعتراض صاحب على التوحيدين  
 بتقدير الخبر فقال ان كان لنا فيكون معنى قوله لا اله لنا الا هو وفي قوله  
 واليه كبر واحدا فيكون تكرارا محضا وان كان في الوجود كان نفس الوجود  
 الالهة ومعلوم ان في الماهية اقوى في التوحيد الصريح من في الوجود  
 فكان اجرا بالكلية على ظاهره والاستغناء عن هذا الاخبار اولى واجاب  
 عن ذلك ابو عبد الله محمد بن ابي الفضل المرسى في رى الظمان فقال  
 هذا كلام من لا يعرف لسان العرب فان اله في موضع المبتدأ على قول  
 سيبويه وعند غيره اسم او على التقديرين فلا بد من خبر للمبتدأ اولاه  
 فاقاله من الاستغناء عن الاخبار فاسد واما قوله اذ لم يضر كان نفيا  
 للماهية فليس لي لان في الماهية هي في الوجود لان الماهية لا تتصور  
 عندنا الا مع الوجود فلا فرق بين لا ما فيه ولا وجود وهذا هو مراد  
 اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود  
 وهو فاسد والاهو في موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا  
 لان لا لا تعجل في المعارف ولوقلنا ان الخبر للمبتدأ لا لا لا يصلح ايضا  
 لما يلزم عليه من تنكير المبتدأ وتعريف الخبر **ويشكل على ذلك ان**  
**البدل لا يصلح هنا لحلول محل الاول** يعني المبدل منه لان الاول  
 منتف والمثاني مثبت قيل عليه انما يتم هذا الاشكال لو كان هذا  
 للحلول امر الاتهما في كل صورة ونحن نراه يخالف كما في حيث ههنا حسن  
 لها واجيب بان المانع من حلول المبدل فيما ذكر لفظي صناعي وهو  
 وجوب تاء التانيث في فعل المبدل منه وامتناعها في فعل وحده  
 يغتفرون في التواني ما لا يغتفرون واما فيما نحن فيه فهو معنوي  
 وفي حواشي الثغران الى على انكشاف ما يقتضي ان السنة في ذلك انما  
 وقعت للبدل بعد نقص النبي بالا والبدل هو المقصود بالنفي المعنوي  
 في المبدل منه لكن بعد نقصه ونقص النبي ابيات **وقد يجاب بانه**



بدل من الاسم مع لافانها التوكيد ما صار كالشيء الواحد ويصح ان يخلط ما  
البدل ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود قبل لا يصلح هذا  
الخبر لانهم انما اعتبروا المرفوع بدلا من محل اسم لا من المجرع وليس سلم  
انهم ارادوه ويجوز وان من حيث اطلاق الخبر واردة الكل فاي بول  
هذا واجيب بانه بدل كل من كل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فكل  
وقيل هو بدل من مضمير الخبر المحذوف هو ما اختاره ابو حيان  
بعد ان استشكل كون البدل من الاله بانه لا يمكن فيه تكرير العاقل  
ولفظه واختار ان بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العاقل  
على اسم لافان ولولا بصر الخويين بانه بول على الموضع من اسم لا  
لنا وكلامهم على انهم يريدون بقولهم بدل من اسم لا اي من الضمير  
العاقل على اسم لا ولم يتكلموا بالخبر في كسافه على المسئلة النفا  
تأليف مفرد له في الكلام عليها فيما زعم فيه ان الاصل الله الله  
فالمبتدأ هو ما بعد لا والخبر ما بعد لا فالمعرفة مبتدأ والتكرير خبر  
على القاعدة في باب المبتدأ والخبر ثم قدم الخبر واخر المبتدأ ثم ادخل  
النفي على الخبر والاحتياج على المبتدأ يعني لا والا ومعنى لا احتياج لان  
الاستثنا من النفي احتياج وركبت لا مع الخبر فيقال له اذا سلم  
لك ما قلت مع ظهور ما فيه من التكليف ومن دعوى تركب لا مع الخبر  
واذا تركب مع المبتدأ فيقول في نحو لا طالع اجاب الازيد لم ينصب  
خبر المبتدأ وهو لا ينصب اصلا فان قال ان لا عاملة على ليس في ذلك  
ممتنع هنا تقدم الخبر على زعمه ولا تنقض النفي باله ولتقريب  
احد الجزئين وواحد منها مبطل العملها فكيف اذا اجمعت المعرفة  
والتكرير القريية منها فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدأ فقد مر  
ان الاخبار عن التكرير المحضة المقدمة بالمعرفة المؤخرة جائز  
والتكرير هنا قد تضمنت بوقوعها في سياق النفي فليكن مبتدأ ولا  
تقديم ولا تاخير في الكلام نحو ان اول بيت وضع للناس للذي  
بكى ولشايخ التمهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش كلام حسن  
على اعراب هذه الكلمة الشريفة اورد الشارح على طوله لما استعمل  
عليه من القوايد ولا علينا ان نورد عن ايضا ابتاعه ووفاء  
عما التزمناه من عدم الاخلال بقوايد الشرحين فنقول قال المحب  
في شرح التمهيل اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو  
الكثير ولم يأت في القرآن العزيز غير وقد ينصب اما اذا رفع فالقول

فيه على اختلاف في خمسة منها قولان معتبران وثلاثة لا معول  
على شيء منها اما القولان المعتبران فان يكون على البدلية وان يكون  
على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور والجاري على السنة العربيين  
وهو رأي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل  
ان واكثر ما يحذف الخبر يكون مع لا نحو لا اله الا الله وهذا الكلام  
منه بدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين كون  
على البدلية ثم الاقرب ان يكون على البدل من الضمير المستتر في  
الخبر المقدور وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار عمل لا بتدأ  
يعني باعتبار محل الاسم قبل دخول لا وانما كان القول بالبدل  
من الضمير المستتر اولى لان البدل من الاقرب اولى من البدل من الاله  
بعد ولا بد لا دعة الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار  
اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير المستكن في المراكات كان البدل  
فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الازيد لان البدل في المثلثين  
باعتبار اللفظ وان كان من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في نحو  
لا احد فيها الازيد لان البدل في المثلثين باعتبار المحل وقد  
استشكل الناس البدل فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الازيد عن  
وجهين احدهما انه بول بعض وليس بضمير يعود على المبتدأ  
منه الثاني ان بينهما مخالفة فان المبتدأ موجب والمبتدأ منه  
منفي وقد اجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول  
والاقرينة مؤيدة ان الثاني قد كان يتناول الاول فيعلم انه بعضه  
فلا يحتاج الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بان بدل  
من الاول في عمل العامل فيه ويخالفا بالنفي والاحتياج لا يمنع البدلية  
لان مذهب البدل ان يجعل الاول كما نذكره في الثاني في موضع  
وقد قال ابن الصايغ اعلم ان البدل في الاستثنا انما المراد فيه وقوعه  
مكان المبتدأ منه فاذا قلت ما قام احد الازيد فالازيد هو البدل وهو  
الذي يقع موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد ولا زيد هو احد  
الذي تغيب عنه القيام فالازيد بيان للاحد الذي عينت ثم قال بعد  
ذلك فعلى هذا البدل في الاستثنا شبه ببدل الشيء من الشيء من بدل  
البعض من الكل وقال في موضع آخر لو قيل ان البدل في الاستثنا  
قسم على حد ليس من تلك الابدال التي تكبت في غير الاستثنا كان  
وجهها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الازيد فوجد الاشكال



فيه ان زيد يدل من احد وان لا يمكن ان يحمله محله وقد اجاب  
 السلوبيان عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على نوحهم ما فيها احد الا زيد  
 اذ المعنى واحد وهذا يمكن فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد انتهى  
 وهو جواب حسن قال الشارح وعلى قول السلوبيان تكون كلمة الحق  
 على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله وهذا يمكن فيه احلال  
 البدل محل البدل منه بان تقول لا يستحق العبادة الا الله او يكون  
 المعنى ما في الوجود الله الا الله ويمكن الاحلال ايضا قال الحب واما  
 القول بالخبرية فقد قال به الجماعة ويظهر في انما يخرج من القول  
 بالبدلية وقد ضعف بثلاث امور وهي انه يلزم من القول بذلك  
 كون خبر لا معرفة ولا لا تعل في المعارف وان اسم لا عام والاسم المعظم  
 خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام لا يقال الحيوان انسان والحيوان  
 عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيدنا  
 ان لا حال تركيب الاسم معها لا عمل لها في الخبر وانه حينئذ مرفوع  
 بما كان من مرفوع به قبل دخول وقد عرفت ذلك بان شبهها بان  
 ضعيف حين ركب وصارت بكزة وكلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى  
 هذا ان يبطل عملها في الاسم والخبر لكن انما عملها في اقرب المعولين  
 وجعلت هي ومعولها بمنزلة مبتدا والخبر على ما كان عليه مع الخبر  
 واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا في المعرفة واما الثاني فلا فله ينسلم  
 ان اسم لا هو المستثنى منه وذلك اذا كان الاسم المعظم خبرا  
 كان الاستثناء مفعلا والمفعول هو الذي لم يكن المستثنى منه  
 مذكورا انما الاستثناء فيه انما هو من شيء مقدور لصحة المعنى ولا اعتداد  
 بذلك المقدور لفظا ولا عملا بل يعلم في نحو ما زيد الا اقيم ان قائم خبر  
 عن زيد ولا شك ان زيدا فاعل في قولنا ما قام الا زيد مع انه  
 مستثنى من مقدور فلا منافاة بين جعل الاسم المعظم خبرا انما عمله  
 وجعله مستثنى من مقدور اذ جعله في حكم منطوق فيه الى جانب اللفظ  
 وجعله مستثنى من مقدور وفيه الى جانب المعنى واما الثالث فنقول  
 ان يقال قولنا ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم لكن في الله  
 الا الله لم يخبر بخبر عن عام لان الجوم معنى والكلام انما سبق لشي  
 العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ  
 العام واما الاقوال الثلاثة الاخر فاحدها ان لا ليست اداة  
 استثناء وانما هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار

الحل فذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير على هذا  
 لا الله غير الله في الوجود ولا شك بان القول بان في هذا التركيب بمعنى غير  
 ليس له مانع يمنع من جهة الصناعة وانما يمنع من حيث المعنى وذلك  
 ان المقصود من هذا الكلام امران نفي الالهية عن غير الله تعالى واشياءها  
 له سبحانه وهذا انما يتم اذا كانت الالهية للاستثناء لا لتأسيس النفي  
 والاشياء بالمنطوق واما اذا كانت لا بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه  
 الالهية عن غير الله تعالى واما اثباتها فلا فان قيل يستفاد ذلك  
 بالمفهوم قلنا ان دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان  
 مفهوما لقب فلا عبادة اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان مفهوما صفة  
 فقد عرفت في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف  
 هذا القول والقول الثاني وينسب الى الرافضيين ان لا الله في موضع الخبر  
 والا الله في موضع المستثنى وقرره بان يتقرر بالنظر فيه بحاله ولا يخفى ضعف  
 هذا القول ايضا وانه يلزم منه ان الخبر مبني مع لا وهي لا مبني معها  
 الا المستثنى ثم لو كان الامر كذلك لم يجوز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب  
 وقد جوزه كما سياتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع باله  
 كما يرفع الاسم بالصفة في قولنا اقيم الزيدان فيكون المرفوع قد اعني  
 عن الخبر وقد عرفت ذلك بان الهاء بمعنى والوه من اله اي عبد فيكون الاسم  
 المعظم مرفوعا على انه مفعول اقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر  
 كما في قولنا ما مضى رب العرش وضعف هذا القول غير حفي لان الهاء ليس  
 وصفا فلا يستحق عملا ثم لو كان الهاء عاملا لرفع فما يلية لوجوب اعراب  
 وتنوينه لانه مطول اذ اذ اك وقد اجاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض  
 النحاة يجوز حذف التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل لا غالب لكم اليوم من  
 الناس ولا توجب عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظير لان الذي يجب في  
 حذف التنوين في مثل ذلك يجوز ايضا ولا فاعل احدا اجاز التنوين  
 في لا اله الا الله واما النصب فقد ذكرناه توجيهين احدهما ان يكون  
 على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر والمقدر الثاني ان يكون الا الله صفة  
 لاسم لا وهذا لا يتأتى الا ان يكون لا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر  
 اذا كان كذلك لا يكون الكلام الا بمنطوقه على اثبات الالهية لله تعالى  
 والمقصود اثباتها له ونفيها عن غيره منطوقا التوجيه الاول فقالوا  
 اختير الاستثناء فيه ولم يوجب البدل فكان حقه الترجيح لان الكلام  
 غير موجب لان المفتوح لا رجحية البدل في نحو ما قام القوم الا زيد



حصول المشاكلة حق لو حصلت المشاكلة في الارتفاع كان النصيب الاستثنائي  
 في تركيب استويا نحو ما ضربت احدا الا زيدا قالوا واذا لم يحصل مشاكلة  
 في الارتفاع كان النصيب على الاستثنائي اولى فتزوج النصيب في هذا  
 التركيب في القياس لكن السماع والاكثر الرفع وقد نقل عن الابدري انك  
 اذا قلت لرجل في الدار لا عمر وكان نصيب عمر وعلى الاستثنائي الحسن من وجه  
 على البديل هذا ما ذكره والذي يقتضيه النظر ان النصيب لا يجوز  
 بل ولا البديل ايضا وتقرر ذلك ان يقال ان الا في الكلام الموجب التام  
 حقوق القوم الا زيدا معهم متضمنة لك استثنائي في عرج ما بعدهما  
 افاده ما قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به الاخبار عن القوم بالقبول  
 ثم ان زيدا منهم لما لم يشاركهم فيما استدل بهم وجب اخراجهما من حكم  
 الا في الكلام غير الموجب الذي هو تمام ايضا نحو ما قام القوم الا زيدا  
 في ان المقصود من هذا ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب مقيد بالمصدر  
 لان المذكور بعد الا لا بد ان يكون محرجا بحيث لم يكن الكلام تاما  
 لعدم ذكر المستثنى منه يتعين تقديره في كل الارتفاع الاخراج  
 منه فالخرج لهذا التقدير تفصيل المعنى فبين مما قلناه ان المقصود  
 في الكلام الذي ليس تمام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا ما بعد  
 وان الاستثنائي ليس مقصود ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد  
 الا في نحو ما قام الا زيدا معول العامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود  
 من هذا التركيب الشرطية امر ان تبقى الالفية عن كل شيء واثباتها  
 تعالى كما تقدم واذا كانت المسوقة لمحض الاستثناء لايتم هذا المطلوب  
 سواء انصبت على الاستثنائي ام ابدلتا ذلك لانه لا ينصب ولا يبدل الا  
 اذا كان الكلام الذي قبل الا تاما ولا يكون تاما الا اذا قد رخص حذف  
 وحذف ليس الحكم بالنفي على ما بعد هاء في الكلام الموجب وبالاتيان عليه  
 في غير الموجب اذ لا يقول بذلك الامن من جهة ان الاستثنائي من الاثبات  
 نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهب ذلك يقول ما بعد الاستثنائي عنه  
 واذا كان مسكوتا عنه فكيف يكون قايلا لاله الا الله فوجدنا  
 ان تكون الا في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما نفي قبلها  
 بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام  
 الا بان لا يتقد رخص حذف واذا لم يتقد رخص قبلها وجب ان يكون  
 ما بعدها هو المحذوف وهذا هو الذي تركز اليه النفس وقد تقدم تقرير  
 صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب جزا الى هذا كلام ناظر الجيش مع

بعض

بعض اختصار وتلخيص ما قاله الشارح لا يخفى بعضه من نظراته  
 ومن ذلك اي ومن الروم في الثاني قول الفارسي في مبريت برجل ما شئت  
 من رجل ان ما مصدرية فتقدير ما شئت مشيتك ولها وصلتها  
 صفة لرجل اي مبريت برجل مشيتك من رجل ولا يخفى ان ذلك لا يبق  
 على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى له فتقدير نحو مثل اي مثل مشيتك  
 اي برجل ما مل مشيتك بمعنى اذ على وقعها او تقدير برجل ذي مشيتك  
 اي صاحبها على حذف مضاف او بوجه والمصدر باسم المفعول من غير  
 حذف نحو المبرم ضرب الامير اي برجل مشيتك والمعنى برجل هو الذي  
 يتشابه وتريد وان اعتراض المصدر على ظاهر قول الفارسي فان ظاهره  
 تقدير المصدر الصفة من غير تقدير ولا قايلا وبوجه على ذلك كتاب  
 التوشيح قال ومثله قول نحائي في اي صورة ما شئت اي في اي  
 صورة مشيتك اي لشيء اوها جعل ما مصدرية ما ولد مع ما بعدها  
 بالمصدر واعني الحاصل مع تعريفه صفة لصورة التكرار وقول اي  
 البقا في تناول الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ان  
 وصلتها يعني لا نعبد بول من سواء وهو صفة لكلمة وبول الصفة  
 صفة فتكون ان وصلتها صفة في التقدير اذ يشترط في البديل ان يع  
 طول محل البديل منه والحرف المصدر مطلقا وصلتها في نحو ذلك  
 معرفة فلا يقع صفة للتكرار فلا يتبدل من صفتها واما نحو ما ذكر  
 ان يكون الفعل مسندا الى معرفة كالمضمر حتى لو كان مسندا الى مكر  
 لم يكن المصدر المقدر معرفة نحو لا يحبني ان يكذب احد وقول  
 بعضهم في ويل لكل همزة قلزة الذي جمع ان الذي مع تعريفه  
 ضمه لكل همزة مع تذكير والصواب ان ما في المثال شرطية  
 فهي اسم لآخر مصدرية وانه حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة  
 الجائز ان محاي جعلت الشرط والجواب وقد قيل عليه اذا كان هذا  
 التقدير محويا الى تقدير الجواب فيما اذا يتزوج على التقدير الاول بل  
 ما الذي اقتضى كون هذا صوابا وذلك غير صواب واما الآية الاولى  
 فقال ربوا بقا ما شرطية شرطها شيء وجوابها ركبت او زابت  
 وفي تفسيرها فاضي المفسرين اي ركبت في صورة شأها وما مزيدة  
 وقيل شرطية وركبت جوابها والظرف صلة عدلك وعلما فبالجمله  
 اي الشرطية او الفعلية صفة لصورة والعايد منها محذوف  
 اي عليها وفي متعلقة بركبت انتهى وقد مضى ان القاضي علقها بعدك



ولا بد عليه قوله **وكان حقه اذ غلق في مركب** وقال **جملة صفة**  
 لظهور ان المراد حينئذ بجملة واحدة **ان يقطع بان ما زايده**  
 ولا يورد بان كونها شرطية وكونها زائدة **اذ لا يتعلق الشرط الجازم**  
**بحجابه** ليس على ما ينبغي بل لا يظهر التعليل به وصدق الشارح لم يأت  
 معناه ولا وجهه ولا يلائم لطلان القول بشرطية ما والذي ينبغي ان يعلم به  
 ان معمول الجزا لا يتقدم على اداة الشرط وهذا قد جعل مركب جوابا للشرط  
 والجار المنفرد متعلقا به فالزم تقدم ما في جزا الجزا على الشرط وهو باطل  
 وتكلف المحقق فاجاب بان هذا من باب نقل الشيء بنقيضه وهو اذ المراد  
 من عدم تعلق الشرط الجازم بحجابه عدم كونه معمولاً بحجابه وانما يتقدم  
 الشرط بالجازم لكونه الواقع في الالية ولا احتمال ان يقال ان غير  
 الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز على جوابه فيه وفيه  
 نظرفان في الملزوم لا يستلزم في اللازم حتى يراد به فان بقي الملزوم  
 اعم من بقي اللازم ولادلاله للاعتماد على الاختصاص **ولا تكون جملة الشرط**  
**وحدها صفة** اي بدون جملة الجواب لعدم استقلالها في نفسها وجملة  
 الصفة يجب استقلالها **والصواب ان يقال قدرته ما زايدها الصفة**  
**جملة وحدها** والعابدين حذف **والنقد برشاها وفي متعلق مركب**  
 قال ابو حيان الظاهر ان قوله في اي صورة متعلق بمركب اي وصفته  
 في صورة اقتضتها مشيئة من حسن وطول وذكره او مقابل ذلك  
**او باستقرار محمد وح** وهو حال من مفعول اي مفعول مركب  
 اي مركب حال كونه حاصل في صورة اي صورة **او بعد ذلك اي ضحك**  
 في صورة اي صورة او باستقرار محمد وح وهو حال من مفعول **وات**  
**قدرته** اي ما شرطية فالصفة مجموع الجملتين جملة الشرط  
 وجملة الجواب والعابدين محذوف ايضا وقدرته عليها وتكون  
 في حينئذ متعلقة بغير ذلك ليس الا اي عد ذلك في صورة اي صورة  
 ثم استوفيت ما بعده الظاهر انه اراد بما بعده مجموع الشرط  
 وجوابه فانظر كيف يصح للجزم باستينافه وقد جزم اولاباست  
 صفة وهل هذا الاخلط بين قولين حكاهما ابو البقاء في اعرابه  
 فاذ قال بعد ما نقله المصدر عنه وناقشه فيه وقبل لا موضع للجملة  
 لان في متعلق باحد المفعولين والجميع كلام واحد وازاد بالمفعولين  
 مفعولين سوأك وعدك وتعلقها باحدما اعتبارها خلاصته **والصواب**  
**في الالية الثالثة انها على تقدير مبتدأ اي في الانعقاد لا انكته**

وفي الثالثة ان الذي يدل او صفة مقطوعة بتقدير هو  
 فيكون مفعولاً على انه خبر مبتدأ محذوف او بتقدير اذم او اعني  
 او اخص فيكون مفعولاً على الفهم او الاختصاص **هذا هو الصواب في**  
**جميع ما ذكرناه بخلافه** اجاز وصف النكر بالمعنى مطلقاً وصف  
 النكرة او لم توصف **ولن اجاز بشرط وصف النكر** اوله بكونه وهو قول  
**الاحفش** وهذا مثل قولهم تبدل النكر من المعرفة بشرط وصف النكر  
 بنكرة كما في قوله تعالى **لستعابا بالناسية ناصية** كاذبة خاطية  
**منهم ان الاوليان** وهو صيغة صفة لاخران وهو نكرة **في فخران**  
**يقومان مقامهما** الا بد لوصفهما والا بد لوصفهما وكذا قال بعضهم في قوله  
 تعالى **ان الله لا يحب كل مختال فخور الدين** يخجلون ومن ذلك ايضا قول  
 الرمنحش في **انما اعظمك واحدة** ان تقوموا به ان تقوموا وهو معرفة  
 اذ قد يروى قياكم عطف بيان على واحدة وهي نكرة وفي مقام ابراهيم  
 انه عطف على ايات بينات مع تنكير الايات فان وصف النكر لا يخرجها  
 عن تنكيرها مع اتفاق الخويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان  
 تعريفاً وتنكيراً وقد يكون الرمنحش غير عن البدل بعطف البيان  
 لتكرهما اي تكونهما اخوين وتوابع اي توابع قصد ذلك قوله في اسكنوا  
 من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث  
 سكنتم وتفسيره والوجد الطاعة والوسع قال ومن تبعني ضيه حذف  
 ببعضها اي اسكنوا من مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى قال  
 ابو حيان في غيره ولا يعرف عطف بيان بما فيه العامل واعا  
 يريد لبدل لان الجافق لا يعاد مع شيء من التوابع الا مع وجوده وقد  
 اعرفه ابو البقاء بدلا وهذا اما الصنعة منبوية التوكيد  
 صفة وعطف البيان صفة التعريف شرطه كما مر فلا بدع اذا سمي  
 الرمنحش البدل عطف **المنوع الثالث** اشتراط في بعض  
 ما التعريف شرطه تعريفا خاصا لا اي تعريف كان كمنع الضرب  
 فان مواضع الضرب في الاسم التعريف وقد اشترط في التعريف العالمية  
 وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمهمات وهما مبنيان وغير المنفرد  
 معرب واما ما واللام والمضار الى معرفة فلا يتأتى منع الضرب عند  
 من غير المنفرد ما حذف منه التنوين والكسر بخاله واذ لم يرد فيهما  
 التنوين ليحذف كيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه  
 الكسر والتنوين معا واما عند ابن الحاجب فينت في لان غير المنفرد

يسمى



عنده ما فيه علتان من تسع او واحد تقوم مقامها لكنه لا يظهر فيها  
عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمساكنته الفعل فترك  
يبقى من المعارف الا العلم **او شبهه كما في الجمع** انما كان في الجمع ولخواته  
شبه العلمية لان الجمع ونحوه معنوية فيه تعريف المضاف فاذا قلت  
قرأت الكتاب اجمع فاصله اجمعه اي جميعه ثم حذف المضاف اليه  
واعني عند حذفه التعريف الاضافي باقيا في المضاف فكان في الصورة  
معنا غير واحد اه فاشبه العلم وكذا جمع جمع الاعلام بالواو والتنوين  
اذا كان كمن يعقل واجري تعريفه لهذا جري تعريف العلمية في اعتباره  
في منع الصرف وقيل اجمع ولخواته اعلام جنسية لمعان كليه هي من  
باب اسامه واليه ذهب البر على الفارسي وعليه فالشرط لمنع الصرف  
تعريف العلمية فقط وقيل هو معرفة بالالف واللام المقدر وقيل  
منعه من الصرف لوزن الفعل والوصفية ونحو جمع للعدل والوصف  
فلا يحتاج الى عدم شبه العلمية **ونعت اسم الاشارة واي في التل**  
**اشتراطوا لهما حق التعريف له** واعلم قدر ان الكلام نعت الاشارة  
ونعت اي **تعريف اللام للجنسية** فلا يتبعان الا يعرف بلام الجنس  
اما اشتراطهم نعت اسم الاشارة بذي اللام فلان اسم الاشارة بهم  
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به بالاشارة للجنس او بالصفة  
فاذا قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بهم اخرا لان المهم مثله  
لا يرفع الا بهما فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى احدهما  
وتعريف المضاف بالمضاف واللاق ان يرفع ايهام المهم بما هو متعين  
في نفسه كذا اللام لا بما يكتب التعريف من غير ثم يكتب المهم منه  
تعريفه المستعار فاقصر على ذي اللام لتعيينه في نفسه وحمل الموصول  
عليه لانه مع صلته بمحقق ذي اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب  
وايضا الموصول الذي يقع صفة دولام وان كانت زائدة لولان اسم  
الجنس هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت  
اسماء الاشارة ببيان ماهية المشار اليه في نعت نعتها من الصفات  
المشتقة الإجمالية تخص بعض الماهيات واما اشتراطهم نعت اي في التل  
فلان ايا في الحقيقة وصلة الى تداييه وهو المنادى لكنهم استغنوا  
مباشرة حرف التل لذي اللام لانه حينئذ اما ان يبنى معها وهو بعيد  
لكون اللام معاقبة للتنوين فكان لها حكمه ومن ثم قيل بناء الاسم كاخته  
عشر واخواته والادى فاستكره دخولها مطرد في المنادى للبنى لان

التنوين فكان لها حكمه ومن ثم قيل بناء الاسم لا يجمعه واما ان يعرب وهو  
ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى ذي اللام موقع الكاف  
وكونه مثله في الافراد والتعريف فتعين الفصل بينهما بشئ فطلبوا لذلك  
اسما بهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها  
الى مختصر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المهم وانما المطلوب مختصر  
ذو اللام فان من ضرورة المنادى ان يكون متميزا لماهية معلومة للذات  
اذ لا معنى لنحو يا شئ ويا موجود الا ان يكون متميزا لماهية معلومة للذات  
شئ مما يكون للمعقلا الا وقوع اسم الشئ والموجود عليه وهذا مجاز في  
الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بذلك ايا مقطوعا من الاضافة وو  
صلوها بها لتكون في موقع المضاف **وكذا تعريف فاعل نعم وبديس**  
**اشتراطوا له تعريف الجنس لكنهما اي اللام للجنسية تكون مباشرة**  
**له اي لهذا الفاعل نحو نعم العبد او لما اضيف اليه الفاعل بعبر**  
واسطة نحو ولنعم دار المتقين او بواسطة كقوله فتعبر ابن اخي القوم  
عبر مكذب **بجملات ما تقدم فسر لها مباشرة له** نفسه واعلم  
ان ما ذكره المصنف من اشتراط كون تعريف فاعل نعم جنسيا هو ما عليه  
المجهور ورجح الرضي بعد ما ساق خلافا ولم يرضه وتفصيل المذهب  
ان من ذهب الى الجنسية فريقان فريق قال انهما للجنس حقيقة فاذا  
قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله بمدوح وزيد من ذبح تحت لاه  
فرد من افراده ثم اختلفوا في تقرير ذلك فقول لما كان الغرض  
عموم المدح واستغراقه في الثبوت للممدوح المحض وكان الابح  
في اثبات الشئ ان يجعل النوع الذي الممدوح حتى لا يكون طاريا عليه  
وتحسب انه يزول ويرتفع عدلوا الى بمدوح الجنس فكانت قلت  
زيد نعم جنسه وقومة اي ثبت لهم الوصف للجميل وما ثبت للجنس  
ثبت لافراده فثبت للممدوح تلك الفضيلة ولا يكون الا بالاستغراق  
في واحد واحد وهذا قائل سيبويه ولذا قال لانك تريد ان  
تجعل من امه كلمه صالح وغزاه الرضي الى الي على وابناعه وهذا في الحقيقة  
حمل للام الحقيقة على الاستغراق ورده الرضي بان اللام في نحوه لو  
كانت لا تستغرق الافراد لصح وقوع كل موقعها كما في ان الانسان  
لنحو ولا يصح نعم كل رجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قيل  
لنقل ذلك على سبيل المجازة والمجاز كما يقال انت الرجل كل الرجل  
قلت امتناع التفرقة في مثله بنحو نعم كل رجل زيد على انه لم يقصد



ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى الامع المقصود  
 بل لفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل رجل بل معنى انت الرجل  
 اذا قصدت المخرج ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وفي  
 الخواص الشرعية انه يمكن ان يمكن ان يقال لم يجز نعم كل زيد لانه  
 يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وانما عين زيد وذلك  
 محال ولذا لم يجز ايضا انت كل رجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل  
 الرجل جاز ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر من العبارة  
 قصد المبالغة وما ذكر من ان معنى انت الرجل اذا قصد المخرج ان  
 من سواك ليس برجل بالنسبة اليك اعني اذ اهل الرجل على الجنس  
 وادعى اتحاده بزيد او حمل على استغراقه وادعى ان زيدا عين الجميع  
 وكل منهما مناف لما قرره فقد عاده بالنقص ثانيا على ما ائكت  
 اولاً ورد هذا القول بوجهين احدهما انه يودي الى جعل  
 المقصود بالمخرج تابعا لغيره من الافراد ولا يكون المخرج له مخصوص  
 لوقوع الشركة فيه والثاني انه يودي الى التناقض ان لو قيل نعم  
 الرجل زيد وبس الرجل عمر وقيل انهم لما ارادوا المبالغة في مخرج  
 فردوا المخرج الى جنسه بسببه فكل من قيل زيد مخرج جنسه لاجله  
 ثم ترك هذا العلم به ورد بانه لو كان المعنى على ذلك لصرح بصحة  
 السيد في بعض المواضع والفرق الثاني قالوا انها للجنس مجازا فاذا  
 قلت نعم الرجل زيد فقد جعلت زيد للجنس بالغة ولم تقصد سوى  
 كانه قلت نعم زيد الذي هو جنس الرجال ومن ذهب الى اعمدة  
 فريقان ايضا فترقبوا الى العهد الذهبي كما تقول اشترى اللحم ولا تريد  
 الجنس ولا معمود التقدم وهذا ما نص عليه ابن الحاجب ووجهه  
 بان نعم موضوع لمخرج فاعله مخرجاً وكون الفاعل مخرجاً كذا  
 لا يستبعد تحققه ليقنض ان يعبر عنه بتركيب بوجه  
 كونه اوقع في النفس فاعلم اولاً ثم فسر ثانياً واذا كان تعريف  
 الفاعل مخرجاً ذهباً كان مخرجاً بحسب الخارج اذ لا يعمل اي فرد  
 هو من الافراد الخارجية وان كان معينا بحسب الذهن قال في شرح  
 المفصل ووزانه في التلخيص والتعريف اسامه فانه وان كان معرفة  
 باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود وريف الرضي كونه  
 تعريف للعهد الذهبي بان القول بمثله ليس بشئ لان الاشارة الى  
 ما في ذهن المخاطب يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام وقال ان التعريف

في نحو اشترى الماء واشترى اللحم لفظي وفريقا الى العهد في الشخص المخرج منهم المقصود  
 الجوابي وابو اسحاق ابن مكيون قتل وبما ينزل منزلة على ان المقصود بلا سم  
 للمعرف بالذات المقصود بالمخرج او بالذم كونه بشئ تشبيهه ويصح بحقه  
 ويغرد لا فراده ولو كان عبارة عن الجنس لم يستمع ذلك وهذا وارد على من  
 جعلها للاستغراق ولم يجعلها لاجاز الجنس ان يعذر بان وجه التشبيه  
 جعل كل واحد من الشخصين على حد نفسه فمعنى نعم الرجل الزايد ان نعم  
 اللذان كل واحد منهما جنس ومن الوهم في ذلك قول الرضي في قراءة  
 ابن ابي عمير ان ذلك نحو تخاصم اهل النار بنصب التخاصم ان صفة  
 للاشارة مع انه غير معرف باللام ولا يكتفي نسبة الاضافة الى المعرف بها  
 ولو غير واسطة فكيف وهو معهما قال في الفصل والمبهم بوصف بالمعرف  
 باللام اسم او صفة والضافة باسم الجنس مما هو مستبعد عن سائر الاسماء  
 على ان في جعل تخاصم صفة للاشارة نظر اخر وهو لزوم الفصل بين اسم  
 الاشارة ووصفه بالخبر وذلك غير جائز بانه عليه الجاني وقد مضى  
 قريبا ان جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة  
 الاستغراق كما اشترطوه في غير من النعت والتخاصم اسم جامد غير  
 مشتق ولا يكون التخاصم ايضا عطفاً بيان لام الاشارة لان البيان  
 يشبه الصفة فكلا لا توصف الاشارة الا بما فيه اللفظ كذا ما يعطى  
 عليها عطفاً يكون معرباً بال ولفظ اي ويكون بيان الاشارة كوصفها  
 بتعريف اللام منع ابو الفتح في هذا وعلى شيخ في قراءة ابن مسعود بن في  
 شيخ كون يعلى عطفاً بيان وان كان معرفة بالاضافة لعدم كونه معرفة  
 باللام فاجب كونه خبراً عن هذا وشيخ اما خبر ثابان او خبر محمد بن  
 اي هو شيخ او بدل من يعلى او يعلى بدل من هذا وشيخ الخبر ونظير  
 منع الى الفتح ما ذكرنا منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة  
 وابن تيمية في التمهيد كون عطفاً البيان تابعا للمضمر لا مستناع  
 ذلك في النعت اذ لا ينعى المضمر قطعا فكذا لا يعطف عليه عطفاً بيان  
 ولكن اجاز سيبويه في باب النداء هذا زيد وعمر وعلى عطفاً  
 البيان نحو بيان الاشارة بخبر المعرف باللام وتبعه الزايد فاجاز  
 في غير النداء من رب لفظ بن الطويل والقصور على البيان فاجازوه على  
 البدل ايضا ولم يحجزه على النعت مع ان التابع معرفة باللام لا ينعى  
 الاشارة لا يكون الاطعها في اللفظ قال المصنف في جوابه على التسمييل  
 ذكر والنعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان



يكون جنسا لاوصفا وهذا غالب لا لازم الثالث كونه مفردا اي غير مصنف  
واستشكك في قولهم يا ذا الضامر العيس واجيب بان ال من الضامر  
العيس موصول وهو في حكم المفرد او بان صفة محذوف الرابع الاتصال فلا  
يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريمة  
الخامس انه لا يقطع السادس انه لا يخالف متبوعه في افراده وغيره فلا  
يجوز مررت بهذا الرجل والمرأه فاسم المفعول ان كان اكثر من  
واحد وليس من اسما الاشارة فنعته اما يتفق او يخلف فان اتفق جمع  
فنقول مررت بزيد وعمرو وخالد العاقلين سواء كان المفعول متعديا  
لفظا كما مثلنا او معني كما في مررت بقوم كرام وان اختلف المفعول ان توكيرا  
وتائفا وعقلا وعدمه فان اريد بالنعته الشمول لطلب التذكير والعقل  
وجوبا فنقول مررت بزيد وهند العاقلين ويعتد وفسر سابقين وان  
اريد به التفضيل كان تغليب ما ذكر اختيارا فنقول في تغليب التذكير  
مع التفضيل وانت تريد رجلا وامراة مررت باثنين صالحين وهو المختار  
وان شئت قلت صالحا وصالحا وفي تغليب من يعقل انتفعت بعبيد  
واقراسا سابقين وان شئت سابقين وسابقات وان كان المفعول ثبات  
معبراعها بل لفظ اسم الاشارة واختلف النعت فالمقصود عن سبويه  
والمبرد والزجاج والزيادي انه لا يجمع بين المفعولين ثم يولي بالنعته  
مفرقا بالعطف فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ويتعين  
ان يقال مررت بهذا الطويل وهذا القصير فيفرق في الاشارة كما يفرق  
في النعت واجاز الزيادي ذلك على عطف البيان او البدل دون النعت  
لان اسما الاشارة انما تنعت بالجوامد وان نعت بالمشق فينزل به  
منزلة الجامد والجامد لا يحل ضمير فجعلت مشاكلها المفعول في الافراد  
وغيره بمثابة الضمير الرابط فنقول مررت بهذا الطويل وبهذين الطويلين  
وبهؤلاء الطوال ولا تقل مررت بهذين الطويل والقصير ومن نص على  
منع النعت في مررت بهذين الطويل والقصير سبويه والمبرد والزجاج  
وقد نقلنا ذلك عنهم في الفايذة التي قدمناها لك وهو مقتضى القياس  
لفوات المطابقة التي هي مقتضاه ومنع سبويه في الاشارة بخالف  
اجازة في النداء فان قلت ان ما اجاز سبويه في النداء عطف وما منع  
في الاشارة النعت فابن المخالفة قلت انهم يقولون النعت والبيان  
انفوان فحيث اجاز احدهما جاز الآخر وحيث امتنع فاذ اجاز البيان في النداء  
فقد كان حقه اجازة النعت **النسب** الرابع بعض استقراط

**الابهام في الالفاظ** اي اشتراطهم في بعض الالفاظ ان يكون ميمها قال  
الحشي ولم يقل في بعض الحمولات اذ لو قاله لكان الضمير من قوله والاختصاص في  
بعضها عايد اعلى المحولات وقد عد منه صاحب الحال لكانت من حيث هو  
صاحبها ليس مفعول فيه نظر لانه اما فاعل او مفعول فهو مفعول **كظروف**  
**المكان** فان اسم المكان ما لم يكن ميمها لا يكون ظرفا يقبل النسب بتقدير  
في واما ظروف فانها جميعا تقبل ذلك ما كان منها ميمها وما كان موقفا  
ووجه التفرقة ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان لان بعضها  
وهو الزمان الثلاثي من مدلوله فطره النسب في المدلول وغيره واما  
المكان فلما لم يكن ذا الاعلى شي منه ومنع بل عقلا من حيث ان كل فعل  
لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه مدلوله من الزمان وهو ما كان  
منه غير محصور كالجهات الست وما كان معدودا كالفرسخ والميل  
وبالجمله ما كان منه ميمها ووجه الشبه انه مبتدل متعدي كالزمان  
قال الرضي واما قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلولي  
الفعل بعدى اليه فغالطة منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك  
ان الفعل يدل على المعين لكن من الزمنة الثلاثة لا على المعنى الموقت  
المراد به هنا المحصور الذي له نهاية كاليوم في الليلة والشهر والسنة  
وكافقوله لما كان الفعل يدل على المكان الميم يحدى اليه غلط او  
مغالطة لان الفعل لا يدل على الميم من المكان اصلا لان المقصود  
من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوصفية لا العقلية ودلالة الفعل  
على المكان عقلية لا وصفية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان  
لا على ميمه المكان بالتفسير الذي نشره وهو ما ثبت له اسم بسبب امر  
غيره اخل في سماءه **والاختصاص في بعضها كالمبتدات واصحاب**  
**الاحوال** اما المبتدأ فلا نه محكوم عليه والحكم على الشيء فرع كونه مختصا  
واما ذو الحال فليس ملتصقا بالحال بالصفة اذ كانت عن منصوب وان  
ذو الحال لو كان تكملة كان جعل ما يميزها ويخصها من بين امثاله  
صفة اولى من جملة حاله لا بقدر تقييد الحدث المنسوب لان الاول  
ان يعين الشيء ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يقيده ذلك الحدث  
ومن الوهم في الاول قول الزحشي فاستبقوا الصراط هو والطريق  
واحد وهو من طرف المكان المختصه وفي سنن عبد الله بن  
الاولى اي طريقتهما وقول ابن الطراوه هو سليمان بن عبد الله ابو  
الحسين الشيباني الملقب الخوي اخذ عن ابن الجراح الاعلم والزمه ولا يثبت



الى بكر المرساني والى مروان سراج حمل عنه كتاب سيبويه وكان عالم الاندلس  
 في النحو وعنه اخذ العربية ائمة الاندلس توفي في رمضان سنة ثمان وعشرين  
 وخمسمائة **في قوله كما غسل الطريق الثعلب** هو بعض بيت تقدم انشأه  
 تمامه وهو لادن بهز الكف يغسل متنه فيه كما غسل الطريق الثعلب  
 في الكلام على بابا حجة الكتاب صفي الكلام عليه **وقوله جماعة في دخلت**  
**الدار والمسير والسوق** اختلف في نصب الاسم بعد دخلت فقبل  
 هو منصوب نصب الظرف اليهم نصبها وكان الاصل ان يجزئي وهو قول  
 الاكثرين ومنهم سيبويه وقبل نصب المفعول به انشأه وقبل ان دخل  
 تارة يتعدى بنفسه وتارة تعرف للرف نصبه نصب المفعول به لانه  
 لا يعقل بدون متعلق قال الجري ورد بان محي مصدره على فعول ياتي كونه  
 متعديا لانه من مصادر الافعال اللازمة نحو قد عدت تعودا وجلست جلوسا  
 ولان مقابلة وهو خرجت لانم ولانه اذا استعمل في غير المكان فلا بد من  
 في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب اهل القوم فاعلم انها حذف في  
 الامكنة لكثرة الاستعمال **ان هذه المنصوبات ظرف** هو مفعول لهم  
 على التوزيع **وانما يكون ظرفا** كما بنا ما كان بينهما ويعرف بكونه صاحب  
**لكل بقعة كما كان** وناحية وجهة وجانب وامام وخلف وامام  
 المختص فيجب معه في **والصواب ان هذه الواضع على اسقاط الجار**  
**توسعا** وان كان بعضها اكثر استعمالا من بعض وهذا من هب ابن مالك قال  
 ولو انصب البيت في دخلت البيت على الظرفية لم يختص بدخلك لكنه  
 يختص به اذ لا يقال مكنت البيت ولجار زيد البيت لان كل ظرف  
 مكان انصب بهما من ظاهر انصب بهما من مقدار ووقع خبرا ويكون الجواب  
 عن هذا بانهم جعلوا علة تقدير في فيه كثرة الاستعمال لم دخلت فاختص  
 به ولا يجوز زيد البيت وقد قيل عليه ليس المصدر يخرج باولى من يخرجهم  
 فان نصب غير اليهم من المكان على الظرفية غير مقيس كما اسقاط الجار توسعا  
 فلم كان هذا صوابا واذك غير صواب واجيب بان وجود اسقاط  
 الجار توسعا في كلامهم دون نصب غير اليهم من المكان على الظرفية اقتضى  
 ذلك **والجار المقدر المحذوف توسعا هو الى في سنجيد سبورها**  
 وسبورها هبة واحالها فعلة من السير يجوز بها من الظرفية والهيئة  
 وانتصابها على نزع الخافض وعلى ان عاد منقول من عاد بمعنى عاد اليه  
 او على تقدير فعلها اي سنجيد العصابة بعدد هبها لسبورها الاولى  
 فينتفع بها ما كنت تنتفع قبل **وفي في البيت** اي كما غسل في الطريق

الثعلب **وفي الى في الباقي** وذلك لتعدي دخلت بكل من الجرف اي  
 الى الظروف المذكورة بعده وتعدي استبق بهما حيث يقال استبقت  
 الى المسجد واستبقوا في الميدان **ويحتمل ان استبقوا ضمني بتادروا**  
**وقد اجيز الوجهان** اسقاط الجار توسعا والتقدير **في فاستبقوا**  
**الخبرات اي اليها** ارتادروها **ويحتمل سبورها ان تكون بدل** لا من  
**ضمير المفعول** بدل اشتمال اي سنجيد طريقتهما وعلى هذا الوجه اقتصر الجواب  
 في تارة وقال اي سنجيد سبورها الاولى وهي كونهما معنى ومن ذلك قول الزجاج  
 في واقتدر الهم كل مرصدان **كلا ظرف** لاصنافته الى الظرف فهو منصوب بتقدير  
 في وتارة الزنجري فقال كل مرصد كل مرصد ويجوز ان يرصد ونهم فيه وانتصابه  
 على الظرف كقول لا فقدن لهم صرافك المستقيم **ورده ابو علي في الاغفال**  
**بما ذكرنا في انه لا ينصب على الظرفية** الاما كان بينهما من المكان والاغفال كتاب  
 لابي على الفارسي وصنفه فيما اغفله الزجاج قال فيه المرصد المكان الذي يرصد  
 العدو وفيه فهو مكان يختص لا يحذف منه الاسماء **واجاب ابو حيان**  
**بان اقتدر والسر على حقيقة بل معناه ارصد وهم ويصح ارصد وهم**  
**كل مرصد فكل يبيع** فحدث كل مرصد قال ويجوز فحدث مجلس زيد  
**كما يجوز فحدث مقعد انتهى** وعبارته في التمر واقول ليح انتصابه على  
 الظرف لان قوله واقتدر الهم ليس معناه حقيقة للعود بل المعنى ارصد  
 في كل مكان يرصد فيه ولما كان هذا المعنى جازيا سا ان يحذف منه  
 في كما قال وقد قدعوا انقاتها كل مقعد في كان العامل في الظرف  
 المختص عاملا من لفظه او من معناه جازا ان يصل اليه بغير وساطة في  
 فيجوز مجلس زيد وقدع مجلس زيد تريد في مجلس زيد فكل مقعد  
 الفعل الى المصدر من غير لفظه اذ كان بمعناه فكذا كان الى الظرف  
**وهذا يخالف لكلامهم اذ استلزموا توافق ما في الظرف وعامله**  
 اي المختص كما صرح به ابو حيان في كانت مادة الظرف من مادة  
 الفعل صح نصبه بتقدير في وان كان مختصا ولم يكن نقول بالتوافق  
 المحتوي فلا يصح فحدث مجلس زيد لعدم التوافق اللفظي كما انقوا به  
 في المصدر فهو غشيل المنق لا النبي والفرق ان انتصاب هذا النوع  
 على الظرفية على خلاف القياس **تكون مختصا والقياس خرو في فينفي**  
**ان لا يتجاوز به محل السماع** وهو لم يسمع الا في موافق المادة فلا يقاس  
 عليه موافق المعنى **واما نحو فحدث جلوسا فلا دفع له من القياس**  
 وقيل التقدير على كل مرصد فحدث على وهذا قول الاخفش



وحذف على ووصول الفعل الى مجرورها ونصبه يحضه اصحابنا بالشعر  
كما قال واخفى الذي **يؤلا الاسي لقضائي اي لقضي على** وهذا  
عجز بيت صدره عن فتبدى ما بها من صباه وقد سلفنا الكلام عليه  
في الباب الاول في على من حرف العين **وقياس الزجاجة ان يقول**  
**في لا تعدن لهم صراطك مثل قوله واقعدو لهم كل مرصد اي ان على**  
**حذف على والصواب في الموضعين اي في صراطك وكل مرصد انهما**  
**على تقدير على حذف وت وانتصب ما بعدها تفسيرا كقولهم ضرب**  
**زيد الظهر والبطن فممن نصهما فان التقدير عليه ضرب زيد على**  
**الظهر والبطن فحذفت على وانتصبا واما رفعهما فعلى البدل اوان**  
**لا تعدن واقعدوا ضمنا معنى لا لزمن والز موا قال ابو حيان**  
**اسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا فالاولى ان يعكس لا تعدت**  
**معنى ما يتعدى بنفسه فينتصب الصراط على انه مفعول به والتقدير**  
**لا لزمن يتعدى صراطك ومن الوهم في الثاني قول المحرقي في ظلمات**  
**بعضها فوق بعض ان بعضها فوق بعض جملة تخبر بها عن ظلمات و**  
**ظلمات غير مختص فلا يصلح الا بتدابه لان النكر اذ لم يخص لا تقع**  
**للاخبار عنها فالصواب قول الجاهل انه خبر محذوف اي تلك**  
**او هذه ظلمات وبعضها فوق بعض جملة وقعت صفة له وفي الزهر**  
**ما يقتضي اعراب ظلمات بدلا من سحاب نعم ان قد ران المعنى ظلمات**  
**اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكا ئفة وتركت الصفة**  
**التي هي اي ظلمات لدلالة المقام عليها من سياق او سياق كما قال**  
**له حاجب عن كل امر يشبهه هو صدر بيت من ثاني الطويل**  
**عجزه وليس له عن طالت العرف حاجب وقابله على ما في اما الى المقال**  
**مروان ان الى حفصة قال الشاعر يخبرك يا بن ابي السمط وقتله**  
**يقيم عن الغشا حق كانه اذ كرت في مجلس القوم غايب قال الشريف**  
**المرتضى في كتابه الغرر والدرر كان مروان بن الحنفية عتساوي**  
**الكلام منتشرا بالفاظ غير متصرف في المعاني ولا غواص عليها ولا مدق**  
**لها الى ان قال وكان اسحاق ابن ابراهيم الموصلي يقدمه على بشار**  
**ومسلم وكان لك ابو عمرو السيباني وكان الاصمعي يقول مروان**  
**مولد وليس له علم باللغة وفي وفيات الاعيان مروان بن الحنفية**  
**سليمان بن يحيى بن الحنفية يروي الشاعر المشهور كان جده**  
**ابو حفصة مولى مروان بن الحكم فابلى يوم الدار فاعنته وقيل كان**

لعثمان فوصفه مروان ومروان الشاعر من اهل البمامه وقدم بغداد  
ومدح المهدي والرسيد ذكر ابن المعتز في طبقات الشعر له واثني  
عليه ومولده سنة خمس ومائة ونوفى ببغداد سنة احدى او اثنتين  
ومائتين والعمم بالتحريك اسداد الاذن وقيل السمع يقال هم يصم  
بفتح ما صا وصما واصم الله فهو اصم وتضام عن الحديث اي ان اصم  
ولما جب المانع ويشينه بعينه من الشين وهو العيب والعرف  
بضم العين المهملة المعروف وهو الحسن قال تعالى خذ العنق واصبر  
بالعرف وبفتحها الرائحة ولله در القائل المرء لولا عرفه فهو الدج  
والمسك لولا عرفه فهو الدم اي ان المرء لولا معرفه ولحسابه  
لكان من الصور كما ان المسك لولا رايحته لكان من الدماء وقد اورد  
علماء البلاغة هذا البيت مثالا لتكثير المسند اليه للتعظيم يعني ان  
المسند اليه اعظم من ان يعرف ويعان والتحقيق معنى الخطا ط ٢  
شانه الى حد لا يمكن ان يعرف فتكثير حاجب الاول للتعظيم والثاني  
للتحقير اي له حاجب عظيم عن الامر المعيب فلا يصل اليه وليس له  
حاجب حقير عن طالب الاحسان واسا وقيل يجوز ان يقال في الحاجب  
للتحقير فهم من عموم النكر في سياق النفي وفيه ان جعل ان جعل النفي  
للتحقير ليتنفي غيره بالاولى النسب واولى وقول المحشي تنع  
للساير وذكر في مع الحاجب الاول اشارة الى ان الامر الذي  
يشين يمكن المانع يمكن المظروف من الطرف مبني على ان الرواية  
بني في المصراع الاول وقوله **صح** جواب الشرط اي ان قد ران  
تتوون ظلمات للتعظيم **صح** القول بانه مبتدا لتخصيصه بالصفة  
المقدرة **وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب**  
**زيد اضربته** ويتبعه الزحشرى فقال وانتصبا بالفعل مضمر  
يفسر الظاهر تقديره وابتدعوها ورهبانية ابتدعوها يعني  
واحد توها من عند انفسهم ونهروها وفي جعله المقدرا ابتدعوها  
بالضرب نظر واعرضه **ابن السجري بان المنصوب في هذا الباب**  
**يعني باب الاشغال شرطه ان يكون مختصا صالحا لا بدائية**  
**ليصح رفعه بالا مبتدا ورهبانية نكرة غير مخصوصة فسيبها سبيل**  
**رجلا في قولك رجلا صرته وهو لا يصح نصبه اذ لا يصح رفعه والمشهور**  
**انه عطف على ما قبله على انها من المجهولات وابتدعوها صفة اي**  
**ورهبانية مبتدعة ومعنى ابتدعوها سلكوا بها غير طريقها قال**



عافي النهر وخصت الرهبانية بالابتداع لان الرفاهة والرحمة من القلب  
لا تكسب للانسان فيما خلاف الرهبانية فاما افعال بدون مع شيء  
في القلب وفيها موضع للتكسب **ولا بد** على العطف من **تقدير مضاف**  
**اي وجب رهبانية** ليس تحقيق بل الجعل في القلب على الجميع **واما ان يجعل**  
**ابو علي** وكذا الرهباني **الا بد على ذلك** اي على العطف **لاعتزاله لان ما**  
**يقترنونه** من افعالهم ويجدونونه **لا يتخلط** انه عز وجل فكيف يعطف  
على مخلوقه ويجعله فان الرافد والرحمة من خلق الله تعالى ولما كان من  
مذهب المعتزلة ان العبد خالق لفعاله الاختيارية وما كان مخلوقا له  
لا يكون مخلوقا لله تعالى لئلا يلزم اجتماع مؤثرين على اثر واحد اضطر  
الى ارتكاب هذا الاعراب وهو غير جيد صناعه كما ان اصلهم الذي  
بنوا عليه هذا الاعراب فاسد وتبلا والرهبانية المبالغة في العبادة  
والرياسة والانتطاع عن الناس منسوبة الى الرهبان وهو المبالغ في الخوف  
فعلان من رهب كالحشيان من حش وقري بضم الراء كما هي منسوبة الى الرهبان  
جمع رهاب كراكب وركبان **وقد يتجمل** ويظن **ورود اعتراض ابن**  
**الشيخ** المذكور **على ان البقا في تجوزيه في واخرى تحبونها كونه كزبد**  
**ضربته** فيقال كيف جوز ذلك واخرى نكره غير مخصوصه **وبجواب بان**  
**الاصل وصفه** فالمضروب على الاشتغال حقيقة هو الموصوف المقدر  
وهو وان كان نكرة فهو مخصوص بصفة المذكورة **ويجوز كون تحبونها**  
**صفة لاخرى** وهي مبتدأ **والخبر اما نضر** **واما محذوف اي ولكم نعمه**  
**اي هي نضر** وفي بعض النسخ **وهي نسخة الشارحين** وقول **يدبر الذين ابنت**  
**ما لك في قول الخامس** **فارسا ما غادره** **ملجأ** هذا صديق بيت من  
ثالث الرمل بحرف غير زيل ولا نكس وكل وبعد بيت تقدم الاشتهاد  
بمعنى لوم حرف اللام وقايله امراه من بني الحارث كما قدمنا وهو من ابيات  
للمجاسة الرفح ولعل النص رواية فيه وعلى الرفح فهو خبر مبتدأ  
محذوف اي هو فارس وما زايدة التحميم امر المرفئ وتعظيم شأنه  
ويجوز ان يكون فارس مبتدأ مخصوص بالصفة المقدرة المستفادة من  
تكميله وقد تاكدت بزيادة ما وجلة غادره اي تركوه الخبر وملجأ  
اي طعمة لصوا في السباع والطير حال من منصوب غادره اي تركوه  
وقال العفيف في شواهد الكبرى ملجأ بالمعلة اسم مفعول من لحم الرجل  
اذ انطى في الحرب فلم يجد له مخلصا ولحمه غير فيها ولحم اذ اقل قال

وقد ضبط بعضهم بالجيم والزمل بضم الزاي وفتح الميم المستدرة  
وسكون المشاء المختبة بعد هالام بحان الضعيف كما تد زمل في  
الحجر كما تزل الرجل في الثوب ومثل الزميلة والزمال والزمل بضم  
الزاي وتشديد الميم في الكل والنكس بكسر النون وسكون الكاف بعد  
مهملة المقصر عن غاية المدة والكرم واصلة في السهام ما الكسر فجعل  
اسفله اعلاه فلا يزال صفيقا والكل يغتخبان العاجزا والجبان الذي  
يكل على غيره فيضيع امره **ان من باب الاشتغال** **كقول ابو علي في الآية**  
**والظاهر انه نصب على المبح** لما قد بينا من ان المنصوب على الاشتغال  
شرطه ان يكون مختصا بصحة وقوعه مبتدأ فقاها ان كان منصوبا فهو اما  
على المبح او على الاشتغال **والثاني ما طرقتين الاول وما في البيت زائدة**  
**فلهذا امكن ان يدعى انه من باب الاشتغال** يريد ان ما اذا كانت زائدة  
تقد بنيت على وصف لايق بالملح كما في امر ما جزع فغير انفة فقاها  
تخصيص بالوصف الذي نبت عليه ما فصح نصبه على الاشتغال لصحة وقوعه  
على الابتداء فان قلت **السبب** هذا اعترافا لصحة النصب على الاشتغال  
فلم كان الظاهر النصب على المبح وكلا الوجهين لا يتناولان تقدير مبر  
قلنا لعل ذلك لاقتضاء المقام المبح اذ هو مصدر الرقا ونقد اذ  
المحاسن وذكر الصفات الحمودة والاشتغال لا يغني ذلك على ان التعبير  
بالظواهر دون والصواب كما هو شأنه يدل على صحة مقابله لكن بقي  
شيء وهو ان قوله وقول البدر ابن ما لك عطف على ما قبله فيقتضي  
ان يكون من الوهم ايضا لكنه على ما قررت لا يكون منه وكتبت من  
لا يوجد فيه هذا القول والله اعلم **التبوع الخامس** **اشتراط**  
**الاضمار في بعض المعولات والاطهار في بعض اي ان لا يكون ذلك**  
**البعض الاضمير والاخر الاظهار من الاول مجرور ولولا الذي يكون**  
**معها بمعنى منفرد او مجرور وحده** اي عند سميويه وقد مضى ذلك  
في بحث فان لولا انما تجر الضماير وحدها انما تنضاف اليها ولا يجربان  
الظاهري ولا يختصان بضمير خطاب ولا غير بل يجربان اي ضمير  
كان **تقول لولاي ولولاك ولولاه ووحدي ووحديك ووحده**  
**ومجرور لي وسعدي وحناني** فانه لن يكون الاضمير او يشترط  
لبن ضمير الخطاب فلا يضاف الى غير هذه من المواضع التي حذف  
فيها المفعول المطابق وجوبا قال نجم الائمة الرضي ان وقوع المصدر  
منه فقط ليس من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله ولو



ولما قد بنيت التكرير على الصابط لوجوب الحذف اضافته الى الفا  
او الى المفعول وليكن مثني عند سيمويه مفرد فلذا في عند يونس  
قلب الفها لما اضيف الى المضمر كالف الذي واصل ليكن الب لك  
الساين اي اقيم لخدمتك وامثال ما مورك ولا ابرج عن مكاني و  
التثنية للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين والمعنى الباك كثيرا  
امثالا لحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت وا فيه  
ورد الى الثلاثي ثم حذف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كـ  
ذلك ليفزع الجيب بالسرعة من التلبية فيتفرع لسماع المامور به  
ليمسكه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف  
الز وايد واما قوله لي يلبى فهو مشتق من ليكن لان معنى لي قال  
ليكن ولا يستعمل الا بعد كما ان معنى سبح وسلم قال سبحان الله وسلام  
عليك وسعدك مثل ليكن ولا يستعمل الا بعد ومعناه اسعدك اي  
اعينك اسعادين الاول اسعد متعد والاب لازم وفي شرح الحاجبية  
للخجرواني ان معنى سعدك سعدت سعادة بعد سعادة وهو قول  
الفرد به وعلى الاول هو محذوف الز وايد ايضا واما حنايتك فحذف  
تحتنا بعد نحن قال طرفه يا من ذرا فتيبت فاستيق بعضنا حنايتك  
بعض الشرايون من بعض **وشد نحو قولهم فيا لي اذا اهدرت لهم**  
هو بعض بيت من اول الطويل تمامه دعوني فيا لي اذا اهدرت لهم  
سقايت اقوام فاسكتها بدري وقايله مجول صدر البعير يهدر هدير  
اي ردد صوته في جفرت والشقا شق جمع شققته بالكر وهي شق  
كالرية يخرج البعير من فيه اذا هاج استعيرت للسف من الكلام  
واسكتها بدري اي مبادرتي في الامور اسكت تلك الشقا شق ووجه  
الشد وفيه استعمال لي من غير مضاف اليه **وقول اخر لقلت**  
**لبيه لمن يدعوني** هو من ثاني ضرر مشطور السريع وعروضه  
كضربه مشطور مكشوفة وقيله انك لو دعوتني دوني زورا ذات  
متزع بون ولم يسم قايله الزورا بفتح الزاي وسكون الواو والمدهنا  
البيد البعيدة القعر وهي الارض البعيدة ايضا ومتزع قتل بالمشاة القوية  
والزاي من قولهم حوض متزع بالتحريك اذا كان ممليا وقيل بالنون  
والزاي من قولهم بير تزوع اذا كانت قريبة القعر ينزع منها  
باليد والاول اصح واقرب وبون بفتح الواو الموحدة فعول من البين  
وبالنون البير البعيدة القعر الواسعة والشدوذ في اضافة الى ضمير

الغيبه

الغيبه كما شذت اصافتها الى الطاهر في قوله **قلبي قلبي يدري** سور  
هو مجزيت من ثالث المتقارب صدر دعوت لما نابي سور وقد  
من وحفت عروضه بالحذف وقايله اعراني من بني اسد نابي اصا بي  
يقال نابيه امر واثابه اصابه والثابيه المصيبه واحده ثواب الدهر  
واللام من لها للتعليل وما موصول اسمي ومسور كمنبر اسم رجل كانه نقل  
من السور وهو المتكلم من ادم والفا من قلبي عاطفة فيها معنى التقريب  
ولي فعل ما من من التلبية وكتابة الفه بالياء الوقوعا رابعة كاعطي  
وبعضهم يكتبه بالالف همنا الغرض التمييز والثانية السبب ولي  
بيا التثنية اسم وقد اضافته الى يدري مسور شذوذ وخض يديه  
بالذكر لانهما العاطيتان وقيل لفظ يدري مع التاكيد وحكي عن النحوي  
ومعنى البيت دعوت مسور المستمر لما نابي من السرايد واجابني  
ولما في فاجاب الله دعاه ونصر كما نصرني رواية هذا البيت ايضا  
شا هدا سيمويه على ان لي مثني لاسم مفرد على وزن فاعلي كما هو عند  
يونس اذ لو كان مفردا كان سبيلا سبيلا لري والى تثبت منها  
الالف مع الظاهر وتقلب ياء مع الضمير لكن قلبت ياء مع الظاهر  
وقال الفارسي معذرا يونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل  
بحري الوقف على لغة من وقف على افني بالياء قال ابو حيان وهذا الذي  
قاله الفارسي يمكن لو سمع من كلامهم لبازيد ومن ذلك مرفوع خبر  
خبر كاد واخواتها الاعسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت  
ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فيخرج السبي ولا يجوز رفعه  
**الا صني نحو عسى زيد ان يقوم عمر وعنده ومن ذلك اي وما يشترط**  
**فيه الاضمار مرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكل ونحو هذا**  
ما ورد من قولهم فثرا ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين  
من يد قال المص في شرحه على شذور الذهب وهذا المثال لقلت  
المسئلة بمسئلة الكل ونظا امراء احب اليه البذل منه اليك  
يا ابن سنان كذا انشد المص وانشده الغزالي بلفظ ما علمت  
امراء احب اليه القول في الناس منك يا ابن سنان وجعله من قيل  
المثال المذكور والصواب انه من قبيل احدي العبارتين الاليت  
ذكر جوازها في المثال وجاء في الحديث ما من ايام احب الي الله  
فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولم يقع هذا التركيب في النظم  
وتحرير المسئلة ان افضل التفضيل لضعف مشابته للفعل معنى



وكذا لاسم الفاعل لا يرفع الظاهر الا بشرط وط كما جئ وحكي بولس عن ناس  
من العرب رفعه له بغير شرط فيقولون مررت برجل افضل منه ابوه  
قال الرضي وليس ذلك بمشهور ويرفع الضمير المستتر على انه فاعل  
لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل وشرايط رفعه للظاهر بل  
الاول ان يكون اسم التفضيل صفة جارية في الاعراب على شي وهو في  
المعنى صفة مسبب ذلك الشيء الثاني ان يكون ذلك المسبب مفعولا  
ومفعولا عليه باعتبار عزم فان تفضيل الشيء على نفسه انما يكون  
باعتبار امرين لكل به تعلق بان يكون حالين او ظرفين او نحو ذلك  
الثالث ان يكون اسم **ب** التفضيل متعينا اي واقعا في سياق  
الشي وان لم يتأثره اداته لانه باستحقاق هذه الشرط يكون له  
فعل بمعناه في الزيادة فيقوى عمله فيعمل في الظاهر وزاد ابن مالك  
على النفي ما في معناه من نهى او استغناء نحو لا يكن غيرك احب اليه  
الخبر منك ليكن وهل اخذ في الناس احدا حق به الحمد منه فحسن  
لان قال ابو حيان هذه الزيادة محتاج الى سماع من العرب لان  
رفع الظاهر غير جار على القياس ولم يسمع الا بالنفي فلا يلحق به  
ما هو في معناه الا بالسماع اذ اعرفت ذلك فاحسن في المثال صفة  
لرجل جارية عليه في اعرابه وهو في المعنى صفة مسببة وهو لكل  
والمراد بالمسبب هنا المتعلق كما صرح به في اللب مع ان الاشهر  
على اصطلاحهم ان يقال للمتعلق سبب لا مسبب نفس عليه الرضي  
وانما كان الكل متعلقا للرجل لان مظهر وف عينه التي هي جزوه  
ومرتبطة به بسبب الضمير ولهذا ظهر ان مراد ابن الحاجب بالمسبب  
في قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان الشيء وهو في المعنى مسبب مفضل  
الى اخره هو مسبب ذلك الشيء وفعل السيد عبد الله في شرح اللب  
عن بعضهم ان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكل وحسن ذلك  
العين سببا للكل في التفضيل والكل مسببا قال شيخنا في تاليف  
له على هذه المسئلة وهذا القول غير محتمل لانه التفضيل اذا كانت  
بالحقيقة للعين لا للكل يكون تفضيها سببا لتفضيله ولا يكون  
المسبب ما ذكر وهل يكون العين نفسها سببا للكل لنفسه من  
معنى ثم ان هذا المسبب وهو الكل مفضل باعتبار ما جرى عليه  
اسم التفضيل وهو الرجل ومفضل عليه باعتبار غيره وهو زيد كما  
افهم ذلك حاله في عينه من الكل وحالته في عين زيد من ضمير الكل

في منه فهو اذك باعتبار الرجل مفضل وباعتبار زيد مفضل وهذا  
التفضيل من قبيل تفضيل الشيء على نفسه باعتبار محلات وهما عين كل  
رجل وعين زيد وقد يكون باعتبار زمانين كما في الحديث واجاز  
الفاضل المصري ان يكون في عينه وفي عين زيد ظرفين لاحسن لكان  
باعتبار التفضيل والتفضيل على شي فان قيل هذا التقيد بمرتضى  
ان الكل في عين كل رجل اذ المراد به نفي الافضل والمساوي فيما يقال  
ليس في البلد اعلم من فلان ويراد به في العرف نفي الافضل في العلم والمساوي  
قلنا ذلك النفي يربط بالنظر الى صورة الالبات وعدم ملاحظة النفي  
والان نفي يقتضي ان يكون ما بعد من افضل مما قبلها على عكس مقتضى  
الالبات في المثال لما وقع اسم التفضيل في سياق النفي وتوجد اليه  
مراد اياه نفي الافضل والمساوي لم يدخل من ثبت ان مدخلها هو  
الافضل فكان الكل في عين زيد احسن منه في عين كل رجل وفيهم العموم  
من كون رجل كبره وقعت في سياق النفي فكان لاحسن حينئذ فعل  
بمعناه في الزيادة فعل في الظاهر لقوته كانه قيل ما رايت رجلا  
حسن في عينه الكل مثل حسنه في عين زيد فان المفهوم منه والمفهوم  
من المثال مثلا زمان في الصدق طردا وعكسا وذلك لان معنى المثال  
حقيقة واستعماله كون الكل في غير زيد افضل منه في عين كل رجل  
اذ ليس المراد نفي الافضل فقط على ما نفهم لغة بل والمساوي ايضا  
طلب اللبا لفة في المدح ومعنى الثاني هو ذلك المعنى بعينه حقيقة  
واستعماله لان المراد به المماثلة المحتمل كون الاخر رجلا وكونه  
مرجوحا غير ان العرف جار على نفي المماثلة ليعلم نفي الراجحيه بالطريق  
الاولى فتثبت المرجوحيه لان الشيء اذا لم يكن مثل الشيء فبالجري  
ان لا يكون راجحا عليه واذا ثبتت المرجوحيه لحسن الكل في عين كل  
رجل ثبتت الراجحيه له في عين فثبت كون الكل في عين زيد افضل  
في الحسن منه في عين كل رجل وهو المطلوب ثم ان ذلك في المثال المذكور  
عبارة عن احدهما وهي اخضر من الاخر ولي ما رايت رجلا احسن في عينه  
الكل من غير زيد بخلاف الضمير من منه وفي من عين زيد اختصارا والمعنى  
المعنى وذكرا ان ما كان اصل من عين زيد من كل عين زيد حذف  
المضاف لا غير وعلى ذلك معنى المصري وجماعة من شرح الحاجبيه  
واعترضه الحديث بافه لو كان كذلك لم يكن من تفضيل الشيء على نفسه  
اذ يتعد الكل والثانية وهي اخضر من اخضر ما رايت كعين زيد



فيما الكل وهذه قليلة الاستعمال كثيرة النخير بالحذف والزيادة  
والنقد والناخير فليكن بالتأمل ما التاقت البصير وهذا  
اي مرفوع اسم التفضيل في غرضه المسئلة شرطه مع الاضمار والاشتراك  
ايضا فلا يكون ضميرا بارزا وكذا مرفوع نحو قوم واقوم ونقوم  
وتقوم اي ان مرفوع الامر بالصيغة والفعل المضارع اذا كان للمتكلم  
وحده او مع الغير والمفرد المذكور الخاطب شرطه ايضا ان يكون ضميرا  
مستورا فلا يكون اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا وفيما يجري مجرى ما ذكر  
ولم يقرض له الصيغة سواء فقد نص بعض سراح التسهيل على انها  
لا ترفع الا المضمر ولا ترفع الظاهر الا اذا كان معطوفا فتعلق  
مررت برجل سواء هو والعدم فالعدم معطوف على الضمير في سواء الموكد  
هو ومن الثاني اي مما اشترط فيه لاظهار وقول المحشى يريد بالثاني  
اشتراط الاضمار في بعض المعولات سبب ظاهر **تاكيد الاسم المظهر** فان  
الظاهر لا يكون لا بظاهرا فان قلت ليس قد اجازوا في مررت بزيد  
به ان يكون به تاكيدا فيه قلت ليس لتاكيد فيه بالضمير وحده بل  
هو مجموع الحرف والضمر ويجوز في الاجتماع ما لا يجوز في الانفراد **والنعت**  
**والنعت** **وعطف البيان والبيان** فان شيئا منها لا يكون مضمرا ومن  
الموهوم في الاول بالذبول عما اشترط فيه من كون مضمرا **قول بعضهم في الاولى**  
**وموسى ان موسى محتمل للجر** اي لان يكون مجرورا بالعطف على ضمير المتكلم  
وهذا خطأ من وجهين **لان لا يعطف على الضمير المجرور** **والاباعادة**  
**الخارج على الصحيح** **ولان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت مع العاطف لم تقبل**  
**لجر لفوات المقابل** وكيف تعمل الجرو لم تعد وهذه مسئلة تحتاج  
بها اي يمكن بها من الاحجية بضم الهمزة وسكون الهمزة وكسر الجيم وجها  
يا مشددة واحدة الاحاجي قال ابو البقاء في شرحه على المقامات الاحجية  
المسئلة المشككة يمكن بها واجابته طلبت منه الحاجة او حمل  
الاحجية ثم حكى عن حاجي القوم اذا امكن بعضهم بعضا بالالف  
فحملها من قبيل ما يعي به وفي الصحاح وبينها احجية يحتاجون بها  
وحاجيته فحجوة اذا ادعيت فغلبته والاسم للحيا والاحجية  
يقال حجابا كذا وكذا وبعضهم لا يشترط التوافق المعنوي ويكتفى  
بكون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنى **فلا يجوز**  
**زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتزيد بضارب المحذوف**  
**معنى مخالف المذكور** اي معناه فلا يتطابقان معنى وان تطابقا

فيم تقصانه  
منها وشرحا  
تدبروا وشرحا

لفظا

لفظا بان يقدر احدها بمعنى السفر اي يقدر اسم فاعل من الضرب  
بمعنى السفر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض سافرت فيها  
والاخر بمعنى الابلام المعروف قتل هذا امعناه المقصود منه  
لامعناه الموضوع له فقد قال صاحب الكشف الضرب اسم لفعل  
بصورة معقولة اي معلوم وهو استعماله بالذات التاديب في محل صالح  
للتاديب والمعنى المقصود منه الابلام فانه هو المقصود من هذا  
الفعل لتوتب الغرض عليه وكذا الوطف لا يضرب فلانا فضررب  
بعد موت لم يحث لغوات الابلام المقصود **ومن هنا اجمعا على**  
**خوارق زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو** **لكون المحذوف**  
**طبق المذكور** ومعنى **وعلى منع ليت زيد قائم وعمرو وكذا في اصل**  
**وكان لان الخبر المذكور متمم عنه** كذا يقع في بعض النسخ وفي بعضها  
يدرون عند وهو صحيح وان وجدت لفظة عنه بخط المصنف او بنوحي  
او مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لان خبرا مبتدئا قبل عليه  
حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل  
مثله من المصنف لان الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره  
وقد تبع المصنف ما كان في كتابه الاجماع على جواز العطف بالرفع على  
اسم ان وفيه نظر لان الجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب وانما توجهه  
ففيه خلاف فقبل المعطوف مرفوع على محل الاسم وقيل على محل الحرف  
والاسم وقيل ليس معطوف وانما هو مبتدأ خبر محذوف والجملة معطوفة  
على الجملة قبل وهو الصحيح **فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى**  
**ان الله وملائكته يصلون على النبي في قرأه من رزق ماله يكفه**  
**وهي قرأه ابن عباس وعبد الوارث عن ابي عمرو** **وذلك محمول عند**  
**البصريين على المحذوف من الاول لدلالة الثاني عليه** **اي ان الله**  
**وملائكته يصلون ويكون من عطف جملة على مثلها وليس عطفا على**  
**الموضع** **ويصلون خراجها كما هو كان ذلك على قراءة النصب بالعطف**  
**على اللفظ** **لئلا يتوارد غاملا** **وهان والابتداء على معول واحد**  
**وهو يصلون والصلاة المذكورة المستندة الى ضمير الملائكة بمعنى**  
**الاستحقاق والصلاة المحذوف والمستند الى ضميره تعالى بمعنى الرحمة**  
**فكيف يتطابقا** **معنى وان تطابقا لفظا ونظير قوله تعالى هو الذي**  
**يصل على عليكم وملائكته قال الحسن** **يصل على عليكم** **يرحم الله وقال**  
**سعيد بن جبيرة** **يرحم الله وقال ابو العافية** **يشي علىكم** **وصلاة الملائكة**



الاستغفار فيقال كيف يصح ارادة المعنيين معان يصلح حيث اسند  
 الى الله اولاً وعطف عليه الملائكة فمن جوز استعمال المشترك في كلا  
 معنييه فالامر له به سهل ومن منع اشكل عليه ذلك فقتل في التقص  
 منه ان الصلوة هنا استعملت في معنى مشترك وهو ارادة وصول الخبر  
 الى العباد المؤمنين فانه سبحانه يرحمهم ايهم يريد ايصال الخبر اليهم  
 والملائكة باستغفارهم لهم يريدون ذلك ايضا وقال الضرا في قوله  
**الحسب الانسان ان لن يجمع عظامه على قادرين ان النقوير**  
**بلى لحسين** على صيغة امر الغائب قادرين **والمستبان المذكور بمعنى**  
**الظن والمخدوف بمعنى العلم** اذ التردد في الاعادة كفر لان حقيقة  
 المعاد الجسماني معلومة من الذين بالضرورة فلا يكون ما موراً به  
 فقد يخالف المعنيان **وقال بعض العلماء في بيت الكتاب** اي كتاب  
 سبويه **لو تراها ولو تأملت اولها في مفارق الراس طيباً هو من**  
 من اول الخفيف من قصيدة لابن قيس الرقيات اولها اوجرت العواد  
 منك العواد الطروب ايام تضابيت اذ رايت المشيبا قاله الرنحشري  
 زجره منعه ونهاه والتضابي اظها والصنوه وهي جهلة الفتوة و  
 للمفارق جمع مفارق كجلس ومقعد وسط الراس وهو الذي يفرق فيه  
 الشعر قاله في القاموس وظاهر ان الراس لا يكون له سوى مفارق  
 واحد فمفارق الراس من باب استعمال الجمع موضع الواحد حيث  
 يؤمن الالتباس كما استعمل مع المسمى لذلك في قوله تعالى قد صغت  
 قلوبكم وفي شرح المفضل لابن خنيس ذهب سبويه الى انه منصوب  
 على المعنى لانه لما قال ان تراها اولها في مفارق الراس طيباً دل  
 على ان الطبيب داخل في الروية فنصبه على هذا التأويل وقد رد هذا  
 المبرد وذكر ان مثل هذا لا يجوز لا يتكامل على المعنى الا بعد تمام الكلام  
 الاول لا يتكامل على التأويل ولا يصح تأويل الكلام الا بعد تمامه  
 والنقد يرين تراها وان تأملت الا ترى لها في مفارق الراس طيباً  
 فهو منصوب باضمار فعل واليه ذهب الرنحشري وقال السجاني  
 اكرر المبرد هذا البيت وقال انه غير معروف وان لم يوجد في قصيدة  
 ابن قيس الرقيات ثم قال وقد تريد القصيدة ابياتاً في بعض الروايات  
 وتنقص في بعض **ان ترى المقدرة الناضجة لطيباً قلبيه لا يرد**  
**ليلا يقتضي كون الموضوع مكشوفة الراس** ليري طبيب مفادتها  
 وانما يمدح النساء بالحفر وهو شدة الحياء والتصور لا بالتبدل مع

ان راي المذكور بصرية فهذا البعض لم ينال باختلاف المذكور  
 والمخدوف معنى واقتصر على المطابقة اللفظية **قلت الصواب**  
**عندني ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف**  
**بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى**  
**الادميين دعا بعضهم لبعض** ذكر السهيلي في كتابه نتائج الفكر  
 هذا الوجه واختاره قبل المص فقال الصلوة كلها وان توهم اختلاف  
 معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظن الغظة اشتراك ولا استعارة  
 وانما معناها العطف ويكون محسوساً ومعتقلاً ثم حمل المص العطف  
 بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لاينا في على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة  
 رقة الغلب والاعتذار عنه بان مراده من حمل العطف على الرحمة  
 في حقه تعالى حمل عليها بمعناها الذي يليق به تعالى وهو افاضة  
 الخير والاحسان لا يتبع في الحقيقة وقدمال بعض اصوليين  
 القائلين بعدم اشكال المشترك في معنييه او معانيه المخوما ذكر  
 المص في التوضيح الاصولي لصدر الشريعة ان سياق الآية يجب  
 اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع لا بد لو قيل ان الله يرحم النبي  
 والملائكة يستغفرون له ايها الذين امنوا ادعوا له لكان هذا الكلام  
 في غاية الركاكة فاعلم انه لا بد من اتحاد معنى للصلوة سواء كان معنى  
 حقيقياً او معنياً مجازياً اما الملقى فهو الدعا فالمراد والله اعلم ان الله  
 يدعوه اذ الله المقدسة بايصال الخبر الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
 من لوازم هذا الدعاء الحمد ومن قال ان الصلاة من الله الرحمة فقد اراد  
 هذا ان الصلاة وضعت للثلاث كما ذكر في قوله تعالى يحجهم ويجزيه  
 اي المحبة من الله تعالى ايصال الثواب ومن العبد الطاعد وليس المراد  
 ان المحبة مشتركة من حيث الوضع بل المراد انه اراد بالمحبة لازمة  
 واللازم من الله تعالى ذلك ومن العبد هذا واما المجازي فكأرادة  
 الخيرة ونحوه مما يليق بهذا المقام ثم ان اختلف ذلك المعنى لاجل  
 اختلاف الموصوف فلا بأس به ولا يكون هذا من باب الاشتراك ولما  
 بينوا اختلاف المعنى باعتبار اختلاف المستند اليه فهم من باب  
 معناه واحد وكمنه يختلف بحسب الموصوف لان معناه يختلف وضعاً  
 وقد ناقشه صاحب التلويح في قوله لا بد من اتحاد معنى للصلوة في الجميع  
 اذ لو اختلف لادى الى ركاكة الكلام بان ركاكة الكلام وكذا عدم



وجوب الاثنا عند اختلاف معاني الافعال انما يلزم اذا لم يكن بينها  
امر مشترك هو المقصود بلايجاب للقطع بان لا ركاز في مثل قولنا ان  
السلطان قد طاق زيدا والامر قد خلع عليه فاخذ موه وعظمي ايمها  
الرعايا فكذا المراد هنا ان الله يرحم النبي ويوصل اليه من الخير ما يليق  
بعظمت وكبريائه والملايكه يعطون بهما في وسعهم فاتوا بها المؤمنين بما  
يليق بجاكرهم من الرعالة والتشاعليه وفي قوله تعالى اولىكم صلوا  
من ربهم ورحمة وفي الصلوة الخنو والتعطفت فوضعت موضع الرافه  
وجمع بينهما وبين الرحمة كقول الله تعالى رافه ورحمة روف رحيم قال  
الثقتان الى والصلوة لما هما في الاصل عريك الصلوة فاسب ان يراد  
بهما الخنو ولا تعطاف ثم الرافه المناسبة لذلك وما يقال ان الصلوة  
من الله رحمة فهو اخذ بالحاصل والرحمة ايضا سمي عن الرافه المتما ولا تعطاف  
ومنه الرحم واما قول الجماعة فيجهد من جهات احدها اقتضاؤه  
الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوم  
ومعهم ثعلب نفوه اي نفوا وقوعه في اللغة مطلقا قالوا وما نطق انه  
مشترك فهو اما حقيقة ومجازا ومتواحي اي موضوع للقدر المشترك  
وقوما نفوا وقوعه في القرآن والحديث وقيل بامتناعه ولا يصح وقوعه  
لا مطابقا لاهل اللغة على ان القدر للظهر والحيش معا على البدل من عنبر  
نتجيج وهو معنى الاشتراك ثم المذهب ان المشترك يصح اطلاقه  
لغة على معنيتين مثلا معان يراد ان من متكلم واحد في وقت واحد  
مخوعندي عتير ويريد الباصره والمجايد وملبوس الجون ويريد  
الابيض والاسود مجازا لانه لم يوضع لهما معا وانما وضع لكل منهما  
على جباله وعن اماننا الشافعي والباقلاني والمعتزلة هو حقيقة  
نظر الوضع لكل منهما زاد الامام وظاهرهما عند الخرد عن القرآن  
المعينة لاحدهما وعن القاضي انه يحمل ولكن يحمل علمها احتياطا وقال  
الغزالي يصح ان يراد به عقلا لا لغة لا حقيقة ولا مجازا وعليه البيهقي  
وقيل يجوز لغة في النفي لا في الالبات والاكثر على ان جمعه باعتبار  
معنيتين او معانيه ان ساع وهو ما رجع ابن مالك وخالفه ابن حبان  
سبي على صحة اطلاقه على معنيتين كما ان المنع مبني على المنع وفي الحقيقة  
والمجاز خلاف المشترك خلافا للقاضي في قطعه بعدم صحة ذلك وعلى  
الصحة يكون مجازا او حقيقة ومجازا باعتبارين وكذا المجازات  
ايضا ثم انه لا يخفى ان محل الخلاف هو ما يمكن الجمع فيه بخلاف

كلاهما

ما لا يمكن كصيغة افعل على قصد الامر والتمديد او الوجوب والاباحة  
مثلا ثم المبتنون له يقولون متى عارضه غير مما يخالف  
الاصل كالمجاز قدم عليه لان المجاز اغلب من المشترك بلا استقرار والحمل  
على الاغلب اولى الثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف  
معناه باختلاف السند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا  
فان قلت ما الفرق بين الصواب الذي ادعاه المصوبين وما ذكره  
هنا وهناك وقد تحقق فعل واحد اختلف باختلاف السند اليه  
قلت فيما قاله المصم المعنى الواحد لم يختلف في نفسه بل هو موجود  
مع كل سند اليه حقيقة على ما يليق به وهنا يختلف في نفسه باختلاف  
السند اليه لان الرحمة مخالفة في نفسه لمعنى الرعا وتحقيقه ان  
الاختلاف فيما ادعاه الصواب في افراد معنى الفعل وصفا في نفس  
الفعل وقد ناقشه الشارح فيما ادعوا فيه غير معروف بان يقال  
ارض الرجل وارض الجزع والاسناد فيما حقيقى والفعل واحد وقد  
اختلف معناه باختلاف السند اليه لان معناه مسند الى الرجل  
ارعدا وركم ومسند الى الجزع الحكة الارض وهي دويرة تاكل الخشب  
ومثله كذا بمثلث وهن ان اسندته الى اللين كان معناه ارتفع فوق  
الماء وصفا للماء من تحتته وان اسندته الى الميت كان معناه طلع  
او غلط وطال والنف وان اسندته الى القدر كان معناه ازيد  
وان اسندته الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان اسندته  
الى شئ من الماشية كانا معناه متمر قال ومن تتبع الاله فعال في  
اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا واما جواب الخشي عن هذه  
للمناقشة بان مراد المصم بقوله فعلا واحدا غير المشترك فلا ترد  
عليه هذه الافعال لانها مشتركة فساد قط لانه يصدر الرد على الجماعة  
في قولهم صلى فعل اذا اسند الى الله سبحانه كان بمعنى واذا اسند  
الى الملائكة كان بمعنى والاسناد حقيقى في كلاهما وهل هذا الحقيقة  
المشترك فهو نظير الافعال التي ذكرت فكيف لا ترد على ما ادعاه  
من عدم المعرفة ثم ناقشه في قوله ومنه ثم الى اخره بان الذي في  
الصحيح قلمات الماشية وقول الرجل وهما فعلا مختلفان بالبينية  
اقول ولكن في القاموس كجع وكرم ذل وصغر والماشية سميت  
كلمات والابل بالمكان اقامت لخصيه ولا غبار على الشارح  
والثالثة ان الرحمة فعلها متعدد والصلوة فعلها قاصر ولا

ومنه نفوه



ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي قلنا مسلم اذا كان المتعدي  
تفسير القاصر نفسه اما اذا كان تفسيره له ولتعلقه فلا والرابعة  
انه لو قيل مكان يصلي عليه دعا عليه بحس المعنى فانه  
يصير دعا عليه بعد ما كان دعا له وحقق المترادفين صحت حلول  
كل واحد منهما محل الآخر هذا مختار ابن الحاجب في اصوله وهو  
وجوب اقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر وقيل هو غير  
واجب قال الامام وهو الحق والثالث ان كان من لغة واحدة وجب  
والا فلا واختاره القاضي البيضاوي والصفي الحنفي **واما اية**  
**القيمة** فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال فعل  
مقدراي بلي بجمعها قادرين فان فعل الجمع اقرب الى هذا المعنى  
من فعل النسبان فيكون اولي بالتقدير ولا يلى ايجاب للمعنى  
وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول القراء فلا نسب ان المحبان  
في الآية ظني بل اعتقاد وجزم وذلك لا فراط كفرهم وفيه نظر لا يند  
اذا كان اعتقاد اجاز ما منهم كان جهلا لا يند غير مطابق للواقع والحسب  
الماور بل عتقا وجازم مطابق للواقع فهو حكم في مخالفا ان ايضا **واما**  
**قول العرب في البيت** **ثردود** وانما المقدر من الروية البصرية  
كالذكور وما ادعاه من لزوم كون الموصوفه مكشوفة الرأس لئلا  
قول الشاعر ولو قاملت فاقه واقع في الكلام موقع الحال فامل  
**و احوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة فحال اهل**  
**المدري** اهل القرى والعرب تسمى القوبة مدري كذا في الصحاح وفي  
القاموس المدري محر المدين والحضر ثم قال ودير بك ودير بك  
وينومد اهل الحضر ويقع في بعض نسخ المتن بدل المدين جمع مدريه  
والاول هو الموجود بخط الصم **محالف** حال اهل الوبور وهم البادية  
والوبور غنم صوف الابل والارانب ونحوها **وحال اهل الوبير**  
ايضا **محالف** وهذا اجاب عن مخشي عن ارسال شعيب البنتيه  
لتسقي الماشيه قال العادات في مثل ذلك متباينه **واحوال**  
**العرب** خلاف احوال الحمير ولفظه كيف ساع لنقائه الذي هو شعيب  
عليه الصلاة والسلام ان يرضى لا ينته ان تسقي الماشيه قلت  
الامر في نفسه ليس محظور فالدين لا ياباه والناس مختلفون في  
ذلك والعادات متباينه فيه واحوال العرب فيه خلافت  
احوال الحمير ومذهب البدو فيه خلاف مذهب اهل الحضر خصوصا

اذا كانت الحالة حالة ضرورة **الشرط الثاني** من شروط  
الحذف ان لا يكون ما يحذف كالجزة من الباقي فلا يحذف  
الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى بيانه وقد مضى الرد  
على ابن مالك في مرفوع افعال الاستفهام حيث قال يحذفه وذلك  
في النوع العاشر من الجملة السادسة وقال **الكسائي وهشام**  
**والسهميلي** في نحو ضربني وضربت زيدا اي فيما اذا عمل ثاني المتأثر  
واقضى اولها الفاعل ان الفاعل محذوف لا مضمرة كما عليه  
البصريون وسبهمتهم في ذلك قوله وهل يرجع التسليم او يكشف  
الغنى تلك الا ثانيا والمرسوم البلاغ وذلك انه ان عمل الثاني  
وجب ان يقول مرجع وان عمل الاول وجب ان يقول ملست  
ولم نقل واحدا منهما فهو قد حذف الفاعل اما من الاول او من الثاني  
وقال ابن عطية في بيس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير  
بيس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل لفظ المثل محذوف  
فتردد ودلان الفاعل لا يحذف وان اراد تفسير المعنى **وان**  
**في بيس** ضمير المثل مستترا فان تفسيره ويمينه اي فليس هذا  
مما يفسر الضمير وهم قد اوجبوا اذا كان فاعل نعم وبيس ضميرا  
مستترا ان يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام السؤال عن  
مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عند اقامه للسبب مقام  
المسبب **وهذا** اشارة الى ما كنى عند المص بقوله فان تفسيره  
وهو مخلو فاعل بيس اذا كان ضميرا من مفسر لازم **لن محشوري**  
**فان قال** **تقديره بيس** مثلا فخرجت على ان تكون التمييز محذوف  
وان في بيس ضمير افسره هذا المحذوف **وقد نص سيبويه على**  
**ان تميز فاعل نعم وبيس** لا يحذف قيل مجرد نص سيبويه على ذلك  
لا ينتهض راجع الى ان محشوري فان له ان يقول المحذوف لا ينافي التمييز  
فقد اجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم  
عشرون وقال تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع في نعم في الحديث  
من توصايوم الجمعة فتمت اي فبالرخصة اخذ ونعت رخصه  
وادعاء شذوده ممنوع وسيجي ان شاء الله تعالى واورد عليه انه  
ان اراد ان المحذوف لا ينافي التمييز في الجملة فليس ولا يصرفا لان الكلام  
في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان اراد انه لا ينافيه في باب  
نعم فمنوع وما اورد من ذلك شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان



غيره مما هو كثير شايح ومنع شذوذه مكابره لا تسمع والصوائحات  
**مثل القوم فاعل بيبس وحذف المخصوص اي مثل هؤلاء** اوحذف  
**مضاف اي مضاف للذين كذبوا من الكلام وهو المحض** وواقم المضاف  
 اليه مقامه **اي مثل الذين كذبوا** فالذين كذبوا في محل صفة للقوم على  
 الاول وفي محل رفع على الثاني بعد ان كان في محل جر ايضا **واخلاف**  
**في جواز حذف الفاعل مع فعله** فانه من قبيل حذف الجملة وهي  
 تحذف كثيرا للقرائن **عقوالا خيرا** اي انزل بدليل ماذا انزل  
 ربكم **وباعتد الله** فان اصله ادعو عبدا لله **وزيد اضربت**  
**الثالث من الشروط ان لا يكون اي ما يحذف مؤكدا بصيغة**  
**اسم المفعول وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش فانه منع في نحو**  
**الذي رايت زيدا ان يؤكدا العايد المحذوف بقوئك نفسه**  
 فيقال رايت نفسه زيدا على ان نفسه تؤكد لمفعول رايت المحذوف  
 العايد على الذي **لان المؤكدا على صيغة اسم الفاعل يريد الطول**  
**والخافق يريد الاختصار** فيثبتا قيان وتبعه الفارس في فرد في  
 كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لسا حاران ان التقدير  
 ان هذان لهما سا حاران فقال في رده المحذوف والتوكيد باللام  
 متنافيان لتنافي الغرض بهما وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص  
 لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو افخس  
 مع انه اجتمع فيه مثلان والثاني متحرك لما فيهما جميعا من نقص الغرض  
 اما في المثال فلما عرفت من ان عرض المؤكدا طول الكلام واختصاره  
 بالمحذوف ينقض هذا الغرض واما في نحو افخس فالغرض فيه الخافق  
 وهو من مزيد الثلاثي بالجر مجزى الرباعي وجعله موازنا له وادغا  
 محل بذلك والخافق جعل مثال على زنة مثال ازيد ليعامل معاملته  
 غالبا مساويا له في تجرده من غير ما حصل به الخافق وتضمن زيادته  
 ان كان مزيدا فيه جازيا عليه في جميع تصاريفه سيما وزن مصدر  
 الشبايح ان كان فعلا وقاعدة الخافق التوسيع في اللغة فانه عند  
 يحتاج الى مثل تركيب الاصل من مادة الفرع في نظم او نثر ثم انما لا يتم  
 بعدم تغير معنى الاصل بهذه الزيادة كيف وان معنى شتمل مخالف  
 لمعنى شتمل وانما الواجب ان لا تكون هذه الزيادة في مثل ذلك مطردة في  
 افادة معنى اطراد افادة الميم من نحو مفعول مصدر واسم مكان او زمان  
 ومن ثم لا نقول ان مثل هذه الزيادة للخافق وان توارت الكلمات

بسببها

بسببها اذ عدول الى غرض لفظي مع ظهور الغرض المعنوي وحيث انجر  
 بنا الكلام الى البحث عن الخافق فلا ينبغي اخلافا بنا هذا من قواعد تتعلق  
 به وان كان محل الكلام عليه في اخر الا ان ذلك الفن سيما عند المتقدمين شعبة  
 من فناء هذا فنقول ان ههنا امور ايتنا في التبيين عليها احدها انك تجد كثيرا  
 من المحققين اطلقوا القول بان حرف الخافق لا يقع اولا بل وسطا او صرح  
 به من المتأخرين ابن جني في شرح المفضل والمعاوي والنحر الجار بردي  
 والسيد مكي الدين في شرحهما على الشافيه بل جزم الجار بردي بان  
 الخافق في تجليب انما هو بالباء والثاء المعنى المطاوعة والمفهوم من  
 كلام ابن الحاجب في شافيه بتعا الزحري في مفصله انه يقع اولا الحكم  
 بان نحو تفاعل وتفعّل وتفعّل من المحركات ويؤيد ذلك ما في الجمع لان  
 عصفور من الملحق بالرباعي المجرى نحو بونا وبجوز نحو تفعّل وتفعّل  
 وتفعّل قال وهذه ملحقة بتدريج ونحو تفعّل وتفعّل وهما ملحقان  
 بالجر مجزى وذهب ابن مالك في تسهيله الى يجوز وقوع الهمزة اولا مع سا  
 الخافق اما بدونه فلا ويختار مجزى الهمزة او الوقوع مطلقا  
 فانه قال لا يكون حرف الخافق في الاول ولا ارى منه ما يغا فان الهمزة  
 تقع مع اولا مع مساعدا اتفاقا كما في التثنية وادرون في المانع ان  
 ان تقع بدونه ثانيا اختلف في الالف هل تقع الخافقا اولا فذهب  
 الزحري الى وقوعها له حشوا فانه نفي مفصلة على ان تغا فل  
 ملحق بتدريج ووافقه ابن عصفور في الممنوع وتبعها ابن الحاجب  
 الا انه منع ذلك في الاسم وذهب ابن مالك الى وقوعها اخر مسدولة  
 عن ياد وقال في التسهيل ولا تقع الالف الاخرة مبداء من ياخذ فري  
 ملحق درهم وجنطى ملحق سرجل واسلنتى ملحق اخرجم لاحشوا لانها لا تكون  
 الا منفصلة فانه قابلت سا كالم يصح لان الالف في نحو هذا لا تكون منفصلة  
 عن ساكن اذ لا مرجح لاغلا له وان قابلت متحركا لم تخالف الملحق والملحق  
 به فان قيل هذا بعينه وارد فيما جوزه من الحاقها فلن حركه الاخر  
 لما لم تكن من السا لم يعتد بها ولا يلزم من حشوا الحاقها في محل لا يحل معنى الخافق  
 صحتها لما في حيث يحل وايضا الوجه وقوعها حشوا الوقت في الاسم كذلك  
 وللمن بها في غير ذلك في بعض المواضع قطعا ولا يجوز تحريك  
 الف في موضع حرف اصلي املا فان قلت في اي موضع يلزم ذلك  
 قلت في التصغير والتكثير ان كانت ثانيا او ثالثة والمختار بتعا الزحري  
 جواز وقوعها فيه اذ لا محذور في تحريك الف في مقابلة حرف اصلي



على ان الالف لا محالة مع ضمها الحركات في التصغير بانقلابها ياء او واو او  
 نحو كتيب وكونيب تصغير كتاب وكاتب وفي غير نحو صخر او كونها  
 في حكم الاصل بوقوعها في مقابلة ليس ما نعامه والا لا تمتنع بحركتها  
 بانقلابها ياء او واو في نحو باب وناب تصغيرا وتكسيرا لاصالتها  
 فلما نبع من ان يحصل نحو عام وعالم ملحقا بصغير ونحو غلابط بقدر  
 وامام اذهب اليه الزحزحي وابن الحاجب فقد حكم الرضي بانه وهما  
 منهما لان الالف في مثله عالبة في افادة معنى فلا تكون للالحاق وقال  
 ابن مالك في شرح منظومة الكافية الشافيه وقد غلط الزحزحي في  
 جعل الف تفاعلا مزيدة للالحاق بنفعل اعترافه بان الف فاعل  
 ليست له والالف تفاعل هي الف فاعل انتهى ومما يعضد على قولهما بالبطالة  
 صحة الادغام في تصام ولو كان ملحقا لا تمتنع ادغامه في نحو تردد  
 مع ان حكم ابن الحاجب على ان الف تفاعل للالحاق يكسر بالرد على قوله  
 انها لا تقع في الاسم حشو الوجوب كون الف مصدرا واسمى فاعله  
 ومفعوله له ايضا ولذا لا وجه لجعل تفعل ملحقا للظهور معنى لتضعيف  
 واما التزام ابن مالك كون الف الالحاق مبدله فلا يستقر الحاكم  
 بان الالف لا تقع اصلا الا في حرف او شبهه وكونها عن يالان الواو  
 متى وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قبلت ياء وكان اختيار  
 الاصل القريب اولى وخالف في منظومته الكافية فقال والالف لم تلحق  
 الا مبدلا من ياء اخيرا وباء موصلا وجزم في شرحها بان اصل سلقى  
 اصله سلقى تحركت الياء قبلها فتحت فقبلت الف اذا وصلت به  
 تاء الضمير سلمت الياء فقلت سلمت ولو كانت الالف غير بول  
 من الياء لقلت سلقات لان هذا موضع سكون والالف امكن في السكون  
 من غيرها وان عادة النحويين جرت ان ينسوا الالحاق الى الف  
 حسبى وشبهه ويريدون انها بدل من الف الالحاق كما نسبوا التانيث  
 الى همزة ضحرا وشبهه وانما هي بدل من الف التانيث قال واشترت  
 نقولي وساء الى سعاله فان الف الالحاق وهي غير مبدله ثالثة  
 ان الاكثرين على ان قياس الالحاق ان تكون زيادة حرف في موضع الف  
 او العين او اللام وان المطرد منه ما كان في موضع اللام قال ابن  
 حبان في ارتشاقه قال المازني والالحاق المطرد هو في موضع اللام  
 نحو شمل وفي غيره ذلك شاذ لا يقاس عليه وجعل ابن مالك في تشبيهه  
 ما يقارب الاطراد فقال ويقال بلب الاطراد الالحاق بتضعيف ما ضعت

العرب مثله وذلك لكثره في كلامهم فلو قيل الحق ضرب بجعفر قلت  
 ضربت بالتضعيف ولو لم يمت الالحاق بحرف آخر تاتي به لم يجرى بهما  
 زعم بعضهم تفريحا على التزام ان الالحاق انما يكون زيادة حرف في موضع  
 حرف اصيل ان الزايد للالحاق في نحو اقنعس انما هو واحد سينه  
 وفي اخرى الفه واما الهمزة والنون فليست للالحاق لانها في مقابلة  
 الهمزة والنون الزايدتين في المحذبة قال الرضي وانا لا ارى منعا من  
 ان يواد للالحاق لاني مقابلة الحرف الاصيل اذ كان المحقق به اذ زيادة  
 خامس اقد تلحق كلمة باخرى ثم تتراد على الثانية ما يتراد على الاولى  
 كما في نحو جلب وسلقى ملحق دحرج ثم المحقق الزيادة بها فقبلت جلب  
 واسلقى كما قيل تدحرج واخرجهم فهذا في التحقيق من مزيد المحقق لا ملحق  
 الزيد وتقتضي ان ذلك الجار يردي فقال ويبنى ان تعلل تحقق الالحاق  
 في تجلبب انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت  
 كذلك في تدحرج ويؤخذ من كلام الرضي التزام ان يكون ذات الزيادة  
 قد استعملت ملحقه في كلامهم قيل ومن ثم نفي ان يكون اقنعس من هذا  
 القبيل لعدم استعمالهم قعس وسقط ما في بعض شروح من ان اقنعس  
 من هذا القبيل ولذا كان ملحقا باخرجهم دون استخرج وان اخذ  
 مصدرا لما ان زوايدا استخرج لا تساوي زوايدا اخرجهم لان تلك  
 ثلاثة وهذه اثبات بخلاف اقنعس فانه الحق او لا بدحرج فقبل قعس  
 ثم زيد عليه حرفان قبل فاه وبعد عينه ساء ليس المراد  
 بتماثل الكلمتين وتوازنها في باب الالحاق انما ظاهرا في صورة الحركات  
 والسكنات مطلقا بل لا بد من مساواة الفرع الاصيل في عدد الاصول  
 وقد الزايد ويحتمل ان يقع كل من الف والعين واللام من الفرع  
 موقعه من الاصل الملحق به وان كان في الاصل زيادة فلا بد من وقوع  
 مثلها في الفرع موقعها في الاصل فلا يقال ان استخرج ملحق باخرجهم  
 وان وازنه لاختلاف مواقع الاصول والزايد فيها فان الحام استخرج  
 فاء الكلمة وقد وقعت موقع النون الزايد من اخرجهم وهذه النون  
 الزايدة واقعة في اخرجهم بين العين واللام ولا كذلك استخرج  
 ولا يقال ان اعشوشب ملحق باخرجهم لان الواو فيه في موضع نون  
 ذاك ساء لاختلاف القوم هل الالحاق لا لغرض تدرب وامتحان  
 بجعل الملحق كلمة عربية مختلة بها في اللغة من غير سماع فذهب الخليل  
 وقوم الى المنع مطلقا لاستلزامه وضع لغة لم تكلم العرب بها وابتدعوا



واخرون بين ما فعلت العرب مثله كثيرا فيجوز لنا احداث نظيره ولا  
فلا وما الى المازني واما ما كان لغرض تدريب الطالب باعمال فكره  
وامتحان ما عنده من العلم بالقواعد كان يقال كيف ينطق اذا نسبت  
مثل كذا من كذا الجايز قطعنا الظهور ان ليس الغرض ابداء لغة ثم اختلف  
اهل الجواز هل الصحيح والمعتل باب واحد نقاس احدهما على الاخر فيما  
سمح منه اولي فالت سبويه نعم وقال الجرمي لا واختاره المبرد و  
لمسك عنان العلم فقد اوجب السام وتبهم ابن مالك فقال  
**لا يجوز حذف المصدر والمؤكد لعامله كضربت ضربا لان المقصود**  
**فيه تقوية عامله وتقدير معناه والحذف مناف لذلك وهذه**  
**المسئلة تقر عليها انما كان في منظومته الكافية الشافية والخالصة**  
**ولم يتقرر لها في تشهيله وهو لا يخلو عن كماله في التخييل وسبويه**  
**ايضا فان سبويه سأل للتخييل عن نحو ضربت بزيد واثاني**  
**اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد مع ان المؤكد يختلف الاعراب**  
**فاجاب بانه يرفع بتقدير بها صاحبها انفسهما وينصب**  
**بتقدير براغمينهما انفسهما فقد جوز حذف ما قصد تاكيد ووافقهما**  
**على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مر محلا**  
**وان فالان وان ولد اخذ في الخبر مع انه سوكد بان وقته نظرا**  
**فان المؤكد فيما استدلوا به تشبيه الخبر الى الاسم وهي ثابتة لا لغنى**  
**الخبر المحذوف وقال الصغار انما فر الاخص من حذف العائد في**  
**نحو الذي رايته نفسه زيد لان المقضي في قوله الطول اي**  
**طول الصلة وهذا لا يخذف في نحو الذي هو قائم زيد لقصر الصلة**  
**قازا فر وان الطول فكيف يؤكدون فتاكيدهم اشارة انهم لم يفرقوا**  
**من الطول من غير امتنع الحذف منع التاكيد لعدم مقتضيه واما حذف**  
**الشيء الذي لا يدل وتوكيد فانه لا يثبت في لغة ما لا يثبت تاكيد ما قام الدليل**  
**على حذفه لان المحذوف في الدليل كما ثبت ولقد روي عن**  
**مالك مع والد في شرح الفية ابيه المسماة بالخالصة في المسئلة**  
**بحسب اجاد فيه فانه قال على قول ابيه وحذف عامل المؤكد امتنع**  
**وفي سواه لا يدل متبع يجوز حذف عامل المصدر اذ دل عليه دليل كقوله**  
**يجوز حذف عامل المفعول به وغيره ولا فرق في ذلك بين ان يكون**  
**المصدر مؤكدا او مبينا والذي ذكره الشيخ في هذا الكتاب وفي غيره**  
**ان المصدر والمؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر والمؤكد يراد به**

تقوية عامله وتقدير معناه فلا شك ان حذفه مناف لذلك  
القصد ولكنه ممنوع ولادليل عليه وان اراد ان المصدر والمؤكد قد  
يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير ففسله  
وكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا  
دليل عليه وان اراد ان المصدر والمؤكد قد يقصد به التقوية  
والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير ففسله ولكن لا نسلم ان الحذف  
مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر ذلك العامل المذكور  
بتوكيد بالمصدر فلا يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة  
قرينة عليه احق واولي ولو لم يكن معناه ما يدفع هذا القياس كان  
في دفعه بالسام كتابه فانهم يحذفون عامل المؤكد حذف جازا اذ كان  
خبرا عن اسم عين في غير تكبر وللحصر نحو انت سيرا وميرا وحذفا  
في مواضع ياتي ذكرها نحو سقيا ورعيا وحذفا وشكرا لا كقرا فمن مثل هذا  
اما السهومي وروده واما البنا على ان المسوغ يحذف العامل منه فيه  
التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها نحو الكلام  
وقال ابن عقيل في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة التي ذكرها  
ليست من باب التوكيد لان المصدر فيها ثابت مناف العامل دال  
على ما يدل عليه وهو ممنوع منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع ولا  
شي من المؤكدات يمنع الجمع بينهما وبين المؤكد ويدل ايضا على ان  
قريبا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ان المصدر المؤكد  
لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل بدلا  
انتهى ودعواه ان المصدر في جميع الامثلة التي ذكرها ابن المصنف  
ثابت مناف عامل مبرود فان منها ما هو جازي الحذف كالواقع خيرا  
عن اسم غير في غير تكبر ولا حصر ولو كان ثابتا مناف عامله لكان من  
باب ما وجب فيه حذف العامل ولم يجوز الجمع فيه لكنه جازي لصحة  
قوله انت لسير سيرا وتبر ميرا **السراج** ان لا يودي حذفه  
**الى اختصار المختصر** لانه فيه اجماعا بالكلية فلا يحذف اسم الفعل  
**دون معموله لان اختصار للفعل** بدليل انه لا يختلف لفظه في جميع  
التصاريف قال ابو جيان اسم الفعل احصر من الفعل فانه على لفظ واحد  
في الافراد والتثنية والجمع مع المذكور والمؤنث بخلاف الفعل فان يختلف  
في ذلك صيغة واما قول سبويه في زيدا فاقتله وفي شاكك والجمع  
وقوله يا ايها الملح دلو دوسكا هو بيت من مشطور الرجز اخرج



البهيقي في دلائل النبوة عن ابي اسحاق قال زعمت اسلم ان جاريد بن الانصار  
اقبلت بدلوها عام الحديبية وناحية بن جندب الاسلمي صاحب بدر  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغليب يمشي على الناس فقالت يا ايها المالح  
دلو لي دونك اتي رايت الناس محمد ونكايتون خيرا ثم يمدحونك المالح بالمالح  
الماله اسم فاعل من ماح يمشي بها فاك للجوهري المالح الذي ينزل البر وعللا  
الدلو وذلك اقل ما وهاو الجمع ماحه وفي الحديث نزلنا سنة ما حدة قال  
الثاني المالح هنا بالياء الذي ينزل في البواذ اقل الماء فملا الدلو ومنه  
قولهم فلان يستمخ فلانا واما المالح بالياء الفوقية فهو الذي يقوم على  
راس البر فيجذب الدلو **ان التقدم عليك زيدا وعليك الج ودونك**  
**دلو** فان ظاهره انه من باب حذف اسم الفعل دون معول وهو لا يحذف  
دونه فقالوا **انما ان تدنيس المعنى لا الاعراب** التي تلفظ قالوا كالمستبري  
منه لان ظاهر كلامه سبويه كما قد من ان تدنيس صناعي وقد صرح جابر بن مالك  
بجواز افعال اسم الفعل مضمرا ونسبه الى سبويه **وانما التقدم برخذ دلو**  
**والزمر زيدا والزم الج** وانما يظهر الفعل هنا لان طول الكلام بالمصطوف  
نائبه من باب الفعل وهذا النوع يقد ربه لكل معنول فعل كما قد روات  
جعلت الواو بمعنى مع كفي تقدير واحد **ويجوز في دلو ان يكون مبتدأ**  
**ودونك جزم** وسقط استدلال الكسائي بهذا البيت على جواز تقديم  
معول اسم الفعل عليه قال الرضي في باب اسما الافعال من شرح الكافية  
ولا يتقدم عند البصريين معولا عليها نظرا الى الاصل لان الغالب  
فيها اما مصادرو ومعلولوا مشتاع تقديم معولها عليها واما صوت جازم  
في نفسه منتقل الى المصدر يرفع منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار  
ومحور وروها ضعفتان قبل النقل يكون عليها لتضمنها معنى الفعل  
جوز الكوفيين ذلك استدلالا بقوله والشيد البيت ودونك عند  
البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلو اي دلو قد امك  
فخذها **الخامس ان لا يكون** اي المحذوف **عابلا ضعيفا ولا يحذف**  
**الحار والحارم والناصب للفعل** لا في مواضع قويت فيها الدلالة  
على ما حذف من ذلك **وتكونها استعمال تلك العوامل** منها حذف  
من بعد كرا الاستفهامية نحو بكم وهم اشتريت وحذف لام الطلب  
مطلد اعند بعضهم في نحو قل له بفعل وحذف ان التامية في مواضع  
مخصوصة **ولا يجوز القياس عليها** اي فلا تقاس على تلك العوامل التي  
كثر استعمالها وقربت الدلالة عليها غيرها فلا تقاس مثلا في الصورة

الاولى على من غيرها في باب كرا ولا في غيره وكذا لا يقاس على حذف لام الامر  
من الجوازم لا بعد الامر ولا بعد غيره **السادس ان لا يكون المحذوف**  
**عوضا عن شيء** لا بد يلزم حذف العوض والمعوذ عنه معا **فلا يحذف ما**  
**في اما انت منطلقا انطلقت** لانهما عوض عن كان المحذوفه **ولا كل ذلك من**  
**قولهم افعل هذا اما لا قد سبق** من المصدر في الباب الاول في بحث ما من حرف الميم  
ان ما يكون عوضا في موضعين احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت  
والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فتقوم المعنوية للاختصاص في حذف  
الحار وكان للاختصار وانفصل الضمير وعوض بما وادعت النور الثاني  
والثاني في قولهم افعل هذا اما لا والاصل ان كنت لا تفعل غيره فهنا  
نصرت منه بان ما في العوض في هذا المثال وهو مخالف لقوله هنا ان العوض  
لا واجيب بان لا يخالف لان ما اعتبرت لانه عوضا عنه غير ما اعتبر  
ما عوضا عنه هناك فان ما عوض عما وقعت موقعه وهو كنت ولا عوض  
عن غيرها وهو فعل وهذا مبني على ان ما في عوض عما حذف وفي تسمية مثل  
هذا عوضا نقل **ولا التاسع محذوف واقامه واستقامه** اما عده فان اصله  
وعده على وزن فعلة بكسر الفاعل ينقل كسر الواو الى العين وحذف الواو  
استغناء للكسرة عليها ولان فعلة قد اعل ايضا محذوفها من مضارعها المكسور  
العين واعلال المصدر ابر على اعلان الفعل وجودا وعدما وجعل الزم  
التا كالعوض عن هذا المحذوف واما اثبات الواو في وجهة من قوله تعالى  
ولكل وجهة على القول بانها مصدر بمعنى التوجه فليسان الاصل اولها  
اسم مكان التوجه واما اقامة واستقامة مصدر اقام واستقام من معتل  
العين فاصلها اقواما واستقواما فقلت حركتها الواو الى ما قبلها ثم حذفت  
لا لثقل الساكنين وعوضت التاء عن هذا المحذوف وهل المحذوف  
الف الافعال والاستفعال او عين الكلمة ذهب الخليل وسبويه  
الى الاول والاخص الى الثاني **فاما قوله تعالى واقام الصلوة مما يجب**  
**الوقف عنده** فلا يتعدى ويجعل امرا يقاس عليه وفي تفسير سورة النور  
في الكشاف الثاني اقامة عوض من العين الساقطة للاعتلال والاصل  
اقام فلما اصيغت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه  
واحطوك عدلام الذي وعدوا وقال بعض شراح الشافعية الحكم بالنزاهم  
التعويض في اجاره غير مسلم لان لا يجوز ترك التعويض في مصدر الفعل يقول  
ارامت اراة كذا لانه تعالى واقام الصلوة فان قلت يحل المذكور على الشاذ  
فلا يقاس عليه قلت يحل على السامع اولى كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة



النادرة وايضا نقل الحاجة على جواز تركه فلا يخالف النسخ على هذا ذهب النحاة  
 الى جواز ترك النسخ لم يشروط بلاضافة ليكون المضاف ساد امساك التا  
 وعند سيمويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم ما ريتهم اراء كما ذكرنا في القوي لا يخ  
 قال الشارح فعلى هذا يكون ادعاء المصنف ان التا لا تحذف من اقامة وان  
 اقام الصلوة لا يتعارض عليه بعتا على ان الحكم بان التا في عدم واقامة و  
 استقامة للتقوية فلا تحذف ليس من وظيفة العربيين وانما هو وظيفة  
 اهل العرب واعتدوا بهذا الاخير بان ذكره ذلك من باب الاستطراد  
 توسيعا للزيرة الافادة **ومن هنا** اي ومن اجل ان ما كان عوضا لا يحذف  
**لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها** وذلك  
 لولا خبرها على الكون المخصوص ومن هنا سميت ناقصة حيث لم يتم برفقها  
 كلاما بل بالرفع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالرفع  
 دون المنصوب وتوضيح هذه الدلالة انك اذا قلت كان زيد قائما فكانت  
 يدل على الكون الذي هو الحصول حصول ما يتم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانت  
 قلت حصل بي ثم قلت حصل القيام فالقيام في ايراد مطلق الحصول اول  
 ثم تخصيصه كالقيام في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى  
 هي هنا دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول للمقيد ولو قيل قام زيد  
 لم يحصلها فان القيام كان معا فكان يدل على حصول حدث مطابق  
 بتعيين في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطابق بتعيينه  
 في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعه ودلالة  
 الخبر على الزمان المطلق عقليه **ومن ثم لا يجتمعان** اي ومن  
 اجل ان خبر كان عوض او كالعوض من مصدرها لا يجتمع الخبر  
 والمصدر فلا يقال كان زيد قائما **كنا ومن هنا** ايضا عطف على  
 مثله السابق **قال ابن مالك ان العرب لم يقدروا حرف النداء**  
**من ادعوا وانادي لا جازتهم حذفنا** اي حذفوا حرف النداء والعوض  
 لا يحذف اذ لو حذف للزم حذف العوض والمعووض عن جميعا **السابع**  
**والثامن ان لا يودي حذفه الى تهئية العامل للعمل وقطعه**  
**عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي**  
 فتى ادى الحذف الى احد الامرين لم يحذف وللامر الاول وهو تهئية  
 العامل وقطعه عنه **منع البصريون حذف مفعول الثاني** اي مفعول  
 الفصل الثاني ويقع في بعض النسخ حذف المفعول بتعريف المفعول  
 وجعل الثاني نعتا له لان مفعول الفعل الثاني في المثال الذي مفعول

ثان فيه فودي لعبارة ثين واحد لكن النسخ الاول اولى بالسياق الذي  
 كما يظهر بالتامل **وخص صريبي** وصربه زيد وذلك حيث عمل الاول  
 من المتنازعين كما هو مختار الكوفيين **ليكن** يتسلط الفعل الثاني عند  
 حذف مفعول **عليه** **يدعم** تقطع عند رفعه **بالفعل الاول واجتماع**  
**الامر من التهئية** المذكورة واعمال الضعيف مع اعمال امكان اعمال  
 القوي **امتنع عند البصريين حذف المفعول في زيد ضربته** مع ان  
 العايد المنصوب محذوف كثيرا لان في حذفه تسلط ضرب على العمل في زيد  
 وان كان مقدما عليه لان الفعل يعمل متقدما ومتاخرا على حد سواء  
**مع قطعه عنه** برفعه بالابتداء واعمال الابداء وهو عامل معنوي  
 ضعيف بالنسبة الى العامل اللفظي مع التمكن من اعمال الفعل وهو عامل  
 لفظي قوي **ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل ضربته** فحقوا  
**الحذف** اي حذف الضمير المفعول قهما وان لم يود الى ذلك المحذور  
 المذكور من الامر من معاذ ذلك لان ما وهل لصدره تمام تسلط ما بعد  
 على ما قبلها في العمل لان ذلك يستلزم اخراجهما عن المصدرية ووقعها  
 حنوا **ولذلك** ايضا اي واجتماع الامر من محاذ **منعوا** **رفع راسها**  
**في اكلت السمكة حتى راسها** لان ذكر الخبر فنقول **ما كور** فيكون الرفع  
 حينئذ يقع في بعض النسخ وكذلك بالكاف بدل اللام فالاسارة عليه  
 لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل انهم اتفقوا في  
 مثال السمكة على جر راسها وانصبه على ان حتى جارة او عاطفة واما  
 الرفع على الابتداء فنعه البصريون لما فيه من التهئية والقطع واعمال  
 الضعيف مع وجود القوي لان حتى او الفعل قبلها مهيى للعمل في ما بعد  
 وهما عاملان قريان لكونهما لفظيين والابتداء لكونه معنويا ليس بالقوي  
 واجاز الكوفيون قال البصريون لم يسمع الرفع من العرب اما اذا ذكر  
 الخبر وتعين كونه خبرا فانه حينئذ يتعين الرفع واما لم يبق كونه  
 خبرا كما في قوله التي الضعيف كى يخفف رطله والراد حتى نغله القاهها  
 فان يجوز الرفع مع اخوته وقد روى البيت بالوجه الثاني **واجتماع**  
 اي واجتماع الامر المذكورين **مع الالباس** **منع** **لجميع** **تقدم الخبايا**  
**في زيد قام** اراد بالجميع جميع البصريين لان الكوفيين يجوزون تقديم  
 الخبر في ذلك وبلا لباس لباس المفاعل بالمستند وتوضيح ذلك انك لو قمت  
 بالخبر في المثال المذكور فقلت قام زيد على ان زيد مستند وقام الخبر لم  
 الامر من المذكورين تهئية العامل للعمل وقطعه عنه واعمال الضعيف مع وجود



القوى اما الاول فلان في تقديم قام على مزيد تسليطه على العمل وهو ظاهر  
وقطعاه عنه باعماله في ضميره واما الثاني فلا عمل الا ابتداء في مزيد  
اذ الغرض ان يستدام مع التمكن من اعمال الفعل فيه جعله فاعلا له واما حصر  
اللباس فظاهر اذ لا يدري على هذا التقدير هل زيد مبتدأ والخلة اسمية  
او فاعل والخلة فعلية **ولانتقا الامر من جار عند البصريين وهشتا**  
**من الكوفيين تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا**  
اذ ليس في تقديمه هيئة العامل في قطعه ولا اعمال الضعيف مع امكان  
القوى **وان لم يخز تقدم الخبر نفسه لما عرفت فاجاز وازيد اجله**  
**احرز** اي اجل زيد احرز زيد اي جعله في حيز فهو له باب الاقدام  
ما بقي فالضمير من اجله المبتدأ عايد على معمول خبره اعني زيد لنقدمه  
لفظا وان كان متأخرا رتبة **وقال البصريون في نحو قوله بما كانت**  
**اياهم عطية عود** اهو مخز بيت من ثاني الطويل صدره فنافذ هذا  
حول بويتهم وقايله الغرزد في يجوز وما وصفهم بالغرور والحياسة  
وشبههم بالفتنة في شتمهم بالليل في طلبهم والفتنة يضرب به المثل  
في السري يقال سري من قنفذ وهو يعض القفاز والفاء ويضع الفاء  
وفي دالها الاعمام والاهمال حيوان معروف وهو الشهم بالبحر ايضا  
او هو ذكر القنفذ او ما عظم شوكره من ذكرها وقنافذ مرفوع على  
باجه خبر مبتدأ محذوف اي هم قنفذ وهذا التشبيه البليغ كقولك  
زيد من اسد ولا يقل كالعصفى انما استعارة بالكناية حيث يشبههم  
بالقنفذ وطوى ذكر المشبه مع اعترافه بانه مقدر على ان يمتد اذا  
لا يقال في المقدر ان مطوى اذ المراد من طى المشبه في باب الاستعارة  
تناسيه مطلقا وليس المقدر كذلك وهذا اجون جمع هرج بقصد  
الدال المهمة وبلحيم من الهرجان وهي مشية الشيخ يقال هرج الطلم  
اذ امشي في ارتعاش الباقى بما النسبية وقال المصنف في شواهد هرجون  
فعالون من الهرج بالاسكان والهاجوت بالتحريك وفعله كضرب ويروى  
كدر اجون من هرج الشيخ بالاسكان وفعله كدخل ومعناه تقارب  
الخطو بمنزلة مسي الصبي ويروى وزايون بالزاي اي مشاؤون مسيا  
متقاربا في سرعه وفي القاموس في مادة وزيد بالزاي وكلتا السرعه  
ويروى حول حياهم قال المصنف وعطية والدرج يقول ان رهط  
جرير كالتنافس في الليل والسرقة والغرور وان ابا جرير هو الذي  
عودهم ذلك **ان عطية مبتدأ واياهم معمول عود** الفصل بالتقديم

**والجمل خبر كان واسمها ضمير الشأن** وهذا الوجه رد البصريين  
استدلال الكوفيين بهذا البيت على جواز الفصل بين كان واسمها  
بمعمول الخبر وليس بظرف ولا مجرور **وقد خفيت هذه النكتة على**  
**ابن عصفور** اراد بهذه النكتة على جواز تقديم معمول الخبر الممتنع تقديم  
لمعنى مفقود في تقديم معموله وذلك المعنى مجموع الامرين اللذين هما  
الهيئة مع القطع واعمال الضعيف مع امكان القوى مع الناس المبتدأ  
بالفاعل فقال هو بوا من محذوف وهو ان يفصلوا بين كان واسمها  
بمعمول خبرها وليس ظرفا ولا مجرورا **وقد خفيت** في محذوف اخر وهو  
تقديم معمول الخبر على المبتدأ حيث لا يتقدم الخبر لان الخبر اذا  
كان فعلا وجب تأخره **وقد بينا** شروع في بيان ما خفي على ابن عصفور  
ان امتناع تقدم الخبر في ذلك انما هو لمعنى مفقود في تقديمه  
معمول فلم يتبع تقديم معموله ولا علة فيه توجب هذا الامتناع  
وهذا الخلاف علة امتناع تقدم المفعول على ما النافية في نحو  
ما ضربت زيدا فانه اي فان امتناع تقدم المفعول لنفس العلة  
المقتضية لامتناع تقدم الفعل عليها وهو حق التعبير وهي  
ان العلة المقتضية للامر من كنه ذكر الضمير نظر الى قوله **وقوع**  
**ما النافية حشوا** وهي من ذوات الصدارة **بتبيين** **وما**  
**خولف مقتضى هذين الشرطين** يعني عدم تادية الحذف الى هيئة  
العامل للعمل وقطعه عنه والى اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى  
وليس الشرطان الهيئة والاعمال كما قال المحشي **واوجدها في ضرورة او**  
**فيل من الكلام فالاول** وهو ما خولف فيه مقتضى الشرطين  
**كقولك وخالد يحمد سادا** انا هو صدر بيت من ثاني السرب عجزه  
بالحق لا يحمد بالباطل ولم يسم قابله ومخالفة الشرطين فيه واضحة  
فان الاصل وخالد يحمد بسادا استأخرف هذا الضمير يودي الى  
تسليط محمدا على العمل في خالد النصيب على المفعوليه وقد قطع عن ذلك  
ورفع بالابتداء وقد اجتمع الامران وتحققت مخالفة مقتضى الشرطين  
قال ابو حيان يريد تحميد حذف الضمير ضرورة ثم قال وقد جاء نظيره  
في قرأة يحيى الحكم للجاهلية يقولون اي يغفون **وقوله كله** **اصنع** برفع  
كل على الابتداء وحذف الضمير من اصنع فان تقديره اصنعه فحذف  
قطع اصنع عن الكل في كل مع تمتد له فاعمل الابتداء مع ضعفه بالنسبة  
الى الفعل القوى ففان مقتضى الشرطين وهذا بعض بيت من مشطوره



الرجز وتامة مع ما قبله قد أصبحت أم الحيا ردي على ذباكله لم يفعل وقد  
 من الكلام عليه في الباب الأول في بحث كل من حرف الكاف **قتل وهو في صبح**  
**العموم السهل ومنه قرأ ابن عامر وكل وعذر الله الحسيني** كافي بيت أبي  
 النجم وإنما كان المعنى على العموم فيه لأن مراده أن هذه الراء أصبحت  
 تدعى على ذبا وهو الشيب والصلح والعجز وغير ذلك من موجبات الشيوخ  
 ولم يقل ذوبا قال ذبا لأن المراد كبر السن المشغل على كل عيب ولم يصح  
 شامرا في ذلك الذنب فلم ينصب كله لأنه لو نصبه مع تقدمه لافاد تخصيص  
 النبي بالكل ويعود دليل على أنه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيهه  
 نفسه عن كل جز منه فلو كان رفعه أيضا فادانته لم يصح شيئا منه  
 قط بل كله يحكي أجرامه غير مصنوع والحاصل أن النصيب يفيد سلب  
 العموم والرفع يفيد عموم السلب فاعتبرت المخالفة المذكورة بالرفع  
 مع حذف الضمير لإفادة معنى السؤل **والشافي** وهو ما خولف فيه أحد  
 الشرطين **كقوله بعكاظ يغشى الناظرين إذ هم لمجوا شعاع البيت**  
 مروح من الضرب السادس من الكامل وهو مجز وكمر وضه من مل وهو  
 لحاكة بنت عبد المطلب بها شتمت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد  
 اختلف في إسلامها والجور على عدمه فإنه لم يصح سوى إسلام  
 صفية أم الزبير رضي الله عنهما من عاتقه وقيله **سابل بنا في قومه**  
 وليكتف من شرساعة قيسا وما جعوا لنا **من جمع باق شناعه**  
 فيه السور والقتال والكيش ملتح قناعه **وبعد فيه قتلنا ما لكا**  
**قرا واسلمنا رعا عده** ويجوز لا غادرته **بالعاق** تنمشه ضبا عده  
 وعلى هذا أقوله كقوله على تاديل الشخص والبعض وسابل بنا أي عينا  
 والمعنى وليكتف من شرساعة أنه يكتفي من الشرايين يتحدث به وإن لم  
 له حقيقة فعبد يساعده عن الحديث به وقيل قال لللال نصيب فعل  
 دل عليه سابل ولم يجعله نصيبا سابل ليله يلزم التضمين المصيب لأن  
 سابل أوقع مفعولين بالواسطة فلو أوقع على قيسا بلا واسطة كان  
 النقد بر سابل عينا تلك القبيلة قومه ولا معنى له والشناع بفتح  
 المعجمة القوم كالشروع بضمها والشيخ العتيق والسور بفتح المعجمة  
 والنون والواو المشددة بعدها راء قال في وكر وكرور من وكرا لرج  
 وحمله السلاح والقنا الرماح والكيش نموذج ومع هذا ساند  
 القوم قايوم وملتح براق من لمع السحاب إذا برق وهو يروق  
 بالنصيب على الحال والكيش عطف وبالرفع عطف على الخبرية

والمستوا

والمبتدل الكيش والواو الحال وعليهما قناعا مرفوعا بملتح والقنا  
 بكر القناق هنا السلاح وجمعه قنق كالقنق كعنب وجمعه قنقاع  
 وبعكاظ متعلق بجمع أو بملتح وهو أقرب وعكاظ بضم المعجمة والمج  
 المشالة اسم مكان قال في الصحاح اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا  
 يجتمعون بها كل سنة فيقيمون شهرًا ويتبايعون ويتناشدون  
 الأشعار ويتفخرون فلما جاء الإسلام هدم ذلك وقولهم يوما  
 عكاظ لأنه كانت بها وقعة بعد وقعة وفي القاموس وكغراب  
 سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة  
 وتسمر عشرين يوما يجمع قبايل شتى من العرب فيتعاظون أي  
 يتفخرون ويتناشدون الأشعار ويغشى الظاهر أنه مصارع  
 غشيه الأمر من النيان بالعين المجردة بفتح حرف المضارعة  
 والناظرين مفعول أي ابصارهم يجوز أن يكون يغشى من الأضياء  
 بالمهملة وضم حرف المضارعة يقال اغشى الله عينه صبرها  
 عشوار من العشا بالقصر وهو سوا البصر بالليل والمجرد منكره  
 ودعا فهو عش وأغشى وهي عشوار أي تشوا ابصار الناظرين  
 والجمع سرعة ابصار الشيء وفرة في القاموس باختلاس النظر وشعا  
 بالضم ما يظهر من لحيته وضميره للقناع لأن المعان له قال الجلال  
 أولعكاظ لكون الشعاع به أي فالإضافة إلى ضمير لاد في ملابسه  
 وفيه مع قلافة معناه تذكر ما حقه التائب فتأمل وشعاع  
 الشمس وشعها ما يراه كأنه الجبال مقبلة عليك إذا نظرت إليها  
 أو ما ينتشر من ضوءها أو ما يراه متناكرا كالمراح بعبد الطلوع وما  
 استهمه والعتر بالمهملة القمر والرعاع بضم الراء سقطة الناس  
 ومعنى أسلم رعاعه أضاعوه وما ذبوا عنه ويجوز لا نصب بفعل  
 لغرض غادرته والقناع أرض سهلة مبطنة قد انقرضت عنها  
 الجبال والكام وتنمشه تأخذ بالاضراس ويكون النمش بمعنى  
 اللسع والعض والضباع بالكسر جمع ضبع بالفتح فالضم وباتى فيه  
 الأسكان حيوان معروف موثقه وذكر صبعان بالأكسر  
 والأنثى صبعانة جملة تنمشه ضبا عده حال من مفعول غادر  
 والضمير للقناع **فإن فيه تنمشه لمجوا العمل في شناعه** النصيب  
 على المفعول مع قطعه عن ذلك **بأنما يغشى فيه** أذرفعه  
 على الفاعلية ولهذا استدول الكوفيون على أعمال الأول من المتنازعين



والجواب ان ذلك محمول على انه ضروري او نادر وليس فيه اعمال  
**ضعيف دون قوي** اذ كل من القليلين قوي لكونهما لفظيين  
 فهما متساويان في العقل وان ترجح استبعثا عند الكونيين واقر اقب  
 عند البصريين وذكر ابن مالك في قوله عظمهم بالذي حتى عواهم  
**فكنت ما كنت في عني وذي ريب** من هو من اول البسيط وقد تقدم  
 الكلام عليه في الباب الاول في حتى من حرف الحاء انه يروى عواهم  
 اي ما بعد حتى في البيت بالوجه الثلاث فالجر على ان حتى جاره  
 والنصب على انها عاطفة والرفع على انها ابتداءية وما بعدها مبتدأ  
 خبر متخذ وفان **تنت** رواية الرفع فهو من الوارد من النوع  
 الاول اي ما خولف فيه مقتضى الشرطين وذلك لان الجر فيه غير  
 مذكور ففيه عيشة العامل الذي هو حتى والفعل للمعل وقطعه عنه  
 واعمال الضعيف وهو العامل المعنوي مع امكان العامل اللفظي وقد اورد  
 عليه بان الشك في رواية الرفع مع قرينة ابن مالك وهو الامام الثقة  
 بشوئها غير مناسب وايضا هو قد جزم في فصل حتى بها فقال وقد  
 قرئ بالوجه الثلاث والنشد واجيب بان قرينة ابن مالك  
 برواية الرفع وجزم المصلا لا يقتضي ثبوتها بمعنى صحة والتدود  
 في الصحة **الشذوذ** اي في الغليل من الكلام لا في الضرورة اذ  
**ضرورة تمنع في الجر والنصب** وقد روي وهذا مبني على ان الضرورة  
 ما لا مندوحة للشاعر عنه بيان انه قد نظن ان الشيء مر باب  
 المحذف وليس منه جرمت عادة الخويين ان يقولوا **بحذف**  
**المفعول اختصارا** وتارة واقتصارا اخرى ويريدون بالاختصار  
 المحذف لوليل لان المحذف لوليل ثابت بمعنى وانما اختصر من  
 اللفظ وبالاقتصار المحذف لغريد لوليل ويشلون بكوا واشربوا  
 اي او قعوا هذين الفعلين تطوي ذكر الماكول والمشروب اذ  
 لا غرض بتعلق ببيتها واقتصر على ايقاع الفعل وقول العرب فيما  
 يتعدى الى اثنين من لسمع جمل اي يكن منه خيله وظن ويجعل  
 مما يتعدى الى اثنين وانما سمع من باب الاختصار والتحقيق ان  
 يقال انه تارة يتعلق الغرض بلاعلام مجرد وقوع الفعل من غير  
 تعيين من اوقعه او من اوقع عليه وانما يكون المراد بيان وقوع  
 ذلك الحدث مطلقا على العتدين **فما بمصدر** مستند الى فعل كون  
 عام في عبادته قلب والاصل قبحا بفعل كون عام مستند الى مصدر

ذلك الفعل فادخل الباعلي ما حقه ان يدخل عليه الى وبالعكس والشايع  
 قدر القلب في قوله مستند الى فعل كون عام فقط والصواب ان يقال  
 فيما بمصدر مستند اليه فعل كون عام قبل النقر بالاول اولى من الثاني  
 وتعبيره بالصواب ليس بصواب الاعلى راي من رد القلب في الكلام  
 مطلقا او على ان يريد بالصواب ما يقابل القلب **فيقال جصل**  
**حريقا ونهب** وتارة يتعلق بالاعلام مجرد ايقاع الفعل فيقتصر  
 عليها ولا يذكر المفعول ولا ينوي في الكلام اذ ينوي كالشايبة  
 ولا يستوي هذا المفعول **نحو** وقالان الفعل ينزل لهذا القصد  
 منزلة ما لا مفعول له وهذا معنى قولهم ينزل الفعل المتعدي  
 منزلة الفاعل ومنه اي وزيا ب الاقتصار قوله تعالى **الذي عني**  
 وعيت هل يستوي الذين يعملون والذين لا يعملون وكلاهما اشروا  
 ولا تفرقوا واذا رايت ثم ترايت فالتصديق في هذه الافعال كلها الى ايقاع  
 فاعلمها اذ المعنى راي الذي يفعل الاحياء والامانة وهل يستوي  
 من يتصف بالعلم ومن يتف عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب  
 وذا رواه السيراف واذا حصلت منك رويت هناك ثم اذا كان المقام  
 خطايا يكتفي فيه بالظن افا الغرض المذكور مع التعميم في افراد الفصل  
 د فالحاكم اللانهم من جهة على فرد دون فرد نص عليه السكاكي وتحقيقه  
 ان معنى يعطي من قولنا فلان يعطي بفعل الاعطاء وتوخذ هذه الحقيقة  
 فالمصدر معرف بالام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطا على استغراق  
 الاعطائات ولا ينافي افادة التعميم في افراد الفعل كون الغرض بثبوت  
 لفاعله مطلقا اذ معنى الاطلاق ان لا يعمد بعموم افراد الفعل او  
 خصوصيتها ولا تعلقه بمن وقع عليه لا يندلزم من عدم كون الشيء  
 معتبرا في الغرض عدم كونه مفاد امن الكلام وانما المنا في التعميم اعتبار  
 عدم العموم والفرق واضح وقد يقصد ايجاد حقيقة الفعل نفسها  
 بلا تعميم كما في قوله تعالى وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم **ومنه**  
 اي ومن باب الاقتصار على **الاصح** قاله ذلك اشارة الى الخلاف  
 الواقع في هذه الآية كما سنبينه ولما ورد ما مدين **الاجبة**  
 الا ترى انه عليه السلام انما رجمها اذ كانتا على صفة الزيادة  
 وقومهما على السقي لا يكون مزاودهما عتلا وسقيهما ابلا وكان  
 المقصود من لا نسقي الفعل الذي هو السقي لا المسقي ومن لم يسل  
 جعل الاية من باب الاختصار وحينئذ قد يسقون ايلهم وتزودان



**غنمها ولا تسقي غنمنا** قاله المولى السعد في موطئه واما قوله تعالى وما ورد ما  
 مدني وجد عليه امه من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تزودان  
 فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه المقصد  
 الى نفس الفعل وتزويله منزلة اللام اي يصدر منهم السقي ومنها الزود واما  
 ان السقي والمزود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل توهم خلافه  
 اذ لو قيل او قد يسقون ابلهم ويذودان غنمها التوهم ان الترجيح  
 عليهما ليس من جهة انهما على الزود والناس على السقي بل من جهة ان مذود  
 غنم ومستقيم ابل لا ترى انك اذا قلت ما كنت تمنع انك كنت منكرا  
 المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الا وهو من حيث هو منع  
 الى انه لم يرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم ويذودان غنمها وكذا  
 سائر الافعال المذكورة في هذه الآية قال التفاريزي وهذا اقرب الى  
 التحقيق لان الترجيح لم يكن من جهة صدور الزود منها وصدور السقي  
 من الناس بل من جهة ذودها غنمها وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانت  
 يذودان غنمها وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهم مثله  
 لترجح الترجيح فليتأمل نفسه دقه اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل  
 في كلام الشيخين وعقلهما بالجمهور فاستحسنوا كلامهما وفي شرح المفتاح  
 لسيد المحققين ما مضى وتقدير المعامل في الافعال الاربعة اعني يسقون  
 واخوانه ليس في تلك الغاية من الوضع لاحقا لها المقصد الى نفس الفعل  
 كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانها اعتبارا ان المفعول  
 هو ابل والغنم مثلا واحدها مقابل المخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون  
 ابلهم ويذودان غنمها لا وهم ان ترجم موسى عليه السلام كان من اجل  
 ان سقيم ابل ومذودها غنم وليس كذلك فانهما لو كانتا مذودات  
 ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهما كان الترجيح باقيا على حاله والمصاعف  
 ان المفعول هو الغنم المضافه والمواشي المضافه اليهم وانما بل بينهما  
 باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الا انها لو كانتا  
 تذودان اي مواشيهم وكانوا يسقون غنمها لم يكن هناك ترجيح فلا يصح  
 ان يقال ان ترجمه كان لاجل انها كانتا على الذود والناس على السقي وهذا  
 او في نظر اوضح معنى وتحقيق الكلام كما قال ايضا في حواشي المطول ان  
 الشيخين اعتبارا ان المفعول هو ابل والغنم مثلا واحدها مقابل  
 الآخر وجعل ما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه  
 بل هو باق على حاله واحده مع تقدير المفعول فلو قدر في الآية

المفعول لا يدرى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل  
 الفرض لكان الترجيح باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى ان مفعول  
 غير الغنم المضافه اليها والمواشي المضافه اليهم وكل واحد منهما مقابل  
 للآخر فلو لم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى **وتارة يقصد اسناد**  
**الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكر ان اي الفاعل والمفعول**  
**نحو ولا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما احسن بيل وهذا**  
**النوع هو الذي اذ المر بذكر مفعول وقامت عليه قرينة قتل محذوف**  
**نحو ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك بقرينة ودعك والحذف**  
**لرعاية الفاصلة مع الاختصار وقد يكون مع اللفظ ما يستدعيه**  
**اي يستدعي هذا المحذوف فيحصل المجزئ بوجوب تقديره نحو هذا**  
**الذي بحث الله رسوله اي بعثه الله لاستدعاء الموصول ضميرا**  
 يعود عليه فان قلت ان فرض الكلام فيها اذ قصد اسناد الفعل الى  
 فاعله وتعليقه بمفعوله فاذا المر بذكر جزئنا بتقديره وجوب بالان يقتضي  
 القصد سواد وجد في الكلام ما يستدعيه كما في هذه الآية ام لا كما في هذه  
 ما ودعك ربك وما قلى قلت لما كان قصدا لاسناد والتعليق  
 امر اقاما بالمتكلم غنيا عن السامع احتج الى ما يستدعيه في اللفظ  
 عند ايراد جزم السامع به **وكل وعد الله لمخسبي اي وعده**  
 لان المتبادر يستدعي من خبره للمخسب ضمير رابطا **وما شئ حيث عشتاح**  
 هو مخزيت من اول الواو مصدر حيث حتى تمامه بعد عذ وقت  
 تقدم الكلام عليه في الاشياء التي تحتاج الى الرباط اي وما شئ حيث  
 لان الموصوف بحاله يستدعي من رابطا ايضا **بيان مكان المفعول**  
**القاس ان تقدير المعنى في مكانه الا ضللي اي في موقعه الذي يستحقه**  
**في الكلام لا او مخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء**  
**في غير محله فيحذف في المفعول في نحو زيد والت مقدم ما عليه اي على**  
**تقديره موصوف بحاله لان رتبة العامل المتقدم على المفعول وجوب الينا يتوهم**  
**تقديره موصوف بحاله وقالوا لا بد من الاختصاص حينئذ وليس كما**  
**توهموا وانما يرتكب ذلك اي تقديره موصوف بحاله عند تقديره لا عند**  
**لما منع يمنع من التقديم ككوت المفعول ذا صداره وعند اقتضاء الامر**  
**معنوي كما لا اختصاص الا عند وجود المقتضى لذلك وقد وانتم**  
**هو على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تقديره لا عند**  
**اقتضاء امر معنوي لذلك في وجه اعتباره علمه فقبل وجهه**



ان كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخرا عند عدم ما يقتضي تأخيره عند  
فوجب تقديره مؤخرا مقدما في تلخيص المفتاح واما نحو زيد اعرفته  
فتاكيد ان قدر المفسر قبل المنصوب والا فتخصيص قال التفتازاني في  
شرح المعروف بالمطول لان التقديم على المؤخر وقت كان التقديم على المذكور  
كما في اسم الله فهو زيد اعرفته يحتمل التخصيص ويجوز التاكيد لكن  
اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدم بعد المنصوب في ابلغ في الاختصاص  
من قولنا زيد اعرفته لما فيه من التكرار المعيد للتاكيد ومعلوم ان  
ليس المقصود التخصيص الا لتاكيد على تاكيد فيقوى بازدياد التاكيد  
لا محالة **فالاول** وهو ما تقدم فيه الاصل **اهم** رايته فان تقديره  
اهم رايته **اذ لا يعمل في الاستفهام** ما قبله لما له من الصدارة  
فلا يقدّر مقدما ونحو **اما** **ثم** **فهد** **بينا** **هم** **فمن** **نصب** اي في قراءة  
من نصب ثم فانه يقدّر المفسر مؤخرا **اذ لا يلى** **اما** **فصل** لان الفعل  
ليس ما يفصل بين اما والفا ومن هنا قيل ان التركيب لا يفيد الا التماسا  
والذي فيهم من كلام السعدان واما ثم فهد بينا هم فمن باب التفسير  
ولا تقديم المفعول فيه للتخصيص فانه قال في مطوله وتحقيق هذا المقام  
ان قولنا اما زيد فهد بينا بوقوع قيام زيد ولزومه لانه جعل الجزم  
لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فقدر في المزموم  
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ما لزوم القيام وهو زيد  
العالو فانه بان ما بعد ما لازم لما قبلها التحصيل العزمي الكلي اعني  
لزوم القيام لزوم والافلس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزم  
فحصل التخفيف واقامة المزموم في قصد التكلم اعني زيدا مقام  
المزموم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزم الجزاء مقام  
الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزما التزم حذفه ينبغي ان يشغل  
بشيء اخر وحصل ايضا الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها  
اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا تقدم على الفاء من اجزاء  
الجزء المفعول والظرف وغير ذلك من المولات مما يقصد لزوم  
ما بعد الفاء ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير  
هذا الموضع لان التقدير لا يعمل هذه الاعراض الممهدة فيجوز تخصيصها  
الفاء لما عرفت فظهر ان هذا المحقق ان مثل هذا التقديم ليس  
للتخصيص لظهور ان ليس العرض انا هديا ثمود دون غيره ثم رد على  
من سخره شواك او افراد الغير بالهداية بل اقامت الهداية لهم

ثم الاخبار عن موطنهم على وجه التاكيد لا ترى انه اذا حاك زيد  
وعمر ثم ساكن سائل ما فعلت بهما فانك تقول اما زيد فاكرمته واما  
عمر فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لان السائل لم يكن عارفا بشئ  
الاكرام والاهانة لهما امر لاحدهما **وكذا قد من في نحو في الدار زيد** قدم  
ذلك في اخر الباب الثالث **ان متعلق الظرف بقدر مستوخر عن زيد**  
**لانه في الحقيقة الخبر** ولتسمية الظرف خبرا على الجواز لانه متعلق بالخبر  
واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا ما يعارض هذا الاصل  
وهو انه يحتمل تقدم مقدم المعارضة اصل اخر وهو انه عامل  
في الظرف واصل العامل انه يتقدم على المفعول فيتساوى التقديمان  
الاهم **الا ان يقدّر المتعلق فعلا** **يجب** **التاخير** **لان الخبر والفعل**  
**لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا** ليل يلائم المبتدأ بالفاعل وقد يدعى  
ترجيح الاصل الاول على الثاني بهذه الصورة فيسقط المعارضه اذا  
قلت ان خلفك **زيدا** **زيدا** **وجب** **تاخير المتعلق** اي متعلق الظرف  
فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها وتقديره مقدما  
يؤدي الى ذلك واذ افلت كان خلفك **زيدا** **جازا** **الوجهان** **تقديره**  
**مؤخرا** **وتقديره مقدما** **ولو قدرته** **فعلا** **لان خبرا** **كان يتقدم مع كونه**  
**فعلا على الصحيح** **اذ لا تلبس الجملة الاسمية بالفعلية** **والمانع** **من تقدم**  
**الخبر الفعلي** **انما هو** **حصول** **اللباس** **بين** **الخطين** **بتقدير التقديم** **حيث**  
**لا لباس بينهما** **يجوز** **التقديم** **في** **نحو** **زيد** **قام** **لمتنع** **التقديم** **اذ لو قدم**  
**فقبل** **قام** **زيد** **لم** **يدير** **هل** **لجملة** **اسمية** **بتقدير** **زيد** **مبتدأ** **او** **فعلية**  
**بتقديره** **فاعلا** **وفي** **خوكان** **زيد** **يقوم** **لا** **متنع** **التقديم** **اذ جملة** **الخبر**  
**فيه** **فعلية** **قدمت** **الاسم** **واخرته** **فلما** **انقضى** **المانع** **ثبت** **الجواز** **وقد**  
**اورد** **على** **هذا** **ان** **لقابل** **ان** **يقول** **اللباس** **حاصل** **بالنظر** **الى** **ما** **دخل**  
**عليه** **الناسخ** **فانه** **مع** **تاخير** **زيد** **يحتمل** **ان** **يكون** **هو** **مع** **رافعه** **وهو** **يقوم**  
**جملة** **فعلية** **خبر** **عن** **ضمير** **شان** **دخلت** **عليه** **كان** **فاستوفى** **فيها**  
**ويحتمل** **ان** **يكون** **مبتدأ** **مؤخرا** **الخبر** **عند** **بالفعلية** **المقدمة** **عليه**  
**وهي** **يقوم** **وليس** **يظهر** **ضمير** **شان** **والفرق** **بين** **الخطين** **قبل** **دخول** **الناسخ**  
**عليها** **ثابت** **ودخوله** **لا** **يعبر** **ما** **كانتا** **مختلفتين** **به** **باعتبار** **تقوى**  
**الحكم** **وعدمه** **فيجوز** **التقديم** **موقع** **في** **اللباس** **بعد** **دخول** **الناسخ** **ايضا**  
**على** **ان** **ابن** **عصفور** **صح** **منع** **التقديم** **في** **خوكان** **زيد** **يقوم** **قال** **لان**  
**الذي** **استقر** **في** **باب** **كان** **انك** **اذ** **احد** **فمنها** **عاد** **اسمها** **وخرجها** **الى**



المستدل والخبر ولو اسقطتهما في كان يقوم زيد لم يرجع الى ذلك لاجب  
 بان احتمال كون اسم كان هذا ضمير شان احتمال بعيد لا يعود عليه  
 فقد مضى في الباب الرابع فيما يعود الضمير فيه على متاخر لفظا ورتبة  
 انه لا ينبغي الحمل على ضمير الشان اذا امكن عزم وتفضيل القول للسهولة  
 ان خبر كان اذا كان جملة في توسطه ثلاثة اقوال الاول للكوفيين  
 المنع مطلقا اسمية كانت الجملة او فعلية رافعة ضمير الاسم  
 او غير رافعة الثاني لابن السراج وصحاح ابن مالك الجواز مطلقا الثالث  
 ان تكون الجملة فعلية رافعة ضمير الاسم المستتر فيها فيمنع التقديم  
 ويمنع ان لا يكون كذلك فيجوز **والثاني** وهو اقضية الامر المعنوي  
 التأخير نحو متعلق بالنسبة الشريفة فان الرمح في قدره  
 موحرا عننا لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى اي وباسم  
 العزى كن افي الكشاف بفعل كذا فينوزحون افعالهم عن كذا ما اتخذوه  
 معبورا لثغما لثانها بالتقديم فوجب على الموحدان يعنفق  
 ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك دون تلك الجمادات التي  
 لا تملك نفعا ولا ضررا فحق الحق بذلك الصنع منهم ثم اعترض باقرا  
 باسم ربك لظهور تعلق الجار بلفظ اقرا المتقدم عليه فلو كان التقديم  
 مقيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم  
 ربك لان كلام الله احول رعاية ما يجب رعايته واجاب بانها  
 اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم معنياته  
 اهم من الامر باختصاص القراءة المنفرد على تقدير المتعلق متاخر  
 اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله اهم منه واجاب  
 السكاكي بتقديرها متعلقة باقرا الثاني والاول لا متعلق به  
 ومعناه او جدا لقراءة كما يقال فلان يعطى اي توجد الاعطاء في  
 المطول على ان تعلق باسم ربك باقرا اي الثاني تعلق المفعولية ودخل  
 الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الحظام واخذت  
 بالحظام واعترضه بعض العصر باني هو الشيخ شهاب الدين الحلبي  
 الشهير بالسماين صاحب التفسير المشتمل على الحفظ ذكره في اغرابه  
 وعبارته وفي هذا نظر لان الظاهر على هذا القول ان يكون اقرا الثاني  
 توكيدا للاول فيكون قد فصل عمول الموكد بينه وبين ما ذكره مع  
 الفصل بكلام طويل باستلزام الفصل بين الموكد وتاكيد عمول  
 الموكد اي الفصل بين اقرا الاول واقرا الثاني بعمول الذي هو الجار

والجور وهذا سبب منه اذ لا توكيد هنا لانه لو كان توكيدا لكان  
 لفظيا وهو عبارة عن تكرير الاول بعينه لكنهما مختلفان اطلاقا  
 وتعيينا كما بينه على ذلك بقوله بل امر اول بالاجاد القراءة وهو امر  
 عطاوق وثانيا بقراءة مقيدة وهو امر مقيد فاختلعا ونظير الذي  
**خلق خلق الانسان** فان خلق الاول معناه اوجد الخلق وهو مطلق  
 والثاني واقع على مفعول فهو مقيد ومثل هذا لا يسميه احد توكيدا  
 لما عرفت والاحسن كما قال السعدان اقرا الاول والثاني منزلات  
 منزلة اللانهم اي ادخل القراءة واجدها او المفعول محذوف في كليهما  
 اي اقرا القران والبال للاستعانة او الملازمة اي مستعينا باسم ربك  
 او متبركا ومتديا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية  
 من الشهور ان يحصل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق  
 الاول قوله باسم الله ثم هذا الاشكال يعني لزوم الفصل بين الموكد  
 وتوكيد لا فم له اي لهذا المعنى على قوله ان الباء متعلقة باقرا  
 الاول فانه اثبت ذلك في اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لا يزال  
 لان تعيين الثاني اي اقرا الثاني بهذا الفاصل بينه وبين الاول  
 اذا منع من كونه توكيدا للاول لان تعيين الثاني اي اقرا الثاني  
 بهذا الفاصل بينه وبين الاول اذا منع من كونه توكيدا للاول  
 فكذا لتعديد اقرا الاول يمنع من كون اقرا الثاني توكيدا  
 قال المحشي واما ما وقع في كثير من النسخ ورايته مصححا عليه  
 في هامش نسخة بخط المصنف لكن بخبر خطه وهو ان لتعديد الثاني  
 اذ لم يمنع من كونه توكيدا فكذا لتعديد الاول فليس بظاهر ولو سلم  
 ان هذا الاشكال ليس ملازم له ففصل الموصوف من صفته  
 بعمول الصفة جائز باتفاق كبريت برجل عمر اضارب فكذا  
 في التوكيد يجوز الفصل عمول الموكد بينه وبين توكيد وقيد  
 جاء الفصل بين الموكد والموكد في قوله تعالى ولا يحزنك وير  
 بما اتفق من كلامه فيمن رفع كلامه على انه توكيد لضمير يرضيت  
 مع انهما مفردان وما نحن فيه جملتان والجمل اجل للفصل  
 من المفردات لان الاصل فيها الاستقلال وقال الرازي هـ  
 اذ ن ظلت الدهر ابكي اجمعها هو بيت من مشطور الرحمن  
 قال الجلال لا تعلم قاييله واوله هـ  
 باليتني كنت صبيانا ضعا هـ تخملي الزلفاء اكعا هـ



اذا ايكبت قلتني اربعا **اذن ظلمت الدرهم اكي اجمعا**  
 والزلفا بذال مجمدا فاسم امراه والحول العام والسنة واربع  
 صفة محذوف اي فصلات اربعا وقد استشهد النجاة بالاميات  
 على تأكيد النكرة وهو حولا وعلى التأكيد ما كتع غير مسبوق باجمع وما  
 جمع غير مسبوق بكل وعلى الفصل بين المؤكد والمؤكد بقوله ايكبي  
**تنبه** ذكر والله اذ العتق من شرط على آخر نحو ان اكلت  
 ان شربت فانت طالق فان الخواب المذكور للسابق بينهما وجواب  
 الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه قال الرضي  
 ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط  
 الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية  
 نحو ان دخلت فان سالت فلك كذا وان سالت فان اعطيتك فعلى  
 كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الفاء اداة للشرط الثاني  
 لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعنى الشرط  
 الاول مع الجزاء لا خير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء وهو ينزله  
 والله ان اتيتني لايتنك فاني بالشرطين لفظا اولهما معنى ومثله  
 ان شئت ان تترى ترحم فان شئت ترحم وكذا اذا كان اكثر من شرطين  
 نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني  
 اعطتك فقولته فان سالتني مع الجزاء وجواب فان لقيتني مع جزائه  
 جواب ان دخلت وعلى هذا ففسر ان كان هذا كلامه وقال ابن عصفور  
 اجتماع شرطين فصاعدا بمنزلة اجتماع القسم والشرط في انك تبي الخواب  
 على المتقدم ويحصل الذي يليه محذوف والدلالة الشرط المتقدم وجوابه  
 عليه ولا بد اذ اذ ان يكون فعل الشرط المتأخر ما صيا لا محذوف  
 للجواب فنقول من اجابني ان ادعوتني احسنت اليه فتكون احسنت  
 اليه جواب من وجواب ان يعني عندي من وجوبها والتقدير من  
 اجابني احسنت اليه ان دعوتني فتكون من اجابني احسنت اليه  
 هو جواب ان حتى كانت قلت ان دعوتني من اجابني احسنت اليه  
 فاذا وقع منه الدعاء الشخص واجابة ذلك الشخص بعد دعاياه  
 وجب عليه الاحسان له لان جواب الشرط في التقدير بعد الشرط  
 وعلى هذا الذي ذكرته بحري الشروط وان كثرت فاذا قال الرجل  
 ان اعطيتك ان وعدت ان سالتني تعدي حري فليس يعنى العبد  
 الا ان يتا باخر الشرط فتكون مبداه فعله فان ساله ثم وعده

ثم اعطاه لزم العتق وان وقعت الشروط على غير هذا الترتيب لم يلزم  
 العتق وذلك انه قد تقدم على الجواب ثلاثة شروط لجعل الجواب  
 للشرط الاول وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط المتقدم  
 وجوابه عليه واذا كان دالا عليه ومعنى ما عند فهو جوابه والمعنى  
 ولما كان جواب كل شرط بعد وقوعه وان تقدم عليه لفظا جرى  
 في المعنى على ان يتاخر بعد حتى كما ند قال ان سالتني فان وعدت  
 فان اعطيتك تعدي حري قال الفريسيات عن هذه المسئلة  
 عدة من الفقهاء فقال بعضهم كما قدمنا وقال بعضهم اذا وقع فعل  
 الشرط الاول ثم فعل الثاني ثم فعل الثالث لزم العتق وقال بعضهم  
 ايا ما فعل قدم او اخر لزم العتق انتهى ثم صح هذا المذهب الاول وبطل  
 المذهبين الاخرين وقول ابن مالك في تسميته ان يوالي شرطان او قسم  
 وشرط استغنى بجواب سابقهما اي فيحصل الجواب المذكور من الشرطين  
 المتواليين لا للثاني وهو وجوبه دليل لجواب الثاني وكذا الكلام في  
 الشرط والقسم المتولين وهذا يقتضي ان الشرط الثاني لا جواب له  
 فانه قال اذا توالى شرطان دون عطف فالثاني معتد للاول كتقيد  
 بحال واقعة موقعه والجواب المذكور والمدلول عليه الاول والثاني  
 مستغنى عن جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له وهو الحال في المثال  
 المذكور كما انه قال ان اكلت سارية فانت طالق فهو موافق لما ذكره  
 المصنف من اشتراط المؤخر وتأخر المقدم ولكن يخرج بحال يخرج  
 ويخرج المصنف هو يخرج الجمهور وهو اول من يخرج لان لا يطرد الا  
 حيث يمكن اجتماع الفعلين كالمثال السابق اما اذا قيل ان قلت  
 ان قدمت فانت طالق فانه لا يمكن ان يعدرني ذلك ان قلت قاعد  
 فتدبر كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم والشرط انه للقسم السابق  
 وهو من جوابه جواب للشرط ولهذا قال المحققون الفقهاء يعني بقسم  
 طابعتا الشافعية لان الحكم في مذهبهم في المثال المذكور هو ما ذكر  
 انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم فلا تطلق حتى تشرب  
 او لا ثم تاكل ثانيا وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فانت  
 اكلت فانت طالق ذكر الشافعية خلكان في تاريخهم وفيات الاعيان  
 في ترجمة العلامة ابن الحاجب انه دخل عليه مرة لاداء شهادة فساله  
 عن وجد قول الفقهاء فيما اذا اكل قال ان شربت ان اكلت فانت طالق  
 انها لا تطلق حتى تاكل وتشرب فاجاب بجواب ثم ذهب وارسل اليه



بجواب حسن كتيبه قال الشارح وقد ظفرت مدع هذا الجواب وحاصله  
على ما في ذكره انه قد وجد في هذه الصورة شرطان وليس بينهما ما يصلح  
للجواب الا شي واحد فلا يخافوا ما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه  
لما يلزم عليه من اجتماع عامين على محمول وهو باطل واما ان يجعل جوابا  
لواحد منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الايتان بما لا يدخل له في الكلام  
وتركه ماله مدخل فيه وهو عيب وان يجعل جوابا للثاني دون الاول  
وهذا لا سبيل اليه لا يلزم حينئذ ان يكون الثاني وجوابه جوابا  
للاول فيجب الايتان باللفظ الرابطة ولا فتعني القسم الرابع وهو ان يكون  
جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب فالاصل  
ان اكلت وان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق  
حتى تاكل ثم تشرب فكذا اما هو فعنه قال الشارح وانما قصد الشيخ  
توجيه المسئلة على مذهب الشارح والافلا يخفى ان مذهب هو وهو  
مذهب مالك انها تطلق سواء انت بالشراطين مرتين كما هي في اللفظ  
او عكست الترتيب وبعض اصحابنا يوجد ذلك بان على حذف واو  
الحطوف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت ما يغرب الود  
في فواد البيت ثم قال ولا ادري وجد اشتراط اهل اللذين فعلهما  
للمجوع الامر في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول  
محمدا وفامد لولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان  
شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقربته ولا محذور  
فيه بل هو سهل من قد يرمي لما فيه من الحذف والعنصل بين الشرط  
الاول وجوابه بالشرط الثاني انتهى وقد قرر المحسني وجد الاشتراط  
المذكور في وقوع الطلاق بانهم لم يشترطوا ذلك فان ارفعوا الطلاق  
بانهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محمدا وفامد لولا عليه بجواب  
الثاني لور وقوع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع وان  
اوقوه بالثاني فقط لزم الغا الاول وعدم اللفظ ولو من وجه  
اولى من اللفظ بالحكمة وما ذكرنا قول محقق الفقهنا قال له الحنفية  
ايضا في كتبهم انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم الا اذا  
نوى ابقاء الترتيب فتصح نيته وعزاي يوسف ان ذلك اذا لم  
يكن الترتيب معتادا اخوان كمتك ان دخلت فحبدى حروا شربت  
ان اكلت فانت طالق لان الكلام في العرف بعد المحمول والشرب  
بعد الاكل وما نقله عن ابي يوسف عزى الى الفراء في الكوكب الدري

للمال الاسوي بعد ما بين ان في مسئلة الاعتراض شرط على اخر مذهبين  
احدهما وهو ما جزم به ابن مالك ان الشرط في موضع تقسيم على الحال والظن  
وهو ما صح في الامتنان ان المذكور ثانيا تقدم في المعنى على المذكور  
اولا وان تاخر في اللفظ لان الشرط الثاني قد جعله شرطا لجميع ما قبله  
ومن جملة ذلك الشرط الاول مانعه ورايت في كلام بعضهم مذهب  
ثالث اعزاه الى الفراء انه كان بينهما ترتيب في الحادة كالاكل مع الشرب  
تقدم المعتاد تقديري وان لم يكن فالمقدم هو الثاني ثم قال اذا علمت  
ذلك فقد اختلف اصحابنا في المسئلة على ثلاثة اوجه وقد بسط  
الرافعي الكلام على ذلك في تعليق الطلاق فقال الظاهر الذي ذكره  
للمجور انه لا بد من تقدم الثاني على الاول سواء كانا متقدمين او  
متأخرين او متفرقين وسواء كانا متفقين او مختلفين كان واذا  
لان التعليق يقبل التعليق فعلى هذا لو قدم الاول لم يثبت قال  
في النتمه ويحل اليامين لانها انقضت على المرة الاولى وفي فتاوى  
الفقهاء انه يشترط تقديم المذكور اولا وهو غريب وذكر الفراء الى  
في الوجوه نحوه وهو محمول على سبق العلم وبدل عليه انه في البسيط جزم  
بالمعروف ومال الامام الى انه لا يشترط ترتيب اصلا انتهى وما صح  
هنا من وجوب تقديم الثاني قد خالفه في كتاب التندبير واجاب  
بالعكس واما استعجاب الوجه الثاني حتى انه نسب الفراء الى احتياجه  
الى سبق العلم فهو الغريب فان الامام في النهاية قد جزم به وزاد على ذلك  
فنقله عن الصحاح ثم ذكر البحث الذي نقله وهو لاكتفاء وقوعهما  
كيف كان ونقله ايضا القاضى حسين في تعليقه ثم قال والعرايتون  
قالوا بعكسه ولخص القول ان في هذه المسئلة ثلاث مذاهب  
الاول ما ذكره المصنف وهو المختار والثاني ان الطلاق معاق على حصول  
الشراطين سواء وقع على ترتيبهما في اللفظ ام لا مجتمعين ام متفرقين  
وهذا مذهب مردود لاننا ملنا كلام العرب في ذلك فوجدناهم  
لا يستعملون مثل هذا التركيب الا والحكم معاق على مجموع الامرين  
بشرط تقدم المؤخر وتاخر المقدم فوجب للحل على ما بينت في كلامهم  
كالبيت الذي ياتي وغيره الثالث ان الجواب للشرط الثاني  
وهو وجوابه جواب الاول فبراعى حينئذ الترتيب اللفظي فاذا  
اكلت ثم شربت يقع الطلاق والا فلا وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا  
منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصيحتي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله



يريد ان يفويكم وفيه نظرا له يتوال اي في الالية شرطان وبعد  
**جواب كافي المثال** جعلهم الايد من مسيلة الاعتراض واقع في كتب  
 المذهب ونص عليه في النفاسير وكذا قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان هبت  
 نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكها وقال المحشي لمرار في كتب  
 الفقهاء الخفية ان هذه الالية من توالي شرطين وبعدهما جوابا من  
 تواليهما وقبلهما جواب وعبارة بعضهم ان ذكر الجزاء مقدم على الشرط  
 كقوله انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت فلانا جعل الشرط  
 الاخير مقوما في التقدير ويكون شرطا لانعقاد اليقين والشرط  
 السابق شرط للحث فاذا تحلت فلانا بنعقد اليقين ثم اذا دخلت  
 الدار يقع الطلاق وان ذكر الجزاء جزاء عن الشرطين بجعل الشرط الاول  
 مع الجزاء جزاء للشرط الثاني على التقديم والتأخير ان صلح لذلك  
**وكما في قول الشاعر ان يستعشوا بنا ان تدعروا بعدوا منا**  
**معاقل عزنا بها كرم هو من اول السيط قال العيني ولم يسهم**  
 قايمة والاستغاثة طلب الاغاثة يقال استغاثني فاغثته اغاثة  
 ومخوثة والاسم العياث بالكسر وعوث يفوشا قال واعومثاه  
 والاسم القوث وتذعروا بضم او له معنى للمفعول من الذعر بضم الجيم  
 وسكون الهمزة الحرف والمعاقل جمع معقل كجلس وهو المجاوزانها  
 زبنا من الزين خلاف الشان **وقال ابن دريد في مقصورته فان**  
**عثرته بعدها ان والت نفسي من هانا فقول لا لها عثرته**  
 بالمشقة ذلت وفي عينه الحركات الثلاث وبعدها اي بعد هذه  
 الواقعة والت بالهمز طلبت الجاه وهانا اسم اشارة للنون  
 كنه اي ان طلبت نفسي الجاه من هذه القضية فقول لا لها  
 اي لا انتكاش تذكى يقال للعائر لما تراك وهو دعاله بان يتعش اي  
 يرتفع اذ الالية الكريمة لم يذكر فيها جوابا بعد الشرطين  
 وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول  
 فينبغي ان يتقدم جوابه الى جانبه ويكون الاصل ان اردت  
 ان انصح لكم فلا ينفعكم نصي ان كان الله يريد ان يفويكم ويكون  
 مجموع الشرط الاول وجوابه المقدر المدلول عليه بالسابق جوابا  
 للشرط الثاني وان يتقدم الجواب بعدها ثم يتقدم بعد ذلك مقوما  
 الى جانب الشرط الاول فلا وحده واحلهم لم يفويكم من المتقدم من  
 الصالح للجوابية والمتأخر منه في ترتيب الحكم المذكور فان قاضي الفري

ولا ينفعكم نصي ان اردت ان انصح لكم شرط ودليل جواب والجملة دليل  
 جواب قول ان كان الله يريد ان يفويكم وتعدوا الكلام ان كان الله يريد  
 ان يفويكم فان اردت ان انصح لكم لا ينفعكم نصي ولذلك تقول لو  
 قال الرجل انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت زيد فدخلت ثم كلمت  
 لم تطلق فلم يفرق بين ما تقدم من دليل الجواب **بيان**  
**مقدار المقدور بنحو تقليله** اي تقليل المقدور ما أمكن التقليل  
**لفظي بمخالفة الاصل** ولذلك كان تقدير الاختصاص في ضرتي  
 من ان فاضربه قايما اولى من تقدير باقي البصريين **حاصل**  
**اذا كان او اذا كان قايما** رد بيت الظرف نظرا الى ان الموصوف  
 قادة يكون في المستقبل وقادة يكون في الماضي **لانه قدر اثنين**  
**وقدر واحدة** وهما المضاف والمضاف اليه وهي حاصل والمستتر  
 فيه واذا واذا كان والمستتر فيها ومقتضى تقرير الرضي انه  
 يتقدمون اذا في الجميع ويرد على مذهب الاختصاص الاول عند المصنف  
 ان فيه حذف المصدر وبقاء مفعوله وهو متع لا بد بتقدير ان الموصوف  
 مع الفعل والموصوف لا يحذف الا اذا قامت قرينة قوية عليه  
 كما قال سيبويه في ما تذكروا ان التقدير وما لا يستلزم زيد والقرينة  
 عند البصريين على تعيين ان الخبر حاصل هو الاخبار عن الضرب يكون  
 مفيدا بالقيام ولا يمكن تعييده في تقديره لا بعد حصوله فاللفظ الساد  
 مسد للخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف والاصل ضرتي  
 زيد حاصل اذا كان قايما وليس في هذا التقدير للاستقبال بل  
 هي للاستمرار كما في واذا ما عصبوا هم يغفرون تحذف بحاصل  
 كما حذف متعلقات الظرف العامة يجوز زيد عندك ثم اذا مع  
 شرط العامل في الحال واقيمت الحال مقام الظرف لما فيه من معنى  
 الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القاييم مقام الخبر فان قيل لما  
 لا يكون كان المقدر ناقصة وقايما خبرها قلنا مثل هذا المنصوب  
 لم يجز الا تكبر ولو كان خبرا لجاز ان يكون معرفة قال الرضي هذا  
 ما قيل وفيه تكلفات كثيرة حذف اذا من الجملة المضاف اليها  
 ولم يثبت في غير هذا المكان مع العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة  
 الى التامة لان معنى حاصل اذا كان قايما في معنى الناقصة ومن قيام  
 الحال مقام الظرف لا نظيره والذي اوقعهم في هذا اوقع غيرهم  
 فيما ازمهم التزام اتحاد الحال في العامل وصاحبها بلا دليل ولهم عليه



ولا ضرورة للحاكم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالك فيقول الأصل ضروي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها وهو اليها او زيد لا المصدر ثم حذف حاصل العامل في الحال فكون زيدا كما حذف في زيد عندك او في الدار المشابهة في الحال الطرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والطرف مقام العامل وذهب ابن درستويه الى ان هذا المستر لا خبر له بكونه بمعنى الفعل فعني ضروي زيدا قايما اضربه قايما وهو نحو اقيم الزيدان وذهب الكوفيت الى ان قايما حال من معول المصدر لفظا ومعنى والمصدر المذكور الذي هو المستر عام فيه والحق مقتدر بعد الحال وجوبا اي ضروي زيدا قايما حاصل وكلاما باطل بين الجمع ان معنى ضروي زيدا قايما ما اضرب زيدا القايما وهذا المعنى المنفوق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاعفشي وبينا انه مبني على مقدمه وهي ان اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير اذا استعمل ولم يعبر قرينة تخصه ببعض والتعق عليه فالظاهر انه لا استغراق للجنس اخذ من استغراق كلامهم فالمستر الذي هو مصدر اسم جنس غير مقيّد عند البصريين بحال يخصه بل بالحال عندهم قيد في الخبر فيبقى للجنس على عمومته فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال قيامه وهذا المعنى مطابق للمعنى المنفوق عليه اعني بالضرب الا زيدا واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيّد بالحال المحض له والمعنى ضروي زيدا المحض بحال قيامه حال وهو غير مطابق لذلك المعنى المنفوق عليه اذ لا يتنع حصول الضرب المقتدر بالقيام حصول الضرب المقتدر بالعقود في وقت اخر فليس في تقديرهم اذا معنى الممراد اتفاقا وهذا ايضا يبطل مذهب ابن درستويه لعدم الحصر في قوله اضرب زيدا قايما كذا قوله نجم الائمة الرضى **ولان التقدير من اللفظ** اي من جنس اللفظ المذكور كما في تقدير الاخفش **اول** من تقديرهم من غير **وكان تقديره** اي الاخفش ايضا **في انت معنى في سخان بعدك مني في سخان** وهو تقدير مضاف لما حذف الفصل الضمير المضاف اليه **اول** من تقديرهم الفارسي **انت مني ذو مسافة في سخان** لا يذ اي الاخفش قد نه مضافا لا يحتاج معه الى تقدير مني اخر يتفق به الطرف الذي هو مني والفارسي قد مر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث يكون متعلقا لذلك الطرف وعورض بان الاخفش يحتاج

الى تقدير ما يصح الاخبار اي مسافة بعدك مني في سخان واجيب بان البعد مصدر اراد به هنا محله فيصح الاخبار عنه بلا تقدير وتعلق مني به لان الطرف تكفيه راحة الفعل **ولذلك ايضا** **ضعف قول بعضهم** **واشربوا في قلوبهم الجمل بكفرهم ان التقدير** **حب عبادة الجمل والاولى تقدير الجمل قطعا** تعليل للمقتدر قبل تقدير حب العبادة اذ دخل في ذمهم الشنيع عليهم والتجمل بسوء صنيعهم فينبغي ان يكون هو المقتدر وبول عليه بكفرهم **وليس** **المشقوم عليهم مجرد حب الجمل بدون عبادة له وضعف قول** **الفارسي ومن وافقه في قوله واللاي لم يخصه** **يبين ان الاصل** **واللاي لم يخصه** **فعدم ثلثه اسما والاولى ان يكون الاصل** **واللاي لم يخصه** **كذلك فانه لو دى بغير ما قدره الفارسي** **باختصار** **وكذلك ينبغي ان يقتدر في نحو زيد صنع بعر وجميلا** **ونحو الدسوء وبكراتي كذلك** اي هذا اللفظ ولا يقتدر **وعين** **المذكور بان يقال** **وبكر صنع بعر وجميلا ونحو الدسوء** **تعليل للمحذوف** **مع غنايه في افادة ذلك المعنى على طوله** **ولان الاصل في الخبر** **الا فاد** **فتقديره جملة على خلافة ولا تدل على صرح بالخبر لم يحسن** **اعادة ذلك المتقدم بعينه** **لنقل التكرار بل كان يحسن العدول** **الى ما بودى معناه** **وتلك لا تقتدر في الامة شئ الله وذلك** **ان يجعل الموصول الثاني معطوفا على الموصول الاول فيكون** **الخبر المذكور** **وهو قوله فعدم ثلثه اسما** **لها معا وكذا التصريح** **في نحو زيد في الدار وعمرو** **فجعل الثاني عطفا على الاول والطرف** **خبر اعنيهما وفي شرح المفتاح لسيد المحققين ما يخالف ذلك فانه** **قال اذا قلت زيد عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد لها الضرب** **عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي والمزودة اخذت على عطف** **مفرد على مفرد للشارك في المسند المذكور اعني عندك كافي في ذلك قام** **زيد وعمرو ولا يكون هناك ترك مسند للفرع المذكور فقلت** **لان تقدير الكلام** **ان زيد حاصل او حصل عندك وفي ذلك المقتدر** **مستتر ارجع الى زيد وقد انتقل الى الطرف فلا يصلح خبر عن عمرو** **مخلاف قام فيما ذكرت من المثال فانه ان على مطابق القيام وليس** **فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو** **لم يحز اسناد قام اليهما معالا شمله على ضمير زيد وقد بحث فيه**



الشايع بان عمر اذا جعل معطوفا على زيد في قولك اريد عنك  
 ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد  
 بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث  
 هو احد المذكورين كما في قولك زيد وعمرو قائم وقياسه على زيد  
 قام وعمرو ليس يصح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف  
 بام التي هي لاحد اثنين او لاسيا وعلى هذا يشك قول المصنف وكذا  
 تصنع في نحو زيد في الدار وعمرو لان تقديره زيد حصل او حاصل  
 في الدار والعطف فيه بالواو واما الالية فان العطف فيها وان كان  
 بالواو الا انه ليس فيها ما يقتضي اختصاص الخبر بالوصول الاول  
 لصلاحيته ضمير فعدت من المجموع **ولا يتأتى ذلك في المثال السابق**  
 يعني مثال زيد صنع بعمرو وخميلا وبخالد سوا وبكر بان يعطف  
 بكر على زيد ويجعل الجملة خبرا عنهما لان افراد فاعل الفصل بام  
**نعم انك ان نسلم فيه من الحذف** اي حذف الخبر بان تقديره اعطف  
 اي عطف بكر على ضمير الفصل يعني ضمير صرح المستوفيه **المقصود**  
**الفصل بينهما** وقد علم ان العطف على الضمير المرفوع المتصل  
 مستقر ان كان او بارزا لا يصح عند الجمهور الا بعد توكيد ضمير  
 متفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم وبخاؤكم وبخاؤكم قوله ذعنتم  
 اجمعون ومن يليكم برويتنا وكذا الظاهر ان او بعد فصل بينه  
 وبين المعطوف عليه نحو جنات عدن يدخلونها ومن صلح من صلح  
 معطوف على الواو الذي هو ضمير الفاعل في يدخلونها **الفصل**  
**بالضمير المنصوب** واجاز الكوفيون وابن مالك العطف من غير  
 تأكيد ولا فصل **فان قلت لوصح ما ذكرته في الية والمثال**  
**السابق** اراد به مثال زيد في الدار وعمرو لانه هو الذي يتأتى فيه  
 ما ذكره لاذ لك المثال الذي لا يتأتى فيه **لصح زيد قائما وعمرو**  
**تقديره بزيد وعمرو قائما قلت ان سلم منحه فلقم اللفظ**  
 اذ هو في صورة الخبر وعن الواحد بالاثنيين وفي قوله ان سلم اشارة  
 الى امكان جوازه قال في الايضاح لا يجوز زيد قائما وعمرو  
 قال ابو حيان واجاز ذلك بعض اصحابنا مستند لا يقولهم انت  
 اعلم وزيد كانك قلت انت وزيد اعلم اي مشتركان في العلم فيكون  
 اعلم خبر الهمامتين سطا بينهما فعلى هذا يجوز زيد قائما وعمرو  
 ولحق ان بينهما مفرقا فانك اذا قدرت اعلم خبرا عنهما لم يكن في اللفظ

مخالفة خبر خبر عنه متقدم بخلاف ما يتفق ويجمع فانه يظهر فيه  
 المخالفة الا ترى انه يسوغ انت اعلم ولا يسوغ زيد قائما **وهو مثبت**  
**فيما نحن بصدد** اما في الية فظاهر واما في المثال فلان لفظ  
 الظرف صلح الخبرية عن المفرد والمثنى والجمع ولا تنس ما قدمناه  
**ولكن يستهدى الجواز** انما قال ذلك لان ما نحن بصدده هو الخبر والاكرا  
 في البيت الاتي صفة لا خبر **قوله ولست معر للرجال طالمة الى**  
**ذاكر عبي الاكرمان** وخاليا هو من فاني الطويل قال العيني في الكبري  
 ولم اقف على اسم قابله والاكرمان صفة عبي وخالي وقد تقدمت  
 على احد الموصوفين وعلى ذلك استشهد به **وقد جوزوا في انت**  
**اعلم وزيد كون زيد مبتدأ** حذف خبره والكلام من عطف جملة  
 على جملة وكونه عطف على انت فيكون اي اعلم المتوسط  
 بينهما خبرا عنهما وقد عرفت وجهه **بيان كيفية**  
**التقدير** اذا استدعي الكلام تقدير بواسطة متضايعة اي مضاف  
 بعضها الى بعض او موصوف وصفة مضافة او جار ومجرور  
 مضمرة عائدة على ما يحتاج الى الرباط ولا يقدر ان ذلك حذف  
 دفعة بل على المتدرج اي شيئا استكافا من حذف كلمات  
 متعددة دفعة واحدة **فالاول نحو كالذي يغشى عليه اي كدور**  
**عين الذي** فنقول حذف اول المضاف الثاني ثانيا والثاني  
 وهو استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة **كقولهم**  
**اذا قامنا الصنوع المسكن** مني ما يشبه الصياح **اجاز بربا القرى**  
 هو من ثاني الطويل من قصيدة امر بالقيس ومعلقاته المشهورة وضمير  
 الاثنيين من قاما عائد الى ام الحويرث وام الرباب المذكورتين  
 في البيت الذي قبل هذا وهو كذا بك من ام الحويرث وجارتها ام الرباب  
 بما سئل والرباب يسكنون الهمة العادة والماسل هم معتق حجة  
 وهمة يسكنون ومهمة قال الزوراني في شرح العلاقات هو تفضي  
 السنين حل بعينه وبكرها ماء بعينه والرواية بالفتح وتضوع  
 المسكن انتشار الحنة والربا بفتح مشددة الواو **الطبعة**  
 والقرنفل ويقال فيه القرنفل قال في القاموس عرشه بسقائه  
 الهند افضل الافا وبه الحان ومنه زهر وليسى الزكر ومنه عثر  
 وليسى الانثى وزهره اذكي وكلاهما الطيف مصف للقلب والدماع  
 معولهما نافع الخفقان والضرب والحناء وهما النكهة هضوم وطها



ومقرر من مطيب به اي قنوعا مثل قنوع نسيم الصبا والثالث  
وهو استدعاء الكلام جار ومجرور ومضمر عائد الى ما يحتاج الى رابط  
كقولهم تعالى وانفقوا يومنا لا تجزي نفس شيئا اي لا تجزي فيه  
ثم حذف في حرفها بدون الضمير فنصار لا تجزيه اي فانصل بالفعل  
منصوبا عما حذف الضمير منصوبا لا يخفى منا هذا اي المحذف المذكور  
قول الاخفش وعن سيبويه انهما حذفوا فحة واحدة ونقل ابن  
السكيت القول الاول المعزول الى الاخفش عن الكسائي واختاره قال  
والثاني المعزول الى سيبويه قول نحوي اخر وقال اكثر اهل  
اللغة منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو فعل  
غريب وانما المشهور ما نقله او لا ينبغي ان يكون المحذوف مقدرا  
من لفظ المذكور ومما يمكن فيقدر في ضروني زيد قائما ضرب به  
قائما فانه من لفظ المستند واقل تقدير انما عرفت دون اذ كان  
او اذ كان لعدم كونه من اللفظ وليس باقل ويقدر اضرب دون  
اهن في زيد اضربه لانه تقدير من جنس اللفظ وان صح المعنى  
بتقدير اهن فان منع من تقدير المذكور اي من تقدير ما هو من جنس  
المذكور معني او ضنا عند قدر ما لا يمنع له منهما قال الاول نحو  
زيد اضرب اخاه يقدر فيه اهن دون اضرب لان اللان  
من ضرب اخي الانسان اهانه الانسان والامر يضرب اخي زيد امر  
باهانه زيد ولو ذهبت بتقدير اضرب فسد المعنى لان عرفت  
التكلم الامر يضرب الاخ لا الامر يضرب زيد لكن وقع في جوابي المص  
على التتميل ان لو قدرت العامل في زيد من قولك زيد اضربت اخاه  
لفظ ضربت لم يكن عندي بصدر او يكون ذلك الضرب اي المقدر  
كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا  
مخالفة لما قرره هنا من ان شرط التتميل اللفظي ان يكون طلق المحذوف  
نعني بحسب معناه كما مر قال الشاعر وفي قوله والضرب المذكور  
كناية عن الضرب الحقيقي نظر ويمكن دفع النظر بانه لم يرد بان كناية  
معناها الا مطلقا بل المراد بها عبارة عنه **فان قلت زيد**  
**اهن اخاه قدرت اهن** والثاني نحو زيد امر به يقدر فيه  
جار ودون امر به لانه لا يتعدى بنفسه والمانع هنا معاني  
كما ترى نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة  
بالجار نحو نصح وشكر فانه اذا قيل نصحت له جاز ان يقدر

نصحت

نصحت زيد بل هو اول من تقدير غير الملقوظ به لان التقدير من الملقوظ  
هو الاصل فلا يعدل عنه ما يمكن وكذا نقول في زيد اشكرت له التقدير  
شكرت زيدا فانه اول من تقدير بحدث زيدا مثله ومما لا يقدر فيه  
مثل المذكور لما منع صناعي قوله ايها المالح دلوي دونكا اذا قدر  
دلوي منصوبا بالمقدر تخذلا دونك وقد مضى البحث في ذلك  
قريبا في الشرط الرابع لا الثالث لا الشارحان من شروط الحذف  
ومما استدل المصنف قد يتوهم انه نصف بيت من الرمل وليس كذلك وانما  
هو بعض بيت من مشطور الرجز وتامة يا ايها المالح دلوي دونكا  
وقد مضى الكلام عليه مفصلا ثم وانما قاله اذا قدر دلوي منصوبا  
لانه اذا قدر مرفوعا على انه مبتدأ ودونك خبر لم يكن ما نحن فيه  
والمانع الصناعي فيه ما يلزمه من اختصار المختصر وقوله **واضرب**  
**صنا بالسيوف القوا نسبا** هو مجزئ بيت من ثاني الطويل صدره اكر وا  
جسم الحقيقة منهم وقايله العباس ابن مرداس السامي نصف قوله  
وجيا اغار واعليه فانصف الفتيين ومدهم الفريقين في كتاب ايام  
العرب لابن عبيد عزت بنو سليم ورسمهم عباس ابن مرداس مرادا  
فالتقوا نسلنا فاقبلوا قتالا شديدا فقتل من كبار مراد ستة  
وقتل من بني سليم رجلان وصبر الفريقان حتى كره كل واحد منهما  
صاحبه فقال العباس قصيدته التي على السنين وهي إحدى المتصفات  
وقبل البيت **قال ارسل الخيما مصيحا** ولا مثلنا يوم النقتا فوارسا  
وبعد **اذا ما شدة ناشدة تصبوا لها** صدور الملك والرماح المداغسا  
**اذا الخيل جالت عن صراح تكمها** عليهم فابرجع الاعواسا  
اراد بالخي خصوص قومهم واعدا هو المصيح بفتح الهمزة الذي يولي  
صبيها الغارة عليه وانتصاب جيا مصيحا وفوارسا على التمييز والكو  
اسم تفضيل من الكرم وهو الرجوع والحايه وهي المنع والحقيقة ما حق  
على الرجل حمايته واضرب ايضا فاعل تفضيل والقواسم جمع قولس  
كجوه ويقال قولس على البيضة من الحديد وعظم ناتي بين اذني  
الفرس لقول لمار مغارا عليه كالح الذي صبحناهم ولم ار اكثر منهم  
ولا احب للحقيقة ولم ار مغارا مقلنا يوم لقيناهم ولم ار اضرب  
من القوا نسل السيف والمدرك من الخيل التي الى علمها بعد قروحها سنة  
او سنتان والمدرك جمع مدرك من الخيل التي الى علمها بعد قروحها سنة  
المدرك المطاعنة ورجل دعوى مقول **الناسيب في القوا نس**



فعل محذوف اي يضرب القوانسا لاسم تفصيل محذوف لانه  
قد رنا بالتقدير اي بتقدير الفعل من اعمال اسم التفصيل المذكور  
في المفعول لانه لا ينصب المفعول كما تقدم تقريره فكيف يعمل فيه  
اسم التفصيل المقدر وقولك هذا معطى زيدا مسرع وفيها التقدير  
اعطاه ولا يقدر اي انت اسم فاعل لانك انما قررت بالتقدير اي  
فقدرت الفعل من اعمال اسم الفاعل الماضي المحذوف من ال فاننا لا يعمل  
وقال بعضهم في قوله تعالى لن نوثرك اي نوثرك على ما جانا من  
النباتات والذي فطرنا ان الواو للقسم والمخاراة للعطف على  
ما جانا فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة وهي  
جملة لن نوثرك ولكن اذا قدر الجواب يجب ان يقدر والذي فطرنا  
لان نوثرك لان القسم لا يجب ان يكون الا في ضرورة وهذا كما يجب  
تقدير جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم  
لما ظنوا انهم لما وجدوا ما ضايعا من قدر وان كان دليله  
مقتضيا لما ان دليلها لا يقتضي بها وان كانت لما ظنوا فاعطف جاني  
فالعامل فيها اهلكنا ولا جواب مقدر كقولنا اي طالب والله لن  
بصلوا اليك بجميعهم حتى اوسد في التراب ذنبتا قد مر انشاد  
هذا البيت في لو من حرف اللام والكلام عليه مستوفى ويقع في بعض  
النسخ فقال الفارسي ومثا بصوه في واللا في لم يحسن التقدير ففقد  
ملاحظة اشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صح بدقتقت  
لا سيما الفصاحة فيما هو في على درجاتها ان يقال كذلك ولا  
تغاد الجملة الثابتة التي هي جملة الخبر قال المحقق هذا بجميعه يقع في  
بعض النسخ وقد رايته على هامش نسخة بخط المصنف عليه  
لكنه يغير خطه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه  
خبرا فانها اولى قال الواسطي الاول كون المحذوف مبتدأ لان  
الخبر بخط الغايه فلا ينبغي حذفه وقال العبدى الاول كون  
خبرا حق المقابلة كونه الخبر بالنفي لان الخبر في اخر الجملة  
اسم من منه في اولها لا غتقارهم في التواني نقل القولين ابن امار  
بكسر الهمزة والزاي الحلي وبعض الفضلاء هنا سوال وهو انه قد افترق  
انه لا بد في المحذوف من استحضار صورة المحذوف ضرورة انه  
لا حذف الامع فتاقر القرينة واذا كان كذلك فكيف جاز في كلام  
واحد ان يقدر المسند اليه تارة والمسند اخرى والجواب ان جواز ذلك

باعتبار

باعتبار تعارض القرين باعتبار كل قرينة يتعين محذوف ومثال  
المسئلة فصر جميل اي سألني او امري صبر جميل او صبر جميل  
امثل او اجل من غير ومن ثم قيل ان الحذف تكثير الغايه با مكات  
حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف الذكر فانه يكون تضاعفا لحدوها  
والصبر للجميل الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح الاول بانه اكثر فالحمل  
عليه اولى وبان سوق الكلام للمرجح بحصول الصبر والاضمار بان الصبر  
للجميل امثل لا بدل على حصوله وبانه في الاصل من المصاد والمنصوبه اي  
صبرت صبرا جميلا ومعناه صبرت الصبر لا اجبار بحصول الصبر كذلك واذل  
حمل على حذف المبتدأ كنت محذورا ايضا بان تضاعف بالصبر فيتفق المعنى  
بخلاف قرينة حاله على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر  
اعني امثل او اجل قرينة اصلا واعتزض بان وجود القرينة شرط  
الحذف فيجوز لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هنا ان الانسان  
اذا اصابه مكروه فكثيرا ما نقول الصبر خير حتى صار هذا المقام  
مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وبانه اوفق بقراءة من قرأ صبر  
جميلا بالنصب فان معناها اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ  
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ التعريف فحمل الكلام على  
وجه يكون المبتدأ اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من  
قولنا صبر جميل اجمل انه اجل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا  
بل على انما اجل من الخزع وبث الشكوى كذا قرره السعد في موطأه  
ومثله في احتمال الامر قول تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة  
اي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها الايمان  
وقول باللسان لا يواظبه القلب اي لا تضيق فيه فانه لا عبوه به  
او طاعتكم طاعة معروفة اي يعرفونها بالقول دون الفعل  
وعلى ما فالحذف هو المبتدأ او طاعة معروفة امثل بكم من هذه  
الايمان الكاذبه فالحذف الخبر والايمان بفتح الهمزة جمع يمين  
ولو عرض ما يوجب التيقن عمل به لان افعال الدليل خبر من افعال  
كافي نعم الرجل زيد على بانها جملتان نعم ومرفوعهما جملة ويتعين  
ان يكون مبتدأ محذوف واوجوب الاخبار اذا لا يحذف الخبر وجوب  
الا اذا سد شي مسد ومثله في تعيين كون المحذوف مبتدأ خبيثا  
اذا اجمل على الحذف وقيل التقدير هو زيد وجزم كثير من الخوفاين  
في نحو عرك لا تغفل وايمان الله لا تغفل بان المحذوف الخبر اي عرك

القول



قسمي وايمان الله قسمي وجوز ان عصفور كونه المبتدأ والمحذوف  
 المحذوف ولذا تكلم بعدد فيما يجب فيه حذف الخبر كما عده منه ابن الجيب  
 وغيره لعدم تعيينه عنده لذكرك قال والنقد برأما قسمي ايمان الله  
 او ايمان الله قسمي انتهى فجعله ما يحتمل الامرين ولو قدر ان ايمان الله  
 قسمي لم يمنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة مثلها يجب كونها الخبر  
 على الصحيح مع ما فيه من تقليل المقدرا اذ ادراكه من بين كون  
 المحذوف فعلا والباقي فاعلا والمجلة فعلية وكونه مبتدأ والباقي  
 خبرا والمجلة اسمية فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف  
 عين الثابت فيكون هذا المحذوف حذف فاعلا محذوف وذكرك محذوف  
 في جواب من قام فان جعله خبر مبتدأ محذوف تقديره القائم زيد  
 اولى من جعله فاعلا محذوف تقديره قام زيد مع ما في جعل الجملة  
 اسمية من مطابقة الجواب للسؤال فاما الفصل فانه غير الفاعل  
 فلا يتم فيه الاعتبار المذكور اللهم ان يستند الاول وهو كوت  
 المحذوف فعلا والثابت فاعلا برؤية اخرى في ذلك الموضع او  
 بموضع اخر يشبهه او بموضع انت على طريقته فتخرج فيكون الحمل  
 عليه اولى قال اولى مما يعتد به الاول وهو الاعتقاد برواية  
 اخرى في ذلك الموضع كقراءة شعبة واي عمرو يسبح له فيها بفتح  
 الباء على البناء للمفعول والقائم مقام الفاعل هنا على ما في مدارك  
 التوفيل احد المظروف الثلاثة يعني له فيها بالخذ وكقراءة اي جعفر  
 بالمشاة الغوثية وقع الموحدة على انه مستند الى اوقات الغد والامال  
 على زيادة الباء وجعل الاوقات مسبوقة والمراد بها كصيد عليه يومان  
 والمراد حتمها قاله الزنجباني وقال ابو حيان يجوز ان يكون المفعول  
 الذي لم يسم فاعله ضمير التثنية الدال عليها يسبح اي يسبح له اي التثنية  
 كما في ليجزي يوما في قراءة من قرأ مئيتا المفعول مع نصب اي ليجزي  
 هو اي الجزاء وكقراءة ابن كثير وكذا تك بوحى اليك الموجود في نسخ  
 الكتاب وكذا تك بالواو والتلاوة بدونها والى الذين من تلك  
 الله العزيز الحكيم بفتح الحاء من بوحى وكقراءة بعضهم وهو السلي  
 والحسن وابو عبد الملك صاحب ابن عامر وكذا تك في ابن كثير من  
 المشركين قتل اولادهم بينا زين للمفعول ورفع القتل والشركا  
 ورفع القتل على انه نائب فاعل زين والشركا بفعل دل عليه زين  
 وكقولك ليبيك يزيد صارع لخصومهم من رواه مبييا للمفعول

هو صدر بيت من ثاب الطويل بحجزة ومختلط مما تطبع الطوايح وهو من  
 ابيات الكتاب وقد اختلف في قايله في شرح الشواهد للمصنف انه  
 لبيد وفي شرح ابيات الايضاح انه غنسل بن حرب ونسبه النيلي في شرح  
 الحاجب لضرار النشلي وقيل لكرث بن ضرار النشلي حكاه الزنجباني  
 وقيل لكرث بن ربهك النشلي وقيل لره بن عمرو النشلي حكاه السشارح  
 وهو من قصيدة في مريضة بن غنسل وقبله ٥  
 لعري لبيد بن ربيعة بن غنسل ٥ حشاجد نسق على الواح ٥  
 لقد كان ممن يسطر الكفن الذي ٥ اذ اصن بالحر الكفن السخا ٥  
 سقى جدبا اسير يدسقا ويا ٥ من الدلو والجوز اعد ورايح ٥  
 والمضارع الذي ليل الخاضع والخصومة متعلق به لما فيه من معنى الفعل  
 اي يبيكه من يذل ويخضع لاجل الخصومة لانه كان ملحا للادب  
 وتعلق بيديك المقدر ليس تقوى من جهة المعنى والمختلط الطالب  
 المعروف من غير وسيلة وقال شارح ابيات الايضاح المختلط الذي يسكن  
 من غير معرفة ولا يد سلفت منك اليه وحكي بعضهم اختلط فلا ت  
 فلا تامة وفادور قاف يكون المفعول المحذوف ضمير المرفع اي مختلط  
 اياه ومن تعليليه وما يصدر به قال الجلال او موصولة او تنكير  
 موصولة وعليها فلا بد من تقدير ضمير رابط ولا يخفى قلا قد المعنى  
 عليه وتطرح تذهب وتملك يقال اقلان اطاحت السنوات  
 اذ اذهبت به في طلب الرزق واهلكته والتعدير بالمضارع لاستحسان  
 هذه الحالة والطوايح جمع مطيح على خلاف القياس محذوف الزايد  
 كلوا فتح جمع والقياس مطاوح او مطيمات ولا يكون جمع طامحة  
 بمعنى هائلة او ساقطة لفساد المعنى وقد استشهد القوم بهذا  
 البيت على رفع صارع بفعل دل عليه ما قبله فانه لما قال ليبيك  
 تريد على البناء للمفعول علم ان ثم يا كيا بيك لم يدريه فتشوقت  
 نفس السامع الى معرفته فقد ران سايلا قال من يبيكه فيقتل مجيبا  
 له صارع اي سبكه صارع ومختلط لانه كان ملحا لهذا النوعين  
 فهما بيكيات وزعم بعضهم انه لا دليل في البيت لجواز كون يزيد  
 ماضي وصارع نائب فاعل بيك اي يا يزيد يجب ان يبيك بعدك  
 الدليل والمحتاج فانها قد هلكا بهلاكك قال المصم والتوجيه الاول  
 اولى لانه قد روي ليبيك يزيد صارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد  
 على انه مفعول وصارع الفاعل فلما ظهرت فاعلية صارع في هذه



الرواية استحق ان يقدر فاعلا في المعنى ليستويا فان **النقد**  
**يسمى رجال ووجه الله ورسمه شركا وهم** وزعم قطرب ان  
 شركا هم فاعل بالمصدر كما يقال جيب الركوب الغرس زيد فعل ذلك  
 التقدير الشركاء منبئون لا قائلون وعلى توجيه قطرب قائلون ميبئون  
 في القتل بالتزيين **وبكبه** وقد بحثت هذه الرواية فيها على رواية  
 البناء للفاعل يكون معرفة الفاعل كحصول لغة غير مترتبة لا ت  
 اول الكلام غير مطمع في ذكره بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في  
 في ذكره ونما فيها من تكرار الاسناد اجمالا وتفصيلا مع كون التفصيل  
 بعد الاجمال اوقع في النفس بل لا يبعد ان يقال انه يحقق الاسناد ثلاث  
 مرات اثنتين اجمالا وواحدة تفصيلا فتأمل **ولا نقد هذه المرفوعة**  
**مبتدات حذف اخبارها** اد على الشارح ان في هذه العبارة قلبا  
 فان المرفوعات حذف مبتدات لا مبتدات حذف اخبارها فقتل  
 انما تكون من باب الغلب لو كان المقصود بهما اني كون المحذوف مبتدات  
 والبواقي اخبارا وليس كذلك وانما المقصود اني وجه اخر محتمل فيها  
 وهو كون هذه المرفوعات مبتدات حذف اخبارها وقد نقله  
 ابو البقاء في الاية الاول فقال ويقتل التقدير فيها رجال الانزى ان المص  
 بن اولوية كون المحذوف مبتدات على كونه فعلا وقال انه لا يقدر فعلا  
 الا اعتضد بواحدة مما ذكر وبعد هذا فاي حاجة الى اني كون  
 المحذوف مبتدات في امثلة ما ذكر ان المحذوف فعل اعتضد بما ذكر  
 انه يعتضد به ثم ما ذا يقول الشارح في قوله بعد فلا يقدر ليقول  
 الله خلقهم لان **هذه الاسماء قد ثبتت فاعلمتها في رواية**  
**من الفعل فحين للفاعل** فلا تقدر مبتدات في رواية البناء للمفعول  
 لان في تقديرها فاعل فيها توفيقا بين الروايتين ومن جوز كون يزيد  
 منادى وليتذكر مبتدات الى ضارع سواء كان مبتدات للمفعول او للفاعل  
 وقد ناقشه الشارح بانه يحتاج مع فتح البناء من ليسكن الى ان يثبت  
 الرواية بضم يزيد في هذه الحالة ليكون منادى و الا فالمر وقت  
 في ليسكن يزيد على البناء للفاعل فتح يزيد على انه مفعول كما نقلناه  
 عن المص **والثاني كقولهم** ولين سالتهم من خلقهم ليقولن **الله فله**  
**تقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله** اي يقدر ان المحذوف  
 فعل لا مبتدات المحذوف في امثلة هذا الموضع وهو ولين سالتهم  
 من خلق السموات والارض ليقولن خلقهم العزيز العليم راجح

تقدير الفعل في الاية بالحمل على الظاهر ولم يرجح بما قبل من ان السؤال  
 عن الفاعل وان القرينة فعلية فنقد بر الفعل اولى لما اورد عليه  
 من انه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاح فيمنوع بل  
 لا معنى له او بمن فعل الفعل وصدر عنه فنقد بوجه مبتدات يودي  
 هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من  
 تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الظهور ان السؤال  
 جملة اسمية لا فعلية واما ما قبل من ان الاولى انه مبتدات والخبر  
 جملة فعلية لطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن  
 الفعل وتقدر ثم المسؤول عنهم فقد اجاب التفتا ز الى عنه  
 في مطوله بان حمل الكلام على جملة واحدة اولى من جملة على جملتين  
 لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله  
 فلما ولين سالتهم من خلق السموات الاية وناقشه سيد المحققين  
 في حواشيه بان تلك الزيادة مشتملة على تكرار الاسناد وتقويت  
 وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية خبرها  
 والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا به في ما ذا صنعت والحمل  
 على جملتين اولى قال الشارح مرادهم بالجملتين الجملة ذات الوجهين  
 فهي الاسمية المصدر الفعلية الخبر واما قول المجيب ان الواقع عند  
 عدم الحذف جملة فعلية وهو الوجه الذي اقتصر عليه المص كما تقدم  
 نصحه لكن الكلام في الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة والحق  
 في الجواب كما قال سيد المحققين ان يقال ان السؤال جملة اسمية  
 صورة فعلية حقيقة بياك ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد  
 ام قام عمرو ام خالد لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان  
 الاستفهام بالفعل اولى لكونه مصعرا يقع فيه الابهام ولما اريد  
 الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الزوائد المفصلة  
 هناك ومنهزمة لمعنى الاستفهام ولهذا تضمن وجب تقديرها  
 على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدير ما يدل  
 على الذات وهي فعلية في الحقيقة فنبه بابراد الجواب فعلية على  
 اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة ولهم ترك ذلك التثنية  
 الا اذا منع منه مانع كافي قل من يجيبكم من ظلمات البر والبحر  
 تدعون لضربا وخفية لين انجبتنا من هذه لتكونن من الشاكرين  
 قل الله يجيبكم منها فان قصد الاختصاص هنا اوجب تقدير



المسند اليه واما قوله تعالى قل من يحيي العظام وهو رميم قل يحييها  
 الذي انشاها اول مرة وقوله تعالى ولين سالمهم من خلق السموات  
 والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع  
 فيهما ولحي ذلك في مواضع اثنية على طريقته وطرزه **عقوبات**  
**من انبأ هذا قال بنو العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي**  
**مرميم قل يحييها الذي انشاها وهذا هو الثالث لكنه ادرجه**  
 في ضمن الثاني كما ترى اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا  
 فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احدها نون الوقاية مع نون  
 الاعراب في نحو **انما جوني وتامروني** فيمن قرأ بتون واحدة  
 فيهما وهو نافع وبرز عامر في الاولى ونافع وحده في الثانية واما ابن  
 عامر فها فاشتمتا غير مدغمه فالمحذوف فيها النون الثانية وهي  
 نون الوقاية وهو قول **ابن العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح**  
**واكثر المتأخرين** لان بها حصل الثقل الثاني عن التكرار المقضي  
 للتخفيف وهي تحذف كثيرا وقال **سبويه واختاره ابن مالك**  
**ان المحذوف الاولى** التي هي نون الاعراب فان من شأنها المحذوف  
 الثانية نون الوقاية ايضا مع نون الاناث في نحو قوله  
**سوا الغائبات اذا فليت** هو مجزئ بيت من اول الوافر صوره  
 يراه كالنظام يعمل سكا وقايله عمرو بن معدى كرب الزبيري وقيله  
 تقول خليلي لما راته سر محابن مبيض وجون قال الزمخشري  
 السرخ الذي فيه لونان سواد وبياض وضمير راته وقراه لشعر  
 راسه ولحون الاسود هنا ويقال للابيض ايضا فهو من الصناد  
 والثغام يضم المثلثه وبالغين المجدت يكون في الجبال بيض  
 اذ ابيض يشبه به الشيب والواحد نخامه ويسمى هذا البنت  
 شيب الجوز ومعنى يعمل سكا يحل فيه المسكن مرة بعد مرة وهو  
 من العلل وهو من الشرب الثاني يقال عله يعمله بالضم وبالكسر اذا  
 سقاه السقية الثانية والعاليات بالفاء جمع فاليه من فليت  
 راسه من العمل استخراج ما فيه منه ويقال ايضا فليت الشعر  
 نعليه اذا تدبرته واستخرجت معابه وغزبه واصل فليبي  
 فليبي بنو بنين الاولى نون ضمير الاناث والثانية نون الوقاية  
 تحذف **هذا هو الصحيح** وبه قال المبرد واختاره **ابو حيان وفي**  
**البيضا انه يجمع عليه لان نون الفاعل التي هي الاولى لا يلبس**

**لها المحذوف** لانها ضمير الفاعل ولكن في التسهيل ان المحذوف  
 الاولى **وانه من هب سبويه** في حكاية البسيط الاجماع على  
 انها الثانية نظر ويلزم سبويه على هذا حذف الفاعل وهو خلاف  
 رايه وراى اصحابه واما ترجيح المصالحا اختاره من ان الباقي في فليبي  
 نون الوقاية بانها الباقية في نحو **اتامروني** على تقدير تسليم فيه ان  
 قياس مع الفارق لان المحذوف في ما رجع به حرف وهو هنا ضمير وفاعل  
 الثالث تاء الماضي مع تاء المضارع نحو **نازلنا نزلنا** واصله تطلق  
 بتان وقال ابو البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين  
 يصف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى  
 واما المحذوف حرف المضارعة لانه جئ به لمعنى وما كان كذلك  
 امتنع حذفه وهذا فاسد لان المحذوف **الثاني** وهي التي كانت  
 في الماضي وهو قول الجمهور لاحرف المضارعة لان الثقل انما نشأ منها  
 والمخالف في ذلك **هشام الكوفي** قال ان المحذوف الاولى لان تخفيف  
 الثقل الثاني عن اجتماع المثلين اما بالادغام او بالحذف وهم لو ادغموا  
 لسكنوا الاول فحذفوا الاول فكان المحذوف لما كانوا يسمون  
 واما التعليل بان الثانية في نحو **تفعل المعنى** المطاوعة وحذفها محل به ثم ان  
 فاعل من يان الاولى ايضا لمعنى المطاوعة وحذفها محل به ثم ان  
**النزول مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك** لا شك فيها **عنوانا تطلق**  
**ولقد كنتم تمنون** اي ان القرآن مشتمل على ايات جاء فيها الفعل مضارعا  
 محذوف التاخو تطلق واصله تطلق اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال  
 تظنت لاستناده الى ضمير الموث وان كان تائبته غير حقيقي لا تكفي  
 ظاهر بالخيار واما نون مضارع قطعها لكون علامته به وهي نون  
 الرفع واصله تمنتون **الرابعة نحو مقول ومبيع** اي اسم  
 المفعول من محتل العين واويا كان او يائيا المحذوف **منها واو**  
**مفعول** وهو الحرف الثاني **والباقي عين الكلمة خلافا لا خفش**  
 اصل مقول ومبيع مقول ومبيع على زنة مفعول نقلت حركة  
 الواو والياء الى القاف التي ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف  
 مد وهو واو مفعول المحذوف احدهما وهو حرف المد عند التحليل  
 كما جزم به المصلا لان زايه ولقربه من الطرف وعين الكلمة عند الاختش  
 لا يفتوت العزم من زيادة حرف المد ولان المتعارف في الحذف  
 لا لشقاء الساكنين حذف الاول منهما ويظهر كثرة الخلاف في مساو مفعول



من ساء اذا حفظته فعلى من يذهب بمويه تلقى حركة الهزج على الواو لانه  
 حرف اصلي لقبيل الحركة وسقطها فنقول مسو بتخفيف الواو كما نقول  
 في خبء خب وعلى مذهب الاخفش تغليب الهزج واو ثم نقول  
 واو مفعول فيها لا ينهانا لقبيل الحركة فنقول مسو بتشديد الواو كما نقول  
 في مقرو ومقرو **الخامسة** نحو اقامه واستغفاره المحذوف  
 منهما الف الالف والالف والاستفعال والباقي عين الكلمة بخلاف  
 لا اخفش ايضا وذلك لان الاصل فيها اقواما واستغفوا ما قللت  
 حركة الواو فيها الى الساكن قبلها ثم قلبت الفالين الساكن واستغفا  
 ما قبله فالتقى ساكنان الالف المنقلبة عن عين الكلمة والالف المصدر  
 فحذفت احدهما على الخلاف السابق وقد ناقش الشارح المصنف في  
 ايرادها ثلث السيلتين الرابعة والخامسة بان ايرادها ليعرب  
 لكونها ليست من صلب الاعراب وغفل عن الاعتراض بانثالث مع  
 حرصه على التيقن على المصوحي من يتعلمها والجواب بان ايراد مثل  
 ذلك على سبيل الاستطراد لقوة المناسبة سبيل المصنفين  
 والله يجب المنصفين **السادسة** نحو يازيد زيدا الجوارح  
 بفتحهما اي بفتح الاسمين وهذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه  
 يازيد زيدا الجوارح الذي وقد تقدم الكلام عليه وعلى نظيره  
 يا يتم يتم عدي فما افرق فيه عطف البيان والبدل **وبين ذراعي**  
**وجبهة الاسد** الواو من لفظ المصنف العطف وما بعد ها مجزئيت  
 من المنسوخ صدره يا من راى عارضنا اسربه وقايله القرزدق  
 ورواه البطليوسي بلفظ ارقته له وقد قد رقوم المنادى محذوف  
 اي يا قوم فمن اسم استغفاهم ويجوز ان يكون من المنادى على انها  
 اسم موصول والعارض السحاب المعترض في الاتق واسربه مضارع  
 مبني للمفعول اي اجعل مسرورا فرحابه وذراعا الاسد كوكبان  
 فيران وجهه الاسد رجة اجم وهما من منازل القمر قال ابن هشام  
 وصف سجابا معترض بين نوء الزراج ونوء الجبهة وهما من انواء  
 الاسد وانواءه احد الانواء وذكر الزراعيان والنوء الذراع  
 المقبوضه منهما لا اشتراكا في اعضاء الاسد والشمسة ونظيره  
 يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرج من ارجوها ونقل الشارح  
 ان بعض شراح ابيات المفصل حكى عن محذوم له وضعه باسناد  
 العالم ان مراد الشاعر وصف ممد وحده بالشجاعه فوصف الاسد

ووصف كفيه بالسباحة فوصفه بكونه سجابا عارضا بين ذراعي  
 الاسد وجبهته قال واسربه يحتمل ثانيا ويلاين احدهما جعل  
 مسرورا وعليه تكون من موصولة بعض من راى عارضا بين ذراعي  
 الاسد وجبهته جعل مسرورا به لو ثوقه بالمطر والاخر اسراى  
 اخفى من السر وعليه تكون من استغفاميه يعني يا من راى سجابا  
 مخفيا بين ذراعي الاسد وجبهته كما نرى يتجيب منه قال ومعنى  
 هذا البيت مما لم يحظر بهال احد من الشارحين قال الشارح  
 فظاهر كلامه انه جعل اسرى تاويله الاول ما ضيا مبينا للمفعول  
 من السرور وهذا الخ من استاذ العالم اذ الفعل بهذا المعنى ثلاثي  
 متعد بنفسه لقول سرفه من ابي جعلني مسرورا قلت وكذا  
 قاويله الثاني يقتضى ان يكون اسر ما ضيا مبينا للمفعول من الاسر  
 بمعنى الاخفا فلا يبقى لذكر الجار والمجرور معه وجه كما لا يخفى  
**خلافا للمبرد** يعني ان المحذوف في البيت من الثاني في الاول  
 في البيت الاول مضاف الى العلامات الملقوظة وزيد الثاني مضاف  
 الى المحذوف وذراعي في البيت الثاني مضاف الى الاسد المذكور  
 وجبهة مضافة الى مثله محذوف واخالف المبرد لجعل المحذوف  
 من الاول فيهما والثاني مضافا الى المذكور فيهما فزارا من التقديم والتأخر  
 والفصل بين المضاف والمضاف اليه وقد اجيب عنه بان القوم  
 انما تركبوا ذلك لاستغفاهم الكلام فلا يضروا ببيان انهم لما حذفوا  
 المضاف من الثاني في الكلام يازيد الجوارح زيد بقية زيد الثاني  
 غير تام لان تمام الاسم اذا كان مجردا عن اللام اما بالتثنية او بالاضافة  
 فاخر العلامات ليكون عوضا في الصورة عن تمام زيد الثاني وكذا القول  
 في بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا بحذف المضاف اليه  
 الثاني فالنقد بر في البيت الثاني بين ذراعي الاسد وجبهته  
 قال الشارح وبذلك يمكن ان يخل الاشكال اشار اليه ابن الحاجب في مختصره  
 الفرعي فانه قال فيه وقالوا في نصف وربع مطلقه وثلث نصف  
 مطلقه وربع مطلقه مطلقان والظاهر عود الاشكال الى الفرع الاول  
 لجريان الثاني على قاعدة التكميل وتقدم فيه ان نصف مضاف  
 قطعاً في النية والنية مع اللفظ كالمفعول في قيساوى الفرعان فاشكل  
 انراهما في الحكم وجواب كما افاده عبد الله بن عرفة مبني على اصلين  
 فقوى ونحوي فالنقد لوقال لها انت طالق نصف مطلقه وربعها لزمته



طلقه واحده لاضافة الجزى الى طلقة واحدة لا يزيد مجموعها عليها  
 كما في نصفي طلقة والنحو قولهم ان المضاف اليه اذا حذف فلا بد  
 من تنوين المضاف الا ان يبقى على هيئته قيل نحو قطع الله يد رجل  
 من قاله فان تقديره قطع الله يد من قاله ورجله محذوف المضاف  
 اليه من الثاني واختم المعطوف بين المضاف والمضاف اليه وحذف  
 التنوين من يد لاضافته الى من ومن رجل لانه مضاف اليه ايضا  
 معني وبمنزلة المضاف اليه لفظا فيجب على هذا الاصل ان يكون  
 تقدير تركيب المسئلة انت طالق نصف طلقة وربعا وقد عرفت  
 ان اللازم في مثله طلقة واحدة فقط **السابعة** خوزيد وعمر  
 قايما ومنه سبويه ان المحذوف فيه من الاول مع ان من هبه  
 في يازيد زيد **البيانات** ان المحذوف من الثاني كما عرفت وقد  
 نقلنا في الكلام على بابهم يتم عدى فيما ترق فيه عطفت اليها من  
 البدل ان الرضى نقل عن سبويه انه قال فيه وفي نحوه ان الاسم الثاني  
 معجز لتاكيد الاول ومقتضاه ان لا حذف فيه وهو مخالف لما صنفه  
**قاله** ان المحذوف انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايين  
 ليسبق المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا مما ذهب اى عوضا  
 عن المضاف اليه المحذوف واما هنا فلو كان قايما خبرا عن الاول  
 لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخير اذ كان المحذوف  
 بلا عوض خوزيد قايما وعمر من غير قبح في ذلك انتهى فاذا كان المحذوف  
 فيه من الاول والخبر المذكور خبر عن الثاني واقع في موقعه وكان هذا  
 اعترض من ابن الحاجب عن سبويه اذ جعل المحذوف من خوزيد وعمر  
 قايما من الاول ومن خوزيد زيد **البيانات** من الثاني واعلم انه اذا  
 وقع في الكلام معطوفان وتعلق بهما خبر فان توسط بينهما فان ثنى  
 خوزيد قايما وعمر واستتعت المسئلة كما عرفت خلافا لبعضهم  
 وان افرد خوزيد قايما وعمر وجاز ان يكون خبرا عن الاول وخبر  
 الثاني محذوف لدلالة ما قبله عليه وان تاخر عنها فان طابعت  
 خوزيد وعمر وقايما فلا اشكال ايضا بخوزيد وهند قايما او قايمة  
 ويقدر للاخر خبر وان لم يكن ثم قرينة خوزيد وعمر قايما فقيم  
 ثلاثه من اهل الاول لابن السراج وعزاه المص الى سبويه انه الثاني  
 وخبر الاول محذوف الثالث للاستناد الى الحسين بن ابي الربيع انك  
 بالخبر في جملته لا بما شئت وقال الفارسي انما يحسن الافراد حيث

يكون المحذوف على احدهما مستلزما للمحذوف على الآخر نحو والله ورسوله  
 احق ان يرضوه هذا اذا كان العطف بالواو وان كان بالفاء  
 او بغير جاز الافراد والمطابق لقول زيد فعمروا وتمر عمرو ومنطوق  
 او منطوق والافراد مع ثم احسن للتراخي الذي بين المعطوف  
 والمعطوف عليه **وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاول**  
**احمال الثاني لقربه** كان هذا القابل جعل ذلك من باب التنازع  
 فخرج اعمال الثاني لقربه ومنع ذلك للمعاذ ويلزم من هذا  
**التفصيل ان يقال بذلك** اي بمثل ذلك في مسئلة **الاضافة**  
 فيجعل الاسم الثاني هو المضاف لقربه وذلك على القول الصحيح  
 ان العامل في المضاف اليه هو المضاف **تنبيه** **الخلاف**  
 المذكور في ان المحذوف هل هو الثاني اوله انما هو عند التردد  
 وعدم ظهور قرينة التحين والافلا ترد في ان المحذوف من الاول  
 لغتيا القرينة المعينة **في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك**  
**راض والراي مختلف** هو من اول المنسرح لغتيا من الحظم بالحاء  
 المعجم بن عدوي الظفرى شاعرجا هلى يكنى ابا يزيد وقيل لعمر  
 ابن امرى القيس الانصاري من ابيات قالها قال ابن بركي سببت  
 هذا الشعر اذ كان لما لك ابن الجحلا مولى يقال له جابر جالس  
 مع نفر من الاوس من بني عمرو بن عوف فتناخروا فذكر جابر  
 ما لكافضه على قومه فاعصمهم وعدا عليه رجل من الاوس يقال  
 له شمي بن زيد فقتله فبحث ما لك الى بني عمرو بن عوف ان ابعثوا  
 لي شمي واقتله بولاي والجر ذلك للحرب بيننا فبعثوا اليه انما  
 تعطيك الرضى فخذ من عقله فقال لا اخذ الا دية المصالح ضعف  
 دية المولى فقالوا ان الله امنك استدلال لنا وتي علينا فالى ما لك  
 ووقعت الحرب بينهم الى ان اتفقوا على الرضى مما يحكم به عمرو بن امرى  
 القيس فحكم بان يعطى دية المولى فالى ما لك فاشتد عمرو وقصيدته  
 التي يقول منها وهو اولها **خطبه** انا وراهم انفس  
 ابلغ بنى جحى وقومهم **من ضم حطه يكف**  
 واما دون ما يسومهم الاعداء **ما تبهم من واربنا وكف**  
 لما فظوا عورة العشرة لا **يطرا بعض رايد السرف**  
 يا مال والسيد المجمع قد **يظرا بعض رايد السرف**  
 نحن بما عندنا البيت والحجبي يحيى بن معق حناني بينهما مما



ساكنه بوجه بعد ما الف مقصور بطن من الانصار وهو حجابي  
 ابن كلفه بن عوف بن عمرو بن عوف ابن مالك ابن الاوس حنظلة بن عوف  
 المعمر وسكون المصلاة بطن منهم ايضا وهم بنو عبد الله بن مالك ابن  
 الاوس وانف بمهمه ونون مضمومين جمع انف اسم فاعل من انف  
 الرجل صار ذا انفه وحبه اي محامون لسومهم الاعداء سموا بهم  
 من سامه خسماء اذا اولاه ظلم واصل السوم الذهاب في طلب  
 الشئ والضيم الظلم والمخط بضم المعجمة وتشديد الطاء المهملة شبه  
 القصبة والامر ونكف بضمين جمع ناكف من نكف منه اذا انف  
 منه وامتنع والمخافطوا عورم العشير يروى بالاصناف فسقوط  
 نون الحافظون لها ونصب عوره فسقوطها التخفيف والعورة  
 قال في القاموس الخلل في الثغر وغيره وكل مكان للسقر والسود وتل  
 عورة الرجل في الحرب ظهره وبذلك في البيت وباهم بوصولهم  
 للجمع ليصم الوزن ومن ورايا من غيبتنا والوكف بفتحين العيب  
 والامم والنقص من دهم يحفظ عورة قومهم بظهر لخب وانبهم  
 من ناحيتهم كل نقص وعيب وقيل المعنى من وراء حفظنا اياهم  
 وما لك ترحم ما لك والسير المعجم ذكر العامة لهم من مناقب  
 الحرب وقد وصف ابوالاسود الدول العجامة فقال حنة من الحرب  
 ومكنة من الحر ومدة فاة من الغزو مال في الندى ووافيق الحداث  
 وزيادة في القامة وعادة من عادات العرب ذكر الحافظ في اليا  
 والرخ في الراي الخطا فيه وقد عد بطر بنفسه اما على اسقاط  
 الحار وهو على او على التضمين وببيت الشاهد اورده البانيون  
 شاهد على حذف المسند وهما يتعين ان يكون الحذف من  
 الاول لعدم صلاحية الخبر المذكور للمبتدأ الاول لجمع وافراد  
 الخبر **جلبى هل طب فاني وانما وان لريتوجا با لهوى دنان**  
 هو من ثلث الطويل وقد تقدم الكلام عليه في اقسام العطف  
 من الباب الرابع ويتعين فيه ان يكون من الاول لان الخبر  
 المذكور انما يطابق المبتدأ الثاني **ومن الثاني** ولا ترد في ان  
 الحذف من الثاني في قوله تعالى **قل ليس اجمعتم الا بلين والجن**  
**على ان يا قاتل هذا القرآن لا ياتون بمثلها** فهنا قسم دلست  
 عليه اللام وشرط وكل منهما يستدعي جوابا وقد جعل الجواب للاول  
 دون الثاني في نحو **ان اكلت ان شويت فانت طالق** ظاهر هذا

الكلام كما قوره الشارح ان جعل الجواب للاول في هذا المثال لاجل الملل على  
 ما ثبت فيه الموجب لذلك مع عدم تحققه فيه وليس كذلك بل يقتضي  
 جعله له متحقق ثابت وهو عدم الفاء اخلة على الشرط الثاني اذ لو كان  
 الجواب له وهو مع جوابه جواب الاول لاقترون بالفاء وليس فليس والحق  
 ان التفرع في محرد كون الجواب للاول دون الثاني كما بيناه وان اختلف  
 الموجب فيما وفي **فاما ان كان من المقربين في روح فرحان فان الجواب**  
 فيه لاما وجواب الشرط مستغنى عنه **ولولا رجال مومنون ثم قال**  
**تعالى لو تزييلوا لعذبنا** ضم هذه الآية الى ما قبلها يقتضي انها من صور  
 ما اجتمع فيه شرطان وكان الجواب للاول وليس كذلك بل الظاهر  
 انها ليست منها وانما قوله لعذبنا جواب لو وجواب لولا محذوف  
 والتقدير ولولا كراهة ان يهلكوا ناسا مومنين بين ظهراني المشركين  
 وانهم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكرهه ومشفقة لما كلف  
 ابيكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وقال الزمخشري  
 ويجوز ان يكون لو تزييلوا كالتركيز لولا رجال مومنون لرجعها الى معنى  
 واحد ويكون لعذبنا هو الجواب قال في الانتصاف انما كان مرجعها  
 واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشئ لوجود غيره ولو تدل على  
 امتناع الشئ لامتناع غيره لان لو دخلت معنا على وجود معناه  
 العدم اذ التزم من معناه المغايرة فصار معناه بثبوتها وبذلك يندفع  
 مناقشة الى حيان الزمخشري في نهج بان قوله لرجعها الى معنى واحد  
 ليس بصحيح لان ما تعاقب به لولا الاولى غير ما تعاقب به لولا الثانية فالمعنى  
 في الاولى ولولا وطى قوم مومنين والمعنى في الثانية لو تزييلوا من الكفار  
 وهذا معناه لولا ومغايرة ظاهرة **وابني على ذلك في المثال انما لا تطلق**  
**حتى توخر المقدم وتقدم المؤخر** فاذا شربت ثم اكلت تطلق اذ التقدير  
 ان اكلت فانت طالق ان شربت وجواب الثاني في هذا الكلام مرجع  
 المعنى هو الشرط الاول وجوابه فيكون مجموعها معالقا بالشرط الثاني  
 كما ان الجواب من حيث المعنى في انت ظالم ان فعلت ما تقدم على السمع  
 الشرط اي على ادائه فالاسم ههنا بالمعنى اللغوي العام واما من حيث الصانع  
 فهو دليل الجواب بل قال جماعة انه الجواب في الصنعة ايضا وهذا  
 القول معزو الى الكوفيين ومن ذلك اي ومما الحذف فيه من الثاني  
 بلا تردد قوله **فاني وقيل** لها الغريب هو محذوف من ثالث الطويل  
 صدره ومن يك امسى بالمدية ترجله وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الباب



الرابع في اقسام العطف والحذف فيه من الثاني لان الاول لا يدخل في خبر  
 المستند **وقد تكلف بعضهم في البيت الاول** اي بيت نحن بما عندنا  
 وانت بما عندك راض **فمنهم من يحذف** لا للتكلم مع الغير  
**وان راض خبر عنده ولا يحفظ مثل نحن** قايما قيل بل هو محفوظ بدليل  
 قوله والمسيحون وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والسبب  
 واجيب بان يجوز على الحذف والاصل عامره فحذفت الواو  
 الكفاء عنها بالضم كما في قوله اذا ما شاء ضرنا ومن سواهم ولا بالهمز احد  
 صارا اي اذا ما شاءوا **بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصانعون**  
**وانا نحن المسبحون** قيل ليس التمثيل بهذا خبر لان الخبر هنا وجب  
 جمعه لطابق ما قبله قال نحن الجماعه المعظمه نفسه اذ المراد بهم الملائكة  
 واللائق التمثيل بقوله وانا نحن غني ولبيت ونحن الوارثون **واما**  
**قال رب ارجعون فافردتم جمع فلان غير المتبدل والخبر لا يجب لهما**  
 حق العبارة له لان راجع الى لفظ غير ولكنه اعتبر غير كل منهما اي غير  
 المستند وغير الخبر فتش في الضمير **من التطابق ما يجب لهما** اي المتبدل والخبر  
 واورده عليه بان التطابق ليس مخصوصا بالمتبدل والخبر بل يجري في الصف  
 والمحال ونحوهما نحو جاء الرجال الفاضلان وذهب الزيدان راكبين  
 وقبل اللذان اكرمتها ووجد جمع الضمير في ارجعون اما ان خطاب  
 تعالى بخطاب الجمع تعظيما كما في قوله ألا فازجرك يا احمد واما انه  
 استغاث اولادهم بغير خطاب مخاطب ملائكة العذاب قاله ابن جوتج  
**ذكر** **واما كن من الحذف** يمتون بها العرب **حذف الاسم**  
 المضاف هو في كلام العرب كيثوباد وفي القرآن ايضا ومنه قوله تعالى  
 وجاد ربك فاني الله نبيا منهم اي امره لا سيما لا للحقني اي المعصني  
 للحقني او الامانة للحقني فان العقل جازم بامتناع الجمع على الله تعالى  
 ودال على تعيين الامر والعذاب **فاما ذهب الله بنورهم** **فالتاء**  
**للتقدير** اي اذهب الله نورهم وهذا كما عرفت مما اسلفناه ذكره على  
 مذهب الجمهور من ان بالتقديرية ترادف الهمزة وتعاظما فاذا قلت  
 خرجت بزيد فالمعنى اخرجته وذهب الله بنورهم اذها به فلا يحتاج  
 الى تقدير ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب  
 لا يتعلق بالافعال الاولى ان يقال لان الحكم ليس شاملا للمباح لان حكم  
 شرعي لا طلب فيه وما ادعاه المصنف من ان الطلب لا يتعلق بالافعال  
 دون الذات والاعيان خالف فيه جماعة من المخنفين كغير الاسلام

البزدوي وسمى الامر الرخصي وصاحب الميزان منهم فمنهم من ان الطلب يضاف  
 الى الاعيان بطريق الحقيقة كما يضاف الى الافعال فيوصف المحل او لا  
 بالحكمة مثلا ثم ثبتت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ومعنى  
 انضاف العين بالحكمة جزوها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان  
 معنى انضاف الفعل لما هو وجب عن الاعتناء شرعا واذا امكن العمل  
 بالحقيقة فلا معنى للاضمار لانه ضرورة يضار بها عند تعذر العمل  
 بظاهر اللفظ ولو صح ذلك ان الحرمة عبارة عن المنع قاله تعالى وحرمت  
 عليه المراضع من قبل اي منعناه وتوصف بها الفعل على معنى ان العبد  
 منع من اكتسابه وتحصيله فيصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه  
 وتوصف العين بالحكمة على معنى ان العين منعت عن العبد متصرفا فيها  
 فتصير ممنوعة والعبد ممنوعا عنها قال صاحب الكشاف واذا امكنت  
 تحقق اضافة التحريم الى العين فانصافها بالحكمة بالطريق المذكور كما ان  
 جعل ذلك مجازا خطأ فاحشا ولحق ان التحريم نوع من الحكم الذي  
 هو خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين فلا تكون الذوات متعلفا  
 له فكيف يصح تعلق التحريم بها وما الى به توضيحا ماله الى المعنى  
 اللغوي وليس محل النزاع **نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتن من**  
**ليشاول القبلة والمس بطهارة ونحو ذلك حرمت عليكم الميتة اي كل ما**  
**حرمت عليهم طبيبات اي تناولها لا اكلها اي قدر متعلق التحريم**  
**التناول العام لا الاكل الخاص كما في حرمت عليكم الميتة فيتناول**  
**يشرب البان الابن فانه كان محرما عليهم ايضا وهو من الطبيبات**  
**حرمت ظهورها اي منافعها باليتيا وكي الركوب والتحمل ومثله**  
**احلت لكم الانعام الثلاثة بيمينه الانعام والمراد باحلالها احلال**  
**منافعها ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع فانه على الحذف**  
**ايضا ذموا لطلب ما قد حصل نحو اوفوا بالعقود فانما قولان قد وقع**  
**فلا يتصور فيما نقص ولا وفا وانما المراد الوفاء بمقتضاها ولذا قيل**  
**الوفاء هو القيام بمقتضى العهد وكذا ذلك الايقاع والعقد هو العهد والوفاء**  
**واصله الجمع بين الشئيين بحيث يحسر الانفصال ومنه فذلكم الذي**  
**طشني فيه فان الفعل دل على ان في هذا القول مضافا لمحمد وفا اذا التزم**  
**لا يتعلق بها لوم فانه لا معنى للوم الانسان على ذمته وانما يلام الانسان**  
**على فعل كسبه والتقدير في حبه بدليل شغفها حبا وفي تراوده**  
**بدليل تنادفها وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب فانه ليس**



فعلما لانه غير اختياري اوفي شانه وامر حق يثمل الحب والمراده لكن  
 العادة دلت على الثاني لان الحب المفرد لا يلام صاحبه عليه العادة  
 لقهره صاحب وعلته عليه فلا يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا  
 له ويتعين تقدير مراده تدنظرا الى العادة كذا في المطول وما حذف  
 منه المضاف **واشبال القرية التي كفافها والعبر التي اقبلنا فيها**  
**اي اهل القرية واهل العبر** فمن مجاز الحذف وقبل عبر بالقرية  
 عن اهلها وبالعبير عن اهل مجازا والتانيث في ضمها على اللفظ والحذف  
 ومن انكر المجاز في القرآن قال القرية مجتمعة الناس من قرأت النافه لهنها  
 اي جمعت ومنه القرآن قال ابن الحاجب وهذا غلط في المعنى والمقتضى  
 لان مجتمعة الناس عزهم ولازم قرمة يا ولازم قرا والقران هزم وقبل  
 المراد بسبل القرية بمعنى الابنية المجتمعة فانها تحبب خلق الله تعالى  
 الجواب عنها على سبيل المجزاة وهذا ضعيف للقطع بان لا يسمي مراد وان كان  
 ممكنا وانما يقع عند التقدير والظهور المجزاة وقبل القرية اسم مشترك  
 بين المكان واهله ومنه **والى مدين اى الى اهل مدين بربيل اخاهم**  
**شعبا اى بربيل ارجاع ضمير اخاهم اليه اما على تقدير المضاف**  
**او على تانيته بالاهل ويرجح الاول انه قد جاء صريحا اى مصرحاه**  
**في قوله تعالى وما كنت ثابرا في اهل مدين واما وكوم من قرية**  
**اهلكنا بها فمات بها نساء فقدر الخيون بالاهل بعد من**  
**واهلكنا وجا وخالفهم الن محشوي في الاوليين فمنع التقدير**  
**بعد من واهلكنا لان القرية تنكر اى يتعلق بها الاهلاك**  
**ووافقهم في نجاهها فقدر نجاه اهلها لاجل اوهم قايلون او ضمير**  
**الحج لا بد له من مرجع ومنه قوله تعالى اذن لا ذقتناك ضحفت**  
**الحياة وضعف الممات اى ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب**  
**الممات وقال في الكشاف اى لا ذقتناك عذاب الآخرة وعذاب القبر**  
**مضاعفين فان قلت كيف حقيقة هذا الكلام قلت اصله**  
**لا ذقتناك عذاب الحياة وعذاب الممات لان العذاب عذابا**  
**عذاب في الممات وهو عذاب القبر وعذاب في حياة في حياة الضعف**  
**يوصف بدخول قوله فاتهم عذابا ضعفا من النار بمعنى مضاعفا**  
**فكان اصل الكلام لا ذقتناك عذابا ضعفا في الحياة وعذابا ضعفا في الممات**  
**ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وهو الضعف ثم اضيفت**  
**الصفة اضافة الموصوف فقبل ضعف الحياة وضعف الممات كما لو**

قبل لا ذقتناك ايم الحياة واليم الممات ويجوز ان يراد بضعف الحياة  
 عذاب الحياة الدنيا وضعف الممات ما يعتب الموت من عذاب  
 وعذاب النار والمعنى لصا عفتنا لك العذاب المجمل للعصاة في الحياة  
 وما نؤخره بعد الموت ومنه **لمن كان يرجوا الله اى رحمة يخافون**  
**ربهم اى عذابهم بربيل ويرجون رحمة ويخافون عذابه ومنه**  
**يضاهون قول الذين كفروا اى يضاهي قولهم قول الذين كفروا ولم**  
**حذف المضاف اتصل الضمير لعتابه مقام الفاعل وقال الاعشى**  
**الم تغمض عيناك ليلة ارمدا هو صديريت من ثاني الطويل بحجزة**  
**وبت كبايات السليم مسندا وقد تقدم القول منا ان هذه القصيدة**  
**امتدح بها الاعشى رسول الله صلى الله عليه وسلم السليم الذي كانهم**  
**تعاكوا له بالسلامة كذا في الصحاح ومنه در قول الجلال بن بنان المير**  
**ان السليم هو الذي كادوا واوا وكلم بقلبي اى لنزع كما من هـ**  
**ولما ذلى طمح بصبري عنكم انا والعذول اذ اسلمنا اليك هـ**  
**وهو صبي كما ترى على جواز تشبيه المشترك باعتبار معنيته مع**  
**والسهد اسم مفعول من في قوله سمعته اى جعلته قليل النوم اى**  
**اغفاض ليله رجل ارمدا** حذف المضاف الى ليله واقامه مقامه  
 والمضاف اليه الليلة واقام صفته مقامه **وعكسته في بيان المصدر**  
**عن الزمان حيثك طلوع الشمس اى وقت طلوعها فناف المصير**  
**عن الزمان وفي البيت حذف المصدر الذي هو الاغفاض ونا بالزمان**  
**عنه فكان عكسه بهذا المعنى وليس من ذلك اى من بياضة المصدر**  
**عن الزمان حيثك مقدم للحاج خلا فاللن محشوي اذ جعله منه**  
**بنا على ان المصدر مقدم بمعنى الغدوم بل المقدم اسم للمزمن الغدوم**  
**ثنيب هـ اذا احتاج الكلام الى حذف مصنف بان توقفت**  
**صحة الكلام على تقديره يمكن تقديره مع اول الخزين ومع ثانيهما**  
**ايضا فتقديره مع الثاني اولى من تقديره مع الاول نحو الحج اشهر**  
**ونحو ولكن اليوم امن فيكون التقدير الحج حج اشهر والسهر يوم**  
**امن وهذا اولى من ان يقدر اشهر الحج اشهر وود اليوم امن لانك**  
**في الاول اى في التقدير الاول قدرته عند الحاجة الى التقدير**  
**وذلك حيث وقع الاختيار عن اسم المعنى باسم العان ولان الحذف**  
**من آخر الجملة اولى من اولها والتقدير براغا هو المحذوف حذف المضاف**  
**اليه يكثر في ياء المتكلم مضاعفا اليها المنادى نحو رب اغفر لي رب**



قد اتيتني من الملك الكفاء عن بابا كسر وفي الغايات وهي الظروف  
 المقطوعة عن الاضافة لفظا نحو قوله الامير من قبل ومن بعد مبنيين  
 على الضم اي من قبل الغلب ومن بعده وفي اي محل وبعض تغنيها  
 لها بالغايات وجاء في غز من قليلا نحو فلا خوف عليهم فيهم ضم ولهم  
 بنون وهي قراءة ابن محيىن اي فلا خوف سى عليهم فحذف المضاف  
 اليه وبني المضاف على الضم وسمع سلام عليكم بالرفع من غير تنوين  
**فحذف ذلك** اي حذف المضاف اي سلام الله او اخبار ال اي السلام  
 واجاز بعضهم هذا الوجه في لا خوف بالضم فيكون الاصل ولا الخوف  
 قال وهو اولي لحصول التعادل يكون لا دخلت على المعرف في الجملتين  
 وهي اذا دخلت على المعرف لم يجر مجرى ليس وقيل باعتبار الوجهين  
 في سلام له مساع من جهة انه تقدير تعريف به يصح كونه مبتدأ  
 وليس لا خوف كذلك اذ لا ضرورة الى اعتبار تعريفه **حذف**  
**اسمين مضافين فانها من تقوى القلوب اي فان تعظمها**  
**من افعال ذو تقوى القلوب** كذا اقره الزمخشري ثم قال  
 فحذف هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لا بد  
 من راجع من الجزا الى من يرتبط به واعرضه ابو جيان بان تقديره  
 هذا عار من الراجع اذ ليس فيه ضمير يعود الى من يرتبط جملة الجزاء  
 بجملة الشرط فينبغي ان يكون التقدير فان تعظمها منه فيكون  
 الضمير من منه هو الرابط وما قدره ابو جيان بان تقديره قدره اليق  
 وجاز عود ضمير فانها الى العظمة او المزملة والخصلة وقال السفاخي  
 الظاهر ان مراد الزمخشري بالراجع الرابط من حيث المعنى وقد قد  
 مضافا هو في المعنى من وهو ذوى على مذهب من يرى الرابط بالمعنى  
 وابنت الشايع في تقدير الزمخشري الرابط من جهة اخرى وهي ان  
 المصدر من قوله فان تعظمها مضاف الى المفعول ولا بد من فاعل  
 وان لم يلزم ذكره وليس الضمير يعود الى والتقدير فان تعظمها  
 اياها فالرابط على هذا بالضير وهو اتفاق وغايتة انه حذف لفهم  
 للمعنى واضيف المصدر الى المفعول فلزم الالتئان بمتصل لا يتنى  
 وهو ان الظاهر ان من الجارة تحتمل التعليل اي ان تعظمها لا يحصل  
 تقوى القلوب وعلى التقديرين فلا حاجة الى تقدير ذلك المضافين  
 لاستقامة المعنى بينهما والرابط مستفاد من تقدير المضاف الاول  
 ومن حذف المضافين قوله تعالى **فقبضت قبضت من امر الرسول**

اي من امر حافر فرس الرسول وقوله قدور اعينهم كالذي يغشى عليه  
 اي كدوران عين الذي بل وهنا تقدير موصوف ايضا اذ المعنى  
 قدور اعينهم دورانا كدوران عين الذي **وقال وقد جعلتني**  
**خزيم اصبحا** كذا هو في غالب النسخ ووقع في نسخة الساج وقال  
 روجه فاعتزضيان نسبة هذا الى روبة سيوفانه من اهل الرجز  
 وهذا عجز بيت من ثاني الطويل صدر فادركت انقاء الفردة طلعا  
 وقايلة من قصيدة الكلبية وقيل جرير بن هبيرة بن عبد مناف  
 شاعر محسن اخذ فرسان بني عتيمة قاله الرشاطي والكلبية اسم امه  
 وغلط الاخفش في جعلها لقباله وعزاه ابن عيش بتعا الزمخشري  
 في مسفصله للاسود بن يعقوب في كتاب ايام العرب لاني عبيد  
 ان بني تغلب اغارت على بني يربوع يوم رذود وريسمهم خزيمه  
 ابن طارق الثعلبي فالتقوا فصرهم بنو يربوع واسرايف ابن جبله  
 واسيد بن حياه خزيمه بن طارق فحكروهم فالتقوا فادركت ان ناصية  
 خزيمه لا نيف ولا سيد على انيف مائة من الابل فعدا خزيمه نفسه  
 عاتين من بني بل وفسر وقال في ذلك هبيرة بن عبد الله بن كلبية  
 وذكره في بياني ومنها **امرهم امرى بمنعرج اللوى**  
**ولا راي للمعصى الامضعا** اذ المراد لم يعش الكرمية او شكت  
**حبال الهويين بالغي ان تقطعا** الاقبايا الموحدة ما تنقيد الفرس  
 من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عند هامر العدو  
 بل يبقى منه شيئا يظهر وقت الحاجة اليه قيل هو بالنون جمع نفوس  
 بالكسر وهو كل عظم ذي مخ يعني ان الوجع الذي تسامنه عجزها  
 في مشيها المعبر عنه بظلمها بفتح الظاء المعجمة وسكون اللام ادركت  
 عظامها التي فيها الخ يشاور بذلك الى شدة الوجع وتمكنه منها  
 ورواه الجلال بلقط فادركت ارقاء العراوة وقال الامرقا  
 بكسر الهمزة نوع من السيل وهو سرعة والعراوة بفتح العين المهملة  
 وباء اسم فرس الشاعر منقول من اسم الجراوة وخزيمه بفتح الهمزة  
 وكسر الزاي اسم رجل وهو حريم بن طارق الساجحان على انه  
 اسم فتيلة من ياهلة قال الجلال وهو غلط لقوله منها فان يخ  
 منها يا خزيم ابن طارق فقد تركت ما خلف ظهري بلقعا والمعنى  
 على الاول ان هذه الفرسان دكها الظلع وقد ادنتني من ذلك  
 الرجل ونقي بيني وبينه مقدار مسافة اصبح واللوى الرمل ومنعجه



حيث انتهى منه وقوله الاصل على تقدير الاريا مضيق  
 واوشكت قاربت والهوينا بضم الهاء الفرق والجمع حذف  
**ثلاثة متضائفات** على الوصف دون الاضافة فكان قام  
 قوسين اي فكان مقدرا مسافة قربة مثل قام فحذفت ثلاثة  
 من اسم كان وواحد من جزها كذا اقدم الزمخشري فان قلت  
 فالمحذوف اذن اربعة متضائفات فلا يلزم التمثيل للرجح قلت  
 التمثيل لحذف المتضائفات الثلاثة المتواليه في اسم كان وذكر الرابع  
 تكميل للقافية وقال قاضي المعسر من فكان جويل فتكون هو معقود  
 الازار والمسافة بينهما قام قوسين مقدارها فلم يحذف تقدير المتضائفات  
 الثلاثة والمقصود من التثنية في الية تيسيل ملكة الاتصال وتحقيق  
 استماع لما اوحى اليه بنى البعد الملبس **تنبيه للقاب**  
**معنان المقدرومايين مقتضى القوس وطرقتها وعلى تفسير الذي**  
 اي القاب الذي في الآية **بالثاني** وهو ما بين المقتض والطرف  
**فقبل هي** اي الية على القلب لم يرد قلب الكلمات بتقدير المتأخر  
 منها وتأخر المتقدم منها وتأخير المتقدم بل احكامها كما يفيد قوله  
**والنقد برقائي قوسين** فقلب وجعل افراد المضاف اليه للمضاف  
 وتثنية المضاف للمضاف اليه **ولو ارد هذا لا غنى عنه** اي عن  
 هذا التقدير **ذكر القوس** اذ القوس القامان والمقتض واعتبر عليه  
 الشارح بان كيف يصح الاعتناء بذكر القوس عن ذكر القابين والمراد  
 القرب باعتبار ان ما بين طرفي القابين هو مقتضى القوس ولو لا  
 ذلك لانقيا فمما في غاية القرب وهذا لا يفيد ذكر القوس مجردا  
 عن اضافة القابين اليه **حذف** **الموصول الاسمي**  
 وبقاء صلتة ذهب الكوفون والاضغنى والبغداديون الى  
 اجازته وبتعهم ابن مالك فنشرط في بعض كتبه كونه معطوفا  
 على موصول اخر ومن حجةهم امنوا بالذي انزل البنا وانزل اليكم  
 كن اهو في النسخ وانما التلاوة وقولوا امنا بالذي انزل البنا وانزل  
 اليكم والها والهاكم ولحد ونحن لم نسلهم ولايت في العتקות  
**وقول حسان امن** يجوز رسول الله منكم ويحده وينصره سواء  
 هو من اول الوافر وقول اخر ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه  
 اطاع لستويان هو من اول الخفيف ولم افق على تسمية قاييله  
 والاب بفتح المهملة وسكون الهمزة وقد يفتح العادة والساكن

والاحتياط الاحتياط فيه الثقة والحزم ضبط الامري والذي انزل  
 ومن يجرحه والذي اطاع هواه **حذف** **الصلة اي**  
 بدون موصولها يجوز قليلا لدلالة صلة اخرى عليها كفق له  
 وعند الذي واللات عندك احنه عليك ولا يغرك كيد العوايد  
 اي الذي عادك والبيت من ثاني الطويل ولم يسم قاييله وقد يقع  
 في بعض النسخ وعند اي باضافة عند الى ياء المتكلم وحزم المحشيات  
 الصواب خلافها لان احنه مستخرج الظرف ولا يكون كذلك الا اذا  
 كان مضافا الى الذي وعدتك من الجادة وهي زيارة المريض والاحنه  
 بالكرس المحذوف والجمع اخو بكسر الهمزة وفتح المهملة ثم ان في قوله العوايد  
 وهو جمع عايد لا عايد تغليب الموت على المذكور فان المراد به جميع  
 من تقدم ذكره ومنه مذكور فدخل فيه انما هو بطريق التغليب فحذف  
 ان يكون على حذف عاطف ومعطوف اي كيد العوايد والعائد على نوال  
 سرايل فتعبر الحراي والبرد فلا تغليب الموت على المذكور وقع في سلبين  
 فقط ليس ما نحن فيه منهما **او دالة غيرها** اي من الصلة اي ان حذف  
 الصلة قد يكون لدلالة غير صلة اخرى في الكلام عليها كقوله **عن الاول**  
**فاجمع جوعك ثم وجههم البنا اي عن الاول عروفا فاجمع جوعك**  
**ثم وجههم البنا اي عروفا بالشدة والبأس** او نحن الاول عرفت عدم  
 مبالاةهم باعدائهم وقد تقدم الكلام على هذا وبيان قاييل هذا البيت  
 في بحث اذ من حرف الالف وانه من الضرب السادس للكامل وهو  
 بحر ومرفل والواو من جوعك اخر المصارع الاول والعين منه  
 اول الثاني ففيه تنصيف الادماج ويقع في بعض النسخ وهو نسخة  
 الشارح **وقال بعد البيت والبيت والبيت اذ اعلمها نفس نزلت**  
 بيتان من مسطور الرجز او واحد من ثمانية والبيتا تصغيرا للتي  
 وهي بفتح اللام وقد تقدم قال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام  
 في البيت الا الاخفش فانه اجازتها والضم فيها وان كان عن قياس  
 تصغير المهمات لكنه جار على قياس تصغير المفردات وقوله  
 بعد البيت والتي الواو من موصولين من غير صلة اي بعد الامر  
 الذي من فصاحة ما نه كيت وليت وانما حذفوا اليه هو ان  
 الامر يلح من الشدة مبلغا فصارت العبارة عن كنهه وتوردت  
 سقطت **فقبل** **تقدم مع البيت** فيما نظير الجملة **الشعر طبة**  
**المذكورة** فيكون من قبل حذف الصلة لدلالة صلة اخرى في الكلام



عليها كنت وعبدالذي واللات عذرتك وقيل بقدر بعد اللتي  
 رقت واللتبارقت لان التصغير يقتضي ذلك فيكون من  
 حذف الصلة لدلالة غيرهما كما في غنن الا في فاجع جوعك وصلة  
 التي للجملة الشرطية اي جملة اذا اعلم بانفس تزدت وقيل بقدر  
 بعد اللتي فيهما عظمت لا دقت فانه اي التصغير تصغير تعظيم  
 كقولهم ذو يمينه تصغير منها الا نامل مجزؤه وكل اناس سوف يتدخل  
 بينهم وقدمت في الكلام عليه معضلا حذف **الموضوع**  
 واقامة الصفة مقامه وعندهم قاصرات الطرف اي جوارق  
 والناله للحد يد ان اعمل سابعات اي دوعا سابعات  
 اي واسعات فليصحا كوا قليلا وليبكوا اي صحا قليلا وبكوا  
 كثير كذا قيل وفيه بحث سيأتي يعني في الباب السادس  
 فانه حكى فيه عن بعضهم ان مذهب سيبويه والمحققين ان المنصوب  
 في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل والتقدير فليصحا كوا اي  
 الضحك في حال كونه قليلا وليبكوا اي البكاء في حال كونه كثيرا والجملة  
 يا في عليه هناك **وذلك دين القيمة اي دين الملة القيمة** كذا هو  
 في غالب وهو تقدير الرزق من جوعه ومعنى القيمة على هذا المستعمل  
 المعتدلة وفي بعضها وهي نسخة الشيخ اي دين الملة القيمة وهو موافق  
 لما روي عن المنذر بن شميل قال سالت الخليل عنها فقال القيمة  
 جمع القيم والقيام ومعناه وذلك دين القايدين بالنوحيد **ولدار**  
**الآخرة خير اي ودار الساعة الآخرة** قاله المبرد وقالت ابنت  
 الشري الحنونة **الآخرة بدليل وما للحياة الدنيا الامتناع** الغرور  
 وقيل هو من اضافة الموصوف الى صفته والاصل والدار الآخرة  
**ومنه حب الحصيد اي حب النبت الحصيد** اي الزرع الذي  
 من ثاقه ان يحصد وقال **تخيم اذا ابن جلا وظالم** **الثاني**  
 هو صدر بيت من الوافر مجزؤه متى اضغ العمامة تعرفوني وقد  
 تقدم الكلام عليه مستوفى في الباب الاول في غير من حرف العين  
 المحرر اي **ابن رجل جلا الامور** والصفة جملة فعلية حذف  
 مفعولها وقيل **جلا علم محلي** فلا موصوف مقدر على ان يصفوا  
 من نحو قوله **زيد جلا فيكون جملة** كذا في شرح الامن قوله  
**جلا زيد** ليكون النقل من مفرد اذ لو كان كذلك لكان مفردا  
 منصوبا اذ النقل من هذا الوزن غير موثر في المنع من الصرف

لكونه

لكونه من الاوزان المشتركة وانما يمنع ما كان من وزن مختص بالفعل  
 وخالف عيسى بن عمرو اه ما نعا وقد قال به في هذا البيت وعلى  
 جعله جملة قتل هو مبدئ اوله وقد صرح بعضهم بان نحو تابطسرا  
 من قبيل المبيعات المحكية الباقية على بنايها والحق ان الجملة من حيث هي  
 جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رباعا من مبنى الاصل وان كانت  
 اجزاوها معرفة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا  
 لاجراء الاعراب على الخبز كعليك لكن لما كان الاخر مشغولا بالاعراب  
 المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه  
 تقديره يا فيكون من المعربات التقديرية لكن المبيعات التي يكون اعرابها  
 محكما ونظيره قوله **بنيت احوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد**  
 نسبة العيني الى مروية وهما بيتان في مستطوع السريع المكشوف لامت  
 مصرع من تمام الرجز ولا بيتان من مستطوع كما قيل ويتعين على ذلك كله  
 اشباع ضمة ميم لهم اذ لو كانت ساكنة لخرج البيت الثاني او النصف الثاني  
 الى وزن اخر اذ يصير من مخارج البسط على حد قوله اصبت والثيب  
 قد علاني برعوصيب الى الخضاب ومثل ذلك محذور عندهم وبنييت على  
 صيغة المجهول محذوف اخبرت وهو ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل والاول  
 منها هنا نائب الفاعل والثاني احوالي والثالث جملة لهم فديد وبني  
 يزيد بدل من احوالي ويزيد بالمشافة المختبة كما هو صريح كلام المصنف  
 وقال ابن يعيش في شرح المفصل صوابه بشتين من فوق وهو يزيد  
 ابن حلوان ابو قبيلة معروفة تنسب اليه البرود واليزيدية وقال  
 الشاطبي يزيد في الانصار وهو يزيد بن حثيم بن الحزرج ويزيد  
 في قضاعة هو يزيد بن حلوان بن عمران ابن الحاف بن قضاعة ورد ذلك  
 ابن الحاجب في ايضاحه فقال وقول بعضهم انما هو يزيد بالتاء يعني القوية  
 شطع منه ويصح بانه قد علم ان في العرب تزييد بالتاء واليه تنسب البرود  
 التزييدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء يعني  
 المشاة المختبة والثاني ان تزييد بالتاء في كلامهم مفرد لا جملة قال  
 يعقوب في جد الطيات كما نكسبت برود بني تزييد الادريغ فاستعاليه  
 كجملة خطأ وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول له والاعمال في محذوف  
 دل عليه لهم فديد والتقدير جعلوا علينا او شددوا علينا ظلما ويجوز  
 ان تكون مفعولا ثالثا اي ذوي ظلم ويكون لهم فديد في موضع كالتنبيه  
 لقوله ظلما وعلينا متعلق بلهم ولا يمنع تقديمه عليه وان كان العاقل



معنى كقولوا كل يوم لك نوب ولا يجعل فيه فريد لانه مصدر كالنبي فلا  
يتقدم عليه معوله والغدير الصوت والخلبة يقال فدا الرجل نفسه فديرا  
اذ اصوت ورجل فدا شد يد الصوت وجوز بعضهم ان يكون بنى يزيد  
مفعولا ثالثا قال المصنف فيه نظرا لانه حينئذ يكون مفعولا ثانيا خواله بنى  
يزيد مفعولا ثالثا ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره ومنع ايضا  
حالية ظلموا وكونه مفعولا له قال اما الحال فلان صاحبها اما ضمير المصدر  
فيؤدي الى تقديم الحال على عاملها المفعول والاكثر يمنعونه واما احوالى  
فيؤدي الى تعيينه المتبدا من حيث هو مبتدأ وذلك ممنوع لا يقال زيد  
صاحكا يقوم على ان صاحكا حال من زيد بل على ان حال من ضمير يقوم واما  
المفعول له فلانه اما تعليل لثبوت وهو لم يبن بذاك لا اجل ظلمهم او  
لك سقار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهذا ممنوع في الحال  
مع شبهها للظرف فالظن بالمفعول والغدير فيلزم تقديم معوله المصدر  
عليه والاكثر ومن يمنعونه في الظرف فالظن بغيره ولا يرد على تقدير  
ناشي من ذلك له اعتبار ما العامل في ظلمه حالا او مفعولا له محذوف او قال  
العيني يجوز ان يكون ظلمنا بمنزلة اي يصحون ظلمنا لاعداء وعلينا يجوز  
تعلقه بظلمنا على تضمنه معنى محو قال العيني وبغديداي لهم صباح  
علينا على تضمن الصباح معنى الجور لقولهم صاح عليه وجلب عليه صوت  
عليه **يزيد مفعول من قولك المال يزيد** ولذلك يعنى دال يزيد  
في البيت مضمومه لوجوب الحكاية في مثله لان النقل عما هو جملة **لا من**  
**قولك يزيد المال والا لا عرب غير منصرف** لما فيه من العلمية ووزن  
الفعل **فكان يفتح لانه حينئذ مفعول مضاف اليه محذوف**  
**الصفة بدون موصوفها كل سفينة اي صلحة للاخذ بدليل**  
**انه قري كذلك** وهي قراءة الى وعبد الله بن مسعود **وان تعينها**  
**لا تخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه** اي في تعيينها حينئذ  
اي حين عدم تقدير الصفة بخلاف ما اذا كانت مفيدة بتقدير صلحة  
فان ارادة تعينها يكون مفيدا قطعا لا يخرجها اياها عن وصف  
الصلاحية تدرك كل شئ اي سلطان عليه بدليل ما تدر من شئ  
**انت عليه الاجلته كالريم** وظهر انها لم تدر كل شئ في العالم قالوا  
**الآن حيث بالحق اي الواضح** والالكان مفهومه كقرا اذ مفهومه  
بدون هذا القيد انك قبل لم يجز بالحق وهو كقرا وما يربهم من اية  
الاهي اكبر من اخيمه وقال فلم اعط شيئا ولم امنع هو عز بيت من

ثالث المنقارب ز وحفت عروضة بالحذف وصدر وقد كنت في الحرب  
ذ اندر وقايله العباس بن مرداس السلمي ويكنى ابا الهيثم وامي  
الحنب الشاعره على خلاف فيه وكان من قصته ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لما قسم غنائم حنين نفل من الملوقة فلوهم اعطى كل رجل منهم ما يريد من  
الابل منهم عيينه بن حصن الغزاري والاقرع واعطى العباس دونهم  
فاسخطاه ذلك وقال اجعل نهي ونهب العبيد بين عيينه والاقرع  
وقد كنت في الحرب ذ اندر فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا  
حابس **يعوقان مرداس في جمع** وما كنت دون امرئ منهما ومن يضع  
اليوم لا يرفع فقال صلى الله عليه وسلم انظروا لسانه فزادوه حتى  
ترقى والعقبه اخرجها مسلم واليه في دلائل النبوة واصحاب المعازي  
وان سجد في الطبقات وفي بعضها انه لما بلغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاه  
وقال انت القاتل فاصبح نهي ونهب العبيد بين الاقرع وعيينه  
فقال ابو بكر باي وامي يا رسول الله ليس هكذا قال فانطد ابو بكر  
كما قال العباس فقال صلى الله عليه وسلم ما يضرك يا مهابدات بالاقرع  
ام بعينه والعبيد كزبر فرس العباس والتدور بمشاه فوفيه مضموم  
وذال مما حمله ساكن ذورا مفتوحة بعد ما هزة القوة والقدره وهو  
من الدرر وما وه زايد ومرداس ابو الشاعر وقد ورد ابن مالك وعين  
قوله يعوقان مرداس شاعرا على حذف تنوين المتصرف اجزاه مجرى غير  
للمصرف لصروف ورواه بعضهم بلفظ يعوقان شئني **وقال وليست**  
**دارناها تابدار** هو عز بيت من اول الوافر وليس لعيشنا هذا  
مهاه وقايله عمران بن حطان السدوسي الخارجي احدث بقى عمرو بن  
وكان راس الصرمة وخطيبهم وشاعرهم وبعده  
• لنا الاليل قانيات • وبلغنا بابا مرقصا •  
• وان قلنا العلى باقرار • فافينا الحى من قرار •  
• ارانا لعل العيش فيها • ولا في الامر ناخذ بالخيار •  
• وما اموالنا الا عوار • سياخذها المعبر من العار •  
ولنا في البيت الثاني متعلق بالبيت قبله وهذا التعلق صحيح الاستثنا  
اي ليست الدنيا بدار لنا الاليل ثغنى وتذهب والبلغة بمعنى  
البلوغ اي الوصول الى الوقت الذي هو الاجل والمهاه بهما بين  
بينهما الف على وزن فعال الصفا وحسن الرون وقيل معناه البقا  
قاله ابو زيد في نوادره وقيل اللذ وقيل النصارة والحسن على هذا



فها وه الثانية اصلية ولهذا استدل صاحب الفصيح على اصلها وقال  
 الاصحى منها بالهاء التي تبدل في الوقت هاء ووزنها فعلة كصاه  
 والمهاه البلوه والبقره الوحشه وقيل انها ايضا بمعنى الصفا والرفق  
 وهانا اشارة الى الدنيا والمعنى منه ذم الذم الدنيا وكدورة عيشها  
 واحوالها مع استقامتها وسرعة انتقالها وقد ورد المص هذا البيت  
 شاهدا على حذف الصفة كما ترى وابن مالك على الاشارة الى المونث  
 بها نا اي من اختلفا السابقة وبارطاية وام اعط شيئا طايلا  
**دفعنا للتناقض فيهن** اي في الاية والبيتين اما التناقض في الاية فلان  
 افعل التفضيل يجب ان يكون فيه زيادة على المفضل عليه فيقتضي  
 ذلك ان يكون كل واحد من الاى اكثر من الاخرى فتكون كل واحدة  
 من اكبر من الاخرى وغير اكبر منها واماد فعه فقال ابن الحاجب يتعه  
 المص ان يتقديروا الصفة اي احدها السابقة عليها او بان المراد الالهى  
 اكبر من اختلفا عند وقت حصولها لان للحاضر اثر في النفس لسر الغاب  
 واما وجه التناقض في البيتين ودفعه فظاهر والشايع جعل التقدير  
 في بيت العباس لا يرفع التناقض بل لحل الكلام على الصدق فقال يمكن  
 ان يكون التقدير في ولم اعط شيئا اما هو لغيري الصدق فان الواقع  
 انه اعطى شيئا لغيره فيحتاج الى تقدير بصفة يكتسب الكلام بها  
 جلباب الصدق والا فعدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وقديقال هو  
 وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا **قل يا اهل الكتاب لستم على**  
**شي نافع** والافهم في المحلة على شي ولو ضارا **ان نظن الاظن اي ضعيضا**  
 ليكون الاستثناء مفيدا **حذف المعطوف ونجيب ان**  
**يتبعه العاطف** لعدم استقلاله حرفيته نحو لا يستوى منكم من اتقى  
 من قبل الفخ وقاتل اي ومن اتقى من بعد اي من بعد الفخ وقاتل  
 دليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين اي فصاعدا  
 ولوليل المقدر مخصوصه او يتيك اعظمه رجة من الذين انفقوا  
 من بعد وقاقلوا لا تفرق بين احد من رسله والذين امنوا بالله  
 ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد واحد اي من رسله  
 او منهم والذي يفهم من كلامه الى جيان في تحره ان هذا التقدير له فانه  
 قال وعندي ان يكون مما حذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه  
 والتقدير لا تفرق بين احد من رسله فيكون احدها هنا بمعنى واحد  
 والمعنى انهم ليسوا كاليهود والنصارى يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض

وقيل احدهما اي في الايتين ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد  
 بل هو الموضوع للعلوم المختص بسياق النفي وهزته اصلية لا سبيل  
 من الواو فلا تقدر المعطوف للاستخانة عنه يكون بين داخله  
 على متعدد ومن افراد والمراد في التفرقة بالتصديق والتكذيب **ورد**  
 بانه يقتضي حينئذ ان المقصود من هذه القول وهم الكافرون  
 فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم وبين  
 غيره في النبوة وفي لزوم هذا النظر بين وجه النظر بان في التفرقة  
 بين كل الرسل تفرقة عن لم يفعل ذلك على من فرق بين بعض وبعض  
 ولا يلزم من ذلك كون المقصود من فرقوا بين الكل والذي يظهر  
 لي وجه التقدير اي تقدير المعطوف **وان المقدور بين احد**  
 اي بين احد من رسله **وبين الله** لا بين احد منهم واحد **تدليل**  
**وبريدون ان يفرقوا بين الله ورسله** او رد عليه الشايع انه  
 ليس ما ذهب اليه ان ح ما ذهب اليه القائل بان احدها هو الموضوع  
 فان هذا تحصيل للمراد مع عدم الخلاف وذلك لان التفرقة بين الرسل  
 في الايمان يلزم منه التفرقة بينهم وبين الله تعالى ذلك فان من امن  
 ببعضهم وكفر بباقيهم لم يؤمن بالله سبحانه وتعالى المحيي فقال لا نسلم  
 انه يلزم من التفرقة بين الرسل الايمان ببعض والكفر ببعض وان التفرقة  
 بين الله ورسله الايمان بالله والكفر برسله ولو سلم فلا نسلم  
 ان ما ذهب اليه المص ليس بارجح بل هو ارجح مما بينه عليه وبريدون  
 ان يفرقوا بين الله ورسله لان القرآن يفرق بعضهم بعضا ويستدل  
 على التقدير في بعضه من بعض وانت جبار ان قوله لا نسلم الى اخره  
 منع مجرد فهو طالب للدليل والمفسرون قاطبة على ان قوله تعالى لا تفرق  
 بين احد من رسله معناه في التصديق بينهم بالتصديق والتكذيب  
 اي لا تصدق بعضا وتكذب بعضا ولا ريب ان التفرقة بذلك بين  
 الرسل مستلزمة للتفرقة بينهم وبينه سبحانه في الايمان والتصديق  
 لان من امن بالله امن برسله ومن كفر بهم او ببعضهم كفر بالله سبحانه  
 لان ذلك الى ذلك تقاطع الجمل وتناهي في قوله تعالى ان الذين  
 كفروا بالله ورسله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله يات  
 يؤمنوا بالله ويكفروا برسله ويقولون لو من بعض وكفر ببعض  
 وبريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا طريقا وسطا بين الايمان  
 والكفر ولا واسطة اذ الحق لا يختلف والايمان بالله اغايمر بالايمان



برسله وتصديعهم فيما بلغوا عند تفصيله واجالا فالكافر بعض ذلك  
كالكافر والكل في الضلال كما قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال  
او ليكن هم الكافرون الكاملون في الكفر لا عبرة بايمانهم هذا حقا  
مصدر موكد لغيره او صفة لمصدر الكافر من المعنى هم الذين كفروا  
كفرا حقا اي يقينا محققا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا **وتغوسر ايل**  
**تفتكهم للحر والبرد** وخص الحر بالذكر لان وقايتة اهم وقد يكون  
**الكتفى** عن هذا بقوله تعالى في اول السورة **لكن فيها ذنات** فانه  
ما يدور في به فتى البرد وله ما سكن اي وما تحرك فاكفى باحد  
الصدور عن الآخر **واذا انفسك باسست** لم يحج الى هذا وكذا  
اذا قيل المعنى وله ما استقلا عليه فان احصرتم فما استسبر  
**من الهري اي فان احصرتم** تخلفتم اي فان متعق يقال خصر  
العدو ولخص اذا احصره ومنعه عن المضى مثل صدره واصدقه فالمراد  
حصر العدو وعند ما تك والساقى لقوله تعالى فاذا امتنع وكل منع من  
عدو او مرض او غيرها عند اي حنيقه والمعنى ان احصر الحرم واراد ان  
يتحلل تحلل يدخ هدى تفسر عليه من يردنا وبقعه او شاء حيث  
احصر عند اكثر من كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية  
**اي فحاق ففدية** لان الفدية انما تترتب على الحاق لا ينفع نفسا  
**ايمانها لم تكن امنت من قتل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها**  
**وكسبها اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها** فالخروج مرفوع عطفت  
على ايمانها المرفوع فيكون في نفع الايمان راجعا الى النفس التي لم تكن  
قبل ذلك وفي نفع الكسب راجعا الى النفس التي امنت لكنها لم تكن  
كسبت في ذلك الايمان خيرا **والآية** بهذا التقدير **من اللف والنشر**  
**وبهذا التقدير ايضا تندفع شبهة المعتزلة** التي محسرة وغيره  
**اذ قالوا** سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي  
**لم يفتقر بالعمل الصالح في عدم الاستغفار** به قال الزمخشري  
في كشافه لم تكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله او كسبت  
في ايمانها خيرا عطفت على امنت والمعنى ان اشراط الساعه اذا  
جاءت وهي آيات ملحقة مضطرة ذهب وان التكليف عند عدم  
ينفع الايمان نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات او مقدمة  
ايمانها غير كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة  
اذا امنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي امنت في وقتها

ولم تكسب خيرا قال الفتا زاني فحواشييه وجد القسك بالاذ على ان  
مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر  
من كلامه والاعتراض بان اول احوال امرين في سياق النفي يفيد  
العموم كالنكر على ما ذكر في قوله تعالى ولا تقح منهم ائمة او كفورا بعد  
النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مدفوع بان  
هذا لا يستقيم ههنا لانه اذا انشأ الايمان انشأ كسب الخير في الايمان بالقرآن  
فيكون ذلك لغوا من الكلام ثم قال واجيب بان ذلك من قبيل اللف  
التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت  
من قبل او كسبت فيه فتوافق الآيات والاحاديث الشاهدة بان مجرد  
الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين هذا كلامه وتوضيح  
هذا المقام ان هذه الآية محمولة عند اهل السنة على اللف والنشر الا انه  
حذف منها اخرى قرينتي اللف والتقدير عندهم لا ينفع نفسا كافرة  
امنت ايمانها بعد ظهور الآيات ولا نفسا مومنة كسبت خيرا بعد ذلك  
ما لم تكن الكافرة امنت قبل او المومنة كسبت الخير قبل فاللف بيان  
ايمان الكافر وهو مملووظ به وكسب المومن الخير وهو المحذوف المقدر  
والنشر بيان قوله لم تكن امنت من قبل وهو راجع الى ايمان الكافر  
المملووظ به وقوله او كسبت في ايمانها خيرا وهو راجع الى كسب المومن  
المحذوف لدلالة ما في النشر عليه وانما ورد ذلك ليحري الآية  
على مذهبهم الحق فان مقتضى الآية بهذا التقدير ان الذي لا ينفع هو  
ايمان الكافر بعد ظهور الآيات او كسب المومن الخير ذلك فيفهم منه ان  
الايمان قبل ظهور الآيات نافع سواء صحبه عمل ام لا فحق الله وهو  
قبل وان لم يعمل خيرا غير مجرد الايمان ففعله ايمانه هذا وكان في مستنبط  
الامان شاء عذبه ثم ادخله الجنة وان شاء ادخله الجنة من غير عذاب  
واما المعتزلة فليست الآية عندهم على اللف والنشر لان مذهبهم لا يقتضي  
تقدير المحذوف وانما يجعلون او كسبت معطوفا على امنت ويرون ان  
الذي لا ينفع هو الايمان بعد ظهور الآيات او قبله اذ لو كان مع الايمان  
كسب خير ويقولون مجرد الايمان لا ينفع من غير عمل **وهذا التاويل الذي**  
**ذكرناه في الآية ذكره ابن عطية وابن الحاجب** فان قال ان المعنى لا ينفع  
نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت قبل او لم تكن  
العمل الصالح قبل فاختصر العلم به واجاب قاضي المعنى بوجوه اخرى  
فقال والمعتبر اي معتبر الايمان مجرد عن العمل فخصيص هذا الحكم بذلك



اليوم وحمل التردد يد على اشتراط النفع باحد الامرين على معنى لا يتحقق نفسا  
خلا عنها ايمانها فالعطف على لم تكن بمعنى لا يتحقق نفسا ايمانها الذي  
احد شئ وان كسبت فيه خيرا ومحصلة الجواب عن دليل المخصوص بآلة  
اوجه احدها ان الحكم بعدم النفع محصور في ذلك اليوم بالتحصيل  
الذكرى لان المخصوص عليه دون غيره فلا ينبغي نفعه قبل ذلك او بعده  
وناقشه بعض محشييه من فضلا الروم العمرين بان هذا الجواب جردى  
والا فلما قيل ان يقول ان الايمان لما كان بزمانها لم يعتد بمحصوله  
ولا بمحصول ما يتفرع عليه من العمل في وقت يصير الامر عيانا كوقت  
نزول سلطان الموت او نزول بعض شرائط الساعة وذلك هو المراد بقوله  
يوم ياتي بعض ايات ربك فلا معنى لكون الايمان باحدى الصفتين  
نافعا قبل ذلك اليوم او بعده اصلا ويمكن الجواب بان التخصيص بذلك  
اليوم محصور بالايمان الموصوف بالصفة الثانية لانه محل الاشكال  
وعدم نفعه في ذلك اليوم هو عدم ايجاز صاحبه من دخول النار وما  
بعد فينفعه بانجازه عن الخلود فالمراد بذلك اليوم اذ لم يدخل النار ولو  
حذف فقد التخصيص وقيل في الجواب يجوز ان يكون النفع المنفي بالنظر  
الى النفس الموصوفة بالصفة الاولى عدم الخلود في النار وبالنظر الى  
النفس الموصوفة بالصفة الثانية عدم الدخول راسا وذلك لا يتنافى  
للزوج ولو اذمنة متطاولة فلا يثبت مدعى الخصم لكان احسن الوجه  
الثاني ان التردد يد محمول على اشتراط النفع باحد الامرين على معنى لا يتحقق  
نفسا خلا عنها ايمانها بناء على ان اول احد الامرين في سياق النفي تغيب  
العموم وذلك بان يلاحظ عطف او كسبت على امتنت وتسلط النفي عليه  
فيفيد عموم السلب لاسلب العموم فانه مستفاد من اعتبار دخول النفي  
على المعطوف عليه اولا ثم الحذف على ذلك النفي ليشي والاعتراض بان  
اذا انتفى الايمان انتفى كسب المرجية بالضرورة فيكون ذكره لغوا ويات  
اشتراط احد الامرين اذ يتحقق بدون كل منهما بدون الاخر وهما وان  
امكن تحقق الايمان بدون الكسب لا يتحقق الكسب فيه بدون مدونه  
بالنامل في كونه المقصود الاشتراط باحد الامرين فانه ممكن بتحقيق احدهما  
فقط بدون الاخر بل ويفرض عدم امكان تحقق كل منهما بدون الاخر  
وجه ذلك لان التلازم بين شيئين لا يوجب كون اشتراط احدهما  
منفيا عن اشتراط الاخر اما معا او بدلا لجواز ان يكون اشتراط الاخر  
مخصوصا بمقتضى وان كان لا يتحقق بدونه فان اشتراط شي باخر

يكونا

يكون لمخصوصية وتعلق بينهما يستدعي ذلك التعلق سبق الثاني على الاول  
ولو دأبتا بحيث يكون احدهما موقفا والاخر موقفا عليه واما اندفاع  
حديث اللغو فلا بد بعد ما كان النفع مشروطا باحد الامرين سبق الايمان  
او اكتسب فيه وان كان تحقق الثاني مستلزما للاول يظهر وجه عدم  
نفع الايمان انفس خلت عنهما ولا يضر بالمقصود كون الخلو عن سبق الايمان  
مستلزما للخلو عن الكسب لان غرضنا بيان عدم نفع ايمان نفس خلت  
عنهما وهذا حق بسبب اشتراط النفع باحدهما الوحيد الثالث ان اوست  
عطف على لم تكن امتنت لا على امتنت والمعنى لا يتحقق نفسا ايمانها الذي  
احد شئ حين ياتي بعض الايات وكسبها فيه اي في الايمان الحادث  
خبر او لما لم تكن حينئذ لكلمة الانفصال موقع لجواز الجمع والخلو جملة  
على معنى الواو وهذا على ما صح في بعض النسخ من ان الهمزة من قوله وان  
كسبت خيرا مفتوحة وفي بعضها بالكسب على الوصل اي لا يتحقق الايمان  
لما دلت نفس كاسبه فيه خيرا والوصل حاصل المعنى **ومن القليل في**  
**هذا الباب حذف ام ومحطوفها كقول في ادري ارشد طلابها**  
**اي لم على** هو بعض عجزت صدم مع تمامه دعائي اليها القلب الى امره  
سيمح وقد تقدم الكلام عليه في بحث الهمزة من حرف الالف **وقد مر**  
**فيه بحث** هناك وهو ما كان ان لا حذف يجعل الهمزة بمعنى هل وهي  
لا تستدعي معاد لا حذف **المعطوف عليه** وبقا  
المعطوف مع حرف العطف ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت  
**اي ففجرت فانفجرت** وزعم ابن جعفر وان الغاية في فانفجرت هي فانفجرت  
ان المحذوف ضرب فقط وان فانفجرت حينئذ محذوف العاطف  
وحده ليكون على المحذوف دليل ببقائه بعضه وليس بشئ لان لفظها  
الغايين واحد فكيف يحصل الدليل اي دلالة وجوز الزمخشري ومن  
**تعدى تكون هذه الغاية** فالجواب اي فانفجرت فقد انفجرت قال  
في الكشاف الغاية متعلقة بمحذوف اي ففجرت لو فانفجرت  
فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله فانفجرت عليكم وهي على هذا فافصح لا يتحقق الا  
في كلام فصيح بليغ قال الشاعر وقد يتوهم ان كون العاطف مختص  
بتقدير المتعلق بالشرط سيما والمعلم في الغاية فصيح قول الشاعر  
قالوا قرأتان اقصى ما يراد بنا من القول فقد جئنا خاسانا وهي على  
التقدير اي ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح انها فصحة  
على كلا التقديرين فالاشارة في قول الزمخشري وهي على هذا ترجع الى التعلق



المحذوف شرطاً كان أو مغطواً عليه ووجه فصاحتها ابتداءً عن ذلك  
المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقعه وفي  
له يمكن التعبير عند كونه في حذف كماله قد بعض نقصان كذا ذكره  
التفتازاني وما قيل من أن وجه فصاحتها الدلالة على أن المأمور  
قد امتثل من غير توقف وظهور مره وعلى أن المقصود بالأمر هو ذلك  
لا الضرب لنفسه والأيما إلى أن السبب الأصلي هو أمره لا فعل موسى  
عليه السلام فقد رده التفتازاني بأن ذلك إنما هو في مثل هذه الصورة  
خاصة فهو وجه غير مطرد فلا يصح وجهها وقال أبو حيان ما ذهب  
إليه الزمخشري غير جائز لأن الجواب يجوز حذفه كثيراً للدلالة  
عليه وأما فعل الشرط وحده دون الأداة فيجوز حذفه إذا كانت  
منفياً بلا في فصيح الكلام كقولهم فظلمت فلست لها تكفو ولا يعمل  
معرفتك للحسام وإن كان غير منفي بلا فلا يجوز إلا في الضرورة وإن  
من حريف فإن يعجز عن حذف الشرط والجواب بدون أداة لا يجوز  
إلا في الضرورة تخويله قالت بنات الحم يأسلمي وإن كان غنياً بعد ما  
قالت وإن وأما حذف فعل الشرط وأداة الجواب فلا يجوز  
أدله ثبت في كلام العرب وفي كلامه أيضاً أيضاً وقد وهو لا يكاد  
يحفظ من لسانهم وهو غاي يكون بعد فاء وان دخلت الفاء فلا بد  
من إظهار ر قد وما دخلت عليه قد يلزم أن يكون ما ضياء لفظاً  
ومعنى تخويله وإن يكن بوبك فقد كذبت ومثل من قبلك وإذا  
كان ما ضياء لفظاً ومعنى استعمال أن يكون بنفسه جواب الشرط  
واحتيج إلى تأويل أو إضمار جواب الشرط وهذا ما لحظه المصنف  
بقوله **وبرده أن ذلك يقتضي تقديم الإنكار على الضرب**  
لأن الجزاء المصدر بالفاء وقد ما من لفظاً قطعاً وفعل الشرط  
الواقع بعد أن مستقبل معنى فلزم أن يكون الإنكار سابقاً  
على الضرب وهو باطل لغوات الدلالة على الإنكار الذي هو ترتيب  
الإنكار على الضرب **مثلاً أن يصرح فقد سرق أخ له من قبل** فانه  
صريح في تعاقب أمر سابق على آخر لاحق **الأد أن قبل المراد فقد حكماً**  
**بترتيب الإنكار على صريحتك** لأن السابق حينئذ الحكم بترتيب  
الإنكار لا الإنكار وقد ورد عليه أن هذا الاستثناء لا يبعد شيئاً  
في دفع الاعتراض بأن افتراض الماضي بقدر محقق معنى فلا يصح  
جواب الشرط المستقبل واجيب بأن اعتراض المصنف على الزمخشري

ليس من هذه الجهة كيف وهو معترف بدلتيميله بأن سرق فقد  
سرق بل من جهة بطلان تقديم الإنكار على الضرب عنه وفي المطول  
أن جعل الشرط والجزاء جعلت ما ضويتين أو أحدهما اسمية  
أو فعلية ما ضويه فالمعنى على الاستقبال فعني أن أكرمتني  
الآن فقد أكرمتك أمس إن يعتد بما كرامتك أياي الآن فاعتد  
بأكرامي أياك أمس وقوله تعالى وإن يكن بوبك فقد كذبت رسول  
من قبلك لا تنصروه فقد نصرت الله وأخرجه أي ينصروه من نصرة  
قبل ذلك وعليه ففس وقيل **في أم حسبت أن تدخل الجنة**  
**أن أم متصلة حذف معاد لها والتقدير أعلمتم أن الجنة حفت**  
**بالمكاره أم حسبت حذف** المبدل منه في المبدل  
فنه وبقاء البدل قبل حذف المبدل منه ولا تقولوا لما تصف  
السننكم الكذب وفي كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم أن الكذب  
بدل من مفعول يصف المحذوف أي لما تصفه بنا على أن ما في  
لما موصول اسمي وقفاض على جوانحه في الهر وكن في رسولاً  
أنه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف أي أرسلناه بنا على أن ما  
في كما موصول اسمي وخض البنا بما التا بينه مع أن الأولى كذا  
لأن الرد الذي إنما يجتنبها لا في ما الأولى وبرده أن فيه إطلاق  
ما على الواحد من أولى العلم لأنها حينئذ عبارة عن الرسول  
والظاهر أن ما كافه وأظهر منه أنها مصدرية لا بقاء الكاف  
حينئذ على الجبر وقيل في الكذب أنه مفعول أما تقولوا ولجلت  
بعنه يعني هذا حلال وهذا حرام بدل منه أي لا تقولوا الكذب  
لما تصفه السننكم من المباح بالحلل والحرم وأما المحذوف أي  
فتقولون الكذب ولجلت أن محكيات لا تقولوا وأما تصف  
على أن ما مصدرية ولجلت أن محكيات القول أي لا تقولوا  
هذا حلال وهذا حرام لوصف السننكم للكذب أي لا تحفلوا  
ولا تحرموا أي قول تنطق به السننكم من غير دليل ووصف  
السننكم الكذب مبالغة في وصف كلامهم بالكذب كان حقيقة  
الكذب كانت مجهولة والسننهم تصفهم وتعرفها بكلامهم هذا  
ولذلك نحوه من فصيح الكلام نحو وجهه يصف الحسن وعنه  
يصف السحر وقرى **بأن قيل** من قرأه سبعة من التائبين **بدلاً**  
**من ما على أنها اسم وجوز الزمخشري** كونه صفة وما مصدرية



كان قيل لوصفها الكذب بمعنى الكاذب كقول تعالى يوم كذب والمراد  
بالوصف وصفها اليهايم بالحل والمرد قال في التفسير هذا لا يجوز وذلك  
لنصهم على ان المصدر لا يتحت المصدر المنسبك منها ومن الفعل  
وحكم باقي المروف المصدرية حكم ان بخلاف صريح المصدر فانه يجوز  
ان ينحت وليس كل موول حكم الصريح وبالرفع وضم الكاف والذال  
**جمع الكذب** او كذاب **صفة للفاعل** اي فاعل يصف وهو المستعمل  
وهي قراءة ابن ابي عمير ومعاذ وبالنصب على الزم او بمعنى الكلام  
الكاذب وقد مر انه قيل في **لا اله الا الله** ان اسم الله تعالى يدل  
من ضمير الخبر المحذوف مود لك في النوع الثاني من اللمحة السادسة  
**حذف** **المؤكد** وبقاء التوكيد قد مر ان سبويه و  
**التخيل** اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعه وذلك في الشرط  
الثالث من شروط الحذف الثمانية المذكورة في اول الخاتمة  
**حذف** **المستدل** يكثر ذلك في جواب الاستفهام  
**عجوا وما ادر بكم ما للخطية** سميت النار خطية لانها تخطم اكل ما التي  
فيها نار الله اي هي نار الله وما ادر بكم ما هي اي ما هي والحق  
للسكت نار جاهية اي هي نار ذات حوى ما اصحاب اليمين في سدر  
**مخضود** لا شوك له من خضد اذا قطعه او شئ اغصانه من كثرة  
حمله من خضد الغصن اذا اشناه وهو رطب اي هم في ذلك **الذين**  
اي اية اصحاب اليمين واية اصحاب الشمال وهي قوله تعالى ما اصحاب  
الشمال في سموم وخيم اي هم فيه **قل انبياءكم بسمر منكم النار**  
اي هو النار ووقع في كثير من النسخ هل انبياءكم بسمر منكم وليس بصواب  
لان الآية ليست الا في سورة الحج وهي بلفظ قل انبياءكم ويكثر حذفه  
ايضا بعد فاء الجواب **عجوا من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فلها**  
اي فاعله لنفسه واساءته عليها وان تخاطبهم فاحذروا اي فاعله  
اخوانكم فان لم يصيبها وابل فقل اي فالذي يصيبها او فاعله  
طل وان سمى الشرفيوس اي فهو يوس فان لم يكن نار جليل  
**فرجل وامرأتان** اي فالشاهد قتل الانبياء لقوله تعالى فاستشهدوا  
شهداء من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليست شهد  
برجل وامرأتان من الاستشهاد وقد روي عن النبي في اعلان الشهادة  
قالت فليست شهد وما قدرناه اولي اذا ما موروث هم المخاطبون  
لا الشهد او على تقدير ان يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف

فليقدر

فليقدر فالشاهد ان لا قال الشاهد وقدره قاضي المعنى المستشهد  
ولعل افراد الشاهد والمستشهد لان المراد به الجنس **وقرأ**  
**من مسجود ان تعذبهم فعيذابكم** اي فاعله عبادك والقراءة المنوطة  
فانهم عبادك ويكثر حذفه ايضا **بعد القول** **عجوا وقالوا اساطير**  
**الاولين** اكتتبها اي هذه اساطير الاولين ووافق المصنف على ذلك  
جماعة ولما منع من ان يكون اساطير الاولين مبتدأ جرح النسخ  
ولا حذف البتة وقال الرخشي في قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل  
ربكم قالوا اساطير الاولين ماذا منصوب بانزل اي اي انزل ربكم  
او مرفوع بالابتداء بمعنى اي شئ انزله ربكم فاذا انصبت فمعنى اساطير  
الاولين ما يدعون نزوله اساطير واذا رقت فالمعنى المنزل  
اساطير الاولين لقوله تعالى ماذا اينفثون قل العفون فمعنى رفع  
وفيه اشكال من جهة انه لا يظهر وجه تخصيص ما يدعون نزوله  
بصورة النصيب والمنزل بصورة الرفع لان مودى هذين المتدئين  
واحد معنى اذ ليس المراد بالمنزل ما انزل حقيقة لبلايا قضا الخفا  
عنه بل اساطير وانما ذلك على سبيل التكميل من المشركين كما ذكره  
هو بعد هذا اي المنزل على علم اساطير الاولين وهو بعينه  
معنى ما يدعون نزوله اساطير الاولين واذا استويا معني  
فكيف يقال ان احد المقدرين مختصين بصورة النصيب والاخر  
بصورة الرفع وقد استشكل السامع ذلك على قاضي القضاة  
الجلال السلفيني فاجاب بانما خصصه به لانه اساطير  
الاولين مرفوعة في قراءة السبعة فقدر وجه الرفع بما يظهر فيه  
الرفع ولا يتناول نصيبه بالمعنى وذلك ان قوله ما يدعون نزوله  
اساطير الاولين مرفوع اللفظ ظاهرا وهو في معنى بدعوى  
اساطير الاولين فهو منصوب بدعوى فيحصل مطابقة الجواب  
السؤال من حيث المعنى لان حيث اللفظ يدل عليه قوله فمعنى رفع  
قل العفون وهي قراءة الى عمر وجوز واعلمها وجهين احدهما وهو  
الاولى ان يكون ما في موضع رفع بالابتداء وذا موصول بمعنى الذي  
وهو جرح لا بطل المطابقة ويكون العفون خبر مبتدأ محذوف اي  
قل المنفق العفون الثاني ان يكون ماذا اكله استغناها ما منصوبا  
بمنفقين وتكون المطابقة من حيث المعنى لان جهة اللفظ  
كذلك هنا تكون مبتدأ وذا موصول بمعنى الذي والشاهد المنزل



المنزل اساطير الاولين ويجوز ان يكون ما ذكره استقفا ما منصرفا  
بانزل والنقد بر الذي يدعون نزوله اساطير الاولين ويجوز ان يكون  
ما ذكره استقفا ما منصرفا بانزل والنقد بر الذي يدعون نزوله  
اساطير الاولين ويتاول يدعون اساطير الاولين فليست اهل ذلك فانه  
حسن قوله ان من ذكره ونعت الشيوخ الوحيان على الرخشي في قوله  
او مرفوع بلا يتدافعان اجاز الرخشي ان يكون ما ذكره مرفوعا بلا يتدافعان  
معنى اي سئل انزل ربكم وهذا لا يجوز عند البصريين الا في ضرورة  
الشعر هذا كلامه وقد ثبت صاحب التعريب كمثل استعكال الشارح  
فقال في كلام الرخشي نظرا لا مقتضى للنقد بر في احدهما ما فيه  
صورة فعل وهو ما يدعون وفي الاخر بالمنزل ايضا لما خالف بين  
لفظ الدعوى والانزال في النقد بر مع انه حمل الانزال على السخرية  
بمعنى ان يمكن ان يجاب عن الاول بان الرفع ادل على ثبات الانزال  
من النصيب لا بد من جملة اسمية فقال فيه المنزل اساطير وفي النصيب  
تدعون اساطير وان انزل في النصيب باق على فعلية فيقتضي في  
الجواب فعلا ولم يمكن مطابقة الجواب للسؤال مطلقا لان اساطير  
مرفوع فاني بما فيه صورة فعل على الجملة وهو ما يدعون وانزل في  
الرفع مقدر فغيره لا يضر خبر اي اي شئ المنزل فاني في الجواب بالجاسه  
فقال المنزل اساطير الاولين هذا وقد سلك ابن الحاجب طريقا  
اخر فقال في ايضا حقه حيث ذكر في الفصل وجهي الرفع والنصب  
في جواب ما ذكره استقفا ما منصرفا بانزل والنقد بر الذي يدعون  
في احد جزئيه فيجوز فيه ويستغنى بجملة كلام السائل عليه مثل  
قوله ما كتبت وهو قد كتب فيقول مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن  
موافقا له في الفعل فينتعذر تقديره لا خلا له بالمعنى اذ لم يمت  
الابيات وهو غير مزيد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا ظنه ضربا  
منه من ضربت فيقول له هو صوت مناد والنصب ههنا لا يستقيم  
لان المجيب قاصد بغيره في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى  
فحينئذ ليس قوله اساطير الاولين بعد قوله ما اذا انزل ربكم بجواب  
من هذا الباب فانه لم يرد ان انزل ربكم الذي انزل ربنا  
اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين وانما قصدوا الى  
كلام مستأنف اي هذا اساطير الاولين ويجوز ذلك هذا الكلام  
**الا قالوا اساطير او مجنون** اي الرسول الذي اتانا ساحرا ومجنونا

سيقولون ثلاثة الايات اي هم خمسة هم سبعة بل قالوا  
اضافات احلام ويكثر الحذف ايضا بعد ما للخبر صفة له اي المستند  
في المعنى نحو التائبون العابدون اي هم التائبون ونحو صمركم  
عنى اي هم ووقع في غير ذلك ايضا نحو لا يضر نك ثقلب الذين  
كفروا في البلاد متاع قليل اي ذلك الثقلب متاع قليل ولا تقولوا  
**ثلاثة** اي الالهة او الله ثلاثة تعالى وتقدس لانهم يقولون هو  
جوهر واحد ثلاثة اقايم اقنوم الاب واقنوم الابن واقنوم روح  
القدس يرينون باقنوم الاب الذات وباقنوم الابن العلم وباقنوم  
روح الحياه وجعل الثقات زان في طوله هذه الاية مما يحتل الامرين  
اي تقدير المستند وتقدر بالخبر اي نقولنا او الوجود الالهة ثلاثة  
او ثلاثة الالهة فحذف الخبر عن الموصوف او المميزا ولا نقولوا الله  
والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة  
كما اريد الخاق الثمين الواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلاثة فحذف  
المستند وجعل الشارح ايراد هذه الاية هنا سهوا وان الكلام فيما  
اذا كان حذف المستند واقفا غير القول والحذف هنا انما وقع بعد  
**ليعلمين ان الاساطير من هنا وبذلك اي هذا** اي هذا الذي  
وعظم به او هذه السورة ببلغ اي كفاية او بتلخيص من الرسول وقيل  
مستند خبر لهم من قوله تعالى ولا تستعجل لهم وما سبها اعتراض اي لهم  
وقت يبلغون اليه كأنهم اذا بلغوه وراوا ما فيه استقصوا مدع عمرهم  
**وقد صرح به اي بهذا** المستند في هذا ببلغ لنا من سورة الزلزالها  
**اي هذه السورة انزلناها** ومثل قولنا العلماء باب كذا وسبعويه  
**يصرح به** جعل الرخشي هذه الاية مما يحتل الامرين فقال سورة  
خبر مستند محذوف وانزلناها صفة او هي مستند موصوف والخبر  
محذوف اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها وتري بالنصب  
على زيد اضر بته ولا تحل لانزلناها لانها مقيدة للمضمر فكانت في حكمه  
او على ذلك سورة او امل سورة وانزلناها واجازته النصيب  
بدونك محذوف فاما يا اهل كبريون كما مر **حذف الخبر**  
سواء كان خبر مستند ام غيره من التواضع وطعام الذين اوتوا الكتاب  
**حل لكم وطعامكم حل لكم** والمحصنات من المؤمنات والمحصنات  
من الذين اوتوا الكتاب اي حل لكم وصنيع صاحب المهر يقتضي  
ان الاية من قبيل ما حذف منه الفعل فانه قال والمحصنات



من المومات اي وحل لكم نكاح المحصنات اي العفاف الله في اسر  
 بزوان احلها دايم وظلها اي دايم واما انتم اعلم ام الله فلا  
 حاجة الى دعوى جنة كما قيل اي التقدير ام الله اعلم لصحة  
 كون اعلم خراجها اي عن المتعادلين واما انت اعلم وما لك  
 شك لا فانه ان عطفت على ان لم تكون اعلم خراجها فلم ينسبه  
 العلم بل لا علمية الى المال او على اعلم لم تكونه بشر بكم في  
 الخيرية ولا يصح كونه خبر لعدم استقامة الحل فيه او على ضمان  
 اعلم لزم ايضا نسبة العلم الى العلمانية اليه وهو لا يصلح له  
 النسبة ولزم ايضا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير  
 توكيد ولا فصل واعمال المتصل في الظاهر في غير مسئلة الكل  
 وكلاهما ممنوعان صناعة كما ان الاول ممنوع على الحقيقة عقلا  
 وان قدر مبتدأ محذوف خبره لزم كون المحذوف اعلم لان المقدار  
 يكون من جنس المفعول وعاد في الاشكال بتعيينها وفق خراجها  
 في بحث الواو من الباب الاول اخذ من الرضى على ان الاصل انت اعلم  
 بحال ما لك فانت وما لك ثم خفف محذوف محمول اعلم وحذف  
 مبتدأ المفعول عليه ما لك لقيام القرينة على كمال المحذوف والمعنى  
 انما ادخل بينك وبين ما لك ولا اشهر عليك بما يتعلق باصلاحه  
 فانت اعلم بما يصلح والوجه انه ان الاصل بما لك ثم انبت الواو  
 مناسب الباء قصد للنشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي  
 اي قصد الى جعل الاسم الثاني على اقرب الاول كما قصد بالعطف  
 في نحو ارجلكم فيمن خفض على القول بان خفض الجوارف ان قصد  
 فيه ايضا الى النشاكل اللفظي دون الاشتراك المعنوي لثبوت  
 حكم الغسل للرجل منصوبة كانت او مخفوضة ونظيره بعث  
 المشاء مشاة ودمها والاصل مشاة يدبرهم فانبث الواو مناسب  
 الباء قصد الى النشاكل اللفظي والمعنى على حاله وقالوا المناسب  
 محذوفون باعمالهم ان خير فخير فخير فخير فخير فخير فخير فخير  
 في علمهم خير فخير فخير فخير فخير فخير فخير فخير فخير  
 عليك للهفة من خائف ينجي جوارك حين ليس مجبور اي ليس له  
 هو من قاتل الكامل وقايله الشمر دل بتركيبك بزعبداده  
 ابن رويه بن سلمه الليثي شاعرا سلافي كان معاصرا للجرير  
 والفرزدق من قصيدة يرونها منصور بن زياد وبعده

اما القصور فانهن اوانس بجوارق بركت والديار قبور  
 عمت فواضله وعم مصابه فالناس فيه كلهم ما جور  
 يثق عليك لسان من لم توله خيرا لا تكن بالشاء جدير  
 ردت صنابعه عليه جياته فكانت من لشرها منشور  
 والناس ما غمهم عليه واحد في كل دار رنة وزفير  
 عجايب الاربع اذرع في خسة في جوفها جبل اشم كبير  
 اللهف بقع الهاء الحزن والتخسر ولهم كثر زنا ومعنى وفق لهم  
 باللهف فلان باسكان الهاء التخفيف لكون العين حرفا حلقيا كلمة  
 تخسر لها على ما فات وحرف التثنية حذف في البيت اي يا لصفي  
 عليك يتعاقب باللهف وكذا اللهفة ايضا اي اقلهف عليك لا جعل  
 لهفة من خائف وقال الجلال لهفي بعدو عليك خرم واللهفة متعاقب  
 بما دل عليه لهفي وبني يطلب والجوار بكسر الجيم ان تعطي للرجل خمة  
 يكون بها جارك فتخيره وحين ظرف لبني وبني لاصنافته الى الهمة  
 والمعنى في حزن شديد ولي تخسر عظيم من اجل حصة رجل تابه  
 من حوادث الدهر ما اخافه فهو يطلب جوارك وقت لا يحير له  
 فلا يحذرك واراد بقوله والديار قبور انهن موحشات لفقدك  
 كما يحاش القبور والصنابع جمع صنيعه وهي ما يسد به الانسان  
 من الاحسان واصنافه لشرها من اصنافه المصدرة الى مفعول اي من  
 لشر الناس لها وذكرها والماتر بالمشاة الغوثية كقعد كل مجتمع  
 في حزن او فرح او خاص بالنساء او بالشواب واطلقه هنا على المصيبة  
 نفسها والرفة نقلت من الرنين وترك التاء مع عدد الاذرع  
 لان الذراع يوتى والى لها في خسة لا يذارد حصة اثار والشبر  
 مذكور والاشم الطويل الراس العالي المرتفع قال العيني وصحف  
 بعضهم البيت اي بيت الشاهد فقال لهفي عليك كاهفة  
 وهو خطأ واوردته المصنف في توضيح بلفظ حين لات مجر مستشهد  
 به على اعماله لات لعدم دخولها على الزمان وقالوا من ثا في  
 اصاب او كاد اي او كاد يصيب ومن استعجل الخطا او كاد  
 اي او كاد يخطي وقالوا ان ما لا وان ولدا اي لنا ما لا وان لنا  
 ولدا وقال الاعشى ان محلا وان من تحلا صدر بيت عجزه  
 وان في السفر اذ مضوا مهلا وقد تقدم الكلام عليه في الباب  
 الاول في بحث اذ من الالف اي ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا



ارتحالها عنها الى الاخرة وقد مر البحث في ان الذين كفروا ويصدون عن  
سبيل الله ان الذين كفروا بالذي لم ياجاهم اما الآية الاولى وهي في  
سورة الحج فقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والذين  
الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه  
بالحاد بظلم فذو عذاب عظيم وهذه الآية لم يرد ذكر ولا وقع للمص  
عنها بحث لا مستوفى ولا غير مستوفى فقوله قد مر البحث فيها هو وقد  
جزم الزمخشري بان خبر ان فيها محذوف دلالة جواب الشرط عليه  
تقديره نذيرهم من عذاب اليم واما الآية الثانية فهي في سورة حم السجدة  
وهذه قد مر منه البحث فيها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة  
فراجع ان شئت **وقال تعالى قالوا لا خير ايا علينا ولو ترى اذ فرغوا**  
**فلا فوت ايا لهم وقال الحاسي وهو سعد بن مالك من صد عن نيرانها**  
**فانا ابن قيس لا يبرح اياي** وقد تقدم الكلام على هذا البيت في الباب الاول  
في بحث لامر حرف الله **وقد كثر حذف خبر لا هذه ايا التي بمعنى ليس**  
**حتى قيل انه لم يرد ذكر قال ابن الحاجب** وبنو عتيم لا يثبتون **وقال اخر**  
**اذ اقبل سيروا ان ليلى اهلها جرى دون ليلى ما بل القرن اغضب**  
**اي لعلها قريبه هو من ثاني الطويل ولم يسم قائله واحل مع اسمها**  
**وخبرها المحذوف خبر ان وجرى جواب اذا اي اعترض دون ليلى وهو**  
**من وضع الظاهر موضع الضم والقرن بالقاف والنون كصعب واحد**  
**قرون النور مثلاً ومن رواه سائل القرب بالباء فقد حرف والاعض**  
**بعين همله وصاد مجزوم وموحدة المكسور القرن الدخول وهو الشائش**  
**وهذه استقارة فانه شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم من قرب**  
**ليلى لا وبيان نصرهم في القبح وسؤاله كمال الحسني ولا ادري**  
**من اين فهم ذلك بكيتي بال قرمة وعصب في القبح وسؤال الحالب**  
**ونفور الناس منه وكراهة منظره** **س** **يحمل النوعان حذف**  
**المبتدأ وحذف الخبر يكثر بعد الفاء اي عبقها من غير فاصل نحو**  
**فكر برقية فعدة من ايام اخر فاستيسر من الهدى فنظرة**  
**الى ميسرة اياي فالواجب كذا اي مخز برقية اوعدة من ايام اخر**  
**او دم استيسره بسبب التمتع او انظار الى ميسرة في تقدير المبتدأ**  
**او فعلية او فعلية كذا ابا فراد الضمير او جمعة بحسب ما يقتضيه**  
**المقام في تقدير الخبر ويا في غير اياي في غير ما هو بعد الفاء بالمعنى**  
**الذي ذكرناه فلا يرد فصيح جميل لان احتماله للنوعين وان كانت**

بعد الفاء الا انه ليس بعدها بالمعنى المذكور نحو فصيح جميل اياي امرى او  
امثل ومثله طاعة وقول من وف اياي امرنا او امثل ويول لك ولك  
اي للتقدير الاول وهو تقدير المبتدأ قوله فقالت على اسم الله امرى طاعة  
هو صدر بيت من ثاني الطويل عجزه وان كنت قد كلفت ما لم اعود وقيل  
عمر بن ابي ربيعة المخزومي وقد مضى في بحث الباء من الباب الاول  
انشاد ما قبل هذا البيت وما بعده في الكلام على بيت شرب الغريز  
يورد ما للمفسر في قصة سقناها ها هنا كما سقناها فاصح بحسب الخبر  
فالتقدير يرد في عجزه من جنسه اولى قال الشاعر وفيه نظرية لا سألهم  
من وقوع لفظ طاعة في تركيب ما خبرا عن متدا مذكور وهو لفظ الامر  
ان يكون كذلك في كل تركيب واجيب بان المص لم يدع لزوم ذلك  
عقلاً وانما يريد انه لما وقع في كلامهم لفظ طاعة في تركيب خبر اغت  
لفظ امر متدا ربح به تقدير الامر متدا حيث يعرب طاعة خبر المحذوف  
ولو وقع في كلامهم متدا خبر مذكور لربح بذلك انه عند الحدف خبر  
لمثل ذلك المتدا ثم قال الشاعر ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد  
والامر هو صند الهوى اي امرى كذا وطاعة او مطاع متمثل والامر  
المقدر في الآية واحد لا نور وهو معنى الشان فكيف جعل الاول  
دليلاً على الثاني **وقد مر نحو يز ان عطف فور الوجهين في الحركات**  
**لا فعان وايمان الله لا فعان مره ذلك في ما اذا دار الامر بين كون**  
**المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فاما اولى وغيره جزم بان ذلك**  
**من حذف الخبر وجوبا لسد القسم مسد وفي نعم الرجل زيد**  
**فالتقدير هو زيد اوزيد المحذوف وغيره جزم بانه اذا جعل**  
**على المحذوف كان من حذف المبتدأ واما اذا المر يجعل على المحذوف**  
**فهو على التقديم والتأخير حذف الفعل وحده بدون**  
**مرفوع ولا منصوب او مع مضمير مرفوع او منصوب او مع مضمير**  
**مطرد حذفه معتر اي وان اخذ من المشركون استخارك اذا**  
**السماء انشقت قل لوانتم تملكون والاصل لو تملكون تملكون**  
**فما حذف الفعل والفصل الضمير لعدم ما يتصل به وانما حكما على**  
**هذه المرفوعات بانهما فواعل ولم يجعلها امتدادات ولا حذف لاختصاص**  
**ذوات الشرط بالدخول على الافعال قال الزمخشري وابو البقاء واهل البيت**  
**اي قالوا ذلك في لو انتم تملكون وعن البصريين انه لا يجوز لوزيد قام**  
**الا في الشعر والنور في غير نحو لود انت سوار لطمتني ونقتل**



الشارح عن ابن عصفور ان لولا اليها الى الفعل ظاهرا ولما المقدر قبلها  
 نادروا نقل ابن الصايغ في تخرجه البصريين بامتناعه فصحا وجواز  
 نادرا قال وهذا عجيب لمصادمته ما وقع في افعه الكلام قال ابنه تعالى  
 قل لو انتم تعلمون وقد مضى الكلام في الباب الاول في فضل اومر حرف  
 اللام على هذا المثل **وقيل الاصل لو كنتم تحذفون كان دون اسمها**  
**وفيه نظر لان المهود في مثله حذف كان ومرفوعها معا وقيل**  
**لو كنتم انتم تحذفون** اي تحذف كان واسمها على ما هو المهود **ومثل**  
**القيس ولو جاءنا من جديداي ولو كان اي هو اي الملقب ونفي التوكيد**  
 وفيه ان فيه جمع بين متنافيين المحذف والتوكيد **ويكسر اي حذف**  
**الفعل في جواب الاستفهام نحو ليقول الله اي ليقول ان خلقتم الله**  
**وهذا من حذف الفعل ومنصوبه واذا قيل المهر ما اذا انزل ربكم قالوا**  
**تخيروا اي انزل خيرا وهو من حذف الفعل ومرفوعه المضمر واكثر**  
**من ذلك كله حذف القول اي فعل القول نحو والملائكة من خلون**  
**عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم تحذف**  
**فعل القول مع مرفوعه المضمر ويحذف فيها ان يكون المحذوف اسم**  
**فاعل من القول اي قائلين فلا يكون من امثلة تخالف فيه في سياتي**  
**عن المصادك في حذف الحال حتى قال ابو علي حذف القول**  
**ونقد بوه من حديث الحرقل واخرج ويأتي حذف الفعل في غير**  
**ذلك نحو انتم خير انكم اي وايتوا خيرا وهذا من ذهب سيبويه**  
**قولهم حسبكم خيرا لكم ووراك اوسع لك التقدير حسبكم وانما جزاك**  
**ووراك وانت مكانا اسهل ومثله قولهم ايتت امرأ قاصدا اي ايتت**  
**عن هذا وانت امرأ قاصدا والقرينة على تقدير هذا الفعل انك**  
**اولا نيت عن بي ثم جئت بما لا ينبغي عند بل بما نؤمر به فوجب ان**  
**يكون منصوبا بايت او اقصد او متا في معناها كذا اقاله الرضي قال**  
**الشارح ولا يتأتى له ذلك اي كون القرينة على المقدر ما ذكر في**  
**البيت المذكور في البيت المذكور في انه ساقط في الامثلة التي**  
**اوردناها وقال الكسائي التقدير يكون الانتهاء خبرا محذوف**  
**كان واسمها وعلى التقديرين الكلام بخلتان وقال القراء الكلام**  
**جملة واحدة وخبر انعت المصدر مجزوع اي الانتهاء**  
**خير والذين يتووا التار والايمن من قلم اي واعتقدوا**  
**الايمان من قبل هم ثم قال ابو علي فيكون الايمان بايتا على حقيقة**

او اثر والايمان والحط من قبيل عطف الجمل وجوز اليماني في  
 حواشيه على اكتشاف ان يكون الجوز في الايمان على سبيل الاستعانة  
 بان يكون قد شبه من حيث ان المؤمنين من الانصار يمكنوا فيه تمكن  
 الملك المسلم في مكانه ومنه من المداين حصينة ثوابها  
 ومرافقتها ثم خيل ان الايمان مدنية بعينها تخيلا محضا فاطلق  
 على الخيل اسم الايمان وجعل القرينة تشبيه التثنية اللازم للمشبه  
 به اليه على سبيل الاستعانة التخيلية لتكون مانعة من ارادة  
 الحقيقة **وقال علفها بتنا وما باردا** هو صدر بيت من الرجز  
 حتى سنتها له عينا ما قاله العيني في كواه هذا رجز مشهور بين  
 القوم لم ار من عزاه الى رجزه وضرب علفها عايد على دابة وست  
 بالسين المهملة اسرعت وعيناها فاعلها له وهي صيغة مبالغة  
 من همل باض ويروى بدت وروى عذبت **فقتل** في توجيهه  
**التقدير وبسقيتها تحذف الفعل ومرفوعه ومنصوبه الاول**  
**لان الما ليس مما يعلف وقيل لا حذف بل ضمن علفها معنى ايلتها**  
**واعطيتها اي ضمن علفها معنى فعل يتسلط على المفعولين وقد راى ابن**  
**عصفور المضمر اطلعها لان الماء مطعوم قال تعالى ومن لم يطعمه**  
**والن مواضحة علفها ماء باردا وتبنا اي قبل يلزمكم صحة هذا**  
**التركيب بنا على دعوى التقديرين فالقزموه وقالوا تصححت محققان**  
**يقول طرفه لها سبب تروى به الماء والسيح هو عجز بيت من ثاني**  
**الطويل صدره اعرو بتره ندم ما تروى واي حومة الهجرة للنيل والقر**  
**بكسر الصاد المهملة وسكون الراء قال في الصحاح القطعة من الابل نحو**  
**الثلاثين وقال في القاموس القطعة من الابل ما بين الحشرين الى الثلاثين**  
**او الى الحشرين والاربعين او ما بين الحشر الى الاربعين او ما بين عشرة**  
**الى بضع عشرة وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضارا مدح وفي التنزيل**  
**وامرأتهم جملته للخطب باضارا دم ونظاير كثير وهذا النوع**  
**هو الوصف المقطوع للمدح او الذم وهذه القراءة قراءة عاصم**  
**قال الزمخشري وانا استحب هذه القراءة وقد توسل الى رسول الله**  
**صلى الله عليه وسلم بحمل من احب شتم ام حمل وقالوا اما انت منطلقا**  
**انطلقت اي لان كنت منطلقا تحذف الفعل الذي هو كان**  
**وحده فان فصل ضمير وعوض عنه ما وقالوا الا اكلد ما ان حبرا**  
**مكانه وما ان في السما بخا اي ما ثبت قال ابو حيان ما هنا**



ظرفيه وقد وقع بعدها الجملة الاسمية المصدر بان من يرى  
وصلى بالاسمية بتركه على حاله ومن يالى ذلك يحمله على حذف  
الفعل اي مادام او ما كان **ويروى** في المثال الثاني **يختم بالرفع**  
**فان فعل بمعنى** وغلط من جعله من الاثنين بل هو كما قال البرجاني  
**بمعنى عرض واصله عن** ابدلت عينه همز **محذوف**  
**المفعول** وحده **يكثر بعد لو شئت** ونحوه من فعل الارادة والاختيار  
اي يكثر بعد حذفه بعد فعل المشية داخل عليه لو وكذا غيرها  
من ادوات الشرط **نحو فلو شئت لهديتكم فان**  
**لو شئت** علم السامع ان هناك شيئا علق المشية عليه **تكتب**  
**مبهم عنده** فاذا اجى بجواب الشرط صار مبينا وذلك اوقع في النفس  
الاذا اتفان فعل المشية به غريبا فانه لا يحذف كقوله ولو شئت  
ان انكى دما ليكنته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق  
فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول لبيان وجه  
السامع وينقرر في ذهنه كذا اقرره علماء البيان **وبعد** **يخفى**  
**العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم**  
**سفهاء** ولا يخفى تفزيل الفعل المتعدي ههنا منزلة الا انهم فانه يكون  
حذف للمفعول لانه حكم عليهم بحكم بولخ في توكيده وعقب باستدراك  
نفي عنهم فكان الظاهر ان المراد لا يعلمون ذلك كما يشهد به الذوق **ونحو**  
**اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون** اي لا تبصرون ما يجري على المختصر  
اي لا تدركون كنهه **وعايد اي** فيكثر حذف ضمير عايد **على الموصوف**  
**نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعث الله** **وحذف عايد الموصوف**  
**مفعولا دون ذلك** اي دون حذف عايد الموصول مفعولا في اكثره  
**كقوله وما شئ حيث يستباح** اي حيث وهذا يحذف بيت من الوافر  
صدر حيث هي تمامه بعد جند وقدم الكلام عليه في بحث ما يحتاج  
الى الرباط وحذف عايد المخر عنه **دونها** في اكثره اي دون حذف  
عايد الموصول وعايد الموصوف **كقوله على ذباكله لم اصنع** اي لم  
اصنعه وهو من مشطور الرجز وقبله قد اصيحت ام الخياط تدعى وقد  
سبق الكلام عليه ايضا **وقوله فثوب نسيت** وثوب اجر اي  
نسيتته واجره وهو محذوف من ثالث المنقار وبواقبت زحفا على  
الركبتين وهو ايضا مأمور والكلام عليه مستوفى في مسوغات الابتداء  
بالتكرار **وجاء** حذف المفعول في غير ذلك **نحو من لم يجد فضيلا**

شهرين

شهرين من لم يستطع فاطعام سنين اي من لم يجد الرقبه من لم  
يستطع الصوم ومن غريبه اي غريب حذف المفعول **حذف للمفعول**  
**وبقا القول** **نحو قال موسى اتقولون الحق لما جاءكم اي هو محذوف**  
**مقول قولهم** **بدليل** **اسم هذا** لانه انكار لمقولهم وجعل قاضي الفسرين  
حذف المفعول لانه ما قبله عليه ثم قال ولا يجوز ان يكون المحكي بالقول  
اسم هذا لانهم بنوا القول اي حيث قالوا ان هذا الشئ مبين بل هو  
استئناف بانكار ما قالوه اللهم الا ان يكون الاستغناء فيه للتقريب  
والمحكي مفهوم ويجوز ان يكون معنى اتقولون الحق اي اتقيونته  
من قولهم فلان يخاف القالة كقول سمعان في يذكروهم فيستغنى عن  
المفعول **ويكثر حذفه في المواضع** **ويروى** **نحو وما قل بعد قوله**  
**ما ودعك ربك اي وما فلاك** **ويجوز حذف مفعولي** **باب اعطى**  
معاقيد به لان مفعولي باب علمت وظننت لا يحذفان معا قال الرضي  
اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت جائز بلا قرينة دالة على  
تعيينهما فيحذف فيهما شيئا معنيا بقول فلان يعطى ويكسوا ويستغاد  
من مثله فائدة دون المفعولين بخلاف مفعول باب علمت وظننت  
فانك لا تحذف فيهما معا فلا تقول علمت وظننت لعدم القابض لآب  
من المعلوم ان الانسان لا يتخلف في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في  
ذكرهما بدون المفعولين واما مع القرينة فلا بأس بحذفهما **نحو**  
**يسمع يخل اي يخل** **سموعا** **صا** **دقا** **ما** **حذف** **احدهما** **دون** **الآخر**  
**فلا شك في قلته** مع كونها في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا  
والمخبر عن قليل وسبب الغلبة ههنا ان المفعولين ههنا بمنزلة  
اسم واحد لان مضمونها معا هو المفعول به على الحقيقة فلو حذف  
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد  
ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى  
**ولا تحسبن الذين يتخلون باي الى قوله هو خير اليهم اي يتخلون**  
**هو خير اليهم** واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تحسنا على  
عن انك انا ظالماتك وشئ بنا العمل اي لا تحسنا اذ لم نعمل على انك  
المالك بنا **نحو فاما من اعطى قيل** هذا ما نزل فيه الفعل المتعدي  
منزلة اللازم ولا يقال مثله حذف مفعولا به بنصر المصم مما مضى قريبا  
**وحذف ثانيا** **فقط** اي بدون الاول **نحو** **ولسوف يعطيك**  
**ربك فترضى لي يعطيك ما يرضيك** **واولها فقط** **والاقتصار**



على الثاني خلافا للسبيل نحو حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم وانما منح  
السبيل حذف المفعول الاول لانه فاعل في الاصل وترد عليه الآية  
وقوله فاقوا حقه يوم حصاده **حذف** **الحال اكثر**  
ما ورد ذلك اذ كان قولنا اغني عنكم المقتول غنوا والملايكه يخلون  
عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين ذلك وقد تقدم ان المصم  
عنه هذه الآية من مثل ما حذف فيه فعل القول على انه بتقدير يركون  
المحذوف فعلا ومع ذلك فهو حال ايضا لكن التوجيه محذوف الحال  
المفردة كاهو الظاهر ومثله في تقدير حال هو اسم فاعل من القول **واذا**  
**يس رفع ابراهيم القواعد من البيت واسم جيل ربنا نقبل منا** وقال  
ابو حيان معطوف على ابراهيم فيما مشركا في الرفع قبل كان ابراهيم  
يسمى واسم جيل بنا وله المجازة وقيل الواو الحال واسم جيل مبتدا واخر  
الخبر التقدير واسم جيل يقول ربنا نقبل منا فيكون ابراهيم مختصا  
بالبناء واسم جيل مختصا بالدعاء ومن ذهب الى ان الواو للحطف جعل  
ربنا نقبل منا معولا لقول محذوف عايد على ابراهيم واسم اعمل محا  
في موضع النصب على الحال تقديره واذا يرفعان القواعد قائلين ربنا  
نقبل منا ويؤيد هذا القول قراءة الى وعند الله يقولان ربنا باظهار  
يقولان انتهى بل ويقضي ان يكون المقدر فعلا فيحصل الوجهين  
كما في سلام عليكم **كما ان القول حذف خبرا للوصول** الواقع مبتدا  
في والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا اي قالوا  
ذلك ويتفضل ان الخبر هنا اي في هذه الآية ان الله يحكم بينهم فالقول  
المحذوف نصب على الحال من فاعل اتخذوا اورف خبرا اول عن المبتدا  
اولا موضع له لانه بدل من الصلة بدل اشتمال هذا كله ان كان الذين  
للكفار اي ان كان عبارة عنهم **والعابد الواو اي** والضمير من اتخذوا  
وكان التقدير والمخذون على صيغة اسم الفاعل **فان اي الذين هم**  
**عيسى والملايكه والاصنام اي** ان كان عبارة عنهم والضمير التاويين  
للكفار وان لم تقدم لهم ذكر لادالة السياق عليهم **والعابد محذوف**  
**اي اتخذوهم** وكان التقدير والخذون على صيغة اسم المفعول  
فلخبر ان الله يحكم **وجملة القول** المقدر حال من فاعل اتخذوا  
كما عرفت او بدل من الصلة **حذف** **التمييز نحوكم**  
صمت اي كبريوا صمت وقال تعالى علمنا تسعة عشر اي ملكا او  
صنفا من الملايكه يكون امرها ان يكون منكم عشرون صابرون

اي عشرون رجلا وهو اي حذف التمييز شاذ في باب نغم نحو من توصنا  
فيها ونعت اي في الرخصة اخذ ونعت رخصه ووقع في صحيح  
من حديث جابر ان ابلين يضع عرشه على الماء ثم يبحث سراياه وساقه  
الى ان قال ثم يحيي احدهم فيقول ما تركته حتى قرتت بينه وبين امراته  
قال فيدنيه منه ويقول نعم انت ونخرج على هذا وهو ان فاعل نغم  
صنوا مستترا فيهما متزاين كره محذوفة يدل عليها السياق اي نغم  
فاتنا او نغم شيطاننا انت وانت هو المحضون بالمرح **حذف**  
**الاستثنا اي المستثنى يقال قضت عشرة ليس الا اي ليس هو اي**  
المقبوض العشرة فاسم ليس ضمير مستتر عايد على المقبوض المفهوم ما قبله  
وخبرها الواقع بعد المحذوف وهو المستثنى وقول بعضهم ان اسمها  
وخبرها محذوفان فان ثبت قدرت الاسم بعد المحذوف وهو المستثنى  
وقول بعضهم ان اسمها وخبرها محذوفان فان ثبت قدرت الاسم قبل الامر  
والخبر بعد ما وبالعكس ليس مرضى لما فيه من الاجحاف بالكلام **اوليس**  
**غير وقد تقدم** اي الكلام على ليس غير في بحث غير من حرف الغين  
**المجهر حذف** **حرف الحطف** اجازة جماعة منهم الفارسي  
وابن عصفور وابن مالك ومنعه جماعة منهم ابن جني وابن الصايغ **باب**  
**الشعر كقول الخطبة ان امرأه طه بالشام منزله** **بومل ببيت**  
**جاء شدا اغتربا هو من اول البسيط** ويقع في غالب النسخ منزله ببيت  
بدون بومل وهو خطأ الخرج عن الوزن حينئذ والشام بالهمزة وتشمل  
الاقليم المعروف وقال اللوهري بلا وتذكر وتوث وحدها في المشهور  
من التعريض الى المغرات طوله وقيل الى بالس والعرض بس الى النوى في  
تمديده وقال غيره من اجاوسلى اي جلى الى بحر الروم وما سامت ذلك  
ويبين اسم موضع جذا الاحياء في القاموس ويقال بومل ببيت هو  
عشاه بحسب معتقحة في اوله وفي الصحاح والضحيان اسم بلد وفيه  
العرب من هبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كايلى من  
الاسماء المفردة التي لا تنصرف فيقول هذه نصيبى ومنهم من يجري مجرى الجمع  
فيقول هذه نصيبون ومررت بنصيبين ورايت نصيبين وكان لك  
القول في بيزن وفلسطين وسيلحان وياسمين وقشورين والنسبة  
اليه على هذا القول نصيبى وبيزنى وكان لك اخواتها واعتوض عليه  
بان ما قاله في النسب هو وان الامر بالعكس فان الذي ينبغي ان يقال في  
النسبة على القول الثاني نصيبى وعلى الاول نصيبين وقوله شد



ما اغترب معناه ما اشتد غريسته وذلك بعد من رطبه ووطنه اي  
ومنزله ببرين كذا قالوا انه على حذف حرف العطف ولكن نقول ان  
الجملة الثانية صفة ثانية لا مبطوفة على الاولى اي هي صفة بعد  
وحكي ابو زيد اكلت خبز الحياض فقبل على حذف الواو العاطفة  
وقيل على بدل الاضراب وهو ما قصد فيه الاول ولكن سبق اليه ولم  
يتبين فساد قصده واضرب عند الثاني وجعل في حكم المترك فخرج  
ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الخاط ومسا  
بتين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النيان وحكي الحسن  
اعطه درهم درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او دون الواو لظهور  
ان ليس الغرض اعطاء المجموع والا يقال اعطه ستة ابتداء ويحذف  
البول المذكور يعني بول الاضراب وقد خرج على ذلك اي على حذف  
العاطف ايات احداها وجوه يومئذ ناعمة اي وجوه عطف  
على وجوه يومئذ خاشعة والذي يفهمه كلام صاحب النهران  
في قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة جملة مستقلة كالق قبلها فانه  
قال صح الابتداء في هذا وفي قوله وجوه يومئذ خاشعة بالتكرار  
لوجود مسوغ ذلك وهو التفصيل اي تفصيل حديث العاشية  
وقيل وجوه الثاني بدل من الاول والثانية ان الدين عند الله  
الاسلام فمن فتح المهرج اي من ان وهو الكساي وقرا الباكون بالكسر  
اي وان الدين عطف على انه لا اله الا هو فيكون من جملة الشهود  
به ومن قرا بالكسر فالجملة عنده مستأنفة مؤكدة للاولى وتقرى ان  
بالكسر وان بالفتح على وقوع الفصل على الثاني واعتراض ما بينهما او اجراء  
شبه مجرى قال تارة وعلم اخرى لنفسيها معانها وبعد اي العطف  
ان فيه فصلا بين المتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين  
وهما فاعل يشهد وما عطف عليه بالمضطوفين المشهود به يعني قوله  
ان لا اله الا هو وبين المنصوبين وهما انه لا اله الا هو وان الدين  
عند الله الاسلام واعتبرهما منصوبين نظرا الى ما هما عليه بعد حذف  
لجار والا فالاصل شهد الله بكذا وكذا بالرفع وهو والملايكة واولوا العلم  
وقيل بدل من ان الاولى وصلتها وعليه اقتصر قاضي المفسرين ثم ان فسر  
الاسلام بالامان او بما ينضم منه فهو بدل كل وان فسر بالسرعة فيدل  
استعمال او بدل من القسط او معول الحكم على ان اصله لما كثر محول  
للمبالغة ولولا اعتبار هذا الاصل لم يصح العمل لان صيغ المبالغة لا تعمل

اذ لا افعال لها بمعنى المبالغة تشابهها وانما العمل لشبه الفعل وقال المحشي  
تيد بذلك لانه لو لم يكن اسم فاعل اذ كان بل كان صفة مشبهة لم يحز  
عمله في ان الدين عند الله الاسلام بكونه غير سببي وشرط معول  
الصفة المشبهة ان يكون سببا اي متصلا بغير الموصوف لفظا نحو زيد  
حسن وجهه او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه والثالثة ولا على  
الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجداي وقلت والجواب  
تولوا وقيل بل هو حال من كاف اتوك بتقدير قد وقيل بل هو الجواب  
للشرط بل قال ابو حيان هو الاول لقربه وتولوا جواب سوال مقدر  
كانه قيل فما حالهم اذ ذاك اي اذا اجابهم الرسول وقيل نقول  
خال على اضمار قد وارجاز النسخة اي ان يكون اي قلت لا اجداي  
اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قد رايه قيل لم تولوا بالكن فقبل  
قلت لا اجدا ما احكمكم ثم وسط هذا الاستئناف بين الشرط والجزاء  
كالاقتراض وزعم ان ذلك يحسن ورده ابو حيان فقال في غيره ولا يجوز  
ولا يحسن في كلام العرب فكيف في كلام الله تعالى وصوفهم العجبي  
حذف فاعل الجواب هو مختصر بالصيغة وقوله من يفصل  
الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثله ان اي فانه يشكرها  
وقد تكرر انشاء هذا البيت وتقدم الكلام عليه وقد مر ان ابا الحسن  
خرج عليه ان ترك جيل الوصية اي فالوصية والوصية هو الاخف  
والموضع الذي يرفيه ذلك هو الكلام على الفاء المفردة حذف والحوال  
تقدم في بحث ما يحتاج الى الربط في قوله نصف النهار والماء غامرة تمامه  
ورقيقه بالغيب ما ندرى وقد مضى الكلام عليه مستوفى هناك اي  
ان نصف النهار والحال ان الماء غامرة هذا الغايص وقد اسلفنا مثله  
انه قد روي بنصب النهار فيكون في نصف ضمير يعود على الغايص فلا  
حذف الواو ولا شئ من الجملة الاسمية حينئذ على ضمير ذي الحال  
حذف فاعل قد زعم البصريون الا لا يخفى ان الفصل الماضي  
الواقع حال لا بد من محله من قد ظاهره نحو ما لو كان لا فاعل انما ذكر  
اسم الله عليه وقد فصل لكرم ما حرم عليه كما ومضمر نحو انما ذكر  
واتبعك الارض لو ان او جاوركم حضرت صدورهم اي وقد ابتعدك  
وقد ابتعدك في الباب الاول في فصل قد وعلى ذلك بان الفصل الماضي  
يحمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قربت  
من الحال واشتفى عند ذلك الاحتمال فصل الحال وهو مشكل ما اسلفناه



هناك من الاعتراض المشهور ومحصله ما ذكره غلط نسأ من اشتراك  
الحال ما جواب سيد المحققين عند فرج جمع ذلك ان لم يكن على ذكر  
منك ثم ان المشتريين لدخول قدر على الماضي فصلاوا تفصيلا حسنا  
فقالوا ان كان الماضي متغيرا فلا يدخل عليه ونحوها زيد وما طلعت  
الشمس او مشيتا غير متصرف فلا يدخله ايضا نحو جاء زيد وليس يسرع  
وجاء زيد ونعم الرجل غلامه او متصرفا وقد وقع في بعد الا او عطفت  
عليه يا وعلي معنى الشرط فلا يدخله ايضا نحو ما تاتي الا قلت حقا ولا  
ضربتك ذهبت او مكنت وان كان مبتدئا غير ذلك فلا من **وقالهم**  
**الكوفون** والاختصاص بالبصريين نفس المص عليه في فصل قد واخاره  
ابو حيان الكوفي ما ورد منه بغير قد وقال ابو حيان ذهب الكوفيون  
وكثروا من البصريين الى انه لا يلزم دخول قد وذهب جماعة من المتأخرين  
وعليه المتأخرون الى انه لا يلزم من قد ظاهرا او مقدرة لان الماضي  
يعتبر من زمان الحال فاحتاجوا الى تقريره بعد ورود بان هذا  
التقرير لم يعتنوه العرب بدليل ان الماضي معنى لا لفظا اذ لو وقع  
حالا لم يدخله قد نحو جاء زيد ولم تكلم **واشترطوا** اي واشترط  
الكوفيون مع مخالفتهم هذه **ذلك** اي دخول قد ظاهرا او مقدرة  
**في الماضي الواقع خيرا كان** اوله احدى اخواتها فالظاهر **كقولهم**  
**عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه اليس قد صليت معنا والمضرة**  
**كما في قول الشاعر وكنا حسينا كل بيتنا شجرة** هو صدر بيت  
من ثنائي الطويل عجزه عشية لا قيتنا حذام وحميرا واقامه رفر ولطوت  
ابن عبد بن عمرو بن معان بن يزيد بن عمرو بن الصفيق ابو الهذيل  
الطالبي قاله يوم مدح راعه وهو مريض بالشام شرقي دمشق كانت  
فيه وقعة تمل فيه الضحاك بن قيس الفهري وكان زفر سيد قيس  
في زمانه وهو معدود في الطبقة الاولى من التابعين من اهل الحريرة  
سمع عايشة وشهد صفين مع معاوية اهل على اهل قيسين ومات  
في زمن عبد الملك بن مروان وبعثت بيت الكتاب **هـ**  
فلما فرغنا النع بالنع بعضه **هـ** بعض ايت عير ان تكسرا  
ولما القينا عصبة تغلبت **هـ** يهودون جردا اللينة ضمير  
سقيتهم كما ساسقونا غلما **هـ** ولكنهم كانوا على الموت اصبر  
قوله وكنا حسينا الى اخره اي كنا نضع في امر فوجدناه على خلاف  
ما كنا نظن وهو من قولهم في المثل ما كل ايضا شجرة ولا كل سودا عسره

ويروي بعد عشية ليال لا قيتنا حذام يجيم مضمومه ودال مع قبيلة  
من اليمن تقول بجبال حشمتي بحاء مائلة مكسورة اسم ارض بالبادية فيها  
جبال شوا هو ملس الجواب لا مكاء القتام يعا رقا كذا في الصحاح  
وحده قبيلة مشهور من قبائل اليمن والنع شجر للقيس والسهم نبت  
في قله للجبل والنابت منه في النسخ الشربان في الحضيض الشو حط وقولهم  
لواقترح بالسبع لادري نارا مثل يصرب في حوده الراي لاند لا سار  
فيه وقوله بعضه ببعض بدل من النع بالنع وقد رده على الزجاج  
في معجمه من تعدد البدل ويقال في المثل ايضا النع بفرع بعضه  
بعضا فالشاعر ضرب ذلك مثالا لهم ولا عديهم وشهد لهم بالصبر  
في قوله ايت عير ان تكسر والتغليب بالغيت المجرة بعد المشاة القوية  
وبفتح اللام نسبة الى تغليب بكر اللام ابن وايل بن قارط ابن جني وقولهم  
تغلب بنت وايل ذهاب الى معنى القبيلة كقولهم يتم بنت مرة ولجرد  
جمع اجرد قال في القاموس وفسر اجرد قصير الشعر رقيقة والمنية متعلق  
ببقودون او بضمير وهو جمع ضامر من ضمير الفرس ضمور اخف شجر وفي قوله  
كانوا على الموت اصبروا شهادة لا عداية بالقلبة قال البهري وبعضهم  
ناول البيت على انه اراد ان القتل كان فيهم اكثر وهو فاسد لان القضية  
مشهورة وان قوم زفر هم مواعا قال المص في شوا هذه القصيدة من  
المصنفات فان جعل اعداه شركاء في السجاعة وفضلهم بالصبر **و**  
**خالقهم البصريون** في اشتراط ذلك في خبر كان ولخواتها ولخاتره ابن  
مالك وابو حيان لوروده بدون قد نظما ونثرا **واجاز بعضهم** وهو  
الكسائي وهشام ان زيدا لقام على اضمار قد ومنعه سيمويه والفرج  
**وقال الجميع حق الماضي المبحث المجاب به القسم ان يفترق باللام نحو**  
**نأسه لقد اترك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخذود ابن جواب**  
**القسم على اضمار اللام وقد جئنا للطلول** واخثاره ابو حيان في نأسه  
نكته قدر اللام فقط قيل والاعتراف دليل الجواب وتقديره انهم  
الملعونون يعني كفار مكة كما لعن اصحاب الاخذود فان السورة **ز**  
وردت لتثبيت المؤمنين على اذاهم وتقديرهم بما جرى عليهم من  
قتلهم والاخذود والحذ الشق في الارض وقيل تقديره لشقن ونحو  
**وقال حلفت لها باناسه حلفه فاجر لنا موا فانا حديث ولا صال**  
**هو من اول الطويل وقدم مضى الكلام عليه في بحث قد فافهم قد**  
**واما ولين ارسلنا رجلا نأوه مصفرا لظلمنا من بعد بكفروا**



فزعهم قوامه من ذلك اي مما حذف منه في جواب القسم وهو سهلان  
ظنوا مستقبل معني لا ندرتب على الشرط وساد مسد جوابه غاية  
ما فيه انه وضع فيه الماضي موضع المستقبل اتساعا فلا سبيل فيه  
الى قدر وهي غايتكون مع الجواب الماضي حقيقة اذ المعنى ليطالون وتكن  
النون لا تدخل في الماضي وان كان معناه مستقبلا حذف  
لا النونية اي التي لني الجنس حكلي لا حفسل لا رجل وامرأة بالفتح  
من غير تنوين واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء في الاسم للتركيب  
بحاله واذا لم تعد لا تعين فيه النسب او الرفع حذف  
النافيه وعجزها اي غيولا التوبية وفي بعض النسخ وعجزها بالواو  
فقتل المراد بغيرها لا الناهية وليس بصواب لانه لم يذكرنا لاخذ  
لا الناهية قال الشارح ولا اخاله جازا بطريق الاستقلال لا يجوز  
ان نقول نعم على معني لا نعم واما بطريق التبعية فقد يكون نحو لا تهن  
العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم ومما ذكر ايضا سقط ما في البعض  
الاخر من الترجمة يجوز في لا الناهية وعجزها بالحذف وان كان  
يكون المراد بغيرها النافيه يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان  
المتن مضارعا نحو تالله تفتون تذكر يوسف اي لا تفتون وقوله  
فقلت يمين الله ابرج قاعل هو مصدر بيت لامر القيس من اول الطويل  
عجزه ولو قطعوا راسي لم يكن واصالي وقيله فقالت سباك الله  
انك فاضحي الست ترى السمار والسمار احوالي وجملة سباك الله دعاء  
عليه بالسبي وهو الاسر والسمار المحدثون ليلا جمع سامر واحوال  
معني حول اي بازالي يقال جلس حول كذا وحوليه واحواله وحواليه  
بمعني والواصل المفاصل او مجتمع العظام وجمع بالكر وبالفهم  
لكل عظم لا ينكر ولا يختلط بغيره كذا في القاموس ويقال حذف لا النافيه  
مع الماضي كقوله فان شئت البيت بين المقام والركن والحي الاسود  
نسبتك مادام عفتي معي امدية السرمد البيت لامية وهما من ثالث  
المتقارب وعروضهما من احفاه بالحذف وعليه فالاول مدرج اخر مدرج  
الاول الف المقام وميمه اول ثابته ويحتمل ان لا يكون مدرجا فيكون  
اخر صدر الميم واول عجزه ولو والركن ويكون عروضه من احفاه  
بالقبض وابتداه من احفاه بالثلم ووزنه فعان بسكون العين ونسبته  
تقديره لا نسبتك وسهل الحذف منه كونه ماضيا لفظا مستقبلا  
معني لعله في ظرف مستقبل وهو مادام عفتي بهتادة السياق والسرمد

الذي والامد الغاية والتمهي اي الى غاية الزمان الدائم ويسهله اي  
يسهل الحذف تقدم لا على القسم لقوله فلا والله نادى للحي قحي  
هو صدر بيت من الوافر عجزه هدى بالمساء والعلاط وعزاه الشارح  
للمنخل وهو بفتح الخاء المعجمة مشدده ويروي بدل قومي صيني وانشد  
للحال عجزه بلفظ طوال الدهر ما دعي الهذيل ثم قال والبيت من  
مقطوعه لابي اسامه الحشمي ولها وهادية تعدت لها سبيل الخات  
وهي نافرة نحوول وهذ والاعدو مصدر هدا بالهمز هدا هدا وهذوا  
سكن قالوا والثانية من مصدر بدل من المعجمة كما في معزو والمساء مصدر  
ساد فعل به ما يكرهه والبا بالداخله عليه متعلقه بنادى والعلاط  
بهملثين على رنة كتاب المصومة والشر ويقال غلظه بشر اذا كرم  
بسوا قسم الشاعري بالله ان للحي لاسادون ضيف بما يكرهه من مساة  
وخصومه بان يقولوا له اسكن ولا تحرك عندنا يريد ان ضيفه  
عزير كرم لا يقابل الا بما يرضيه وفي ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته  
قال الشارح وقد جعل المص وغيره التاء في المحذوف من هذا البيت  
كله لا وفيه بحث لان الفعل هنا ماض لفظا ومعني لان الانسان  
انما يتبع بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لافانها لا تدخل  
على الماضي لفظا ومعني الا مكره ولا تكرر في البيت فينبغي ان يقدر  
ما وزعم الكوفيون ان لا حذف في مثل هذا البيت وان المذكور اولا هي  
بالي الجواب قدم اعتنا بالنفي وفيه تقدم باني جملة على جملة اخرى  
مع انه لا يتاخر في حقوقه تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك  
فيما تجربونهم ومنها تفصيل حسن وهو ان جواب القسم اذا كان فعلا  
مضارعا منفيان كان الثاني لا ومعه نون التاكيد فلا تحذف لامته  
حقوقه تالله لا يحسد المرء محتيا فعل الكرام وان فاق الوري حسبا  
وان لم تكن معه النون وهو الكثر نحو واقتموا بالله جهدا بما هم لا يبعث  
الله من يموت فذلك ان لا تحذف للعلم بها وان كان الثاني ما هو قليل  
لانها لا ينبغي الالحال الا انها استغرت ثم للاستقبال كما استغرت  
لالحال في قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه اي حق هو الان لا يرجي  
فهل تحذف كما تحذف فيه خلاف ومن منع اوجب بعدم السماع وبما  
في الحذف من الالباس لا بد لا يعلم حينئذ هل الفعل للحال او للاستقبال  
وياتي من المص قريبا بيان حكم ما وسمع لا النافيه بدون القسم  
كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن غيرهم يلاقونه حتى يوبوب المنخل



هو من ثانی الطویل وقایله الفربین تولب وبوب یرجع والمختل یفتح المبح  
اسم شاعر عاب ولم یعرف له خبر ولعله قایل البیت عند الشارح قال  
فی القاموس ومنه لا افعله حق لوب المختل واظنه احد الفارطین  
الذین خرجا فی طلب الفسط فلم یرجعا فقالوا لا ایتک او قوب الفارطان  
وانشدوا من ما کن هذا البیت فی مخرج کافیه وادعی انه مثال لما جمیع فیه  
بین حذف القسم وحذف حرف النقی من جوابه فانه اراد والله لا تلاقونه  
قال وهذا فی غایة الغرابة انتمی وجاعته من الخفاة تروید کاعلیه المص  
ما حذف منه لا النافیة یدون قسم قال الشارح والظاهر ان رای  
ابن ما کن اولی لیکون من قبیل ما ثبت حذف بقیاس **وقد قبل به**  
**فی بیان الله لک ان تضلوا فقل هو علی حذف لا النافیة ولا قسم ای**  
**لیلا تضلوا وقیل المحذوف مصنف ای کراهة ان تضلوا او مخافة**  
**ان تضلوا حذف** **ما النافیة ذکر ابن معط ذکرت فی جواب**  
**القسم ابن معط هو الامام ابو الحسن زین الدین عیسی بن عبد المعطی ابن**  
**عبد النور المخرنی الزواری الفقیه لکن فی الخوی ولم یستدرج ویتین**  
**وتخسما به واشتغل بالمغرب وهو اجل تلامذته الجزولی ثم رحل الی**  
**المشرق وافرأها العربیه مد و دخل دمشق ثم توطن مصر وقصد رجاها**  
**الحقیق وروی عن القاسم بن عساکر وتوفی بها فی ذی القعدة سنة ثمان و عشرين**  
**وسمیه فقال فی الفیته وان الی الجواب منقیا بلا او ما کقولی والسمی**  
**ما فحلا فانه يجوز حذف الحرف اذ امنوا الالباس حال المحذف ونقصی**  
**هذه البیتین جواز حذف النافی مطلقا فی جواب القسم کما فی البیتین**  
**فیقال وادع فاعل والمراد لا او ما فاعل وعلل ذکرا هو علی فانه لو کان ایما یا**  
**لم یحذف من الهم او من التوید او من ما قال ابن الجوزی فی شرحها ومن الکلام الذی**  
**انک اذا قلت لصاحبک والله افضیک کنت محبا واذ قلت لانسکان**  
**تقنته والله احبک کنت مبغضا قال ابن الجوزی وما رايت فی کتب الخوی**  
**لا حذف لا فقط ولم ار حذف ما وقاب فی شیخنا هو ابن یار له يجوز**  
**حذف ما لان النقص فی لا اکثر من النقص فی ما وقد اسلفنا ان حذف**  
**ما قبل وان منهم من منعه لا یدودی الی الالباس وانشد ابن ما کن فوالله**  
**ما نلتم وما یبیل منکم بمعتدل وفق ولا منقار ب هو من ثانی الطویل**  
**وقایله عبد الله بن رواحة الانصاری الصحابی رضی الله عنه والوفوق**  
**الموافق بین الشیطان کالاتام یقال حلوتی وفوق عیاله ای لما بین**  
**کفایتهم لا فضل فیهم کذا فی الصحاح وقال اصله ما ما نلتم بما بین احدهما**

بایة والآخری اسم موصول وحسن الحذف لعل التکرار ثم فی بعض کتبه  
**قدر المحذوف ما النافیة** **وقد مر ما الموصول** **والمرید علی**  
**ان ههنا نافیة هو ما دخول الباء فی معتدل والعطف علیہ بولا**  
**ویمثل عند الشارح ان یجعل بمعتدل مفعول لابه والباء زائدة**  
**وما المذكورة نافیة فی الموضعین والمعتلان تارعا وحذف المفعول**  
**من جملتها فلا یحتاج الی تقدیر ما لا نافیة وله موصول حذف**  
**ما الموصول** **قاله ابو الفتح فی قوله بایة لغیرهم المختل شعثا**  
**هو صدر بیت عجزه کان علی سبکها المذمما وقد تقدم الکلام علیہ**  
**فی الباب الثانی فی بحث الجمل المضاف الیها وانما القوم ابن جینی ذکرت**  
**لقوله ان ایه لا تصاف الا الی المفرد فیقال التقدير بایة ما تقدّمون**  
**ای اقدامکم والصواب ان ایه مضافة الی الجملة كما مر هناك وفات**  
**لستینویه وعکسته قول سینیویه فی قوله بایة ما یحبون الطعام**  
**هو صدر بیت عجزه الامس مبلغ عنی عیما وقد مضی الکلام علیہ ثم ایضا**  
**ان ما زائد لیتحقق اضافة ایه الی الجملة والصواب انما مصدریه وایة**  
**تضاف الی المفرد والی الجملة حذف** **کی المصدریه اجازة**  
**السوا فی عجزه لیکون فی و یقال لهذا اللام المقدّر بعد هالام کی**  
**لانها تعطى من السبب ما یخطیه کی لان کی مضمره بعدها وزعم السیرافی**  
**وان کسان انه يجوز اتمار کی بعدها کما يجوز اتمار ان ولان کسبت لهم کی**  
**وجملها علی ذکرت ان العرب اظهرت بعدها کی فقالت لکی تقوم کما**  
**قلت لان تقوم وانما یقدر الجمهور ههنا ان بعینها خاصة وهو صحیح**  
**لحمها ام البایة ومن حشر تقدیر حیث لا یصلح تقدیر کی بحول السبب**  
**عبارة وتقر عینی فهی اولی بالجواز ای جواز التقدير او جواز الحذف**  
**من فقرها من الحروف المصدریه ووقع فی نسخة المحسّی فهی اولی بالجوز**  
**ای بالجوز فیها بالحذف حذف** **اداة الاستئناس لا اعلم**  
**ان احدا اجازة الا السهلی** **شیخ علیہ الشارح فی فی هذا العلم مع ان**  
**هذه المسئلة مستطوع فی التمهیل وقد کتبته لشیخا ولا یجواسیه**  
**فقیه فی باب المتنازع ونحو ما قام وقد لا یرید بحول علی الحذف علی**  
**التنازع خلافا لبعضهم یعنی ان التقدير ما قام الازید وما تعد الا**  
**زید فیهل هذا شی غیر حذف اداة الاستئناس والمستثنی جمیعاً**  
**وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة ایضا واختار فیها ذکرت وقول المحسّی**  
**فی جواب ذکرت انه غیر وارد علی المصلا من اذه حذف الاداة وحدها**



مردود بان الترجمة لو كانت كذلك لكانت اجازة السهيل مقصورة على حذف الاداة ولو لم يكن لقول المصدر فتنضم كلامه حذف اداة الاستثنا والمستثنى جميعا وجه فتأمل **قال في قوله تعالى ولا تقولن لشي الاله لا يتعلق الاستثنا بفعل اذ لم ينفذ عنه ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك بل هو ما مورس عابذك ولا بالهني لا تك اذا قلت انت مني عن ان تقوم الا ان يشاء الله فليست بمنهي لان الهني حينئذ يكون معلقا على المشبه وفي غير معلومة فلا يتحقق المعلق لجهالة المعلق عليه فقد سلطت على ان يقوم ويقول شاء الله ذلك اي فقد سلطت مخاطبك على القيام وقول شاء الله ذلك وقاويل ذلك ان الاصل الاقايلا الا ان يشاء الله اي الاقايلا مع ذلك القول الا ان يشاء الله وحذف القول كثيرا انتهى اي لحذف القول المستثنى كثرة حذف القول وتبعته اداة ضرورة وقال المحشي لحذف قايلا لذلك ففي الا ان يشاء الله حذف اولى اداة الاستثنا ففي الا ان يشاء الله فتكون الامة على هذا من حذف اداة الاستثنا ضعي واحدها كك بعد حذف المستثنى الذي هو قول لا يخرج في حذفه فتضمير كلامه حذف اداة الاستثني والمستثنى جميعا ولما ادعى المحشي حيث شنع الشارح على المصنف في دعواه عدم العلم بان احدا اجاز حذف اداة الاستثنا الا السهيل بان ابن مالك حكى للجواز وان ابن الحاجب اختاره ان المراد بالترجمة حذف اداة الاستثنا وحدها اي وفيما اخبر واخبر حذف فاما معارضة ان قوله فيضم الى اخر اعتراض من المصنف على السهيل بانه قرر الامة من حذف الاداة وحدها بما تضمن حذفها اي اداة والمستثنى معا وقد نقلنا عنه وجه تقريره لذلك ولم يظهر في وجه قوله والصواب ان الاستثنا مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الاقولا مصحوبا بان يشاء الله ان قدر المستثنى مصدرا او الامة لئلا يشاء بان يشاء الله ان قدر حال وحذف هذا المستثنى لوجوه ما يدل عليه وهو ان يشاء الله فتكون الامة من باب حذف اداة الاستثنا وحدها وسما المحشي فيجعلها من ذلك وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك اي بان يشاء الله الامح حرف الاستثنا او معلقا به فطوى ذكره لذلك اي للعالم بمصحوبية المشيئة وليس المراد بطي ذكره حذف من اللفظ لتكون الامة من حذف الاداة كما فهم فتأمل وعلمهم فالبأخذ وقت من ان وهي بمعنى المصاحبة او الملازمة واعلم**

ان ما ذكره المصنف من الصواب ما حذو من كلام ابن الحاجب في اماله فانه قال في تقرير البحث في هذه الآية الوجه ان يكون الاستثنا مفرا كقولك لا تجزى الا باذن زيد ولا يخرج الاستثنا على ان يكون الاعمال المحذوف اي المستثنى منه حالا او مصدرا فتقدر بالحال لا يخرج على حال الاستثنا لذلك وتقدر بالمصدر لا يخرج خروجا مستصحا لذلك كقولك ما كتبت الا بالعلم وما جرت الا بالقدوم وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير بالابان يشاء الله اي بذكر المشيئة المذكورة بحرف الشرط او ما في معناها كقولك لا فعل ان شاء الله او بمشيئة الله او الا ان يشاء الله وما اشبه ذلك وما ذكرناه استثناء منقطع او متصل على غير ذلك فمعيذ ما الانقطاع فلا يجزى لانه يؤدي الى نهى كل احد عن ان يقول اني فاعل عند اكد اطلاقا يتبع بشي او لم يقتصر وهو خلاف الجماع فانه لا يختلف في جواز قول القائل لا فعلان عند كذا ان شاء الله وجعله منقطعا بوجه في الهني واما ما ذكر من انه متصل باعتبار الهني فيؤدي الى ان يكون المعنى نهيتكم الا ان شاء الله لا يقتصر بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن نهني فحقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان اريد نفس الهني الذي هو ان شاء فلا يقبل تعليقه بالمشيئة وان اريد دوامه الى ان ياتي بغيره فذلك معلوم من كل امر ونهي وكل حكم شرع يلزم ان يكون كل احد منهما عن ان يقول اني فاعل بكل حال الذي حال مشيئة الله فيصير منهيا عن ذلك وهو خلاف الجماع اذ يصير المعنى النهي عن ان يقول بعد اني فاعل ان شاء الله وان فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يعلق له احد واما ما ذكرنا من بعض المتأخرين من غير ان الاصلية باستثنا اصلا لا منقطع فان اراد انها ليست باستثنا اتصال فتقدم الكلام عليه وان اراد انها ليست باستثنا اصلا لا منقطع ولا متصل فلا يصدر ذلك الاعتراف بجهل وعناية والله اعلم بالصواب **وقال بعضهم** وهو مذكور في الكشاف يجوز ان يكون ان يشاء الله كلمة ثابتة كذا هو في النسخ والظاهر انه الا ان يشاء الله اي لا نقول ابدل كما قيل في وما يكون كذا ان نعوذ فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملهم مما لا يشاء والله سبحانه فيكون معيدا للمعنى التام ويجوز التخصيص اي ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان نقوله بان ياذن لك فيه وهو معنى قول قاضي المفسرين لا تقولن ذلك الا وقت ان يشاء الله ولما قاله مبعد وهو ان ذلك معلوم في كل امر

وقد علم ان ذكر المشيئة المستصحب في الاخبار عن الفعل المستقل في المشيئة



ونبي اي ان التقييد باذن الله معلوم في كل فعل ما رواه النبي قال تعالى  
 وما تشاؤون الا ان يشا الله **ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن قول**  
**اي فاعل ذلك عند مطلق اي سواء يتد بالمشقة ام لا لان الاستد**  
**بالمشقة انما عارض للنهي بقى ذلك على اطلاقه ولا خلاف في جوازه**  
**ولاسيما مقتدا بالاستد** **وهذا لا يقتضي المذكور بحد** **ايضا قوله**  
**من زعم ان الاستد منقطع وقول من زعم ان الا ان يشا الله كناية**  
**عن التاخير لبقاء النهي فيما على اطلاقه** **حذف** **لام**  
**التوطئة وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسوا وان اظلمت قلوبهم استكم**  
**لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين** لعدم  
 صلاحية الجواب فيها للشرط اذ لا تدخل نون التاكيد في جوابه ولا يقدّر  
 بان قول ذلك على حذف لام التوطئة قبل ان والجواب القسم الذي  
 اذنت به اللام المقدم وقيل في انكم لمشركون على حذف فالجزء لا  
 حذف قبل الشرط **بخلاف وان لا تغفر لي وترحمني** **اي من الخاسرين**  
 فان الجواب فيه صالح للشرط فلا لام محذوفة **حذف** **قوله** **الحار**  
**يكثروا بطرد مع ان خفيفة كانت او مخففة وان الشدة نحو**  
**تمنون عليكم ان اسلموا اي بان ومثله بل الله من عليكم ان هذا كمر**  
**اي بان والله اي اطع ان يغفر لي ونطع ان يدخلنا ربنا اي في ان**  
**وان الساجدة اي ولان الجدة انكر اذ امتم اي بكم وجار حذو**  
**ايضا في غيرهما والاول قياسي بخلاف الثاني فانه مقصور على السماع**  
**نحو قدرناه من انك اي قدرنا له وبفهمها عوجا اي بفهمها عوجا**  
**ذكر الشيطان يخوف اوليائه اي يخوفكم باوليائه فالولياء مخوف**  
**بهم لا مخوفون وقد حذف الحار مع بقاء الحرف كقول ربه هو ايت**  
**البحار الراجزين الراجز وقد قيل له كيف اصيحت خير عاقل الله**  
**بخر خير والنفذ بر خير وقوله بكم دبرهم استقرت قدرهم مخفوض**  
**من مقدم عند التهور والرجاج على انه مخفوض باضافة كمر اليه حملا**  
**على الخبرية ورد بان كمر الاستهانة لا تقبل الاضافة لانها متعولة**  
**عشرين مثالا وهو لا يقبل الاضافة واعلم ان في جرميز كمر الاستهانة**  
**يعبر من ظاهر ثلاثة مذاهب احدها الجواز مطلقا فتقول غلام ملكك**  
**على الاستهانة الثاني لا يجوز مطلقا الثالث جوازه بشروط فلا مشقة**  
**ان تجز كمر فخر وان يكون التميز مفردا ولو كانت من ظاهرة جاز**  
**الجمع والافراد وان لا يفصل بين التميز وكمر في ذات شرط منها لم يجز**

**ويقال في القسم الله لا فاعل** **بجرا الاسم الشريف وواو القسم محذوفه**  
**وجزم بعض محكي الكتاب فيما وجدته بخطه بان الاول سماعي والثاني**  
**قياس وقد صرح ابن مالك ايضا بقياسية حذف الحار في مثل قولك زيد**  
**بالجر لمن قال من مررت قال وهذا هو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم اقر بها**  
**بابا بالجر في جواب قوله ما ان لي جارين فالي ايها اهدى ولقول العرب**  
**خير بالجر لمن قال كيف اصيحت فحذفت الباء والبقى عملها لان معنى**  
**كيف باي حال فجاءوا معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به لكانت الولاية**  
**اقوى وجواز الحذف اولى قال ابو حيان وينبغي ان يثبت في القياس**  
**على ذلك حذف** **ان التا صبه هو مطر في اما كن معروفه**  
 جوازا في بعض وجوبا في بعض فالاول كبعد عاطف الفعل على اسم صرح  
 وبعد لام الجر غير المحذوف فالاول كبعد عاطف الفعل على اسم صرح  
 وبعد كي الحارزة والثاني بعد لام المحذوف وحقق المراد فلاس او كي الحارزة  
 او الاو والواقعة موقع الى وبعد فالسبب جوابا لامر او نهي او دعاء  
 او لاستنهاض لا يتقصر وقوع الفعل ولنفي تحض او ما ول او عرض او  
 تخضض او تمن او رجا وبعد واو الجمع واقعة في مواقع الفا **وشاذ**  
**في غيرها لا يقاس عليه نحو خذ اللص قبل ياخذك اي قبل ان ياخذك**  
**فحذفت ان وبقي الفعل منصوبا ومرة محضها منصوب مجزاي ان يحضرها**  
**ولا بد من تتبعها اي من ان يتبعها وقال بد سبويه في قوله ونهنت**  
**نفسى بعد ما كنت افعله هو مجزيت من ثاني الطويل صدره فلم ار مثله**  
 حياصة واحدة الا ان اجزاء الثلاثة الاول مزاحفة بالعين ولذا انقل  
 انشاده والبيت قال العيني لعامر بن حولى الطائي وكذا هو في الاغانى  
 وفي شرح شواهد الكتاب الزمخشري انه من ابيات قالها في هند اخت امره  
 العتيس بن حجر لما هرب من النعمان ابن المنذر ونزل على عامر واراد عامر  
 الغدير به فنحو عنه ولحناسة ضبطها العيني بحاء مع مضمومه وموحدة  
 وسين مهيالة قال الجوهري الغنم وفي القاموس الغنيم وهو الجلال فجعلها  
 بالحاء المهيالة ثم قال كالظلامه وزنا ومعنى ورجل خنوس اي ظلوم وانما  
 هو خنوس بالحاء المجز في القاموس جنس الشئ بكفه اخذه وفلا ناحقه  
 ظلمه وعقد والخنوس الظلوم والحناسة والحناسا بضمها الغنم ولم يكن  
 الحناسة بمعنى الظلامه ولم ار ان كان من الروية البصرية كان مثله  
 مفعولا ثانيا وحناسة واحدا لاول وان كان من البصرية فثانيا اما مفعول  
 وحناسة واحد بول منه اوصفة تقدمت وصارت حالا والمفعول



خناسة واحد والضمير في مثلها عايد على اظهان هذا وعلى هذا فقد قال  
 في مطلع الابيات اظهان هذا تنكم المحملة ونهيت معناه كفتت  
 اي وكفتت نفسي بعد ما فاقبت ان افعل فافعل في البيت منصوب  
 بان محذوفه **وقال المبرد افعليها بضم اللام ثم حذف الالف من ها**  
**ونقل حركة الها وهي الفتحة الى ما قبلها** فصار غيلا من منصوب وانما الفتحة  
 الى ما قبلها فصار فتحا بناء وهي لغة محكية عن الطائفة وقيل الاصل افعل  
 بنون التاكيد ثم حذف قال المصنف في شواهد هذه القول والاول وهو  
 حذف ان ضعيفان والآخر صحيح الثاني لان ذلك علم من لغة قبيلة ولان  
 الضمير راجع الى الخناسة وهي مؤنث فاذا قلنا اصلها افعليها كان جاريا  
 على القياس واذا قلنا افعله كان مخالفا له ومما يمكن الجريان على القياس  
 والظاهر لا يعدل عنه وقال الزمخشري الضمير في افعله راجع الى المصدر  
 اي بعد ما كرت افعل ويجوز ان يرجع الى المصدر لانه اذا اراد ان يغور  
 وهذا اي ما قاله المبرد اولى من قول سيبويه لانه اضمران في موضع  
 حتميا ان لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد فانه لا يكاد يقترب بها  
 واعتد لها مع ذلك باقيا عليها وقد يعارض بما يوجد في بعض النسخ  
 بان تقليل الحذف والحل على ما ثبت حذفه اولى **واذا رفع الفصل**  
**بعد اضمار ان سهل الامراء ليس يبقى اثر الحذف بعد حذفه** فكان لم يكن  
 ومع ذلك فلا يتقاس ايضا ومنه قل افغور الله تامروني اعبد  
 ومن ايا تديريكم البرق وتسمع بالمعدي خير من ان تراه فالفعل  
 المضارع المرفوع فيها كان منصوبا في الاصل فلما حذف ناصبه عما  
 مرفوعا وهو اي رفع الفعل بعد اضمار الاستعارة في رواية بيت طرفه  
 الا بهذا الزاجري احضر الوعي وان اشهد اللغات هل انت  
 مخدري هو من ثاني الطويل وقد تقدم الكلام عليه وقرئ اعبد بالنصب  
 على بقاء العمل بعد الحذف كما روي احضر كنك اي بالنصب وذلك  
 على خلاف الاستعارة وانصاف غيبي في الآية على القرائتين قراءة الرفع وقراءة  
 النصب لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول لان ان  
 المقدّم موصول حرفي والمقدّر له حكم المفعول بل بتامروني وان اعبد  
 بتامروني بدل استمال اي اتامروني بخلافه عباد تديريته او فسته  
 اي اتامروني بعباد عني الله **حذف لام الطلب** وهو مطرد  
 عند بعضهم في نحو قل لا يفعل اي ان حذف لام الطلب بطرد في جواب  
 امر مخاطب وجعل منه قل لعبادي يقيموا قل لعبادي يقولوا

الذين امنوا  
 وقيل

**وقيل هو جواب شرط محذوف** تقديره ان يقل لهم او جواب الطلب  
 اي قل لهم اقيموا او قولوا قلوا بوجها من معول القول محذوف تقديره قولوا  
 التي هي احسن وانجزم بقولوا على انه جواب الامر الذي هو قل قاله الاخفش  
 وهو صحيح المعنى على تقدير ان يكون عبادي برادهم المومنون لمسا رعتهم  
 لا مثقال امر الله حق انه بنفس ما يقال لهم ذلك يقولوا اي ان في ذلك  
 اية انا يا نهم لفرط مطاوعتهم الرسول بحيث لا ينفك فعلهم عن امره  
 وانه كالسبب الموجب وعن سيبويه انه انجزم على انه جواب شرط محذوف  
 اي ان يقل لهم يقولوا فيكون المحذوف محمول القول والشرط الذي يقولوا  
 جوابه وقال المبرد انجزم جوابا للامر الذي هو معول قل اي قل لهم قولوا  
 التي هي احسن يقولوا وقال الزجاج الجزم بالامر اي مقدم ومقول القول  
 المذكور لا محذوف وقيل يقولوا مبني وان كان مضارعا لحلوله محل فعل  
 الامر المبني **والحق ان حذفها يختص بالشعر** فهو حذف ضروري **لقوله**  
**محمد فقد نفسك كل نفس** هو مصدر بيت من الوافر عجز اذا ما خفت من امر  
 تبالا والاصل لنقد حذف اللام ضروري وقد تقدم الكلام على هذا البيت  
 في بحث اللام المفردة من حرف اللام **حذف حرف النداء** محذوف  
 باطراد جواز نحو ايها الثقلان يوسف اعرض عن هذا ان ادوا  
 الى عباد الله **وشذ اي المحذف في اسمي الجنس والاشارة** قاله الرضي  
 ما للجنس فالمراد منه هنا كل نكر يصح تعريفها باللام سواء تعرف بالنداء  
 نحو يا رجل بالضم او لم تعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا كأمرا ومضافا  
 نحو يا غلام رجل بالضم او مضافا للضم كخويا طالعا جلا  
 قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه لولا والسر في امتناعهم من حذف  
 اما من النكرة فلان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى  
 مقبلا عليك متبهما لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة واما من  
 المعرفة المتعرفة بحرف النداء فلان الحرف المذكور حيث حذف  
 تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به لئلا يظن بقاؤه على  
 اصل التذكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرفة بها وحرف  
 التعريف او تلي منها لعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه  
 والمخاطب فان قيل يجوز حذف حرف النداء من اي نحو ايها الثقلان  
 وهو جنس معرف بالنداء فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف  
 اي وهو معرف قبل النداء باللام فجاء حذفه لانه لا يترى انه لا يجوز  
 الحذف من ياء هذا من غير ان نصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف



من هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو  
 ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها الرجل واما اسم الإشارة  
 فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شيء وبين كون الاسم مشاوا اليه  
 وكونه منادى اي مخاطبا تشافرا ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك اصل  
 وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغير وجعله مخاطبا  
 وهي حرف النداء قال الشاعر وتعتيد المصدر ود حذف حرف النداء  
 بما ذكر من اسم الجنس والإشارة ظاهرة في ان حذف حرف منادى غيرها  
 ليس شاذا فورد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع  
 تقويض اليمين المستدرة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتحول  
 الى نداءه باي او باسم الإشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة  
 كثر نداءها لم يحذف الحرف ليله يكون اجمافا وناقضه المحسني  
 بانه لا وجه ليراد خصوصية كلمة الله فان حرف النداء لا يحذف  
 ايضا من المندوب نحو يا عمرا ولا من المستغاث نحو يا الله ولا المنادى  
 التبعيد لان المراد من اطالة الصوت والحذف ايضا من المصدر كناية  
 شاذة ولما قيل ان يقول لا نسلم ان ظاهر قول المصدر وشذ في اسمي  
 الجنس والإشارة فيهم تقييد حكم الشذوذ امرين من امور الاستلزام  
 ان ما عدلها ليس شاذ على ان الكلام في حذف حرف النداء من المنادى  
 والمندوب والمستغاث ليسا بمناديين **خواصج ليل** معناه بالليل  
 ادخل في الصباح وصريحها وهذا قالت ام جندب زوجة امري  
 القيسير يرميها قال في الصباح وكان امر القيسير يغركا بالمشاوي  
 وهو الذي يتخذه النساء ويقال اندس لها عن سبب تفريق النساء  
 فقامت ان تفتل الصدر خفيف العجز سريخ الاراءة تغطي الافافه  
**وقوله بمثلك هذا لوعة وغرام** هو عجز بيت من ثالث الطويل  
 صدرم اذا اهملت يوما لها قال صاحب وقابل ذوالرمة ولوعة  
 الحب حرقته وقد لاعه الحب بلوعة والتاع فزاده احترق وبروي  
 اذا اهملت عيني وهذا اي يا هذا ولوعة مبتدأ محروم بمثلك خبره  
**وحن بعضهم المتنبى** اي نسيه الى اللحن وخطا الكلام **في قوله هذي**  
**برزت لنا فحنت رسيسا** وهذا صدر بيت من ثاني الكامل  
 بحزه عم انصرفت وما شفيت نسيسا اي يا هذي والرسيس ابتداء  
 الحب والنسيب ينون في اوله وممثلين بينهما مشاة تحتية  
 بعتية الروح وغاية جهر الانسان **واجيب بان هذي منقول**

**مطلق** لانه منادى حذف حرف نداءه اي برزت هذي البرزة  
 وقد يقال لا حاجة الى ذلك ويمنع التحريك المذكور لان المتنبي  
 كوفي يقول كما صحابه بجواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة فواجب  
 التحريك تصحيح استعماله **ورده** اي رد هذا الجواب **انما كان بانه**  
**لا يشار الى المصدر المفعول** بالصدر والمشار اليه كضمة ذلك  
**الضرب وورده** اي يرد هذا الرد **بيت** **اشارة** اي انما كان وهو قوله  
**يا عمرو وانك قد مللت صحابي** وصحابتك اخال ذاك قليل  
 هو من ثاني الطويل والمثل السامة ومعنى البيت على ما ذكر المصدر  
 انك قد مللت صحبتي وصحبتي اياك قليلا فلا تملى وقال الشاعر  
 الذي ظهر لي ان ذاك اشارة الى المثل المفقوم من قوله مللت اوالى  
 الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتي اياي  
 وصحبتي اياك فيما اخاله واطنه وهذا الامر قليل في اصحاب نفوس  
 ذاك مبتدأ اخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة التي فعلها واخي بها  
 بعد الجملة السابقة لبيان الاخبار بما تقدم عليها نشاعن ظن لا يفتن  
 كما نقول زيدا قائم اظن فليست الإشارة الى مفعول مطلق ولم يتضح  
 لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت وتكلف المحسني فقال وجهه ان  
 ذلك اشارة الى المصدر الذي هو صحابتك ولم يفت اسم الإشارة  
 بالمشار اليه بل اخبر عنه اما على التعلق باللام ابتداء حذفت ضرورة  
 كما قال سيبويه في اني وجدت ملاك الشبهة الادب وفي وما اخال  
 لدينا منك تنويل ان الاصل ملاك والى يا وما على الفا المتوسط لان  
 المتوسط المبيح للالغ ليس المتوسط بين المعولين فقط بل توسط العامل  
 في الكلام مقتضى اللغا ايضا نعم لا لغا للتوسط بين المعولين اقوى  
 والعامل هنا قد سبق بالمبتدأ الذي هو صحابي كاقيل في البيتين  
 انهما من الغاء المتوسط لان العامل في الاول سبق باي وفي الثاني  
 بما النافذ ونظير متى ظننت زيدا قاعا فانه يجوز فيه الالغا  
 ولحق ان التزام نعت اسم الإشارة الى المصدر اذا وقع مفعولا  
 مطلقا لا انه ملتزم مطلقا لانه ملتزم مطلقا فلا يجوز الرد بالبيت  
 كما قال الشاعر **حذف** **همنغ الاستفهام قد ذكر**  
**اول الباب من الكتاب** فان حيث بان هناك ما اختصت به  
 همنغ الاستفهام من الاحكام ذكرتها حذفها واوردها مثله وفان  
 ابن مالك في التوضيح وقد ذكر حذف الهمزة اذا كان معنى ما حذفت



منه لا يستقيم الا بتقديرها كقول تعالى وتلك نعمة تمها على قال ابو الفتح  
وغیر اراد او تلك ومن ذلك قراءة ابن محيصن سواء علموا انهم  
بهمزة واحدة وقراءة ابن جعفر سواء علموا استغفرت بهمزة وصل  
مكسورة ثم اوردا مسألة من كلام العرب ومن الاحاديث النبوية صلي  
الله عليه وسلم على قاييلها وقد سألته ان بعضهم ادعى ان الحذف ضروري  
وان كلاً سيبويه يدل عليه واسلفنا ان ابن قاسم قال المختار اطراد  
حذفها اذا كان بعدها ام المتصلة لكثرة نظائرها **واحد**  
**نون التوكيد يجوز في نحو لا فعلان** اي يجوز حذفها من جواب القسم  
المؤكد بها في الضرورة كقوله **فلا والى لنايتها جميعا ولو كانت بها**  
**عرب وروم** هو من اول الواو وقاييله عبدالله بن رواحة الانصاري  
رضي الله عنه من قصيدة قالها في عروة موته ولها استشهد والروم  
الجبل المعروف من بلاد الروم ابن عيص بن اسحاق عليه السلام يقال  
رومي وروم مثل زنجي وزنج فليس بين الواحد والجمع الا اليا المشددة  
كما قالوا كرهه وتعرف قوا بين الواحد والجمع بالياء والاصل انما يتنهما  
**ويجب حذف الخفيفة اذا قبلها ساكن** لامتناع عجزكها وانما  
حذفت عنده دون التنوين طاعتين مرتبته لان التنوين لا يترجم للاسم  
الممكن في الوصل اذا تجرد عن المانع من اللام والاصناف بخلاف النون  
الخفيفة فانها قد تتوكل من الفعل بلامان وايضا ينبغي ان يكون للنون  
اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل **نحو اضرب الغلام بعصا**  
**الباء والاصل اضرب** واذا وقعت على اضرب والحالة هذه قلت  
اضربا بقلب النون الخفيفة الفا وقوله لا تهمين الغفار عليك ان تركب  
**يومها والدرهم قدر فحة** واصلة لا تهمين بنون ساكنة بعد لام التامة  
حذفت لا لتقاء الساكنين ولقي ما قبلها مفتوحا وقد تقدم الكلام على  
هذا البيت مستوفى في عل من حرف العين من الباب الاول **واذا**  
**وقفت عليها تالية ضمة او كسرة** اي ويجب حذف الخفيفة اذا وقفت  
عليها وقبلها ضمة او كسرة **ويجاء حينئذ ما كان حذف لاجلها**  
اي لاجل النون من واو الضمير وبابه فيقال **في اضرب** باقوم بضم  
الباء **اضرب** بحذف النون واعادة ما بالواحد وقال يونس الواو والياء  
عروض من النون ونعم من ذلك انه اذا وقفت عليها تالية فتحة  
لا تحذف وانما قلب الفا سيمها لها بالتنوين وحذفها في غير ذلك  
ضرورة كقوله **اضرب عنك الموم طارقتها ضربك بالسيف فوشن الفرس**

هو من اول المنسرح وقاييله طرفه بن العبد وقال ابن بري ان مصنوع  
عليه واضرب امر من الضرب وضبطه بعضهم بالصاد المجهول والفا  
على انه امر من الصرخ قال العيني ولم يصحج واصله اضرب بنون التاكيد  
للخفيفة تحذفها للض وبقى آخر الفعل مفتوحا والهموم مفتوحة  
وطارقتها بدل منه وهو من طرف الرجل الى اهله ليلا وضربك صدره  
نوعى مضاف الى الفاعل واصله كضربك والفوتش مفعوله وهو يفتح  
القاف والنون بينهما واوساكنه واخر ساكن مملوء العظم الناقب بين  
اذ في الفرس وفي نوادر ابن زيد قال استشهد في الاخصش بيتا مصنوعا  
لطرفه فذكره بلفظ اضرب وبلفظ بالسوط بدل بالسيف **وقيل**  
**من جاء في التنزيل وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ** وهو ابو جعفر  
المختار المرشخ بالفتح والاصل نشرح **وقيل ان بعضهم** اي بعضهم العرب  
ينصب لهم ويجزم بان فجات القراءة المذكورة على لغة هذا البعض **ولعلك**  
**تقول** معتزنا لعل المحذوف فيما اي في البيت والاية على تلك القراءة النون  
المشذبة فيجاب بان تقليل المحذوف اي المحذوف والمحل على ما ثبت حذف  
وهو الخفيفة اولي حذف **نون التثنية** والجمع هذه التثنية  
توجد في بعض النسخ دون بعض حذفان لزوما للاضافة ولو غطية نحو  
ثبت يداني لبيب وانا مرسل الى الناقه ونسبه الاضافة نحو لا غلاي  
لزيد ولا مكرى لعمرو اذ التقدير اللام مخمزة والنقص الصلة نحو  
الضارب زيد او الضاربوا عمرو واللام الساكنة قليلا نحو لو ايقوا  
العذاب ليمن قرايا النصب وللض وبقى نحو قوله هما حطتا اما اسار  
ومنة وامامهم والقتل بالجر اجدر فمن رواه برفع اسار ومنة  
اي وما عطف عليه ولو برفع اسار ودم كان اولى واما من خفض فالاضافة  
وفصل بين المتضامين باما هو اما بلفظ الماضي والجملة معطوفة  
او مستأنفة بالواو واما نصيبه المصدر عطف على الاضافة **ولم ينقل البيت**  
**عن ضروري** على الزايتين والبيت من ثاني الطويل وقاييله نابط شرا وظاهر  
كلام ابن جني ان الفصل فيه باما بين المتضامين غير ضروري فانه قال  
وعلى هذا نقول هما غلاما اما زيد واما جعفر كذا في شرح مشكل الحاشية  
له والمخطتان بضم الحاء المعجمة وبالط المملوءة تشبه خطه وهي الاسر  
والقصبة والاسار بضم الهمزة الاسر يجوز لبعض شارحي الحاشية ان يكون  
رفع اسار ومنة ودم على الحكاية وان حذف النون مع ذلك للاضافة  
كاند قال هما حطتا فذكر الى اما كذا واما كذا وكانهم كانوا يريدون على الحاصلين



فاحذ منهم كونه عليه ويحكي مقالهم والمعنى ليس لي الا احد المصلين على زعمكم  
 للاسرة التزام منكم ان رايتهم العفو والقتل وهو اولي بالجر لما فيه ذلة وقد  
 ثلمها بخطة اخرى ذكرها فقال **•** واخرى اصادى النفس عنها وانها **•**  
 لم يرد حزم ان فعلت ومصدر **•** فوسئت لها صوري فزل عن الصفا **•**  
 به جوجو عمل ومن محضر **•** والمراد بهذه الثالثة الفرار بالحيلة  
 التي ذكرها والمصاداه ادارة الراي في تدبير السبي والانتان به على  
 اتم وجه والصفا الصخر الاملس والجوجو يجي من هزات كمد هذا الصدر  
 وعيل صم ومنا الطهر من المشاة الغوثية مكتفا الصلب عن عيان وشمال  
 ويحضر دقيق والحيلة التي اشار اليها هي ما حكاها صاحب الغاني من ان تابط  
 شرا كان شتار علان جبل ليس غير طرقت واحدة فاخذت عليه حيان  
 ذلك الموضع وخبروه بين النزول على حكمهم او الفافسه من الموضع الذي  
 ظنوا انه لا يسلم نصيب العسل الذي معه على الصفا وشده صدره على الرق  
 ثم لصق بالعسل فلم يدرج يزول عليه حتى نزل سالما وجعل يحكمهم وكان  
 بينهم وبين الموضع الذي استقر به على الطريق ثلاث ايام والبيت من قصبات  
 اذ المرء لم يحتل وقد جرد **•** اصناع وقاسى امره وهو مدبر  
 ولكن اخو الحزم الذي ليس نازلا **•** به الخطب الا وهو القصر مبصر  
 فذاكر مريح الدهر ما عاش حول **•** اذا سدم منه مخرجا شئ مخبر  
 وجد جده اسناد مجازي معناه انزاد جده جدا واصناع صنع ومعناه  
 شقي به وهو مدبر اى مول والحزم بالزاي الشدة والضبط واخو الحزم  
 صاحبه الذي يستعد الامر قبل نزوله وذلك اشارة اليه وقرن بريح الدهر  
 يحتمل وجهين ان يكون بمعنى يختار الدهر من قرعته اختزعه بقرعني  
 وان يكون من قرعته الدهر بنوايبه حتى جرب وبصر وهو فيها فعيل  
 بمعنى مقول والحول بضم المهملة وتشديد الواو المخول من حال وقول  
 سدم منه مخبر مثل المكر وب المضيوع عليه وجاش تحرك واضطرب اى  
 انه لا فتنة بالحيل لا يخذ عليه طريق الا لخذ في اخرى ومن ابيات  
 هذه القصيدة قوله فانت الى فهم وما كنت ايبا وكما مثلها فارقتها وهي  
 تصغر **واختلفوا في قوله لا يزالون ضاربين القناب** بجر القناب  
 قدرناه الحشى بلفظ ربحي وللي القبيلة وهو وان كان مفرد القناب اذ  
 على الجمع معنى فهو كالفرق لك رعاية لفظه ومعناه وقدرنا على الشاعر  
 لفظه فقال عرند من ذي طلال ومعناه فقال لا يزالون ضاربين وهو  
 مجزيت من الخفيف لم يسم قايله صدره كل حي عرند من ذي طلال

والعرند من صفات الابل الشديد واستعمله هنا ليعلا على جهة التشبيه  
 البليغ او الاستعارة على قول والطلال بفتح الطاء المهمة للحالة الحسنة  
 والمهمة للحيلة وجر القناب اما بلام محذوفة اى للقناب واما على ان  
 الاصل القناب بياء النسب للمبالغة وهذا الاختلاف هو ما بينه عليه قوله  
 واختلفوا فقيل الاصل ضاربين ضاربي القناب وقيل للقناب كقول  
 اشارت كليب بالالف الاضايح وقيل اعراب ضاربين اعراب  
 ساكن فنصبه بالفتحة لا بياض حذف **التنوين** يحذف  
 لزوما لدخول ال نحو الرجل والاضافة نحو غلامك لان الاضافة ولا لا  
 بحال التنوين محال وتلج هذا المعنى من قال كانى تنوين وانت اضافة  
 حيث ترانى لا تحل مكانيا ولوجعل اضافة ومخاطبه تنوينا لطابق المعنى  
 وتشبهما بخوله مال لزيد اذ الرفع واللام **مخبر فان قدرت فهو**  
**مصنف** ولما نفع الرفع نحو فاطمة اذ التنوين من خصائص المتصرف  
 والقول بان التنوين محذوف في غير المتصرف مبنى على ان الاصل في الاسم  
 المحقق ان يكون منصرفا **والوقوف في غير النصب** اى في الرفع والجر  
 لان التنوين انما يلحق اخر الاسم اذ كان متحركا ولا حركه حالة الوقف واما  
 في النصب فلا يحذف لالتقاء الساكنين وانما قلب الف الحقة الالف  
 الا في ربيعة فيحذفونه **وللا اتصال بالضمير نحو ضاربك فمى قال انه**  
**غير مصنف** واما على قول الاضافة فحذفه لقا فاما قوله **اسلمنى الى**  
**قومي سراحي فخروره** اى ان ثبوت هذه النون في اسلمنى انما يكون  
 في ضرورة الشعر **خلافا لهشام** فانه قال يجوز ذلك في السعة فيقال زيد  
 ضاربى بنون قبل الباء والباء في محل نصب على المفعولية لا في محل خفض  
 على الاضافة وهذا المصراع مجزيت من اول الواو صدره وما ادري  
 وظنى كل ظنى وسراحي فاعل اسلمنى لاعتقاده على الاستفهام والباء  
 ضمير متصل مفعوله وهو مخم شرا حيل علمو رجل لا ينصرف عند سيبويه  
 في تعريف ولا تشكيل لانه يزيد جمع الجمع وينصرف عند الاختصاص في التشكيل  
 كذا يفهم من الصحاح وفي البيت ضرورة اخرى وهي الفرخ في غير النون  
 يسميه ارباب البديعيات اكتفاء ويعدونه من الحسنات وقيل  
 يمكن ان يكون سراحي منادى حذف حرفه ومسلمنى خير المحذوف  
 انت مسلمنى الى قومي يا سراحي **مخم هو لون وقاحة لا تنوين** وهو  
 مختار ابن مالك كقول **وليس الوافى لى قد طابا اذ لا يجتمع التنوين**  
**مع ال** هذا يقع في بعض النسخ دون بعض وهو الرد على هشام في قوله ان



لكونه مسلفي نون تنوين لاوقاية والياء مضاف اليه مجرور ولا مفعول له منصوب  
 فان دعواه هذه لا تنافي في البيت لان ال ما نعه من كون النون تنويناً  
 فلم يبق الا انها تنوين وقاية لحققت الاسم شذوذا للضرورة والمولاني  
 اسم فاعل من وقاية اياه ويرفد على البيت للمفعول اي ليس من ياتيني  
 طالب الرشد والعطا خائفاً **ولكون الاسم اي** ويجذف التنوين لكونه  
 لكون الاسم **علماً** اسما كان او كنية او لقباً **موصوفاً بما اتصل به واصنف**  
**الى علم من ابن او ابنة** فلو فات الاتصال بخزيريد الفاضل ابن عمر ولم يحذف  
 التنوين فالشروط اربعة احدها ان يكون علماً فلو كان غير علم لم يحذف نحو  
 سرجل ابن زيد الشاذلي ان يكون موصوفاً بابن او ابنة فلو وصف بغيرهما  
 لم يحذف الثالث الاتصال كما قدمنا الرابع ان يكون الابن او الابنة  
 مضافاً الى العلم فلو كان مضافاً الى غير علم لم يحذف والظاهر من اطلاق  
 العلم انه شامل لما كان اسماً لابن الاول اوجده وبعضهم يشترط ان يكون  
 اباً لاجدا وجهه ان الحذف منوط بالكره والاكراهية نسبة الانسان الى  
 ابيه لا الى جده قال الرضي وكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا طلب  
 تخمسه لفظاً يحذف التنوين من موصوفه وخطأ يحذف الف ابن وكذلك  
 قولك هذا فلان بن فلان فانه كما يذهب العلم اي فله حكمه وان لم يكن بين علمين  
 نحو جاني كريم بن نريم او زيد بن اخينا لم يحذف التنوين لفظاً ولا اللفظ  
 خطاً لقلة الاستعمال وكذلك اذا المرتفع صفة نحو زيد بن عمر وعلى انه  
 مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف من الموصوف  
 لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة  
 موجودة في المبتدأ وخبره وفي ما يلي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف  
 لان قياس الكتاب ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الاستدراك  
 والوقف والدليل على ذلك كتابهم في الله بابيات الياني في واثبات  
 الالف في الله وقياس ابن ان يكتب بالالف لانك لو ابتدأت به لقلت ابن  
 وانما حذف الالف اختصاراً لكثرة الاستعمال ولذلك حذف العرب  
 التنوين من العلم الاول فللعلة التي حذف العرب التنوين حذف من  
 الكتاب الالف واشترط في رسمه دون الف ان لا يكون في اول سطر لانه  
 ان كان في اول سطر كان في محل مبداً به غالباً لان القاري ينتهي الى اخر  
 السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكم هو ان يكتب على غير ما يجب  
 النطق به عاكباً لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر  
 الذي بعده وحذفهم الالف وان كان على خلاف والقياس انما كان لكونه

جرى مجرى الوصل الغالب فاذا افادت ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن  
 للحذف وجه **او بيت عند قوم من العرب** ومن منع في بيت قال لم يكن استقاماً  
**فاما قوله جارية من قيس ابن خلبه** هو من بيت من مشطور الرجس  
 او مصلح من رامة وبعده كرمه اخوالها والعصبه ورمادوي بعده  
 كما هنا حلية سيف مذهبه ولم يسم القائل **فرضه** اي فابيات التنوين  
 منه ضرورية وهي من الضرورات التي تترد الشئ الى اصله قال ابن جني  
 والذي اري انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابن وصفاً  
 على ما قبله ولو اريد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجريه  
 على ما قبله بدلالة واذا كان بدلاً لم يجعل معه كالشيء الواحد فوجب  
 له ان ينوي الاتصال ما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه  
 وجب ان يبتدأ وعلى ذلك نقول كملت زيد بن بكر كانك نقول  
 كملت زيداً كملت ابن بكر لان ذلك حكم المبدلة اذ هو في التقديرين  
 جملة اخرى غير جملة المبدل منه قال بعض المتأخرين لو كان الامر كما قال  
 ابن جني لكان مثل كملت زيداً بن بكر بالتنوين كثيراً في كلامهم لانه  
 وجه ساخ مطرد ولكنه قليل فلعلته كان الوجه ان يجعل على انه  
 ضروري **ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين قليلاً** لان التكرار فيه  
 تحريكه حينئذ لا تحذف كقولك **فالفيتة غير مستعتب ولا ذكر**  
**له الا قليلاً** فان الرواية فيه خفض ذكر من غير تنوين ونصب الاسم  
 الشريف والبيت من اول التثنية الا ان عروضة زوجت بالحذف  
 وهو لا ياتي الاسود الديلي فعدا خرج ابو العرج في الاغاني عن حماد قال كان  
 ابو الاسود عجلراً الى فناء امرأة بالبصرة فيحدث اليها وكانت جملة فقالت  
 له يا ابا الاسود هل لك في ان تزوجك فاني صناع الكف حسنة النديين  
 قانع باليسور قال نعم فحمت اهلها ونزوجه فوجد عندها خلافاً  
 ما قدره واسرعت في اطلاق ماله ومدت يدها الى خبايته وافشت سره  
 فعدا على من كان حزيناً ويحياها فاسألهم ان يحتموا عنده ففعلوا فقال لهم  
 اريت امراً كنت لم اقبله **اقا في فقال اتخذني خليلاً**  
 فخالته ثم اكرمته **فلم استغن من لونه فتبلاً**  
 والعتية حين جريته **كذب الحديث سروراً تحيلاً**  
 فذكرته ثم عابته **عتاباً رفيقاً وقولاً جميلاً**  
 فالفيتة غير مستعتب **ولذا كراسه الا قليلاً**  
 التحفة تبتدئ بها **واستأج ذلك حجاجيلاً**



فقالوا بلى والله يا ابا الاسود قال تلك صاحبكم وقد ظفروا فانضمت معهم  
ومعنى البيت الشاهد وما قبله الى ذكرته هذا الخلل ما كان بيننا من  
اليهود والمودات وعابته اذ في عتاب وقلت له قولوا كرميا فاجردت  
طالبا وصاي قال الساجح ولا يقال استخيبه فاعتنيت اي استرضيته  
فارضاني والشاهد فيه في ولا ذكر الله حيث حذف التنوين من ذكر  
الانقاء الساكنين فاقترعوا على مجرور وعطف على مجرور وعطف على مجرور  
لا اعتماد على النفي او على المبتدأ في التقدير يقول انت غير ضارب زيد  
اي لا ضارب ووجهه العلم بانه اما على التشبيه بحذف التنوين للتحقيق  
لانقاء الساكنين فخرضت الرجل او التشبيه بما حذف تنوين من  
الاعلام الموصوفة بان مضافا الى العلم قال ولا احسن ان يكون حذف التنوين  
للضرورة **وانما اثر ذلك** اي الحذف لانقاء الساكنين **على حذفه**  
**للاضافة لارادة تمام مثل المتعاطفين في التذكير** اللام الاولى لتعريف  
الحذف والثانية للاشارة واراد بالمتعاطفين المعطوف والمعطوف عليه  
اي ان الشاعر ارتد حذف التنوين في ذاكرة له لاجل النقاء الساكنين على  
حذفه لاجل الاضافة فلم يصف ذاكرة الى الاسم الشريف ليمتثل المتعاطفان  
في التذكير فان المعطوف عليه نكرة قطعاً فاراد ان يكون المعطوف مكررة  
ايضا فاعمله ولم يصفه فان قيل ليس لو اضعيف كانت اضافته لفظية  
لانها اضافة عامل الى معمول وهي لا تقيد التعريف احيب بان اضافة  
اسم الفاعل انما تكون لفظية اذ كان بمعنى الحالية او الاستقبال وهو  
ههنا بمعنى الماضي بدليل اتقاء الغيت عليه فان قلت فكيف عمل النصب  
وهو اذ كان بمعنى الماضي لا يعمل الا اذا كان صلة لاول فاعلم عملنا  
لاعتماده على النفي فتدبر **وقرى قل هو الله احد الله الصمد** وهي قراءة  
عبد الوارث **ولا الليل سابق النهار** وهي قراءة عارة بن عقيل بن نون  
احد وسابق ونصب النهار واختلفوا في ترك التنوين في غرض  
فتنصت عشر ليس غير فقبل لا منه ميني لقبل وقيل انبئة الاضافة  
وان الضم اعراف وغير متغيرة انهما اسم ليس لا محتمل لانهما في الخبر  
ويروى ان هذا التوكيد مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغيره كور  
باطراد الا ان انشبه في اللفظ المضاف ونحو قطع الله يد رجل  
من قالها فان الاول مضاف الى المذكور والثاني لمجاورة بذكره مع  
ان المضاف اليه في المعنى كانه مضاف اليه لفظا **حذف**  
الى تحذف للاضافة المعنوية اي تحذف الى المضاف اضافة

معنوية لان الاضافة اما التخصيص المضاف ان كانت الى نكر او تعريف  
ان كانت معرفة فلو لم تحذف منه ال لزم تخصيصه او تعريفه  
وكل ذلك مستبعد لانه عطف للمحصل اما مع المعرفة فظاهر واما مع  
النكرة فلان ذلك اللام معرفة والتعريف تخصيص وزيادة اما الاضافة  
اللفظية فلا تحذف ال معها لانها لا تقيد تأثيرا في المعنى بل تحفيفا  
في اللفظ فلم يتبع معها **والنداء نحو يا رحمن** لئلا يحتمل على الاسم تعريف  
**الامن اسم الله تعالى** اي من لفظ الجلالة الشريفة فانهم قالوا يا الله  
خاصة وذلك لاحتمال امرين في هذه اللام لزمها الكلمة فلا يقال  
لاه الا نادرا وكونها لا من جهة ال ولا الاصح بينهما الا قليلا وقطعت  
حزقه في النداء اذا ما من اول الامر بان اللف واللام صار لهما حكم  
الحريه حتى لا يستنكر اجتماعهما مع **يا والحمل المحكي** لعدم جواز  
التعريف في المحكي **قيل والاسم المستبى** بدخول الخليفة هيبة له  
تقدم يا مثل الخليفة هيبة فياد اخلة في الحقيقة على غير ذي اللف  
واللام **وسمع سلام عليك** بغير تنوين فقبل هو محمول على ضمير الفاعل  
مما نحن فيه **ويحتمل عندك كونه على تقدير المضاف اليه والاصل**  
**سلام الله** فيكون ما حذف فيه التنوين للاضافة وهو اول لان حذف  
المضاف اليه اكثر من حذف ال **وقال الخليل في ما يحسن بالرجل خير**  
**منك بالخرصة الرجل ان يفعل كذا هو على يده ال في خبره** لا توصف  
المعرف بالنكرة **ويروى انما** اذ قدرت لا يجتمع **من الجارة للمفوض**  
وايس من ذلك كقول الكعبه فهم لا يرون من كل خير وهم لا يعدون  
من كل ذم لان من هذه صلة ما استحق الفعل منه وليست الجارة للمفوض  
ويجوز ان تجامع من هذه منفردة او متاخرة تلك هو زبد اقرسان عمرو  
من كل خير **وقال الاخفش اللام** في الرجل **مراية** والنكرة صفة نكرة  
**وليس هذا** اي القول بزيادة اللام **يعني** اي ما مر معبر **والتوكيد**  
الذي كلاما فيه **قياسي** وقال ابن مالك **خير بدل** **والبدال المستثنى**  
**ضعيف** فان الاغلب في البدل ان يكون جامدا بحيث لو حذف الاول  
لاستقل الثاني ولم يحج الى استوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا  
قدرا الموصوف كقوله فلا وانيك خير منك الى لبود في النجم والصهيل  
اي وانيك رجل خير منك قاله الرضي **فالاول عندني ان يخرج** **على**  
**قوله** **ولقد اسر على اللبم يسبني** وهو ان يجعل ال منه لتعريف الحسن  
فيكون مدحها كانه نكرة فيصح نعتها بالنكرة وما هو في حكمها **هـ**



**حذف لام الجواب** وذلك ثلاثة لان المحذوف ثلاث حذف  
**لام جواب لو غولونشا جعلناه اجابا** الغالب على جواب لو اذا كانت  
 ماضيا مبنيا دخول اللام عليه فالحكم في الابدعدها منها مبني عليه  
**حذف لام لقد جوابا للقسم** **حسن مع طول الكلام** **خوفد اضلع**  
**من زكاه** قال ابو حيان اذا كان جواب القسم ماضيا مبنيا فانه يكون  
 باللام وقد يجوز تعاقبها على سبب وجوبه والله اعلم وقال تعالى من كان  
**حذف لام لا فعلان** جوابا للقسم ايضا **يختص بالضرورة** **نقول**  
**عامر ابن الطفيل** وقيل مرة **اثارت فانه فرج وان الحاكم لم يثار**  
 هو من اول التامل وقد انشد ابن الجوزي في اماليه لابن الطفيل ايضا  
 وانشد شارح ابيات الايضاح على روى الدال فقال عامر ابن الطفيل  
 فلا بعثكم قنا وعوارضا **ولا تبتلن الخيل لان صرعها**  
**والخيل تروى بالكاه كاهنا** **خوسايع في الطريق لا قصد**  
**في بابي من عامر ومجرب** **ماض اذا انقلت القنان من اليد**  
**فلا تثران بعاك وبعاكث** **واخي المروان الذي لم يسند**  
**وقيل مرة اثارت فانه فرج وان اخاه لم يقصد**  
 وهكذا انشد راجح المفضل يقال بعثته اذا طلبته باجتهاد وقت  
 اسم جبل وعوارض من ارض بني اسدي لاطلسكم في هذا من الموضعين  
 تحذف الحار انشاعا كما حذف من قوله في المصارع الثاني ولقد تلت  
 الخيل لينة اي بالخيل الى الامه تحذف الجارين وعدى الفعل الى المفعول  
 وعلى ذلك انشد ابو علي في ايضا حد فصرح بان اقتل غير متخذ قال  
 نقول اقتلت بوجهي عليه وقال شارح ابياته قد حكي ابو زيد في نوادر  
 قتلت لما شئت الوادي واقتلها اياه اذا اقتلت بها نحو فاذا ثبت  
 ذلك كان متعديا بنفسه الى المفعول **نصر عند كسبه** **يختم من ارض في**  
 ناحية عطفان واللا بتلزم وهي ارض ذات حجارة سود وامثار  
 مضارع ثار بالمثلثة فالهمزة تار او ثور اذا طلعت دمه وقيل قاله  
 ومرة بضم الميم وبها تانيث ابو قبيل من قرين وابو قبيل من قبيل غيلان  
 والفرع بكر الغاد وفتحها وبالعين المحمذ الهذلي يقال ذهب دمه فرعا  
 اي هدر الم يطلب وقيل مرة لا تارن وانما قلنا ذلك لان الغالب في  
 المضارع المنيث الواقع جوابا للقسم ان يؤكد بالواو والنون واختلف  
 في تعاقبها عليه فقال البصريون لا يجوز في السعة وقال الكوفون  
 والفارسي وانما كان يجوز فيها مستندين لقوله صلى الله عليه وسلم

لورد على اقوام اعرفهم ويعرفوني وقيل انه على حذف مبتدأ اي لا نا  
 نرد ومثال الايتان بالنون دون اللام في الشعر ما انشد المص  
 ومثال الايتان باللام دون النون قوله لين يكن قد صاقت عليكم  
 بيوتكم ليعلم وان ان يتي اوسح والاصل ليعلم **حذف لام**  
**القسم** هو **كثير جدا وهو اي هذا المحذوف لام مع غير الباء** **الوحدة**  
**من حرف القسم** اذا لا تجامع فعل القسم من حروف الاي **ويجب قيل**  
**لا فعلان او لقد فعل اولين فعل ولم يتقدم جملة قسم ملفوظه فم**  
**جملة قسم مقدم** لبيان اللام فيها واللام ونون التوكيد وهما شاهدان  
 عدل في الاولى وكان الجواب له دون الشرط في الاخيرة **خولا عن بنة**  
**عذابا شديدا الامة ولقد صدقكم وعده** **لبن اخرجوا لا يخرجون معهم**  
 ولهذا لم يجزم الجواب واختلف في **خول زيد قائم** **وخوان زيد قائم**  
**اولما يهل يجب كى** **جوابا للقسم** **فيجب** **تقديره اولافلا ووقفت**  
 على كلام بعض نحوي الكتاب ومن خطه نعلت بحصله نقل الخلاف جواب  
 زيدا لقائم فقط فانه قال اختلف في حقيقة هذه اللام فقال البصريون  
 هي لام الابتداء التي في قوله لزيد قائم واخرت ليدل بجمع حرفات  
 المعنى واحد وقال الكسائي انها التي في قوله لزيد قائم واخرت لتأكيد  
 الخبر وان لتأكيد الاسم وقال الفراهي الفارقة بين ما يكون جوابا لكلام  
 تقدمه وما لا يكون كذلك وقال شيخنا معاذ بن سلم الهراي الفرق بين  
 ما هو جواب النفي وما هو جواب النفي غير موكد بها وقال هشام  
 هي جواب القسم محذوف قبل ان ورد بها لو كانت جوابا للقسم لزمها  
 النون في قوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم فان النون لا تفارق القسم في  
 نحو هذا الاضروقه او ناد قائم قال وهذا الخلاف كله في ان زيد لقائم  
 واما ان زيد قائم ولزيد قائم فلا اعرف ايهما جواب القسم اولاهما ينظر  
 هذا كلامه واعلم ان جواب القسم اذا كان اسميه فلا بد من رابط  
 بينها وبين القسم وهو ان واللام نحو ان الانسان ليقضي ان سعيه  
 لتشتي وقد ياتي بان وحدها نحو قوله احلف بالمروه لوما والصف  
 انك جاز من بغارق العصا وباللام وحدها نحو لحن اعلم وقد يستغنى  
 عنها اذا قال ما بين القسم وجوابه كقول ابن مسعود والله الذي لا اله  
 الا هو هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وقول الشاعر  
 ورب السموات العلى وبر وجهها والارض وما فيها المقدس كاي  
 وبدون استظهاره في قليل من الكلام كقول الصديق رضي الله عنه انا كنت



اطام اي لا ما حد **فيسب** جواب القسم يجب اذا تقدم عليه  
اي على القسم او الكسفة بان توسط في اشارة ما يغني عن الجواب  
**فالاول يجوز** يد قاييم والله ومنه ان جاني زيد والله كمر منه قتل عليه  
ان هذا المثال الثاني من القسم الاول قطعاً فلا وجه لقوله ومنه فتدبر  
بل من الثاني وسياتي بترجيح بذكر في حذف جملة جواب الشرط والظاهر  
ان ما هنا هو واجب بان لا يوافق الشرط والقسم اذا اجتمعا استغنى  
بجواب السابق منها عن جواب المتأخر والاصل في الجواب ان ياتي في الجواب  
فيكون كمر منه في المثال مقدماً في الرتبة على القسم ويكون مما حذف منه  
جواب القسم لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال  
ومنه وما حمل عليه هذا المحيب لمنضى رد الثاني الى الاول اذا يقال  
في يجوز يد والله قاييم ان الاصل في الخبر ان يلي مبتداه فيكون قاييم  
في المثال مقدماً في الرتبة على القسم ويكون مما حذف جواب القسم  
لتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ **والثاني** يجوز يد والله  
قاييم وان قلت زيد والله انه قاييم او لقاييم احتمال كون المتأخر  
عن خبر اعز المنقذ عليه وجملة القسم اعتراض بينهما وجوبها محذوف  
واحتمل كونه اي كون المتأخر عند جواب القسم وجملة القسم  
وجوابه للخبر ويجوز اي حذف جواب القسم في غرض كبحر النازعة  
غرض الايات اي لتبين بدليل ما بعده وهذا الجواب المقدر  
هو لما مل في يوم ترجف او عاملة محذوف تقديره اذكر وقيل  
الجواب ان في ذلك لعمرة وهو بعيد لبعده وتخلل قصة موسى  
عليه الصلاة والسلام بينهما ومثله في تقدير الجواب **ق والقرآن**  
المجيد اي لم تملك بدليل كمر اهلكنا هذا اسم مؤنث للمعنى التمس عليه ما بعد  
والقرآن المجيد بما بعد من القرآن ذي الذكر او انك لمنذر بدليل  
بل عجبا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال **الاخفش**  
هو قد علمنا وخذفت اللام للطول مثل قد اخرج من زكاه  
وقال ابن كيسان هو ما يلفظ من قول الابه وقال الكوفون  
الجواب بل عجبا والمعنى لقد عجبا قال ذلك لان بل لا يصد  
بها جملة جواب القسم وقال بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله  
ص والقرآن ذي الذكر في ان جوابه محذوف دل عليه ما في من  
من الدلالة على الخذي اي انه لعجز او انك لمن المرسلين او ما  
الامر كما تنعمون بدليل بل الذين كفروا في عزة وشقاق وفي تفسير

ابن عطية وقتاده والطري ان الجواب مقدر قبل بل وانما الصحيح  
وقدر عما الامر كما ينعمون وقدر من النحوي بانه لعجز وفي الخبر  
ينبغي ان يقدر ما ثبت ان جواب القرآن حين اتسم به كما في قولنا  
ليس القرآن الحكيم انك لمن المرسلين ولقويه ذكر النذارة هنا في قوله  
وعجبا ان جاءهم منذر منهم كما ذكرت هناك في قوله لتندم قوما فان  
الرسالة تتضمن النذارة والبشارة **وقيل** مذكور **فقال الكوفون**  
**والزجاج** الجواب **ان ذلك الحق** وفيه بعد لا بعد بينهما وكثرة  
الفاصل قال الفراء لا يجدها القول الاستغنى في العربية لتأخيره  
جدا عن قوله والقرآن وقال **الاخفش** **ان كل الكذب** **الرسول** وقال  
**الفراء** **ثعلب** هو ص لان معناه صدق الله وبرده بعد تسليم ذلك  
عليما ذكر ان الجواب لا يتقدم وانما يكون دليل الجواب لا الجواب  
بعينه **وقيل** كمر اهلكنا وخذفت اللام للطول **حذف**  
جملة الشرط هو مطرد بعد الطلب ولود عاد نحو فاتبوني بحبيكم  
الله اي فان يتبعوني بحبيكم الله فان يتبعني اهدك اي ان يتبعني  
ربنا اخرنا الى اجل قريب **عجب** دعوتك وتتبع الوصل اي ان  
تأخرنا واعلم ان في هذه المسئلة ثلاثة اقوال الاول لابن مالك وعزه  
الى سيبويه والتحليل ان الفعل المضارع اذا وقع جوابا لامر فهو  
محذوف عما تضمنه ذلك الامر من معنى ان الشرطية فاذا قلت قد  
احسن اليك فاحسن اليك فاحسن مجزوم بقوله تضمنه معنى ورد  
بان الشيء لا يتضمن شيئا اخر الا اذا كان لا يولد عليه والامر بولد  
على الشرط فلا لزوم فلا يتضمنه وبانه يلزم ان يكون العاقل خياله  
ولا يوجد له عامل هو جملة املاء الثاني انه مجزوم بان مقدر وهو  
مقتضى ما قاله المصنف والتقدير في المثال قم ان تعلم احسن اليك الثالث  
انه مجزوم بفعل الامر لئلا يتعدى من باب الشرط **وجاء** **بدون** اي وجب  
حذف جملة الشرط بدون كونه بعد الطلب **نحو** **ان ارضى** **واسجة**  
**فاياي** **فاعبدون** اي فان لم يتأت اخلاص العبادة لي في هذه  
البلدة **فاياي** **فاعبدون** في غير هذا ومثله **فاياي** فارهبون اي ان لم  
يكونوا رهابين شيئا **فاياي** فارهبون قال الثقات في جواشي الخثان  
وتعل عن المصنف يعني النحوي انه قال في هذه الآية وجوه من التاكيد  
لتقديم الضمير المنفصل وتأخير المتصل والفا المحيد معطوف عليه  
ومعطوفات تقديره اياي ارهبون فارهبون واحد مضمر والساني



ولا مطهر وما في ذلك من تكبر والرهبة وما فيه من معنى الشرط المقدر  
 ما يقتضيه الاستفهام التوبيخي المستفاد من ام المنقطعة او بقوله  
 لو انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جازم بينه وبين  
 ربكم وهدى ورحمة فمن اظلم من كذب بايات الله اي ان صدقتم  
 فيما كنتم تقولون به من انفسكم هكذا وجدتم في انفسكم وفي معتقد  
 واعلم من يوم قلم الناسخ فانه لا محل لها فقد جازم بينه وبينه  
 جملة جزاء حذف جملة شرطها وان كذبتم فلا احد اكد منكم  
 فمن اظلم فلهذا ايضا جملة شرطية قد حذفتم وانما جعلت هذه  
 لايت من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة  
 الجواب اي والحال انها من حذف جملة الشرط والجواب كما ينبغي عن ذلك  
 فقد بوان كذبتم فلا احد اكد منكم لا تدرك في اللفظ جملة قافية  
 مقام الجواب يعني جملة فمن اظلم وذلك ليعني جوابا يجوز انما سقا  
 فمن قيل ان المحذوف هنا جملة الشرط وحدها وجعل منه اي مما  
 حذف منه جملة الشرط الرجزى وتبعه ابن مالك بدور الدلت  
 فلم يصلوهم اي ان افتخروهم بقتلهم فلم تقتلوه اي فلا ينبغي لكم  
 الافتخار بما ليس بقتلهم فلهذا ورد ان الجواب المنفي لم لا يدخل عليه  
 الفاء وكذا اذا كان مقرا وبلا اما اذا كان مقرا ومبعا او بلان فانه  
 يدخل عليه الفاعل وان قام زيد فما يقوم عمر او فلن يقوم قبل عليه  
 ليس الجواب هنا فعلية فعلها منفي لم حتى سوجه هذا الرد وانما هو جملة  
 اسمية حذف مبتدأها اي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الرجزى بذلك  
 حيث قال والفاعل جواب شرط محذوف تقديره ان افتخروهم بقتلهم  
 فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم هذا كلامه فالفاعل هذا واجب  
 لوقوع الجواب جملة اسمية وهذا نظير ما قالوه في ومن عاد فينتقم  
 الله منه انه على تقدير لو مبتدأ محذوف اي فهو ينتقم الله منه والفاعل  
 فالمضارع بدون تقدير ولا تدخل عليه الفاء قال الشاعر وباحميا  
 من المصير كيف يقع منه مثل هذا وكان ابو حيان في نهج ليست الفاء  
 جواب شرط محذوف كما زعم الرجزى وانما هي للربط بين الجمل لا لتعاقب  
 لما كان فاضوا في الصفاق وامر بواينهم كل بيان كان امثال  
 ما امر وابه سببا للقتل فقتل فلم تقتلوهم اي لستم مستبدين  
 بالقتل لان الاقدار عليه والخالق له هو الله تعالى ليس للقاتل فيها  
 شئ لكنه اجري على يد قضي عظم ايجاد القتل وابته به تعالى

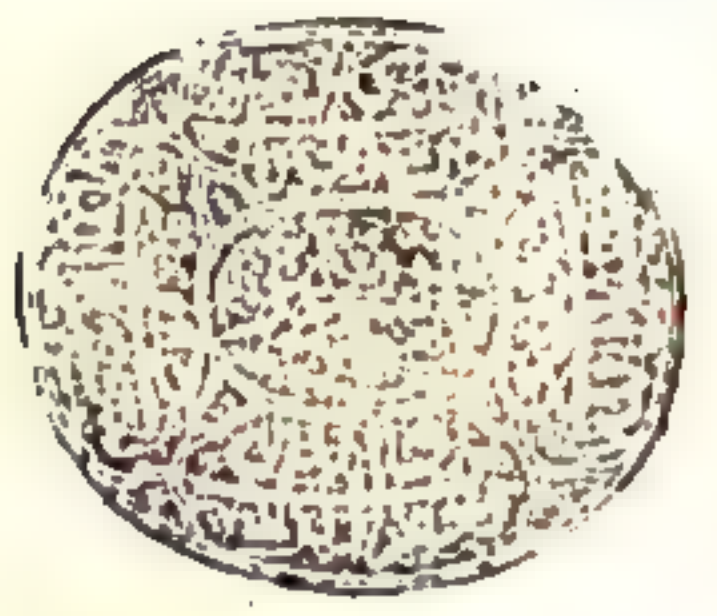
وجعل

وجعل منه ابو البقاء ذلك الذي يدعى اليتيم اي ان اردت  
 معرفة اي معرفة الذي كذب بالدين فقد لك وهو حسن دلالة  
 ارايت عليه وحذف جملة الشرط بدون الاداة كثيرا اذا كان  
 فعلها منفي بلا لقول فطلقها فلست لها بكفو وان لا يحل  
 منصرفك للتسام اي ان لا تطلقها المحذف فعل الشرط وحذف البيت  
 من اول الوافر من قصيدة للاخوص وضاع بطلقها المرفوع عايد على  
 مطر زوج ام حفص اخت زوج الاخوص والمنسوب عايد على امر  
 حفص المذكور وتحرير المسئلة ان الاكثرين على ان حذف جملة الشرط  
 مع بقاء الاداة جائز وذهب بعضهم الى انه لا يحذف الفعل الا مع بقاء  
 لا النافية كما في البيت وهو ما ذكره ابو حيان في تفسير قوله تعالى  
 فتاب عليكم وان كان اختار في شرح التسهيل الجواز مطلقا قال الشاعر  
 لا ادري كيف وقع الخالف في اشتراط كون فعل الشرط المحذوف  
 منفي بلا وبقيها وهو ليس مع مثل قوله وان احدين من المرءين استخاركم  
 ونحوه ان سخر بكون باعالمهم ان حل فخير وان شرافتم ونحو المرء  
 مقتول بما قيل به ان سفايف وان خيرا فخير اللهم الا ان يكون  
 مراده ان اشتراط بقاء لا النافية انما هو حيث يكون الشرط منفي  
 بها وليس المعنى ان فعل الشرط لا يحذف اذا كان منفيها فسهل الامر  
 حذف جملة جواب الشرط وذلك واجب ان تقدم  
 عليه او كتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل  
 والثاني نحو هو ان فعل ظالم وان ان شأ الله لم يمتدون ومنه  
 اي ومن الثاني وهو ما كتنفه دليل الجواب ان جاني زيد وابنه  
 الكرمية كيف يكون هذا منه ولم يكشف الشرط شي بل ولا تقدم عليه  
 فلا ينبغي ان يجعل محذوف منه جواب الشرط لما تقدم عليه او  
 كتنفه ما يدل على الجواب اصلا وقد تقدم هذا المثال فيما حذف  
 فيه جواب القسم وجعل كرمية جواب الشرط محذوف مدلولها عليها  
 بجواب القسم ليكون محذوف منه جملة جواب الشرط لربيل متأخر  
 فهو انما يستقيم على تجويز وقوع الماضي المبني جواب القسم  
 بدون اللام او قدرا وبدون احدهما والصواب انه لا بد من اقترانه  
 بهما او باحدهما فلا يكون هذا المثال من هذا الباب وقول ابن  
 معط في القنية اللفظ ان بعد هو الكلام نحو مضى القوم وهم  
 كرام اما من ذلك اي محذوف فيه جملة جواب الشرط لما كتنفه



من دليله ففيه ضرورة وهي حذف الجواب مع كون الشرط  
مضارعا مع انه لا يحذف جواب الشرط الا اذا كان فعل الشرط  
ماضي اللفظ والمعنى بان كان مضارعا معروفا بالمرء والمجمل  
الاسمية وجملة الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة ايضا وهي حذف  
الفاء من الجواب فالضرورة على الاول حذف الجواب وعلى الثاني للزوم  
منه كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها صديريت والخبر والخبر  
عند الله مثله وقد تقدم الكلام عليه مرارا وان فيه حذف  
فالجواب ضرورة وهم ابن الجبار في شرحه اذ قطع بهذا الوجه  
المستدرك ان الاشارة لهذا الى الوجه الثاني وهو كون الضرورة حذف  
الفاء من الجواب ولا يرى المتبادر ان الاشارة عبارة تفهم الا انه  
الاول فانه قال وفي البيت ضرورة وهو انه جزم بان الشرطية  
فعلا واحدا ولم يأت بجواب صريح اذ الماتى به على الاول دليل الجواب  
فلا يكون جوابا صريحا واما على الثاني فالماتى به جواب صريح الا انه  
حذف منه الفاء لعل وجه التوهم كونه قطع باحد الوجهين في  
محل احدهما ويجوز حذف الجواب في غير ذلك لقيام قرينة عليه  
خوفان استطعت ان تنفخ نفقا في الارض اسلم الاله اي فافعل  
ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاله اي لما استواء به بولبل وهم  
يكفرون بالرحمن والخوفون لقدرون لكان هذا القرآن اي لكان  
هذا القرآن المسبوبة للجبال الى اخره هذا القرآن وما قدر مسته  
اظهر قبل ظاهره ليظهر بانه مخترع هذا التقدير وليس كذلك  
فقد ذكرتم التخييل في بيان معنى الآية وقال المعنى ولو ان  
قرنا سيرت به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها  
او قطعت به الارض حتى تنصدع وتترايل قطعا او كل به المولى  
حتى تسمع وتحيب لكان هذا القرآن لكونه غاية في التذكير  
وبها في الانذار والتخويف ونقل مقابلة عن بعضهم فهو  
قد ذكر الوجهين صريحا وكل وجه فان ما انفرد بتقديمه فضلا  
عن ان يكون اظهر مما قدره لو تعلمون علم اليقين اي لو تعلمون  
ما بين ايديكم علم الامر اليقين اي لعلمكم ما تستنبطون من اي  
لا تتردد عنكم وما الهالك التكابر واستفلكم عن غيره واعلمتم فلا تتردد  
ولا يكتنه فحذف الجواب للتخفيف ولا يجوز ان يكون قوله لتووت  
للجزم جوابا بلا محقق الوقوع بل هو جواب قسم محذوف كذا به

الوعيد واوضح به ما انفرد هم منه بعد ما به تخيما ولو انقضى اي  
ما تقتل منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادر كركم فلا تقوتونه  
واذ اوتيل لهم انقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترجعون اي  
اعرضوا بدليل ما بعد وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات  
ربهم الا كانوا عنها معرضين ان ذكرتم اي ان تطعنتم ولو جئنا  
بمثله مرددا اي لنقد ولو تولى الخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم  
او لكل من نصح منه الروية اذ المرمون فاكسوا رويهم اي ليرأت  
امرا فظيحا ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وان ابيه بقا اب حكيم  
اي لم تكنتم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري  
تقدير الستم ظالمين فقدس الجواب جملة استغناميه بدليل  
ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستغنام  
لا تكون جوابا للشرط الا بالفاء خيرة عن الممثلة لانها من وجوب  
النقد بخوان حيثك انما تحسن الى ومقدم على غيرها من  
ادوات المستغنام نحو هل تحسن الى قال الشايع لم يقع في الكشاف  
هذا الكلام على هذه الصورة ولا فيه ما يقتضي ان جملة الاستغنام  
جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كونه القرون  
من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادته اعلم بني اسرائيل على  
نزول مثله فاما به مع استكباركم عنه وعن الايمان به الستم  
اصل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت ففقد الجملة للفقرة  
اذ لم يحتمل جوابا للشرط فاما موقفا قلت موقفا ان تكون  
منعولا لا خبر ولى والعامل متعلق كما هي كذا في قوله تعالى  
قل ارايتم ان انا كره عذاب الله بعنة اوجهرة هل يهلك الا القوم  
الظالمون فان قلت فان جواب الشرط قلت فهو محذوف  
يدل عليه الجملة ان المكشفتان له والتقدير في اية الاحقاف  
ان كان من عند الله الى اخره فاخبروني هل يهلك الا القوم الظالمون  
تنبيه المحقق ان من حذف الجواب مثل من كان من جزم  
لقاؤه الله فان اجل الله لا تعدم صلاحته فان اجل الله لا ت  
للجواب لان الجواب مسبب عن الشرط الذي هو سببه و اجل  
الله ات سواء او جازي الجازي لم يوجد فلان يصح جعله سببا  
عنه وانما الاصل فليبادر العمل وان اجل الله لا ت ومثله وان  
تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهر فانه يعلم السر وان يكن بكم





فتصور فقد كذبت رسل من قبلك ان يحسبكم قرح اي فاصهروا  
 فقد من القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل  
 الفواحش والمنكرات فانه يا مربي الفحش والمنكر ومن يتول الله  
 ورسوله والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون  
 ولا شك على هذا التحقيق ان هذه الايات قد وقع فعل الشرط فيها  
 مضارعا فلا يحذف جوابه لنصهم على ان حذف الجواب في السعة انما يكون  
 اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا حتى عدوا من الضرورة قوله اعزلكم قد  
 ضاقت عليهم يومئذ اي ان بيتي واسع لان مرادهم انه لا يجد ضيقا  
 من غير شيء يسد مسد الا اذا كان فعل الشرط ماضيا وهذه المواضع التي  
 وقع فعل الشرط فيها مضارعا قد سد فيها شي مسد الجواب وان عزموا الطلاق  
 اي فلا يودوهن لقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه بيات  
 لمضمون قوله تعالى فان الله سميع عليم فان تولوا فلا لوم علي فقد بلغكم  
 حذف **الكلام** بحملته يقع ذلك باطراد في مواضع اخرها  
 بعد حرف الجواب اي بعد هذا النوع من الحذف يقال اقام زيد  
 فنقول نعم اي نعم قام زيد فحذف من الجملة في الجواب للعلم بها من  
 السؤال ابحاروا يقال لم يقم زيد فنقول نعم ان صدقت النبي وارت  
 اعلم بمضمون نداءي نعم لم يقم زيد ونقول بلى ان ابطلته حتى يكون  
 المعنى بلى قام ولذلك نقل عن ابن عباس في قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى  
 انهم لو قالوا نعم لكفروا ومن ذلك قوله قالوا اخفت فقلت ان خيفتي  
 ما ان تزال منوطه برجاي هو من الغيب الثاني من الكامل ولم يسر  
 قايله والخيفة بالكسر فعلة من الخوف والمنوطة المعلقة اسم مفعول  
 من فلك نطت السى انوطه اذا علقته والرجا توقع امر محبوب وهو  
 صد الياس فان ان هنا بمعنى نعم وليست الناصحة لئلا يكون قد حذف  
 اسمها وخبرها جميعا وهو متنع واما قوله ويقلن شيب قد عاك وقد  
 كبرت فقلت انه تقدم الكلام على هذا البيت في ان من حرف الالف  
 فلا يلزم كونه من ذلك اي ماضيه حرف بمعنى نعم وحذفت الالف  
 للجملة بعدها خلافا لاكثرهم فانه مما نحن فيه عندهم لجواز ان لا تكون  
 انما للسكت من ان حرفا بل اسما لان على انها الموكدة والخبر محذوف  
 اي انه كذا في الثاني بعد نعم وبليس اخ حذف المحض من ان محذوفه  
 بتحذف حذف الجملة باسمها لانه مقدر بحمله وقيل ان الكلام جملتان  
 اما اذا قيل هو جملة واحدة والمحض صر من ان محذوفه من باب

حذف المفردات نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي اليوم الثالث  
 بعد حرف النداء في مثل ياليت قومي يعلمون اذا قيل انه على حذف  
 المنادى اي يا هؤلاء فزيد بك لان حرف النداء اذا اوليه ما ليس بمنادى  
 كان لمجرد التنبيه ولا حذف في الكلام وانما كان ينقد بالمنادى من حذف  
 الكلام بحملته اي بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند  
 سيبويه وجهور البصريين مقعولا به لا دعوى مقدر اصل يازيد ادعو  
 زيدا حذف ادعول وما كثر استعماله ودلالة النداء عليه فخر الجملة  
 الفعل والماعل محذوفان فاذا حذف المنادى كان الكلام بمرته محذوفا  
**السابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات النعم يا سلمى وان**  
**كان عبا محذوما قالت وان** هاتين من شرط الرجز لروية  
 ابن الجراح وقيل قالت سلمى ليرى بعلا عن يغسل جلدي وينسني الحزن  
 وحاجة ما ان لها عندي ثمن مستورة قضاهما منه ومن وسلمى سلمى  
 واحد ويعمل المرأة حليها وعن بتخفيف النون لانه من المنة بالمشهور  
 وهو صفة بعلا والنقد يرمز على وجهه لغسل الى اخر مفسرة له وحاجة  
 بالنصب عطف على بعلا وارادت بها قضاء الشهوة وما نافية وان بعلا  
 زايده ومستورة صفة حاجه منه ومن اصله منه ومنى فحذف الياء  
 وحذف الضمير ويروي بنات التي بدل بنات النعم والمعنى خلاف  
 الفصيح فعلى من العي مملها ومثناه تختيه مشددة وهو خلاف  
 البيان وهو على حذف جزاء الشرط اي ان رضيت به وليس محل الشاهد  
**وان كان كذا بك رضيت ايضا فحذف جملتي الشرط والخبر الخاص**  
**في قولهما فاعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غير** قال الشاعر لا يخفى  
 انك اذا قلت ان جاز زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب  
 ان الشرطية وجملتها وكيس من الجملتين دال على ان به وارتباطه  
 بها كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا  
 كان كذلك فالحذف في هذين الموضعين الذين ذكرهما المص بعض  
 الكلام لا الكلام بحملته ولجيت بان مراد المص من حذف الكلام  
 بحملته حذف بحيث لا يبقى منه عمدة ولا فضلة والمحذوف فيهما  
 كذلك وان بقي اداة شرط او نفي **حذف** اكثر من جملة  
 في غير ما ذكر الشاذل الحسن ان يكن طبعك الدلال فلو في سالف  
 الدهن السنين الخواهي هو من اول الخفيف لعبد بن الارض الطيب  
 بكر الطاء المحملة وتشد يد الباء الموحدة العادة والدلال يفتح المحملة



التمتع على الحب والفعل منه دل يدل من باب يضرب والخو الى الواضي  
 جميع خاليه اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى  
 لاحتملنا ه منك قبل هذا المحذوف لم يخرج من جملة شرط لو  
 وجوابها وهو وان كان اكثر من جملة الا انه لا يخرج عما ذكره اولاً من  
 حذف الشرط وحذف الجزاء فيكونه مثلاً لما حذف منه اكثر من  
 جملة الجواب في غير ما ذكره نظر واجيب بان المراد في غير ما ذكره حذف  
 جملة الشرط وحذف جملة الجواب وحدها احترازاً عن حذف اكثر  
 من شرط وحذف اكثر من جواب فان ذلك لا يجوز ويكون مجموع  
 الشرط والجواب مثلاً لما حذف اكثر من جملة في غير ما ذكره وقالوا في  
 قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ان  
 تقديره فضر بوه فحي فقلنا كذلك فحذفت هذه الجملة المتعاطفة  
 وفي قوله تعالى انا انشكركم بتاويله فارسلوا في الايمان تقديره فارسلوا  
 الى يوسف لاستعبرم الرويا فارسلوه فأتاه فقال له يا يوسف  
 فحذفت منه هذه الجملة كلها فقلنا اذهب الى القوم الذين تكذبوا  
 باياتنا فديرناهم ان تقديرهم فأتياهم فابلقا الرسالة فقلنا بوجهها  
 فديرناهم فطوى ذكر هذه الجملة ايجازاً واختصاراً وتبييناً  
 المحذوف الذي يلزم الخوي النظر فيه اي في احكامه جوازاً وجوباً  
 وامتناعاً هو ما افترضته الصناعة وذلك كان يحذف بدون  
 مبتدأ ولا بد للغير من مبتدأ او بالعكس اي مستلزم بدون خبر او شرطاً  
 بدون جزاء او بالعكس اي جزاء دون شرط او معطوفاً بدون  
 معطوف عليه وهو لا بد من عامل نحو ليقول الله ونحو قالوا خيراً  
 ونحو خير عافاك الله نحو خير فاذا وجد شيئاً من ذلك قدر لكل مبتدأ  
 بنقضية واما في نحو قولهم سواي ليقول الجران التقدير ولم يصدر في  
 ففصول في علم الخوف انه ليس من مقتضى صناعته وانما ذلك وظيفة  
 للمفسر وكذا في قولهم يحذف الفاعل اعظمت وخفاوه المفعول  
 فنصوب عن ان تجريه على لسانك او بالعكس اي الحقايرة وعظيمة  
 المفعول لتصور لسانك او للجمل به او الخوف عليه او منه فانت  
 لا تستطيع ان تذكره ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان  
 اي علم التباسغة المعروف بغير المعاني والبيان فان بيان النكات  
 من شأن البياني ومن شأن الخوي ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جرمياً  
 على عادتهم في التطفل على ما ليس من فهمه واشهد هو اما بالنصب

حذف

باخرا

باضار ان بعد الواو والعطف على المصدر المتقدم على حذف البسمة وتقرر  
 عني او بالرفع على الاستئناف وهل انا الا من عزته ان عزت غوث  
 وان ترشد عزبة ارشد هو من ثاني الطويل والبيت لدرديد بن الصمة  
 الجشعي يروي اخاه عبدالله وقد قتل يوم الودي واسم درديد محبوبه  
 ابن الحرث بن بكور بن علقمة الجشعي بوقرة بن جاع شاعر غزل عاشق ما تقي سنة  
 حتى سقط حاجباه على عينيه جعله الجشعي اول شعرا الغرسان وقد ذكر  
 الاسلام ولم يسلم وحضر يوم حنين مظاهر المشركين وقتل على جاهليته  
 وشركه وذكر في الاغانى وابنه سلم شاعر وهو شاعر ايضا وهو الذي  
 روى ابا عامر الاشعري بسام فاصاب وكنته وغزبه بغين معجم مفتوحه  
 وزاي مكسور بعد هاء مشاة تحته مشددة قيسله ويقال رشيد  
 يرشد كمن يرشد وفتح يفتح والرشد خلاف الفى وغرضه انه لم يذكر  
 بعض ما اوردته في كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل قنفا ان غزبه  
 من فعل ذلك من العرب حتى يحتاج الى ان يشهد هذا البيت اعتذاراً  
 عن تركه واما فعل الامر وهو ان وضع كتابه لا فائدة من تعاطي العالين  
 النفس والعربية جميعاً فلا حاجة الى اقامة ذلك العذر كما هو  
 صريح قوله بل لا في وضعت الكتاب لا فائدة متعاطي النفس والعربية  
 جميعاً واما قولهم في ركبت طليحات ان على حذف عاطف ومعطوف  
 اي والناقة فالانهم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه في التعداد واما  
 قدر واذا ذلك ولم يقدر والناقة وراكب الناقة لان حق الدليل ان  
 يتقدم ولا بد يجوز الى اعادة ان الاصل الناقة وراكبها ثم لما حذف  
 المعطوف عليه عدل عن الضمير الى الظاهر ولان المعطوف عليه  
 اذا حذف لم يبق المعطوف والناقة والناقة في الحكم الاعيان  
 من السير وقبل هو على حذف مضاف اي اخذ طليحات وهذا  
 لا يتأتى في نحو غلام زيد ضربتهما المزوم ان يكون المعنى غلام  
 زيد و زيد ضربتهما ولا يستقيم تقديره لاجل فانه لا يرفع اشكال  
 يعود ضمير التثنية الى المزدخلف اشكال الاضمار بالمعنى عن المزد  
 السادس من الكتاب  
 في التحذير من امور اشتملت بين العرب وتداولهم ابيهم و  
 السهم والصلاب خلافاً وهي كثره والذي يخص في الان من حيث  
 عشر من موصفاً اخذها قولهم في كواكب الجوف المتشاع لا من حيث  
 وقد بينا الصواب في ذلك في فصل الوو والخطا في القول فيه على الوجه

الناقة



يسبق اليه وهو ما عرفه تقديم متاع الشرط خاصة واستلزامه  
 للجواب والثاني قولهم في اذا غير الخائفة انما ظرف لما يستقبل  
 من الزمان وفيه معنى الشرط غالباً وذلك معيب من جهات  
 احدها انهم يذكرونه في كل موضع وانما ذلك فيصير للامانة  
 حيث هي اي مع قطع النظر عن مواقع استعمالها وعلى العرب ان  
 يبين في كل موضع هل هي متضمنة لمعنى الشرط ام لا يستلزم متعللة  
 ليقال كيف الى هل معادل ولا معادل لصل وانما هي مقطوعة واحسن  
 مما قالوه ان يقال اذا اريد تفسيرها من حيث هي وقد يقع  
 في بعض النسخ من حيث الجملة والمراد واحد ظرف مستقبل خافض  
 لشرطه منصوب بفجوة صالح لغاير ذلك والثانية ان العبارة  
 التي تلقى للمندرجين اي الاخذين في علم هذه الصناعة يطلب  
 فيها الايجاز وما امكن لتختص على الاستثناء اذا الحاجة داعية الى  
 تكريرها وكان احسن من قولهم لما يستقبل من الزمان ان يقولوا  
 مستقبل فان اسم الزمان بوصف بالاستقبال كما يوصف الزمانات  
 والثالثة ان المراد انما ظرف موضوع للمستقبل على ان اللام في  
 قولهم ظرف لما يستقبل صلة للوضع والعبارة الشائعة لهم موهمة  
 انما محل المستقبل و ظرف له كما تقول اليوم ظرف للسفر ومحل  
 له لان السفر وقع فيه وان الزمان قد يجعل ظرفاً للزمانات  
 مجازاً لانه ليس بحد ثا لتكون ظرفية الزمان له حقيقة نقول  
 كقوله في يوم الخميس في عام كذا فان في الثاني حال من في الاول  
 فهو ظرف له على الاستماع لان حلول الجز في الكل ليس حلول ظرف  
 في مظهر حقيقة ولا يكون بدله اذ لا يدل الاكثر من الاول  
 على الاصح وقيل يجوز كما في قوله كاني غداً البنية حين تحلوا فان  
 يوم يدل من غداً واجب بان تقدير غداً يوم تحلوا ولو قالوا  
 ظرف مستقبل لاسيما اي تقولهم هذا من الاستهزاء اي التظلميل  
 لا لغيره والاهتمام الذي كوزين والرايب ان قولهم غداً  
 راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا العسر ونه فيقتضي انه  
 قيد فيه خاصه مستفاد انه متخالف وذلك يقتضي ان يكون  
 ظرفاً وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخالف ليس كون اذ الزمان  
 محالة معاً فتركه ظرفاً وان لوحظ عموم كونه للزمان لعموم كونه  
 ظرفاً فذلك معنى لا يتخالف عن اذ قطعاً فيشكل قوله وقد بينا

في بحث اذا ان الامر بخلاف ذلك وانما قد تخرج عن كل من الظن  
 ومعنى الاستقبال والشرطية **الثالث** قولهم النعت يتبع المنعوت  
 في اربعة من عشرة وهي واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد  
 من التعريف والتكثير وواحد من الافراد وضد يده وواحد من  
 التذكير وضده وهذا القول على اطلاقه غير جيد **وانما ذلك**  
**في النعت الحقيقي** وهو ما كان وصفاً للشيء بحال نفسه ومحملاً  
 لضميره **واما السببي** وهو ما كان وصفاً للشيء بحال متعلقه سواء  
 كان جزاء اختلام خارجاً عنه واعلم ان النعت السببي يرفع  
 الا الظاهر الذي هو من سبب المنعوت مضافاً الى ضميره والحقيقي لا يرفع  
 الا ضمير المنعوت ثم الصفة السببية لا يجوز ان تستند الى ضمير المنعوت  
 حق يمكن ان يقع منه حقيقة نحو مرتت برجل كاتب الغلام لان  
 الكتابة ليصح اسنادها اليه حقيقة ولو قلت مرتت برجل جاني  
 الست لم يصح لان المحض لا يصح اسناده حقيقة اليه فالصفة  
 هنا لا يصح اسنادها الا الى الظاهر **فانما يتبع في اثنين من خمسة**  
**فقط واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتكثير**  
**واما الافراد والتذكير** **واحد** من التثنية والجمع والتأنيث  
**فهو فعل كالفعل** اعلم ان النعت يجري في المطابقة وعدمها مجرى  
 الفعل الواقع موقعه فان كان جارياً على من هو له رافعا لضميره  
 طابقة في الافراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث نقول  
 مرتت برجل حسن وامرأة حسنة كما نقول مرتت برجل حسن  
 وامرأة حسنة ومرتت برجلين حسنين ورجالين حسنين كما نقول  
 مرتت برجلين حسنا ورجال حسنا وامرأتين حسنتين ولسوء  
 حسنا كما نقول امرأتين حسنتا ولسوء حسن وان كان جارياً  
 على غير من هو له فان لم يرفع السببي فهو كالحقيقي في رفعه  
 الضمير المنعوت نحو مرتت برجل حسن الوجه وامرأة حسنة  
 الوجه ورجلين حسني الوجه وامرأتين حسنتي الوجه ورجال  
 حسان الوجه ونساء حسان الشعور وان رفع السببي فهو  
 كالفعل فتعود النعت على الافصح ويكون حاله في التذكير والتأنيث  
 باعتبار ذلك السببي وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في  
 التثنية والجمع الا ان تضعف مرتت برجلين فاعلين ابواها وقائمين  
 ابواها دون تضعف ليقومان ابواها ويقومون ابواها لان



الالف والواو في الفعل فاعل في الغلب وتجريدها لكونها علامان  
 للتثنية وللمع متعريف بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه  
 فانها حرفان وصفا علامة للتثنية والجمع ولذا انقلبا حالتي النصب  
 والجر با هذا اذ اليركن النعت جمعا غير جار مجرى مفردة في التركيبات  
 والسكنات فان كان جمعا جارا بالذات كان جمعا مكررا بالمطابقة  
 حينئذ لا تضعف نحو مرت برجل فعود غلما فانه يخرج عن زنة  
 الفعل لفظا وهي مناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن في فعود غلما  
 الذي اجتمع فيه فاعلان في الصورة الظاهرة الا ان يخرج الواو عن  
 الاسمية الى القرينة او يجعل المظهر بدل من الضمير او يجعل الجملة الفعلية  
 خبرا مقدما **نقول مرت برجلين قائم ابوها** كما نقول **قام ابوها ورجل**  
**قائم اباهم** كما نقول **قام اباهم ورجل قائم امه** كما نقول **قامت**  
**امه وبامراة قائم ابوها** كما نقول **قام ابوها فتراعي حال من اسندت**  
**اليه الوصف وانما نقول قائم ابوها وقائم اباهم** بالمطابقة  
 مع الاسناد الى المظاهر **من يقول الكوفي الراعي** اي من لا يبالى  
 بالمطابقة في الفعل مع كون الاسناد معه الى الظاهر وقد حكى البعض  
 هذه اللغة وان تفاوتت الضعف في الفعل والوصف على ما عرفت  
**وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها فجات**  
**الاية على اللغة الفصحى وهي مراعاة حال ما اسندت اليه الصفة**  
**غير ان الصفة الواقعة للجمع يجوز فيها في الفصحى ان تفرد**  
**فيقال مرت برجل قاعد غلما وان يكسر اي وان يجمع جمع تكسير**  
**وقد عرفت وجهه فيقال فعود غلما وهو ارجح على الصحيح وليس الحكم**  
**كذلك في الفعل وهو باق على ضعفه في ذلك كقوله بكرت عنته**  
**بكرك فوجدت فعود الدية بالصرم عواذ له** هو من ثاني الطويل  
 من قصيدة الزهير ابن ابي سلمى اولها **صحا القلب عز سلمى واقصر باطلة**  
**وعري افراس الصبي ورواحله** وقيل بيت الشاعر  
**وابيض فياض بده غمامة** على مقتضى ما يغفل عنه **وبعد**  
**اخي ثقتك لا يملك لغيره** ولكنه قد يملك المال نايله  
**بواه اذا ما حنته مهلا** **كانك تعطية الذي نسايله**  
**تري الخند والاعراب يمشون بابه** **كما وردت ماء الخلد هو امله**  
**اذا انوا ابوابه قال مرجبا** **لجواب حتى بالي الخوج قائله**  
**فلولا يكن في كفه غير نفسه** **لجأد بها فليتو الله سايله**

قوله صحا القلب اي زال عند انكشف ما كان به من سكر المعوى  
 واقصر باطلة اي كفت عينه باطل الغرام والجوى يقال اقصر عت  
 باطلة اي كفت عنه ومن قال انه على القلب اي اقصر عن باطلة القلب  
 فقد قصر لصحة ان يقال امتنع باطلة عنه وتركه بحاله وقوله  
 وعري افراس الصبي ورواحله هو من باب الاستعارة المكنية  
 وقربتها التخيلية وقد اورد علما البيان هذا البيت من امثلهما  
 فقال صاحب التلخيص اراد ان يبين انه تركه ما كان يرتكبه  
 زمن الحب من الجهل والخي واعرض عن معاودة فبطلت الادة  
 فشه الصبي بجهة من جهات السير كالخج والتجارة قضى منها  
 الوطرق اهملت اليها فابثت له الافراس والرواحل واعى النفوس شهواتها  
 والصبي من الصبوع على الميل الى الجهل والفتنة ويحتمل ان اراد بالافراس  
 والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات  
 او الاسباب التي قلما يتخذ في اتباع التي الا وان الصبي يكون تحقيقية  
 فاقاد اولاد ان هبنا تشبها مضرا في النفس اعنى تشبيه الصبي بتلك  
 الجملة بجامع المشغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير  
 بيان المهلكة ولا محذور عن معركته وان اثبتت الافراس والرواحل وهي  
 مما يختص بتلك الجملة استعارة تخيلية وثانيا ان الافراس والرواحل  
 يجوز ان يكون المراد بهما الدواعي الشهوانية وقواها او الاسباب الحاصلة  
 على ذلك على انها استعارة تخيلية لتحقيق معناها عقلا اذ اريد لها الدواعي  
 وحسب اذ اريد لها اسباب اتباع التي والابيض السيد والفاضل السخي  
 والمعتفون جمع معتف وهو كل طالب خبز او رزق والنوافل الاعطية  
 وما تحب معناه انما امة لا تنقطع وابكر بضم الموحدة كالغدوه وزينا  
 ومعنى يقال بكرت على المشي واليه وفيه بكور وبكرت بالشديد وبكرت  
 وابكرت وبكرت كل ذلك بمعنى ابتنت بكرك وكل من يادر الى بيتي فقد ابكر  
 اليه اي وقت كان ومنه بكور وبكر وبكر وبكر وبكر وبكر وبكر  
 القرض كذا في الصحاح والصرم الظاهر انه الصبح لانه منقطع من الليل  
 وقبل الليل وهو من المنداد واراد بعبته منه وقيل المرض المحسود  
 زرعها ومنه فاصحت كالصرم والمواد لجمع عاذه اراد من بعد له  
 في التلافة ماله وانفاقه واخواله من يوثق به في المهمات ومعنى لا يذهب  
 لغير ماله انه لا يفي ماله في اللذات وحظ الشهوات بل في الكارم  
 ودفع الغافات وقد في قوله قد يملك المال نايله اي نواله وعطاؤه



للحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وان كانت مع المضارع للتفديل  
لأبناء المقام عن ذلك والمتمثل الصاحك المستعشر والجند العرسات  
والاعراب الرجال والمراد بفستان الباب كثرة التردد اليه والكلاب  
بضم الكاف ما لم يبق عامر وهو امل الابل بالاربع ولجوا ادخلوا وقاتل  
الجوع هو القوي **وصح الاستشهاد بالبيت** وان لم يكن فهو دافيه تحت  
لان هذا الحكم من التزام المطابقة وعدمها ثابت ايضا **الخبر والمحال جميعا**  
وانما الخبر يكون حقيقيا ويسمى فعليا وسببيا والمحال حقيقي وسببي  
**والرابع قولهم في خوف كذا منها** رغدا تحت لمصدر محذوف **وقت**  
ومثله **واذ كثر بك كثيرا** وقول **ابن دريد** من مقصوده **واشتعل**  
**المبيض في مسوده** مثل اشتعال النار في جزل الغضا اشتعال البسيف  
في المسود عبارة عن قشور بياض الشيب في سواد الشعر والضمير في مسوده  
راجع الى الراي واشتعال النار توقدها والجزل ما غلظ من الخط والغضا  
من بطن الخيل باليد يقال ان جردت نقي اربعين يوما **اي كلامه عدا** وذكر  
**كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار قيل ومذهب سيبويه** والحقيق  
**خلاف ذلك** قيل لا ينبغي عد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه  
لان سنده كونه مذهب سيبويه والمحققين على خلافه وهو لم يجزم بذلك  
بل عزاه بلفظ قيل بزيادة من نسبت اليهم على التحقيق وما اكنى بذلك  
حتى انه رد احتجاجهم له فكان الصواب ما اشتهر واجيب بان  
الحال الاول مبني على ما قيل من انه مذهب سيبويه والمحققين **وفي المنصوب**  
**حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكله واشتعله اي فكله لا يكل**  
**واشتعل لا اشتعان** واذا كثر الزكرو ودليل ذلك قولهم  
سير عليه طويلا بافاداة الظرف مناب الفاعل ولا يقولون طويلا  
بالرفع ولو كان نعتا للمصدر لجاز ان يكون هو الناب بدليل انه  
لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بحسبه لتكون دالة عليه  
تقول رايت كائنا ولا يحذف الموصوف ولا تقول رايت طويلا  
لان الكتابية خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول فانه عام  
لجنس الانسان وغيره وعندي فيما احتجوا به نظر من وجهين  
اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع اي رفع طويلا على النيابة  
كراهية اجتماع مجازين او رده عليه ان اجتماع مجازين امر مستكروه  
ولا انه مانع مما ذكر فانه لا نزاع في حق قولهم احياء الارض شباب الزمان  
من مستحسن الكلام واجيب بان المراد اجتماع مجازين مما يبحث النحوي

عنه وما اورده من المثال ليس من ذلك وقد بين المجازين المستكروه  
اجتماعهما بقوله **حذف الموصوف وتصير الصفة**  
**منعولة على السحرة اي على التوسيع في الكلام** ولهذا يقولون دخلت  
الدار وحذف في توسعا وجعل المفعول فيه مفعولا به مجازا ومنعوا  
دخلت الامر بالنصب لان تعلقه بالخول بالمعاني مجازا واستقاط  
لخافض مجاز فيجتمع مجازان وهو مستكروه عندهم ونوضح انهم  
يفعلون ذلك في صفة الاعيان فيقولون سير عليه زمن طويل  
بالرفع على انما ياب الفاعل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب  
على الخالية واقامة الظرف مقام الفاعل لما ذكرنا واما الثاني فلا ت  
التحقق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الربيل  
لا على الاختصاص اي هو متوقف على وجود دليل عليه لا على كون  
الصفة مختصة به بدليل **والثالث الحد يدان اعلم بانها**  
**اي دروعا** بغات فحذف الموصوف مع ان الصفة ليست مختصة  
به ولا يقدح في قولهم ان المنصوب في نحو ما ذكر حال محي نحو قولهم  
**اشتمل الصما اي الشملة الصما والخالية متحذرة لتعريفه اي ان عوي**  
**الخالية فيه متحذرة** كونه معرفة وجوب تكثير الحال قيل تعذر  
الخالية في هذا التركيب لتمام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند  
عدم المانع والشملة بكسر الشين المعينة الاشتمال واشتمل الثوب  
ادام على جسده كله حتى لا يخرج منه يد في القاموس واشتمال  
ان يرد الكساء من قبل عينه على يد اليسرى وعانقه الايسر ثم يرد  
ياقيه من خلفه على يد اليمنى وعانقه الايمن فيعطيها جميعا وهو  
الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه  
فيبدو منه فرجه **والخامس قولهم الفاء جواب الشرط والصواب**  
**ان يقال** رابط لخلق الشرط او يقال فاجواب الشرط **واما**  
**جواب الشرط للجنلة** وهي رابطة كما بالشرط **والسادس** في الجمع  
العطف على عاملين والصواب ان يقال العطف على معرول عاملين  
قيل غاية فعلهم في هذين الامرين مضاف للمقرينة ولا يقال في مثله  
الصواب خلافه في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم  
وفي كلام العرب من ذلك ما لا يحصى **والسابع قولهم بل حرف**  
**اضراب** وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي والهي  
منزلة لكن سواء وذلك انك اذا قلت ما قام زيد بل عثرو



فقد رت في القيام عن زيد واثبت القيام لعمر وكذا اذا قلت لا تقرب  
 زيد بل عمر واقد قد رت اليه عن ضرب زيد واثبت الامر بضرب  
 عمر وكذا المعنى مع لكن والثامن قولهم في نحو ايتني اكرمك  
 ان الفصل مجزوم في جواب الامر والصحيح ان جواب الشرط  
 مجزوف فهو مجزوم باداة الشرط للقدرة وقد يكونون انما ارادوا  
 بقولهم تقرب المسافة على المتعلمين والتاسع قولهم  
 في المضارع في مثل يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من  
 الناصب والجازم وهو اختيار الفراء وابن مالك وفيه ان تحليل  
 الامر عديم والعدم لا يصلح له الوجود واجنب باقيا لان  
 الجزم من الناصب والناصب عديم لا بدعية عن استعمال المضارع  
 على اول احواله خلاصا عن لفظ يقتضي تعين واستعمال الشيء والمجي به  
 على صفة ما ليس بامر عديم والصواب ان يقال انه مرفوع بحلوه  
 محل الاسم وهو قول البصريين او رد عليه ان اوجدناه مرفوعا في مواضع  
 لا يقع فيها الاسم نحو سوف يقوم زيد وكاد يقوم عمر وقال البدر  
 ابن مالك والصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع  
 المضارع وقوعه موقعا هو الاسم بلا صلة سواء جاز وقوع الاسم  
 فيه كما في يقوم زيدا ومنع منه الاستعمال كما في كاد زيد يقوم فهو  
 باطل لرفع المضارع بعد كاد وحروف التخصيص وان ارادوا ان رافعه  
 وقوعه موقعا للاسم مطلقا باطل ايضا والا لكان مرفوعا بعد  
 ان الشرطية اذ هو موضع صالح للاسم في الجملة قال تعالى وان احد  
 من المؤمنين استجارك واللازم متشكك فالملزوم كذلك وقال الكسائي  
 هو مرفوع بحروف المضارعة لانها لما دخلت اول الكلمة حدث الرفع  
 بعد وثبتا فاحالت عليها اول من احواله على امر معنوي حتى قال في  
 في الكشاف وهو المشهور بين العربيين وانما عملها عامل التثنية والجزم  
 تضعفها او صيرورتها لجزء الكلمة ولما قيل ان يقول اذ اصارت  
 هذه الحروف بمثابة الجزء من الكلمة فكيف يستدل بها العمل فيها  
 والجزء لا يعمل في الكل الا ترى ان حروف التثنية لما تزلت من المضارع  
 منزلة للجزء منه لم تعمل فيه مع اختصاصها به وتناوبها في معناه فندبر  
 فكان حاكمهم على ما فعلوا من هذا القول ارادة التفرقة لفهم المتعلمين  
 والا اي وان لا يكن الحامل لهم ذلك فما بالهم يثبتون على نصيحة  
 قول البصريين في ذلك ثم اذا اعربوا هم بانفسهم او عربوا

اي حملوا الطالب على ان يعرب قالوا خلاف ذلك والعاشرون  
 قولهم ما يمنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة اي زيادة  
 الالف والنون ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا مذهب  
 الكوفيين فلما البصريون قد ذهبوا ان المانع الزيادة المشبهة  
 لا لفي التانيث في شرح للمعنى على الحاجة الالف والنون انما  
 يوثق لمشابهة الالف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول  
 ثا التانيث عليهما معا ولفوات هذه الجهة تستقط الالف والنون  
 عن التانيث ثم قال وقال المبرد جهة المشبهة ان النون كانت في الاصل  
 همزة بوليل قبلها اليه في صنعائي وهراني في النسب الى صنعاء وهراني  
 وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يبدل منها  
 وانما القياس ان يقال صنعائي وهراني فحرراوي فابولوا النون  
 من الواو شاذ اذ ذلك للمناسبة التي بين الواو والالف الى ادغام  
 النون في الواو ولهذا قال الخرجاني لعنه الشيخ عبد القاهر يبغي  
 ان تقدم مانع الصرف ثانيا لا تشع لستقط حكم هذه الزيادة  
 عن الاستقلال في المنع وبعد المانع التانيث الشامل للالف وما  
 بمشابهة وانما استقرت العلمية والصفة مع الزيادة المذكورة  
 لحق المانع من الصرف لان المشبهة بالفي التانيث لا ينقوم الا  
 باحدهما اذ لا يمنع دخول ثا التانيث معهما الا اذ اختلفا  
 ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما لزيادة حرفان  
 في التاء والتاء وكذا جردون لزيادة الواو والنون وهما مرفوعان  
 اتفاقا فان اجابوا بان المعنوي انما هو زيادتان باعيا هما  
 كزيادتي الالف والنون سالتنا هم عن علة الاختصاص  
 بهما تين الزيادة تين فلا يجدون مصرفا عن التثنية بمشابهة  
 التي التانيث فهو جعول الى ما اعتبره البصريون فيكون  
 هو اولي بالاعتزاز ابتداء والحادي عشر قولهم في نحو قوله  
 تعالى فالتكوى اما طاب لكم من النساء متثنى وثلاث ورباع  
 ان الواو تانية عن او المراد الامر بنكاح اثنين منهن او ثلاثة  
 او اربعة ولا يعرف ذلك في اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء  
 العربيين والمفسرين واما الامية فقال ابو طاهر حمزة ابن الحسين  
 الاصمغاني في كتابه المسمى بالرسالة المبرجة عن شرف العرب  
 القول بان الواو فيها بمعنى او مجز عن ذلك الحق الذي



بفتح الراء وسكون الراء الادراك والحق هو الحكم المطابق للواقع  
نطلق على الاقوال والعقائد والادنان والمذاهب باعتبار اشتغالها  
على ذلك ونقابلها فيها الباطل والصدق في الحق من جانب الواقع  
وفي الصدق من جانب الحكم فعن صدق الحكم مطابقتها للواقع ومعنى  
حقيقتها مطابقة الواقع **فأعلى ان الاعداد التي يجمع اي التي شأها**  
**ذلك قسمان قسم يوتي به ليضم بعضه الى بعض لتعلق الغرض بحصول عدد**  
**ثالث هو مجموعها وهو الاعداد الاصول اي ليست بمعدولة نحو**  
**ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجعتم** ولذا قال تعالى **تلك عشرة**  
**كاملة ثلاثة ايام تسعة** وانما هنا بعشر فتم ميقات ربه اربع لييلة  
وقسم يوتي به لايضم بعضه الى بعض لعدم تعلق الغرض بالمجموع وانما  
براد الافراد لا الاجتماع لان الغرض يتعلق بكل عدد ممنوعة من  
الصرف لما فيها من العدد لغير عد لها عن صيغتها وعد لها عن تكررها قاله  
الشيخ شري يريدها خرجت عن زيتها الاصل الى وزن اخر وعز تكرارها  
الى التوحيد وذهب اكثر من الى ان منها من الصرف للعدل للصفة  
الاصولية لان المعدولة عنها لا تكون الصفة ومنع الزخري اعتبار  
الوصفية فيها بناء على عدم اعتبارها في المعدولة عنها لقولهم مرت  
بنسوة اربع بالشونين ورده ابن الحاجب بان عدم اعتبار الوصفية  
في اسماء العدد لانها لم توضع كذلك وانما طرات الوصفية عليها بعد  
التوضع فلم تؤثر في المنع اما هذه الاسماء فانما عدلت عنها بعد استعمال  
تلك صفات فاستقام اعتبار وصفيتها مانعة وان لم تكن تلك مانعة  
فتأمل **واية سورة فاطر** وهي قوله تعالى **جعل اولي اجمعة مثنى**  
**وثلاث ورباع** وقال اي منهم جماعة ذو جناحين جناحين  
**وجماعة ذو ثلاثة ثلاثة** وجماعة ذو اربعة فكل جنس وصنف  
منهم مفرد بعدد وقال الشاعر **ولكنما اهلي بواد انيسة ذباب**  
**تبعي النار مثنى وموحد** هو من ثاني الطويل من قصيدة لشاعر بن جونه  
وهو من ابيات الكتاب ووقع التشابه في الصحاح بلفظ سباع بدل  
ذباب والابن من بولس به وبنى بقصد بدل المعبر واصله تتنخى بتان  
في اوله بعدهما موحد حذف احد هما كما في قوله تعالى **نارا قلظي يقال**  
**تبعته اي تطلبت** ولعمته طلبته ومثنى وموحد صفتان لذي اربع  
اي سباع ولكن جعلهما خبرين لحدف اي بعضهما مثنى وبعضها  
موحد وقيل بدل لان ورده ابي حيان بعله ولايهما العوامل والبدل

انما يكون بالاسماء التي بها ان تلي العوامل ولم يقولوا ثلاث وخماس  
وهو يريدون ثمانية كما قال تعالى **ثلاثة ايام في الحج وسبعة**  
**اذ ارجعتم** لان هذا المعنى اذ اريد فانما تستعمل فيه الاعداد الاصول  
كما في الآية وللمجهل موقع هذه الالفاظ المعدولة استعمالها المستعمل  
في غير موضع التفسير فقال احاد ام سدان في احاد لبنتنا الموط  
بالتناد انتهى وقد تقدم الكلام على هذا البيت في فصل ام من حرف  
الالف وبينما ما فيه مفصلا من اجمع ذلك ان شئت وقال الزخري  
فان قلت الذي اطلق لنا كج واتيجه ولم يمنع منه في الجمع ان يجمع  
بين اثنين حقه ان يقول بين اثنين او ثلاث او اربع فامعنى  
التكرير حينئذ في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع  
لأن واحد منهم فوجب التكرير ليصيب كل فاعلم يريد الجمع بين اكثر  
من واحد ما اراد من العدد الذي اطلق له واذن له فيه كما تقول  
لجماعة افتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة واربعه  
اربعه اي كوني في اقسامه فرقا فرقة ناخذ درهمين درهمين  
وفرقة ثلاثة ثلاثة وفرقة اربعة اربعة ولوا فردت ولم تكرر  
لم يكن له معنى اي لوا فردت وقلت افتسموا هذا المال درهمين  
وثلاثة واربعه لم يكن له معنى اذ لا يصح جعل درهمين مثالا من  
للمال الذي هو الف درهم مثالا بخلاف ما اذا كثر فان القصد فيه  
الى الوصف والتفصيل في حكم الامتصاص وكذا الطيبات في حكم التكماع  
فان قلت فلما جاز العطف في الآية بالواو دون او قلت كما جاء  
بها في المثال المذكور ولو جئت فيه باو علمت انه لا يسوغ لهم  
ان يقتسموه الاعلى احد انواع هذه القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها  
فجعلوا بعض القسمة على اثنين وبعضها على ثلاث وبعضها على اربع  
وتذهب معنى نحو يوزع بين انواع القسمة الذي دللت عليه الواو  
عطف على جواب لو اي ان الامتنان باوهنا يقتضي امرين غير مراد بيت  
احدهما عدم جواز الامتنان الاعلى احد هذه الانواع والثاني عدم  
جواز الاختلاف في العدد ونحو بزه ان الواو دللت على ان ياخذ  
التأخير من ارادوا سكا حها من النساء على طريق الجمع ان سكاوا  
مختلفين في تلك الاعداد بان يتك بعض اثنين وبعض ثلاثة وبعض  
اربعة واذ سكاوا مختلفين متفقين فيها بان يتك بعض اثنين وبعض  
ثلاثة وبعض اربعا محظور اعلم ان ما وراء ذلك ووجد ذلك كله كما



افاده الثغنا زاني في حواشيه ان اول احد الثغنين او الامور لا غير وما  
الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن وابن سيرين فانه يكون من دليل  
خارج مثل ان يجالسهما خيرا وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون  
اولي بالمواز وحاصله ان اول احد الامور والحال بيان لكيفية الفعل في القيد  
في الكلام يكون نصيا لما يقام به بمعنى لو ان يكون الاقتسام على احدهما  
الانواع غير مجموع بين اثنين منها ومعنى الواو ان تكون على هذه الانواع  
غير متجاوزة اياها الى ما فوقها وهذا معنى قولهم محظور اعلمهم ما وراء  
ذلك وفيه اشاراة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع متمسكا  
بان الواو تجمع فيجوز الثغنان والثلاث والخمسة وهي تسع وذلك لان  
من تكلم في حقها لم يحافظ على القيد اعني كيفية النكاح وهي كونه  
على هذا التعديد والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس وابلغ من هذه  
**المقالة** اي مقالة ان الواو بمعنى او في الفساد قول من اثبت واو  
الثمانية وحصل منها الواو في قوله ثمانية سبعة وثانهم كلهم وفقد  
مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها ههنا  
اي في الواو من قوله تعالى وثانهم كلهم فقتل عاطفة خبرها هو جملة  
على خبرهم والاصل هم سبعة وثانهم كلهم وقيل للاستيناف  
والوقف على سبعة والى في الكلام المستأنف بقرير ان كونهم سبعة  
وكانهم لما قتل سبعة قتل نعم وثانهم كلهم واتصل الكلامان بمعنى  
وان القطع الثاني عن الاول لفظا ونظرا ان الملوك اذا دخلوا  
قربة لا يد فان قوله وكذلك يفعلون ليس من كلامها وانما هو كلام  
مستأنف اتصل به تصديقا من الله سبحانه وتعالى لما اخبرت بدم  
حال الملوك وهذا احد القولين في الآية والاخر انه من كلامها على ما قرره  
الزحري فانه قال ثم قال قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه  
عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك المقدم  
فسمعت ذلك ورايت ويوجد اي ويوجد انه استيناف للتصديق  
انه قد جاز في المقالتين الاولتين رجما بالغيب اي ويوجد  
انه استيناف للتصديق بوجه من جاز ان يثبت المقالتين فتقيدنا  
بذلك ولم يحج مثله في هذه المقالة بل اطلقت عنه قول علي الخليلي  
لها فتكون صدقا لا تخمينا وظنا وايضا القائلون بانهم سبعة  
اخبروا اوليا بانهم سبعة ثم اخبروا ثانيا بان ثانهم كلهم وهو اخبار  
يستلزم ان تكون عدتهم سبعة فاشتمل قولهم هذا على اخبارين

بان عدتهم سبعة بخلاف القولين السابقين فان كلامهما ليس الا  
اخبارا واحدا وبعبارة اخرى يستلزم ان تكون القولان السابقان  
كل منهما جملة واحدة والثالث جملتان اكدت احدهما الاخرى فكانت  
ذلك مؤدنا بالثبوت في الاخبار ولا يورد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم  
**الاقليل** فان مقتضاه ظاهر ان من اخبر بعدد هم لم يأت بالعرض  
لان يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم قتل ان ينلوها  
**الاقليل من اهل الذين عرفوه من الكتب** وفي تفسير قاضي المفسرين  
ويقولون سبعة وثانهم كلهم انما قاله المسلمون باخبار الرسول صلى  
الله عليه وسلم لمر عن جبريل وايضا الله تعالى اليه بان اتبعه قوله قل ربي  
اعلم بعدتهم ما يعلمهم الاقليل واتبع الاولين قوله رجما بالغيب ويات  
اثبت العلم بهم لطائفة بعد ما حصر اقوال الطوائف في الثلاثة  
المذكورة فان عدم ايراد رابع في هذا المجلد دليل لعدم مع ان الاصل  
تفني ثم رد الاولين بان اتبعهما قوله رجما بالغيب ليعتقن الثالث  
وقال ابو حيان لما اخبر تعالى عن قتالهم واضطرهم في عدد هم امره  
ان يقول ربي اعلم بعدتهم اي لا يخبر بعدد هم الا من يعلم حقيقة  
وهو الله تعالى ولا يعارض بينه وبين قوله ما يعلمهم الاقليل لان الميث  
في حق الله تعالى الاعلية وفي حق القليل العالمية على ان علم القليل  
لا يكون الا بالاعلام منه تعالى وكلام الزحري يقتضي ان القليل  
هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا ولكنه خلاف  
**الظاهر** وبعبارة انكشاف وقيل الاقليل من اهل الكتاب والضمير  
في سيقولون على هذا لاهل الكتاب خاصة اي سيقول اهل الكتاب  
فهم كذا وكذا ولا علم بذلك الا في قليل منهم واكثرهم على ظن وخمين  
ووجه اندفاع الاشكال ظاهر اذ هؤلاء القليل العالمون هم  
اولئك القائلون لكن الظاهر وقيل هي واو الحال او الواو والخل  
على الجملة الموصوف بها لتكيد المصنوع الموصوف بالصفة والتمثيل  
على ان اتصافه بما افترى بت كانهم قصدوا بادخال الواو على الجملة  
الواقعة صفة للتكيد تشبيها بالواقعة بعد المعرفة خلاصتها كمررت  
برجل ومعه سيف فاما الواو الاولى وهي الواو المسماة بواو  
الثمانية ولا حقيقة لها وقد مر قريبا بان ذلك واما واو الحال  
فان عامل الحال ان قدرت هو ثلاثة او هو ثلاثة اذ ليس  
في هذا التقدير ماله صلاحية العمل في الحال وكان حق التعبير ان يقول



ان قدرت هم سبعة او هو لاد سبعة لكنه ذكر اول مواقع التعديين  
 اعتقاد اعلى فهم المراد فان قيل على النقد بوالثاني هو من باب وهذا  
 على شحنا قلت العامل المعنوي لا يحذف قبل الظاهر ان لا يمتنع  
 الحذف في مثل قولك زيد فاما جوابا للمتن الثاني في الدار اي زيد فيها  
 فاما القوة الدالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جواز  
 الحصول معنا او تقدم ذكره في استقفا ثم او غير فيقتل بل يحتمل  
 على غير المعنوي لقول المصنف في بحث الواو بعد قوله ان حذف عامل  
 الحال اذا كان معنويا ممتنع وهذا رد وعلى المبرد قوله في بيت  
 الفرزدق واذا ما مثلهم بسحران مثلهم حال ناصبها خبر محذوف  
 اي واذا ما في الوجود بسحر مما لا لهم ومما يحتمل وهو ان اذا جعل  
 التقدير هو لاد لم يكن عامل الحال معنويا لان العامل هو الذي لا يتم  
 من لفظ خاص به كالا بتدا واما التشبيه والاستارة والنزل والظرف  
 فليس شي منها من المعنوي لان كل واحد منها مفهوم من لفظ خاص به  
 اللهم الا ان يراد بالمعنوي ما لا يكون عاملا لفظيا اي من قبيل الفاظ  
 اعم من ان يكون معنويا بالمعنى الاول بتقدير يكون المعنوي لهذا  
 المعنى كيف يتأتى دعوى الحذف فتأمل واما الواو الموكدة للموصوف  
 الصفة بالموصوف فتعذرده ابو جيان بان ذلك شئ لا يعرف الخويل  
 الثاني عشر المونث المجازي وهو ما لا يكون بازاية ذكر من  
 الحيوان يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتناول الفقه  
 في نجا ولا يتم وخطاباتهم وليس على اطلاقه والقوايت قبيح  
 المستند المونث المجازي ويكون فعلا او شئ منه ويكون المونث  
 المجازي المستند اليه انما ظاهرا اي جواز الامر من انما هو في اسناد  
 الفعل وما اشترق منه الى ظاهر مونث مجازي وهذا معنى قول ابن  
 الحاجب في كافيته وانت في ظاهر غير الحقيقي بالحنا و ذلك  
 نحو ظلم الشمس وطلع الشمس بمشاة تحتية في اوله واطال الح  
 الشمس بترك تأنيث المستند بها وتقول طلعت وطلع الشمس بمشاة  
 فوقيه في اوله واطالعة الشمس على الثانيث ولا يجوز هذا التسمي  
 ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو اما الاولان فلكون المونث  
 المجازي مستندا اليه واما الاخران فلكون المستند فيهما الى المونث  
 المجازي لسفلا ولا شئ ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع  
 بترك التأنيث لان الاسناد فيه ليس الى ظاهر المونث بل الى ضمير

قوله

خلافا

خلافا لابن كيسان في تحويره ذلك واعلم ان المشهور في لفظ الشمس انها  
 مونث لظهور الثاني لتضمرها وتتل تذكر وتوث قد تعالى فلما راي  
 الشمس باربعة فانت على اللغة الشهيرة وقوله هذا راي ذكرها على  
 اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر فرجحت لغة التذكير التي هي  
 اقل على لغة التأنيث **واحج** ابن كيسان على التذكير مع الضمير بقوله  
**ولا ارض ابقل ابقالها** هو عجز بيت ثالث المتفارب صدره فلامرنة  
 وذقت وذقتها والبيت على ما في شواهد المصنف لجل طاي يقال له عامر  
 ابن حنون بالتضخيم والمزني واحدة المزني وهو السحاب الابيض ويقال  
 المطر حبت المزني كالمصروف وهم ابن لسعون فقال انه المطر نفسه  
 ويرده قوله تعالى انتم انزلتموه من المزن ومزني بالرفع امام بيت  
 او اسم لا على العاها او افعالها على ليس وودقت امطرت والودق  
 يسكون المهمل المطر والجملة خبر او نعت لمزني والخبر محذوف اي  
 موجوده وضمير وذقتها وابقالها مصدران تشبيهان وارض اسم لامبني  
 معها على العتق وابقل جزها او نعت لاسم او مرفوع والخبر مقدر  
 ويقال للمكان اول ما بنيت فيه البقل ابقل وقد يقال بقل بقتلا  
 وبقولا ولوجر الخلام اول ما بنيت فيه الشعر بقل لا غير وانكر جماعة  
 منهم الاصحى بقل المكان وادغوا ان باقلا من الشواذ كاعشب فهو عا  
 وقد استشهد بقوله ولا ارض ابقل على ترك تاء التأنيث مع الفعل  
 المستند الى ضمير المونث المجازي ضرورة قد المصنف وكانها اضطرر  
 الارض على المكان والوضع **قال** ابن كيسان **ولا ضرورة** فيه بل ذلك  
 جائز في النثر ايضا **لمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل**  
 اي ينقل حركة الهمزة من ابقالها الى التاء الساكنة وحذف الهمزة  
**ورد بان لا يسلم ان هذا الشاعر من لغته تخفيف الهمزة**  
**بنقل الهمزة او عن** وهذا الرد السهواني وكان ذكر تنسعون  
 ان بعضهم رواه بالتاء وبالنقل قال المصنفان صححت الرواية  
 وصح ان قابل ذلك هو الذي قال ولا ارض ابقل بالتذكير صح لا بن  
 كيسان مدعاها والافقد كانت العرب ينشد بعضهم شعرا بعض  
 وتكلم على مقتضى بحيثها التي فطر عليها ومن هنا تكثر الروايات  
 في بعض الابيات وذكر ابن القواس في شرح العينة ابن معط انه روى  
 ابقالها بالرفع فلا شأ فيه حينئذ وزعم بعضهم انه لا شاهد



فيه على رواية النصيب ايضا وان التقدير ولا مكان ارض فحذف  
المضاف وقال اقبل على اعتبار المحذوف وقال ابقاها على اعتبار  
المذكور وحزم الزحري ان رواية الثالث والنقل من اصلاح  
بعض الروايات **الثالث عشر** قولهم ينوب بعض حرف الجر عن بعض  
**وهذا ايضا مما يتناولونه اي القتها ويستلوك به وتصحح**  
**اي تصحح هذا القول** بادخال قد على قولهم ينوب يستفاد تغليل  
هذا الحكم **وحديث فيمنع استدلواهم به لعدم كسوته وتطرق**  
**المع اليه اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك** يقال لهم فيه لا نسلم  
ان هذا مما وقعت فيه النتيجة وتوضح قولهم على اطلاقه بخلافه ان يقال  
مررت في زيد باقابة في بالاصاق ودخلت من عمرو باقابة من عن علي  
وكنت الى القلم باقابة الى عن باد الاستعانة على ان البصريين ومن  
تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ومنها قوله تعالى  
عينا شرب بها عباد الله اي منها ان الحرف باق على معناه من غير  
تسمية وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان الحرف  
في الفعل اسميل منه في الحرف لاستدلال الفعل بمعمومه المعنى وعدم  
استقلال الحرف بها في الاية السابقة ضمن بشرط معجز وروى بقدي بمن  
واما قوله تعالى لا يبينكم في جذوع في جذوع الخيل فقد قيل انه ليس  
على نيابة في عن علي وانما الوجه فيه ان يقال شبه تمكن المصلوب  
في المصلوب في الجذع بتمكن المظروف في ظرفه فاستعمل معه في  
فتكون استعاره بتجيه **الرابع عشر** قولهم ان النكر اذ  
**اعيدت نكرة كانت المعادة غير الاولى** اذا اعيدت محروفة  
او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة كان الثاني المعاد عيني الاول  
اعلم ان المذكور او لا يكون معرفة او نكرة فهو معاني الاول والا  
لكان المناسب التعريف فاما ان يعاد معرفة او نكرة فالاقسام  
اربعة وحكمها ان تنظر الى الثاني فان كان نكرة فهو مخاير للاول  
والا لكان المناسب التعريف بناء على كونه معهودا سابقا في الذكر  
وان كان معرفة فهو الاول لحمله على المعهود الذي هو الاصل في  
اللام والامثلة كذا في التلويح ومقتضاه ان المعرضة اذا اعيدت  
نكرة كانت غير كلام المص صرح في انها عين وهذا الاختلاف  
مبنى على قولين حكاهما الشيخ هما الذين يستلكن في شرح التلخيص  
فيما اذا كان الاسم الاول معرفة والثاني نكرة قال وقال ابن السكيت

في اياه يكون الاول غير الثاني لانفسه وفي اياه ابن الحاجب  
في قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر الفايضة في اعادة لفظ  
الشهر الاعلام بمقدار من العدو ومن الروح والالفاظ التي  
تاتي منبهة المقادير لا يحسن فيها الضم والواو والضير اما يكون  
لما تقدم باعتبار خصوصية فاذا لم يكن له وجب العدول عن المضمير  
الى الظاهر لا ترى انك لو اكرمت رجلا وكسوته كانت العبارة  
عنه اكرمت رجلا وكسوته واذا اكرمت رجلا وكسوت غيره كانت العبارة  
اكرمت رجلا وكسوت رجلا فتبين ان هذا السمين جعل الظاهر موضع  
لواني بالمضمير ليستقيم **وشرط الطيبي في هذه القاعدة ان لا يقصد**  
**التكرار والافعال** كما في قوله تعالى وهو الذي في السماء والارض  
الارض والسموات ورب الارض رب العالمين والذي استدعى  
التكرار بمقام تزيينه سبحانه عن نسبة الولد اليه قال لهما المذكور  
في شرحه والظاهر ان هذه القاعدة ليست محرره **والتحقيق ان يقال**  
**ان كان الاسم عاما في الموصفين** فالثاني هو الاول لان من ضرورة  
العموم ان لا يكون الثاني غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول  
للاول وسواء كانا عامين مع فنيين عامتين ام نكرتين عامتين  
لوقوعهما في خبر النفي اما اذا كانا عامين وفيها معرفة وتكون نسيان  
وان كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام  
لذلك المفرد سواء كان مع فاما منكر او سواء كانت الاول معرفة  
بالالف واللام العهدية ام منكر او بغيره فخط القيد في دخول  
الاول في الثاني اذا كانا عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون  
لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لا يملكون شيئا من الرزق فانفقوا  
عند الله كل رزق وكان عكسه وان كانا خاصين بان يكونا معرفين  
باداة عمومية فذلك بحسب القرينة الصارفة الى المعهود فان  
صوقها اليه انصرف وان صرقت الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله  
وان كانا مشتركين على الالف واللام للجنسية فالاول هو الثاني  
لان الجنس لا يقبل التعدد قال السخري في قوله تعالى ان مع العسر  
يسرا اما كان العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعة لا ياتي  
لها يعني ان الجنس كلي والكل لا يوصف بوحدة ولا تعدد **وان كانا**  
**نكرتين** فالظاهر ان الاول غير الثاني لان لو كان اياه لكان اعادة



النكرة وصفا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الأصل ويجوز خلا  
 واجل الاحتمالين ورد في حديث الاستيعاب ثم جاء رجل من ذلك  
 فاعاد ذكر الرجل منكرا كما بدأ به منكرامع تردده في الاول  
 او غير كما ورد مصرحاً به في الرواية الاخرى حيث قال ثم جاء  
 رجل لا ادري الاول ام غير وان كانا معرفتين باداة جنسية فالثاني  
 هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني خاصاً والاول  
 عاماً فهو اخص في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما يشتمل  
 الاعم على الاخص هذا كلامه **وجملوا على ذلك ان يغلب عسر ليس**  
**روي ذلك** وهو قولنا على بن عباس وابن مسعود مرفوعاً الى النبي صلى  
 الله عليه وسلم وفي تفسير البغوي عن ابي علي الجرجاني قال تكلموا  
 في قوله ان يغلب عسر ليس فلم يحصل منه غير قولهم ان العسر  
 معروف واليسر نكر فوجب ان يكون عسراً واحداً **وهذا قول**  
**من حوّل فان قول القائل ان مع الفارس سيفاً** ان مع الفارس سيفاً  
 لا يوجب ان يكون الفارس واحداً والسيف اثنين بل معناه ان يغلب  
 عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم  
 في الآخرة وانما يغلب احدهما وهو اليسر الدنيا فاما اليسر الآخرة فديم  
 غير زائل اي لا يمتنعان في الغلبة لقوله صلى الله عليه وسلم  
 شهر ابي لا ينقصان اي لا يمتنعان في النقص **قال الزجاج**  
**ذكر العسر مع اللام** اي ذكره معرفة ثم ثنى ذكره فاعاده معرفة  
 فالمعروف اذا اعيدت كانت عينا **فصار المعنى ان مع العسر**  
**اي الواحد ليس بثلث** **انما في** **ويشهد للصورتين الاوليتين**  
 وقما اعادة النكر نكرة واعادة النكر معرفة **انك تقول** **ان شئت**  
**فربما نعت فربما فكون الثاني غير الاول** ولوقلت ثم بحث  
**الفرس كان الثاني غير الاول** واعترض بان في الاستدلال بهذا  
 نظراً لان ليس من كلام العرب حتى يكون حجة قلت هو وان لم يكن  
 من كلامهم فهو حجة من جهة انه جار على قاعدة محاوراتهم ونهج التقار  
 من خطابهم **وليس راجع** وهو اعادة المعرفة نكرة وكان مقتضى  
 السياق ان يقول وللراجل لكنه ذكر بتاويل القسم ولم يتعرض  
 للثالث وهو اعادة المعرفة لانه قد ذكر ما يشهد لها من قول  
 الزجاج اي ويشهد للصورة الرابعة **قول الجاسي** **صغنا عن**  
**بنى دهل** وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوماً كان في

البيتان من المخرج وقايلهما من قصيدة الغند بكسر الغاء وسكوت  
 التوك واسمه شبل يفتح المجرى ويسمى العرب بالمجرى بن شبل  
 ابن ربيعة الزباني من شجر الجاهلية قاله الدريدي ولقب به  
 لعظم شخصه قاله وصاحداً الفرسان وقال غير لقب به لان بكر  
 ابن وايل يعنوا الى بني حنيفة في حرب السوس يستنصرهم فامدوهم  
 به فلما اتى بكر وهو مسن جداً قالوا وما يعنى هذا العشي عناق  
 او ما ترمنون ان الكون لكم فندنا وون اليه تقول صغنا عنكم كما يقال  
 اضربت عند ويقال ابدى لصغنا اذا مكنتك من صغنا يقول  
 عفونا عن جرم هؤلاء القوم وراعى من الاحوال المتراشحة بيننا  
 وبينهم ما حملنا على الاعضاء على قبيح ففقد منهم والتجا وزغت  
 حقوة تحصل من جهتهم وقلنا ان ما بيننا وبينهم الاخوة فنفضي  
 الايقاع على الحال معهم وانتظار الغنة منهم وحقيقة صغنا عن بني  
 دهل اعرضنا عنهم وواسنا صغنا اعناقنا وجوهنا وهي  
 جانبها فلم نواخذهم بما كان منهم ويقال في هذا المعنى ضربنا عنهم  
 صغنا وفي القرآن افترسب عنكم الذكر صغنا قال الامام المروزي  
 وانما نكر قوماً في البيت الثاني لان فايدته مثل فايد المعارف  
 الا ترى انه لا فصل بين ان تقول عفوت عن زيد ولعل الايام  
 تترد من جلا مثل الذي كان وبني ان تقول فلهل الايام تترد  
 الرجل كالذي كان لانك في الموضعين تريد به رجلاً او الرجل  
 والمعنى فعلنا ذلك رجاء ان تودهم الايام الى احسن ما كانوا  
 عليه من قبيل وعسى من افعال المقاربة وان يرجعن في موضع  
 الخبر ومعنى يرجعن قوماً يرددن وهو من يارب فعل وفعلته  
 يقال يرجع فلان رجوعاً ورجعاً ورجعته قال تعالى فان رجعت  
 اليه وخبر كانوا محذوف اي كالذي كان به اي كانوا عليه  
 قبل من الابتلاف والتواد والاتفاق ويجوز ان يكون اصالة  
 كالذي كانوا فحذف النون تخفيفاً كما في قوله وان الذي حانت  
 بطلع دما وهم هم القوم كل القوم يا ام خالد **ولشكل على ذلك**  
**امور ثلاث احدها ان الظاهر في اية المفسر ان الجملة**  
**الثانية احدها تكرار الجملة الاولى** كما تقول ان لزيد داراً وعلى  
 هذا قالنا **بنية عين الاولى** اي فالمعروف عن المعرفة والنكرة  
 عين النكرة فلا غلب لیس بن علی عسر والثاني ابن مسعود قال لو كان



العسر في جمل طلبه السرح حتى يدخل عليه ثانياً انه لن يغلب عسر  
يسري من ان الابد في قراته وفي مصحف مرة واحدة من غير تكرير ومع  
ذلك فقد اثبت يسري غالبين للعسر الواحد فدل على ما ادعينا  
من التوكيد اي من التكرير للتوكيد وعلى انه لم يستفد تكرير اليسر من تكريره  
في اللفظ اذ هو لم يتكرر في قراته لسقوط احد الجملتين من مصحف بل من  
غير ذلك كان يكون فهمه مما في التكرير اي تكرير يسر من التثنية فتاوه  
بسر الدارين او انه فهم من هذه الآية ان مع العسر يسرا مقارنا له  
لما في مع من مع المعية وفهم من قوله تعالى في الطلاق سيجعل الله بعد  
عسر يسرا ان بعد العسر يسرا اخر لان الواقع بعد الشيء غير المقارن  
له ضرورة فحصل من الآية يسرا ونفى على التاكيد ان يكونا مغلوبين  
للعسر **والثالث ان في التنزيل ايات تزد هذه الاحكام لاربعة**  
**قال والثالث في التنزيل اعلم ان المراد هنا هو الاصل عند الاطلاق وخلق**  
**المقام عن القرابين والافتقار تعاد النكرة نكرة مع عدم المخايير كقوله**  
**تعالى وهو الذي في السماء والارض والارض والارض والارض**  
**ايه من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل ايه الله الذي خلقكم من ضعف**  
**ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشبهة**  
**ومن باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة مع عدم المخايير**  
**عقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك الى قوله ان تقولوا انما**  
**انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة مع المخايير**  
**كقوله تعالى هو الذي انزل عليكم الكتاب بعد قائلنا ان يريه**  
**من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المخايير كقوله تعالى**  
**انما الحكم واحد ومثله كثير في الكلام ومنه بيت الخامسة فيشكل**  
**على الاول وهو ان النكرة المعتادة غير قوله تعالى الله الذي خلقكم**  
**من ضعف الآية فان النكرة اعتبرت فيه وهي عين وفي تفسيرها هي**  
**المفسر اي هو الذي ابتداءً وكذا ضعفاً وجعل الضعف اساساً لمركب**  
**لعله وخلق الانسان ضعفاً او خلقكم من اصل ضعيف هو النطفة**  
**ثم جعل من بعد ضعف قوة وذلك اذا ابتليكم بالحلم او تعلق بآبائكم**  
**الروح ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشبهة اذا اخذتمكم السن**  
**ثم قال والتكرير مع التكرير لان المتأخر ليس عين المتقدم وعليه**  
**فلا يشكل الآية وهو الذي في السماء والارض والارض والارض واحد**  
**سبحانه فاعتبرت النكره ههنا وليست غيرا وعلى الثاني وهو ان النكره**

المعاده مع فذعين قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا  
والصلح جرفان الصلح الاول وهو صلح النكره خاص بين الزوجين  
والثاني وهو الصلح المعروف عام فلا يكون الثاني عين الاول لاختلاف  
المراد بهما والعينه انما تقتضي اتحاد المراد ولهذا اي وعموم الثاني  
يستدل بها اي بلا يتعدى على استحباب العذاب والتي لا يكون فوق  
نفسه فتعبدت مغايرة الثاني للاول وعلى الثالث وهو ان المعرفة  
المعاده عين قل اللهم مالك الملك تولي الملك من تشا فان الملك  
الاول عام والثاني خاص والخاص غير العام هل جزاء الاحسان الا  
الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب فهما غيران لثباتهما  
وتعبير قاضي المفسرين الاول بالاحسان في العمل والثاني بالاحسان  
في الثواب لهما في مغايرة الثاني للاول وكتبنا عليهم فيها ان النفس  
بالنفس فان الاولى القاتله والثانية المقتولة وكذا بقية الآية  
فان العين الاولى عين النفس الحايثية والثانية عين الحق عليها وعلى  
ذلك نفس وعلى الرابع وهو ان المعرفة المعتادة نكرة عين ايضا  
**يسأل هل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا من السماء** فان الثاني المنكر  
المسؤول غير الاول قطعاً وقوله **اذ الناس ناس والزمان زمان**  
**هو مجزئيتهم ثالث المطول قال الجلال وقد انشده صاحب السيرة هكذا**  
**الاهل الى اقبال سلمي يدي اللوي** لوي الرمل من قبل المعاد معاد  
**بلادها كذا ونحن خبهب** اذ الناس ناس والبلاد بلاد  
ولم يسم قائله **فان الثاني لوساوي الاول في مفهومه لم يكن في الاجابة**  
**به فانه فلا بد من ان يغاير فيه ليعين الاخبار به وانما هذا من**  
**قوله انا ابو النجم وشعري شعري هو من مشطو الرجز وقد اخرج ابو**  
**الفرج في الاغانى عن المصمعي قال قال ابو النجم للعديل بن الفرج اريت**  
**في ذلك فانا بك من شبان امي فاني لا يا بيطر عجلي غريز الفارق**  
**البتت شاكا في شبك حتى قلت هذا فقال له العز بل افشكت**  
**في نفسك حتى قلت انا ابو النجم وشعري شعري فامسك ابو النجم**  
**واستحيا اي وشعري لم يتغير عن حالته او شعري المعروف والشهور**  
**فان ادعى ان القاعدة فمن مستمرة في عدم القرينة فاما ان وجد**  
**قرينة فالقول عليها سهل الامر وهذا لا يرتاب في انه مقصودهم**  
**ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم انه يحمل الثاني على انه**  
**عين الاول مع قيام القرينة على الغيرية او غيره والقرينة صارفة**



الى العبدية وقد نقلنا انفاع النلوخ ما يلوح بذلك بل يصرح به وفي  
 الكشاف فان قلت ما معنى ان يغلب عسر يسرين قلت هذا  
 عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحتمل الا على  
 ابلغ ما يحتمل اللفظ وهو ان لا يكون من باب التاكيد والقول فيه  
 ان الجملة الثانية يحتمل ان تكون تكريرا للاولى وتأكيد لها  
 كالتكرير ويل بومئذ للمكذبين في سورة المائدة فانه للتأكد  
 على القول بان فيه تكريرا لنقن برمعناها اي معنى الاول وهذا  
 هو التأكيد اللفظي وان تكون الاولى عطف بان العسر مردد وفي  
 بيسر لا محالة يتصل بد اتصال المنقارين والثانية عطف  
 مستأنفة بان العسر متبوع بيسر اخر قطعاً فيها بيسر ان  
 متفاسر بان على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحداً وقد  
 تكرر لان اللام ان كانت فيه للعهدية وهو العسر الذي كان في  
 قبل زمن الفتوحات وهو حصة معينة من مطلق العسر مبنية بين  
 المتكلم والمخاطب فهو هو اي فالعسر الثاني هو الاول لان معبودها  
 واحد وانما اعتد العسر لان حكمه زيد في قوله ان مع زيد ما لا  
 ان مع زيد ما لا وحكي انه واحد لوحدة معبود اللفظ وان كانت  
 للجنس الذي يعمل كل واحد لانه من الكلمات المركبة في الازدواج  
 فهو هو ايضا لان الجنس لا يتعد واما اليسر فنكر ساقى ان يراد باحد  
 لفظيه ما لم يرد بالآخر وهو لا محالة في الكلام الاول متناول لبعض  
 الجنس اذ لا صلاحية له لتناول كل الجنس متناهي الاول فاذا كانت  
 الكلام الثاني مستأنفاً منقطعاً عما قبله فقد تناول بعضاً آخر  
 من الجنس متناهي الاول حذراً من اللغو اذ الفرض ان لا تأكيد ايضا  
 ويكون اليسر الاول ما يتيسر لهم من الفتوح في زمنه صلى الله عليه وسلم  
 كفتح خيبر ومكة والطائف وغيرها واليسر الثاني ما يتيسر في  
 انام الخلفاء الراشدين من فتح الشام ومصر والعراق الى ما وراء النهر  
 ويحتمل ان المراد بهما اي باليسر يسر الدنيا ويسر الآخرة  
 مثل هل ترضون بنا الا احدي الحسينيين وهما الظفر والكتاب  
 انتهى ملخصاً وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتخاذ  
 وقد تقدم من الكشاف بيان وجهه وفي التكرير يقع انه احتمال  
 اي ومع التكرير يحتمل الاتخاذ والاختلاف والقرينة تعين المراد  
 وقد قامت هنا على الاختلاف ويبينها هنا ان على الصلاة والسلام

كان هو واصحابه في عسر الدنيا فوسج الله عليهم بالفتوح والغنائم التي  
 التي وقعت في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفاء الراشدين بعد ثم وعبد  
 عليه الصلاة والسلام بان في الآخر خير له من الاول فتشع بيسر اخر هو خير  
 من الاول فالفتوح بان مع العسر في الدنيا يسر في الدنيا وان مع العسر في  
 الدنيا يسر في الآخرة للفتوح بان لا عسر عليه في الآخرة وجزينا بان العسر  
 الواحد لا يغلب يسرين ابداً **الخامس عشر** يجب قولهم ان يكون  
 العامل في الحال هو العامل في صاحبها عدها مما غن فيه يقتضي ان  
 الصواب قول سيبويه بعد اللزوم ويرده بقوله ولك ان تقول الى آخره  
 يقتضي خلافة اذ لا بعد من قبيل الخطا وقيل ان الرد المذكور انما هو  
 على ما استشهد به لمذهب سيبويه ولا يلزم منه رده **وهو مشهور**  
**في كتبهم وعلى السننهم وليس بالآزم عند سيبويه** وحكاها الرضي  
 عن المالك في ابن مالك واختاره فقال والنزاهة ان اتحاد العامل في الحال  
 وصاحبها لا دليل لهم عليه ولخصه ربح الخاتمة اليه والحق انه يجوز  
 اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالك **ويستشهد بذلك بما**  
**احدها قوله في الحبشي وجد زيد متيسما وصوته قاريا فان ضابط**  
**الحال فيها محمول للمضاف او لغيره مقدور على الخلاف في عامل المضاف**  
**اليه في شرح بحر الامة الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل**  
**في المضاف هو اللام المقدر او من المضاف فن قال انه الحرف**  
**المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو الموضع للاضافة بين الفعل**  
**والمضاف اليه لان الاصل غلام زيد غلام حصل لزيد فعني المضاف**  
**تأيم بالمضاف اليه لا بحرف الحرف ولا يتكرر ههنا عمل حرف الجر مقدرا**  
**لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو يختص بالمضاف اليه او مبين**  
**به ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاول قال ان حرف الجر**  
**شريعة منسوخة والمضاف معيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام**  
**زيد نكر كغلام لزيد فعني كون الثاني مضافا اليه حاصل له**  
**بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معني المضاف**  
**وليس شيء لانه اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى**  
**المقتضى والعامل مامه تقوم المعنى المقتضى وان اراد انها**  
**النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل**  
**في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال**  
**خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وقال في باب الاضافة**



وانما انساب العمل الى ما يقوم به المقتضى لا الى المقتضى ففعل الرفع هو الفعل  
 ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امر اخفيا معنويا وما يقوم به  
 المقتضى امرا ظاهرا جليا في الاغلب **والحال منصوبة بالفعل**  
 فاختلف العاملان **الثاني قوله لمية موحشا** ظلل هو مصدر بيت  
 من مجز والوافر عجزه يلوح كانه دخل وقد انشد المصارع الاول تاما  
 بلفظ لمية موحشا ظلل قديم عفاه كل اسم مستديم **فصاحب**  
**الحال عند سببويه النكر** وهو عند مرفوع بالابتداء وجوز وقوع  
 الحال من النكرة تقدمها عليها وليس فاعلا بالظرف كما يقولون  
**الانحطس والكوفون والتأصب** للحال الاستفراغ الذي تعلق  
**به الظرف** ولا يجوز ان يكون التأصب بالابتداء لا عامل معنوي فلا يعمل  
 في الحال **والثالث وان هذه امثلة واحدة فان امة حال من**  
**معمول ان اي من جزها وهو امثلة ونائب الحال حرف التثنية او اسم**  
**الاشارة** بما فيها من مخفاه واشهر ومثله وان هذا صراط مستقيما  
 فان مستقيما حال من صراطي وهو حران والعامل فيه معنى التثنية او  
**الاشارة** وقال هابينا **اصح النصح** فاصح له هو مصدر بيت من اول  
 البسيط عجزه قطع وطاعة ممدودة شدة وقد تقدم الكلام عليه في  
 الجملة الخامسة من الباب الخامس فيما يحتمل وجهين باعتبار عاملين  
**العامل حرف التثنية** فقط لتقدم الحال على اسم الاشارة وهو  
 عامل ضعيف **وكذلك ان تقول لا اسلم ان صاحب الحال ظلل بل**  
**ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ من المعرفة لان الضمير**  
 معرفة وان عاد الى نكره بخلاف ما اذا جعل حالا من ظلل فانه يكون  
 من نكره وان تقدمت لكن قد يقال ان جعلهم موحشا من قبيل  
 الصفة التي تقدمت على موصوفها فان قلت حالا فيقتضى ان صاحب  
 الحال ظلل الذي كان موصوفا لضميره **واما جواب ابن جزي**  
 على نحو يكون موحشا في البيت خلا من الضمير المستتر في الظرف  
**بان الظرف** ههنا غير محتمل للضمير لانه انما يتحمل الضمير اذا كان  
**غير المبتدأ** **واما اذا تقدم عليه فلا فحذف لا لظلالهم** القول بحمل  
 الضمير مطلقا **ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله وبركاته السلام**  
 هو عجز بيت من الوافر صدره اليا غيلة من ذات عرق كنى بالغيرة  
 عن امرأة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات اهل العراق الذي  
 وقته لهم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه **ان الاولى**

**حملة** اي حمل هذا التركيب على العطف على ضمير الظرف المستتر  
 فيه **لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه** اذ جزم في الظرف ضميرا  
 يعطف عليه مع انه متقدم وقد اعترضنا انه تخلص من ضروره  
 وهي تقدم المعطوف على المعطوف عليه باخرى اي بضرورة اخرى  
**وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفصل ولم يفتقر**  
**لعدم الضمير اي ولم يفتقر على الى الفتح** بانه ليس في عليك ضمير لتقدمه  
 على المبتدأ وعدم اعتراضهم بذلك يدل على ان الظرف فيه ضمير مستتر  
 مع تقدمه على المبتدأ **وجوابه** اي وجواب ما اعترض به على الى الفتح  
 من انه تخلص بضرورة عن ضرورة ان عدم الفصل سهل اي العطف  
 بدون فصل سهل من تقديم المعطوف لوروده في التكرير **يرجل**  
**سواء والعدم** اي مستو هو والعدم حتى قيل انه قياس فهو لم يتخلص  
 من ضرورة الى ضرورة مثلهما وانما تخلص من ضرورة الى سهل منها  
 وذلك ليس بمنتهى **واما جواب ابن مالك بان الحمل على ظلل** يجعله  
 صاحب الحال **اولى لانه ظاهر** فاعلمنا يصح لوساوي الظاهر الضمير  
**في التعريف** بوريان ابن مالك اجاب عن منع ان يكون ظلل صاحب  
 الحال وانما هو ضميره المستتر في الظرف بان جعل ظلل صاحب الحال  
 اولى من جعله الضمير لان الاسم الظاهر اولى بذلك من ضميره فدفع  
 المصدر بان هذه الاولوية انما ثبت لو كان الاسم الظاهر معرفة  
 كالمضمر لكنه نكرة فيكون جعل ضميره صاحب الحال اولى من جعله  
 اذ فيه جرى على الاصل من كون صاحب الحال معرفة **واما البواني**  
 من الامور المستشبهة بها **فان اتحاد العامل** فيها موجود **تقدير**  
 اذ المعنى اشير الى امته والى صراطي وابنته لهما وتنبه لصريح  
 النصح بينا **واما مسئلتنا المضاف اليه فضلا حية المضاف**  
 فيها للسقوط جعل المضاف اليه كانه معول للفعل فكانه لم  
 يختلف عامل الحال وصاحبها وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد  
 العامل تحقيقا او تقدير او في جوابي الفتا زالى على انكشاف  
 في قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم خفيفا حال من المضاف اليه لا طبعا  
 على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه للاطباق  
 على جواز ذلك او بمنزلة الجز حيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا  
 ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت ههنا اذا رايت وجهها بخلاف  
 رايت غلام ههنا قائما واختلفوا في عامل مثل هذه فقيل معني



الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر بحرف الجر كما قد قيل له نسبت  
 لا براهم والصحيح ان عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه  
 واما مثل اعجبني ضرب زيد راجعا فلا كلام في جواز كون عامله هو  
 المضاف نفسه قال الساجي ويرد على الاول اذا كان العامل معني  
 الاضافة بتلك الطريق فلا معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف  
 جزاء او كثره ويلزم تحيز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو  
 باطل والحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في الصور الثلاث  
 وهي التي ذكرها ابن مالك في الفيتة حيث يقول ولا يخرج الامر من المضاف  
 له الا اذا انتفى المضاف عمله او كان جزءا له اضيافا او مثل  
 جزاء فلا تخيافا **السادس عشر** قولهم يغلب المونث على المذكر  
**في مسئلتين احدهما** قولهم ضيعان في ثنية ضيع بضم الراء  
**للمونث وضيعان** بكسر الميم وسكون الواو **المذكور** اذا قالوا ذلك  
**ضيعانات** والقاعدة في مثل ذلك ان يغلب المذكر على المونث  
 وكذا في الجمع قالوا ضيع وضيعان ضيعا وكان القياس ضيعان  
 كما يقال في جمع ضيعان حيث لا انتفى معه وانما فعلوا ذلك لحضة  
 لفظ المونث ولما كان ذو الزيادة هنا المذكر وما لا زيادة فيه  
 للمونث اشبه الاول المونث لان الاصل في ذي الزيادة ان يكون  
 للمونث والثاني المذكر لان الاصل في المذكر لا يكون ذا زيادة فكان  
 ما لا زيادة فيه احرى بالغلب ولا غم لو غلبوا ذا الزيادة في التثنية  
 لاشبه تثنية المثني وفيها من الثقل ما لا يخفى وحكي ابن الانباري  
 انهم قالوا للمذكر ضيع ايضا فلا تغليب هذا وفي الصحاح الضيع  
 معروفة ولا ثقل ضيعة لان المذكر ضيعان والجمع ضيعان مثل  
 سرحان وسراحين والانتفى ضيعانه والجمع ضيعانات وضيعان  
**والثانية** التي ترجح فانهم ارجحوا بالياء في دون الايام ذكر ذلك  
 الزجاجة وجماعة وهو سهو من قبله واليه ذهب الصور الثالثة  
 من الشيء عند العقل عما مرشاه ان يلاحظ بحيث يتمكن من ملاحظتها  
 بغیر تخمين كسجد يد وان كان بحيث لا يتمكن من ملاحظتها لا بعد  
 تخمين كسب جدي فهو النسيان **فان حقيقة التغليب ان يحجب**  
**شيان فيجري حكم احدهما على الآخر ولا يحتج بالليل والنهار**  
 قيل عليه ان اراد انهما لا يجتمعان في الوجود فليس كمنزعمه  
 لان المراد من اجتماع شيان اجتماعهما في حكم الاحكام وان اراد

انهما لا يجتمعان في حكم فمنوع ولا هنا تعبير عن شيان بلفظ احدهما  
 وانما ارجح العرب بالياء في دون الايام لسبقها اذ كانت اشهرهم قريه  
 والقرى انما يطلع ليلا بخلاف الشهر الشمسية فان مدارها على ان تقال الشمس  
 من مرجع الى مرجع وانما المسئلة الصحيحة في هذا الباب قولك كتبت  
 لثلاث يمين يور وليله وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر  
 ومونث كاذها ما لا يعقل وفصله من العدد بكلمة يمين فقيه يغلب  
 المونث على المذكر قال قطاقت ثلثا بين يوم وليله نصف بيت من  
 الطويل لم اقف على تقته ولا تسمية قابل هذا وقد قيل انه لا اختصاص  
 لهذه المسئلة بالتاريخ لقولهم في عرة اشتريت عشرين بين جمل وناقة بل قد  
 قيل انه بدون هذا الضابط ايضا في التثنية والذي يتفوق منكم  
 ويدرون ان ارجحوا بتوضيح بانفسهم اربعة اشهر وعشرا اذ المراد  
 عشرة ايام بالياء فانك تغلب للياء وقوله تعالى ان لستم الا  
 يوما بعد قوله ان لستم الا عشرة اظهرا في ان المراد بالعشر الايام  
 فانك تغلب للياء ويزعم بعضهم انه عليه الصلاة والسلام في قوله  
 حبيب الى من دينا كثر ثلاث النساء والطيب جعلت قرعة عيق في الصلاة  
 اهتما ما بالنساء والصحيح ان لفظ ثلاث لم يقع في الحديث ولا ورد  
 من طريق صحيح وقدر رواه النسائي عن انس بدونها وساق الزهري  
 الحديث في كشافه بلفظ حبيب الى من دينا كثر ثلاث الطيب والنساء وقرعة  
 عيبي في الصلاة ثم قال وطوى ذكر الثالث واما قرعة عيبي فقد قال الثعنازي  
 انه كلام مبتدأ فصد به الامراض عن ذكر الدنيا وما يحجب عنها وليس عطف  
 على ما قبله كما قد سبق الى الفهم لانه ليست من الدنيا **السابع عشر**  
**قولهم في نحو خلق الله السموات** ان السموات مفعول به والصواب  
 انه مفعول مطلق فلو كان من اسماء الاعيان لان المفعول المطلق ما يقع  
 عليه اسم المفعول بلا قيد حتى كان معني كونه مطلقا اطلاقه من  
 التقييد كقولك ضربت ضربا والمفعول به مما لا يقع عليه ذلك  
 اي اسم المفعول الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا فان قلت كيف  
 هذا وهم قد قالوا الاقرب في تعريف المفعول به ان يقال هو ما يصح  
 يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد بمصوغ من عامله قلت نعم ولكن فرق  
 بين ما يطلق عليه اسم المفعول بقيد وما يطلق عليه اسم مفعول بلا  
 قيد فزيد باعتبار الاول مفعول به بقيد به وبلا اعتبار الثاني  
 بلا قيد اذ يقال فيه زيد مفعول وانك لو قلت في السموات مفعولة



كما تقول فالضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت فالسموات مفعول  
 كما تقول زيد مفعول به لم يصح قيل هذه دعوى لا دليل عليها وهي مبنية  
 على ان السموات في خلق السموات مفعول مطلق وهو ممنوع التبيين يقال في  
 زيد من ضربت زيدا ان مفعول وليس مفعولا مطلقا قلت هو اذا اطلق  
 عليه ان مفعول فهو على معنى مفعول به على الحذف والايصال  
 كما يقال هذا الاسم مشترك والمراد مشترك فيه وقد يعارض هذا بانه  
 يصاغ نحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال فالسموات  
 تخالفة وذلك مختص بالمفعول ايضا **باب احضر**  
 لهذا المدرعي المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه  
 اي قبل الفعل الناصب له ثم اوقع الفاعل به فعلا من الاعمال  
 ولذا اتسمم بقولون المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال  
 الشارح وهذا من نمط الاول واي دليل على ذلك والمفعول المطلق  
 ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاد اي ما كان ايجادا  
 الفعل فلا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه حدثا كان او غير  
 والذي عرأه الخواري في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول  
 المطلق بافعال العباد التي هي من قبل العباد وهم اي العباد وانما  
 يجري على ايديهم انشاء الافعال لا ايجادها والذوات بل انما يجري  
 على ايديهم انشاء الافعال كبا لا خلقا لان الخلق ان العبد ليس خالقا  
 لافعاله هل من خالق غير الله فتوهوا ان المفعول المطلق لا يكون  
 الا حدثا لان كسب العبد انما يتعلق بنحو ذلك ولو مثلوا بافعال الله  
 عز وجل لظهر لهم انه لا يختص به ذلك اي لظهر لهم عدم اختصاص  
 المفعول المطلق بما يكون حدثا لان الله تعالى موجد للافعال  
 والذوات جميعا بعد ان كانت معدومة لا موجودا في الحقيقة  
 سواء فعل العبد مستندا الى الله سبحانه ايجادا او الى العبد كسبا وتحقيقا  
 ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسبا وايجادا لله ذلك  
 الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرته  
 لكن بجهتين مختلفتين لان فعل العبد مقدور الله تعالى ايجادا  
 وخلقاً ومقدور العبد كسبا وتخصيلا ومن قال بهذا الذنب  
 ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني وابن الحاجب في اماليه  
 وكذا الحديث في انشاء كتابا ومجل فلان خيرا وامثلا وعملوا  
 الصالحات اي ان الصواب ان المنصوب فيها من قبل المفعول المطلق

دون المفعول به لان كلامنا لا يتعلق بموجود على وجه اوقع فيه فعلا وانما كان متعلقا بموجودا ومنه ايضا  
 خلق الله العالم لان العالم كان عدما محضا والله تعالى اوجده فهو  
 مفعول مطلق ولو كان مفعولا به لكان موجودا قبل خلق الخلق به  
 واجيب بان المفعول به بالنسبة الى غير فعل اليجاد وما عساه  
 يقتضي ان يكون موجودا ثم ان الفاعل يوجد به شيئا وما بالنسبة  
 الى فعل اليجاد فلا يقتضي ذلك والا كان تحصيله للمحصل وهو  
 محال وزعم ابن الحاجب في شرح الفصل وغيره ان المفعول  
 المطلق يكون جملة كما يكون المفعول به جملة وجعل من ذلك نحو  
 قال زيد عمر ومنطلق وقد مضى رده في الباب الثاني في الجملة  
 الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب وزعم ايضا في اثبات  
 زيد عمر افاضلا ان المفعول الاول مفعول به والثاني والثالث  
 مفعول مطلق لانها نفس البناء الذي قال بخلاف الثاني  
 والثالث في اعلمت زيد عمر افاضلا فانها متعلقا العلم فاما مفعول  
 به كالاول لا نفسه حتى تأتي دعوى المفعولية المطلقة  
 وهذا خطأ بل هي ايضا منسوبة اليها لان نفس البناء واستوى المثالان  
 وهذا الذي قاله لم يقله احد لبيانه بالموافقة عليه ولا يقتضيه  
 النظر الصحيح ليثبت بالدليل الثاني عشر قولهم ان كاد التي هي  
 من افعال المقارنة ابثا من ابثا في ونفيها ابثا قال الرضي قال  
 بعضهم في كاد ان نفيه ابثا وابثا في بخلاف سائر الافعال  
 اما كون ابثا نفيها فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم  
 وابثا الكود اي القرب فهذا الابثا نفي فهو غلط فاحذر وكيف  
 يكون ابثا نفي نفيه بل في كاد زيد يقوم ابثا القرب  
 بل القرب وان ارادوا ان ابثا كاد يدل على نفي مضمون خيم فهو  
 صحيح وحق لان قولك من الفعل لا يكون الا بعد انتفاء الفعل  
 منك اذ لو حصل الفعل منك لكانت اخذته لا قربا منه وانما  
 كون نفسه ابثا فافقول فيه ايضا ان قصدوا ان نفي الكود  
 اي القرب فيما كبرت اقوم ابثا لانك القرب فهو من الخش  
 الغلط وكيف يكون نفي الشيء ابثا وكذا ان ارادوا ان نفي القرب  
 من مضمون الخش ابثا لانك المضمون بل هو الخش لان نفي القرب  
 من الفعل ابلغ في انتفاءه من نفي الفعل نفسه لان ما قربت من



الضرب الذي في نفي الضرب من ماضيت نمر قد يحى مع قولك ما كانت  
زيد يخرج قرينة تدل على بثوت الخرج بعد انتفايه وانتفايت  
القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على بثوت مضمون خبر كاد  
في وقته بعد وقت انتفايه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا  
تتأني بين انتفاء الشيء في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد معينا  
لثبوت مضمون خبر قبل المفيد لبثوته تلك القرينة فان حصلت  
قرينة ثبت مضمون خبر كاد بعد انتفايه كما في قوله تعالى فزجوها  
وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يفعلون قبله بجمهم وما قربوا  
منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم انتخذنا ههنا  
ادع لنا ربك بين لنا ما هي ادع لنا ربك بين لنا ما لو لم يكن هذا  
التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل انما وان لم تثبت قرينة  
هكذا نحو ما ت زيد وما كاد يسافر قلنا نفي مضمون خبر كاد  
على انتفايه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكذبوا  
وقوله اذا غير اقمهم المحامين لم يكذبوا ليس الهوى من حيث مية يبرح  
اذ ليس ههنا ما يدل على حصوله بعد انتفايه ومثل هذه القرينة  
شبهته من قال ان نفي كاد ايات فاذا قيل كاد يفعل فعنه  
انه لم يفعل وانما يقارب ان يفعل واذا قيل لم يكذب يفعل فعنه  
انه فعله دليل الاول وان كاد والفتنوك اذا الواقع ان الله  
سجانه عصم منهم فلم يغشوه وقوله كادت النفس ان يقتض  
عليه يقال فاضت لغته اذا خرجت روحه ومات وفاطت  
بالظاء المسألة او بالظاء جازع عند الجميع الا الاصمعي فانه لا يجمع  
بين الظاء والنفس بل يقول بالظاء فاضت نفسه بالضاد قال ابن  
نوري والوزي يجوز فاضت نفسه بالظاء يحكي لهذا البيت مقتضاه  
نرواية البيت بالحرفين وضمير عليه للميت والربطه بفتح الواو  
وسكون المشاء الختية وفتح الظاء المهملة الملااة اذا كانت قطعه  
واحدة وفي القاموس الربطه كل ملااة غير ذات لفافين كلها  
لتسبح واحد وقطعه واحد او كل يؤب لنين رقيق كالربطه والبرود  
جمع كبرد وقد استشهد به المصنف في موضعته على دخول ان في خبر  
كاد ودليل الثاني وما كادوا يفعلون فانهم فعلوا الذي قد  
استشهدوا به فيهم حتى جعله ابو على المعري لغزا هو بضم اللام  
وسكون العين المعجز وبضمهاين وكبرد وكالخير او كالشهي والا

لغون ما يعنى به ويجمع الثلاثة الاول على الغار والغز كلامه وفيه  
الحوى هذا الحصر ما هي لفظه جرت في لسان جرهم وثمود  
اذا استعملت في صورة الجازم **وان اثبتت فامتنع نحو**  
جرهم بضم الجيم والهاجج من الذين تزوج فيهم اسماعيل عليه السلام  
ومثود القبيلة التي بعث الله فيهم صلحا النبي صلى الله عليه وسلم والمجد  
النبي واصله المنع والنيكار مع المعلم والصواب ان حكم بالحكم سابق  
الافعال اي باقيا في ان نفيها في واثباتها اثبات وبيانها من معان  
المقاربة ولا شك ان معنى كاد بفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد  
يفعل ما قارب الفعل فخرها معنى دأب ما ثبتت كانت هي او منفية ام  
اذا كانت منفية فواضح اي فانتفاء خبرها واضح لانه اذا انتفت مقاربة  
الفعل انتفى عقلا حصول ذلك لفعل فيستفاد انتفاء الفعل حيث تدبر  
ابلاغ ودليل ما اذا اخرج يد لم يكذب بها اي لم يبرها اصلا ولهذا كان  
ابلاغ من ان يقال لم يبرها لان من لم يبر قد يقارب البروية بخلاف من لم  
يقارب البروية فان لم يبر بالبريق الاولى واما اذا كانت المقاربة مثبتة  
فلا ان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان وان لا  
يقتضي ذلك ان اقتضى الحصول كان الاخبار وحيد في حصوله لا بمقار  
حصوله ولا يخفى ما في عبارة المصنف من ادخال اللام في جواب ان الشرطية  
وكمرله مثله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلوة وان  
كان ما صلى حتى قارب الصلوة اذ من البين ان الايتان بالفعل يستلزم  
قربه ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد وانما الحكم فيهما واحد فان  
اورد على نفي وما كادوا يفعلون مع انهم فعلوا اذ المراد بالفعل  
الذي قد قال تعالى فزجوها فاجواب انه اي ان الاخبار بانهم  
ما قاربوا فعل الذي اخبروا من حالهم في اول الامر قال ابن مالك هذا  
كلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الاخبار  
فانهم كانوا اولاد بعد ما من دأبهم بدليل ما تلى علينا من تعنتهم وتكرير  
سؤالهم فان ذلك يدل على عدم قربهم من فعل الذي اذ العرف يقتضي  
بانهم لو كانوا اقرب من الفعل لبادروا الى الامتثال من غير تعنت  
وتكرير سوال ولما كثر استعمال مثل هذا فمن انتفت عند مقارفة  
الفعل اولا ثم فعل بعد ذلك يوهى من نفي ان هذا الفعل بعينه  
يعنى نفي المقاربة هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك بل الفعل  
على ما هو عليه من افادة نفي المقاربة وانما فهم حصول الفعل من دليل

في الغالب



استقر كما فهم في الآية من قوله فزجوها قال ابن مالك وقد يكون يعني  
كما دأبوا على ما سطر الوقوع والثبوت حاصل كقوله فالهولاء القوم  
لا يكادون يفقهون حديثا أي يفقهون ببطء وعسر وكلام محقق  
للمفسرين على أن المراد في الفقه مطلقا **التاسع عشر قولهم**  
**في السين والسوف حرف تنفيس والاصح** أن يقال حرف استنفا  
قل قصد مملان يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن مراد  
فعدم في هذا الباب وقد عرفت موضوعه غير ضواب وإنما كان التعبير  
الثاني أحسن لأنه أوضح ومعنى التنفيس التوسيع فإن هذا الحرف  
ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال لأنه زمن محصور بين زمني  
بل التحقيق أنه مجموع اجزاء الماضي وأول المستقبل يحكم بها الحرف إلى  
الزمن الواسع وهو المستقبل وهمنا تنبها أن أحدهما أن الزماني  
قال في أوّل كتابهم رحمه الله تعالى **مقدمة** فنجد الحمد لا محالة في  
مؤكدة للوقوع فإن الفعل المضارع يفيد الوقوع والسين يوكده وقد  
تقدم في حرف السين حكاية قول الزمخشري هذا بتمامه وزاد عليه هنا  
الإيراد وجوابه وأعرض بعض الغلابة عن وجود الوجه مستفاد  
من الفعل لأن السين وهو اعتبره مفادها ما بان الوجوب المشار  
إليه لقوله لا محالة لا استعانة بالسين به فإن ما أفادته السين من  
تأكيد الوعد واجب بان السين موضوعه لا لالة على الوقوع  
مع التاخير فإذا كان المقام لمستقام تأخير كونه بشاره أي يكون  
مقام بشاره من شأنها التحليل وإن كان المشر به متأخرا لمحضنت  
لأفاد الوقوع ولم يكن فيها دلالة على التأخير والفعل يدل على الوقوع  
كما عرفت فقد حصل تأكيد الوقوع وتحقيقه وتحقيق الوقوع يصل  
الفعل إلى درجة الوجوب الثاني قال بعضهم في مستخدمون آخرين  
هم اسد وعظمان كان صنيعهم المخادع يريدون الإقامة في مواضعهم  
من أهلهم فيقولون لهم نحن معكم وعلى دينكم ويقولون للمسلمين كنك  
إذا وقد أعلمهم وهذا التنبية برمتة تقدم في الباب الأول في حرف  
السين ولم يجدد بأعاده هنا فائدة فكان محض تكرير السين للاستمرار  
لأنه استقنا مثل سيقول السفيه فان السين فيه للاستمرار  
لأنه استقنا في مثال التثنية والسنف وإنما نزلت بعد قوله ما ولاهم  
عن قبلهم في أي آية سيقول السفيه مقدمة في التلاوة متاخرة  
في النزول ولكن أدخلت السين استعارة بالاستمرار وإن هولا

السفيه يقولون ذلك قول مستمرا **والحق** إنما للاستقنا كما هو معنا  
**وإن يقول بمعنى يستمر على القول** أي أن الاستمرار إنما هو مفاد  
الفعل المضارع كما في فلان يعثر الضيف وهذا هو الاستمرار التخيدي  
**وذلك** أي استمرار القول مستقيل فالسين أفادت استقنا  
استقرار القول **فقد في المضارع** بظهور ما بين الذين آمنوا آمنوا  
في الأمر حيث يقال معناه الأمر بالاستمرار على الإيمان لأنه خطأ  
من التصف بالإيمان **هذا** أي الحكيم هذا أي ما عرفت أن سلاط  
يولهم سائق على النزول وهو محلات المفهوم من كلام الزمخشري  
بل وعامة المفسرين فإنه سأل ما الحكيم في الإعلام بذلك قبل وقوعه  
أي قبل أن يوروا باستقنا الكعبة الذي يشاع عنه هذا القول  
فتكون الآية مشفوعة النزول على الآية المنضممة للأمر باستقنا  
الكعبة فتكون من باب الأخبار بالشي قبل وقوعه والحكم فيه الأعمار  
لأنه أخبار بالضيف وتوطئ النفس على ما يرد من قبح الأعداء  
الاستعداد للحرب بقوله قل لله المشرق والمغرب **تمام العشر من قولهم**  
**في نحو طست أمنا زيدان زيد** مخفوض بالظرف والصواب  
أن يقال مخفوض بالاضافة فافقه لا يدخل الخفض لخصوصية  
كون المضاف ظرفا قبل هذا تمام منه نقص لأن الصحيح أن العامل  
في المضاف إليه هو المضاف وإمام من قوا إمام زيد مضاف  
فيكون خافضا لزيد المضاف إليه وهم لم يوردوا بقولهم مخفوض  
بالظرف لأن لخصوصية كونه ظرفا دخلا في خفض بل أن الظرف  
خافض من حيث هو مضاف غاية ما هناك أنهم تركوا التصريح  
بمعنى الحديث لظهور المراد ثم إن ما ادعاه من أن الصواب القول  
بأنه مخفوض بالاضافة غير صحيح فإن هذا قول مرجوح عندهم  
فالسنة عليه في خطبة الجماعة وأه وأنت إذا ذكرت ما مر من المص  
في الختام عرفت من أن العامل في المضاف إليه المضاف أو الجار المقدر  
ولم يقرض للاضافة دعاك الجملة الاضافة على المضاف لأجل المعنى  
المصدرى وليست بذلك قوله فإنه لا يدخل لخصوصية كون المضاف  
ظرفا في الخفض كما يسمونه به الذوق السليم **خاتمة ينبغي**  
**للعرب** أي هو بصدد الأعراب أن يتخير من العبارات أوجزها  
لغظا **وأجمعها** المعنى المراد اللاتي بهذه الخاتمة أن يكون للناب  
السابع كالإختي أذ ليس فيها مخد ير من أمور استهزت بين العرب



والصواب خلافها اللهم الا ان يلاحظ النقص بمن لا يجري ذلك في  
اعرابه فيكون فيها نوع من نسبة وانه نسالة حسن الخاتمة **نفقوا**  
في نحو ضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره **فعل ما مضى لم يسم فاعله** والاول  
صبي لما لم يسم فاعله **لطول ذكرك** وخفايه اما الطول فظاهر واما  
خفايه فلا حياء جدا الى بيان ان ما فيه عبارة عن مفعول **واك**  
**تقول في المرفوع به** اي مما لم يسم فاعله **نايب عن المفاعل** ولا تقول  
**مفعول ما لم يسم فاعله** **لذلك** اي لطوله وخفايه ووجده الاشارة  
باعتبار المذكور ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطى  
زيد دينار الا ترى انه مفعول لا عطي واعطى لم يسم فاعله  
وقد اختلف في هذا المفعول الذي تركت اقامته مقام فاعله  
فذهب يديويه والحقاق انه منصوب بهذا الفعل الذي لم يسم  
فاعله وعبارة المصنف تنطبق عليه وقال الزنجري هو منصوب  
بالفعل قبل ان يبنى المفعول وعبارة المصنف لا تنافيه واختلفوا ايضا  
هل صيغة المبني للمفعول فرع عن صيغة المبني للمفاعل ام هي  
اصل برأسها للمهور على الاول والمبرد على الثاني فان قلت وما  
ثمة هذا الخلاف قلت يظهر في نحو اعطى زيد درهما من قال  
بالفعل نصب درهما باعطي لانه في بيانه للفعل منصوب به  
فاستقر الحكم ومن قال بلاصالة زعم انه منصوب بفعل مضرد عليه  
الكلام كاخذ واما **النائب عن المفاعل** فلا يصدق **الا على المرفوع**  
**وان تقول في قد حرف لتفصيل من الماضي** وهذا معنى ما يقال  
انها تنفريب الماضي من الحال **وحديث اللاح** اي الزمان اللاح  
يعني المستقبل **ولتحقيق حديثهما وفي اما مشددة الميم**  
**حرف شرط وتفصيل وتوكيد** وقد مضى بيان ذلك كله في بحثها  
في حرف الالف من الباب الاول **وان تقول في لم حرف جر**  
**لشي المصارع** **وتطلبه ما مضى وزيد في لما الخازمه** على هذا القول  
فانما تتأرك لم فيه وتزيد عليها بانها مع كونها نافية بقلب المصارع  
ما مضى متصلا **بفعله متوقفا** **بنوته بعد النفي وفي الواو حرف**  
**عطف لجر الجمع** اي للمعية من غير مراعاة ترتيب مطلقا **ولمطلق**  
**الجمع** من غير مراعاة تقدم او تاخر او معية **ولا تقول للجمع المطلق**  
**لان التحقيق ان معناه الجمع مطلقا من غير تقييد بشي ولو بلاطلا**  
**فلا تنافي معني اخيهما الفا وفي جتي** العاطفة بسمادة السباق

والسباق حرف عطف للجمع والظانية وفي ثم حرف عطف للترتيب  
والهيلة وان شئت قلت والراخي وفي الفا حرف عطف للترتيب  
والشعوب وان شئت قلت من غير هيلة **واذا اختصرته في**  
**قوله عطف** **ومعطوف** **وجار** **ومجرور** **وناصب** **ومنصوب**  
فان قلت هو لم يسبق منه ذكر شي من عوامل النصب فاوجه ناصب  
ومنصوب قلت ليس قد تضمن المنصوب اعطى على وجه فهم ان  
ثم ناصب لهذا المفعول في اختيار المفعول في ما قبل ناصب ومنصوب  
ولما لم يستطرد القول منه الى ذكر جار ومجرور اوردته نظرا فقال  
**كما تقول جار ومجرور** **الباب**  
**من الكتاب في كيفية الاعراب** يطلق الاعراب على ما يقابل البناء  
وهو عند ابن الحاجب ما اختلف اعراب العرب به ليدل على المعاني  
المستتر عليه من حركة او حذف قال وهو مختار عبد القاهر وعند  
غيره نفس الاختلاف وقوله علم الاعراب بهذا المعنى تسمية بما هو  
الاشرف ويطلق على استعمال القواعد في مرادات الكلام وهذا الباب  
محمود لبيان كيفية هذا الاستعمال **وهو المخاطب بمعظم**  
**هذا الباب** **المستدلون** فان احتياجهم اليه اشد لتقوى عمرهم  
على الفن **اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واجزا بان**  
**كان موضوعا على حرف واحد** **عنه** **باسم الخاص** **بدا** **والشرك**  
**اراد به** **الاعراب** **كما يفهم من قوله فيقال في الضمير المتصل بالفعل**  
**من نحو صوتت للتاء فاعل** وهذا مثال التعبير بالاسم الخاص والضمير  
**فاعل** وهذا مثال التعبير بالاسم المشترك لان الضمير يطلق عليه  
**وعلى غير** **ولا يقال نت فاعل** اي لا يعبر عنه باللفظة كما بلغني  
**عن بعض المعلمين** **انه كان يقول ذلك** **اذ لا يكون اسم** **هيكلا**  
**هكذا في بعض النسخ** وفي بعضها اسم ظاهر ولا بد منه لان الظاهر  
المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف واحد بمعنى انه في هذه  
الحالة يكون معجزة عن تقدير ويكون اسما ظاهرا وليس لنا اسد  
ظاهر على حرف واحد ثم اعلم انه متى قصد بكلمة لفظها دون  
معناها كقولك امت حرف فمن في علم لو انك اللفظ لان مثل هذا  
موضوع لشي بعينه غير متناول عين فيكون علما وكل علم فهو اسم  
ظاهر وليس في الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد فمن ثم امتنع  
انه يعبر عن تاضرت بقواك مت فاعل لانه خروج عن النهج المستقيم



لك اسم الظاهر وانهم قالوا اذا سمي حرف واحد متحرك ولم يكن بحذف  
 كلمة فانه يكمل بتضعيف بحا سحر كنه فنقول في التسمية بتا المتكلم  
 توهو في التسمية بتا الخطاب تاء بالفتح مدودة لانقلاب الثانية  
 هجاء كما في حراء وفي التسمية بتا الخطابية في ولم نرهم اجروا ذلك  
 في اعلام الالفاظ ولما نبع منه **فاما الكاف الاسمية** **فانها لا تسمى**  
**للاضافة فاعلمت على المضاف اليه** جواب عما ترد على قوله اذ  
 لا يكون اسم هكذا من ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهي على حرف  
 واخذ وتقر من اهل المال اتمت الاضافة واعلمت على المضاف اليه  
 صارت كما هي على اكثر من حرف واحد **ولهذا الاعفاد**  
**اذا تكلمت على اعرابها جيت باسمها** لا سيما لان في التعبير  
 عنها بلغظها قطعها عن عادها وهي لا تقطع **فقلت في نحو قولك**  
**وما هلك الى ارض كحالمها** هو صدر بيت من السبيط لم اقف على  
 تسميته ولا على تسمية قابله **الكاف فاعل** لمدرك **ولا تقول** **كف**  
**فاعل** لان ما يعقد عليه والكاف الاسمية هي المرادفة لمثل  
 والمرفية كاف التشبيه ويجوز في نحو قولك **وقد نفستك** **ونفست**  
**المؤنث** **ول** هذا الامر ان تنطق بلفظها لانها وان كانت على حرف  
 واحد الا انها لم توضح كذا فكقول مبتدأ **وكذا على القول بانها**  
**بعض** **المن** **وتقول** **فعل** **امرا** **لان** **الحرف** **فمن** **اي** **في** **هذه** **الامرات**  
**وهو** **تفصيل** **للمواضع** **فان** **فمن** **المتن** **وهو** **النطق** **بالمسمى** **و**  
**تقول** **الماء** **حرف** **جرو** **والواو** **حرف** **عطف** **فتنطق** **باسمها** **ولا ينطق**  
**بلفظها** **لان** **وضعها** **على** **حرف** **واحد** **وان** **كان** **اللفظ** **موصيا** **على**  
**حرفين** **نطق** **به** **فقتل** **قد** **حرف** **تحقيق** **وهل** **حرف** **استفهام** **وبها**  
**فاعل** **كما** **في** **ضربنا** **بسكون** **آخر** **الفعل** **ومفعول** **كما** **في** **ضربنا** **بحر** **ميكه**  
 لان اللفظ لنفسه لانهم يحتاجون الى التعبير عنه فلو وضع  
 له لفظا اخر كان الوضع مباحا اذ نفس اللفظ كان في التعبير  
 عنه كالتفتان في ولا خفاء ان هذا ليس بوضع قصدي لكن  
 هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه  
 مطلق اللفظ ويراد به نفسه الظاهر للروم لاننا اذا قلنا ضرب  
 فعل ماض ومن حرف جر فالزال اسم والمذكور فعل او حرف ودلالته  
 عليه ليست الا حيث ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه  
 وضع على كنه مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والكاف

جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به وظاهر كلام المصدا اذا كان اللفظ على حرفين  
 انه لا فرق بين ان يكون ثانيا حرفين او لا لكنهم قد صرحوا بان الثاني  
 اذا كان لينا ضعف اذا اعربت سواء جعلته علما للفظ او لغويا نحو وفي  
 وان كان صحيحا بقى على حاله ان لم يقصد الاعراب واما ان قصد فيضعف  
 بقول من تردد موصولة وشرطية ولم يحكي استغناء مية وخبرية بالشد يد  
 فيها لان لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه  
 بتضعيف ثانيا لبق على اقل اوزان العربات وهذا بخلاف ما اذا  
 جعلت مثله كعلم الغير للفظ بقول جاء من ورايت كما بالتحفيف  
 فيها ليل يلزم التعبير في اللفظ والمعنى جميعا قال الرضي كانهم جعلوه  
 من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة ولما اذا اصغروه قالوا كى  
 كيدوه وذلك لان العرب لم تقنع على اقل من ثلاثة وانما جعل الحذف  
 حرف علة لكثر حذفه بالنسبة الى غير وجعل من باب يد لامر باب عصى  
 لان لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل  
 لامه بالحذف كانه لم يوضع الاعلى حرفين اولى **والاحسن ان يعبر**  
**عنه بقولك الضمير** اي باسمه المشترك **ليلا ينطق بالمتصل مستقلا**  
**ولا يجوز ان ينطق باسمه** **من** **ذلك** **اي** **ما** **هو** **على** **حرفين** **بان** **يقال**  
**قد القاف والبال** **وفي** **هل** **الها** **واللام** **كن** **اهية** **الاطالة** **وعلى** **هذا** **فقول**  
**الى** **اقتبس** **من** **قولهم** **الالف** **واللام** **وقد** **استعمل** **التعبير** **بما** **الخليل**  
**وسبويه** **وانما** **جاز** **التعبير** **بما** **عن** **ال** **فكان** **حقه** **ان** **لا** **يجوز** **للفظ**  
 في الهمزة هل هي رابعة وقد اعتد لها في الوضع كهمزة استمع اذ لو لم  
 يعتد بها لوجب ضم اول المعنار لكونه على اربعة احرف وهذا ما عليه  
 سيبويه او هي همزة قطع وصلت كثر الاستعمال وهو ما عليه الخليل  
 فكان حرف التعريف انما وضع على حرف واحد والهمزة للتوصل الى  
 النطق به نعم بنا اقتسبة التعبير بال بالنسبة الى التعبير بالالف واللام  
 على عدم الجواز لا يخلو عن شي **وان كان** **اي** **اللفظ** **اكثر** **من** **ك** **نطق**  
**به** **ايضا** **فقتل** **سوف** **حرف** **استقبال** **وضرب** **فعل** **ماض** **وضرب**  
**هذه** **اسم** **ولهذا** **اخر** **عنها** **بقولك** **فعل** **ماض** **لا** **فه** **اذا** **قصد** **كلمة**  
 لفظها دون معناها كما في المثالين المذكورين في علم لا بها لفظ موصوع  
 لشي بعينه غير متناول غيره ومنقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى  
 مدلول هو اللفظ وسوف في المثال اسم ايضا ولذا اخرج عنها بانها حرف  
 استقبال ولم يتعرض المصدا لذلك العلم به بالمقابلة **ولما نعت على الكاينة**



فان الحركات المبينة اذا اجعلت على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ اسما ام فعلا  
 ام حرفا لا اكثر فيها الحكاية فنقول من اسم استفهام وضرب فعل ماض وسوف  
 حرف استقبال وكل الاعراب فنقول مثلا ليت حرف عن بالرفع قال ليت  
 بشي وان مني ليت ان ليتا وان لو اعنا ، ثم ان اولته بذكر كاللفظ  
 كان منصرفا قطعنا وان اولته بلفظة او كلمة فان كان فلا يثا ساكن الوسط  
 كسوف وليت فخر حكمه عند في الصرف وعدمه والا كان غير منصرف قطعنا  
**وذلك على ما ذكرنا من اسمية ضرب هذه ان الفعل ماض على وجه**  
**ويزمان محصل اي معان من احد الازمنة الثلاث وان الفعل لا يخالو**  
**عن الفاعل في حالة التركيب لان اسناده الى فاعل ماض مبدول على**  
**التحقيق ومنه ان هذا لا يصح ان يكون له فاعل وذلك ظاهر ومما**  
**يوضح ذلك انك تقول في زيد من قام زيد انه مرفوع بتمام**  
**الوقف على بتمام فندخل الجار عليه والجار لا يدخل الاعلى الاسماء وقال في بعضهم**  
**لا دليل في ذلك على اسمية مبدول الجار لا في المعنى والمقصود بقولك**  
**فاعل بقاء مثلا ان فاعل بكلمة قام فالباء داخلة في التقدير على كلمة**  
**وهي اسم فقلت فكيف وقع قام مصافا اليه اللفظ كله مع انه ليس**  
**باسم في زعمك اي وحق المضاف اليه ان يكون اسما فان قلت واذا**  
**كان اسما فكيف اجريت عندي بانه فعل واسم والفعل متبنيان**  
**لا يحمل احدهما على الاخر حمل مواطاة قلت هذا نظير الاخبار في قولك**  
**زيد قائم الاتري انك اجريت عن زيد باعتبار اسماء الذي هو**  
**الذات المشخصة لا باعتبار اللفظ وذلك لان الغناء اعما هو ثابت**  
**للذات لا لاسم الذات وكذا انك اجريت عن ضرب بانه فعل ماض باعتبار**  
**اسمائه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان فهذا في اسنه**  
**لفظ مسماه لفظ ايضا كاسماء السور واسماء حروف الحج فانها**  
**الفاظ مسماها الفاظ قال عمران مثلا اسم مسماه السور المحصورة**  
**المولعة من الكلمات وجيم مثلا اسم مسماه الحرف المحصورة قال سيبويه**  
**وسال اصحابه كيف تنطقون بالكاف من كك والباء من ضرب فقلت**  
**يقول كاف باء فقال اعانطقه بلاسم ولم تنطقوا بالحرف ولكن افول**  
**كه به وقد جزم الرزخشي في كتابه بانه اذا قيل مثلا الف با جيم**  
**في تعداد اسماء الحروف فهي اسماء معربة سكنت او اخرها ساكن او اخر**  
**بحوزيد وعمر ويكر من الاسماء التي لم يسمها الاعراب لفقد مقتضيه**  
**والدليل على ان ساكن او اخرها وقعت لا بناها لو كانت مبنية كحدي**

لها حد وكيف واين وما ولا ولم يقل صاد قاف تون مجموعا فيها بين الساكنين  
**ومن هنا اي ومن اجل استعمال هذه الالفاظ اسما قلت حرف التثنية**  
**ال فقطحت الهمزة وذلك لانك لما انفلت اللفظ من الحرفيه الي**  
**الاسمية اجريت عليه قياس هرات الاسماء الصرفة التي لم تجز**  
**بحرك الفعل وقياس هراتها القطع لان همزة الوصل لا تقع في الاسم**  
**الصرف الا اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وال ليس منها فوجب قطع**  
**همزة بناء على اسميته واحترز بقيد الصرفة بالنفسير المذكور عن**  
**خو الاطلاق والاقتدار من المصاد والمبدوءة بهمزة الوصل لان المصدر**  
**خارج بحرك الفعل كما انك اذا سميت با ضرب قطعتم همزة بناء**  
**حينئذ اسم صرف وليس من احد الاسماء العشرة فوجب ان لا تكون مبدوءة**  
**بهمزة وصل فان قيل فابالهم لم يقطعوا همزة نحو الاطلاق اذا سمي**  
**به مع انه بعد التسمية غير مصدر ومن البين انه ليس من الاسماء**  
**العشرة فلما اقيمت همزة على اصلها من وصلها لانه لم ينقل من قيل**  
**كال واضرب اسمان فاستصح ما كان ثابتا قبل التسمية واما قولك**  
**ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف**  
**بل وفي الجمل ايضا نحو لاله الا انه كلمة التوحيد ولا حول ولا قوة الا**  
**بانه كنز من كنوز الجنة وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد**  
**المعنوي ويقال له الوصف ايضا فلا يحقق فيه اي فهو قول صدر**  
**عن غير تحقيق وارايد بالاسناد اللفظي ما كان اسنادا الى الشئ بحسب لفظه**  
**وهو اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اله كما ان الاسناد المعنوي**  
**ما كان بحسب المعنى وهو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها**  
**والتحقيق ان الاسناد الى الشئ مطلقا من خواص الاسم وان الاسناد الى**  
**لفظ الفعل او الى لفظ الحرف اسناد الى الاسم لصيرورة ذلك اللفظ اسما**  
**سمياه فعل او حرف وقيل لي بعضهم كيف يتوهم ان ابن مالك اشتبه**  
**عليه الاسمي في الاسم والفعل والحرف فثبت لها اسناد اعما وسمياه**  
**لفظيا واخر خاصا بلاسم وسمياه معنويا فقلت فكيف توهم ابن مالك**  
**ان الحرف لا يخرجه كافة غلطوا في قولهم ان الفعل مخبر به ولا يخرجه**  
**وان الحرف لا يخرجه ولا عنه قد يقال ان ابن مالك لم يقتض تغليب**  
**القوم وانما اقتضى تخصيص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي اي**  
**الاسناد الذي يكون نحو المسند اليه فيه لفظا سوا غير عند بلفظه**  
**وحد نحو ضرب فعل ماض ام مع غير نحو لفظه ضرب كلمة ام بلفظ**



آخر نحو الفعل الماضي مبني الآخر ومن قبله ما كان في هذا الوجه **ابو حيان**  
 هذا وقد اعترض الخ ما روي على قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به  
 ولا عنه بان الخبر عنه في هذا الكلام ليس حرفا اتفاقا فهو اما اسم او فعل  
 وكل منهما كما ذكرنا ما اذا كان اسما فلا نكل اسم خبر عنه وقد قيل لا يخبر  
 عنه واما اذا كان فعلا فلا نكل خبر عنه بانه لا يخبر عنه فبعض الفعل  
 يخبر عنه ويلزم التناقض واجيب بان الاخبار اما عن اللفظ واما عن  
 جاز في الكلمات كلها سواء ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او غير  
 عنها بالفاظ اخرى واما عن المعنى اما معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره  
 او معبر عنه بلفظ اخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان مشتركان  
 بينه وبين اخوان فاذا اريد الاخبار عن معناها بامتناع الاخبار  
 عنه وجب ان يعبر عنه بغير لفظه اوبه مع غيره فيخبر عنه حينئذ  
 معبرا باحد هذين الوجهين بانه يمتنع ان يخبر عنه معبرا بوجه  
 ثالث فلا تناقض **ولا يدخل المشكل على الاسم ان يذكر ما يقتضي وجه**  
**اعل به كقول مبتدئ اخر فاعل مضاف اليه فان كل واحد من المذكورات**  
**يشعر بعراب خاص فالثلاثه تشعر بالرفع والرابع بالجزم واما قول كثير**  
**من الجرحين مضاف وموصول او اسم اشاره فليس بشئ لانه هذه الاسماء**  
**لا تستحق اعرابا مخصوصا فلا تقتضاري في الكلام عليها على هذا القول**  
**لا يعلم به موقعها من الاعراب فلا يكون مفيدا حتى يضاف اليه يقال**  
**مثلا موصول مبتدأ او فاعل او مفعول وان كان المحدث فيه مفعولا غير**  
**نوعه ففعل مفعول مطلق او مفعول به او اجله او معه او فيه فان**  
**الانتقار على ذكر المفعول يتوان كان كافيا في بيان وجه الاعراب الا ان**  
**ان لكل نوع من المفاعيل تخصه فيرتب عليه وجرى اصطلاحهم**  
**على ان اذا قيل مفعول واطلق لم يرد به الا المفعول به وذلك**  
**لانه لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه بان حذفوا**  
**معه قيد به لان كثرة الاستعمال تستدعي التخفيف وانما كان حق**  
**ذلك اي لفظ مفعول العاري عن القيد ان لا يقصد في الاعلى المفعول**  
**المطلق لاطلاقه ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا**  
**باعتدال لاطلاقه فقدموا المطلق مقيدا والمقدم مطلقا وان عني للمفعول**  
**فيه ففعل ظرف زمان او ظرف مكان فحسب لما ترتب على تعيينه من**  
**قائمة الحدث عن كونه مختصا بنقد يكون ظرفا مكان ومع الاختصاص**  
**ينظر هل من الفاظ التي تشاع في نصبها على الظرفية الكافية مع**

اختصاصها

اختصاصها اولا وان كان غير مختص اي بهما فلا كلام واذا كان ظرف  
 زمان فلا يحتاج الى هذا البحث لانه ينتصب من غير شرط **ولا بد من**  
**بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق فانه ايضا**  
**لا بد من بيانه واما ما لا يتعلق فلا يحتاج وان كان المفعول به**  
**متعدد ايات كان الفعل يتعدى الى اكثر من مفعول عينت كل**  
**واحد فقلت مفعول او ثان او ثالث لان احكامها مختلفة**  
**وبنوعي ان يعين المبتدئ نوع الفعل فنقول فعل ماض او فعل**  
**مضارع او فعل امر ونقول في نحو قلظي فعل مضارع اصله تتلظي**  
**اي تقول ذلك في قلظي من نحو قوله تعالى تارا تلظي واما في نحو تلظي**  
**التا فيحمل ان يكون ما صياحذبت منه علامة التانيث لان**  
**الفعل مسند الى ظاهر موبت غير حقيقي ويحتمل ان يكون مضارعا**  
**حذبت احد تانيثه وعلى التقديرين علامة محذوفة منه اما من اوله**  
**او من اخره ونقول في الماضي مبني على الفتح هذا اذا لم يتصل**  
**به واوجاهه المذكور اوضحه الحاضر او نوبت الاثبات والافه مبني**  
**على الضم في الاول وعلى السكون في الاخرين وفي الامر مبني على ما تحذف**  
**به مضارعه فيما يحزم فيه المضارع بحذف الميم يكون مبني على**  
**السكون وفيما يحزم بحذف الحرف يكون مبني كذلك وفي المضارع**  
**من نحو يرتضن مبني على السكون لانه ايضا له بنون الاثبات وفي**  
**المضارع من نحو لينتذن مبني على الفتح لما شرته لنون التوكيد**  
**ولا مبني المضارع في غيرها بين صورتين ونقول في المضارع المجرى**  
**الحلوله محل الاسم وذلك اذا عرى عن النونين ويجرد عن عامل النصب**  
**والجزم او بقول فيما اذا كان منصوبا منصوب بكذا او باضاراء**  
**بعد الحرف التي تنصب المضارع بعدها باضاراء او مجزوم بكذا**  
**وبين علامة للجرم والرفع والنصب وانما حركه او حذفها او حذف**  
**او حذفه وان كان الفعل ناقضا يرض عليه اي على نقصانه وبين**  
**عمله فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب**  
**الخبر وان كان العرب حالا في غير محله بان كان مقدا عن تاخر**  
**او مؤخرا عن تقديم عين ذلك ففعل في قاييم مثلا من نحو قاييم**  
**زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصل وليتطلب مبتداه**  
**اذ لا يكون خبر عن غير مبتدأ ولو في الاصل وقيل في نحو ولو ترى**  
**اذ يتو في الذين كفروا الملايكة الذين مفعول مقدم ليتطلب**



فاعله اذ لا بد لكل مفعول من فاعل وان كان الخبر متلا عن مقصود  
لذا قال بل كان وصلة الى غير فاعله موطى ليعلم ان المقصود بالخبر  
ما بعده كقول الله تعالى بل انتم قوم تجهلون فتقدم خبر موطى لكونه  
تجهلون الذي هو وصفه هو الخبر في المعنى وقوله كفى بجسمي  
نحو لا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم توتي وقد تقدم الكلام مستوف  
على هذا البيت في الباء المفردة من حرف الباء الموحدة وقد اورد  
شالا او شاهدا على ان قوله رجل خبر موطى لئلا نرى ان صفته هي الخبر  
ولهذا اعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما لكونهما  
غير مقصودين لذاتهما ومثله الحال الموطية في انا انزلناه في انا  
عربيا فيقال فيها حال موطية تؤذن بان المقصود بالحالية ما بعد  
وان كان المجموع فيه حرفا بين نوعه اي بين من اي نوع من انواع  
الحرف هو ومعناه وعمله ان كان عاملا وان كان غير عامل اقتصر  
على بيان نوعه ومعناه لا يقال ان بيان الحرف بنوعه مختص ببيان  
معناه او عمله وكلام المصنف يقتضي انه شئ آخر لا نقول لستنا  
بقصد بيان نوعية الحرف بل بيان نوعية المجموع عند اذ كان  
حرفا وقرئ بينهما على ان من الحرف ما يكون بيان نوعيته بغير معناه  
وعمله كالحروف الزائدة فقال مثله ان حرف توكيد نصب الاسم ويرفع  
الخبر لن حرف نفي ونصب واستقبال ان حرف مصدر ي نصب الفعل  
المضارع ويخصصه بالاستقبال له حرف نفي يجر المضارع ويقلبه  
اي قلب معناه ما ضاع بعد الكلام على المفردات واستغناء على  
ما هو حقه فتكلم على المحل التيها محل من الاعراب ام لا محل لها وكما بين  
محل الجملة بين نوعها من كونها اسمية او فعلية او ظرفية صغرى  
او كبرى او ذات وجهين **فصل** واول ما يختص منه  
المبتدئ في صناعة الاعراب ويتوقاه ثلاثة امور احدها  
ان يلتبس عليه الاصل بالزائد حرفا كان الاصل والزايد اوهيته  
الكلمة ومثاله انه اذا سمع ان ال من علامات الاسم وان احرف  
نابت من علامات المضارع فتفي بذي فعل بحرف منها كانت  
مضارعا وان ناء الخطاب من علامات الماضي فاذا اتصلت بفعل  
كان ما ضيا فان الواو والفاء من احرف العطف فاوقع بعدهما  
فهو معطوف وان الباء واللام من احرف الجر فاذا خلا عليه فهو مجرور  
وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول كان عليه ان يقول مضموم الاول

مكسر

مكسور ما قبل الاخر اذ العلامة مجموع الامرين سبق وهما اي وهم ذلك المبتدئ  
الى ان العنت والهيئت اسمان لمكان ال فيهما وان اكرمت وتعلت مضارعا  
لا مبتدئا الاول بالهمزة والثاني بالالف التوقية وان وعظ ونفخ عاطفان  
ومعطوفان لوجود الواو والفاء فيهما وان نحو بدت وبيان ولهوى  
كل منهما جار ومجرور لمكان الباء واللام فيهما وان نحو اذ خرج مبني  
لما لم يسم فاعله بضم اوله وكسر ما قبل اخره وكان حقه بناء على ما تقدم  
منه ان يقول فعل ما لم يسم فاعله اي وليس شئ مما كذا وكذا وقد سمعت  
من يعرب الهاكم التكاثر مبتدئا وخبر اظنه ما مثل قولك المنطق زيد  
في كونه في اللام مبتدئا وما بعده الخبر وهذا ظاهر ان يعيب المصنف على  
القائل المذكور انما هو من جهة تعييبه الهاكم للمبتدأ بية والافصح  
الاطلاق لا يحسن ذلك بخوار حمل الكلام حينئذ على ان التكاثر مبتدئا  
مؤخر والهاكم خبر مقدم بناء على المذهب الكوفي في نحو من تقدم مثل  
هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية قال الشاعر  
وقد سألني بعض المتصدرين بالاسكندرية وقد عرض اجقاعنا  
بصر الخ الشيخ ابي العباس البرسي نفع الله بذكائه والقرآن يملكون هذه  
السورة فقال اي شئ يظهر في الهاكم هل الالف واللام فيه للعهد  
او للجنس ونظروا هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية الهاكم  
بحذف الالف من الهاكم يتوهم انها وصل كما يحذف في اول السورة  
في الوصل اذ كانت الفه وصل فيقال لجنير القارعه باسقاط  
الف القارعه وكسر التنوين من جنير لا لبقاء الساكنين ومن هنا يفهم  
ان الوهم في قراتهم تلك انما يتحقق اذا حذفت الف الهاكم وكسر تنوين  
حامية واما اذا حذفت الالف وفتح التنوين على قاعدة النقل فتد  
وهم ولا حزن وذكر لي رجل عن كثير من الفقهاء من يقرى علم العربي  
هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها وذكر لي عن رجل كبرائه استشكل  
قول الشريف الرضي اثبت ريان للحقوق من الكرى وابيت منك  
بليغة الملسوع هو من قال في الكامل الا انه مزاحف بلاضار والريان  
صند العطشان وقول الحشيش مثل الظمان ان اراد انه مثله في الوزن  
فظاهر ولا كبير امر بخته او في المعنى فمنوع لانه خلافة والكبرى  
النحاس والمراد هنا النوم والملسوع من اصابعه ذوسم بابوتة كالعقرب  
وفي البيت استعارة بتعبية وذلك انه شبه امتلا بجفون محبوبه  
من النوم بالامتلاء من الماء المطفي لحرارة العطش في حصول الراحة بدفرت



الاستعارة في الري اولاً واصالة ثم في الريان ثانياً وتبعاً وكناية فانه  
 كفى بليلة المسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك  
 وطباق بين النوم المستفاد من صدر البيت صريحاً والسهر المستفاد من غير  
 كناية **وقال كيف ضم التامن تيمت وهو الخطاب لا المتكلم اي ونا**  
**الخطاب مفتوحة وفتحها من ابيت وهو المتكلم لا الخطاب اي مع**  
**تاء المتكلم مضمومة فيثبت للملك ان الفعلين مضارعان لاماضيات**  
 ليتصل بهما تاء الخطاب والتكلم وان التاء فيهما لام الكلمة فهي حرف اتي  
 لا اسم هو ضمير وان الخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارع فانها  
 علامة الخطاب في المضارع والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة لانها  
 علامة المتكلم وحده فيه والفعل الاول مرفوع لخلول محل الاسم  
 فضمت اعرابية والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة  
 فالفتح فيهما عراب على حد قول الخطيب من قصيدة مخاطب بها  
 الزبرقان وكان جارهما ثم انتقل الى بيتي فتسوع **المرآة جار كم**  
**يكون بيبي وبينكم المودة والاخاء** هو من اول الواو ومعنى العاطف  
 ظاهرة وفيه شواهد ورود الهمزة للنقير وحذف نون كرا اجتماع  
 الشرط ونصب المضارع بعد الواو وبعد الاستفهام وعليه اورد  
 المصداكين ما لك وحكي العسكري في كتاب التصحيح انه قيل لبعضهم  
 ما فعل ابوك بجواره فقال باعه بكسر العين ففعل لوقلت باعه فقال  
 ولم قلت انت بجواره اي بكسر الراء فقال انا جرته بالياء فقال  
 باوك بجر وبائي لا بجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر  
 البرقي في اخبار الخوارج ان رجلاً قال لسمك بالبحر بكم هذه  
 السمكة فقال فدرهه فان قضمك الرجل اذ لم يقل بدرهه ان كما هو صواب  
 القول فقال السمك انت احق سمعت سيبويه يقول غنما درهه  
 وقلت يوماً نزل الجمل الا سميت الخالية بغير واو رابطة في فصيح الكلام  
 اي فيكون بالضمير وحده خلافاً للزحري كقوله تعالى ويوم القيمة  
 ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فجعل وجوههم مسودة اسمة  
 وفتحت حالاً من الوصول وابطاها الضمير فقط فقال بعض من حضر هذه  
 الواو في اولها مشيراً الى الواو من وجوههم وقلت يوماً الفقهاء  
 بالحنون في قولهم التبايح بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى  
 فبايعهم ولم يفرق بين بايع الامر وبايع الذي سواه الهمز ووجه كون  
 البايع بالياء لحنان الواو والياء بدلان همزة في كل اسم فاعل على وزن

فاعل او فاعله جار على فعل معتل العين بلال ف نحو قايم وقايمه وبايع  
 وبايحه والاصل قاوم وبايع ابدلت الواو والياء همزة على وجهه الزم  
 حلالها على فعلها في الاعلال وقيل بل قلت الواو والياء فيهما الفاعل كما  
 وانفتح ما قبلهما ولم يعتد بالفصل لانه مع كونه زائداً ألف فاجتمع  
 الفان فابدل من الثانية همزة وحركت بالكسر على اصل النقاء الساكنين  
 فتولنا على وزن فاعل لاخراج نحو مقيم ومثيل اسمي فاعل من قال واقام  
 وقولنا جار على فعل معتل العين احتراز مما يكون فعله معتل الفاء  
 واللام فان له حكماً اخر وقولنا بلال ف احتراز عما اعتلاد عينه  
 بغيرها نحو عوز وصيد فان الواو والياء من اسمي فاعلها لا نقلب  
 همزة بل بقيان يقال عاور وصايد **وقال الطبري في قوله تعالى**  
**انرا اذا وقع ان ثم بمعنى هناك** مع انه التي بمعنى هناك ثم بفتح  
 المثناة والتي في الآية بضمها وهي الحرف العاطف فيهما من لا يغير  
 عقله ولا ذهول **وقال جماعة من العربيين في وكذا كن بجي المؤمنين**  
**في قرارة امر والي بكر عن عاصم بنون واحدة** وضم مشدده مع سكون  
 اخر وقد اسلف المصنف في اخر الجملة الرابعة من الكتاب الخامس الكلام  
 على هذه القراءة وصدوره بقوله مبينة قد يكون الموضع لا يخرج الا على  
 وجه ضعيف فلا يخرج على محرجه وذكر هناك التخرج الذي ذكره  
 هناك زيادة عليه وتكلمت عليه بما لا مزيد عليه وعمد كمالا قوام  
 غير بعيد ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحاً  
 كما هو شأن كل ماض لم يتصل باخر ضمير مرفوع والمؤمنين مرفوعاً  
 تكونه نائب الفاعل فان قيل سكتت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة  
 فار هو اما رضى كره وهو صدر بيت من السبيط لم افقت على تمتد ولا  
 قائل ورضي فعل ماض سكت اخره تخفيفاً وافتم ضمير المصدر مقام  
 الفاعل ويكون نصب المؤمنين بفعل مقدراً كما استلفنا ذلك قلنا  
 الاسكان ضرورة فلا يحمل التنزيل عليه واقامة غير المفعول به  
 مع وجوده اي المفعول به نحو ضرب الضرب السديد زيد اقام  
 والافلا بل اقامة ضمير المصدر مقام الفاعل متبعة ولو كانت  
 وضد لانهم لا يتعين الا بمراجعة وهم قد قرروا في المصدر رية  
 افدان كان للتاكيد فلا يقام وان كان مختصاً بان كان للنوع  
 او للمرة اقيم والشارح حمل على المصدر ضمير فقال وضمير المصدر  
 انما يمتنع اقامته مقام الفاعل اذا كان معاده مصدراً موكداً



واما اذا كان مختصا فلا يمنع فيكون عوده على مصدره في  
ويصح فالنقد ير جحي هو اي النجا المعروف كما قالوا في قوله وقالوا متى  
يخجل عليك ويعتدل بسوءك وان يكشف عن امك نذرب اي يعتدل  
هو اي الاعتلال المعهود وقد حكم المصنف في الباب الرابع في العاشر  
من الامور التي تحتاج الى رابط ان فاعل بيان من قوله تعالى فلما تبين  
له تبين بل وصوبه هناك فابا له امتنع من ان يثبت منابه هنا وما يشبهه  
**نحو قولوا بعد الحازم والناسب ليس قوله بعد الحازم والناسب فتد**  
**لله شبهة بل المشبهة والفران بين** المراد فلا يبقى شبهة فهو في نحو  
**فان قولوا فاعل حسب الله ماض** والقريضة عليه ان سوف الآية  
لتسليمة الرسول صلى الله عليه وسلم عن عدم الايمان به بعد وصفه بما وصف  
ومنه الحزم على ايمانهم والمعنى فان تعرضوا عن الايمان بك فاعل جحي  
الله فانه يكفيك مضى ثم ويعينك عليهم وفي **وان قولوا فاني اخاف**  
**عليكم فان قولوا فاعل عليه ما اهل وعليكم ما حلقه مضارع** الى اسم  
حذف من احدى تاييه والقريضة عليه كونه الكلام خطا باولو كان ماضيا  
لقتل وان توليتم وقوله تعالى هو بالرفع ابتداء الكلام ونحو قولوا  
على البر والتقوى ولا تغاوتوا على الاثم والعدوان الاول امر والآخر  
مضارع لان الهاء لا يدخل على الامر وهذا المضارع من قيل ما حدثت  
احدى تاييه ايضا وقد حذفت نونه للحزم فتبقى على صورة الامر  
وتلظي في فاندركم نارا قلظي مضارع حذف من احدى تاييه **والا**  
**لقتل تلظت** اعترضه الشايع بان فيه ادخال اللام في جواب ان  
الشرطية ويأتي مثله قال وقد اكثروا اي المصنف رحمه الله من ذلك في هذا  
الكتاب وهو فاش في عبارة غيره من المصنفين وهي مناقشة في اللفظ  
**وكذا غنى من قوله غنى ابتداء** اي ان يعجز ابوها مصدر بيت  
من ثاني الطويل عجزه وهل انا الامن بريجة او مضراي وهل انا الامن  
قوم ليحجب عليهم البقا وتمن فعل مضارع اصله يتم حذف  
احدى تاييه **ووهم انك فاعله ما ضيا من باب ولا ارض**  
**اقبل انقالها** وقد مر اي جعله مما ترك منه التاء مع انه مسند  
الى الضمير وهذا الجعل حصل على الضرورة من غير ضرورة فان حذف  
تاء التانيث من الماضي المسند الى المونث الحقيقي مطلقا او الى  
ضمير غير الحقيقي لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمن في  
البيت كذلك لجواز جعله مضارعا حذف من احدى تاييه **ومما**

يلقبس

يلقبس على المبتدري ان يقول في نحو مررت بقاض الى الكسوة  
علامه من الجرا الملقب على المبتدري انما هو كسرة قاض في نحو مررت  
بقاض فيتوهم انما علامه الجرا لا القول المذكور حتى ان بعضهم  
ليستشكل قوله تعالى لا ينكمها الاثران او مشرك فيقول كيف يقول  
ثران والفاعل مرفوع وقد سالف عن ذلك بعضهم فقال كيف  
عطفت المرفوع على المجرور والعطف يقتضي التثنية في الاغراب  
فلا يتخالف معطوف ومعطوف عليه وهما مختلفان هنا فحذفت  
**له فاعله استشكلت** وروى الفاعل مجرورا فان زان فاعل  
ينكمها وفي اخر كسرة وفي هذا الكلام تعريف بغاوة السائل  
وتلويح بانه لعدم فطنته بحيث لا يعرف الفاعل في الكلام بالفران  
العقلية وانما يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور والمذكرين  
بحاسة السمع وبمنيت له ان الاصل زان بيا مضوم ثم حذفت  
الضمة للاستثقال فاحذف اليا لابقا بها ساكنة هي والتون  
فقال فيه هو فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقصورة  
على الياء المحذوفة لا لثقل الساكنين منع من ظهورها الاستثقال ايضا  
و يقال في نحو والفجر وليال عسشر والفجر جار ومجرور لان واو  
للقسم وليال عاطف ومعطوف وهذا المعطوف مجرور وعلامة  
جره فتح لا بد غير منصرف كجار وتوينه للعوض عن المحذوف  
للاثقال وتلك الفتح مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت  
الفتح مع خفتها وكان حتميا ان لا تقدر ولذا ظهرت حالة  
النصب في نحو قاض لينا بتماعز الكسرة الثقيلة ونائب الثقل  
ثقل ولهذا اي لان نائب الثقل ثقل وحكم حكم ما نائيه  
حذفت الواو في هب مع وقوعها بين ياء وفتح تكون فمحت  
تاييه من الكسرة كحذف في بعد لا يستغفها لوقوعها بين ياء  
وكسرة اصلية ولم يحذف في يوجل لان فتحه ليست تاييه  
عن الكسرة ليسر التثنية الياء لان ما ضيه وجل بالكسرة اي كسر  
العين فقتل من مضارع عفا الكسرة في العين لمحقق مع المخالفة  
في المعنى مخالفة اللفظ واما هب فان الفتح منه عارضة  
**حرف الحاق** لان عين الفعل في المضارع تفتح كما في الماضي اذا كانت  
العين او اللام حرف خلق ومن هنا عطفت على قوله ولهذا اي ومن  
ان نائب الثقل ثقل قال ابو الحسن في يا غلاما يا غلام عطف



**الالف** كثر استعمالها بالفتح **وان كانت اخف الحروف** في نفسها  
**لان اصلها اليا** اي اصل الف التي في يا غلاما لان يا غلامي يجوز  
 في ياء الفتح فاذا افتحت جاز قلب الكسرة فتحة فثقلت اليا العا  
 وهم يقولون في يا غلام يا غلام يحذف كثر استعمالها بالكسرة لثقلها فكذا  
 فعلوا فيما تاب منها **ومن ذلك ان ياد في المصطفين والاعلى**  
**الى الحكم بان مثنى** اذ يجد في يادي الراي تاووننا قبلها فتحة وهو قد  
 سمع ان ما قبل العلامة نصبا وجرا مفتوح في المثنى مكسور في الجمع  
 واعلم انك تقول مصطفى مصطفىان مصطفىون رفعا واصله مصطفى  
 قلت اليا الفاء كثر استعمالها وافتتاح ما قبلها ثم حذف لثقلها علامة الجمع  
 الساكنة وتقول جالذ النصب والجر مصطفىين ومصطفين للجمع  
 واغا جاعت التثنية لام الكامة في صيغة تادون للجمع لثقل علامة  
 الجمع لانها واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها وعلامة التثنية  
 الف او ياء مفتوح ما قبلها او ثقل حركة الضمة والكسرة في الجمع وخفف  
 الفتح عليها في التثنية وكذا حكم اعلان جمع اعلى ووجد التنازل  
 على المبتدئ في يادي الراي انه يرى ياء قبل تون وبعد فتح فيظن الاسم  
 مثنى لان ما قبل ياء التثنية مفتوح في الصحيح **والصواب ان ينظر**  
**اولا في نونه فان وجدها مفتوحة كما في قولك تعالى وانهم عندنا**  
**لمن المصطفين بانه جمع** لان تون الجمع مفتوحة وتون التثنية  
 مكسورة على اللغة الشهيرة **وفي الآية دليل فان على الجمعية**  
**وهو وصفه بالجمع** فان الخيا ر جمع خير بالتشديد او حذو كات  
 جمع ميت او ميت وثالث وهو دخول من التبعية عليه  
 بعد وانهم اي بعد التصار عنهم وانهم وهو ضمير جمع ومحال ان يكون  
 للجمع من اثنين فان اقل الجمع ثلاثة نعم الجماعة تكون اثنين عندنا  
 ظرف للحدوف يدل عليه المذكور اي وانهم مصطفىون عندنا او  
 للمصطفين وان كان بال لئسا محم في الظروف ولا يجوز ان يكون  
 خبرا ولن المصطفين خبر ثا لوجود اللام فانه لا يقال ان زيد  
 قائم لمطلق بقى شي وهو ان المصطفى ساع له الحكم بحال كونه  
 للجمع من اثنين والخلاف في اقل مسمى للجمع مشهور عند الأصوليين  
 وان كان الاصح انه ثلاثة لا اثنان **وقال الاصفهاني في تفسيره**  
**عن الاذنين واستيق ودهم فلن ليستطيع الخلق خفا تخلفا**  
 البيت من ثاني الطويل وعزاه للجلال الخاظم الطائي الجواد من قصيدته منها

**واغفر عوراء الكرم ادخاره** واغفر عن شتم اللبم تكريما  
**ولا اخذل المولى وان كان خذلا** ولا شتم ابن العم ان كان مستحما  
**ولا مراد في عند غياي تباعد** وان كان ذاقض من المال حردما  
 قال ابن يسحق هذه التريبات احسن ما قيل في مداراة الأقارب وتعلم  
 فعل امر من تعلم تكلف للخارج حتى حصل والاذنين جمع ادنى وهو القريب  
 والنسب والعوراء اراد بها الكلمة القبيحة او الزلة وادخاره منصوب  
 على انه مفعول له اي الادخار كما تدخر الدخاير والعلاق النقيصة  
 ليوم الحاجة اليها وقد استشهد بهذا البيت على محي المفعول له معرفا  
 بتلاصفاة والنسب الذي جمع الشتم ومما فانه النفس ودانة الدنيا ولا  
 اخذل المولى اي لا ترك بصره والمولى الخليف والخم الذي لا يطيق  
 الجواب او الذي لا يقول الشعر **ومن ذلك ان يعرب اليا والكاف**  
**والهاء في غلامى كرهى وغلامك الكرمك وعادمة كرمه اعرابا**  
**واحدا سواء كانت** هذه الضامير مع الاسم ام مع الفعل او بعكس الضم  
 في اعرابها فيجعل اعراب يامع الاسم لامع الفعل واعراب يامع الفعل  
 لامع الاسم اذ اعرف ذلك فليعلم ان ان انضام بالفعل كن مفعولات  
 وكان يحملن التصيب وان انضام بلا سم كن مضافا اليهن وكان يحملن  
 الحذف ويستغنى عن الاول اي ما يتصل بالفعل نحو ارايتك من بدما  
 صنع وقد تقدم الكلام عليه في حرف الكاف في الكاف المفردة وانصرك  
 زيد ا فان الكاف فيهما حرف خطاب هكذا هو في كثير من النسخ فغير  
 التثنية عايد على المثالين وفي بعضها هو الموجد بخط المصنف به بافراد  
 الضمير وتزيين فهو عايد على نحو **ومن الثاني** وهو ما يتصل بلا سم  
 نوعان نوع لا محل فيه لهذه الالفاظ وان اتصلت بلا سم لحرفيتها  
 وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياي واياك واياه فان ا حرف  
 تكلم وخطاب وغيبه فالياء المتكلم والكاف للخطاب والها للغيبة  
 اتفاقا في اسمي الإشارة وعلى الاصح في اسماء الضمير ونوع هي فيه في محل  
 نصب **وذلك نحو الضاريك والضاربة والضاري على قول سيبويه**  
 انها ضا بوضب متصلة لضمير جر كما قال الزماني والمبرد ولا محل  
 الوجهين كما قال الفراهيدي لا يضاف الوضف الذي بال الى عا رمتب  
 ونحو قولهم عطف على نحو الضاريك ليعمد الى بالوم فقامنه ولا اوضعه  
 بفتح العين بن اوضع والام افعل تقضيل من لوم الرجل لوما كفعل  
 وملا منه كجره ولا منه ككرامه ورجل ملا مان خلاف ككرامان وواضع



ان فعل تفضيل ايضا من وضع الرجل ككرم صفة ويكره وضاعة كان في حسنة  
 الخطا ط ولوم وخسة **فاليها** اي اوضحه في موضع نصب كاليها  
 في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا بالمفعول لان اسم التفضيل  
 لا ينصب المفعول اجماعا كالصفة المشبهة فاذا جاء بعدها منصوب  
 كان نصبه على الشبه بالمفعول **وليس** اي اليها مضافا اليها  
**والا** كحفظ او وضع بالكسرة لان غير المنصرف اذا اضيف او دخلت  
 لام التعريف انجزا بكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج هو بعد ذلك  
 منصرف لرجول ما هو من خواص الاسماء اليه ما يتغير به تغير مدلوله  
 ويضعف شبيهه بالفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودخلا  
 عليه حرف الجر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال  
 الاكثر امتناع الكسر من غير المنصرف انما هو بالتبعية لامتناع التنوين  
 منه للعلتين فاذا امتنع التنوين بغيرها كرجول او والاضافة زال  
 موجب المنع من الكسر اذ ليس هناك تنوين يحذف للسببان حتى يتبعه  
 الكسر فلم يسقط وعلى هذا ما لم يتجر احد لسببه بال او بالاضافة باق  
 على المنع من الصرف كالمساجد والحبلى والاحرار والسكران وينصرف  
 غيره وعلى ذلك فاذا قلت **مررت برجل ابيض الوجه لا اجمره فاب**  
**فحقت الرأى** على انه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل ولم يضعف  
 ولا دخله لام تعريف **فاليها** منصوبة المحل على التشبيه بالمفعول  
 لما عرفت وان كسر **فاليها** على ان غير المنصرف اذا اضيف انجزا بكسرة  
 فهي محررة اي محررة المحل على الاضافة ومن ذلك **فان نكاحها**  
**مطرحا** فمن رواه **نكح مطر** وهذا عجز بيت لله هو من اول الوافر  
 صدره لين كان النكاح اجل شئ **فالضمير منصوب على المفعولية وهو**  
**فاصل بين المتضامين** وذلك لان النكاح مصدر اضيف الى فاعله  
 وهو مطر وفصل بينهما بالمفعول وهوها وكان الاصل فان نكاح مطر  
 اياها حرام فكان الضمير منفصلا فانضم بعامله فاصلا ويروى  
 ايضا برفع مطر ونصبه فاما الرفع فعلى انه فاعل بالمصدر وهو مضاف  
 الى مفعوله واما النصب فعلى انه مفعول له بالمصدر وهو انه مضاف  
 الى الفاعل فان النكاح ليسند الى الزوجين حقيقة **تنبه**  
 اذ قلت **رويدك زيد فان قدرته** **رويدك** اسم فعل معناه اهدم  
 فالكاف خطاب اي حرف معناه الخطاب فلا موضع له لانك ان قدرتها  
 في محل جر لم تجر لان اسم الفعل لا يضاف وان قدرتها في محل نصب

لم تجر لان اسم الفعل مفعوله وهو زيد او في محل رفع لم تجر ايضا لان  
 الكاف لم يثبت فيها انها من ضمير الرفع وان قدرته مصدر بمعنى اهدم  
 فهو اي الكاف اسم مضاف اليه ومحل الرفع لانه فاعل فان قلت  
 اذا كان الكاف اسما مضافا اليه فكيف يكون محل الرفع والمضاف اليه  
 مجرور وان كان فاعلا قلت ان بيان محل الرفع باعتبار الاسناد اليه والشي  
 قد يكون ذا محلين باعتبارين واعلم ان رويدا اذ قدرته اسم فعل  
 فهو مبني على الفتح وان قدرته مصدر فهو معرب ويأتي على ثلاث اوجه  
 احدها ان يكون في معنى الحال نحو سار وارويدا الثاني ان يكون  
 مصدرا تابعا عن فعله نحو رويدا رويدا ورويدك زيد الثالث ان يكون  
 نعتا للمصدر مذكورا نحو سار واسير رويدا او مقدر نحو سار وارويدا  
 اذ المر بجملة بمعنى الحال **الثاني** من الامور التي يتوقاها المبتدئ في صفة  
 الاعراب ان يحرق لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها في غيرها  
 لانه بها كان يقول في كنت وكانا في الناقصة فحل وفاعل **لكن**  
**الضامن قول ذلك في نحو فعلت ونحو** وانما حق التعبير كان واسمها  
 اما الثامنة فلا كلام في صحة التعبير بالفعل والفاعل فيها **واما التسمية**  
**الاقدام** ومنهم المبرد الاسم فاعلا والمفعول فاعلا فانما اصطلاح  
 غير ما **لوف** بل لا يعرف المتأخرون غير الاسم والمفعول بعضهم كالنحوي  
 اذ رجع اسم كان في تعريف الفاعل فحولا يستكشف من تسميته فاعلا  
 ومع ذلك هو محار لتسميته **الصورة** الجملة دمية فانه من  
 محار الشبه وفي الصحاح الدمية الصنم والجمع الدمي وهي الصورة  
 من العاج ونحوه وله در القائل **المراء** لولا عرفه فهو الدمي  
 المسك لولا عرفه فهو الدم **والمبتدئ** انما لقوله على سبيل الغلط  
 ولا يلحظ علاقة في الاطلاق فلذلك يجاب عليه ولا يجاب عليهم  
**والثالث** من تلك الامور ان يعرب شياطينا لشي وهمل النظر  
 في ذلك المطلوب ولا يبين حالة كان يعرب فاعلا ولا يتنظروا فاعلا  
 او بالعكس او مبتدئ ولا يتنصرون لغيره او بالعكس بل رعا به مطلوبه  
 فيما اعرب اول فاعله عما لا يستحقه من وجه الاعراب **ونشي**  
 ما تقدم من الاعراب المستحق فان قلت فصل من ذلك قولك  
 ان نحرق في قوله تعالى وطيفة قد اهتم انفسهم الا بتقداهم  
 صفة لطايفه ويظنون صفة اخرى او حال بمعنى قد اهتمهم  
 انفسهم ظانين او استنفا على وجه البيان للحمل قبلها



ويقولون بول من يظنون فكانت شي المتدا الذي هو طائفة  
 الموصوفة فلم يجعل شي من هذه الجمل خبرا قلت لعلو رأي  
 ان خرج محذوف اي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت  
 تعقب الشارح المص في ايراد هذا السؤال على الزنجري بان فيه  
 من الاذرا بالزنجري ملائحة ولم يكن ابراده بالذي يليق بالمص  
 والادب مطلوب مع الاضاغرة فضلا عن الاكابر ومن يتوخ قد  
 الزنجري في علوم اللسان وعلو شأنه فيها ما لا يتكره منصف  
 ويظهر لي ان في هذه الكلام من الشارح تحذرا على المص لا يترك  
 بان قول المص هذا من قبل ما ينبغي للمبتدئ الاحتراز منه على انه  
 وان كان جليلا في هذا الفن فهو غير مأمون من الخطا والنسيان  
 وكيف يتوهم من المص الاذرا عليه وهو قد اجاب عنه بما ترقى  
 والظاهر ان الجملة الاولى خبر عن المبتدئ الذي هو طائفة وان  
 الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم  
 مثل قولهم السمن متوان بدرهم اي متوان منه متوان مبتدأ ثان  
 وهو نكرة مخصصة بالصفة المقدرة او اعتمادا على او الحال  
 كما عرفت في سوغات الابتداء بالنكرة فان منها ان تقع النكرة  
 في جملة حالية كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وفي حالية  
 الثفتا زاني على الكساف ولم يجعل اي الزنجري شيئا من الجمل  
 اي الجمل الخمس الاخبارية التي اشقلت عليها هذه الآية في موقع الخبر  
 لطائفة قصد الى ان مضمونها مقر معلوم الثبوت للمنا فتنسب لاطحة  
 الى الاخبار عنه والخبر محذوف اي وجمعة طائفة او وفيكم على ان  
 الخطاب للجميع من المؤمنين والمنا فعين او وطائفة اخرى لم  
 يغنى عن النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهتم صفة ويطنون  
 خبر ولا يبعد ان يكون قد اهتم خبر لان النكر موصوفه  
 في التقدير اي وطائفة اخرى وسالت كثيرا من الطلبة عن  
 اعراب احق ما سأل العبد مولا فيقولون مولا مفعول  
 اي لسال فيبقى لهم المتدا اي احق بالخبر والصواب ان اي  
 ان مولا الخبر عن احق والمفعول الجايد المحذوف اي سألته  
 وعلى هذا فيقال احق ما سأل العبد رقة بالرفع وعكسه وهو  
 يوهم المفعول خبر ان مصابك المولى فيجيب بذهب الوهم فيه  
 الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول وانه مبتدأ

وانما هو مفعول والمصاب مصدر ميمي يحق الاصا به وهو العا  
 فيه بول لشي الخبر بعد وهو يتبع ويجوز الشارح ان يكون  
 المصاب اسم مفعول لا مصدر والمولى هو الخبر وقيح خبر مبتدأ  
 محذوف اي ان الذي اصبته هو مولاك هذا قبيح قال وهذا معنى  
 صحيح ينطبق عليه التركيب لهذه الطريقة السابقة فلا سبل الح  
 انكاره ومن هنا الخطا من قال في مجلس الواقى بالله احد الخلفاء  
 العباسيين في قوله اظلم ان مصابكم رجلا هوى السلام  
 عتبة ظلم انه بر فح رجلا وقد مضت الحكاية في اخر الجملة  
 الاولى من الباب الخامس واسلفنا هناك من الكلام على البيت وعلى  
 وجهي النصب والرفع في رجلا ما فيه غنية تدنس قد يكون  
 للشي اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شي اخر تغير اعرابه  
 فينبغي التحرر في ذلك باعطاء كل مقام ما هو حقه من فيكم ما انت  
 وشانك مثل عا لئن لانه اذا اتى بعدها بنحو قولك وزيدا فاحد  
 يتعين معه النصب وهو ما شانك زيدا لان الخفض بالعطف  
 على الكاف غير جائز اذا لا يعطف على الضمير المحرور لا بعد اعادة  
 الحار او الفصل والتاكيد والمفهوم بتقدير ان في غير مراد وثانيهما  
 نزع معه العطف وهو ما انت وزيدا فانها مستند وخبر اذا السمر  
 يات بعدها بنحو قولك وزيدا فان حيث ذه فانت مرفوع بفعل  
 محذوف تام والاصل ما تصنع او ناقص والاصل ما يكون فانت  
 حذف الفصل بوز الضمير والفصل وارتفاعه بالفاعلية على  
 التام او على انه اسم لكان على النقصان وشانك بنقد برما يكون  
 فقط فهو مرفوع على الاسمية وما فيها في موضع نصب خبر لكان  
 ان كانت هي المقدرة او مفعولا لتصنع ونظر الفارسي على ان كان المقدر  
 في ذلك تامه واختاره الاستاذ ابو على وعليه فامبتدا والتقدير  
 اي شي يكون مع زيد ومثله لك كيف انت وزيدا في ان تقديره  
 كيف تصنع او كيف يكون وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كانت  
 كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به اعلم ان كيف عند سبويه  
 ظرفا لا ينفك عن حرف الجر من جهة المعنى وكسبت بظرف حقيقة  
 لانها لا تدل على زمان ولا مكان فهي عندك في محل نصب مطلقا وذهب  
 الاخفش الى انها اسم صريح وهو الصحيح وعليه يختلف محلها  
 من الاعراب فنقول الكلام ان لم يستقل بعدها فهي في موضع الجر



سواء كان خبرا الآن ام في الاصل وان استقبل فهي في موضع الحال  
 نحو كيف جاز زيد قالوا وقد ياتي والمراد بها المصدر نحو المتركيف  
 فعل ربك اي المرامي فعل ربك وقد مضى تفصيل القول فيها  
 في بابها من حرف الكاف وكذا **تختلف اعراب الشيء باعتبار**  
**المكان الذي يحل فيه** كما يظهر لك ذلك في كان في المثال الثاني  
 وسالت طالبا ما حقيقته كان اذا ذكرت في قولك ما احسن  
 زيد فقال زايده بشار منه على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن  
 زيد وليس في السؤال تعيين ذلك قيل في السؤال ما يشعر بذلك  
 لان ذكرها في المثال المذكور لا يكون الا بتقدير ما زايده فلا اعتراض  
 على السائل اذ له ان يقول مقى وتعت كان بعد احسن وجب الاتيان  
 بما المصدرية ورفع زيد فلم يكن السؤال عن كان المذكورة في المثال  
 الخاص وخرج اللفظ بذلك الى تركيب آخر **والصواب الاستفصال فانها**  
**في هذا الموضع زايده** كما ذكر هذا الطالب وليس لها اسم ولا خبر  
 لانها قد حرت بحرفي المروف وخرجت عن الفعلية فكانت لمجرد الربط  
 وتاكيد النسبة كما ان قل في قلما يقوم زيد لما استعملت استعملت  
 ما التافيه لم يخرج الى فاعل هذا قول الفارسي والمحققين  
 في كان هذه وعند السدي السدي في جماعته هي تامة فهي  
 فعل وفاعلهما ضمير المفعول منها وعند بعضهم هي ناقصة  
 اسمها ضمير ما والجملة بعد جرها وان ذكرت اي كان بعد فصل  
 التعجب وتجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما احسن ما كان  
 زيد وكانت تامة وزيد بالرفع فاعلها واجاز بعضهم نقصانها  
 على تقدير ما اسما موصولا وان ينصب زيد على انه الخبر ويكون  
 اسمها ضميرا مستترا فيها عايدا على ما اي ما احسن الذي كان زيدا  
 ورد بان ما احسن زيد اقضى عنه ومعينه مفاده مع الاخبار  
 فما الحاجة الى زيادة ما كان **الباب الثاني**  
**من الكتاب في ذكر امور كلية يخرج عليها ما لا يخص من الصور**  
**الحزبية وهي احد عشر قاعدة والقاعدة حكم كلي ينطبق على**  
**حزبها** لتعرف احكامها منه وفي محاسنها الصانط القاعدة  
 الاولى قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه بجماع ما بينهما  
 من الشبه المقنوي وهو اقوى الشبهين اولفظه وهو الشبه  
 اللفظي وفيها وهو اقواها فاما الاول فله صور كثيرة احدها

دخول الباء في خبر ان واقعة في خبر النفي كما في قوله تعالى ولم  
 ير و ان الله الذي خلق السموات والارض ولم ير في خلقهن  
 بقاد ولا في معنى **اوليس الله بقادر** والباء تدخل في خبر  
 ليس وخولها شيئا فكلما في خبرها بمعناها والذي سئل ذلك  
 التقدير بتأخير ما بينهما اي ما بين ان وجرها ولهذا لم تدخل  
 في او لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على  
 ان يخلق مثلهم لقرب ما بينهما ومثله في اعتبار الشبه المعنوي  
 او خالف الباء في كني بانه شبيها لما دخله من معنى اكتف باسبه  
 شبيها اي لاجل ما دخل من هذا المعنى فاللام من لامكسور وما  
 بتخفيف الميم ومن بيان لها بخلاف قوله قليل منك يكفني هو  
 بعض بيت من الوافر تامة ولكن قليلك لا يقال له قليل فان  
 يكفني فيه ليس صار كفي التي دخلها ذلك المعنى وفي قوله عطف  
 على قوله في كني بانه اي ومثله ايضا ادخال الباء في قوله **سود**  
**المحاجر لا يقران بالسور** هو بمنزلة بيت من اول البسيط صدره هن  
 طرير لاربات اخرة وقد تقدم الكلام عليه في حرف الباء الموحدة  
 في بحث الباء المفردة لما دخله معنى لا يقرن بالسور اي حين  
 دخله هذا المعنى ولما هذه مشددة الميم مفتوحة اللام في هذا  
 اي ولجل ادخال الباء بعد يقران لشيء معناه بمعنى يقرين  
 لتضمنه اياه وقال السهيلي لا يجوز ان يقول وصل الى كتابك  
 فقرات به اي بزيادة الباء في مفعول قرأت على حد الزيادة في  
 قوله لا يقران بالسور لانه اي لان هذا القول عار عن معنى  
 التقريب والثاني خبر جواز حذف خبر المبتدأ في جواز زيدا  
 قائم وعمر واي قائم اكتفاء عنه بخبر ان لمكان ان زيدا  
 قائم في معنى زيد قائم وعمر ولكون الخبر غاية ما هناك انه يزيد  
 عليه بما في ان من معنى التاكيد ففيه زيادة على المعنى لا يقران  
 ولهذا لم يجوز ان يزد قائم وعمر وتكون الخبر المذكور مقنن  
 وخبر المبتدأ المحذوف ليس كذلك فلم يكن الخبر المذكور موديا معنى  
 المحذوف والثالث **جواز ان يزد غرض** اي جواز تقدير  
 معمول المضاف اليه على المضاف الذي هو غير وية قاله  
 السدي في والزحرفي وابن مالك مطلقا وقال ابن السراج لا يجوز  
 مطلقا واختاره ابو حيان وقيل يجوز في الظرف ويمتنع في غيره



لما كان في معنى انا زيد لا اضرب ولولا ذلك لم يجز ان لا يتقدم  
 المضاف اليه على المضاف فكذلك لا يتقدم معموله عليه بالطريق الاول  
 لانقول انا زيد اول ضارب او مثل ضارب هذا هو الصحيح  
 فيما وحكي ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في الاول وابن الحاج عن  
 بعضهم جواز التقديم في الثاني فان المضاف كمن حق فعن بعضهم  
 انه يجوز التقديم لقوله وان لا اكن كل الشجاع فاني بضرر الظاهر الهام  
 حق عليهم قال ابو حيان والصحيح المنع وبشبهة الجوزان هذا وهك  
 حق لما كان لا يتقدم شيئا سوى التاكيد من جهة المعنى لم يعتد به  
 وحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ فكذلك اني بضرر الظاهر الهام  
 علم جدا **ودليل المسئلة** اي مسئلة التقديم اذا كان المضاف  
 حكمة محذرة **قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين** لا يقال هذا العمل  
 ظرف يتأخر فيه لانا نقول المسئلة معروضه في تقديم العمل مطلقا  
 ظرفا كان او غير **وقال الشاعر في هو حقا غير ملخ قوله ولا تخذر**  
**يوما سواه خلبلا هو من ثايل الطويل** ولم يسم قايلا وفق مصوب  
 تخذوف على مريطة التفسير اي قول في هو غير ملخ حقا خفا  
 مقبول به ملخ وقد تقدم عليه فغنيه تقديم معمول ما اضيف اليه  
 غير وليس ظرفا وحمله اليه عطوفة على جملة الامر المحذورة لا المذكورة  
 لان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سبقت لغرض التفسير  
 والمعنى اخذ صدقنا عار فالحق الصداقة ولا تغفل عنه الى غير **وقوله**  
**ان امر خصني يوما مودته على التثاني لعندي غير مكفور**  
 هو من ثايل البسيط من قصيد لابي زيد الطائي يمدح بها الوليد بن  
 عقبة بن ابي معيط قال الشاعر وكان اخاه لأمه وكان عامل عثمان  
 على الكوفة وكانت بنو تغلب اخوال ابي زيد قد اخذت ابلاله فاخذ  
 نحره منهم واجتمع ابله وبعد هذا البيت ادعي واروي وادنا لي  
 واظهرني على العدو بنصر غير تعد برخصي بكذا افردني بحيث  
 لا مشاركت لي فيه ونصب مودته ما يخصني على التوسع باسقاط  
 الجار الذي هو الباء او على تضمينه معنى مع واعطى ويروي غير  
 بدل يوما والثاني التثاني والتعاود وعلى فيه للمصاحبة كما في قوله تعالى  
 وان ربك لذن ومغفر للناس على ظلمهم اي خصني بمودته من غير  
 سبب يتنابى بيب ذلك وعندي يتعلق بمكفور من غير مكفور  
 وقد تقدم عليه وهو محل الشاهد والمكفور المحجور والكفر جحد النعم

ويقابله الشكر وقال بن الدهان في العزم التقدير في البيت لعندي  
 مشكور غير مكفور لان ما بعد المضاف لا يجعل فيما قبله وان كان قد اجيز  
 في غير وقال ابن بعش فيه دخول اللام على الظرف الذي هو عندي  
 وهو متعلق بمكفور لكنه لما قدم عليه تعين دخول اللام عليه وارعى  
 محناه جعل ايلي يروي الخلا واروي استقامها فذهب عطشها واظهرني  
 على العدو وجعلني ظاهرا عليه غالبا والتقدير التقصير ويروي غير  
 تقصير اي جعلني غالبا على العدو وبضرر لا تقصير فيه **وتحتمل ان يكون**  
**منه فذ لك يوم يسير على الكافر بن غير يسير الكد عسير** ذلك  
 اليوم يكونه غير يسير على الكافر بن لم يمنع كونه عسير من وجد دوت  
 وجه فليؤذك بانه يسير على المؤمنين او استفاد انه عسير لا يبرح  
 ان يرجع يسيرا كما يبرح يسير العسير من امور الدنيا **وتحتمل تقاب**  
**على عسير** فلا يكون ما نحن فيه **او تخذوف هو نعت له او حال من ضمير**  
**والنقد بركان او كيانا ولوقلت جاني غير ضارب زيد البربحز التقدير**  
**لانا الثاني لا يحل هنا مكان غير الموجود في اكثر النسخ** قال المحشي وهو  
 الذي راساه بخط المصنف لم يحز التقدير بالراي تقدير غير ضارب زيد  
 بلا اضرب زيد وفي الشرح حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده  
 في معنى انا زيدا لا اضرب وجعل لاد لخللة على المضارع ليكون تكرارها  
 غير واجب قل ذلك قال لان الثاني لا يحل هنا محل غير اذ لوقلت جاني  
 لا اضرب زيد لم يحز لكن قال الزحري وتقول انا زيدا غير ضارب مع  
 امتناع قوله انا زيدا مثل ضارب لانه عنزلة قوله انا زيدا لا اضرب  
 هذا كلامه فجعل لاد لخللة على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال  
 الثغثاني في حواشيه فان قلت هب انه يصح التقديم في مثل انا  
 زيدا لا اضرب لما ذكرتم وكان ينبغي ان يمنع في مثل انا زيدا لا اضرب لانه  
 اسم بمعنى غير على ما صرح به النجاشي غايته ان جعل اعرابه في ما بعده  
 لكونه على صورة المرفوع تقول جاء بلاشي ورايت لا فارسيا وفي التثنية لا فارسيا  
 ولا بكر لا سرقية ولا غربية لا بارد ولا مكرم قلت بعد تسليم التسمية  
 يجوز التقديم نظر الى صورة الخفية **والربيعه جواز غير قائم الزيدان**  
**لما كان في معنى ما قائم الزيدان** فكان الصفة في المعنى واقعة  
 بعد حرف النفي فصاعدا مرفوعة عن خبرها ولولا ذلك لم تجز عند الجمهور  
 من البصريين لان المبتدأ اما ان يكون ذا خبر مرفوع بمعنى عن الخبر  
 ودليل المسئلة قوله غير لانه عندك فاطرح الله هو ولا تغتر بعارض لم



البيت من اول الخفيف وهو مدرج اخر صدره ها الله واول عجزه واوه  
 ولاه اسم فاعل من لها يلهو والعدي بكسر العين الاعدا قال في الصحاح  
 وهو جمع لا نظيره واخرج بتشديد المهملة امر من المخرج وهو افتعال  
 من المخرج والاعتزاز الاعتداع والطبع يقال غرقت الدنيا اي خدعت  
 واطمعت بالباطل فاغتر والعارض ما يبدو ويظهر بغير سبب والسلم  
 بفتح السين وكسرهما الصلح والمعنى ان اعداك غير لاهين عن الحرب والاعتداد  
 لها فاعتد ايضا انت لها ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح لا يثبت له  
 ووجه الاستدلال على المسئلة بالبيت ان اعداك ما يعتد موخر ما قبله  
 خبره او فاعل بالوصف لانه في قوة ما لا يدعد اذ الاول متنع اذا لا  
 سبيل الى الاضمار عن الجمع بالواحد لا يقال الزيدون غير قائم فتعيت  
 الثاني واعتز من بالانسان انه لاه مفرد لفظا ومعنى لجواز ان يكون  
 صفة لفرق وعنه مما هو مفرد لفظا مجوع معنى ويكون التقدير عداك  
 غير فريق لاه فلا يتم به الاستدلال وهو الحسن ما قيل في بيت ابي نواس  
 عن ماسوف على رمن ينقضى بالهم والحزن هو من العرب الخامس من اكريد  
 وقد اعتزض عليه في هذا البيت انه غير مستقيم لان الصفة لم تقع فيه  
 مبتدأ بل المبتدأ هو المضاف اليها فلا يسد مرفوعها مسد الخبر والجواب  
 ان الكلام اذا كان محمولا على المعنى اطرح صورة اللفظ وهو ما كذا كذا  
 اذ المراد ما سوف على رمن فهو كقولك ما مضى وب غلام زيد وخزجه  
 ابن الخشاب على ان غير ما سوف خير مبتدأ محذوف وما سوف مصدر  
 كالمعسور والميسور وهو بمعنى اسم الفاعل اي انا غير اسف والخامسة  
 اعطاوهم ضارب زيد الان او عدا حاكم ضارب زيد في الشكر وانه  
 في معناه وقد عرفت ان اضافة الصفة الى معولها لفظية لا تقديرية المضاف  
 تعريفا ولا تخصيصا فهو باق على حكمه ولهذا وصفوا به النكره فقالوا  
 مررت برجل ضارب زيد لان وضووه على الحال نحو جاء الفتي ضارب  
 زيد وخفضوه برب وادخلوا عليه ال فقالوا رب ضارب زيد اي قيته  
 ومررت بالرجل الضارب زيد فلو لم يكن باقيا على تذكره ما جاز سمي  
 من ذلك هذا ظاهر كلام المصنف وهو ان النجاة او العرب اجازوا ادخال ال  
 على اسم الفاعل من قوله ضارب زيد الان او عدا فيقال الضارب زيد  
 بالاضافة ولحق ان الجمهور على منعه قال ابن الحاجب اجاز الفراء نحو  
 الضارب زيدا لانه توهم ان لام التعريف دخلت على الصفة بعد  
 اضافة ما حصل التخفيف بحرف النون بالاضافة ثم عرف باللام ولما

لانه قاسه على الضارب الرجل فانه جازت الاضافة فيه مع عدم التخفيف  
 فليحذر هذا وكلاهما غير مستقيم اما الاول فلانه رجم بالغيب ومن ان له  
 ذلك ونحن لا نعلم الا بالظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة في الحسن على الاضافة  
 والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام  
 فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بل لا دليل قاطع ولا ظاهر  
 من رجم واما الثاني فليس بوجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه  
 تخفيف بالاضافة محمول على ما حصل فيه تخفيف بها الشبهة بدو ذلك  
 هو الحسن الوجه بالجر على ما هو مقر في بابيه واجاز بعضهم تقديم حاله  
 بحر ور عليه اي تقديم الحال التي تكون صاحبها بحر ور به نحو هذا  
 ملتوقا بشارب السويق مع ان الحال من المضاف اليه لا يتقدم عليه  
 لكن هذه الاضافة لما كانت في حكم الانفصال جاز ذلك كما تقدم عليه  
 حال منصوبه ولا يجوز شي من ذلك اذا اريد بالصفة الموصى لانه  
 حينئذ ليس في معنى الناصب واصله معنوية لا لفظية في حكم  
 الانفصال السادسة وقوع الاستثناء المرفوع في الاعجاب كونه  
 في معنى النفي والتفريع لا يكون في كلام موجب لفظا ومعنى نحو وانها  
 لكيرة الاعلى الخاشعين ويا اي الله الان يتم نوره لما كان المعنى وانها  
 لا تشمل الاعلى الخاشعين ولا يريد الله الان يتم نوره قال ابو  
 حيان اجرت العرب الى مجرى الفعل المنفي فاوقفوا التفريع بعده قال  
 ابى الله الاعد له وفاءه فلا النكر معروف ولا العرف مناج قال ومنهم  
 من مجرى الفعل الذي معناه النفي مجرى النفي فيفرع بعده والصحيح انه  
 لا مجرى مجراه فلا يرى نقيض الاخيام زيد ولا نقيض قيام القوم الى زيد  
 بالجر على البدل السابعة العطف بولا بعد الاعجاب في نحو قوله  
 اني الله ان اسموبام ولا اب هو مجزئيت من ثا في الطويل صدره  
 لما سودتي عامر عن وراثة وهو من قصيدة لابي الخراز بزاين ويقال  
 ابو الخراز بالتصغير عامر ابن الطفيل العامري وقد عد النبي صلى الله عليه وسلم  
 اليه عليه وسلم ومات على جاهليته وكان قد نودى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال فيه اللهم اغنيه بما شئت فاخذ الطاعون فمات وهو القائل  
 عند موته اغد كعنه البعير وموت في بيت مسلوليه وكان له بضع  
 ومائون سنة لما قدم وكان اغور وقيله والي وان كنت بن سيد عامر  
 وفارسها المشهور في كل موكب وبعده وكنى احمي حماها والي اذاها  
 واري من رماها عنكب قال الصولي حدثني الحسن ابن اسمعيل قال سمعت



المعتصم يقول لا تخز الخبز من قول عامر بن الطفيل واشتد الابيات الثلاثة  
ثم قال هذا والله السوداء ان شرف بنفسه يريد بذلك شرف ابائه فانه  
ان نقص عنهم كان ذلك لهعقاله لاهلهم وعامر قتيلا مشهوره وضمير  
فارسها يعود اليها والمضاف اليه مجرور بالعطف على سيد عامر والوكب  
للمجاعة ركبانا او مشاة او ركاب الابل المزينة وان وصلتية والمجاز حالة  
وخبز الخبز وف اي لا افخر بنسبي وان كان من الرفعة هذه المشابهة  
وسود وتي جعلتني سيدا يعني انه ساد بنفسه لاشبهه والفا من فها  
فصحة واذا كان الامر كذلك فاسود تي عامر واسم من اليهود هو العلو  
والارتفاع وقد سكن اخر للضرورة والمنكب بفتح الميم وكسر الكاف عرف  
القوم او عونهم من النكابة وهي العرافة والمعنى ارى من رماها بحجارة  
هم رؤسا القوارير فحطفت قوله ولا اب على الله ان اسمو بام **لما كان**  
**معناه قال الله لي لا نسيم بام ولا اب الثامنة زيادة لا في قوله**  
**تعالى ما منعك ان لا تسجد** وانما حكم بزيادة لانه انما منع من السجود  
لا في عدم السجود بل في قوله تعالى في احرص ما منعك ان تسجد لما خلقت  
بيدي وانما زيرت لا تأكيد للمعنى الفعل الذي دخلت عليه وينبها  
على ان الموضع عليه ترك السجود **قال ابن السكيت المانع من الشيء امر للمنع**  
**ان لا يفعل فكذا قيل ما الذي قال ان لا تسجد والاقرب عندي**  
**ان يقتصر في الاول اي في بيت الى الله امر براد الله في وفي الثاني اي في**  
**الاية ما الذي امرك بوضعه في هذا اي بوضع الاقرب في الثاني ان لا**  
**الناهيه لان صاحب الناصب خلاف لا الثانيه فانما تصاحبه**  
**اي وعلى ذلك القول تكون لا هي الناهيه وقيل المنوع عن الشيء مضطر**  
**الى خلافه فكذا قيل ما اضطررك الى ان لا تسجد التاسع تعدي**  
**رضي بعلي** وانما حقه التعدي بعن في قوله اذا رضيت على بنو قيس بن  
هو صدر بيت من اول الواو من عجزه لعمر الله اعني رضاهما وقد تقدم  
الكلام عليه في الباب الاول في بحث من من جوف العين الملهة **لما كان**  
**رضي عنده تعني اقبل عليه بوجه وده وعطف عليه وقال الكسائي**  
**انما جاز هذا على تعنيضه وهو سخط كقولهم فيه سخط عليه**  
**العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الوجوب وانما حقه**  
**النصب على الاستثناء وذلك في قراءة بعضهم قرأ بوامنة الا قليلا**  
**بالرفع على الابدال من ضمير الجمع لما كان معناه فلم يكونوا منته**  
**بوليل من شرب منه فليس بي اي فليس من شاي اولان المعنى فلم**

يطيعوه

يطيعوه وقيل الا وما بعده صفة فقبل ان الضمير يوصف في هذا  
الباب وان كان من شأنه ان لا يوصف وقيل مرادهم بالصفة  
عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعراض ان كان لازما لان عطف  
البيان كما نعت فلا يتبع الضمير اي فكما ان الضمير لا ينعى لا يعطف  
عليه عطف بيان وقيل قليل مبتدأ حذف خبر اي لم يشر بوامنة  
وللمجاعة مستثناة والاستثناء منقطع وقال البوحيان لاجابة الى هذا  
كله بل اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الوجهان النصب على الاستثناء  
وهو الاقضى والتبعه سواء كان ما قبل الامظهر ام مقفرا واختلفوا  
فمنهم من قال ينعى بما بعد الا الظاهر والمضمر ومنهم من قال لا ينعى به  
الا التكرع او المعرف بالام للجنس واما المعرف بلاضافة او بال العهدية  
او بغير ذلك من وجوه التعاريف فيتعين فيه النصب على الاستثناء  
**الحادية عشرة تذكر اسم الاشارة في قوله تعالى فذاتك**  
**برهانان مع ان المبدأ واليه اليد والعصا وهما موثقان ولكن**  
**المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكور فتذكر المبتدأ باعتبار**  
**تذكر الخبر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا انا قالوا فيمن نصب الفتنة وانت**  
**الفعل الا ان في هذه الصورة انت الفعل المستند الى الاسم المذكر لثانيك**  
**الخبر وهذا مبني على ان المصدر المأول به هو القول والمقال وليس بك**  
**بمعتين لجواز ان يؤول بالمقالة وهي مصدر ايضا لقول قلت قولا**  
**ومقالا ومقالة فيجوز ان يكون التانيث لهذا الاعتقاد وما قيل من**  
**المصدر الذي ليس مريدا اصل المصدر المزيد فعند الحاجة للتأويل**  
**بالمصدر ينبغي ان يكون بغير المزيد بحله اذ لم يكن في الكلام ما يقتضي**  
**ذلك المزيد الثانية عشرة قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد**  
**جواز اعلى من الاستغناء مية علقت فعل العلم عن العمل فيما بعد لانه**  
**نفس من في المعنى** كونه مرجعه فهو عبارة عنه وهذا مذهب سيبويه  
وقال ابن كيسان لا يجوز الا نصب ويؤيد سيبويه قوله فواته  
ما ادرى عزم لوبته اشتدان فاما كما يتصدق فان الرواية برفع  
عزم الثالثة عشر قولهم ان احدا لا يقول ذلك فواقع احدا  
في الاثبات وهو ما يحتمل سياق النبي لان نفس الضمير المستتر في قوله  
والضمير واقع في سياق النبي فكان احدا كذا في اي واقع في سياق  
النبي وقال في ليلة لا تترى بها احدا يحكي علينا الاكوا كبها  
قد مضى انشاد هذا البيت في الجهة الخامسة من الباب الخامس في باب



الاستثنا والكلام عليه مستوفى فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكي لانه راجع  
 الى احدا وهو واقع في سياق غير الايجاب اي في سياق النفي فكان  
 الضمير كذلك اي واقع في سياقه وهذا الباب واسع وفي  
 ذكر هذا القدر منه كفاية ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء في روى  
 الاصمعي عنده سمع شخصاً من اهل اليمن يقول فلان لغوب بفتح  
 اللام اي احق في الصحاح ان اباع وسائل قابل ذلك ما اللغوب  
 فقال الحق وقال في القاموس الضعيف الحق انت ككاتب فلحقه  
 فقال له كيف قلت انت ككاتب بتا ينش الفعل فقال ليس الكتاب  
 في معنى الضعيف فانت باعتبار المعنى وقال ابو عبيد بن ربيعة  
 ان الجحاج لما انشدها خطوط من سواد وبلق كان في الجلد تولى  
 البلق هاتين من مستطور الرجز وقبلها قد ثاب مثل امرئ القيس  
 الابن القود بفتح القاف وسكون الواو الخيل والامر اس جمع مرس  
 جمع مرسه الجبال والاق بفتح الواو الموحدة العساي افراس طوال الظهور  
 والاعناق مثل حبال القتب وفي اساس البلاغة شئ مولع ملح وفرب  
 مولع وفي لونه تولى وهو استطالة البلق وقال الاصمعي اذا كان في  
 الدابة صر وبسبب الألوان من غير بلق فذلك التوليع وولع جملته  
 مخطط ان اردت الخطوط فقل كأنها فقال اردت كان ذلك وتلك  
 كذا هو في نسخ الكتاب ذلك بلام قبل الكاف ووقع في الكشف وغير  
 ذلك بدون لام قال المفتي ذكي في حواشي الكشف يجوز ان يكون  
 باسم الإشارة الموضوع الواحد عن اشياء كثيرة سابقة بلفظ فعل  
 لغرض الاختصار يقول الرجل نعم ما فعلت وقد ذكرتك افعالا كثيرة  
 وقصة طويلة كما تقول ما اخبرتك وقد يقع مثل هذا في الضمير الا  
 انه في اسم الإشارة أكثر ولهذا قال ربيعة اردت كان ذاك وارد في  
 تلفظ وتلك على عادة العرب تخفوا او يثنيها وقالوا امرت برجل  
 في غيره نفسه ويقوم عرب كلهم وبقاع عجم كل برفع التوكيد  
 فهو فرفعوا الفاعل الذي دل عليه تأكيد الرفع يعني فاعل الولادة  
 والقضاة والخشونة تالاسا الحامد التي هي الهاب فالعرب والعجم  
 لما انها بمعنى الوالد والغصا والخشون وكل من هذه لوجئ به هنا لرفع  
 مستتر فيه فاعلاله واكدوه بلفظ كل وبنه على ما بينا بقوله لما  
 لحظوا فيها المعنى اذا كان العرب بمعنى الغصا والعجم بمعنى الخشون  
 والاب بمعنى الوالد ومحصله ان هذه الجوامد لما كانت في معنى

المستثنى ان ترفع الفاعل فقد رويها بمرسنة ورفعا  
 توكيدها تنبيه **ن الاول** انه وقع في كلامهم ما هو ابلغ  
 مما ذكرنا من تنزيلهم بيان لما مر مما ذكرنا لفظا موجودا منزلة لفظ  
 اخر لكونه بعينه وقصوي هذا الواقع ابلغ تنزيلهم اللفظ المعدوم  
 الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله تعالى الا اني لست بمبرك  
 ماض ولا سابق شيئا اذا كان جاييا في من روى سابق بلجر على توهم  
 وجود الباء المزينة في جرس وقد مضى ذلك في اقسام العطف  
 من الباب الرابع فراجع ان شئت ومضى الكلام على هذا البيت والثاني  
 انه ليس بالانتم ان يعطى الشئ حكم ما هو بعينه اي ان اعطاء الشئ  
 حكم ما هو في معناه ليس امر مطرد الا ترى ان المصدر قد لا يعطى  
 حكمه لان المفتوحة المشددة وان وصلتها وبالعكس اي ولا يعطى  
 وان وصلتها حكم المصدر مع ان كلا في حكم الآخر دليل الاول انهم لم  
 يعطوه حكمها في جواز حذف الجار معهما كما يحدث في الجار معهما ولا  
 في سد مسد جزى الاسناد فان ان وان وصلتها ليسان مسد  
 الجزين ولا يسد المصدر وذلك في باب ظننت واخواته وسد هذا  
 المسد هو من ذهب للهور وذهب الاخفش الى انهما ليسان مسد الجز  
 الاول فقط وان الثاني محذوف والتقدير ظننت ان زيدا قائم  
 ظننت قيام زيدا كيانا وروى هذا القول بان زيدا لو كان محذوفا لظهر حين  
 ما وعدم ظهوره دليل على عدم حذفه ثم انهم شكوا بان ان المشددة  
 وان الخفيفة في هذه المسئلة في باب ظن فقالوا علمت ان زيدا  
 منطلق وان زيدا منطلق وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسد مسد  
 مسد في باب عسى دون المشددة وصلتها وهذا انما ينشئ على  
 القول بنقصان عسى من ان وصلتها كما هو محتمل انما كان وما  
 على القول بانها تامه وان وصلتها فاعل فلا وخصوا المشددة بذلك  
 اي بسد ما مع وصلتها مسد الجزين في باب لو التي لمعنى التثني وغيره  
 دون الحقيقة وصلتها ودليل الثاني وهو ان ان وان وصلتها  
 لا يعطيان حكم المصدر انهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف  
 الزمان ثم انه شرع في مسألة التنبيه الثاني على ترتيبها فقال  
 نقول عجبت من قيامك وعجبت ان تقوم وانك قائم محذوف من كما  
 نقول عجبت من ان تقوم ومن انك قائم ولا يجوز عجبت قيامك محذوف من  
 وشئ قوله فايك اي انك المراء فانه الى الشئ دعاء والشئ جالب



والبيت من ثانی الطویل وهو من ابیات الكتاب ولم یسم قابله وایک  
منسوب علی التذیر وایک الثاني تاکید والمراد بکسر المیم مع المد مصدر بمعنى  
المجادلة وهو منصوب واصله من المراد لانه المحذیر منه فحذفت من وانصب  
المصدر شذوذ او قال ابن مالك بحسب ارادة المراد بحذف حرف العطف  
والفان فانه للتعلیل ودعاء بتشدید العین المهملة صفة مبالغة وترك  
المبالغة في جالب وهي مطلوبة للضرورة **فاجري المصدر بحري ان تفعل**  
اي بحري ان وصلت ما حيث يقال ایاک ان تفعل **في حذف الجار** وهذا  
مبني علی ان التقدير في مثله انی تفعل من المراد بعضهم يقول التقدير  
احذرك المراد قال تعالى ويحذر كراهية نفسه فلا تقدر **وتقول**  
**حسبت انه قايم او ان قام ولا تقول حسبت قیامة حتى تذكر**  
**الخبر** فتقول مثلاً حسبت قیامة قریباً ویسمى ثانی مفعول حسبت خبراً  
باختیار ما كان علیه فی الاصل لا یقال ذلك لیلایلزم الاختصار  
علی احد مفعول هذا الباب **وتقول عسی ان تقوم ویمنع عسی انک**  
**قايم ومثلها في ذلك لعل** یعنی ان لعل مثل عسی فی سدان الخفيفة ومثلها  
مسد جزیهما وفي امتناع سد المستدرة وصلتها مسدّها **وتقول لو انک**  
**تقوم ولا تقول لو ان تقوم وتقول جيتك صلاة العصري هذا**  
**الوقت فتنب المصدر عن ظرف الزمان ولا يجوز جيتك ان تصلي**  
**العصر علی نیابة ان وصلتها من باب الظرف خلافاً لابن جني والزمخجری**  
**في تجويزها ذلك والثاني وهو ما اعطى علی حکم النبی المستبده له في**  
**لفظ دون معناه له صور كثيرة ايضاً احدها زيادة ان بكسر الهمزة**  
**وسكون النون بعد ما المصدرية الظرفية وهي المسماة بما الوقتية**  
**وبعد ما التي بمعنى الذي لا ينفصلاً بلفظها الثانية اي زيرت ان**  
**بعدها الشبه بها بما الثانية التي تزدان بعدها في اللفظ كقولك**  
**روح الغني للثرو ما ان رايتة علی السن خير الا يزال يزيد**  
**وقوله برجي المرو ما ان لا يراه ويعرض دون ادناه للخطوب**  
وهذان البيتان قد تقدم الكلام عليهما في الباب الاول في بحث  
ان من حرف الالف مستوفى **فهذا ان محمولان علی نحو قوله ما ان رايت**  
**ولا سمعت بمثله اي محمولان علی الزيادة بعد ما الثانية وهذا مصدر**  
بيت عجز وروايتها من انق جرب وفي رواية الشارح كما يوم ها نحن  
انق واعلم ان هذه الرواية التي انفق عليها المصدر والشارحان  
يقتضيان ان يكون البيت من الضرب الثالث من الكامل ووزنه فعلمن

بسكون

بسكون العين فهو احد مضمر والخبر محذوف مشدده بعد ممله اسقاط وزنه  
وقد مجموع من متعلقين والاضمار اسكان الحرف الثاني لكن البيت المذكور  
من قصيدة سائر ابياها من متر به الخامس وهو وان ساوى الثالث  
في زنة الضرب لكنه يخالفه بوزنه العروض اذ الضرب الثالث عروضية  
سالزوز وبها متعلقان والخامس عروضية جزاء وزنها فعلن بالتحريك  
فياتي الحبيب المسمى بالاعتقاد وهو متوجج العروض ويتبعه التمريد بالهملة  
وهو خلط بعد ضرب البحر ببعض كمن الجلال او رده بلفظ ما ان رايت  
ولا سمعت به علی ما هو الوجه والبيت من قصيدة لدرديد بن الصمدي  
ففي امالي القاضي عن ابي عبيدة قال خرجت بمأضيت غمزوبين الخمر  
ابن السريدي وهي الخنساء فيمات ذوو المهاجر يا غمزوت يا غمزوت  
واغتسلت وديريدي يراها ولا تراه فقال **٥**  
**٦ حيواتنا ضروراً يعوا صبي ٦ وقفوا فان وقوفكم حسبي ٦**  
**٦ ما ان رايت ولا سمعت به ٦ كما ليوم هاني انق جرب ٦**  
**٦ مبتدلاً بتدو محاسنه ٦ يضع الهناء مواضع النصب ٦**  
**٦ اختار قد هام الفواد بكم ٦ واعتاده داء من الحب ٦**  
**٦ فسلمهم عز خناس اذا ٦ عصي الجميع هناك ما خطبني ٦**  
واخرج البوالغ في الاعاني عن ابي عبيدة ايضاً وابن الاعرابي وابن  
الكلبي مثل هذه وزاد فلما اصبح عدداً علی ايها يخطبها فدخل عليها  
ابوها فقال يا خنساء اتاك فارس هو اذن وسيد جنم دريد بن الصمدي  
يخطبك فقالت انظرني حتى اشاور نفسي ثم بعثت وليده فقالت  
لها انظري دريداً اذا بال فان وجدت بوله قد خرق الارض ففيه  
بقية وان وجدت قد ساج علی وجه الارض فافيه فوجدته قد  
ساج علی وجه الارض فعاودها ابوها فقالت يا ابيه انراي تاركة  
بني عبي مثل عوالي الرماح ونكحه شيخ بني جشم هامة اليوم او عند  
فانصرف دريد وتماضر بضم المعجمة لخنساء وحيوا من الخمر واربعو  
من الربيع كنع وقت وحبس فغطت قفوا عليه لغزوي والصبي  
جمع صاحب وصمير به انا عاد علی تماضر فالنذكر باغتثار الشخص  
وهذا الاعتناء قال هاني انق ومنذ لا والهاقي بالهمز اسم فاعل  
من هنا الابل يهنا وهما مثلثة النون طلاءاً وهما وهو كتاب  
القطران والاسم المنيا كسر كذا في القاموس والانيق بتقدير المشاه  
الختية علی النون جمع ناقه واصله انوق بوليل قولهم نوق ابو لول







الخطاب كما تحقق في تلك واعلم ان التحقيق ان لفظ ايها في باب  
 الاختصاص مفعول من صيغ النداء وقد ترك على حاله من البناء على الضم  
 والوصف باسم الجنس والحكم على موضعه بالنصب على المختار وليس نادى  
 حقيقة ولا لا يجوز دخول حرف النداء عليه ونصبه بفعل مضموع وجوبا  
 يعطى معنى الاختصاص فاذا قلت ايها الرجل افعل كذا فهي في محل  
 نصب بشقير اخصر والمجمل في موضع الحال اي انا افعل حال كوني محضيا  
 بذلك الفعل من بين الرجال **واما عن العرب في المثال** هكذا هو في بعض  
 النسخ بلفظ نحو بالواو ومنه نسختي وهي نسخة العلامة العز الحاضري  
 الحلي احدى محشئ الكتاب قاله قال المحشي وهو الذي راينا بخط المص  
 ووقع في بعضها واما العرب في المثال قال المحشي وهو اظهر هاتان  
 الذي في المثال العرب لا نحو ولان عن العرب نفس المثال لانيه  
**فانه لا يكون منادى لكونه بال** واستناج نداه بدوك **فاعطى**  
**الحاكم الذي يستحقه في نفسه** من الاعراب وهو النصب على المفعولية  
**واما نحو نحن معاشر الانبياء** لا نورد في اوجب النصب سواء  
 اعترض حاله في نفسه وقد عرفت انها المفعولية **او حال ما هو شبيه**  
**به وهو المنادى** لانه مضاف والمنادى المضاف يجب نصبه **السا**  
**بناء** باب حذام في لغة اهل **الحجاز على الكسر** تشبيها له **بنز ال**  
**ودراك** للمساواة في الوزن والعدل والتأنيث وارا  
 باب حذام ما كان على وزن فعال من اعلام الاعيان الموثقة سواء  
 كان في اخره واكثر ارام لم يكن لقطام وحذام بمهملةين علم على  
 امرأة قال الشاعر اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قال حذام  
 وقال لغة الحجاز لان اكثر تميم على ان ذوات منها مبنية على الكسر للوزن  
 والعدل المقدر وغيرها معرفة عن منصرفه للتأنيث والعلمية والفهم  
 على ان الجميع غير منصرف وعلة بناء الحجاز بان له على ما قال التبري تضمينه  
 معنى هاء التأنيث وهذا بناء على قول اكثر من ان نزال اسم المنازلة  
 لانزل كما قال البعض وذهب المبرد الى بنائها لتوالي العلل لانها  
 كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زاد والعدل بنوا  
 اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء **وذلك مشهور في المعارف** من هذا  
 الباب كما بينا **وربما جاء في غيرها عليه** وجد قوله **يا ليت حظي**  
**من جند الصافي والفضل** ان تركني كفاف هما من مشطو السريح  
 ومن نجاها رجزا فعدا سريح في النظر وقايله ما الراجز ابن الراحبي

ابو الحجاج بحيم فحاء مفعلة ثم فاء روبرا بن الحجاج بخاطب اياه الحجاج  
 وقد سرقا اعني اياه قصيدة منه وانشد لها سليمان بن عبد الملك  
 فاجازه عليها عشرة الاف درهم فطلب منه ابنه نصيبا منها لكونه  
 لحيو لشعره فاني ذلك عليه اخرج ابن عباس كره في تاريخه من طريق  
 ابي سعيد السراقي عن ابي بكر بن السراج عن ابي العباس المبرد عن الرياني  
 عن الاصمعي والجواب عن الجيم والجمال الممثلة وبالفقر العظيمة  
 والصافي السالم من الكدر وهذا كما قال الشاعر على سبيل التهكم  
 يا ليت حظي من خصالك وعطاياك الذي ليزعم انه لا شيء يكره من  
 من وغيره ان تركني كافا عن اسائك الى اوان تركني ترك كفاف  
 فلا لي ولا علي **ومنه عن ابي حاتم قوله جات لتصر عنى فقلت**  
**لها اقصري الى امرى قتلى عليك حرام** هو من ثاني الكامل وقايله  
 امر القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور صدره هذا البيت في كثير  
 من نسخ الملق بل غلط جات من الجي واقصري بالراء وضم الممثلة من قصور  
 عن الامر بقصر قصورا انتهى عنه وفي الصحاح افقرت عنه كففت  
 ونزعت مع القدرع عليه فان عجزت عنه قلت قمرت بالا الف  
 قال المحشي ويقع في بعض نسخ المغني حالت من الحولان وهو الذي  
 راينا في نسخة المص قال الشاعر والذي رايت في نسخة صحيحة  
 من شعر امر القيس مقزوه على الامام ابي بكر زكريا الخطيب المتوفى  
 وعلمها خطه انها قرئت عليه قراءة تصحح وضبط حالت من الحولان  
 دنت فيها اقصدى بكسر الصاد والراء من القصد وهو الرفق قال  
 الله تعالى واقصد في مشيك وصف الشاعر فرسا حجت به  
 لترميه فامرها بان ترفق بنفسها اذ لا ينال العز من رمية لقوته  
 وبثاته **ولسكن لك** اي وليس مما جاء على وزن فقال مينا في غير  
 المعارف **اذ ليس لفعله** وهو جزم فاعل **فاعله** اذ لم يسم حازم  
 وجازمه حتى يكون حرام معدولا عن احد هاتين **اولى** في توجهه  
**قول الفارسي ان اصله حرامى** بناء المبالغة كقوله **والدهر يا لاني**  
**داري** فعله اطربا وانت قسري وقد تقدم الكلام عليه وبيان  
 قايله في الكلام على الالف المفردة من حرف الالف من الباب الاول  
**ثم خفف** بخذف الياء الثقيلة **ولو اتوى لكان اولى** اي ولو اتى به  
 مرفوعا على ان في البيت اقوا لكان اولى والافراد عندهم اختلاف  
 الحري وهو حركة الروي بالضم والكسر وقيل اختلاف الوصل وهو



حرف ساكن بالروى وصلح ما جاء منها بالافضل بالواز والياء والعقد  
التي منها هذا البيت مكسورة الروى وصلح ما جاء منها عوجا على الطلل  
المجمل لا ننا بنكى الديار كما بكى ابن حزام عوجا ميلا وعظفا والطلل  
الشاحص من رسم الاز والمجمل من احوال اى الى عليه حول واراد بالمتغير  
ولا ننا بفتح اللام والهمزة لغة في لعلنا وقد استشهد به على ذلك  
وان حزام بالمجتين اول بن بكى الديار من شعراء العرب بنى شئ وهو  
ان معنى قول الناص ولو اقوى لكان اول من المحافظة على اتفاقها  
لما انه يحوج الى ارتكاب التخرج على الوجه الضعيفة فان الاقوا  
وان عدم من عيوب القافية كغير من الغضا استعماله بل قد وقع لامر  
القيس نفسه في قوله قفا بنك من ذكرى حبيب وعرفان ورسيم  
عنت اثاره من ارمات فان قافيته مطلقه مكسورة النون  
ثم قال منها بنات بنى عوف طهارى تقيه ووجههم بغير المسافر  
غران في فح فالمر فيه خفيف بالنسبة الى ما ذكر من التخرج ثم ان  
قوله ولو اقوى يقتضى ان الشاعر لم يرتكب الاقوا وقد نقل عن  
الشاعر انه رأى ضبطها بضم الميم في نسخة من الديوان معتقده  
وهي النسخة التي تقدمت الاشارة **واما قوله طالتى صلحنا ولا ت**  
**او ان فاجبتا ان ليس حين بقاء** هو من اول الخفيف وقد تقدم  
الكلام عليه في لام من حرف اللام من الباب الاول **فعله بنايه**  
اي بناء او ان **فقطعه عن الاضافه** لان الاصل او ان صلح ولكن  
علة كسره وكونه لو يسكن به في البناء على الضم مسكن قبل وبعد  
شبهة بنزال لكنه ثون للضرورة **الثامنة بناء على شئ**  
التنزيهية في وقلن حاشى به لشبهها في اللفظ بحاشى الحرفيه  
الحق ان مجرد الشبه اللفظي ضعيف لا يتحقق به البناء لا بد معه  
من الشبه المعنوي وهو يتحقق ايضا في الاسمية على ما قررناه في  
بحث حاشى من حرف الخاء من الباب الاول على اننا نقول لو كسنى  
الشبه اللفظي فقط لسنى الى معنى التعمد لشبهه لفظا بالى الحرفيه  
واللازم متلف **والرسل على اسميتها** اى على كون التنزيهية اسما  
**قراءة بعضهم حاشا بالتون** على اعراضها كما نقول **فانونها قافية**  
قال ابن مالك حاشى اذا كانت للتنزيه فالصحيح انها تنصب  
انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل في قال حاشى به فكانه  
قال تنزيها به وبوبه قراءة ابن السكك حاشا تنبيه بالتون وقراءة

ابن السكك حاشا تنبيه بالاضافة مثل سبحان الله واما القراءة المشهورة  
فالوجه فيها ان تكون مبنية لشبهها بحاشى الحرفيه لفظا ومعنى  
**واما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف** والحرف لا يدخل  
على مثله ولا فعلا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها كما في حاشى زيدا  
وزعم بعضهم انها فعل حذف مفعوله اى جانب يوسف المعصية  
لاجل الله وهذا التاويل ان تاكي في هذه الآية تقول لايت  
فى كل موضع فانه يقال كذا **التعليل كذا او فعلت كذا فنقول**  
**حاشى به** ولا يصح ان نقول معناه جانب الفعل لاجل الله والالكان  
حق القول حاشيت به **واما هذه بمعنى بنات لله** براءة من هذا  
الفعل ومن ثوبها اى ثوب حاشى هذه اعربها على الغا هذا الشبه  
كما ان بنى تميم اعربوا بان حزام كذا كذا اى لاغاشيه بنو الب  
**التاسعة قول بعض الصحابة رضى الله عنهم قصرنا الصلح**  
**مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا فقط وامنه اى وامرنا ما كنا**  
**فاوقفه** بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية لما بينها  
من الشبه اللفظي **العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه**  
**في المخرج** حق ادغم فيه وهذا هو الادغام المعروف عندهم بادغام  
المفتارين عني خلق كل شئ ولك قصور او رده عليه ان هذا لا يدخل  
له في الاعراب فانه قد ذكر وهو قد التزم بحجب مثله واجيب  
بانه التزم بحجبه قصد الاستطراد او هذا معدود من الاستطراد  
وحتى اجتمعاد ويدين في شعر واحد والروى الحرف الذي يتنى عليه  
القافية وتنسب اليه ولا تقل بعضهم الحرف الاخير من القافية لان الاخير  
منها قد يكون وصلا كقوله بنى ان البر شئ هي من المنطق الطيب  
**والطعنه** هما بيتان من مشطور الرجز قال ابو زيد في نوادره قالت  
امراة لايتها وارده بلفظ المنطق اللين فتذكر كبير الضمير من قوله على  
ارادة الشخص **وقول الى جهل ما ينضم الحرف الجوان منى بارز**  
**عامان حديث سنى** لمثل هذا اول رتبى اى وقد تقدم الكلام على  
هذه الامنيات في بحث ام من حرف الالف من الباب الاول بما لا مزيد  
عليه وذكرنا ان اعتراض الشارح يمنع ان يكون فيها عيب الاكفا لجواز  
كون ياء المتكلم روياء بناء على نحو من وقوع الياء الساكنة التي لم ينفخ  
ما قبلها روياء سواء كانت المتكلم ام غيره وان كان قليلا انما يوجد  
على روية حديث سنى بتون حديث واصنافه سن الى ياء المتكلم



واما ان كانت الروية حديث سن باضافة حديث الى سن فلا بل الروي  
النون وما اتصل بحركتها حرف اطلاق **وقول اخر اذا ركبنا فاجعلوا في**  
**وسطا الى كبير لا اطبق عندنا** هما بيتان من مشطور الرجز لم يسم قايه  
والعند كسج جمع عاند وهو البعير الذي يخرج عن الطريق ويعدل  
عن القصد ورواية الصحاح عن ابي عبيد فاجعلنا بالف التثنية  
**وليس في ذلك** اي هذا الاجتماع عند علماء القافية **الكفا** قال بعضهم سمي  
اجتماع الحرفين المتقاربين الخرج في روى شعر واحد من الانكفا وهو  
الانقلاب لانه الشاعر يقلب بالروي عن طريقه ورد بان اخذ  
الافعال من الانفعال غير سديد وقد سمع في كلامهم الكفات بمعنى قلت  
صرح به في القاموس ومعنى املت كافيه وفي الصحاح ومنا سبة ذلك  
التسمية ظاهرة لانه قلب للروي واحاله عن طريقه **والثالث وهو**  
**ما اعطى حكم الشيء لشيء مثله لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في**  
**التعجب فانهم منعوا فعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعال في**  
**التعجب وزنا وهو ظاهر واصلا فان افعل التفضيل لا يبنى الا ما يبنى**  
**منه ففعل التعجب وافادة للمبالغة** وان اختلفت جهتها واللام في  
المبالغة للثبوتية **واجازوا تصغيرا ففعل في التعجب** مع انه فعل جته  
ان لا يصغر لشبهه **بافعل التفضيل** الذي هو اسم **فما ذكرنا من الوزن**  
والاصل وافادة المبالغة فقد تكافا بالبيان **قال يا ما اصيل عز لنا**  
**شدن لنا** هو صدر بيت من اول البسيط عجزه من ها اوليا سكن الضال  
والسمر من ابيات لشبها العيني في كبراه للعرجي والباخرزي في الرومية  
الكامل الثقي وهو **خوفا** لو نظرت يوما الى حجر لا ثرت سما في ذلك الحجر  
**يزداد توريقا** حديها اذا انظرت **كما يزدن نبات الارض بالمطر**  
**فالورد وحشيتها والخمر ريقيتها** **وصنوب بجمتها اصنوا من القبر**  
**بامن راي الخمر في غرا كروم ومن** **هذا راي بنت ورد في سوي الحجر**  
**كادت ترف عليها الطير من طرب** **فما اقبلت بنفريد على وتر**  
**باسه يا ظلمات القاع قلن لنا** **لما لا يمكن ام لئلا من البشر**  
وبعد بيت الشاهد وقوله **ومن هذا راي فيه شاعر على استعمال**  
اسم الاشارة موصولة بمعنى الذي مع ها والتثنية وقوله **باسه يا ظلمات**  
القاع البيت استشهد به المصنف في توضيح على تحريك يا، طيبة في  
طبيعة في الجمع مع سكونها في المفرد لاجتماع شروط التحريك وعلماء  
البدع على النوع المسمى بتجاهل العارف وعلماء المعاني على وضع الظاهر

موضع الضمير للتنادي بذكر المحبوبة والقاع المستوي من الارض  
واميل تصغيرا ملح من ملح الشيء بالضم ملاحمة وشذن بنون مشددة  
يقال شذن الغزال به الممالة بعد المعج يسذن شد ونا اذا قوي  
وطلع قريانه واستغنى عن امه فهو شاذن وانشد الجوهري بلفظ  
عطون لنا والعطر التناول ورفع الرأس والظاهر ان الثاني هو المراد  
هنا وها اوليا تكر تصغيرا هو لا يكن فان هولا تصغيرا على ها وليا  
لضم الهمزة بعد ها لام مفتوحة فيا مشددة فالن ممدودة وقول الحق  
بها علامة خطاب جميع الاناث وفي هذا البيت ايضا شاهد على تصغير  
اسم الاشارة واقتربا منها والصان عجز ولا م خفيفه الصدر البري  
والسمر بفتح الهمزة وضم الميم ضرب من شجر الطلح الواحد سمه وهو  
شجر عظيم ذو شوكة **وليس في ذلك** اي هذا التصغير في شيء من التعجب  
**الا في احسن واملح ذكر الجوهري وتكن الخويان مع هذا اي مع كونه**  
**لم يسمع الا في هذين المثالين فاسوه** في غيرهما قاجاز واما افيضل  
**ن بدا ونحوه ولم يحك ابن مالك اقتباسه الا من ابن كيسان** خاصة  
**وليس في ذلك** قال ابن مالك في تسميته وشذن تصغيرا ففعل مقصورا على  
السماع خلافا لابن كيسان في اطراة وقياسا فعل عليه فزاد على ما حكاه  
المصنف مسئلة اخرى وهي قياسا فعل على ما افعله في التصغير فيقال احسن  
يزيد كما يقال ما احسن زيد قال ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم  
يطلع على كلام الخويان في المسئلة اذ لم يحك اقتباس ذلك الا من ابن  
كيسان وما حكاه في ذلك عند فلول نصر كلام البصريين والكوفيين امثا  
الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فتصغر عندهم معتن فيه وامثا  
البصريون فتصووا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس **قال**  
**ابو بكر بن المباري ولا يقال الا لمن صغر سنه** ولا يقال للكبير  
ما احسنه كانهم راموا المناسبة بين التصغير والصغير وان علم  
**القاع** **الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره**  
**كقول بعضهم هذا حجر ضرب خرب بالجور والاكثر الرفع لانه**  
**صفة حجر وهذا هو الخفض على الجوار ولا يكون الاعتدال من اللبس حيث**  
**يتبين المنعوت من جهة المعنى فيعلم ان التعجب جار في اللفظ على مجاورة**  
**وهو من جهة المعنى لشي آخر ان ترى ان حرا في المثال يعلم من جهة**  
**للعنى انه الحجر لا اللضب فلو قلت هذا حجر ضرب كبير لم يخف على**  
**الجوار لان كبير يصلح صفة للضب كما يصلح صفة للحجر فلا يتعين**



كبير اناس في بحار من مل هو بحار بيت من ثاني الطويل صدره كان ابانا  
 في غرارين وبله وقدم الكلام عليه في الباب الرابع في تاسع الامور  
 التي يكتسبها الاسم بالاصناف فان قيل ما عامل هذه الحركة التي في منزل  
 ان قلتم العامل في مجاورة لم يصح لان هذا العامل لم يقتض هذا المعنى  
 ليعلم ان له فيه لانه ليس في المعنى وانما هو لغو وان قلتم عامل غيره  
 فليس شر ما يقتضى خفضه فالجواب ان هذه الحركة ليست اعرابية  
 حتى يستدعي عاملا وانما هي حركة اجنبية للمناسبة بين اللفظين  
 المتجاورين وليست اعرابية ولا ما يستدعي عامل لان الاتيان  
 بها انما هو لمجرد اسحقنا لفظي لا تعلق له بالمعنى فزمل في البيت  
 وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديره والعامل ان يسلط على المركز  
 المقدرة لانه يقتضيهما من حيث المعنى واما الحركة اللفظية فانما اقتضاها  
 طلب المشاكلة اللفظية وذلك كما في قولك كوديه بكسر اللام ابتعا  
 لكثرة اللام فانه مرفوع تقديره مخفوض لفظا وانما العامل هو الحركة اللفظية  
 لا اللفظية وبالحكمة الخفض على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم  
 على الجوار ما يشاء اليه **وقيل به في حور عين فمن جرها** أي في قراءة حمزة  
 والكسائي **فان العطف على ولدان** مخدوت اي ويظوف عليهم  
 حور فيهما مرفوعان كما في القراءة الخري **لا على الكواب** وبارق تيكونا  
 بحورين بالباء **اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالجور** وقيل  
 العطف على جنات فكانت قتل المقربون في جنات وقاله  
**ولحم طير وحور** وقيل عطف عليها بتقدير مضاف اي هم في جنات  
 ومما خبته حور وهو احكام من جهة المعنى **وقيل العطف على الكواب**  
 ولكن باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم **ولدان مخدوت**  
**باكواب** ينعمون باكواب فالنقد ينعمون بها وحور عين وقيل  
**في وارجلكم بالخفض** وهي قراءة ابن كثير والى عمرو وابن عباس  
 عن عاصم وحمزة والى جعفر وخلف **انه عطف على يديكم** بل على جركم  
**لا على روسكم** اذ الارجل مضمولة **لا محسوس** شهد بذلك السنة  
 الشاذية وعلى الصحابة وقول الامه والتقدير اذ المسح لم يجد  
**ولكنه خفض لمجاورة روسكم** فهو منصوب تقديره مخفوض  
 لفظا ولا عبره بما ذهب اليه الشعة الشاذية من كون الارجل  
 ممسوحة فتسكا بظا هر هذه القراءة لما انه ظا هر غير مراد فافهم  
 والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في التعت قليلا

كما مثلنا في هذا بحر صني خرب وفي التوكيد نادرا كقول  
**يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم ان لتوصل اذا انخلت**  
**عري الذئب** البيت من البسيط وسيبسي المصا قايله وصاح منادي  
 شد ترخيمه لانه نكره مقصودة عارية من هاء التانيث واصله  
 يا صاحب وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي بالاضافة واسمه  
 اجري بحري المركب المزجي فزخم بحذف هذه الكلمة الثانية منه  
 وادركه الاولى فزخم احصا عني حذف الياء وهذا تعسف عنه  
 مندوحة بما قلنا وفي قوله عري الذئب استعارة مكنية وقربتها  
 الخيلية وذلك انه شبه ذلك الشيء المعروف بالذئب في الشبهة  
 والتمسك بعدل مشدودا سكره المسمى بالذئب في شيء آخر ثم اثبت  
 له ما هو من لوازم المشبهة به وهو العري وانخلت ترشيع وذلك  
 كما يتبع الضعف وعموم القدر على الوطى والمعنى ان الرجل اذا افتقر  
 عن الجياج ولم يستطع به النساء تركن مواصلته لانه قطع الرغبة  
 فيه **قال الفرما تشد يديه البولجراح** بخفض كلهم فقلت له **هلا**  
**قلت كلهم يعني بالنصب** لانه تاكيد المضاف المنصوب على المفعول  
**فقال هو خير من الذي قلته انا ثم استشهدت اياه فاستد يديه**  
**ثانيا بالخفض** ايضا وفيه دليل على ان العرب لا تستطيع العدول  
 عما في سلفيتها ولا تنطق بما نطقت به اولا **ولا يكون** أي خفض الجوار  
 في النسق اي العطف بالحرف لان العاطف يمنع من التماز و في  
 شرح ابن مالك لعودته تنفرد الواو بحوز العطف على الجوار في الخبر  
 خاصة كقوله **تعا و اسحو ابروسكم وارجلكم** في قراءة ابن كثير واي  
 عمرو وحمزة والى بكى وقوله تعالى يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس  
 في قراءة ابن عمرو وابن كثير والى عمرو وحكى المشايخ عن صاحب له  
 من العدول الثقات يدعي بابن السارق انه كان يده كراسية  
 من جعل النحاس فيها ان ارجلكم في اداة الوضوء مخفوض على الجوار  
 قال فحيث الى اتيه جمال الدين بن هشام يعني المصنف وهو جالس  
 بجامع عمر وابن العاص بمصر فارتدت الكلام المذكور في الآية فنظر  
 في الكلام ثم القاها الى وقال لي بحجة حذفها واكشط به  
 هذا الكلام وارم به في وجه صاحبه **وقال الزمخري لما كانا نزل الارجل**  
**بين الاعضاء الثلاثة المغسولة** يغسل في صب الماء عليها كانت  
 مظنة للاسراف المذموم شرعا فحطفت على المسح لا لتمنع لان



واجبها الغسل ولكن لينبه على وجوه الاقتصاد في صب الماء على ما قيل  
الى الكعبين في الغاية اما طه ودفعنا لظن من يظن انها تمسح  
لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة انتهى الظاهر ان المسح لم يورد  
كلام الزمخشري على ان فيه دلالة على التلغص في الالية بل هو اذا لو كان  
عرضه ذلك لا ورده قبل ذكر ما عليه المحققون وفي حواشي المغتاز ان  
فان قيل العطف على المسح لا المسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث  
اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقة وبالنسبة الى المعطوف  
الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا الكلام في قوة الاشكال  
والجواب عن الحمل على تقدير اعادة في المعطوف مراد اية المعنى المجازي  
فيكون كالأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر من عطف الجملة على الحقيقة  
اي واسموا بأرجلكم اي اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا  
ينقض الى اضرار المجاز وهو ضعيف ويحل مراده بالعطف على المسح الجوزي بل هو  
كما في عذاب يوم محيط وجرح ضرب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف  
على المعنوس والتنبية على الاقتصاد ليستفاد من صورة العطف ولما ورد  
عليه ان الجوزي الجواز لم يحى مع الالباس وهما ملبس احاب بانه لا يلبس  
لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وهما قد ذكرنا غاية لقول الكعبين  
فقد اعلى ان ليس جرحه وعطفه في المسح لقصد تعاق المسح به لئلا يعطى  
الى ما ليس في الشريعة وهذا لا يتوقف على ان كل غسل في الشريعة له غاية  
غاية كما فهم البعض ليرد الاعتراض بغسل الوجه بل على ان كل مسح فهو لم  
يضرب له غاية في الشريعة والنقض بمسح الخف وهو لا يرد كونه في الكتاب  
او السنة غاية لا يصح هو به وبما واست جبرانه لا دلالة لكلام المصنف  
بعنى الزمخشري بل المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على  
المسح من قبيل عطفنا ثيابنا وما باردا وهو مع انه ليس من كلام المصنف  
مقتضى الى دفع اشكال المخرج بين الحقيقة والمجاز ان كان من عطف المفرد  
والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمسح وان كان من عطف الجملة على  
معنى واغسلوا أرجلكم واقرّب ما قيل في ايجاب غسل الأرجل ان  
قراءة النصيب توجب الغسل لانه لا يحال للعطف على محل المجاز لا تنفاه  
الالباس يضرب الغاية او بتقدير واسموا بأرجلكم مراد اية الغسل  
الشبيه بالمسح تنبها على وجوب الاقتصاد او بالتزام الجمع بين  
الحقيقة والمجاز دفعا للاختلاف القرائن ولو سلم تساوها وجواز  
حمل قراءة النصيب على المسح بالعطف على الحمل بقريضة ان في العطف

على المنصوب تعلق الفاصل بالاجنبي فخايتة ان تصير الالية بمنزلة  
الحمل او تدل على جواز الامرين وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب  
الغسل والوعيد على الترك فكان هذا اوفقا عليه الاكثرون واوفي  
بتحصيل الظهارة المقصودة من الوضوء واقرّب الى الخطا لما في  
الغسل من المسح اذ لا سالة بدون الاصابة فتعين الرجوع اليه  
انتهى قال الشارح وانما كان الاشكال على الزمخشري بالجمع بين الحقيقة  
والمجاز قويا لانه يمنع من قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض  
كما يقول المتكلمون الله في كل شيء فان كان على معنى ان علمه في الاماكن  
كلها فكان ذاته فينا حتى لا يحل على مذهب بني عيسى قلت بان ذلك  
ان كونه في السموات والارض مجازا وكونه فيهم حقيقة واردة الشك  
بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة **تنبيه** انكر  
السيراني وابن جني الخفض على الجواز ولو في النعت والتاكيد وتأولا  
قوله خرب بالجر على ان الصفة لضرب ثم قال السيراني الاصل خرب  
الجر منه بتثنية خرب ورفع الجر ثم حذف الضمير وجاره اي مجموع  
منه وحول الاستناد اي الاستناد الذي كان الى الجر الى ضمير الضرب  
وخفض الجر باضافة خرب اليه كما نقول مررت برجل حسن الوجه  
بالاصناف والاصناف حسن الوجه منه بتثنية الصفة ورفع الوجه ثم الى  
ضمير الجر مكانه اي مكان الجر لنقدم ذكره فاستنتج في الصفة  
فالصفة على هذا جارية على الضرب وبها ضمير يعود على الجر في جارية  
على غير من هي له **وقال ابن جني الاصل خرب حجره ثم انيب المضاف**  
**اليه عن المضاف بعد حذفه فارتفع واستنتج** وتخبر القولين اما  
الاول فالاصل عليه هذا حجر ضرب خرب الجر منه كما نقول مررت برجل  
حسن الوجه منه فحذف منه للعلم به ثم الجر فصار هذا حجر ضرب خرب  
بالجر ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في مررت برجل قائم ابواه لا قاعدتين  
فصار من غير جار على رجل ولم يبرز بعد الضمير ولو يبرز ليعتدل لقاعدتهما  
واما الثاني فالاصل عليه هذا حجر ضرب خرب حجره نحو مررت برجل  
حسن وجهه ثم حول الضمير اي نقل الى الصفة فصار خرب الحجر ثم حذف  
الجر وعلما فالجر صحيح وهو نعت للضب لكنه نعت سبكي حقيقي  
ورد مذهبهما بان خربا لو كان جاريا على الضرب لكان صفة جارية  
على غير من هي له ولزم ابواز الضمير لا من اللبس فكان يقال هذا حجر ضرب  
خرب هو وبان الصفة السببية لا يصح نقل الضمير اليها الا اذا صح

نمر



وقوعها من الموصوف حقيقة فالجوز مررت برجل حايض وانت تريد  
حايض السنت مثلا لان الحيض لا يقع من الرجل وكذا هنا لا يقال  
هذا حجر منبخر ب و انت تريد خرب الحجر لان الخرب لا يصح ان يكون  
من صفات الصبي الى اول هذين الردين اشار المصنف بقوله **ويلزمها**  
**استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز**  
**عند المصريين وان امن ليس وقول السرا في ان هذا المثال على**  
**تا وبه المذكور مثل مررت برجل قائم ابواه لا قاعد من مرد وذلك انه**  
**ذاك انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول لما انه يغتفر في الثاني**  
**ما لا يغتفر في الاول لكن ما نحن فيه من قبيل الاول فيمتنع مررت**  
**برجل قائم لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى على**  
**ما سياتي في اخر القاعد الثانية ومن في ذلك اي ومن اعطاء الشي حكم**  
**بحا وره قوله هنا في ومرا في والاصل امراني قال في القاموس الهني**  
**والهني ما اناك بلامسقة وقد هني وهنو هناه وهنا في ولي الطعا**  
**لهناه وهني وهنو هناه وهناه نته العائيه وهو في سايخ**  
**وما كان هنا ولقد هني هناه وهناه كسنا وهناه وعجلاه وضرب وهناه**  
**بالامرو هناه قال له هنيك وهناه بهناه ويهنيه اطعمه واعطاه**  
**كاهناه والطعام هناه وهناه اصله وقال مر الطعام مثلثه الراء**  
**مرأة فهو مرى محمد المعصبين المرأة كمره وهنا في ومرا في فاني**  
**افرد فامراني ان اسقاط هذه امراني في المثال المذكور لمشاكله هنا في**  
**فمن ثم خففت حيث كانت وقوله هو جرس بحسب النون وسكون**  
**الحجم والاصل بحسب فتح فكره كذا قالوا اي قالوا ذلك لمشاكله فانه**  
**بالكسر فالكسكون وانما يتم هذا اي قول المشاكه ان لو كانوا لا يقولون**  
**هنا بحسب الابطح فكره على ما هو اصل وحسنه فيكون محال**  
**الاستشهاد انما هو التزام اي التزام هذا التخفيف للثنا سب**  
**واما اذا الويلتزم هذا جازيرون تقدم رجس اذ يقال فعل**  
**بكسر فسكون في كل فعل بفتح فكسر نحو كتف ولين وبنق سواء كانت**  
**غينه حرف خلق التزام للكام ذكر من المسئلة وهذا التخفيف بالنقل**  
**والاسكان ولهم في تخفيف ذلك وجه وهو الاسكان فقط فبقى**  
**الفاعل الفتح فيقال فخذ وكتف بالفتح فالكسكون وكف فاعينه حرف**  
**خلق فقط اتباع حركة الفاء بحركة العين هذا حكم مكسور العين صر**  
**واما فعل بكسر العين من الفعل فان كانت عينه حرف خلق فحكمه حكم**

الاسم الذي عينه كذا كان فيكون كذا في نحو شهد اربعة اوجد ثلاثة  
فرعية فتح الفاء وسكون العين وكسر الفاء وسكونها وكسرهما واحد  
اصلي وهو فتح الفاء وكسر العين وان لم يكن حرف خلق نحو علم فليس فيه  
من الفرعية الا وجه واحد وهو سكون العين مع فتح الفاء قال فان  
اهو بضمير كما صخره بزل من الادم وبرت صفتها بوزار بضم والشاهد  
منه في موضعين صخره وبرت باسكان العين بينهما واصله بالكسر  
قل الشارح وعلى هذا يخرج اللغز المشهور وهو قوله خيل لي العين حرما  
ثوى العليا فانه يقال كيف نصبت الدرع مع ان في الظاهر مبتدأ برفع  
العين مع انها مضاف اليها ونحو بان دفع فعل ماض لا اسم وهو  
بانت علم مكسور العين وقد كنت تخففا والعين فاعل به ولم يوث  
الفعل لانه مسند الى ظاهر غير الحقيقي وخريا مفعول لاجله وثوى الغلب  
اي اقام به صفته **وقالوا الخنذ ما قدم وما حديث بضم الهمزة**  
**لمشاكله ذال قدم والافني مفتوحة في الاصل وقراءة جماعة هم نافع**  
**والكساي واليونكر سلا سلا واغلا لا بفتح سلاسل مع انه على**  
**صيغة متبني النوع لمناسبة اغلا لا وفي الحديث ارجعون ما زورات**  
**غير ما جورات والاصل بوزورات بالواو لانه اسم مفعول من الوزر**  
**بالكسر فالكسكون وهو الاسم فقتل بالهمز لمناسبة ما جورات وقراءة الى حبه**  
**هو بحاء ممله مفتوحة فوحده مشددة ورايتان صحتها حية**  
**بمشناه تحته وقوله قراء مبتدأ خبر قوله بعد على اعطاء الواو الى اخره**  
**يو قنوك بالهمزة اي بابدال الواو هزم وقوله احب الموقدين الى**  
**موسى وخمسة اذ اصنافها الوقود هو من اول الواو قابله تجرير**  
**بمتدح بها هشام بن عبد الملك وهكذا وقعت على هذا البيت بلفظ**  
**احب الموقدين الى اي بلفظ فعل التفضيل في نسختي من المتن وهي**  
**نسخة احمد بن احمد الشيخ غير الدين الحاضري الحلبي ويغلط عليها الصنف**  
**واورده شارح ابياته الخلال بلفظ الحب الموقدان وقال اللام فيه**  
**للقسم وجب فعل ماض بضم اللام ونحوها والمعنى حب الله الى وقت**  
**اصناه وقودها اياها وموسى ابن المذوح وجمعه اشته وهما على**  
**الرواية الاولى خبر عن احب والموقدين بصيغة الجمع وعلى الرواية**  
**الثانية عطفت بيان للموقدين وهي بصيغة التثنية واذا اصنافها**  
**بدل اشغال منها على التقديرين **لا عمل الموقدين وموسى على اعطاء****  
**الواو والمجاورة للضم حكم الواو المصنوعة في جواز قلبها همزة**



**تضمنت كما قيل في وجوه أخوه وفي وقت اقتت بقلب الواو**  
 المضمومة فيها هجعة ومن ذلك قولهم في قوم جميع صميم **جمل**  
**على قولهم في عصو عصي** هربا من ثقل النطق بواو مشددة بعد  
 ضمها من قلبوا الضم الذي قبل الواو كسرة فاقبلت الواو ياء وتبعث  
 الفاء للعين في الحركة **وكان أبو علي يفسر في مثل ذلك قد يوحى**  
**الحار بجزم الحار** هو واده لعل بيت من مشطور الرجز ولم اقتف  
 على تسمية قايده والحرم بضم الحميم وسكون الراء الذنب وأعلم أن من  
 قول القاص ومن ذلك قولهم هنيئا ومرحبا إلى آخر القاعد الثانية  
 كلام لا يتعلق به بالاضراب ولا هو من مسایل علمه وكان حقه أن لا يورد  
 ذلك كيف وهو قد مر باجتناب مثله وإنما قصد الاستطراد دعاه  
 إلى ذلك وهو باب واسع يزيد السامع نشاطا **القاعدة**  
**الثالثة قد يفسر بون لفظا معني لفظ آخر فيعطى به حكمه**  
**ويستعمل ذلك تضمينا** كأنهم جعلوا معنى الثاني ضمن لفظ الأول  
 ومختارا للبصريين أنه سماعي لا بصري واليه الدعاء الضرورة **وقا بوجه**  
**أن يودي كلمة مودي كلمتين** فيفيد معنيين المعنى الأصلي والمضمر  
 والظاهر أن ذلك مبني على جواز استعمال الكلمة في حقيقة  
 ومجازها وهي فرع استعمال المشترك في معنيين فمن أجاز أجاز ومن  
 منع منع ومصدق ذلك أن يكون من قوله تعالى للذين يولون  
 من نساءهم ضمن معنى يمنعون فمن بالحلف وحقيقة الآية الحلف  
 فاستعماله في الامتناع من وطئ النساء مجازا لظلال السبب على السبب فعد  
 اطلاق فعل الايلا الحلف مراد آية العنان مع هذا جمع بين الحقيقة والمجاز  
 قطعا وفي حاشية الكشاف للمزني بعد الدين وحقيقة التضمن أن يقصد  
 بالفعل معناه الحقيقي من فعل آخر يناسبه وهو كناية في كلامهم فإن قيل  
 الفعل المذكوران كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له الأعلى وإن كان فيها  
 لهم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلت هو في معناه الحقيقي مع حذف جازية  
 ما حوذه من الفعل الآخر بمعونه القريبة اللفظية فنقولنا الحمد ليكن  
 فلا نأ معناه الحمد منيها ليكن حمدا ويطلب كفيه على كذا أي نادى  
 على كذا وقد يعكس أي يستعمل في المعنى الآخر مع حال ما حوذه من معناه  
 الحقيقي على ما يشعر به قوله أي تعترفون به يعني قول المرئى في  
 الايمان وأما تعديته بالباء فالتضمنه معنى اقر واعترف أي تعترفون  
 به وتوضح ذلك أنه جعل المعنى الحقيقي أصلا والفرعي المضمّن قيدا

وقد جعل الحق الفرعي المضمّن أصلا والأصل المضمّن قيدا كما يرشد إلى ذلك  
 قول الثغثاني في تفتير كلام الكشاف ولا بد من اعتبار الحال أي يعترفون  
 به مؤنثين والاك كان مجازا محضنا لا تقييدا ورمي يقال أن أصله المتروك  
 نزل على زيادة القصد إليه فجعله أصلا والمذكور حالا وتجا أولى ويحجب  
 بأن ذكر صلته نزل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد لا دلالة  
 بدونه فتعين جعل الأصل أصلا والتبع خلا **قال الزنجري الأثر**  
**كيف رجع معني ولا تغد عيناك عنهم إلى توكل ولا تقمهم عيناك**  
**مجاورين إلى غيرهم** ويرجع أيضا معني ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم  
**أي ولا تقمهم بها** التامين انتهى والعجب من الزنجري أنه عجز في تفسير  
 إلى الضميين كثيرا وهو من الماتنين للجمع بين الحقيقة والمجاز وقد عرفت  
 أن الضميين مبني عنهم عليه وقال أبو حيان في ولا تغد عيناك عنهم أي  
 لا تصرف عيناك النظر إلى أسان الدنيا وعدا متعدي تقول عدا فلان طوعا وجبا  
 القوم عدائهم يدا فلن تك قدرنا المفعول محذوف واليتقي الفعل على أصله من  
 التعدي ثم نقل قول الزنجري بالتضمن ورده بأن التضمن غير متيسر  
 عند البصريين وإنما ذهب عند الضرورة وإذا أمكن إجراء اللفظ على  
 مراد أوله الوصفي فهو أولى ومن مثل ذلك أيضا قوله تعالى الرفت إلى نساءكم  
**ضمن الرفت معنى الانساق** عدى بالي مثل وقد افضى بعضهم إلى بعض  
 وإنما أصل الرفت أن يتعدى بالباء يقال رفت فلان بامرأته  
 قاله في القاموس الرفت محركة للحاج والغش أراد به الكلام الفاحش  
 كالرفوث وكلام النساء في الحاج أو ما وجهن به من الغش وقد رفت كنصر  
 وفرج وكرم وارفث ومقتضى قوله كنصر أن يكون متعديا للعلبة  
 تعدى هذا الباب وبالجمله هو لا يتعدى بالي وقوله وما تفعلوا من  
 خلاف فلن تكفروا أي ولن تحرموه أي فلن يحرموا نوابه ولهذا عدى  
 إلى اثنين لا إلى واحد والأصل في كثر أن يتعدى بالي قال تعالى  
 فمن يكفر بالطاغوت وقوله تعالى ولا تعزوا عقدة النكاح أي ولا  
 تنفروا ولهذا عدى بنفسه لا بعلى وحق العزم أن يتعدى بعلى  
 كقوله عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود وقوله تعالى  
**لا يسمعون إلى الملأ الأعلى أي لا يصغون** فضمن السمع معنى الاصغاء  
 ولهذا فرق الكشاف بين سمعت فلا ياتحدث وسمعت إليه يتحدث  
 وسمعت حديثه وإلى حديثه فقال أن المعدي بنفسه يفيد الإدراك  
 والمعدي بالي يفيد الاصغاء مع الإدراك **وقولهم سمع الله من جميع**



اي استحباب تعدي سمع في الاولى لضمته معنى اصغى وهم يقولون اصغى  
اليه وفي الثاني باللام لضمته معنى استجاب وانما اصله ان تعدي  
بنفسه مثل يوم ليعصون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المقصد  
من المصلحة اي يميز احدهما من الاخر فلهذا اعدي بنفسه مع ان فعل  
العلم تعدي بنفسه وقوله تعالى الذين يولون من نسايتهم اي ينجسوا  
من وطئ نسايتهم بالخلف فلهذا اعدي بتن وقال الزمخشري المعذورون  
من نسايتهم وقال ابو حيان من يتعلق ببولون والى لا تعدي بمن فمثل  
من محقق على وقيل بمعنى في وفي ذلك على حذف مضاف اي على ترك وفي  
ترك وطئ نسايتهم وقيل من زانية ويولون بمعنى يعتزلون وقيل  
يتعلق بمحذوف يعني ما يتعلق به الذين يولون اي لهم من نسايتهم  
تربص اربعة اشهر كما تقول لي منك كذا اقاله الزمخشري ايضا والكل  
ضعيف وانما يتعلق ببولون على احد وجهين اما ان تكون من السبب  
اي يحلفون بسبب نسايتهم واما ان يضم الالاء معنى الامتناع  
فتعدي بمن فكانه قيل للذين يستعصمون بالالاء من نسايتهم ولما خفي  
التضمين على بعضهم في الآية ولم يمتد اليه وراى انه لا يقال  
حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقه بمعنى الذين اي بما يتعلق  
به للذين وهذا اما نقله ابو حيان ونقلنا عنه انفا كما نقول  
في منكم مبرة قال واما قول الفقهاء الى من امراته فخلط او قهرهم  
فيه عدم فهم المتعلق في الآية بل او قهرهم فيه فهم يتعلق من يولون  
وانما هي متعلقة بمعنى الذين يولون على ما عرفت وقال ابو كثر  
الحذلي قد تقدم القول بان الاء بالباء الموحدة وهو من شعراء الحجاز  
يصف تابط شهر حملت به في ليلة مزودة كوها وعقد نطاقها  
لم يحلل وقال قبله من حملت به وهن عواد حبك المنطاق فشب  
غوم مهبيل البستان من اول النامل من قصيدة اولها ولقد شربت  
على الظلام بمختم جلد من الغيتان غوم مهبيل وبعد من حملت به  
البيت وثلاثة ومبراء من كل غوم حصة وفساد مرصعة وادام عضل  
وبعد حملت به البيت وثلاثة فانت به جوس الغواد مبطنا سهد  
اذا ما نام ليل الهوجل وقد انشد المصمدي هذا البيت في ما يكتبه  
الاسم بالاصناف من الباب الرابع ومضى الكلام من اعليه وعلى قوله  
ولقد شربت على الظلام اما محقق في متعلق بشرت اوله استعجاب  
فيتعلق بمحذوف هو حال من فاعل شربت على الظلام اي كاي

من ادعى

على

على الظلام شبهه بالركوب لتمكنه من دفعها استقارة بتقية والمختم  
بكسر الميم وسكون العين المحذوف بعد هاسين مع مفتوح من تركب راسه  
فلا يشبهه عزراه قاله في القاموس والجلد المذهب والمثقل بالتثقيب البطي  
الحركات الكسل ويجوز ان يكون قوله غير مثقل بمعنى انه حسن القول  
محبت الى الغلب وضرب حمل للنساء وان لم يحرك من ذكر لهم المراد عواقب  
جمع عاقد من حكاية الحال الماضية ولذا عمله كقوله تعالى باسط  
ذراعيه ولجيك بضمين جمع حباك جمع حسيكه وهي الطريقة وقال في  
القاموس وجبك الرمل بضمين حروفه الواحد ككتاب وز الماء والشعر  
لجعد المنكسر منها ومن السماء طرايق الخيوم ولجيك واحدها والطريقة  
من حصل الشعر والبيضة الجمع حسيك وجبايك وحيل والنظاف  
بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشده وسطها ثم ترسل الاعلى على الخيل  
الى الركبة والاسفل يجر على الارض وقوله لم يحلل بالفتك على اللغة القيمة  
وقوله فشبلي كان في زمن الشباب غير مهبيل اي مدعوع عليه بالهبل  
او غير كثير اللحم من قولك هبل اللحم اذا اثقله وفي حديث الاكف والنساء  
يومئذ لم يبق اللحم والمعنى ان هذا المعنى من الفتان الذين حملت  
بهم الامهات غير مستعدات للفرار فنشأ محمودة امرصيا ومبرا  
بالنصب عطفا على المضاف من قوله غير مهبيل او بالجر عطفا على جلد  
وغير مثقل وغير الخصة باقها والمعضل الشديد والمعنى ان  
الام حملت به طاهرا ليس بها بقية حيضه ووصفته سليما ليس به  
دا ولم ترضعه على وجه يحصل به فساد وهي ان ترضعه وهي جلي  
مزودة اي مدعوره ويزوي بالجر صفة لليلة مثل والليل  
اذ ليسري يعني ان الليلة وصفته بالذعر واستند اليها مجازا كما  
وصف الليل بالسري واستند اليه مجازا وقيل الجر على الجواز والنصب  
حالا من المرأة وليس بقوى مع انه للحقيقة لان وصف الليلة  
بكونها مدعورة من وصف الشيء بوصف صاحبه وانما المدعورة  
ذات الليلة لان ذكر الليل حينئذ لا كبر فائدة فيه تعليل يكون  
النصب على الحال غير فرق اي ان ذكر الليل حينئذ لا يكون ذا  
فائدة معتد بها بخلاف ما اذا جعل صفة الليلة والعرب تزعم  
ان من اسباب نجاسة الولدان تراحم امه مكرهة وكان الرقيبات  
المرأه اذا غضبت في تلك الحالة تنكسر سورة شهوتها فلا يكون لها  
في الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لله بليكتسب بذلك تمام خصال



الرجولية واسم تعالى اعلم والشاهد فيهما انه من حمل معنى فعداه  
 بالآثار ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل حملته امه كرها وقال الفرزدق  
 كيف ترائي قال يا مجني قد قتل الله زياد اعني هما بيتان من مشطور  
 السربيع والمجن بكسر الميم ونونه مشددة الترس وجمعه مجان بمعنى اخذا  
 من المجن بضم الجيم وهي السيرة لان صاحبه يستتر به عما يقصده من  
 مكروه وزياد هو ابن عبيد امير العراق وكان يدعي باني بيبا الصغير  
 لمعويه ابن ابي سفيان لانه استلحق بابيه ابي سفيان وابن سمية وهي امه  
 وكانت من بقاء العرب ولدت زيادا هذا على فراش عبيد بن ابي سيد  
 مولى للحريث بن كلثم الثقفي وكان مولده عام الفتح واسلم في خلافة ابي بكر  
 وكان كاتب لعنه بن عزيان ثم للمعوية بن شعبة ثم لابي موسى الاشعري  
 وولي لعلي ثم لمعاوية ومات سنة ثلاث وخمسين قال الواقدي سرحل  
 العراق والزهاد والعلماء بونه وقالوا مات طاعية العراق وقال الاصمعي كان  
 زياد يقعد وشرخ القاضي المجانيه ويقول له ان حكمت بغير الحق فلا تكني  
 وان حكمت بشي وغير اقرب الى الحق فاعلمنه وكان زياد يحكم ولا يرد عليه  
 شرخ شي اى صرفه عني بالقتل وهو اى التضييق في كلامهم كثير قال  
 ابو الفتح هو ابن جني في كتاب الامام احسب لو جمع ما جاء منه في لغتهم  
 لجا منه كتاب يكون مئين اوراقا وفي حاشية النقتاز في على الكشاف  
 قال ابن جني لو اجتمعت تضمينات العرب لمجات مجلدات **القاع**  
**الرابعة** انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتاسب باينهما او اختلاط  
 فلمذا قالوا الابوين في **الاب والام** واعلم ان التخليب باب واسع  
 يجري في فنون كثيرة من الكلام سبيلك عليك بعض منها مفصلا ويكون  
 بالتثنية والجمع وباجراء وصف احد الشئين على الاخر وينبغي فيه  
 تخليب الاخف الا ان يكون احدهما مذكرو جميع هذا الباب من المجاز لان  
 اللفظ لم يستعمل فيما وضع له كما ترى قال النقتاز في واما بيان مجازية  
 والعلاقة فيه وان من اى انواعه فلم ار احدا حاتم حوله فاما الابوان  
 للاب والام فمن تخليب احد المتناسبين بان اطلق اسم على الاخر وبني هذا  
 الاعتبار فصد اليه والى الاخر معا حتى يكون معنى الابوين المسميين  
 بالاب والاب ولا يشترط اتفاق اللفظ والمعنى الا في التثنية للحقيقة  
 وكذا تناولوا الزيدون بالمسميين بزيد واذا قيل قرآن فهما اما طهتران  
 او جيسان ان كانت التثنية حقيقية وان كان احدهما طهرا والاخر  
 حياضا جاز على الاصح وكانت مجازية ومنه **ولا بويه لكل واحد منهما**

السدر

**السدر** اي ولا بوي الميت بقربة السباق ولكل واحد منهما ابد لا يعصم  
 للتفصيل على ان استحقاق كل منهما السدر ولولاه لاشتراكا في السدر  
 وهو اكل من لكل واحد من ابويه السدر لتكرار ذكرهما ولا حاجة الى جعل  
 لا بويه غير مبتدأ محذوف اي لا بويه الثلث ثم بين تعالى تسمية الثلث  
 عليها بقوله لكل واحد منهما السدر دفعا لتوهم ان يكون للاب ضعف  
 بالام لان الحكم المعاق بالمشي او الجموع قد يقصد تعلقه بالجموع وقد  
 يقصد تعلقه بكل فرد فبين بالبدل ان القصدا الى الثاني وهذا يندفع ما نقل  
 ينبغي ان يكون بحيث لو سيقط استقام الكلام معنى وهما القول لا بويه  
 السدر لم يستقم وقد استشكل ابو حيان في بخره قول الزحشرى والسدر  
 مبتدأ وخبره لا بويه والبدل يتوسط بينهما بما يحصل له انه اذا اخبر  
 عن مبتدأ منه فان الخبر يكون من البدل لا من المبتدأ منه نحو قولك  
 ابواكل كل منهما يصنع كذا اذا العرب كلا بدلا وقولك ان زياد عينه حسنة  
 فكذا ينبغي اذا وقع الخبر مبدلا منه ان لا يكون الخبر البدل لا المبتدأ منه  
 فيستغنى عن جعل الاول بالثاني وقد لحظ ابو البقاء ذلك فقال في  
 لغزابه السدر من رفح بلا بدلا ولكل واحد منهما الخبر وقالوا الابوين ايضا  
**في الاب والمخالة ومنه ورفع ابويه** على العرش كذا قوله اوى اليه ابويه  
 وهذا على قول غير ابن اسحاق انه ان ام يوسف عليه السلام كانت ماتت  
 فتزوج يعقوب عليه السلام اختها وتسمية المخالة اما لتزويلها منزلة  
 الام تغزير العمر منزلة الاب في قوله واله ابايك ابراهيم واسماعيل واسحق  
 اولين الراية تدعى اما وقال ابن اسحاق كانت امه باقية وعليه فهذا  
 من الاول والعرش السيرير وقالوا **المشرق والمغرب** وانما هما مشرق  
 واحد ومغرب واحد وقال مجاهد اراد مشرق الصنف والشتا ومغربهما  
 وقيل مشرق الشمس والمغرب مغربهما وعن ابن عباس الشمس مشرق في الصيف  
 مصعد ومشرق في الشتاء مخدور وقيل المشرقان مطلع الفجر ومطلع الشمس  
 والمغربان مغرب الشمس ومغرب الشفق وعلى كل من هذه الاقاويل فلا يقل  
**ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما**  
**سمي خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه** وهذا من المجاز العقلي الواقع  
 في الاسناد كقولهم هم جارا وانما الماء جار في النهر فالجريان حقيقة  
 للماء لكنه اسند الى ملايس له وهو المكان الذي يجري فيه وكذا الخفوق  
 الذي هو الغسوبة انما هو حقيقة للخمر لكنه اسند الى المغرب الذي هو  
 مكانه ومنهم من جعل الخافق المشرق لانه يخفوق منه الكواكب اي يلمع



وقال ابن السكيت الخافقان انما المشرق والمغرب لان الليل والنهار  
 مخفقان فيما اي يضطر بان وعليها فلا تغليب وقالوا **القرين**  
**في الشمس والقمر** وغلب القمر وان كان لفظ الشمس اخف لتذكير  
 وتاثيرها وقال ابن الخليل شرطه تغليب الادنى على الاعلى  
 لان القردون الشمس وابا بكر افضل من عمر في العرين رضي الله عنهما  
 واورد عليه اليها السبكي البحرين للمالح والعذب غلب فيه البحر  
 المالح وهو اعظم من العذب ونظر فيه الشايع اما اولافلان كون  
 البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امر متفقاً عليه فقد ذهب  
 جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا  
 واما ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما قلده النفوس وتقوم به  
 به البنية بالشرب وغرغ نكه وان كان الملح اعظم جرما ونقل الطيبي  
 في ان بعضهم عكس شرط تغليب الاعلى على الادنى وما ذكره لا يتأتى  
 في كثير من امثلة التغليب وحكي ان رشيقي في العمد ان الكسائي  
 قال ان التغليب في العرين انما هو كثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول  
 من ايام ابي بكر رضي الله عنهما وكذلك ذكره السمرقاني **قال المتنبي**  
**واستقبلت قمر السماء لوجهها فاريتي القمرين في وقت معاً**  
 وقبله نشرت ثلاث ذواب من شعرها في ليلة فاريت ليالى اربعا  
 وهما من اوله الضرب الاول من الكامل والذواب جمع ذوابه بضم  
 الذال المعروفة المصنوعة الخصلة من الشعر وفي جعل الذوابات  
 الثلاث ليالى ثلاثا اشارة الى شدة سوادها مع ملاحظة ما فيها  
 من الاستدلال **اي الشمس وهو وجهها** يعني ان المراد بالقمرين الشمس  
 والقمر على التغليب لكن على ان المراد باحد القمرين الشمس المجازية التي هي وجهها  
 قال الشايع والذي اراده المتنبي بكونه راي القمرين معا في وقت  
 واحد لما استقبلت قمر السماء ان وجهها لصفاية وشدة صفائه انطبقت  
 صورة القمر فيه كما تنطبق الصورة في المرآة فرائي بروية وجهها في  
 الشمس والقمر في وقت واحد وعلى هذا فالقمر المظلم مجازي ايضا  
 وكان للحامل له على وجهه المجازي دون الحقيقي ان القمر الحقيقي  
 مرحله استقبلته اولم تستقبله فلا يحسن اراة على الاستقبال ولا  
 حاجة الى جعل القمرين في البيت من باب التغليب وبكاف توجيهه  
 بما ذكره لخوازان يكون المراد باحد القمرين وجهها على تنبيهه  
 بالقمر فان وجهه المحبوبة كما يشبه بالشمس ليطبه بالقمر ايضا وبالاخر

القمر الحقيقي والى ذلك اشار بقوله **وقال النهر نري يجوز ان اراد**  
**قمر او قمر لا فيه لا يجتمع قران** اي حقيقيا في ليلة كما لا يجتمع  
**الشمس والقمر فيها انتهى** وانت حيانا هذا ادعاه الشاعر ومبالغة  
 بحمل وجهه هذه المحبوبة قمر او شمسا فلا يقدح فيه كونه مستلزما  
 لخلاف الواقع وهو اجتماع قمرين او اجتماع شمس وقمر في ليلة  
 قال الصفدي في كتابه رشف الزلازل في وصف الهلال وليس  
 البيت كما ظنه بعض الناس من انه يريد بذلك انه راي في وقت  
 واحد القمر وجهها واغما التحقيق انهما لما استقبلت قمر السماء  
 ارقه خياله في وجهها فراجعا في وقت واحد كما تقابل الاشكال  
 المرآة فتطبع الصورة فيها فتري المرآة والاشكال المنطبعة فيها  
 في وقت واحد وعندني ان هذا المعنى ابلغ من ان يكون المراد باحد  
 القمرين وجهها على انه شمس وقمر مجازا وبالاخذ قمر السماء اذ يقع  
 بالعاشق اذا بدله محبا للجبين شيئا سواء فتأمل نعم قال المتحسني  
 يالى هذا التحقيق جعل وجهها قمر اذ ليس لك الاضائة واشراقه  
 والاجرام المضيئة المشرقة لا تنطبق فيها الصورة **وما ذكرناه امجد**  
 مما ذكره التبريزي لان فيه جعل وجهها شمسا وهو ابلغ من  
 جعله قمر او هذا ما جزم به ابن السمرقاني **والقمران في العرف للشمس**  
**والقمر** لا يما معنى قمر السماء وقمر الارض وابلاغ من المبالغة التي  
 في بيت المتنبي المبالغة التي ادعاها بعضهم في قوله  
 • رأت قمر السماء فاذا كوتبي • ليالى وصلنا بالرمطين •  
 • كلانا ناظر قمرنا ولكن • رأت بعينها ورات بعيني •  
 وذلك حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء  
 ليس قمر حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجازا المشابهة لوجهها  
 وقوله رأت بعينها ورات بعيني ترشد اليه وقد ذكره هذا المعنى  
 الصلاح الصفدي في رشف الزلازل وملخص ما قال ان معنى قمرين  
 قمر حقيقيا وهو قمر السماء وقمر المجازي وهو وجه المحبوبة وهذا  
 هو ما في نفس الامر وفي زعم اهل الهوى ان الامر بالعكس وان قمر  
 السماء هو المجازي ووجه المحبوب هو الحقيقي فهو يقول هي رأت القمر  
 المجازي وهو نظر الى وجهها فضع اذه راي بعينها وهي رأت بعينه  
 وهذه مبالغة وافراط في الوصف فان عادة الشعراء ان يجعلوا  
 المحبوب القمر الحقيقي والذي في السماء القمر المجازي وقد وقعت لشيخنا



رحمه تعالى على كتابة على هذين البيتين ومن خطه نقلت وهي  
 اراد الشاعر ان محبوبته رأت قمر السماء فاذا كرته ليالي الوصل التي  
 راي فيها وجهها لانها اذ كرتها برؤيتها لقمر السماء وبيتها لقمر وجهها  
 ولما تذكر وية قمر وجهها تذكر ليالي الوصل التي وتحت فيها  
 تلك الرويد فكانت رؤيتها لقمر السماء مذكور له ليالي الوصل  
 به تلك الواسطة ثم لما كان الكلام السابق محتملا للتخاير بين  
 وجهها وقمر السماء باعتبار ان الاول يشبه الثاني وبين الشبه  
 والمشبه به بكون بعيد ومحتملا لكونها شيئا واحدا ادعاء وانها  
 برويتها لذلك الشيء الواحد اذ كرته ليالي الوصل التي راي فيها  
 ذلك الشيء بعينه وكان مراده الاحتمال الثاني لكونه ابلغ من الاول  
 اردف البيت الاول بقوله كلانا ناظر قمر يريد بذلك ان كليهما  
 ناظر قمر واحد لا قرين لان الذي رايته عين الذي راه ليلة الاول  
 وبالعكس وعلى هذا يكون التنوين في قوله قمر للاقرار على اسلوب  
 قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء في احد الوجهين ثم لما توهم  
 من هذا الكلام انها لما رأت قمر السماء بعينها فقد رأت وجهها بعينها  
 من غير واسطة فراه ينطبع فيها وجهها وهو غير متصور عقلا  
 ذلك التوهم بانها رأت وجهها بعينه لا بعينها ويرفع ايضا توهم  
 انه لما راي وجهها بعينه فقد راي قمر السماء بعينه التي وجهها  
 دون جهة السماء وهو غير محقول اصلا بان راي قمر السماء بعينها  
 التي وجهها الى قمر السماء لا بعينه التي وجهها الى قبله ووجهها  
 وفي المعنى اقول بالاول وقد نظرت الى قمر السماء ماذا الذي نظرت بعين العين  
 قلت الذي نظرت بطلوع وجهها لكن بعين العاشق المسكين  
 فان قلت وهل جرت العادة بان يرى الشخص الشيء بعين غيره  
 قلت لم يجز العادة بذلك ولكن الشاعر اعتبره كمن تحصيله  
 للمبالغة كما قال المتنبي واحققت اهل الشرك حتى انه ليمتاز  
 النطف التي لم تخلق فان خوف النطف المعدوم به بل الموجود  
 اياه امر يا به العقل كما ان العادة نأباه ويجوز ان يقال لما كان  
 البيت الاول ظاهرا في ان مرئها قمر السماء ومريته قمر وجهها اعرض  
 الشاعر عن ذلك الى ما هو ابلغ على سبيل التوقي فاحيانا كليهما ناظر  
 الى ما يطلق عليه اسم القمر ولكن ليس مرئها قمر السماء ومريته  
 قمر وجهها بل الامر بالعكس لا يراى بعينها فكانت رؤيتها لقمر

مع توجهه الى  
 قبله

السماء الذي راته بعينها وراى بعينه فكانت رؤيتها لقمر وجهها الذي  
 راه بعينه في ليلة الوصل وعلى هذا يكون في البيت الثاني اشارة الى ان  
 وجهها عين قمر السماء وان قمر السماء عين وجهها ولا يبعد اعتبار الاتحاد  
 اذا كان ادعاء كما لا يتري الى قول الشاعر نشرت ثلث ذوايب البعنين  
 حيث كان فيه ايماء الى دعوى الاتحاد بين وجهها والشمس مع انها  
 اعظم من نور القمر نور ابل في المدة له بنورها على ما تقر من ان نور  
 القمر مستفاد من نور الشمس واراد بالقمرين الشمس والقمر على سبيل  
 التخليب كما لا يخفى هذا كلامه وقمر الشيخ ابو عبد الله محمد بن أحمد  
 ابن عبد المؤمن اللبان الصوفي معنى هذين البيتين في بعض رسائله  
 بوجه آخر فقال يشبه هذا الشاعر الى ان قمر السماء من عشاق محبوبته  
 وان محبوبته راته ذات ليلة فكسته برويتها له نور جماله ومحاسن  
 صفاتها والفت عليه شبهها واعارته اسمها فاذا كرت هذا العاشق  
 تلك الليالي التي واصلته بالرقنين وانما بوصالها افنته عن صفاته  
 وغلبت عليه بصفاتها حتى صارت معه كالقمر الواحد وكلامه ينظره  
 ولهذا قال كلانا ناظر قمر اي واحد تعدد مظهر لكننا ننظره بعينه  
 وهي عين المحبة لان المحب صار محبوبا وهو ينظر لانها اعارته عينا رايها  
 بها فكنت العينين لها لنفسها **وقتل من منه اي من التخليب في مادة**  
**القرين قول الفرزدق اخذنا بافاق السماء عليكم لنا قمرها والجحوم**  
**الطوالح** هو من ثالي الطويل وافاق السماء اوضحها جمع افق قال في  
 القاموس الافق بالضم وبضمين الناحية للجمع افاق او ما ظهر من نواحي  
 الفلك او مهب الجنوب والسماء والربور والصبا انتهى ومعناه الثاني  
 ناظر الى ان المراد منه عند علماء الهيئة فافه يطلق عندهم على ثلاث  
 دواير احدها عظيمة بانه تقوم للخط الواصل بين سيمي الرأس والقدر  
 عمودا عليها ويسمى الافق الحقيقي الثابته صغيرة عما سفل من فوق  
 موازنة للحقيقي يسمى الافق الحسي الثابته ثابته برسم محيطها  
 من طرف خط يخرج من البصر الى سطح المعدل مما سفل الارض اذا اذ بردت  
 الخط مع بقاء طرفه الذي في البصر ومما سفلته للارض ويسمى الحسي ايضا  
 وهي الفاصلة بين ما يرى من الفلك وما لا يرى منه حقيقة ويختلف  
 باختلاف المناظر والسماء معلوم مومته وتذكر وكل ما عداك فاظنك  
 سماء ويطلق على السحاب والمطر **وقيل انما اراد بقمرها محمدا والتخليب**  
**عليهما الصلاة والسلام لان شبهه اي شبه هذا القائل راجع اليهما**



**بوجه** اما وجد رجوع النسب الى الخليل عليه الصلاة والسلام فواضح لا شبه  
 اب اسمعيل وهو اب العرب واما وجد رجوعه الى بنينا محمد صلى الله عليه  
 فملا حظا بجماعته له في عمود النسب وهذا القدر غير كاف في دعوى  
 الرجوع الى النسب فتأمل **وان المراد بالخوم الصحاح** فليس من التغليب  
 ويمكن جعل منه على هذا المراد وان لزم المجاز بان يكون قد تخلل ان محمدا  
 صلى الله عليه وسلم لجمال نوره شمس وان ابراهيم قمر لان نوره ونور  
 سائر الانبياء عليهم السلام مقنن من نور محمد صلى الله عليه وسلم كما ان  
 نور القمر مشتق من نور الشمس **وقالوا العبرين في تشبيهه الى بكر**  
**وعمر** وهذا ايضا من باب تغليب احد المتشابهين على الاخر وقيل **المراد**  
**عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز** فلا تغليب وورده انه قيل  
**لعمرك ان اسلك سيرة العبرين** فان المراد بهما في هذا القول قطعا ابو  
 بكر وعمر رضي الله عنهما نعم قال قتادة اعنق العبران فمن بينهما من  
 الخلفاء اهل بيت الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر بن الخطاب وعمر  
 ابن عبد العزيز بقربينة السياق فلا تغليب وقالوا **الحجاجان في روية**  
**والحجاج** والمزوتين في الصفا والمروة وغلبت المروة وان كانت  
 اسما من ثلثها اسم صحيح الاخر بخلاف الصفا ولاجل الاختلاف اطلقت  
 من وهي للعاقلة على ما لا يعقل لاختلافه بمن يعقل تغليبها نحو قوله  
 من عيسى على بطنه ومنهم من عيسى على رجلين ومنهم من عيسى على اربع  
 فان الاختلاف بين العقلاء وعزهم حاصل في العموم السابق في قوله  
 تعالى كل دابة لتحمل الوابة لغة العاقل وغيره وفي من عيسى على رجلين  
 اختلاف آخر في عبارة التفصيل فانه بعد الانسان والطائر  
 واسم **المخاطبين على الغائبين** اي ولاجل الاختلاف اطلق اسم **المخاطبين**  
 على الغائبين بطريق التغليب في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم  
 والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقه بخلقكم الواقع  
 على **المخاطبين والغائبين** الذين من قبلكم فهو يشمل الجميع لا باعدا  
 ليخص بالمخاطبين ولو متبع ذلك ان العمل ارتباطا وتعلقا بخلقكم  
 والخلق واقع على **المخاطبين** وعلى **الغائبين** وهم المعبر عنهم بالموصول  
 المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من قبلكم لاجل التقوى  
 وكان مقتضى الظاهر ان يقال لعلكم تتقون واعلمهم يتقون لكن  
 غلب المخاطبون على الغائبين فقبل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست  
 لعل متعلقه باعبدوا ليتبين في التغليب لظهور ان ليس المراد اعبدوا

ربكم لاجل التقوى لما يقضى اليه من تحليل الشيء بنفسه **والمذكورين**  
 عطف على المخاطبين اي ولاجل الاختلاف اطلق اسم **المذكورين** على  
**الموت حتى خدوت منهم وكانت من القاتنين** وهذا من تغليب المذكور  
 على الموت في صفة مشتركة بينهما منطوق على كل منهما بصيغة خاصة  
 فيجري على القبيلين بالصيغة الخاصة بالمذكور كقولنا تحلى وكانت اي  
 مريم من القاتنين خدوت منهم واريدت من صيغتهم الخاصة بهم  
 وصفا والقتول مما يوصف به الذكور والافات وكان القياس  
 لولا التغليب ان وكانت من القاتنات ويحتمل ان لا يكون من التبيين  
 بل لا بد من الغاية اي كانت ناسية من هولاء لانها من اعقاب هرون  
 اخي موسى عليه السلام والاول هو الوجودان العرض مرجعا بانها  
 صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين **والملايكه على**  
**ابليس حتى استثنى منهم في سجود الابلين** اي ولاجل الاختلاف  
 ايضا اطلق اسم **الملايكه** متنا ولا بليس حتى استثنى منهم وهذا  
 في تغليب الجنس الكثير الا فرادى على فرد من غير معور فيما بينهم **قال**  
**الرب يخشى الابلين** متصلا لا يذو احد بين اظهر الالوه من الملايكه  
 فخلوا اعليه في سجود واستثنى منهم استثناء احدى ثم قال  
 ويجوز ان يكون منقطعنا بناء على انه ليس عليك فلا يتناول اسم الملايكه  
 لكن ذكر الالوه والاستكبار يدل على انه ما موربا للعبادة وان لم يتناول  
 لفظ الملايكه وبعض القول في المسئلة ان الاستثناء متصل عند الجمهور  
 وان ابليس كان ملكا ثم ابليس وغضب عليه ولعن فصا رشيظا نا وقيل  
 هو منقطع وابليس لم يكن ملكا قط وانه ابولجين كما ان ادم عليه السلام  
 ابو البشر وعن ابن مسعود وابن عباس ان كان من الجن الذين كانوا في  
 الارض وقا فلهم الملايكه فسوه صغيرا وتبعد مع الملايكه وخوطب  
 معهم لان الملايكه لا يجوز عليهم الكفر والفسق كما لا يجوز على الانبياء  
 عليهم السلام قال تعالى لا يعصون الله ما امرهم ولقوله تعالى كان من الجن  
 ولان له قبلا ولاكن لك الملايكه والظاهر الاتصال لان الامر متوجه  
 الى الملايكه فلو لم يكن منهم لم يتوجه الامر اليه فلم يقع عليه ذم اذ لم  
 على تركه على ما لم يورثه واما قوله تعالى جاعل الملايكه رسلا ولا يعصون  
 الله ما امرهم فهو عام مخصوص اخ عصاهم ليست لذاتهم وانما هي جعل الله  
 لهم فابليس سلب الله الصفات الملكية والبس الصفات الشيطانية  
 ولما قوله تعالى كان من الجن فقد قال قتادة هم صنف من الملايكه يقال لهم



الجنة وقال جبريل بن جبريل من الملائكة خلقوا من نار وابليس من هم  
وفي نفسه وقاض المعز بن ان الجن كانوا ما مورين مع الملائكة فكيف  
استغنى بذكر الملائكة عن ذكرهم فانه اذا علم ان الاكابر ما مورون  
بالنذل علم ايضا ان الاصاغر ايضا ما مورون به والضمير في تسبيح  
راجع الى القليلين كما قال تسبيح الما مورون بالسجود الا ابليس  
فبستغاد ان من الملائكة من ليس بصور وان كان الغالب فيهم العجم  
كما ان من الانس عصفورين والغالب فيهم عدم العصفور ولعل ضربا من  
الملائكة لا تختلف الشياطين بالذات وانما تختلف بالصور والصفات  
كالبرق والفسف من الانس والجن يستلها وكان ابليس من هذا الصنف  
كما قاله ابن عباس فلو انك سمع عليه الثور عن حاله والصوص عن حاله  
كما يشهر اليه قوله تعالى الا ابليس كان من الجن ففسق عن امر رب  
واما قوله تعالى وكان من الكافرين فقتل كان بمعنى صار لانه لا خلاف  
ان كان عالما بالله فقتل كفره وقيل هو على بابها والمعنى انه علم الله سيكون  
من الكافرين وقال ابو العباس من العاصين وابليس اول من كفر مطلقا  
ان لم يصح انه كان كفارا قبله وان صح فهو اول من كفر بعد ايمان واختلف  
هل كفره كفر جهل بان سلبه الله ما وهبه من العلم خالف الامر وكفر  
غناد اول سلب العلم وانما الكفر منعه من السجود ككفر فرعون  
فانه كان عالما بوحدة الله تعالى ومع ذلك حمله حب الرياسة  
والاعجاب بما اوتي من الملك فادعى الألوهية وقد استدل الخوارج  
بفضة ابليس على ان المعصية توجب الكفر واجيب بان كفره اعم  
كان لاستكباره واعفاده كونه محققا في ذلك المزد حيث استدل  
بقوله انا خير منه ونسبته تعالى الى الظلم وبعد الانفاق على ان سجود  
الملائكة لادم عليه السلام لم تكن عبادة اختلفوا في كيفية فليجروا  
على انهم امروا بالسجود الشري وهو وضع الجبهة على الارض قصد  
العبادة والسجود له بالحقيقة هو الله تعالى وجعل ادم قبله سجودهم  
تفخما لشانه وقيل هي ذم التواضع لادم بحية وتعظيما  
له كسجود اخوة يوسف له اولئذ للوالد والافتقار بالسعي في تحصيل  
ما ينوط به المعاش ويثمر به المال ومن الغلب او انقودت  
في ملت بعد لحن جنك يا شبيب والذين آمنوا منعك من قربتنا فانه  
عليه لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه فانهم كانوا قايما  
في حقهم العود دونوه من تغليب الاكثر من جنس على اقله بان ينسب

الى الجميع وصف مختص بالاكثرفان شجيبا عليه السلام او خلق بحكم التغليب  
مع من امن من قوط في العود الى ملتهم مع انه لم يكن فيها قط حتى يعود  
وانما كان في ملتهم من امن به قال الشارح وفي الآية تغليب ثان وهو  
تغليب شجيب عليه السلام في الخطاب عليهم وقد يكون في المتن  
اشارة اليه لمن تامل ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام  
ان واجاد منكم وفيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام  
المذكور بلفظ الغيبة فغلب المخاطبون والعاقلة على الغائبين  
والانعام حيث خاطب الجميع بلفظ كرم المحقرين بالعبادة تغليب  
ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذروكم وايها كذا اني انكشف  
والفتح وغيرهما وقال بعضهم لغلب المخاطبين على العبيد بالكاف  
لا بالهاء والتغليب الحقلحي بالميم لا بالنون ولقائل ان يقول جعل  
الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان العرض اظهر  
القدرة وبيان الالطاف في حق الناس بالخطاب يختص بهم ومعنى  
يذروكم وفيه يتكروكم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس  
والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد وكثر النسل فجعل  
هذا التدبير كالمنع والمعدن للبث والتكثير فلذا جيء في ذوات  
البناء مع ان التدبير بسبب البث والتكثير ونظم ولكم في القضاة  
حيوة اذ جعلت مشروعية القضاة منبرها ومعدنا للحق لما كانت  
سببا لها فان العلم بالقضاة يردع القاتل عن فعله فيكون سبب  
حيوة نفسيه ولا يتم كانوا يغفلون غير القاتل والجماعة بالواحد  
فتشور الغلبة فاذا اقتضى القاتل سلم الباقر ويصير ذلك سببا  
لحياتهم وزعم جماعة ان من هذا اي من التغليب يا ايها الذين آمنوا  
وخذلوا انتم قوم تجهلون ففي الاول تغليب الغائبين على المخاطبين  
والاقتيل استمر وفي الثاني بالعكس والاقتيل يجهلون بسا الغيبة  
وليسا منه وانما هذا اي الثاني من مراعاة المعنى اي بما روي  
فيه جانب المعنى دون اللفظ وذلك لان مجهولون صفة  
لقوم لغرض الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو  
اسم ظاهر فطريقة الغيبة لكن لما كان المعنى به ههنا المخاطبين  
بقوله انتم روي عنه جعل ضمير ضمير خطاب وترك رعاية  
لفظه فلم يجعل ضمير ضمير غيبة كذا قال الشارح نعم صاحب  
التحصيل على ان الآية من التغليب واعتبره التفتا زلي من تغليب



جانب المعنى على جانب اللفظ ووجهه بما قلنا من ان القياس في الغيبة  
لا يرضى باسم ظاهر ولفظه لفظ الغائب وهو في المعنى عبارة عن  
المخاطبين فغلب جانب الخطا على جانب الغيبة قال المحقق في قول  
المصنف واما هذا من مراعاة المعنى لا يرفع التغليب اذ لا منافاة بين  
مراعاة المعنى وبين تغليب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق تغليب  
المعنى والتحقيق ان المخوف انتم قوم تجهلون ليس من تغليب الخطاب  
على الغيبة اذ ليس من فروع مخاطبون وفروع غائبون قد اريد للجميع  
بلغظ الخطاب بل هو عليه المعنى على اللفظ لا تقتضا اللفظ الغيبة  
وقد عبر بالخطاب نظرا الى المعنى **والاول من مراعاة اللفظ**  
اي مما روي عنه اللفظ دون المعنى لان الذين اسلم ظاهر طريقة  
الغيبة وهو منادى مخاطب فلفظه غيبة وهو في المعنى مخاطب  
وقد روي عن جانب اللفظ فيقول منوا ولم يراع جانب المعنى والا  
لقليل امنتم **القاع** **في الخامسة** انهم يعبرون باللفظ  
الذي هو الحديث عن امور كثيرة احدها وقوعه وهو الاصل في الغالب  
**والثاني** مشارفته والدنو منه نحو واذا اطلقت النساء فلفظ اجلين  
فامسكوهن اي فشاركهن في نقصان العدة ولا يكون البلوغ على الحقيقة  
لان الامساك اذ اذ لا يكون له لهما لم يتزوجا لان نقصان عدتها  
فلا سبيل له عليها وفي تفسيره في المفسرين والبلوغ هو الوصول الى الشيء  
ويقال للدنو منه على الامتناع وهو المراد في الآية ليصير ترتيب فامسكوهن  
الاية عليه اذ لا امساك بعد نقصان الاجل **والذين يتوفون منكم ويذرون**  
**ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وتركوا**  
**الازواج بوصوة وصية** هذا كما يرى على قراءة وصية بالنصب وهو قراءة  
ابي عمرو وابن عامر وحسن وحفص وقرأ الباقون بالرفع على تقدير وصية  
الذين يتوفون او وكلمهم وصية او كتب عليهم وصية **وليخمس الذين يلو**  
**تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فصل** **لو**  
**من هذه الآية ونظايرها** وقد رت المشارفة لان الامر لا وصيا واما  
يتوجه اليهم قبل الترك والافهم بعد اموات ومالم يتقدم ذكرهم الى  
**ملك كاذ الجبال ليقعد نزول زوال الراسيات من الصخر** هو من اول  
الطويل ولم يسم قايلا والفعل الذي عبر به عن المشارفة فيه قوله وزالت  
الراسيات شارفت الزوال لان زوالها قد وقع وانفضل **والثالث**  
**ارادته واكثر ما يكون ذلك** اي التعبير بالفعل عن ارادته بعد اداة

الشرط

الشرط نحو فاذا اقراوات القرآن فاستعد اذا اقمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا  
قضى امرافا ما يقول له كن وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتهم  
فما قبوا بمثل ما عوقبتهم به اذا اناحيتمهم فلا تشاخوا بالانفس  
والعدوان اذا اناحيتمهم الرسول فقد موات اذا اطلقتم النساء فطلقوهن  
لعدتهن وفي الصحيح اذا الى احكامكم لجمع فليغتسل فان الفعل في هذه  
الامثلة كلها قد عبر به عن الارادة فصير ترتيب الجزاء عليه ومنه في غير اي من  
التعبير بالفعل عن ارادته في غير الوقوع بعد اداة الشرط فاخرجنا من كان  
فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت اي غير اهل بيت من المسلمين  
اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم بصورناكم ثم قلنا للملائكة  
اسجدوا والانتم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر لتقدم قول  
اسجدوا للملائكة على خلقنا وتصويرنا وان كان متأخرا عن خلق آدم وتصويره  
فاذا احمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير **برأجه** معنى الترتيب  
وقيل هما على حذف مصنفان اي خلقنا اباة كرام طينا غير مصور  
ثم صورنا اباة كرام وقد يكون نزول خلق آدم وتصويره بمنزلة خلق الكل  
وتصويره بكونه مبداء لهما والمعنى ابتداءنا خلقكم ثم تصويركم بآيات  
خلقنا ادم ثم صورناه **ومثله** في تقديره فعل الارادة في غير الشرط  
وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها ثم **في قوله**  
**اي اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتعلق اي به في الهوى** قال الضمير  
في الفعلين الحبر بل عليه السلام وهذا تمثيل لمرجه بالرسول صلى  
الله عليه وسلم فيكون اشعارا بانه عرج به غير منفصل عن محله وتقرير  
الشدة قوته فان الدنو في استرسال مع تعلق كمد في الثمرة يقال رجله  
من السرير وادلى دلو له والدوا الى القمر المعلق **وقلت فارقتا قبل ان**  
**تفارقوه لما قضى من جماعنا وطرا اي اراد فراقنا والبيت من اول المنسرح**  
ولم يسم قايلا والجماع بمعنى الاجتماع والوطر الحاجة والجمع او طار  
ولا يبي منه فعل ولا يحمل الجماع على معناه المتبادر منه قال الساج وقد  
وقع في حاشية الى تمام قول الراسيات من ما لك قبل صوابه ابن زياد  
برئ ما لك بن زهير العسبي من كان مسرورا بمقتل ما لك فليات  
توتنا بوجهه **و** **يخمد النساء حواسا** اي يذهب به بالصبر قبل  
تبليغ الاسحاره قال الامام الرزوقي اني لا تحب من ابي تمام مع  
تكملة لم جواب ما اختاره من الايات حيث تركت قوله فليات  
نسوتنا وهي لفظه شيعه جدا واصح الرزوقي بقوله فليات

جاءها باسنا فاع



ساحتنا قد التفتنا في وانا اتعجب من جوارحه كيف لم يورده على هذا النحو  
 وحافظ على لفظ الشاعر وراية في القرآن ان القراء يقرؤن براهم قال  
 الشارح وانا اتعجب من انشاء المصطلح البيت الذي اوردته ههنا مع انه  
 اشبع من بيت الخامسة والخمسة ولقد كان في عينية بما اوردته من الكتاب  
 والستة وفي قوله الخامس بالصبح قبل تبليج الاسرار سوال لطيف اوردته  
 الجاهل بن بناقة في كتابه مطلع الغوايد وجمع الغوايد وهو ان الصبح لا يكون  
 الا بعد تبليج الاسرار فكيف قال قبله والخواب ان معنى قوله ينوئ منه  
 بالصبح انهم يضيفه بالخلال المضيء والمناقب الواضحة التي هي كالصبح  
 فالباصلة نديته وليست ظرفية وفي كلامهم عكس هذا وهو التعبير  
 بآداة الفعل عن الجاهل والتبليج بخو يريدون ان يفرقوا بين  
 الله وبين خلقه بدليل انه قول بل يقول سبحانه ولم يفرقوا بين احد منهم  
 دون ولم يريدوا ان يفرقوا **والسراج** القدر عليه غزوعدا  
 علينا انا كنا فاعلم ان اي قادرين على الاعادة واصل ذلك اي ما ذكر  
 من التعبير بالفعل عن ارادة تقاررة والقدر عليه اخرى ان الفعل  
 الاختياري بسبب عن الارادة والقدر معا وهم يقيمون السبب  
 مقام المسبب وبالعكس اي ويعتقون المسبب مقام السبب فالاول  
 غزوعدا بخلافكم اي ونعلم لان الابتلاء الاختيار وبالاختيار يحصل  
 العلم فالعلم مسبق عن الاختيار المسبب عن الابتلاء وقد اقيم الابتلاء مقامه  
 وقوله تعالى هل يستطيع ربك الاية في قرأة غير الكساي يستطيع **بالعجب**  
 وربك بالرفح فوق الرفح على الابتداء والخبر معناه هل  
 يفعل ربك فعبر عن الاستطاعة لاينا شرط ولذا وجب ان  
 لا يكلف العبد بالجمال اي هل ينزل علينا ربك ما يبدى **ميت**  
**السماء** ان عوتم وقيل ان هذا القول لم يكن منهم بعد عن تحقيق  
 واستحكام معرفة وقيل المعنى هل يطيع ربك اي هل يجيبك في  
 استطاع بمعنى اطاع كما سجدوا واجاب وقيل هذه الاستطاعة  
 علميا بقضية الحكمة والارادة لا على ما تقتضيه القدرة **ومثله**  
 فيه ان هذا من قبيل العكس لان فيه تعبرا عن الفعل بالقدرة  
 عليه فكان حق التعبير وعكسه او وتظير فتأمل **ظن ان لم**  
**تقدر** عليه اي لم يواتخذ **فعبث** عن المولى فله بسرها وهو القدرة  
 عليها او المعنى ان تضيق او لن تقضي عليه العقوبة من القدر باسكان  
 الدال ويعصده انه قري مثقلا وقيل هو تمثيل لحاله بجماله من لظن

ان لن نقدر عليه في مراغمته قومه من غير انتظار لا مرنا واما قرأة المكتسب  
 وهي نستطيع بناء الخطاب وربك بالنصب فتعديرها **هل**  
**نستطيع سوال ربك** فحذف المضاف والمعنى هل تساله ذلك  
 من غير منارف او هل يطلب طاعة ربك في انزال المائدة **اي**  
**استخانتك** لك ومن الثاني وهو اقامة السبب مقام السبب  
 فانقوا النار اي فانقوا النار اي فانقوا العناد الموجب للنار  
**القناع** في السادسة انهم يعبرون عن الماضي بـ **لا**  
 كما يعبرون عن المتي الحاضر قصد الاحتضاره في الزمن اي ذهن  
 السامع حتى كانت مشاهد حالة الاخبار استحضارا للصورة  
 العجيبة وحالة الغريبة او غير ذلك وهذا الذي لعنونه بحكاية  
 الحال الماضية وحكاية الحال المستقبلية **نحو وان ربك** ليحكم بينهم  
 يوم القيمة لان لا م لا يتبدل الحال قد خولها حال مع انه مقيد بظرف  
 مستقبل ونحو هذا من شيعته اي من بايعه وتابعه على دينه فانه كان  
 اسرا سلا وهذا من عدوه ومخالفيه فانه كان بطنيا اذ ليس المراد  
 بقرية الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما يقول هذا  
 كتابك فخذ واما الاشارة كانت اليها في ذلك الوقت  
 هكذا حكيت على ما كانت عليه لانها كانتا حاضرين حال وجدان موسى  
 عليه السلام لان الاشارة تستدعي حاضرا قال جرير هذا من عبي  
 خليفه في دمشق لو شئت ساقكم الى طيبا ومثله **والله الذي يرسل**  
**الرياح** فتأولوا بما قصد بقوله فتشبه اي قصد بالتعبير المضارع الرياح  
 عند خلوه من قرآن الاستقبال في الحال مع ان الظاهر التعبد  
 بالماضي الرياح عند خلوه من قرآن الاستقبال في الحال مع ان الظاهر  
 التعبير بالماضي لعطفه بالفاء على ارسا احضار تلك الصورة  
 المتدبرة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب بعد ان لم  
 يكن فان بارهاال الرياح بتدوا ولا تظا منفرقة ثم تنصا  
 متقلبه بين اطوار حتى تضيور كما ما ومنه ثم قال له كرت  
 فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكما اخبر من السماء لسقوطه  
 من اوج الايمان الى حضيض الكفر **فخطفه الطير** لان الاوهو المرد  
 توزع افكاره ولم يكن على حالة واحدة او يتوكل في النجى في مكان  
 سحيق بعيد فان الشيطان طوح به في الضلا والاختيار او التوحيج  
 فان من الشركين من لا خلاص له اصلا ومنهم من يمكن خلاصه بالتوبة



لكن على بعد والمراد ان من يشرك بالله فقد هلك نفسه هلاكاً  
 يشبه احد الهالكين ونريد ان نمن على الذين استنصحنوا الى قوله  
 ونرى فرعون وهامان فان قوله تعالى ونرى عطف على قوله  
 ان فرعون لا يهتدي لغيره للناس ومنه اي ومن باب حكاية الحال  
 الماضية عند الجمهور وكلامهم باسطة ذراعيه اي ببسط ذراعيه  
 وانما علفت الصفة النصب بدليل ونقلهم ولم يقل وقلنا هم  
 ولهذا التقدير من التقدير بنوع قول انكساي وهشام ان اسم  
 الفاعل الذي بمعنى الماضي يجعل ايضا لما بينا من انه بمعنى ببسط  
 ومثله والله يخرج ما كنتم تكلمون الا ان هذا على حكاية حال  
 كانت مستقبلة وقت النداء اي الخصام قال ابو حيان جاء  
 باسم الفاعل مفعول لم يصف وان كان من حيث المعنى ماضيا لانها  
 حكي ما كان مستقبلا وقت النداء وهل كان النداء حقيقة  
 بان كان يدفع بعضهم بلا يد لشدوة الاختصاص او مجازا بان كان  
 بعضهم يطرح قبله على بعض فيدفع المطروح عليه ذلك بطرح قبله  
 على الطارح عليه احتمالا لان وفي الآية الاولى حكيت الحال الماضية  
 ومثله اي مثل الاولى في حكاية الحال الماضية قوله جارية في زمان  
 الماضي لقطع الحديث بالايماض هاهنا من مشطور الرجز المزاحف  
 بالقطع او بيت مصرع من صيغة الثاني ولم اقف على تسمية الفاعل  
 وجارية يجوز فيها الرفع على انها مفعول مستند محذوف هو ضمير راجع  
 الى ما تقدم ان كان او التقدير بحجوبتي جاريا وما استبه ذلك والخبر  
 برب محذوفه والنصب بخبر اذكر محذوفه ووافر مضان الشهر المذكور  
 وفيه دليل على عدم لزوم ذكر الشهر معه وقد قيل ان ما كان مبدؤا  
 بحرف الراء من اسم الشهر يتعين ذكر الشهر معه قال تعالى شهر رمضان  
 الذي انزل فيه القرآن وتقطع اي هي والايماض مصدر ومضت  
 المراه اذا شارفت النظر وفي الصحاح ومض البوق يمحض ومضت  
 وومضت وومضت فاعلم لما حقيقنا ولم يتعز من في تواجي الغيم  
 وكذلك او مض فاما اذا الميع وأعرض في تواجي الغيم فهو الحقيق  
 فان استظال في وسط السماء وشق الغيم من غير ان يعز من غيب  
 وسما لا فهو الحقيقة ويقال او مضت المراه اذا شارفت بالنظر  
 زاد في القاموس واومض فلان اشار اشارته خفية فلولا حكاية  
 الحال في قول حسن ان يجشون حتى ما يترك كلامهم هو مصدر بيت

من اول الكلام بحجوه لا يسألون عن السؤال المقبل وقد مر في حروف الحال  
 في الباب الاول انشاد هذا البيت والكلام عليه مفصلا لم يصح الرفع اي  
 رفع الفعل بعد حقي لانه لا يرفع الا وهو الحال لان النواصب تخلص  
 المضارع للاستقبال واجاز انكساي النصيب مع معنى الحال ورد عليه بان  
 هذا لم يرد به سماع ولا نقله قياس ومنه اي ومن هذا ايضا قوله تعالى  
 حتى يقول الرسول في قراءة الرفع القاع السابعة ان  
 للفظ قد يكون على تقدير اي يكون اللفظ مقدر بشئ وذلك المقدور  
 على تقدير اي مقدر بشئ آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى  
 من دون الله فان يفترى يؤول بالافتراء والافتراء مؤول بفترى  
 والمعنى وما كان هذا القرآن مفترى وقد تقدم في الباب الاول  
 في ان من حرف الالف الكلام على هذه الآية مستوفى فراجع ان شئت  
 وقال لعرك ما العتيان ان ثبتت التي ولكنما العتيان كل فتى ندى  
 هو من ثاني الطويل ولم يسم قاربه وان ثبتت التي في ثانيا وثالث التي وهذا  
 المصدر في ثانيا وثالث التي ما العتيان ثابتي التي وهي بكر اللام او ضمها  
 جمع لحية كقربة وقرب او ذروة وذرى ويجعل تقدير مضاف في الاول  
 اي ما فتوة العتيان فلا تامل بل كنه لا يناسب عجز البيت والندى الجود  
 يقال ندى الرجل اذا جاد فهو ندى وقالوا عسى زيد ان يقوم ففيل هو على  
 ذلك اي على ان والفعل بالمصدر وتاويل المصدر باسم المصدر باسم  
 الفاعل وقيل هو على حذف مضاف في جانب الاسم او في جانب الخبر  
 اي عسى ان يكون ان يقوم اي القيام او عسى زيد صاحب القيام  
 وقيل ان زائده ويرد وعدم صلاحيتها اي صلاحته ان بعد عسى  
 للسقوط في الاكثر والحرف الزايد ما كان صالحا للسقوط اذ لم يعهد  
 لزوم الزايد بحيث نذر تركه وفي التقييد بالاكثوار اشارة الى ان سقوط  
 ان بعد عسى قليلا وانما قد عملت النصب والزايدة لا تعمل خلافا  
 لاني الحسن في نحوين عملها زائدة قياسا على حرف الحار الزايد واما قول  
 ابي الفتح في بيت الخامسة حتى يكون عز من نفوسهم وان يبين  
 ختمها وهو ختمها هو من ثانيا البسيط وقايله عند صاحب الكاسد يريد  
 ان حمار السكون من قصيدة قالمها يوم ذي قار وفي امل القالي انشدي  
 ابو بكر ابن دريد لبعض العرب  
 اني جردت بني شيبان اذ خدمت • نيران قومي وفهم سبت النار •  
 ومن كرمهم في المحل انهم • لا يعرف الجار انه حبار •



حتى يكون البيت كانه صريح في راسها هذه من دون احقاق الطر او كاد  
قال التبريزي قوله حدث يجوز ان يريد به ان الحرب سكنت فيما  
بين قومي وتشتت في بني سبيلان وان يريد القري وهو الوجه سبيلان  
البيت الثاني ومن تكلمهم اي ومن تكلمهم الكرم زمن الخط وايام  
الجماعة كانهم لا يرضون في ذلك الوقت بما جيلوا عليهم الكرم حتى  
يشكفوا نوقه انهم يجالون جوارهم من العناية محلا بحيث ترد في  
افد جاريهم او منهم وعليه فتعلق حتى يكون ما دل عليه قوله لا يعرف  
الجار اي يعاملون هذه المعاملة الى ان يكون عز من اعاشية واحد  
من انفسهم او يختار مغايرتهم وقيل يجوز ان يكون قوله حتى يكون الخ  
متعلقا بقوله لا يعرف الجار الخ اي لا يجنس الجار بجوارهم حتى يحلوه هذا  
المحل قال الشاعر والاول اظهر ومعنى اوان سبين جميعا اوان يفارق  
وهو مجتمعة الحال غير منتشرة مختارا والى ذلك غير مضطر وشبه محله  
عندهم بالصدق بفتحتين وهو الوعل بين الوعلين في راس قلت مرتفعه  
لا يتصل عنان الطير الى اي جوارحها يجوز ان يكون ان زائده هذا متول  
اي الفتح اي وقد نصبت ما بعد ما فلان النصيب هنا يكون بالعطف  
لان ان فلا يكون هنا قولا من اي الفتح يعمل ان الزائده وتلا غيره  
الناسبه ترأيد وقد ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى فان  
لزم وانما ان بعد ما اغاها في الاول والثواني يغتفر فيها وجيند  
فانكبت من امثلة القاعدة الثامنة الامة وذكر الشاعر وجها ثالثا  
وهو ان تكون مصدرية كقول الجمهور لكن العطف على عز من احق يكون  
على تاويل المصدر باسم الفاعل ويكون البيت من مثل هذه القاعدة وقيل  
في ثم يعود لما قالوا ان ما قالوا بمعنى القول لان ما مصدر يتو القول  
بتاويل القول والمقول بمعنى القول فمن ذلك على الحذف والاتصال  
اي يعودون للمقول فمن لفظ الظاهر وهن الزخات وقال  
ابو البقاء حتى تنفقوا مما يحبون يجوز عند اي على كونه مصدرية  
والمصدر في تاويل اسم المفعول انتهى وهذا يقتضي ان غير اي على  
لا يجوز ذلك ويعرب ما اسما موصولا واقعا على الاعيان والعا يرفع  
وقال السيرافي اذا قيل قاصوا ما خلا من اوما عدا ريدا قاصرون  
وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء فالصدا والماد لان به واقع  
موقع الحال فهو ما ول باسم الفاعل قال ابن مالك ففقت الحال  
معرفة لانها المصدر الاول من ان وصلتها وهو خلوهم مثلا لتاويلها

بالنكر انتهى يعني اسم الفاعل كما قال والتاويل خالين عن زبي ويجازي  
من بدل واما قول ابن جزي والصلوات ان ما وصلتها نصب على  
الاستثناء انتصابا غير في قوله جاني القوم غير زيد لان ما وصلتها  
في تقدير اسم فيه معنى الاكمان غير ان كان فغلط لان معنى الاستثناء  
قائم بما بعد اي بما بعد ما وصلتها لهما والمنصوب على معنى كالا  
لا يليق ذلك المعنى بغير اي ان يكون قائما بغير فاذا كان زيد في  
ما عدا زيد هو القائم به معنى الاستثناء ليرى ان يكون غيره منصوبا  
على بل يكون هو المنصوب عليه وقياس ما عدا على غير قياس مع الفارق  
لان ما عدا لا يرفع لها الفعل كما يرفع لغير القاع **قاعدة ٣**  
الثامنة كثيرا ما يغتفر في التواني ما لا يغتفر في الاوائل اي يجوز  
في الثاني ما لا يجوز في الاول فخرج نك كل شاة ومثلهما بدمهم  
السجدة بنج المملة وسكون البحر اسم للذكر والانثى من ولد الصنان  
والعز ساعة وصنعه قاله الجوهري وقال في القاموس السجدة والرساة  
ما كان واي فتى هجما انت وجارها هو مصراع من الطويل لم اتف له  
على قامة وقابل وفق مضاف الى هجما وهي بالمد هنا غير منصرفه  
ونقص الحرب وجارها بالجر عطف على فتى ورب رجل والحقه وان  
نشا نزل عليهم من السماء اية فظلمت ولا يجوز ابتداء كل شاة  
ولارب احية ولا اي جاراها ولا يجوز ان يغمر زيد قام غمر في الاصح  
الا في ضرورة الشعر كقوله ان يسموا سبة طاروا بها فزجا مي  
وما يسموا من صالح دفتوا هو من اول البسيط وقابله فعتت بن ام  
صاحب من شعراء الخماسة وبعد ضم اذا سموا خيرا ذكرت به وان  
ذكرت بشر عندهم اذ نوا جهلا علينا وجينا من عدوهم فبست  
للثلاثان الجهل والجهن قال في الصحاح يقال صار عليه هذا الا  
سبه اي بالضم اي عار السب به ورجل سبه اي ليسه الناس وسبته  
اي سب الناس ومعنى طاروا بها كثروها في الناس واذا عوها وفرحها  
مفعول لاجله ومعنى اي من جهتي تحت لسبه وروي بول متى عنى وضم  
جهو مبتدأ مقترن اي قم ضم واذا نوا بكر المجرع معناه استمعوا وجهلا  
وجينا عن الاعدا وقدر الجلال الجمعون جهلا وجينا ولا دليل على  
تقدير الاستفهام فتامل والجهن ضد الجماعة بضم الموحدة وسكونها  
وقد وقع في البيت وفيه من انواع البدع التوسيع وهو ختم الكتاب  
بمثنى يغمر دين وما ذكره الصم من عدم الجواز في الاصح وهو ما عليه



الجمهور وذهب الفراء الى عدم اختصاصه بالشعر وجرى يانه في الشعر  
 واختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يعم ليلة القدر ايمانا  
 واحتسابا يغفر له ما تقدم من ذنبه **اذ لا تختص كل واي الى معرفة**  
**مفردة كما ان اسم التفصيل كذلك** لا يضاف الى مفردة معرفة وقد استشكل  
 ذلك بانه قد تقدم في بحث كل انها اذا اضيفت الى التكررة كانت لعموم  
 الافراد واذا اضيفت الى معرفة كانت لعموم اجزاء فرد واحد وهو ما  
 اضيفت اليه نحو اكلت كل رقيق وكل الرقيق اي كل جزء جزء منه  
 فاهذا القول صحت نعم كل سخلها بدرهم يمنع ابتداء لافضائية الى خلاف  
 المراد اذ المقصود افادة ان كل سخله وفرد من سخل الشاة بدرهم لان  
 مجموع اجزاء السخل الواحدة بدرهم لكنهم اغتفوا ذلك في حال  
 التبعية حيث قالوا كل شاة وسخلها بالظهور ان المراد كل شاة وسخله  
 من سخلها بدرهم **ولا تجزئ الا التكررات ولا تكون في التثنية**  
**الشرطان رعا والجواب ما صنفنا** وقد عرفت ان الجمهور على ذلك قال  
 الشارح واي فائدة لهذا القول بعد تصريحه بانه لا يجوز ان تعمز زيد  
 قام عمرو الذي الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف  
 ولا يجوز خفضه بالعطف على المضاف اليه لاداية الى العطف على  
 معولي عاملين مختلفين وهو في مثله يمنع على الصحيح **وقال الشاعر**  
**ان يركبوا فركوب الخيل عاداتا او ينزلوا فانا محشم نزل هو من**  
 اول البسيط من قصيدة لاعمري ميمونة مشهورة والمعنى بعضهم بالسبع  
 المعلقات مطلعها ودع هريرة ان المركب من سخل وهل يطوق دواعي  
 ايها الرجل وقد استشهد النحاة والبيانون بعد من ابيات هذه  
 هذه القصيدة والنزل بضم النون والزاي جمع نازل بجازل ونزل  
 بالموحدة والزاي المضمومين نزل عليه في القاموس وهم **نادره**  
 حكى الاعمري في شرح ديوان الاعمري قال وجدت على ظهر كتاب  
 المجاز لابي عبيدة بخط ابي عسان ربيع برسل المعروف بزيادة صاحب  
 ابي عبيدة وجد ثابته السكري يرفعه الى الاعمري قال خرجت اريد  
 قيس بن معدى كعب بنحصر موت فضلت في اوائل ايام من البر لا تني  
 لمران سكت ذلك الطريق واصابني مطر فرميت بقمي كل قمرى اريد  
 مكانا لليلة فوقف عيني على جنا من شعر فقصدت نحوه فاذا  
 انا الشيخ على باب الجنا فسلمت فرد على السلام وادخل ناقتي الى البيت  
 الى جانب الذي كان جالسا على بابيه وقال احطط رحلك واسترح

ان يركبوا فركوب الخيل عاداتا او ينزلوا فانا محشم نزل هو من  
 اول البسيط من قصيدة لاعمري ميمونة مشهورة والمعنى بعضهم بالسبع  
 المعلقات مطلعها ودع هريرة ان المركب من سخل وهل يطوق دواعي  
 ايها الرجل وقد استشهد النحاة والبيانون بعد من ابيات هذه  
 هذه القصيدة والنزل بضم النون والزاي جمع نازل بجازل ونزل  
 بالموحدة والزاي المضمومين نزل عليه في القاموس وهم نادره  
 حكى الاعمري في شرح ديوان الاعمري قال وجدت على ظهر كتاب  
 المجاز لابي عبيدة بخط ابي عسان ربيع برسل المعروف بزيادة صاحب  
 ابي عبيدة وجد ثابته السكري يرفعه الى الاعمري قال خرجت اريد  
 قيس بن معدى كعب بنحصر موت فضلت في اوائل ايام من البر لا تني  
 لمران سكت ذلك الطريق واصابني مطر فرميت بقمي كل قمرى اريد  
 مكانا لليلة فوقف عيني على جنا من شعر فقصدت نحوه فاذا  
 انا الشيخ على باب الجنا فسلمت فرد على السلام وادخل ناقتي الى البيت  
 الى جانب الذي كان جالسا على بابيه وقال احطط رحلك واسترح

خططت

خططت رجلي وجاني بشي فجلست عليه ثم قال لي من تكون وابن يقصد  
 قلت انا الاعمري قال حيا كذا يدان ترمي قلت اريد نفسي بن معدى كعب  
 قال اظنك قديم حتى بشعر قلت نعم قال انشدني فابتدأت انشد  
 قولي رحلت سمعت غدوه اجالها عصبي عليك فاقول بوالها فقال  
 حسن لهذه القصيدة بك قلت نعم وما كنت انشدني الامية واحدا  
 منها فقال من سميت التي تشبه بها فقلت لا اعرفها ولكنه اسم التي في  
 روعي فتادي يا سميه اخبرني فاذا اجاريد خاسيه قد خرجت فقال  
 ما تشا يا ابت فقال انشدني عمك قصيد في التي مخرجت بها فترى عيني  
 كوي وشيبت بك في اولها فان رفعت فانشدها من اولها الى اخرها  
 ما خرجت منها حرفا واحدا فلما اتمتها قال انصت في فانصت ثم قال  
 هل قلت شيئا غير هذه قلت نعم كان بيتي وبين ابن عم لي يقال له دريد  
 ابن مسهر وبكنا ابا ثابت كحما كما يكون بين بني العم فاجاني وهو  
 فاحتمت فقلت فيه قلت قصيدة اولها ودع هريرة ان المركب  
 من سخل وهل يطوق دواعي ايها الرجل فانشدني بيتا فقال حسبت  
 ثم قال من هريرة التي تشيب بها فقلت لا اعرفها وسيلها سبيل  
 التي قبلها فتادي يا هريرة فاذا اجاريد قريبة السن من الاولى فقال  
 انشدني عمك قصيد في التي هومت بها ابا ثابت يزيد بن مسهر فانشدني  
 من اولها الى اخرها ما خرجت منها حرفا واحدا فسقط في يدي وحتوت  
 فلما راى ما نزل في قال كيف ربح وعك ايا بصيوانا هاجيك كل من  
 او يا ساندني التي على لسانك الشعر فسكنت نفسي ورجعت الى فقلت  
 له دلني على الطريق فدلى عليه واراني سمعت مقصدي وقال لا تبع  
 يمينا ولا شمالا حتى تقع ببلاذقيس وقد روى مثل ذلك او قريب  
 منه وكعب منه في غزوه بسند الى جرير بن عبد الله البجلي قال سافرت  
 في الجاهلية فاقبلت ليلة على جبري اريد ان اسقيه ماء ففعلت راود  
 ان يتقدم فلم يفعل فدوت من الماء ففعلته ثم ايتت الماء فاذا  
 قوم مشوهون عند الماء ففعلت فيمينا انا عندهم اذا قام رجل  
 انشد تشوها منهم فقالوا هذا ساعر ثم قالوا يا ابا فلان انشد  
 هذا انا انه صيف فانشد ودع هريرة ان المركب من سخل فواته  
 ما خرج منها بيتا فقلت من يقول هذه قال انا افولها قلت لولا ما  
 تقول لا خبرتك ان اعمري بن قيس بن ثعلبة انشدنيها عام اول  
 بجران قال انك صادق انا الذي القيتها على لسانك وانا محملها ضاع



شعري شاعر وضعه عند ميمون قيس والله اعلم فقال **يونس اراد اوانتم  
 تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط مع ان جملة الشرط**  
 لا تكون الفعلية فعطف الاسمية عليها القاعدة انه يغتفر في التوازي  
 ما لا يغتفر في الاوابل وينبغي جواز مثل ذلك بلا اعتذار عند الكوفيين  
 والاخفش يجوزونهم وقرع الاسمية بعد اداة الشرط وقد تقدم  
 الكلام على ذلك في الباب الخامس في النوع السابع من الجهة السادسة  
**وجعل ميبويه ذلك من العطف على التوهم قال وكان قال اتركبون**  
**فذلك عاده تانا او تنزلون فحين مع وفون بذلك وتقولون من رحت**  
**برجل قايما نواه لا قاعد من بالاصمار والوصف سببي جار على من هو**  
**لهما وله الامر في الثاني ويشتق قائمان لا قاعد نواه على اعمال الثاني**  
**وربط الاول بالمعنى اذ لا يكتفى بالربط المعنوي في مثله وقد تقدم**  
**القول فيه القاع** **في التاسعة انهم يتوسعون في الظرف**  
**والجار والمجرور وما لا يتوسعون في غيرها فذلك فصلوا بها ما جئ**  
**لا يجوز الفصل بغيرها وذلك انهم فصلوا بها الفعل الناقص من معوله**  
**عفو كان في الدار او عندك زيد جالسا ففصل بين كان ومعولها**  
**بالظرف والجار والمجرور وهذا هو مذهب جمهور البصريين والقائمين**  
**السراج وابو علي ومن تبعهم يقولون يجوز ان يلى كان واخوانها غير**  
**الظرف وبشبهه مع اتصال العامل بخوكان زيد طعناك ياكل زيد**  
**ولا يخبرونه مع انفصال العامل عن معوله عوطا منك زيد ياكل**  
**واجاز الكوفيون ذلك مطلقا منسكا بقول الشاعر فاصبحوا والنوى**  
**على معربهم وليس كل النوى يلقى الساكنين وقول الراجز قناقود هذا**  
**جون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا والماتعون بقدرهون**  
**ضمير الشأن في الفعل الناقص فلا يكون معول الخبر قد وليه وانما**  
**المقدم معول خبر المبتدا وهي ايضا مسئلة خلاف قال الشاعر وانما**  
**اقول استدلال الكوفيون بالبيت غير متواتر لعدم صلاحية الساكنين**  
**ان يكون اسم ليس اذ لو كان كذلك لوجب ان يقال يلقون وانما هو**  
**فاعل ملحق وكل مفعوله واسم ليس ضمير شان والفعلية خبرها وفصلوا**  
**بها ايضا فعل التخي من التخي منه عو ما الحسن في الفيحاء لفتاء**  
**زيد وما اثبت تحت الرب زيد وفصلوا بها بين الخرف والناحية**  
**ومشى خذ عفو قوله فلا تلحقني فيها فان محمها الحاك مصاب القلب**  
**جم بلا يله هو من ثاني الطويل من ابيات الكتاب ولم يسم قايله ولا**

تلق

تلقى لا تلحق يقال لحاه يلحاه اذ الامة وعدله وضمير فيها المحجوب  
 والجيم بفتح الجيم وتشديد الميم الكثير اي عظيم كثير بلا يله اي  
 وسواسه جمع بليله بضم الموحدين وهي الوسوسة وتجيها متعالت  
 بمصا ب فهو معول خبر ان قدم على اسمها **وبين الاستفهام والقول**  
**الجاري مجرى الظن في نصيبه الجرين ونوفرت فيه بان هذا الفصل**  
**ليس منوطا بالظرف وبشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما**  
**فقد جاوز الفصل باخذ المفعولين ايضا فن عليه في التسهيل كقوليه**  
**اجمها لا تقول بني لوى لعرايكن ام ميمها لينا كقوله ابعده بعد لقول**  
**الارجامعه هو صدر بيت من ثاني البسيط عجزه شلى هم امره وامر البعد**  
**محتوما ولم يسم قايله والشمل بفتح الشين المجر وسكون الميم قال في الصحاح**  
**جمع الله شمله اي ما تشئت من امره وفرقا الله شمله اي ما اجتمع من امره**  
**والمحتوم محما ميمه المفعول الموجب وهذا حتم اي امر لازم ولا يخفى**  
**ما بين بعد وبعد من الجنس المحرف والقول هنا ظن اجتماع شروط**  
**وما بعده منصوبا وقد فصل بينه وبين الاستفهام بالظرف توسعا**  
**وبين المضاف وحرف المجرور مجرورها وبين اذا الجزائية ولن و**  
**منصوبها محو هذا غلام والله زيد واشتر بته بوالله درهم**  
**بالجر في زيد ودرهم وفصل القسم بين الجار والمجرور وقوله اذ**  
**والله نرهم محروب هو صدر بيت من اول الوافر عجزه يشيب**  
**الطفل من قبل المشيب قيل انه لحسان ابن ثابت شاعر رسول الله**  
**صلى الله عليه وسلم فقد فصل بين اذ والفعل المنصوب بالقسم وقوله**  
**لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واستند اليها تقدم**  
**الكلام على هذا البيت في بحث لما من حرف اللام من الباب الاول وقد**  
**فصل بين لن والفعل ومنصوبها بما الزمانية وصلتها ولها حكم**  
**الظرف وقدموها اي الظرف والمجرور حال كونها خيرا من على الاسم**  
**في باب ان مع ان خبر هذا الباب لا يتقدم على اسم نحو ان في ذلك**  
**لعبرة ان لدينا الكالا وحيمما وقدموها معولين للخبر في باب ما**  
**العامل عمل ليس مع بفاعلهما مع ماني الدار زيد جالسا وقوله فاكل**  
**حين من توالي موايتا هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره باهية حزم**  
**لذوان كنت امنا ويروي من توالي مواليا ولم اقف على تسمية قايله**  
**والوالتى الموافق والتوالي الناصر والعاصد فان كان المعول غيرهما**  
**اي غير الظرف والمجرور وقدم بطل عمل ما خلا لا بن كيسان كقوله**



وما كل من وافى معنى **انا عارف** هو عجز بيت من ثاني الطويل صدره وقالوا عرفنا  
 المنزل من معنى وقايله مزاحم من المثلث العقيلي ساعرا سلامي قال في الاغاني  
 كان في من جريرو والفرزدق وكان جريرو يصفه ونقرطه ويقدمه ويعرفها  
 امر من التعرف وهو تطلب المعرفة يقال تعرفت ما عند فلان اي  
 تطلبت حتى عرفت يريد ان اجتمع بحبوبته في الحج ثم فقد هافنا  
 عنها فقالوا له بطلها وسيل عنها في المنزل من معنى وهي بيوت اهل الموسم  
 ومواطن الحاج فقال انا لا اعرف كل من امتى معنى ووافها يريد بذلك  
 التعمية على وشاته ويرى كل بالنصب وبالرفع على نية الماء كان قال  
 انا عارف والمنزل منصوب على اسقاط الحار توسعا اي في المنزل وليس  
 منازل لانه مختص فلا ينصب على الظرفية فهو بها ايضا **ومعول**  
**لصلة ال** والاصل ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول **عزو** **وكا** **نوا**  
**فيه من المزاكين في قول** قال ابن مائة وقد كثرت ذلك فيما جزم نحو  
 الايام المذكورة وقوله الى لكالن الناصحين الى لعلكم من القائلين وانا على  
 ذلكم من الشاهدين وقل في غيرها وقد مضت هذه المسئلة والكلام عليها  
 مستوفى في المثال السادس من الجهة الثانية في الباب الخامس وقدموها  
 ايضا على الفعل المتقنى عما في حق قوله **وخن عن فضلك ما استغنينا**  
 وقد تقدم الكلام عليه ايضا في فصل اذا من حرف الاضمار الباب الاول  
**قبل** وقدموها على ان المشددة نفسها معول اي حال كون المقدم ظرفا  
 كان **رامعولا** **بخبرها في نحو** **اما بعد** **قاني** **افعل** **كذا** **وكذا** **لا** **لترليم**  
 الفصل **اما** **والعائش** ما في خبر الفاعل لها الصدر مفتوح في  
 الظرف **فقد** **وقوله** **اباخراسة** **اما انت** **ذا** **افرقان** **قومي** **لم** **ياكلهم**  
**الصنيع** وقد مر انشاء هذا البيت مرتين في حرف الالف المفردة من  
 باب الالف مرة في فصل ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون ومرة  
 في فصل اما بالفتح والنشوي ومرة الكلام عليه بما ان شئت فراجع  
 وقدموها على العامل المعقوى وهو لصيغة لا يتقدم معول عليه  
 في قولهم اكل يوم لك ثوب **واقول** **اما** **مسئلة** **اما** **فاعلا** **ان** **اذ** **اتلا**  
 ظرف ولم يل القاملا يمنع تقدم معول عليه نحو **اما في الدار** **او عندك**  
**فتر** **تدجالت** **جا** **كونه** **اي** **كونه** **ذلك** **الظرف** **التالي** **معولا** **لما** **اولما**  
**تعد** **القافان** **تلا** **القاملا** **لا** **يتقدم** **عليه** **معولا** **نحو** **اما** **وقد** **اول** **اليوم**  
**قاني** **ضارب** **فان** **معولا** **ان** **هذه** **لا** **يتقدم** **عليها** **فضلا** **عن** **معول** **لها**  
 فالعامل عندنا في **اما** **فتصح** **مسئلة** **الظرف** **فقط** **ولا** **يصح** **مسئلة**

زيد لان الظروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد يجوز **مسئلة**  
**الظرفان** **وجهم** **احدهما** **اعمال** **لحرف** **والآخر** **اعمال** **ما** **بعد** **الظرف**  
 ذلك **ومسئلة** **المفعول** **به** **من** **جهة** **اعمال** **ما** **بعد** **الفاء** **دوت**  
 جهة اعمال الحرف لهما محل وفاق **واحي** **على** **تجويز** **اعمال** **ما** **بعد** **الفاء**  
**بان** **اما** **وضعت** **على** **ان** **ما** **بعد** **فاجوابها** **يتقدم** **بعضه** **فاصل**  
**بينها** **وبين** **اما** **وقد** **تقدم** **عجز** **المفعول** **في** **ذلك** **كله** **في** **الباب** **الاول**  
 في بحث اما من حرف الالف **وجوزع** **بعضهم** **في** **الظرف** **للتوسع** **فيه**  
**دون** **المفعول** **به** **واما** **قوله** **اما** **انت** **ذا** **انفر** **فليس** **المعنى** **فيه**  
 على تعلقه بما بعد القابل هو متعلق بتعلق المفعول لاجله **يفعل**  
**محدوف** **والنقد** **في** **هذا** **الحرف** **على** **اي** **لا** **يجل** **كونك** **ذا** **انفر** **فحزت**  
 على فلا يكون البيت من مثل هذه القاعدة **واها** **المسئلة** **الاخي**  
 وهي مسئلة تقدم الظرف على عامله المعنوي **من** **اجاز** **زيد** **جالسا**  
**في** **الدار** **لم** **يكن** **ذلكم** **عند** **مختصا** **بالظرف** **للتجويز** **ذلك** **في** **الحال**  
 وهذا سادة الى الاعتراض على من قال بان تقدم الظرف وشبهه  
 على العامل المعنوي للاستساع فيهما فاعفرو ونقد بزه اعلم قالوا  
 من يدجالت في الدار فقد هو الحال على العامل المعنوي والحال معول  
 غير ظرف ولا شبهه به فان اختصاص ذلك بالظرف نعم قد يقال كون  
 الحال في الشبيه بالظرف سهل الحال في مائيا ما وفيه كفاك الشارح  
 نظرم وجهين احدهما ان مدعى الاختصاص بنى قوله هذا على ما هو  
 الراجح من امتناع تقديم الحال على عاملها المعنوي والثاني انه اذا سلم  
 ورود هذا فهو مردعينه على المصنف بان الفصل بين الناقص ومعول  
 بالظرف والحجور من باب الاستساع فيقال قد اجاز قوم الفصل بغيرها  
 فالحجورون يختص عندهم الفصل بالظرف وشبهه وتحقيق مسئلة  
 الحال ان العامل ان كان معنويا يفهم من لفظ خاص بل كالاتي فالاصح  
 انه لا يعمل في الحال فيمنع نحو **يدجالت** **في** **الدار** **لان** **الاتي** **لا** **يعمل**  
 في الحال وان كان معنويا فهم من لفظ خاص به كالشبيه والنداء والخطاب  
 والاستقرار المفهومه من هاء التثنية وحرف النداء واسم الاستشارة  
 والجار والمجرور والظرف جاز ان يعمل وتسمية الخوي لها بالعوامل  
 المعنوية لكونها ثابت من باب الفعل في معناه **القاعدة**  
**العاشرة** **من** **فوق** **الكلام** **وصوبه** **القلب** **وهو** **جعل** **احد** **اجزاء**  
 الكلام مكان الآخر مكانه وهو ضربان الاول ان يكون الراعي



الى اعتباره من جهة اللفظ بان كانت صحة اللفظ متوقفة عليه في افا  
المعنى فتكون المعنى تابعا للفظ كما اذا وقعت النكرة موقع ما هو  
مبتدأ والعرفه موقع ما هو خبر ونحو قوله ولا يكون موقف منك الودا  
والمراد لا تلك موقفك الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي الى  
اعتباره من جهة المعنى ليتوقف صحة المعنى عليه ويكون اللفظ تابعا له  
عرضت الدافعة على المعنى والمراد عرضت المعنى على الدافعة لان المعروض عليه  
ما يكون له ادراك يعيل به الى المعروض او يرغب عنه كمنه لما كانت العادة  
الايتان بالمعروض الى المعروض عليه وهما الامر بالعكس قلبوا الكلام رعا  
لهذا الاعتبار والغلب بنوعيه قبله السكاكى مطلقا وقال انه  
ما يورث الكلام ملاحدة ويجمع عليه كمال البلاغة وامن الالباس  
وما في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غير مطلقة  
قال صاحب التلخيص والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا بعنى غير  
الغلب الذي جعله السكاكى من اللطائف فكل كقولك ومهمه مخبر  
ارجاوه كما لو كان ارضه سماوه اي لو انها فالمراد الاخير من باب  
القلب والمعنى كان سمايلون ارضه فغلب المبالغة كاشعاره  
بان لون السماء قد بلغ من الغيرة الى حيث يشبه به لون الارض  
في الغيرة ولا يخفى ما في عكس التشبيه من المبالغة وان لم يتضمن ذلك  
رد لان النزول عن مقتضى الظاهر من غير نكته خروج عن تطبيق  
الكلام لمقتضى الحال كقولك نصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما  
طيفت بالقدح الساعا وسياى الكلام عليه **كقول حسنان تقضى الله**  
**كان يسميه من بيت راس يكون من اجابا عسل وماء هو من اول الوافر**  
من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرى بها على بعض شعراء  
لجاهلية والسببه بالهمز الجزه المشقوة للرب وما المحولة من بلو الى الله  
وبنى سببه بالماء لا غير على ما صرح به الجوهرى وبقه التفتازلى في شرح  
الفتاح ويروى سلافة بل سببه والسلافة والسلاف رظم الممالة  
فهما ما سالى في عصر العنب قبل ان ينحصر ويشتوي الحرسلافة وسلافا  
وبسببه راس في يد الشمام استهوت بجودة الخمر وخر كان في البيت  
بعد على انبائها او طمغ من الفتاح همص اجتنا والعنق مجناني  
تاينها مشدده الطري وهمصت الغصن وبالعنق وهمصت مشددا  
اجتوت راسه فاملت اليك شبه ريعها بحر موجت بعسل او بطمغ  
فتاح طري كره اجناوه من الشرح كمال النجدة ولطافته **فمن نصب**

المزاج ومعلوم ان قوله عسل وماء مرفوعان **فجعل المعنى المرفوعا**  
**الاسم** فقلت ما هو حق هذا الباب وهذا مبني على انه لا يجب  
بالمعنى من النكرة في باب واجازة تكليفهم بشرط ان تكون النكرة  
صفة محضة فيجوز كان رجل اخاك ويمتنع كان قائم اخاك **وقاوله**  
**الفارسى على ان انتصاب المزاج** ليس على خبرية كان بل على الظرفية  
**المجازية** اي يكون عسل فاما عند مزاجها وتكون تامة **والاولى**  
**من رفع المزاج ونصب العسل وقدرى** كذا **كذلك ايضا** اي يرفع  
مزاجها ونصب عسل فارتفع **ماء** بتقدير **وخالطها** ما فتكون  
فاعل فعل محذوف تقديره المقام **ويروى برقع** اي يرفع المشقة  
**على اضمار الشان** اي على ان تكون شائبة والجملة الاسمية **المزاج لما قولك**  
**ابن اسد ان كان من ادم** ولا اضمار لضمير الشان **فخطا اذ لا يزداد بلفظ**  
**المضارع** بفتحة **ولا ضمير** الى **دعوى** **ذ** كذا **وقد قيل** يزيادها  
بلفظ المضارع في قول قاطع بنت اسد بن هاشم **على بن علي بن ابي طالب**  
**يوقض ليها عسل** بن ابي طالب انت تكون ما جد بنيل وحمل على  
الشدة وذو وانما ترد بلفظ المضارع لان حال المضارع يباقي  
الزيادة لا ترجى في اوله لحد لمرور ليدل على مقصوده ففي القول  
بن زيادته يفتى لهذا العرض **وقوله روية** ومهمه صغيرة **ارجاوه**  
**كان لون ارضه سماوه** اي كان لون سمايه لغيرة **الوزن ارضه**  
**فكسر التشبيه** مبالغة اي مبالغة في وصف لون السماء  
بالغيرة حتى كانا اصل فيها **وحذف المضاف** من الخبر لان التقدير  
**لون سمايه** وهذا بيتان من مشطور الرجز اوبيت واحد مصرع  
والمهمه المفاضة والمغيرة المثلونه بلون الغبار والارجا يا لمسى  
النواحي والاطراف جميع رجايا القصر واد تقاى ارجاوه بخبره **وقال**  
**فان انت لا تحبني في عجبك فلا تهيبك ان تقدم** ما هو من ذلك الثغاب  
من قصيدة للفرزدق ولرب وقد تقدم الكلام في اوائل الكتاب على بعض  
ايبائها والمجدة تطلق على الشدة وعلى القتال وعلى الهول والفرع كذا في  
القاموس وكما هاتبا في البيت والتهيب الخوف والفعل بالمشاء التحية  
سندا الى ان يقدم اي يحفظك الاقدام والمراد لا تحفظ انت الاقدام  
على ملاقة العدو والدخول في الحرب **اي فلا تهيبا** يعني ان اصل  
التركيب **فلا تهيبك** اي لا تحفظ تلك المجدة فقلب الكلام واستند الفعل  
اليها معبرا عنها بالاقدام واوقعه على مخاطب **وقال ابن مقبل ضللا**



تسمى الرواة اركبها اذا اجتأوبت الاصدار بالسحر هو من اول البسط  
وتسمى في فعل من رزق محذوف من اوله احدى ثائنه والاصل تسمى  
والمواضع بضم اوله المعان والاصدا جمع صدى وهو هنا ذكر اليوم او طائر  
صغير يصير بالليل ويغفر قفزا اي شرب في الناس برؤية الخدب واما  
هو الصدى واما الخدب فاصغر من الصدى والسحر الزم قبل الصبح  
يسير اي ولا يقرب فقلب وجعل للفعل فاعلا والفاعل معقول  
وقال كعب هو ابن زهير الصبي من قصيدة بانت سعاد التي امتدح النبي  
صلي الله عليه وسلم وقد تلفع بالقور العسا قبل عجز بيت من ثاني البسط  
صدره كان اوب ذراعها اذا حرقق الاوب الرجوع وزنا ومعنى ومثله  
في المعنى الاياب ويجوز ان يكون بمعنى سرعة تغليب اليمين والرجلين  
في السير يقال منه ناقة او وب على فعول وعينه واو وهو في الصحاح  
يتمزق في كالمص في شرح بانت وهو سبهو والادب مصدر مضاف  
الى فاعله واذا عرفت كناية عن وقت الهاجرة اي كان رجوع يديها  
او سرعة تغليب يديها وقت اشتداد الحر والمشي به مذكور في البيت  
من هذا البيت وهو قوله دراعا عيطل نصف اي اوب ذراعي عيطل  
وهي الطويلة وفي القاموس الطويلة العنق في حسن جسم والنصف التي  
بين الشابة والكهله في البيت العيب المعروف بالضمين وهو انقار  
البيت الى ما يليه انقارا لازما وتلفع اشتمل من اللقاع كتلف من  
الحفاف وتنقيع من النقاب واللغاع ما يتلفع به اي يلتحف به القور  
جمع قاره وهو الجبل الصغير والعسا قبل اسم لا واصل السراب  
بالمهله وقال المصنف في شرح بانت سعاد السراب وهو قوله قال الخوري  
والتلفع الاشتغال وجملة قد تلفع حاله بالواو في البيت الفلب كما  
تري لان المعنى ان السراب صار للاكم بمنزلة اللغاع وكان حق  
التركيب وقد تلفعت القور بالعسا قبل فقلب وقوله عرو  
ابن الورق هو بيت بنفسه بنفسى ومالى وما لوكت الاما طبق  
هو من اول الوافر والقلب فيه واضح اذ المراد قد دبت نفسه بنفسى  
ومالى ثم البيت قايلا وما لوكت الاما طبق يقال الويت الشئ الوا  
والواضعتين وبشدد بالواو اي ما تركته لكنه ضمن معنى المخ  
والاعطاء فعدى الى اثنين والمعنى ما امنحك الاما طبق واقدار  
عليه وقال الجلال الاولو التخصيص يقال آلى في الامر بالوهم ضمن  
معنى منع فعدي تعديته لقول افديك بنفسى ومالى وما امنحك

الاما طبق منعه اي لا افذر ان امنحك فد نفسى ومالى لا ينجو  
عليه وقول القطامي هو بضم القاف فلما ان جرى سمن عليها كما  
طنت به القدر السباع هو من اول الوافر ايضا والبيت في وصف  
فاقه بالسمن بوليل قوله فلما ان مضت سبتان عنها وصارت حقه  
تغول الجذاعا عرفت ما يرى البصر فيها فالسنا عليها ان بتاعا اي  
ان لا يتبع فحذف لا وجواب لما قوله بعد امرت بها الرجال  
ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا والسمن كسب ضد الهزال  
وصحفه اعطهم بالسمن يفتح السين وسكون الميم فاضطر الى ان قال  
شبه شربا كثيرا عليه سمن بالقصر الذي طين بالسياع فاعجب  
والفدن يفتحين القصر والسياع بكسر الميم الطين والقلب  
واضح لان القصر بطين بالسياع ووزن العكس وقد عرفت ان صاحب  
التخمين مثل به للقلب الخالي عن نكتة واعترض بان لا ينسمل خلو  
من نكتة فانه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا ينضمير قولنا  
كما طنت الفدن بالسياع لا يمامه ان السياع قد بلغ من الحظ  
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسياع  
بالنسبة الى الفدن ويروي كما طنت بالقدن السياع قال الهب  
السكي كن امرأته في الصحاح للجوهري وحلبة المحاضرة للمخاض  
والتوسعة لابن السكيت وكذا اورد جارا لله في اساس البلاغة  
وقال سيع الجوار طلاء بالسياع وهو الطين والجص وحكم بانه على  
هذه الرواية من القلب ايضا لان مراده تشبيه جرمان السمن في اعضا  
هذه الناقة على السوية واخذ كل عنون منها حقه بنطين الفدن  
بالسياع من حيث انه تراعى فيه السوية سطره او بنطين الفدن  
بالسياع وجعل السياع له كالبطانة للشوب وفي هذا التشبيه  
اشارة الى ضخامة هذه الناقة وعلوها وقد توفش في الوجه الثاني  
بانه يجوز ان يريد ان جعل القصر بطانة للطين لانه داخله فلا  
وكل ما كان طهارة لغيره كان الغير بطانة له وذكر الشارح ان وقف  
على بيت القطامي هذا في نسخة صحيحة بالفظ فلما ان جرى عسسى  
عليها ونقل عن الصحاح انه بالضم التميم القديم ومنه في الكلام اذلت  
القلنسوة في راسي والخاتم في الاصبع لان القلنسوة والخاتم ظهران  
والرأس والاصبع مظهر وفان لكبه لما كان المناسب ان يترك  
بالمظهر ونحو الظرف والامرعة بالعكس قلبوا الكلام لهذا الاعتبار



وعرضت الناقة على الخوض وعرضت على الما قاله الجوهرى وجماعته  
منهم السكاكى والزنجشى وجعل من ذلك ويوم يعرض الذين كفروا  
على النار اى من القلب ما ذكره والاصل عرضت الخوض او الماء على الناقة  
ويوم يعرض النار على الذين كفروا والسر في ادعاء القلب في النار العرض  
لا بد وان يكون ممن يدرك وقد عرفت انه لما كان شأن المعرض  
ان يلقى به عند المعروض عليه وكان الامر هنا بالعكس قلبا ورعاية  
لهذا الاعتبار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن سحاق السكيت ان  
عرضت الخوض على الناقة مقلوب عكس ما عليه الجهور والمقارنة كما يقال  
عرضت الضيف على الري لا يقال عرضت الناقة على الخوض الا على القلب  
وقال اخر لا قلب في واحد منهما لان العرض امر نسبي يصح اسناده  
لكل من الناقة والخوض واختاره ابو جيان ورد على قول الزنجشى  
في الآية اراد قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فانه قيل  
تعد نقل كلام الزنجشى لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح  
انه ضروري واذا كان المعنى صحيحا ودفعه فالماثل عليه وليس قوله  
عرضت الناقة على الخوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة على  
الخوض وعرض الخوض على الناقة صحيحان وناقشه عليه اهل السكاكى  
بان الزنجشى لم ينفرد بجعل عرضت الناقة على الخوض مقلوبا بل ذكره  
الجوهرى وغيره وحكمت ان العروض ليس له اختيار والاختيار انما  
هو للمعرض عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض الخوض على الناقة  
لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب  
لفظا وعرضا انما كان على النار ليس مقلوب لفظا للمعنى الذي اشرفنا  
اليه وهوان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار متفرقة  
فيهم وهم كالمتاع الذي يتعرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت  
للمارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والمجاني على السوط  
والنار لما كانت هي المنفرقة في العود قبل عرضت العود على النار  
قال وهذا الذي قلناه غير ما قاله شيخنا وغير ما قاله الزنجشى وحاله  
ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ فيه والذي في عرضت  
الناقة قلب لفظي وفيه شذوذ والحق ما قلناه هذا الكلام وهو  
حسن **ورغم بعضهم في قول المتنبي وعدلت اهل العشق حتى**  
**ذقتهم فنجيت كيف يموت من لا يعشق العذل بالمعنى الملامية**  
كالعذيل والاسم العذل بالتحريك واشتهر عرفا في الملامية على الحجة

ومنه العاذل والعذول ان اصله كيف لا يموت من يعشق اى هو  
متبع من حياة العاشق اذ لا معنى للتعجب من مات غير العاشق  
فان الموت تنعقد اسبابه كالحج ذلك من قال ومن لم يمت بالسيف  
مات بغيره تنعقد اسبابه والراء واخذ والصواب خلا فيه  
ولا وان لا قلب وان المراد انه صار يرى ان لا سبب للموت سوى  
العشق فهو يتعجب من مات من لا يعشق ويقال في كلامهم اذ اطلعت  
الجوزاء وانقلب العود في الحربا اى انقلب الحربا في العود الجوزا  
في برج السماء كذا في القاموس قال الشاعر واذا حلت الشمس لهذا  
البرج قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس طولها برج القوس وليس  
المراد من قصر الليل وطول النهار اذ حلت الشمس هذا البرج ابتداء قصر  
الليل وطول النهار ليشكل بان ابتداء قصر الليل وطول النهار انما هو  
اذ حلت الشمس برج الحمل اى بعد الاعتدال الربيعي بل تنامي قصر الليل  
وطول ووضوح ذلك لكل احد والى هذا المعنى جرح من قال  
**وصل الجيب جنانا المذرا سكتها** وهجر النار يصليني به النار  
فالشعر بالقوس امست وهي نازلة **ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا**  
اي ان لم يزره كان الليل طويلا وان زارم كان قصيرا ولحقه الاخر فقال  
ليلى وليلى نقي نومي اختلا فيهما **بالطول والطول ياطولن لواعثه لا**  
**يخود بالطول ليلى كلما غلت** **بالطول ليلى وان جادت به حشا**  
واللهووم من كلام ابن القاص في كتابه دلائل القبلة ان الجوزاء عدة  
كواكب وان العرب تسميها الجبار وتسميها بالملكك لانها في صورة الملك  
على كرسية وعلى راسه تاج والمعقبة منها واسمها وفوق الراس كواكب  
كثيرة مستديرة واسمها كالعقد من الطاق يسمى تاج الجوزاء عشر  
ثلاث كواكب بيض متناسقة في صدر الجوزاء عرضا وتسمى لطاق  
الجوزاء وتسمى بالعامه الميزان وتحتها ثلاث كواكب طولها تسعي  
الجوازي ويد الجوزاء كوكبان ازهران احدهما حمرة وهو مرمز للجوزا  
اذ ورجلا الجوزا احيال يد كوكبان بران نورهما مع نور البدين  
وجها الشري القصور وهما شعرتان احدهما هذه التي في الجوزا وهي  
التي ذكرها الله في كتابه فقال واندهورب الشعري لان نورها في الجاهلية  
عبروها يقال ان اول من عبدها من قريش ابو كسبة قال انها قطعت  
السماء عرضا ولم يقطعها بحجر عزها كذا في قصيدها وخالف قريش  
في تركها وتابعهم ولهذا التسمية التي صلى الله عليه وسلم اليه فكانوا يقولون



له ابن ابي كبشة لشبهه به في ترك الاوثان والشعري الاخرى هي العيمة  
وهي اقل نورانها تقابلها وبينهما الحجر وليست من نجوم الجوز بل من  
نجوم الاسد والعبور يعني كلب الجبار يمتد الجوز ثم كمن الجوز  
وهو اربعة كواكب غير مستوية التوزيع اسفل الجوز ثم عود الجوز  
وهي خمسة كواكب يمتد من العبور في الحجر يقال لها العذارى  
ثم المراد بطالع الجوز طلوعها بالبحر وهو زمان شدة الحر والحرارة  
بكر الحاء الممثلة وسكون الراد بعد ما يوجد فالف مدوده دابة اكبر  
من العطاء وتستقبل الشمس وقد ورعها كيف دارت وتتلون الوان  
بحر الشمس وهو كرام حنين والجمع حرايا والانبى حراية قال الجوهري  
في العطاء هي دويبة اكبر من الوزغة وانما كان اقتضائها في ذلك الوقت  
لانها دويبة ضعيفة لا تعظم لها فيحصل بقوة الحراية اشتدادها **وقال**  
**تخلب في قوله ثم في سلسلة ذريعتها اي طولها سبعون ذراعا**  
**بدر ابع الملك قاله ابن جريج** وقيل لا يعرف قدر الابعه تعالى فاستلوه  
**ان المعنى استلوه فيه سلسلة قلب الكلام** وقيل **ان منه اي من**  
**القلب** وكم من قرية اهلكناها اي جاهدنا استقامتنا فاهلكناها  
**ثم دى فتدلى اي ثم تدلى الرسول صلى الله عليه وسلم فدنا وقد مضى**  
**تاويلها** بنقد ير فعل الارادة ونقل الجوهري في فكان قاب قوسين  
**ان اضله قاي قوس** فقلب التنبيه والافراد في المضاف والمضاف  
اليه ففعل افراد المضاف اليه المضاف وتنبيه المضاف للمضاف اليه  
**وهو حسن ان نفس القاب بما بين مقتضى القوس** وسيفها اي  
**طوقه وله طرفان وله قايان** الا اذا فسر بالمقدور وقد مضى الكلام  
في ذلك ونظر هذا في قلب التنبيه والافراد في المضافين استنادا  
**الاحقر اي اذا احسن ابن عمر بعد استاءه فلست لمري فله محمود**  
**اي فلست لمري فله محمود** وهو من ثالث الطويل ولم اقف على تسمية  
قاييله **وقيل من القلب اذهب بكاني هذا الاية** وتامها فافقه  
الهم ثم تول عنهم فانظر ما ذا يرجعون والتولي هو الرجوع الى سليمان  
يتكلمون بقدر الكلام اذهب بكاني هذا فافقه الهم فانظر ما ذا يرجعون  
من القول ثم تول عنهم واجيب بان المعنى ثم تول عنهم الى مكان  
يقرب منهم ليكون ما يقولون يسمع منك فانظر ما ذا يرجعون  
وليس من القلب في شيء **وقيل في** فحيث عليكم ان المعنى فحيث  
**عننا** والحق ان لا قلب وحيث مضمون معنى حيث يدل على وفي تحقيق

**على انه لا قول الاية** **يمن جبريلى ان وصلتها وهم من عدنا** **فعل على ان**  
**المعنى تحقيق على باد خالها اي باد خال على باد المتكلم كما قرأنا في**  
**للتوافق القرائن** فلا على قلب على قرأته وانما القلب على قرائنهم وتوافق  
ذلك ان المعنى واجب على قول الحق فان وصلتها في قراءة نافع في محل  
الرفع بالابتداء وتحقيق خبره والجار والمجرور صلته هذا هو اصل  
ثم صار في قراءة الجماعة ضمير المتكلم مرفوعا صار مجرورا على وما  
كان مجرورا على صار مرفوعا وجاز لا من اليبس ولان ما لم يكن ففتحه  
لزم منه اولاد غان في الوصف والمعنى اية حق واجب على القول  
اي الكون انما قايله لا يرضى الا على ما طفا به **وقيل معنى جبريلى**  
**تعدى على او وضع على مكان البناء** لا فادة القايين كقولهم من بيت  
عن القوس وحيث على حالة جسة ويؤيد قراءة اي يا ايها **وقيل**  
**مفادته** **لشؤنا العصبية ان المعنى لتتو العصبية بها اي المشي**  
**لها متشاقله** فقلب واستند اليه من الى المقام وجر العصبية بالباء  
**وقيل الباء للتخدية** فهي بمعنى الهمزة والفعل المجرى بمعنى المزيد  
**اي لتتو العصبية اي تحملا** **بنا** **متشاقله** واختار هذا  
الوحيد ابو حيان وقال ان الصحيح وان الخليل وسبيويه والمفسر  
قالوا به وان معناه مروي عن ابن عباس والى صالح والسدي ونسب  
عليه صاحب مدارك التفسير **القاع** **الغاد** **بمعنى**  
**من ملج كلابهم تقارض اللفظين** ملج الكلام الاحاديث التي  
تستعمل منه ويستلطف اي بعد ملج طريفة واحدا ملج كثر في  
وعرفه والتقارض بالقاف تقاض من القوم استعير هذا لاجد  
كل واحد من اللفظين حكم الاخر **وان كان امثلة** **غايه حكم الذي**  
**في الاستثناء** بها وانما حكمها ان يكون طبقه نحو الاستثناء  
**القاعدون من المؤمنين** غير اولى الضرر فيمن نصب غيرا وهو  
نافع وابن عامر والكسائي فان نصبه على الاستثناء وقيل على الحال  
واما الرفع وهو قراءة الباقيين على نصفة للقاعدين وتري بالجر  
صفة للمؤمنين او بدلا منه واعطا الحكم غير في الوصف بها  
نحو لو كان فيها الحق الا الله لعنه الله اي غير الله فابعد الاصفة  
لما قبلها وحكمها ان تكون للاستثناء الثاني اعطاه المصدر  
حكم ما المصدرية في الامكان كقولهم ان تقرأ ان على اسماء ويجب كما  
منى السلام وان لا يشعر احدنا تقدم الكلام على هذا البيت في فصل



ان المفتوحة الساكنة النون **الشاهد في ان الاولى** فانها الناصبة  
وقد وقع الفعل بعد هاء رفوعا **وليس منخفضة من التثنية**  
واسمها ضمير الشأن **بدليل ان الثانية المعلقة عليها** فانها  
الناصبية قطعا قبل لامانح من عطف ان الناصبة وصلتها على  
ان المنخفضة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنع  
احد كما نقول عندي ان لا تنسب الى احد وان تحسن الى عدوك  
يرفع تنسب على ان ان المنخفضة ونصبه تحسن على انها المنخفضة  
مع ان لا يخفى ما في جعل ان معطوفة من التثنية واعتذر عنه  
بان المراد بالبدليل ما يفيد الظن والرجحان وليس المراد ان ذلك  
دليل من جهة امتناع عطف ان الناصبة وصلتها على ان المنخفضة  
وصلتها ومن جهة ان الظاهر ان الثانية من نوع الاولى والثانية  
ليست مخففة فكذلك الاولى **واعمال ما حملا على ان كما روي في قوله**  
**عليه الصلاة والسلام كما تكونون يولي عليكم ذكرا** **ابن الحاجب**  
**والمراد في الرواية كما تكونون** قبل عليه لاحاجة الى جعل ما  
ناصب حملا على اختتام ان ههنا فان فيه اثبات حكم له لم يثبت  
في غير هذا المحل بل الفصل مرفوع ويؤيد الرفع محذوفة وقد سمح  
ذلك نظما ونثرا قال الشاعر ابيت السدي وبتتني نواك  
وجهك بالعنبر والمسك لركي اي وبتتني نواك وخرج على  
ذلك ما روي عن ابي عمرو قالوا ساخران تظاهرا بتشد يد العطاء  
اي انهما ساخران تظاهرا في الخدع المتداودة تحت التآمر في  
العطاء وحذفت نون الرفع وفي الحديث لا تدخل الجنة حتى تؤمنوا  
ولا تؤمنوا حتى تجابوا تحذف النون من الفعلين المتعديين فعليه  
يخرج كما تكونون ان ثبتت ولا حاجة الى ارتكاب امر لم يثبت **والثالث**  
**اعطاء ان الشرطية حكم لوفي الالهة كما روي في الحديث**  
**فان لا تراه فانه يراك** وقد سبق في فصل لم يخرج حرف اللام من  
الباب الاول ان بعضهم خرج قوله كان لا تراه على اسرار ما يأت  
على انه جاء على لغة راء فاما دخل الجازم فكانت الهمزة للجزم  
ثم حذفت الالف لانها الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة  
الفلا ندراج ما قبلها ومثله آت في الحديث لكن يشكل عليه انه لو كان  
براه في الحديث من هذه اللغة لكن يقتضي الظاهر ان يقال فانه  
براك بهمة بعد الالف وكون احد الفعلين من لغة والاخر من اخرى

بعيد واعطاء لو حكم ان الشرطية في الجزم كقوله لو شاء طار به  
ذ ومبعه هو مصدر بيت من ثالث الرمل مجزؤه لاحق الاطال من  
ذ وحصل وقد تقدم الكلام عليه في لو من حرف اللام **ذكر الثاني**  
يعني الجزم بلو في البيت **ابن السجري** وقد مضى ان بعضهم عد الجزم  
لها لغة وخرجه غيره على انه جاء على لغة من يقول **شايست**  
**بالالف** من غير همزة ثم ابدلت الالف همزة على حذف قول بعضهم  
العالم ولما تم بالهمز ولو يبدل منه لا يجوز بحسب الشرطية في هذا  
الموضع لا متداخليا **وعا مضي** وانما تكون اذا كان الموضع اخيرا  
عالم يستقبل فالمعنى لو شاء **لهذا اي** وبانه لو من جواز بحسب الجوف  
المتروك مكان حرف المذكور **يقدر ايضا** بالبناء للجهول في تخرج  
الحديث السابق يعني حديث فان لا تراه فانه يراك **على ما ذكر**  
من هذا التقرير وهو يخرج **ما بين ما كان** اي يقع القبح في تحسن  
ان ما كان الحديث على اعطاء ان حكم لوفي الالهة اذ لا يصح حلول لو  
محل ان فيه لفتاد قولنا لو لا تراه فانه يراك اما معنى فلا تكلم  
المعنى المراد له دلالة لولا حينئذ على امتناع جوابها الوجود ما  
يلها واما لفظا فلان لولا هذه لا يقع بعدها الا المستند **والظاهر**  
**انه اي** ان هذا الحديث السابق **يخرج على اجراء المعتل بحري**  
**الصحيح** في جعل علامة جزمه في فعل الواحد حذف الحركة  
**كقراءة قبل انه من ينقي ويصبر فان الله بآيات يات يتقى**  
**وجزم يصبر** وقد ذكر المصنف في الباب الرابع في اقسام العطف  
هذه القراءة وما يخرج عليه **الرباع اعطاء اذ احكم متى**  
**في الجزم بها كقوله واذا انضيتك خصاصة** فتحمل هو مجز بيت  
صدر استغن ما اعتناك ركن بالغنى وقد تقدم الكلام عليه  
في اذ **واهمال متى حملا على اذ كقول عائشة رضي الله عنها**  
**وقد قال صلى الله عليه وسلم** مروا ابا بكر فليصل بالناس ان ابا  
بكر رجل سيف **وانه متى يقوم مقامك لا يسمي الناس فانه**  
يرفع الفعلين **والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل انصب ذكره**  
**بعضهم مستشهد بقراءة بعضهم** هو ابو جعفر المنصور **المرتب**  
**بفتح الحاء** وفيه نظرا فلا يحمل لن هنا محل وانما يصح **اقب**  
**يحسن حمل الشيء على ما يحمل بحاله كما قد مر** وانما لم يصح حلول  
لن هنا لان المراد تفريع صلى الله عليه وسلم بما وقع من اكرامه



بشرح الصدر وهذا المعنى لا ناسبه لن لانها النفي المستقبل  
وكذا ان نقل الحسنى في نوادره ان بعض العرب بنصب يلم ويحزم  
بن وقيل اصله **نزل** بنون التوكيد الخفيفة ثم **نزل** فثبت  
**النون الخفيفة والحق الغني** **دليا** على ما ففتح الحاء بالاعراب  
وفي هذا شذوذ ان توكيد النون يلم مع انه كالفعل الماضي  
في المعنى لان من شأن لم قلب المضارع ماضيا والفعل الماضي  
لا يوكد وايضا التاكيد انما يحسن مع الطلب واما بدونه فلا  
**وحذف النون لغو فقتض** اذ لا ساكن بعدها يحذف لاحاله  
**مع ان الموكدا يلحق به الحذف** لانه يقتضي العمل بؤدي الح  
صبر ورف التاكيد عبثا واعطى **الجر** لم في الجزم كقول **لن نجب**  
**الآن في رجاك من جرك دون بابك الخلقه بكر اليا** من نجب  
وقدمتني انشا وهذا البيت في بحث لن من حرف اللام والكلام  
مناعليه قال الشاعر تامل هذا مع قوله قبل نحو سطور واما  
يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله فان فيه تنافيا واذ كنت  
انته الى المتكلم بن علم ان عرضة النفي في المستقبل لا الماضي فليس الحمل  
للم فكيف صح او حسن حمل لن عليها ولحق ان هذا الذي يحذر  
عن كونه في المستقبل او في الماضي بقرينة قوله وقد حملت على لم  
في الجزم **والسادس اعطاء ما التنافيه يحكم ليس في الاعمال**  
**وهو لغة اهل الحجاز** التي تطلق بها القرآن الكريم نحو **ما هكذا**  
**بشر او اعطاء ليس حكم ما في الاعمال** عند انتقاض النفي بالاكفول  
**ليس الطبيب المسكت** برفع ما بعد لا وهي لغة بني تميم والنسابة  
**اعطاء عسى حكم لعل في العمل** فتصعب الاسم وترفع الخبر عكس عملها  
كقوله **يا ابتاعك وعسا** كما تقدم الكلام عليه في عسى من حرف  
العين المهملة من الباب الاول **واعطاء لعل حكم عسى في اقتران**  
**خرها بان كما يقتض** خبر عسى بها ومنه الحديث قل لعل بعضكم  
**لكن تحتوى من بعض** وقد مضى ذلك **والثامن اعطاء الفاعل اعراب**  
**المفعول وعكسه** وهو اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهذا من قلب  
الاعراب وهو نوع من الغلب اللفظي **وذلك عند من اللبس** لوجود  
قرينة معينه للفاعل من المفعول كقولهم **جرق الثوب السمار**  
**وكسر الزجاج** لرفع الثوب والزجاج ونصب السمار والجرج  
القرينة فيها صحة الاسناد **وقال قد بلغت بحران او بلغت**

**سواتهم** **هجر** فان الرواية بنصب سواتهم ورفع حجر وهذا بعض بيت  
تمامه مثل القنات فدهاجون وهو من اول البسيط وقابله الاخطل  
من قصيدة يمجو بها جريرا وقيله  
**اما كليب بن يربوع** فليس لها عند النفاخر ايراد ولا صدر  
مخلفون ويقضي الناس امرهم وهم يغيب وفي غيا ما شعروا  
وكليب قبيلة جرير وقد ضرب الابرار والاصدار مثلا لعقد  
الامور وحلها واصلها الزهاب الى الماء والرجوع عنه والمصدر  
بالخرين اسم الاصدار ومخلفون متروكون والعميل الجاهل وجيلة  
وهم يغيب وفي غيا بحالية بالواو اي وهم غايبون جاهلون لا شعور  
لهم والمراد ذمهم بانهم من قبيل من لا يعاين ولا يقول على رايه والقنات  
بالذال المعجم جمع قنطرة كسفن جيتوان معروف كغير الشوك  
وهذا جون جمع هرج بالمشي يد قال البطليوسي سبهم  
بالقنات فدمشهم بالليل للسرقة والغور قال النذيري الهداجون  
فخالوك من الهداجان وهو المشي في ارتعاش يقال هتج الظليم اذا مشي  
من ارتعاش وقيل المشي السريع ونجران كسكون بلاد اليمن والسواك  
الاقفال القبيحة وهجر قال في الصحاح اسم بلد مذكور مصر وقيل  
في القاموس هجر محرك بلد باليمن بينه وبين عشرين بالمثقف كجربور  
وليله مذكور مصر وقيل بونث ومنع والنسبة هجري وهاجر  
واسم لجميع ارض اليمن ومنه المثل كبضع تمر الى هجر وقول عمر  
رضي الله عنه عجبت لتاجر هجر كانه اراد لكثرة وبابا ولركوب  
الحر وقربة كانت قرب المدينة الهما تنسب القلال وتنسب اليه  
اليمن واراد بالقلال المسوقة اليها جمع قلة بالضم واحدة  
الفلثين المذكورين في حديث اذ بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث  
ففي بعض طرقه اذ بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم يتجسس شي وقد  
قدرها بجمسي ما ترحل بالبعث ادي وهو ما يد وثمانيه وعشرون  
درهما واربعة اسباع درهم على الاصح عند النور وفيها اول حد  
كرم الماء عند امتنا قال البطليوسي وكان الوحيد ان يرفع السواك  
لانها تاتي البلاد والبلاد لا تاتي اليها فقلب اضطرار احد هم  
**وسمع ايضا نصيبا** اي نصب الفاعل والمفعول معا **قوله قد ساه**  
**الحيات منه القوم في رواية من نصب الحيات** هو بيت من ارجو  
لاي حيان الفقهي وقيل لساور بن هند العنسي وبجرم التدميري



والبطلوسي وقيل للحجاج وقال السرافي قايلاه الديري وقال  
 الصاغاني عبد بن غيبيل وبعده الانعوان والسجما وذات  
 قرين وراضها قال البطلوسي يصف رجلا بخلط القدمين و  
 صلاتهما لطول الحفاه بوطا الحيات والعقارب فلا تؤديه و  
 البيت قد استشهد به على نصب الفاعل وحققا لرفع وهو القدم  
 والحيات منصوب على المفعول ليد بلا صالة والمشهور في الرواية  
 برفع الحيات ونصب القدم وعليه فعوله الانعوان بالنصب  
 لا يصح كونها لا كما في رواية نصب الحيات المخالف في الاعراب  
 فنصبه بمقدري وسالو القدم لانعوان لان القدم وان كانت  
 مفعولا في اللفظ فهي من جهة المعنى فاعل والحيات مفعول لان من  
 سالكم فقد سألتم والانعوان بضم الميم ذكره الاقاعي والسجما  
 الحية وكذا السجما والميم فند زان وقال النوري السجما ذكر  
 الحيات والسجما الجري المتسلط وقتل الطويل واراد بذا است  
 القرين العتق والضموز بالضاد المتجد والزاي التي لا صوت لها  
 والضموز بهما ايضا كزبرج المسنة وهي جنبه واكثر سما ومن ابيات  
 هذه الأرجوزة ما اورده المصنف في التوضيح شاعرا على تالكيد النسي  
 بل بنون التاكيد شدي وذا وهو يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيئا  
 على كرسية معهما قال الاعلم يصف جبالا قد حفر الخشب والبناء  
 وقال ابو هاشم النخعي لسكنك وانما شبه اللابن في القعب لما عليه  
 من الرغوة حتى امتلا شيوخ تعم فوق كرسية ونقل ابي خلف  
 عن بعضهم انه شبه وطبا وهو زرق اللابن وانما لعقله شيوخ جالس  
 على كرسية وشبه القعب اعلاه بالعامر **وقيل القديما تثنية**  
**اي اسم مثني حذف ثوبها للضرورة كقوله لها خطتا اما اسار**  
**ومنه اي هما خطتان تحذف ثوبن التثنية وامام من رواه**  
 بجرها تحذف النون للاضافة وامام معترضة وهذا صدر بيت  
 عجزه وامام والقتل بالجر احد وتقديم انشاده والكلام عليه  
 في حذف ثوب التثنية في اواخر الباب الخامس **وسمع ايضا**  
**وفهما اي رفع الفاعل والمفعول كقوله ان من صا عققا**  
**لمشوم كيف من صا عققا وتوم هو اول الخفيف ولم افق**  
 على التثنية قايلاه والعقق طابرا بلق بسواد وبياض يشبه صوته  
 العيني والقاف كذا في القاموس وفيه ايضا اليوم واليوم ايضا

وضمها

وضمها طابركلاهما للذكر والانثى قال السراج ولادليل في البيت على  
 رفع المفعول ايضا لحواز ان يكون الشاعر استعمل عققان على  
 لغة من يلزم المثني الالف في الحالات الثلاث ويكون قوله ويوم توم  
 على انه مبتدأ حذف خبره اي ومعهما يوم **الثاني اعطاء الحسن**  
**الوجه حكم الضارب الرجل في النصيب واعطاء الضارب حكم**  
**الحسن الوجه في الجرح بما مع ان المضاف في كل منهما صفة محلا به بالالف**  
 واللام والمضاف اليه مفعول معرف بهما وكان حق اسم الفاعل بالالف  
 واللام ان لا يضاف الى ما عرف بهما لعدم اضافته الخفيف وحق  
 الصفة المشبهة المعرفة بالان لا تنصب لهما انما تشق من الفعل  
 اللانزم لكنهما لما تشبا بهما من المشبهة التي ذكرناها وحمل الحسن الوجه  
 على الضارب الرجل في النصيب وحمل الضارب الرجل على الحسن الوجه  
 في الجرح بالاضافة والاضافة فيهما وان كانت لفظة الا انها في الحسن الوجه  
 على وجهها من الخفيف اذ الاصل الحسن وجهه بالرفع على انه فاعل  
 الصفة فتصغر وانخفضت بالاضافة واصفاته الى فاعله على خلاف  
 الاصل لانه هو في المعنى فشيء ما مفعوله بالمفعول فنصبوه لتصح  
 الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واصغر واقبه الضمير  
 المتصل بالوجه وعوض عن الضمير باللام لئلا يزدل تعريفه مشعر  
 اضافوا الصفة اليه فحصل الخفيف بحذف الضمير واستتاره  
 في الصفة **الثاني اعطاء الفعل في التعجب حكم الفعل التفضيل**  
**في جواز التفضيل لان الفعل في التعجب من حقه ان لا يضر بخلاف**  
**افعل التفضيل فانه اسم من حقه ان يصغر واعطاء افعل التفضيل**  
**حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر كما ان ذلك لا يرفع**  
**وقد مر ذلك في آخر القاعدة الاولى ولو ذكرت احرف الجرح**  
**ودخول بعضها على الجرح في معناه اي واستعمال بعضها في معنى بعض**  
**لجاء من ذلك امثلة كثيرة ولكن فيما ذكرناه كفاية لمن وفقه الله**  
**سبحانه قال المصنف نعم الله برحمته وهو هذا الخبر**  
**ما يتسوا برأده في هذا التأليف فاسال الله الذي من على**  
**بأنشائه واتمامه في السبل الحرام يعني مكة شرفها الله تعالى في**  
**شهر ذي القعدة الحرام فانه اول الشهر الاربعة الحرم ويسمى**  
**على اتمامها للحقت به من الزوايد في شهر رجب الحرام هو آخر**  
 الشهر الحرم ويقال له رجب الفرد لا تفراده بالحرمة بين حلالين



وتوالى الثلاثة الباقية ورجب الاصم لانه كان لا تسمع فيه فقعة  
 سلاح والاصب لانه صاب الرمد فيه ولتقظيمه يقال فيه شهر الله  
 وقد وقعت عبارة المصنف فيما وجدته من اصيل هذا الكتاب وهي نسخة  
 معتمدة بلفظ شمر في الموضوعين مع انه قد وقع في شرح مسلم للإمام  
 النووي ان لفظة الشمر لا تصنف الا الى ما في اوله وانه ربيع الاول  
 والاخر رمضان الاربعين فلا تصنف اليه **ان يحرم وجفي على النار**  
 هو وما عطف عليه مفعول اسأل واراد بتحريم وجهه ان لا يجعله  
 من اهلها ولو خنا ما **وان يتجأ وزعماء حمله من الاول** وارجع  
 وزر بالكر وهو الاثم **وان يوقظ من رعدة الغفلة** بالتوفيق  
 للأعمال الصالحة وتدارك الخلل بالتوبة الناصحة **قبل الفوات**  
 اي قبل فوات وقت الايقاظ **وان يلفظ في** فيقدر ما هو الاصل  
**في عدم معالجة تكرات الموت** انه على ما يشاء قد ير وهو  
 بتاجبة الدعاء برفق **السابع** المؤلف والامام المصنف  
 العلامة بقيقة المحققين خلف السلف الصالحين والذي  
 شهاب الدنيا والدين ثم ليكن هذا اخر ما من الله به على  
 هذا العبد الضعيف وقد رافقته على يد يديه فضلا منه  
 انه هو البر اللطيف من شرح كتاب معني اللبيب **الاختصاص**  
 في الخويل معني بديع وامر عجيب **وانا اسأل الله** فيه حسن  
 الاخلاص **وان يتقبله مني** كما افوز ذوي الاختصاص **وان**  
**ان يتقبله مني** كرامته جزيل الثواب **وان ينفع به**  
 كما نفع بتمتة عامة الطلاب **وصلى الله على سيدنا ومولانا**  
 محمد خاتم النبيين وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين  
 وسلم تسليما كثيرا **وفد** وافق الفراغ من هذا الشرح اخر  
 يوم الاثنين ثامن عشر ربيع الاول سنة خمس وتسعين  
 وتسعين كذا قال رحمه الله تعالى ومن خطه نقلت وانا  
 اقول احمد الله تعالى الذي وفقني الى ان بيضت هذا  
 الشرح واخرجته من مسودته بعد ان ضرب كل من  
 اهل العالم عنه الصنف فاوجده الله تعالى بركة مؤلفه  
 بعد ان كان معد ومثا **واظهر شانه** بعد ان كان كثر  
 مخفيا وسرا مكتوما **واساله** ان يجعل لي من ثوابه واجره  
 حظا مقسوما **ووعدا بالاثابة عليه** محتوما **قال** ذلك



وكتب

وكتب فقير عفو الله الصمد ابراهيم بن احمد الشهير بابن الملا  
 النولاه بلطفه واحسانه فمن تولاه **وكان** الفراغ من الفراغ  
 من تبييضه صبيحة نهار الاربعاء ثالث عشر شعبان سنة  
 احدى عشر والفا من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الخب  
**وكان** الفراغ من كتابته من حرف اليم على يد العبد الفقير  
 المعترف بالذنب والنقص المراجعي عفو ربه الصمد عبد النعم  
 ابن محمد بن شقار غفر الله له ولوالديه وذلك في نهار الخميس  
 ثالث عشر شهر المحرم الحرام من شهور  
 سنة اربع ومائة والفقير غفر الله  
 لمن قرأ فيها وطالع ودعا لولها  
 وكاتبها جميع المسلمين بالخير  
 وصلى الله على سيد محمد  
 وآله وصحبه وسلم  
 العبد  
 ابراهيم



Süleymaniye Kütüphanesi	
Hacı Beşir Ağa	
giriş no.	605
giriş tarihi	